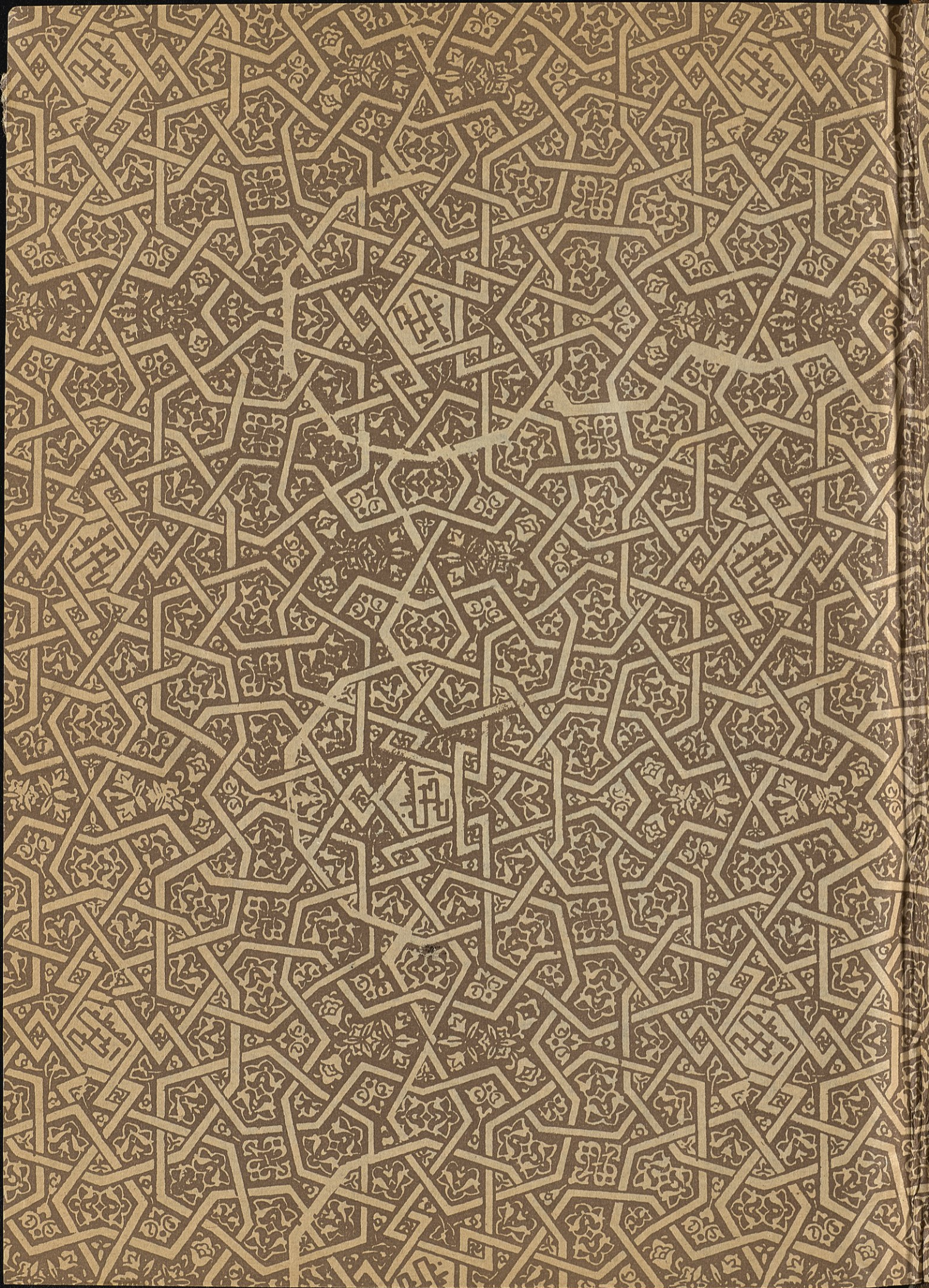
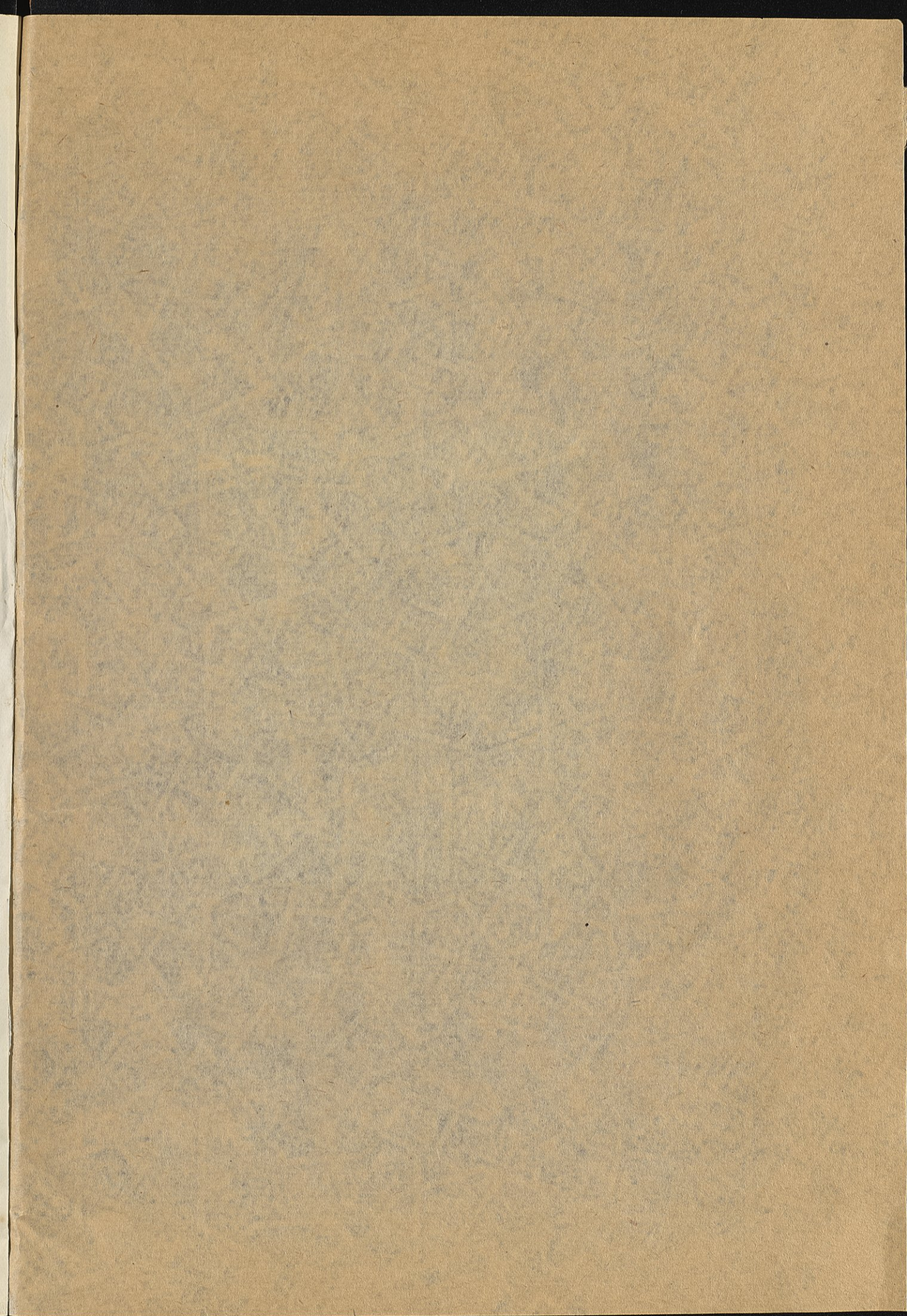


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







نَهَايَةُ الْمَحْتَأَجِّ

إِلَى

شَرْحِ الْمِنْصَحِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلَّفَ

شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حَمْرَةَ

ابْنُ شَهَابٍ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الْمَنُوفِيُّ الْمِصْرِيُّ الْأَنْصَارِيُّ

الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمَتَوَفَّى ثَلَاثَةَ هِجْرِيَّةٍ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشُّبْرَامَلِسِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧ هـ

وَبِالْهَامِشِ

حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ

الْمَعْرُوفَ بِالْمَغْرَبِيِّ الرَّشِيدِيَّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٦ هـ

الْجُزْءُ الثَّانِي

مَكْتَبَةُ مَطْبَعَةِ الْبَنَاتِ بِالْقَاهِرَةِ

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٨٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

باب

بالتنوين يشتمل على شروط الصلاة وموانعها ، وقد شرع في القسم الأول فقال (شروط الصلاة) الشروط جمع شرط بسكون الراء ، وهو لغة العلامة ومنه أشرط الساعة : أى علاماتها ، هذا هو المشهور وإن قال الشيخ الشرط بالسكون إلزام الشيء والتزامه لا العلامة ، وإن عبر بها بعضهم فانها إنما هي معنى الشرط بالفتح اهـ . وقد صرح بذلك في المحكم والعباب والواعى والصحاح والقاموس والمجمل وديوان الأدب وغيرها . واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته فخرج بالقييد الأول المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء ، وبالثاني السبب فانه يلزم من وجوده الوجود ، وبالثالث اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذى هو سبب للوجوب أو بالمنايع كالدين على القول بأنه مانع لوجوبها وإن لزم الوجود فى الأول والعدم فى الثانى لكن لوجود السبب والمنايع لاندات الشرط . لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها ، فكان المناسب تقديم هذا على الباب الذى قبله . لأننا نقول لما اشتمل على موانعها

فصل

(شروط الصلاة خمسة)
(قوله وإن قال الشيخ)
أى فى شرح الروض خلافا
لما فى حاشية الشيخ
(قوله وقد صرح بذلك)
يعنى بما قاله شيخ الاسلام
إذ عبارة الصحاح والشرط
بالتحريك العلامة
وأشرط الساعة علاماتها
انتهى . فقول الشارح
فيما مر هذا هو المشهور
لعل المراد به شهرته على
الألسنة على ما فيه

باب على شروط الصلاة

(قوله على شروط الصلاة) لعل الحكمة فى تعقيب هذا الباب لما قبله التنبيه على أنه لا يعتد بتلك الأركان بدون شروطها حتى لو انتفى شرط منها فى أثناء صلاته بطلت ، وقد يؤخذ هذا من قوله الآتى : لأننا نقول لما اشتمل على موانعها الخ ، لأن انتفاء الشرط بعد انعقادها مانع من دوام الصحة (قوله وموانعها) أى وما يتبع ذلك : كتسبيح من نابه شيء فى صلاته ، وسن الصلاة للستر وغير ذلك (قوله هذا هو المشهور) أى على الألسنة ، وليس مراده أنه يقابله قول غريب لغة لقوله ولم أره لغيره (قوله وإن قال الشيخ الخ) أى فى غير شرح من هجه تبعاً للأسنوى اهـ الشيخ عميرة ، وقوله أى فى غير الخ ومن الغير شرح الروض وشرح البهجة (قوله وقد صرح بذلك) أى بما قدمه من أن الشرط الخ (قوله فخرج بالقييد الأول) أى ما يلزم من عدمه الخ (قوله وبالثانى) أى قوله ولا يلزم الخ (قوله فانه يلزم من وجوده الوجود) أى ومن عدمه العدم (قوله وبالثالث) هو قوله لذاته (قوله بأنه مانع لوجوبها) أى وهو مرجوح فى باب زكاة المال وباب زكاة الفطر وإن مشى فى البهجة على أنه لا يمنع فى زكاة المال ويمنع فى زكاة الفطر

ولا تكون إلا بعد انعقادها حسن تأخيرها ، وإما لم يعد من شرطها أيضا الاسلام والتمييز والعلم
بمريضتها وبكيفيةها وتميز فرائضها من سننها لأنها غير مختصة بالصلاة ، فلو جهل كون أصل الصلاة
أو صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرضا ، أو علم أنّ فيها فرائض
وسننا ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه معرفة التمييز المخاطب بها . وأفتى حجة الاسلام الغزالي
بأن من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سننها صحت صلاته ، أي وسائر عباداته بشرط أن
لا يقصد بفرض نقلا ، وكلام المصنف في مجموعه يشعر برجحانه ، والمراد بالعامي من لم يحصل من الفقه
شيئا يهتدى به إلى الباقي ، ويستفاد من كلامه أنّ المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سننها
وأن العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق العامي ، وقد علم أيضا أنّ من اعتقد
فرضية جميع أفعالها تصح صلاته لأنه ليس فيه أكثر من أدائه سنة باعتقاد الفرض وهو غير ضار
(خمس) أولها (معرفة) دخول (الوقت) يقينا أو ظنا بالاجتهاد فمن صلى بدونها لم تصح صلاته وإن
صادفت الوقت كما مر (و) ثانيها (الاستقبال) كما مر أيضا (و) ثالثها (ستر العورة) عن العيون
(قوله وبكيفيةها) انظر ما المراد بها ولعله أراد بها تمييز فرائضها من سننها وعليه فيكون عطفه عليه
عطف تفسير ويدل عليه عدم ذكره في المحترزات ويصرح بذلك كلام حج وكلام شرح المنهج ،
ويحتمل أنه أراد بها الصورة التي تكون الصلاة عليها خارجا (قوله غير مختصة بالصلاة) أي بل تأتي
في كل عبادة (قوله وأفتى حجة الاسلام) أي فهو تخصيص لكلامهم (قوله بأن من لم يميز من العامة) أي
من العوام بدليل ما يأتي في قوله والمراد بالعامي من لم يحصل الخ وقال حج إنّ العالم كالعامة على الأوجه
ثم قال لو اعتقد أنّ البعض فرض والبعض سنة صح ما لم يقصد بفرض معين النفلية اهـ وكتب عليه
سم قوله أو البعض فرض والبعض الخ صنيعة صريح في أنه لا فرق في هذا بين العامي والعالم وليس
كذلك بل هو خاص بالعامي كما يعلم بالمراجعة (قوله يشعر برجحانه) معتمد (قوله من لم يحصل من الفقه
شيئا الخ) أي من لم يحصل قدرا يتمكن به من تمييز فرائضها من سننها لأن المراد من العالم من يميز
بالفعل (قوله من كلامه) أي المجموع (قوله أنّ المراد به هنا) أي وأما في غير ما هنا ، فالمراد به غير
المجتهد ويقرب منه قوله هنا من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدى به لباقيه (قوله من لم يميز الخ) أي
وإن كان بين أظهر العلماء (قوله فرضية جميع أفعالها) أي ومنها القولية والاعتقادية (قوله أولها)
وقع مثله في المحلى . أقول تعبيره بالأول يقتضي أن يكون لمعرفة الوقت تمييز على غيرها من الشروط
بحيث يستحق أن يكون في المرتبة الأولى وضعا ولعل وجهه أنّ الصلاة لو وقعت قبل وقتها لا يصح
ولا تبرأ بها ذمته مطلقا بخلاف غيرها من الشروط فانه يسقط عند العجز عنه وأيضا الخطاب بالصلاة
إنما يكون بعد دخول الوقت وبهذا الاعتبار تمييز عن غيرها ، ويمكن أنه إنما أراد مجرد التقدم
الذكرى فهو بمعنى أحدها وبه عبر حج (قوله بالاجتهاد) راجع لقوله ظنا فقط أو ما في معنى الاجتهاد
كأخبار الثقة . والمراد بالمعرفة هنا مطلق الإدراك مجازا وإلا حقيقة المعرفة لا تشمل الظن لأنها حكم
الذهن الجازم المطابق لموجب بكسر الجيم أي لدليل قطعي (قوله لم تصح صلاته) أي لا فرضا ولا نقلا
(قوله وإن صادفت الوقت) فرع استطرادى وقع السؤال عما يقع كثيرا أنّ الانسان يسئل عن
مسئلة عامية أو غيرها كدخول الوقت مثلا فيجيب المسئول بقوله الظاهر كذا هل يجوز له ذلك أم لا .
وأقول فيه نظر والظاهر أن يقال إن ظهر له أمانة ترجح عنده ما أجاب به جازله ذلك وإلا امتنع
عليه لأنّ قوله حينئذ الظاهر يفيد السائل أن هذا راجع عند المحجب والواقع خلافه لأنّ ذلك ترجيح

(قوله ولم يميز بينهما لم
يصح ما فعله) أي إن كان
غير عامي بالمعنى الآتي
(قوله أنّ المراد به هنا)
أي أما في غير ما هنا فهو
ما قدمه في قوله والمراد
بالعامي وهذا عرف الفقهاء
وأما قول الشيخ في
الحاشية ان المراد به غير
المجتهد فهو جار على اصطلاح
الأصوليين ولا يناسبه
السياق أيضا (وقوله وأن
العالم من يميز ذلك وأنه
لا يغتفر في حقه الخ) قد
يقال الذي يميز ما ذكر
بالفعل كيف يتأتى جهله
به حتى يترتب عليه الاغتفار
أو عدمه (قوله عن العيون)
أي بفرض وجودها

من إنس وجنّ وملك مع القدرة عليه ولو خاليا أو في ظلمة لإجماعهم على الأمر به فيها والأمر بالشئ نهى عن ضده وهو هنا يقتضي الفساد لقوله تعالى - خذوا زينتكم عند كل مسجد - قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة وفي الأول إطلاق اسم الحال على المحل وفي الثاني إطلاق اسم المحل على الحال لوجود الاتصال الدائى بين الحال والمحل ، وهذا لأن أحد الزينة وهى عرض محال فأريد محلها وهو الثوب مجازا ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة حائض » أى بالغة « إلا بخمار » إذ الحائض زمن حيضها لاتصح صلاتها بخمار ولا غيره ، وظاهر أن غير البالغة كالبالغة لكنه قيد بها جريا على الغالب فان عجز عن ذلك صلى عاريا وأتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه وحكمة وجوب الستر فيها ما جرت به عادة مريد التمثيل بين يدي كبير من التجميل بالستر والتطهير ، والمصلى يريد التمثيل بين يدي ملك الملوكة والتجميل له بذلك أولى ويجب سترها في غير الصلاة أيضا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمشوا عراة » وقوله « الله أحق أن يستحيا منه » قال الزركشى والعورة التى يجب سترها في الخاوة السوأتان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة نبه عليه الامام واطلاقهم محمول عليه اه . وظاهر أن الحنفى كالمرأة وفائدة الستر في الخاوة مع أن الله تعالى لا يحجبه شئ فيرى المستور كما يرى المكشوف أنه يرى الأول متأدبا والثاني تاركا للأدب فان دعت حاجة إلى كشفها لاغتسال أو نحوه جاز بل صرح صاحب النخائر بجواز كشفها في الخاوة لأدنى غرض بلامرجح وهو غير جائز ، وإن وافق الواقع في نفس الأمر (قوله من إنس وجنّ وملك) يفيد أن الثوب يمنع من رؤية الجنّ والملك فليراجع ، وقد يؤيد عدم رؤية الملك مع الثوب قصة خديجة رضى الله تعالى عنها حين ألفت الخمار عن رأسها لتختبر حال جبريل لما كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم أول المبعث هل هو ملك أولا فان الملك لا يرى للمرأة الأجنبية مع عدم الستر ، وقد أشار إلى ذلك صاحب الهمزية بقوله :

فأما طت عنها الخمار لتدرى أهو الوحي أم هو الاغماء
فاختفى عند كشفها الرأس جبريل فما عاد أو أعيد الغطاء

(قوله وفي الأول) أى إطلاق الزينة على الثياب وقوله الثاني : أى إطلاق المسجد على الصلاة (قوله وهذا) أى المحل (قوله وهو الثوب مجازا) عبارة القاموس الزينة بالكسر ما يزين به اه وعليه فلا مجاز اللهم إلا أن يقال إن ما في القاموس مجاز ، وهو كثيرا ما يرتكبه في كلامه (قوله جريا على الغالب) أى من أن الصلاة من النساء لاتكون غالبا إلا من البالغات (قوله فان عجز عن ذلك) أى بأن لم يجد ما يستتر به ولم ينسب إلى تقصير لما يأتي له بعد قول المصنف ولو اشتبه من قوله ولو اجتهد في التوئين ونحوها فلم يظهر له شئ الخ وقوله عن ذلك أى الستر (قوله صلى عاريا) أى الفرائض والسنن على ما مر له في التيمم من اعتداده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يكف غض البصر (قوله قال الزركشى الخ) بين به أن العورة التى يجب سترها في غير الصلاة ليست عورة الصلاة (قوله والركبة من المرأة) شمل الأمة لكن جعلها حج كالرجل وكتب عليه سم المتجه الأمة كالجرة وهو المعتمد مر (قوله يرى الأول) أى يعلمه (قوله بل صرح صاحب النخائر) معتمد (قوله بجواز كشفها في الخاوة لأدنى غرض) أى بلا كراهة أيضا وليس من الغرض حاجة الجماع لأن السنة فيه أن يكونا مستترين وقوله بلا كراهة بجر كراهة منونة لأن لازائدة . فان قلت : لازيادة إذ الزائد دخوله في الكلام نكروجه ، وليست هذه منه إذ هى تفييد النفي . قلنا : هذه زائدة لفظا فتخطاها العامل اه .

(قوله والأمر بالشئ نهى عن ضده الخ) لا حاجة اليه هنا وهو تابع فيه للشهاب حج في الامداد لكن ذلك إنما يحتاج اليه لأن الارشاد إنما تكلم على الستر من حيث إن عدمه مبطل حيث قال و بعدم ستر عطا على قوله بحدث من قوله تبطل الصلاة بحدث فاحتاج في الشرح إلى ما ذكر ليتم الدليل على المدعى من بطلان الصلاة بخلاف ما هنا (قوله لأدنى غرض) ومنه كماله هو ظاهر غرض الجماع وسنّ الستر عنده لا يقتضي حرمة الكشف كما لا يخفى خلافا لما في حاشية الشيخ والالكان الستر عنده واجبا لا مسنونا ويلزمه أن يقول بمثله في الكشف للبول أو الغائط لأن الستر عندهما مسنون ولا قائل به كما هو ظاهر

(قوله أما فيها فواجب) أى لصحة الصلاة كما يئنه بعد بقوله فلورأى عورة نفسه الخ (٥) فلا يقتضى ماذكر حرمة رؤية

الانسان عورة نفسه في الصلاة ووجهه في النفل ظاهر لأن له قطعه متى شاء وكذا في الفرض لأن الحرمة إنما هي من جهة قطعه لا من جهة خصوص النظر فما في حاشية الشيخ عن حواشى شرح الروض من أخذ حرمة النظر إلى العورة في الصلاة مما ذكر

محل وقفة على أنه ليس المراد بالرؤية التى تبطل بها الصلاة الرؤية بالفعل حتى يترتب عليه الحرمة أو عدمها بل المراد الرؤية بالقوة نظير ما يأتى وفي عبارة الشهاب سم في حواشى التحفة إشارة إليه وعبارته بعد كلام ساقه عن الروضة نصها وظاهره أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتمد كما قاله شيخنا مر وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصح صلاته (قوله وتطلق أيضا) أى شرعا وان أفهم كلامه خلافه (قوله ولو كافرا) إنما ذكره لأنه حمل كلام المتن على مطلق العورة في الصلاة وغيرها ليكون أفيد إذ لا يختلف الحكم بدليل أنه لم يقيده بحالة الصلاة بخلاف ما يأتى في

ولا يشترط حصول الحاجة وعد من الأغراض كشفها لتبريد وصيانة الثوب عن الأدناس والغباب عند كنس البيت ونحوه . نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة وإنما يكره نظره إليها من غير حاجة أما فيها فواجب فلورأى عورة نفسه في صلاته بطلت كما في فتاوى المصنف الغربية ، وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى . والعورة لغة النقصان والشيء المستقبح وسمى المقدار الآتى بيانه بها لقبح ظهوره وتطلق أيضا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر إليه ، وسيأتى في النكاح إن شاء الله تعالى (وعورة الرجل) أى الذكرو لو كافرا أو عبدا أو صبيا وإن لم يكن ميمزا وتظهر فأدته في طوافه إذا أحرمت عنه وليه (ما بين سرته وركبته) لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « عورة المؤمن ما بين سرته وركبته » ولخبر البيهقي « إذا زوج أحدكم أمته عبده أو أحيه فلا تنظر الأمة إلى عورته والعورة ما بين السرة والركبة » (وكذا الأمة) مدبرة أو مكاتبة

(قوله وصيانة الثوب) قيده حج بثوب التجميل . أقول وله وجه ظاهر (قوله فلورأى عورة نفسه الخ) ظاهره ولو كان طوقه ضيقا جدا وهو ظاهر لكن عبارته فيما يأتى تفيد التقييد بالواسع إلا أن يقال إن ذلك مجرد تصوير وما ذكر في الضيق ظاهر في غير الأعمى أما هو فينبى أن لا تبطل صلاته أخذا مما يأتى فيما لو تبين أن بدين إمامه أو ثيابه نجاسة من فرض البعيد قريبا والأعمى بصيرا الخ وإنما قلنا بعدم بطلان صلاته لأن سترته شرعية والنظر منه مستحيل ولا قوة فيه ولا فعل (قوله كما في فتاوى المصنف) أى فعلى هذا يكون النظر حراما اه رمل على شرح الروض وهو ظاهر إن كانت الصلاة فرضا وكذا النفل إن لم يقصد قطعه بالنظر وإلا فلا حرمة لجواز الخروج منه (قوله والشيء المستقبح) عطف مغاير (قوله وتطلق) أى شرعا ولو عبر به كان أولى (قوله ولو كافرا) أى فيحرم على غيره أن ينظر منه إلى ما بين السرة والركبة وكان الأولى عدم ذكره هنا كما فعل حج (قوله عورة المؤمن الخ) قيد به لأنه الممثل للأوامر فلا ينافى قوله أولا ولو كافرا (قوله فلا تنظر الأمة إلى عورته) عبارة المحلى فلا تنظر إلى عورته وعليه فالأمة ليست من الحديث فكان ينبى للشارح أن يقول : أى الأمة إلا أن تكون هذه رواية أخرى وعبرة الشيخ في شرح منهجه مثل عبارة الشارح مر (قوله إلى عورته) أى السيد (قوله والعورة ما بين السرة والركبة) من تمة الحديث وهو محل الاستدلال .

فرع — تعلقت جلدة من فوق العورة إليها أو بالعكس مع التصاق أودونه فيحتمل أن يجرى في وجوب سترها وعدمه ما ذكره في وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقت جلدة من محل الفرض في اليدين إلى غيره أو بالعكس .

فرع آخر — فقد المحرم السترة إلا على وجه يوجب القدية بأن لم يجد لإقيصا لا يتأتى الانتزاع به فهل يلزمه الصلاة فيه ويفدى أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو يفصل فان زادت القدية على أجرة مثل ثوب يستأجر أو ثمن مثل ثوب يباع لم يلزمه كالألزمة الاستئجار والشراء حينئذ والإلزمة فيه نظر والثالث قريب .

فرع — لو طال ذكره بحيث جاوز نزوله الركبتين فالوجه وجوب ستر جميعه ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين وكذا يقال في سلة أصلها في العورة وتدل حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدل وجاوز الركبتين اه سم على حج لكن في حاشية شيخنا العلامة الشوبرى على التحرير بعد قول سم المتقدم آخر الفرع الأول أو بالعكس

عورة الأمة والحرمة حيث قيده بها لاختلاف الحكم فيهما في الصلاة وخارجها وبدليل استدلاله الآتى

أو مبعضة أو أم ولد فعورتها فيها ما بين سرتها ورأسها (في الأصح) إلحاقاً لها بالرجل بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة أما نفس السرة والركبة فليستاً منها لكن يجب ستر بعضها ليحصل سترها. والثاني عورتها كالحرمة إلّا رأسها: أي عورتها ماعدا وجهها وكفيها ورأسها (و) عورة (الحرمة ماسوى الوجه والكفين) فيها ظهرا وبطناً إلى الكوعين لقوله تعالى - ولا يبدن زينةهن إلّا ما ظهر منها - قال ابن عباس وعائشة هو الوجه والكفان ولأنهما لو كانا عورة في العبادات لما وجب كشفهما في الاحرام والخنى كالأنثى رقاً وحرية، فلو اقتصر على ستر ما بين سرتها وركبتها لم تصح صلاته على الأصح في الروضة والأفقه في المجموع للشك في الستر وهو المعتمد وإن صحح في التحقيق الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن البغوى وكثير القطع به للشك في عورته وادعى الأسنوى أن الفتوى عليه فعلى الأول يجب القضاء وإن بان ذكر الشك حال الصلاة ولأن الأصل شغل ذمته بها فلا تبرأ إلا بيقين وظاهر أنه لا فرق بين أن يحرم بها مقتصر على ما ذكر أو يطرأ الاقتصار على ذلك في الأثناء وما صرحوا به في الجمعة من أن العدد لو كمل بخنى لم تنعقد للشك وإن انعقدت بالعدد المعتبر وثم خنى زائد عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل العدد بالخنى لم تبطل الصلاة لأننا تيقنا الانقضاء وشكنا في البطلان غير وارد هنا لأن الشك هنا في شرط راجع في ذات المصلي وهو الستر وماسيأتى ثم شك في شرط راجع لغيره ويعتفر فيه ما لا يغتفر في الذات (وشطره) أي الساتر (ما) أي جرم (منع إدراك لون البشرة) وإن حكى حجمها كسر والضيقة لكنه مكروه للمرأة ومثلها الخنى فيما يظهر وخلاف الأولى للرجل فلا يكفي ما يحكى لونها بأن يعرف معه نحو بياضها من سوادها

مانصه . قلت ويحتمل وهو الوجه عدم وجوب الستر في الأولى لأنها ليست من أجزاء العورة ووجوبه في الثانية اعتباراً بالأصل والفرق أن أجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظره وإن انفصل من البدن بالكلية ولا كذلك المنفصل عن محل الفرض ويؤيد الفرق أنه لا يجب ستر ما يحاذى محل العورة مما نبت في غيرها ويجب غسل محاذى محل الفرض فالوجه الفرق بين البابين والمصير لما ذكرناه فليستأمل اه بحروفه (قوله أو مبعضة) في إدخالها في الأمة تجوز ولهذا فصلها الشارح المحلى رحمه الله بكذا (قوله ماسوى الوجه والكفين) شمل ما لو كان الثوب ساتراً لجميع القدمين وليس مما سلبا لباطن القدم فيكفى الستر به لكونه يمنع إدراك باطن القدم فلا تكلف لبس نحو خف خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة لكن يجب تحرزها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبه له (قوله فيها ظهرا) أي الصلاة (قوله هو الوجه) أي مظهر (قوله وكثير القطع به) أي بهذا الحكم وهو الصحة ومشى عليه الخطيب (قوله فعلى الأول) أي وهو عدم الصحة (قوله ولأن الأصل) الأولى إسقاط هذا التعليل لأنه تبين أنه كورة تيقنا عدم وجوب ستر ماعدا ما بين السرة والركبة منه ومقتضاه عدم وجوب القضاء ولكن يجب القضاء للشك الحاصل في صلاته المؤدى للتردد في النية (قوله راجع في ذات المصلي) الأولى إلى ذات المصلي وعلى ما ذكره فينبغي أن يقدر راجع إلى معنى كائن في ذات المصلي (قوله ما منع إدراك لون البشرة) أي لمعتدل البصر عادة كما في نظائره كذا نقل بالدرس عن فتاوى الشارح (قوله كسر وال) أي لباس (قوله وخلاف الأولى للرجل) قال الشيخ عميرة وفيه وجه ببطلان الصلاة اه وظاهره أنه في الرجل والمرأة وعليه فكان الظاهر الكراهة في الرجل والمرأة خروجاً من الخلاف إلا أن يقال إن هذا القول شاذ وليس كل خلاف يراعى (قوله بأن يعرف معه) أي الساتر (قوله من سوادها) أي في مجلس التخاطب كذا ضبطه به ابن عجيل ناشرى اه سم على منهج وهو

كزجاج وقف فيه ومهلل استتر به وهو لا يمنع اللون لأن مقصود الستر لا يحصل بذلك كالأصباغ التي لا جرم لها من نحو حمرة وصفرة فإن الوجه عدم الاكتفاء بها وإن سترت اللون لأنها لا تعد سائرا ، والكلام في السائر من الأجرام ، ومثل الأصباغ التي لا جرم لها وقوفه في ظلمة كما علم مما مر ولا تكفي الخيمة الضيقة ونحوها (ولو) هو (طين) أو حشيش أو ورق (وماء كدر) أو نحو ذلك كماء صاف متراكم بخضرة بحيث يمنع الرؤية وكوقوفه في حفرة أو خابئة ضيق الرأس يستران من أعلاهما وتفرض الصلاة في الماء فيمن يمكنه الركوع والسجود فيه وفي صلاة العاجز عنهما والصلاة على الجنازة ولو قدر أن يصلى فيه ويسجد على الشط لم يلزمه كما في المجموع عن الدارمي . ووجهه ما فيه من الحرج فاندفع النظر لتقاعدة : الميسور لا يسقط بالمعسور . ويؤخذ من ذلك أنه إن لم يشق عليه لزمه ، وبه أفق الوالد رحمه الله تعالى ، وبه يجمع بين إطلاق الدارمي عدم اللزوم

يقتضى أن مامنع في مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلى جدا لأدرك لون بشرته لا يضر وهو ظاهر قريب فليتأمل . وينبغي أن من ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس أو نار ولا ترى عند عدمه ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح أنه لا فرق بين القريب والبعيد وفيه وقفة بالنسبة لمسئلة الشمس ، ويقال ينبغي أن الرؤية بواسطة الشمس لا تضر لأن هذا يعد سائرا في العرف ، ومحل هذا التوقف إن كان الشارح في الفتاوى سوى بين الشمس وغيرها (قوله وهو لا يمنع اللون) أقول : ينبغي تعيين ذلك عند فقد غيره لأنه يستتر بعض العورة اه سم على منهج وهو ظاهر بالنسبة للمهلل لستره بعض أجزائها أما الزجاج فإن حصل به ستر شيء منها فكذلك وإلا فلا عبرة به (قوله كالأصباغ التي لا جرم لها) ومنه النيلة إذا زال جرمها وبقي مجرد اللون (قوله ولا تكفي الخيمة الضيقة ونحوها) قال حج : ومنه قميص جعل جيبه بأعلى رأسه وزرّ عليه لأنه حينئذ مثلها اه ونقل سم على منهج ذلك عن طب والشهاب الرملي وولده وفي حج بعد ما ذكر ويحتمل الفرق بأنها لا تعد مشتملة على المستور بخلافه . ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا (قوله ولو هو طين) قضيته الاكتفاء بذلك مع وجود الثوب وهو كذلك وبه صرح سم على منهج ، وعبارته قوله ولو بطين الخ أي ولو مع وجود الثوب . أقول : وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح المحلى والأصح على الأول وجوب التطين على فاقد الثوب ونحوه اه فانه ظاهر في جواز ذلك عند القدرة (قوله أو خابئة) بالهمز ويبدل ياء الحب كما في القاموس وهو هنا الزير الكبير وقال فيه أيضا الحب الجرة أو الضخمة منها جمعه أحباب وحبية وحباب بالكسر اه وفي المصباح والحب بالضم الحابية فارسي معرب (قوله كما في المجموع) وحاصل مسئلة الصلاة في الماء المذكور كإوافق عليه مر أنه إن قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الخروج إلى الشط عند الركوع والسجود ليأتي بهما فيه بلا مشقة وجب ذلك وإن ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار إن شاء صلى عاريا على الشط ولا إعادة وإن شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج إلى الشط اه سم على منهج وهل يشترط لصحة صلاته أن لا يأتي في خروجه من الماء وعوده بأفعال كثيرة أولا فيه نظر والأقرب الأول أخذنا بإطلاقهم (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله ووجهه ما فيه من الحرج (قوله إن لم يشق عليه) أي

(قوله لم يلزمه كما في المجموع الخ) أي فهو مخير بين الصلاة عاريا على الشط وبين الصلاة في الماء والسجود على الشط (قوله ويؤخذ من ذلك أنه لو لم يشق عليه لزمه) أي إن لم يترتب عليه أفعال كثيرة كما هو ظاهر فليراجع

وبحث بعضهم لزوم مطلقا (والأصح وجوب التطين على فاقد الثوب) ونحوه لقدرته على المقصود وكالطين الماء الكدر ولو خارج الصلاة خلافا لبعض المتأخرين ، ويكفي الستر بلحاف التحف به امرأتان أو رجلان وإن حصلت مماسة محرمة في الأوجه كما لو كان بإزاره ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضر كما صرح به القاضي والحوارزمي واعتمده ابن الرفعة وإن توقف فيه الأذرعى ، ومقابل الأصح لا ، للشقة والتلويث (ويجب ستر أعلاه) أى الساتر (وجوانبه) للعورة (لأسفله) لها ولو كان المصلى امرأة أو خنثى لعدم اعتياده ، فالورؤيت عورته منه كأن صلى بمكان عال لم يؤثر وستر مضاف لفاعله لدلالة تذكر الضمير في أعلاه وجوانبه وأسفله ولو كان مضافا لمفعوله لقال ستر أعلاها الخ مؤثنا (فالورؤيت عورته) أى المصلى وإن كان هو الرأى لها كما مر (من جيبه) أى طوق قميصه لسعته (فى ركوع أو غيره لم يكف) الستر بذلك (فليزره) باسكان اللام وكسرهما وضم الراء فى الأحسن لتناسب الواو المتولدة لفظا من إشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لحفائها وكأنت الواو وليت الراء وقيل لا يجب ضمها فى الأفصح بل يجوز لأن الواو قد يكون قبلها ما لا يناسبها ويجوز فى دال يشد الضم اتباعا لعينه والفتح للخفة قيل والكسر وقضية كلام الجار بردى كابن الحاجب استواء الأولين وقول بعض الشراح إن الفتح أفصح ينازع فيه لأن نظرهم إلى إظهار الألفية أكثر من نظرهم إلى الانبعاث لأنها أنسب بالفصاحة وأليق بالبلاغة (أو يشد وسطه) بفتح السين فى الأفصح ويجوز إسكانها حتى لا ترى عورته منه ويكفى ستر ذلك بنحو لحيته فإن لم يستره بشئ صح إحرامه ثم عند الركوع

(قوله فى الأحسن) عبارة الشهاب حجيج يجب فى يزر ضم الراء على الأفصح ، ثم قبله بقول الشارح الآتى وقيل لا يجب ضمها فى الأفصح (قوله المقدرة الحذف) يعنى التى هى كالحذوفة لحفائها لأنها من الحروف المهموسة فلم تعد فاصلا (قوله ينازع فيه) بناء ينازع للفاعل ورجوع ضمير فيه لكلام الجار بردى وابن الحاجب

مشقة شديدة اه حج (قوله على فاقد الثوب) فى العباب مانصه فرع لو لم يجد الرجل إلا ثوب حرير لزمته الصلاة فيه وكذا التستر به حتى يجد غيره ولو متنجسا اه وقوله لو لم يجد إلا ثوب حرير ينبغي أنه لم يجد نحو الطين ، ويفهم منه أنه لو وجدته لم يصل فى الحرير وبه أجاب مرسائله عنه وينبغى كما وافق عليه جواز الصلاة فى الحرير مع وجود نحو الطين إذا أخل بمروءته وحشمتة فليراجع كل ذلك وليحذر سم على منهج . أقول : وينبغى أن مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث أخل فيجوز له لبس الحرير . أما لو لم يجد ما يستتر به إلا نحو الطين وكان يخل بمروءته فهل يجب عليه ذلك أولا فيه نظر ، والظاهر الأول وأنه فى هذه الحالة لا يخل بالمروءة (قوله امرأتان أو رجلان) أى وإن صار على صورة القميص لهما أى أو رجل وامرأة بينهما محرمة (قوله وإن توقف فيه الأذرعى) أى فى الاكتفاء به (قوله بمكان عال) ليس بقيد (قوله مؤثنا) يمكن جعله مضافا إليه بتقدير مضاف : أى ستر أعلاه أى المصلى أى عورته ، وفى حج رحمة الله ما يدل عليه (قوله من جيبه) مفهومه أنها لو رؤيت من أسفل وإن كان المصلى هو الرأى لها لم يضر لكن فى حاشية الروض لوالد الشارح مانصه فى فتاوى النووى الغريبة أن المصلى إذا رأى فرج نفسه فى صلاته بطلت فعلى هذا يكون النظر ثم حراما اه أى وظاهره أنه لافرق بين أن يراها من أعلى أو أسفل (قوله أى طوق قميصه) ليس بقيد بل مثله مالورؤيت عورته من كمه (قوله باسكان اللام وكسرهما) قال الشيخ سعد الدين فى شرح التصريف وفتحها (قوله وقيل لا يجب ضمها) لم يظهر له وجه يخالف قوله بضم الراء فى الأحسن لأن مقتضى كون الضم الأحسن جواز تركه إلا أن يقال أراد بالأحسن الواجب (قوله ينازع) بكسر الزاى فيه : أى فى كلام الجار بردى أى القائل باستواء الأمرين (قوله وأليق) فى نسخة وألصق ولها وجه لأن معناها أمس وأدخل

إن ستره استمرت الصحة والابطال صلاته عند وجود المنافي وفائدته في الاقتداء به وفيما إذا ألقى عليه شيء بعد إحرامه والمراد بروية العورة أن تكون بحيث ترى وإن لم تر بالفعل (وله ستر بعضها) أي عورته من غير السوأة أو منها بلا مسّ ناقض (بيده في الأصح) لحصول المقصود به والثاني لأن الساتر لا بد أن يكون غير المستور فلا يجوز أن يكون بعضه وردّ بمنع ذلك ، والفرق بين ما هنا وعدم حرمة ستر المحرم بيده أن المدار ثم على ما فيه ترفه ولا ترفه في الستر بيده وهنا على ما يستلزون البشرية وهو حاصل باليد . أما سترها هنا بيد غيره فيكفي قطعاً كما في الكفاية وكما لو استتر بقطعة حرير وكذا لو جمع المخرق من سترته وأمسكه بيده ولو وجد المصلي سترة نجسة ولم يجد ما يطهرها به أو وجده وفقد من يطهرها وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجده ولم يرض إلا بالأجرة ولم يجدها أو وجدها ولم يرض إلا بأكثر من أجره مثله أو حبس على نجاسة واحتاج إلى فرش السترة عليها صلى عارياً وأتم الأركان كما مر ، ولو وجد المصلي بعض السترة لزمه الاستتار به قطعاً ولا يجري فيه الخلاف فيما لو وجد بعض ما يتطهر به لأن المقصود من الطهارة رفع الحدث

في البلاغة (قوله وفائدته في الاقتداء) أي تظهر في صحة الاقتداء به (قوله وله ستر بعضها) بل عليه إذا كان في ساتر عورته خرق لم يجد ما يستره غير يده كما هو ظاهر اهـ حج (قوله فيكفي قطعاً) أي وإن حرم كما مر (قوله وأمسكه بيده) والوجه كما قاله م ر أنه إذا احتاج لوضع يده للسجود عليها وضعها وترك الستر بها لأن السجود أكد لأنه عهد جواز الصلاة عارياً من غير بدل بخلاف السجود اهـ سم على منهج وقد يتوقف فيما ذكر بأنه إن أريد أن الصلاة تجوز مع العري عند العجز عن السترة فكذلك السجود يجوز بدون وضع اليد عند العجز وإن أريد أنه عهد الصلاة مع العري للقادر ففي أي محل ذلك على أن الرافعي جرى على أنه لا يجب وضع اليدين والركبتين وأطراف القدمين كما مر ولم يقل أحد بعدم وجوب الستر مع القدرة ، ومن ثم جرى الشهاب البلقيني على مراعاة السترة ولعله الأقرب واستوجه حجج التخيير ووقع السؤال في الدرس عما لو تعارض عليه القيام والستر هل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر . والجواب عنه أن الظاهر مراعاة الستر ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجع ، وهو موافق لما قدمه الشارح من أنه إذا تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال قال لأنه لم يسقط في الصلاة بحال مع القدرة عليه ، بخلاف القيام فإنه يسقط في النافلة مع القدرة وهذا مثله فإن الستر لا يسقط مع القدرة بحال بخلاف القيام ، وقول سم وضعها وترك الستر : أي وعليه فهل له الاتيان بالأكل في سجوده ، ويغفر له كشف العورة حينئذ أم يجب عليه الاقتصار على قدر الطمأنينة لأن الضرورة تنقذ بقدرها ولا ضرورة لكشفها زيادة على ما يصحح صلاته فيه نظر ، وظاهر قول الشارح السابق فإن عجز عن ذلك صلى عارياً وأتم ركوعه وسجوده الأول وهو ظاهر (قوله بنفسه) أي ولو شريفاً (قوله وأتم الأركان كما مر) قال الشيخ عميرة : ولا إعادة في أظهر القولين : أي في الصور كلها على ما شمله كلامه ، ولو قيل بوجوب الإعادة عند فقد ما يغسل به لم يبعد لنسبة ذلك كما قيل به فيما لو فقد ما يسخن به الماء وتيمم (قوله لزمه الاستتار به قطعاً) ظاهره ولو بيده ، وقضية قول حج السابق بل عليه إذا كان في ساتر عورته خرق الخ خلافه وكتب سم عليه قوله بل عليه الخ قد يقال لو صح هذا لوجب على العاري العاجز عن الستر مطلقاً وضع يديه على بعض عورته لأن

(قوله وكما لو استتر بقطعة حرير) لم يتقدم في كلامه ما يصح عطفه عليه ولعل في العبارة سقطاً وعبارة الشهاب حج ويكفي بيد غيره قطعاً وإن حرم كما لو سترها بحرير

وهو لا يتجزأ ، والمقصود هنا الستر وهو مما يتجزأ (فان وجد كافي سوأتيه) أى قبله ودبره (تعين لهما) للاتفاق على كونهما عورة ولأنهما أخش من غيرهما ، وسما سوأتين لأن كشفهما يسوء صاحبهما (أو) كافي (أحدهما فقبله) وجوبا ذكرا أو غيره يقدمه على الدبر لأنه يتوجه بالقبل للقبلة فستره أهم تعظيما لها ولستر الدبر غالبا بالأئيين بخلاف قبل ، والمراد بالقبل والدبر كما هو ظاهر ما ينقض مسه ، وظاهر كلامهم أن بقية العورة سواء وإن كان ما قرب إليهما أخش لكن تقديمه أولى ، والحنثى يستر قبله ، فان وجد كافي أحدهما فقط تخير والأولى كما قاله الأسنوى ستر آلة الرجل إن كان ثم أنثى وآلة النساء إن كان ثم رجل ، وينبغي ستر أيهما شاء عند الحنثى أو الفريقين أخذا من التخيير المار (وقيل) يستر (دبره) وجوبا لأنه أخش في ركوعه وسجوده (وقيل يتخير) بينهما لتعارض المعنيين رجلا كان أو امرأة ، ولا يجوز لمن فقد السترة في الصلاة غصبها من مالها ، بخلاف الطعام في الخمصة لأنه متمكن من صلاته عاريا من غير إعادة . نعم إن احتاج لذلك لنحو حر أو برد جاز ، ويجب عليه قبول عاريته وطلبها عند ظن إجابته وإن لم يكن للغير غيره وقبول هبة الطين بخلاف قبول هبة الثوب واقتراضه للنة ، ويجب شراؤه واستئجاره ببدل مثله ، ولو وجد ثمن الثوب أو الماء قدم الثوب حتما لدوام النفع به ولا بدل له بخلاف ماء الطهارة ، ولو أوصى بصرف ثوب لأولى الناس به في ذلك المحل أو وقفه عليه أو وكل في إعطائه قدم المرأة حتما لأن عورتها أخش ثم الحنثى لاحتمال أتوته ثم الرجل ، ومقتضى كلامهم مساواة الأمرد للرجل لكن بحث بعضهم تقديم الأمرد عليه ولا بعد فيه ، والأمة والحرّة هنا يستويان والقول بأن عورة الحرّة أوسع فينبغي تقديمها رد بأن الموجود

(قوله بخلاف قبل) فيه منع ظاهر بالنسبة للأنتى بدليل قوله عقبه والمراد بالقبل والدبر كما هو ظاهر ما ينقض مسه إذ الذى ينقض مسه من قبل الأنتى هو ملتقى الشفرين فقط كما مر في محله وهو مستور في سائر أفعال صلاتها

القدرة على بعض السترة كالقدرة على كلها في الوجوب كما هو ظاهر ، وإطلاقهم كالصريح في خلافه فليتأمل : أى فلا يجب عليه الستر بهما (قوله فان وجد كافي سوأتيه) تفريع على وجوب ستر البعض ، ولو عبر بالواو كان أولى لأن الحكم المذكور لا يعلم مما قبله (قوله تعين لهما) ظاهر الإطلاق عدم الفرق في ذلك بين الصلاة وغيرها وهو كذلك (قوله فقبله) ولو خارج الصلاة اه حج وكتب سم على منهج على قول المصنف فقبله ظاهره وإن كان لا يكفيه ويكفى الدبر فليتأمل وقبله منصوب بفعل مقدر تقديره يستر ، ومشى عليه المحلى ، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره يستره ، ويجوز جرّه بناء على جواز حذف العامل وإبقاء عمله ، والتقدير فيتعين لقبله اه (قوله وإن كان ما قرب إليهما) أى السوأتين (قوله وطلبها عند ظن إجابته) هل يجب عليه ذلك ولو خرج الوقت فيه نظر والأقرب نعم لأنه حيث غلب على ظنه حصولها نزلت منزلة ما بيده . والشروط المقدور عليها لا يجوز تركها رعاية الوقت فيكف الوضوء وإن خرج الوقت فكذا الستر (قوله وإن لم يكن للغير غيره) أى ويحرم على المالك إعارتها إن ترتب عليه كشف محرّم (قوله ببدل مثله) أى من ثمن أو أجرة (قوله ولا بعد فيه) انظر هل يقدم الميت هنا على الحيّ نظير ما لو أوصى بماء لأولى الناس حيث يقدم طهر الميت ثم على الحيّ أولا ويفرق والأقرب الأول لأنه آخره أمره ، والسترة تتوقع للحيّ . وينبغي أن يقدم على الميت من احتاج إليه لدفع حر أو برد خيف منه محذور تيم (قوله والأمة والحرّة هنا يستويان) أى فيقدم أيهما شاء على الحنثى ، وفي نسخة مستويان : أى شخصان مستويان

إن كفى ما بين السرة والركبة فقط فهما فيه سواء ، وإن زاد فلا تعارض في الزائد إذ لا عورة للأمة حينئذ والخثيان يستويان وإن اختلفا رقاً وحرية وتقدم الأمة على الخثي الحر ، وإن توقف فيه صاحب الاسعاد لتحقق أنوثتها وخش عورتها بخلافه ولو كفى سوائى المرأة والخثي قدم كل منهما على الرجل فيما يظهر وإن كان يستر جميع عورته ، لأن عورتها أقبح وبه يفرق بين هذا ومامر في التيمم خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما ولا يجوز لأحد دفع سترته المحتاج إليها لأداء فرضه ويصلى عارياً بل يفعلها فيها وجوباً ويعيرها للمحتاج استجباً ولو وجد ثوب حرير فقط لزمه السترة لجواز لبسه للحاجة ، ومنها السترة للصلاة ولو كان زائداً على العورة لم يلزمه قطع ما زاد عليها وإن لم ينقص أكثر من أجره الثوب كما اقتضاه كلامهم ولما في قطعه من إضاعة المال خلافاً للأسنوى لمساختهم في الأعدار المحجزة للبس الحرير ومثلها بل أولى وجود نقص وإن قل ، ويجب تقديمه على المتنحس ويقدم المتنحس عليه في الخلو ونحوها مما لا يتوقف على طهارة الثوب ولو وصلت أمة مكشوفة الرأس فعتقت فيها ووجدت خماراً إن مضت إليه احتاجت أفعالا مبطلّة أو انتظرت من يأتي به لها مضت مدة بطلت صلاتها فإن لم تجده بنت وكذا إن وجدته قريباً فتناولته ولم تستدبر وسترت به رأسها فوراً كعار وجد ستره ولو لم تعلم بالستره أو بالعق إلا بعد مضى زمن يمكنها فيه السترة لو علمت بطلت ولو قال لأتمته إن صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت بلا خمار عاجزة عتقت وصحت صلاتها أو قادرة

(قوله خلافاً للشيخ حيث سوى بينهما) أى المستلئين ومقتضى التسوية تقديم الرجل هنا عنهما حيث كان يستر جميع عورته دونهما وعبرة الروض وشرحه وإن أوصى به أى بالثوب أى بصرفه للأولى به قدمت المرأة وجوباً لأن عورتها أعظم ثم الخثي لاحتمال أنوثته ثم الرجل وقياس مامر في التيمم فيما لو أوصى بماء للأولى به أنه لو كفى الثوب للؤخر دون المتقدم قديم المؤخر اهـ (قوله بل يفعلها فيها وجوباً) أى فإن ترك ذلك وجبت الإعادة حيث قدر على انتزاعها ممن دفعها له ، وكذا إن لم يقدر بالنسبة للفرض الذى أعار في وقته كما يؤخذ من قوله الآتى وإتلاف الثوب وبيعته الخ (قوله لزمه السترة به) وينبئ أنه لا فرق في جواز السترة به بين أن يكون ملاقياً لجميع بدنه أو للعورة فقط فلا يكلف لبسه فيما لا قاه فقط ، لأنه حيث استتر به في محلها فقط صدق عليه أنه لا لبس له خلافاً لما توهمه بعض ضعفة الطلبة (قوله وإن لم ينقص أكثر من أجره الثوب) عموم قوله وإن لم ينقص الخ يشمل ما لو لم ينقص بالقطع أصلاً لأن معنى قوله وإن لم الخ سواء نقص بالقطع أكثر من أجره المثل أو لم ينقص وهو شامل لاتقاء النقص من أصله لكن عبارة حج والأوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة إن نقص به المقطوع ولو يسيراً اهـ . ومفهومه أنه لو لم ينقص بالقطع لزمه وهو قضية قول الشارح ولما في قطعه من إضاعة المال (قوله لمساختهم في الأعدار) وبهذا يفرق بين هذا وما يأتى في قطع المتنحس (قوله ويجب تقديمه على المتنحس) قضيته أنه لو فقد وجده متنحساً استتر به ، وليس مراداً لما مر من أنه يصلى عارياً ولا إعادة على مامر فيه (قوله ويقدم المتنحس عليه في الخلو) أى وإن كان رطباً ويغسل بدنه حيث احتاج للغسل (قوله لو علمت بطلت) أى وإن كانت السترة بعيدة لأن الشروط لا تسقط بالجهل ولا النسيان (قوله فأنت حرة قبلها) وقع السؤال في الدرس عما لو قال لها سيدها متى قت للركعة الثالثة مثلاً فأنت حرة وصلت مكشوفة الرأس هل تنعقد صلاتها لأنها بسبيل من أن تسترها قبيل ماعلق به السيد أم لا تنعقد فيه نظر . والجواب عنه بأن الظاهر أن يقال إن كانت السترة قريبة منها بحيث لا تحتاج في وضعها لأفعال كثيرة انعقدت صلاتها

(قوله وإن زاد فلا تعارض في الزائد) لم يظهر لى المراد منه ومثله في الامداد والرد المذكور له (قوله احتاجت أفعالا مبطلّة) أى ومضت إليه بالفعل كما في شرح الروض فلا تبطل الصلاة إلا بالمضى أو الانتظار بالفعل لكن في كلام غيره كالعباب ما هو كالصريح في بطلان الصلاة بمجرد الوجود للساتر البعيد وإن لم تمض إليه ولم تنتظر فليراجع

صحت ولم تعتق للدور . ويستحب للذكر أن يلبس لصلاته أحسن ثيابه ويتقمص ويتعمم ويتطيلس ويرتدى ويتزر أو يتسروا وان اقتصر على ثوبين فقميص مع رداء أو إزار أو سراويل أولى من رداء مع إزار أو سراويل ومن إزار مع سراويل . وحاصله استحباب الصلاة في ثوبين للاتباع فان اقتصر على واحد فقميص فازار فسراويل ويلتحف بالثوب الواحد إن اتسع ويخالف بين طرفيه فان ضاق اتزر به وجعل شيئا منه على عاتقه ويسن للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب سابغ لجميع بدنهما وخمار وملحفة كثيفة واتلاف الثوب وبيعه في الوقت كالماء ولا يباع له مسكن ولا خادم كما في الكفارة . ويكره أن يصلى في ثوب فيه صورة وأن يصلى عليه وأن يصلى مضطجعا وأن يغطي فاه فان ثاءب غطاه بيده ندبا وأن يشتمل اشتمال الصماء واليهود بأن يخلل في الأول بدنه بالثوب ثم يرفع طرفيه على عاتقه الأيسر وفي الثاني بأن يخلل بدنه بالثوب بدون رفع طرفيه وأن يصلى الرجل متلثما والمرأة متنقبة (و) رابعها (طهارة الحدث) الأصغر وغيره عند قدرته فان عجز فقد مر في التيمم فلو لم يكن متطهرا عند إحرامه مع قدرته على الطهارة لم تنعقد صلاته وإن أحرم متطهرا ثم أحدث نظر (فان سبقه) حدثه غير الدائم (بطلت) صلاته كما لو تعمد الحدث لبطلانها بالاجماع وشمل ذلك فاقد الطهورين إذا سبقه الحدث فتبطل صلاته كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافا للأسنوي

وعتقت وإلا فلا إن لم يحتمل احتمالا قريبا وجود من يأتي لها بها بإشارة أو نحوها فان احتمل ذلك انعقدت فليراجع (قوله أحسن ثيابه) أى ويحافظ مع ذلك على ما يتجمل به عادة ولو أكثر من اثنين (قوله أو يتسروا) في تاريخ أصبهان عن مالك بن عتاهية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الأرض تستغفر للمصلى بالسراويل » اه ديمري (قوله ومن إزار مع سراويل) وبقي كل من الثلاثين بعضه مع بعض فانظر حكمه ، ولعل أولاها القميص مع السراويل ثم القميص مع الإزار ثم مع الرداء (قوله فازار فسراويل) لعل وجه تقديم الإزار عليه أنه يحكى حجم العورة وهو خلاف الأولى وقد قيل فيه بالبطلان (قوله كالماء) أى فلا يصح بيعه ولا نحوه ويجب استرداده مادام باقيا فان لم يستردّه وجبت الاعادة لمصلاه مع القدرة على استرداده وكذا مع العجز بالنسبة للصلاة التي فوّته في وقتها (قوله في ثوب فيه صورة) ظاهره ولو أعمى أو في ظلمة أو كانت الصورة خلف ظهره أو ملاقية للأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تباعدا عما فيه الصورة المنهى عنها (قوله وأن يصلى عليه) وقع السؤال في الدرس عن وقف هذا الثوب هل يصح وثاب على وقفه . والجواب أن الوقف صحيح لكونه ليس على معصية ولو قيل بعدم ثوابه بل بكرهته لما فيه من التعريض للصلاة المكروهة لم يبعد ولا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لأن الجاهل بالحكم لا نظر اليه (قوله غطاه بيده) أى اليسار ، والأولى أن يكون بظهرها (قوله على عاتقه الأيسر) عبارة القاموس واشتال الصماء أن يردّ الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ، ثم يردّه ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعا (قوله مع قدرته) خرج به فاقد الطهورين فان صلاته تنعقد (قوله فان سبقه) أى المصلى لا يقيد كونه متطهرا ومثله : أى مثل رجوع الضمير للمقيد بدون قيده بقرينة كثير في كلامهم إذا قامت على ذلك قرينة ، والقرينة هنا بطلان صلاته كما هو ظاهر كلام الأصحاب ، فصح قول الشارح وشمل ذلك الخ (قوله وشمل ذلك) في دعوى الشمول بعد تقييده الاحرام بكونه متطهرا نظر ، وعليه فكان الأولى ترك التقييد أو يقيد ثم يقول ولو كان فاقد الخ

(وفي القديم) ونسب للجديد لا تبطل صلاته بل يتطهر و (يبنى) على صلاته لعذره ، وإن كان حدثه أكبر لحديث فيه ضعيف باتفاق المحدثين ، ومعنى البناء أن يعود إلى الركن الذي سبقه الحدث فيه ، ويجب تقليل الزمان والأفعال قدر الامكان ، ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان للمسجد بابان فسلك الأبعد بطلت صلاته ، وليس له بعد طهارته عود إلى موضعه الذي كان يصلي فيه ما لم يكن إماما لم يستخلف أو مأموما يبني فضيلة الجماعة ، كذا نقله الرافعي عن التتمة وأقره ، وجزم به في الروضة لكن في التحقيق أن الجماعة عذر مطلقا ، فيدخل فيه المنفرد والإمام المستخلف . أما حديثه الدائم كسلس بول فغير ضار على ما مر في الحيض ، وإن أحدث مختارا بطلت صلاته قطعا علم كونه في الصلاة أم كان ناسيا ، ولو نسي الحدث فصلى أثيب على قصده دون فعله إلا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيثاب على فعله أيضا . قال ابن عبد السلام وفي إثابته على القراءة إذا كان جنبا نظر ، والأقرب كما يؤخذ مما مر عدم إثابته (ويجزيان) أي القولان (في كل مناقض) أي مناف للصلاة (عرض) فيها (بلا تقصير) من المصلي (وتعذر دفعه في الحال) كما لو تنجس بدنه أو ثوبه واحتاج إلى الغسل أو طيرت الريح ثوبه إلى مكان بعيد (فان أمكن) دفعه في الحال (بأن كشفته ريح فستر في الحال لم تبطل) صلاته لاتفاء المخدور ، وكذا لو سقط على ثوبه نجاسة رطبة فألقى الثوب حالا أو يابسة

(قوله أن يعود إلى الركن الذي سبته الحدث فيه) قضيته أنه لو أحدث في التشهد الأول أو جلوس الاستراحة لم يجب عليه العود له ، وينبغي خلافه وأنه يجب العود اليه ليقوم منه ، لأن قيامه مع الحدث لا يعتد به ، وظاهر قول المحلى عقب قول المصنف يبني بعد الطهارة على ما فعله منها يشعر به لأنه لم يقيد بركن ولا بغيره (قوله فلو كان للمسجد) لو عبر بالواو كان أولى لأنه لا يتفرع عما قبله (قوله والأقرب) من كلام الشارح (قوله عدم إثابته) قال سم على حج قوله إلا من نحو جنب الخ فيفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط . ونقل عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكرو وهو لا ينافي ذلك لأنه هنا لم يصرفها عن القرآنية لنسيانه الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكرا فأثيب على الذكر ، وقد يقال نسيانه الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لانصرافها عن القرآنية بسبب الجنابة بل ينبغي أن يثاب كذلك وإن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسبتها اه (قوله بأن كشفته ريح) قال سم على حج ولو تكرر كشف الريح وتوالى بحيث احتاج في الستر إلى حركات كثيرة متوالية فالمتجه البطلان بفعل ذلك لأن ذلك نادر ويؤيده ما قالوه فيما لو صلت أمة مكشوفة الرأس فعتقت في الصلاة ووجدت خمارا تحتاج في مضيتها إليه إلى أفعال كثيرة أو طالت مدة التكشف من أن صلاتها تبطل اه . ورأيت بهامش عن سم مانصه وينبغي أن مثل الريح الآدمي غير المميز والبهيمة ولو معاملة اه . وقوله غير المميز مفهومه أن المميز يضر ويوجه ذلك بأن له قصدا فبعد إلحاقه بالريح ، بخلاف غير المميز فإنه لم يكن له قصد أمكن إلحاقه به هذا . ونقل عن شيخنا الزيادي الضرر في غير المميز وعلله بندرته في في الصلاة فليراجع . أقول : وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن القبلة مكرها فإنه يضر وإن عاد حالا ، وعلوه بندرة الإكراه في الصلاة فاعتمده (قوله نجاسة رطبة)

فسقطت في الحال ولا يجوز له أن ينحني بيده أو كفه أو يعود على أصح الوجهين فإن فعل بطلت صلاته (وان قصر) في دفعه (بأن فرغت مدة خف فيها) أي الصلاة (بطلت) قطعاً لتقصيره مع احتياجه إلى غسل رجليه أو الوضوء باتفاق القولين، حتى لو غسل في الخف رجليه قبل فراغ المدة لم يؤثر إذ مسح الخف يرفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة ومثله غسلهما بعدها لمضي مدة وهو محدث على أنه لو وضع في الماء رجليه قبل فراغها واستمر إلى انقضائها لم تصح صلاته لأنه لا بد من حدث ثم يرتفع وأيضا لا بد من تجديد نية لأنه حدث لم تشمله نية وضوئه الأول وهذا ظاهر حيث دخل فيها ظانا البقاء فإن قطع بانقضاء المدة فيها اتجه كما قاله السبكي عدم انعقادها وفارق ما تقدم فيما لو كانت عورته تنكشف في ركوعه حيث حكم بانعقادها على الصحيح بعدم قطع ثم بالبطلان بل صحتها ممكنة بأن يستترها بشيء عند ركوعه بخلافه هنا إذ كيف يقال بانعقادها مع القطع بعدم استمرار صحتها وكيف يتحقق نيتها . نعم إن كان في نفل مطلق يدرك منه ركعة فأكثر انعقدت ولو افتصد مثلاً فخرج دمه ولم يلوّث بشرته أو لوّثها قليلاً لم تبطل ويستحب لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأنفه ثم ينصرف موهماً أنه رعى ستره على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيأثموا ويلحق به من أحدث وهو منتظر إقامتها لاسيما

قال سم على حج تنبيه لودار الأمر بين إلقاء النجاسة حالاً لتصح صلاته لكن يلزمه إلقاؤها في المسجد لكونه فيه وبين عدم إلقائها صوناً للمسجد عن التنجيس لكن تبطل صلاته فالتوجه عندى مراعاة صحة الصلاة وإلقاء النجاسة حالاً في المسجد ثم إزالتها فوراً بعد الصلاة لأن في ذلك الجمع بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يغتفر إلقاؤها فيه وتأخير التطهير إلى فراغ الصلاة للضرورة فليتأمل وقولنا فالتوجه الخ وافق عليه م ر في الجافة ومنعه في الرطبة وهو متجه إن اتسع الوقت اه وفيه أيضاً قوله أو نقضها حالاً ينبغى أو غسلها حالاً كأن وقع عليه نقطة بول فصب عليها حالاً الماء بحيث طهر محلها بمجرد صبه حالاً ، والمتجه أن البدن كالثوب في ذلك بجامع اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة بول مثلاً فصب فوراً الماء عليها الخ بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالاً لم تبطل صلاته كما لو وقع عليه نجس جاف فألقاه عنه حالاً بنحو إمالة فوراً حتى سقط عنه النجس إذ لا فرق في المعنى بين إلقاء النجس الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما فليتأمل . ثم رأيت عن الثقي فيما لو أصابه في الصلاة نجاسة حكمية فغسلها فوراً أن أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه اه وقوله يفهم خلافه ظاهر لأنه يصدق عليه أنه حامل للنجاسة إلى وقت الغسل فأشبهه ما لو حمل الثوب الندي وقعت عليه نجاسة وفي كلام شيخنا العلامة الشوبري . وأما إلقاؤها على نحو مصحف أو في نحو جوف الكعبة فالوجه مراعاتهما ولو جافة لعظم حرمتهم فليحذر (قوله فسقطت) أي وأسقطها على وجه لم يعد حاملها (قوله مع احتياجه) أي فإن لم يحتج لذلك كأن غسل رجليه داخل الخف وهو محدث ثم انقضت مدة الخف بعد ذلك وهو يصلي لم تبطل صلاته لبقاء طهارته (قوله قبل فراغ المدة) أي وهو بطهارة المسح لأن هذا الغسل لم يرفع الحدث (قوله عدم انعقادها) معتمد خلافاً لحج حيث قال بعد كلام ذكره يقتضي عدم الانعقاد والذي يتجه انعقادها حتى تصح القدوة به وفي الروض وشرحه ما يوافقه (قوله انعقدت) أي ويقتصر على ما أمكنه فعله منه (قوله أو لوّثها قليلاً) أفهم أنه إن لوّثها كثيراً بطلت صلاته ، ولعل وجهه أن الكثير إذا كان بفعله لا يعفى عنه واقتصاده من فعله ، وقياسه أنه لو كان فيه دمل ففتحه فخرج منه دم كثير لا يعفى عنه ، وينبغي أن محل عدم العفو عند فتحه إذا خرج الدم متصلاً بالفتح فلو لم يخرج عقب الفتح

(قوله نعم إن كان في نفل مطلق) أي ولم ينبو عدداً كما هو ظاهر

(قوله ثبت الأمر باجتناب النجس الخ) هذا لا يظهر ترتبه على الآية والخبر (١٥) المذكورين لأن الأمر فيهما إما

هو بالتطهير والغسل لا باجتناب النجس وإن استفيد منهما بالآزم على أن الأمر في الخبر مقيد بالصلاة فلا يتأتى قوله وهو لا يجب في غير الصلاة الخ والشهاب حجج رتب هذا على خبر تنزهوا من البول وهو ظاهر (قوله بشرط أن لا يعتمد المشى عليه) لا يخفى أن الكلام في الصلاة لأن هذا استثناء من اشتراط طهارة مكانها وأيضا اشتراط عدم تعمد المشى عليها مع الجفاف لأمعنى له إلا فيها وحينئذ لاوجه للتعبير بالمشى هنا إذ لا مشى في الصلاة ولا يصح إرادة المشى إلى محل الصلاة لأن النجاسة إن كانت رطبة فالكلام عليها سيأتى وإن كانت جافة فإن علقت برجله خرج عن فرض المسئلة من نجاسة المحل إلى نجاسة البدن وإن لم تعلق برجله فلا تضره في صلاته وإن كانت غير معفو عنها . واعلم أن الشارح ذكر هذه العبارة بعينها في شرحه لايضاح المصنف في المناسك بالنسبة للطواف فلهذا نقل العبارة برمتها إلى هنا ولم يغير لفظ المشى لسبق القلم أو نحوه وستأتى له

مع قرب الزمان لذلك ، ومنه يؤخذ أنه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس إلى الوقعة فيه أن يستتره لذلك كما صرح به ابن العماد لحديث فيه (و) خامسها (طهارة النجس) الذى لا يعنى عنه (في الثوب والبدن) ولوداخل فيه أوأنفه أو عينه أو أذنه (والمكان) أى الذى يصلى فيه فلا تصح صلاته مع شئ من ذلك وإن كان جاهلا بوجوده أو ببطلانها به لقوله تعالى - وثيابك فطهر - وخبر الصحيحين « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى » ثبت الأمر باجتناب النجس وهو لا يجب في غير الصلاة فيجب فيها والأمر بالمشى نهى عن ضده والنهى في العبادات يقتضى فسادها . نعم يحرم التضمخ به خارجها في البدن بلا حاجة وكذا الثوب كما في الروضة كأصلها وما في التحقيق من تحريمه في البدن فقط مراده به ما يعم ملابسه ليوافق ما قبله ، ولو رأينا في ثوب من يريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها وجب علينا إعلامه بها لأن الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبد السلام وبه أفق الحنطى كما لو رأينا صبيا يزنى بصبيبة فانه يجب علينا المنع وإن لم يكن عصيان ويستثنى من المكان ما لو كثر ذرق الطيور فانه يعنى عنه في الأرض وكذا الفرش فيما يظهر لمشقة الاحتراز عنه وإن لم يكن مسجدا فيما يظهر بشرط أن لا يعتمد المشى عليه كما قيد العفو بذلك في المطلب . قال الزركشى : وهو قيد متعين وأن لا يكون رطبا أو رجله مبتلة كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى

لكنه تحلل وخرج بعده بمدة بحيث لا ينسب خروجه للفتح لم يضر (قوله من ارتكب ما يدعو الناس) أى ومع ذلك عقوبة الذنب باقية فيستحق بها ما يترتب عليه في الآخرة وقد يعفو سبحانه وتعالى عنه (قوله أن يستتره لذلك) أى لئلا يخوض الناس فيه (قوله والأمر بالمشى نهى عن ضده) أى يفيد النهى عن ضده وإلا فليس الأمر بالمشى عين النهى ولا يستلزمه على الصحيح (قوله ليوافق ما قبله) قضية هذا المحل عدم حرمة تنجيس ثوب غير ملبوس له ، ولعل هذه القضية غير مرادة بل المراد ما من شأنه أن يلابسه بدليل قوله ليوافق ما قبله (قوله وجب علينا إعلامه بها) أى وينبغى أن محل ذلك حيث كانت تمنع من صحة الصلاة عنده وعلمنا بذلك وإلا فلا لجواز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان معه (قوله وبه أفق الحنطى) قد يشعر هذا بأن الحنطى كان متأخرا عن ابن عبد السلام فأفق بما قاله ، وليس مرادا بل ابن عبد السلام متأخر عنه ، ومما يدل على ذلك قول الأسنوى في طبقاته في ترجمة الحنطى : قدم بغداد في أيام الشيخ أبى حامد ، وقال في ترجمة الشيخ أبى حامد إنه مات سنة اثنين وثمانين وأربع مائة ، وقال في ترجمة ابن عبد السلام إنه مات سنة ستين وستائة ، فقولها هنا وبه أفق الحنطى معناه أن ابن عبد السلام قاله تبعا للحنطى أو قاله فوافقه قول الحنطى وقوله الحنطى قال الأسنوى في طبقاته هو الحسين بن أبى جعفر محمد الطبرى وهو بالحاء المهملة والنون معناه الحنط كالحباز والبقال ، ولكن العجم يزيدون عليه ياء النسب أيضا فيعبرون مثلا عن الذى يقصر الثياب بالقصار مرة وبالقصارى أخرى . قال ابن السمعاني : لعل أن بعض أجداده كان يبيع الحنطة اه باختصار (قوله وأن لا يكون رطبا) أى فمع الرطوبة من أحد الجانبين لا يعنى عنه وظاهره وإن تعذر المشى في غير ذلك من موضع طهارته كأن توضع طهارته عم ذرق الطير المذكور سائر أجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبد الحق العفو . أقول وهو قريب للمشقة

هذه العبارة أيضا في كتاب الحج من هذا الشرح في الكلام على الطواف وعبارة الشهاب حجج هنا ولم يعتمد ملامسته

ومع ذلك لا يكلف تحرى غير محله ولو تنجس ثوبه بغير معقوف عنه ولم يجد ما يطره به وجب قطع محلها إن لم تنقص قيمته بالقطع فوق أجره ستره يصلى بها لو اكتراها كقالاته تبعاً للمتولى وهو المعتمد وإن قال في المهمات إن الصواب اعتبار أكثر الأمرين من ذلك ومن ثمن الماء لو اشتراه مع أجره غسله لأن كلا منهما لو انفرد وجب تحصيله ، وأنكر الشاشي كلام المتولى وقال الوجه أن يعتبر ثمن الثوب لأجرته لأنه يلزمه شراؤه بثمن المثل وقيدا وجوب القطع أيضا بحصول ستر العورة بالظاهر ولم يذكره المتولى والظاهر كما قاله الزركشي أنه ليس بقيد بناء على أن من وجد ما يستر به بعض العورة يلزمه ذلك وهو الصحيح (ولو اشتبه) عليه (طاهر ونجس) من ثوبين أو يبتين (اجتهد) فيهما للصلاة قال في المحرر كما في الأواني وتقدم عليه الكلام ثم ولو صلى فيما ظنه طاهرا مما ذكر بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم يجب عليه تجديد الاجتهاد بخلاف ما مر في المياه حيث يجدده فيها لكل فرض إذ بقاء الثوب والمكان بمنزلة بقاءه متطهرا فلو اجتهد فتغير ظنه عمل بالثاني فيصلى في الآخر من غير إعادة كما لا تجب إعادة الأولى إذ لا يلزم من ذلك نقص اجتهاد باجتهاد بخلاف المياه ، ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد صحت صلاته فيهما ولو مع جمعهما عليه ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء صلى عاريا وفي أحد البيتين حرمة الوقت ولزمته إعادة لكونه مقصرا بعدم إدراك العلامة ولأن معه ثوبا ومكانا طاهرا يتيقن ولو اشتبه عليه اثنان تنجس بدن أحدهما وأراد أن يقتدى بأحدهما اجتهد بينهما وعمل بما ظهر له فإن صلى خلف أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جازله الاقتداء بالآخر من غير إعادة كالوصلى للقبلة باجتهاد ثم تغير اجتهاده لجهة أخرى فإن تحير صلى منفردا (ولو نجس) بفتح الجيم وكسرها (بعض ثوب أو) بعض (بدن) أو مكان ضيق (وجهل) ذلك البعض في جميع ما ذكر (وجب غسل كله) لتصح صلاته فيه لأن الأصل بقاء النجاسة مابق جزء منه من غير غسل هذا إذا لم يعلم

(قوله وفي أحد البيتين)
أى لأن الصورة أنه ليس
عنده غيرها بأن كان
محبوسا (قوله أو مكان
ضيق) أى بأن يكون
بمقدار ما يسع الصلاة فقط
كما هو ظاهر

(قوله ومع ذلك) أى مع اجتماع الشروط المذكورة (قوله لا يكلف تحرى غير محله) أى فحيث كثر في المسجد أو غيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خاليا منه ويمكنه الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلى كيف اتفق وإن صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل ، فلو اشتمل المسجد مثلا على جهتين إحداها خالية من الذرق والأخرى مشتملة عليه وجب قصد الخالية ليصلى فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال فيراجع (قوله ثمن الثوب) لعل المراد ثمن ثوب يشتره مما يمكن الاستتار به فإذا فرض أن الثوب المتنجس إذا قطع المتنجس منه نقصت قيمته عشرة دراهم مثلا وزادت تلك الدراهم على أجره السترة وعلى ثمن الماء وعلى أجره من يغسل لكنها لم تزد على ثمن ما يستر به وجب قطعه ويحتمل وهو الظاهر أن المراد نفس الثوب الذى معه فإن نقص بقطعه فوق أجره الثوب الذى يصلى فيه وثنى الماء الذى يغسله به وأجره من يغسله لم يجب قطعه وإلا وجب (قوله ولو غسل أحد ثوبين باجتهاد) خرج بقوله باجتهاد ما لو هجم وغسل أحدهما فليس له الجمع بينهما لأن الواجب عليه الاجتهاد ولم يفعله (قوله ثم تغير ظنه) أى ولو في الصلاة (قوله جازله الاقتداء بالآخر) أى بأن يدخل نفسه في القدوة به في أثناء الصلاة مع بقاءها على الصحة لأنه بتغير ظنه صار منفردا باعتقاده بطلان صلاة إمامه (قوله فإن تحير صلى منفردا) أى سواء حصل التحير ابتداء أو بعد حصول القدوة بأحدهما بالاجتهاد ثم طرأ التحير بأن شك في إمامه ولم يظهر له طهارة الثاني وحينئذ يكمل صلاته منفردا (قوله وكسرها) اقتصر عليه في المختار .

انحصارها في واحد من منحصرين كأحد كفيه أو موضع من مقدم الثوب أو مؤخره ، فإن علم ذلك لم يجب غسل سوى ما أشكل ، ولو أصاب شيء رطب طرفا من هذا الثوب أو البدن لم يحكم بنجاسته لأننا لا نتيقن نجاسة موضع الإصابة ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لأنه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين أما إذا كان المكان واسعا فإنه لا يجب عليه الاجتهاد وإنما هو سنة فله أن يصلي بلا اجتهاد فيه ، والأحسن في ضبط الواسع والضيق بالعرف وإن ادعى ابن العماد أن المتجه في ذلك أن يقال إن بلغت بقاع الموضع لو فرقت حدّ العدد غير المنحصر فواسع وإلا فضيق ، وتقدر كل بقعة بما يسع المصلي انتهى . وفي المجموع عن المتولى إذا جاوزنا الصلاة في التسع فله أن يصلي فيه إلى أن يبقى موضع قدر النجاسة (فلو طرّف) بالاجتهاد (طرفا) من موضعين متميزين فأكثر كأحد طرفي ثوبه أو كفيه أو يديه أو أصابعه (لم يكف غسله على الصحيح) إذ الاجتهاد إنما يكون في متعدّد وما هنا كالشيء الواحد ، فلو فصل أحد كفيه ثم اجتهد جاز للتعبد حينئذ ، وإذا طرّف نجاسة أحدهما وغسله جاز له أن يصلي فيهما وله جمعهما كالثوبين (ولو غسل) بعض شيء متنجس كأن غسل (نصف) ثوب (نجس ثم) غسل (باقيه فالأصح أنه إن غسل مع باقيه مجاوره) مما غسل أولا (طهر كله وإلا) بأن لم يغسل معه مجاوره (فغير المنتصف) بفتح الصاد يظهر فقط وهو طرفاه ويبقى المنتصف نجسا حيث كانت النجاسة محققة فيغسله وحده لأنه رطب لاقى نجسا ولو تنجس بعض ثوبه وجهل محل النجاسة اجتنبه لأننا نتيقن نجاسته ولم نتيقن طهارته ولا يرد عليه أنه لو لاقى بعضه رطبا لا ينجسه عملا بالأصل إذ لا تنجس بالشك ، ومقابل الأصح لا يظهر مطلقا حتى يغسله دفعة واحدة لأن الرطوبة تسرى ، وردّ بأن نجاسة المجاور لا تتعدّى لما بعده كالسمن الجامد ينجس ما حول النجاسة فقط ، ثم محل ما ذكره المصنف هنا كما في الروضة والتحقيق حيث غسله بالصّب عليه في غير إناء فإن غسله في إناء من نحو جفنة بأن وضع نصفه ثم صب عليه ما يغمره لم يظهر حتى يغسل

(قوله لأننا لا نتيقن نجاسة موضع الإصابة) منه يؤخذ أنه لو تعلق به صبي أو هرة لم يعلم نجاسة منفذها لا تبطل صلاته لأن هذا مما تعارض فيه الأصل والغالب إذ الأصل الطهارة والغالب النجاسة وخرج بقولنا لم يعلم نجاسة منفذها ما لو علمه ثم غابت الهرة والطفل زمنا يمكن فيه غسل منفذها فهو باق على نجاسته فتبطل الصلاة بتعلقهما بالمصلي ولا تحكم بنجاسة ما أصاب منفذها كالهرة إذا أكلت فأرة ثم غابت غيبة يمكن طهر فمها فيها (قوله أما إذا كان المكان واسعا) تحتز قوله أو مكان ضيق (قوله والضيق بالعرف) أي ضبطه بالعرف وفي نسخة أن يضبط بالعرف (قوله إذا جاوزنا الصلاة) يشعر بأن في جواز الصلاة فيه خلافا ولم يتقدم له ذكر ولعل المراد بقوله إذا جاوزنا بأن حكم باتساعه إما عرفا أو على ما قاله ابن العماد وقوله إذا جاوزنا معتمد (قوله حيث كانت النجاسة محققة) أفهم أنه لو تنجس بعض الثوب واشتبه فغسل نصفه ثم باقيه طهر كله وإن لم يغسل المنتصف لعدم تحقق نجاسة مجاور الغسل (قوله إذ لا تنجس بالشك) قال في شرح الروض بعد ما ذكر ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة انتهى . أقول وقضيته أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضا وقد يوجه بأنه لما أعطى حكم المتنجنس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وإن لم يتنجس ما مسه ولا يلزم من الاجتناب التنجس كافي التنجس الجاف إلا أن ذلك مشكل بصحة الصلاة بعد مسه كما هو قضية كلامهم أنه لا ينجس ما مسه وحينئذ فينبغي أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو

(قوله حيث كانت النجاسة محققة) أي في محل المنتصف وخرج به ما إذا جهلت فلا يكون المنتصف نجسا لكنه يجتنب وعبرة الروضة وإن اقتصر على النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجسا في صورة اليقين ومجتنبا في الصورة الأولى يعنى صورة الاشتباه فما في حاشية الشيخ مما يخالف هذا وليس في محله

قبل نعم مسألة الساجور ليست منها (قوله ولو بساجوره) انظر هل الساجور قيد أولا فيكون مثله مالو كان مشدودا بحبل موضوع على الكلب ، والظاهر الثاني لأن غايته حينئذ أنه قابض على حبل موصول موضوع على الكلب إذ لا يشترط كون الحبل الموضوع على النجاسة الذي هو قابض له أن يكون قطعة واحدة كما هو ظاهر فهو من أفراد قوله السابق أو موضوع على نجس . واعلم أن عبارة الشارح هنا هي عبارض الروض . قال شارحه عقبه ولا حاجة لقوله مشدود بل يوهم خلاف المراد اه . وقضيته أنه لو وضع حبالا على ساجور السكب أنها تبطل صلاته وإن لم يشده به لكن في شرح الشهاب حجج التصريح بخلافه ، ولعل الشارح قيد بالشدة مع اطلاعه على كلام شيخ الاسلام لعدم اعتاده (قوله) أو مشدود بدابة أو سفينة صغيرة) أي يحملان نجسا قال في شرح الروض أو متصلا به اه . وقضيته أنه لو كان على السفينة أو الدابة طرف حبل طاهر وطرفه الآخر موضوع على نجاسة بالأرض مثلا وقبض

دفعه كما هو الأصح في المجموع إذ كلامه مقيد للأول لأن ما في نحو الجفنة ملاق له الثوب المتنجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يظهر الثوب وهذا هو المعتمد المعول عليه خلافا للشيخ رحمه الله تعالى (ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه) أو بدنه أو محموله (نجاسة) في جزء من صلاته (وإن لم يتحرك بحركته) كطرف ذيله أو كفه أو عمامته الطويل وكذا لو فرش ثوبا مهلهلا عليه وماسه من الفرج ، ومن ثم لو فرش على حريز اتجه بقاء التحريم وفارق صحة سجوده على ما لم يتحرك بحركته بأن اجتناب النجاسة فيها شرع للتعظيم وهذا ينافيه ، والمطلوب في السجود الاستقرار على غيره والمقصود حاصل بذلك (ولا) تصح صلاة نحو (قابض طرف شيء) كحبل طرفه الآخر نجس أو موضوع (على نجس إن تحرك) ذلك (بحركته وكذا إن لم يتحرك) بها لملحه ما هو متصل بها (في الأصح) فكأنه حامل لها ، ومثله قابض على حبل متصل بميعة أو مشدود بكب ولو بساجوره أو مشدود بدابة أو سفينة صغيرة بحيث تنجر بجره . والثاني تصح لأن الطرف الملاق للنجاسة غير محمول له بخلاف السفينة الكبيرة التي لا تنجر بجره فانها كالدار سواء أكانت في البر أم في البحر كما أفاده الشيخ خلافا للأسنوي ولو كان الحبل على موضع طاهر من نحو حمار وعليه نجاسة في محل آخر فعلى الخلاف في الساجور (فاوجله) أي طرف ما تنجس طرفه الآخر أو الكائن على نجس (تحت رجله) مثلا (صحت) صلاته (مطلقا) وإن تحرك بحركته لعدم كونه لابسا أو حاملا له فأشبهه من صلى على نحو بساط طرفه نجس أو مفروش على نجس أو على سرير تحت قوائمه أو بها نجس ولو حبس بمحل نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته بالأرض بل ينحن للسجود إلى قدر لو زاد عليه لاقى النجس ثم يعيد قاله في المجموع كما مر (ولا يضر) في صحة صلاته (نجس يحاذي صدره) مثلا (في الركوع والسجود) أو غيرها (على الصحيح) لأنه غير حامل ولا ملاق لذلك . نعم تكراه الصلاة مع محاذاته كاستقبال متنجس أو نجس . والثاني يضر لأنه منسوب له ، وشمل كلامه مالو صلى ماشيا وبين خطواته نجاسة

في أثنائها مع مفارقتها وفيه ما فيه . وأما الوقوف عليه في أثنائها مع الاستمرار فموضع نظر والمتجه معنى أنه حيث أحرم خارجه ثم مسه أو أكل الصلاة عليه صحتها للشك في المبطل بعد الانعتاد (قوله لأن ما في نحو الجفنة) يؤخذ من هذا التعليل أنه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الإناء وانحدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة ولم يصل الماء إلى ما فوق المغسول من الثوب طهر ، وقد نقل ذلك سم عن الشارح في حاشية شرح المنهج (قوله خلافا للشيخ) أي في شرح الروض حيث قال بعد قول المتن ولو غسل نصفه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بما جاوره طهر مانصه سواء غسله بصب الماء عليه في غير جفنة أم فيها وما وقع في المجموع من تقييده بالأول مردود كما يشته في شرح البهجة (قوله ومثله قابض على حبل متصل بميعة) حكم هذه وما بعدها علم من قوله قبل ولا قابض طرف شيء على نجس الخ نعم مسألة الساجور لم يعلم حكمها (قوله ولو بساجوره) وهو ما يجعل في رتبة الكلب من خشية أو غيرها (قوله أو مشدود بدابة) أي بعض بدن متنجس ولو المنفذ (قوله فعلى الخلاف في الساجور) والراجح منه أنه إن شذبه ضرر أو فلا (قوله ولو حبس بمحل نجس صلى) أي الفرض فقط (قوله لو زاد عليه لاقى النجس) يؤخذ منه أنه لا يضع ركبتيه بالأرض ولا كفيه ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح التصريح بذلك فليراجع (قوله كاستقبال) أي حيث عد مستقبلًا له عرفا أخذنا مما ذكره في السقف ومن قوله وعلم من الخ .

قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السقف ولا قائل به ويردّ بأنه تارة يقرب منه بحيث يعدّ محاذيا له عرفا والكراهة حينئذ ظاهرة وتارة لا فلا كراهة ، وعلم من ذلك كراهة صلاته بإزاء متنجس في إحدى جهاته إن قرب منه بحيث ينسب إليه لا مطلقا كما هو ظاهر (ولو وصل عظمه) أى عند احتياجه له لكسر ونحوه (بنجس) من العظم ولو مغلظا ، ومثل ذلك بالأولى دهنه بمغلظ أو ربطه به (لفقد الطاهر) الصالح لذلك (فمعدور) فيه فتصح صلاته معه للضرورة ولا يلزمه كما في الروضة نزعه إذا وجد الطاهر : أى وإن لم يخف من نزعه ضررا خلافا لبعض المتأخرين ، ولو قال أهل الخبرة إنّ لحم الآدمي لا ينجس سريعا إلا بعظم نحو كلب . قال الأسنوي فينتجه أنه عذر وهو قياس ما ذكره في التيمم في بطل البرء انتهى وما تفقّهه مردود ،

(قوله يتناول السقف) أى فتكره الصلاة تحته إذا كان متنجسا (قوله ويردّ) أى قوله ولا قائل به (قوله ولو وصل عظمه) ظاهره ولو كان الواصل غير معصوم لكن قيده حج بالمعصوم ، ولعل عدم تقييد الشارح بالمعصوم جرى على ما قدمه في التيمم من أنّ الزاني المحصن ونحوه معصوم على نفسه وتقييد حج جرى على ما قدمه ثم من أنه مهمل (قوله أى عند احتياجه) أى بأن خشى مبيح تيمم لولم يصل به انتهى حج ومنه يؤخذ أنه لو كان النجس صالحا والطاهر كذلك إلا أنّ الأول صلاحه يعيد العضو لما كان عليه من غير شين فاحش . والثاني صلاحه بما ذكر فينبغي تقديم الأول إن كان الشين الفاحش يبيح التيمم وإلا فلا وقول حج بأن خشى مبيح تيمم ومنه كما تقدم في التيمم ما يخاف منه شين فاحش في عضو ظاهر ، والشين : الأثر المستكره من تغير لون أو نحول واستحشاف وثغرة تبقى ولحمة تزيد ، ومقتضى هذا أنه إذا خشى الشين في العضو الباطن كأن انكسر ضلعه مثلا واحتاج لوصله بالنجس أو حصل له كبر في الأنثيين مثلا واحتاج لدهنهما بالنجس لا يجوز له الوصل في الأول ولا الدهن في الثاني ، ولو قيل بالجواز فيهما لم يبعد بل يقتضيه إطلاقه فيما يأتي في قوله فإن خاف ذلك ولو نحو شين أو بطل براء الحج (قوله من العظم) ولو وجد عظم ميتة لا يؤكل لحمها وعظم مغلظ وكل منهما صالح وجب تقديم الأول ، ولو وجد عظم ميتة مائوكل وعظم ميتة مالا يؤكل من غير مغلظ وكل منهما صالح تخير في التقديم لأنهما مستويان في النجاسة فيما يظهر فيهما ، وكذا ينبغي تقديم عظم الخنزير على الكلب للخلاف عندنا في الخنزير دون الكلب (قوله ومثل ذلك بالأولى) لعل وجهها أنّ العظم يدوم ، ومع ذلك عفى عنه والدهن ونحوه مما لا يدوم فهو أولى بالعفو (قوله لفقد الطاهر) أى بمحل يصل إليه قبل تلف العضو أو زيادة ضرره أخذما تقدم فيمن يحجز عن تكبيرة الاحرام ونحوها حيث قالوا يجب عليه السفر للتعلّم وإن طال وفرقوا بينه وبين ما يطلب منه الماء قبل التيمم بمسقة تكرار الطلب للماء بخلافه هنا وعبارة سم على حج قوله لفقد الطاهر لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة لا تحتمل عادة وينبغي وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه انتهى . أقول ولا نظر لهذا التوقف (قوله فتصح صلاته معه) أى وإن لم يكتسح لحمًا وعبارة سم على منهج انظر قبل استناره باللحم لو صب عليه ماء لغسله فجرى للمحل الطاهر هل يظهره ويغتفر أولا الوجه الاغتفار انتهى ومثله غيره كما يؤخذ من قول الشارح الآتي وعفى عنه بالنسبة له ولغيره (قوله إذا وجد الطاهر) قال حج وينبغي حمله على ما إذا كان فيه مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبج التيمم اه أى ولا تبطل الصلاة بحمله (قوله خلافا لبعض المتأخرين) هو السبكي تبعًا للإمام وغيره اه منهج ونقله المحلى عن قضية كلام التتمة (قوله وهو قياس ما ذكره) جرى عليه حج .

والفرق بينهما ظاهر وعظم غيره من الآدميين في تحريم الوصل به ووجوب نزعه كالعظم النجس ولا فرق في الآدمي بين أن يكون محترما أولا كمرتد وحرابي خلافا لبعض المتأخرين ، فقد نص في المختصر بقوله ولا يصل إلى ما انكسر من عظمه إلا بعظم مائوكل لحمه ذكيا ويؤخذ منه أنه لا يجوز الجبر بعظم الآدمي مطلقا فلو وجد نجسا يصلح وعظم آدمي كذلك وجب تقديم الأول وخياطة الجرح ومداواته بالنجس كالجبر في تفصيله المذكور وكذا الوشم وهو غرز الجلد بالابرة حتى يخرج الدم

(قوله والفرق بينهما ظاهر) لعله غلط أمر النجاسة (قوله وعظم غيره) أي غير الواصل من الآدميين الخ ومفهومه أن عظم نفسه لا يمتنع وصله به وإن كان من غير محل الوصل كأن وصل عظم يده بشيء من عظم رجله مثلا، ونقل عن حجب في شرح العباب جواز ذلك نقلا عن البلقيني وغيره . وعبرة ابن عبد الحق وعظم الآدمي ولو من نفسه في تحريم الوصل به ووجوب نزعه كالنجس انتهى . وينبغي أن محل الامتناع بعظم نفسه إذا أراد نقله إلى غير محله ، أما إذا وصل عظم يده بيده مثلا في الحل الذي أئين منه فالظاهر الجواز لأنه إصلاح للمنفصل منه ولحمه ويكون هذا مثل رد عين قتادة في أنه قصد به إصلاح ما خرج من عين قتادة برده إلى محله ، وبهذا فارق ما لو نقله إلى غير موضعه فانه بانفصاله حصل له احترام وطلب مواراته ثم ظاهر إطلاق جواز الوصل لعظم الآدمي أنه لا فرق في ذلك بين كونه من ذكر أو أنثى فيجوز للرجل الوصل بعظم الأنثى وعكسه ، ثم ينبغي أنه إذا مسه هو أو غيره فان اكتسى لحما وحلته الحياة صار حكمه حكم بقية أجزاء الرجل فلا ينتقض وضوؤه ولا وضوء غيره من الرجال بمسه ، وإن كان ظاهرا مكشوبا ولم تحله الحياة فهو باق على نسبه للأنتى ومع ذلك لا ينتقض وضوؤه وضوء غيره بمسه لأن العضو المبان لا ينتقض وضوءه بمسه إلا إذا كان من الفرج وأطلق اسمه عليه (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حجب (قوله ولا يصل إلى ما انكسر الخ) ضمنه معنى يضم فعداه بالي ، وفي نسخة : أي ما انكسر وهي ظاهرة (قوله ويؤخذ منه الخ) ويؤخذ منه أيضا أنه لا يجوز الوصل بعظم مالا يؤكل لحمه ولعله منع من العمل بمقتضاه دليل آخر (قوله مطلقا) أي حيث وجد ما يصلح للجبر ولو نجسا فلا ينافي قوله بعد فلو وجد نجسا الخ (قوله فلو وجد نجسا) ولو مغلظا (قوله وجب تقديم الأول) أي وإن كان حيا فيجوز قطع عضوه مثلا ليصل بعظمه ولا يجوز له العدول عنه إلى عظم الآدمي الميت لحرمته وينبغي أنه إنما يقطعه بعد إزهاق روحه حيث كان في قطع العضو زيادة تعذيب ولا يشكل عليه ما قالوه في السير من أنه لا يجوز له قتل مالا يؤكل لاتخاذ جلده سقاء وإن احتاج إليه لامكان حمل ذلك على مجرد الحاجة وما هنا ضرورة ثم قوله وجب تقديم الأول يفهم أنه لو لم يجد إلا عظم آدمي وصل به وهو ظاهر كما لو وجد المضطرحم آدمي وينبغي تقديم عظم الكافر على غيره وأن العالم وغيره سواء وأن ذلك في غير النبي (قوله ومداواته) ومنها دهنه وربطه كما تقدم (قوله وكذا الوشم) أي حكمه حكم الجبر بالنجس في تفصيله المذكور . قال في النخائر في العظم قال بعض أصحابنا هذا الكلام فيه إذا فعله بنفسه أو فعل به باختياره ، فان فعل به مكرها لم تلزمه إزالته قولنا واحدا . قلت : وفي معناه الصبي إذا وشمته أمه بغير اختياره فبلغ . وأما الكافر إذا وشم نفسه في الشرك ثم أسلم فالتجبه وجوب الكشط عليه بعد الاسلام لتعديده ولأنه كان عاصيا بالفعل بخلاف المكره والصبي ، ولو وشم باختياره وهو كافر ثم أسلم فالظاهر وجوبه لتعديده إذ هو مكلف انتهى فليحرر سم على منهج .

(قوله ويؤخذ منه أنه) لا يجوز الجبر بعظم الآدمي مطلقا (أي سواء المحترم وغيره وأما ما اقتضاه من عدم الجواز وإن تعين فليس مراد بل حكمه حكم العظم النجس كما قدمه الشارح كما أن ما اقتضاه أيضا من منع الجبر بغير عظم المذكور ليس مرادا أيضا وفي حاشية الشيخ أنه لو وصل عظمه بعظم أنثى ينتقض وضوؤه وضوء غيره بمسه مادام لم تحله الحياة ولم يكتس باللحم وهو سهو لما مر في باب الحدث من أن العضو المفصول لا ينتقض مسه ولو سلمناه فكان ينبغي أن يقول لا يصح له وضوء مادام العظم المذكور كذلك لأنه ماس له دائما

ثم يذر نحو نيلة ليزرق به أو يخضر ففيه تفصيل الجبر خلافا لمن قال إن بابه أوسع فعلم من ذلك أن من فعل الوشم برضاه في حالة تكليفه ولم يخف من إزالته ضررا يبيح التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله لتنجسه وإلا عذر في بقائه وعفى عنه بالنسبة له ولغيره وصحت طهارته وإمامته وحيث لم يعذر فيه ولاقى ماء قليلا أو مائعا أو رطبا نجسه كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى (والا) أى بأن وصله به مع وجود صالح ظاهر أو مع عدم الحاجة أصلا حرم عليه للتعدى و (وجب) عليه (نزع)ه) ويجبر على ذلك (إن لم يخف ضررا ظاهرا) يبيح التيمم وإن اكتسى لحما كما لو حمل نجاسة تعدى بحملها مع تمكنه من إزالتها وكوصل المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع لزم الحاكم نزعها لدخول النجاسة فيه كرد الغصوب ولا اعتبار بألمه حالاً إن أمن ما لا ولا تصح صلاته حينئذ لحمله نجاسة في غير معدنها مع تمكنه من إزالتها بخلاف

حادثة — وقع السؤال عنها بمصورته ما قولكم في كي يتعاطونه بدمشق الشام يسمونه بكى الحصة وكيفيته أن يكوى موضع الألم ثم يعفن مدة بمخ الغنم ثم يجعل فيه حصة توضع فيه يوم وليلة ثم تلقى منه وقد عظمت البلية بهذه المسئلة فماذا حكم الصلاة فيها هل تكون كاللصوق والرمم فلا تجب الاعادة للصلاة زمن مكنتها في المحل المكوى أولا أفيدوا الجواب . وأقول : يجب عنه قياسا على ما صرحوا به من أن خياطة الجرح ومداواته بالنجاسة كالجبر أى في أنه إن لم يقم غير مادنه به من النجس مقامه عفى عنه ولا ينجس ما أصابه وتصح الصلاة معه إن ما ذكر في الحصة مثله فان قام غيرها مقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها فلا تصح الصلاة مع حملها وإن لم يقم غيرها مقامها صحت الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمها في المحل مادامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعها فان تركه بلا عذر ضر ولا تصح صلاته فقد صرح الشارح هنا بأنه حيث عذر في الوشم لا يضر في صحة صلاته ولا في غيرها وجود النجاسة مع حصولها بفعله لا في حقه ولا في حق غيره مع أن أثر الوشم يدوم أو تطول مدته إلى حد يزيد على ما يحصل لمن يفعل الحصة المذكورة ولا يضر إخراجها وعود بدلها كما لا يضر تغيير اللصوق المحتاج اليه وإن بقى أثر النجاسة من الأول (قوله خلافا لمن قال إن بابه) أى الوشم (قوله في حالة تكليفه) أى بلا حاجة له (قوله وإلا عذر في بقائه) أى بأن فعل به قبل تكليفه أو فعله بعده وخاف من إزالته ضررا يبيح الخ أو فعل به بعد تكليفه بغير رضا منه . هذا وفي حج مانصه عطفاً على ما يكلف إزالته وفي الوشم وإن فعل به صغيراً على الأوجه وتوهم فرق إنما يتأتى من حيث الاسم وعدمه ، فحق أمكنه إزالته من غير مشقة فيما لم يتعد به وخوف مبيح تيمم فيما تعدى به نظير ما مر في الوصل لزمته ولم تصح صلاته وتقدم أيضاً عن سم على منهج قريباً خلافاً (قوله وعفى عنه) وهل من الوشم الذى لا تعدى به ما لو جهل تحريره وكان ممن يخفى عليه ذلك لا يبعد نعم وفاقاً لم ر ومشى أيضاً على أنه لو جبر بعظم نجس حيث يجوز ، ولم يستتر باللحم لا تلزمه الاعادة ولا ينجس ماء طهارته ونحوها إذا مر عليه قبل استتاره باللحم ولا الرطب إذا لاقاه انتهى سم على منهج (قوله مع وجود صالح) أى أو بمغلظ مع وجود نجس صالح غيره (قوله إن لم يخف ضررا ظاهرا) ينبى أن يكون موضعه إذا كان المقلوع منه ممن يجب عليه الصلاة فان كان ممن لا يجب عليه الصلاة كما لو وصله ثم جنى فلا يجبر على قلعه إلا إذا أفاق أو حاضت لم يجبر إلا بعد الطهر ويشهد لذلك ما سيأتى في عدم النزع إذا مات لعدم تكليفه انتهى حاشية الرملى على شرح الروض أى ومع ذلك فينبى أنه إذا لاقى مائعا أو ماء قليلا نجسه لأنه إنما سقط وجوب النزع لعدم مخاطبته بالصلاة . هذا ولو قيل بوجوب النزع على وليه لم يكن بعيداً لأنه منزل منزلته فيجب

مالو شرب خمر او طهر فمه حيث سحت صلاته وإن لم يتقياً ما شر به متعديا لحصوله في معدنها فان خاف ذلك ولو نحو شين أو بطن برء لم يلزمه نزع لعذره بل يحرم كما في الأنوار وتصح صلاته معه بلا إعادة (قيل) يجب نزع أيضاً (وان خاف) ضرر اظها را لتعدي به إذ لو لم ينزعه لكان مصليا في عمره كله بنجاسة فرط بحملها ونحن نقتله بصلاة واحدة والأصح لا (فان مات) من وجب عليه النزع قبله (لم ينزع على الصحيح) لهتك حرمة وسقوط التعبد عنه ويحرم نزع كما في البيان عن عامة الأصحاب وصرح به الماوردي والرويانى مع التعليل بالعلة الثانية . والثاني ينزع لثلا يلقى الله تعالى حاملا نجاسة تعدى بحملها ولا يرد عليه ما صرح به أهل السنة من أن المعاد لميت أجزاؤه الأصلية كما كانت وان احترقت لأن المراد بقاءه نزوله القبر فانه في معنى لقاء الله إذ هو أول منزل من الآخرة ، وقيل إن المعاد من أجزائه مامات عليها والأولى تعليله بوجوب غسل الميت طلبا للطهارة لثلا يبقى عليه نجاسة وهذا نجس فتجب إزالته ويحرم على المرأة وصل شعرها

عليه مراعاة الأصلح في حقه ويفرق بينه وبين مالومات بأن في نزع من الميت هتكاً لحرمة بخلاف المجنون فان فيه مصلحة له وهي دفع النجاسة عنه وعن غيره وقد يتوقف أيضا في عدم وجوب النزع عن الخائض لأن العلة في وجوب النزع حمله لنجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة لما منع من وجوبها قام به (قوله وان لم يتقياً) في المختار قاء من باب باع واستقاء بالمت وتقياً تكلف القى انتهى ومثله في القاموس والمصباح وليس في واحد من الثلاثة تقياً بهذا اللفظ الذي ذكره الشارح قال الشيخ عميرة ولو وصل جوفه محرم نجس أو غيره ولو مكرها وجب عليه أن يتقياه (قوله فان خاف ذلك) أى ضررا ظاهرا (قوله ولو نحو شين) ظاهره ولو كان في عضو باطن (قوله لم يلزمه نزع) وقد يفرق بين هذا وما مر من عدم جواز استعمال النجس حيث كان أسرع انجبارا بأن ما هنادوام ويعتفر فيه ما لا يعتفر في الابتداء وهل يتعدى حكمه إلى غيره فلا يحكم بنجاسة يد من مسه مع الرطوبة قال سم على حج فيه نظر وقد يؤيد عدم تعدي به أن من الظاهر أنه لو مس مع الرطوبة نجاسة معفوّة على غيره تنجس وقد يفرق بأن الاحتياج إلى البقاء هنا أتم بل هنا قد تتعذر الإزالة أو تمتنع فليستأمل انتهى وقضية قول الشارح في ما مر وعفى عنه بالنسبة له ولغيره أن غيره مثله (قوله والأصح لا) مقابل قوله قبل وان خاف والفرق بينه وبين ما قاس عليه أنه يعدّ متهاونا بالدين حيث ترك الصلاة بلا عذر بخلافه هنا حيث كان بقاءه لمحدور التيمم (قوله عن عامة الأصحاب) وقضية عدم الوجوب صحة غسله وان لم يستتر العظم النجس باللحم مع أنه في حال الحياة لا يصح غسله في هذه الحالة لعدم صحة الغسل مع قيام النجاسة فكأنهم اغتفروا ذلك لضرورة هتك حرمة انتهى سم على منهج (قوله بالعلة الثانية) هي قوله ولسقوط الخ (قوله لثلا يلقى الله) أى ملائكته في القبر (قوله ولا يرد عليه) أى الثاني (قوله والأولى تعليله) أى القول الثاني (قوله ويحرم على المرأة) خرج بالمرأة غيرهما من ذكر وأثنى صغيرين فيجوز حيث كان من طاهر غير آدمي أما إذا كان من نجس أو آدمي فيحرم مطلقا (قوله وصل شعرها الخ) ظاهره ولو كان شعر نفسها الذي انفصل منها أولا وليس بعيد الأنة بانفصاله عنها صار محترما ما يوافقه ما ذكرناه عن مرفوع — وقع السؤال عمن تزوج امرأة وقد أزيل بعض شعر رأسها قبل تزوجه بها هل يجوز له النظر إليه الآن وهل إذا انفصل منها شعر وهي في نكاحه ثم طلقها هل يجوز النظر إليه بعد الطلاق لانفصاله في وقت كان يجوز له النظر إليه فيه . وأجيب عنه بأن الظاهر الحرمة في كل من الصورتين أما في الأولى فلا لأن العقد إنما يشمل الأجزاء الموجودة وقته وأما في الثانية فلا لأنها صارت

بشعر طاهر من غير آدمى ولم يأذنهما فيه زوج أوسيد ويجوز ببط الشعر بخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم أيضا تجعيد شعرها ووشر أسنانها وهو تحديدها وترقيقها والخضاب بالسواد وتحميم الوجنة بالحناء ونحوه وتطريف الأصابع مع السواد والتنميص وهو الأخذ من شعر الوجه والحاجب المحسن فإن أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز لأن له غرضا في تزينها له كما في الروضة وأصلها وهو الأوجه وإن جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والوشر فألحقهما بالوشم في المنع مطلقا ، ويكره أن ينتف الشيب من المحل الذي لا يطلب منه إزالة شعره ويسن خضبه بالحناء ونحوه . ويسن للمرأة المزوجة أو المملوكة خضب كفها وقدمها بذلك تعميما لأنه زينة وهي مطلوبة منها لحليلها ، أما النقش والتطريف فلا ، وخرج بالمزوجة والمملوكة غيرها فيكره له ، وبالمرأة الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما إلا لعذر (ويعني عن) أثر (محل استجماره) لجواز اقتصاره على الحجر وإن عرق محل الأثر وتلوث بالأثر غيره لعسر تجنبيه كما في الروضة والمجموع هنا وقال فيه وفي غيره في باب الاستنجاء إذا استنجى بالأحجار وعرق محله وسال العرق منه وجاوزه وجب غسل ماسال إليه ولا تنافى بينهما إذ الأول فيما لم يجاوز الصفحة والحشفة والثاني فيما جاوزها ثم محل العفو في حق

(قوله بشعر طاهر من غير آدمى) أى أما من الآدمى فيحرم مطلقا سواء أذن فيه الزوج والسيد أم لا ولو من شعرها كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله وتلوث بالأثر) إنما لم يضمم وإن كان الظاهر أن المقام للاضرار لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى العرق المفهوم من عرق وهو لا يفيد صريحا أن التلوث بالأثر المحقق لا يضر بخلاف ما ذكره (قوله فيما لم يجاوز الصفحة والحشفة) المراد أن الذي لم يجاوز الصفحة والحشفة يعني عما لاقى الثوب والبدن منه بخلاف ما جاوزها لعدم إجزاء الحجر فيه

أجنبية عنه فلا نظر لانفصاله في وقت كان يجوز له فيه النظر (قوله من غير آدمى) أى أما الآدمى فيحرم مطلقا أذن أولا لأنه يحرم الانتفاع بشيء منه لكرامته ونقل بالدرس عن ممر أنه يحرم ذلك على الآدمى ولو من نفسه لنفسه . أقول ولعل وجهه أنه صار محترما وتطلب مواراته بانفصاله أولا وعليه فلا يصح بيعه كبقية شعور البدن للعلة المذكورة (قوله أوسيد) أى أودت قرينة على الاذن (قوله ربط الشعر بالخيوط الحرير) ظاهره وإن لم يأذن الزوج أو السيد (قوله مما لا يشبه الشعر) مفهومه أنه إذا أشبه الشعر لا يجوز إلا باذن الزوج (قوله مع السواد) ظاهره أن التطريف بنحو الحناء لا يتوقف على الاذن (قوله في ذلك) أى ما تقدم من قوله ويحرم تجعيد شعرها ووشر الخ (قوله لا يطلب منه إزالة شعره) كاللحية والرأس لخبر « لا تنتفوا الشيب فانه نور المسلم يوم القيامة » رواه الترمذى وحسنه قال في المجموع ولوقيل بتحريمه لم يبعد ونقل ابن الرفعة تحريمه عن نص الأم والتنف للحمية المرأة وشاربها مستحب : أى ولو خلية لأن ذلك مثلة في حقها اه شرح روض (قوله ويسن خضبه) أى الشيب (قوله ويسن للمرأة المزوجة) أى ولو بغير إذن الزوج والسيد (قوله وأما النقش والتطريف فلا) أى فلا يسن بل يحرم بدون الاذن إن كان بسواد كإبر (قوله فيكره له) أى خضب كفها وقدمها بذلك وبق ما تقدم من الوصل والتجعيد وغيرها هل يكره في غير المزوجة أو يحرم فيه نظر وقضية قول الشارح فإن أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز الثاني لتخصيص الجواز بحالة الاذن وهو منتف هنا ولأنها تجرّبه الريبة إلى نفسها (قوله وبالمرأة الرجل) أى البالغ أما الصبي ولو مرأها فلا يحرم على وليه فعل ذلك به ولا تمكينه منه كما لا يحرم عليه إلباسه الحرير نعم إن خيف من ذلك ريبة في حق الصبي فلا تبعد الحرمة على الولي (قوله الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما) أى بالحناء تعميما (قوله إلا) أى بأن لا يقوم غيره في مداواة جرحه مثلا مقامه (قوله لعذر) أى وإن لم يباح التميم (قوله ويعني عن محل استجماره) أى ولو كان استنجاءه مع كونه بشاطئ البحر (قوله وإن عرق) قال في المصباح عرق عرقا من باب تعب فهو عرقان قال ابن فارس ولم يسمع للعرق جمع انتهى وفي القاموس العرق حركة وسخ جلد الحيوان ويستعار لغيره : أى مجازا علاقته المشابهة (قوله غيره) أى المحل (قوله لعسر تجنبيه) قضية التعليل أنه لو لم يعسر تجنبيه كالكم

نفسه كما أشار إليه بقوله (ولو حمل) في صلاته (مستجمر) أو من عليه نجاسة معفو عنها كشوب به دم براغيث على ماسياتي أو حيوانا تنجس منفذه بخروج الخارج منه (بطلت) صلاته (في الأصح) إذ العفو للحاجة ولا حاجة إلى حمله فيها بخلاف حمل طاهر المنفذ ولو من غير حاجة ولا نظر للخبث بباطنه لأنه في معدنه الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كما في جوف المصلي لحمله صلى الله عليه وسلم أمانة في صلاته ، ولهذا فارق حمل المذبوح والميت الطاهر الذي لم يطهر باطنه ولو سمكا أو جرادا والثاني لا تبطل في حقه كالحمول للعفو عن محل الاستجمار ويلحق بحمل ما ذكر حمل حامله

والذيل مثلا لا يعنى عما لاقاه من ذلك وهو كذا كما هو ظاهر (قوله ولو حمل في صلاته مستجمر) ومثل الحمل ما لو تعلق المستجمر بالمصلي أو المصلي بالمستجمر فإنه تبطل صلاته وسيأتى ذلك في قوله ويؤخذ مما مر الخ ووجه البطلان فيهما اتصال المصلي بما هو متصل بالنجاسة ويؤخذ منه أن المستنجي بالماء إذا أمسك مصليا مستجمرًا بطلان صلاة المستجمر لأن بعض بدنه متصل بيد المستنجي بالماء ويده متصلة ببدن المصلي المستجمر بالحجر فصدق عليه أنه متصل بمتصل بنجس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله به وفي حج لو غرز إبرة مثلا ببدنه أو انغرزت فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر أولدم كثير أو لجوف لم تصح الصلاة لاتصالها بنجس انتهى وقال سم عليه ومحل عدم الصحة حيث كان طرفها بائنا ظاهرا انتهى . أقول وما قيد به قد يؤخذ من قوله فغابت . أقول قوله لم تصح الخ ينبغى أن محله إذا لم يخف ضررا من نزعه يبيح التيمم وأن محله أيضا إذا غرزها لغرض أما إذا غرزها عبثا فتبطل لأنه بمنزلة التضمخ بالنجاسة عمدا وهو يضر (قوله به دم براغيث) وقد يؤخذ منه أن حمل من جبر عظمه بنجس حيث لم يجب نزعه ولم يستتر بلحم وجلد طاهر كذلك لأنه نجس معفو عنه كذلك إلا أن يفرق بأن هذا صار في حكم الجزء فلا يضر الحمل معه انتهى سم على حج (قوله تنجس منفذه) أى مثلا (قوله إذ العفو للحاجة) قال حج ويؤخذ منه أن ما يتخلل خياطة الثوب من نحو الصئبان وهو بيض التمل يعنى عنه وإن فرضت حياته ثم موته وهو ظاهر لعموم الابتلاء به مع مشقة فتق الخياطة لإخراجه انتهى (قوله لأنه في معدنه الخلق) أى ومادام كذلك لا يحكم بنجاسته وإن كان نجسا في ذاته (قوله كما في جوف المصلي) قد يفرق بأن ما في جوف المصلي حمله ضرورى له ولا كذلك حمل ما في باطن غيره وإن كان حيا (قوله لحمله صلى الله عليه وسلم أمانة في صلاته) قال حج في شرح الشائل في آخر باب بكائه وكانت صلاة الصبح وعبارته نصها وأمانة هي التي حملها النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح على عاتقه وكان إذا ركع وضعها وإذا رفع رأسه من السجود أعادها انتهى ، وسيأتى لحج نفسه في الفصل الآتى بعد قول المصنف وإلا فتبطل بكثيره لا قليله مانصه للأحاديث الصحيحة في ذلك كحمله صلى الله عليه وسلم أمانة بنت زينب رضى الله عنها عند قيامه ووضعها عند سجوده انتهى وهو مخالف لما ذكره في شرح الشائل إلا أن يقال هما روايتان وأن الواقعة متعددة فوضعها تارة عند إرادة الركوع وتارة عند إرادة السجود على أن الركوع لم يشرع إلا بعد تحويل القبلة فيجوز أنه كان قبل مشروعية الركوع يضعها عند إرادة السجود وبعد مشروعية الركوع صار يضعها عند إرادته (قوله والميت) قضية التعبير بالميت أن السمك إذا كان حيا لا تبطل الصلاة بحمله وهو مشكل بأن حركته حركة مذبوح وذلك يلحظه بالميتة إلا أن يقال محل إلحاق ما ذكر إذا كان وصوله لتلك الحالة بجنائية أو أنه لما لم يقطع بموته لامكان عوده للماء فتدوم حياته لم يلحقه بالميتة لذلك (قوله ويلحق بحمل ما ذكر) هل يلحق بذلك من وصل عظمه بنجس معذور فيه أم لا

في حاشية الشيخ أن مثله

مالو أمسك المستنجي بالماء
مصلياً مستجمراً بالأحجار
فتبطل صلاة المصلي
المستجمر بالأحجار أخذاً
مما مرّ أن من اتصل
بطاهر متصل بنجس غير
معفو عنه تبطل صلاته
أى وقد صدق على هذا
المستنجي بالماء المسك
للمصلي المذكور أنه طاهر
متصل بنجس غير معفو

عنه وهو بدن المصلي
المذكور لأن العفو إنما
هو بالنسبة إليه وقد اتصل
بالمصلي وهو في غاية السقوط
كالإحنى إذ هو مغالطة إذ
لا يخفى أن معنى كون
الطاهر المتصل بالمصلي
متصلاً بنجس غير معفو
عنه أنه غير معفو عنه
بالنسبة للمصلي وهذا النجس
معفو عنه بالنسبة إليه
فلانظر لكونه غير معفو
عنه بالنسبة للممسك الذي
هو منشأ التوهم ولأننا إذا
عفونا عن محل الاستجمار
بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق
بين أن يتصل به بالواسطة
أو بغير الواسطة وعدم العفو
إنما هو بالنسبة لخصوص
الغير بل هو بالواسطة أولى
بالعفو منه بعدمها الذي هو
محل وفاق كما هو ظاهر ويلزم
على ما قاله أن تبطل صلاته
بحمله لثيابه التي لا يحتاج إلى
حملها لصدق ما مرّ عليها
ولا أحسب أحداً يوافق عليه
(قوله ولو سقط طائر) أى

فما يظهر والقياس بطلانها أيضاً بحمله ماء قليلاً أو مائناً فيه ميتة لا نفس لها سائلة وقلنا لا ينجس
كما هو الأصح وإن لم يصرحوا به ، ولو حمل المصلي بيضة استحالت دماً وحكم بنجاستها أو عنقوداً
استحال خمر أو قارورة مصممة الرأس برصاص ونحوه فيها نجس بطلت ويؤخذ مما مرّ في قبض
طرف شيء متنجس فيها أنه لو أمسك المصلي بدن مستجمر أو ثوبه أو أمسك المستجمر المصلي
أو ملبوسه أنه يضر وهو ظاهر ولو سقط طائر على منفذه نجاسة في نحو مائع لم ينجسه لعسر صونه
عنه بخلاف نحو المستجمر فإنه ينجسه ويحرم عليه ذلك لتضمخه بالنجاسة ، ويؤخذ منه حرمة
مجمعة زوجته قبل استنجائه بالماء ، وأنه لا يلزمها حينئذ تمكينه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى
(وطن الشارع) أى محل المرور وإن لم يكن شارعا (المتيقن نجاسته) ولو بأخبار عدل رواية
فما يظهر فالمراد باليقين ما يفيد ثبوت النجاسة ،

فيه نظر والأقرب عدم الضرر انتهى سم على حجج (قوله وحكم بنجاستها) أى بأن فسدت
وأيس من مجيء فرخ منها اه حجج (قوله بطلت) أى حالا في الصور المذكورة (قوله أو أمسك
المستجمر المصلي) أى ولم يتجه حالا (قوله ولو سقط طائر) أى أو غيره من الحيوانات (قوله
على منفذه نجاسة محققة) أى أو منقاره أو رجله أخذاً من العلة (قوله قبل استنجائه) أى
أو استنجائها (قوله وأنه لا يلزمها حينئذ تمكينه) أى بل يحرم عليها ذلك وظاهر أن محل ذلك
مالم يخش الزنا وإلا فيجوز كما في وطء الحائض عند خوف ماذكر (قوله وطن الشارع) خرج
به عين النجاسة كالبول الذي بالشوارع فلا يعنى عن شيء منه ، ومثله ما لو نزل كلب في حوض
مثلاً ثم خرج منه واتفص وأصاب المارّين شيء منه فلا يعنى عنه ويحتمل العفو إلحاقه بطين
الشوارع لمشقة الاحتراز عن ذلك إلا أن يقال الابتلاء بمثل هذا ليس كالابتلاء بطين الشوارع .
ونقل بالدرس عن شيخنا الشيخ سالم الشبيري العفو عما تطاير من طين الشوارع عن ظهر
الكلب لمشقة الاحتراز عنه وفيه وقفة ، ومثله في عدم العفو ما يتطاير منه في زمن الأمطار لأنه
جرت العادة بالتحفظ منه ، ومثله أيضاً ما جرت عادة الكلاب به من طوعهم على الأسبلة ورقادهم
في محل وضع الكيزان وهناك رطوبة من أحد الجانبين فلا يعنى عنه . وما شمله أيضاً طين الشارع
بالمعنى الذي ذكر له ما يقع كثيراً من أنه يحصل مطر بحيث يعم الطرقات وما يقع من الرش في الشوارع
وتمرّ فيه الكلاب وترقد فيه بحيث تتيقن نجاسته بل وكذا لو بالت فيه واختلط بولها بطينه
أو مائه بحيث لم يبق للنجاسة عين متميزة فيعنى منه عما يعسر الاحتراز عنه فلا يكاف غسل رجليه
منه خلافاً لما توهمه بعض ضعفة الطلبة . وينبغي أن مثل ذلك في العفو عنه ما وقع السؤال عنه
في الدرس عن ممشاة لمسجد برشيد متصلة بالبحر والمسجد وطولها نحو مائة ذراع ثم إن الكلاب
ترقد وهي رطبة لمشقة الاحتراز عن ذلك ، ويحتمل عدم العفو فيما لومشى على محل تيقن نجاسته وهو
الأقرب ويفرق بينه وبين طين الشارع بعموم البلوى في طين الشارع دون هذا إذ يمكن الاحتراز
عن المشي عليها دون الشارع (قوله وإن لم يكن شارعا) أى المحل الذي عمت البلوى باختلاطه
بالنجاسة كدهليز الحمام وحول الفساق مما لا يعتاد تطهيره إذا تنجس كما يؤخذ من قوله عما
يتعذر الاحتراز عنه غالباً . أما ما جرت العادة بحفظه وتطهيره إذا أصابته نجاسة فلا ينبغي أن يكون
مراداً من هذه العبارة بل متى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعنى عن شيء منه ، ومنه

٤ - نهاية المحتاج - ٢ مثلاً وقد مرّ في الطهارة (قوله أى محل المرور) أى المعدّ لذلك كما هو ظاهر (قوله ولو بأخبار عدل) إنما
احتجاج إلى هذا بالنسبة لمفهوم قول المصنف يعنى منه عما تعدّ الخ لا لمنطوقه لأنه إذا عني عن المتيقن النجاسة في ذلك فمظنونها أولى

(يعني منه عما يتعذر) أى يتعسر (الاحتراز عنه غالبا) وإن اختلط بمغلط كما رجحه الزركشى وغيره وفارق دمه بالمشقة أو كثرتها فى هذا دون ذلك ولأنه لابد للناس من الانتشار فى حوائجهم وكثير منهم لا يجد إلا ثوبا واحدا فلو أمروا بالغسل كلما أصابهم ذلك لعظمت المشقة واحترز بالمتيقن النجاسة عما يغلب على الظن اختلاطه بها كغالب الشوارع ففيه قول الأصل والغالب وقد مر ، ومن ذلك ماء الميازيب المشكوك فيها بل اختار المصنف الجزم بطهارته ، وأفتى ابن الصلاح بطهارة الأوراق التى تعمل وتبسط وهى رطبة على الحيطان المعمولة برماد نجس عملا بالأصل . نعم إن وجد سبب يحال عليه كمشكلة بول الطيبة عمل بالظن كما تقدم (ويختلف) المغفوع عنه (بالوقت وموضعه من الثوب والبدن) فيعنى فى الذيل والرجل عما لا يعنى عنه فى الكم واليد وبحث الزركشى وغيره العفو عن قليل منه تعلق بالخلف وإن مشى فيه بلا نعل وخرج بالطين عين النجاسة إذا بقيت فى الطريق فلا يعنى عنها . نعم إن عمدتها فللزركشى احتمال بالعفو وميل كلامه إلى اعتداده كالوعم الجراد أرض الحرم وخرج بالقليل الكثير فلا يعنى عنه لعدم عسر اجتنابه وضابط القليل هنا ما لا ينسب صاحبه لسقطة

ممشاة الفساقى فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه (قوله يعنى منه عما يتعذر) أى فإن صلى فى الشارع المذكور لم تصح صلاته حيث لاحائل لملاقاته النجس ولا ضرورة للصلاة فيه حتى يعذر بخلاف ما يصيب بدنه أو ثوبه فيعنى عنه لمشقة الاحتراز عنه (قوله أى يتعسر الاحتراز عنه) أى ولا فرق فى ذلك بين أن يستعمل لباس الشتاء فى زمنه أو زمن الصيف لأنه لا يكلف غسله (قوله وإن اختلط بمغلط) أى ولودم كلب وإن لم يعف عن المحض منه وإن قل (قوله وفارق دمه) أى حيث لا يعنى عن قليله على ما اعتمده (قوله فى هذا) أى طين الشارع (قوله دون ذلك) أى دم الكلب الغير المختلط (قوله وقد مر) أى أن الأصل الطهارة ويحتمل النجاسة إلا أنا نقدم الأصل على غيره (قوله المعمولة) أى التى جرت العادة أن تعمل بالرماد . أما ما شهد بناؤه بالرماد النجس فإنه ينجس ما أصابه إذ لأصل للطهارة يعتمد عليه حينئذ (قوله عملا بالأصل) وعليه فلا تنجس الثياب الرطبة التى تشر على الحيطان المعمولة بالرماد عادة لهذه العلة وكذا اليد الرطبة إذا مس بها الحيطان المذكورة (قوله نعم إن وجد سبب) استدراك على قوله عما يغلب على الظن اختلاطه (قوله العفو عن قليل منه) أى طين الشارع وعبارة حيج وإن كثر كما اقتضاه قول الشارح الصغير لا يبعد أن يعد الملوّث فى جميع أسفل الخف وأطرافه قليلا خلاف مثله فى الثوب والبدن انتهى أى أن زيادة المشقة توجب عد ذلك قليلا وإن كثر عرفا فما زاد على الحاجة هنا هو الضار وما لا فلا من غير نظر لكثرة ولا قلة وإلا لعظمت المشقة جدا ، فمن عبر بالقليل كالروضة أراد ما ذكرناه انتهى . وعليه فلا مخالفة بينه وبين قول الشارح عن قليل الخ لما ذكره من أن مرادهم بالقليل ما فى تجنبه زيادة المشقة (قوله بلا نعل) وينبغى أن يقال مثل ذلك فى المشى حافيا ثم رأيت فى سم على حيج (قوله عين النجاسة) ومنه تراب المقابر المنبوشة (قوله نعم إن عمدتها) أى بحيث يشق الاحتراز عن المشى فى غير محلها (قوله بالعفو) أى عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا (قوله وميل كلامه إلى اعتداده) معتمد وعبارته على العباب : أما لو عمدت جميع الطريق فالأوجه العفو عنها ، وقد خالف فيه حيج (قوله لسقطة) أى ولو بسقوط مراكبه وقوله على شىء فى نسخة : على شقه ومافى الأصل أولى .

(قوله وفارق دمه) أى الذى أصابه من غير الشارع (قوله ولأنه لابد للناس الخ) الأولى حذف الواو لأنه علة لأصل المتن (قوله الجزم بطهارته) أى وليس فيه قولاً الأصل والغالب (قوله بطهارة الأوراق) أى إذا لم تتحقق نجاسة الرماد ولكن الغالب فيه النجاسة أخذاً مما علل به أما إذا تحققت فيه النجاسة فظاهر أنه ليس بظاهر لكن يعنى عن الأوراق الموضوععة عليه . قال ابن العماد فى مغفواته : والنسخ فى ورق آجره عجنوا به النجاسة عفو حال كتبه مانجسوا قلمانه ومانعوا من كاتب مصحفاً من حبر ليقته (قوله فيعنى فى الذيل والرجل) هذا تصوير للموضع وسكت عن تصوير الوقت . قال غيره : ويعنى فى زمن الشتاء ما لا يعنى عنه فى غيره (قوله وخرج بالقليل الكثير) لم يتقدم فى كلامه ولا كلام المصنف ذكر القليل حتى يأخذ هذا محترزه

على شيء أو كوبة على وجهه أو قلة تحفظ وتضعيف الزركشى له بأن المدار على العرف غير صحيح لأن هذا ضبط العرف المطرد (ويعنى) فى الثوب والبدن (عن قليل دم البراغيث) والقمل والبقر (وونيم الذباب) وكل ما لانفس له سائلة وعن قليل بول الحفاش والقياس أن روثه وبول الذباب كذلك كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى إذ كل ذلك مما نعم به البالوى ويعسر الاحتراز عنه والبق هو البعوض قاله فى الصحاح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف ببلادنا (والأصح) أنه (لايعنى عن كثيره) لندرته وعدم مشقة الاحتراز عنه (ولا) عن (قليل انتشر بعرق) لمجاوزته محله (وتعرف الكثرة) وضدها (بالعادة الغالبة) فما يغلب عادة التلطيخ به ويعسر الاحتراز عنه عادة قليل وما زاد عليه كثير ويختلف ذلك باختلاف الأوقات والبلاد ولا يبعد جريان ضابط طين الشارع هنا ولو شك فى شيء أقليل هو أم كثير فله حكم القليل لأن الأصل فى هذه النجاسات الآتية العفو إلا إذا تيقنا الكثرة والثانى العفو عنهما لأن الغالب فى هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كالمسافر يترخص وإن لم تنله مشقة لاسما والتمييز بين القليل والكثير مما يوجب المشقة لكثرة البالوى به ولهذا رجحه فقال (قلت : الأصح عند المحققين العفو مطلقا ، والله أعلم) قليلا أم كثيرا انتشر بعرق أم لا تفاحش ،

(قوله وونيم الذباب) أى روثه انتهى منهج ،

فرع — قرر مر أنه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الأوساخ أى ولو نجسة لم يضر بقاء الدم فيه ويعنى عن إصابة هذا الماء لها فليتأمل انتهى سم منهج أى أما إن قصد غسل النجاسة التى هى دم البراغيث فلا بد من إزالة أثر الدم مالم يعسر فيعنى عن اللون على ما مر (قوله كذلك) رطبا كان أو يابسا فى الثوب والبدن والمكان على الأوجه خلافا لمن خص المكان بالجفاف وعمم فى الأولين اه حج (قوله مما نعم به البالوى ويعسر الاحتراز عنه) بل بحث العفو عن ونيم برأس كوز يمر عليه ماء قليل فلا يتنجس به وذلك لأن ذلك كله مما نعم به البالوى اه حج وسئل شيخنا الزيادى عما يعتاده الناس كثيرا من تسخين الخبز فى الرماد النجس ثم إنهم يقتونه فى اللبن ونحوه فأجاب بأنه يعنى عنه حتى مع قدرته على تسخينه فى الطاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله انتهى كذا بهامش وهو وحيه مرضى بل يعنى عن ذلك وإن تعلق به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظاهره وباطنه بأن انفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة والجبن ومثله الفطير الذى يدفن فى النار المأخوذة من النجس (قوله قليلا أم كثيرا الخ) هل هذا خاص بما ذكره المتن من دم البراغيث ونحوه أو عام فيه وفيما ذكره من بول الحفاش وروثه وعليه فيكون تقييد الشارح له بالقليل بناء على كلام الرافعى فيه نظر والأقرب الثانى ويوجه بعموم الابتلاء به وقد يستفاد ذلك من قول المنهج وونيم ذباب يجعل المعنى فيه ونحو ونيم ذباب مما عمت به البالوى ، وفى سم عليه فرع وقع من مر أنه وافق بعض السائلين على أن من جملة العفو مع الاختلاط بماء الأكل أن تكون بأصابعه أو كفه نجاسة معفو عنها فى كل بأصابعه أو كفه من إناء فيه مائع فليتأمل فانه مشكل ولم يوافق على جواز وضع يده فى نحو إناء لإخراج ما فيه من الماء كقول ليؤكل خارجه كإخراج الإدام من إنائه فى إناء آخر ثم أكله فليحذر انتهى وكتب على حج مانصه قوله لم يحتج لماسسته له الخ أخرج المحتاج لماسسته فيفيد أنه لو أدخل يده فى إناء فيه ماء قليل أو مائع أو رطب لإخراج ما يحتاج لإخراجه لم ينجس انتهى ومن ذلك ماء المراحيض وإخراج الماء من زير الماء مثلا فتنبه له .

(قوله على شيء) يعنى
من بدنه وعبارة شرح
الروض على أى شيء
من بدنه

(قوله لم يعف إلا عن القليل)
أى وإن كان قد حصل منه مس لجلد القملة عند قتلها في مسئلتها كما يصدق به كلامه وهو ظاهر لا ينافيه ما يأتي به عقب قول المصنف ولو فعل في صلاته غيرها إن كان من جنسها بطلت من قوله ولا قتله لنحو قملة لم يحمل جلداه ولا مسه وهى ميتة وإن أصابه قليل من دمها إذ الكلام ثم كما هو ظاهر إنما هو في بطلان الصلاة وعدمه لافي العفو وعدمه والملاحظ في البطلان مماسة النجاسة التي لا يعفى عنها في الصلاة ومنه جلد القملة خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله ونحو ماء وضوء الخ) منه كما هو ظاهر ماء الطيب كما ورد لأن الطيب مقصود شرعا خصوصا في الأوقات التي هو مطاوب فيها كالعبددين والجمعة بل هو أولى بالعفو من كثير مما ذكره هنا خلافا لما في الحاشية (قوله وحلق) صورته أن بلل الرأس نزل على دم البراغيث كما يدل عليه السياق فلا ينافي ما يأتي من عدم العفو في اختلاط دم جرح الرأس ببلل الحلق .

وغلب على الثوب أم لا خلافا للأذرى وسواء أقصر كمه أم زاد على الأصابع خلافا للأسنوى والأوجه أن دم البراغيث الحاصل على حصر نحو المسجد ممن ينام عليها كذرق الطيور خلافا لابن العماد ومحل ذلك في ثوب ملبوس أصابه الدم من غير تعدد فلو كانت الإصابة بفعله قصدا كأن قتلها في ثوبه أو بدنه أو حمل ثوب نحو براغيث وصلى فيه أو فرشته وصلى عليه أو كان زائدا على ملبوسه لا لغرض من تجمل ونحوه لم يعف إلا عن القليل كما في التحقيق والمجموع وغيرها ولو نام في ثوبه فكثير فيه دم البراغيث التحق بما يقتله منها عمدا لمخالفته السنة من العرى عند النوم ذكره ابن العماد بحثا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه وإلا عفى عنه ثم محل العفو هنا وفي نظائره الآتية بالنسبة للصلاة فلو وقع التلوث بذلك في ماء قليل نجسه ولا فرق في العفو بين البدن الجاف والرطب وهو ظاهر بالنسبة للرطوبة الحاصلة من عرق ونحو ماء وضوء وغسل وحلق أو ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه أو مماس آلة نحو فساد من ريق أو دهن

(قوله وغلب على الثوب) أى بأن عمه (قوله خلافا للأذرى) أى حيث قيد بما لم يعم الثوب (قوله كذرق الطيور) أى فيعفى عنه حيث لم يتعمد المشى عليه ولم يكن ثم رطوبة له أو لما يلاقيه وعم المحل كما تقدم (قوله ومحل ذلك) أى العفو عن الكثير (قوله في ثوب ملبوس) أى ولو لبسه للتجمل ولو كان عنده غيره خاليا من ذلك لا يكلف لبسه لأن الشارع لما عفا عما فيه من الدم صار كالظاهر (قوله كأن قتلها في ثوبه) ظاهره وإن تكرر ذلك منه كأن قتل مرة بعد مرة واجتمع من جملة ذلك دم في أظفاره فيعفى عن القليل لكن سيأتى بعد قول المصنف ولو فعل في صلاته غيرها بطلت الخ أنه لا يضر قتله لنحو قملة في الصلاة لم يحمل جلداه ولا مسه وهى ميتة وإن أصابه قليل من دمها فيتقيد ما هنا بذلك فيقال محل العفو عن قليل دم نحو البراغيث ما لم يس جلداه وهى ميتة يعنى مع الرطوبة من أحد الجانبين ومن الرطوبة ما يعلق من دمها بأصبعه مثلا ومن هنا يتعذر العفو عن القليل الحاصل بقتله إذ لا يمكن عادة قتل قملة بيده من غير مماسة لجدها وفي حجج ولو حمل ميتة لادم لها سائل في بدنه أو ثوبه وإن لم يقصد كقمل قتله فتعلق جلده بظفره أو ثوبه فمن أطلق أنه لا بأس بقتله في الصلاة يتعين أن مراده ما لم يحمل جلده انتهى ويؤخذ منه أن مجرد مسه في غير الصلاة لا يضر في العفو عن دمه وهو قريب لأن منشأ العفو المشقة وهى حاصلة فيما لو اشترط في العفو عن الدم القليل عدم المس بل معه لا تكاد توجد صورة العفو. وفي فتاوى الشارح مانصه سئل رضى الله عنه عن رجل يقصع القمل على ظفره بفعله فهل والحالة هذه يعفى عن دمه لو أكثر خمسة إلى عشرين والحال إذا خالط الدم مع الجلد ولو كان قليلا هل يعفى عنه فأجاب يعفى عن قليل دم في الحالة المذكورة لا كثيره لكونه بفعله ومماسه الدم للجلد لا يؤثر انتهى ويبقى الكلام فيما إذا مرت القملة بين أصابعه هل يعفى عنه أولا والأقرب عدم العفو لكثرة مخالطة الدم للجلد (قوله أو حمل نحو براغيث) أى ليس من لباسه ولو للتجمل وإن كان حملة لغرض كالخوف عليه (قوله وهو محمول على عدم احتياجه) ومن الحاجة أن يخشى على نفسه الضرر إذا نام عريانا ولا يكلف إعداد ثوب لينام فيه لما فيه من الحرج (قوله في ماء قليل نجسه) أى حيث لم يحتج لذلك فلو أدخل يده لإخراج ما في الإناء أو الأكل منه وهى متلوثة بدم البراغيث لم يضر كما ذكرناه عن سم (قوله وغسل) ولو للتبرد (قوله وحلق) أى وماء حلق ولا يضر لبسه للثوب الذى فيه دم براغيث بعد غسل التبرد .

وسائر ما احتيج إليه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا يكلف تنشيف البدن لعسره خلافا لابن العماد (ودم البثرات) بالثلثة خراج صغير (كالبراغيث) فيعفى عن قليله وكثيره وإن كثر وانتشر لأنه من جنس ما يتعذر الاحتراز عنه فألحق نادره بغالبه كما مر مالم يكن بفعله وإلا فالعفو خاص حينئذ بالقليل (وقيل إن عصره فلا يعفى عنه) للاستغناء عنه وحصوله بفعله وظاهر عبارة المصنف أن الأصح العفو عنه مع العصر ولو كان كثيرا وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها وليس كذلك كما يعلم مما مر (والدمامل والقروح وموضع الفصد والحجامة قيل كالبثرات) فيعفى عن دمها وإن كثر على ما مر لأنها وإن لم تكن غالبية ليست نادرة (والأصح) عند الرافعي أنها ليست مثلها لأنها لا تكثر كثرتها بل يقال في جزئيات دمها (إن كان مثله يدوم غالبا فكالاستحاضة) أى كدمها فيلزمه الاحتياط حسب الإمكان بأن يزيل ما أصابه منه ويعصب محل خروجه عند إرادته الصلاة كما مر نظيره في المستحاضة ويعفى بعد الاحتياط عما يشق الاحتراز عنه ولومن دم استحاضة وإن لم يعف عن شيء من دم المنافذ كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (وإلا) بأن كان مثله لا يدوم غالبا (فكدم الأجنبي) يصيبه (فلا يعفى) عنه أى عن شيء من المشبه والمشبه به وجعله بعض الشروح راجعا للأول وحده وبعضهم للثاني وحده وما قلناه أفيد (وقيل يعفى عن قليله) كما قيل به في دم الأجنبي (قلت: الأصح أنها) أى دم الدمامل والقروح وموضع الفصد والحجامة (كالبثرات) فيعفى عن قليلها وكثيرها مالم يكن بفعل أو يجاوز محله. وحاصل ما في الدماء أنه يعفى عن قليلها ولومن أجنبي

(قوله وسائر ما احتيج إليه) منه ما ذكرناه عن سم على حج ومنه أيضا مالمو مسح وجهه المبطل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره وليس منه فيما يظهر ماء الورد وماء الزهر فلا يعفى عنه إذا رش على ثيابه قليلا كان أو كثيرا لأنه لم تدع إليه حاجة والذى يرش عليه ذلك بسبيل من منع من يريد الرش منه عليه فتنبه له فانه دقيق ومحل ذلك مالم يحتج إليه لداواة عينه مثلا (قوله ولا يكلف تنشيف البدن) أى ولومن غسل قصد به مجرد التبريد أو التنظيف ومن ذلك مالمو عرق بدنه فمسحه بيده المبثلة (قوله خراج) بالتخفيف (قوله وقيل إن عصره فلا) وكالعصر مالمو يجره أو وضع عليه لصوقا ليخرج ما فيه من المدة وانفتح بذلك (قوله والا فكدم الأجنبي فلا يعفى الخ) قال سم على حج اعلم أنه وإن كان التبادر أن نائب فاعل يعفى ضمير المشبه لأنه الموافق لكون المقصود بالتشبيه بيان حكم المشبه لكونه مجهولا وكون حكم المشبه به معلوما مستقرا إلا إن كان في عبارة المصنف مانع من ذلك وهو أن هذا الخلاف المذكور في قوله فلا يعفى وقيل يعفى عن قليل إنما هو في كلام الأصحاب أصالة في دم الأجنبي الذى هو المشبه به ويصرح بذلك استدراك المصنف على ترجيح المحرر أنه لا يعفى بقوله والأظهر العفو عن قليل الأجنبي فان هذا رد على قول المحرر لا يعفى فهو مصرح بأن الخلاف إنما هو في دم الأجنبي فتعين أن الضمير في يعفى للمشبه به وهو دم الأجنبي وامتنع كونه للمشبه أولهما. فان قلت التشبيه لا يتفرع عليه بيان حكم المشبه به. قلت: الفاء لجرد العطف لا للتفريع وكأن المصنف قال: وإلا فكدم الأجنبي ودم الأجنبي لا يعفى عنه. وقيل يعفى عن قليله فيجوز ذلك فيما ذكرنا. إذا علمت ذلك علمت أن الصواب رجوع الضمير للمشبه به كما فعله به المحقق المحلى فله دره وأن الشارح لم يصب فيما فعل ولا في قوله وهذا أولى الخ وأن ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام المصنف وسياقه فتأمل (قوله من المشبه) هو قول المصنف والدمامل والقروح الخ وقوله والمشبه به هو قول المصنف فكدم الأجنبي.

غير نحو كلب وكثيرها من نفسه مالم يكن بفعله أو يجاوز محله فيعني حينئذ عن قليلها فقط ومواقع في التحقيق والمجموع في دم البثرات ونحوها من كونه كدم الأجنبي محمول على ما حصل بفعله أو انتقل عن محله وقضية قول الروضة لو خرج من جرحه دم متدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته أنه إذا لوث أبطل أى إن كثر كما أفهمه كلام المتولى أى وجاوز محله أخذا مما مر (والأظهر العفو عن قليل) دم (الأجنبي) من غير نحو كلب ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه كما أفاده الأذرى (والله أعلم) لوقوع القليل في محل المساحة إذ جنس الدم مما يتطرق له العفو والقليل كما في الأم ما تعافاه الناس أى عدوه عفوا . والثاني لا يعنى عنه مطلقا لسهولة التحرز عنه وشمل قوله قليل دم الأجنبي مالم كان القليل متفرقا ولو جمع لكثير وهو الراجح أما دم المغلظ من نحو كلب فلا يعنى عن شيء منه لغلظه كما نقله في المجموع عن البيان وأقره بل نقل عن نص الامام أيضا ولولطخ نفسه بدم أجنبي عبثا لم يعف عن شيء منه لارتكابه محرما فلا يناسبه العفو كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (والقيح والصدید) وتقدم في النجاسة الكلام عليهما (كالدّم) فيما ذكر لكونهما دما مستحيلا إلى نتن وفساد (وكذا ماء القروح والمتنفط الذى له ريح) وتغير لونه قياسا على القيح والصدید (وكذا بلا ريح) ولا تغير لون (في الأظهر) قياسا على الصدید الذى لاراحة له . والثاني أنه طاهر كالعرق ، وأشار المصنف إلى ترجيحه بقوله (قلت : المذهب طهارته) قطعاً (والله أعلم) لما مر ثم محل العفو عن سائر ما تقدم مما يعنى عنه مالم يختلط بأجنبي فإن اختلط به ولودم نفسه كالخارج من عينه أولثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعف عن شيء منه ،

(قوله غير نحو كلب) أى مالم يختلط بأجنبي لم تمس الحاجة إليه على ما مر (قوله مالم يكن بفعله) ومنه ما يقع من وضع لصوق على الدمل ليكون سببا في فتحه وإخراج ما فيه فيعنى عن قليله دون كثيره وأما ما يقع كثيرا من أن الانسان قد يفتح رأس الدمل بألة قبل انتهاء المدّة فيه مع صلاية المحل ثم تنتهى مدّته بعد فيخرج من المحل المنفتح دم كثير أو نحو قيح فهل يعنى عن ذلك ولا يكون بفعله لتأخر خروجه عن وقت الفتح أولا لأن خروجه مترتب على الفتح السابق فيه نظر والأقرب الثاني لما ذكر (قوله أى إن كثر) يتأمل هذا مع قوله قبل وكثيرها من نفسه إلا أن يقال ما هنا مفروض فيما لو كان تدفقه بفعله بأن فتح الدمل فخرج منه (قوله ولو جمع لكثير) لا يقال هذا مخالف لما مرّ أى بعد ذكر القلتين بعد قول المتن وكذا في قول نجس لا يدركه طرف فيما لا يدركه الطرف من أنه إذا وقع في مواضع متفرقة وكان بحيث لو جمع أدركه الطرف عني عنه إن كان يسيرا عرفا بخلاف مالم لو كان محل ما سبق على غير الدم والفرق أن جنس الدم معفو عنه في الجملة بلا ضرورة ولا كذلك نحو البول أى فانه لا يعنى عنه قليلا كان أو كثيرا بخلاف الدم فانه يعنى عن قليله ولو كان إذا جمع لكثير كما هو مقرر (قوله وهو الراجح) أى فيعنى عنه (قوله فلا يعنى عن شيء منه لغلظه) أى مالم يثناه في القلة إلى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمده الشارح فيما مر من أن ما لا يدركه الطرف لا ينحس وإن كان من مغلظ (قوله ولولطخ نفسه) بأن مس شيئا من بدنه بذلك وفي المصباح لطخ ثوبه بالمداد وغيره لطخا من باب نفع والتشديد مبالغة انتهى (قوله والصدید) قال في مختار الصحاح : صدید الجرح ، ماؤه الرقيق المختلط بالدم قبل أن تغلظ المدّة انتهى والمدّة بكسر الميم (قوله كالدم) أى الخارج من الدمايل والقروح والبثرات (قوله مالم يختلط بأجنبي) خلافا لحج أى غير ضرورى الحصول لما تقدم من أن ماء الوضوء ونحوه لا يضر .

(قوله أى إن كثر) أى بقيده الآتى على الأثر فهو موافق لما مر قريبا لا يخالف له وإن أشار الشيخ في الحاشية إلى المخالفة (قوله كما أفاده الأذرى) عبارته وما انفصل من بدنه ثم أصابه فأجنبي (قوله والثاني لا يعنى عنه مطلقا) لاجابة إليه لأنه الذى تقدم في قول المصنف تبعا للرافعى فكدم الأجنبي فلا يعنى بناء على ماسلكه هو في تقريره من جعله قوله فلا يعنى راجعا إلى الشبه والنسبة به جميعا وكذا إن جعلناه راجعا للشبه به كما سلكه الجلال وإنما يحتاج إليه إن جعلناه راجعا للشبه فقط (قوله وأشار المصنف إلى ترجيحه) فيه مساحة لأن الذى رجحه المصنف إنما هو طريقة القطع كما أشار هو إليه بقوله قطعاً وإن كانت موافقة للقول المذكور (قوله مالم يختلط بأجنبي) أى غير ما مر استثناءؤه أو أن المراد بالأجنبي غير المحتاج إليه فصار غير أجنبي

ويلحق بذلك مالوخلق رأسه فخرج حال حلقه واختلط دمه ببلل الشعر أوحك نحو دمل حتى أدماه ليستمسك عليه الدماء ثم ذره عليه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (ولو صلى بنجس) غير معفو عنه في ثوبه أو بدنه أو مكانه (لم يعلمه) حال ابتدائه لها ثم علم كونه فيها (وجب القضاء في الجديد) لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل كطهارة الحدث والقديم أنه لا يجب واختاره المصنف في شرح المذهب لما رواه أبو سعيد الخدرى قال: «بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم فلما قضى صلاته قال ماحكم على القاء نعالكم قالوا يا رسول الله رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا فقال صلى الله عليه وسلم إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدرا، وفي رواية خبثا، وفي أخرى قدرا وأذى وفي أخرى دم حامة» وجه الدلالة عدم استثنائه للصلاة وأجابوا بأن القدر هو الشيء المستقدر نجسا كان أو غيره كالخاط والبصاق وأيضا فقد يكون الدم يسيرا وإنما فعله تنزيها، وقيل إن اجتناب النجاسة لم يكن واجبا أول الاسلام ومن حينئذ وجب ويدل له حديث سلا الجزور على ظهره صلى الله عليه وسلم وهو يصلى بمكة ولم يقطعها (وان علم) بالنجس قبل الشروع فيها (ثم نسي) فصلى ثم تذكر في وقتها أعادها فيه أو بعده (وجب القضاء على المذهب) لتفريطه بتركها لما علم بها والطريق الثاني في وجوبه القولان لعذرهما بالنسيان وحيث لزمه الاعادة أعاد حتما

(قوله حال ابتدائه) لم يظهر لي وجه التقييد بالابتداء وهلا أبدله بقوله فيها أو نحوه ليصدق بما إذا علم في الأثناء (قوله في وقتها أو قبله) (١) انظر ما المراد بقوله أو قبله وما صورته

(١) (قوله أو قبله) الموجود بنسخ الشرح التي بأيدينا (أو بعده) اه مصححه

(قوله ويلحق بذلك) أى في عدم العفو (قوله مالوخلق رأسه) هذا مخالف لما مر من العفو عنه في قوله ونحو ماء وضوء وغسل وحلق ومن ثم وجد في بعض النسخ أنه ضرب على قوله فيما مرّ وحلق وعلى تقدير ثبوتها فقد يحمل ما مر على أن المراد أنه يعنى عن ماء الحلق إذا أصاب ما في بدنه أو ثوبه أو رأسه من دم البراغيث ونحوها قبل الحلق وما هنا مفروض في دم الجراحة الحاصلة بسبب الحلق فلا تخالف والأقرب العفو مطلقا سواء كان الدم من الجرح أو البراغيث لمشقة الاحتراز عنه بل العفو عن هذا أولى من العفو عن البصاق في كه الذي فيه دم البراغيث (قوله حتى أدماه) خرج به مالو وضع عليه لصوقا من غير حك فاختلط ما على الصوق بما يخرج من الدم ونحوه وينبغي أنه لا يضر لأن اختلاطه ضرورى للعلاج (قوله ثم علم كونه) أى وجوده (قوله وجب القضاء) قال المحلى والمراد بالقضاء الاعادة في الوقت أو بعده انتهى . أقول : في اطلاق الإعادة على ما بعد الوقت تغليب إذا الاعادة فعل العبادة ثانيا في الوقت ومن ثم قال حجج : المراد بالقضاء ما يشمل الاعادة في الوقت وقال سم عليه وظاهر أن القضاء في الصورتين يعنى هذه وما بعدها على التراخي انتهى ويؤيده ما قالوه في الصوم من أن من نسي النية لا يجب عليه القضاء فورا وعليه فيمكن الفرق بين هذا وبين مالو لم ير الهلال أو ليلة من الشهر فإنه يجب فيه القضاء على الفور بأنه في تلك يجب عليه التحرى إما بامعان النظر أو بالبحث عنه فإذا لم يره ولا أخبر به ثم تبين أنه من الشهر نسب إلى تقصير في الجملة وفيما نحن فيه لم ينسب إلى تقصير لأنه مع النسيان وعدم العلم بالنجاسة معذور إذ لم يجب عليه البحث عن ثيابه قبل الصلاة فيها بل يعمل بما هو الأصل فيها من الطهارة (قوله حديث سلا الخ) أى حديث وضع سلا الجزور على ظهره الخ وهو اسم لما في الكرش من القدر لكن في الصحاح، السلا بالفتح مقصورا الجلدة الرقيقة التي يكون فيها الولد من المواشى .

كل صلاة تيقن فعلها مع النجاسة فان احتمل وجودها بعد الصلاة فلا إذ الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن والأصل عدم وجوده قبل ذلك ولومات قبل القضاء ففضل الله تعالى أن لا يؤاخذ مع وعده برفع الخطأ والنسيان عن الأمة نص عليه البغوي في فتاويه وفي الأنوار ونحوه ويلزمه تعليم من رآه يخل بواجب عبادة في رأى مقلده كفاية إن كان ثم غيره وإلا فعينا . نعم إن قول ذلك بأجرة لم يلزمه إلا بها في الأصح ولو أخبره عدل رواية بنحو نجس أو كشف عورة مبطل لزمه قبول أو بنحو كلام مبطل فلا كابدل كلامهم عليه ويفرق بينهما بأن فعل نفسه لا مرجع فيه لغيره ويظهر أن محله فيما لا يبطل سهوه لاحتمال أن ما وقع منه سهوا ما هو كالفعل أو الكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لأنه حينئذ كالنجس ، وتقدم أنه لو صلى ناسيا للطهارة أثيب على قصده دون فعله ويجرى ذلك هنا .

(فصل) في ذكر بعض مبطلات الصلاة وسننها ومكروهاتها
(تبطل) الصلاة (بالنطق) عمدا بكلام مخلوق وإن لم يكن بلغة العرب (بحر فين)

(قوله كل صلاة تيقن فعلها مع النجاسة) أى فلو قش عمامته فوجد فيها قشر قمل وجب عليه إعادة ما تيقن إصابته فيها اه شيخنا زياى بهامش ونقل عن ابن العماد العفو لأن الانسان لا يؤمر بتفتيشها . أقول : والأقرب ما قاله ابن العماد لما صرحوا به من العفو عن قليل النجاسة الذى يشق الاحتراز عنه كسير دخان النجاسة وغبار السرحين وشعر نحو الحمار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التى علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا أشق من الاحتراز عن دخان النجاسة ونحوها (قوله ولومات قبل القضاء) أى قبل العلم به أو بعده وقلنا بأن القضاء على التراخي كما مر عن سم (قوله إن كان ثم غيره) أى ولم يعلم أى الرأى منه أى من الغير أنه لا يعلمه ولا يرشده للصواب وإلا فيصير في حقه عينا لأن وجود من ذكر وعدمه سواء (قوله لزمه قبوله) ولو تعارض عليه عدول في أنه كشفت عورته أو وقعت عليه نجاسة فينبغي تقديم الخبر بوقوع النجاسة أو انكشاف العورة لأنه مثبت وهو مقدم على النافي وإن كثر (قوله لأنه حينئذ كالنجس) هذا لا يناسب فرقه السابق بأن فعل نفسه لا يرجع فيه لغيره ويشكل عليه أيضا ما تقدم له في أسباب الحدث من أنه لو أخبره عدل بخروج شيء منه وهو متوضئ لا ينتقض طهره لأن اليقين لا يرفع بالشك

(فصل) في ذكر بعض مبطلات الصلاة

حكمة ذكر هذا الفصل في باب شروط الصلاة مع أنه ليس منها أنه إذا طرأ عليها بعد استكمال الشروط أبطلها (قوله وسننها) أى وبعض سننها أى ما يسن فعله فيها أولها وليس منها (قوله ومكروهاتها) معطوف كالذى قبله على مبطلات (قوله بالنطق) أى من الجارحة المخصوصة دون غيرها كاليد والرجل مثلا فلا تبطل بالنطق بواحد منهما فيما يظهر ونقل عن بعض أهل العصر البطلان بذلك فليراجع ويؤيد ما قلناه قول الشارح من أنف أوفم ونقل بالدرس عن خط بعض الفضلاء عن مر أنه إذا خلق الله تعالى في بعض أعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق بها اختيارا متى أراد ويترك ذلك متى أراد كان ذلك كمنطق اللسان فتبطل الصلاة بنطقه بذلك بحرفين انتهى وقياس ما ذكره أن يثبت للعضو الذى ثبت له تلك القوة جميع أحكام اللسان حتى لو قرأه الفاتحة في الصلاة كفى وكذا لو تعاطى به عقدا أو حلا على أنه قديقال هو بالنسبة إلى العقد والحل لا يتقاعد عن الإشارة المفهمة وهى صريحة من الأخرس إن فهمها كل أحد .

ولو من حديث قدسي إن تواليا فيما يظهر قياسا على ما يأتي في الأفعال أفهما أولا وإن كان لمصلحة الصلاة إذ أقل ما يبنى منه الكلام حرفان وتخصيصه بالمفهم اصطلاح حادث للنحاة. والأصل في ذلك خبر مسلم «كنا تتكلم في الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين - فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام» وروى أيضا «أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال لعاطس يرحمك الله : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» (أو حرف مفهم) كق من الوقاية وع من الوعى وف من الوفاء وش من الوشى

(قوله ولو من حديث) إنما أخذه غاية لثلاثتهم عدم البطلان به لكونه كلام الله تعالى لكن يبقى النظر في وجه دخوله في كلام المخلوقين ولعله أنه أراد بكلام المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث القدسي وعليه فالمراد بكلام المخلوقين ما شأنه أن يتكلم به المخلوق والقرآن لما كان معجزا خارجا عن طوق البشر خص بكونه كلام الله تعالى وإن شاركه فيه الحديث القدسي في أنه كلام الله قال حجج وكالحديث القدسي ما نسخت تلاوته اه وتبطل أيضا بالتوراة والانجيل وإن علم عدم تبدلها كما شمله قولهم بحرفين من غير القرآن والدكر والدعاء (قوله أفهما أولا) أي ولو كانا غير مستعملين كأوع انتهى سم على منهج والأولى التمثيل بنحو رد مقول ذر من المهمات وإلا فأومستعملة في كلامهم (قوله إذ أقل ما يبنى منه الكلام حرفان) عبارة المحلى والكلام يقع على المفهم وغيره الذي هو حرفان انتهى . أقول : قوله الذي هو حرفان أي بناء على ما اشتهر في اللغة وإلا ففي الرضى مانصه الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر من كلمة سواء كان مهملا أم لا ثم قال واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا انتهى (قوله فأمرنا بالسكوت) هذا يفيد أن معنى القنوت السكوت وفي المصباح ما يصرح به وعبارته القنوت مصدر قنت من باب قعد الدعاء ويطلق على القيام في الصلاة ومنه قوله «أفضل الصلاة طول القنوت ودعاء القنوت» أي دعاء التيام ويسمى السكوت في الصلاة قنوتا ومنه وقوموا لله قانتين - انتهى وفي البيضاوي وقوموا لله قانتين - أي إذا كرين انتهى فقوله فأمرنا بالسكوت أي عن كلام المخلوقين (قوله وروى أيضا الخ) أتى به لبيان المراد من الكلام في الحديث الأول (قوله لمن قال لعاطس) واسم القائل معاوية بن الحكم انتهى شرح روض (قوله أو حرف مفهم) ظاهره وإن أطلق فلم يقصد المعنى الذي باعتباره صار مفهما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد وعلم التحريم انتهى سم على حجج وقضية قول الشارح من الوقاية عدم الضرر حالة الاطلاق إلا أن يقال إنها عند الاطلاق تحمل على كونها من الوقاية ويوجه بأن القاف المفردة وضعت للطلب والألفاظ الموضوعة إذا أطلقت حملت على معانيها ولا تحمل على غيرها إلا بقرينة والقاف من الفلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فإذا نواها عمل بنيتها وإذا لم ينوها حملت على معناها الوضعي قال حجج وأفقي بعضهم بإبطال زيادة يا قبل أيها النبي في التشهد أخذنا بظاهر كلامهم هنا لكنه بعيد لأنه ليس أجنبيا عن الذكر بل يعد منه ومن ثم أفقي شيخنا بأنه لا بطلان به انتهى حجج وأقره سم وقوله لا بطلان به أي وإن كان عامدا عالما (قوله كق من الوقاية) لافرق في ذلك بين كسر القاف وفتحها لأن الفتح لحن وهو لا يضر فتبطل الصلاة بكل منهما ما لم يؤد به ما لا يفهم على ما يأتي ولو قصد بالمفهم ما لا يفهم كأن قصد بقوله ق القاف من العلق أو الفلق مثلا مال شيخنا طب إلى أنه لا يضر وهو محتمل ومثله ما لو نطق بف قاصدا به أول حرف في لفظة في فيحتمل أنه لا يضر انتهى سم على حجج ولو أتى بحرف لا يفهم

(قوله إذ أقل ما يبنى منه الكلام حرفان) أي غالبا كما قال الشهاب حجج احترازا عما وضع على حرف واحد كالضمائر

(وكذا مدة بعد حرف في الأصح) وإن لم يفهم إذ المد ألف أو واو أو ياء فالممدود في الحقيقة حرفان. والثاني لا تبطل لأن المدة قد تنفق لاشباع الحركة ولا تعد حرفان وفي الأتوار أنها لا تبطل بالبصق إلا أن يتكرر ثلاث مرات متواليات أى مع حركة عضو يبطل تحريكه ثلاثا كالحى لاشفة كما لا يخفى (والأصح أن التنحنج والضحك والبكاء) وإن كان من خوف الآخرة (والأئين) والتأوه (والنفخ) من أنف أو فم (إن ظهر به) أى بواحد من ذلك (حرفان بطلت) صلاته لوجود منافيها (وإلا فلا) تبطل لما مر. والثاني لا تبطل بذلك مطلقا لكونه لا يسمى في اللغة كلاما ولا يتبين منه حرف محقق فكان شبيها بالصوت الغفل وخرج بالضحك التبسم فلا تبطل به لثبوته عنه صلى الله عليه وسلم فيها (ويعذر في سير الكلام) عرفا كما يرجع إليه في ضبط الكلمة لامتزاجها به النحاة والغويون (إن سبق لسانه) إليه لعذره بل هو أولى من الناسى لعدم قصده (أو نسي الصلاة) لعذره أيضا بخلاف نسيان تحريمه فيها فإنه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم يسيرا عمدا لم تبطل. والأصل في ذلك خبر الصحيحين عن أبي هريرة «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر فسلم من ركعتين

قاصدا به معنى المفهم هل يضر فيه نظر اه سم على منهج. أقول: والذي ينبغي عدم الضرر لأنه ليس موضوعا للأفهام ونقل في الدرس ببعض المومضات عن مر ما يوافق ذلك فله الحمد والمنة وقد يقال بالضرر لأن قصد ما يفهم يتضمن قطع النية وكأنه لما استعمل ما لا يفهم في معنى ما يفهم صار كالكلمة المجازية المستعملة في غير ما وضعت له ولعل هذا أقرب لما تقدم من تضمنه قطع النية. تنبيه — هل يضبط النطق هنا بما مر في نحو قراءة الجنب والقراءة في الصلاة أو يفرق بأن ما هنا أضيق فيضرب سماع حديد السمع وإن لم يسمع المعتدل كل محتمل والأول أقرب اه حج. أقول: الأقرب الثاني لأن المدار على النطق وقد وجد (قوله وكذا مدة بعد حرف) أى بأن أتى بحرف ممدود من غير القرآن بخلاف ما لو زاد مدة على حرف قرآني ولم يغير المعنى فإنه لا يضر (قوله وإن لم يفهم) أى الحرف (قوله لا تبطل بالبصق) أى حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مفهم كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله أى بواحد من ذلك) ظاهره أنه لو ظهر بالضحك حرف وبالبكاء مثلا حرف آخر لا يضر ولعله غير مراد بل الأقرب الضرر وإن كانا من جنسين لأن مجموعهما كلام وإن اختلف سبب التلفظ به كما لو نطق بحرفين لغرضين مختلفين وعليه فكان الأولى في حل المتن أن يقول أى بما ذكر ليشمل ما لو كان الحرفان بسبيين (قوله لما مر) أى من أنها لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم (قوله مطلقا) ظهر حرفان أولا (قوله الغفل) هو بالغين المعجمة المضمومة والفاء الساكنة كقفل المراد به الصوت الذي لا يفهم منه حروف كصوت البهائم وصوت الزمار (قوله فلا تبطل به) أى لأنه لا يشتمل على حروف (قوله كما يرجع إليه) أى العرف (قوله والنحاة والغويون) من أنها لفظ وضع لمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ المهمل إذا ترك من حرفين أو كان مجموعهما جزء كلمة (قوله لم تبطل) وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوال وإلا بطلت لأنه لا يتقاعد عن الكثير سهوا وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا قد يشكل عليه ما قالوه في الصوم من البطلان فيما لو أكل ناسيا فظن البطلان فأكل عمدا وقد يجب بأن من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الإمساك فأكله بعد وجوب الإمساك عليه لتحريمه يدل على تهاونه فأبطل ولا كذلك الصلاة وفرق أيضا بأن جنس الكلام العمدة الحرف الذي لا يفهم مغتفر في الصلاة بخلاف الأكل عمدا فإنه غير مغتفر (قوله والعصر) عبارة شرح الروض أو العصر اه وعليه فالواو هنا بمعنى أو

(قوله وفي الأتوار) عبارته ولو بصق في الصلاة أو صدر صوت بلا هجاء لم تبطل لكن لو صدر ثلاث مرات متواليات بطلت انتهت وإنما حملة الشارح على ما إذا كان معه نحو حركة عضو يبطل تحريكه وإن كان لا يناسب إلا بحث الأفعال الآتى لأجل تقييده بثلاث مرات (قول المصنف) إن ظهر به حرفان) أى أو حرف مفهم أو ممدود كما يفيد صنيع غيره كالهبجة (قوله كما يرجع إليه في ضبط الكلمة) فإنها فيه تشمل نحو ضربتك

ثم أتى خشبة بالمسجد واتكأ عليها كأنه غضبان ، فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟ فقال لأصحابه : أحق ما يقول ذو اليمين ؟ قالوا نعم ، فصلى ركعتين آخرين ثم سجد سجدتين . وجه الدلالة أنه تكلم معتقدا أنه ليس في صلاة وهم تكلموا مجوزين النسخ ثم بنى هو وهم فيها أو أن ذا اليمين كان جاهلا بتحريم الكلام أو أن كلام أبي بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الإجابة عليهما (أو جهل تحريمه) أى الكلام فيها (إن قرب عهده بالإسلام) وإن كان بين المسلمين فيما يظهر أو نشأ ببادية بعيدة عن يعرف ذلك فيما يظهر أيضا للخبر المار

(قوله ثم أتى خشبة) يجوز أن تكون قرية منه فوصل إليها بما دون الثلاث ، وأن تكون بعيدة لكنه لم يوال بين الخطوات (قوله فقال له ذو اليمين) اسمه الخرباق ، وليس هو ذا الشمالين ، وسمى بذلك لأن يديه كان بهما طول . وفي الصباح : وذو اليمين لقب رجل من الصحابة ، واسمه الخرباق بن عمرو السلمى بكسر الحاء المعجمة وسكون الراء المهملة ثم ياء موحدة وألف وقاف . لقب بذلك لطولهما (قوله قالوا نعم) أى أبو بكر وعمر كما يعلم من قوله أو أن كلام الخ ، ولعل تعبيره بالجمع لكون المنسوب إلى بعضهم كالمنسوب إلى الكل (قوله وجه الدلالة) قال سم وقد اشتملت قصة ذى اليمين على إثباته بست كلمات فيضبط بها الكلام اليسير اه ولعله عد أقصرت الصلاة ككتين وأم نسيت كذلك ويارسول الله كذلك (قوله أو جهل تحريمه) أى ما أتى به فيها وإن علم تحريم جنسه . ويؤخذ من ذلك بالأولى صحة صلاة نحو المبلغ والفتاح بقصد التبليغ أو الفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم امتناع جنس الكلام فتأمل اه سم على حج ، وقوله بقصد التبليغ : أى وإن لم يحتج إليه بأن سمع المأمومون صوت الإمام ، ولا يقال انه مستغنى عنه حينئذ فيضرب ، وقوله نحو المبلغ : أى كالإمام الذى يرفع صوته بالتكبير لإعلام المأمومين (قوله أى الكلام فيها) عبارة حج أى ما أتى به فيها وإن علم تحريم جنسه إلى آخر ما ذكره اه وهى تفيد أن من علم تحريم الكلام دون ما أتى به فيها لم تبطل صلاته ، بخلاف إطلاق الشارح (قوله أو نشأ ببادية بعيدة) ويظهر ضبط البعد بما لا يجد مؤنة يجب بذلها فى الحج توصله إليه : أى إلى من يعرف ، ويحتمل أن ما هنا أضيق لأنه واجب فوري أصالة ، بخلاف الحج ، وعليه فلا يمنع الوجوب عليه إلا الأمر الضرورى لاغير فيلزمه مشى أطاقه وإن بعد ، ولا يكون نحو دين مؤجل عذرا له ، ويكلف بيع نحو قنه الذى لا يضطر إليه اه حج وكتب عليه سم مانصه قوله ويظهر ضبط الخ ، ويحتمل أنه يضبط بما لا حرج فيه : أى مشقة لا تحتمل عادة م ر اه وينبغى أن الكلام فيمن علم بوجوب شيء عليه وأنه يمكن تحصيله بالسفر . أما من نشأ ببادية ورأى أهله على حالة ظن منها أنه لا يجب عليه شيء إلا ما تعلمه منهم وكان فى الواقع ما تعلمه غير كاف فعذور وإن ترك السفر مع القدرة عليه (قوله للخبر المار) أى وهو قوله صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر الخ بناء على ما مر من احتمال أن ذا اليمين كان جاهلا بالتحريم .

(قوله أو أن كلام أبي بكر وعمر الخ) يدل على أن الحبيب فقط وهو كذلك فى رواية لفظها « فتال ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن وفى القوم أبو بكر وعمر ، فلما قالوا كما قال ذو اليمين قام وأتم الصلاة وسجد سجدتين » انتهت ، وهذه الرواية ظاهرة أنها قالا مثل قول ذى اليمين أى أقصرت الصلاة أم نسيت وهو لا يناسب قول الشارح أو أن كلام أبي بكر وعمر كان على حكم الغلبة لوجوب الإجابة عليهما لأن ظاهره أنهما أجاباه بقولهما نعم أو نحو ذلك ويحتمل أن قوله فى هذه الرواية مثل ما قال ذو اليمين مقول قولهما أى أنهما قالا هذا اللفظ : أى الأمر كما قال ذو اليمين فلا ينافى جواب الشارح المذكور فتأمل (قوله أى الكلام فيها) عبارة الشهاب حج كشيخ الإسلام فى شرح المنهج أى ما أتى به فيها وإن علم تحريم جنسه

ويؤخذ منه أن الضابط لذلك أن ما عذر الشخص لجهله به وخفائه على غالبهم لا يؤخذ به ،
ويؤيده تصريحهم بأن الواجب عينا إنما هو تعلم الظواهر لا غير ، وخرج بجهل تحريره ماله
علمه وجهل كونه مبطلا فتبطل به كالأول علم تحريره شرب الخمر دون إيجابه الحد فإنه يحد ، إذ حقه
بعد العلم بالتحريم الكف ، ولو سلم إمامه فسلم معه ثم سلم الإمام ثانيا فقال له المأموم قد سلمت
قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما ويسلم المأموم ويسجد للسهو لوجود
الكلام بعد انقطاع القدوة ، ولو سلم من ثنتين ظانا تمام صلاته فكالمجاهل كما ذكره الرافعي
في كتاب الصوم (لا) في (كثيره) فلا يعذر فيه فيما مرّ (في الأصح) وتبطل به لأنه
يقطع نظمها وهيئتها ولأن السبق والنسيان في الكثير نادر . والثاني يستوي بينهما في العذر لأنه لو
أبطل كثيره لأبطل قليله كالعمد ويرجع في القلة والكثرة للعرف (و) يعذر (في) اليسير عرفا
من (التنحج ونحوه) مما مرّ كسعال وعطاس وإن ظهر به حرفان ولو من كل نحو نفخة
(للغلبة) لعدم تقصيره وهي راجعة للجميع (وتعذر القراءة الواجبة) ومثلها غيرها من
الأركان القولية الواجبة للضرورة وهذا راجع للتنحج ، فإن كثرت في التنحج ونحوه للغلبة وظهر
به حرفان فأكثر وكثر عرفا بطلت صلاته كما قاله في الضحك والسعال والباقي في معناها لقطع
ذلك نظم الصلاة ، وهذا محمول على حالة لم يصّر ذلك في حقه مرضا مزمننا ، فإن صار كذلك
بحيث لم يخل زمن من الوقت

(قوله ولو سلم من ثنتين)
أى وتكلم يسيرا عمدا كما
صرح به في شرح الروض
(قوله في اليسير عرفا) أى
في الغلبة بخلاف تعذر
القراءة كما يأتي (قوله وكثر
عرفا) أى ما ظهر من
الحروف (قوله بحيث لم
يخل زمن الخ) أى بأن لم
يعلم خلوه عن ذلك في الوقت
كما يعلم من التشبيه الآتي

(قوله ويؤخذ منه الخ) لكن هذا المأخوذ لا يتقيد بكونه نشأ بعيدا عن العلماء ولا بكونه
قريب عهد بالإسلام كما يفيد قوله ويؤيده الخ فليتأمل إلا أن يقال مراده أن هذا من الظواهر
فلا يعذر بعيد العهد بالإسلام حيث لم يكن ببادية بعيدة (قوله وخرج بجهل تحريره ماله علمه)
ولا يشكل هذا بما مرّ من عدم بطلان صلاة من تكلم ساهيا فظن بطلان صلاته الخ لأنه حين
تكلم ثم عمدا ظن أنه ليس في صلاة فعذر بخلافه هنا فإنه حيث علم تحريره الكلام فحقه أن
لا يتكلم فلم يعذر (قوله كنت ناسيا) أى ناسيا لشيء من صلاتي كبعض التشهد مثلا فتداركته
وسلمت ثانيا (قوله ويسلم المأموم) أى قبل طول الفصل وإلا فتبطل صلاته فقط (قوله
فكالمجاهل) أى فيعذر في يسيره لكن ينبغي أن لا يتقيد ذلك بمن قرب عهده بالإسلام أو نشأ
بعيدا عن العلماء ، ويؤيده ما تقدم في قوله لإمامه قد سلمت (قوله فيما مر) أى فيما لو سبق لسانه
أو نسي أو جهله (قوله ونحوه) قضية إطلاقه أنه يتنحج فوراً ولا يجب عليه انتظار زواله بنفسه
وإن غلب على ظنه أنه إن صبر قليلا زال عنه ذلك العارض بنفسه ، وقياس ما ذكره في السعال
من وجوب الانتظار حيث رجي زواله أنه هنا كذلك بالأولى ولا تنقطع به الموالاة (قوله الواجبة)
الأولى إسقاطهما للاستغناء عنها بقوله من الأركان (قوله من الأركان القولية) قضية أنه لا يعذر
بغير الركن وإن نذر له لكن قضية قوله بعد إذ هو سنة فلا ضرورة الخ خلافه اللهم إلا أن يقال
المراد بالواجب هنا ما تتوقف عليه صحة صلاته والسورة ولو نذرهما لاتتوقف الصحة عليهما حتى لو
تركهما عمدا مع علمه بهما لم تبطل بذلك (قوله فإن كثرت في التنحج) الأولى حذف (قوله وهو)
أى البطلان (قوله مزمننا) بصيغة اسم المفعول صفة للمرض : أى يدوم زمانا طويلا . وفي المصباح
زمن الشخص زمانا وزمانه فهو زمن من باب تعب وهو مرض يدوم زمانا طويلا والقوم زمني ،
مثل مرضى وأزمنه الله فهو مزمن .

يسع الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل كسلس الحدث ، ولا إعادة عليه حينئذ ولو شفى بعد ذلك ، ويحمل عليه كلام الأسنوي . نعم التنحج للقراءة الواجبة لا يبطلها وإن كثر ، ولو ظهر من إمامه حرفان بتنحج لم يلزمه مفارقتها حملا له على العذر لأن الظاهر تحرزه عن المبطل . نعم قال السبكي : قد تدل قرينة حاله على عدم عذره فتجب مفارقتها . قال الزركشي : ولو لحن في الفاتحة لحننا يغير المعنى وجبت مفارقتها كما لو ترك واجبا اهـ ويمكن حملة على ما إذا كثر ماقرأه عرفا فيصير كلاما أجنبيا مبطلا وإن كان ساهيا ، والأوجه : أي حيث لم تبطل أنه لا يفارقه حتى يركع بل بحث بعضهم عدم الزوم بعد ركوعه أيضا لجواز سهوه كما لو قام لخامسة

(قوله يسع الصلاة) هذا ظاهر إن علم الانقطاع في وقت يسع الصلاة لأنه لامشقة عليه في انتظاره وإلا فمراقبة ما يزول المانع فيه غاية من الحرج والمشقة (قوله لم تبطل) فإن خلا من الوقت زمنا يسعها بطلت بعروض السعال الكثير فيها ، والقياس أنه إن خلا من السعال أول الوقت وغلب على ظنه حصوله في بقيته بحيث لا يخلو منه ما يسع الصلاة وجبت المبادرة للفعل ، وأنه إن غلب على ظنه السلامة منه في وقت يسع الصلاة قبل خروج وقتها وجب انتظاره وينبني أن مثل السعال في التفصيل المذكور مالم يحصل له سبب كسعال أو نحوه يحصل منه حركات متوالية كارتعاش يد أو رأس ، ولو صلى خلف إمام فوجده يحرك رأسه مثلا في صلاة فينبني أن يقال إن لم توجد قرينة تدل على أن ذلك ليس لمرض مزمن صحت صلاة المأموم حملا على أن ذلك لمرض مزمن وإلا بطلت ، ووقع السؤال في الدرس عما لو كان السعال مزمنا ولكن علم من عاداته أن الحمام يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكف ذلك أم لا . وأجبت عنه بأن الظاهر الأول أخذا مما قالوه من وجوب تسخين الماء حيث قدر عليه إذا توقف الوضوء به على تسخينه حيث وجد أجرة الحمام فاضلة عما يعتبر في الفطرة وإن ترتب على ذلك فوات الجماعة وأول الوقت (قوله ولو ظهر من إمامه) أي ولو مخالفا لأنه إما ناس وهو منه لا يضر أو عامد فكذاك لأن فعل المخالف الذي لا يبطل في اعتقاده ينزل منزلة السهو (قوله يغير المعنى) كضم تاء أنعمت أو كسرهما (قوله أي حيث لم تبطل) أي بأن كان قليلا (قوله بعد ركوعه) هذا هو المعتمد : أي وينتظره المأموم في القيام ، فإذا قام من السجود وقرأ على الصواب وافقه وأتى بركة بعد سلام الإمام إن لم يتنبه ، وإن لم يقرأ على الصواب استمر المأموم في القيام ويفعل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة ، وسيأتي له ما يوافق هذا البحث في صلاة الجماعة فهو المعتمد ، ولا ينافيه قوله قبل والأوجه الخ لجواز أنه قصد به الرد على من قال يفارقه حالا ثم ترقى بما أورده من البحث إلى أنه لا يفارقه مطلقا وهذا ويمكن أن يفرق بين من كان مذهبه عدم البطلان باللحن المذكور فتجب مفارقتها عند الركوع لأنه لا يرى العود لما فوته وبين من مذهبه البطلان إذا لم يعد فانه إذا تذكر حاله وجب عليه العود .

(قوله كسلس) قضيته أنه يلزمه انتظار الوقت الذي يخلو فيه من ذلك وأنه لو أوقع الصلاة في غيره لم تصح (قوله ويحمل عليه كلام الأسنوي) أي القائل بعدم البطلان في الغلبة مطلقا والضمير في عليه للحمل المتقدم في قوله وهذا محمول الخ (قوله قال الزركشي) ولو لحن في الفاتحة لحننا يغير المعنى وجب مفارقتها كما لو ترك واجبا) تمتته كافي شرح الروض لكن هل يفارقه في الحال أو حتى يركع لجواز أنه لحن ساهيا وقد يتذكر فيعيد الفاتحة الأقرب الأول لأنه لا يتابعه في فعل السهو انتهى ومنه يعلم أن الحمل الذي حملة عليه الشارح لا يلاقيه (قوله والأوجه أنه لا يفارقه حتى يركع) أي خلافا لما استقر به الزركشي كما رأى والصورة أن ما أتى به لم يكثر عرفا بحيث يصير كلاما أجنبيا عرفا يبطل سهوه كما هو ظاهر

أو سجد قبل ركوعه ولو نزلت نخامة من دماغه إلى ظاهر الفم وهو في الصلاة فابتلعها بطلت فلو تشعبت في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنحنج وظهور حرفين ومتى تركها نزلت إلى بطنه وجب عليه أن يتنحنج ويخرجها وإن ظهر حرفان قاله في رسالة النور والأوجه شمول ذلك للصائم أيضا فلا كان أو فرضا (لا) تعذر (الجهر) فلا يعذر في التنحنج ولو يسيرا من أجله (في الأصح) إذ هو سنة فلا ضرورة لارتكاب التنحنج له وفي معنى الجهر سائر السنن كقراءة سورة وقنوت وتكبير انتقال ولو من مبلغ محتاج لاسماع المأمومين خلافا للأسنوي ومقابل الأصح أنه عذر إقامة لشعار الجهر، ولو جهل بطلانها بالتنحنج مع علمه بتحريم الكلام عذر لحفائه على العوام (ولو أكره) (المصلي على الكلام) في صلاته ولو يسيرا (بطلت في الأظهر)

(قوله أو سجد قبل ركوعه) ويفرق بين هذا وبين ما قيل في الخالف من أنه إذا أخل بركن في اعتقاد المقتدى دون الإمام تجب مفارقتة عند انتقاله إلى ما بعده بأن الخالف الغالب أو المحقق منه أنه لا يرجع لما انتقل عنه لأنه فعل ذلك عن اعتقاد والموافق متى تذكر حاله رجع فجاز انتظاره وإن طال جدا لاحتمال عوده بتقدير تذكره احتمالا قريبا (قوله وجب عليه التنحنج) أي ولا تبطل صلاته (قوله وإن ظهر حرفان) أي أو أكثر بل قياس ما تقدم من اغتفار التنحنج الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقا (قوله قاله في رسالة النور) هي اسم كتاب للشافعي (قوله والأوجه شمول ذلك) أي وجوب التنحنج والإخراج (قوله نفلا كان أو فرضا) أي حيث لم يرد ببلعها قطع النفل من صلاة أو صوم فلا يعذر في التنحنج أي ولو كان نذر القراءة جهرا لأنهما صفة تابعة ويؤيده قول المنهج وتعذر ركن قولي (قوله لإسماع المأمومين) أي أو إمام جمعة مرأه سم على منهج نعم إن توقف على جهره سماع المأمومين به عذر ثم رأيت أنه قال على حج مانصه وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعة الأربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط الجماعة في الركعة الأولى لصحتها لكن لو كانوا استمروا في الركوع إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الجمعة زال المانع واستغنى عن التنحنج فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقف حصول فرض الكفاية لهذه الجماعة على ذلك اه وقوله ينبغي استثناء الجمعة وينبغي أن يلحق بها إمام المعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمنذور فعلها جماعة ويكفي في الثلاث إسماع واحد فقي أمكنه إسماعه وزاد في التنحنج لأجل إسماع غيره بطلت صلاته لأنه زيادة غير محتاج إليها وقوله فيه نظر الأقرب عدم وجوب الانتظار بخلاف المبلغ لأن صحة صلاته لا تتوقف على مشاركته لغير الإمام فلا يعذر في إسماعهم (قوله ولو أكره المصلي على الكلام) قال حج على نحو الكلام اه ووقع السؤال في الدرس عما لو جاء يهودي أو نصراني وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين على وجه يؤدي إلى بطلان صلاته هل يجيبه أو لا . قلت الظاهر أن يقال إن خشى فوات إسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته وإن لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه ويعتفر التأخير للعذر بتلبسه بالفرض فلا يقال فيه رضاه بالكفر وعلى هذا ينخص قول شيخنا الزيادي في الردة أن منها ما لو قال لمن طلب منه تلقين الإسلام صبر ساعة بما إذا لم يكن له عذر في التأخير كما هنا

(قوله والأوجه شمول ذلك للصائم الخ) قديقال ما الحاجة إلى هذا وكان اللائق أن يقول والأوجه شموله للفطر لأنه هو الذي يمكن التوقف فيه وأما إذا أثبتنا الوجوب في حق المفطر فلا يتوقف فيه حق الصائم لأنه يتوقف عليه صحة صلاته وصومه وعبارة الإمداد والزركشي جوازه أي وبحث الزركشي جواز التنحنج للصائم لإخراج نخامة تبطل صومه والأقرب جوازه لغير الصائم أيضا لإخراج نخامة تبطل صلاته بأن نزلت لحد الظاهر ولم يمكنه إخراجها إلا به انتهت والوجوب في كلام الشارح بالنسبة للنفل معناه الوجوب لأجل الصحة كما هو ظاهر

لندرته كالإكراه على الحدث . والثاني لا تبطل كالتأسي . أما الكثير فتبطل به جزماً وليس منه غصب السترة لأنه غير نادر وفيه غرض (ولونطق بنظم القرآن) أو بذكر آخر كما شمله كلام كثير (بقصد التفهيم كياحي خذ الكتاب) مفهماً به من يستأذنه في أخذ ما يريد أخذه وكقوله لمن استأذنه في الدخول عليه - ادخلوها بسلام آمنين - أولم ينهأ عن فعل شيء - يوسف أعرض عن هذا - (إن قصد معه) أى التفهيم (قراءة لم تبطل) لأنه قرآن فصار كما لو قصد به القرآن وحده (وإلا) بأن قصد التفهيم فقط أولم يقصد شيئاً (بطلت) لأن القرآن لا يكون قرآناً إلا بالقصد وماتقرر في صورة الإطلاق هنا هو المعتمد لأن القرينة متى وجدت صرفته إليها ما لم ينو صرفه عنها وفي حالة الإطلاق لم ينو شيئاً فأثرت وادعى المصنف في دقائقه دخول هذه الصورة في قوله وإلا ونوزع في الدخول لأن مورد التقسيم وقع فيما قصد به التفهيم فلا يشمل قصد القراءة وحدها ولا الإطلاق .

ويجاء بأنه إذا عرف أن قصده مع القراءة لا يضر فقصدتها وحدها أولى وبأن إلا تشمل نفى كل من القسم وقيد القسم ولسله ملحظ المصنف في تصريحه بشمول المتن للصور الأربع ، وسواء أكان انتهى في قراءته إلى تلك الآية أم أنشأها كما اقتضاه إطلاق التحقيق وغيره وهو الأوجه لوجود القرينة الصارفة عن القراءة في محلها وإن بحث في المجموع الفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته إليها فلا يضر وإلا فيضّر وسواء ما يصلح للتخاطب وما يصلح له خلافاً لجمع متقدمين وشمل كلامهم الفتح على الإمام بالقرآن أو بالذكر كأن أرتج عليه كلمة في نحو التشهد فقالها المأموم والجمهور بتكبير الانتقالات من الإمام أو المبلغ فيأتى فيهما التفصيل

(قوله لندرته) يؤخذ من التعليل أن مثل الكلام ما لو أكرهه على الاستدبار للقبلة أو على الأكل وجعله سم مفاداً لقول حج ولو أكرهه على نحو الكلام (قوله وليس منه) أى مما يبطل الصلاة (قوله غصب السترة) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلى كأن تكون السترة معقودة على المصلى فيكفها الغاصب قهراً عليه أو يكرهه على أن ينزعها ويسلمها له ويوجه بأن المدار هنا على كثرة وقوع العذر ، وقد أشار الشارح بقوله لأنه غير نادر إلى ذلك لكن قياس ما في الوديعة من ضمان الوديعة إذا أكرهه الغاصب حتى سلمه الوديعة البطلان فيما لو أكرهه على نزع السترة (قوله وفيه غرض) أى للغاصب (قوله أولم يقصد شيئاً) ينبغى أو قصد واحداً لا بعينه بأن قصد أحد الأمرين من التفهيم والقراءة (قوله إلا بالقصد) أى مع وجود الصارف كما هنا (قوله فأثرت) أى القرينة (قوله نفى كل من القسم) وهو قوله بقصد التفهيم وقوله وقيد القسم وهو قوله إن قصد معه قراءة (قوله وإن بحث في المجموع الخ) ضعيف (قوله وسواء) أى في التفصيل المبرر (قوله خلافاً لجمع متقدمين) أى فأنهم يخصون التفصيل بما يصلح للمخاطبة كما ذكره سم على العباب وعبارته قوله : ولو أعلم بنظم القرآن الخ ظاهر كلام المصنف كغيره لا فرق في نظم القرآن وغيره مما ذكر في التفصيل الذي ذكره بين ما يصلح للمخاطبة الناس وما يصلح لكن نقل الأسنوى عن جماعة وقال أنه المتجه تخصيص التفصيل بما يصلح للمخاطبة بخلاف ما لا يصلح وإن تجرد لقصد الإفهام وقد سبق نظير المسئلة في باب الغسل اه (قوله أرتج عليه) . قال في المختار : أرتج على القارئ على ما لم يسم فاعله إذا لم يقدر على القراءة إلى أن قال : ولا تنقل أرتج عليه بالتشديد (قوله بتكبير الانتقالات) أى أو التحريم

(قوله وفيه غرض) أى للغاصب (قوله وادعى المصنف في دقائقه دخول هذه الصورة) أى كادعى دخول صورة قصد القراءة فقط كما يعلم من قول الشارح الآتي ولعله ملحظ المصنف الخ (قوله فلا يشمل قصد القراءة) حق العبارة فلا يشمل الإطلاق كما لا يشمل قصد القراءة الخ (قوله ولعله) أى جميع ما ذكر لا خصوص قوله وبأن لا الخ كما هو ظاهر والحاصل أن ما قبل وإلا في كلام المصنف يشمل صورتين إحداها بالمنطوق وهى ما إذا قصد التفهيم والقراءة والأخرى بمفهوم الموافقة الأولى وهى ما إذا قصد القراءة فقط وما بعد وإلا يشمل صورتين باعتبار شمولها لنفى القسم والمقسم

من الصور الأربع المذكورة كما اقتضاه كلام الرافعي وغيره واعتمده الأسنوي وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، وخرج بنظم القرآن الملوغير نظمه بقوله بإبراهيم سلام كن فإن صلاته تبطل مطلقا . نعم إن قصد بكل القراءة بمفردها لم تبطل وإن أتى بها مجموعة فيما يظهر كما أفاده الشيخ في الغرر ، وفي المجموع عن العبادي : لوقال الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار بطلت صلاته إن تعمد وإلا فلا ويسجد للسهو وهو المعتمد ، وفي فتاوى القفال إن قال ذلك متعمدا معتقدا كفر ، ويأتي مثل ما تقرر فيما لو وقف - على ملك سليمان وما - ثم سكت طويلا أي زائدا على سكتة تنفس وعي فيما يظهر وابتدأ بما بعدها ، ولوقال قال الله في غير محل تلاوته أو النبي كذا بطلت صلاته كما شمله كلامهم وبه صرح القاضى وتبطل بما نسخت تلاوته وإن بقي حكمه دون عكسه ، ولوقرأ الإمام - إياك نعبد وإياك نستعين - فقال المأموم مثله ، أو استعنا بالله أو نستعين بالله ، في شرح المذهب عن صاحب البيان إن كان غير قاصد للتلاوة بطلت أي إن لم يقصد به الدعاء كما في التحقيق . وحاصل ما أجاب به الوالد رحمه الله تعالى لما سئل عن ذلك أنه تبطل صلاته بذلك إن لم يقصد به تلاوة ولادعاء ، وما نقله النووي في شرح المذهب عن صاحب البيان مقيّد بما إذا لم يقصد به الدعاء كما في التحقيق ، ولهذا اعترض في شرح المذهب إطلاق ما نقله فيه عن صاحب البيان بقوله ولا يوافق عليه وعبارة شرح المذهب

(قوله إن كان غير قاصد للتلاوة) هذا خاص بإياك نعبد وإياك نستعين كما يعلم من عبارة البيان الآتية (قوله إن لم يقصد به تلاوة ولادعاء) أي بخلاف ما إذا قصدتها أو أحدهما أي وصلح لذلك كما هو ظاهر

(قوله من الصور) بيان للتفصيل (قوله مطلقا) أي سواء قصد القرآن أو غيره (قوله فيما يظهر) معتمد (قوله في الغرر) أي شرح البهجة الكبير (قوله بطلت صلاته) أي حيث لم يقصد بأولئك الخ القراءة من آية أخرى (قوله وفي فتاوى القفال) أي المروزي وقوله إلى أن قال ذلك الخ معتمد (قوله ويأتي مثل ما تقرر) هو قوله إن قال ذلك الخ (قوله فيما يظهر) أفهم أن قدر سكتة التنفس والعى لا يضر معها الابتداء بما بعدها مطلقا . ولعل وجه ذلك أنه مع قصر الزمن لاتعدّ الكلمات منفصلا بعضها عن بعض فأشبهه الملو ينطق بقوله - وما كفر سليمان - بلا سكوت (قوله في غير محل تلاوته) احتراز به عما لو قاله من تلاوة قوله تعالى - قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم - (قوله وتبطل بما نسخت تلاوته) ومثله متعلقات القرآن المحذوفة أي كقوله الحمد كائن لله وإن قلنا أنها منه فتبطل بالنطق بها عمدا وإن قصد أنها متعلق اللفظ (قوله إن لم يقصد به الدعاء) أي فتبطل مع الإطلاق (قوله إن لم يقصد به تلاوة ولادعاء) أي بأن أطلق أو قصد الإخبار المجرد .

فرع - لوقال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال مر ينبغي أن لا يضر وكذا لوقال آمنت بالله عند قراءة ما يناسبه اه سم على منهج وبقى مالوقال الله فقط فهل يضر ذلك أولا فيه نظر والأقرب أنه إن قصد به التعجب ضرر وإن لم يقصد ذلك بأن قصد الثناء لم يضر وإن أطلق ، فإن كان ثم قرينة تدل على التعجب كأن سمع أمرا غريبا في القرآن فقال عند سماعه ذلك ضرر وإن لم يكن قرينة لم يضر لأنه اسم من أسمائه لا اشتراك فيه . ووقع السؤال بالدرس عن شخص يصلى فوضع آخر يده عليه وهو غافل فانزعج لذلك وقال الله ، فأجبت عنه بأن الأقرب فيه الضرر إذا لم يقصد به الثناء على الله تعالى ، لكن سيأتي له أنه لو قال السلام قاصدا اسم الله أو القرآن لم تبطل اه وقضيته أنه لو أطلق بطلت ، وقياسه أن الله مثله وفي سم على منهج .

فرع قد اعتاد كثير من العوام أنهم إذا سمعوا قراءة الإمام - إياك نعبد وإياك نستعين - قالوا إياك نعبد وإياك نستعين وهذا بدعة منهي عنه فأما بطلان الصلاة بها فقد قال صاحب البيان إن كان غير قصد التلاوة أو قال استعنا بالله أو نستعين بالله بطأت انتهى ، وتبطل صلاته بالقول المذكور إذا لم يقصد به شيئاً وكذا إذا قصد بقوله استعنا بالله الثناء أو الذكر كما يؤخذ من التحقيق وشرح المذهب وغيرها إذ لا عبرة بقصد ما لم يفده اللفظ وإن قال الطبري في شرح التنبيه الظاهر الصحة لأنه ثناء على الله أى باللازم قال الأسنوى وهو الحق ويدل عليه قولهم في قنوت رمضان اللهم إياك نعبد انتهى وحينئذ فتبطل الصلاة في نظائر ذلك كقوله أطلب زوجة أو ولداً أو مالا من الله تعالى أو قرأنا إنا أرسلنا نوحاً الآية أو نحوها من أخبار القرآن ومواعظه وأحكامه حيث قصد به الثناء والمراد بالذكر الذى لا تبطل به الصلاة ما كان مدلوله الثناء على الله تعالى كقول المصلى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام إلى آخره والأوجه أن يعتبر في نحو ياجي مقارنة قصد نحو القراءة ولو مع التفهيم لجميع اللفظ إذ عروقه عن بعضه يصير اللفظ أجنياً منافياً للصلاة كما يشعر به قول المصنف إن قصد معه قراءة وإن كان المرجح في نظيره من الكناية الاكتفاء باقتران النية ببعضها (ولا تبطل) الصلاة (بالذكر والدعاء) وإن لم يندبها حيث كانا جائزين ولا بالنذر لأنه مناجاة لله فهو من جنس الدعاء إلا ما علق منه كاللهم اغفر لى إن أردت أو إن شفى الله مريضى فعلى عتق رقبة أو إن كنت زيدا فعلى كذا فتبطل به الصلاة كما ذكره الأذرى بحثاً في النذر والحق به ما في معناه ، وبحث الأسنوى إلحاق الوصية والعتق والصدقة وسائر القرب المنجزة بالنذر

(قوله إلا ما علق منه)
أى بما ذكر (قوله والحق
به ما في معناه) أى من
تعليق الذكر والدعاء

فرع ضربته عقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وإن ضربته حية بطلت والفرق أن العقرب تدخل سمها إلى داخل البدن لأنها تعرز إبرتها في داخل البدن وتفرغ فيها السم إلى داخله والسم وإن كان نجساً كما صرحوا به لأنه مستحيل فهو جزء مما ميتته نجسة لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحية تاتى سمها على ظاهر البدن وهو نجس وتنجس ظاهر البدن مبطل هكذا ذكره واعتمده مراراً سم على منهج (قوله لجميع اللفظ) ويحتمل الاكتفاء بالمقارنة لأوله إذا قصد حينئذ الإتيان بالجميع فليتأمل اه سم على حج وهذا من العالم لما مر عنه من أن الجاهل يعذر مطلقاً (قوله حيث كانا جائزين) يتأمل التقييد بالجواز في الذكر بعد تفسيره بأنه مادل على الثناء على الله تعالى وقد يقال يجوز أن يراد بالذكر المحرم ماله اخترع ذكره غير وارد في محل من الصلاة وترجم عنه بغير العربية كما قيل به فيما لو اخترع دعاء بغير العربية وانظر هل من ذلك ماله أثنى على الله في مقابلة معصية ارتكبها كأن طلب تحصيل امرأة ليزنى بها فلما حصلت أثنى على الله لذلك . وأقول : الأقرب الذى يظهر أنه منه فتبطل الصلاة به (قوله إلا ما علق منه) الأولى منهما أى النذر والدعاء ليلاقى قوله اللهم اغفر لى الخ وعليه فالضمير في منه راجع لما ذكر (قوله والحق به ما في معناه) ضعيف (قوله وسائر القرب المنجزة) منها الوقف .

(قوله وبأن النذر بنحو لله مناجاة الخ) قضيته أنه لو لم يذكر لفظ الله أبطل وأنه لو أتى بلفظ الله في نحو العتق لا يبطل كأن قال عبدى حرّ لله ثم رأيته في الامداد قال عقب ما قاله الشارح هنا مألظه وقد يردّ بأن قوله لله ليس بشرط فأى فرق بين على كذا ونحو عبدى حرّ ولفلان (٤٢) كذا بعد موتى (قوله أما لو كان الدعاء ونحوه) أى الذكّر وصورة الذكّر

لكن ردّه جمع بأن الصدقة لا تتوقف على لفظ فالتلفظ بها في الصلاة غير محتاج له بل ولا تحصل به إذ لا بدّ فيها من القبض وبأن النذر بنحو لله مناجاة لتضمنه ذكرا بخلاف الاعتاق بنحو عبدى حرّ والإيصاء بنحو لفلان كذا بعد موتى ومعالم أن النذر إنما يكون في قرينة فنذر اللجاج مبطل لكراهته وأن محل ذلك إذا أتى به قاصدا الانشاء لا الاخبار وإلا كان غير قرينة فتبطل به أما لو كان الدعاء ونحوه محرما فإنها تبطل به أو كان بغير العربية وليس ذلك المترجم عنه واردا أو ورد وهو يحسنها كما مرّ ذلك قبيل الركن الثانى عشر ويتجه إلحاق النذر وما ذكر معه بهما في ذلك وأفقى به القفال بأنه لو قال السلام قاصدا اسم الله والقرآن لم تبطل وإلا بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء ويشترط في جميع ما مرّ أن لا يتضمن ما أتى به خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم من إنس وجنّ وملك ونبي غير نبينا كما أشار له بقوله (إلا أن يخاطب) به (كقوله لعاطس رحمك الله) أو لغيره نذرت لك بكذا أو لعبدك الله على أن أعتقك فتبطل به وشمل ذلك خطاب ما لا يعقل كربى وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك وشرك ما داب عليك للأرض أو آمنت بالذى خلقك للهلال أو ألعنك بلعنة الله أو أعوذ بالله منك للشيطان إذا أحس به ورحمك الله لميت في الصلاة عليه كما اعتمد ذلك الوالد رحمه الله تعالى ودل عليه كلام المصنف في شرح مسلم حيث قال . قلت : قال أصحابنا إن الصلاة تبطل بالدعاء لغيره بصيغة المخاطبة كقوله للعاطس رحمك الله أو يرحمك الله ولمن سلم عليه وعليك السلام وأشباهه والأحاديث السابقة في الباب قبله في السلام على المصلى تؤيد ما قاله أصحابنا فيؤول الحديث أى الوارد بمخاطبة الشيطان أو يحمل على أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة أو غير ذلك اهـ أى لاحتمال كونه

(قوله لكن ردّه جمع الخ) معتمد (قوله فنذر اللجاج) كقوله لله على أن لا أكرم زيدا (قوله فإنها تبطل به) ومن ذلك الدعاء المنظوم على ما قاله ابن عبد السلام اهـ حجج وكتب عليه سم المتجه خلافة اهـ أى فلا تبطل به لكنه يكره وقضيته أنها لا تبطل بالدعاء والذكّر المكروهين وعليه فما الفرق بينه وبين النذر المكروه حيث بطلت به ثم ظفرت بفرق للشيخ حمدان في ملتقى البحرين بين بطلانها بالنذر المكروه وعدمه بالقراءة في نحو الركوع مع كراهتها فيه ونصه ولك أن تقول هذا لما انتفت فيه القرينة من حيث لفظه أشبه كلام الآدميين فأبطل بخلاف القراءة فما ذكر بقصدها وإن انتفت فيها للقرينة من حيث وضعها في غير موضعها لم تخرج القرآن إلى شبه كلام الآدميين اهـ فيمكن مجيئه هنا ويقال عروض الكراهة للذكر والدعاء لا يخرجهما عن كونهما ذكرا ودعاء كالقراءة (قوله واردا) أى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ومثله الغافر) أى في عدم الضرر إن قصد الدعاء بهما .

الحرام أن يشتمل على ألفاظ لا يعرف مدلولها كما يأتي به التصريح به في باب الجمعة (قوله أى فتضر الترجمة عنها بغير العربية ^(١)) بيان لما أراد من الإشارة بقوله في ذلك والإفهى تشمّل مالو كان ذلك محرما (قوله وما ذكر معه) هو تابع في هذا للامداد ومراده به الوصية والعتق والصدقة وسائر القرب بناء على عدم البطلان بها لكن ذاك إنما قال ذلك لأنه يميل إلى عدم البطلان بها فكان ينبغى للشارح أن لا يعبر به بناء على ما قدمه (قوله بهما) أى بالدعاء ونحوه وهو الذكّر (قوله والقرآن) أى قاصدا كونه من القرآن فهو معطوف على اسم لا على ما أضيف إليه (قوله من إنس وجنّ وملك ونبي) أى أو غيرهم كما يأتي (قوله للشيطان إذا أحس به) صريح في أن الشيطان لا يعقل ومثله في الامداد وظاهر أنه ليس كذلك وعبرة

شرح الروض واستثنى الزركشى وغيره مسائل إحداها دعاء فيه خطاب لما لا يعقل ومثل له بالأرض والهلال خصوصية ثم قال ثانيها إذا أحس بالشيطان فإنه يستحب أن يخاطبه بقوله ألعنك بلعنة الله أعوذ بالله منك لأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة (قوله ودل عليه كلام المصنف) أى بالنسبة لخطاب الشيطان كما مر وعبرة الامداد بعد ذكره نحو ما مر في الشارح لفظها فالمعتمد خلافة والحديث المحتج به في بعض ذلك منسوخ أو قبل تحريم الكلام قاله في شرح مسلم انتهت .

(١) (قوله أى فتضر الترجمة عنها بغير العربية) هذا ليس موجودا بنسخ الشرح التى بأيدينا اهـ مصححه .

خصوصية له أو أن قوله ذلك كان نفسيا لا لفظيا وإن جرى جمع متأخرون على استثناء هذه الصور من البطلان أما خطاب الخالق كإياك نعبد وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولو في غير التشهد خلافا للأذرع فلا تبطل به حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم في عصره مصليا وجبت عليه إجابته ولا تبطل بها صلاته ولا فرق بين قليل الإجابة وكثيرها بالقول والفعل كما بحثه الأسنوي ولا تجب إجابة الأبوين في الصلاة بل تحرم في الفرض وتبطل بها وتجوز في النفل مع بطلانها بها والأولى الإجابة فيه إن شق عليهما عدمها كما بحثه بعض المتأخرين ولو رأى مشرفا على هلاك كاعمى أشرف على وقوعه في نحو بر ولم يحصل إنذاره إلا بالكلام وجب وتبطل به خلافا لما صححه في التحقيق ولو أشار الأخرس في صلاته بكلام لم تبطل وإن انعقد بها نحو بيعه

(قوله خصوصية له) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كإياك نعبد) أى حيث قصد به الدعاء أو القراءة على مامر (قوله وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما خطاب غيره من الأنبياء فتبطل به ولا تجب إجابته لكن ينبغي أن تسنّ مره سم على حج ونقل في الدرس عن الخطيب أنه تجب الإجابة وتبطل بها الصلاة فليراجع (قوله فلا تبطل به) أى ومحل ذلك إن كان المبتدئ بالخطاب هو المصلي حيث كان الخطاب في دعاء كما هو الفرض أما بغير الدعاء كأن سأل النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة عن شيء فتبطل به فيما يظهر فإن ابتدأه النبي صلى الله عليه وسلم لم يضر الخطاب في جوابه مطلقا (قوله حتى لو دعا صلى الله عليه وسلم الخ) بقى ما لو قال له شخص النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك وهو في محل كذا فذهب إليه هل تبطل صلاته أولا فيه نظر والأقرب أنه إن غلب على ظنه صدق الخبر لا تبطل صلاته بالذهاب إليه وإن لم يره ثم ولا فرق في ذلك بين كونه في حياته صلى الله عليه وسلم أو بعد وفاته (قوله في عصره) هذا جرى على الغالب سم (قوله ولا تبطل) وينبغي أن يقال إنها تقطع الموالاة لأنها ليست من مصالح الصلاة بخلاف التأمين ونحوه وفي سم على منهج قال مر وكذا الاستدبار المحتاج إليه في إجابته ينبغي أن لا تبطل به قال وإذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيما وصل إليه وليس له أن يعود إلى مكانه الأول فلو كان إماما وقد تأخر عن القوم بسبب الإجابة هل له أن يعود لمكانه الأول قال مر ينبغي أنه ليس له ذلك وأن يتعين عليهم مفارقه . أقول : قياس ذلك أن تتعين المفارقة بمجرد تأخره عنهم ويحتمل خلافه لاحتمال أن يأمره عليه الصلاة والسلام بالعود لمكانه الأول فلهم الصبر إلى تبين الحال وانظر لو تقدم عليهم بأزيد من ثلثائة ذراع بواسطة الإجابة على قياس امتناع عوده لو تأخر أن تجب مفارقه أو يجوز البقاء وتغتفر الزيادة هنا لأنها في الدوام ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء كما لو زالت الرابطة في الدوام فيه نظر وخرج بالنبي صلى الله عليه وسلم غيره من الأنبياء حتى السيد عيسى عليه الصلاة والسلام قاله مر والكلام في إجابته في حياته وكذا بعد موته لمن تيسر له اجتماعه به اه . أقول : قوله فيه قياس ما قدمه الضرر لكن الأقرب عدم الضرر كما لو زادت الصفوف التي بينه وبين الإمام فزادت المسافة على الثلثائة (قوله ولا فرق بين قليل الإجابة) في التعبير بالإجابة إشارة إلى أنه لو زاد في الجواب على قدر الحاجة من غير أمره به بطلت صلاته وهو كذلك (قوله والأولى الإجابة فيه) أى في النفل وعبرة حج ولا تجب في فرض مطلقا بل في نفل إن تأذيا بعدمها تأذيا ليس بالهين .

ويسنّ ردّ السلام بها ولو من ناطق ويجوز الردّ بقوله وعليه والتشميت بقوله يرحمه الله لا تتفاء الخطاب ويسنّ لمن عطس أن يحمده ويسمع نفسه خلافا لما في الإحياء وغيره ، ولو قال المصلي قاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الأدميين بطلت وكذا إن لم يقصد شيئا نظير مامرّ وبحشه بعض المتأخرين هنا أو القرآن لم تبطل وعلم من ذلك أن المراد بالحرف غير المفهم الذي لا تبطل به هو مسمى الحرف لا اسمه (ولو سكت طويلا) ولو بنوم ممكن مقعده في غير ركن قصير (بلا غرض لم تبطل) صلاته (في الأصح) لأنه غير مغلّ بهيئتها. والثاني تبطل لإشعاره بالاعراض عنها أما تطويل الركن القصير فتبطل به كما سيأتي في الباب الآتي واحترز بالطويل عن القصير فلا يضرب جزما وبلا غرض عن السكوت لتذكر شيء نسيه (ويسنّ لمن نابه شيء) في صلاته (كتنبيه إمامه) لنحو سهو (وإذنه لداخل) أي مرید دخول استأذنه في الدخول عليه (وإنذاره أعمى) أو نحوه كغافل وغير ممیز خاف من وقوعه في محذور (أن يسبح) الذكر بقصد الذكر وحده أو مع الاعلام (وتصفق المرأة) أي الأثني ومثلها الخنثى (بضرب) بطن (اليمين على ظهر اليسار) أو عكسه أو بظهر اليمين على بطن اليسار أو عكسه لا بطن على بطن فإن صفقت ولو بغير بطن على بطن قاصدة اللعب به عامدة عالمة بطلت صلاتها واقتصار كثير على

(قوله ويسنّ ردّ السلام) أي يسنّ للمصلي أن يردّ السلام بالإشارة على من سلم عليه وإن كان سلامه غير مندوب (قوله ويجوز الردّ بقوله وعليه) أي ولا تبطل به لأنه دعاء لا خطاب فيه وقضيته أنه لا يشترط قصد الدعاء وعليه فيفرق بينه وبين استعنا بالله بأن نحو عليه نقله الشارع للدعاء بدليل الاكتفاء بنحو السلام عليكم بلا قصد (قوله عطس) من باب ضرب وفي لغة من باب قتل اه مصباح (قوله أن يحمده) لكن إذا وقع ذلك في الفاتحة قطع الموالاة (قوله نسيه) أي ولو كان من أمور الدنيا (قوله على ظهر اليسار) وأما لو ضرب بطنا على بطن خارج الصلاة كالقراءة قال الزركشي فيه وجهان لأصحابنا ورجح منهما التحريم وهو المعتمد خصوصا إذا كان في المساجد كما يفعل الآن من جهلة الناس كذا بهامش ، وينبغي أن محله مالم يحتاج إليه كما يقع الآن ممن يريد أن ينادى إنسانا بعيدا عنه ونقل في الدرس عن مر رحمه الله ما يوافق ذلك ، وفي فتاوى مر سئل رضى الله عنه عن قول الزركشي إن التصفيق باليد للرجال للهو حرام لما فيه من التشبه بالنساء هل هو مسلم أم لا وهل الحرمة مقيدة بما إذا قصد التشبه أو يقال ما اختص به النساء يحرم على الرجال فعله وإن لم يقصد به التشبه بالنساء . فأجاب هو مسلم حيث كان للهو وإن لم يقصد به التشبه بالنساء . وسئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام أم لا . فأجاب إن قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم وإلا كره اه وعبرة حج في شرح الإرشاد ويكره على الأصح الضرب بالقضيب على الوسائد ومنه يؤخذ حل ضرب إحدى الراحتين على الأخرى ولو بقصد اللعب وإن كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردي والشاشي وصاحبي الاستقصاء والكافي الحقوه بما قبله وهو صريح فيما ذكرته وأنه يجري فيه خلاف القضيب والأصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه ورأيت بهامش شرح المنهج مانعه وأفقي شيخنا ابن الرملی

ذكر ذلك في البطن على البطن ليس لإخراج غيرها وإنما هو لأن ذلك مظنة اللعب لأنه مضاف للصلاة ولهذا أفقى الوالد رحمه الله تعالى ببطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى لاعبا معه . والأصل في ذلك خبر «من نابه شيء في صلاته فليسبح فانه إذا سبح التفت إليه وإنما التصفيق للنساء» فلو صفق هو وسبحت هي بخلاف السنة وشمل كلامه ما لو كانت المرأة بحضرة النساء أو في الخلوة أو بحضرة المحارم أو الرجال الأجانب فتصفق لأنه وظيفتها كما اقتضاه إطلاق الأصحاب خلافا للزركشي ومن تبعه في حالة خلوتها عن الرجال الأجانب وما لو كثر منها وتوالى وزاد على الثلاث عند حاجتها فلا تبطل به كما في الكفاية وأفقى به الوالد رحمه الله تعالى وفرق بينه وبين دفع المار وإنقاذ نحو الغريق بأن الفعل فيها خفيف فأشبهه تحريك الأصابع في سبحة أو حك إن كانت كف قارة كما سيأتي فان لم تكن فيه قارة أشبه تحريكها للجر بخلافه في دينك وقد أكثر الصحابة رضي الله عنهم التصفيق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالإعادة وقول الجيلي يعتبر في التصفيق أن لا يزيد على مرتين إن حمل على ما إذا حصل بهما الاعلام فظاهر وإلا فهو ضعيف وقد قال ابن الملقن لم أره لغيره ثم التنبيه فيما ذكر مندوب لمندوب كتنبيه الإمام على سهوه ومباح لمباح كاذنه لداخل وواجب لواجب كإذاره أعمى إن تعين وأشار بالأمثلة الثلاثة إلى أحكامه المذكورة (ولو فعل في صلاته غيرها) أى غير أفعالها (إن كان) المفعول (من جنسها) أى جنس أفعالها

بأنه لا يحرم حيث لم يقصد به اه . أقول: وقوله في صدر هذه القولة وهو المعتمد ظاهره وإن احتيج إليه لتحسين صناعة من إنشاد ونحوه ومنه ما يفعله النساء عند ملاعبة أولادهن (قوله فانه إذا سبح) عبارة المحلى فليسبح وإنما التصفيق للنساء (قوله بخلاف السنة) أى وليس مكروهها (قوله وما لو كثر منها) وكذا من الرجل كما يدل عليه استدلاله الآتى اه سم على منهج أى وهو قوله وقد أكثر الصحابة (قوله وزاد على الثلاث) ظاهره وإن كان بضرب بطن على بطن لكن في سم على حيج مانصه بقى ما لو ضرب بطن على بطن لا يقصد اللعب لكنه كثر وتوالى فيحتمل البطلان لأنه فعل كثير غير مطلوب ويحتمل عدمه لأنه من جنس المطلوب (قوله بأن الفعل فيها) أى في مسألة التصفيق (قوله في سبحة) عبارة المصباح والسبحة جمعها سبح كغرفة وغرف (قوله يعتبر في التصفيق) عبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» نصها وفي رواية للبخارى بدل التصفيق التصفيح قال الزركشي بالحاء وبالقف في آخره سواء يقال صفق بيده وصفح إذا ضرب بإحدى على الأخرى وقيل بالحاء الضرب بظاهر إحداهما على باطن الأخرى وقيل بل بأصبعين من إحداهما على صفحة الأخرى للإندار والتنبيه وبالقف الضرب بجميع إحدى الصفحتين على الأخرى للهو واللعب اه وعليه فلا دليل في الحديث لأن فعلهم لم يكن للهو واللعب (قوله فظاهر) قد يشك بأن الأولى والثانية سنة فلا دخل لهما في الإبطال والثالثة فعلة واحدة وهى لا تضر فالقياس أنها لا تبطل إلا بثلاث بعد ما يحتاج إليه (قوله إن تعين) أى وحرام لحرام كالتنبيه لشخص يريد قتل غيره عدوانا ومكروه لمكروه كالتنبيه للنظر لمكروه .

كزيادة ركوع أو سجود لغير متابعة وإن لم يطمئن (بطات) صلاته إن كان عامدا عالما بالتحريم لتلاعبه. نعم لا يضر تعمد جلوسه قليلا بأن جالس من اعتداله قدر جلسة الاستراحة المطلوبة بالأصالة ثم سجد أو جالس من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه لأن هذه الجلسة عهدت في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فإنه لم يعهد فيها إلا ركنا فكان تأثيره في نظمها أشد ولو انتهى من قيامه إلى حد الركوع لقتل نحو حية لم يضر كما قاله الخوارزمي ولا فعله الكثير لو صالت عليه وتوقف دفعها عليه ولا قتله لنحو قملة لم يحمل جلدتها ولا مسه وهي ميتة وإن أصابه قليل من دمها ويخرج من كلامه مسئلة حسنة وهي مسبوق أدرك الإمام في السجدة الأولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الإمام رأسه فأحدث وانصرف قال ابن أبي هريرة وابن كنج على المسبوق أن يأتي بالسجدة الثانية لأنه صار في حكم من لزمه السجدة ونقل القاضي أبو الطيب عن عامة الأصحاب أنه لا يسجد لأنه يحدث الإمام انفرد فهي زيادة محضة بغير متابعة فكانت مبطله اه والثاني أصح وخرج بفعل زيادة ركن قولي غير تكبيرة الإحرام والسلام (إلا أن ينسى) لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا ولم يعد صلاته بل سجد للسهو، ولو قرأ آية سجدة في صلاته فهوى للسجود فلما وصل لحد الركوع بداله تركه جاز كقراءة بعض التشهد الأول ولو سجد على خشن فرفع رأسه خوفا من جرح جبهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته إن كان قد تحمل على الخشن بشقل رأسه في أقرب احتمالين حكاهما القاضي الحسين ثانيهما تبطل مطلقا ومثله ما لو سجد على شيء فانتقل عنه لغيره بعد تحمله عليه ورفع رأسه عنه بخلاف

(قوله قليل من دمها)
ينبغي أن تكون من
بيانية لاتبعضية إذ دمها
كله قليل كما هو ظاهر (قوله
ويخرج من كلامه) أى
عنه بمعنى أنه يستثنى منه
(قوله جاز) أى فيعود
للقيام ولا يجوز له جعله عن
الركوع كما مر (قوله إن
كان قد تحمل) أى
واطمأن بقرينة ما بعده

(قوله كزيادة ركوع) مفهومه أنه لو انحنى إلى حد لا تجزئه فيه القراءة بأن صار إلى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لأنه لا يسمى ركوعا ولعله غير مراد وأنه متى انحنى حتى خرج من حد القيام عامدا عالما بطلت صلاته ولو لم يصل إلى حد الركوع لتلاعبه ومثله يقال في السجود (قوله من اعتداله) أى أو عقب سلام إمام في غير محل جلوسه اه حجج (قوله المطلوبة) قال سم على حج تقدم آخر الباب السابق عن مر أن المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر طمأنينة الصلاة (قوله ولو انتهى من قيامه) أى في هويه من قيامه وقوله لم يضر أى وقد عاد من هويه إلى القيام ليركع منه (قوله ولا مسه) مفهومه أنه يضر الجل واللمس وإن قصر الزمن ويوجه بأن تعمد ملاقة النجاسة مضر وإن قصر ولكن اعتبر سم في حاشيته على حج الطول (قوله ويخرج من كلامه) أى المصنف (قوله والثاني) هو قوله أنه لا يسجد (قوله إلا أن ينسى) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيرا فظن أنه إمامه فرفع يديه للهوى وحرك رأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لأن ذلك في حكم النسيان وبذلك يسقط ما نظره به سم فيه في حواشي البهجة ومن ذلك ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبير إمامه فتابعه ثم تبين له خلافه فيرجع إلى إمامه ولا يضره ما فعله للاتباع لعذر فيه وإن كثر (قوله جاز) أى وعليه أن يعود للقيام ثم يركع ثانيا ولا يقوم ما أتى به عن هوى الركوع قياسا على ما تقدم في مبحث الترتيب من أنه لو نسي الركوع فهوى للسجود ثم تذكر من أنه لا يعتد بهويه وعليه العود للقيام (قوله إن كان قد تحمل) ظاهره وإن لم يطمئن لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له خلافه وهو ظاهر حيث لم تمكنه الطمأنينة بمحله الأول

مالو فعل قبل سجود محسوب له كأن سجد على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض (وإلا)
 أى وإن لم يكن من جنس أفعالها كضرب ومشى (فتبطل) صلاته (بكثيره) فى غير
 نفل السفر وشدة الخوف لأنه يقطع نظمها ولا تدعو الحاجة له غالبا (لا قليله) إن لم يقصد
 به لعبا أخذ ماما ، لأنه عليه الصلاة والسلام فعل القليل وأذن فيه فخلع نعليه فى الصلاة
 ووضعهما عن يساره وغمز رجل عائشة فى السجود وأشار برد السلام وأمر بقتل الأسودين
 فى الصلاة الحية والعقرب وأمر بدفع المار وأذن فى تسوية الحصى ولأن المصلى يعسر عليه
 السكون على هيئة واحدة فى زمان طويل ولا بد من رعاية التعظيم فعفى عن القليل الذى
 لا يخل به دون الكثير (والكثرة) والقلة (بالعرف) فما يعدّه الناس قليلا كنزع خف
 ولبس ثوب فغير ضار ويحرم إلقاء نحو قملة فى المسجد وإن كانت حية ولا يحرم القاؤها
 خارجة (فالخطوتان) وإن اتسعتا حيث لا وثبة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا
 للإمام (أو الضربتان قليل) لما مر (والثلاث كثير) من ذلك أو من غيره (إن توات)
 وإن كانت بقدر خطوة واحدة مغتفرة ، واضطرب المتأخرون فى تعريف الخطوة والذى أفق
 به الوالد رحمه الله تعالى أنها عبارة عن نقل رجل واحدة إلى أى جهة كانت فإن نقل
 الأخرى عدت ثانية سواء أساوى بها الأولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها إذ المعبر تعدد

(قوله فالخطوتان أو
 الضربتان) أى أو نحوها
 وإن أوهم صنيع الشارح
 خلافا

(قوله مالو فعل) أى ذلك (قوله وسجد على الأرض) أى فلا تبطل وينبغى أن محل ذلك
 حيث لم يقصد ابتداء هذا الفعل فإن قصده بطلت لتلاعبه بمجرد شروعه فى الهوى (قوله وأمر بقتل
 الأسودين) أى كأن قال خارج الصلاة اقتلوا الأسودين فى صلاتكم وليس المراد أنه قال ذلك وهو
 يصلى (قوله تسوية الحصى) هو بالقصر ومفهومه أن المأذون فيه مجرد التسوية دون المسح
 ولو قبل الصلاة وسيأتى ما يفيد أن كراهة مسح الحصى مخصوصة بكونه فى الصلاة فليتأمل (قوله
 ويحرم إلقاء نحو قملة فى المسجد) ظاهره وإن كان ترايبا ومن النحو البرغوث والبق وشمل
 ذلك مالو كان منشؤه من المسجد فيحرم على من وصل إليه شئ من هوام المسجد إعادته إليه
 (قوله وإن كانت حية) أى لأنها إما أن تموت فيه أو تؤذى من به بخلاف إلقائها خارجه بلا أذى
 لغيرها ومثل القاؤها مالو وضعها فى نعله مثلا وقد علم خروجها منه إلى المسجد (قوله ولا يحرم إلقاؤها)
 عبارة حج وأما القاؤها أو دفنها فيه حية فظاهر فتاوى الصحف حله ويؤيده ما جاء عن أبى أمامة
 وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتفلون فى المسجد ويدفنون القمل فى حصاه وظاهر كلام الجواهر
 تحريمه وبه صرح ابن يونس ويؤيده الخبر الصحيح «إذا وجد أحدكم القملة فى المسجد فليصرها
 فى ثوبه حتى يخرج من المسجد» والأول أوجه مدركا لأن موتها فيه وإيذاءها غير متيقن بل
 ولا غالب ولا يقال رميها فيه تعذيب لها لأنها تعيش بالتراب مع أن فيه مصلحة كدفنها وهو الأمن
 من توقع إيذاءها لو تركت بلا رمى أو بلا دفن اه (قوله واضطرب المتأخرون الخ) عبارة سم على منهج
 قال فى العباب ثم إمرار اليد وردها بالحك مرة واحدة وكذا رفعها عن صدره ووضعها على
 موضع الحك اه ثم قال والفرق أن شأن الرجل إذا وضعت أن تنقى بخلاف اليد قال مر وقضية
 هذا الفرق أن رفع الرجل عن الأرض ثم وضعها عليه مرة واحدة ولا مانع .

الفعل وخرج بأن تواتر ما لو تفرقت بحيث تعد الثانية مثلاً منقطعة عن الأولى أو الثانية منقطعة عن الثالثة فلا يضر ولو فعل واحدة ناويا الثلاث المتوالية بطلت كما قاله العمراني وقياسه البطلان بحرف واحد إذا أتى به على قصد إتيانه بحرفين ولو شك في كثرة فعله لم تبطل إذ الأصل عدمه (وتبطل بالوثبة الفاحشة) هو بيان للواقع إذ الوثبة لا تكون إلا فاحشة لمنافاتها الصلاة ويلحق بها ما في معناها كالضربة المفرطة (لا) الفعل الملحق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتوالية كتحرريك أصابعه في) نحو (سبحة أو حك في الأصح) مع قرار كفه ونحو حل وعقد وإن لم يكن لغرض فلا تبطل به لما مر ولا تبطل أيضا بتحرريك جفونه ثلاث مرات متواليات ولا باخراج لسانه كذلك خلافا لما أفق به البلقيني لأنه فعل خفيف ولو نهق نهيق الحمار أو صهل كالفرس أو حاكى شيئاً من الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم تبطل وإلا بطلت أفق به البلقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بما فعله لعباً أخذاً مما مر وخرج بالأصابع تحريك اليد فيبطلها إن كان ثلاثاً متواليات إلا أن يكون به جرب لا يقدر معه على عدم الحك ويؤخذ منه أنه لو ابتلى بحركة اضطرارية ينشأ عنها عمل كثير سومح به وذهاب اليد وعودها أى على التوالى مرة واحدة فيما يظهر وكذا رفعها ثم وضعها على محل الحك والأولى في حقه

(قوله وتبطل بالوثبة الفاحشة) أفق شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بأن حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها اه سم على حج وليس من حركة جميع البدن ما لو مشى خطوتين اه قال مر في فتاويه ما حصله وليس من الوثبة ما لو حمله انسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وإن طال حمله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط موجودة من استقبال القبلة وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فتبطل صلاته بذلك أما أولاً فلأن مسألة التعلق إنما ذكروها فيمن فعل ذلك عوضاً عن القيام على قدميه وأما ثانياً فلأن تعلقه ينسب اليه فهو من فعله .

فرع — فعل مبطلا كوثبة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغي البطلان بناء على الأصح أنه تمام التكبيرة يتبين دخول الصلاة من أول التكبيرة وفقاً لم خلافا لما رأيت في فتوى عن الخطيب رحمه الله ويلزمه أن يجوز كشف عورته في أثناء التكبيرة وأن يجوز مصاحبة النجاسة في أثناءها وإلا فما الفرق فليتأمل اه سم على منهج وظاهر كلام المصنف الضرر وإن فعل ذلك فرعا من حية مثلاً وينبغي خلافه وأنه لا تبطل بها صلاته لأنه معذور فيها فليراجع (قوله بتحرريك جفونه) وكذا الآذان إن تصور قال مر ولا يضر تحريك الذكر وإن كثر متواليات اه سم على منهج (قوله من الطير) حال من الحيوان (قوله أفق به البلقيني) لا يخفى اشكال ما أفق به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه واعوجاجه فانه يحتمل البطلان حينئذ اه سم على حج (قوله الا أن يكون به جرب) قد يشكل هذا المفروض مع الكثرة والتوالى بالبطلان في سعال المغلوب إذا كثر وتوالى كما تقدم الا أن يقال الفعل أوسع من اللفظ أو يقال إنما نظير ما هنا المبلى بالسعال المار كما يشير اليه كلامه وقد مناهناك استواء ما هنا وما هناك في أنه إذا كان له حال يخلو منها عن ذلك مدة تسع الصلاة قبل خروج الوقت أنه ينبغي وجوب انتظارها اه سم على حج وقوله استواء ما هنا وما هناك أى بأن يحمل هذا على ما إذا صار علة مزمنة وذاك على ما إذا لم يصرفهما سواء اه سم على العباب (قوله سومح به) أى حيث لم يخل منه زمناً يسع الصلاة قياساً على ما تقدم في السعال .

(قوله يحتمل التوالى وعدمه) قضيته أن التوالى مبطل في هذه الواقعة وهو خلاف صريح كلامهم فانهم نصوا على أن من يقن بعد سلامه ترك شئ من الصلاة يعود إليها ويفعله ما لم يطل الفصل وإن تكلم بعد السلام أو خرج من المسجد أو استدبر القبلة فقولهم أو خرج من المسجد صادق بما إذا كان بفعل كثير بالنسبة للصلاة بل الخروج من المسجد لا يتأتى بدون ذلك غالبا خصوصا ولم يقيدوا ذلك بما إذا كان بقرب باب المسجد وعبارة بعضهم وإن مشى قليلا لا يقال المراد بالقليل ما لا يضر في الصلاة كالخطوة والخطوتين لأننا نقول ينافيه أخذهم له غاية إذ لو كان المراد ما ذكر لم يحتاج للنص عليه فضلا عن أخذه غاية إذ الغاية إنما يؤتى بها في أمر مستغرب أو لاشارة إلى خلاف والقليل بالمعنى المذكور لا غرابة فيه إذ لا يضر في صلب الصلاة وأيضا فقد قرنوه في الغاية مع أمور تبطل الصلاة بها وتغتفر فيما مر وهي استدبار القبلة والكلام فليراجع وليحجر

التحرز عن الأفعال القليلة المتوالية ويستحب الفعل القليل لقتل نحو عقرب ويكره لغير ذلك ولو فتح كتابا وفهم ما فيه أو قرأ في مصحف وإن قلب أو راقه أحيانا لم تبطل لأن ذلك يسيرا وغير متوال لا يشعر بالإعراض ومقابل الأصح أنها تبطل بذلك لأنها أفعال كثيرة متوالية فأشبهت الخطوات (وسهو الفعل) المبطل (كعمده) في بطلان الصلاة به (في الأصح) فيبطل كثيره وفاحشه لندوره فيها ولقطعه نظمها بخلاف القول ولهذا فرق بين عمدته وسهوه ومشيه صلى الله عليه وسلم في قصة ذى اليدين يحتمل التوالى وعدمه فهى واقعة حال فعلية . والثانى واختاره في التحقيق أنه كعمد قليلة واختاره السبكي وغيره وجهل التحريم كالسهو (وتبطل بقليل الأكل) أى المأكول عرفا ولا يتقيد بنحو السمسمه أى بوصوله إلى جوفه وإن كان مكرها عليه لشدة منافاته لها مع ندرته ومثله لو وصل مفطر جوفه كباطن أذن وإن قل أما المضع نفسه فلا تبطل بقليله كبقية الأفعال (قلت: إلا أن يكون ناسيا) للصلاة (أو جاهلا) تحريمه وعذر معه فلا تبطل بقليله قطعاً (والله أعلم) وكذا لو جرى ريقه بباقي طعام بين أسنانه وعجز عن تمييزه ومجه كما في الصوم أو نزلت نخامة ولم يمكنه إمساكها بخلاف كثيره عرفا ولو ناسيا أو جاهلا وإنما لم يفطر به عند المصنف لأن الصلاة ذات أفعال منظومة والكثير يقطع نظمها والصوم كف وتلبس المصلى بهيئة يبعد معها النسيان بخلاف الصوم ولا يشترط فعل مع وصول المفطر كما أشار إليه بقوله (فلو كان بقمه سكرة) فذابت (فبلع) بكسر اللام وحكى فتحها (ذو بها) مع عمدته وعلمه بتحريمه أو تقصيره في التعلم (بطلت) صلاته (في الأصح) لما مر وتعبيره ببلع المشعر بقصد وتعمده أولى من تعبیر أصله يسوغ وينوب أى ينزل لجوفه بلا فعل لايهامه البطلان ولو مع نحو النسيان ومقابل الأصح لا تبطل لعدم المضع

(قوله التحرز عن الأفعال القليلة) وكذا الكثيرة المتوالية إذا كانت خفيفة وعبارة سم على حج نصها قوله نحو الحركات الخ قال في الروض والأولى تركه أى ترك ما ذكر من الفعلات الخفيفة قال في شرحه قال في المجموع ولا يقال مكروه لكن جزم في التحقيق بكراهته وهو غريب اه . أقول : لعل المراد أنه غريب نقلا وإلا فالكرهية فيه هى القياس خروجا من خلاف مقابل الأصح (قوله فعلية) أى والاحتمال يبطلها (قوله كالسهو) أى فتبطل بالكثير معه فى الأصح وظاهره وإن كان قريب العهد بالاسلام وغير مخالف للعلماء (قوله فلا تبطل بقليله قطعاً) قياس ما فى الصوم الذى تقدم قريبا نقله عند قوله أو نسي الصلاة الخ بناء على ما فرقنا به ثانيا من أنه لو أكل هنا ناسيا ثم تذكر وظن أن صلاته بطلت بما فعله فبلع بقية المأكول عامدا البطلان ومقتضى ما فرقنا به أولا عدمه وهو الظاهر (قوله وعجز عن تمييزه) أى أما مجرد الطعم الباقي من أثر الطعام فلا أثر له لاتقاء وصول العين إلى جوفه وليس مثل ذلك الأثر الباقي بعد شرب القهوة مما يغير لونه أو طعمه فيضر ابتلاعه لأن تغير لونه يدل على أن به عينا ويحتمل أن يقال بعدم الضرر لأن مجرد اللون يجوز أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود مثلا وهذا هو الأقرب أخذا مما قالوه في طهارة الماء إذا تغير بمجاور (قوله أو نزلت نخامة ولم يمكنه إمساكها) أى أو أمكنه ونسى كونه في صلاة أو جهل تحريم ابتلاعها .

(ويسنّ للمصلي) أن يتوجه (إلى جدار أو سارية) أى عمود (أو عصا مغروزة) أو هنا للترتيب وفيما قبلها للتخير فيقدم الجدار أولاً وفي معناه السارية ونحوها ثم العصا ثم الخط ، فلو عدل إلى مرتبة وهو قادر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستتار ، ويظهر أن عسر ما قبلها عليه بمنزلة عجزه عنها (أو بسط مصلي) عند عجزه عما قبله كسجادة (أو خط قبالة) عند العجز عن المرتبة قبلها ويكون طولاً كما في الروضة ، ويحصل أصل السنة بجعله عرضاً لخبر « استتروا في صلاتكم ولو بسهم » وخبر « إذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئاً ، فإن لم يجد فلينبص عصا ، فإن لم يكن معه عصا فليخط خطاً ثم لا يضره ما مرّ أمامه » وقيس بالخط المصلي ، وقدم على الخط لأنه أظهر في المراد بشرط أن يكون ما استتر به مقدار ثلثي ذراع فأكثر وإن لم يكن له عرض كسهم ، وأن لا يبعد عن قدميه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع اليد ، وهل تحسب الثلاثة من رءوس الأصابع أو من العقب فيه احتمال ، والأوجه الأول . ويسنّ له أن يميل السترة عن وجهه يمنة أو يسرة ولا يجعلها بين عينيه ، وإذا صلى إلى سترة على الحكم المارّسنّ له وكذا لغيره كما صرح به الأسنوي وغيره تفقها

(قوله ويسنّ للمصلي) أى لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة . وينبغي أن يعدّ النعش ساتراً إن قرب منه فإن بعد منه اعتبر حرمة المرور أمامه سترة بالشروط . وينبغي أيضاً أن في معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ، ونقل بالدرس عن شيخنا الزياى مثل ذلك وأن مرتبة النعش بعد العصا (قوله أو عصا) يرسم بالألف لأنه واوى . قال الفراء : أول لحن سمع . قال الغزى : أى بالعراق هذه عصاتى ، وإنما هى كما قال تعالى - عصاى - اه عميرة (قوله ونحوها) أى مما له ثبات وظهور كظهور السارية (قوله ثم الخط) أى بعد السجادة لما يأتى (قوله كسجادة) أى بفتح السين كما فى شرح المنهج والحلى (قوله ثم لا يضره) أى فى كمال ثوابه (قوله ثلثي ذراع فأكثر) أى بأن يكون ارتفاع الثلاثة الأول قدر ذلك وامتداد الأخيرين كذلك لكن لم يتعرض حج لقدر المصلي والخط بل قضية عبارته عدم اشتراط شئ فيهما لأنه قال وكان ارتفاع أحد الثلاثة الأول ثلثي ذراع بذلك فأكثر (قوله وأن لا يبعد عن قدميه) أى رءوس أصابعه كما يأتى (قوله والأوجه الأول) وجزم بالثانى ، والأول هو المصلي قائماً . أما المصلي جالساً فينبغى أن يكون من الأليتين ، وعبارة الزياى مصرحة بذلك وبأن العبرة فى المستلق برأسه اه وفيه وقفة ، والذى يظهر أن العبرة فيه ببطون القدمين . ثم رأيت ابن عبد الحق صرح بذلك وبأن العبرة فى الجالس بالركبتين . وينبغي أن العبرة فى المضطجع بالجزء الذى يلى القبلة من مقدم بدنه ، ولا يشترط له جزء معين فيعتد بوضعها فى مقابلة أى جزء منه (قوله يمنة) وهى الأولى لكن نقل بالدرس عن الإيعاب لحج أن الأولى جعلها يسرة ، وفيه وقفة . وأقول : ينبغى أن الأولى أن تكون يمنة لشرف اليمين (قوله أو يسرة) أى إمالة قليلة بحيث تسامت بعض بدنه اه حج ولا يبالغ فى الإمالة بحيث يخرج بها عن كونها سترة له (قوله ولا يجعلها بين عينيه) وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستند فى وقوفه إلى جدار عن يمينه أو يساره فيما يظهر لأنه لا يعدّ سترة عرفاً (قوله وكذا لغيره) أى الذى ليس فى صلاة اه حج ومفهومه أن من فى صلاة لا يسنّ له ذلك لكن قضية قول الشارح فى كف الشعر وغيره ، ويسنّ لمن رآه كذلك ولو مصلياً أخرج خلافه . اللهم إلا أن يقال إن دفع المارّ فيه حركات فر بما يشوش خشوعه بخلاف حلّ

(قوله أن يتوجه) أراد أن يفيد به قدراً زائداً على مفاد المتن وهو سنّ التوجه إلى ما يأتى (قوله ثم الخط) أى بعد المصلي

(دفع المار) بينه وبينها ، وتعبرهم بالمصلى جرى على الغالب ، والمراد بالمصلى والخط منهما أعلاها ويدفع بالتدريج كالصائل وإن أدى دفعه إلى قتله ، ومحله إذا لم يأت بأفعال كثيرة متوالية وإلا بطلت ، وعليه يحمل قولهم ولا يحل المشي إليه لدفعه لأمره صلى الله عليه وسلم بذلك ، وإنما لم يجب وإن كان من باب النهي عن المنكر لأن المرور مختلف في تحريمه ولا ينكر إلا ما أجمع على تحريمه ، وأنه إنما يجب الإنكار حيث لم يؤد إلى فوات مصلحة أخرى ، فإن أدى إلى فواتها أو الوقوع في مفسدة أخرى لم يجب كما قرره في محله ، وهنا لو اشتغل بالدفع لفانت مصلحة أخرى وهي الخشوع في الصلاة وترك العبث فيها وأنه إنما يجب النهي عن المنكر بالأسهل فالأسهل والأسهل هو الكلام وهو ممنوع منه فلما انتفى سقط ولم يجب بالفعل ، وأن النهي عن المنكر إنما يجب عند تحقق ارتكاب المفسدة لا الإثم وههنا لم يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهيا أو جاهلا أو غافلا أو أعمى ولأن إزالة المنكر إنما تجب إذا كان لا يزول إلا بالنهي ، والمنكر هنا

الثوب ونحوه (قوله دفع المار) قال م ر لا فرق بين البهيمة والصبي والمجنون وغيرهم لأن هذا من باب دفع الصائل والصائل يدفع مطلقا اه سم على منهج . أقول : قوله مطلقا : أى ولو رقيقا ، وعبارة سم على حج فرع حيث ساغ الدفع فتلف المدفوع لم يضمه وإن كان رقيقا لأنه لم يدخل في يده بمجرد الدفع ، فلو توقف دفعه على دخوله في يده بأن لم يندفع إلا بقبضه عليه ، وتحويله في مكان إلى آخر فهل له الدفع ويدخل في ضمانه أولا ، والقياس أنه حيث عدّ مستوليا عليه ضمنه أخذا مما يأتي في الجرّ في صلاة الجماعة اه وقد يتوقف في الضمان حيث عدّ من دفع الصائل فإن دفعه يكون بما يمكنه وإن أدى إلى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ، ويفرق بينه وبين مسألة الجرّ فإن الجرّ لنفع الجار لا لدفع ضرر المجرور (قوله جرى على الغالب) شمل ذلك ما لو كان الدافع مصليا وأراد دفع من يمر بين يديه غيره ، ومنه ما لو اقتدى شخص بإمام استتر بما لا يكون سترة للأمام كعصا مغروزة بين يدي الإمام وللمأموم لا يحاذى بدنه شيء منها فله دفع من أراد المرور بين يديه وإمامه وليس له دفع من مر بين يديه دون إمامه لكونه لم يصل إلى سترة وإن كان إمامه مصليا إليها ، وتقدم أن حج قيد الغير بغير المصلى (قوله والمراد بالمصلى والخط منهما أعلاها) أى وعلى هذا لو صلى على فروة مثلا وكان إذا سجد يسجد على ما وراءها من الأرض لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة إلى موضع جبهته ويحرم المرور على الفروة فقط ، وقوله أعلاها كذا في الحلى وغيره ، وقضيته أنه لو طال المصلى أو الخط فكان بين قدم المصلى وأعلاه أكثر من ثلاثة أذرع لم تكن سترة معتبرة حتى لا يحرم المرور بين يديه فإنه لا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه ويجعله سترة ويلغى حكم الزائد وقد توقف مر فيه ومال بالفهم إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول الأول فليحرم اه سم على منهج . أقول : ثم ما ذكره من التردد ظاهر فيما لو بسط نحو بساط طويل للصلاة عليه . أما ما جرت به العادة من الحصر المفروشة في المساجد فينبغي القطع بأنه لا يعدّ شيء منها سترة حتى لو وقف في وسط حصير وكان الذي أمامه منها ثلاثة أذرع لم يكف لأن المقصود من السترة تنبيه المار على احترام المحل بوضعها وهذه لجرّيان العادة بدوام فرشها في المحل لم يحصل بها التنبيه المذكور (قوله إلا ما أجمع على تحريمه) فيه نظر لما في السير من أنه يجب إنكار ما أجمع على تحريمه أو يرى الفاعل تحريمه والمار هنا يرى حرمة المرور .

(قوله والمراد بالمصلى والخط
منهما أعلاها) لعل الباء
فيه بمعنى في ليتأتى قوله
منهما ويكون في الكلام
مضاف محذوف والتقدير
والمراد في مسئلتى المصلى
والخط الخ وينحل
الكلام إلى قولنا والمراد
من المصلى والخط
في مسئلتيهما أعلاها

(قوله في اعتقاد المصلي)

هو ظاهر فيما إذا كان المصلي غير شافعي والمارّ شافعي كأن كان المصلي حنفيا مسّ امرأة مثلا وصلى فيحرم على الشافعي المرور بين يديه حيث كان له سترة بخلاف عكسه كأن كان المصلي شافعيًا اقتصد فلا يحرم على الحنفي المرور بين يديه إلا ان كانت الحرمة مذهبه . لأننا لانحكم عليه بحرمة لم يرها مقلده ثم رأيت الشهاب حجج أشار إلى ذلك وكذا يقال فيما يأتي في قوله : وقياسه أن من استتر بستره يراها مقلده الخ (قوله على ما بحثه بعضهم) هو الشهاب حجج في الإمداد (قوله والأوجه عدم السترة بالآدمي) أي وإن لم يستقبله كما شمله الإطلاق فإن استقبله كان مكروها كما يأتي (قوله في مكان مغضوب) حال من فاعل استتر كما هو صريح فتاوى والده خلافا لما في حاشية الشيخ من جعله صفة السترة وعبرة الفتاوى : سئل عن مصلّى بمكان مغضوب إلى سترة هل يحرم المرور بينه وبينها أم لا . فأجاب بأنه لا يحرم المرور بل ولا يكره انتهت وهو شامل لما إذا كانت السترة في غير المغضوب

يزول بانقضاء مروره (والصحيح تحريم المرور) بينه وبين سترته حينئذ أي عند سنّ دفعه وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي فيما يظهر فرضا كانت أو نفلا ولو كانت السترة آدميا أو بهيمة أو امرأة ولم يحصل له بسبب ذلك اشتغال ينافي خشوعه فقيس يكفي وإلا بأن كانت الدابة نفورا أو امرأة يشتغل قلبه بها لم يعتد بتلك السترة على ما بحثه بعضهم لكرهاة الصلاة إليها حينئذ قال ومثل ذلك فيما يظهر أيضا لموصلى بصير إلى شاخص مزوّق هذا والأوجه عدم الاكتفاء بالسترة بالآدمي ونحوه أخذًا مما يأتي أن بعض الصفوف لا يكون سترة لبعض آخر . والثاني لا يحرم بل يكره ، ولو استتر بستره في مكان مغضوب لم يحرم المرور بينه وبينها ولم يكره كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ،

(قوله يزول بانقضاء مروره) يتأمل معنى هذا الكلام فانه قد يقال هذا جار في غير ما ذكر من الحرّمات ، فإن من أراد ضرب غيره ضربة تعديا المنكر يزول بالفراغ من تلك الضربة كما أن الحرمة هنا تزول بانتهاء المرور ، وقد يقال الضرب ونحوه من المعاصي لا يكتفي فاعله بمرة كالسيد إذا ضرب عبده على فعل خالف غرضه فيه لا يكتفي بضربة واحدة بل ولا ثنتين وكذلك بقية المعاصي بخلاف المارّ بين يدي المصلي فانه لم تجر العادة بأنه يتكرر منه المرور وبالنظر لذلك فالمعاصي كلها كأنها لا تنقضي بفعله واحدة . اللهم إلا أن يقال إن المعصية من شأنها أن الفاعل لها لا يقتصر على مرة فالمرور من شأنه أن يتكرر من فاعله بخلاف فاعل الضربة الواحدة فانه لا يكررها وقد يتعدى فيزيد عليها (قوله والصحيح تحريم المرور) قال سم على حجج : ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومدّه رجله واضطجاعه اه بالمعنى وقوله ومدّه رجله ومثله مدّ يده ليأخذ من خزانته متاعا لأنه يشغله ور بما شوّش عليه في صلاته (قوله في اعتقاد المصلي) سيأتي له فيما لو اختلف اعتقاد المصلي والمارّ في السترة أنه لو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحريم المرور باعتقاد المارّ لم يكن بعيدا فهلا قال بمثله هنا (قوله أو امرأة) ذكرها بعد الآدمي من الخاص بعد العام ، والنكتة في ذكرها أنها لما كانت مظنة للاشتغال بها ربما يتوهم عدم الاكتفاء بها مطلقا على هذا (قوله ومثل ذلك) أي في عدم الاكتفاء به (قوله يظهر أيضا الخ) معتمد (قوله إلى شاخص مزوّق) ظاهره وإن كان الشاخص من أجزاء المسجد وخلا من أسفل الشاخص عن التزويق ما يساوى السترة ويزيد عليها فينتقل عنه ولو إلى الخط حيث لم يجد غيره فتنبه له فانه يقع بمصرنا في مساجدها كثيرا (قوله بالآدمي) ظاهره أنه لا فرق في عدم الاكتفاء بالآدمي بين كون ظهره للمصلي أولا كما يصرح به عدم الاكتفاء بالصفوف فإن ظهورهم إليه ، ولكن قال حجج عطفًا على ما لا يكتفي في السترة أو برجل استقبله بوجهه وإلا فهو سترة (قوله ونحوه) أي ما في معناه كالدابة وليس منه ما فيه صور وإن كرهت الصلاة له سم على منهج وعبارته فرع : مشى مر على أنه لو استتر بجدار عليه تصاوير اعتدّ به وحرّم المرور وجاز الدفع وإن كره استقباله لمعنى آخر وكذا لو استتر بالآدمي مستقبل له وإن كره لمعنى آخر اه وهو مخالف لما نقله الشارح بقوله إلى شاخص مزوّق ولما استوجه من عدم الاكتفاء بالستر بالآدمي (قوله لا يكون سترة) لبعض آخر وخالف في ذلك حجج فاكنتي بالصفوف (قوله في مكان مغضوب) أي وإن وقف في مكان مملوك له كما هو ظاهر عبارته ولوقيل بحرمة المرور لم يبعد لكون المكان مستحقا للواقف ، والتعدي إنما هو بمجرد وضع السترة وقوله في مكان مغضوب صفة للسترة ، وكذا لو صلى إلى سترة مغضوبة اه حجج وأقرّه سم عليه وبالغ في اعتاده وهو قريب وقول حجج مغضوبة أي فلا يحرم المرور لكن

وسواء في حرمة المرور مع السترة أوجد المار سبيلا غيره أم لا كما صرح به في الروضة . نعم قد يضطر المار إلى المرور بحيث يلزمه المبادرة لأسباب لا تخفى كأنذار نحو مشرف على الهلاك تعيين المرور طريقا لإنقاذه لقوله صلى الله عليه وسلم « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الإثم لكان أن يقف أر بعين خريفا خيرا له من أن يمر بين يديه » وهو مقيد بالاستئثار المعلوم من الأخبار السابقة وإنما يحرم المرور مع السترة المقررة ، بخلاف ما إذا فقدت أو كانت وتباعد عنها أكثر من ثلاثة أذرع أو اختل شرط من شروطها ، لأن القصد من السترة أن يظهر لصلاته حريم يضطرب فيه في حركاته وانتقالاته ، فإذا لم يستتر فهو المهدر لحرمة نفسه ، وكذا لو قصر المصلي بأن وقف في قاعة الطريق أو بشارع أو درب ضيق أو نحو باب مسجد كالحل الذي يغلب مرور الناس به في وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف وكأن ترك فرجة في صف أمامه فاحتيج للمرور بين يديه لفرجة قبله فلا يحرم المرور في جميع ذلك ولو في حريم المصلي وهو قدر إمكان سجوده خلافا للخوارزمي بل

عبارته على منهج نصها قوله وحرم مرور أي وإن كانت السترة مغصوبة لأن الحرمة لأمر خارج مر فرر الفرق بينه وبين الصلاة في المكان المغصوب مع السترة اه . أقول : والفرق بينهما أن الحق المتعلق بالمكان أقوى من الحق المتعلق بالسترة فإن المصلي لاحق له في المكان المغصوب حتى تكون السترة مانعة لغيره من المرور فيه فاعتبارها يقطع حق المالك من مكانه بخلاف السترة المغصوبة فإن الحق للمالكها إنما يتعلق بعينها فأمكن اعتبارها علامة على كون محلها معتبرا من حريم المصلي ، وبقي ما لو صلى في مكان مغصوب ووضع السترة في غيره وينبغي فيه جواز الدفع اعتبارا بالسترة (قوله لإنقاذه) أي أوخطف نحو عمامته وتوقف لإنقاذه من السارق على المرور فلا يحرم المرور بل يجب في إنقاذ نحو المشرف ويحرم على المصلي الدفع إن علم بحاله .

فائدة — قال حجج : ويسن وضع السترة عن يمينه أو يساره ولا يستقبلها بوجهه للنهي عنه ومع ذلك هي سترة محترمة كما هو ظاهر ، وكتب عليه سم قوله ويسن وضع الخ لايتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بأن ينفصل طرفه عن غيره ، وحينئذ فهل السنة وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي فهل السنة وضعها عن يمينه وعدم الوقوف عليها فيه نظر ويحتمل على هذا أن يكفي كون بعضها عن يمينه وإن وقف عليها (قوله وكذا لو قصر المصلي الخ) يؤخذ منه أنه لو لم يجد محلا يقف فيه إلا باب المسجد لكثرة المصلين كيوم الجمعة مثلا حرم المرور وسن له الدفع وهو محتمل ، ويحتمل عدم حرمة المرور لعذر كل من المار والمصلي . أما المصلي فلعدم تقصيره . وأما المار فلاستحقاقه المرور في ذلك المكان على أنه قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر ولعل هذا أقرب (قوله الذي يغلب مرور الناس به) وليس منه ماجرت به العادة من الصلاة بداخل رواق ابن المعمر بالجامع الأزهر فإن هذا ليس محلا للمرور غالبا . نعم ينبغي أن يكون منه مالو وقف في مقابلة الباب (قوله وكأن ترك فرجة) يؤخذ من التعبير بالترك أنه لو لم يوجد من المأمومين تقصير كأن كلمت الصفوف في ابتداء الصلاة ثم بطلت صلاة بعض من نحو الصف الأول لم يكن ذلك مسقطا لحرمة المرور ولا لسن الدفع وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين تحقق عروض الفرجة والشك فيه وهو محتمل لأن الأصل تسوية الصفوف وسن الدفع حتى يتحقق ما يمنعه .

(قوله لقوله صلى الله عليه)
(وسلم) تعليل للثمن (قوله
وإنما يحرم الخ) تقدم
ما يغني عنه (قوله أو اختل
شرط من شروطها) من
عطف العام على الخاص
(قوله أو نحو باب مسجد)
ينبغي أن يكون محله مالم
يضطر إلى الوقوف فيه
بأن امتلا المسجد بالصفوف
ثم رأيت الشيخ في الحاشية
ذكر ذلك احتمالا ثم قال
ويحتمل عدم حرمة
المرور لعذر كل من المار
والمصلي . أما المصلي فلعدم
تقصيره . وأما المار
فلاستحقاقه المرور في ذلك
المكان على أنه قد يقال
بتقصير المصلي حيث لم
يبادر للمسجد بحيث يتيسر
له الجلوس في غير الممر
ولعل هذا أقرب انتهى
وقد يقال عليه إذا كانت
الصورة أن المسجد ممتلئ
بالصفوف فأين يذهب المار
والمسجد ليس محلا للمرور
وقوله على أنه قد يقال
بتقصير المصلي الخ فيه أنه
حيث كانت الصورة ما ذكر
فلا بد من وقوف بعض
المصلين بالباب بالضرورة
فلا تقصير

ولا يكره عند التقصير ، ولا يجوز الدفع وإن تعددت الصفوف ووهم من ظن أن هذه المسئلة كمسئلة التخطي يوم الجمعة فقيدها بصفين ولو أزيلت سترته حرم على من علم بها المرور كما بحثه الأذري لعدم تقصيره ، وقياسه أن من استتر بستره يراها مقلده ولا يراها مقلد المار تحريم المرور ولو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي عدم تحريم المرور باعتقاد المار لم يبعد ، وكذا إن لم يعلم مذهب المصلي ولو عجز عن ستره حتى عن الخط لم يكن له الدفع كما رجحه الأذري خلافا للزركشي ، ولو صلى بلا ستره فوضعها غيره بلا إذنه اعتد بها كما بحثه ابن الأستاذ ، ويكره كما في المجموع أن يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبله ويراه اه ولو مر بين يديه شيء كمرأة وحمار وكنب لم تبطل . وأما خبر مسلم « يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار » فالمراد به قطع الخشوع للشغل بها . والأوجه أن بعض الصفوف لا يكون ستره لبعضها كما هو ظاهر كلامهم (قلت : يكره الالتفات) في الصلاة سواء أ كان المصلي ذكرا أم أنثى في جزء منها بوجهه يمينا أو شمالا لأنه عليه الصلاة والسلام قال « إنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد » وورد « لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا التفت انصرف عنه » ولو حول صدره عن القبلة بطلت كما لو قصد به اللعب بالحاجة فلا يكره كما لا يكره مجرد لمح العين « لأنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فأرسل فارسا في الشعب من أجل الحرس ، فجعل يصلي وهو يلتفت إلى الشعب » (ورفع بصره إلى السماء)

(قوله ولا يكره عند التقصير) أى أما مع انتفاء التقصير بأن لم يقف في موضع مرور الناس مثلا بخلاف الأولى . قال حج وهو مراد من عبر بالكراهة فيه ، ولعلمهم لم ينظروا لخلاف الخوازمي فيقولون بالكراهة خروجاً منه لشدة ضعفه عندهم لخالفته لكلام الأصحاب (قوله حرم على من علم بها) أى وأما غيره فلا يحرم عليه ، لكن للمصلي دفعه لأنه لا يتقاعد عن الصبي والبهيمة (قوله لم يبعد) وهذا هو المعتمد كما جزم به سم على حج وعليه فلو دفع المصلي المعتقد تحريم المرور مارا لم يعتقده فمات المدفوع لم يضمنه الدافع لجواز ما فعله بل سنة في اعتقاده لكن لو ترفع الدافع وولى المدفوع إلى حاكم فالعبرة بعقيدته فيما يظهر (قوله بلا إذنه اعتد بها) أى فينبغي له وضعها حيث كان للمصلي عذر في عدم الوضع ، ويحتمل أن يسن مطلقا لأن فيه إعانة على خير ، والأقرب الأول وهل يضمن المصلي السترة في هذه الحالة إذا تلفت أم لا فيه نظر والأقرب أنه إن وضع يده عليها ودلت قرينة من المالك ولو بإشارة منه على وضع يده عليها فهى عارية ، فان تلفت بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان وإلا ضمن ولو بلا تقصير منه وإن لم يأذن في وضع يده عليها فلا ضمان ما لم يعد مستوليا عليها لتعديده بوضع يده عليها بلا إذن وبقى ما لو كانت السترة ملكا للمصلي ولم يضعها ثم أخذها غيره ووضعها وتلفت هل يضمن أم لا فيه نظر والأقرب الأول لتعديده بوضع يده بلا إذن وإن قصد بذلك مصلحة تعود على المصلي ما لم تدل قرينة من المصلي على الرضا بذلك وإلا فلا ضمان (قوله يستقبله ويراه) أى ولو بحائل ولو كان ميتا أيضا ولا يعد ستره له كما مر (قوله في جزء منها) بدل من قوله في الصلاة (قوله لا يزال الله مقبلا) أى برحمته ورضاه اه حج (قوله كما لو قصد به) أى بالالتفات بالوجه (قوله في الشعب من أجل الحرس) عبارة المصباح : الشعب بالكسر الطريق ، وقيل الطريق في الجبل اه (قوله فجعل) أى النبي صلى الله عليه وسلم .

(قوله وقياسه أن من استتر الخ) أى بجامع عدم التقصير إذ من أتى بالستره التي كفه بها مقلده لا يعد مقصرا (قوله يستقبله) الضمير المرفوع فيه للرجل والمرأة والمنصوب للمصلي كما تصرح به عبارة الشهاب حج ويظهر أن الضمير المرفوع في يراه للمصلي فليراجع

لخبر « مابال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم لينتبهن عن ذلك أولتخطفن أبصارهم » ويكره نظر ما يلهي عنها كثوب له أعلام لخبر عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه خميصة ذات أعلام فلما فرغ قال ألهتنى أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم واثبتوني بأنجانيته » رواه الشيخان (و) يكره (كف شعره أو ثوبه) لخبر « أمرت أن لا أكفت الشعر أو الثياب » والكفت بمثناة في آخره هو الجمع قال تعالى - ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا - أي جامعة لهم ومنه كافي المجموع أن يصلى وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كفه مشمر ومنه شد الوسط وغرز العذبة والمعنى في النهي عن كف ذلك أنه يسجد معه أي غالبا ولهذا نص الشافعي على كراهة الصلاة وفي إبهامه الجلدة التي يجربها القوس قال لأنى أمره أن يفصى بطون كفيه إلى الأرض والظاهر أن ذلك جار في صلاة الجنابة وإن اقتضى تعليلهم خلافه وينبغى

(قوله مابال أقوام الخ) أي مالحظهم وأبههم الرفع لثلاثين كسر خاطره لأن النصيحة على رءوس الأشهاد فضيحة وقوله لينتبهن جواب قسم محذوف . والأصل لينتهون وقوله عن ذلك أي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة وقوله لتخطفن أبصارهم بضم الفوقية وفتح الفاء مبنيًا للمفعول وأو للتخيير تهديدا وهو خبر بمعنى الأمر . والمعنى ليكون منكم الانتهاء عن رفع البصر إلى السماء أو خطف الأبصار عند رفعها من الله تعالى أما رفع البصر إلى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه فيجوز الأكترون كما قاله القاضي عياض لأن السماء قبلة الدعاء كالكعبة قبلة الصلاة وكرهه آخرون اه شرح البخاري لشيخ الإسلام اه زيادي وفي الشيخ عميرة فائدة نقل الدميري عن الغزالي في الاحياء أنه قال يستحب أن يرمق ببصره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء (قوله في صلاتهم) فاشتد أي قوى قوله في ذلك حتى قال لينتبهن اه حجج (قوله قال ألهتنى الخ) إنما قال ذلك بيانا للغير وإلا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شيء عن الله تعالى (قوله إلى أبي جهم) هو مسلم صحابي إنما أمر بدفعها له لأنها كانت من عنده أي ودفعها للنبي صلى الله عليه وسلم وإنما طلب الإنجانية جبرا لخاطره لثلاثين بدفعها له رد هديته عليه (قوله بأنجانيته) هي بفتح الهمزة وكسرها وفتح الباء وكسرها أيضا كما قاله في النهاية ونقل عن النووي وأغرب ابن قتيبة وقال إنما هي منبجانية نسبة إلى منبج بلد معروف بالشام ومن قالها بهمزة أوله فقد غير ونقل ذلك ابن قتيبة عن الأصمعي (قوله أن لا أكفت) بابه ضرب مختار (قوله ومنه شد الوسط) ظاهره ولوعلى الجلد ولا ينافيه العلة لجواز أنها بالنظر للغالب (قوله أي غالبا) خرج به صلاة الجنابة فإنه لا سجود فيها ومع ذلك يكره كف الشعر فيها لكن مقتضى جزمه بما ذكر أن التقييد بالغلبة منقول وعليه فلا يظهر قوله الآتي والظاهر أن ذلك جار في صلاة الجنابة (قوله لأنى أمره أن يفصى الخ) هذا التعليل يقتضى كراهة الصلاة وفي يده خاتم لأنه يمنع من مباشرة جزء من يده للأرض ولو قيل بعدم السكره فيه لم يبعد لأن العادة جارية في أن من لبسه لا ينزعه نوما ولا يقظة ففي تكليفه قلعه كل صلاة نوع مشقة ولا كذلك الجلدة فإنها إنما تلبس عند الاحتياج إليها (قوله في صلاة الجنابة) وهل يجزى في الطواف أم لا فيه نظر والأقرب عدم الكراهة للكف في الطواف لا لتفاء العلة فيه وهي السجود معه ويحتمل السكره أخذا بعموم حديث « الصلاة بمنزلة الطواف إلا أن الله أحل فيه النطق » .

(قوله وفي إبهامه الجلدة)
بحث الشيخ في الحاشية
أن مثلها الخاتم وقد يفرق
بأن التختم مطلوب في
الجملة حتى في حال الصلاة
وأضافان الذي يستره الخاتم
من اليد قليل بالنسبة لما
تستره الجلدة

كما قال الزركشي تخصيصه في الشعر بالرجل أما المرأة في الأمر بنقضها الضفائر مشقة وتغيير لهيئتها المنافية للتجمل وبذلك صرح في الاحياء وينبغي إلحاق الخنثى بها ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر أن يحمله حيث لاقتنه . نعم لو بادر شخص وحل كمه المشمر وكان فيه مال وتناف كان ضامنا له كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وسيأتي نظيره في جر آخر من الصف قتيبن أنه رقيق (ووضع يده على فيه) لثبوت النهي عنه ولمنافاته هيئة الخشوع (بلا حاجة) هو راجع لما قبله أيضا فعندها لا كراهة كأن تشاء بل يستحب له وضع يده على فيه ويسن اليسرى ولعل وجهه أنه لما كان الغرض حبس الشيطان ناسب أن يكون بها لاستقذاره . نعم الأوجه حصول السنة بغيرها أيضا إذ ليس فيها أذى حسي والمدار فيما يفعل باليمين واليسار عليه وجودا وعدما دون المعنوي على أنها ليست لتنحية أذى معنوي أيضا بل لرد الشيطان كما في الخبر فهو إذا رآها لا يقرب به فأى واحدة نهي بها كفت لكن يوجه ما قالوه بأن ما كان سببا لدفع مستقذر يناسبه اليسار فكانت أولى وتحصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها ويكره التثاؤب لخبر مسلم « إذا تشاء أحدكم وهو في الصلاة فليرده ما استطاع فإن أحدكم إذا قال هاها ضحك الشيطان منه » ولا تختص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك ويكره النفخ فيها لأنه عبث ومسح نحو الحصى لسجوده عليه للنهي عن ذلك ولخالفته التواضع والخشوع (و) يكره (القيام على رجل) واحدة من غير حاجة لمنافاته الخشوع فإن كان به عذر كوجع الأخرى لم يكره (و) تكره

(قوله فأى واحدة نهي بها)
الأولى في التعبير أن يقال
ردبها أو وضعها أو نحو ذلك
إذ لا تنحية كما قرره (قوله
لدفع مستقذر) أى
وإن لم يكن تنحية

(قوله كما قال الزركشي) معتمد (قوله ويسن لمن رآه الخ) منه يؤخذ سن الأمر بفعل السنن وسن النهي عن مخالفتها وإن كان الأمر والنهي من الأحاد (قوله لا كراهة) أى ولا نظر إلى كون اليد لها هيئة مطلوبة في الصلاة كوضعها تحت صدره في القيام وعلى الركبة في الجلوس بين السجدين والتشهد لأن هذا زمنه قليل فاغتفر ولأن هذا يشبه دفع الصائل وهو عذر في ارتكاب ما لا يعذر في فعله (قوله ويسن اليسرى) والأولى أن يكون بظهرها لأنه أقوى في الدفع عادة كذا قيل لكن قول الشارح وتحصل السنة بوضع يده اليسرى الخ قد يقتضى التسوية بين الظهر والبطن وسيأتي التصريح به في كلامه (قوله نعم الأوجه حصول السنة بغيرها) أى بغير اليسار وعبارة المناوى على الجامع عند قوله « إذا تشاء أحدكم فليضع يده على فيه » نصها أى ظهر كف يسراه كما ذكره جمع ويتجه أنه الأكل وأن أصل السنة يحصل بوضع اليمين قيل لكنه يجعل بطنها على فيه عكس اليسرى ثم قال تنبيه قال الحافظ العراقي الأمر بوضع اليد على فمه هل المراد به وضعها عليه إذا انفتح بالتثاؤب أو وضعها على الفم المنطبق حفظا له عن الانفتاح بسبب ذلك كل محتمل . أقول : قضية قوله في الحديث فإن الشيطان يدخل الأول لأنه أبلغ في منعه من الدخول أما لو رده فارتد فلا حاجة للاستعانة باليد مع اتفائه بدون ذلك (قوله فهو إذا رآها) أى يده (قوله لكن يوجه ما قالوه) أى من سن اليسار (قوله ويكره التثاؤب) أى حيث أمكنه دفعه وعبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التثاؤب من الشيطان نصها وفيه كراهة التثاؤب في الصلاة وغيرها وبه صرح في التحقيق لشافعية قال الحافظ ابن حجر والمراد بكونه مكروها أن يجري معه وإلا فدفعه وردّه غير مقدور له وإنما خص الصلاة في الروايات لأنها أولى الأحوال به اه قال في المختار وتشاءت بالمد والهمز ولا تقل تشاوت انتهى أى فانه عاى كما في المصباح (قوله ومسح نحو الحصى) ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة ويدل عليه قوله ولخالفته التواضع

(الصلاة حاقنا) بالنون أى بالبول (أوحاقبا) بالباء الموحدة أى بالغائط بأن يدافع ذلك أوحازقا بالقاف أى مدافعا للريح أوحاقبا بهما بل السنة تفرغ نفسه من ذلك لأنه يحل بالخشوع وإن خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطرؤ ذلك له فيه إلا إن غلب على ظنه حصول ضرر بكتمه يبيح التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخير عنه الوقت والعبرة في كراهة ذلك بوجوده عند التحرم ويلحق به فيما يظهر مالم يعرض له قبل التحرم وعلم من عادته أنه يعود له في أثنائها (أو بحضرة) بتثنية الحاء المهملة (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالثناة أى يشاق (إليه) خبر مسلم «لأصلاة» أى «كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأخبثان» بالثلثة أى البول والغائط وتوقان النفس في غيبة الطعام بمنزلة حضوره إن رجي حضوره عن قرب كما قيد به في الكفاية وهو مأخوذ من كلام ابن دقيق العيد وتعبير المصنف بالتوق يفهم أنه يأكل ما يزول به ذلك لكن الذى جرى عليه في شرح مسلم في الأعذار المارضة في ترك الجماعة أنه يأكل حاجته بكاملها وهو الأقرب ومحل ذلك

والخشوع وينبغي أن محل كراهة ذلك مالم يترتب عليه تشويه كأن كان يعلق من الموضع تراب بجهته أو عمامته (قوله أى بضيق الخف^(١)) عبارة حجج أى بالريح وهى مخالفة لما في الشارح وما في القاموس أيضا (قوله أوحاقبا) أى أوصافنا وهو الوقوف على رجل كما ذكره المصنف أوصافنا وهو الوقوف لاصقا للقدمين (قوله حيث كان الوقت متسعا) أى فان ضاق وجبت الصلاة مع ذلك إلا إن خاف ضررا لا يحتمل عادة إلا أن قوله الآتى يبيح التيمم قد يقتضى خلافه وأنه لافرق فيما يؤدى إلى خروج الوقت بين حصوله فيها أولا كما يفيد قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ (قوله ولا يجوز له الخروج من الفرض) خرج به النفل فلا يحرم الخروج منه وإن نذر إتمام كل نفل دخل فيه لأن وجوب الإتمام لا يلحقه بالفرض وينبغي كراهته عند طرؤ ذلك عليه (قوله مالم يعرض له قبل التحرم) أى فردده وعلم الخ (قوله بالثناة) أى تحت وفوق قال في المصباح والنفس أى إن أريد بها الروح قال تعالى - خلقكم من نفس واحدة - وإن أريد به الشخص فذكر جمع النفس أنفس ونفوس مثل فلس وأفلس وفلوس اه (قوله أى يشاق إليه) أى وإن لم يشتد جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذنا ما ذكره في الفاكهة ونقل عن بعض أهل العصر التقييد بالشديد فاحذره وعبارة الشيخ عميرة قوله تتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش بل لولم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك (قوله أى كاملة) يجوز نصبه صفة لصلاة ورفعها صفة لها بالنظر للحل وقوله بحضرة طعام خبر وقوله وهو يدافعه الأخبثان فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عندهم إلا أن تجعل جملة وهو يدافعه الأخبثان حالا ويقدر الخبر كاملة أى لأصلاة كاملة حال مدافعة الأخبثين (قوله إن رجي حضوره عن قرب) أى بحيث لا يفحش معه التأخير وإن كان تهيؤه للأكل إنما يتأتى بعد مدة قليلة (قوله وهو الأقرب) قال ع بعد مثل ما ذكر وأمامنا وله بعض الأصحاب من أنه يأكل لهما يكسر بهما سورة الجوع فليس بصحيح قال الأنسوى كلامه هذا يخالف الأصحاب وجعل العذر قائما إلى الشبع إلا أنه لا يلزم بقاء الكراهة في مسئلتنا إلى الشبع يعنى مسئلة الكتاب المذكورة هنا ووجه عدم الزوم أنه يجوز أن تنقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وإن طلب منه استيفاء الشبع إذ لا يلزم من طلب استيفائه استمرار الكراهة بعد أكل اللقم انتهى .

(١) قول المحشى قوله أى بضيق الخف ليس موجودا بنسخ الشرح التى بأيدينا اه مصححه

حيث كان الوقت متسعا (و) يكره (أن يبصق) في صلاته أو خارجها وهو بالصاد والزاي والسين (قبل وجهه) لكن حيث كان من ليس في صلاة مستقبلا كما بحث بعضهم تقييد ذلك بما إذا كان متوجها للقبلة إكراما لها (أو عن يمينه) لصحة النهي عن ذلك بل يبصق عن يساره ومحل ذلك كما قاله بعض المتأخرين في غير مسجده صلى الله عليه وسلم أما فيه فبصاقه عن يمينه أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره وإنما كره البصاق عن اليمين إكراما للملك ولم يراع ملك اليسار لأن الصلاة أم الحسنات البدنية فإذا دخل فيها تنجى عنه ملك اليسار إلى فراغه منها إلى محل لا يصيبه شيء من ذلك فالبصاق حينئذ إنما يقع على القرين وهو الشيطان ومحل ما تقرر في غير المسجد فإن كان فيه بصق في ثوبه في الجانب الأيسر وحك بعضه ببعض ولا يبصق فيه فإنه حرام كما صرح به في المجموع والتحقيق لخبر «البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها» ويجب الإنكار على فاعله ويحصل الغرض ولو بدفنها في ترابه أو رمله بخلاف المياه فذلكها فيه ليس بدفن بل زيادة في تقديره ويسن تطيب محله وإنما لم تجب إزالته منه من كون البصق محرما فيه للاختلاف في تحريره كما قيل به في دفع المار بين يدي المصلي كما مر وبحث بعضهم جواز الدلك إذا لم يبق له أثر أصلا والمراد أن ذلك يقطع الحرمة حينئذ وإنما يحرم فيه إن بقي جرمه لا إن استهلك في نحو ماء مضمضة

(قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره) يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الحجرة الشريفة وهو مستقبل القبلة (قوله إكراما للملك) إنما يظهر بالنسبة للمصلي على أن في هذه الحكمة وقفة إن لم تكن عن توقيف وعبرة الشهاب حج ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار إظهارا لشرف الأول (قوله ويجب الإنكار على فاعله) أي بشرطه وهو كون الفاعل يرى حرمة ما ويحتمل وجوبه هنا مطلقا لتعدي ضرره إلى الغير

(قوله حيث كان الوقت متسعا) أي بأن يسعها كلها أداء بعد فراغ الأكل (قوله من ليس في صلاة) مستقبلا أي خلافا لحج رحمه الله (قوله عن يمينه أولى) أي في كمه لما سيأتي من حرمة البصاق في المسجد. لا يقال: لم قدم اليمين على جهة الوجه في هذه الصورة. لأننا نقول جهة القبلة أعظم من غيرها فروعيت (قوله إكراما للملك) هذه الحكمة لا تظهر في البصاق خارجها (قوله إنما يقع على القرين) قضيته أن الشيطان لا يفارقه في الصلاة (قوله وحك بعضه) أي لتزول صورته ولا يسقط منه شيء في المسجد (قوله وكفارتها) أي فهي دافعة لابتداء الاثم ودوامه كما هو ظاهر الحديث اه زياذى (قوله ويحصل الغرض) أي وهو كفارتها (قوله ويسن تطيب محله) أي بنحو مسك أو زباد أو بخور لأن المطلوب دفع السيئة بفعل حسنة (قوله وإنما لم تجب إزالته منه) أي واكتفى بالدفن للاختلاف الخ محل عدم الوجوب حيث لم يحصل ببقائه تقدير للمسجد وعبرة سم على منهج ولكن تجب إزالته أي البصاق لأنه مستقذر مر (قوله للاختلاف في تحريره) فيه مامر ومع ذلك فقوله للاختلاف الخ يقتضى عدم وجوب الإنكار على فاعله وقد صرح بخلافه (قوله وبحث بعضهم الخ) معتمد (قوله يقطع الحرمة) ويحتمل انقطاعها مطلقا كما هو ظاهر الحديث فإنه حكم بالخطيئة على نفس الفعل فقوله فيه وكفارتها أي الخطيئة دفنها صريح في تكفير الخطيئة على الفعل فترفع الحرمة مطلقا اه سم على حج

فرع — قال في الروض وشرحه وكذا يكره عمل صناعة فيه أي في المسجد إن كثر كما ذكره في الاعتكاف هذا كله إذا لم تكن خسيصة تزرى بالمسجد ولم يتخذ حانوتا يقصد فيه بالعمل والا فيحرم ذكره ابن عبد السلام في فتاويه اه وقيد مر قوله ولم يتخذ حانوتا بما إذا صار ذلك الاتخاذ مزرى به قال ولا ينافيه مقابلته بما قبله لأن الأزراء في الأول من ذات الصنعة بخلاف الثاني فرع — سئل مر عن الوضوء على حصر المسجد أيحرم فقال يحرم لأن فيه إزارا به اه

سم على منهج

(قوله من حيث البصاق في المسجد) أي أما من حيث التقدير لما لا يملكه فالحرمة ثابتة (قوله لأنه فعل الكفار أو التكبرين الخ) عبارة الشهاب حجج في التحفة وعلته أنه فعل الكفار أو التكبرين لما صح أنه راحة أهل النار (٥٩) أو الشيطان لما في شرح

مسلم أن إبليس هبط من الجنة كذلك انتهت وقوله لما صح أنه راحة أهل النار دليل لكونه فعل الكفار أو التكبرين الذين قال بكل منهما قائل إذ أهل النار هم الكفار والتكبرون والمراد أن هذا فعلهم في صلاتهم كما يصرح به رواية ابن حبان «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار» وقوله أو الشيطان معطوف على الكفار ودليله ما بعده وفي نسخ من الشارح لفظ فيها عقب قوله راحة أهل النار وهو غير صواب لما علمت (قوله وكذا خفضه) أي الرأس وقوله عن أكل الركوع قضيته أنه لو أتى بالخفض في أقل الركوع لا يكره وكأنه بحسب ما فهمه كالشهاب حجج من كلام الشافعي والأصحاب وإلا فكلام الشافعي الذي نقله الأذرعى معترضا به تقييد المصنف بالمبالغة بل وكلام الأصحاب كإيدل عليه سياقه ليس فيه تقييد ذلك بأكل الركوع وعبرة

وأصاب جزءا من أجزائه دون هوائه وسواء أكان الفاعل داخله أم خارجه لأن الملحظ التقدير وهو منتف في ذلك كالفصد في إناء أو على قامة به وإن لم يكن ثم حاجة وما زعمه بعضهم من حرمة في هوائه وإن لم يصب شيئا من أجزائه وأن الفصد مقيد بالحاجة إليه فيه مردود ويجب إخراج نجس منه فوراً عينا على من علم به وإن لم يتعد به واضعه ولا يحرم البصق على حصير المسجد إن أمن وصول شيء منه له من حيث البصاق في المسجد (و) يكره (وضع يده) أي الصلي ذكر كان أو غيره (على خاصرته) من غير حاجة للنهي الصحيح عن الاختصار لأنه فعل الكفار أو التكبرين وقد صح أنه راحة أهل النار فيها ولأن إبليس أهبط من الجنة كذلك ويكره أن يروح على نفسه في الصلاة وأن يفرقع أصابعه أو يشبكها لأنه عبث وأن يمسح وجهه فيها وقبل انصرافه مما يعلق به من نحو غبار (و) تكره (المبالغة في خفض الرأس) عن الظهر (في ركوعه) وكذا خفضه عن أكل الركوع وإن لم يبالغ كما دل عليه كلام الشافعي والأصحاب (و) تكره (الصلاة في الحمام) ولو في مسلخه لخبر «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» ولأنه مأوى الشياطين على أصح العلل وخرج بالحمام سطحها فلا تكره فيه كما ذكره الوالد رحمه الله تعالى في شرحه عن الزبد ويؤخذ من العلة عدم الكراهة في الحمام الجديد

(قوله وأصاب جزءا) عطف على بقى لا على استهلاك كما يتوهم (قوله فوراً عينا على من علم به) أي فإن آخر حرم عليه فلو علم به غيره بعد صارت فرض كفاية عليهما ثم إن أزالها الأول سقط الحرج وينبغي دفع الإثم عنه من أصله على نظير ما تقدم في البصاق أو الثاني سقط الحرج ولم تنقطع حرمة التأخير عن الأول إذ لم يحصل منه ما يكفرها (قوله وإن لم يتعد به واضعه) أي وإن كان له من هو معد لذلك اه حجج (قوله من حيث البصاق) أي وإن حرم من حيث إن فيه تقدير حق الغير وهو المالك إن وضعها في المسجد لمن يصلي عليها من غير وقف ومن ينفع بالصلاة عليها إن كانت موقوفة للصلاة (قوله ويكره وضع يده) أي جنبها الصادق بكل منهما (قوله أنه راحة أهل النار فيها) وعبرة سم على منهج مانصه ع روى ابن حبان في صحيحه «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار» قال ابن حبان يعني فعل اليهود والنصارى وهم أهل النار اه وفي نسخ متعددة إسقاط لفظه فيها وعليه فلا معارضة (قوله أو يشبكها) أي في الصلاة وكذا خارجها إن كان منتظرا لها أو متوجها إليها في الطريق كما يأتي في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى (قوله وقبل انصرافه) أي من محل صلاته كما هو ظاهر واقتصر حجج فيما نقله عن بعض الحفاظ على كونه في الصلاة وتكره الصلاة في الحمام وتندب إعادتها ولو منفردا للخروج من خلاف الإمام أحمد رضى الله عنه وكذا كل صلاة اختلفت في صحتها يستحب إعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت وممرارا (قوله وخرج بالحمام سطحها) أنه باعتبار البقعة وإلا فالحمام مذكور (قوله ويؤخذ من العلة) هي قوله ولأنه مأوى الشياطين

الأذرعى في القوت قلت فأفهم أي كلام المصنف أن الخفض بدون المبالغة لا يكره وفيه نظر قال في الأم فإن رفع رأسه عن ظهره أو ظهره عن رأسه أو جافى ظهره حتى يكون كالحدود بكرهت ذلك له انتهى ولا شك أن ذلك خلاف السنة كما سبق في فصل الركوع والمبالغة أشد كراهة إلى أن قال فتقييده بالمبالغة خلاف ما دل عليه كلام الشافعي والأصحاب

(قوله كما صححه في

(٣٠)

التحقيق) يعنى تكريه الكراهة بالبنين ونفيها في الصحراء وأما قوله بالنسبة

للبنين وقت مرور الناس به وبالنسبة للصحراء الخالي عن الناس فليس من كلام التحقيق وإنما هو حمل منه لكلام التحقيق وإن أوهى سياقه خلافه وعبارة التحقيق وقارة الطريق في البنين قيل وفي البرية انتهت حملها الشارح على ما ذكره إشارة إلى أنه جرى على الغالب من أن الغالب في الطريق في البنين مرور الناس بخلافه في الصحراء فتلخص أن المدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمها على عدمه من غير نظر إلى خصوص البنين والصحراء (قوله وقيل لغلبة النجاسة) مقابل قوله لأنه يشغله وكان الأولى ذكره عقبه أو تغيير هذا الصنيع (قوله للنهي عن الصلاة في قارة الطريق) تعليل لأصل المتن (قوله والمشهور أن كل واحدة) أى من العلتين السابقتين في قوله لأنه يشغله وفي قوله وقيل لغلبة النجاسة وكان الأولى ذكر هذا عقبهما على أنه لا يلائم ما مر له من تعويله في الحكم على أوليهما وحكاية ثانيتهما بقيل وعبارة الأذرعى ثم قيل الكراهة لمرور الناس وقيل للنجاسة والمشهور أن

كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لا تتفاء العلة فيها مع انتفاء ماعل به أيضا من كشف العورات فيها واشتغال القلب بمرور الناس وغلبة النجاسة فيه إذ لا يصير مأوى الشياطين إلا بكشف العورة فيه ومثل الحمام كل محل معصية (و) في (الطريق) والبنين وقت مرور الناس به كالمطاف لأنه يشغله بخلاف الصحراء الخالي عن الناس كما صححه في التحقيق وقيل لغلبة النجاسة للنهي عن الصلاة في قارة الطريق وهي أعلاه وقيل صدره وقيل ما برز منه والجميع متقارب والمشهور أن كل واحدة علة مستقلة فلا ينتفى الحكم بانتفاء بعضها وتكره في الأسواق والرحاب الخارجة عن المسجد كما في الإحياء (و) في (الزبل) أى محل الزبل ونحوه وهي بفتح الباء وضمها والحزرة ومثله كل نجاسة متيقنة ومحل ذلك ما إذا فرش عليه طاهرا وصلى وإلا لم تصح صلاته لملاقاته نجاساتها وإنما تكره على الحائل إذا كانت النجاسة محققة وحاذها فإن بسطه على ما غلبت فيه النجاسة لم تكره كما اقتضاه كلام الرافعي لضعف ذلك بالحائل (و) في (الكنيسة) وهي بفتح الكاف متعبد اليهود والبيعة وهي بكسر الباء متعبد النصارى ونحوها من أماكن الكفر لأنها مأوى الشياطين ويمتنع علينا دخولها عند منعهم لنا منه وكذا إن كان فيها صور معظمة كما سيأتى (و) في (عطن الابل) ولو طاهرا وهي مانحة إليه إذا شربت لبشر غيرها فإذا اجتمعت سيقته منه للمرعى لحبر «صاوا في مرائب الغنم» أى في مراقدها «ولا تصاوا في أعطان الابل فإنها خلقت من الشياطين» والفرق بين الابل والغنم أن الإبل من شأنها أن يشتد نفارها فيشتوش الخشوع ولا كذلك الغنم ولا تختص الكراهة بعطنها بل مأواها ومقيلها ومباركها بل

(قوله كما أفتى به الوالد) أى خلافا لحج (قوله كل محل معصية) كالصاغة ومحل المكس وإن لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لأن ما هو كذلك مأوى للشياطين (قوله والبنين) أى ولو كان الطريق في البنين كما يدل له كلام حج وعبارته والطريق في صحراء أو بنين وقت مرور الناس به كالمطاف لأنه يشغله ومن ثم كان استقباله كالوقوف به اه وأفاد بقوله ومن ثم الخ أن حكم استقبال الطريق كالوقوف فيه (قوله كما في الإحياء) ينبغى أن محل الكراهة في ذلك حيث كان ثم من يشغله ولو احتملا أما إذا قطع بانتفاء ذلك ككونه في رحبة خالية ليلا فلا كراهة ومثله يقال في الأسواق حيث لم تكن محل معصية (قوله وفي الكنيسة) ولو جديدة فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام الجديد بغلظ أمرها بكونها معدة لعبادة الفاسدة فأشبهت الخلاء الجديد بل أولى منه (قوله ونحوها) أى من كل ما يعظمونه (قوله صور معظمة) أى لهم (قوله فإنها خلقت من الشياطين) أى خلقت على صفة تشبه الشياطين من النفور والإيذاء وعبارة حج بعد قوله في الحديث: فإنها خلقت من الشياطين، وفي رواية: إنها جن خلقت، وبه علم أن الفرق أن الإبل خلقت من الشياطين بل في حديث «ان على سنام كل واحد منها شيطانين» والصلاة تكره في مأوى الشياطين اه وقال المناوى في شرح الجامع الصغير بعد قوله صلى الله عليه وسلم فإنها خلقت من الشياطين، زاد في رواية ألا ترى أنها إذا نفرت كيف تشمخ بأنفها قال القاضي المرباض جمع مريض وهو مأوى الغنم والأعطان المبارك والفارق أن الإبل كثيرة النفار فلا يأمن المصلى في أعطانها أن تنفر وتقطع الصلاة عليه إلى آخر ما ذكر ثم قال واستشكل التعليل بكونها خلقت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى كان يصلى النافلة على بغيره ، وفرق

وسائر مواضعها كذلك والكراهة كما قاله الرافعي في العطن أشد من مأواها إذ نفارها في العطن أكثر . نعم لا كراهة في عطنها الطاهر حال غيبتها عنه والبقر كالغنم كما قاله ابن المنذر وغيره وهو المعتمد وإن نوزع فيه ومتى كان بمحل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الإبل وغيرها لكن الكراهة فيها حينئذ لعلتين وفي غيرها لعلة واحدة (و) في (المقبرة) بثلاث الموحدة (الطاهرة) وهي التي لم تنبش أو نبشت وفرش عليها طاهر (والله أعلم) للخبر السابق مع خبر مسلم « لا تتخذوا القبور مساجد » أي أنها كم عن ذلك وخبر « لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا إليها » وعلته محاذاته للنجاسة سواء ماتحتة أو أمامه أو بجانبه نص عليه في الأم ومن ثم لم تفرق الكراهة بين المنبوشة بجائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بأن دفن بها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان كذلك وتنفي الكراهة عند انتفاء المحاذاة وإن كان فيها لبعد الموتي عنه عرفا ويستثنى كما قاله في التوشيح مقابر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أي إذا كانت ليس فيها مدفون سوى نبي أو أنبياء فلا تكره الصلاة فيها لأن الله حرم على الأرض كل أجسادهم ولأنهم أحياء في قبورهم يصلون ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر شهداء المعركة لأنهم أحياء واعتراض الزركشي كلام التوشيح بأن تجوز الصلاة في مقبرة الأنبياء ذريعة إلى اتخاذها مسجدا وقد ورد النهي عن اتخاذ مقابرهم مسجدا وسد الدرائع مطوب لاسيما تحريم استقبال رأس قبورهم غير معول عليه لأنه يعتبر هنا قصد استقبالها لتبرك أو نحوه ولا يلزم من الصلاة إليها استقبال رأسه ولا اتخاذها مسجدا على أن استقبال قبر غيرهم مكروه أيضا كما أفاده خبر « ولا تصالوا إليها » حينئذ الكراهة لشئئين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة والثاني منتف عن الأنبياء والأول يقتضي الحرمة بالقيد الذي ذكرناه لافضائه إلى الشرك وتكره على ظهر الكعبة لبعده عن الأدب وفي الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم لأن فيه شيطانا بخلاف بقية الأودية ومحل الكراهة في جميع مامر مالم يعارضها خشية خروج وقت وإنما لم يقتض النهي هنا الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لأن تعلق الصلاة بالأوقات أشد لأن الشارع جعل لها أوقاتا مخصوصة لاتصح في غيرها فكان الخلل فيها أشد بخلاف الأمكنة

(قوله لأنه يعتبر هنا)
أي يشترط في تحقيق
الحرمة (قوله بالقيد الذي
ذكرناه) أي قصد استقبالها
لتبرك أو نحوه

بعضهم بين الواحد وبين كونها مجتمعة بما طبعته عليه من النفار المفضي إلى تشويش القلب بخلاف الصلاة على الموكب منها اه ولم يتعرض لمعنى خلقها من الشياطين فليراجع (قوله وسائر مواضعها كذلك) أي وإن كانت مربوطة رباطا وثيقا لاحتمال أن يحصل منها وإن كانت كذلك ما يذهب الخشوع (قوله وفرش عليها طاهر) أي أو نبش عليها حشيش غطاها كما هو ظاهر لظهارته (قوله سوى نبي أو أنبياء) أي وأما إذا دفن مع الأنبياء فيها غيرهم فإن حاذي غير الأنبياء في صلاته كره وإلا فلا (قوله فلا تكره الصلاة) معتمد (قوله يصلون) المتبادر منه أنهم يصلون صلاة بركوع وسجود كما يفعل في الدنيا ولا مانع منه لأن أمور الآخرة لا يقاس عليها (قوله ويلحق بذلك الخ) معتمد (قوله ذريعة) أي وسيلة مصباح (قوله الدرائع) أي الوسائل التي تؤدي إلى محرم (قوله لأنه يعتبر هنا) أي للتحريم (قوله على أن استقبال غيرهم) أي الأنبياء وشهداء المعركة (قوله بالقيد) أي وهو استقبالها لتبرك ونحوه (قوله خشية خروج وقت) أي أو فوت جماعة اه حج ولعل المراد في غير الصلاة حاقبا أو نحوه لما مر من كراهة ذلك وإن خاف فوت الجماعة

يأتى (قوله أى يكون القصد به أحد هذين الخ) أى من الشارع بدليل قوله قبل وشرع وبقرينة ما بعده أيضا وبهذا يلتزم الكلام وإنما قال لجبر السهو فقيده بالسهو مع أنه يكون في الترك عمدا أيضا كما يأتى لأن الكلام في المشروعية وهو إنما شرع للسهو وندبه في العمد إنما هو بطريق القياس كما يعلم مما يأتى وبه يندفع قول الشيخ في الحاشية فيه إن إرغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمدا فلا يلزم منه جبر السهو دائما إلى آخر ما ذكره وكذا تصويره السجود لإرغام الشيطان بما إذا ترك بعضا عمدا وكأنه فهم أن معنى قول الشارح أى يكون القصد به الخ أى من المصلى وقد علمت ما فيه (قوله والسهو لغة نسيان الشيء الخ) أى بخلافه في عرف الأصوليين ، فإن السهو الغفلة عن الشيء مع بقاءه في الحافظة فيتنسب له بأدنى تنبيه . والنسيان زوال الشيء عن الحافظة فيحتاج إلى تجديد تحصيل (قوله والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة) أى أو ما في

تصح في كلها ولو كان المحل مغضوبا لأن النهى فيه كالحرير لأمر خارج منك عن العبادة فلم يقتض فسادها واحترز المصنف بالطاهرة عن النجسة فلا تصح الصلاة فيها كما مر .

(باب) بالتنوين

في بيان سبب سجود السهو وأحكامه

وقدّمه على ما بعده لأنه لا يفعل إلا في الصلاة بخلاف سجدة التلاوة لأنها تكون فيها وخارجها وآخر الكلام على سجدة الشكر لأنها لا تكون إلا خارجها وشرع سجود ، السهو لجبر السهو تارة وإرغاما للشيطان أخرى أى يكون القصد به أحد هذين بالذات وإن لزمه الآخر وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق أنه للأول وإطلاق من أطلق أنه للثاني . والسهو لغة : نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة (سجود السهو) الآتى (سنة) مؤكدة ولو في نافلة سوى صلاة الجنائز وشمل ذلك ما لو سها في سجدة التلاوة خارج الصلاة فيسجد للسهو ولا مانع من جبران الشيء بأكثر منه خلافا لبعض المتأخرين ومثلها سجدة الشكر وإنما لم يجب لأنه ينوب عن المسنون دون المفروض والبدل إما كبذله أو أخف منه وأما قوله صلى الله عليه وسلم وليسجد سجدتين فمصرف عن الوجوب لظاهر الخبر الآتى وإنما وجب جبران الحج لأنه بدل عن واجب فكان واجبا وإنما يس (عند ترك مأمور به)

(قوله فلا تصح الصلاة فيها) أى إلا بحائل كما مر .

باب سجود السهو

(قوله سجود السهو) المراد بسجود السهو ما يفعل لجبر الخلل وإن تعمد سببه كترك التشهد الأول أو القنوت عمدا والمراد بأحكامه ما يتعلق به إثباتا أو نفيا (قوله لجبر السهو تارة) كأن سها بترك التشهد الأول أو نحوه وإرغاما كأن ترك التشهد الأول مثلا عمدا (قوله وعلى هذا يحمل إطلاق من أطلق أنه للثاني) فيه أن إرغام الشيطان قد يكون لترك بعض عمدا فلا يلزم منه جبر السهو دائما إلا أن يقال أراد بالسهو الخلل ولو بفعل ما ينقص ثوابه (قوله عن شيء من الصلاة) أى على التفصيل الآتى (قوله سجود السهو) قال سم على حج هو أعنى السهو جائز على الأنبياء بخلاف النسيان لأنه نقص وما في الأخبار من نسبة النسيان إليه عليه أفضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقف الفرق بين السهو والنسيان بأن الأول زوال الصورة عن المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها عنها معا فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد اه (قوله سوى صلاة الجنائز) فإنه لا يسق فيها بل إن فعله فيها عمدا علما بطلت صلاته (قوله وشمل ذلك ما لو سها الخ) في دعوى الشمول مساححة لأن سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها (قوله وإنما لم يجب) أى سجود السهو (قوله لأنه ينوب عن المسنون) أى قد ينوب الخ وقد لا ينوب كاذكار الركوع (قوله وإنما وجب) هذا علم من قوله أولا والبدل إما كبذله الخ (قوله عند ترك مأمور به)

حكمها (قوله وشمل ذلك) أى ما في المتن مع ما أعقبه به حيث لم يقيده بالصلاة وبه يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله لأنه ينوب عن المسنون) فيه قصور وعبرة التحفة ولم يجب لأنه لم ينب عن واجب بخلاف الحج .

من الصلاة ولو احتمالا كأن شك هل فعله أم لا (أو فعل منهى عنه) فيها ولو بالشك كما سيأتي ولا يرد عليه خلافا لمن زعمه مالهو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً فإن سجوده بفرض عدم الزيادة لتركه التحفظ للمأمور به و بفرضها لفعله المنهى عنه فيها فهو لم يخرج عنهما (فالأول) منهما وهو المأمور به المتروك (إن كان ركناً وجب تداركه) بفعله ولا يغني عنه سجود السهو لتوقف وجود الماهية عليه (وقد يشرع السجود) للسهو مع تداركه (كزيادة) بالكاف (حصلت بتدارك ركن كما سبق) بيان ذلك (في) ركن (الترتيب) وقد لا يشرع كما لو كان المتروك السلام فإذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بمبطل آتى به ولو بعد طول الفصل ولا يسجد أو النية أو التحريم فإذا ذكره أو شك فيه استأنف الصلاة وما قيل من أن قوله كزيادة إلى آخره غير محتاج إليه لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه رد بأن المراد بالمنهى عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها لكن لا يعتد بها لعدم الترتيب وقد ينازع في الرد لما مر من شمول كلامه لمسئلة الشك فيكون ذكره إيضاحاً (أو) كان المتروك (بعضاً) فيسجد بترك واحد مما يأتى إذ الأبعاض من الشعائر الظاهرة المختص طلبها بالصلاة (وهو القنوت) الراتب وهو قنوت الصبح والوتر في نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة لأنه سنة عارضة في الصلاة يزول بزوالها فلم يتأكد شأنه بالجبر وترك بعض القنوت

أى سواء تركه عمداً ليسجد أم لا كما شمله كلامهم اه شيخنا زيادى ، ونقل عن إفتاء الشارح أنه إذا تركه بقصد السجود ثم سجد بطلت صلاته كما لو قرأ آية سجدة بقصد السجود فإن صلاته تبطل بسجوده . أقول : وقد يفرق بينهما بأنه بترك التشهد حصل خلل في صلاته يقتضى الجبر ، و بقراءة الآية لم يحصل ما يقتضى السجود إلا نفس القراءة وهى منهى عنها وترك التشهد وإن كان منهياً عنه لكن حصل به خلل باق يحتاج إلى الجبر (قوله من الصلاة) خرج به قنوت النازلة كما سيأتي في كلام الشارح ، والمراد بقوله ولو احتمالا الإشارة إلى أنه لو نسي بعضاً معيناً سجد ، بخلاف غيره على ما يأتى (قوله فإن سجوده) الفاء فيه للتعليل (قوله بالكاف) احتراز عما لو قرئ باللام فإنه يقتضى أن الزيادة تارة يشرع معها السجود وتارة لا مع أنه ليس مراداً بل الزيادة مقتضية للسجود أبداً (قوله ولم يأت بمبطل) أى أما لو آتى به فإن كان مما يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة وإن كان مما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل آتى به لظنّ خروجه من الصلاة سجد للسهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يبطل عمده (قوله أو شك فيه) أى وطال تردده بقدر مضى ركن على ما يأتى (قوله إذ الأبعاض الخ) عدل إلى هذا التعليل عن تعليل الحلى بأنه ذكر مقصود في محل مخصوص لما أورد عليه من شموله لأذكار الركوع ونحوه ويمكن أن يجاب عن الحلى بأنه أراد بالمقصود ما لا يقوم غيره مقامه وبالحل الخصوص أنه لا يشرع في غير موضعه فيخرج بالمقصود السورة فإن المطلوب فيها ليس معيناً في سورة دون غيرها ولا تشرع في غير القيام والتسبيحات ليست مخصوصة بلفظ لا يقوم غيره مقامه ولكنها تفعل في الركوع والسجود بخلاف القنوت فإنه لا يشرع في غير الاعتدال والتشهد الأول وإن تكرر بفعل الأخير لكن لا يقوم غيره مقامه .

(قوله ولو بالشك كما سيأتي)
أى المذكور في قوله عقبه
ولا يرد خلافاً لمن زعمه
مالو شك الخ وإذا كان
المراد بفعل المنهى عنه
ما ذكر فهو كاف في دفع
هذا الإيراد فلا حاجة إلى
جواب آخر غيره على
أن قوله في جوابه
الآتى فإن سجوده
بفرض عدم الزيادة
لتركه التحفظ للمأمور
به يقال عليه إن الآتى
في كلام المصنف إنما
هو في ترك فعل حقيق
وهو ترك الركن على
ما يأتى فيه وترك بعض
(قوله فإذا ذكره أو
شك فيه استأنف
الصلاة) أى وقد صدق
أنه لا سجود (قوله لأنه
معلوم من قوله أو فعل
منهى عنه) أى فهو
من القسم الثانى
لا الأول وحينئذ فكان
اللائق في الإيراد أن
يقال السجود في هذه
ليس لترك المأمور بل
لفعل المنهى فذكره
في الأول في غير محله

ولو كلمة ككله ، وإن قلنا بعدم تعيين كلماته لأنه بشروعه فيه يتعين لأداء السنة ما لم يعدل إلى بدله ولأن ذكر الوارد على نوع من الخلل يحتاج إلى الجبر ، بخلاف ما يأتي به من قبل نفسه فإن قليله ككثيره ، والمراد بالقنوت ما لا بد منه في حصوله بخلاف ترك أحد القنوتين كأن ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لأنه أتى بقنوت تام ، وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت إذا كان لا يحسنه لإتيانه بأصل القيام على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى . نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتا ما مجزئاً . أما لو كانت لا تسع قنوتا مجزئاً أصلاً فالأوجه السجود (أو قيامه) أي القنوت الراتب وإن استلزم تركه ترك القنوت بأن لم يحسنه فإنه يسق له القيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال ، فإذا تركه سجد له ، وبما تقرر اندفع ما قيل إن قيامه مشروع لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه ولو تركه تبعاً لإمامه الحنفى سجد

(قوله ما لم يعدل إلى بدله) صادق بما إذا كان البديل وارداً وبما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم في حواشي التحفة لكن صرح بخلافه في حواشي شرح المنهج ، وذكر أن الشارح وافقه عليه فليراجع (قوله ولو تركه تبعاً الخ) وكذا لو أتى به خلفه كما صرح به الشهاب حج لأنه بترك الإمام له لحقه سهوه في اعتقاده .

(قوله ولو كلمة) أي ومنها الفاء في فإنيك تقضى ، والواو في وإنه ، وقوله وترك : أي وإن أتى بدل المتروك بما يرادفه كعم بدل فيمن هديت ، والقياس أن مثل ذلك ما لو ترك قوله : فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك أو شيئاً منهما لما مر عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت ويحتمل عدم السجود ، ولا يلزم من الاستحباب الورود ، وقوله من استحباب ذلك الخ عبارة ابن حجر قبل في القنوت بعد قول المتن ، وهو : اللهم اهْدِنِي فيمن هديت الخ نصها وزاد العلماء فيه بعد واليت ولا يعز من عادت ، وإنكاره مردود لوروده في رواية البيهقي وقوله تعالى - فإن الله عدو للكافرين - وبعد تعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع إنها مستحبة لورودها في رواية البيهقي وذكر نحوه م ر في شرحه (قوله ككله) أي ما لم يقطعه ويعدل إلى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ، ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لإتيانه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إتيانه بواحد كامل منهما اه سم على حج . أقول : وقضيته أنه لو أتى ببعض أحدهما مع كمال الآخر لا يسجد وفي حاشيته على منهج فرع جمع بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر قد يتجه السجود . لا يقال بل عدم السجود لأن ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بحملته وهو حينئذ لا يسجد له . لأننا نقول لو صح هذا التمسك لزم عدم السجود بترك بعض قنوت الصبح الخصوص لأنه لو تركه بحملته وعدل إلى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق مر على ما قلناه اه . أقول : ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو عدل إلى آية تتضمن دعاء وثناء أن الآية لما لم تطلب بخصوصها كانت قنوتا مستقلاً فأسقط العدول إليها حكم القنوت الذي شرع فيه بخلاف كل من قنوت عمر وقنوت الصبح فإنه ورد بخصوصه فكانا كقنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه ولو كلمة على ما مر وبقى ما لعزم على الإتيان بهما ثم ترك أحدهما هل يسجد أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن السنن لا تلزم إلا بالشرع فيها (قوله ما لم يعدل) أي بخلاف ما إذا عدل (قوله وكذا لو وقف) أي فلا يسجد (قوله يمكن حمل ذلك) أي ليوافق ما يأتي من أن قيام القنوت من الأبعاض (قوله على ذكر الاعتدال) وعليه فالوقوف وقفة تسع القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن تركه ذكر الاعتدال قرينة على أنه لم يردده فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للقنوت (قوله فإذا تركه) أي بأن لم يأت بقيام يسع قنوتا مجزئاً ليوافق ما مر له (قوله وبما تقرر)

كما صرح به في الروضة ، وقول القفال لا يسجد مبنى على مرجوح ، وهو أن العبرة بعقيدة الإمام ، ولو اقتدى في الصبح بمصلى سنتها سجد فيما يظهر إن لم يتمكن من القنوت خلفه ، فإن فعله فلا ، ويحمل عليه ما ذكره الزركشي في خادمه تبعا للقمولي (أو التشهد الأول) والمراد به هنا الواجب في التشهد الأخير أو بعضه لأنه صلى الله عليه وسلم تركه ناسيا وسجد للسهو قبل أن يسلم . ويستثنى من ذلك مالونوى أربعا وأطلق أو قصد أن يأتي بتشهدين فلا يسجد لترك أولهما على ما قاله جمع متأخرون وعزمه على الاتيان به لا يلحقه بتشهد الظهر لأنه مع ذلك مخير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد فهو غير سنة مطلوبة لداته في محل مخصوص لكن الذي قاله القاضي والبعوى أنه يسجد في صورة القصد إن تركه سهوا : أى أو عمدا وهو المعتمد (أو قعوده) قياسا عليه وإن استلزم تركه ترك التشهد لأن السجود إذا شرع لترك التشهد شرع لترك جلوسه لأنه مقصود له . وصورة تركه وحده أن لا يحسنه فإنه يسن له حينئذ الجلوس بقدره كما مرّ نظيره في القنوت (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أى بعده (في الأظهر) والمراد الواجب منها في التشهد الأخير أخذا مما مرّ ، لأنه ذكر يجب الاتيان به في الأخير فيسجد لتركه في الأول ، وقيس به القنوت فيسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه كما جزم به ابن الفركاح ، واعتمده جمع متأخرون والجلوس لها في الأول والقيام لها في الثاني كالقعود للتشهد والقيام للقنوت فيكونان من الأبعاض ، وعلى ذلك

(قوله لم يسجد لتحمل الإمام ذلك) اعتمده الزيادي وفي بعض نسخ الشارح أنه يسجد

أى من أن القيام بعض مستقل (قوله كما صرح به) أى ولو أتى به المأموم مؤلف ، وعبرة حج ولو اقتدى شافعي بحنفى في الصبح وأمكنه أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعل وإلا فلا ، وعلى كل يسجد للسهو ، وعلى المنقول المعتمد بعد سلام إمامه لأنه بتركه له لحقه سهوه في اعتقاده بخلافه في نحو سنة الصبح إذ لا قنوت يتوجه على الإمام في اعتقاد المأموم فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو اهـ أى فلا يطلب من المأموم سجود لترك إمامه القنوت لعدم طلبه من الإمام بل هو منهى عنه ، ومحل السجود أيضا ما لم يأت به إمامه الحنفى فإن أتى به فلا سجود لأن العبرة بعقيدة المأموم ، ويصرح بذلك ما قالوه فيما لو افتصد إمامه الحنفى وصلى خلفه حيث قالوا بصحة صلاته خلفه اعتبارا بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام . وبقي مالو وقف إمامه الحنفى وقفة تسع ذلك ولم يجهر به هل يسجد المأموم حملا له على عدم الاتيان به أولا قياسا على مالو سكت سكينة تسع البسملة من أنا نحمله على الكمال من الاتيان بها حتى لا يلزم الشافعي نية المفارقة فيه نظر والأقرب الأول ، ويفرق بينهما بأن البسملة لما كانت مطلوبة منه حمل على الكمال بخلاف القنوت (قوله بمصلى سنتها) ومثلها كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح (قوله أو بعضه) ومنه الواو في وأشهد (قوله مالونوى أربعا) أى من النفل راتبا كان أو غيره (قوله أنه يسجد) قال سم على منهج بعد نقله الأول عن حج والثاني عن م ر . وأقول : إن التزم استحباب تشهد أول لمن أراد أربع ركعات تطوعا لم يتجه إلا السجود حتى وإن أطلق ولم يوجد منه عزم على الاتيان بالاثنتين وإن التزم عدم استحبابه فالوجه عدم السجود وإن عزم لأن غاية الأمر أنه قصد الاتيان بشئ لا يستحب الاتيان به وذلك لا يقتضى السجود بتركه لأنه لم يترك أمرا مستحبا ولم يوجد في الصلاة ذلك فليحرم الاستحباب وعدمه . أقول : وقد يقال لما قصد الاتيان بالتشهدين التحقق من حيث الفعل المنوى بالرابعة فصار التشهد الأول مطلوبا بخبر تركه بالسجود

فالأبعض اثناعشر ، وقوله (سجد) راجع للصور كلها ويصح عود فيه لكل ما ذكر والقنوت وقصر رجوعه على التشهد وزعم فرق بينهما غير حسن لأن العطف بأو فإفراده لذلك للاختصاصه بالتشهد ووجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح مانعا لإلحاقها من القنوت بها من التشهد لأن مقتضى للسجود ليس هو الوجوب في الجملة لقصوره ولثلا يلزم عليه إخراج القنوت من أصله بل كون المتروك من الشعار الظاهرة المخصوصة بمحل منها استقلالا تبعا كما يأتي مع استوائهما في ذلك . والثاني لا يسجد لترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بناء على عدم استحبابه فيه ، وسواء أترك مامراً عمدا أم سهوا بجامع الخل بل خلل العمد أكثر فكان للجبر أحوج (وقيل إن ترك عمدا فلا) يسجد لتركه لكونه مقصرا بتفويت السنة على نفسه وردّ بما مرّ (قلت : وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها ، والله أعلم) وذلك بعد التشهد الأخير على الأصح ، وبعد الأول على وجه والجائز كالقيام لها في القنوت قياسا على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيما مرّ . وصورة السجود لترك الآل أن يتيقن ترك إمامه لها بعد سلام إمامه وقبل أن يسلم هو أو بعده إن سلم وقصر الفصل فاندفع استشكله بأنه إن علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فات محل السجود ، وسميت هذه السنن أبعاضا لتأكد شأنها بالجبر تشبيها بالبعض حقيقة (ولا تجبر سائر السنن) أي باقيها بالسجود كأذكار الركوع والسجود على الأصل لأنها ليست في معنى الوارد فان سجد لشيء منها عمدا بطلت صلاته ،

(قوله اثناعشر) أي بما يأتي (قوله ويصح عود فيه لكل ما ذكر الخ) يمنع منه أن الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سنّ الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وهو أقوال كما مرّ في صفة الصلاة وصرح به الجلال المحلى هنا . وأما الخلاف في سنه في القنوت فهو أوجه كما مرّ ثم أيضا ولا يتأتى ترتيب الأقوال على الأوجه فتعين رجوع الضمير إلى التشهد فقط (قوله وزعم فرق بينهما) أي بين التشهد والقنوت (قوله مع استوائهما) عبارة التحفة : وهما مستويان في ذلك

(قوله فالأبعض اثناعشر) أي بزيادة الصلاة على الآل في التشهد الأخير والقنوت على ما سنده (قوله من القنوت) حال ، وقوله من التشهد حال أيضا أي بعده (قوله بناء على عدم استحبابه) أي هذا الذكر وهو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وردّ بما مرّ) أي من قوله فكان للجبر أحوج (قوله بعد التشهد الأخير على الأصح) أي وبعد القنوت شرح المنهج ، وعبارة حج بعد قول المصنف والله أعلم وذلك في القنوت ومثلها قيامها وفي التشهد الأخير الخ اه وبه يتضح عدّه السابق للأبعض اثناعشر (قوله وصورة السجود لترك الآل) وجه تصويره بذلك كما وافق عليه م ر أنه إن تركه هو فإن كان عمدا أتى به ولا سجود أو سهوا فإن تذكره قبل السلام فكذلك ، وإن سلم قبل تذكره فلا جائز أن يعود إليه . لأننا لم نرهم جؤزوا العود لسنة غير سجود السهو ولا أن يعود إلى سجود السهو عنه لأنه إذا عاد صار في الصلاة فينبغي أن يأتي بالمتروك ولا يتأتى السجود لتركه فليتأمل اه سم على منهج (قوله تشبيها بالبعض) أي حيث تأكد شأنه بحيث تبطل الصلاة بتركه ، وليس المراد أن كلا يجبر بالسجود ، فانه لو ترك ركنا سهوا يجب فعله والسجود إنما هو للزيادة الحاصلة بتدراكه إن وجدت (قوله كأذكار الركوع والسجود) أي ودعاء الافتتاح والسورة ، ويمكن الفرق بين هذه وبين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الآل بأن الاعتدال على صورة القيام المعتاد فطاب فيه ذكر يميزه عنه فكان مقصودا بالطلب لاتابعا والركوع والسجود لما كان كل منهما ليس على صورة الفعل المعتاد كانا عبادتين مستقلتين والله ذكر فيهما تابع للمحل فضعفت رتبته عن القنوت فلم يطلب له السجود .

(قوله إلا أن يعذر لجهله) أى بأن كان قريب العهد بالإسلام وأنشأ بادية بعيدة عن العلماء لأن هذا هو مرادهم بالجاهل المعذور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله عرف محله) أى مقتضيه كما قاله الشهاب حجج قال وأولت محله بما ذكر لأنه الذى نحن فيه وإلا لم يبق للاشكال وجه أصلا ، ثم قال ثم رأيت شارحا فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاقى مانحن فيه إذ الكلام ليس فى سجوده فى غير محله وهو قبيل السلام بل فى سجوده فى محله لكن لنحو تسبيح الركوع فتعين ما ذكرته اه (قوله واستثنى من هذه القاعدة) يعنى قول المصنف وإلا يسجد فهو استثناء من المفهوم . وأما ما يستثنى من المنطوق وهو قوله إن لم يبطل عمده لم يسجد لسهوه فسيأتى فى المتن مع ما زاده الشارح عليه (قوله لم يشرع فيه) راجع للذكر والقرآن كما سيأتى محترزه فى قوله وخرج بقولنا لم يشرع إلخ خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ

إلا أن يعذر لجهله . وما استشكل به من أن الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرف عرف محله رد بمنع هذا التلازم لأن الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومته لكل سنة وعدم اختصاصه بمحله المشروع (والثانى) أى فعل المنهى عنه (إن لم يبطل عمده) الصلاة (كالانكفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) كعمده غالبا لما يأتى فى المستثنيات لعدم ورود السجود له ، ولأنه إذا كان عمده فى محل العفو فسهو أولى (وإلا) بأن أبطل عمده كركعة زائدة أو ركوع أو سجود (سجد) لسهوه «لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد السهو» متفق عليه ، هذا (إن لم تبطل) الصلاة (بسهوة) فإن بطلت بسهوة (ككلام كثير) فانه يبطلها (فى الأصح) كما مر فلا يسجد لعدم كونه فى صلاة ، فى الأصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجد ، فلو سكت عن المثال لكان أخصر وأبعد عن الإيهام إذ لا يسجد مع الحكم بالبطلان . واستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد للسهو ثم سها قبل سلامه فانه لا يسجد فى الأصح فلو سجد عمدا بطلت صلاته أو سهوا فلا ، وما لو حوّل المتنفل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عاد فورا فانه لا يسجد للسهو على ما صححه المصنف فى المجموع وغيره والمعتمد كما مر فى فصل الاستقبال أنه يسجد له وصححه الرافعى فى شرحه الصغير وجزم به ابن المقرئ فى روضه . وقال الأسنوى انه القياس ، وأفق به الوالد رحمه الله تعالى (وتطويل الركن القصير) عمدا بسكوت أو ذكر أو قرآن لم يشرع فيه (يبطل عمده) الصلاة

(قوله إلا أن يعذر لجهله) أى أو سهوه اه حجج وقضية إطلاق الجهل أنه لافرق بين قريب العهد بالإسلام وغيره وقيد الشوبرى نقلا عن البغوى بقريب العهد بالإسلام وعبر به فى العباب أيضا ، لكن لم ينقله عن أحد ، ولعل الأقرب ما اقتضاه كلام الشارح فإن مثل هذا مما يخفى فلا يفرق فيه بين قريب العهد بالإسلام وغيره ويؤيده ما يأتى للشارح بعد قول المصنف أوعاد له أى للتشهد الأول جاهلا فكذا من قوله وإن كان مخالطا لنا لأن هذا مما يخفى على العوام (قوله عرف محله) أى مقتضيه اه حجج ثم قال : وأولت محله بما ذكر لأنه الذى نحن فيه وإلا لم يبق للاشكال وجه أصلا ، ثم رأيت شارحا فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاقى مانحن فيه اه (قوله سجد) أى غالبا أيضا لما يأتى فيما لو سها فى سجود السهو أو نفل السفر (قوله واستثنى من هذه القاعدة) وهى قول المصنف والثانى إن لم يبطل إلخ (قوله ثم سها) أى بأن تكلم ناسيا مثلا (قوله قبل سلامه) أى أوفى السجود نفسه (قوله والمعتمد كما مر فى فصل الاستقبال) خلافا لحجج حيث قال : واستثنى من هذه القاعدة ما لو حوّل المتنفل دابته عن صوب مقصده سهوا ثم عاد فورا فانه لا يسجد لسهوه على المعتمد مع أن عمده مبطل ، ويفرق بينه وبين سجوده لمجوحها وعودها فورا بأنه هنا مقصر لركوبه الجموح أو بعدم ضبطها بخلاف الناسى نخفف عنه لمشقة السفر وإن قصر انتهى وقضية تخصيص الخلاف بهذه الصورة وأن السجود لمجامح الدابة لا خلاف فيه وهو مناف لقول البهجة :

✽ أو بانحراف لا إليها ناسيا ✽

أو خطأ أو لمجامحها سجد سهوا على الأصح إن قل الأمد وقرره شارحه بما يفيد جريان الخلاف فى كل منهما ، ومنه قوله : وصححه الشيخان فى الجماع ، لكنه قال بعد وقال البغوى : يسجد فى النسيان والخطأ دون الجماع اه فما اقتضاه كلام حجج جار على هذا الأخير (قوله لم يشرع فيه) قيد فى الذكر فقط ، فلو قدم قوله : لم يشرع على قوله : أو قرآن أو أخر الذكر عنه كان أولى ، ولكنه أخره

(في الأصح) لأن تطويله تغيير لموضوعه كما لو قصر الطويل بعدم إتمام الواجب ولأن تطويله يخل بالموالاة كما قاله الامام (فيسجد لسهوه) والثاني لا يبطل عمده لحديث ورد فيه يدل على ذلك ومقدار التطويل المبطل كما نقله الخوارزمي عن الأصحاب . وكلام الشيخين قد يدل عليه أن يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدين بالجلوس للشاهد ومراده كما قاله جمع قراءة الواجب وهو الفاتحة وأقل التشهد أي بعد مضي قدر ذكر كل المشروع كالقنوت في محله بالقراءة المعتدلة ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك لا قراءته مع المندوب وجرى عليه بعضهم وقول الزركشي القياس اتباع العرف يرد بأن هذا بيان للعرف هنا والأوجه أن المراد بالزيادة على قدر الذكر المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لها لالحال المصلي وقولنا في تلك الصلاة يحتمل أن يراد به من حيث ذاتها أو من حيث الحالة الراهنة فلو كان إماما لاتسن له الأذكار السنونة للمنفرد اعتبر التطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الأول وبالنظر لما يشرع له الآن من الذكر على الثاني وهو الأقرب لكلامهم ، وخرج بقولنا لم يشرع تطويله ما شرع تطويله بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر واختار المصنف دليلا جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين لورود أحاديث صحيحة فيه ، ولهذا جرى عليه أكثر من ، وصححه في موضع من التحقيق وقد يمنع الاستدلال بما ورد من الأخبار بأنها وقائع فعلية طرقها الاحتمال (فلاعتدال قصير)

لما يأتي من أن تطويل القيام الثاني من صلاة الكسوف لا يضر لكون القراءة مشروعة فيه ويرد عليه أن القيام الثاني في صلاة الكسوف ليس اعتدالا بل هو سنة فيها مستقلة فليتأمل (قوله قراءة الواجب) أي فيهما (قوله كالقنوت) قضيته أنه لو زاد على قدر القنوت ما يسع قراءة الفاتحة في ثانية الصبح بطلت وقد تقدم له خلاف مع توجيهه بأنه مشروع له في الجملة (قوله بالنسبة للوسط) خبر أن أي أن المراد اعتبارها بالنسبة الخ (قوله بتقدير كونه منفردا على الأول) أي قوله يحتمل أن يراد به من حيث الخ وقوله على الثاني أي قوله أو من حيث الحالة الراهنة الخ (قوله لم يشرع تطويله) في نسخة تطويله مرتين وما في الأصل هو الموافق لما قدمه من عدم ذكره تطويله (قوله في محله) أي وهو اعتدال الركعة الأخيرة في الصبح أو الوتر في رمضان أما الاعتدال في غيرها فيضر تطويله ولو من الركعة الأخيرة إلا إذا طوّل بالقنوت للنزلة وأفقي ابن حجر بأن تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقا لأنه عهد تطويله في الجملة ونقل عن الزيادي اعتماد هذا (قوله لورود أحاديث صحيحة فيه) أي الجلوس بين السجدين دون الاعتدال فانه لم يرد فيه ذلك ويحتمل رجوع الضمير للتطويل وفيه كلام في سم على منهج ومنه أن حديث أنس ورد في مسلم بتطويل الجلوس بين السجدين أيضا أي كما ورد تطويل الاعتدال فكان ينبغي له اختياره ولعله لم يستحضره اه .

عليه من الأذكار المشروعة فنراجع ثم إن قضية ما ذكر أنه لو زاد على قدر المشروع بقدر الفاتحة تبطل صلاته ولا ينافيه خلافا لما في حاشية الشيخ ما قدمه في ركن الاعتدال من عدم البطلان لأن ذاك فيما إذا كان التطويل بنفس القنوت كما يعلم بمراجعته بخلاف ما هنا (قوله في محله) أي المشروع هو فيه بالأصالة وهو ثانية الصبح وأخيرة الوتر في النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في النزلة كما في حاشية الشيخ ويدل له قول الشارح عقب الاستثناء الآتي في كلام المصنف عقب كلام الرافعي الآتي ويمكن حمله على ما إذا لم يطل به الاعتدال وإلا بطلت فالشارح مخالف لما أفق به الشهاب حجج من أن المراد بمحله اعتدال أخيرة سائر المكتوبات قال لأنها محله في الجملة (قوله ويحتمل أن يعتبر أقل زمن يسع ذلك)

لأنه للفصل بين الركوع والسجود (وكذا الجلوس بين السجدين) قصير (في الأصح) لأنه للفصل بينهما فهو كالاعتدال بل أولى لأن الله كرم الم شروع فيه أقصر مما شرع في الاعتدال . والثاني أنه طويل لما مر (ولو نقل ركنا قوليا) غير مبطل فخرج السلام عليكم وتكبيرة الاحرام بأن كبر بقصده (كفاتحة في ركوع أو) جلوس (تشهد) آخر أو أول وقول بعض الشراح أو تشهد آخر ليس بقيد أو نقل تشهدا أو بعض ذلك إلى غير محله أو نقل قراءة مندوبة كسورة إلى غير محلها (لم تبطل بعمده في الأصح) لأنه غير محل بصورتها بخلاف الفعلي (و) على الأصح (يسجد لسهوه) ولعمده أيضا (في الأصح) لتركه التحفظ للمأمور به في الصلاة فرضها ونفلها أمرا مؤكدا كتأكد التشهد الأول . نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد كما قاله ابن الصباغ لأن القيام محلها في الجملة وقياسه أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لأن القعود محلها في الجملة . قال الأسنوي وقياسه السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الأحكام لابن عبدان اه والمعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى عدم السجود ، والثاني لا كغيره مما لا يبطل عمده (وعلى هذا) أى الأصح (تستثنى هذه الصورة من قولنا) المتقدم (ما لا يبطل عمده لا سجود لسهوه) واستثنى معها أيضا ما لو أتى بالقنوت أو بكلمة منه بنيته قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني فإنه يسجد ولو تعمده لم تبطل صلاته لكنه مكروه ذكره الرافعي في صلاة الجماعة ويمكن حمله على ما إذا لم يطل به الاعتدال وإلا بطلت

(قوله في الوتر في غير نصف رمضان) أى مثلا كما هو ظاهر

(قوله لأنه للفصل) قال الشيخ عميرة أورد أن اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك وأجيب بأنها اشترطت ليتأتى الخشوع ويكون على سكونية انتهى سم على منهج (قوله لما مر) أى في قوله لورود أحاديث صحيحة فيه الخ (قوله ولو نقل ركنا قوليا) قضية ما ذكر أنه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لأنه لم ينقله إلى غير محله لكن عبارة حج في شرح الارشاد ويضم إلى هذه أى نقل الركن القولى القنوت في وتر لا يشرع فيه وتكرير الفاتحة خلافا لبعضهم اه وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له لأنه كله يصدق عليه أنه قرآن مطاوب وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد إلا أن ما ذكره الشارح من أنه لو قدم الصلاة على النبي لا يسجد لأن القعود محلها في الجملة يقتضى عدم السجود بتكرير الركن القولى إلا أن يقال التكرير عبارة عن ذكره بعد الاتيان به ومجرد تقديمه ليس فيه ذلك ويؤيده أن القول بابطال تكريره إنما يكون بعد الاتيان به على وجه يعتد به (قوله فخرج السلام عليكم) أى وإن لم يقصده لما فيه من الخطاب (قوله بأن كبر بقصده) أى الاحرام (قوله بخلاف الفعلي) أشار به إلى رد توجيهه مقابل الأصح الذى عبر عنه المحلى بقوله والثاني تبطل كمثل الركن الفعلي اه وكان ينبغي للشارح ذكر المقابل وفاء بشرح المتن (قوله عدم السجود) أى بنقل التسبيح إلى القيام (قوله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة) أى وهى قوله ولو نقل ركنا قوليا وقوله عن قولنا متعلق بتستثنى وعدها بعن دون من لتضمينه معنى تميز (قوله قبل الركوع) ومثل ذلك ما لو فعله إمامه الحنفى قبل الركوع لأن فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو (قوله وإلا بطلت) هذا يخالف من حيث شموله للركعة الأخيرة على ما أفق به حج من عدم البطالان بتطويل اعتدال الركعة الأخيرة كما تقدم نقله عنه .

أخذاً مما مر وما لو قرأ غير الفاتحة في غير القيام وما لو فرقهم في الخوف أربع فرق وصلى بكل ركعة أو فرقتين وصلى بواحدة ثلاثاً فإنه يسجد لمخالفته بالانتظار في غير محله الوارد فيه ، وليس منها زيادة القاصر أو مصلّ نفلاً مطلقاً من غير نية سهو لأن عمده ذلك مبطل فهو من القاعدة ولو صلى على الآل في التشهد الأول أو بسمل أول تشهده لم يسق له سجود السهو كما اقتضاه كلام الأصحاب وهو ظاهر عملاً بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لاسجود لسهوه إلا ما استثنى منها ، والاستثناء : معيار العموم بل قيل إن الصلاة على الآل في الأول سنة وكذا الاتيان بسم الله قبل التشهد . وأما ما اقتضاه كلام الشيخ في شرح منهجه وأفتى به من السجود له فإنما يتجه على القول بأنها ركن في التشهد الأخير كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه ودعوى صحته بعيدة (ولونسى) الإمام أو المنفرد (التشهد الأول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انتصابه) أى وصوله لحدّ يجزئه في قيامه (لم يعدله) أى يحرم عليه العود لما صح من الأخبار

(قوله أخذاً مما مر) أى في قول المصنف وتطويل الركن القصير الخ (قوله وما لو قرأ) هذا علم من قوله قبل أو نقل قراءة مندوبة الخ فلعلة ذكره للتصريح بالاستثناء ، وإنما قيد بغير الفاتحة ليكون مثلاً لنقل غير الركن والا فنقل الفاتحة علم من قول المتن ولو نقل ركناً قولياً (قوله غير الفاتحة) أى شيئاً من القرآن غير الخ ، وظاهره أنه إذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجود نية القراءة ، وعليه فيفرق بينه وبين القنوت بأن القنوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقاً فاشترط فيه نية القنوت ليتحقق كونه من الأبعاض ، والقراءة صورتها ليس لها حالتان فكان مجرد نقلها مقتضياً لتحقيق نقل المطوب لكن في حاشية شيخنا الزيدى خلافه حيث قال قوله وقنوت بنيته ، وكذلك التشهد والقراءة لابد من نيهما قياساً على القنوت اهـ وما اقتضاه كلام الشارح من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود ظاهر لأن القراءة وألفاظ التشهد كلاهما متعين مطوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فإن ألفاظه تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيرها في الصلاة من كل ما تضمن دعاء وثناء مقامها فاحتيج في اقتضاءها السجود للنية (قوله فانه يسجد لمخالفته) ينبغى أن غير الفرقة الأولى مثله لاقتدائهم بمن حصل منه مقتضى السجود فليتأمل اهـ سم على منهج (قوله في غير محله) أى وهو انتظاره في قيام الثانية والرابعة (قوله أو بسمل أول تشهده) ظاهره أنه لا يسجد وإن قصد أنها من الفاتحة لكن عبارة حجج وأنه لو بسمل أول التشهد أو صلى على الآل بنية أنه ذكر التشهد الأخير سجد الخ . أقول : والأقرب ظاهر إطلاق الشارح هنا لما علل به من أن الاستثناء معيار العموم سيما والتشهد محل الصلاة على الآل في الجملة لكن ما علل به عدم السجود لقراءة البسملة أول التشهد يرد عليه أن هذا مطلوب قولى نقله إلى غير محله (قوله في شرح منهجه) أى من أنه متى نقل مطلوباً قولياً سجد لسهوه فإنه صادق على ما ذكر (قوله أو مع قعوده) أى أو قعوده وحده بأن لم يحسنه (قوله لحدّ يجزئه في قيامه) أى بأن صار إلى القيام أقرب منه إلى الركوع أو إليهما على السواء (قوله لم يعدله) ظاهره وإن نذر كل من الإمام والمنفرد ، ويوجه بأن الكلام في الفرض الأصلي وهذا فرضيته عارضة ولهذا لو تركه عمداً بعد نذره لم تبطل صلاته .

(قوله وما لو قرأ غير الفاتحة) هذا مكرر مع قوله السابق أو نقل قراءة مندوبة كسورة إلى غير محلها (قوله فأنما يتجه على القول بأنها ركن) يقال عليه الشيخ جار في ذلك على طريقته من أن نقل المطوب القولى وإن لم يكن ركناً يندب له السجود فلا يحتاج إلى الحمل المذكور (قوله بأنها) أى الصلاة على الآل

ولتلبسه بفرض فعلى فلا يقطع له سنة (فان عاد) عامدا (عالما بتحريمه بطلت) صلاته لأنه زاد قعودا من غير عذر وهو محل بهيئة الصلاة بخلاف قطع القولى لنفل كالفاتحة للتعوذ أو الاقتراح فلا يحرم (أو) عاد له (ناسيا) كونه في صلاة أو حرمة عوده (فلا) تبطل لعذره ورفع القلم عنه . نعم يجب عليه عند تذكره النهوض فورا ولا ينافي ماقرر هنا من عدم بطلانها بعوده ناسيا حرمة مامر من أنه لو تكلم بكلام يسير ناسيا حرمة الكلام ضرر لأن العود من جنس الصلاة فكان بابه أوسع بخلاف الكلام فإنه ليس من جنسها ولا منها (ويسجد للسهو) لا بطل تعمده ذلك (أو) عاد له (جاهلا) تحريمه وإن كان مخالطا لنا لأن هذا مما يخفى على العوام (فكذا) لا تبطل صلاته (في الأصح) لما ذكره ويقوم فورا عند تعلمه ويسجد للسهو والثاني تبطل لتقصيره بترك التعلم أما المأموم فيمتنع عليه التخلف عن إمامه للتشهد فان تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة . لا يقال صرحوا بأنه لو ترك إمامه القنوت فله أن يتخلف ليقتل إذا لحقه في السجدة الأولى . لأننا نقول لم يحدث في تخلفه في تلك وقوفها وهنا أحدث فيه جلوس تشهد فقول بعض المتأخرين لو جلس إمامه للاستراحة فالأوجه أن له التخلف ليتشهد إذا لحقه في قيامه لأنه حينئذ لم يحدث جلوسا فمحل بطلانها إذا لم يجلس إمامه ممنوع كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى

(قوله ولتلبسه بفرض فعلى) أى أما القولى فسيأتى (قوله عالما بتحريمه بطلت) ظاهره أنه لافرق في ذلك بين الفرض والنفل كأَنَّ أحرم بأربع ركعات نفلا بتشهدين وترك التشهد الأول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذى هو فرض . لا يقال إن له ترك القيام والجلوس للقراءة . لأننا نقول الجلوس الذى يأتى به للقراءة ولو بعد تلبسه بالقراءة ركن فعوده عنه إلى التشهد يصدق عليه أنه قطع الفرض للنفل وأما إذا تذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فهل يعود لأنه بقصد الاتيان به صار بعضا أولا لأن النفل لم يشرع فيه تشهد أول في حد ذاته فيه نظر والأقرب أنه ينبى على أنه إذا قصد الاتيان به ثم تركه هل يسجد أولا ، فإن قلنا بما قاله القاضى والبعوى من السجود واعتمده الشارح عاد له لأنه صار حكم البعض بقصده وإن قلنا بكلام غيرها من عدم السجود لم يعد (قوله أو الاقتراح فلا يحرم) نعم لا يبعد كراهته اه حج (قوله أو حرمة عوده) أى أو ناسيا حرمة عوده (قوله ولا ينافي ماقرر الخ) هو قوله أو حرمة عوده الخ (قوله أو عاد له جاهلا) قال في الخادم أما إذا علم أن القعود غير جائز ولكن جهل أنه يبطل فقياس ماسبق في الكلام ونظائره البطلان لعوده مع علمه بتحريمه وبه صرح الشيخ أبو محمد في الفروق اه سم على منهج (قوله أما المأموم فيمتنع عليه التخلف) لم يتقدم ما يصلح كون هذا محترزا له فلعل المراد من ذكره مجرد إفادة الحكم وقد يقال هو محترز ما جعله مرجعا للضمير في قول المصنف ولو نسي من قوله الإمام أو المنفرد (قوله فان تخلف) أى عامدا عالما (قوله بطلت صلاته) أى وإن قل التخلف حيث قصده (قوله إذا لحقه في السجدة الأولى) أى فان ظن أنه لا يدركه في الأولى لايسن له القنوت ومع ذلك إن تخلف ليقتل لا تبطل صلاته إلا إن سبقه بركنين فعليين بأن هوى الإمام للسجدة الثانية والمأموم في القيام للاعتدال كما أتى في قوله نعم يجوز للمأموم الخ (قوله فقول بعض المتأخرين) هو ابن حجر رحمه الله .

(قوله وهو محل بهيئة الصلاة) ينبى أن تكون هذه الجملة حالية لتكون قيذا فيما قبها أى هذا القعود الخاص محل بهيئة الصلاة وإلا فالقعود ليس محلا بهيئة الصلاة على الإطلاق بدليل ما قدمه فيما لو زاد قعودا عقب سجود التلاوة أو عقب الهوى للسجود (قوله كونه في صلاة) قد لا يتصور عوده لأجل التشهد مع نسيانه أنه في صلاة إذ التشهد ليس إلا فيها فعمل اللام في له بمعنى إلى أى عاد إلى التشهد بمعنى محله (قوله لأن العود من جنس الصلاة) يعنى ما عاد إليه وإلا فنفس العود ليس من جنس الصلاة وافرقت الشهاب حج بأن حرمة الكلام أشهر فنسيانها نادر فأبطل كالا كراه عليه ولا كذلك هذا (قوله أما المأموم) لاوجه للتعبير هنا بأما (قوله كما أفق به الوالد) يعنى بما اقتضاه المنع من البطلان .

إذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب ولو انتصب معه فعاد له لم يعد إذ هو إما متعمد فصلاته غير صحيحة أو ساه أو جاهل فلا يوافق في ذلك بل ينتظره قائماً حملاً له على أنه عاد ساهياً أو ينوي مفارقه وهو الأولى ولو قعد فانتصب إمامه ثم عاد لزم المأموم القيام فوراً لأنه توجه عليه بانتصاب إمامه وفراقه هنا أولى أيضاً (وللمأموم) إذا انتصب وحده ناسياً (العود لمتابعة إمامه في الأصح) لعذره إذ المتابعة فرض فرجوعه إلى فرض لا إلى سنة. والثاني ليس له العود بل ينتظر إمامه قائماً لتلبسه بفرض وليس فيما فعله إلا التقدم على الإمام بركن (قلت: الأصح وجوبه) أي العود (والله أعلم) لأن متابعة الإمام واجبة وهي آكد مما ذكره من تلبسه بفرض فإن لم يعد ولم ينو المفارقة بطلت صلاته وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجري فيما لو سبق إمامه إلى السجود وترك القنوت كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فقد قال في الروضة كأصلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد وفي التحقيق والأنوار والجواهر نحوه ويؤخذ منه أن المأموم إن ترك القنوت ناسياً وجب عليه العود لمتابعة إمامه أو عامداً ندب ولا يرد عليه ما لو ظن المسبوق سلام إمامه فقام حيث لزمه العود وامتنع عليه نية المفارقة لأن المأموم هنا فعل فعلاً للإمام أن يفعله ولا كذلك في الصورة المذكورة لأنه بعد فراغ الصلاة فجاز له المفارقة هنا لذلك أما إذا تعمد الترك فلا يجب عليه العود بل يسن له،

(قوله إذ جلوسه) أي الإمام (قوله ليس بمطلوب) لعل المراد ليس بمطلوب بطريق الأصالة وإلا جلوس الاستراحة سنة في حقه إذا قصد ترك التشهد الأول (قوله ولو انتصب) أي المأموم معه أي مع إمامه (قوله وفراقه هنا أولى) أي فهو مخير بين الانتظار في القيام والمفارقة وهي أولى كالتى قبلها (قوله فإن لم يعد) أي فوراً (قوله وما ذكرناه من التفصيل بين العمد) كان الأولى تأخير عن قوله الآتي أما إذا تعمد الترك الخ (قوله كما أفق به الوالد) أي فيجب عليه العود لإمامه إن سجد قبله ناسياً فإن لم يعد بطلت صلاته إن كان عامداً عالماً وعليه فلا حاجة لقوله الآتي ويؤخذ منه الخ إلا أن يقال مراده أنه مأخوذ من كلام الأنوار والجواهر فكأنه بيان لسند والده (قوله وجب عليه العود) ما أفاده هذا الكلام من وجوب العود إذا ترك الإمام في القنوت وخرّ ساجداً سهواً لا يتقيد بذلك بل يجري فيما إذا تركه في اعتدال لاقنوت فيه وخرّ ساجداً سهواً كما وافق على ذلك طبر وم ر وهو ظاهر اه سم على منهج. أقول: وقد يفرق بأنه فيما لو تركه في القنوت والإمام مشغول بسنة تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لاقنوت فيه فإن الإمام ليس مشغولاً فيه بما ذكر وزمنه قصير فسجود المأموم قبله ليس فيه خش كسبقة وهو في القنوت غايته أنه سبقه ببعض ركن سهواً وفي حج الجزم بما استظهره سم قال ويخص قولهم السابق بركن سهواً لا يضر بالركوع اه أي بخلاف السجود سهواً فيجب فيه العود (قوله وامتنع عليه نية المفارقة) أي مع استمراره في القيام بخلاف ما لو نوى المفارقة وعاد للعود فإنه لا يمتنع وعبارة حج لو قام لزمه الجلوس ليقوم منه ولا يسقط عنه نية المفارقة وإن جازت اه (قوله ولا كذلك في الصورة المذكورة) وهي ما لو ظن المسبوق سلام إمامه الخ (قوله فجاز له المفارقة هنا لذلك) وقد يقال ظنه سلام إمامه ينزل فعله منزلة فعل الساهى والعود واجب عليه فالمستلтан على حد سواء إلا في نية المفارقة مع استمراره في القيام على ما مر.

(قوله إذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بمطلوب) يؤخذ منه أنه لو جلس للتشهد فعن له القيام أن للمأموم أن يجلس ويأتي بالتشهد فليراجع (قوله إذ المتابعة فرض) أي في حد ذاتها وإلا فالمتابعة فيما نحن فيه ليست بفرض على طريقة الرافعي التي الكلام في تقريرها (قوله ولم ينو المفارقة) قضيته أن له نية المفارقة وعدم العود وسيأتي ما يصرح به (قوله وما ذكرناه من التفصيل) يعني ما أشرنا إليه بقولنا ناسياً وإلا فالنهي ذكره إنما هو أحد شقي التفصيل وشقه الآخر سيأتي (قوله ويؤخذ منه) في التعبير به مساهلة إذ المأخوذ هو مفاد التشبيه قبله على أنه سيأتي له قريباً في الكلام على القنوت الآتي في كلام المصنف ما يغني عن هذا وذكره هناك أنسب (قوله ولا يرد عليه) أي على ما ذكر في القنوت المشبه بالتشهد فهو مثله في الحكم (قوله فجاز له المفارقة) أي هنا.

كما لو ركع مثلاً قبل إمامه لأن له قصداً صحيحاً بانتقاله من واجب مثله فاعتدّ بفعله وخير بينهما ، بخلاف الساهي فكأنه لم يفعل شيئاً ولزمه العود ليعظم أجره ، والعامد كالمقوّت على نفسه تلك السنة بتعمده فلا يلزمه العود إليها ، وإنما تخير من ركع مثلاً قبل إمامه سهواً لعدم خش الخالفة فيه بخلافه هنا ولولم يعلم الساهي حتى قام إمامه لم يعد ولم يحسب ماقرأه قبل قيامه كما لو ظنّ مسبوق سلامه فقام لما عليه فإنه يلغو كل ما فعله قبل سلامه ، ولو ظنّ مصلّ قاعداً أنه تشهد التشهد الأول فافتتح القراءة للثالثة امتنع عوده إلى قراءة التشهد ، وإن سبقه لسانه بالقراءة وهو ذا كر أنه لم يتشهد جاز له العود إلى قراءة التشهد لأن تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق اللسان إليها غير معتدّ به (ولو تذكر) المصلّي إماماً أو منفرداً التشهد الأول (قبل انتصابه) أي قبل استوائه معتدلاً (عاد) ندباً (للتشهد) الذي نسيه لعدم تلبسه بفرض (ويسجد) للسهو (إن كان صار إلى القيام أقرب) منه إلى القعود لأنه فعل فعلاً تبطل بعمره وعلم تحريره بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو على السواء فلا يسجد للسهو لقلة ما فعله حينئذ كما صحّ ذلك في الشرحين وهو المعتمد وإن صحّ في التحقيق عدم السجود مطلقاً ، وقال في المجموع إنه الأصح عند الجمهور ، وأطلق في صحيح التنبيه تصحيحه قال الأسنوي وبه القنوي ، وعلى الأول السجود للنهوض مع العود لأن تعمداً مبطل للنهوض فقط خلافاً للأسنوي حيث ذهب إلى أنه للنهوض لا للعود لأنه مأمور به . لا يقال لو قام إمامه إلى خامسة ناسياً ففارقه المأموم بعد بلوغه حدّ الراكعين سجد مع أن هذا قيام لا عود فيه . لأننا نقول عمد هذا القيام وحده غير مبطل

(قوله كما لو ركع) أي عامداً أو ساهياً لعدم خش الخالفة (قوله وإنما تخير) أي بين العود والانتظار (قوله حتى قام إمامه) أي أو سجد من القنوت ، وينبغي أنه لو لم يعلم حتى سجد إمامه لا يعتدّ بطمأنينته قبل سجود الإمام كما لا يعتدّ بقراءته ، ويحتمل الفرق بأن السجود شيء واحد والطمأنينة هيئة له بخلاف القراءة فإنها ركن (قوله ولو ظنّ مصلّ قاعداً) أي أو مضطجعا (قوله فافتتح القراءة) أي وإن قلت كأن نطق بيسم من بسم الله الرحمن الرحيم لأن افتتاح القراءة ينزل منزلة القيام ، ومفهومه أنه لو أتى بالتعوذ مريداً القراءة لا يمتنع عليه العود (قوله جاز له العود) أي وجاز عدمه ، وعليه فينبغي إعادة ماقرأه لسبق اللسان على ما يفيد قوله وسبق الخ وأنه لا يطلب منه سجود السهو (قوله قبل استوائه معتدلاً) أي بأن لم يصل لحدّ تجزئه فيه القراءة على ما مر (قوله كما صحّ ذلك في الشرحين) أي ذلك التفصيل بين أن يصير إلى القيام أقرب وبين خلافه .

فرع — نوى ركعتين تطوعاً أو أطلق في نية التطوع فصلّى ركعة ثم قام إلى الثانية فلما صار إلى القيام أقرب نوى الاقتصار على ركعة فرجع إلى القعود وتشهد هل يسنّ له سجود السهو لأجل هذه الزيادة الوجه أنه يسنّ لأن هذه الزيادة لو تعمدتها بأن أراد زيادتها فقط بطلت صلاته ، وقال م ر بالذهن على البديهة جواباً لسائله عن ذلك لا سجود فليتأمل اه سم على منهج . أقول : والأقرب ما قاله م ر ووجهه أن الزيادة حين فعلها كانت مطلوبة منه والترك إنما عرض له بعد نية الاقتصار على ركعة ، ويشهد له ما يأتي للشارح بعد قول المصنف وسجود السهو الخ من أنه لو نوى السجود ثم عتق له الاقتصار على سجدة جاز ولا تضره تلك السجدة لأنه لم يتعمدها يعني بل كانت مطلوبة منه (قوله أنه للنهوض) وفائدته أنه لو قصد النهوض وحده من غير عود البطلان على ما قاله الأسنوي .

(قوله لأن تعمد القراءة الخ) راجع إلى قوله امتنع عوده وقوله وسبق اللسان إلى غيرها غير معتدّ به راجع إلى قوله وإن سبقه لسانه الخ في كلامه لفّ ونشر مرتب ، والعبارة للروض وشرحه (قوله لأننا نقول عمد هذا القيام الخ) هذا يقتضي نقيض المطلوب فتأمل

بخلاف ما قاله فإنه وحده مبطل (ولو نهض) من ذكر عن التشهد الأول (عمدا) أى بقصد تركه ، وهذا قسم قوله أولا ولو نسي التشهد الأول (فعاد) له عمدا (بطلت) صلاته بتعمده ذلك (إن كان إلى القيام أقرب) من القعود لزيادته ما غير نظمها بخلاف ما إذا كان إلى القعود أقرب أو إليهما على السواء ، وهذا مبنى على ما قبله فعلى مقابله المذكور عن الأكثرين لابطالان مطلقا ، وتقدم أن المعتمد خلافه (ولو نسي) إمام أو منفرد (قنوتا فذكره في سجوده لم يعدله) لتلبسه بفرض ، فإن عاد له عمدا علما بتحريره بطلت صلاته (أو) ذكره (قبله) أى قبل تمام سجوده بأن لم يكمل وضع أعضائه السبعة (عاد) أى جازله العود لأنه لم يتلبس بفرض وإن دلّ ظاهر عبارة الروض على امتناع العود بعد وضع الجبهة فقط (ويسجد للسهو إن بلغ) هويه (حدّ الرا كح) أى أقله لتغييره نظمها بزيادة ركوع سهوا تبطل بتعمده ، بخلاف ما إذا لم يبلغه نظير ما مر في التشهد ، ويجرى في المأموم هنا جميع ما مر فيه ثم بتفصيله حرفا بحرف ، وكذا في غيره الجاهل أو الناسى ما مر ثم أيضا . نعم يجوز للمأموم التخلف هنا للقنوت إن لم يسبق بركنين فعليين كما سيأتى في فصل متابعة الإمام لأنه أدام ما كان فيه فلم تحصل مخالفة فاحشة ، وقول المصنف إن بلغ قيد في السجود للسهو خاصة لا في العود وإن كانت عبارته قد تفهم عوده لهما (ولو شكّ) مصلّ (في ترك بعض) من الأبعاض السابقة معين كقنوت (سجد) إذ الأصل عدم فعله ، بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم أو في أنه سها أم لا أو علم ترك مسنون واحتمل كونه بعضا لعدم تيقن مقتضيه مع ضعف المبهم بالابهام ، وبما تقرر علم أن للتقييد بالمعنى معنى

(قوله أى بقصد تركه) خرج ما لو نهض لا بقصد ذلك بل لينهض قليلا ويعود فإنه تبطل صلاته لزيادته ما ليس من أفعالها (قوله أو إليهما على السواء) ويكتفى في ذلك غلبة الظن ولا سجود عليه لقلة مفاعله (قوله وعلى مقابله المذكور عن الأكثرين) هو قوله وقال في المجموع الخ (قوله أو قبله عاد) أى سواء بلغ حدّ الرا كح أولا كما يأتى في قوله وقول الخ (قوله لم يكمل وضع أعضائه) شمل ما لو وضع جبهته دون يديه مثلا فيعود خلافا لما يأتى عن ظاهر عبارة الروض (قوله أى جازله العود) قضية التعبير بالجواز عدم استحبابه ، وقياس ما مر من استحباب العود للتشهد حيث ذكره قبل انتصابه استحبابه هنا بجامع أن كلا لم يتلبس بفرض (قوله بخلاف ما إذا لم يبلغه الخ) أى بأن انحنى إلى حدّ لاتنال راحتاه ركبتيه وإن كان إلى الركوع أقرب منه إلى القيام فلا يسجد لقلة مفاعله ، وإن خرج به عن مسمى القيام الذى تجزئه فيه القراءة (قوله قد تفهم عوده) أى التقييد (قوله معين كقنوت) ظاهره أن الشك في بعضه بعد الفراغ منه لا يضر ، وهو ظاهر قياسا على ما تقدم في قراءة الفاتحة من أنه لو شك فيها وجب إعادتها أو في بعضها بعد فراغها لم تجب لكثرة كلماتها ، وهذا موجود بعينه في القنوت . ويؤيد ما ذكر أنه في عدّ ترك المأمورات ذكر أن ترك بعض القنوت ولو كلمة ككلمة ، واقتصر هنا على الشك في القنوت ولم يتعرض للشك في بعضه (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم) إن أراد بالشك في ترك بعض مبهم أنه تردّد هل ترك بعضا أو مندوبا في الجملة فعدم السجود مسلم ، وإن أراد بذلك أنه تردّد هل المتروك الصلاة على النبي أو على الآل في القنوت مثلا فالوجه السجود وسيأتى ، وكذا إن أراد أنه تردّد أترك شيئا من الأبعاض أولا بل أتى بجميعها فالوجه الذى

(قوله بقصد تركه) احتراز به عما إذا تعمد زيادة النهوض للمعنى فإنها تبطل صلاته بمجرد انفصاله عن اسم القعود لشروعه في مبطل (قوله وهذا مبنى على مقابله) بمعنى أنه مأخوذ منه ومستخرج من حكمه وإلا ففي الحقيقة أن ذاك يبنى على هذا كما هو ظاهر وأما قلنا أن المراد هنا بالبناء ما مر لأن حكم السجود وعدمه المذكور في المتن طريقة القفال وأتباعه توسطين وجهين مطلقين أحدهما ما ذكره الشارح عقبه ولم يتعرض القفال لحكم العمد على طريقته فأخذه تلميذ تلميذه البغوى من كلامه عملا بقاعدة أن ما يبطل عمده يسجد للسهو (قوله المذكور عن الأكثرين) أى الذين عبروا عنهم فيما مر بالجمهور وعلم بما قدّمناه أن هناك وجهها بالسجود مطلقا فيبنى عليه هنا البطلان مطلقا وقد صرح بذلك بعض الأئمة (قوله بخلاف ما لو شك في ترك بعض مبهم) كأن شك هل ترك واحدا من الأبعاض أو أتى بجميعها

خلافاً لمن زعم خلافه كالزركشي والأذري جعل المبهم كالمعين (أو) في (ارتكاب نهى) أى منهى عنه يجبر بالسجود (فلا) يسجد لأن الأصل عدم ارتكابه ولو علم سهواً وشك أنه بالأول أو بالثاني سجد كما لو علمه وشك أم تركه القنوت أم التشهد (ولو سهواً) بما يقتضى سجوده (وشك) أى تردد (هل سجد) للسهو أولاً أو هل سجد سجدتين أو واحدة (فليسجد) ثنتين في الأولى وواحدة في الثانية لأن الأصل عدم سجوده وجرياً على القاعدة المشهورة أن المشكوك فيه كالمعدوم (ولو شك) أى تردد في رباعية (أصل ثلاثاً أم أربعاً بركة) لأن الأصل عدم إتيانه بها ولا يرجع لظنه ولا لقول غيره أو فعله وإن كان جمعا كثيراً وأما مراجعته صلى الله عليه وسلم الصحابة وعوده للصلاة في خبر ذي اليمين فليس من باب الرجوع إلى قول غيره وإنما هو محمول على تذكره بعد مراجعته أو أنهم بلغوا عدد التواتر بقرينة ما يأتي إذ محل عدم الرجوع إلى قول غيره مالم يبلغوا عدد التواتر فإن بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها رجع لقولهم لحصول اليقين له لأن العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كما ذكر ذلك الزركشي وأفق به الوالد رحمه الله تعالى ، ويلحق بما ذكره ماله صلى في جماعة وصلوا إلى هذا الحد،

(قوله والأذري) في نسبة هذا إلى الأذري نظر فانه إنما حكاه عن غيره بقوله قيل الصريح في ضعفه عنده وعبارته في قوته مع المتن ولو شك في ترك بعض أى معين سجد لأن الأصل عدم فعله قاله البغوي وتبعاه قيل ولا تظهر له فائدة الخ (قوله وشك أم تركه القنوت الخ) كأن نوى قنوت النصف الثاني من رمضان بتشهدين فشك هل ترك أحدهما أو القنوت وما في حاشية الشيخ من تصويره أيضاً بخلاف هذا لايتأتى مع الضمير في متروكه (قوله ويحتمل أن يلحق بما ذكر الخ) لفظ يحتمل ساقط في بعض النسخ مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أفق الوالد الخ وظاهره اعتماد خلاف إفتاء والده وفي بعض النسخ الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع

لا يتجه غيره هو السجود وكلام الروضة وغيرها ظاهر فيه كما بيناه في محل آخر فالوجه حمل كلامه على الأول لكنه حينئذ ربما يتحد مع قوله بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة اه سم على منهج لكن نقل عن الشارح عدم السجود فيما لو شك هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك منها شيئاً وعبارته قوله في ترك بعض مبهم الخ كأن شك هل أتى بجميع الأبعاض أولاً بخلاف ما لو علم ترك بعض وشك هل هو قنوت مثلاً أو تشهد أول فانه يسجد لأنه حكم المعين اه وهو معنى ماسياتي عن سم في قوله صورة هذا أنه إن تحقق الخ وعليه فالتقييد بالمعين في محله (قوله خلافاً لمن زعم خلافه) هذا الزعم هو الحق لمن أحسن التأمل وراجع فليتأمل وليراجع اه سم على منهج وجهه ما ذكره قبل من أنه لو شك في أنه هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك منها شيئاً سجد وأنه لو علم أنه ترك بعضاً وشك في أنه قنوت أو غيره سجد (قوله أم تركه القنوت أو التشهد) صورة هذا أنه تحقق تركه أحد الأمرين القنوت والتشهد ولا يدري عين المتروك منهما وصورة ماسبق في ترك البعض المبهم أنه لم يتحقق الترك وإنما شك هل أتى بجميع الأبعاض أو ترك واحداً مبهماً والفرق بين الصورتين واضح لكنه قد يشبه اه سم على منهج . أقول : وأقرب تصاوير صلاة بها قنوت وتشهد أن يصور بما لو أحرم بالوتر ثلاث ركعات على نية أن يأتي بتشهدين ثم شك في آخر الصلاة هل متروكه القنوت أو التشهد الأول ويمكن تصويره أيضاً بما إذا صلى الصبح خلف مصلى الظهر وأدرك معه ركعة ثم في آخر صلاته علم أن عليه مقتضى السجود وشك في أنه هل ترك القنوت في آخر صلاته أو أن إمامه ترك التشهد الأول من صلاة نفسه (قوله أى تردد في رباعية) قال الشيخ عميرة قال الأسنوي ينبغي أن يلحق بذلك ما لو أحرم بأربع نفلاً ثم شك وإطلاق الحديث والمنهاج يدلان على ذلك اه سم على منهج ويمكن شمول المتن له بأن يراد بالرباعية صلاة هي أربع ركعات فرضاً كانت أو نفلاً (قوله عدد التواتر) يرد عليه أن الذي قدمه أن المحجب له سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر وهما اثنان فقط وأقل ما قيل فيه أن يزيد على الأربع اللهم إلا أن يقال لما سكت بقية الصحابة على ذلك نسب إليهم كلهم (قوله رجع لقولهم) أى وجوباً .

فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفق الوالد رحمه الله بخلافه ووجهه أن الفعل لا يدل بوضعه (وسجد) للسهو لحبر مسلم «إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أصلي ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى إتماماً لأربع كانتا ترغياً للشيطان» ومعنى شفعن له صلاته ردتها السجدتان مع الجلوس بينهما لأربع لجبرهما خلل الزيادة كالنقص لأنهما صيراهما ستاً وقد أشار في الخبر إلى أن سبب السجود هنا التردد في الزيادة لأنها إن كانت واقعة فظاهر وإلا فوجود التردد يضعف النية ويحوج للجبر ولهذا يسجد وإن زال تردده قبل سلامه كما قال (والأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه) بأن تذكر أنها رابعة لفعلها مع التردد. والثاني لا يسجد إذ لا عبرة بالتردد بعد زواله (وكذا حكم ما يصليه متردداً واحتمل كونه زائداً) فيسجد لتردده في زيادته وإن زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكه، مثاله شك) في رابعة (في) الركعة (الثالثة) في نفس الأمر إذ الفرض أنه عند الشك جاهل بالثالثة (أثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أي الثالثة قبل قيامه للرابعة أنها ثالثة (لم يسجد) لأن ما أتى به مع الشك لازم بكل تقدير وبما تقرر اندفع قول القائل بأنه كان ينبغي أن يقول ولو شك في ركعة أثالثة هي والافقد فرضها ثالثة فكيف يشك أثالثة هي أم رابعة وقد أشار الشارح لرد ذلك بقوله في الواقع فهو أدى العبارتين شيء واحد (أو) تذكر (في) الركعة (الرابعة) في نفس الأمر المأثي بها أن ما قبلها ثالثة مع احتمال أنها خامسة ثم زال تردده في الرابعة أنها رابعة (سجد) لتردده حال القيام إليها في زيادتها المحتملة فقد أتى بزائد على تقدير دون تقدير وإنما كان التردد في زيادتها مقتضياً للسجود لأنها إن كانت زائدة فظاهر وإلا فتردده أضعف النية وأحوج إلى الجبر ولا يرد عليه ما لو شك في قضاء فاتئة كانت عليه حيث تأمره بقضائها ولا سجود عليه وإن كان متردداً في أنها عليه لأن التردد ثم

(قوله مع الجلوس بينهما) أشار به إلى معنى ضمير الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم شفعن (قوله أوفى الرابعة) أي والصورة أن الشك إنما طرأ عليه في الثالثة كما هو نص المتن (قوله مع احتمال أنها خامسة الخ) لم يظهر له معنى لأن الصورة كذلك فلا معنى لهذه المعية وقوله ثم زال تردده في الرابعة هو عين قول المتن أو في الرابعة وقوله أنها رابعة إن كان معمولاً لتذكر فهو عين قوله أن ما قبلها ثالثة والافق موقعه فليتامل

(قوله فيكتفي بفعلهم فيما يظهر) جزم به حجج في شرحه واعتمده شيخنا الزياى ونقله سم على منهج عن الشارح وما نقله عن والده لا ينافي اعتماده لتقديمه واستظهاره له (قوله ترغياً للشيطان) قضيته أنه يقال في فعله رغم بالتشديد وفي المصباح رغم أنفه رغمًا من باب قتل ورغم من باب تعب لغة كناية عن الدل كأنه لصق بالرغام هوأنا ويتعدى بالألف فيقال أرغم الله أنفه ثم قال وهذا ترغيم له أي إذلال اه فلم يذكر صيغة من الفعل المضاعف مع ذكره مصدره لكن في القاموس رغمه ترغياً قال له رغمًا رغمًا اه وعليه فيحمل ما في الحديث على أنه لخالفته كأنه قال رغمًا رغمًا (قوله ومعنى شفعن له صلاته) مثله في حجج وأشار به إلى دفع سؤال تقديره كان الظاهر أن يقال شفعنا له صلاته لأن المحدث عنه السجدتان وحاصل الجواب أن الضمير للسجدتين والجلوس بينهما وهي جمع (قوله قبل قيامه للرابعة) شمل ذلك ما لو نهض عن الجلوس ولم يصل لحد تجزى فيه القراءة ثم تذكر فانه لا يسجد وهو مشكل لأنه لو علم أن هذه رابعة وفعل ذلك عمداً بطلت به صلاته وقد يقال مراده بقبل القيام ما قبل شروعه فيه بأن تذكر في السجود أو بعد رفعه منه وقبل النهوض عن الجلوس ثم رأيت قوله الآتي ومقتضى تعبيرهم الخ وفيه من الأشكال ما علمت (قوله وبما تقرر) أي من قوله في نفس الأمر (قوله فهو أدى العبارتين شيء واحد) ها قول المصنف مثاله شك في الثالثة الخ وقول المعترض ولو شك في ركعة أثالثة هي .

لم يقع في باطل بخلافه هنا ولأن السجود إنما يكون للتردد الطارىء في الصلاة لا للسابق عليها ومقتضى تعبيرهم بقبل القيام أنه لو زال ترددده بعد نهوضه وقبل انتصابه لم يسجد إذ حقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لقيام قال الشيخ فقول الأسنوى انهم أهملوه مردود وكذا قوله والقياس أنه إن صار إلى القيام أقرب سجد والا فلا لأن صيرورته إلى ما ذكر لا تقتضي السجود لأن عمده لا يبطل وإنما يبطل عمده مع عوده كما مر نبه على ذلك ابن العماد اه وما ذكره في الروضة من أن الإمام لو قام لخامسة ناسيا ففارق المأموم بعد بلوغ حد الراكعين سجد للسهو صريح أو كالصريح فيما قاله الأسنوى هنا وفيما مر في القيام عن التشهد الأول فلو تذكر أنها خامسة لزمه أن يجلس حالا ويتشهد إن لم يكن تشهد وإلا فلا تزمه إعادته ثم يسجد للسهو ولو شك في تشهده أهو الأول أم الثاني فإن زال شكه فيه لم يسجد لأنه مطلوب بكل تقدير ولا نظر لترددده في كونه واجبا أو نفلا أو بعده وقد قام سجد لأنه فعل زائد بتقدير (ولو شك بعد السلام) الذي لا يحصل به عود للصلاة (في ترك فرض) غير النية وتكبير الإحرام (لم يؤثر) وإن قصر الفصل (على المشهور) لأن الظاهر مضى على الصحة وإلا لعسر على الناس خصوصا على ذوى الوسواس . والثاني يؤثر لأن الأصل عدم فعله فينبى على اليقين ويسجد كما في صلب الصلاة إن لم يطل الفصل فإن طال استأنف أما الشك في النية وتكبير الإحرام فيؤثر على المعتمد خلافا لمن أطال في عدم الفرق لشكه في أصل الاعتقاد من غير أصل يعتمده ،

(قوله ومقتضى تعبيرهم بقبل القيام) أى فيما لو تذكر في الثالثة الذى عبر هو عنه بقوله قبل قيامه للرابعة (قوله هنا وفيما مر) أما كونه صريحا أو كالصريح فيما ذكره هنا فسلم وأما كونه كذلك فيما مر فلا لما تقدم في كلامه في بعض النسخ من الفرق بأن عمد القيام هنا وحده مبطل بخلافه فيما مر ومراده بما مر ما قدمه عن الأسنوى قبيل قول المصنف ولو نهض عمدا الخ

(قوله لم يقع في باطل) أى المصلى بسببه وعبرة حرج في مبطل ولعل المراد أن ما يأتى به عند الشك في الفائتة ليس باطلا لأنه إن كانت الفائتة عليه فظاهر وإلا فيقع له نقلا مطلقا وأيا ما كان فما أتى به صلاة صحيحة شرعا (قوله وقبل انتصابه) أى وصوله إلى حد تجزئه فيه القراءة وإن صار إلى القيام أقرب منه إلى القعود وقوله لم يسجد معتمد (قوله وكذا قوله) أى الأسنوى أى مردود (قوله بعد بلوغ حد الراكعين) أى من الإمام (قوله فيما قاله الأسنوى) أى فيسجد إن صار إلى القيام أقرب وظاهر كلامه اعتماده لكن تقدم له في بعض النسخ ما قد يخالفه (قوله ثم يسجد للسهو) قضيته أنه لا بد من الجلوس قبل هويه للسجود ويحتمل أن يكفيه نزوله من القيام ساجدا لأن التشهد بجلوسه تقدم وجلوسه للسلام يأتى به بعد سجود السهو فلامعنى لتعين جلوسه قبل السجود (قوله أو بعده وقد قام سجد) أى وإن تذكر أنه الأول لأن قيامه قبل التذكر فعل محتمل للزيادة ثم بعد تذكره إن كان الأول وجب استمراره قائما وإن كان الأخير وجب الجلوس فورا (قوله ولو شك بعد السلام) خرج مالو شك في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بمبطل ولو بعد طول الفصل كما مر في قوله وقد لا يشرع الخ بعد قول المصنف وقد يشرع السجود كزيادة الخ (قوله الذى لا يحصل به عود للصلاة) أى لا يحصل العود معه للصلاة إن كان عامدا أو ناسيا ولم يرد السجود ولو قال الذى لا يحصل بعده عود الخ كان أولى بخلاف مالو سلم ناسيا أن عليه سجود السهو فعاد وشك بعد عوده فهو كما لو شك قبل السلام (قوله والثاني يؤثر) والظاهر أنه لا تسن مراعاة هذا القول لأنها توقع في باطل وهو فعل ما يأتى به بعد السلام بتقدير كونه زائدا أخذنا من قوله السابق ولا يرد عليه مالو شك في قضاء فائتة كانت عليه حيث تأمره الخ (قوله فيؤثر على المعتمد) أى ولو كان طر والشك بعد طول الفصل من السلام .

ومنه مالوشك أتوى فرضاً أم نقلاً لا لشك في نية القدوة في غير الجمعة كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وإنما لم يضرّ الشك بعد فراغ الصوم في نيته لمشقة الإعادة فيه ولأنه اغتفر فيها ما لم يغتفر فيها هنا وخرج بقوله بعد السلام ما قبله وقد علم مما مرّ أنه إن كان في ترك ركن أتى به إن بقي محله وإلا فبركة وسجد للسهو فيهما لاحتمال الزيادة أو لضعف النية بالتردد في مبطل ، ولو سلم وقد نسي ركناً فأحرم بأخرى فوراً لم تنعقد لبقائه في الأولى ، ثم إن ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتيقن الترك بنى على الأولى ولا نظر لتحريمه هنا بالثانية وإن تخلل كلام يسير أو استدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها لبطلانها به مع السلام بينهما ومتى بنى لم تحسب قراءته إن كان قد شرع في نفل فإن شرع في فرض حسبت لاعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه ، ثم قال وهذا إذا قلنا إنه إذا تذكر لا يجب القعود وإلا فلا تحسب ، وعندى لا تحسب اهـ وهو الوجه ، وخرج بقوله مالو طال الفصل بين السلام وتحرم الثانية فيصح التحريم بها ، وقول القائل هنا بين السلام وتيقن الترك وهم ، ولا يشكل على ما تقرر أنه لو شهد في الرابعة ثم قام لخامسة سهوا كفاه بعد فراغها إن لم يسلم وإن طال الفصل لكونه هنا في الصلاة فلم تضر زيادة ما هو من أفعالها سهواً وخرج منها بالسلام في ظنه ، فإذا انضم إليها طول الفصل صار قطعاً عما يريد إكمالها به خلافاً للزركشي في دعواه الإشكال ، وأفقى الوالد رحمه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رباعية ناسياً وصلى ركعتين نقلاً ثم تذكر بوجوب استئنافها ، لأنه إن أحرم بالنفل قبل طول الفصل فتحريمه به لم ينعقد ولا يبنى على الأولى لطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت وخرج بفرض أى ركن الشرط فيؤثر

(قوله ومنه مالوشك) أى من الشك في النية وخرج به مالو أحرم بفرض ثم ظنّ أنه في غيره فكمل عليه ثم علم الحال لم يضرّ وإن ظنّ أن ما أحرم به نفل ، وعليه فهذا مما يفرق فيه بين الظن والشك اهـ حجج بالمعنى (قوله في غير الجمعة) ينبغى أن يلحق بها ما يشترط فيه الجماعة كالعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر بخلاف المندور فعلها جماعة لأن الجماعة ليست شرطاً لصحتها بل واجبة للوفاء بالنذر (قوله بعد فراغ الصوم) مفهومه أنه إذا شك قبل فراغه ضرر فيجب الإمساك وقضاؤه إن كان فرضاً (قوله لم تنعقد) أى ثانية (قوله قبل طول الفصل) أى عرفاً (قوله وإن تخلله) غاية (قوله أو استدبر القبلة) أى أخرج من المسجد بخلاف مالو وطئ نجاسة ويفارق هذه الأمور وطئ النجاسة باحتمالها في الصلاة في الجملة اهـ سم على حج نقلاً عن شرح الروض ، وقوله أخرج من المسجد أى بغير فعل كثير أخذاً مما يأتى فيما لو سلم ناسياً ثم تذكر (قوله وعندى لا تحسب) أى بل يجب العود للقعود وإلغاء قيامه (قوله فيصح التحريم بها) أى الثانية (قوله فإذا انضم إليها) أى الزيادة للسلام ، وعبرة حج إليه أى الخروج وهى أولى (قوله خلافاً للزركشي) ومما يؤيد إشكال الزركشي أن سلامه حيث سها به لغو فلم يخرج به من الصلاة وغاية ما فعله بعد حيث لم يأت بمبطل أنه كالسكوت الطويل وهى لا تبطل به فتأمل (قوله لطول الفصل) قد يؤخذ منه أن الركعتين يحصل بهما طول الفصل . وينبغى أن يعتبر ذلك بالوسط المعتدل لأنه المحمول عليه غالباً عند الإطلاق .

(قوله إن بقي محله) يعنى بأن لم يبلغ مثله كما علم مما قدمه في صفة الصلاة وقوله وإلا فبركة أى لأن نظيره يقوم مقامه ويلغوما بينهما فتبقى عليه ركعة كما علم مما مرّ أيضاً (قوله لاحتمال الزيادة) هذا ظاهر فيما لو شك عقب الركن قبل أن يأتى بركن غيره وإلا فالزيادة محققة فكان ينبغى حذف لفظ الاحتمال لاغناء قوله أو لضعف النية عنه ومثاله في التحفة فليتأمل (قوله فأحرم بأخرى فوراً) أى من غير طول فصل كما يعلم مما بعده ومن محترزه الآتى فليس المراد الفورية الحقيقية (قوله وعندى لا تحسب) أى لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه فيما لو كان الركن المشكوك فيه من الأركان التى لاتتعلق بالقعود كالركوع مثلاً وهلا كان عوده للقعود في هذه الحالة مبطلاً لأنه حينئذ زيادة ركن في غير محله وكان المتبادر عوده إلى ما شك فيه وانظر ماصورة حسابان القراءة أو عدم حسابانها فإنه لم يظهر لى

(قوله القائلين به) يعني بأن الشرط كالركن (قوله وظاهر أن صورته أن يتذكر أنه تطهر قبل شكه) يقال عليه إذا كانت هذه صورته خرج عن محل النزاع فلم يصح الاستظهار به على مانحن فيه ، (٧٩)

للشيخ أبي حامد بالقول بذلك لأنه حينئذ منقول المذهب ، وإنما قلنا أنه بذلك يخرج عن محل النزاع لأن صورته كما حرره الشهاب سمع عن الشارح أنه لم يعلم من نفسه سبق حدث ولا طهارة ودخل في الصلاة من غير شك في الطهارة مثلاً ثم لما فرغ منها عرض له الشك فلا يضر مع أنه في مثل هذه الحالة ليس له الدخول في الصلاة لأنه لم يعلم وجود الطهارة قبل الشروع ولا هناك طهارة مستصعبة فكيف تنعقد صلاته ومع أنه إذا عرض له الشك داخل الصلاة

كما جزم به في موضع في المجموع في آخر باب الشك في نجاسة الماء فارقاً بأن الشك في الركن يكثر بخلافه في الطهر ، وبأن الشك في الركن حصل بعد تيقن الانعقاد والأصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهر فإنه شك في الانعقاد والأصل عدمه . قال وقد صرح الشيخ أبو حامد والحمالي وسائر الأصحاب بمعنى ما قلته فقالوا إذا جدد الوضوء ثم صلى ثم تيقن أنه ترك مسح رأسه من أحد الوضوءين لزمه إعادة الصلاة لجواز كونه ترك المسح من الأول ولم يقولوا أنه شك بعد الصلاة انتهى قال الشيخ : وما فرق به منقذ ، لكن مقتضى كلام كثير أن الشرط كالركن لأنه أدى العبادة في الظاهر فلا يؤثر فيه الشك الطاريء بعد الحكم بالصحة وهو المعتمد ونقله في المجموع بالنسبة للطهر في باب مسح الخف عن جمع وهو الموافق لما نقله هو عن القائلين به عن النص أنه لو شك بعد طواف نسكه هل طاف متطهراً أم لا لالتزمه إعادة الطواف . وقد نقل عن الشيخ أبي حامد جواز دخول الصلاة بطهر مشكوك فيه ، وظاهر أن صورته أن يتذكر أنه تطهر قبل شكه وإلا فلا تنعقد ودعوى أن الشك في الشرط يستلزم الشك في الانعقاد يردّها كلامهم المذكور لأنهم إذا جوّزوا له الدخول فيها مع الشك كما علمت فأولى أن لا يؤثر طروءه على فراغها فعلم أنهم لا يلتفتون لهذا الشك عملاً بأصل الاستصحاب ، وإنما وجبت إعادة الوضوءاً ثم جدد ثم صلى ثم تيقن ترك مسح من أحد الوضوءين لأنه لم يتيقن صحة وضوءه الأول حتى يستصحب ، لإعادة هنا مستندة لتيقن ترك الشك فليست مما نحن فيه (وسهوه) أي مقتضى سهو المأموم (حال قدوته) ولو حكى كما يأتي أول صلاة الخوف وكما في الزحوم (يحمّله إمامه) المتطهر كما يتحمل عنه الفاتحة وغيرها فلا يحمل الإمام المحدث شيئاً من ذلك لعدم صلاحيته للتحمّل بدليل ما لو أدركه راكعاً فإنه لا يدرك الركعة ،

في الطهارة مثلاً تبطل صلاته قال أغنى الشهاب المذكور . أما إذا علم سبق حدثه ولم يعلم طهارة بعده فالوجه بطلان صلاته وإن عرض الشك في الطهارة بعد السلام لأن الأصل بقاء الحدث كما أنه لو تيقن طهارة لم يضر الشك في الحدث لا قبل الصلاة ولا فيها ولا بعدها اهـ (قوله لأنهم إذا جوّزوا له

(قوله كما جزم به) ضعيف (قوله من الأول) أي والمسح في الوضوء المجدد لا يقوم مقام المسح في الوضوء الأول (قوله وما فرق به منقذ) أي قوى (قوله أن الشرط كالركن) ومنه ما لو شك بعد السلام في نية الوضوء فلا تلتزمه إعادة بخلاف شكه في نية الطهارة قبل الصلاة فإنه يؤثر خلافاً لبعض المتأخرين اهـ زيادى وبقي ما لو شك في نية الطهارة في أثناء صلاته بل أو في الطهارة نفسها وينبغي أن يقال بالضرر فيجب الاستئناف إن طال تردده ثم رأيت في سم على بهجة التصريح بذلك وعبارته في أثناء كلام نصها وأقول الشك في الشرط في الصلاة مبطل إن طال اهـ (قوله فلا يؤثر فيه الشك الطاريء) شمل ذلك ما لو شك بعد الفراغ من صلاته في أن إمامه كان مأموماً أو إماماً فلا يضر وفي حج ما يخالفه ويوجه بأن الشك في ذلك يرجع للشك في أصل النية وهو موجب للاستئناف ، وعبارة متن الروض وشرحه فمن شك ولو بعد السلام كما صرح به في المجموع أنه إمام أو مأموم بطلت صلاته لشكه في أنه تابع أو متبوع ، فلو شك أحدهما وظن الآخر صحت للظن أنه إمام دون الآخر كما صرح به الأصل ، وهذا من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك اهـ (قوله وهو المعتمد) أي قوله إن الشرط كالركن الخ (قوله يحمله إمامه) أي فيصير المأموم كأنه فعله حتى لا ينقص شيء من ثوابه

(الدخول مع الشك) فيه أن هذا الشك لا عبرة به مع يقين الطهارة بخلاف الشك الذي الكلام فيه كما علمت فالأولوية بل المساواة ممنوعة

مالو شك الخ) عبارة التحفة بخلاف الشك لفعله زائدا بتقدير انتهت ومراده بالشك الشك المتقدم في كلامه كالشارح كما هو ظاهر وبها يعلم ما في كلام الشارح فانه يوم أنه غير الشك الذي قدمه في غرضون كلام المصنف مع أنه هو خصوصا وقد زاد قوله بعد انقضاء القدوة وحينئذ لا يصير لتقييده بصورة التذکر فائدة . والحاصل أنه إذا ذكر في صلب الصلاة ترك ركن غير ما مرتدركه بعد سلام الامام ولا سجود عليه لوقوع سببه الذي هو السهو وزواله حال القدوة بالتذکر فيتحمله الامام بخلاف مالو شك في ذلك واستمر شكه إلى انقطاع القدوة فانه يسجد بعد التدارك لهذا الشك المستمر معه بعد القدوة لعدم تحمل الامام له لأنه إنما يتحمل الواقع حال القدوة وإيضاحه أن أول الشك الواقع حال القدوة تحمله الامام والسجود إنما هو لهذه الحصة الواقعة منه بعد القدوة وإن كان ابتداءها وقع حال القدوة (قوله أي بعده) أي بعد الفراغ

منه بقرينة ما يأتي (قوله ولو نطق) أي المصلي لا بقيد كونه مأموما

وإنما أثيب المصلي خلفه على الجماعة لوجود صورتها لأنه يغتفر في الفضائل ما لا يغتفر في غيرها وخرج بحال القدوة بعدها وسيأتي سهوه قبلها كما لو سها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمله على الصحيح وإن اقتضى كلاهما في باب صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوه وإنما لحقه سهو إمامه قبل اقتدائه به لأنه عهد تعدى الخلل من صلاة الامام إلى صلاة المأموم دون عكسه . والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم «الامام ضامن» رواه أبو داود وصححه ابن حبان قال الماوردي يريد بالضامن والله أعلم أنه يتحمل سهو المأموم ولأن معاوية شتم العاطس خلف النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسجد ولا أمره صلى الله عليه وسلم بالسجود (فلو ظن سلامه) أي الامام (فسلم) المأموم (فبان خلافه) أي خلاف ما ظنه (سلم معه) أي بعده كما علم مما مر أنه الأولي إذ سلامه قبل سلام إمامه ممتنع (ولا يسجد) لسهوه حال القدوة فيتحمله الامام (ولو ذكر) المأموم (في تشهده) أو قبله أو بعده (ترك ركن غير) سجدة من الأخيرة كما مر في الترتيب وغير (النية والتكبير) للتحريم أو شك فيه امتنع عليه تداركه مع بقاء القدوة لمافيه من ترك المتابعة الواجبة و (قام بعد سلام إمامه إلى ركعته) الفاتئة بفوات الركن كما علم مما مر (ولا يسجد) في التذکر لوقوع السهو حال القدوة بخلاف مالو شك في فعله بعد انقضاء القدوة فيتدارك ذلك ويسجد للسهو كما في التحقيق لأنه فعل زائدا على تقدير ولا يتحمله الامام كما مر ولهذا لو شك في إدراك ركوع أو في أنه أدرك معه الصلاة كاملة أو ناقصة ركعة أتى بركعة وسجد فيها لوجود شكه المقتضى للسجود بعد القدوة أيضا أما النية وتكبيره التحريم فتذكر ترك أحدهما أو شكه فيه أو في شرط من شروطه إذا طال أو مضى معه ركن يقتضى إعادتها كما مر بعض ذلك (وسهوه) أي المأموم (بعد سلامه) أي الامام (لا يحمله) الامام لانقضاء القدوة مسبوقا كان أو موافقا (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه) أي بعده ثم تذكر (بني) على صلاته إن كان الفصل قصيرا (وسجد) لوقوع سهوه بعد انقضاء القدوة أمالو سلم معه فلا يسجد على أحد احتمالين ذكرهما ابن الأستاذ واعتمده الأذرعى وأوجههما السجود لضعف القدوة بالشروع فيه وإن لم تنقطع حقيقتها إلا بتمام السلام ويؤيد ذلك ما سيأتي أنه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليكم لم تصح القدوة على العتمد ولو نطق بالسلام فقط ولم ينو به الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم فلا يسجد لعدم الخطاب والنية والسلام من أسماء الله تعالى فان نوى به الخروج من الصلاة

(قوله وإنما أثيب المصلي خلفه) أي خلف الامام المحدث الذي لم يعلم بحديثه وقت النية (قوله ولأن معاوية) أي ابن الحكم كما تقدم عن شرح الروض (قوله شتم العاطس) أي جاهلا بالحكم (قوله إذ سلامه قبل سلام إمامه ممتنع) تعليل لقوله سلم معه لا لخصوص كونه بعده (قوله فيتحمله الامام) أي وإن بطلت صلاته بعد سهو المأموم اه سم على حج (قوله مع بقاء القدوة) احتراز به عما لو نوى مفارقتها (قوله أتى بركعة) أي وجوبا وسجد أي ندبا (قوله أو مضى معه ركن الخ) هو صادق بأقل الأركان نحو اللهم صل على محمد و آل محمد وهو ظاهر وبعض الركن صادق بالقول والفعل وفيه كلام في شرح الإرشاد لحج فراجع (قوله أي بعده) أي أو معه كما يأتي (قوله بالشروع فيه) أي السلام (قوله لم تصح القدوة) أي وتنعقد فرادى (قوله ولو نطق) أي مأموما

ولولم يقل عليكم سجد كما قال الأسنوى إنه القياس ولو ظن مسبوق بركعة سلام إمامه فقام وآتى
بركعة قبل سلام إمامه لم يعتد بما فعله لوقوعه في غير محله فاذا سلم إمامه أعادها ولا يسجد للسهو
لبقاء حكم القدوة ولو علم في قيامه أن إمامه لم يسلم لزمه الجلوس إذ قيامه غير معتد به فاذا جلس
ووجده لم يسلم فإن شاء انتظر سلامه وإن شاء فارقه فلو آتمها جاهلا بالحال ولو بعد سلام الامام لم
يحسب فيعيدها لما مر ويسجد للسهو للزيادة بعد سلام الامام (ويلحقه) أى المأموم (سهو إمامه)
المتطهر دون المحدث حال وقوع السهو منه وإن أحدث بعد ذلك لتطرق الخلل من صلاة إمامه
لصلاته ولتحمل الامام عنه السهو (فان سجد) إمامه (لزمه متابعتة) وإن لم يعرف أنه سها حملا
له على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى لاحتمال ترك الامام لها سهوا
ولو ترك المأموم متابعتة عامدا عالما بطلت صلاته لخالفته حال القدوة بخلاف ما لو قام الامام إلى
خامسة ساهيا فإنه يمتنع على المأموم متابعتة ولا اعتبار باحتمال كونه قد ترك ركنا من ركعة
ولو كان مسبوقا لأن قيامه للخامسة غير معهود بخلاف سجوده فإنه معهود لسهو إمامه وهو مخير
بين مفارقتة ليسلم وحده وانتظاره على المعتمد ليسلم معه وما ورد من متابعة الصحابة المأمومين له
صلى الله عليه وسلم في قيامه للخامسة في صلاة الظهر محمول على عدم تحقق زيادتها لأن الزمن
كان زمن وحى يحتمل زيادة الصلاة ونقصانها ولهذا قالوا أزيد في الصلاة يارسول الله ولا يرد
ماسياتى في الجمعة أن المسبوق لورأى الامام يتشهد نوى الجمعة لاحتمال نسيانه بعض أركانها فيأتى
بركعة لأنه إنما يتابعه فيما يأتى إذا علم ذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وهنا لم يعلم ومحل لزوم
المتابعة فيما ذكره المصنف ما لم يتيقن غلطه في سجوده فان تيقن ذلك لم يتابعه

(قوله فلو آتمها جاهلا بالحال)
يعنى بحال الحكم بأن
جهل أنه يلزمه الجلوس إذ
الصورة أنه عالم بحال الامام
وعبارة العباب ولو علم في
قيامه أن إمامه لم يسلم
أو سلم في قيامه لزمه
الجلوس ليقوم منه ولا
يسقط بنية المفارقة وإن
جازت ولولم يجلس وأتم
جاهلا لها فيعيد ويسجد
(قوله ساهيا) الأصوب
حذفه إذ لا يلائمه ما بعده
(قوله وهو) أى من قام
إمامه الخامسة

(قوله ولولم يقل عليكم سجد) أى لأن نية الخروج يبطل عمدها فيسجد للسهو (قوله فاذا سلم
إمامه أعادها) أى الركعة (قوله وإن شاء فارقه) قضيته امتناع المفارقة قبل الجلوس وقد تقدم عن
حجج خلافه (قوله فلو آتمها) أى الركعة (قوله ويلحقه سهو إمامه) ظاهره لو اقتدى به بعد فعل الامام
للسجود ويحتمل خلافه وهو الأقرب لأنه لم يبق في صلاة الامام خلل حين اقتدى به لكن في
فتاوى الشارح أنه سئل عما لو سجد للسهو فاقتدى به شخص قبل شروعه في السلام من الصلاة
هل يسجد آخر صلاة نفسه للخلل المتطرق له من صلاة الامام أم لا فأجاب أنه يندب له السجود
آخر صلاته لتطرق الخلل من صلاة إمامه اهـ ويتأمل قوله لتطرق الخلل فان الخلل انجبر قبل اقتدائه
(قوله وإن أحدث بعد ذلك) غاية لقوله المتطهر (قوله وإن لم يعرف) غاية (قوله سجد المأموم أخرى)
أى ولو قبل سلام الامام لأن غايته بتقدير أن يتذكر الامام أنه لم يسجد يكون سبقه بركن وهو
لا يضر ويحتمل أنه لا يأتى بالثانية الا بعد سلام الامام وإن أدى إلى تطويل الجلوس بين السجدين
حملا للامام على أنه قطع سجود السهو وهو بتقدير ذلك يكون سجود المأموم بعد سلام الامام
(قوله ولو ترك المأموم متابعتة) أى بأن استمر في جلوسه حتى هوى الامام للسجدة الثانية اهـ حجج
بالمعنى ومحل ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا وإلا فتبطل بمجرد هوى الامام للسجود
لشروع المأموم في المبطل (قوله لأن قيامه) أى المأموم (قوله وهو مخير بين مفارقتة ليسلم وحده)
وهى أولى قياسا على ما مر فيما لو عاد الامام للقعود بعد انتصابه (قوله ما لم يتيقن) أى المأموم
غلطه أى الإمام

كأن كتب أو أشار أو تكلم قليلا جاهلا وعذر أو سلم عقب سجوده فرآه هاويا للسجود لبطء حركته أو لم يسجد لجهله به فأخبره أن سجوده لترك الجهر أو السورة فلا إشكال حينئذ في تصوير ذلك ، وما استشكل به حكمه من أن من ظن سهوا فسجد فبان عدمه يسجد ثانيا لسهوه بالسجود بفرض عدم سهو الإمام فسجوده وإن لم يقتض موافقة المأموم يقتضى سجوده . جوابه أن الكلام إنما هو في أنه لا يوافق في هذا السجود لأنه غلط ، وأما كونه يقتضى سجوده لسهو بعد نية المفارقة أو سلام الإمام لمدرئ آخر فتلك مسألة أخرى ليس الكلام فيها مع وضوح حكمها وما استشكل به استثنائه من أن هذا الإمام لم يسه فكيف يستثنى من سهو الإمام . جوابه أنه استثناء صورة (وإلا) أى وإن لم يسجد إمامه بأن تركه متعمدا أو ساهيا أو معتقدا كونه بعد سلامه (فيسجد) المأموم بعد سلام إمامه (على النص) لجبر الخلل الحاصل في صلاته من صلاة إمامه ، بخلاف ما لو ترك التشهد الأول أو سجدة التلاوة لا يأتى بهما المأموم لوقوعهما خلال الصلاة ، فلو انفرد بهما لخالف الإمام واختلت المتابعة وما هنا إنما يأتى به بعد سلام إمامه كما تقرر ، وفي قول مخرج لا يسجد لأنه لم يسه وإنما سها الإمام وسجوده معه كان للمتابعة ، فإذا لم يسجد المتبوع فالتابع أولى وظاهر كلامهم أن سجود السهو بفعل الإمام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام إمامه ساهيا عنه

(قوله كأن كتب) أى الإمام (قوله فلا إشكال حينئذ في تصوير ذلك) أى تيقن غلط الإمام (قوله مع وضوح حكمها) من أنه يسجد لسجود الإمام لأنه فعل ما يبطل عمده (قوله أو معتقدا كونه بعد سلامه) بأن كان مخالفا (قوله ما لو ترك) أى الإمام (قوله فلو انفرد) أى المأموم (قوله يستقر على المأموم) ظاهره ولو مسبقا ، وعبرة حجة تنبيه قضية كلامهم أن سجود السهو بفعل الإمام له يستقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم بعد سلام إمامه ساهيا عنه لزمه أن يعود إليه إن قرب الفصل وإلا أعاد صلاته كما لو ترك منها ركنا ، ولا ينافي ذلك ما يأتى أنه لو لم يعلم بسجود إمامه للتلاوة إلا وقد فرغ منه لم يتابعه لأنه ثم فات محله بخلافه هنا اه . أقول : قضية هذا الفرق أن المسبوق لا يستقر عليه سجود السهو بفعل الإمام لأنه فات محله بفرار الإمام منه لفوات المتابعة كما في سجود التلاوة ، ثم رأيت سم على حجة صرح به ، وقوله بفعل الإمام له يستقر على المأموم هو مفروض فيما إذا سجد الإمام قبل السلام ، فلو كان حنفيا مثلا يرى السجود بعد السلام فسلم عامدا ثم سجد هل يستقر على المأموم بفعل الإمام له أولا لانقطاع القدوة بالسلام فيصير كما لو سلم الإمام ولم يسجد فيسجد المأموم ندبا لجبر الخلل الواقع في صلاته . قال سم على حجة الأقرب الثانى وهو ظاهر ، ويعمل بما تقدمت الإشارة إليه بأنه بسلام الإمام انقطعت القدوة وصار المأموم منفردا فلم يبق بينه وبين الإمام ارتباط حتى يستقر عليه بفعله ، وكتب على سم شيخنا العلامة الشوبرى لوجه لهذا التردد لأنه بسلام الإمام انقطعت القدوة فهو باق على سنته ولا يستقر عليه بسجود الإمام .

فائدة — لو أخر الإمام السلام بعد سجوده وقدمها المأموم عن سجوده ثم تذكره قبل سلام الإمام فيظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الإمام كما لو سبقه الإمام بأقل من ثلاثة أركان طويلا لسهوه عن متابعته فإنه يمشى على نظم صلاة نفسه اه سم على حجة .

لزمه أن يعود إليه إن قرب الفصل وإلا أعاد صلاته كما لو ترك ركنا منها ، ولو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق أقلّ التشهد لزم المأموم موافقته في السجود . ويندب له موافقته في السلام فيما يظهر وإن اقتضى كلام بعضهم لزومه فيه أيضا لأن المأموم التخلف بعد سلام الامام أو قبل أقله تابعه حتما على ما اقتضاه كلام الخادم كالبحر ثم يتمّ تشهده كما لو سجد للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يعيد السجود فيه احتلالا ، ومقتضى كلام الزركشي في خادمه إعادته ، ويوجه بأنه قياس ما تقرّر في المسبوق ، وقد يوجه القول بعدم إعادته ، ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجالس الأخير محل سجود السهو في الجملة كما صرحوا به في السورة قبل الفاتحة أنه لا يسجد لنقلها لأن القيام محلها في الجملة . وهذا والذي أفق به الوالد رحمه الله تعالى أنه يجب عليه إتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو ، ولو تخلف المأموم بعد سلام إمامه ليسجد فعاد الامام للسجود لم يتابعه سواء أسجد قبل عود إمامه أم لا لقطعه القدوة بسجوده في الأولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام إمامه في الثانية بل يسجد فيهما منفردا ، بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كما قال الأسنوي لزوم العود للمتابعة ، والفرق أن قيامه لذلك واجب وتخلّفه ليسجد مخير فيه وقد اختاره فانقطعت القدوة ، فلو سلم المأموم معه ناسيا فعاد الامام للسجود لزمه موافقته فيه لموافقته له في السلام ناسيا ، فإن تخلف عنه بطلت صلاته حيث لم يوجد ما ينافي السجود ، فإن وجد فلا كحده أو نية إقامته وهو قاصر أو بلوغ سفينته دار إقامته أو نحو ذلك ، وإن سلم عمدا فعاد الامام لم يوافقه لقطعه القدوة بسلامه عمدا (ولو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه ، وكذا) لو اقتدى بمن سها (قبله في الأصح) وسجد الامام لسهوه (فالصحيح) فيهما (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للمتابعة ولا نظر إلى أن موضعه آخر صلاته ، ومن ثم لو اقتصر إمامه على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف الموافق (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلاته) لأنه محل السهو الذي لحقه ، ومقابل الصحيح لا يسجد معه نظرا إلى أن موضع السجود آخر الصلاة ، وفي قول في الأولى ووجه في الثانية يسجد معه متابعة ولا يسجد في آخر صلاة نفسه وهو المخرج السابق ، وفي وجه في الثانية هو مقابل الأصح أنه لا يسجد معه ولا في آخر صلاة نفسه لأنه لم يحضر السهو (فإن لم يسجد الامام) فيهما (سجد) ندبا للمسبوق المقتدى (آخر صلاة نفسه) فيهما (على النص) لما مرّ في الموافق ، ومقابله القول المخرج السابق

(قوله لزمه أن يعود إليه) معتمد (قوله لأن المأموم التخلف بعد سلام الامام) أي فلا يكون سجوده مع الامام مانعا له من الأذكار المأثورة أو غيرها (قوله وعليه فهل يعيد) أي المأموم (قوله أنه يجب عليه الخ) أي فلا يتابع الامام في السجود (قوله ثم يسجد للسهو) خلافا لحج . أقول : والأقرب ما قاله حج وذلك لأن الأصل وجوب متابعة الامام في فعله فلا يتركها إلا لعارض . اللهم إلا أن يقال إن هذا كبطء القراءة فيعذر في تخلفه لإتمامه كما يعذر ذلك في إتمام الفاتحة (قوله بعد سلام إمامه) أي ناسيا أن عليه ما يقتضى السجود (قوله بل يسجد فيهما منفردا) أي المأموم وهو ظاهر في الصورة الثانية . أما في الأولى فلعلم المراد أنه يعتدّ بسجوده منفردا لظهور أنه لا يطلب منه سجود بل لا يصح حيث سجد قبل عود إمامه (قوله حيث لم يوجد) أي من المأموم (قوله فإن وجد) أي من المأموم (قوله ومن ثم لو اقتصر إمامه) أي المسبوق وقوله لم يسجد أخرى : أي لأن سجوده هنا للمتابعة وقد زالت .

(قوله لأن المأموم التخلف بعد سلام الامام) وظاهر أنه حينئذ لا يأتي بشيء من أذكار التشهد ولا أدعيته لأن سجوده وقع في محله وليس لمحض المتابعة وسجود السهو المحسوب لا يعقبه إلا السلام كما سيأتي ما يصرح به غاية الأمر أنه اغتفر له التخلف فلا تبطل به صلاته خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله أنه يجب عليه إتمام كلمات التشهد) أي بلا متابعة كما هو ظاهر السياق فليراجع

(وسجود السهو وإن كثر) السهو (سجدتان) يفصل بينهما بجلسة لاقتصاره صلى الله عليه وسلم عليهما في قصة ذي اليمين مع تعدده فيها لأنه سلم من ثنتين وتكلم ومشى ، والأوجه جبره لكل سهو وقع منه ما لم يخصه ببعضه فيحصل ويكون تاركاً للباقي ، وما قاله الروياني من احتمال بطلانها حينئذ لأنه غير مشروع الآن مدفوع بمنع ما علل به ، إذ هو مشروع لكل على انفراده وإنما غاية الأمر أنها تداخلت ، فإذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع ، بخلاف ما لو اقتصر على سجدة واحدة فانها تبطل إن نوى الاقتصار عليها ابتداء ، فإن عرض بعبد فعلها لم يؤثر كما هو ظاهر لأنهما نفل ، وهو لا يصير واجبا بالشروع فيه ، وكونها تصير زيادة من جنس الصلاة وهي مبطله محله عند تعمدها كما مر وهنا لم يتعمد كما قررناه ، وعلى هذا التفصيل يحمل ما نقل عن ابن الرفعة من إطلاق البطلان وعن القفال من إطلاق عدمه ، ولو أحرم منفرداً برعاية وأتى منها بركة وسها فيها ثم اقتدى بمسافر قاصر فسها إمامه ولم يسجد ثم أتى هو بالربعة بعد سلام إمامه فسها فيها كفاه للجميع سجدتان ، وكيفيتهما (كسجود الصلاة) في واجباته ومندوباته كوضع الجبهة والطمأنينة والتحمل والتنكيس والافتراش في الجلوس بينهما . قال بعضهم : يستحب أن يقول فيهما : سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لائق بالحال . قال الزركشي : إنما يتم إذا لم يتعمد ما يقتضي السجود ، فإن تعمد فليس ذلك لائقاً بالحال بل اللائق الاستغفار ، وسكتوا عن الذكر بينهما ، والظاهر كما قاله الأذري أنه كالدكر بين سجدتي صلب الصلاة ، فلو أخل بشرط من شروط السجدة أو الجاوس فظاهر أنه يأتي فيه ما مر في السجدة من أنه إن نوى الإخلال به قبل فعله أو معه وفعله بطلت صلاته وإن طرأ له أثناء فعله الإخلال به وأنه يترك فتركة فوراً لم تبطل ، وعلى هذا الأخير يحمل إطلاق الأسنوي عدم البطلان ، ونوزع فيه بما يرده مما قررناه ، وقضية التشبيه عدم وجوب نية سجود السهو ، وفيه نزاع كسجود التلاوة في الصلاة ، والمعتمد كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وجوب النية في كل منهما : أي على الإمام والمنفرد فيما يظهر لأعلى المأموم وهي القصد ، وظاهر أنه لا تكبير فيها للتحريم حتى يجب قرنهما به ووجوب نية سجود السهو مذکور في كلامهم حتى في مختصر

(قوله وهي القصد) أي قصد خصوص السهو وخصوص التلاوة بقرينة ما يأتي ، فمراده بالقصد ما يشمل التعيين

(قوله ويكون تاركاً للباقي) أي ثم لو عتق له السجود للباقي لم يحز ، وإذا فعله عامداً علماً بطلت صلاته لأنه زيادة غير مشروعة لفواته بتخصيص السجود الذي فعله ببعض المقتضيات ، ولو نوى السجود لترك التشهد الأول مثلاً وترك السورة فالظاهر أن صلاته تبطل لأن السجود بلا سبب ممنوع ، وبنية ما ذكر شرك بين مانع ومقتض فيغلب المانع ، وبقى ما لو قصد أحدهما لابعينه هل يضر أم لا فيه نظر ، والأقرب الأول لأن أحدهما صادق بما يشرع له السجود وما لا يشرع فلا يصح لتردده في النية بينهما (قوله من احتمال بطلانها) أي الصلاة ، وقوله حينئذ : أي حين لم يخصه ببعضه (قوله بخلاف ما لو اقتصر) أي المصلي (قوله كما قررناه) أي في قوله فإن عرض بعد فعلها لم يؤثر (قوله ولو أحرم منفرداً) هذه الصورة من جملة ما دخل تحت قوله وسجود السهو وإن كثر سجدتان (قوله ومندوباته) كالدكر فيها ، وقيل يقول فيها : سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لائق بالحال لكن إن سها لا إن تعمد لأن اللائق حينئذ الاستغفار الخ اه حيج وهو يفيد أن الأوجه استحباب سجد وجهي للذي الخ ، وظاهر أنه يقول فيهما وإن تعمد الترك واللائق به حينئذ استغفار كامر (قوله لأعلى المأموم) أي في سجود السهو والتلاوة (قوله وهي) أي نية سجود السهو

فانه مهم لكن في سياقه
على هذا الوجه صعوبة
من وجوه تدرك بالتأمل
منها أن قول الشهاب
المذكور في هذه العبارة
الثبت وجوبها هنا وقوله
والنفي وجوبها في سجود
التلاوة منزل على كلام
قدمه قبل هذا فيه الإثبات
والنفي المذكوران فكان
على الشارح أن يذكره
قبل ليتنزل هذا عليه
والإسقاط يومه أن الإثبات
والنفي المذكورين وقعا في
كلام الأصحاب وهو
خلاف الواقع ومنها أن
قوله الآتي قال من كلام
الشهاب المذكور حكاية
لكلام المتوهم المذكور
قبل قوله وإنه يرد بهذا
على من توهم وسياق
الشارح يقتضى أنه من
كلامه هو حكاية لكلام
الشهاب المذكور ومنها
غير ذلك (قوله فهو خطأ
فاحش) خبر قوله ومن
ادعى على حذف مضاف
أى فدعواه غلط فاحش
ووجه مخالفته لصريح
كلام الأصحاب المتقدم
(قوله والأوجه بطلانها
بالتلفظ بالنية الخ) حكم
مقتضب لاتعلق له بما
قبله كما هو ظاهر خلافا لما
وقع في حاشية الشيخ
(قوله أن المستخلف) أى المسبوق بقرينة ما بعده وهو بفتح اللام

التبريزى وكلامهم كالصريح في وجوب النية فيهما حتى في المختصرات إذ قولهم سجد للسهو وسجد
للتلاوة صريح في أنه لا يتحقق كون السجود لذلك إلا بقصده وقد صرحوا بأن نية الصلاة لاتشمل
سجود التلاوة ودعوى تصریح الأصحاب بعدم وجوب نية سجود السهو ممنوعة وأما ما ذكره ابن
الرفعة من أن نية سجود التلاوة في الصلاة لاتجب فضعيف إلا أن تحمل النية فيه على التحريم ومن
ادعى أن معنى النية الثبت وجوبها هنا قصد السجود عن خصوص السهو والنفي وجوبها في سجود
التلاوة قصده عنها فمطلق قصده يكفى في هذه دون تلك وأنه يرد بهذا على من توهم اتحاد النية
التي هي مطلق القصد في البابين فاعترض الفرق بينهما بأن الصواب وجوبها فيهما إذ لا يتصور
الاعتداد بسجوده بلا قصد قال وقول ابن الرفعة لاتجب نية سجدة التلاوة ضعيف إلا أن يريد أنه
لا يجب فيها تحريم وليس كما زعم بل هو صحيح لما تقرر من معناها هنا المفارق لمعناها ثم فتأمل
ذلك فانه مهم فهو خطأ فاحش والأوجه بطلانها بالتلفظ بالنية فيها إذ لا ضرورة إلى ذلك (والجديد
أن محله) أى سجود السهو سواء أكان بزيادة أم نقص أم بهما (بين تشهد) وما يتبعه من الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ومن الأذكار بعدها (وسلامه) بأن لا يفصل بينهما شيء من
الصلاة وهو فائدة تعبير كثير بقبيل ولا يضر طول الفصل بينهما بسكوت طويل كما أفق به الوالد
رحمه الله تعالى لما مر في خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام مع الزيادة لقوله
عقبه فان كان صلى خمساً ولما نقل عن الزهرى أن السجود قبل السلام آخر الأمرين من فعله
صلى الله عليه وسلم ولأنه لمصلحة الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة منها وأجاب عن سجوده
بعده في خبر ذى اليتين بحمله على أنه لم يكن عن قصد مع أنه لم يرد لبيان حكم السجود والخلاف في
الجواز لا في الفضيلة خلافاً لما وردى ومن تبعه ومقابل الجديد قديمان أحدهما أنه إن سها بنقص
سجد قبل السلام أو بزيادة فبعده والثاني أنه مخير بين التقديم والتأخير لثبوت الأمرين وسيأتى في
الجمعة أن المستخلف لمن عليه سجود سهو يسجد هو والمأمومون آخر صلاة الإمام ثم يقوم هو لما
عليه ويسجد آخر صلاة نفسه أيضاً ولا يرد هنا إذ سجوده في مسئلتنا لمحض المتابعة كما في المسبوق
ويظهر أنه لو سجد للسهو

(قوله التبريزى) بكسر أوله وسكون الموحدة والتحتية وزاى نسبة إلى تبريز بلد بأذربيجان اه
لب (قوله ومن ادعى أن معنى النية) مراده حج (قوله يكفى في هذه) أى نية سجود التلاوة
(قوله لما تقرر من معناها) أى النية في سجود التلاوة وقوله المفارق لمعناها ثم أى النية في سجود
السهو (قوله فهو خطأ) جواب قوله ومن ادعى الخ أى إذ يجب التعرض لخصوص السهو والتلاوة
ولا يكفى مطلق السجود فيهما (قوله والأوجه بطلانها) توجيهه للخطأ والأظهر أن تكون مسألة
مستقلة والأولى حينئذ أن يقول لا وجه الخ (قوله ولا يضر الفصل بينهما) أى السجود والسلام
(قوله لما مر في خبر مسلم) دليل لكون السجود بين التشهد والسلام (قوله وأجاب عن سجوده
بعده) أى السلام (قوله على أنه لم يكن عن قصد) أى السلام وعبارة الدميرى محمول على أن
تأخيرها كان سهواً لا مقصوداً أى وأعاد السلام اه وقوله مع أنه جواب ثان (قوله في مسئلتنا) هى
قوله وسيأتى في الجمعة أن المستخلف الخ .

(قوله أن المستخلف) أى المسبوق بقرينة ما بعده وهو بفتح اللام

قبل صلاته على الآل ثم أتى بها وبالمأثور حصل أصل سنة السجود وامتنع عليه إعادته ، ولو أعاد التشهد بعده فهل تبطل لإحداثه جالوسا لا نقطاع جلوس تشهد به بسجوده وليس في محله أولا . الأوجه عدم بطلانها وما علل به ممنوع لأن عدم ذلك التخلل إنما هو مستحب لا واجب كما صرح به الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (فإن سلم عمدا) بأن علم حال سلامه أن عليه سجود سهو (فات) السجود وإن قرب الفصل (في الأصح) لقطعه له بسلامه (أو سهوا) أو جهلا أنه عليه ثم علم فيما يظهر (وطال الفصل) عرفا (فات في الجديد) لتعذر البناء بالطول كما لو مشى على نجاسة أو أتى بفعل أو كلام كثير ومقابل الأصح لا إن قرب الفصل كما لو سلم ناسيا والقديم لا يفوت لأنه جبران عبادة فيجوز أن يتراخى عنها كجبرانات الحج (وإلا) أى وإن لم يطل الفصل (فلا) يفوت (على النص) لعذره ولأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فقليل له فسجد للسهو بعد السلام متفق عليه وقيل يفوت لأن السلام ركن وقع في محله فلا يعود إلى سنة شرعت قبله ومحله ما لم يطرأ مانع بعد السلام وإلا حرم كأن خرج وقت الجمعة أو عرض موجب الإتمام أو رأى ميتهم الماء أو انتهت مدة المسح أو أحدث وتطهر على قرب أو شفى دائم الحدث أو تخرق الخف وما ذكره جمع متأخرون أن من ذلك ما لو ضاق وقتها وعللوه باخراجه بعضها عن وقتها مردود بما تقدم من جواز المد حيث شرع فيها وفي الوقت ما يسع جميعها وإن لم يدرك فيه ركعة ولهذا صرح البغوى بأنه لو كان لو اقتصر على الأركان أدرك ولو أتى بالسنة خرج بعضها أتى بالسنة وإن لم تجبر بالسجود . نعم لمعتن بالأول أن يقول هذه حصل فيها خروج بالتحلل صورة ولا ضرورة مع ضيق الوقت إلى العود فيها لأنه يشبه إنشاءها وإن كان عائدا بالإرادة ولا كذلك مسألة المد لم يحصل فيها صورة خروج بحال فإن قيل كيف يسن هذا مع قولهم المد خلاف الأولى قلنا يمكن الجمع بينهما بحمل هذا على ما إذا أوقع ركعة وذاك على ما إذا لم يوقعها (وإذا سجد) أى أراد السجود وإن لم يشرع فيه بالفعل كما أشعر به كلام الإمام والغزالي وغيرهما وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى (صار عائدا إلى الصلاة في الأصح) من غير إحرام لتبين عدم خروجه منها ولهذا قال في الحادى إن الصواب أن معنى قولهم صار عائدا للصلاة أنا نتبين بعوده عدم خروجه منها أصلا لأنه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود إليها وأن سلامه وقع لغوا لعذره بكونه لم يأت به إلا لنسيانه ما عليه من السهو فيعيده وجوبا وتبطل صلاته بنحو حدثه ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة

(قوله يمكن الجمع بينهما بحمل هذا الخ) كأن المراد أن محل قولهم إن المد خلاف الأولى فيما إذا لم تقع ركعة في الوقت وهنا وقعت ركعة بل الصلاة جميعها فيه

(قوله قبل صلاته على الآل) خرج به ما لو أتى به قبل التشهد وفيه تفصيل وهو أنه إن كان عامدا عالما بطلت صلاته وإلا فلا تبطل وإن طال سجوده ويعيده بعد التشهد (قوله فهل تبطل) أى صلاته (قوله وليس في محله) يؤخذ منه أنه لو جلس للتشهد في غير محله كأن جلس بعد الركعة الأولى بطلت صلاته وإن لم يزد جالوسه على قدر جلسة الاستراحة لأنه يصدق عليه أنه أحدث جلوس تشهد في غير محله ولا يشكل عليه قول حج إنه إنما يضر التشهد في غير موضعه إذا طال به الجالوس لجواز حمله على ما لو قصد بجالوسه الاستراحة واتفق أنه أتى فيها بالتشهد لأنه الآن لم يحدث جلوس تشهد في غير موضعه (قوله وإلا حرم) أى فلو فعل ذلك لم يصير عائدا به إلى الصلاة (قوله كأن خرج) مثال لقوله ما لم يطرأ المانع (قوله أن من ذلك) أى مما حرم فيه السجود لمانع (قوله نعم لمعتن بالأول) هو قوله ما لو ضاق وقتها (قوله ويلزمه الظهر بخروج وقت الجمعة)

حيث خرج قبل تسليمه ثانياً والالتزام بحدوث موجبه . ولما قدم أن سجود السهو وإن تعدد سجدة مع أنه قد يتعدد صورة لا حكماً في صور منها المسبوق وخليفة الساهي وقد مر أنفاً أشار إلى بعض الصور بقوله (ولوسها إمام الجمعة) أو المقصورة (وسجدوا) للسهو (فبان) بعد سجود السهو (فوتها) أى الجمعة أو موجب إتمام المقصورة (أتموا ظهرها وسجدوا) للسهو ثانياً آخر صلاتهم لبيان كون الأول ليس بآخر الصلاة وأنه وقع لغوا (ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه) أى السهو (سجد في الأصح) لأنه زاد سجدة من سهوا يبطل عمدتها ولو سجد للسهو ثم سها بنحو كلام لم يسجد ثانياً لأنه لا يأمن وقوع مثله فربما تسلسل أو سجد لمقتض في ظنه فبان أن المقتضى غيره لم يعده لانجبار الخلل به ولا عبرة بالظن البين خطؤه وضابط هذا أن السهو في سجود السهو لا يقتضى السجود كما هو والسهو به يقتضيه . والثاني لا لأن سجود السهو يجبر كل خلل في الصلاة فيجبر نفسه كما يجبر غيره . ثم لما أنهى الكلام على سجود السهو شرع يتكلم على سجود التلاوة فقال :

(باب) بالتنوين

(تسن سجدة) بفتح الجيم (التلاوة) للاجماع على طلبها وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويلتا أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار » وخبر ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ علينا القرآن فإذا مرَّ بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه » رواه أبو داود والحاكم وإنما لم تجب عندنا لأنه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم متفق عليه وصح عن عمر رضى الله عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبر وهذا منه في هذا الوطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل اجماعهم وأما ذمه تعالى من لم يسجد بقوله وإذ قرأ عليهم القرآن لا يسجدون - فوارد في الكفار أى بعد العود فلا ينافي ما مر من حرمة السجود وعدم صيرورته عائداً إلى الصلاة (قوله لم يعده) أى السجود .

باب يسن سجدة التلاوة

(قوله بفتح الجيم) أى لأن السجدة على وزن فعلة وما كان كذلك من الأسماء يجمع على فعلات بفتح العين وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعلات بالسكون (قوله فله الجنة) أى استحق دخولها لا يمانه بالله وطاعته (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أى في غير الصلاة أخذاً من قوله الآتي بعد قول المصنف . قلت : ويسن للسامع والله أعلم للخبر المار أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة الخ (قوله كان يقرأ علينا القرآن) أى يقرؤه ونحن نسمعه (قوله وإنما لم تجب) أى سجدة التلاوة (قوله على المنبر) متعلق بقوله التصريح وفي شرح الروض توجيهها لعدم وجوبها عطفاً على قصة زيد ولقول عمر: أمرنا بالسجود يعنى للتلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا إثم عليه رواه البخارى اهـ وعليه فيحتمل أنه قال ذلك على المنبر فيكون مراداً للشارح وأنه لم يكن على المنبر حين قاله فتكون رواية أخرى .

(قوله أتموا ظهرها) أى
أو المقصورة .

باب في سجود التلاوة
والشكر

(قوله على طلبها) إنما
لم يقل على سنها وإن
كان هو المناسب في الدليل
لأن أبا حنيفة يوجب
وستأتى الإشارة إلى رد
دليله وعبرة الأذرى
أصل مشروعيتها ثابت
بالسنة والإجماع

بدليل ما قبل ذلك وما بعده (وهي) أي سجدة التلاوة (في الجديد أربع عشرة) سجدة (منها سجدة) سورة (الحج) لما روى عن عمرو بن العاصي بسند حسن وإسلامه إنما كان بالمدينة قبل فتح مكة «أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي الحج سجدة» وعن أبي هريرة وإسلامه سنة سبع «أنه سجد معه صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وأقرأ باسم ربك» رواه مسلم، وما روى عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من الفصل منذ تحول المدينة أجيب عنه بأنه ناف وضعيف على أن الترك إنما ينافي الوجوب لا الندب وأخذ بظاهره القديم ومحال السجدة معروفة. نعم الأصح أن آخر آيتها في النحل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي فصلت يسأمون وفي الانشقاق يسجدون ونص المصنف كأصله على سجدة الحج لخلاف أبي حنيفة في الثانية (لا) سجدة (ص) وهي عند قوله وخر راكعا وأتاب فليست من سجدة التلاوة لما روى عن ابن عباس «صليست من عزائم السجود» أي من متأكده وقد تكتب ثلاثة أحرف إلا في المصحف (بل هي) أي سجدة ص (سجدة شكر) لله تعالى ينوي بها سجود الشكر على توبة داود عليه الصلاة والسلام من خلاف الأولى الذي ارتكبه مما لا يليق بكمال شأنه لوجوب عصمته كسائر الأنبياء صلى الله عليه وسلم عليهم عن وصمة الذنب مطلقا وإن وقع في كثير من التفاسير

(قوله بدليل ما قبل ذلك وما بعده) ولا يقوم الركوع مقامها كذا عبروا به وظاهره جوازه وهو بعيد والقياس حرمة وقول الخطابي من أصحابنا يقوم شاذ ولا اقتضاء فيه للجواز عند غيره كما هو ظاهر اه حج (قوله ناف وضعيف) قال في شرح الروض وغيره صحيح ومثبت اه وقوله وغيره بالرفع أي غير الراوي لهذا الحديث صحيح وثبت (قوله يؤمرون) وقيل يستكبرون وفي النمل يعلنون وانتصر له الأذرعى ورد قول المجموع بأنه باطل وفي ص وأتاب وقيل مآب وفي فصلت يسأمون وقيل تعبدون وفي الانشقاق آخرها اه حج. أقول: والأولى له في الانشقاق تأخير السجود إلى آخرها خروجاً من الخلاف وسئل السيوطي هل يستحب عند كل محل سجدة عملاً بالقولين. فأجاب بقوله: لم أقف على نقل في المسئلة والذي يظهر المنع لأنه حينئذ آت بسجدة لم تشرع اه سم على حج (قوله لا سجدة ص) يجوز قراءة ص بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين وإذا كتبت في المصحف كتبت حرفاً واحداً وأما في غيره فمنهم من يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف اه ابن عبد الحق ومثله في شرح الروض وقوله فمنهم من يكتبها الح أي ومنهم من يكتبها حرفاً واحداً وهو الموجود في نسخ المتن (قوله ينوي بها سجود الشكر) قضيته أنه لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبول توبة داود وليس مراداً ثم رأيت في سم على منهج في أثناء عبارته مانصه وهل يتعرض لكونه شكراً لقبول توبة داود عليه الصلاة والسلام أو يكفي مطلق نية الشكر ارتضى الثاني طب و مر اه. بقي ما لو قال نويت السجود لقبول توبة داود هل يكفي أم لا فيه نظر والأقرب الأول لذكره السبب. وبقي أيضاً ما لو نوى الشكر والتلاوة أيضاً خارج الصلاة وينبغي فيه الضرر لأن سجود التلاوة إن لم يكن من السجدة المشروعة كان باطلاً فاذا نوى التلاوة والشكر فقد نوى مبطلاً وغيره فيغلب المبطل (قوله من خلاف الأولى) متعلق بتوبة (قوله الذي ارتكبه) أي من إضماره أن وزيره إن قتل تزوج بزوجه اه حج

ما يؤهم خلاف ذلك لعدم صحته بل لو صح كان تأويله واجبا لثبوت عصمتهم ووجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفساف الذي لا يقع من أقل صالحى هذه الأمة فكيف بمن اصطفاهم الله لنبوته وأهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه وإنما خص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرها لأنه لم يحك عن غيره أنه لقي مما ارتكبه من الحزن والبكا حتى نبت من دموعه العشب والقلق المزعج مالم يقيه فوزى بأمر هذه الأمة بمعرفة قدره وعلى قربه وأنه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم إلى قيام الساعة . والأصل في ذلك خبر أبى سعيد الخدرى « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقرأ ص فلما مر بالسجود نشزنا أى تهيأنا للسجود فلما رأنا قال إنما هى توبة نبي الله ولكن قد استعددتُم للسجود فنزل وسجد » رواه أبو داود باسناد صحيح على شرح البخارى (تستحب في غير الصلاة) عند تلاوة آيتها للاتباع كالمرا ولا ينافى قولنا بها سجدة الشكر قولهم سببها التلاوة لأنها سبب لتذكر قبول تلك التوبة أى ولأجل ذلك لم ينظر هنا لما يأتى في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره لأنها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (وتحرم فيها) وتبطلها (في الأصح) وان انضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لأنه إذا اجتمع المبطل وغيره غلب المبطل وشمل ذلك قارئها وسامعها ومستمعها وشمل إطلاقه الطواف وهو متجه وإحاقه بالصلاة إنما هو في بعض أحكامها ومحل الحرمة والبطلان في حق العائد العالم

(قوله لأنه لم يحك عن غيره الخ) وأيضا فلم يرد عن غيره أنه سجد لتوبة (قوله لأنه إذا اجتمع المبطل وغيره الخ) قضيته أن هذه السجدة نصح بنية التلاوة وينافيه ما مر من قوله فليست من سجدة التلاوة وفي حاشية الشيخ أن ما اقتضاه كلام الشارح هنا غير مراد

(قوله ما يؤهم خلاف ذلك) أى أنه ارتكب أمرا محرما وهو كما في قصص الثعالبي أمره حين أرسل وزيره للقتال بتقدمه أمام الجيش ليقتل (قوله السفساف) الردىء من كل شىء والأمر الحقير وفي الحديث « إن الله تعالى يحب معالى الأمور ويكره سفاسفها » ويروى ويغضاه مختار (قوله مع وقوع نظيره) أى من ارتكب ما ينافى كالمهم فندموا فقبل الله تعالى توبتهم (قوله لأنه لم يحك عن غيره) أى ولأنه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الأنبياء فإنه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم (قوله مالم يقيه) الاما جاء عن آدم لكنه مشوب بالحزن على فراق الجنة اه حجج (قوله تستوجب) أى تستدعى ثبوت الشكر الخ (قوله قصد التلاوة) أى وإنما لم يضر قصد التفهيم مع القراءة مع أن فيه جمعا بين المبطل وغيره لأن جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارئ بخلاف السجود بلا سبب فإنه غير مطلوب أصلا وهذه السجدة لما لم تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب (قوله لأنه إذا اجتمع المبطل) قضية هذا أنه لو قصد التلاوة وحدها لا تبطل صلاته وليس مرادا فان قصد التلاوة إنما يكون مانعا للبطلان حيث كان من السجدة المشروعة وهو هنا ليس مشروعا وكل من قصد التلاوة والشكر مبطل فليتأمل (قوله وشمل ذلك) أى استحبابها في غير الصلاة (قوله وشمل إطلاقه الطواف) أى فيسجد فيه شكرا وكان الأولى تقديمه على قول المصنف وتحرم فيها إلا أن يقال لما أشبه الصلاة ربما يتوهم أنه منها فأخره ليكون كالاستدراك بدفع ما يتوهم مما قبله (قوله وهو متجه) أى خلافا لحج حيث قال مانصه: ويأتى في الحج أنها لاتفعل في الطواف لأنه يشبه الصلاة المحرمة هى فيها فلم تطلب فيما يشبهها وإنما لم يحرم فيه مثلها لأنه ليس ملحقا بها في كل أحكامها .

فإن كان ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد للسهو ولو سجدها إمامه لاعتقاده ذلك لم يجز له متابعتة بل يتخير بين انتظاره ومفارقته وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل ولا ينافي ما تقرر ما يأتي من أن العبرة باعتقاد المأموم لأن محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بخنفي يرى القصر في إقامة لانها نحن لأن جنس القصر جائز عندنا وهذا ظهر ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وقولها إنه لا يسجد أى بسبب انتظار إمامه قائما وإن سجد للسهو لاعتقاده أن إمامه زاد في صلاته ما ليس منها ومقابل الأصح لا تحرم فيها ولا تبطلها لتعلقها بالتلاوة بخلاف غيرها من سجود الشكر (ويسن) السجود (للقارىء) حيث كانت قراءته مشروعة ولو صبيا أى مميزا فيما يظهر أو امرأة بحضرة رجل أجنبي إذ حرمة رفع صوتها بها عند خوف الفتنة إنما هو لعارض لا لذات قراءتها لأن قراءتها مشروعة في الجملة أو خطيبا أمكنه من غير كلفة على منبره أو أسفله ولم يطل الفصل أو مصليا إن قرأ في قيام (والمستمع) وهو من قصد السماع والأوجه في قارىء سماع ومستمع لها قبل صلاته التحية أنه يسجد ثم يصلها

(قوله في إقامة لانها) أى لانرى القصر فيها (قوله وقولها إنه لا يسجد^(١))

(قوله مشروعة) يؤخذ من الأمثلة الآتية وغيرها أن المراد بمشروعيتها أن تكون مقصودة ليخرج قراءة الطيور والسهى والسكران ونحوهم وأن تكون مأذونا فيها شرعا ليخرج قراءة الجنب ونحوه فليحذر .

(١) قوله (قوله وقولها إنه لا يسجد) هكذا في نسخة المؤلف وغيرها ، وبهامش نسخة : هنا سقط فليحذر

(قوله فإن كان ناسيا) أى أنه في صلاة محلي . أقول : ومفهومه أنه لو نسي حرمة السجود ضرر وهو قياس ما تقدم للشارح من أن من تكلم في الصلاة لنسيانه حرمة الكلام فيها بطلت صلاته وقياس عدم الضرر فيما لو قام عن التشهد الأول سهوا وعاد لجهله حرمة العود أو نسيانه الحكم بعدم الضرر فليحذر (قوله لاعتقاده) أى بأن كان حنفيا (قوله وانتظاره أفضل) أى ومع ذلك يسجد المأموم بعد سلام إمامه كما يأتي ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم فيما لو نسي الإمام التشهد وقام وانتصب معه المأموم ثم عاد وقعد المأموم للتشهد ناسيا وقد قام الإمام ثم عاد حيث لا يجوز له موافقته ويتخير بين الانتظار والمفارقة وهى أولى أن هذا زمنه قصير وذاك زمنه طويل فكان انتظاره هنا أولى تنزيلا لزمن السجود لقصره منزلة العدم فكان لا مخالفة وإن فعل الإمام هنا لكونه عن اعتقاد لا يحتمل الإبطال عنده بخلافه ثم فإن العود إن كان عمدا أبطل حق عند الإمام فكانت صلاته باطلة على احتمال فطلبت المفارقة بخلافه هنا (قوله أى بسبب) خبر عن قوله وقولها والغرض منه الجواب عما اعترض به عليها من أن ما فعله الإمام يبطل عمده عند الشافعي فيسجد لسهوه (قوله وإن سجد للسهو) بقى مالو نوى المفارقة قبل سجود إمامه وينبغي أن يقال إن نوى المفارقة قبل خروجه عن مسمى القيام لم يسجد لأن الإمام لم يفعل ما يبطل عمده في زمن القدوة وإن نواها بعد خروجه عن ذلك بأن كان إلى الركوع أقرب أو بلغ حد الرا كعين مثلا سجد لفعل الإمام ما يبطل عمده قبل المفارقة (قوله ولو صبيا) لم يقل أو كافرا لعدم تأتى السجود منه لكن ينبغي أنه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتظهر فورا سنن السجود في حقه (قوله أى مميزا) هذا تقييد إنما يحتاج إليه في السجود من غير القارىء أما هو فمعلوم أن غير المميز لا يتأتى منه سجود لعدم صحته منه (قوله أو أسفله) أى إذا لم يكن في النزول كلفة وإلا سنن تركه كما أفاده كلامه في شرح الروض اه سم على منهج (قوله وإن قرأ في قيام) أى بخلاف مالو قرأ في الركوع أو نحوه فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعيتها ثم (قوله ويسن للقارىء والمستمع) أى ولو لبعض الآية كأن سمع بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد السماع وبقي مالو اختلف اعتقاد القارىء والسماع وينبغي أن كلا منهما يعمل باعتقاد نفسه إذ لا ارتباط بينهما .

لأنه جالس قصير لعذر فلا تفوت به فإن أراد الاختصار على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافراً أو ملكاً أو جنياً كما قاله البلقيني والزرکشي ولا سجود لقراءة جنب وسكران وساء ونائم وما علم من الطيور كدرة ونحوها ولا لقراءة في جنازة أو بغير العربية أو في نحو ركوع لعدم مشروعيتهما وسواء أسجد القارئ أم لا وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعه لأنها قراءة مشروعة بل هي أولى من قراءة الكافر. لا يقال إنه لم يقصد التلاوة فلا سجود لها. لأننا نقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها (وتتأكد له بسجود القارئ) للاتفاق على طلبها منه حينئذ وإذا أسجد معه في غير الصلاة

فائدة — وقع السؤال في الدرس عما لو قرأ الميت آية سجدة هل يسجد السامع له أم لا ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الأول لأن كرامات الأولياء لم تنقطع بموتهم فلا مانع أن يقرأ الميت قراءة تامة حسنة ليلتذ بها وإن لم يكن مكلفاً فليس هو كالساهی والجماد ونحوها وأما لو مسخ وقرأ آية سجدة فينبغي أن يقال إن كان الحاصل مسخ صفة سجدة لقراءته لأنه أدى حقيقة وإن كان مسخ ذات فلا لأنه إما حيوان أو جماد وكل منهما لا يسجد لقراءته (قوله لأنه جالس قصير) وعليه فلو تكرر سماعه لآية السجدة من قارئ أو أكثر احتمل أن يسجد لما لا تفوت معه التحية ويترك لما زاد ويحتمل تقديم السجود وإن فانت به التحية وهو الأقرب أخذاً من قوله فإن أراد الاختصار على أحدهما فالسجود أفضل (قوله وشمل ذلك ما لو كان القارئ كافراً) أي ولو جنباً معانداً لأنه مكلف بالفروع ولا يعتد حرمة القراءة مع ما ذكره سم على منهج نقلا عن الشارح وينبغي أن مثله الجنى فيسجد لقراءته ولو كان جنباً لأننا لانعلم حرمة القراءة عليهم مع الجنابة وبتقدير أنهم مخاطبون بها فيجوز أنهم لم يعلموا بالحكم فلا يتحقق النهي في حقهم، وقال ابن حجر بعد قوله وكافر أي رجي إسلامه كما هو ظاهر (قوله ولا سجود لقراءة جنب) أي مسلم مكلف أي فلو فعلها لاتعقد أما الصبي فيسجد لقراءته ولو كان جنباً لعدم نهيه عن القراءة لاحقيقة ولا حكاماً ومن ثم لم يمنعه وليه منها فلو اغتسل الجنب غسلًا لا يقول به السامع أو فعل ما يحصل الجنابة عند الشافعي دون غيره فهل العبرة بعقيدة السامع فلا يسجد حيث كان شافعيًا يرى بقاء الجنابة أو حصولها أو بعقيدة القارئ فيه نظر والظاهر أن العبرة بعقيدة القارئ لأنه لا يرى التحريم ويؤيده السجود لقراءة الكافر الجنب حيث علوه بأن قراءته مشروعة لعدم اعتقاده حرمتها ويحتمل أن كل واحد منهما يعمل بعقيدة نفسه وهو الأقرب (قوله وسكران) أي وإن لم يتعداه حج وهو ظاهر إطلاق الشارح (قوله لعدم مشروعيتهما) أي لأن القراءة في نحو الركوع مكروهة وهذا بخلاف ما لو قرأ في الثالثة والرابعة من الرابعة فإنه يسجد لأن قراءته فيهما مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيهما وإن لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم الطلب وطلب العدم ويعمل في الساهی والنائم الخ بعدم القصد (قوله ليفسر له معناها) أي والقارئ على الشيخ لتصحيح قراءته أو للأخذ عنه حجج (قوله فيسجد) خلافاً لحجج (قوله لتقرير معناها) ويؤخذ من هذا أن مثله المستدل بالآية فيسجد وهو ظاهر لوجود هذه العلة في المستدل، وفي كلام ابن قاسم على حجج خلافه وفيه وقفة (قوله وتتأكد) أي السجدة وقوله له أي للمستمع قال ابن قاسم على المنهج وينبغي كما بحثه مر أنه لو سمع قراءة في السوق سجد وإن

(قوله كافراً) وإن كان معاندا لا يرجي إسلامه كما نقله الشهاب سم عن الشارح (قوله وسكران) أي لا تميز له

فالأولى له عدم الاقتداء به فلو فعل كان جائزاً كما اقتضاه كلام القاضي والبعوى (قلت : ويسنّ للسامع) لجميع الآية من قراءة مشروعة وهو من لم يقصد السماع وتنبأ كد له بسجود القارىء لكن دون تأكدها للاستماع (والله أعلم) للخبر المار « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة فيسجد ويسجدون معه حتى ما يجد بعضهم موضعاً لجهته » ولو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير - ألم تنزل - في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على المعتمد إن كان عالماً بالتحريم فقد قال المصنف لو أراد أن يقرأ آية أو آيتين فيهما سجدة ليسجد فلم أر فيه كلاماً لأصحابنا وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أنهم كرهوه وعن أبي حنيفة وآخرين أنه لا بأس به ، ومقتضى مذهبنا أنه إن كان في غير الوقت المنهى عن الصلاة فيه وفي غير الصلاة لم يكره وإن كان في الصلاة أو في وقت كراهتها ففيه الوجهان فيمن دخل المسجد في هذه الأوقات لا لغرض صلاة سوى التحية والأصح أنه تكره له الصلاة اه فأفاد كلامه أنّ الكراهة للتحريم وأن الصلاة تبطل بها وبه أفقى الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للشيخ عز الدين بن عبد السلام لأن الصلاة منهي عن زيادة سجدة فيها إلا السجود لسبب كما أن الأوقات المكروهة منهي عن الصلاة فيها إلا لسبب فالقراءة بقصد السجود كتعاطي السبب باختياره في أوقات الكراهة ليفعل الصلاة ،

كرهت بأن ألهى القارىء لأن الكراهة لخارج لا لذات القراءة وسئل مر هل يسجد لسماع القراءة في الحلق قال نعم لأن الكراهة لعارض وكذا لسماع القراءة في الحلاء لذلك انتهى فليتأمل وليحذر ولو قرأ واحد بعض آية السجدة وآخر باقيها فهل يسنّ السجود للسامع فيه نظر والميل لعدم السجود أكثر وفاقاً لما مال له مر وقوله فليتأمل لعل وجه الأمر بالتأمل أن السجود لما ذكر يشكل على المنع منه للقراءة في الركوع وفي صلاة الجنائز فان علة المنع ثم كراهة القراءة في نحو الركوع وهي موجودة هنا (قوله فالأولى له عدم الاقتداء) وهل يجوز للقارىء أن يقتدى فيها بالسامع فيه نظر ويظهر لي الجواز اه سم على منهج ومع ذلك فالأولى عدم الاقتداء كعكسه لأنه ليس مما تشرع فيه الجماعة (قوله من قراءة مشروعة) أى حيث اتحد القارىء على ما مر (قوله للخبر المار) هو قوله كان يقرأ علينا الخ (قوله أو سورتها الخ) أو اقتدى بالإمام في صبح الجمعة لغرض السجود فقط أو سجد المصلى لغير سجدة إمامه كما يعلم مما سيذكره حرم و بطلت صلاته اه حج (قوله بقصد السجود) وخرج بقصد السجود ما لو قرأ بقصد أداء سنة السورة بعد الفاتحة فيسجد وإن علم قبل القراءة أن فيما يقرؤه آية سجدة وأنه يطلب منه السجود إذا قرأها (قوله بطلت صلاته) أى بالسجود لا بمجرد القراءة لأن الشروع فيها ليس شروعا في المبطل كما لو عزم أن يأتي بثلاثة أفعال متوالية لا تبطل صلاته إلا بالشروع فيها (قوله إن كان عالماً بالتحريم) أى أما الجاهل والناسى فلا ومنه لو أخطأ فظن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه - ألم - بقصد السجود .

فائدة - يتصور أن يسجد في الصلاة الواحدة بسبب سهو ثنتي عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رابعة بأربعة بأن اقتدى بالأول في التشهد الأخير ثم بالباقيين في الركعة الأخيرة من صلاتهم ثم صلى الرابعة وحده وسها كل إمام منهم فيسجد معه للسهو ثم إنه سها في ركعته الرابعة فيسجد للسهو كل منهم خلفه ثم طق أنه سها في ركعته فسجد ثم تبين أنه لم يسه فسجد ثانياً فهذه ثلث عشرة سجدة انتهى حواشى الرمل الكبير (قوله وفي غير الصلاة لم يكره) أى بل هو مستحب (قوله والأصح أنه تكره له الصلاة) أى ولا تنعقد .

وقد جرى على كلام النووي جماعات منهم محتصر وكلامه وغيرهم وعبارة الأنوار : ولو أراد أن يقرأ آية أو سورة تتضمن سجدة ليسجد فإن لم يكن في الصلاة ولا في الأوقات المنهية لم يكره وإن كان فيهما أوفى أحدهما فالحكم كما لودخل في الأوقات المنهية المسجد لا لغرض سوى التحية وقد سبق انتهى وقضية كلام القاضي حسين جوازه وظاهر أن الكلام في قراءة غير - الم - في صبح يوم الجمعة ، فقول البلقيني إن ما ذكره النووي ممنوع فإن السنة الثابتة في أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة في الصبح في الركعة الأولى - الم - تنزيل - فظهر منه أنه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك عن قصد ، ولذلك استحب الشافعي أن يقرأ في الركعة الأولى من صبح يوم الجمعة السورة المذكورة ولا بد من قصد السنية وذلك يقتضي أنه قرأ السجدة ليسجد فيها مردود بما مر من التعليل وبوجود سببها إذ التقصد فيها اتباع السنة في قراءتها في الصلاة المخصوصة والسجود فيها وخرج بالسامع غيره وإن علم بروية السجود ومن زعم دخوله في قوله - وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون - مردود بما مر وبأنه لا يطلق عليه أنه قرئ عليه إلا إن سمعه (فإن قرأ في الصلاة) في محل قراءته وهو القيام أو بدله ولوقبل الفاتحة لأنه محلها في الجملة (سجد الإمام والمنفرد) الواو بمعنى أو بدليل إفراده الضمير في قوله لقراءته ، واختار التعبير بها لأنها في التقسيم كما هنا أجود من أو أى كل منهما فحينئذ يتنازع كل من قرأ وسجد ، فالفراء يعملها فيه والكسائي يقول حذف فاعل الأول والبصريون يضمرونه والفاعل المضمر عندهم مفرد

(قوله بما مر من التعليل) أى في كلام البلقيني نفسه من قوله فإن السنة الثابتة الخ وهذا أقرب مما في حاشية الشيخ (قوله بما مر) أى من أنها في حق الكافر (قوله المضمر) أى بدل من الفاعل وخبره مفرد

(قوله وقد جرى على كلام النووي) أى السابق في قوله فقد قال المصنف لو أراد أن يقرأ آية الخ من كراهتها فيما ذكر (قوله وقد سبق) أى وهو أنه لا تنعقد صلاته وبقي ما لو قرأها في وقت الكراهة ليسجد في غير وقت الكراهة هل يسن له السجود أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه لم يقصد سجوداً غير جائز ، وقد يؤخذ ذلك من قوله : لا لغرض سوى التحية فإنه حصر المنع فيما لودخل في وقت الكراهة لخصوص التحية .

فرع - نذر سجود التلاوة وطال الفصل بين القراءة والسجود هل يفوت ويأثم أو يجب قضاؤه ظهر على الفور ووافق م ر عليه أنه يجب قضاؤه فراجع ذلك من باب النذر ، ونظيره ما لو نذر صلاة الكسوف هل يجب قضاؤه اه سم على منهج . أقول : قوله هل يجب الخ القياس كذلك وقد يفرق بأن هذا السبب إذا فات لا يقضى والقلب إلى الفرق أميل لتصريحهم بأن ما شرع لسبب إذا فات لا يقضى وهذا منه .

فرع - لو نذر أن لا يقرأ إلا متطهراً فهل ينعقد ذلك النذر أولاً فيه نظر والظاهر عدم الانعقاد لأن حاصل صيغته نذر عدم القراءة إذا كان محدثاً وليس عديمها قرينة حتى ينعقد نذره وبقدر انعقاده فهو لم يلتزم القراءة إذا كان متطهراً فبقراءته مع الحدث لم يفوت شيئاً التزم فعله حتى يستقر في ذمته فيستحب له السجود إذا قرأ آية السجدة محدثاً ، وكذا تسن لمن سمعه (قوله في أنه صلى الله عليه وسلم) الأولى حذف في (قوله من التعليل) أى من قوله لأن الصلاة منهى عن زيادة سجدة فيها إلا السجود لسبب الخ والسبب هو ورود السنة بها على أنه قد يمنع قوله ولا بد من قصد السنية بأن المدار على العلم بسنها ولا يلزم من العلم بذلك قصد الأداء عن السنة (قوله مردود بما مر) أى من أنه وارد في الكفار (قوله أى كل منهما) حل معنى لإعراب لأنه بعد جعل الواو بمعنى أو لا يحتاج إلى التأويل بكل .

(قوله ومثله الجنب الخ) هذا فيه مانعان الأول يشترك فيه مع ما قبله وهو المشار إليه بقوله الآتي لثلا يقطع القيام المفروض .
(٩٤) الأركان له فلا يأتى بشيء من السنن كما مر إذ صلاته لحرمة الوقت كما مر فكان

لامثنى لأنه لو كان ضمير تثنية لبرز على رأيهم فيصير وإن قرأ ثم الأفراد مع عوده على الاثنين بتأويل كل منهما كما تقدم ، فالتركيب صحيح على مذهب البصريين كغيره من المذهبين قبله ، وليست صحته خاصة بالمذهبيين قبله نظرا إلى عدم تثنية الضمير للتأويل المذكور (لقراءته فقط) أى كل لقراءة نفسه دون غيره . واستثنى الإمام من قرأ بدلا عن الفاتحة لعجزه عنها آية سجدة فلا يسن له السجود ، ومثله الجنب الفاقط لظهور العاجز عن الفاتحة إذا قرأ بدلها آية سجدة لثلا يقطع القيام المفروض واعتمده التاج السبكي ، ووجهه بأن ما لا بد منه لا يترك إلا لما لا بد منه اهـ وهذا هو الظاهر وإن نظر فيه بأن ذلك إنما يتأتى في القطع لأجنبي . أما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على أنه كذلك لا يسمى قطعاً ، وقد يوجه أيضا بأن البديل يعطى حكم مبدله فكما أن الأصل لا سجود فيه فببدله كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وخرج بقوله لقراءته فقط ما لو سجد لقراءة غيره عامدا عالما فانه تبطل صلاته (و) سجد (المأموم لسجدة إمامه) فتبطل بسجوده لقراءة غير إمامه مطلقا من نفسه أو غيره ، وشمل المولتين له حدث إمامه عقب قراءته لما (فإن سجد إمامه فتخلف) عنه (أو انعكس) الحال بأن سجد هو دون إمامه (بطلت صلاته) لوجود المخالفة الفاحشة ، فإن لم يعلم حتى رفع رأسه من السجود انتظره أوقبله هوى ، فاذا رفع رأسه قبل سجوده رفع معه ولا يسجد إلا أن نوى مفارقتها

(قوله فلا يسن له السجود) أى لما يأتى من التعليل بقوله لثلا يقطع الخ وفى سم على منهج بخلاف ما لو كرره بدلا عن السورة فانه يسجد اهـ (قوله العاجز عن الفاتحة) قيد بها لأنه لا يجوز له أن يقرأ غيرها (قوله وقد يوجه) أى عدم استحباب السجود المذكور (قوله ما لو سجد لقراءة غيره) أى كل من الإمام والمنفرد (قوله وشمل المولتين له حدث إمامه الخ) أى فانه لا يسجد بل وتجب عليه نية المفارقة فورا ، وقد سئل العلامة حجج عن قول الشخص - سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير - عند ترك السجود لآية السجدة لحدث أو عجز عن السجود كما جرت به العادة عندنا هل يقوم الإتيان بها مقام السجود كما قالوا بذلك فى داخل المسجد بغير وضوء أنه يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر الخ فانها تعدل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا فى شرح الروض عن الإحياء ، فأجاب بقوله : إن ذلك لا أصل له فلا يقوم مقام السجدة بل يكره له ذلك إن قصد القراءة ولا يتمسك بما فى الإحياء . أما أولا فلائنه لم يرد فيه شيء وإنما قال الغزالي انه يقال إن ذلك يعدل ركعتين فى الفضل . وقال غيره : إن ذلك روى عن بعض السلف ، ومثل هذا لاحجة فيه بفرض صحته فكيف مع عدم صحته . وأما ثانيا فمثل ذلك لو صح عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن للقياس فيه مساغ لأن قيام لفظ مفضول مقام فعل فاضل محض فضل ، فاذا صح فى صورة لم يحز قياس غيرها عليها فى ذلك . وأما ثالثا فلائنه الألفاظ التى ذكروها فى التحية فيها فضائل وخصوصيات لا توجد فى غيرها اهـ وهو يقتضى أن سبحان الله والحمد لله الخ لا يقوم مقام السجود وإن قيل به فى التحية لما ذكره (قوله فإن لم يعلم) أى المأموم وقوله : حتى رفع رأسه أى الإمام .

والثانى عدم جواز غير الأولى تقديم هذا على ما قبله ثم يقول ومثله ما إذا لم يكن جنبا فاقدا لما ذكر وإلا فاقبله مغن عنه (قوله لثلا يقطع القيام المفروض) أى لأنه قيام لمفروض وهو بدل الفاتحة وخرج به القيام للسورة والمراد قطع القيام المفروض لمفروض كالسجود لتابعة الإمام (قوله وشمل) أى قوله لقراءة غير إمامه (قوله مالوتين له حدث إمامه عقب قراءته لما) أى فلا يسجد لتبين أنه ليس بإمام له وخرج بذلك ما لبطلت صلاة الإمام عقب قراءة آية السجدة وقبل السجود أو فارقه المأموم حينئذ كما يفهمه قوله لوجود المخالفة الفاحشة لأننا إنما منعنا القراءة بالسجود للمخالفة الفاحشة وقد زالت لكن قال الشهاب سم انه محل نظر اهـ ويدفع النظر بما يأتى فى القولة الآتية (قوله إلا أن نوى مفارقتها) أى فان فارقه سجد جوازا بل ندبا كما صرح به للشهاب سم فى حواشى

التحفة ، ووجهه أنه وجد سبب السجود فى حقه حال القدوة فليترتب عليه مسببه ولا يضر فى ذلك فعله بعد الانفراد ، قال الشهاب المذكور : ولا ينافيه قولهم يسجد المأموم لسجود إمامه لا لقراءته لأن ذلك مع استمرار القدوة ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الإمام لأنه لا علاقة بينهما والانفراد هنا عارض

وهى

وهي مفارقة بعذر ، ولا يكره للإمام قراءة آية سجدة على مامر ولو في سرية . نعم يستحب له تأخيرها في الصلاة السرية إلى الفراغ منها لئلا يشوش على المأمومين ومحلّه إن قصر الفصل ، ويؤخذ من التعليل أن الجهرية كذلك إذا بعد بعض المأمومين عن إمامه بحيث لا يسمع قراءته ولا يشاهد أفعاله أو أخفى جهره أو وجد حائل أو صمم أو نحوها وهو ظاهر من جهة المعنى ولو تركه الإمام سنّ للمأموم بعد السلام إن قصر الفصل لما يأتي من فواتها بطوله ولومع العذر لأنها لا تقضى على الأصح . وما صح عنه صلى الله عليه وسلم من أنه سجد في الظهر للتلاوة يحمل على أنه كان يسمعهم الآية أحيانا ففعله أسمعهم آيتها مع قتلهم فأمن عليهم التشويش أو قصد بيان جواز ذلك ، ولا يكره للمنفرد والإمام إصغاء لقراءة غيرهما (ومن سجد) أي أراد أن يسجد (خارج الصلاة نوى) سجدة التلاوة وجوبا لخبر «إنما الأعمال بالنيات» ويستحب له التلفظ بها (وكبر للإحرام) كالصلاة (رافعا يديه) كرفعه في تحريمه بالصلاة ، ولا يسنّ له أن يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شيء فيه (ثم) كبر ندبا (للهوى) للسجود (بلا رفع) ليديه ، فإن اقتصر على تكبيرة بطلت صلاته ما لم ينو التحريم وحده نظير ما يأتي (وسجد) سجدة (كسجدة الصلاة) في أركانها وشروطها وسننها (ورفع) رأسه (مكبرا) وجلس (وسلم) من غير تشهد كتسليم الصلاة لعدم استحبابه (وتكبيرة الإحرام شرط) فيها (على الصحيح) أي لا بد منها

(قوله وهي مفارقة بعذر) المتبادر من هذا أنه إذا قرأ الإمام آية السجدة وسجد ثم قام قبل سجود المأموم معه لعذر أنه إذا فارق بالنية سجد لقراءة إمامه وفيه نظر لأنه بنية المفارقة صار منفردا وهو لا يسجد لغیر قراءة نفسه ، اللهم إلا أن يقال إن المأموم قرأ آية ثم فارق أو يقال إن قراءة إمامه نزلت منزلة قراءته هو ثم رأيت سم على حج صرح بالجواب الثاني حيث قال : فإن قلت المأموم بعد فراقه غايته أنه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره . قلت فرق بينهما لأن قراءة الإمام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الإصغاء لها فتأمل .

تنبيه — إن قيل لم اختصت هذه الأربع عشرة بالسجود عندها مع ذكر السجود والأمر به له صلى الله عليه وسلم في آيات أخر كما خر الحجر وهل أتى قلنا لأن تلك فيها مدح الساجدين صريحا وذم غيرهم تلويا أو عكسه فيشرع لنا السجود حينئذ لغنم المدح تارة والسلامة من الذم أخرى . وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم مجردا عن غيره وهذا لا دخل لنا فيه فلم يطلب منا سجود عنه فتأمل سبرا وفهما يتضح لك ذلك . وأما — يتلون آيات الله آناء الله وهم يسجدون — فهو ليس مما نحن فيه لأنه مجرد ذكر فضل لمن آمن من أهل الكتاب اه حج (قوله من السجود) أي من عدم قصد وذلك في غير — ألم تنزيل — في صبح الجمعة دون غيرها وهذه ساقطة من بعض النسخ (قوله ومحلّه إذا قصر الفصل) أي أما إذا طال فلا يطلب تأخيرها بل يسجد وإن أدى إلى التشويش المذكور (قوله ويؤخذ من التعليل) هو قوله لئلا يشوش الخ (قوله سجدة التلاوة) أي فلو نوى السجود وأطلق لم يصح (قوله ولا يسنّ له أن يقوم الخ) أي فإذا قام كان مباحا على ما يقتضيه قوله لا يسنّ دون يسنّ أن لا يفعل (قوله فإن اقتصر على تكبيرة بطلت صلاته) أي سجدته وعبر عنها بالصلاة تجوزا على مامر في أول كتاب الصلاة ، ومعنى بطلت لم تنعقد لأنها انعقدت ثم بطلت (قوله من غير تشهد) أي لا تتوقف صحته على التشهد وهذا لا يستلزم عدم سنه ، ولهذا قال بعد : ولا يسنّ تشهد

(قوله ومحلّه إن قصر الفصل) ظاهر هذا التعبير أنه إذا لم يقصر الفصل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وإن شوش على المأمومين وصرح به الشيخ في الحاشية جازما به من غير عزو لكن عبارة العباب ويندب للإمام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعلها بعده إن قرب الفصل انتهت

لأنها كالتنية ركن وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط ويريد به ماقلناه . والثاني أنها سنة وصححه الغزالي (وكذا السلام) لابد منه فيها (في الأظهر) قياسا على التحريم . والثاني لا يشترط كما لا يشترط ذلك إذا سجد في الصلاة ، وقضية كلام بعضهم أنه لا يسلم من قيام وهو الأوجه إذ ليس لنا سلام تحلل من قيام إلا في حق العاجز وصلاة الجنابة . نعم يظهر جواز سلامه من اضطجاع قياسا على النافلة (وتشترط شروط الصلاة) كاستقبال وستر وطهارة ودخول وقت ويحصل بقراءة أو سماع جميع آياتها كما مر فلو سجد قبل انتهائه بحرف واحد لم يصح والكف عن مفسداتها كأكل وكلام وفعل مبطل ويشترط أن لا يطول فصل عرفا بين آخر الآية والسجود كما يعلم مما يأتي (ومن سجد) أى أراد السجود (فيها) أى الصلاة (كبر للهوى) إليها (ولرفع) منها ندبا ونوى سجود التلاوة حتما من غير تلفظ ولا تكبير كما مر لأن نية الصلاة لم تشملها وقوله ولرفع مزيد على المحرر وصرح به فيه في غير الصلاة ويلزمه أن ينتصب قائما منها ثم يركع لأن الهوى من القيام واجب ويسن له أن يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ولو قرأ آيتها فركع بأن بلغ أقل الركوع ثم بدا له السجود لم يجز لفوات محله أو فسجد ثم بدا له العود قبل كماله جاز لأنها نفل فلم تلزم بالشروع (ولا يرفع يديه) فيهما (قلت : ولا يجلس) ندبا بعدها (للاستراحة ، والله أعلم) لعدم وروده (ويقول) فيها مصليا أولا (سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته) .

(قوله إلا في حق العاجز
وصلاة الجنابة) أى
والماشى في نافلة السفر

(قوله ماقلناه) أى من أنها لابد منها (قوله وكذا السلام الخ) قال الشيخ في شرح منهجه بعد جلوسه وكتب عليه سم هل يجب هذا الجلوس لأجل السلام أولا حتى لو سلم بعد رفع رأسه يسيرا كفى مال م إلى الوجوب وطب إلى خلافه انتهى . أقول المتبادر ماقلناه مر (قوله ولا يسن تشهد) أى فلو أتى به لم يضر لأن غايته أنه طول الجلوس بعد الرفع من السجود وما أتى به من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضر بل قضية كلامه عدم الكراهة (قوله وهو الأوجه) أى فلو خالفه وقام بطلت صلاته (قوله من قيام) قد يرد على ما ذكر المتنفل في السفر فانه يسلم من قيام إلا أن يقال المسافر رخص له في جواز السلام من القيام لأن الجلوس يفوت عليه مقصوده من السفر وليس للراكب أن يقوم ليسلم (قوله من اضطجاع) لا ينافي هذا ما مر عنه من وجوب الجلوس لأنه إنما أوردته عنه في مقابلة الاكتفاء بمجرد الرفع فكأنه قال يجب الجلوس أو بدله مما يجوز في النافلة (قوله ويشترط أن لا يطول فصل عرفا) وقياس ما تقدم في قوله وأفقي الوالد فيمن سلم من ركعتين من رابعة ناسيا وصلى ركعتين نفلا ثم تذكر بوجوب استئنافها الخ من أنه يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط المعتدل أنه هنا كذلك (قوله كبر للهوى إليها) أى وينبغي للقارئ أن يقف بعد آيتها وقفة لطيفة للفصل بينها وبين هوى السجود كما قيل به قبل هوى الركوع (قوله ويسن له أن يقرأ قبل ركوعه الخ) أى للفصل بين السجدة والركوع (قوله بأن بلغ أقل الركوع) أى فان لم يبلغ أقل الركوع جاز السجود ومنه يعلم أن السجدة لاتفوت بقصد الإعراض وظاهره جواز ذلك وإن صار إلى الركوع أقرب وقد يتوقف فيه بأنه خرج بذلك عن مسمى القيام فليراجع (قوله لم يجز لفوات محله) أى وهو هوى من قيام (قوله بحوله وقوته) قال في المختار الحول الحيلة وهو أيضا القوة انتهى وعليه فعطف القوة على الحول هنا عطف تفسير فكأنه قال وصوره بقوته

(١) (قول المحشى قوله ولا يسن تشهد) ليس في نسخ النهاية التي بأيدينا ولعله في نسخته التي كتب عليها كالخفة اه مصححه .

فتبارك الله أحسن الخالقين وهذا أفضل ماورد فيها والدعاء فيها بمناسب الآية حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أى أتى بها مرتين (في مجلسين سجد لكل) منهما عقبها لتجدد سببه بعد توفية الحكم الأول (وكذا المجلس في الأصح) والثاني تكفيه السجدة الأولى عن المرة الثانية كما لو كررها قبل أن يسجد الأولى فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه عنهما سجدة جزما ويظهر أن محله أن قصر الفصل بين الأولى والسجود واقتضى تعبيرهم بكفاه جواز تعددها وقول الجوجرى تبعا لأبى زرعة لا يسجد الا واحدة يردّ بقولهم لوطاف أساييع ولم يصلّ عقب كل سنة سن فضلا عن الجواز أن يوالى ركعاتها كما والاها فيقال بمثله هنا الا أن يفرق بالمساحة في سنة الطواف كما اغتفر فيها التأخير الكثير بخلاف ما هنا (وركعة كمجلس) وإن طالت (وركعتان كمجلسين) وإن قصرتا نظرا للاسم فيسجد فيهما ولو قرأ آية خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة أو عكس سجد ثانيا (فإن) قرأ الآية أو سمعها و (لم يسجد وطال الفصل) عرفا بين آخرها والسجود (لم يسجد) وإن كان معذورا بالتأخير لأنها من توابع القراءة ولا مدخل للقضاء فيها كما مر لتعلقها بسبب عارض كالسجوف فإن لم يطل أتى بها وإن كان محدثا وتطهر عن قرب ثم شرع في السجدة الثالثة فقال (وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لأن سببها غير متعلق بها فلو سجدها فيها عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (و) إنما (تسن لهجوم نعمة) له أولنحو ولده أو لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب كوله أو جاء أو مال أو نصر على عدو أو قدوم غائب أو شفاء مريض

(قوله فتبارك الله أحسن الخالقين) لم يتقدم له ذكر الفاء في سجود الصلاة ثم رأيت في نسخة صحيحة حذف الفاء وقوله الخالقين زاد حج رواه جمع بسند صحيح إلا وصوره فرواها البيهقي اه (قوله أى أتى بها مرتين) أى أو أكثر وحكمة تفسيره بما ذكر أن حقيقة التكرار كما في المصباح إعادة الشيء مرارا وأقل ما يصدق عليه ذلك إعادة الشيء بعد المرة الأولى مرتين بناء على أن أقل الجمع اثنان (قوله إن قصر الفصل) لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر ركعتين كما مر (قوله الا أن يفرق) أى والأصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا (قوله سجد ثانيا) أى لتجدد السبب ومن ذلك قراءته على الشيخ آيتها بوجوه القراآت فيستحب لكل من القارىء والشيخ السجود بعدد المرات التي يكرر فيها القارىء الآية بكاملها ثم رأيت حج صرح بذلك (قوله وطال الفصل) أى يقينا (قوله وتطهر عن قرب) أى فإن لم يتمكن من التطهر أو من فعلها لشغل قال أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو شغل وينبغي أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا. وقد سئل العلامة حج عن قول الشخص سمعنا وأطعنا إلى آخر ما تقدم قريبا عند قوله وشمل مالوتيين له حدث إمامه الخ (قوله من حيث لا يحتسب) قضيته أنه لو كان يتوقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد وفي الزيادة خلافه وعبارته سواء أكان يتوقعها قبل ذلك أم لا ويصرح بما اقتضاه كلامه قوله الآتى وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب أى من حيث الخ (قوله كوله أو جاء) أى ولو كان ميتا لأنه يشفع له قال الأسنوى والظاهر أن حدوث الأخ ونحوه كحدث الولد اه عميرة.

بشرط كون ذلك حلالا فيما يظهر ، ومن حدوث المال حصول وظيفة دينية : أى وهو أهل لها
أخذاً مما مر ، وهل المجهوم مغن عن القيد بعدة أولا ؟ الأوجه الثانى ، ولا ينافيه تمثيلهم بالولد
كما سيأتى إيضاحه (أو اندفاع نقمة) عنه أو عمن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب كنجاة
من غرق أو حريق لما صح « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسرّ به خرّ ساجدا »
ورواه فى دفع النقمة ابن حبان ، ولما روى أنه قال « سألت ربى وشفعت لأمتى فأعطانى ثلث أمتى
فسجدت شكرا لربى وهكذا ثلاث مرات » ولما جاءه كتاب علىّ من اليمن بإسلام همدان سجد
لله تعالى ، ولما أخبره جبريل أن من صلى عليه واحدة صلى الله عليه بها عشرة سجد أيضا ،
وخرج بالظاهرتين المذكور عن الشافعى والأصحاب وحزم به جمع وإن قال الأسنوى الظاهر خلافه
واغترّ به الجوجرى المعرفة وستر المساوى على ما قاله الشيخ ونظر فيه بأن السجود لحدوث المعرفة
واندفاع المساوى أولى من السجود لكثير من النعم ، واستدل على ما ذكره بسجوده صلى الله عليه وسلم
لاخبار جبريل ، ويمكن منع الاستدلال على مدّاه بها بأن أخبار جبريل خرجت عن موضوع
المعرفة إلى نعمة حدثت عامة للمسلمين هذا والأولى أن يحتز به عما لا وقع له عادة كحدوث درهم
وعدم رؤية عدوّ لا ضرر فيها ولهذا قال الامام اشتراط النعمة أن يكون لها بال : أى وقع وخطر
وخرج بقولنا من حيث لا يحتسب أى من حيث لا يدرى تبعاً لما فى الروضة وإن نازع فيه الأسنوى
واغترّ به ابن المقرئ فحذفه من روضه وتبعه على المنازعة الجوجرى ما لو تسبب فيهما تسببا تقضى
العادة بحصولهما عقبه ونسبتهما له فلا سجود حينئذ كرجح متعارف لتاجر يحصل عادة عقب
أسبابه ، وعلم مما تقرر عدم اعتبار تسببه فى حصول الولد بالوطء والعافية بالدواء لأن ذلك لا ينسب
فى العادة إلى فعله ويعدّ فيها نعمة ظاهرة ، وخرج بالحدوث استمرار النعم واندفاع النقم كالعافية
والإسلام والغنى عن الناس فلا سجود لها لأنه يؤدّى إلى استغراق العمر فى السجود ، ويستحب
إظهار السجود لذلك إلا إن تجددت له ثروة أو جاءه أو ولد مثلاً بحضرة من ليس له ذلك وعلم
بالحال فيخفيه لئلا ينكسر قلبه ولو ضم صدقة أو صلاة لسجوده فهو أولى فالذى فهمه المصنف

(قوله بشرط كون ذلك)
أى جميع ما ذكر خلافا لما
فى حاشية الشيخ من قصره
على المثال وصورته فى الولد أن
يكون فيه شبهة وفى الجاه أن
يكون بسبب منصب ظلم وفى
النصر على العدوّ أن يكون
العدوّ محقا وفى قدوم الغائب
أن يكون بحيث يترتب على
قدومه مفسدة وفى شفاء
المريض أن يكون نحو
ظالم (قوله وخرج
بالظاهرتين إلى قوله المعرفة
الح) أى بناء على أن المراد
بالظاهرة ما ترى فى الخارج
(قوله هذا والأولى أن
يحتز الح) أى فالمراد
بالظاهرة ما لم يقع .

(قوله بشرط) قيد فى المال ، وقوله كون ذلك : أى المال (قوله مغن عن القيد) هما ظاهرة
ومن حيث لا يحتسب (قوله وشفعت لأمتى) عطف تفسير (قوله ثلث أمتى) أى الشفاعة فيهم
(قوله وهكذا) أى سألت ثانيا فأعطانى ثلثا آخر وثالثا فأعطانى الثلث الآخر (قوله بإسلام
همدان) اسم لقبيلة وهو بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة . وأما بفتح الميم وبالذال المعجمة
فاسم لمدينة بالجبال كما فى اللب (قوله أولى من السجود) معتمد (قوله فاستدل) أى المنظر
(قوله والأولى أن يحتز به) أى بهذا القيد وهو الظاهرتين (قوله كحدوث درهم) أى لغير
محتاج إليه (قوله وخطر) عطف تفسير (قوله كرجح متعارف) أى متعارف له (قوله وعلم
مما تقرر) أى فى قوله تقضى العادة الح (قوله كالعافية) أى للصحيح (قوله ثروة) أى غنى
(قوله أو صلاة لسجوده) أى بنية التطوّع لآنية الشكر أخذاً مما ذكره فى الاستسقاء من أنه
ليس لنا صلاة سببها الشكر (قوله فهو أولى) أى أو أقامهما مقامه فهو حسن اه حج .
وعبارة الروض وشرحه وتستحب أيضا : أى مع سجدة الشكر كما صرح به فى المجموع
الصدقة والصلاة للشكر ، وزاد لفظة أيضا ليفيد ما نقله عن المجموع ، لكن الخوارزمى

من كلام البغوى الذاكِر لسنية التصديق أو الصلاة شكرا أنه يسقّ فعل ذلك مع السجود ، والذي فهمه الخوارزمي تلميذ البغوى من كلامه أنه يقوم مقامه ، والأوّل أوجه (أو رؤية مبتلى) في نحو عقله أو بدنه لأنه صلى الله عليه وسلم سجد مرة لرؤية زمن ، وأخرى لرؤية رجل به قصر بالغ وضعف حركة ونقص خلق أو بلاء واختلاط عقل على الخلاف في ذلك والحديث وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بشواهد أكده ، والسجود هنا على السلامة من ذلك (أو) رؤية (عاص) متجاهر بمعصيته كما في الكفاية عن الأصحاب وإن نازع فيه الزركشى ، ومنه الكافر كما في البحر ، إذ مصيبة الدين أعظم من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود شكرا على السلامة من ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم سجد لرؤية المبتلى والأوجه كما قاله جمع أنه لو حضر المبتلى والعاصي عند أعمى أو سمع صوتهما سامع ولم يرهما سقّ له السجود أيضا فالشرط إما الرؤية ولو من بعد ، والتعبير بها جرى على الغالب أو حضورهما عند الأعمى أو سماع صوتهما له أو لغيره ، ولا يلزم تكرّر السجود إلى ما لا غاية له فيمن هو ساكن بإزائه مثلا لأننا لأن امره به كذلك إلا إذا لم يوجد أهمّ منه يقسم عليه (ويظهرها) أى السجدة (للعاصي) بقيد المارّ . ولا يشترط في معصيته التي يتجاهر بها كونها كبيرة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى إن لم يخف منه ضررا تعيرا له لعله يتوب ، بخلاف من لم يتجاهر بمعصيته فلا يسجد لرؤيته أو خاف منه ضررا فلا يظهرها بل يخفيها كما في المجموع (لا للمبتلى) لئلا يتأذى بالإظهار . نعم إن كان غير معذور كقطوع في سرقة أو مجاود في زنا ولم يعلم تو بتة أظهرها له وإلا فيسرّها . وقضيته أن الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الأوجه أنه إن قصد به زجره سجد مطلقا أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد إن

(قوله أوعاص) أى وإن لم
يفسق كما نقله الشهاب
سم عن الشارح (قوله
سجد لرؤية المبتلى) أى
والعاصي مبتلى كما قرره .

تلميذ البغوى الذاكِر لاستحباب ما ذكر فهم من كلام شيخه خلاقه ، فقال : لو أقام التصديق أو صلاة ركعتين مقام السجود كان حسنا اه فمأله حج اعتمد فيه كلام الخوارزمي (قوله أو رؤية مبتلى) ظاهره ولو غير آدمى وهو قريب لأن المقصود السلامة من تلك الآفة لكن قيده بعضهم بهامش بما إذا كانت تلك الآفة مما يعرض مثلها للآدمى وهو ظاهر ، وعبرة سم على حج أى ولو غير آدمى فيما يظهر ، ويحتمل تقييد بلائه حينئذ بما يمكن أن يحصل للآدمى في العادة ، ويحتمل خلافه لإمكان حصوله ، ولعل الأوّل أقرب اه ومراده بالأوّل قوله ويحتمل تقييد بلائه الخ ، وينبغي أن من ذلك أيضا رؤية مرتكب خرم المروءة (قوله أو بدنه) ومنه ما لو رأى عقبا في غير أوانه فيسجد (قوله متجاهر بمعصية) ومن ذلك لبس القوايق القטיפية للرجال لحمة استعمالهم الحرير والنساء لما فيه من التشبه بالرجال .

فائدة — ينبغي فيما لو اختلفت عقيدة الرائي والعاصي أن العبرة في استحباب السجود بعقيدة الرائي وفي إظهار السجود للعاصي بعقيدة المرئي فإن الغرض من إظهار السجود له زجره عن المعصية ولا ينزجر بذلك إلا حيث اعتقد أن فعله معصية (قوله ومنه الكافر) أى ولو تكررت رؤيته . أما لو رأى جملة من الكفار دفعة فيكفى لرؤيتهم سجدة واحدة (قوله سجد لرؤية المبتلى) أى والعاصي أولى لما قدمه من أن مصيبة الدين الخ فليس ما ذكر تكرارا مع قوله أولا لأنه سجد مرة لرؤية زمن الخ لاختلاف المقصود من ذلك (قوله بقيد المارّ) هو قوله متجاهر (قوله كونها كبيرة) أى فيسجد للصغيرة وإن لم يصرّ عليها وعبرة حج قال الأذرى أو مستتر مصر ولو على صغيرة اه (قوله تعيرا له) تعليل لقول المصنف ويظهرها للعاصي (قوله لا للمبتلى) بفتح اللام اسم مفعول من ابتلى (قوله سجد مطلقا) أى سواء كان مثله أو أعلى أو أدون

كان مثله من كل وجه أو فسق الرأى أقبح ، ويجرى هذا فيما لو شاركه في ذلك البلاء والعصيان وهل يظهرها للفاقد المتجاهر المبلى في بدنه بما هو معذور فيه يحتمل الاظهار لأنه أحق بالزجر والاختفاء لثلا يفهم أنه على الابتلاء فينكسر قلبه ، ويحتمل أنه يظهرها ويبين له السبب وهو الفسق ، وهذا هو الأوجه وبه أفقى الوالد رحمه الله تعالى ، ويحرم التقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرم ركوع مفرد ونحوه (وهي) أى سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) خارج الصلاة في كفيئتها وشرائطها كما في المحرر ومنسوباتها (والأصح جوازها) أى السجدين خارج الصلاة (على الرحلة للمسافر) بالإيماء لأنهما نفل فسومح فيهما لمشقة النزول ، وإن أذهب الإيماء أظهر أركانها من تمكين الجبهة بخلاف الجنابة ، ومقابل الأصح عدم الجواز لفوات أعظم أركانها وهو إلصاق الجبهة من موضع السجود ، فإن كان في مرقد وأتم سجوده جاز بلاخلاف ، والمأشئ يسجد على الأرض (فإن سجد لتلاوة صلاة جاز) الإيماء (عليها) أى الرحلة (قطعا) تبعا للنافلة كسجود السهو ، وخرج بسجود التلاوة سجدة الشكر فلا تفعل في الصلاة كما مر وتفتوت سجدة الشكر بطول الفصل عرفا بينها وبين سببها كما مر نظيره في سجدة التلاوة .

(باب) بالتنوين (في صلاة النفل)

باب في صلاة النفل

هو لغة : الزيادة ، واصطلاحا ماعدا الفرائض ، سمي بذلك لأنه زائد على ما فرضه الله تعالى ويعبر عنه بالسنة والمندوب والحسن والمرغب فيه والمستحب والتطوع فهي بمعنى واحد لترادفها على المشهور

(قوله وهذا) أى الاحتمال .

باب في صلاة النفل

(قوله واصطلاحا) قضية التعبير به أن تسمية ما ذكر نفلا من وضع الفقهاء لما مر من أن ما تلقى تسميته من الشارع يقال فيه وشرا (قوله ماعدا الفرائض) أى من الصلاة وغيرها كالصوم والصدقة ، وهو ما طلبه الشارع طلبا غير جازم فما عبارة عن مطالب فيخرج المنهى عنه وإن صدق عليه أنه غير الفرائض (قوله والتطوع) زاد سم في شرحه للورقات الكبير والاحسان وزاد حج والأولى : أى الأولى بقوله من تركه (قوله فهي بمعنى واحد) فيه بحث بالنسبة للحسن لأنه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا ومندوبا ومباحا انتهى إلا أن يراد أن الترادف بالنسبة إليه بالنسبة لبعض مصادقاته فليتأمل أو أن مرادفة الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أو لغيرهم فليتأمل اه سم على حج (قوله على المشهور) وثواب الفرض يفضل به سبعين درجة كما في حديث صححه ابن خزيمة . قال الزركشي : والظاهر أنه لم يرد بالسبعين الحصر . وزعم أن المندوب قد يفضل كإبراء المعسر وانظاره وابتداء سلام وردّه مردود بأن سبب الفضل في هذين اشتغال المندوب على مصلحة الواجب وزيادة إذ بالإبراء زال الانظار وبالاقتداء حصل أمن أكثر مما في الجواب اه حج أى فضله عليه من حيث اشتغاله على مصلحة الواجب

وزهد القاضى وغيره إلى أن غير الفرض ثلاثة : تطوع وهو : ما لم يرد فيه نقل بخصوصه بل ينشئه الإنسان ابتداء . وسنة وهى ماواظب عليه النبى صلى الله عليه وسلم . ومستحب وهو ما فعله أحيانا أو أمر به ولم يفعله ولم يتعرضوا للبقية لسمومها الثلاثة مع أنه لا خلاف فى المعنى فان بعض السنونات أكد من بعض قطعا ، وإنما الخلاف فى الاسم والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الإسلام لخبر الصحيحين « أى الأعمال أفضل ؟ فقال الصلاة لوقتها » لأنها تلو الإيمان الذى هو أفضل القرب وأشبه به لاشتغالها على نطق باللسان ، وعمل بالأركان واعتقاد بالجنان ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « استقيموا واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة » رواه أبو داود ، وسماها الله تعالى إيمانا ، فقال - وما كان الله ليضيع إيمانكم - أى صلاتكم إلى بيت المقدس ، ولأنها تجمع من القرب ما تفرق فى غيرها من ذكر الله تعالى ورسوله والقراءة والتسبيح واللبث والاستقبال والطهارة والسترة وترك الأكل والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيرها ، وقيل الصوم لخبر الصحيحين « قال الله تعالى : كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لى وأنا أجزي به » لأنه لم يتقرب إلى أحد بالجوع والعطش إلا الله تعالى فحسنت هذه الإضافة للاختصاص ولأن خلو الجوف من الطعام والشراب يرجع إلى الصمدية لأن الصمد هو الذى لا جوف له على أحد التأويلات ، والصمدية صفة الله تعالى فحسنت الإضافة لاختصاص الصوم بصفة الله تعالى ولأنه مظنة الإخلاص لفنائته دون سائر العبادات فإنها أعمال ظاهرة يطلع عليها فيكون الرياء فيها أغلب فحسنت الإضافة للشرف الذى حصل للصوم ، وقال الماوردى : أفضلها الطواف ، ورجحه الشيخ عز الدين ، وقال القاضى : الحج أفضل ، وقال ابن عسرون : الجهاد أفضل ، وقال فى الإحياء : العبادات تختلف أفضليتها باختلاف أحوالها وفاعليها فلا يصح إطلاق القول بأفضلية بعضها على بعض كما لا يصح إطلاق القول بأن الحزب أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجائع والماء أفضل للعطشان ، فان اجتماعا نظر للأغلب فتصدق الغنى الشديد البخل بدهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لمافيه من دفع حب الدنيا ، والصوم لمن استحوذت عليه شهوته من الأكل والشرب أفضل من غيره ، وجزم بعضهم بأنه يلى الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة

لامن حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا (قوله وزهد القاضى) مقابل قوله على المشهور (قوله ولم يتعرضوا للبقية) وهى النفل والمندوب والحسن والمرغب فيه (قوله بعد الإسلام) أى أما هو فهو أفضل مطلقا وجعله من عبادات البدن حيث احتراز عنه بقوله بعد الإسلام لأنه عمل القلب واللسان وهما من البدن لكن سيأتى قوله وخرج بعبادات البدن عبادات القلب وهو يفيد تخصيص البدن بالهيكل الظاهر فلعلة جعل الإسلام من عبادات البدن لأن أحكامه لا تعتبر إلا بعد النطق بالشهادتين (قوله لأنها تلو الإيمان) أى تابعة له فى الشرف والذكر نحو - الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة - (قوله وعمل بالأركان) هذا قد يوهى أن الأعمال جزء من الإيمان يتوقف عليها حقيقته ، والراجح أنها مكملات (قوله وقيل الصوم) مقابل قوله والصلاة أفضل عبادات الحج (قوله على أحد التأويلات) ومنها أنه الذى يقصد فى الحوائج (قوله وجزم بعضهم) من البعض حج فانه جزم به فى شرحه ، ويظهر من كلام الشارح اعتماده ، وهو ظاهر .

(قوله بعد الإسلام)
أى النطق بالشهادتين إذ
هذا حقيقته وإن كان
لا يعتبر الا مع الإيمان فهو
من أعمال البدن وبهذا
يندفع ما فى حاشية الشيخ
(قوله لخبر الصحيحين أى
الأعمال أفضل الحج) قد
يقال لادليل فيه لأفضلية
الصلاة من حيث ذاتها بل
بقيد كونها فى وقتها
ومفهومه أنها فى غير وقتها
ليست أفضل (قوله وأشبه
به لاشتغالها الحج) لعله مبنى
على ما نقل عن الشافعى
من أن الإيمان مجموع
ما ذكر لكن الصحيح
أن الإيمان مجرد التصديق
بالقلب وما نقل عن الشافعى
رضى الله عنه محمول على
الإيمان الكامل .

وقيل الزكاة بعدها ، والخلاف كما في المجموع في الاكثار من أحدهما مع الاقتصار على الآكد من الآخر وإلا فصوم يوم أفضل من ركعتين بلا شك ، وخرج بعبادات البدن عبادات القلب : كالإيمان والمعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله والتوبة ، والتطهر من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد ، وإذا كانت الصلاة أفضل العبادات كما مر ففرضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع ، ولا يرد طلب العلم وحفظ غير الفاتحة من القرآن لأنهما من فروض الكفايات . وينقسم إلى قسمين كما قال (صلاة النفل قسمان : قسم لا يسق جماعة) بنصبه على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل : أى لا تسن فيه الجماعة ولو صلى جماعة لم يكره لاعلى الحال لفساد المعنى إذ مقتضاه نفي السنية حال الجماعة لا الانفراد وهو غير صحيح (فمنه الرواتب مع الفرائض) وهى السنن التابعة لها ، والحكمة فيها أنها تكمل ما نقص من الفرائض بنقص نحو خشوع

(قوله والخلاف كما في المجموع الخ) عبارة الدميرى قال المصنف وليس المراد من قولهم الصلاة أفضل من الصوم أن صلاة ركعتين أفضل من أيام أو يوم فإن صوم يوم أفضل من ركعتين وإنما معناه أن من أمكنه الاستكثار من الصوم ومن الصلاة وأراد أن يستكثر من أحدهما ويقتصر من الآخر على التأكّد منه فهذا محل الخلاف والصحيح تفضيل جنس الصلاة (قوله وخرج بعبادات البدن) أى في قوله والصلاة أفضل عبادات البدن (قوله عبادات القلب) أى فإنها أفضل من غيرها كما صرح به الشهاب حجج . قال الشهاب سم وظاهره وإن قل كتفكر ساعة مع صلاة ألف ركعة

(قوله وقيل الزكاة بعدها) أى الصلاة ، وقيل هى أفضل العبادات زيادى : أى وعليه فالذى يليها الصوم ثم الحجج (قوله مع الاقتصار على الآكد) ومنه الرواتب غير المؤكدة ، ومن ثم عبر بالآكد دون المؤكد فليتأمل اه سم على حجج (قوله عبادات القلب) أى فإنها أفضل من الصلاة (قوله والتفكير) أى فى مصنوعات الله التى يستدل بها على كمال قدرته . قال سم على حجج ظاهره وإن قلّ التفكير ساعة مع صلاة ألف ركعة اه (قوله والتوكل) أى التفويض إلى الله فى الأمور والاعراض عما فى أيدي الناس مع تيسر الأسباب (قوله والصبر) أى وهو حبس النفس على الطاعة ومنعها عن العصية (قوله والتطهر من الرذائل) أى أن يبعد نفسه باطنا عنها (قوله وقد يكون تطوعا بالتجديد) ومثله يقال فى التوبة (قوله ولو صلى جماعة لم يكره) أى ويثاب على ذلك اه سم على حجج بالمعنى ، وهل الأولى ترك الجماعة فيه كما مر فى اقتداء المستمع بالقارىء أولا ويفرق فيه نظر ، والظاهر عدم الفرق فيكون فعلها فى الجماعة خلاف الأولى ، وقد يشعر به جعلها كذلك فى صلاة الليل كما يفهم من قول المحلى فى التراويح ، ومقابل الأصح أن الانفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل لكنه يشكل على كونه خلاف الأولى حصول الثواب فيها فإن خلاف الأولى منهى عنه ، والنهى يقتضى عدم الثواب إلا أن يقال لم يرد بكونه خلاف الأولى كونه منهيا عنه بل إنه خلاف الأفضل (قوله فمنه الرواتب) وانظر فى أى وقت طلبت الرواتب (قوله والحكمة فيها أنها تكمل ما نقص من الفرائض) وقضيته أن الجابر للفرائض هو الرواتب دون غيرها ولو من جنس الفرائض كصلاة الليل ، وفى كلام سم على حجج تبعا لظاهر حجج ما يقتضى التعميم ، وعبارته قوله وشرع لتكميل الخ عبارة العباب وإذا انتقص فرضه كمل من نفعه وكذا باقى الأعمال اه وقوله نفعه قد يشمل غير سنن ذلك الفرض من النوافل ويوافقه ما فى الحديث «فاذا انتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه انظروا هل لعبدى من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة» اه بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة فليتأمل وعبرة المناوى فى شرحه الكبير على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم «أول ما افترض الله تعالى على أمتي الصلاة الخ» نصها واعلم أن الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا إلا وجعل له من جنسه نافلة حتى إذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل ما يجبر بالنافلة التى هى

كثر ترك تدبر قراءة (وهي ركعتان قبل الصبح) يستحب تخفيفهما للاتباع وأن يقرأ فيهما بآتي البقرة وآل عمران أو بالكافرون والإخلاص وأن يضطجع والأولى كونه على شقه الأيمن بعدهما ولعل من حكمته أنه يتذكر بذلك ضجعة القبر حتى يستفرغ وسعه في الأعمال الصالحة ويتهيأ لذلك فإن لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام أوتحول ،

من جنسه فلذا أمر بالنظر في فريضة العبد فإذا قام بها كما أمر الله جوزى عليها وأثبتت له وإن كان فيها خلل كملت من نافلته حتى قال البعض إنما ثبتت لك نافلة إذا سلمت لك الفريضة اه وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم بل وقع في المناوى أيضا ما يصرح بتخصيص الجبر بالرواتب وعبارته عند قوله صلى الله عليه وسلم في الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل الح مانصه وخصت الضحى بذلك لتمحضها للشكر لأنها لم تشرع جبرة لغيرها بخلاف الرواتب اه اللهم إلا أن يقال أراد أنه لم يقصد بمشروعيتها الجبر لغيرها وإن اتفق حصوله بها فليس أصليا في مشروعيتها هذا ومع ذلك لو نوى بها ابتداء جبر الحلال لم تنعقد ولو علم الحلال كتركه التشهد الأول مثلا (قوله مانقص من الفرائض) بل ولتقوم في الآخرة لا الدنيا خلافا لبعض السلف مقام ما ترك منها لعذر كنسيان كما نقص عليه اه حجج (قوله بآتي البقرة وآل عمران) وهما قوله تعالى - قولوا آمنا بالله - إلى قوله - مسلمون - وقوله - قل يا أهل الكتاب - إلى قوله أيضا - مسلمون - (قوله والإخلاص) قضية التعبير بأو أنه لا يطلب الجمع بينها ويوجه بأن المطلوب تخفيف الركعتين والجمع بينهما فيه تطويل وقد يقال إن ثبت ورود كل في رواية فلا مانع من أن الجمع بينهما أفضل ليتحقق العمل بجميع الروايات وانظروا لو أراد الإقتصار على أحدها فيه نظر والأقرب تقديم الكافرون والإخلاص لما ورد فيهما ثم رأيت في حجج على الشائل مانصه قبييل باب صلاة الضحى عند قول المصنف ركعتين حين يطلع الفجر الح فيسن تخفيفهما اقتداء به صلى الله عليه وسلم ثم قال ولا ينافي ذلك ما في مسلم كان صلى الله عليه وسلم كثيرا ما يقرأ في الأولى - قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا آية - البقرة وفي الثانية - قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى مسلمون - آية آل عمران لأن المراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ الشخص في الأولى آية البقرة وألم نشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران وألم ترك كيف والإخلاص لم يكن مطولا لهما تطويلا يخرج به عن حد السنة والاتباع وروى أبوداود أنه قرأ في الثانية - ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين . وإنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ولا تستل عن أصحاب الجحيم - فيسن الجمع بينهما ليتحقق الاتيان بالوارد أخذا مما قاله النووي في إني ظلمت نفسي ظاهرا كثيرا والاعتراض عليه في هذا رددته في حاشية الايضاح في مبحث الدعاء يوم عرفة (قوله وأن يضطجع) ويحصل أصل السنة بأي كيفية فعلت والأولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم بدنه لأنها الهيئة التي تكون في القبر فهي أقرب لتذكير أحواله فإن لم يتيسر له تلك الحالة في محله انتقل إلى غيره مما يسهل فعلها فيه (قوله فصل بينهما) أي الركعتين (قوله بنحو كلام) ظاهره ولومن الذكر أو القرآن لأن المقصود منه تمييز الصلاة التي فرغ منها من الصلاة التي شرع فيها ، وينبغي أن اشتغاله بنحو الكلام لا يفتقر سن الاضطجاع حتى لو أراد بعد الفصل المذكور حصل به السنة .

(قوله بعدهما) جرى على
الغالب من تقديمهما على
الفرض بدليل قوله بعد
فان لم يرد ذلك فصل بينهما
وبين الفرض إذ يعلم منه
أن المقصود من هذه
الضجعة الفصل بينهما
وبين الفرض فإذا قدم
الفرض فعلها بعده فليراجع

و يأتي ذلك في القضية وفيما لو آخر سنة الصبح عنها كما هو ظاهر لما صح من مواظبته صلى الله عليه وسلم عليهما ولحبر «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» وله في نيتها كيفيات : سنة الصبح سنة الفجر ، سنة البرد ، سنة الوسطى على القول بأنها الوسطى ، سنة الغداة وله أن يحذف لفظ السنة ويضيف فيقول : ركعتي الصبح ، ركعتي الفجر ، ركعتي البرد ، ركعتي الوسطى ، ركعتي الغداة (وركعتان قبل الظهر وكذا) ركعتان (بعدها و) ركعتان (بعد المغرب) لحبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين بعد الجمعة» وذكر في الكفاية في ركعتي المغرب بعدها أنه يسن تطويلهما حتى ينصرف أهل المسجد لكن مقتضى كلام الروضة من أنه يندب فيهما الكافرون والاخلاص خلافه إلا أن يحمل على أنه بيان لأصل السنة وذاك لكاملها (و) ركعتان بعد (العشاء) للحبر المار وشمل ذلك الحاج بمزدلفة وإماما سن له ترك النفل المطلق ليستريح وليتأهيا لما بين يديه من الأعمال الشاقة يوم النحر (وقيل لاراتبه للعشاء) لأن الركعتين بعدها يجوز كونهما من صلاة الليل ويردّ بأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ويفتحها بركعتين خفيفتين ثم يطولها فدل ذلك على أن تينك ليستا منها ونفى الوجه لما ذكر بالنسبة للتأكيد لأصل السنة .

(قوله ويأتي ذلك في القضية) قضيته أنه إذا آخر سنة الصبح عنها ندب له الاضطجاع بعد السنة لابن الفرض وبينها والظاهر خلافه لأن الغرض من الاضطجاع الفصل بين الصلاتين كما يشعر به قوله فإن لم يرد ذلك فصل بينهما الخ (قوله على القول) أي المروج (قوله ويضيف) لعل هذا مجرد تصوير لما مر أن ذكر عدد الركعات ليس بشرط فيكفي أن يقول أصلي الغداة أو الفجر أو نحو ذلك (قوله فيقول) هذه الكيفيات ماعدا ركعتي الوسطى بل قد يقال حتى هي أيضا تجعل الاضافة بيانية تصلح للفرض كما تصلح للسنة وعل المميز بينهما وجوب التعرض للفرضية في الفرض ووجوب عدمه في السنة (قوله أنه يسن تطويلهما) ويلحق بهما بقية السنن المتأخرة وإنما نص عليهما لجريان العادة بالانصراف عقب فعل المغرب (قوله حتى ينصرف) لا يخفى أن تطويلهما سنة لكل أهل المسجد فلا يتصور أن يغيا بانصراف أهل المسجد إلا أن يريد سن ذلك لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه إلى الانصراف أمر عرض له اه سم على حج والكلام حيث فعلها في المسجد فلا ينافي أن انصرافه ليفعلها في البيت أفضل (قوله الكافرون والإخلاص) ويسن هذان أيضا في سائر السنن التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بحث حج (قوله وذلك لكاملها) وينبغي حيث أراد الأكل أن يقدم الكافرون لورودها بخصوصها ثم يضم إليها ماشاء ومثله يقال في الركعة الثانية من أنه يقدم الإخلاص الخ والأولى فيما يضمه رعاية ترتيب المصحف فإن لم يتيسر له إذا راعى ذلك تطويل ضم إلى ذلك ماشاء وإن خالف ترتيب المصحف (قوله بركعتين خفيفتين) وحكمة تخفيفهما المبادرة إلى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدتين قبلها وذلك لأنه ورد أن الشيطان يأتي للإنسان بعد نومه فيعقد عليه ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فإذا استيقظ وذكر الله تعالى انحلت واحدة وإذا توضأ انحلت الثانية وإذا صلى ركعتين انحلت الثالثة (قوله ثم يطولها) أي صلاة الليل (قوله فدل ذلك) منه يعلم أنه يسن تعجيل سنة العشاء البعدية وإن كان له تهجد ووثق باليقظة (قوله على أن تينك) أي الركعتين الخفيفتين .

(قوله ونفى الوجه) اللام فيه للعهد أي الوجه المذكور .

كما يؤخذ من قوله الآتي وإنما الخلاف إلى آخره ومعنى تعليله بما ذكر أنه إذا جاز كونهما من صلاة الليل انتفت المواظبة المقتضية للتأكد (وقيل أربع قبل الظهر) لعدم تركه صلى الله عليه وسلم لها كما رواه البخاري (وقيل وأربع بعدها) لخبر «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار» (وقيل وأربع قبل العصر) لخبر «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً» (والجميع سنة) رتبة قطعاً لزود ذلك في الأحاديث الصحيحة (وإنما الخلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكد وهو العشر الأول فقط لأنه صلى الله عليه وسلم واظب عليها أكثر من الثمانية الباقية وكان في الخبر السابق لا يقتضي تكراراً كما هو الأصح عند الأصوليين ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلاً ولم ينو المؤكد ولا غيره انصرف للمؤكد كما هو ظاهر لأنه المتبادر والطلب فيه أقوى (وقيل) من الرواتب غير المؤكدة (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما يأتي (قلت هما سنة) غير مؤكدة (على الصحيح في صحيح البخاري الأمر بهما) ولفظه «صلاوا قبل صلاة المغرب

(قوله كما يؤخذ من قوله) أي المصنف (قوله ومعنى تعليله) أي الوجه بقوله لأن الركعتين الخ (قوله في الخبرين السابقين) هو تابع في هذه الحالة للشهاب حج ظنا منه أنه قدمهما وهما في كلام الشهاب المذكور قدم أحدهما عقب قول المصنف وقيل أربع قبل الظهر وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها وثانيتها عقب قول المصنف وقيل وأربع قبل العصر وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً يفصل بينهما بالتسليم ثم قال وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر لا يقتضي تكراراً على الأصح عند محقق الأصوليين ومبادرته منها أمر عرف لا وضعي لكن هذا إنما يظهر في الثانية لا الأولى لأن التأكد لا يؤخذ فيها من كان بل من لا يدع إلا أن يجب بأنه للأغلب إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى

(قوله كما يؤخذ من قوله الخ) انظر هل يشكل على هذا قول الشارح لأن الركعتين بعدها الخ وعبارة قول المصنف والجميع سنة الخ انظر هل يشكل على هذا قول الشارح في رتبة العشاء وما ذكر بعدها يجوز أن يكون من صلاة الليل اه ثم رأيت سم على حج قال بعد ذكره الاشكال فالوجه استثناء هذه من القطع الآتي بأن الجميع سنة لكن قول الشارح كحج ومعنى تعليله بما ذكر أنه الخ يدل على جريان الخلاف فيها كغيرها (قوله حرمه الله على النار) أي منعه من دخولها (قوله لخبر رحم الله الخ) مراده الدعاء (قوله وكان في الخبر السابق) هو قوله «كان يؤخر صلاة الليل» وعبارة حج وكان في الخبرين السابقين في أربع الظهر وأربع العصر الخ وأراد بأربع الظهر وأربع العصر ما فيهما من قوله بعد قول المصنف الظهر لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها رواه البخاري وقوله بعد قول المصنف العصر للخبر الحسن أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً يفصل بينهما بالتسليم فتقول الشارح وكان في الخبر الخ يحتمل أنه أراد كان الواردة في هذا المقام وإن لم يسبق لها ذكر في كلامه ثم يحتمل أنه أراد بالخبر جنسه فيشمل الخبرين معاً وأنه أراد الوارد في سنة العصر خاصة لأن الوارد في سنة الظهر اشتمل على ما يفيد المواظبة وهو قوله لا يدعها فالتكرار مستفاد من غير كان (قوله ولو اقتصر على ركعتين) أفهم أنه لو صلى الأربع القبلية وفصل بينها بالسلام لا يتعين صرف الأوليين للمؤكد بل يقع ثنتان مؤكدتان وثنتان غير مؤكدتين بلا تعيين وقضية قوله لأنه المتبادر والطلب فيه أقوى صرف الأوليين للمؤكدتين مطلقاً وهل القبلية أفضل من البعدية أو بالعكس أوهما على حد سواء قال الذي ذكره بعض من لقيناه إن البعدية أفضل لتوقفها على فعل الفريضة هكذا نقل عن الشيخ حمدان اه . أقول : الأقرب التساوي كما يدل عليه عبارة البهجة حيث قال ما بالوا ولا ترتب اه أي ما ذكرته من الرواتب معطوفاً بالواو ولا ترتيب فيه وهاتان الركعتان عطفهما بالواو (قوله ولم ينو المؤكد) قضيته أنه لو اقتصر في نيته على غير المؤكد اختص به وبقى ما لو أطلق سنة الظهر القبلية أو البعدية بأن لم يتعرض لعدد هل يقتصر على ثنتين أم لا فيه نظر والذي قدمه شيخنا الزبدي في صفة الصلاة أنه يقتصر على ثنتين اه وعبارة سم على حج نصها.

قال في الثالثة لمن شاء» كراهة أن يتخذ الناس سنة أى طريقة لازمة . وصح أن كبار الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يتدرون السوارى لها إذا أذن المغرب حتى ان الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليهما . وقول ابن عمر : ما رأيت أحدا يصليهما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قادح في ذلك لأنه نفي غير محصور . وعجيب ممن زعم كونه محصورا ، إذ من المعلوم أن كثيرا من الأزمنة في عهده صلى الله عليه وسلم لم يحضره ابن عمر ولا أحاط بما يقع فيه على أنه لو فرض الحصر فالثبت معه زيادة علم فليقدم كما قدموا رواية مثبتت صلاته عليه السلام في الكعبة على رواية نافية مع اتفاقهما على أنهما كانا معه فيها مع أن مدعاه نفي الرؤية ولا يلزم من عدم رؤيته نفي رؤية غيره وبفرض التساقط يبقى معنى «صلوا قبل المغرب ركعتين» لعدم المعارض له والخبر الصحيح «بين كل أذانين» أى أذان وإقامة «صلاة» إذ هو يشملهما انصا ومن ثم أخذوا منه استحباب ركعتين قبل العشاء . ويستحب فعلهما بعد إجابة المؤذن ، فإن تعارضت هى وفضيلة التحريم لإسراع الإمام بالفرض عقب الأذان أخرها إلى ما بعدها ولا يقدمهما على الإجابة فيما يظهر ومقابل الصحيح أنهما ليستا بسنة واستدل بظاهر خبر ابن عمر السابق (وبعد الجمعة أربع) لما مر في الخبر الصحيح ثنتان منها مؤكدتان (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أى أربع منها ثنتان مؤكدتان فهى كالظهر في المؤكد وغيره قبلها وبعدها كما صرح به في التحقيق وهذا هو المراد وإن كانت عبارته توهم مخالفتها للظهر في سنتها للتأخرة وينوى بالقبلية سنة الجمعة كالبعدية ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها خلافا لصاحب البيان

(قوله وإن كانت عبارته توهم الخ) قال الشهاب حجج وكأن عذره أنه لم يرد النص الصريح المشتهر إلا على هذه فقط (قوله ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها) أى باخلال شرط من شروطها وعبارة الدميرى في تعليل كلام صاحب البيان لأنه على غير ثقة من استكمال شروطها

فرع يجوز أن يطلق في نية سنة الظهر المتقدمة مثلا ويتخير بين ركعتين وأربع مر اه وفي كلامه أيضا على البهجة لو أطلق النية في تحية المسجد أو الضحى حمل على ركعتين فليراجع فإنه يحتمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب (قوله قال في الثالثة) أى في المرة الثالثة وقوله كراهة أن يتخذها أى قال لمن شاء كراهة (قوله مع اتفاقهما) أى المثلث والثاني (قوله والخبر الصحيح) أى ويبقى معنى الخبر الصحيح الخ (قوله ويستحب فعلهما) أى اللذين قبل المغرب أى وكذا سائر الرواتب وإنما خص هاتين بالذكر لما جرت به العادة من المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم أن ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الأذان المفوت لإجابة المؤذن ولفعل الراتبة قبل الفرض مما لا ينبغي ، بل هو مكروه (قوله فإن تعارضت هى) أى السنة القبلية (قوله إلى ما بعدها) أى ويكون ذلك عذرا في التأخير ولا مانع أن يحصل له مع ذلك فضل كالحاصل مع تقديمهما ، لكن ينبغي أنه لو علم حصول جماعة أخرى يتمكن معها من فعل الراتبة القبلية وإدراك فضيلة التحريم مع إمام الثانية سن تقديم الراتبة وترك الجماعة الأولى ما لم يكن في الأولى زيادة فضل ككثرة الجماعة أوفقه الامام (قوله ولا يقدمهما على الإجابة) أى لأنها تفوت بالتأخير وللخلاف في وجوبها (قوله كالبعدية) أى كما أنه ينوى بالسنة المتأخرة البعدية حيث علم صحة الجمعة أوطنها كما يفيد قوله إذ الفرض أنه ظن الخ وإلا صلى الظهر ثم نوى بعديته كما يأتي على ما ذكرنا (قوله عدم وقوعها) أى جمعة .

إذ الفرض أنه كلف بالإحرام بها وإن شك في عدم إجزائها أما البعدية فينوى بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية الجمعة (ومنه) أى من القسم الذى لا يسقط جماعة (الوتر) بفتح الواو وكسرها خبر «هل على غيرها؟ قال: لا إلا أن تطوع» وخبر «أوتروا فإن الله تعالى وتر يحب الوتر» ولفظ الأمر للتدب هنا لإرادة مزيد التأكيذ وخبر «إن الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والميلة» وإنما لم يجب كما يقول بوجوبه أبو حنيفة لقوله تعالى - والصلاة الوسطى - إذ لو وجب لم يكن للصلوات وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدا وافق أبا حنيفة على وجوبه حتى صاحبيه وما اقتضاه كلامه من أن الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار إطلاق الراتبة على التابعة للفرائض ولهذا لو نوى به سنة العشاء أو راتبتها لم تصح وما في الروضة من أنه منها صحيح أيضا باعتبار أن الراتبة يراد بها هنا السنن المؤقتة وقد جرى عليه في مواضع ولو صلى ماعدا أخيرة الوتر أثيب على ما أتى به ثواب كونه من الوتر فيما يظهر لأنه يطلق على مجموع الإحدى عشرة ومثله من أتى ببعض التراويح وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة وإن ادّعا بعضهم لأن خصلة من خصالها ليس له أبعاض متميزة بنيات متعددة بخلاف ما هنا (وأقله ركعة) خبر «من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل» وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بواحدة وقول أبي الطيب يكره الإيتار بها محمول على أن الاختصار عليها خلاف الأولى ولا ينافيه الخبر لأنه لبيان حصول أصل السنة بها وأدنى الكمال ثلاثة وأكمل منه خمس ثم سبع ثم تسع (وأكثره إحدى عشرة) ركعة خبر عائشة «ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة» وهى أعلم بحاله

(قوله إذ الفرض أنه ظن وقوعها) وفي نسخة إذ الفرض أنه كلف بالإحرام بها وإن شك في عدم إجزائها أما البعدية فينوى بها بعد فعل الظهر بعديته لا بعدية الجمعة ومنه الخ وقوله في هذه النسخة وإن شك في عدم الخ ينافيه قوله بعد وخرج الخ ثم رأيت قوله وخرج الخ مضروبا عليه أيضا وعليه فلا إشكال وما في الأصل كان تبع فيه حجج ثم رجع عنه وضرب عليه بخطه وكتب بدله ما في صدر القولة فهو المعتمد المعول عليه (قوله فإن لم ينو^(١)) قسم قوله وينوى الخ (قوله فيما يظهر) أى ويقع له نفلا مطلقا (قوله بذلك) أى بسنة الجمعة القبليّة إذا لم تقع صلاته جمعة عن سنة الظهر القبليّة (قوله كما يجوز بناء الظهر عليها) أى إذا خرج الوقت وهم فيها أو منع مانع من إكمالها جمعة كانفضاض بعض العدد (قوله فلم يمكن البناء) أى فيأتى بسنن الظهر القبليّة والبعدية (قوله وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة) أى حيث لا يثاب عليه ثواب بعض الكفارة بل إن تعمد ذلك لم تصح أصلا وإن لم يتعمد لكن عرضه ما يمنع إكمله وقعه نفلا مطلقا (قوله وأدنى الكمال ثلاثة) الأولى حذف التاء من ثلاثة وخمسة لأن المعدود مؤنث وقد يجب بأنه أشار إلى ما ذكره النووي من أنه إذا حذف المعدود جاز ثبوت التاء وحذفها فأثبتها في البعض وحذفها في البعض (قوله وأكثره إحدى عشرة) أى ولو مفرقة أخذنا من قوله الآتى وشمل الخ فرع - نذر أن يصلى الوتر لزمه ثلاث ركعات لأن أقله وهو واحدة يكره الاختصار عليها فلا يتناوله النذر فأقل عدد منه مطلوب لا كراهة في الاختصار عليها هو الثلاث فينحط النذر عليه ولهذا إذا قلنا إذا أطلق نية الوتر انعقدت على ثلاث مر.

فرع - لو صلى واحدة بنية الوتر حصل الوتر ولا يجوز بعدها أن يفعل شيئا بنية الوتر لحصوله وسقوطه فإن فعل عمدا لم ينعقد وإلا انعقد نفلا مطلقا وكذا لو صلى ثلاثا بنية الوتر وسلم وكذا

(١) قول الحمصى قوله فإن لم ينو (ليس في نسخ الشارح التى بأيدينا وكذا) (قوله بذلك) وقوله (كما يجوز بناء الظهر عليها) وقوله (فلم يمكن البناء) اه مصححه .

(قوله أما البعدية فينوى بها بعد فعل الظهر) أى إن فعله وظاهره ولو على وجه الاستحباب وانظر ماوجهه حينئذ والظاهر أنه غير مراد وفي نسخ الشارح هنا زيادة فيها اختلاف في النسخ وقد بينه الشيخ على النسخة التى رجع إليها المصنف آخرها في الحاشية (قوله لقوله تعالى والصلوة الوسطى) أى وللخبرين قبله (قوله أثيب على ما أتى به) أى وإن قصد الاختصار عليه ابتداء

من غيرها فلا تصح الزيادة عليها كسائر الرواتب فإن أحرم بالجميع دفعة واحدة لم يصح وإن سلم من كل ركعتين صح ماعدا الإحرام السادس فلا يصح وتراثم إن علم المنع وتعتمد فالقياس البطلان وإلا وقع نفلا كما لو أحرم بصلاة قبل دخول وقتها غالطا وشمل كلامه ما لو أتى ببعض الوتر ثم تنفل ثم أتى بباقيه (وقيل) أكثره (ثلاث عشرة) ركعة لأخبار صحيحة تأولها الأكترون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء وقد ادعى المصنف ضعف التأويل وأنه مباعد للأخبار وقال السبكي وأنا أقطع بحل الإيتار بذلك وصحته ولكن أحب الاقتصار على إحدى عشرة فأقل لأنه غالب أحواله عليه الصلاة والسلام ، ويسن لمن أوتر بثلاث أن يقرأ في الأولى بعد الفاتحة الأعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الإخلاص ثم الفلق ثم الناس مرة مرة ولو أوتر بأكثر من ثلاث قرأ في الثلاثة الأخيرة ما ذكر فيما يظهر كما بحثه البلقيني (ولمن زاد على ركعة) في الوتر (الفصل) بين كل ركعتين بالسلام للاتباع (وهو أفضل) من الوصل الآتي إن ساواه عددا لخبر «كان صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة» ولا فرق بين أن يصلي منفردا أو في جماعة وقول الجورجى إن قضية تعيينهم بالسلام من كل ركعتين أنه لو أوتر بإحدى عشرة سلم ست تسليمات ولا يجوز أنقص من ذلك كأن يصلي أربعا بتسليمة وستا بتسليمة ثم يصلي الركعة وإن وجد مطلق الفصل لأن المرجح في ذلك الاتباع ولم يرد إلا كذلك رده الوالد رحمه الله تعالى بأن المعتمد خلافها بل دعوى أن ذلك .

(قوله بأن المتعمد
خلافها) أى القضية

نقل مر عن شيخنا الرملى قال لسقوط الطلب فلا تقبل الزيادة بعد ذلك فالزم بأنه يلزم أنه لو نذر أن يأتي بأكثر الوتر أبدا فنوى ثلاث ركعات منه وسلم منها فات العمل فالنزمه ورأيت شيخنا حج أفتى بخلاف ذلك اه سم على منهج وقول سم ورأيت شيخنا حاج أفتى بخلاف ذلك أى فقال إذا صلى ركعة من الوتر أو ثلاثة مثلا جاز له أن يفعل بباقيه . أقول : والأقرب ما قاله حج وقد ينازع في قول الرملى لسقوط الطلب بأن سقوط الطلب لا يقتضى منع البقية ألا ترى أن فرض الكفاية يسقط انطلب فيه بفعل واحد ولو فعله غيره بعده أثيب عليه ثواب الفرض وقوله لزمه ثلاث ركعات هل يمتنع عليه الزيادة على الثلاث أم لا فيه نظر والأقرب الثانى وذلك لأن نذر الثلاث يحمل منه على أنه لا ينقص عن الثلاث ثم إن أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها الوتر وبرئ من النذر ولا يجوز الزيادة عليها لأنه حيث وجد مسمى الوتر امتنعت الزيادة عليه على ما اعتمده مر وإن أحرم بركعتين ركعتين أو بالإحدى عشرة دفعة واحدة لم يمتنع ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا (قوله فإن أحرم بالجميع) أى بالإحدى عشرة مع الزيادة كأن أحرم باثني عشر (قوله مرة مرة) راجع لكل من الإخلاص والمعوذتين (قوله فيما يظهر) ظاهره وإن وصل وإن لزم تطويل الثالثة على الثانية اه سم على حج وقد يقال هذا مخالف لما تقدم من أنه لا تسن سورة بعد التشهد الأول إلا أن يقال هذا مخصص له لتعلق الطلب به بخصوصه (قوله بين كل ركعتين) أى وما بعدها (قوله وهو أفضل) قال الشيخ عميرة قال الأسنوى محل الخلاف إذا أوتر بثلاث فإن زاد فالفضل أفضل بخلاف كما فى شرح المذهب والتحقيق اه فى أثناء كلام . أقول : وما ذكره الشيخ عميرة قد فهم من قول الشارح إن ساواه عددا (قوله لخبر كان صلى الله عليه وسلم الخ) به يدفع ما يقال القياس أن يقال الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبى حنيفة فإنه يوجب الوصل ووجه الدفع أن الخلاف إنما يراعى إذا لم تعارضه سنة صحيحة وردت عنه عليه السلام وقد ورد عنه الفصل .

قضيته ممنوع وإنما قضيته أن ذلك خلاف الأولى وقيل الوصل أفضل خروجاً من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يصح الفصل والقائلون بالأول منعوا ذلك بأن الشافعي إنما يراعى خلاف غيره إذا لم يؤد إلى محذور أو مكروه فإن الوصل بثلاث مكروه كما جزم به ابن خيران بل قال القفال لا يصح وصلها وبه أفق القاضي حسين (و) له (الوصل بتشهد أو تشهدين في الركعتين (الأخيرتين) لثبوت كل منهما في مسلم عن فعله صلى الله عليه وسلم ويمتنع أكثر من تشهدين وفعل أولهما قبل الأخيرتين لعدم ورود ذلك والوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين كما في التحقيق فرقا بينه وبين المغرب ولنهي عن تشبيه الوتر بالمغرب ويسق أن يقول بعد الوتر ثلاثاً سبحان الملك القدوس ثم اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد مر ما يعلم منه أن تمام الفضيلة للوتر لا تحصل إلا بفعل أخيرته لا أصلها (ووقته) أي الوتر (بين صلاة العشاء) ولو بعد غروب الشمس في جمع التقديم (وطاوع الفجر) الصادق للخبر الصحيح في ذلك وقته المختار إلى ثلث الليل في حق من لم يرد تهجدا ولم يعتد اليقظة آخر الليل وكما يشترط وقوعه بعد دخول وقت العشاء يشترط كونه بعد فعلها حتى لو خرج وقتها وأراد فعله قضاء قبل فعلها كان ممتنعاً كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لأن القضاء يحكي الأداء (وقيل شرط) جواز (الإيتار بركعة سبق نفل بعد العشاء) وإن لم يكن من سننها لتقع هي موترة لذلك الفعل ورد بأنه يكفي كونها وتراً في نفسها أو موترة لما قبلها ولو فرضاً (ويسق) لمن وثق بيقظته وأراد صلاة بعد نومه (جعله) أي جميع وتره

(قوله قضيته ممنوع) أي قول ممنوع وكان الأولى أن يقول ممنوعة (قوله أو مكروه) أي والرعاية هنا تؤدى إلى مكروه فإن الوصل الخ (قوله بل قال القفال) ضعيف (قوله والوصل بتشهد أفضل) أي وإن أحرم بأحدى عشرة ولعل وجه التشبيه بالمغرب فيما ذكر أن الأول منهما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله أفضل يفيد أن الوصل من حيث كونه بتشهدين ليس مكروهاً وإنما هو خلاف الأفضل (قوله ولنهي عن تشبيه الوتر) أي بجعله مشتملاً على تشهدين (قوله أن يقول بعد الوتر) أي بعد فراغ الوتر ركعة كان أو أكثر (قوله وبك منك) أي أستجير بك من غضبك (قوله وقد مر) أي في قوله ولو صلى ماعداً أخيرة الوتر الخ (قوله في جمع التقديم) ظاهره وإن صار مقبلاً قبل فعله وبعد فعل العشاء كأن وصلت سفيفته دار إقامته بعد فعل العشاء أونوى الإقامة لكن نقل عن العباب أنه لا يفعله في هذه الحالة بل يؤخره حتى يدخل وقته الحقيقي وهو ظاهر لأن كونه في وقت العشاء اتفق بالإقامة (قوله سبق نقل) وينبغي تصويره بركعتين أو أكثر حيث كان شفعاً أخذاً من قول الشارح لتقع هي موترة الخ وإلا فالنفل يصدق بركعة ولا يكون الإيتار بركعة شفعاً له (قوله ييقظته) بفتح القاف اه شرح المنهج (قوله جعله الخ) وعليه فالوكان لو صلى أول الليل صلى إحدى عشرة ولو صلى آخره صلى ثلاثة فالظاهر أن الإحدى عشرة أولى محافظة على كمال العبادة ووقع السؤال في الدرس عما لو فاتته الوتر وأراد صلاته هل يقدمه على صلاة الصبح أو يؤخره عنها وإذا أخره عن صلاة الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة أولى أو تأخيره إلى وقت الضحى فيه نظرو في كلام بعضهم ما يقتضى أن تأخيره إلى وقت الضحى أولى كغيره من النوافل الليلية التي تنوته ومنها ما لو كان له وراد اعتاده ليلاً ولم يفعله اه بالمعنى. أقول: ويمكن توجيهه بأنه إن فعله قبل الفرض كان من التبطل بعد

(قوله وإنما قضيته أن ذلك خلاف الأولى) عله في الامداد بقوله لأن الكلام في بيان كون الفصل أفضل فصوروه بذلك ليفيد أن هذا هو الذي كان صلى الله عليه وسلم يفعله (قوله كما جزم به ابن خيران) أي استناداً لما في صحيح ابن حبان «لا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب» فهو الذي منع الشافعي من مراعاته لخالفته السنة الصحيحة الصريحة وإلا فما ذكر من جزم ابن خيران وما بعده ليس مستند الشافعي كما هو ظاهر وإن أوهمته العبارة (قوله وأراد صلاة بعد نومه) قال الشهاب سم قد يقال الجعل المذكور مسنون وإن لم يرد صلاة بعد النوم لأن طلب الشيء لا يسقط بارادة الخلاف فما وجه التقييد وقد يجاب بأنه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم أو لأنه لا يصدق قوله جعله آخر صلاة الليل اه

(آخر صلاة الليل) خبر « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » مع خبر مسلم « من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فإن صلاته آخر الليل مشهودة » ثم إن فعله بعد نوم كان وترا وتهجدا وعليه يحمل كلامهما هنا وإلا كان وترا لتهجدا وعليه يحمل كلامهما في النكاح أنهما متغايران وعلم من قولي أى جميعه أن الأفضل تأخير كله وإن صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ، ولهذا أفقى الوالد رحمه الله تعالى فيمن يصلى بعض وتر رمضان جماعة ويكمله بعد تهجده بأن الأفضل تأخير كله فقد قالوا إن من له تهجد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره إلى الليل فإن أراد الصلاة معهم صلى نافلة مطلقة وأوتر آخر الليل (فإن أوتر ثم تهجد أو عكس) أولم يتهجد أصلا (لم يعده) أى لا تطلب إعادته فإن أعاده بنية الوتر عامدا علما حرم عليه ذلك ولم ينعقد كما أفقى به الوالد رحمه الله تعالى خبر « لا وتران في ليلة » وهو خبر بمعنى النهى . وقد قال في الإحياء : صحّ النهى عن نقض الوتر ولأن حقيقة النهى التحريم ولأن مطلق النهى يقتضى فساد المنهى عنه إن رجع إلى عينه أو جزئه أو لازمه والنهى هنا راجع إلى كونه وترا وللقياس على ما لو زاد في الوتر على إحدى عشرة كما صرح بطلان الزيادة في العزيز والأنوار . نعم إن أعاده جاهلا أو ناسيا وقع نفلا مطلقا كإحرامه بالظهر قبل الزوال غالطا ولا يكره التهجد بعد الوتر لكن ينبغى أن يؤخره عنه قليلا (وقيل يشفعه بركة) أى يصلى ركعة ليصيره شفعا (ثم يعيده) ليقع الوتر آخر صلاته كما فعله جمع من الصحابة ويسمى

الفجر وقبل فعل الفرض وهو مكروه أو بعده كان من التنفل في وقت الكراهة وهو لا ينعقد عند بعض المذاهب فطلب تأخيرها إلى وقت لا يكره فيه التنفل اتفاقا وهو وقت الضحى .

فرع — قال في الإيعاب ما حاصله لو كان لوصلى الوتر ثلاث ركعات موصولة أدركها جميعها في الوقت أو مفصولة خرج بعضها صلاها موصولة وبقى ما لو كان لوصلى خمسا أو سبعا أو تسعا أدركها في الوقت ، وإذا صلى أكثر من ذلك خرج بعضها عن الوقت هل الأفضل الاقتصار على الأقل أولا فيه نظر والأقرب الثانى لتبعية ما بعد الوقت لما وقع فيه فكأنه صلاها كلها في الوقت أخذما مما ذكره سم على حجج في روائب الظاهر القبلية والبعدية من أنه إذا نوى الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقعت كلها أداء (قوله آخر صلاة الليل) يؤخذ من تخصيص سنّ التأخير بالوتر استحباب تعجيل راتبة العشاء البعدية وقد قدّمنا ما يدل له (قوله وإلا كان وترا) أى بأن فعله قبل النوم (قوله بأن الأفضل تأخير كله) أى ما لم يخف من تأخير فوات بعضه وإلا صلى ما يخاف فوته وأخر باقيه ويكون ذلك عذرا في التقديم لما صلاه (قوله إلى الليل) أى آخر الليل ثم رأيت في نسخة صحيحة آخر الليل (قوله صلى نافلة) أى منفردا كان أو إماما . لكن لو كان إماما وصلى وتر رمضان بنية النفل كره القنوت في حقه (قوله لم يعده) أى ولو في جماعة ، وعليه فيستثنى هذا مما سيأتى أن النفل الذى تشرع فيه الجماعة يسنّ إعادته جماعة وقوله أى لا تطلب إعادته بيان لما في كلام الأصحاب ثم عقبه بما أفقى به الوالد فلا يقال كان الأولى أن يقول أى لم تجز إعادته فإن أعاده الخ (قوله لكن ينبغى أن يؤخره الخ) لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل صورة فانه لما فصل بين الركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفصله وبتقدير أنه منها ينزل ذلك منزلة من أراد الاقتصار على الوتر ثم عرض له ما يقتضى التهجد بعده .

نقض الوتر وقد تقدّم أنه صح النهى عنه (ويندب القنوت آخر وتره) أى آخر ما يقع وتره ، فشمّل ذلك من أوتر بركعة واحدة (فى النصف الثانى من رمضان) لما رواه أبوداود أنّ أبى ابن كعب قنت فيه لما سمع عمر الناس عليه وصلى بهم أى صلاة التراويح (وقيل) يسقّ فى آخره الوتر (كل السنة) لإطلاق مامرّ فى قنوت الصبح وعلى الأوّل لو قنت فيه فى غير النصف المذكور ولم يطل به الاعتدال كره وسجد للسهو وإن طال به وهو عامد عالم بالتحريم بطلت صلاته وإفلا ويسجد للسهو (وهو كقنوت الصبح) فى لفظه ومحله والجهر به واقتضاء السجود بتركه ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما مرّ ثم ويسقّ لمنفرد وإمام غير من مرّ زيادة ماسياً على عليه كما أشار إليه بقوله (ويقول) ندبا (قبله اللهم إنا نستعينك ونستغفرك الخ) أى نستهديك ونؤمن بك وتتوكل عليك وثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك . اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد بidal مهمة أى نسرع نرجو رحمتك ونخشى عذابك إنّ عذابك الجدّ بكسر الجيم بالكفار ملحق بكسر الحاء على المشهور أى لاحق بهم ويجوز فتحها لأنّ الله تعالى ألحقه بهم . اللهم عذب الكفرة الذين يصدّون أى يمنعون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقاوتون أولياءك أى أنصارك . اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم أى أمورهم ومواصلاتهم وألف أى اجمع بين قلوبهم واجعل فى قلوبهم الإيمان والحكمة وهى كل مامنع القبيح وثبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أى ألهمهم أن يوفوا بعهدك الذى عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوّهم إله الحق واجعلنا منهم ، ولا يسقّ - ربنا لاتؤاخذنا - إلى آخر السورة كما فى المجموع لكراهة القراءة فى غير القيام (قلت : الأصح) أنه يقول ذلك (بعده)

(قوله غير من مرّ)
الصواب إسقاط لفظ غير

(قوله وعلى الأوّل) هو قوله فى النصف الثانى من رمضان (قوله لو قنت فيه) أى الوتر ، ومثله ما لو قنت فى غير الصبح فإن طال به الاعتدال ولو من الركعة الأخيرة بطلت صلاته حيث كان عامدا عالما وإفلا ويسجد للسهو على ما اعتمده الشارح ، وأفقى حجج بأن تطويل الاعتدال من الركعة الأخيرة لا يضر مطلقا لأنه عهد تطويله بقنوت النازلة وعليه فلا سجود لأنه لم يفعل ما يبطل عمده (قوله ونحفد) قال الشيخ عميرة : وهو من حفد وأحفد لغة فيه اه أى فهو بفتح النون ويجوز ضمها (قوله إن عذابك الجدّ) يقال الجدّ بكسر الجيم الاجتهاد فى الأمر والمراد هنا لازمه وهو شدة العذاب ، فإنّ من جدّ فى أمر حصل غايته ومنتهاه (قوله أى لاحق بهم) أشار به إلى أن ألحق هنا بمعنى لحق ومن ثمّ أشرك بين اسم فاعل الصيغتين فى لفظ واحد . وفى المصباح : لحقته ولحقت به ألحق من باب تعب لحاقا بالفتح أدركته وألحقته بالألف مثله وألحقت زيدا بعمره أتبعته إياه فلحق هو وألحق أيضا ، وفى الدعاء إن عذابك بالكفار ملحق يجوز بالكسر اسم فاعل بمعنى لاحق ويجوز بالفتح اسم مفعول لأنّ الله ألحقه بالكفار أى ينزله بهم اه (قوله أى أمورهم) تفسير مرادف لقوله : ذات بينهم . وفى البيضاوى فى تفسير قوله تعالى - فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم - مانصه : أى أصلحوا الحال التى بينكم بالمواساة والمساعدة فيما رزقكم الله سبحانه وتعالى وتسليم أمره إلى الله والرسول (قوله ومواصلاتهم) عطف تفسير (قوله وهى) أى الحكمة (قوله الذى عاهدتهم عليه) أى فى قوله تعالى - وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريّاتهم - الآية .

لأن قنوت الصبح ثابت عنه صلى الله عليه وسلم في الوتر والآخر لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم شيء فيه وإنما اخترعه عمر رضي الله عنه وتبعوه فكان تقديمه أولى ، فان اقتصر على أحدها فقنوت الصبح أفضل لما ذكر (وأن الجماعة تندب في الوتر) في رمضان سواء أكان (عقب التراويح) أم بعدها أم لم يفعلها وسواء أفعلت التراويح (جماعة) أم لا (والله أعلم) اقتداء في ذلك بالسلف والخلف . أما وتر غير رمضان فلا يسن له جماعة كغيره (ومنه) أي ومن القسم الذي لا تسن له جماعة (الضحى) للأخبار الصحيحة فيها ، ومن نفاها إنما أراد بحسب علمه وهي صلاة الإشراق كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وإن وقع في العباب أنها غيرها وعلى ما فيه يندب قضاؤها إذا فاتت لأنها ذات وقت (وأقلها ركعتان) لأنه صلى الله عليه وسلم أوصى بهما أبهريرة وأنه لا يدعهما ، ويسن أن يقرأ فيهما الكافرون والإخلاص وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وإن وردتا أيضا إذ الإخلاص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعة بلامضاعفة ، وأدنى الكمال أربع وأكمل منه ست . واختلف في أكثرها كما أشار إليه بقوله (وأكثرها ثنتا عشرة) لخبر فيه ضعيف ، وهذا ماجرى عليه في الروضة كأصلها ، والمعتمد كما نقله المصنف عن الأكثرين وصححه في التحقيق والمجموع وأفق به الوالد رحمه الله تعالى أن

(قوله ومن نفاها) إن أراد بالنافي عائشة رضي الله عنها كان ينبغي أن يقول إنما أراد بحسب رؤيته بدل علمه لأن عائشة إنما قالت مارأيت به يصليها (قوله بلامضاعفة) أي في القرآن فهذا الثواب بالنظر لأصل ثواب القرآن والمراد أيضا ثلث القرآن أو ربعة الذي ليس فيه الإخلاص بل ولا الكافرون (قوله كما أشار إليه بقوله) فيه أن المتن للإشارة فيه للخلاف أصلا

(قوله لما ذكر) هو قوله لأن قنوت الصبح الخ (قوله وأن الجماعة تندب الخ) لعل حكمة التعرض لهذا هنا مع أن الكلام فيما لا تشرع فيه الجماعة أنه لما ذكر الوتر لكونه في أكثر السنة لاجتماع فيه ناسب تميم أحواله بذكر ما يفعل فيه في بعض السنة (قوله وهي صلاة الإشراق) عبارة سم على منهج فرع المعتمد أن صلاة الإشراق غير صلاة الضحى مر اه وفي حج ما وافقه وعليه فتحصل بركتين . وينبغي أنه لو أحرم بأكثر انعقدت وأنه لو أحرم بركتين ثم أراد أن يحرم بصلاة أخرى ينوى بها ذلك لم تنعقد لأن السنة حصلت بالأولى والثانية غير مطلوبة قياسا على ما يأتي في تحية المسجد (قوله الكافرون والإخلاص) ويقرؤها أيضا فيما لو صلى أكثر من ركعتين كما يؤخذ مما تقدم عن حج ومحل ذلك أيضا ما لم يصل أر بها أو ستا با حرام فلا يستحب قراءة سورة بعد التشهد الأول ومثله كل سنة تشهد فيها بتشهادين فإنه لا يقرأ السورة فيما بعد التشهد الأول (قوله بلامضاعفة) غرضه دفع ما أورد عليه من أنه كيف يعقل أن الإخلاص تعدل ثلث القرآن مع أنها منه وباقيه يشتمل على يس وتبارك الملك ونحوها ، وكل واحدة منها فيها ثواب مخصوص إذا جمع زاد مجموع على ثلثي القرآن كثيرا (قوله وأكثرها ثنتا عشرة الخ) .

فائدة — قال حج في شرح الشئائل عند قول المصنف في باب صلاة الضحى قال : ما أخبرني أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى إلا أمهانيء فأنها حدثت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيته يوم فتح مكة فاغتسل فسيح أي صلى ثماني ركعات الخ مانصه : قوله فاغتسل أخذ منه أئمتنا أنه يسن لمن دخل مكة أن يغتسل أول يوم لصلاة الضحى اقتداء به صلى الله عليه وسلم اه ثم قال أيضا في الباب المذكور . قيل وقولها أي عائشة السابق : مارأيت به يصليها ينازع من جعل من خصائصه أنها واجبة عليه ورواية الدارقطني «أمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها» ضعيفة ويرد بأن الذي من خصوصياته صلى الله عليه وسلم كما صرحوا به وجوب أصل صلاتها لا تكريرها انتهى ثم قال فيه أيضا : فائدة من فوائد صلاة الضحى أنها تجزىء عن الصدقة التي تصبح

أكثرها ثمان وعليه فلوزاد عليها لم يجز ولم يصح ضحى إن أحرم بالجميع دفعة واحدة ، فإن سلم من كل اثنين صح إلا الإحرام الخامس فلا يصح ضحى ثم إن علم المنع وتعمده لم ينعقد وإلا وقع نفلا كمنظيره مما مر ، ويسن أن يسلم من كل ركعتين كبقية الرواتب ، وإنما امتنع جمع أربع في التراويح لأنها أشبهت الفرائض بطلب الجماعة فيها ولا يرد على ذلك الوتر فإنه وإن جاز جمع أربع منه مثلاً بتسليمه مع شبهه لما ذكر لأنه ورد الفصل في جنسه بخلاف التراويح ووقتها من ارتفاع الشمس كرمح كما في التحقيق والمجموع ، وقول الروضة عن الأصحاب من طلوعها ، ويستحب تأخيرها إلى ارتفاعها رد كما قاله الأذرى بأنه غريب أو سبق قلم ، ولهذا قال الشارح كأنه سقط من القلم لفظة بعض قبل أفعالها ويكون المقصود بذلك حكاية وجهه كالأصح في صلاة العيدين وإن لم يحكم في شرح المذهب والأول أوفق لمعنى الضحى وهو كما في الصحاح حين تشرق الشمس بضم أوله ، ومنه قال الشيخ في شرح المذهب : ووقتها إذا أشرقت الشمس إلى الزوال ، أى أصادت وارتفعت بخلاف شرفت فمعناه طلعت اه ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار ليكون في كل ربع منه صلاة ، وللخبر الصحيح « صلاة الأوابين حين ترمض الفصال » بفتح الميم أى تبرك من شدة الحر في خفافها (و) منه (تحية المسجد) لداخل غير المسجد الحرام ، وشمل ذلك المساجد المتلاصقة ، والذي بعضه مسجد وبعضه غيره كما بحثه الأسنوى في

(قوله ورد الفصل)
صوابه الوصل (قوله في
جنسه) كان المراد فيه
لفظ جنس مقحم (قوله
اتهى) أى كلام الشارح
(قوله لداخل غير المسجد
الحرام) أما هو فلا تسق
لداخله بالقيدين الآتين
(قوله والذي بعضه مسجد)
أى على الإشاعة

على مفاصل الانسان الثلاثمائة وستين مفصلاً كما أخرجه مسلم ، وفيه : ويجزى عن ذلك ركعتا الضحى . وحكى الحافظ أبو الفضل الزين العراقى أنه اشتهر بين العوام أنه من قطعها يعصى فصار كثير منهم يتركها أصلاً لذلك ، وليس لما قالوه أصل بل الظاهر أنه مما ألقاه الشيطان على ألسنتهم ليحرمهم الخير الكثير لاسيما أجزاءها عن تلك الصدقة اه . أقول : ومثل ذلك في البطلان ما اشتهر أيضاً فيما بينهم أن من صلاها تموت أولاده (قوله لأنه ورد الخ) أى ولأنه ضعفت مشابهته للفرائض بتخصيص الجماعة فيه بنصف رمضان وعدم مشروعاتها فيما عداه بخلاف التراويح فإنها شرعت فيه جميع الشهر فأشبهت الفرائض بمشروعية الجماعة فيها جميع السنة (قوله الفصل في جنسه) الأولى الوصل كما عبر به حجج (قوله ومنه) أى من هذا المعنى وهو أن تشرق بضم أوله من أشرقت الخ (قوله إذا مضى ربع النهار) أى فى الربع الأول الصبح ، وفى الثانى الضحى ، وفى الثالث الظهر ، وفى الرابع العصر (قوله صلاة الأوابين) أى صلاة الضحى (قوله لداخل غير المسجد الحرام) وإذا دخل المسجد الحرام مرید الطواف وأراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تنعقد . قال الشيخ الرملى : ينبغى أنها تنعقد وخالف شيخنا الزيدى وقال بعدم الانعقاد ، وسئل عن ذلك فى مجلس آخر فقال بالانعقاد وعمل ذلك بقوله : يؤخذ من قولهم يسن لمريد الطواف أنه يؤخر تحية المسجد عنه أنه لو قدمها عليه فإنها تنعقد ، فإن لم يرد الطواف ندب فى حقه تحية المسجد بالصلاة واعتمده شيخنا الزيدى أيضاً ، وإذا صلى بعد الطواف للطواف اندرج فى ذلك تحية المسجد اه هكذا بهامش بخط بعض الفضلاء وهو كذلك ، والمراد ببعض الفضلاء هو الدواخلى كما هو الغالب فيما نقله عن بعض الفضلاء .

فرع — لو وقف جزء شائع مسجداً استحب التحية أى فيه ولم يصح الاعتكاف فيه والفرق أن الغرض من التحية أن لا تنتهك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستحب فى الشائع لأن بعضه مسجد

باب الغسل سواء أ كان متطهرا أم محدثا وتطهر عن قرب قبل جلوسه وقول الشارح تبعا لغيره
لداخله على وضوء جرى على الغالب وسواء أ كان مريدا للجلوس أم لا وقول الشيخ نصر لمريد
الجلوس جرى على الغالب كما قاله الزركشى إذ الأمر بها معلق على مطلق الدخول تعظيما للبقعة
وإقامة للشعار كما يسن لداخل مكة الاحرام وإن لم يرد الإقامة بها وسواء أ كان مدرسا ينتظر كافي
مقدمة شرح المذهب أم لا وإن نقل الزركشى عن بعض مشايخه خلافه لعدم استحضاره ذلك
وسواء أدخل زحفا أم حبوا أم غيرها ويكره تركها إلا إن قرب قيام مكتوبة وإن لم تكن جمعة
بحيث لو اشتغل بها فاتته فضيلة التحريم مع إمامه وكانت الجماعة مشروعة له وإن كان قد صلاها
جماعة أو فرادى فيما يظهر أو كان خطيبا ودخل وقت الخطبة مع تمكنه منها أو دخل والامام
في مكتوبة أو خاف فوت سنة راتبة كما في الرونق ويؤيده أنه يؤخر طواف القدوم إذا
خشى فوات سنة مؤكدة أو دخل المسجد مريدا للطواف وهو متمكن منه لحصولها بركعتيه
ويحرم الاشتغال بها عن فرض ضاق وقته وخرج بالمسجد الرباط ومضى العيد وما بنى في
أرض مستأجرة على صورة المسجد وأذن بانيه في الصلاة فيه وهى (ركعتان) للحديث أى
أفضلها ذلك وإلا فالزيادة عليهما جائزة وتكون كلها تحية فان سلم ثم أتى بركتين للتحية

(قوله مع تمكنه منها) أى
الخطبة وكأنه احتز به
عما إذا لم يتمكن منها كأن لم
يكمل العدد (قوله فى
أرض مستأجرة) أى
والصورة أنه لم يبن فى
أرضه نحو دكة أما إذا
فعل ذلك ووقف مسجدا
فإنه تصح فيه التحية

بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة يخل بتعظيمه والاعتكاف إنما هو فى مسجد
والشائع بعضه ليس بمسجد فلمكث فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه .
فرع — أحرمت بالتحية فى المسجد ثم خرج فى أثناءها من المسجد هل تصح تحيته اكتفاء
بالشروع فيها فى المسجد أولا ولا بد من إتمامها فى المسجد وعلى الثانى هل تبطل بخروجه أو تنقلب نفلا
مطلقا أو يفصل بين العالم والجاهل فيه نظر وتوقف مر فى ذلك والقلب إلى اشتراط ايقاعها
جميعها فى المسجد فى كونها تحية أميل وأنه إذا خرج فى الأثناء فصل بين العالم فتبطل وغيره
فتنقلب نفلا مطلقا .

فرع — لو أحرمت بالتحية ثم رأى على بدنه أو ثوبه نجاسة فذهب وغسلها ينبغى إن طال
الفصل فانت وإلا فلا وإن كانت رؤية النجاسة بعد أن جلس بين السجدين أو للاستراحة لأن
هذا الجلوس بمنزلة الجلوس سهوا ولعل هذا مبنى على اعتماد فواتها بطول الفصل من غير جلوس
وإن قلنا لا تفوت بالقيام وإن طال لم تفت هنا مطلقا .

فرع — نوى قلب التحية أو نحوها نفلا مطلقا فيه نظر وتوقف فيه مر والقلب إلى البطلان أميل اه
سم على منهج (قوله أو كان خطيبا) أى فلا يكره له الترك بل يكره له الفعل كما قاله حج وهو عطف على
قوله إلا إن قرب (قوله وما بنى فى أرض مستأجرة) ومثلها المحتكرة والأرض التى لا تجوز عمارتها
كالتى بحريم الأنهار ومحل ذلك فى الأرض أما ما فيها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصح وقفه
مسجدا حيث استحق اثباته فيها كأن استأجرها لمنافع تشمل البناء ونحوه وتصح التحية فيه (قوله
وتكون كلها تحية) وذلك حيث نوى أكثر من ركعتين ابتداء فلو أطلق فى إحرامه حمل على
ركعتين قياسا على ما قاله الزبائدى فى صفة الصلاة من أنه إذا نوى سنة الظهر وأطلق حمل على

لم ينعقد الا من جاهل فينعتد له نقلا مطلقا (وتحصل بفرض أو نفل) نويت أم لا كما ذكره في البهجة وإن نوزع فيه لعدم انتهاك حرمة المسجد المقصودة . نعم لو نوى عدمها لم يحصل فضلها فيما يظهر لوجود الصارف أخذها مما بحثه بعضهم في سنة الطواف (لاركة) أى لا يحصل بها التحية (على الصحيح) خبر إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين والثاني نعم لحصول الاكرام بها المقصود من الخبر ويجزى فيما بعده (قلت: وكذا الجنائز وسجدة تلاوة و) سجدة (شكر) فلا تحصل بهذه ولا ببعضها للحديث أيضا (وتكرر) التحية أى طلبها (بتكرار الدخول على قرب في الأصح، والله أعلم) لتجدد سببها كالبعد. والثاني لالتمسقة وتفوت بجائزته قبل فعلها وإن قصر الفصل إلا إن جلس سهوا ولم يطل الفصل كما في التحقيق وبطول الوقوف أيضا كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى قياسا على فوات سجدة التلاوة بطول الفصل بعد قراءتها وكما يفوت سجود السهو بطول الفصل بعد سلامه ولو سهوا لأن كلامها إنما يفعل لعارض وقد زال وقولهم إن تحية المسجد تفوت بجائزته سهوا أو جهلا قبل فعلها خرج مخرج الغالب من حال داخل المسجد، ولو أحرمت بها قائما ثم أراد القعود لتمامها فالأوجه الجواز، ولو أحرمت بها جالسا فالأوجه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى جوازه حيث جلس ليأتى بها إذ ليس لنا نافلة يجب التحريم بها قائما وحديثها خرج مخرج الغالب ولهذا لا تفوت بجائزته قصير نسيانا أو جهلا وإن جرى بعض المتأخرين على خلافه ويؤخذ من ذلك فواتها بجائزته للشرب عمدا لأنه إذا قيل بفواتها بجائزته من أجلها ففواتها به لغيرها أولى ومر أيضا أن لنا قولاً بفواتها بتقديم سجدة التلاوة عليها مع اختلاف الأئمة في وجوبها وما نحن فيه أولى بقياس ما مر فواتها أيضا لمن دخل غير قائم وطال الفصل قبل فعلها ويكره كما في الأحياء دخول المسجد من غير وضوء فإن دخل

ركعتين وتقدم بعد قول المصنف وإنما الخلاف في الراتب المؤكد عن ابن قاسم على ابن حجر نقلا عن مر أنه يتخير بين ركعتين وأربع (قوله لم ينعقد) أى المأثى به ثانيا (قوله أو نفل) ينبغي أن محمل ذلك حيث لم يندرها وإلا فلا بد من فعلها مستقلة لأنها بالنذر صارت مقصودة فلا يجمع بينها وبين فرض ولا نفل ولا تحصل بواحد منهما (قوله وإن نوزع فيه) ممن نازعه شارحه شيخ الاسلام ومثله في شرح الروض له رحمه الله وعبارته ولفظ فضل من زيادته وعبارة أصله وتأدت فلا تحصل بعده وينبغي أن لا تفوت بصلاة الجنائز التحية إن لم يطل بها فصل (قوله وبطول الوقوف) أى قدرا زائدا على ركعتين كما يعلم مما قدمناه قبيل قوله وسهوه الخ أخذنا من كلام الشارح ثم وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا وزاد مشيه إليه على مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك (قوله ولو سهوا) الأولى إسقاط قوله ولو لم يمر من أن المعتمد أنه يفوت بالسلام أى سجود السهو عمدا مطلقا (قوله بجائزته سهوا) أى حيث طال الفصل أخذنا مما مر (قوله حيث جلس ليأتى بها) خرج صورة الإطلاق فتفوت التحية بالجلوس وشمل ذلك قوله السابق وتفوت بجائزته قبل فعلها وإن قصر الفصل (قوله بجائزته للشرب عمدا) ظاهره وإن كان به عطش وعبارة حجج ولو دخل عطشانا لم تفت بشربه جالسا على الأوجه لأنه لعذر أى وهو مخالف للشارح كما ترى إلا أن يحمل كلام حجج على ما إذا اشتد العطش وكلام الشارح على ما إذا لم يشتد لأنه متمكن من أنه يشرب من وقوف من غير مشقة وهو قريب .

(قوله نويت أم لا) المراد حصول فضلها المخصوص بدليل عزوه للبهجة إذ عبارتها وفضلها بالنفل والفرض حصل إن نويت أولا وهذا مخالف لطريقة الشهاب حجج (قوله لم يحصل فضلها) ظاهر تسليط النفي على فضلها لا على أصلها أن أصل الطلب يسقط وفيه بعد فليراجع (قوله بعد سلامه ولو سهوا) كذا في نسخ ولا معنى للغاية وفي نسخة إسقاط لفظ ولو وهى الصواب (قوله ومر أيضا) كان الأولى أن يقول وأيضا فقد مر الخ

فليقل أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فانها تعدل ركعتين في الفضل زاد ابن الرفعة ولا حول ولا قوة إلا بالله وغيره زاد العلي العظيم لأنها الطيبات الباقيات الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات . وفي الأذكار عن بعضهم يسن لمن لم يتمكن منها لحدث أو شغل أو نحوه أن يقول ذلك أربعاً قال المصنف إنه لا بأس به . واعلم أن التحيات متعددة تحية المسجد بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالأحرام ومنى بالرحى وعرفة بالوقوف ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب الخطبة يوم الجمعة (ويدخل وقت الرواتب) اللاتي (قبل الفرض) بدخول وقت الفرض (و) يدخل وقت اللاتي (بعده بفعله) كالوتر (ويخرج النوعان) اللذان قبل الفرض وبعده (بخروج وقت الفرض) لتبعيتهما له فلو فعل القبلية بعده كانت أداء . نعم يفوت وقت الاختيار لها بفعله وتصير البعدية قضاء بفوته ولم يدخل وقتها ولو فعلها قبله لم تنعقد وإن كان الفرض قضاء في أرجح الوجهين أخذاً مما مر لأن القضاء يحكي الأداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الراتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافاً للشامل وهل تفوت سنة الوضوء بالإعراض عنها كما بحثه بعضهم وفرق بينها وبين الضحي فانها لا يفوت طلبها وإن فعل بعضها في الوقت قاصداً للإعراض عن باقيها بل يستحب قضاؤه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالات أوجهها ثالثها كما يدل عليه قول المصنف في روضته : ويستحب لمن توطأ أن يصلي عقبه ، وقوله فيها في مبحث الوقت المكروه ومنه ركعتان عقب الوضوء واطلاق الشيخين أن من توطأ في الوقت المكروه يصلي ركعتين محمول على ما إذا كان الزمن قصيراً وإن ذهب بعضهم إلى حمل الأول على ندب المبادرة وهنا على امتداد الوقت ما بقيت الطهارة إذ التقصد بها صياتها عن التعطيل ولا فرق في استحباب السنن الراتبة بين السفر والحضر سواء أكان قصيراً أم طويلاً لكنها في الحضر أكد وسيأتي في الشهادات رد شهادة

(قوله أوجهها ثالثها)
وحيث إذا أحدث وتوطأ
عن قرب لا تفوته سنة
الوضوء الأول فله أن يفعلها
وظاهر أنه يكفي عن
الوضوءين ركعتان لتداخل
سنتهما وهل له أن يصلي
لكل ركعتين يراجع

(قوله فليقل أربع مرات سبحان الله الخ) ينبغي أن محمل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر له الوضوء فيه قبل طول الفصل وإلا فلا تحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره (قوله وصلاة الحيوانات) أي دعاؤهم (قوله أن يقول ذلك أربعاً) معتمد (قوله وتحية الخطيب الخطبة) أي التحية التي تطلب منه إذا دخل هي الخطبة (قوله أخذاً مما مر) أي في الوتر (قوله أوجهها ثالثها) .

فرع — لو توطأ ودخل المسجد هل يقتصر على ركعتين ينوي بهما أحد السنتين وتدخل الأخرى أو يصلي أربعاً بأن يصلي ركعتين تحية المسجد وثلثين سنة الوضوء فيه نظر والأقرب أن يقال إن اقتصر على ركعتين ينوي بهما أحد السنتين أوهما اكتفى به في أصل السنة والأفضل أن يصلي أربعاً وينبغي أن يقدم في صلاته تحية المسجد ولا تفوت بهما سنة الوضوء لأن سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا كذلك تحية المسجد (قوله يصلي ركعتين) أي ولا يتمتع بذلك مع كونه وقت كراهة لكونها صلاة لها سبب ومحل الصحة مالم يتوطأ ليصلها في وقت الكراهة كما مر من أن من دخل المسجد في وقت الكراهة بقصد التحية فقط لم تصح صلاته (قوله إلى حمل الأول) هو قوله ويستحب لمن توطأ الخ .

من واطب على ترك الراتبة (ولو فات النفل المؤقت) كصلاة العيد والضحي والرواتب (ندب قضاؤه) أبدا (في الأظهر) للأحاديث الصحيحة في ذلك كقضائه صلى الله عليه وسلم سنة الصبح في قصة الوادي بعد طواع الشمس وسنة الظهر البعدية بعد العصر لما اشتغل عنها بالوفد ولأنها صلاة مؤقتة فقضيت كالفرائض ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر كما صرح به ابن المquiry . والثاني لا يقضى كغير المؤقت وخرج بالمؤقت ذوالسبب ككسوف واستسقاء وتحية فلا مدخل للقضاء فيه والصلاة بعد الاستسقاء شكرا عليه لا قضاء . نعم لو قطع نفلا مطلقا استحب قضاؤه وكذا لو فاتته ورده من النفل المطلق كما قاله الأذرعي ومما لا تنس فيه الجماعة ركعتان عند إرادة سفره بمنزله وكلما نزل وبالمسجد عند قدمه قبل أن يدخل منزله ويكتفى بهما عن ركعتي دخوله وعقب خروجه من الحمام وعند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للسفر ولمن زفت إليه امرأة قبل الوقاع ويندبان لها أيضا ولمن دخل أرضا لا يعبد الله فيها وبعد الخروج من الكعبة مستقبلا بهما وجهها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن وركعتان بعد الوضوء وألحق به البلقيني الغسل والتيمم ينوي بهما سنته وركعتان للاستخارة وتحصل السنتان بكل صلاة كالتحية

(قوله من واطب على ترك الراتبة) أي كلها كما هو المتبادر من هذه العبارة ويحتمل أن مثل ذلك مالم واطب على ترك بعضها ولو غير مؤكد وهو قريب لاشعار ذلك بعدم أكثرائه بالمطالوب (قوله ندب قضاؤه) انظر هل يقضى النفل من الصوم أيضا إذا فاتته كيوم الاثنين ويوم عاشوراء فيه نظري ينبغي أن يندب القضاء أخذا من ندب قضاء النفل المؤقت هنا ونقل عن شيخنا الشبيري خلافه معللا بأن له معاني وقد فانت اه وفيه وقفة ثم رأيت في سم على شرح البهجة عند قول المصنف وصومه الخميس والاثنين مانصه وفي فتاوى الشارح أنه إذا فاتته صوم مؤقت أو اتخذه وردا سن له قضاؤه اه وهو يفيد سن قضاء نحو الخميس والاثنين وست شوال إذا فات ذلك (قوله أبدا في الأظهر) أي فلا يتقيد قضاء فائت النهار ببقيته ولا فائت الليل ببقيته خلافا لمن قال به اه محلي بالمعنى (قوله ولأنها صلاة مؤقتة) عطف على قوله للأحاديث الخ (قوله فلا مدخل للقضاء فيه) ظاهره ولو نظره وهو واضح لأن ما فات مما له سبب لا يندب قضاؤه (قوله شكرا) أي تقع شكرا (قوله وكلما نزل) أي وان لم يطل الفصل بين النزولين (قوله قبل أن يدخل منزله) أي وينبغي له مراعاة أقرب المساجد إلى منزله وأن السنة تحصل بغيره أيضا (قوله عن ركعتي دخوله) أي المنزل (قوله وعقب خروجه من الحمام) ويكره فعلهما في مسلخه فيفعلهما في بيته أو المسجد وينبغي أن محل ذلك إذا لم يطل الفصل بحيث تنقطع نسبتهم عن كونهما للخروج من الحمام (قوله من مسجد رسول الله) أي إرادة الخروج منه (قوله ولمن دخل أرضا لا يعبد الله فيها) ومنها أما كن اليهود والنصارى المختصة بهم فان عبادتهم فيها باطلة فكأن لاعبادته (قوله وقبل عقد النكاح) ينبغي أن يكون ذلك للزوج والولي لتعاطيها العقد دون الزوجة وينبغي أيضا أن فعلهما في مجلس العقد قبل تعاطيه (قوله وعند حفظ القرآن) أي ولو بعد نسيانه وقد صلى للحفظ الأول (قوله وألحق به البلقيني الغسل) ظاهره ولو مندوبا (قوله وتحصل السنتان) أي الوضوء وما ألحق به والاستخارة .

وللحاجة لحديث فيها ضعيف وفي الإحياء أنها اثنتا عشرة ركعة وللقتل بحق أو غيره وللتوبة قبلها وبعدها ولومن صغيرة وصلاة الأوابين وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستا وأربعا وركعتين فهما أقلها وصلاة الزوال بعده وهي ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح مرة كل يوم والجمعة وإلا فشهري وإلا فسنه وإلا فمرة في العمر وهي أربع بتسليمة وهو الأحسن نهارا أو بتسليمتين وهو الأحسن ليلا كما في الإحياء ،

(قوله وللحاجة) أى التى يهتم بها عادة وينبغي أن فعلها عند إرادة الشروع فى طلبها حتى لو طال الزمن بين الصلاة والشروع فى قضائها لم يعتد بها وتقع له نفلا مطلقا (قوله وفى الإحياء أنها) أى صلاة الحاجة (قوله وللتوبة) أى وإن تكررت ولومن صغيرة ويسن فى المذكورات نية أسبابها كأن يقول سنة الزفاف فلو ترك ذكر السبب صحت صلاته وتقدم أنه يكون نفلا مطلقا حصل فى ضمنه ذلك المقيد (قوله وصلاة الأوابين) عطف على قوله ركعتان عند إرادة سفر الخ وإنما سميت بذلك لأن فاعلها رجع إلى الله وتاب مما فعله فى نهاره فإذا تكرر ذلك منه دل على كثرة رجوعه إلى الله ولولم يلاحظ ذلك المعنى وهى المسماة بصلاة الغفلة (قوله بين المغرب والعشاء) أى بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم أنها لا تحصل بنفل قبل فعل المغرب وبعده دخول وقته وعليه فلو نواها لم تنعقد لعدم دخول وقتها كرواتب الفرائض إذا فعلت قبل الوقت وإذا فاتت سن قضائها وكذا صلاة سنة الزوال لأن كلامهما مؤقت أخذا مما تقدم فى صلاة الاشراف بناء على أنها غير الضحى ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال لتصريحه بأنها ذات سبب فإذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال مالم ينفها قياسا على ما مر فى تحية المسجد وعليه فالظاهر أنه إذا صلى بعد الراتبة سنة الزوال لم تنعقد لحصولها بالراتبة (قوله وصلاة الزوال بعده) أى فلو قدمها عليه لم تنعقد وهو مخالف لكلام المناوى الآتى (قوله وهى ركعتان أو أربع) وهى غير سنة الظهر كما يعلم من أفرادها بالدكر بعد الرواتب وتصير قضاء بطول الزمن عرفا وعبارة المناوى على الجامع فى شرحه الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر الخ نصها أربع قبل الظهر أى أربع ركعات يصلين الإنسان قبل صلاة الظهر أو قبل دخول وقته وهو أى وقته عند الزوال قال العلقمى : هذه يسمونها سنة الزوال وهى غير الأربع التى هى سنة الظهر . قال شيخنا قال الحافظ العراقى : ومن نص على استحبابها الغزالي فى الإحياء فى كتاب الأوراد ليس فيها تسليم أى ليس بين كل ركعتين منها فصل بسلام تفتح بالبناء للمفعول لهن أبواب السماء كناية عن حسن القبول وسرعة الوصول ثم قال قال الشيخ حديث صحيح (قوله وهى أربع بتسليمة) أى فلا تصح الزيادة على الأربع (قوله أو بتسليمتين) انظر وجه التفرقة بين الليل والنهار مع أن الفصل أفضل من الوصل مطلقا ولعله أن الصلاة بالليل يبعد عروض ما يمنع من إتمامها فطلب فيها الفصل بالسلام لزيادة ما يفعله فيها وبالنهار قد يعرض تشاغل يمنع من إتمامها فطلب فعلها بسلام واحد ليكون التحريم بها مانعا عن الاعراض عن شئ منها ودخل فيه مالم يفرقها ففعل فى ليلة ركعتين وفى ليلة أخرى ركعتين وهو محتمل ويحتمل أن شرط حصول سنتها إذا فعلها متوالية حتى تعد صلاة واحدة وهو أقرب .

يقول في كل ركعة بعد الفاتحة وسورة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر زاد في الإحياء ولا حول ولا قوة إلا بالله خمس عشرة مرة وفي كل من الركوع والاعتدال وكل من السجدين والجلوس بينهما والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية عشرا فذاك خمس وسبعون مرة في كل ركعة علمها النبي صلى الله عليه وسلم العباس وذكر له فيها فضلا عظيما وماتقرر من سنيتها هو ما اقتضاه كلامهما وجرى عليه المتأخرون وصرح به جمع متقدمون قال ابن الصلاح وحديثها حسن وكذا قال النووي في التهذيب وهو المعتمد وإن جرى في المجموع والتحقيق على ضعف حديثها وأن في ندبها نظرا وقد رد ذلك بعضهم بأنه لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها إلا متهاون بالدين والطعن في ندبها بأن فيها تغيير النظم الصلاة إنما يأتي على ضعف حديثها فإذا ارتقى إلى درجة الحسن أثبتتها وإن كان فيها ذلك وصلاة الرغائب أول جمعة من رجب وليلة نصف شعبان بدعتان قبيحتان مذمومتان وحديثهما باطل وقد بالغ في المجموع في إنكارها ولا فرق بين صلاتها جماعة أو فرادى كما يصرح به كلام المصنف ومن زعم عدم الفرق في الأولى

(قوله يقول في كل ركعة) قال السيوطي رحمه الله في كتاب الكلام الطيب والعمل الصالح مانصه كيفية صلاة التسبيح أربع ركعات يقرأ فيها أَلْهَامُ والعصر والكافرون والإخلاص وبعد ذلك سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمس عشرة مرة في القيام وعشرا في الركوع والاعتدال والسجدين والجلوس بينهما والاستراحة والتشهد ترمذى أو يضم إليها لا حول ولا قوة إلا بالله وبعدها قبل السلام . اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجدّ أهل الحشية وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك . اللهم إني أسألك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا أستحق به رضاك وحتى أناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى أخلص لك النصيحة حياء منك وحتى أتوكل عليك في الأمور حسن ظني بك سبحان خالق النار اه وفي رواية النور وظاهره أنه لا يكرر الدعاء ولو قيل بالتكرار لكان حسنا ثم قوله وبعدها قبل السلام الخ ينبغي أن المراد أنه يقوله مرة إن صلاها باحرام واحد ومرة إن صلى كل ركعتين باحرام (قوله إلا بالله) زاد حج العلي العظيم (قوله بعد رفعه من السجدة الثانية) ويجوز جعل الخمسة عشر قبل القراءة وحينئذ تكون عشر جلسة الأخيرة بعد القراءة قال البغوي ولو ترك تسبيح الركوع لم يجز العود إليه ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي بها في السجود اه حج وبقى ما لترك التسبيح كله أو بعضه ولم يتداركه هل تبطل به صلاته أولا وإذا لم تبطل فهل يشاب عليها ثواب صلاة التسبيح أو النفل المطلق فيه نظر والأقرب أنه إن ترك بعض التسبيح حصل له أصل سنتها وإن ترك الكل وقعت له نفلا مطلقا (قوله في التهذيب) أي تهذيب الأسماء واللغات (قوله وصلاة الرغائب) لم يبين عدد ركعاتها فراجع (قوله بدعتان قبيحتان) ومع ذلك فالصلاة نفسها صحيحة إذ غايتها أنها نقل نهى عنه لأمر خارج وهو ما يؤدي فعلها إليه في هذا الوقت من اعتقاد سنيتها بخصوصها نعم إن نوى بها سببا معينا كسنة الرغائب فينبغي البطلان وعبرة حج في رد كلام السهروردي ومن استحضر كلامهم في رد صلوات ذكرت في أيام الأسبوع علم أنه لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسناها الصوفية من غير أن يرد لها أصل في السنة اه وهو صريح فيما ذكرنا .

وأن الثانية تندب فرادى قطعا فقد وهم وأى فرق بينهما مع أن الملحظ بطلان حديثهما وأن في نديهما بخصوصهما جماعة أفرادى إحداث شعار لم يصح وهو ممنوع في الصلوات سيما مع توقيتهما بوقت مخصوص وأفضل هذا القسم الوتر ثم ركعتا فجر وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل وخبر «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل» محمول على النفل المطلق ثم باقى رواتب الفرائض ثم الضحى ثم ما تعلق بفعل غير سنة وضوء ركعتى طواف وإحرام وتحية وهذه الثلاثة مستوية في الأفضلية كما صرح به في المجموع ثم سنة وضوء ثم نفل مطلق والمراد بالترتيب مقابلة جنس بجنس ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر فمع اختلافه أولى قاله ابن الرفعة (وقسم) من النفل (يسن جماعة) أى تسن فيه الجماعة لأن فعله مستحب مطلقا صلى جماعة أم لا (كالعيد والكسوف والاستسقاء) وستأتى في أبوابها وأفضلها العيدان النحر فالفطر خلافا لما ذهب إليه ابن عبد السلام أخذنا من تفضيلهم تكبير الفطر على تكبير الأضحى للنص عليه ويجب بعدم التلازم ويدل لما قلنا ما رواه عبد الله بن قرط رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن أفضل الأيام عند الله يوم النحر» رواه أبو داود وقد رجح في الخادم ما ذكرناه فقال إنه الأرجح في النظر لأنه في شهر حرام وفيه نسيان الحج والأضحية وقيل إن عشره أفضل من العشر الأخير من رمضان ثم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم التراويح (وهو) أى هذا القسم (أفضل مما لا يسن جماعة) لتأكده أمره بطلب الجماعة فيه فأشبهه الفرائض والمراد تفضيل الجنس على الجنس من غير نظر لعدد

(قوله وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل) لخصوصية لهما في الأفضلية على صلاة الليل بل مثلهما في ذلك كل ما يأتى من ذات الوقت والسبب كما يعلم مما يأتى فكان الأولى تأخير هذا عنه (قوله وأفضلها العيدان) أى صلاتهما كما هو ظاهر من السياق لكن دليله الآتى يدل على أن مراده التفضيل في ذات الأيام إلا أن يقال يلزم من تفضيل الأيام تفضيل ما يقع فيها من العبادات فالدليل من هذه الحيثية لكن يرد عليه التكبير

(قوله وأن الثانية) أى صلاة ليلة نصف شعبان (قوله وأفضل هذا القسم الوتر) أى ولو بركة كما صرح به حج وإن كرهه الاقتصار عليها وعبرة حج بعد قول المصنف وأكثرها ثنتا عشرة مانصه وركعة الوتر أفضل من ركعتى الفجر (قوله ثم ما تعلق بفعل غير سنة وضوء) ومنه ما قدمه من سن ركعتين عند إرادة سفر بمنزله إلى آخر ما قدمه فيكون بعد الضحى وقيل سنة الوضوء (قوله وهذه الثلاثة مستوية في الأفضلية) اقتصاره على الحكم باستواء الثلاثة يشعر بأن غيرها مما دخل تحت الكاف ليس في رتبته وإن كان مقدما على سنة الوضوء ومراده بالثلاثة قوله كركعتى طواف الخ (قوله والكسوف) أى وكوتر رمضان والتراويح وصرح بها بعد للخلاف فيها (قوله وأفضلها) أى الصلوات التى تسن فيها الجماعة فلا يقال تعقيد الاستسقاء بالتراويح غير صحيح لأن الوتر والرواتب مقدّمة على التراويح لأن ذلك إنما يرد لو قيل أفضل النفل (قوله لما ذهب إليه ابن عبد السلام) أى من تفضيل الفطر على النحر (قوله على تكبير الأضحى) أى على التكبير المرسل في الأضحى أما المقيّد فيه فأفضل من تكبير الفطر لشرفه بتبعيته للفرائض (قوله يوم النحر) أى وتفضيل اليوم يقتضى تفضيل ما وقع فيه (قوله أنه الأرجح في النظر) أى في المدرك (قوله وقيل) أى ولأنه قيل الخ (قوله من غير نظر لعدد) أى وعليه فما تقدم عن حج من أفضلية ركعة الوتر على ركعتى الفجر سببه أن الوتر مقدّم على الرواتب ثم ركعتا الفجر مقدّمة على الرواتب وقال سم على حج هل المراد أن ركعتى الفجر أفضل من ركعتين من الرواتب أو من الرواتب كلها أو كيف الحال اه وقد تقدّم أنه يقابل بين زمنى العبادتين فما زاد زمنه كان ثوابه أكثر وقضيته أنه لا فرق بين كونهما من نوع واحد أو أكثر كالمقابلة بين صوم يوم وصلاة ركعتين .

أخذنا ممامر (لكن الأصح تفضيل الراتبة) للفرائض (على التراويح) لأنه صلى الله عليه وسلم واطب على تلك ذون هذه فإنه صلاها ثلاث ليال فلما كثر الناس في الثالثة تركها خوفاً من أن تفرض عليهم، ولا يشكّل هذا بحديث «الاسراء هي خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى» لا احتمال أن يكون الخوف افتراض قيام الليل بمعنى جعل التهجّد في المسجد جماعة شرطاً في صحة النفل في الليل ويوحى إليه قوله في حديث زيد بن ثابت «خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلاوا أيها الناس في بيوتكم» فمنعهم من التجميع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم أو يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لأعلى الأعيان فلا يكون ذلك قدراً زائداً على الخمس أو يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة لأن ذلك كان في رمضان وهو وقت جد وتشمير وقيام رمضان غير متكرر في كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدراً زائداً على الخمس أو أنه خشي أن يكون افتراضها قد علق في اللوح المحفوظ على دوام إظهارها جماعة ولم يخش ذلك في غيرها لعله بعدم التعليق ومقابل الأصح تفضيل التراويح على الراتبة لسن الجماعة فيها (و) الأصح (أن الجماعة تسن في التراويح) لمامر من أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ليالي وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم أو أكثرهم. أو أصل مشروعيةها مجمع عليه وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات في كل ليلة من رمضان لما روى أنهم كانوا يقومون

(قوله أن يكون افتراضها
الح) في دفع هذا للاشكال
نظر لا يخفى

(قوله أخذنا ممامر) هو قوله والمراد من التفضيل الخ (قوله الأصح تفضيل الراتبة) أي المؤكدة وغيرها ويلزمه تفضيل الوتر على التراويح لمأمرائه أفضل منها وإذا اعتبر هذا مع مامر من ترتيب النفل الذي لا تشرع فيه الجماعة علمت أن بعد الاستسقاء الوتر ثم ركعتا الفجر ثم باقي الرواتب ثم التراويح ثم الضحى إلى آخر مامر (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) قضية التعليل بما ذكر أن الأفضل من التراويح هو الراتب المؤكد وقال شيخنا الزيادي والمعتمد أنه لا فرق بين المؤكد وغيره لأن التابع يشرف بشرف المتبوع اه وقال عظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المؤكدة وغيرها ويحتمل التخصيص بالمؤكدة بدليل التعليل وعدم تقييد الشارح لكلام المصنف يوافقه ما قاله شيخنا الزيادي وإن اقتضى تعليله بالمواظبة خلافه (قوله ثلاث ليال) عبارة المحلى وروى ابن خزيمة وجبان عن جابر قال «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمانين ركعات ثم أوتر» اه . أقول : وأما البقية فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته قبل مجيئه أو بعده ، وانظر هل الثلاث كانت من أول الشهر أو وسطه أو آخره فيه نظر والظاهر الأول فليراجع وبيعض الهوامش قوله ثلاث ليال أي في السنة الثانية حين بقى من رمضان سبع ليال لكن مفرقة صلاها ليلة الثالث والعشرين والخامسة والسابعة ثم انتظروه في الثامنة فلم يخرج لهم وقال خشيت الخ ثم رأيت في الأسنوى وعبارته وعن النعمان بن بشير قال «قمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل ثم قمنا معه ليلة سبع وعشرين حتى خشينا أن لا ندرك الفلاح» رواه الحاكم في المستدرک وقال إنه صحيح على شرط البخاري (قوله فمنعهم من التجميع الخ) وأسلم الأجوبة مانق له ع عن الأسنوى من خشية توهم فرضيتها (قوله وهو وقت جد وتشمير) عطف تفسير باعتبار المراد منه (قوله ومقابل الأصح الخ) والوجهان إذا قلنا باستحباب الجماعة في التراويح فإن قلنا بعدم استحباب الجماعة فيها فالرواتب أفضل كما يصرح به كلام المحلى ويشير إلى ذلك قول الشارح ومقابل الأصح الخ (قوله بعشر تسليمات) اقتصر على الواجب فلا يقال التسليمات عشرون .

على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة وفي رواية لما لك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث وقد جمع عمر الناس على قيام شهر رمضان الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حثمة وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد إلى ذلك وسميت كل أربع منها ترويجة لأنهم كانوا يترَوِّحون عقبها أى يستريحون قال الحليمي والسري كونها عشرين أن الرواتب أى المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوعفت فيه لما مر ولأهل المدينة الشريفة فعلها ستا وثلاثين لأن العشرين خمس ترويجات فكان أهل مكة يطوفون بين كل ترويجتين سبعة أشواط فجعل أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويجة ليساووهم قالا ولا يجوز ذلك لغيرهم لأن لهم شرفا بهجرته وبدفنه صلى الله عليه وسلم

(قوله على عهد عمر الخ) انظر في أى سنة كان ذلك وقوله أيضا بعد وقد جمع الخ انظر في أى سنة كان أيضا ثم رأيت في شرح التقريب للعراقي أن جمع عمر الخ كان سنة أربع عشرة من الهجرة . وقال في جامع الأصول طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة مصدر الحاج بالمدينة يوم الأربعاء لأربع بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين ودفن يوم الأربعاء غرة المحرم سنة أربع وعشرين وله من العمر ثلاث وستون سنة وقيل تسع وخمسون وقيل ثمان وقيل ستة وخمسون وقيل إحدى وستون وكانت خلافته عشر سنين ونصفا وصلى عليه صهيب ودفن إلى جانب أبي بكر الصديق اه وفيه وكانت وفاة أبي بكر ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة بين المغرب والعشاء وله ثلاث وستون سنة وكانت خلافته سنتين وأربع أشهر اه ويستفاد منه أن عمر أقر الناس على صلاتهم فرادى رمضان واحدا بعد موت أبي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على من ذكره (قوله والنساء على سليمان) هو بزيادة ياء قبل الميم تابعي له رواية ووالده أبو حثمة بجاء مهملة وثناء مثلثة له صحبة من مسامة الفتح كذا في الإصابة اه وهى كذلك في نسخ متعددة وفي بعض النسخ سامان وهو غير صحيح لما علمت بل هو خطأ (قوله وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة) أى وصاروا يفعلونها في بيوتهم ويدل له قوله المتقدم فصاروا أيها الناس في بيوتكم ولعله صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته ويؤيده ما نقله ع حيث قال قال الأسنوى في الصحيحين أنه صلاها في بيته بقية الشهر (قوله فضوعفت) لعل المعنى فزيد قدرها وضعفه لا فزيد عليها قدرها لأنه ليس كذلك اه سم على حج وهذا كما ترى مبنى على أن ضعف الشيء مثله أما إذا قيل إن ضعفه مثله فلا تأويل وهذا الأخير هو المشهور (قوله لما مر) أى من أنه وقت جد وتشمير الخ (قوله ولأهل المدينة) أى يجوز لهم وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل اه شيخنا زياى (قوله فعلها ستا)

فرع — قال مر في جواب سائل المراد بأهل المدينة من بها وإن كانوا غرباء لا أهلها بغيرها وأظنه قال لأهلها حكمهم وإن كانوا حولها فلي تأمل اه سم على منهج (قوله ليساووهم) قال حج وابتداء حدوث ذلك كان أواخر القرن الأول ثم اشتهر ولم ينكر فكان بمنزلة الاجماع السكوتى ولما كان فيه ما فيه قال الشافعى رضى الله عنه العشرون لهم أحب إلى اه وعبرة شيخنا الزياى أما أهل المدينة فلهم ستا وثلاثين وإن كان اقتصارهم على العشرين أفضل اه وعليه فالاجماع إنما هو على جواز الزيادة لاطلها ومع ذلك إذا فعلت يثابون عليها فوق ثواب النفل

(قوله إلى ذلك) أى جمع عمر رضى الله عنه (قوله فضوعفت) أى وجعلت بتضعيفها زيادة في رمضان وإلا فالرواتب مطلوبة في رمضان أيضا وأنه مبنى على أن ضعف الشيء مثله

وهذا هو الأصح خلافا للحليمي ومن تبعه وفعلا بالقرآن في جميع الشهر أولى وأفضل من تكرير سورة الاخلاص ووقتها بعد صلاة العشاء ولو تقديمها إلى طلوع الفجر الصادق ولا تصح بنية مطلقة كما في الروضة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان ولو صلى أربعاً بتسليمة لم يصح إن كان عامدا عالما وإلا صارت نفلا مطلقا لأنه خلاف المشروع بخلاف سنة الظهر والعصر كما أفتى به المصنف وفرق بينهما بأن التراويح أشبهت الفرائض كما مر فلا تغير عما ورد ويؤخذ منه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى أنه لو أخر سنة الظهر التي قبلها وصلاها بعدها كان له أن يجمعها مع سنته التي بعدها بنية واحدة يجمع فيها بين القبلية والبعدية قال بخلاف ما لو

المطلق كما هو قضية كلامهم وينوون بالجميع التراويح (قوله وهذا هو الأصح) لو فات واحد من أهلها وأراد أن يقضيها في غيرها فعلها ستا وثلاثين وعكسه يفعلها عشرين لأن القضاء يحكي الأداء اه شيخنا زيادي بهامش هو من خط الشيخ أحمد الدواخلي وما أنقله دائما عن هامش يكون مرادى به الشيخ أحمد رحمه الله وهو ظاهر عملا بما ذكر من قولهم القضاء يحكي الأداء وعبارة الشيخ الشوبري في حاشيته على التحرير قوله عشرين ركعة أي لغير أهل المدينة أما أهل المدينة فست وثلاثون وسئل شيخنا لو أراد المدني أن يقضي صلاة التراويح أو غيره أن يقضيها في المدينة والأول في غيرها هل يقضيها ستا وثلاثين وأجاب ظاهر كلامهم اختصاص فعل التراويح ستا وثلاثين بمن كان بالمدينة حال طلبها منه ابتداء وفعلها فيها اه (قوله خلافا للحليمي) أي حيث قال ومن اقتدى بأهل المدينة فقام بست وثلاثين فحسن أيضا لأنهم إنما أرادوا بما صنعوا الاقتداء بأهل مكة في الاستكثار من الفضل لا المنافسة كما ظن بعضهم اه شرح روض (قوله بل ينوي ركعتين) قضيته أنه لو لم يتعرض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لأن التعرض للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الصبح حيث قالوا فيه بالصحة ويحتمل على ما يعتبر فيه من العدد شرعا (قوله بخلاف سنة الظهر والعصر) أي كل منهما فانه تصح نية الأربع بتسليمة واحدة (قوله بين القبلية والبعدية) أي أما لو جمع بين سنة الظهر والعصر باحرام فلا لاختلاف النوع اه وقوله بعد لأنها قد اشتملت الخ قضيته أنه لو جمع بين الظهر والعصر تقديمًا أو تأخيرًا جاز أن يجمع بين سنتيهما بعد فعلهما باحرام واحد والظاهر خلافه ويؤيده قوله الآتي ولو جمع في ثلاث ركعات سنة الخ لاختلاف نوعهما مع أن كلا سنة مقصودة في نفسها ثم رأيت سم على منهج صرح بما قلناه حيث قال بخلاف ما لو جمع روايت فرضين لا يجوز لأنهما نوعان ولم يعهد أن تكون صلاة بعضها أداء وبعضها قضاء مر وأظنه نقله عن فتوى والده وقد يؤخذ منه أنه لا يجمع بين سنة العشاء والوتر لأنهما نوعان وانظر لو جمع أربع الظهر القبلية والبعدية أو جمع الثمان لكن أدرك منها ركعة في آخر الوقت ووقع الباقي خارجه هل يكون الأربع أو الثمان أداء أو لا بد في كونها أداء من وقوع ركعة من كل منهما في الوقت بأن يدرك ثلاثا في الوقت في صورة الأربع وخمسا في صورة الثمان قال مر ينبغي أن يكون الكل أداء بادراك ركعة لأن المجموع صار في حكم الصلاة الواحدة وقوله بأن يدرك ثلاثا الخ لعل وجه اشتراط الثلاث والخمس أنه يجعل القبلية من الركعتين أو الأربع مستقلة فيشترط وقوعها كلها في الوقت والبعدية صلاة أخرى فيكتفي منها بركعة في الوقت .

(قوله خلافا للحليمي)
أي في قوله ومن اقتدى
بأهل المدينة فقام ستا
وثلاثين فحسن أيضا

نوى سنة عيد الفطر والأضحى حيث لا يجوز لأنها قد اشتملت نيته على صلاة واحدة نصفها مؤدى ونصفها مقضى ولا نظير له في المذهب ولأن صلاة العيد شبيهة بالفرائض فلا تغير عما ورد نظير مأمراً وما جرت به العادة من زيادة الوقود عند فعل التراويح خصوصاً مع تنافس أهل الأسبوع في الجامع الأزهر جائز إن كان فيه نفع وإلا حرم كما فيه نفع وهو من مال محجور أو وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به في زمنه وعلمها ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء ثنتين منها وواحدة الوتر لم يصح خلافاً لصاحب البيان (ولا حصر للنفل المطلق) وهو الذي لا يتقيد بوقت ولا سبب أى لا حصر لعدده ولا لعدد ركعاته لخبر « الصلاة خير موضوع فاستكثر منها أو أقل » فله أن يصلى ماشاء ولو من غير نية عدد وأن يقتصر على ركعة من غير كراهة (فان أحرم بأكثر من ركعة فله التشهد في كل ركعتين) وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لأنه معهود في الفرائض في الجملة كما له أن يقتصر على التشهد في آخر صلاته كالنفل ويقرأ السورة في الكل وإلا ففيما قبل التشهد الأول كما مر (وفي كل ركعة) لجواز التطوع بها مع التحلل منها فيجوز له القيام حينئذ لأخرى (قلت : الصحيح

(قوله نصفها مؤدى ونصفها مقضى) قضيته أنهما لو كانا مقضيين صح لكن قضية التعليل الآخر خلافه (قوله ولو جمع في ثلاث ركعات سنة العشاء الخ) في التعبير قلاقة (قوله ولا حصر لعدده ولا لعدد ركعاته) عبارة شرح الروض لاحصر لأعدادها ولا لركعات الواحدة منها (قوله لأنه معهود) أى التشهد في أكثر من ركعة

(قوله شبيهة بالفرائض) وعلى هذا لوفاته عيد الفطر والأضحى لا يجوز الجمع بينهما بإحرام واحد مع انتفاء العلة الأولى لأن الحكم إذا كان معللاً بعلمتين يبق مابقيت إحداهما وكذا لو نوى بركتين العيد والضحي فلا يجوز لأنهما سنتان مقصودتان (قوله أى لا حصر لعدده) أى بأن يقال هو محصور في عشرين مثلاً فلا يزيد عليها وقوله ولا لعدد ركعاته أى فإذا أحرم وأطلق له أن يفعل ماشاء من غير علم بعدد ركعاته فافهمه ثم رأيت في شرح الروض ما يفيد ذلك فراجع (قوله خير موضوع) هو بالإضافة ليظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها وأما ترك الإضافة وإن صح فلا يحصل معه المقصود لأن ذلك موجود في كل قربة .

فائدة — قالوا طول القيام أفضل من كثرة العدد فمن صلى أربعاً مثلاً وطول القيام أفضل ممن صلى ثمانياً ولم يطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى قاعداً ركعتين مثلاً وطول فيهما وصلى آخر أربعاً أو ستاً ولم يطول فيها زيادة على قدر صلاة الركعتين أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأننا إنما فضلنا ذات القيام على غيرها نظراً للمشقة الحاصلة بطول القيام وما هنا لامشقة فيه لتساويهما في القعود الذي لامشقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت أفضل (قوله أن يصلى ماشاء) أى ويسلم متى شاء مع جهله كم صلى عباد الله سم على منهج (قوله وأن يقتصر على ركعة) أى بأن ينويها أو يطلق في نيته ثم يسلم منها (قوله وفي كل ثلاث) أى بعد كل ثلاث وكل أربع الخ ، ولا يشترط تساوى الأعداد قبل كل تشهد فله أن يصلى ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد ثم أربعاً وهكذا (قوله وهكذا) يفيد جواز التشهد في كل ثلاث مثلاً ويفيد جوازه في كل خمس . فان قلت هذا اختراع صورة لم تعهد في الصلاة فلتمتنع كالتشهد كل ركعة . قلت : التشهد بعد كل عدد معهود الجنس بخلافه بعد كل ركعة اه سم على منهج (قوله ويقرأ السورة في الكل وإلا ففيما قبل التشهد الأول) أقول : ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الأول للفريضة حيث لا يأتى بالسورة في الأخيرتين أن التشهد الأول لما طلب له جابر وهو السجود كان كالماتى به بخلاف هذا .

منعه في كل ركعة ، والله أعلم) لما فيه من اختراع صورة في الصلاة لم تعهد وظاهر كلامهم منعه وإن لم يطل جلسة الاستراحة لاسيما على ما قدمناه من أن الأصح عدم البطان بتطويلها (وإذا نوى عددا) ومنه الركعة عند الفقهاء وإن كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب (فله أن يزيد) على ما نواه (و) أن (ينقص) عنه إن كان أكثر من ركعة (بشرط تغيير النية قبلهما) أي الزيادة والنقصان لما مر من أنه لا حصر له . نعم لو رأى المتيمم الماء في أثناء عدد نواه ليس له زيادة عليه كما علم مما مر في بابه (وإلا) أي وإن لم يغير النية قبلهما (فتبطل) صلاته بذلك لعدم شمول نيته لما أحدثه (فلو نوى ركعتين) مثلا (ثم قام إلى) ركعة (ثالثة سهوا) ثم تذكر (فالأصح أنه يقعد) حتما (ثم يقوم للزيادة إن شاء)ها ثم يسجد للسهو آخر صلاته إذ تعمده قيامه للثالثة مبطل وإن لم يشأها قعد وتشهد ثم سجد للسهو ثم سلم . والثاني لا يحتاج إلى القعود في إرادة الزيادة بل يمضي فيها كما لو نواها قبل القيام أما النفل غير المطلق كالوتر فليس له الزيادة والنقص فيه عما نواه وظاهر كلامهم هنا أنه لو أراد الزيادة بعد تذكره ولم يصبر للقيام أقرب أنه يلزمه أن يعود للقعود لعدم الاعتداد بحركته فيمتنع البناء عليها ويفرق على هذا بينه وبين ما مر في سجود السهو من التفصيل بين أن يكون للقيام أقرب وأن لا بأن الملحظ ثم ما يبطل

(قوله لاسيما على ما قدمناه
الح) المناسب لاسيما إن
قلنا بالابطال بها (قوله
لما أحدثه) أي من
الزيادة أو الاقتصار
وعبارة الجلال المحلى
لمخالفته لما نواه

(قوله منعه في كل ركعة) قضيته أنه إذا أحرم بعشر ركعات إنما تبطل إذا تشهد عشر تشهدات بعدد الركعات وليس مرادا بل إذا تشهد بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قبيل الأخيرة بطلت (قوله وظاهر كلامهم منعه) عبارة ابن حجر وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وإن لم يطول جلسة الاستراحة وهو مشكل لأنه لو تشهد في المكتوبة الرابعة مثلا في كل ركعة ولم يطول جلسة الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فأما أن يحمل ما هنا على ما إذا طوّل بالتشهد جلسة الاستراحة لما مر أن تطويلها مبطل أو يفرق بأن كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لإحداث ما لم يعهد فيها بخلاف النفل اه هذا والمعتمد عند الشارح أنه متى جلس في الثالثة بقصد التشهد بطلت صلاته وإن لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة (قوله وإن لم يطل جلسة الاستراحة) أي وإن لم يزد التشهد عليها وفي نسخة وإن لم يطول جلسة الح وهي أوضح (قوله لاسيما على ما قدمناه) أي سواء طال أو لم تطل وإن قلنا بما مر من عدم البطان بتطويلها (قوله عدم البطان بتطويلها) أي الخالي عن التشهد (قوله إن شاءها) قضيته أنه لو نوى الزيادة وهو قائم ثم قعد لم يجز وعبارة الشيخ حمدان في أثناء كلام وإن زاد ناسيا أو جاهلا ثم تذكر أو علم قعد حتما وإن نوى الزيادة قائما لأن المأثري به والحالة هذه لغو وهل إذا نوى الزيادة حالة قيامه سهوا وقبل قعوده هل يكتفي بها أو لابد من نيته الزيادة بعد قعوده حرره ومقتضى الشارح كحج أنه لا يعتد بتلك النية ويؤخذ من عبارة الشيخ حمدان أن مكتوبته يعتد بها وهو القياس (قوله فليس له الزيادة والنقص) خلافا لما توهمه بعضهم في الوتر من أنه إذا نوى عددا فله الزيادة عليه والنقص منه اه حجج بالمعنى عند قول المصنف السابق وقيل ثلاث عشرة الح (قوله فيمتنع البناء عليها) معتمد (قوله ويفرق على هذا الح) كأنّ الحوج إلى هذا الفرق أنهم حيث لم يأمره بالسجود ثم عند عدم قر به من القيام ألحقوا الحركة الخفيفة بالجلوس حتى كأنه لم يفارقه وفيما لو قام للزيادة ثم تذكر مع قر به من الجلوس وألغوا تلك الحركة ألحقوها بالقيام هذا وظاهر قول الشارح من التفصيل بين أن يكون إلى القيام الح يقتضى أنه لو قام خامسة سهوا ثم تذكر وعاد فصل فيه بين كونه إلى القيام أقرب

تعمده حتى يحتاج لجبره وهنا عدم الاعتداد بحركته حتى لايجوز له البناء عليها (قلت : نفل الليل) أى صلاة النفل المطلق فيه (أفضل) من النفل المطلق نهرا لخبر مسلم « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل » وحاوله على النفل المطلق كما مرّ في غيره (وأوسطه أفضل) من طرفيه حيث قسمه أثلاثا لأن الغفلة فيه أكثر والعبادة فيه أثقل وأفضل منه السدس الرابع والخامس للخبر المتفق عليه « أحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه » (ثم آخره) أفضل من أوله إن قسمه نصفين لخبر « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدعوني فأستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له » ومعنى ينزل ربنا أى أمره (و) الأفضل للتنفل ليلا ونهارا (أن يسلم من كل ركعتين) بأن ينويهما ابتداء أو يقتصر عليهما في حالة الإطلاق لخبر « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » والمراد بذلك أن يسلم من كل ركعتين لأنه لا يقال في الظهر مثلا مثنى أما التنفل بالأوتار

وأن لا لكن تقدم له أن هذا ماجرى عليه الأسنوى وأن المعتمد أنه لا سجود مطلقا حيث عاد قبل انتصابه فعمل ما هنا فيما لو ترك التشهد الأول سهوا وتذكر قبل انتصابه فعاد وفي سم على منهج فرع لو نوى عددا جُلس قبل استيفائه من قيام سهوا ثم بداله أن يكمله من جلوس فالظاهر أن له ذلك غاية الأمر أنه يطلب منه سجود السهو انتهى . أقول : ويؤخذ من هذا بالأولى أنه لو أتى ببعض الركعة من قيام ثم أراد فعل باقيها من الجلوس لم يمتنع وله أن يقرأ في هويته لأن ما هو فيه حالة الهوى أ كمل مما هو صائر إليه من الجلوس (قوله حتى لايجوز له البناء عليها) وقضية هذا الفرق أنه لا يسجد للسهو بذلك وهو ظاهر مما مرّ (قوله أى صلاة النفل) وبهذا التفسير اندفع ما أورده الأسنوى على المتن من اقتضائه أن رتبة العشاء أفضل من ركعتي الفجر مثلا مع أنهما أفضل منها (قوله كما مرّ في غيره) وروى أيضا أن كل ليلة فيها ساعة إجابة اه حجج (قوله إن قسمه نصفين) وكذا لو قسمه أثلاثا أو أرباعا على نية أنه يقوم ثلثا واحدا أو ربعا واحدا وينام الباقي فالأولى أن يجعل ما يقومه آخرًا بخلاف ما لو قسمه أجزاء ينام جزءا ويقوم جزءا ثم ينام الآخر فالأفضل أن يجعل ما يقومه وسطا فلو أراد أن يقوم ربعا على هذا الوجه فالأولى أن يقوم الثالث (قوله ينزل ربنا) قال في فتح الباري بفتح الياء أى أمره وضمها روايتان وقوله وضمها أى ملائكته ونقل عن بعضهم أنه يحتاج لتقدير آخر أى حامل أمر ربنا . أقول : وهذا لا يحتاج إليه لجواز أن المعانى تجسم كما في جمع الجوامع وغيره (قوله حين يبقى ثلث الليل الأخير) قضية هذا أن محل هذا النزول آخر الثلثين الأولين لا نفس الثلث الثالث وقد يجب بأن النزول في هذا الوقت ثم يستمر اه عميرة (قوله ينزل ربنا الخ) عميرة قال الأسنوى يدل عليه من الحديث أن الله عز وجل يمهّل حتى يمضي شطر الليل الأول ثم يأمر مناديا ينادى فيقول هل من داع اه وقوله يدل عليه أى على أن النزول آخر الثلثين الأولين (قوله أو يقتصر عليهما) خرج به ما لو نوى أكثر من ركعتين فلا يبعد من تردد أن الأفضل الإتيان بما نواه اه حجج

فغير مستحب (ويسنّ التهجد) بالإجماع لقوله تعالى - ومن الليل فتهجد به نافلة لك - ولمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه وهو التنفل ليلا بعد نوم . ويسنّ للتهجد نوم القيلولة وهو قبيل الزوال لأنه كالسحور للصائم (ويكره قيام) أى سهر (كل الليل) ولو فى عبادة (دائما) للنهى عنه ولضرره كما أشار إليه فى الخبر ، والمراد أن من شأنه ذلك حتى انه يكره قيام مضر ولو فى بعض الليل واحترز بكل عن قيام ليال كاملة كالعشر الأخير من رمضان وليلقى العيد فيستحب إحيائها وإنما لم يكره صوم الدهر بقيدته الآتى لأنه يستوفى فى الليل ما فاتته وهنا لا يمكنه نوم النهار لتعطل ضرورياته الدينية والدنيوية (و) يكره (تخصيص ليلة الجمعة بقيام) أى صلاة

(قوله فغير مستحب) أى ولا مكروه اه حج ولو بواحدة كما مرّ (قوله وهو التنفل ليلا) ظاهره ولو بركعة وفى سم على حج ظاهره إخراج فعل الفرائض بأن قضى فوائت اه ونقل عن إفتاء الشارح أن النفل ليس بقيد . قال الشيخ عميرة : ذكر أبو الوليد النيسابورى أن المتهجد يشفع فى أهل بيته استنبطه من قوله تعالى - ومن الليل فتهجد به نافلة لك - الآية . وروى البيهقي عن أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه تعالى يحشر الناس فى صعيد واحد يوم القيامة فينادى مناد أين الذين كانت تتجافى جنوبهم عن المضاجع فيقومون وهم قليل فيدخلون الجنة بغير حساب ثم يؤمر بالناس إلى الحساب » . ورؤى الجنيد فى النوم فقيل ما فعل الله بك قال طاحت تلك الإشارات وغابت تلك العبارات وفنت تلك العلوم وفنت تلك الرسوم وما نفعنا إلا ركعات كنا نركبها عند السحر اه سم على منهج وقوله استنبطه لعنه من قوله تعالى - عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا - فان كونه كذلك يقتضى الشفاعة .

فائدة - قال ابن سراقه : من خصائصنا الجماعة والجمعة وصلاة الليل والعيدى والكسوفين والاستسقاء والوتر اه مناوى عند قوله : صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذال (قوله بعد نوم) أى و بعد فعل العشاء ثم رأيت فى سم على منهج قال مانصه : فرع يدخل وقت التهجد بدخول وقت العشاء وفعلها ولا يكتفى بدخول وقت العشاء من غير فعلها خلافا لما يوهمه كلام شيخ الإسلام فى بعض كتبه ، ويشترط أيضا أن يكون بعد نوم فهو كالوتر فى توقفه على فعل العشاء ولو جمع تقديم مع المغرب ويزيد عليه باشرط كونه بعد نوم مر ومقتضى قول شيخنا فى شرح الإرشاد وهو أى التهجد الصلاة بعد النوم ولو فى وقت لا يكون الناس فيه نياما اه أنه لا يتقيد بدخول وقت العشاء فليراجع ، وعبارته على ابن حجر : وهل يكتفى النوم عقب لغروب يسيرا أو إلى دخول وقت العشاء فيه نظر وقد يستبعد الاكتفاء بذلك اه أى فلا بد فى كون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فعلها اه ويوافق هذا ما نقل عن حاشية الشهاب الرملى على الروض من أنه لا بد أن يكون أى النوم وقت نوم (قوله وهو قبيل الزوال) قال شيخنا : إن الإمام أحمد ما ترك نوم القيلولة لاصيفا ولا شتاء . وينبغى أن قدره يختلف باختلاف عادة الناس فيما يستعينون به على التهجد (قوله كل الليل) ينبغى أن محل ذلك ما لم تدع إليه ضرورة كأن احتاج إليه لحراسة زرعه أو ماشيته أو نحو ذلك .

(قوله حتى إنه يكره قيام مضر الخ) لا موقع لهذه الغاية هنا وكان المناسب فيها حتى انه يكره وإن لم يضره ، وعبرة التحفة : ومن ثم كره قيام مضر ولو بعض الليل

لخبر « لاتخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي » وأفهم كلامه عدم كراهة إحيائها مضمومة لما قبلها أو بعدها وهو نظير ماذكروه في صومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بذلك مشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها وهو كذلك وإن قال الأذرعى فيه وقفة . أما إحيائها بغير صلاة فغير مكروه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لاسيما بالصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن ذلك مطلوب فيها (و) يكره (ترك تهجد اعتاده) من غير ضرورة (والله أعلم)
 لخبر « يا عبد الله لاتكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه » رواه الشيخان . ويسن أن لا يخلّ بصلاة الليل وإن قلت كما في المجموع ، وأن يكثر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الأخير أكد وأفضله عند السحر ، وأن يوقظ من يطعم في تهجده حيث لا ضرر . ويسن كما في المجموع أن ينوى الشخص القيام عند النوم ، وأن يمسح المتيقظ النوم عن وجهه ، وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ - إن في خلق السموات والأرض - إلى آخرها ، وأن يقتتح تهجده بركعتين خفيفتين وإطالة القيام أفضل من تكثير الركعات ، وأن ينام من نعس في صلاته حتى يذهب نومه ولا يعتاد منه إلا ما يظن إدامته عليه ، ويتأكد إكثار الدعاء والاستغفار في جميع الليل والنهار ونصف الليل الأخير أكد وعند السحر أفضل .

(كتاب صلاة الجماعة) وأحكامها

وهي مشروعة لقوله تعالى - وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة - الآية أمر بها في الخوف ، ففي

(قوله عدم كراهة إحيائها) أى بالصلاة بقرينة ما يأتى .

كتاب صلاة الجماعة

(قوله لخبر لاتخصوا ليلة الجمعة) . قيل : وحكمة ذلك أنه يضعف عن القيام بوظائف يومها ، لكن هذه الحكمة تقتضى أن الكراهة لاتخص بالقيام بل تجرى في إحيائها بغيره . اللهم إلا أن يقال في القيام إعمال لجميع البدن على وجه شاق عادة بخلاف غيره حمدان (قوله فغير مكروه) انظر ما حكاه ذلك مع أن العلة موجودة (قوله لخبر يا عبد الله) الخطاب لعبد الله بن عمرو ابن العاص ، وقوله مثل فلان أراد به عبد الله بن عمرو بن الخطاب رضى الله عنهم (قوله ويسن أن لا يخلّ بصلاة الليل) أى أن لا يتركها (قوله أن ينوى الشخص القيام) أى للتهجد (قوله عند النوم) أى حيث جوزه ، فإن قطع بعدم قيامه عادة فلامعنى لنيته (قوله وأن ينظر إلى السماء) ظاهره ولو أعمى وتحت سقف ، ولعل وجهه إن صح أن في ذلك الفعل من الأعمى ونحوه تذكرا لعجائب السماء وما فيها فيدفع بذلك الشيطان عنه (قوله وأن يقرأ - إن في خلق السموات والأرض - الخ) أى الواقعة في آل عمران وانظر ما المراد بالآخر هل هو السورة أو الآية والظاهر الثانى ، ثم رأيت في التبيان للنووى ومثله في الأذكار للنووى وعبارته : ويستحب أن يقرأ إذا استيقظ من النوم كل ليلة آخر آل عمران من قوله تعالى - إن في خلق السموات والأرض - إلى آخرها ، فقد ثبت في الصحيحين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ خواتيم آل عمران إذا استيقظ » (قوله وإطالة القيام فيها) أى صلاة الليل (قوله وأن ينام من نعس في صلاته) ومثل الصلاة غيرها من الطاعات كقراءة القرآن ونحوه وقوله نعس . قال في المصباح : بابه قتل والاسم النعاس .

كتاب صلاة الجماعة

(قوله كتاب) كأن حكمة الترجمة به دون جميع ماذكر في كتاب الصلاة إلى الجنائز أن الجماعة

الأمن أولى وللاخبار الآتية والاجماع عليها وأقلها إمام ومأموم لخبر « الاثنان فما فوقهما جماعة » (هى) أى الجماعة (فى الفرائض) أى المكتوبات (غير) بالنصب كما قاله الشارح بمعنى إلا أعربت إعراب المستثنى وأضيفت اليه كاهومذكور فى فن النحو وإنما امتنع الجرا لأنها لا تعرف بالاضافة إلا إن وقعت بين ضدين وقد يقال إن اللام للجنس فلا يضر الوصف بالنكرة لأن المعروف بها فى المعنى كالنكرة ويجوز نصبها على الحال (الجمعة) لما يأتى أنها فرض عين فيها وشرط لصحتها بالاتفاق (سنة مؤكدة) لخبر « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفذ - أى بالجمعة - بسبع وعشرين درجة » فى رواية « بخمس وعشرين درجة » ولا منافاة كما فى المجموع لأن القليل لا ينفى الكثير وأنه أخبر أولا بالتليل ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بها ، أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين ، أو أن الاختلاف بحسب قرب المسجد وبعده ، أو أن الأولى فى الصلاة الجهرية والثانية فى السرية لأنها تنقص عن الجهرية بسماع قراءة الامام والتأمين لتأمينه ، ومكث صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشر سنة

(قوله كما قاله الشارح)

أى كالذى بعده إلى قوله

ففى النحو إلا أن عبارة

الشارح علم النحو وإن

أوهم صنيعة خلافه (قوله

وقد يقال إن اللام للجنس)

أى خلاف ما يأتى فى

كلامه أنها للعهد الذكرى

إلا أن جعلها للجنس يلزمه

فساد لا يخفى مع أنه ينافيه

الاستثناء منه إذ هو آية

العموم (قوله لأن القليل

لا ينفى الكثير) مبنى على

أن العدد لا مفهوم له وهى

طريقة مرجوحة

صفة زائدة على ماهية الصلاة وليست فعلا حتى تكون من جنسها فكانت كالأجنبية من هذه الخيفية فأفردتها بكتاب ، ولا كالأجنبية من حيث إنها صفة تابعة للصلاة فوسطها بين أبوابها ، ولما كانت صلاة الجنابة مغايرة لمطلق الصلاة مغايرة ظاهرة أفردتها بكتاب متأخر عن جميع أبواب الصلاة نظرا لتلك المغايرة اه حجج

فائدة - قال فى الإحياء عن سليمان الدارانى إنه قال : لا يفوت أحدا صلاة الجماعة إلا بذنب أدنبه ، قال : وكان الساف يعززون أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم التكبيرة الأولى وسبعة إذا فاتتهم الجماعة (قوله وأقلها إمام ومأموم) هذا يؤخذ من قوله فى الحديث : لا تقام فيهم الجماعة ولو أقامها إمام ومأموم واحد فقط ولم ينو الإمام الإمامة هل يجوز للأذرى فيه احتمال ولعل الوجه خلافه لأن الفرض حصول الجماعة وقد حصلت بواسطة نية المأموم الاقتداء لأن صلاته حينئذ جماعة وإن لم ينو الإمام الإمامة فقد حصلت الجماعة بذلك فليتأمل اه سم على منهج وقول سم فيه احتمال أى بعدم الجواز (قوله إلا ان وقعت بين ضدين) ومشوا لذلك بقولهم الحركة غير السكون (قوله إن اللام للجنس) أى يجوز أن تكون للجنس فلا ينافى ما سأتى من أنها للعهد الذكرى (قوله ويجوز نصبها على الحال) يتأمل الفرق بين هذا وقوله أعربت إعراب المستثنى فإنه على ذلك التقدير منصوب على الحال أيضا ومعنى قولهم إن غير تعرب إعراب المستثنى أنها تنصب إذا كانت بعد كلام تام موجب إلى غير ذلك من التفصيل ، وقد يقال ليس مراده أن هذا مقابل لكونها أعربت إعراب المستثنى بل مراده أنه حيث كانت اللام فى الفرائض للجنس جاز فى غير أن تكون صفة وأن تكون حالا لأن المعروف بلام الجنس يعامل معاملة النكرات والمعارف ، لكن قال عميرة أعر به الأسنوى حالا ومقاله الشارح أقعد من الاقتصار على ماهو الظاهر وأما جعلها صفة فممتنع لعدم كونها معرفة اه وهو صريح فى أن الحالية إعرابها غير إعراب المستثنى فليتأمل (قوله بسبع وعشرين درجة) قال ابن دقيق العيد : الأظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك فى بعض الروايات وفى بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك اه الشيخ عميرة رحمه الله (قوله ثلاث عشرة سنة) وليس المراد أنه كان يصلى الخمس لما مر من أن الصلاة إنما فرضت قبل الهجرة بسنة إلى آخر ما ذكر

يصلى بغير جماعة لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم ، فلما هاجروا إلى المدينة أقام الجماعة وواظب عليها ، وحكمة كونها بسبع وعشرين كما أفاده السراج البلقيني أن الجماعة ثلاثة والحسنة بعشر أمثالها فقد حصل لكل واحد عشرة فالجملة ثلاثون لكل واحد رأس ماله واحد يبقى تسعة تضرب في ثلاثة بسبعة وعشرين ، وربنا جل وعلا يعطى كل إنسان ما للجماعة فصار لكل سبعة وعشرون وحكمة أن أقل الجماعة اثنان كما قاله أن ربنا جل وعلا يعطيها بمنه وكرمه ما يعطى الثلاثة ، وقد أوضح ذلك غاية الإيضاح مع زيادة حكم لذلك الجلال السيوطي في الأمالي وأفرده في جزء سماه [معرفة الحصال الموصلة إلى الظلال] وأل في الفرائض للعهد المذكور المتقدم في قوله أول كتاب الصلاة المكتوبات خمس فهو مساو لقول أصله في الخمس ولا اعتراض عليه حينئذ وخرجت المنذورة التي لا تشرع فيها جماعة فلا تنس الجماعة فيها لاختصاصها بأنها شعار المكتوبة كالأذان ، وفي المجموع في باب هيئة الجماعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون ، ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الأول أكمل (وقيل) هي (فرض كفاية للرجال) البالغين العقلاء الأحرار المستورين المقيمين في المؤداة فقط

(قوله يصلى بغير جماعة) لعل المراد أى من غير مواظبة على الجماعة أو من غير وجوب الجماعة فيجوز مع ذلك أنه كان يصلى جماعة في بعض الأحيان ، ويؤيد ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم صبيحة الإسراء جماعة ، وقول المحلى وواظب صلى الله عليه وسلم عليها كما هو معلوم بعد الهجرة فإنه يشعر بأنه كان يفعلها قبل الهجرة لكنه لم يواظب عليها ، وفي كلام الشافى في مراتب الوحي أنه صلى الله عليه وسلم صلى بخديجة وعلى في بعض أسفاره وهو بمكة حين زالت الشمس اه وهو صريح في أنه صلى جماعة قبل الهجرة إلى المدينة (قوله إن الجماعة ثلاثة) أى أقلها لغة ثلاثة (قوله إن أقل الجماعة اثنان) أى التي لها ذلك الثواب وإلا فكان مقتضى الحكمة السابقة أن لكل من الاثنين ثمانى عشرة .

فرع — وقف شافى بين حنفيين واقتدى بشافى يحصل له ثواب الجماعة والصف فيما يظهر وإن تحقق من الحنفى عدم قراءة الفاتحة . لا يقال حيث علم ترك الحنفى القراءة كانت صلاته باطلة عند الشافى فيصير في اعتقادهم منفردا . لأننا نقول صرحوا بأن فعل المخالف لكونه ناشئا عن اعتقاد ينزل منزلة السهو ، ومن ثم لو اقتدى شافى بحنفى فسجد لتلاوة سجدة ص لا تبطل صلاة الشافى بفعل الحنفى ولا تبطل قدوته به لأن غايته أنه فعل ما يبطل عمده سهوا فليتأمل ، وسيأتى أنه لو بان إمامه محدثا لالتزمه الاعادة وحصلت له الجماعة لوجود صورتها حتى في الجمعة حيث كان الامام زائدا على الأر بعين . لا يقال يفرق بين هذا وسجدة ص بأن الشافى يرى سجود التلاوة في الجملة . لأننا نقول ويرى سقوط الفاتحة عن المأموم في الجملة أيضا كأن يكون مسبوقا (قوله وخرجت المنذورة) أى بقوله أى المكتوبات (قوله التي لا تشرع فيها جماعة) أى قبل النذر كسنة الظهر مثلا بخلاف غيرها كالعيد فتشرع فيها لامن حيث النذر (قوله فلا تنس الجماعة فيها) أى ولو نذر أن يصليها جماعة فلا ينعقد نذره لأن الجماعة فيها ليست قرينة بخلاف ما شرعت فيها الجماعة لو نذر أن يصليها جماعة فينعقد نذره ولو صلاها منفردا صحت لكن هل يجب عليه إعادتها جماعة للنذر وإن خرج وقتها أولا . قال سم فيه نظر وفي الروض وشرحه في باب النذر حكاية خلاف عن الأصحاب ، والمعتمد منه الوجوب فليراجع وليحرر (قوله ومن صلى مع اثنين) أى أومع واحد .

(قوله يصلون في بيوتهم) صريح هذا أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يصلون الصلاة التي كان يصليها صلى الله عليه وسلم قبل فرض الخمس (قوله إن الجماعة ثلاثة) أى بالنظر لأصل اللغة لكن الشارع جعل الاثنين بمنزلتهم كما يأتى (قوله وحكمة أن أقل الجماعة اثنان) هذا من تمام الجملة قبله وليس حكمة مستقلة فهو جواب عما قبله إذ هذا إنما يأتى على أن أقل الجماعة ثلاثة ، وهو معنى لغوى والجماعة في الشرع اثنان

لخبر « مامن ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الجماعة إلا استحوذ عليهم الشيطان » أى غلب فعليك بالجماعة فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية ، وخرج بالرجال غيرهم وسيأتي ، وبالبالغين الصبيان ، وبالعقلاء أضدادهم فلا تصح منهم كما مر في بابيه ، وبالأحرار من فيه رقّ ولو مبعضا وإن كان بينه وبين سيده مهايأة والنوبة له سواء انفرد الأرقاء ببلد أم لا خلافا لمن رجح خلاف ذلك ، وسيأتي حكم الأجراء في باب الإجارة إن شاء الله تعالى ، وبالمستورين العراة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والانفراد في حقهم سواء إلا أن يكونوا عميا أو في ظلمة فتستحب لهم وبالمقيمين المسافرين فلا تجب عليهم كما نقله في الروضة عن الإمام وأقرّه ، وجزم به في التحقيق ، وما نقل عن ظاهر النصّ المقتضى لوجوبها محمول على نحو عاص بسفره ، وبالمؤدّة المقضية فلا تكون فرضا فيها بل هي سنة إن كانت من نوعها ، فإن كانت من غير نوعها لم تسنّ أيضا ، ومتى كانت فرض كفاية (فتجب) إقامتها

(قوله لخبر مامن ثلاثة) لفظة من زائدة : أى ما ثلاثة في قرية الخ (قوله في قرية ولا بدو) عبارة المحلى وشيخ الاسلام أو بدو وفي المحلى أيضا بدل الجماعة الصلاة فليراجع ، ولعل في الحديث روايات . ثم رأيت في شيخ الاسلام وفي رواية الصلاة (قوله من الغنم القاصية) أى البعيدة . واستدل أيضا بأنه يقال أمر بالجماعة حال الخوف ، فيقاس عليه حال الأمن بالأولى اه سم على منهج . أقول : وقد يقال لادلالة لما ذكر على خصوص الوجوب ومن ثم جعله الشارح في الترجمة دليلا على المشروعية الصادقة بالوجوب والندب ، والأولى أن يقال الأمر يقتضى الوجوب فيتمسك به حتى يوجد صارف (قوله وبالبالغين الصبيان) أى فلو فعلها الصبيان أو الخنثائي ثم تبين باوغ الصبيان واتضح الخنثائي بالذكورة فهل يسقط الطلب عن البالغين بذلك أولا لتقصيرهم فيه نظر والأقرب الأول لأنه تبين بعد الفعل أنهم من أهل الطلب فسقط الواجب بفعلهم ، ويحتمل عدم السقوط لنسبة القوم إلى التقصير حيث لم يفعلوها ، وفي سم على العباب لو اتكلوا على فعل نحو الخنثائي ظنا منهم أن بفعلهم يسقط الطلب عنهم هل يقاتلوا مع هذا الظن أم لا اه ، وينبغي أن لا يقاتلوا للشبهة الظاهرة منهم في ترك ذلك سواء عذروا في هذا الظن أم لا حيث حصل بهم الشعار ولأن القتال يسقط بالشبهة (قوله وسيأتي حكم الأجراء في باب الإجارة) عبارته ثم . واعلم أن أوقات الصلوات الخمس مستثناة من الإجارة . نعم تبطل باستثنائها من إجارة أيام معينة كما في قواعد الزركشى للجهل بمقدار الوقت المستثنى مع إخراجها عن مسمى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعى وهو ظاهر ، وأفتى به الشيخ رحمه الله اه (قوله وبالمقيمين المسافرين) أى وإن كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سفر نزهة ، وسيأتي عن الزيادة في الأعذار أن بعضهم توقف في جواز ترك الجماعة في السفر عند ارتحال الرفقة . قال والتوقف ظاهر أخذا مما قالوه في القصر لو كان الحامل له على السفر النزهة فقط فلا ترخص له لأنه ليس لغرض صحيح (قوله المقتضى لوجوبها) أى على المسافرين (قوله إن كانت من نوعها) أى بأن اتفقا في عين المقضية كظهيرين أو عصرين ولو من يومين ، بخلاف ظهر وعصر وإن اتفقا في كونهما رباعيتين ، وعبرة ابن حجر ولصليين مقضية اتحدت (قوله لم تسنّ أيضا) أى وتكون خلاف الأولى .

(قوله وبالعقلاء أضدادهم)
إنما عبر به ليشمل نحو
الغنى عليه

(بحيث يظهر) بها (الشعار) أى شعار الجماعة فى تلك المحلة بإقامتها فى كل مؤداة من الخمس بجماعة ذكور أحرار بالغين فيما يظهر كرد السلام بخلاف صلاة الجنائزة فإن مقصودها الدعاء وهو من الصغير أقرب إلى الإجابة لأنه لا ذنب عليه ، فإن كانت كبيرة اشترط تعددها فيها بادية أو غيرها ، ولا يكفى فعلها فى نحو محل ولا فى البيوت وإن ظهرت فى الأسواق لأن الشعار لا يحصل بذلك ، ومقتضى هذا التعليل أنه إذا ظهر بها الشعار الا كتفاء بذلك ، وهو المعتمد كما نقله القاضى أبو الطيب عن أبى إسحق كأن فتحت أبوابها بحيث لا يحتشم كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الأوجه الا كتفاء بإقامتها فى الأسواق إن كانت كذلك وإلا فلا لأن لأكثر الناس مروءات تأبى دخول بيوت الناس والأسواق ، ولا يشترط إقامتها بجمهورهم بل تسقط بطائفة قليلة ظهر الشعار بهم ، وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى فى طائفة مسافرين أقاموا الجماعة فى بلدة وأظهروها هل يحصل بهم ويسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين بعدم حصول الشعار بهم

(قوله بحيث يظهر بها الشعار) بفتح الشين وكسرهما لغة العلامة حج وعبرة شيخنا الزيدى جمع شعيرة ، وهى العلامة اه وما قاله حج موافق لما فى المصباح حيث قال والشعار أيضا علامة القوم فى الحرب ، وهو ما ينادون به ليعرف بعضهم بعضا ، والعيد شعار من شعائر الإسلام ، والشعائر أعلام الحج وأفعاله . الواحدة شعيرة أو شعارة بالكسر اه فلعل ما قاله شيخنا الزيدى من أن العلامة الشعيرة قول فى اللغة فليراجع (قوله ذكور أحرار) بالغين ومقيمين أخذًا مما يأتى ، وهذا السياق يشعر بأن الكلام فى الآدميين لأنهم الذين يوصفون بالحرية والرق والذين يحكم لهم منا بالبالغ والصبا فيخرج به الجن فلا يكفى إقامتها بهم فى بلد وإن ظهر بهم الشعار ، ويوجه بأن المقصود من الجماعة حث أهل البلد على التعارف بإقامتها ، وبحث بعضهم عن أحوال بعض بالاجتماع فى أوقات الصلوات وتسهيل الجماعة على طالبيها . ومن عرف أن المقيمين من الجن ينفر منهم ولا يحضر الجماعة ، سيما من ليس عنده كمال عقل ، وقد يؤيد هذا عدم الا كتفاء بإقامة المسافرين مع أنهم من أمثال أهل محلتها من كل وجه فاحفظه وارفض ما عده (قوله بخلاف صلاة الجنائزة الخ) أى وبخلاف الجهاد فانه إذا قام به الصبيان كفى ، ويفرق بأن الغرض منه نكايه الكفار وهى إذا حصلت بالصبيان كانت أقوى فى حصول المراد . ثم رأيت سم على ابن حجر صرح بذلك (قوله فى الأسواق) أى وفى المحلات الخارجة عن السور أيضا حيث ظهر منها الشعار اه سم على ابن حجر بالمعنى (قوله تأبى) أى تمنع (قوله الشعار بهم) أى ومثلهم النساء والصبيان ونحوهم اه زيدى ، ومن النحو العرا اه سم على حج أى والأرقاء أيضا ، وتقدم فى قول الشارح جماعة ذكور الخ ما يصرح بذلك ، وقول الزيدى أيضا ولا يسقط الفرض بمن لا يتوجه الفرض عليهم كالنساء الخ (قوله بعدم حصول الشعار) أى وعلى هذا فيحرم عليه التظليل أو الاعتكاف فى المسجد حيث أدى إلى منع أهل البلد من إقامتها فيه لما فيه من تفويت غرض الواقف من إحياء البقعة بالصلاة فى أول أوقاتها على ما جرت به العادة . لا يقال الاعتكاف أيضا من مقاصد الواقف لأن غرضه من وقف المسجد شغله بقراءة أو ذكر أو اعتكاف أو غيرها . لأننا نقول الغرض الأصلى من وقف المساجد الصلاة فيها فيمنع من شغلها بما يفوت ذلك المقصود لأنه يفوت بذلك المنفعة على مستحقيها وبقي ما لو نذر المسافر اعتكافا متتابعًا

(قوله وإن ظهرت فى الأسواق) أى ظهورا لا يحصل به الشعار بقرينة ما بعده

وأنه لا يسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين ، فقد قال المصنف إذا أقام الجماعة طائفة يسيرة من أهل البلدة ولم يحضرها جمهور المقيمين في البلد حصلت الجماعة ولا إثم على المتخلفين كما لو صلى على الجنائز طائفة يسيرة ، هكذا قاله غير واحد ، وأفقي الوالد رحمه الله تعالى أيضا في أهل قرية صلوا ركعة من فريضة في جماعة ثم نوا قطع القدوة وأنموها منفردين بأنه يسقط عنهم طلب الجماعة لتأدي شعارها بصلاتهم وإن كانت تلك الفريضة الجمعة وتلزم أهل البوادي الساكنين بها . وأما في القرية الصغيرة فلا يشترط تعددها فيها لحصول الفرض بدونه . وضبط الشيخ أبو حامد القرية الصغيرة بأن يكون فيها نحو ثلاثين رجلا . والظاهر أنه تقرب بل لو ضبط ذلك بالعرف لكان أقرب إلى المعنى ، وكلامهم بمحل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد بمحليين مثلا مفروض فيما لو كان بحيث يمكن من يقصدها إدراكها من غير كبير مشقة فيها فيما يظهر ، فلا يشترط إقامتها في كل محلة منها خلافا لجمع (فان امتنعوا كلهم) من فعلها بأن لم يفعلها أحد أو فعلت لا على الوجه المذكور (قوتلوا) أي قاتل الامام أو نائبه المتنعين لظهار هذا الشعار العظيم ولا يقتلهم على ترك السنة (ولا يتأكد النذب للنساء تأكده للرجال) لمزيتهم عليهن بناء على أنها سنة لهن (في الأصح) خشية المفسدة فيهن وكثرة المشقة عليهن لأنها لا تتأني غالبا إلا بالخروج إلى المساجد فيكره تركها لهن والحنائي كالنساء ، ومقابل الأصح نعم لعموم الأدلة .

(قوله فقد قال المصنف الخ)

محل هذا عقب قوله المار

ولا يجب إقامتها بجمهورهم

الخ إذ هر من تعلقه فكان

ينبغي تقديمه على قوله وقد

أفقي الوالد الخ

في المسجد مدة تقطع السفر ثم نوى الاعتكاف في مسجد قرية وكان اعتكافه فيه يمنع من إقامة الجماعة فيه لأهل القرية فهل إذا خرج من المسجد مدة صلاتهم ينقطع التتابع أم لا فيه نظر ، والذي يظهر أنه إن نذر مدة مطلقة ولم يكن ثم إلا ذلك المسجد فهو مقصر باعتكافه فيه فينقطع التتابع وهو بسبيل من تأخير الاعتكاف حتى يتمكن من الاعتكاف بمسجد لا يعارض فيه وإن عين مدة اتفق وقوعها في سفره فإن كان ثم مسجد مهجور مثلا أو واسع لا يعارضه فيه أحد إذا اعتكف فيه من أهل البلد انقطع تنابعه باخراجه لتقصيره باعتكافه فيه مع تسر غيره وإن تعين ذلك المسجد ولم يكن ثم ما يقوم مقامه لا ينقطع التتابع باخراجه منه لكونه مكرها على الخروج (قوله وأنه) عطف على عدم (قوله فقد قال المصنف) غرضه منه الاستظهار على الافتاء المذكور فإن قوله من أهل البلد يفيد بطريق المفهوم أن غير أهل البلد لا يسقط بفعله الطلب عن أهل البلد فليتأمل (قوله وتلزم أهل البوادي) أي الجماعة (قوله وأما في القرية) قسم قوله فإن كانت كبيرة الخ (قوله لكان أقرب) معتمد (قوله وكلامهم) أي حيث اكتفوا بمحل الخ ولو عبر بقوله واكتفواهم كان أولى (قوله الممتنعين) أشعر بأنه لا يجوز أن يفجأهم بالقتال بمجرد الترك بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل اه حج أي فهو كقتال البغاة ، ووجه الاشعار أن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية مأخذ الاشتقاق فيفيد أن القتال لامتناعهم (قوله ولا يقتلهم على ترك السنة) أي على أحد الوجهين وقد مر في باب الأذان في شرح قول المتن في الإقامة ، وقيل فرض كفاية عن بعضهم أن كل سنة يجري في القتال على تركها الخلاف المذكور اه شيخنا الشوبري وقد صرح المحلى هنا بحكاية وجه بناء على السنية أنهم يقتلون عليها حذرا من إمامتها ، وقد يشعر بأنهم لا يقتلون على السنية في الأذان ونحوه قطعا وليس مرادا بل الخلاف جار فيها وفي غيرها ففعل اقتصاره على حكايته في الجماعة لكونه أشهر (قوله لمزيتهم) أي شرفهم (قوله لاهن) ظاهره وان سهل عليهن تحصيلها إما في بيوتهن أو في المسجد بلا مشقة ومع أمن الفتنة لكونهن غير مشتتهيات

(قلت: الأصح المنصوص أنها) عند وجود سائر شروطها المتقدمة (فرض كفاية) للخبر السابق فليست فرض عين لخبر الشيخين المارّ فإن المناضلة تقتضي جواز الانفراد وذكر أفضل في الخبر قبله محمول على من صلى منفردا لقيام غيره بها أو لعذر كمرض . أما إذا اختلف شرط مما مرّ فلا تجب بل تارة تسنّ وتارة لا وتسنّ لمميز . نعم يلزم وليه أمره بها ليتعوّدها إذا كمل (وقيل) هي فرض (عين ، والله أعلم) للخبر المتفق عليه « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة

(قوله للخبر السابق) هو قوله مامن ثلاثة في قرية الخ (قوله لخبر الشيخين المارّ) هو قوله صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد الخ لكن الحديث المذكور هي فيه لم يذكره عن الشيخين وعبارة حجج للخبر المتفق عليه اه وهو صريح في أنه من روايتهما (قوله في الخبر قبله) أي قبل قوله مامن ثلاثة الخ الذي عناه بقوله الخبر السابق (قوله بل تارة تسنّ) وهل يحتاج العبد إلى إذن السيد . قال القاضي إن زاد زمنها على زمن الانفراد احتاج وإلا فلا . قال ولا يجوز للسيد منعه إذا لم يكن له به شغل ، واعتمد م ر في العبد أنه لا يحتاج إلى إذن السيد إذا كان زمنها على العادة وإن زاد على زمن الانفراد اه سم على منهج (قوله وتسنّ لمميز) أي يكتب له ثوابها دون ثواب الواجب لأنه مخاطب بها على سبيل السنية فإنه لا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ العاقل (قوله لقد هممت أن آمر الخ) قال العراقي في شرح التقریب : اختلفت الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعد على تركها بالتحريق هل هي العشاء أو هي الصبح أو الجمعة ، وظاهر رواية الأعرج عن أبي هريرة أن المراد العشاء لقوله في آخره لو يعلم أحدهم أنه يجد عظما سمينا أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء ، وقيل هي العشاء والصبح معا ، ويدل له ما رواه الشيخان ، وفي بعض طريق هذا الحديث « إن أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا ولقد هممت » فذكره ، وقيل هي الجمعة ، ويدل له رواية البيهقي « فأحرق على قوم بيوتهم لا يشهدون الجمعة » وحديث مسلم عن ابن مسعود « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة : لقد هممت » فذكره ، ثم قال رواية البيهقي في كونها الجمعة ، ورواية كونها العشاء والصبح حديث واحد ، وحديث ابن مسعود في كونها الجمعة حديث آخر مستقل بنفسه ، فعلى هذا لا يقدر حديث ابن مسعود في حديث أبي هريرة وينظر في اختلاف حديث أبي هريرة وقد رجح البيهقي رواية الجماعة فيه على رواية الجمعة فقال والذي يدل عليه سائر الروايات أنه عبر بالجمعة عن الجماعة . وقال النووي في الخلاصة بعد كلام البيهقي بل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في الجماعة وسائر الصلوات وكلاهما صحيح اه ملخصا ، والله أعلم فتأمل به فتقدير صحة كل من الروايات يحتمل أن كلا من الصلوات المذكورة كان باعثا للنبي صلى الله عليه وسلم على إرادة التحريق .

فرع — إذا علم الأجير أن المستأجر يمنعه من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضوره هل يحرم عليه إيجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا إذا علم أنه يمنعه من الجمعة هل يحرم عليه إيجار نفسه بعد الفجر كالسفر المفوت فليتأمل ، وقد يفصل بين أن يحتاج أو يضطر لذلك الإيجار فليحرر اه سم على منهج وينبغي أن يكتب هنا بأدنى حاجة أخذنا من تجويزهم السفر يوم الجمعة لجرد الوحشة بانقطاعه عن الرفقة وحيث لا حاجة حرمت الاجارة وعليه فلو تعدى وآجر نفسه هل

(قوله أو أنه كان قبل

تحريم المثلة) هذا لا يدفع الإيراد وإنما يحسن جوابا عما يقال كيف يجوز التحريق وإن قلنا فرض عين مع أن المثلة حرام كما أشار إليه الشهاب حجج (قوله وهو مقتضى قولهم الخ) فيه أمور منها أن المقتضى بالكسر والمقتضى بالفتح هنا متحدان ولا بد من اختلافهما كما هو واضح ومنها أنه صريح في أنهم مصرحون بما ذكر وليس كذلك كما يعلم مما سجد كره عن فتاوى والده التي تصرف فيها هذا التصرف ومنها أن قوله ويدل له الخ بعد نقل ما ذكر عن افتاء والده يوهم أنه ليس فيها وليس كذلك وعبارة الفتاوى سئل هل الأفضل الجماعة القليلة في المسجد أم الكثيرة في غيره . فأجاب بأن مقتضى كلامهم أن الجماعة في المسجد وإن قلت أفضل منها خارجه وإن كثرت وبه صرح الماوردي ويدل له خبر الصحيحين فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة وهو مخصص إلى قوله موجودة في كل منهما (قوله موجودة في كل مكان سالمة من المعارض

فأحرق عليهم بيوتهم بالنار» وقد أجيب عنه بأنه وارد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصاون فرادى والسياق يؤيده ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وإنما هم بتحريقهم. لا يقال لولم يحرقهم لما هم به. لأننا نقول لعلمه بالاجتهاد ثم نزل وحى بالمنع أو تغيير الاجتهاد ذكره في المجموع أو أنه كان قبل تحريم المثلة وعلى القول بأنها فرض عين فليست شرطا في صحة الصلاة كما في المجموع (و) الجماعة (في المسجد لغير المرأة) والخنى (أفضل) منها خارجه لخبر «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» أى فهمى في المسجد أفضل لأنه مشتمل على الشرف والطهارة وإظهار الشعار وكثرة الجماعة وشمل كلامه ما لو كانت جماعة المسجد أقل من جماعة غيره وهو مقتضى قولهم إن جماعة المسجد وإن قلت أفضل منها خارجه وإن كثرت وبه صرح الماوردي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويدل له الخبر المار وهو مخصص لخبر ابن حبان وغيره وما كان أكثر فهو أحب إلى الله تعالى وإن عكسه القاضى أبو الطيب ورجحه بعض المتأخرين بأن المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها. ويحجب عنه بأن الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهى الجماعة موجودة في كل منهما أما المرأة والخنى فجماعتهما في بيوتهما أفضل لخبر «لا تمنعوا نساءكم المساجد

تصح أولا نقل بالدرس عن سم الصحة قياسا على البيع وقت نداء الجمعة انتهى وقد يفرق بأن البيع وقت نداء الجمعة مشتمل على جميع شروط البيع والحرمة فيه لأمر خارج وأما هنا فالمؤجر عاجز عن التسليم شرعا فأشبهه مالو باع الماء الذى يحتاجه لطهارته بعد دخول الوقت فانه لا يصح ولا يجوز له التيمم إن قدر على استرجاعه (قوله فأحرق) هو بالتشديد ويروى فأحرق باسكان الحاء وتخفيف الراء وهما لغتان أحرقت وحرقت والتشديد أبلغ فى المعنى انتهى شيخنا الشوبرى على المنهج (قوله عليهم) يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المتصدين والبيوت تبع للقاتنين بها وفي رواية مسلم من طريق أبى صالح فأحرق بيوتا على من فيها انتهى فتح البارى للحافظ ابن حجر (قوله والسياق يؤيده) وهو قوله صلى الله عليه وسلم «أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حوبا ولقد هممت» الخ انتهى شيخنا الزيادى (قوله ثم نزل وحى بالمنع) أى ناسخ لما أداه اجتهاده إليه وإلا فالصحيح أنه لا يقع الخطأ منه أصلا خلافا لمن ذهب إلى أنه يجوز أن يقع منه لكن لا يقر عليه بل ينبه على الصواب بالوحى حالا (قوله قبل تحريم المثلة) أى بالمسلمين والكفار وفي المصباح ومثلث بالقتيل مثلاً من بابى قتل وضرب إذا جدعته وظهر آثار فعلك عليه تنكيلا والتشديد مبالغة والاسم المثلة وزان غرفة والمثلة بفتح الميم وضم الثاء العقوبة اهـ (قوله لخبر أفضل صلاة المرء في بيته) أى صلاته في بيته (قوله فهمى في المسجد أفضل) أى إذا حصلت الجماعة في البيت دون المسجد فهمى فيه أفضل اهـ حجج (قوله ويدل له الخبر المار) هو قوله أفضل صلاة المرء الخ (قوله وما كان أكثر) صدر الحديث ما ذكره الدميرى وغيره من رواية ابن حبان المذكور «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وما كان» الخ (قوله بأن) متعلق بـرجحه (قوله موجودة في كل منهما) يمكن أن يقال إن الفضيلة المتعلقة بالعبادة وهى كمال درجات الجمع الكثير على التليل غير موجودة فيهما ويكون هذا مراد القاضى اهـ سم على منهج بالمعنى .

و بيوتهن خير لمن» ويكره لها حضور جماعة المسجد إن كانت مشتهة ولو في ثياب مهنة أو غير مشتهة وبها شيء من الزينة أو الريح الطيب وللإمام أو نائبه منعهم حينئذ كما له منع من تناول ذا ريح كريحه من دخول المسجد ويحرم عليهن بغير إذن ولي أو حليل أو سيد أو لها في أمة متزوجة ومع خشية فتنة منها أو عليها ولا إذن لها في الخروج حكمها وفيما بحث من إطلاق إلحاق الأمرد الجميل بها في ذلك أيضا نظر ظاهر وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته بزوجة أو ولد أو رقيق أو غيرهم بل بحث الأسنوي والأذري أن ذهابه إلى المسجد لوقوتها على أهل بيته مفصول وأن إقامتها لهم أفضل ونظر فيه بأن فيه إثارا بقرعة مع إمكان تحصيلها باعادتها معهم ويرد بأن الفرض فواتها لو ذهب للمسجد وذلك لا يثار فيه لأن حصولها لهم بسببه ربما عادل فضلها في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة المحرور من الصف، وتكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروق له إمام راتب من غير إذنه قبله أو بعده أو معه فإن غاب الراتب سن انتظاره ثم إن أرادوا فضل أول الوقت أم غيره وإلا فلا إلا إن خافوا فوت كل الوقت ومحل ذلك حيث لا فتنة وإلا صلوا فرادى مطلقا أما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد الجماعات ولو كان له إمام راتب ووقع فيه جماعتان معا كما أفقى الوالد رحمه الله تعالى

(قوله وفيما بحث من إطلاق إلحاق الأمرد الجميل بها) في ذلك نظر ظاهر أى بل إنما يلحق بها في بعض الأحوال لاعلى الاطلاق ولعله إذا خشى به الافتتان وأفصح به الشيخ في الحاشية

(قوله و بيوتهن خير لمن) فإن قلت إذا كانت خيرا لمن فما وجه النهي عن منعهم المستلزم لذلك الخبر . قلت أما النهي فهو للتنزيه كما يصرح به سياق هذا الحديث ثم الوجه حملة على زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتبهات إذا كن مبتذلات اه ابن حجر ثم قضية كلام الشارح أن جماعة النساء في بيوتهن أفضل وإن كن مبتذلات غير مشتبهات ولكن لو حضرن لا يكره لمن الحضور وقوله مبتذلات يحتمل قراءته بسكون الموحدة ثم بفتح الفوقية ويحتمل تقديم التاء الفوقية على الباء الموحدة ثم تشديد النال المكسورة قال في المصباح ابتذلت الشيء امتنته ثم قال والتبذل خلاف التصاون أى الصيانة انتهى (قوله إن كانت مشتهة) ومن المشتبهات الشابة وإن لم تكن ذات ريح لأن هيئتها تعلم وعبارة البهجة وتحضر العجوز قال شيخ الاسلام إن إذن لها زوجها إن كان ولم تنزين ولم تنطيب ثم قال وخروج بالعجوز أى غير المشتبهة الشابة والمشتبهة فيكره لهما الحضور كما مر في صلاة الجماعة اه (قوله وللإمام الخ) أى يجوز له على ما أفاده قوله وللإمام الخ ولو قيل بوجوبه حيث رآه مصلحة لم يكن بعيدا لأنه يجب عليه رعاية المصالح العامة (قوله ويحرم عليهن بغير إذن ولي) أى في الخلية وقوله أو حليل أى في المتزوجة ثم قضية العطف بأوانه لا يشترط لجواز الخروج إذنهما وينبغى اشتراط اجتماعهما في الإذن حيث كان ثم ريبة لأن المصلحة قد تظهر للولى دون الحليل أو عكسه (قوله ومع خشية فتنة) عطف على قوله بغير إذن ولي فلا يتوقف حرمة الحضور على عدم الإذن (قوله حكمها) أى حكمها في الخروج للجماعة فيكره له الإذن حيث كره حضورها إلى آخر ما تقدم (قوله نظر ظاهر) قديم مع ما ذكر من النظر ويوجه البحث بأن الافتتان بالأمرد أغلب منه بالمرأة الخالطة الأمرد للرجال إذا دخل المسجد على وجه يؤدى إلى ذلك ولعل هذا وجه تعبيره بقوله وفيما بحث من إطلاق الخ (قوله من غير إذنه) أى حيث كان حاضرا (قوله أو بعده) قد يشكل خصوصا إذا حصل للجائين بعد الجماعة الأولى عذر اقتضى التأخير فلعل المراد أنه يكره تحرى إيقاع الجماعة بعده

وهو مفهوم بالأولى من نفهم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه وشمل ذلك قول التحقيق لو كان للمسجد إمام راتب وليس مطروقا كره لغير إمام إقامة الجماعة فيه ويقال إلا أن أقيمت بعد فراغ الإمام وإلا فلا وما صرح به في التتمة من كراهة عقد جماعتين في حالة واحدة محله في غير المطروق فان أكثرهم صرح بكراهة القبليّة والبعديّة وسكت عن المقارنة، وأفضل الجماعة بعد الجمعة صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولا ينافيه كون العصر الوسطى لأن المشقة في ذنك أعظم والأوجه تفضيل الظهر ذاتا وجماعة على المغرب لأنها اختصت من بين سائر الصلوات ببذل وهو الجمعة أى بصلاة تفعل في وقتها وبالإبراد (وما أكثر جمعه) من المساجد (أفضل) مما قل جمعه منها وكذا ما أكثر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعه منها للخبر المار نعم الجماعة في المساجد الثلاثة وإن قات أفضل من غيرها وإن كثرت بل قال المتولى أن الانفراد فيها أفضل من الجماعة في غيرها وهو الأوجه وما قاله الأذرعى من كون القاعدة السابقة تنازع فيه يمكن الجواب عنه بأنها

(قوله وهو مفهوم بالأولى) قد تمنع الأولوية بأن فعلها قبله قد يحمل على أنه لعذر يمنع من انتظاره بخلاف المعية فانها قد تحمل على أن ترك صلاته مع الإمام إنما هو لحال فيه إلا أن يحمل قوله ووقع جماعتان معا على ما إذا لم يكن إمام إحداها الراتب (قوله وسكت عن المقارنة) أى وهى مفهومة بالأولى (قوله ثم العصر) زاد سم على منهج ثم الظهر ثم المغرب ولا يبعد أن كلا من عشاء الجمعة ومغربها وعصرها جماعة أكد من عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما قيل في صبحها مع صبح غيرها انتهى . وأما أفضل الصلوات فقد قال ابن حجر في أول كتاب الصلاة في وقت العصر ما نصه أفضلها العصر ويلها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وإنما فضّلوا جماعة الصبح والعشاء لأنها فيهما أشق انتهى وظاهره التسوية في الفضل بين صبح الجمعة وغيرها وقياس ما ذكر في الجماعة أن صبح الجمعة أفضل من صبح غيرها بل وقياس ما ذكر عن سم أن بقية صلوات يوم الجمعة أفضل من صلوات غيرها (قوله أفضل مما قل جمعه) بقى شيء آخر وهو أن الإمام أكثر ثوابا من المأموم أخذما مما قالوه من المفاضلة بينها وبين الأذان على الخلاف في ذلك وحينئذ لو تعارض كونه إماما مع جمع قليل ومأموما مع جمع كثير فهل يستوى التفضيلتان وتجبر فضل الكثرة الإمامة فيصلى إماما أولا فيصلى مأموما فيه نظر والأقرب الأول لما في الإمامة من تحصيل الجماعة لغيره بخلاف المأموم فإن الجماعة حاصلة بغيره فالمنفعة في قدوته عائدة عليه وحده (قوله أفضل من الجماعة في غيرها) قياس ذلك أنها في المسجد الحرام منفردا أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة أفضل منها في المسجد الأقصى اه سم على بهجة . أقول : وقد يتوقف في أفضلية الانفراد في مسجد المدينة على الجماعة في الأقصى لأن الجماعة في المسجد الأقصى بسبع وعشرين وفي المدينة بصلاتين في الأقصى فالجماعة في الأقصى تزيد بخمس وعشرين على مسجد المدينة إلا أن يقال إن الصلوات التي وضعت بها الصلوات في الأقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاثة فليتأمل فإنه فيه بعد شيء (قوله وهو الأوجه) أى خلافا لابن حجر (قوله القاعدة السابقة) وهى المحافظة على الفضيلة المتعلقة بالعبادة أولى من المحافظة على الفضيلة المتعلقة بمكانها ،

(قوله وشمل ذلك قول التحقيق) لم يظهر لى وجه الشمول ولم يعبر به والده في الفتاوى التى ما هنا عبارتها مع التصرف بلفظ الشمول وإن أوهم سياقه خلاف ذلك ولفظ الفتاوى سئل هل تكره إقامة جماعتين في حالة واحدة في مسجد مطروق إذا كان له إمام راتب بغير إذنه أم لا. فأجاب بأنه لا تكره وهو مفهوم بالأولى من نفهم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه وعبرة التحقيق لو كان للمسجد إمام راتب الخ وانظر هل المراد بالجماعتين جماعتان غير جماعة الراتب أو جماعة الراتب وجماعة أخرى وعلى كل فى فهم عدم الكراهة هنا من نفهم كراهة إقامة جماعة فيه قبل إمامه بالأولى بل بالمساواة منع ظاهر (قوله أى بصلاة تفعل في وقتها) تفسير للمراد من البدلية هنا وإلا فلا بدلية هنا حقيقة

أغلبية على أن المساجد الثلاثة اختصت بخصائص دون سائر المساجد فلا يقاس عليها. وأفتى الغزالي بأنه إذا كان لوصلي منفردا خشع أى في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخشع فالانفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام. قال الزركشى تبعا للأذرى: والختار بل الصواب خلاف ما قاله وهو كذلك لما مر من الخلاف في أن الجماعة فرض عين، وهو أقوى من الخلاف في كون الخشوع شرطا فيها ومن ثم كان الراجح أنها فرض كفاية وأنه سنة (إلا بدعة إمامه) التي لا يكفر بها كعزلى ورافضى وقدرى ومثله الفاسق كما في المجموع والمتهم بذلك كما في الأنوار وكل من يكره الاعتداء به كما في التوسط والخدام، أولكون الإمام لا يعتقد وجوب بعض الأركان أو الشروط كخفى أو غيره، وإن أتى بها لقصد به النافلة وهو مبطل عندنا، ولهذا منع من الاعتداء به مطلقا بعض أصحابنا وتجويز الأكثر له لمراعاة مصاحبة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها، وإلا لم يصح اعتداء بمخالف وتعطلت الجماعات فالأقل جماعة أفضل ولوتعذرت الجماعة لإخلاف من يكره الاعتداء به لم تنتف الكراهة كما شمله كلامهم ولانظر لإدامة تعطيلها لسقوط فرضها حينئذ (أو تعطل مسجد قريب) أو بعيد عن الجماعة (لغيته) عنه لكونه إمامه أو يحضر الناس بحضوره، فقليل الجمع أفضل من كثيره في ذلك، ومقتضى قول الأصحاب أن الاعتداء بإمام الجمع التليل أفضل من الاعتداء بإمام الجمع الكثير إذا كان مخالفا فيما يبطل الصلاة حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء وأنها أفضل من الانفراد. قال السبكي: إن كلامهم يشعر به وجزم به الدميرى. وقال السكال بن أبى شريف: لعلة الأقرب وهو المعتمد وبه أفتى الوالد رحمه الله،

(قوله خلاف ما قاله) أى الغزالي وابن عبد السلام (قوله وهو كذلك) من مر (قوله إن الجماعة فرض عين) عبارة ابن حجر ولوتعارض الخشوع والجماعة فهي أولى كأطبقوا عليه حيث قالوا إن فرض الكفاية أفضل من السنة، وأيضا فالخلاف في كونها فرض عين وكونها شرطا لصحة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع، وقضيتها جريان الخلاف في كون الجماعة شرطا للصحة وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح من أنها ليست شرطا قطعيا ويصرح بما اقتضاه كلام ابن حجر قول الأذرى في القوت مانصه: وحكى الإمام عن ابن خزيمة أنه جعلها شرطا في الصحة. وفي البحر وقيل إنها شرط في الصحة أى لغير المعذور وقضية كلام ابن كج والدارمى أن القول بأنها فرض عين ليس بوجه لنا ألبتة انتهى ومثله في الأسنوى (قوله والمتهم بذلك) أى تهمة قوية (قوله كما شمله كلامهم) هذه مقالة أخذنا من قوله بعد: ومقتضى قول الأصحاب أن الاعتداء بإمام الجمع القليل الخ (قوله أفضل من الانفراد) ولا فرق في أفضليتها بين وجود غيرها ومدمه. وقياس ذلك أن الإعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور اه سم على ابن حجر (قوله وهو المعتمد) قد يشكل اعتماد أن الاعتداء بهم أفضل من الانفراد بما مر من أنه لوتعطلت الجماعة إلا خلف من يكره الاعتداء به لم تنتف الكراهة فليتأمل. ويجب أن المراد أن هذا مقابل لما مر من بقاء الكراهة، وعليه فكأنه قال: ولوتعطلت الجماعة إلا خلف هؤلاء لم تزل الكراهة كما قاله بعضهم. وقال السبكي: ومن وافقه بزوالها وحصول الفضيلة وعليه فلاتنافى ولا إشكال، ويصرح بهذا ما قاله سم على ابن حجر من انتفاء الكراهة، وأنه بحث مع مر فوافق عليه.

(قوله أولكون الإمام أوهم سياقه خلافه) (قوله وإن أتى بها لقصد به النافلة) يوم صحة الاعتداء به إذا لم يأت بها وليس كذلك فالتعبير بالغاية ليس في محله (قوله حصول فضيلة الجماعة خلف هؤلاء) أى المبتدع ومن بعده كما يصرح به صنيع التحفة وفي حصول فضيلة الجماعة مع كراهة الاعتداء بهم المصرح بها فيما مر حتى فيما لوتعذرت الجماعة لإخلافهم وقفة ظاهرة سيما والكراهة فيما ذكر من حيث الجماعة وسيأتى في كلامه أن الكراهة إذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة، لاجرم اختار الشهاب حج مقالة أبى إسحق الروزى الآتية وشيخنا جعل في حاشيته في قوله قول الشارح ومقتضى قول الأصحاب الخ مقابلا لقوله المار: ولوتعذرت الجماعة لإخلاف من يكره الاعتداء به الخ ثم استشكله معه في قوله أخرى. وأجاب عنه بأن المراد أن هذا مقابل ذاك قال فكأنه قال ولوتعطلت الجماعة إلا خلف هؤلاء لم تزل الكراهة كما قال بعضهم وقال السبكي ومن وافقه بزوالها وحصول الفضيلة اه وعليه فقول

وما قاله أبو اسحق الروزى من عدم حصولها وجهه ضعيف وقد نظر فيه الطبرى ، بل نقل عن أبى اسحق أن الاقتداء بالخالف غير صحيح . ويستثنى من كون كثير الجمع أفضل من قليله صور أيضا منها مالوكان قليل الجمع يبادر إمامه في الوقت المحبوب فإن الصلاة معه في أول الوقت أولى كما قاله في شرح المذهب . ومنها مالوكان إمام الجمع الكثير سريع القراءة والمأموم بطيئها لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع إمام الجمع القليل قاله الفورانى . ومنها مالوكان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لاستيلاء ظالم عليه فالسالم من ذلك أولى ولو استوى مسجدا جماعة قدّم الأقرب مسافة حرمة الجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه أو واقفه ثم يتخير . نعم إن سمع النداء مرتبا فذهابه إلى الأول أفضل كما بحثه الأذرى لأن مؤذنه دعاه أولا (وإدراك تكبيرة الإحرام) مع الإمام (فضيلة) مأمور بها لكونها صفوة الصلاة ، ولخبر « من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الأولى كتب له براءة من النار وبراءة من النفاق » وهذا الحديث منقطع غير أنه من الفضائل التي يتسامح فيها (وإنما تحصل بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم إمامه) مع حضوره تكبيرة إحرامه لخبر « إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا » والفاء للتعقيب ، فإن لم يحضره أوتراخى عنه فاتته .

فرع — إذا كان عليه الإمامة في مسجد فلم يحضر معه أحد يصلى معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لأن عليه شيئين الصلاة في هذا المسجد والإمامة فيه فإذا فات أحدهما لا يسقط الآخر بخلاف من عليه التدريس إذا لم يحضر أحد من الطلبة لا يجب أن يدرس لنفسه لأن المقصود من المدرّس التعليم ولا يتصور بدون متعلم بخلاف الإمام المقصود منه أمران كما تقدم مرأه سم على منهج . أقول : وقوله لا يجب أن يدرس الخ يفيد أنه ليس المراد بالطلبة المقررين في الوظائف بل حيث كان إذا حضر يحضر عنده من يسمعه وجبت القراءة عليه ثم إنه ليس المراد بالوجوب الإثم بالترك من حيث هو ترك للإمامة أو التدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه المعلوم .

فائدة — كان شيخنا الشوبرى يقول : إذا حضر المدرّس وحضر عنده من يسمعه يقرأ لهم ما يستفيدونه كالترغيب والترهيب وحكايات الصالحين . أقول : ولعل هذا محمول على ما إذا عين الواقف شيئا من ذلك . ومنه ما لو عين تفسيراً مثلاً ولم يحضر عنده من يفهمه فلا تجب عليه القراءة ويستحق المعلوم . ولا يقال يقرأ ما يمكنهم فهمه . لأننا نقول هذا خلاف ما شرطه الواقف لأن غرضه قراءة هذا بخصوصه دون غيره (قوله في الوقت المحبوب) يؤخذ منه أن الكلام فيما إذا كان الثانى يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة وعليه فالصلاة خلف إمام الطيرسية مثلاً ليست أفضل من الصلاة خلف إمام الأزهر لوقوع كل منهما في وقت الفضيلة وما فى سم على ابن حجر مما يخالف ذلك لعله باعتبار زمانه من أن إمام الأزهر كان يؤخر الصلاة عن وقت الفضيلة (قوله ومنها مالوكان إمام الخ) وينبغي أن يستثنى أيضاً مالوكان إمام الجمع القليل أفضل من إمام الجمع الكثير لفسقه أو نحوه مما يأتى في صفة الأئمة (قوله ثم يتخير) أى حيث استويا من كل وجه وقوله نعم إن الخ استدراك على هذه الصورة (قوله لكونها صفوة الصلاة) أى خالصها أى باعتبار الانعقاد يتوقف عليها كما يتوقف على النية فأعطيت حكمها من اختيارها على سائر الأركان باعتبار أنه إذا شك فيها لم تنعقد وقوله صفوة الصلاة الخ أى كإرواء البزار ولفظه كافى الشيخ حمدان « لكل شيء صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الأولى لحفظوا عليها » (قوله أربعين يوماً) أى الصلوات الخمس

(قوله بل نقل) بالبناء للجهول والإضراب راجع لكلام أبى اسحق بالنظر الطبرى وإن أوهمته العبارة . والحاصل أن النقل المحقق عن أبى اسحق هو ما مرّ ونظر فيه الطبرى ومنهم من نقل عن أبى اسحق أيضاً عدم صحة الاقتداء بالخالف ثم ما نقله الشارح عن أبى اسحق من عدم حصول فضيلة الجماعة هو نقل باللازم وإلا فالنقل عنه غير الشارح أخص من ذلك وهو أن الانفراد حينئذ أفضل وعبارة فتاوى والده الشارح والوجه الثانى قاله أبو إسحق الروزى أن الانفراد أفضل من الاقتداء به . قال الطبرى : وفيه نظر بل نقل عن أبى اسحق أن الاقتداء بمخالف لا يصح انتهت (قوله لكونها صفوة الصلاة) أى كما فى حديث البزار

لكن تغتفر الوسوسة الخفيفة ولا يشكل ذلك بعدم اغتفارهم الوسوسة في التخلف عن الإمام
بتمام ركنين فعليين لأنها حينئذ لا تكون إلا ظاهرة فلا تنافي حينئذ (وقيل) تحصل
(بادراك بعض القيام) لأنه محل التحريم (وقيل ب) ادراك (أول ركوع) أى بالركوع الأول
لأن حكمه حكم قيامها ومحل ما ذكر من الوجهين فيمن لم يحضر احرام الإمام والا بأن
حضره وأخر فاته عليهما أيضا وإن أدرك ركعة كما حكاها في زيادة الروضة عن البسيط وأقره
ولو خاف فوت التكبيرة لولم يسرع لم يسر له الاسراع بل يمشى بسكينة كالوَأَمِنْ فوترها لحبر « إذا
أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم فصلوا وما
فانكم فاقموا » فان ضاق الوقت وخشى فواته إلا به أسرع كما لو خشى فوت الجمعة قال الأذرى
ولو امتد الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولولم يسرع لتعطلت أسرع أيضا أما لو خاف فوت الجمعة
فالمنقول كما في شرح المذهب وغيره عدم الاسراع وإن اقتضى كلام الرافعى وغيره خلافه (والصحيح
إدراك) فضيلة (الجماعة) في غير الجمعة (مالم يسلم) الإمام وإن لم يجلس معه والوجه الثانى
لاتدرك إلا بركعة لأن الصلاة كلها ركعة مكررة فلو أتى بالنية والتحرّم عقب شروع الإمام في
التسليم الأولى وقبل تمامها فهل يكون محصلا للجماعة نظرا إلى إدراك جزء من صلاة الإمام
أولا نظرا إلى أنه إنما عقد النية والإمام في التحلل فيه احتملان جزم الأسنوى بالأول وقال إنه
مصرّح به وأبوزرعة في تحريره بالثانى . قال السكّال بن أبى شريف وهو الأقرب الموافق لظاهر
عبارة المنهاج ويفهمه قول ابن النقيب في التهذيب أخذنا من التنبيه وتذكر بما قبل السلام انتهى .
وهذا هو المعتمد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أما الجمعة فلا تدرك إلا بركعة كما يأتى في بابها
ونبه عليه الزركشى وغيره هنا وشمل كلامه من أدرك جزءا من أولها ثم فارق بعذر أو خرج
الإمام بنحو حدث ومعنى إدراكها حصول أصل ثوابها وأما كاله فإنما يحصل بادراكها مع الإمام
من أولها إلى آخرها ولهذا قالوا :

(قوله لكن تغتفر الوسوسة الخفيفة) وهى التى لا يؤدى الاشتغال بها إلى فوت ركنين فعليين كما
يفيده قوله ولا يشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد مالا يطول بها زمان عرفا حتى لو أدت وسوسة
إلى فوت القيام أو معظمه فأتى بها فضيلة التحريم (قوله وإن أدرك ركعة) ومعلوم أنها الأولى
فلو قال الركعة كان أوضح (قوله بل يمشى بسكينة) أى وفى فضل الله تعالى حيث قصد امتثال
أمر الشارع بالثانى أن يشبهه على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها (قوله أسرع) أى وجوبا
(قوله وكانت) أى الصلوات (قوله أسرع أيضا) أى وجوبا (قوله عدم الإسراع) أى نذب
عدم الإسراع (قوله وإن لم يجلس) أى ويحرم عليه الجلوس لأنه كان للتابعة وقد فاتت بسلام
الإمام فإن جالس عامدا علما بطأت صلاته وإن كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب القيام فورا
إذا علم ويسجد للسهو فى آخر صلاته لأنه فعل ما يبطل عمده (قوله أولا) أى أولاتنعقد جماعة بل
فرادى كما يفيد التردد بين حصول الجماعة وعدم حصولها ولو أراد عدم انعقادها أصلا لقال هل
تنعقد صلاته أولا هذا وقد نقل عنه أنه ذكر أولا أنها لاتنعقد أصلا ثم رجع واعتمد انعقادها
فرادى قال الخطيب ومثل ذلك فى انعقادها فرادى مالم يتقارنا (قوله فلا تدرك الأبركة) أى
وعليه فلو أدرك الإمام بعد ركوع الثانية صحت قدوته وحصلت فضيلة الجماعة وإن فاتته الجمعة
وصلى ظهرا فقله أولا فى غير الجمعة لعل مراده أن الجمعة لاتدرك بما ذكر من الاقتداء به

لأوأمكنه إدراك بعض جماعة ورجاء إقامة جماعة أخرى فانتظارها أفضل ليحصل له كمال فضيلتها تامة والأوجه أن محله عند أمن فوت فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار ولو في حالة التيقن والافعلها معهم ولا ينافيه مامر في منفرد رجا الجماعة لظهور الفرق بينهما وأفتى بعضهم بأنه لو قصدوا فلم يدركها كتب له أجرها لحديث فيه وهو ظاهر دليلا لانقلا (وليخفف الإمام) استحبابا (مع فعل الأبعاض والهيآت) أي بقية السنن جميع ما يفعله من واجب ومستحب بحيث لا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل السابق في صفة الصلاة والإكراه بل يأتي بأدنى الكمال لخبر «إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم وذا الحاجة وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطل ماشاء» (إلا أن يرضى) جميعهم (بتطويله) لفظا أوسكوتا مع علمه برضاهم فيما يظهر وهم (محضون) لا يصلى وراءه غيرهم ولم يتعلق بعينهم حق كإجراء عين على عمل ناجز وأرقاء ومتزوجات كأم وهو بمسجد غير مطروق ولم يطرأ غيرهم فيسن له التطويل كما في المجموع ويحمل عليه تطويله صلى الله عليه وسلم في بعض الأحيان فإن اتقى شرط مما ذكر كره له التطويل فإن جهل حالهم أو اختلفوا لم يطول إلا إن قل من لم يرض وكان ملازما فلا يعول عليه ولا يفوت حق الراضين لهذا الفرد الملازم فإن كان ذلك مرة أو نحوها خفف لأجله كذا أفتى به ابن الصلاح رحمه الله تعالى قال في شرح المهذب وهو حسن متعين وما اعترض به من أنه صلى الله عليه وسلم خفف لبكاء الصغير وشدد

قبيل السلام لا أن فضيلة الجماعة لا تحصل له وإن كان ذلك هو الظاهر من عبارته (قوله لو أمكنه إدراك بعض جماعة الخ) ظاهره أنه لافرق في ذلك بين إدراك إمام الأولى بعد ركوع الركعة الثانية وبين إدراكه قبله كأن أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة وأنه لافرق بين كون الجماعة الأولى أكثر أولا وعبرة شيخنا الزيدى ويسن لجمع حضروا والإمام قد فرغ من الركوع الأخير أن يصبروا إلى أن يسلم الإمام ثم يحرموا ما لم يضق الوقت وإن خرج بالتأخير وقت الاختيار على الأوجه وكذا لو سبق ببعض الصلاة ورجاء جماعة يدرك معهم الكل أي إن غلب على ظنه وجودهم وكانوا مساوين لهذه الجماعة في جميع مامر فتى كان في هذه شيء مما يقدم به الجمع التليل كانت أولى (قوله لظهور الفرق بينهما) أي وهو أنه فيما نحن فيه أدرك الجماعة في الصلاتين غايته أنها في الثانية أكمل (قوله ولا يستوفي الأكل) عميرة انظر استيفاء الم وهل أتى يوم الجمعة والوجه استثناء ذلك ونحوه مما ورد بخصوصه ثم رأيت مر جزم بذلك اه سم على منهج وقوله ولا يستوفي الأكل لعله غير مراد بالنسبة للأبعاض فإنه لا يترك شيئا من التشهد الأول ولا من الفتن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله بل يأتي بأدنى الكمال) ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدين فيأتي به الإمام ولولغير محصورين لقلته (قوله لخبر إذا أم أحدكم الخ) عميرة ولهما أيضا عن أنس رضي الله عنه قال «ما صليت خلف أحد قط أخف صلاة ولا أتم من النبي صلى الله عليه وسلم» اه سم على منهج (قوله الضعيف والسقيم) يجوز أنه من عطف أحد المتساوين على الآخر ويحتمل أن المراد بالسقيم من به مرض عرفا وبالضعيف من به ضعف بنية كنعافة ونحوها وليس فيه مرض من الأمراض المتعارفة (قوله فليطل ماشاء) من تمة الحديث (قوله حسن متعين) قال شيخنا الزيدى بعد ما ذكر وخالفهما أي ابن الصلاح والنووي السبكي انتهى وعدم تعرض الشارح لما ذكره السبكي ظاهر في اعتماد كلام ابن الصلاح .

النكير على معاذ في تطويله من غير استئصال ومن أن مفسدة تنفير غير الراضى لا تساوى مصلحته ردّ بأن قصة بكاء الصبي ومعاذ لا كثرة فيهما فلا ينافى مامراً أما الارقاء والأجراء المذكورون فلا يعتبر رضاهم لأنه ليس لهم التطويل على مقدار صلاتهم على الانفراد بغير إذن من له الحق نبه على ذلك الأذرى (ويكره) للإمام (التطويل ليلحق آخرون) لما فيه من ضرر الحاضرين مع تقصير من لم يحضر بعدم المبادرة لاسيما وفي عدم انتظارهم حث على مبادرتهم لها وسواء أجزت عاداتهم بالحضور أم لا وما ورد في عدة أحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الأولى ليدركها الناس فيكون مستثنى من إطلاقهم ما لم يبالغ في تطويلها غير مناف لما تقرر إذ تطويله عليه الصلاة والسلام لها على الثانية ليس لهذا القصد وإنما هو لكون النشاط فيها أكثر والسوسة أقل ومن صرح بأن حكمته إدراك قاصد الجماعة لها مراده به أنه من فوائدها لا أنه يقصد تطويلها لذلك وقول الراوى كى يدركها الناس تعبير بحسب ما فهمه لا أنه عليه الصلاة والسلام قصد ذلك فالحق مآلوه من تطويل الأولى على الثانية وأنه لا منافاة وأيضاً فالكرهية هنا في تطويل زائد على هيآت الصلاة ومعلوم أن تطويل الأولى على الثانية من هيآت الصلاة وجزمهم بالكرهية هنا وحكايتهم للخلاف في المسئلة عقبها ظاهر لتأكد حق الداخل ثم بلحقه فيما يتوقف انتظاره فيه على إدراك الركعة أو الجماعة فعذر بانتظاره بخلافه هنا ولأن تلك فيمن دخل وأحسّ به الإمام بخلافه هنا ولو أقيمت الصلاة كره الانتظار أيضاً ، وقول الماوردى لو أقيمت الصلاة لم يحل للإمام أن ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه معناه كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لا يحل حلاً مستوى الطرفين فيكره تنزيها وإن جزم في العباب بالحرمة بحسب ما فهمه (ولو أحس) الإمام (في الركوع) الذى تدرك به الركعة (أو التشهد الأخير بداخل) محل الصلاة ليأتم به (لم يكره انتظاره في الأظهر) من أقوال أربعة ملفقة من طرق ثمانية لعذره بادراكه الركعة أو الجماعة (إن لم يبالغ فيه) أى التطويل وإلا بأن كان لو وزع على جميع أفعال الصلاة لظهر له أثر محسوس في كل على انفراده كره لو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يؤدي إلى المبالغة ولكن يؤدي إليها ،

(قوله لا تساوى مصلحته) أى الراضى (قوله ليس لهذا القصد) يناقضه ما قرره قبل أنه بهذا القصد وكأن مامراً نقله الشارح عن غيره وإن لم يصرح بالنقل وقصد بقوله غير مناف الخ الرد عليه وإن لم تف به العبارة ثم رأيت كذا في عبارة التحفة (قوله وأحس به الإمام بخلافه هنا) استبعده الشهاب حجج في تحفته وبين وجه بعده فليراجع (قوله الإمام) أى على المرضى عنده إذ هو محل التفصيل والخلاف الآتى كما أفصح به الشهاب حجج وقوله أى أو المصلى غرضه منه إبداء مجرد تجوّزه في العبارة في ترجيع الضمير لكنه غير مرضى له بدليل تصديره بالأول وإتيانه في الثانى بحرف التفسير فلا تنافى في كلامه (قوله من أقوال أربعة) بل ستة كما بينها الكمال الدميرى .

(قوله على الانفراد) هذا مخالف لما سبق عن الشارح في كلام سم على منهج فليتأمل إلا أن يقال إن صلاتهم مع الانفراد حيث أتوا فيها بأدنى الكمال مما يطلب لا ينقص في الغالب عن صلاة الجماعة (قوله بالحرمة) لعل وجه الحرمة أن فيه إيهاماً بعدم تعظيم الصلاة والتشاغل عنها لأغراض دنيوية (قوله ولو أحسّ الإمام) وفي نسخة أو المصلى والأولى إسقاطها إذ المنفرد إذا أحس بداخل يريد الاقتداء به ينتظره ولو مع نحو تطويل الخ ويمكن أن يكون مراده بقوله أو المصلى الإشارة إلى ماسيأتى من أنه إما أن يرجع الضمير إلى المصلى أو الإمام بقطع النظر عن واحد بعينه وقوله وخرج الخ بالنظر إلى ما استظهره فيكون تفصيلاً بعد إجمال (قوله الذى تدرك به الركعة) احتراز به عن الركوع الثانى من ركوعى الكسوف (قوله من أقوال أربعة) الذى يؤخذ من كلام المحلى ثلاثة فقط وعبارته يكره يستحب لا يكره ولا يستحب لكن عبارة الخطيب والقول الرابع إنه مبطل للصلاة مطلقاً (قوله لعذره) أى الإمام بقصد إدراك المأموم الركعة الخ ولو قال لعذره بتحصيل الركعة أو الجماعة للدخل كان أوضح .

(قوله و يؤخذ منه إلى قوله وهو ظاهر) من تمام القيل وقائله الشهاب حج إلا أنه عبر بقوله وهو متجه بدل قوله وهو ظاهر والشارح كأنه تبعه أولا كما في نسخ ثم رجع فألحق في نسخ لفظ فقيلا عقب (١٤٣) قوله يريد الاقتداء به ثم

أعقبه بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ كما ألحق في هذه النسخ لفظ أى أو المصلى فيما مرّ في حل المتن بعد أن لم تكن (قوله لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار) يعنى المشتمل على مبالغة وقوله مطلقا أى سواء الإمام وغيره كما يعلم من كلام الأسنوى وعبارته مقتضى كلام المصنف جريان الخلاف في المنفرد والإمام إن لم يجعل الضمير في أحس عائدا إلى الإمام بل إلى المصلى وهو المتجه اه لكن قوله وإن قال في الكفاية فيما فرض فيه الأسنوى كلامه وليس كذلك فإن كلام الكفاية مفروض في إمام الراضين خاصة وعبارته فائدة هل محل الخلاف في الاستحباب وغيره مخصوص بما إذا لم يؤثر المأمومون التطويل أو يشمل الحاليين هذا لم أقف فيه على نقل ولكن كلام بعضهم يفهم أنه مخصوص بما إذا لم يؤثره إلى آخر ما ذكره على أن كلام الكفاية من عدم وقوفه على نقل صريح في المسئلة لا ينافي ما ذكره الأسنوى بفرض أن فرض

مع ضميمته إلى الأول كان مكروها بلا شك قاله الإمام (ولم يفرق) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لنحو دين أو صداقة أو ملازمة دون بعض بل يسوى بينهم في الانتظار لله تعالى فإن ميز بينهم ولو لنحو شرف أو علم أو قرابة أو انتظارهم لا لله تعالى بل للتودّد إليهم كان مكروها وإن ذهب الفوراني إلى حرمة عند قصد التودّد وقول الكفاية إن قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بأن كان عييز في انتظاره بين داخل وداخل لم يصح قول واحد مردود كما قاله ابن العماد بأنه سبق قلم من لم يستحب إلى لم يصح دليل حكايته بعد ذلك في البطلان قولين وخرج بقوله بداخل من أحسّ به قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره لعدم ثبوت حق له إلى الآن وبه يندفع ما استشكل به بأن العلة إن كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد وداخل بعيد مع سعة وخرج بقولنا الإمام المنفرد إذا أحس بداخل يريد الاقتداء به فقيلا إنه ينتظره ولو مع نحو تطويل طويل لفقد من يتضرر به ويؤخذ منه أن إمام الراضين بشروطهم المتقدمة كذلك وهو ظاهر لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقا كما قاله الأسنوى وإن قال في الكفاية انه لم يقف فيه على نقل صريح لاسيما إن رجع الضمير في أحس للمصلى لا للإمام (قلت : المذهب استحباب انتظاره) بالشروط المذكورة وهو القول الثاني (والله أعلم) لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم كان ينتظر مادام يسمع وقع نعل ولأنه إعانة على خير من إدراك الركعة أو الجماعة وشمل ذلك ما إذا كانت صلاة المأموم غير مغنية عن القضاء وهو كذلك فيما يظهر . نعم لو كان الداخل يعتاد البطء وتأخير الإحرام للركوع ،

(قوله مع ضميمته إلى الأول) وسواء كان دخول الآخر في الركوع الذي ينتظر فيه الأول أو في ركوع آخر انتهى ابن حجر بالمعنى وقياسه أن الآخر إذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك (قوله ولم يفرق بضم الراء) قال في المصباح فرقت بين الشيئين فرقا من باب قتل فصلت أبعاضه وفرقت بين الحق والباطل فصلت أيضا هذه اللغة العالية وبها قرأ السبعة في قوله - فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين - وفي لغة من باب ضرب وقرأ بها بعض التابعين وقال ابن الأعرابي فرقت بين الكلامين فافترقا مخفف وفرقت بين العبدین فتفرقا مثقل فجعل الخفف في المعاني والمثقل في الأعيان والذي حكاه غيره أنهما بمعنى والتثقيل مبالغة اه (قوله وبه يندفع) أى وبهذا التوجيه وهو قوله لعدم ثبوت حق له الخ (قوله ولو مع نحو تطويل) ومعلوم أن محل ذلك حيث لم يكن له عذر يرخص في ترك الجماعة كالخوف على ماله لو انتظر (قوله عدم الانتظار) معتمد وقوله مطلقا أى إماما أو غيره رضى المأمومون أم لا (قوله كما قاله الأسنوى الخ) قضية مانق له سم على منهج عن الشارح اعتماد هذا وعبارته قوله في ركوع أول الخ قرر مر أن الانتظار في ذلك محله إذا لم يكونوا غير محصورين ولم يرضوا بالتطويل ثم قال يسن الانتظار وإن كانوا غير محصورين ولم يرضوا ولا تنافي بين قوله أولا إذا لم يكونوا غير محصورين ، وقوله ثانيا وإن كانوا غير محصورين لأن المراد بالانتظار في الأول ما فقدت فيه الشروط ، وبالثاني ما اجتمعت فيه الشروط وقوله لاسيما متعلق بقوله لكن مقتضى كلام المصنف الخ (قوله غير مغنية) كالمتميم بمحل يغلب فيه وجود الماء .

كلامهما واحد حتى يسوغ للشارح أخذه غاية له بقوله وإن قال في الكفاية الخ ثم قوله لاسيما الخ يقتضى أن كلام المصنف يقتضى ما ذكره الأسنوى سواء (١) أجعل الضمير فيه راجعا إلى المصلى كما مرّ في كلام الأسنوى وهو ظاهر .

(١) (قوله سواء الخ) ينبغى التأمل في هذه العبارة ، كذا بهامش نسخة اه مصححه .

سنّ عدمه زجرا له أو خشى فوت الوقت بانتظاره حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع المسدّ بأن شرع فيها ولم يبق من وقتها ما يسع جميعها أو كان ممن لا يرى إدراك الركعة بالركوع أو الجماعة بالتشهد كره كالانتظار في غيرها لأن مصلحة الانتظار للمقتدى ولا مصلحة له هنا كما لو أدركه في الركوع الثاني من صلاة الحسوف (ولا ينتظر في غيرها) أى الركوع والتشهد الأخير من قيام أو غيره فيكره إذ لا فائدة له وقد يسنّ الانتظار كما في الموافق المتخلف لإتمام الفاتحة في السجدة الأخيرة لفوات ركعته بقيامه منها قبل ركوعه كما سيأتى وما بحثه الزركشى من استحباب انتظار بطيء القراءة أو النهضة محل نظر والأوجه أنه إن ترتب على انتظارها إدراك سنّ بشرطه وإلا فلا وما تقرر من كراهة الانتظار عند فقد شرط من الشروط المذكورة ولو على تصحيح المصنف النذب هنا هو مافى التحقيق والمجموع وجرى عليه الشيخ فى شرح منهجه تبعا لصاحب الروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد خلافا لما فهمه الشارح من الكراهة على الطريق الأول ومن عدم استحبابه أى إباحته على الثانى ولو رأى مصل نحو حريق خفف وهل يلزمه القطع وجهان أو جههما لزومه لإنقاذ حيوان محترم ويجوز له لإنقاذ نحو مال كذلك وقوله أحس هى اللغة المشهورة قال تعالى - هل تحس منهم من أحد - وفى لغة غريبة بلا همز (ويسنّ للصلى) مكتوبة ولو مغربا على الجديد لأن وقتها عليه يسع تكررها مرتين بل أكثر كما علم مما مرّ فيه مؤداة (وحده وكذا جماعة فى الأصح إعادتها) ،

(قوله سنّ عدمه زجرا له) وينبى أنه لو لم يفد ذلك معه لا ينتظره أيضا لثلاث يكون انتظاره سببا لتهاون غيره (قوله أو الجماعة بالتشهد) . أقول : ينبى أن يضم إلى ذلك أيضا ما لو أحس بداخل فى التشهد الأخير وقد علم أنه تقام جماعة بعده بناء على أن الأفضل وهو المعتمد التأخير للاقتداء بهم تأمل اه سم على منهج ومحل ذلك حيث علم الإمام من المأموم أنه إن لم يدرك الصلاة انتظر الجماعة التى تقام بعده (قوله إذ لا فائدة له) نعم إن حصلت نفاذة كأن علم أنه لو ركع قبل إحرام المسبوق أحرم هاويا سنّ انتظاره قائما اه سم على منهج أى وإن حصل بذلك تطويل الثانية مثلا على ما قبلها (قوله نحو حريق خفف) أى ندبا (قوله أو جههما لزومه) هل محله إذا لم يمكنه إنقاذه إذا صلى كشدة الخوف أو يجب القطع إن أمكنه ذلك فيه نظر ولا يبعد الأول قياسا على ما قالوه فيمن خطف نعله فى الصلاة وقوله ويجوز له الخ وقضية التعبير بالجواز عدم سنه والأقرب خلافه (قوله ويجوز له لإنقاذ نحو مال) ظاهره وإن كان ليتم وأنه لا فرق بين القليل والكثير (قوله وفى لغة غريبة) أى واللغتان فيما إذا كان أحس بمعنى أدرك فلا يرد قوله تعالى - ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسونهم بإذنه - الآية فانه ليس بهذا المعنى ، وفى المختار وحسوم استأصاومهم قتلا وبابه ردّ ومنه قوله تعالى - إذ تحسونهم بإذنه - وقال البيضاوى أى تقتلونهم من حسه إذا أبطل حسه (قوله وكذا جماعة فى الأصح) عميرة من الأدلة البينة فى ذلك صلاة معاذ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعلها إماما بقومه أخرجه الشيخان اه سم على منهج .

بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى مرة فقط (مع جماعة يدركها) فى الوقت سواء أ كانت مثل جماعة الأولى أم أقلّ منها أم أكثر كما سيأتى وإن زادت الأولى بفضيلة ككون إمامها أعلم أو أروع أو غير ذلك ومقابل الأصح يقصره على الانفراد نظرا إلى أن المصلى فى جماعة حصل فضيلة الجماعة فلا معنى للإعادة بخلاف المنفرد وردّ بمنع ذلك وشمل ذلك جماعة الأولى بعينهم وإن لم يحضر معهم أحد غيرهم كما اقتضاه إطلاق الأصحاب وأفق به الوالد رحمه الله تعالى وإن قال الأسنوى ان تصويرهم يشعر بأن الإعادة إنما تستحب إذا حضر فى الثانية من لم يحضر فى الأولى وهو ظاهر وإلا لزم استغراق ذلك للوقت إذ ما ذكره من اللزوم ممنوع وعلى تقدير تسليمه إنما يأتى إذا قلنا إن الإعادة لا تقيد بمرّة واحدة والراجح تقييدها بها خلافا لبعض المتأخرين وتصويرهم خرج مخرج الغالب فيعمل باطلاقهم كما هو ظاهر وإنما تطلب الإعادة لمن الجماعة فى حقه أفضل بخلاف نحو العارى فى الوقت كما فى المعين وأقروه وذلك لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لاثنين رأيا لم يصلياهما معه وذكرنا أنهما صلياهما فى رحلهما « إذا صليتما فى رحالكما ثم أتيتما

(قوله بالمعنى اللغوى) وهو فعلها-ثانيا مطلقا بخلاف الاصطلاحى فإنه يشترط فيه أن يكون للخل فى الأولى على ما قيل والثانى لا يشترط ذلك بل يكفي مجرد العذر فى فعل الثانية وإن لم يوجد خلل فى الأولى ومن العذر فضيلة الجماعة وعليه فهذه الإعادة اصطلاحية أيضا ويصرح بذلك قول حج مانصه قيل المراد هنا معناها اللغوى لا الأصولى أى بناء على أنها عندهم مافعل للخل فى الأولى من فقد ركن أو شرط أما إذا قلنا إنها مافعل للخل أو عذر كالثواب فيصح إرادة معناها الأصولى إذ هو حينئذ فعلها ثانيا رجاء الثواب (قوله مع جماعة) أى من أولها إلى آخرها (قوله يدركها فى الوقت) أى بأن يدرك فيه ركعة م ر اه سم على حج . أقول : ويؤخذ ذلك من قوله أولا مؤداة إذ الأداء لا يكون بدون الركعة نازع فيه حج ونقل الاكتفاء بالتحريم فى الوقت من حيث حصول الجماعة حتى لو أخرج نفسه من الجماعة عقب التحريم كفى ثم قال بعد كلام ذكره إنه لا بد من وقوع ركعة فى الوقت لتكون أداء وعبارته فالذى يتجه الآن اشتراط ركعة وإن كان ظاهر المجموع يؤيد اشتراط الكل اه وفى سم على منهج فرع لو خرج الوقت قبل إدراك ركعة منها ينبغى أن تنقلب نفلا مطلقا اه وقوله يدركها فى الوقت أيضا قال عميرة اقتضى هذا أن من صلى منفردا فى الوقت أو بعده لا يندب له إعادتها فى غير الوقت فى جماعة وقد يستشكل بما سلف من أن الجماعة تسن فى القضاء عند اتحاد الجنس إلا أن يجاب بأنه لما كانت الجماعة مختلفا فيها فى القضاء وانضم إلى ذلك أن العادة تقع نفلا امتنعوا من ندب ذلك هنا واقتصروا على الوارد اه سم على منهج (قوله وردّ بمنع ذلك) ويؤيد المنع ما تقدم من صلاة معاذ بقومه بعد صلاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله إذ ما ذكره من اللزوم) هو قوله وإلا لزم الخ (قوله والراجح تقييدها) فلوزاد فالقياس عدم الانعقاد من العالم اه سم على منهج أى وأما الجاهل فتقع له نفلا مطلقا (قوله بخلاف نحو العارى) أى فلا تسن الإعادة له لأن الجماعة فى حقه ليست أفضل من الانفراد وقضية ما تقدم له من أنهم لو كانوا عميا أو فى ظلمة استحبت الجماعة لهم تقييد ما هنما من عدم سنّ الإعادة بما لو كان العراة بصراء فى ضوء ويصرح به قوله الآتى أو العراة فى غير محل ندبها لهم لم تنعقد (قوله كما فى المعين) أى للمعنى (قوله رأيا لم يصلياهما معه) وكان ذلك صلاة الصبح بمسجد الخيف اه حج .

(قوله ومحل ندب الاعادة لمن صلى جماعة الخ) عبارة التحفة ويظهر أن محل ندبها مع المنفرد إن اعتقد جوازها أو ندبها وإلا لم تنعقد لأنها لافائدة لها تعود عليه (١٤٦) انتهت وعبرة الامداد محل ندب الاعادة لمن صلى جماعة مع المنفرد إذا كان

مسجد جماعة فصلياها معهم فإنها لكما نافلة « دل بتركه الاستفصال مع إطلاق قوله إذا صليتما في رحالكما على أنه لافرق بين من صلى جماعة أو منفردا ولا بين اختصاص الأولى والثانية بفضل أولا ، وصح عنه صلى الله عليه وسلم « أنه قال لما جاء رجل بعد صلاة العصر من يتصدق على هذا فيصلى معه فصلى معه رجل » ، ومن ثم سنت الإعادة ولو مع واحد وإن كان صلى أولا مع جماعة كثيرين كما دل عليه هذا الخبر ، ودل أيضا على استحباب الشفاعة إلى من يصلى مع الحاضر من له عذر في عدم الصلاة معه وأن الجماعة تحصل بإمام ومأموم كما مر وأن المسجد المطروق لا تكره فيه جماعة بعد جماعة وقد مر أيضا وأنه لافرق بين الاعادة في وقت الكراهة وغيره ، ومحل ندب الاعادة لمن صلى جماعة إذا كان ممن يرى جواز الاعادة وإلا فلا يعيد وأنه لو أعادها منفردا لم تنعقد إلا لسبب كائن كان في صلاته الأولى خلل . ومنه جريان خلاف في بطلانها كائن شك في طهر أو نحوه وأنه تجب نية الإمامة فيها وإلا صار منفردا وهو ممتنع ، وقول الشيخ فيمن صليا فريضة منفردين الظاهر أنه لا يسن لأحدهما أن يقتدى بالآخر في إعادتهما فلا تسن الاعادة وإن شمله كلام المنهاج وغيره لقولهم إنما تسن الاعادة

(قوله مسجد جماعة) أي محلا تقام فيه الجماعة وإن لم يكن مسجدا (قوله فيصلى معه) هو بالنصب في جواب الاستفهام (قوله فصلى معه رجل) هو أبو بكر رضي الله عنه اه حج (قوله ممن له عذر في عدم الصلاة) أي وكذا غيره حيث لم يرد الصلاة معه اه حج (قوله جماعة بعد جماعة) كذا في المجموع وفيه نظر إذ الجماعة الثانية هنا باذن الإمام اه حج وأقره سم عليه والإمام في كلام حج هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ومحل القول بكراهة ذلك إذا لم يأذن الإمام صريحا أو مافى معناه كائن سكت وعلم رضاه (قوله ومحل ندب الإعادة الخ) لعل المراد أن من صلى في جماعة إذا أراد الإعادة لتحصيل الفضيلة لمن لم يدرك الجماعة الأولى اشترط في استحباب الاعادة له أن يكون الآتي ممن يرى جواز الاعادة ، بخلاف مالو كان مالكيًا مثلا لا يرى جواز الاعادة لمن ذكر فالضمير في قوله يرى للصلى معه ، وعبرة حج ويظهر أن محل ندبها مع المنفرد إن اعتقد جوازها أو ندبها وإلا لم تنعقد لأنه لافائدة لها تعود عليه : أي وهو ظاهر حيث كان المخالف إماما . أما لو كان مأموما فلا مانع من حصول الفضيلة للشافعي اعتبارا بعقيدته (قوله لمن صلى جماعة) أي وأراد إعادتها لتحصيل الفضيلة لغيره (قوله وإلا فلا يعيد) أي فلو أعاد لم تنعقد ومحلها إذا كان الشافعي إماما لأن المالكي يرى بطلان الصلاة فلا قدوة (قوله كائن كان في صلاته الأولى خلل) .

فرع — أعاد الصلاة منفردا لهذا الخلل المبطل على قول هل تسن إعادتها ثالثا جماعة فيه نظر ، ومال م ر للنوع لأن الثالثة ممنوعة اه تأمل اه سم على منهج . أقول : الأقرب الاستحباب لأن الثانية التي فعلها بالنظر للخلاف تعد أولى (قوله كائن شك في طهر أو نحوه) وينبغي وفاقا لم ر أن يشترط قوة مدرك ذلك القول فهل من ذلك مالو مسح الشافعي بعض رأسه وصلى يستحب له الوضوء بمسح جميع الرأس والاعادة مراعاة لخلاف مالك يتجه نعم فليتأمل وهل من ذلك الصلاة في الحمام لقول أحمد ببطلانها لا يبعد نعم إن قوى دليله على ذلك فلينظر دليله اه سم على منهج وهل مما قوى مدركه ما تقدم عن أبي إسحق المروزي من أن الصلاة خلف المخالف لافضيلة فيها أم لا فيه نظر والأقرب أنه لا تسن الاعادة (قوله وقول الشيخ) أي في غير شرح منهجه .

ممن يرى جواز الاعادة ولا يكره الاقتداء به وإلا لم تجز معه لانتفاء المعنى الذي يعيد لأجله وهو الفضيلة انتهت (قوله وأنه لو أعادها منفردا الخ) ظاهر هذا السياق أن هذا مأخوذ من الخبر أيضا وفي أخذ جميعه على هذا الوجه منه نظر ظاهر كأخذ قوله الآتي وأنه لو أعادها بعد الوقت أو القراءة في غير محل ندبها الخ وعذره أنه تابع في غالب ما عبر به هنا لعبارة الامداد من غير تصرف فأوهم أن جميع ما ذكر مأخوذ من الخبر مع أنه ليس كذلك ، وعبرة الامداد مصدرة بما يصحح العطف في المذكورات ، بخلاف عبارة الشارح ، وعبارته أعنى الامداد : ووجه سن الاعادة فيمن صلى منفردا لتحصيل الجماعة في فريضة الوقت حتى كائنها فعلت كذلك وجماعة احتمال اشتغال الثانية على فضيلة وإن كانت الأولى أكمل منها ظاهرا . ويؤخذ من هذا مسائل أبديتها في بشرى الكريم فراجعها فانها مهمة مع أن أكثرها لا نقل فيه . ومنها أن محل ندب الاعادة لمن صلى جماعة

لغير

مع المنفرد وان دفع في بيانها بما في الشرح مع زيادة

جميع ما في الشارح من المعطوفات بعد هذا بقوله وأنه من مدخول هذا تبعا للعبارة المذكورة مع حذف صدرها المصحح لذلك

لغير من الانفراد له أفضل فيه نظر ظاهر بل الاقتداء هو الأفضل لتحصيل فضيلة الجماعة في فرض كل وقولهم المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر وأنه لو أعادها بعد الوقت أو العرأة في غير محل نديها لهم لم تنعقد ولو أخرج نفسه المعيد من الجماعة كأن نوى قطع القدوة في أثناءها بطلت كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، إذ المشروط يلتقي باتتفاء شرطه وشرط صحتها الجماعة ، إذ صورة المسئلة أن لا مسوِّغ لاعادتها إلا هي ولا يرد على ذلك الجمعة حيث جاز له فيها الانفراد في الركعة الثانية لأن الجماعة شرط فيها في الأولى فقط دون الثانية بخلاف مسئلتنا فإنها فيها بمنزلة الطهارة وخرج بقولنا مكتوبة : أى

(قوله لغير من الانفراد له أفضل) أى وما هنا كذلك لأن الانفراد أفضل من الاقتداء بالمعيد لأنه صلاة فرض خلف نفل وليس مما يكون الانفراد فيه أفضل القدوة بالخالف لما مر من حصول الفضيلة معه وأنها أفضل من الانفراد كما تقدم في شرح قول المصنف أو تعطل مسجد قريب لغيبته وقد تقدم عن سم على حجج أن القياس أن الجماعة خلف الفاسق والمبتدع أفضل من عدمها : أى فتجوز الاعادة مع كل منهم ، وقوله أفضل : أى وكذا من الانفراد له مساو له في الجماعة لما مر في العرأة (قوله كما هو ظاهر) أى لأن محل الكراهة في فرض خلف نفل محض ، وما هنا ليس كذلك فإن صلاة كل منهما نفل على أن محل كراهة الفرض خلف النفل في غير المعادة (قوله وأنه لو أعادها بعد الوقت الخ) أى أو فيه ولم يدرك ركعة في الوقت على مامر (قوله في غير محل نديها لهم) بأن كانوا بصراء في ضوء (قوله كأن نوى قطع القدوة في أثناءها بطلت الخ) ظاهره وإن انتقل لجماعة أخرى لأنه صدق عليه أنه انفرد في صلاته ، ومثله ما لو خرج لعذر كأن رفع إمامه مثلاً وهو ظاهر ، وعليه فيشكل هذا بما قاله سم من سجوده لسهو إمامه بعد سلامه فإنه يعد منفرداً حال سجوده وقد يفرق بينهما بأن زمانه لما عد من توابع الصلاة وكان الامام واحداً لم يضر وكأنه لم ينفرد بخلاف هذا فيضر الانفراد في هذه الحالة وإن قل جداً ، وبقى ما لو فاتته الركعة الأولى مع الامام واقتدى به في الثانية لاحتمال أن يسهو الامام بركن ويأتي بركعة خامسة فيدركها جميعها مع الامام هل تصح صلاته نظراً لذلك أم لا فيه نظر ، والأقرب الثاني قياساً على ما لو كان لابس الخفّ وعلم أن ما بقي من المدة لا يسع الصلاة كاملة حيث قال الشارح ببطلانها من أول الأمر ، وعليه فيفرق بين هذا وبين ما لو أدرك إمام الجمعة في اعتدال الركعة الثانية فما بعده حيث ينوى في اقتدائه الجمعة لا الظهر لاحتمال أن إمام الجمعة يتذكر أنه ترك ركناً من الركعة الأولى فيتداركه بركعة كاملة بعد اقتداء المسبوق فتحصل له الجمعة بأنه في الجمعة تردد في كونها تكون جمعة أو ظهراً مع جزمه بالنية وما هنا تردد في أنها منعقدة أو باطلة فضرّ ، وبقى أيضاً ما لو قارن المأموم الامام في بعض أفعال الصلاة أو كلها هل يضر ذلك أم لا فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن الجماعة في الكل حاصلة حقيقة وفضلها حاصل في الصلاة في الجملة على ما اعتمده الشارح وإن فاتته الفضيلة فيما قارن فيه فقط وعبرة حجج لكن يؤخذ مما مرّ عن الزركشى في مسئلة المفارقة أن العبرة في ذلك بتحريمها وإن اتنى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لنحو انفراد عن الصفّ أو مقارنة أفعال الامام اهـ . وسئلت أيضاً عما لو أحرم خلف الامام بعيداً عن الصفّ فهل تسنّ له الإعادة منفرداً لكراهة فعل ذلك . فأجبت عن ذلك : بأنه لاوجه للإعادة لأنه ليس كل صلاة مكروهة تطلب إعادتها وإعادة الصلاة في الحمام إنما هو لقول الامام أحمد

على الأعيان المنذورة فلا تسنّ إعادتها بل لا تنعقد وصلاة الجنازة لأنها لا يتنفل بها كما يأتي ، فإن أعادها صحت ووقعت نفلا وهذه خرجت عن سنن القياس فلا يقاس عليها ، لكن الأوجه أن ماتستحب فيه الجماعة من النفل كالفرض في سنن الإعادة ودخل في المكتوبة الجمعة فتسنّ إعادتها عند جواز تعددها أو سفره لبلد أخرى رآهم لم يصلوها خلافا لمن منع ذلك كالأذرعى ، ولو صلى معذور الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنن له الإعادة كما شمله كلامهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ،

ببطلانها لا لمجرد كونها مكروهة . وأما لو أحرم مرید الإعادة منفردا عن الصف ابتداء واستمرّ إلى آخرها وقلنا بأن ذلك مانع من حصول فضيلة الجماعة فهل تصح الإعادة أولا ويكفي مجرد حصول الجماعة فيه نظر . والقياس عدم الصحة لانتفاء الفضيلة فيها ويفرق بين هذه وما ذكر عن حج بأن تلك حصل فيها فضيلة التحريم وعرضت الكراهة بعد ذلك فأسقطت الفضيلة في بعضها وهذه لم يحصل فيها فضيلة أصلا وفي كلام سم على حج أن قضية اشتراط الجماعة فيها إلى آخرها أنه لو وافق الامام من أوّلها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث عدّ منقطعا عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنعت الإعادة معهم م ر (قوله على الأعيان) وكذا لو نذر صلاة الضحى مثلا (قوله على بل لا تنعقد) أى من العالم سم وعبارة حج ويسنّ للصلى فرضا مؤدّا غير المنذورة لما مر فيها وغير صلاة الخوف أو شدّته على الأوجه لأنه احتمال المبطل فيها للحاجة فلا يكرر فجعل المنذورة وما بعدها مستثناة من كلام المصنف والشارح لما عبر بالمكتوبة جعل المنذورة فيها خارجة (قوله فإن أعادها صحت) أى ولو مرّات كثيرة وعبارة حج وكأن وجه خروجها عن نظائرها أن العبادة إذا لم تطب لا تنعقد التوسعة في حصول نفع الميت لاحتياجه له أكثر من غيره (قوله أن ما تستحب فيه الجماعة من النفل كالفرض) اعتمده حج وقد يدخل فيه وتر رمضان وعليه فقوّلهم لاوتران في ليلة محله في غير ذلك فليحذر لكن قال م ر لاتعاد لحديث « لاوتران » وهو خاص فيقدم على عموم خبر الإعادة اه . وأقول: بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة الوتر فتأمل اه سم على منهج (قوله عند جواز تعددها) خرج به ما لو لم تتعدّد بأن لم يكن في البلد إلا جمعة واحدة فلا تصح إعادتها لظهورها ولا جمعة حيث صحت الأولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضى فسادها وتعدّرت إعادتها جمعة فيجب فعل الظهر وليس بإعادة بالمعنى الذى الكلام فيه ومحل كونها لاتعاد جمعة إذا لم ينتقل لمحل آخر وأدرك الجمعة تقام فيه . وأما كونها لاتعاد ظهرا فهو على إطلاقه كما يصرح بما ذكر قول شارح الإرشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فتسنّ خلافا للأذرعى ومن تبعه إعادتها عند جواز التعدّد أو سفره لبلد آخر رآهم يصلونها ولو صلى معذور الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنت الإعادة فيهما ولا تجوز إعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المعذور انتهى رحمه الله قال في فتاويه الكبرى وجه المنع أن الإعادة إنما ندبت لتحصيل كمال في فريضة الوقت يقينا إن صلى منفردا أو ظنا أو رجاء إن صلاها جماعة ولو بجماعة أكمل ظهرا ومن صلى الجمعة كانت هى فرض وقته فإعادته الظهر لا ترجع بكمال على الجمعة التى هى فرض وقته أصلا فلما لم يكن في إعادة الظهر كمال يرجع بفرض الوقت امتنعت إعادة الظهر لأنها عبث والعبادات يقتصر فيها على محل ورودها أو ما هو في معناه من كل وجه اه (قوله وأفتى به الوالد) أى خلافا للأذرعى اه حج

ولو قصر مسافر ثم أقام ووجد جماعة في تلك المقصورة استحب له إعادتها معهم وإن كان يتم ومحل سنن الإعادة لمن لو اقتصر على الأول أجزأته فلو تم لنحو برد لم تسن له الإعادة كذا قيل والأوجه خلافه لجواز تنفله وقد تستحب الإعادة منفردا زيادة على مامر فيما لو تلبس بفرض الوقت ثم ذكر أن عليه فائسة فانه يتم صلاته ثم يصلي الفائسة ويستحب إعادة الحاضرة كما قاله القاضي الحسين خروجاً من الخلاف (وفرضه) في الصورتين (الأولى في الجديد) للخبر المار «فانها لكما نافلة» ولسقوط الخطاب بها فلو تذكر خلافاً في الأولى لم تكفه الثانية . نعم لو نسي أنه صلى الأولى فصلها مع جماعة فبان فساد الأولى أجزأته الثانية لأنه نوى الفرض حقيقة بخلافه ثم والقديم ونص عليه في الإملاء أيضاً أن الفرض إحداها

(قوله ولو قصر مسافر ثم أقام) وكذا لو لم يتم فتجوز إعادتها معهم تامة لوجوب الاتمام عليه حيث اقتضى بتم (قوله ووجد جماعة في تلك المقصورة) أي يريدون فعلها تامة مثلها (قوله وإن كان يتم الخ) وفي نسخة بعد قوله معهم إن قلنا بأن الجماعة ليست شرطاً في جميعها وإلا امتنع فعلها معهم اهـ وقوله وإلا امتنع الخ يرد عليه أنه لا يلزم ذلك لجواز أن يفعلها بعد الإقامة خلف متم (قوله وقد تستحب الإعادة الخ) هذا مستفاد من عموم مامر في قوله ومنه جريان خلاف في بطلانها (قوله ثم ذكر الخ) قضيه أنه لا تسن له الإعادة إذا أحرم بالحاضرة علماً بأن عليه فائسة ولعله غير مراد بل استحباب الإعادة في هذه أولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة (قوله وفرضه الأولى في الجديد) وقيل فرضه في حق المنفرد الثانية اهـ أنسوى ، ولعل حكمة ترك الشارح لهذا الوجه أنه يستفاد من قوله وقيل الفرض كلاهما (قوله أن الفرض إحداها) يؤخذ منه استحباب إعادة الرواتب البعدية لاحتمال أن لا تكون الأولى فرضاً وعبارة سم على حجج نصها فرع هل تسن إعادة الرواتب أي فرادى . أما القبلية فلا يتجه إلا عدم إعادتها لأنها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الأولى أو الثانية أو إحداها لا بعينها يحتسب الله ما شاء منهما . وأما البعدية فيحتمل سنن إعادتها مراعاة للقول الثالث لجواز أن يحتسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها اهـ وعبارته على منهج فرع الظاهر وفقاً لم ر أنه لا يستحب إعادة رواتب المعادة معها لأنها لا تطلب الجماعة في الرواتب وإنما يعاد ما تطلب فيه الجماعة فليتأمل أي كما يؤخذ مما مر اهـ والأقرب ما قاله على حجج لأنه حيث كانت الإعادة لاحتمال أن الثانية فرضه كان وجه الإعادة احتمال كون الأولى وقعت نفلاً مطلقاً لفعلها قبل دخول وقتها . تنبيه — أفق شيخنا الشهاب الرملي بأن شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها أي بأن يدرك ركوع الأولى وإن تباطأ قصداً فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم تصح . وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عد منقطعاً عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنعت الإعادة معهم م ر وكلام الشارح موضح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا أيضاً وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو فسلم ولم يسجد فيتجه أن للأوموم المعيد أن يسجد إذا لم يتأخر كثيراً بحيث يعد منقطعاً عنه م ر ولو شك المعيد في ترك ركن فهل تبطل صلاته بمجرد الشك لأنه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الإمام والانفراد في المعادة ممتنع أو لا تبطل بمجرد ذلك لاحتمال أن يتذكر قبل سلام الإمام عدم ترك شيء

(قوله وقد تستحب الإعادة منفردا زيادة على مامر) ليس هذا مأخوذاً من قوله المار وأنه لو أعادها منفردا لم تنعقد إلا لسبب كأن كان في صلاته الأولى خلل ومنه جريان خلاف الخ خلافاً لما في حاشية الشيخ لأن ذلك في الانعقاد وعدمه وهذا في السنن وعدمه

يحتسب الله تعالى ماشاء منهما ، وقيل الفرض كلاهما والأولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا كصلاة الجنازة لو صلاها جمع مثلا سقط الخرج عن الباقي فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضا وهكذا فروض الكفايات كلها وقيل الفرض أكلهما ومحل كون فرضه الأولى حيث أغنت عن القضاء وإلا ففرضه الثانية المغنية عنه على المذهب (والأصح) على الجديد (أن ينوى بالثانية الفرض) صورة حتى لا تكون نقلا مبتدأ أو ماهو صورة فرض على المكلف في الجملة لاعليه هو فانه إنما طلب منه إعادتها ليحصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا يحصل من غير نية الفرض ولأن حقيقة الاعادة إيجاد الشيء ثانيا بصفته الأولى وما تقرر من وجوب نية الفرضية هو المعتمد وإن رجح في الروضة ما اختاره الامام من عدم وجوبها وأنه تكفى نية الظهر مثلا على أنه اعترض بأنه ليس وجها فضلا عن كونه معتمدا . أما إذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لتلاعبه ويجب في هذه المعادة القيام ويحرم قطعها كما علم مما مر لأنهم أثبتوا لها أحكام الفرض لكونها على صورته (ولا رخصة في تركها) أى الجماعة (وإن قلنا) انها (سنة) لتأكدها (إلا لعذر) فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر وإذا أمر الامام الناس بالجماعة وجبت إلا عند قيام الرخصة فلا تجب عليهم طاعته لقيام العذر . والأصل في ذلك خبر « من سمع النداء فلم يأت له لأصلا له » أى كاملة إلا من عذر ، والرخصة بسكون الحاء ويجوز ضمها لغة : التيسير والتسهيل . واصطلاحا : الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر (عام كخطر) وثلج وبرد يبل كل منها ثوبه أو كان نحو البرد كبارا يؤذى

(قوله الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر) يرد عليه أمور لا تخفى تعلم من عرضه على حد الرخصة المشهور وهو قول جمع الجوامع والحكم الشرعى إن تغير لسهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلى فرخصة لانطيل بذكرها

فيه نظر والثانى أقرب مراه سم على حج وقوله امتنعت الاعادة معهم : أى وإن تبين أنه في الركعة الأولى وقوله إن للمأموم الخ قد يخالفه ظاهر قول الشارح هنا إن الجماعة في المعادة كالطهارة فان قضية التشبيه أن الانفراد في أى جزء وإن قل يضر كما أن الحدث يبطل الصلاة وإن قل وقد تقدم أنه يمكن الفرق بأن زمانه لماعد من توابع الصلاة لم يضر (قوله يحتسب الله تعالى ماشاء) أى يقبل ماشاء الخ (قوله صورة) أى لا الحقيقى (قوله أما إذا نوى حقيقة الفرض) أى أو أطلق أخذنا من قوله قبل صورة أو ماهو فرض على الخ لكن فى سم على منهج مانصه فرع المتجه وفقا لشيخنا طب و مراه أنه إذا أطلق نية الفرضية في المعادة لم يضر وإن لم يلاحظ كونها فرضا على المكلف أو فرضا في الجملة (قوله فلا ترد شهادة المداوم على تركها) المتبادر من هذه العبارة المواظبة على تركها في جميع الفرائض فلا ترد بالمواظبة على تركها في البعض ويحتمل خلافه وهو الأقرب لأن في تركه للبعض تهاونا بالمطلوب منه ولعل المراد بعدم المواظبة عدمها عرفا بحيث يعد غير معتن بالجماعة (قوله لقيام العذر) ظاهره وإن علم به وأمرهم بالحضور معه ويحتمل أنه أمرهم بالجماعة أمرا مطلقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور لحمل أمره على غير أوقات العذر (قوله ويجوز ضمها) زاد الشيخ عميرة وأما بالفتح فهو الشخص المترخص كثيرا كما في ضحكة فانه الذى يضحك كثيرا (قوله والتسهيل) عطف تفسير (قوله واصطلاحا) ويعبر عنها أيضا بأنها هي الحكم المتغير إليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلى (قوله على خلاف الدليل) دخل فيه ما لم يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالسلم فان مقتضى اشتاله على الغرر عدم جوازه فجوازه على خلاف الدليل .

(قوله التلوّث) أى لنحو ملبوسه كما هو ظاهر لالنحو أسفل الرجل ، ومافى حاشية الشيخ من تفسيره بذلك لا يخفى بعده خصوصاً مع وصفه بالشدة ومقابلته بالتفاحش على أنه يلزم عليه أن لا يتحقق (١٥١) خفيف إذ كل وحل يلوّث

أسفل الرجل (قوله

مشقته كمشقة المطر) عبارة

التحفة مشقته كمشقة

المشي في المطر (قوله بل

يشغله عن الخشوع في

الصلاة) لم يتقدم مثله

في المطر المشبه به حتى

تتأتى هذه الإحالة على

أن الكلام في المرض كما

هو ظاهر والشاق إنما هو

المشي معه لمحل الجماعة

كنظائره لا في الصلاة

معه إلا أن يقال هذا

ضابط للرض الذي يسقط

عنه المشي لمحل الجماعة

بأن يكون بحيث لو صلى

معه شغله عن الخشوع

لكن يرد عليه أنه

حينئذ يسقط القيام في

الصلاة فلا يصح قوله

وإن لم يبلغ الخ . وقد

يجاب بأن الذي يشغل

عن الخشوع غير الذي

يذهب الخشوع والمسقط

للقيام إنما هو الثاني

دون الأول . وقد يجاب

عن أصل العلاوة

بأن مراده أنه يبقى

معه أثر المشي في هذا

إلى أن يشغله عن

الخشوع في الصلاة ،

ليلا ونهارا لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه قال لما مطروا في سفر ليصل من شاء في رحله » ولأن الغالب فيه النجاسة أو القذارة . أما إذا لم يتأذ بذلك لقلته أو كمن ولم يخف تقطيرا من سقوطه كما نقله في الكفاية عن القاضي لأن الغالب فيها النجاسة فلا يكون عذرا (أوريح عاصف) أى شديد أوريح بارد أو ظلمة شديدة (بالليل) أو وقت الصبح كما بحثه الأسنوى لأن المشقة فيه أشد منها في المغرب بخلاف النهار والريح مؤنثة (وكذا وحل) بفتح الحاء وإسكانها لغة رديئة (شديد على الصحيح) ليلا كان أو نهارا كالمطر بل هو أشقّ غالبا بخلاف الخفيف منه . والثاني لا لإمكان الاحتراز عنه بالنعال ونحوها ، والشديد مالا يؤمن معه التلوّث كما صرح به جماعة وجزم به في الكفاية وإن لم يكن الوحل متفاحشا كما قاله الإمام وقد حذف في شرح المذهب والتحقيق التقييد بالشديد ومقتضاه عدم الفرق بينه وبين الخفيف . قال الأذرعى وهو الصحيح والأحاديث دالة عليه وجرى ابن المقرئ في روضه تبعا لأصله على التقييد وهو الأوجه ، ومثل الوحل فيما ذكر كثرة وقوع البرد أو الثلج على الأرض بحيث يشق المشي على ذلك كمشقته في الوحل . وأما حديث ابن حبان « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابهم مطر لم يبل أسفل نعالهم أن ينادى بصلاتهم في رحالهم » فمفروض في المطر وكلامنا هنا في وحل من غير مطر (أو خاص كمرض) مشقته كمشقة المطر بل يشغله عن الخشوع في الصلاة وإن لم يبلغ حدّا يسقط القيام في الفرض للخرج وقياسا على المطر . أما الخفيف كصداع يسير وحمى خفيفة فليس بعذر لأنه لا يسمى مرضا (وحرّ) وإن لم يكن وقت الظهر كما مثله إطلاقه تبعا لأصله وجرى عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهر في المجموع والروضة وأصلها جرى على الغالب

(قوله ليلا ونهارا) راجع لقول المصنف كمطر وما بعده (قوله قال لما مطروا الخ) في الاستدلال به شيء لما تقدم من أن الجماعة لا تجب على المسافرين لكنها تسنّ فعل الاستدلال به على كونه عذرا في الجملة (قوله ولأن الغالب فيه النجاسة) أى إذا كان على وجه يؤدّي إلى اختلاطه بنجس (قوله فلا يكون عذرا) جواب أما وقوله لأن الغالب النجاسة علة لمفهوم قوله ولم يخف تقطيرا وكأنه قال أما إذا خاف تقطيرا فهو عذر (قوله والريح مؤنثة) قضية تعبير المصنف بعاصف جواز التذكير أيضا ويدل له قوله تعالى - جاءتها ريج عاصف - وعبرة المحلى بعد ريج شديدة . قال عميرة أفاد بقوله شديدة أن الريح مؤنثة وهو كذلك ، وإنما قال عاصف نظرا للفظ اه وفي المصباح : والريح مؤنثة على الأكثر فيقال هي الريح وقد تذكر على معنى الهواء فيقال هو الريح وهب الريح نقله أبو زيد اه (قوله والشديد مالا يؤمن معه التلوّث كما صرح به جماعة) أى لأسفل الرجل بخلاف الخفيف وهو مالا يلوّث ذلك وعلى هذا فقلّ أن توجد صورة لا يكون الوحل فيها شديدا (قوله على التقييد) أى بالشديد (قوله يسقط القيام) تقدم في كلامه أن ما ذهب الخشوع مسقط لوجوب القيام إلا أن يقال ما ذكره هناك محمول على مشقة قوية لا يحصل معها شيء من الخشوع أصلا وما هنا محمول على ما يذهب كمال الخشوع فانه لا يسقط الجماعة (قوله تبعا لأصله) أى الحرّ

وإن لم تبلغ الخ بالنظر لذاته قبل المشي ، وهذه العبارة التي ذكرها الشارح عبارة الإمداد

ولافرق بين أن يجد ظلا يمشى فيه أولا وبه فارق مسألة الإبراد المتقدمة خلافا لجمع توهموا اتحادها (وبرد) ليلا ونهارا (شديدين) بخلاف الخفيف منهما ، ولا فرق بين أن يكونا مألوفين في ذلك المحل أولا خلافا للأذرعى إذ المدار على ما يحصل به التأذى والمشقة فحث وجد كان عذرا وإلا فلا وما ذكره المصنف هنا من كونهما من الخاص تبع فيه الحرر وعدهما في الروضة كالشرح من العام ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح ، فالأول محمول على ما إذا أحسَّ بهما ضعيف الحلقة دون قويا فيكونان من الخاص ، والثاني على ما إذا أحسَّ بهما قويا فيحس بهما ضعيفا من باب أولى فيكونان من العام (وجوع وعطش ظاهرين) أى شديدين والمأكول والمشروب حاضرا وقرب حضوره كما قاله ابن الرفعة تبع لابن يونس وكان تائقا لذلك ، وقول الأسنوى في المهمات : الظاهر الاكتفاء بالتوقان وإن لم يكن به جوع ولا عطش فإن كثيرا من الفواكه والمشارب اللذيذة تتوق النفس إليها عند حضورها بالجوع ولا عطش مردود كما قاله الشيخ بأنه يبعد مفارقتهمما للتوقان إذ التوقان إلى الشيء الاشتياق له لا الشوق ، فشهوة النفس لهذه المذكورات بدونهما لا تسمى توقانا وإنما تسماه إذا كانت بهما بل لشدةهما ، ومقاله جمع متأخرون من أن شدة أحدهما كافية وإن لم يحضر ذلك ولا قرب حضوره ردَّ بأنه مخالف للأخبار كخبر « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدعوا بالعشاء » وخبر « لاصلاة بحضرة طعام » ويمكن حمل كلام هؤلاء على ما إذا اختلَّ أصل خشوعه لشدة جوعه أو عطشه لأنه حينئذ شبه بمدافعة الحدث بل أولى من المطر ونحوه مما مرَّ إذ مشقة هذا أكثر ولأنها ملازمة في الصلاة بخلاف ذلك وحمل كلام الأصحاب على عدم اختلال خشوعه إلا بحضرة ذلك أو قرب حضوره فيبدأ حينئذ بما يكسر شهوته من أكل لقم في الجوع وتصويب المصنف الشيع وإن كان ظاهرا من حيث المعنى

(قوله وبه فارق مسألة الإبراد) مراده أنه علم بما ذكر أن حكم ما هنا مغاير لحكم الإبراد إلا أن ما ذكر وجه المفارقة وإن أوهمته العبارة كما هو ظاهر (قوله وكان تائقا لذلك) كأنه احتز به عن طعام لم تتق نفسه إليه وإن كان به شدة الجوع كأن تكون نفسه تنفر منه فلا يستغنى عنه بوصف الجوع بالشدة

(قوله ولا فرق بين أن يجد ظلا يمشى فيه أولا) عبارة سم على منهج قوله : وشدة حرَّ أى ولم يجد كنا يمشى فيه يقية الحرَّ كما هو ظاهر ، وقد يقال لامنافاة بينه وبين ما ذكره الشارح بحمل كلام الشارح على ظل لا يمنع من إدراك أثر الحرَّ ، وكلام سم على خلافه وعبارته على حجج قوله وإن وجد ظلا يمشى فيه . أقول : لا يخفى على متأمل أن هذا الكلام مما لا وجه له ، وذلك أن من البديهي أن الحرَّ إنما يكون عذرا إذا حصل به التأذى ، فإذا وجد ظلا يمشى فيه ، فإن كان ذلك الظل دافعا للتأذى بالحرَّ فلا وجه حينئذ لكون الحرَّ عذرا وإن لم يكن دافعا لذلك كان مقتضيا للإبراد أيضا ولا يصح الفرق حينئذ بين البابين إذ ليس المدار فيهما إلا على حصول التأذى بالحرَّ وإنما الوجه في مفارقة ما هنا للإبراد أن ما هنا مصوّر بما إذا ترك الإمام الإبراد وأقام الجماعة في أول الوقت فيعذر من تخلف عنه لعذر الحرَّ . فالحاصل أنه يطلب الإبراد بالظهر في الحرَّ بشرطه ، فإن خالفوا وأقاموا الجماعة أول الوقت عذر من تخلف لعذر الحرَّ فتأمل اهـ لكن هذا قد يخالفه قول الشارح : وإن لم يكن وقت الظهر الخ (قوله والمشقة) عطف سبب على مسبب (قوله والمشروب حاضر) أى ويشترط أن يكون حلالا ، فلو كان حراما حرم عليه تناوله ، ومحلّه إذا كان يترقب حلالا ، فلو لم يترقبه كان كالملططر (قوله يبعد مفارقتهمما) أى الجوع والعطش (قوله الاشتياق له لا الشوق) الذى في المختار التسوية بين الشوق والاشتياق . قال : الشوق والاشتياق نزاع النفس إلى الشيء اهـ إلا أن يقال إن النزاع مقول بالتشكيك ، فهو إذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه إذا عبر عنه بالشوق ، وعليه فالتسوية بينهما بالنظر لأصل المعنى

(قوله وثق من نفسه بعدم التطاع) أى الذى معه توقان بدليل قوله الآتى وأفهم تعبيره بالشدة الخ (قوله فالخاصل أنه متى لم تطلب الصلاة الخ) لا يخفى أن معنى عدم طلب الصلاة لأجل الجوع المذكور (١٥٣) أنه يقدم الأكل ثم يصلى

والصورة أن الوقت باق فلا محذور فى التأخير هذا الزمن القصير وهذا بعينه موجود فيما نحن فيه مع زيادة فوت الجماعة فأين الأولوية بل أين المساواة (قوله أن السقوط بهما وبما قبلهما الخ) فى العبارة قلب وهى عبارة الامداد والمقصود منها أن زوال العذر بهما وبما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلية الخ (قوله مثال لا قيد) أى وإن خرج به ما يأتى فهو مثال باعتبار قيد باعتبار (قوله إذ الخوف على نحو خبره) أى ولو نحو تعيب بقرينة قوله فيما يأتى فى التعدى نعم إن خاف تلفه الخ (قوله فيأثم بعدم حضور الجمعة) أى وكذا الجماعة وإن توقفت عليه كما هو ظاهر وإنما فرضه فى الجمعة لتأتى ذلك فيها على الإطلاق وقد يستفاد من جعله الاثم بعدم الحضور أنه لا يأثم بالأكل وفى حواشى المنهج للشهاب سم نقلا عن الشارح التصريح بذلك فقال إنه يكره من حيث كونه أكلًا وإنما يحرم القصد وعن الشهاب حجج أن الأكل حرام (قوله كما أفق به الوالد) يعنى بنى السعى فى إزالته وإلا ففرض فتياه فيما لو أكل ما ذكر جاهلا بأنه يوم الجمعة وإن كان فيها وقفة تعلم بالوقوف عليها .

إلا أن الأصحاب على خلافه . نعم يمكن حمل كلامهم على ما إذا وثق من نفسه بعدم التطاع بعداً كل ما ذكر وكلامه على خلافه . ويدل له قولهم تكرر الصلاة فى كل حالة تنافى خشوعه . والخاصل أنه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة أولى ويأتى على المشروب كاللبن لكونه مما يؤتى عليه مرة واحدة وأفهم تعبيره بالشدة أن السقوط بهما وبما قبلهما لا يتوقف على زواله بالكلية بل يكفى أن يصير إلى حالة لا يكون ذلك عذرا فى الابتداء كأن يخف (ومدافعة حدث) من بول أو غائط أو ريح لم يتمكن من تفرغ نفسه والتطهر قبل فوت الجماعة لكون الصلاة حينئذ مكروهة . والأصل فى ذلك خبر مسلم « لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الأخبثان » ومحل ما ذكر فى هذه المذكورات عند اتساع الوقت فإن خشى بتخلفه لما ذكر فوت الوقت ولم يخش من كتم حديثه ونحوه ضررا كما يحثه الأذرعى وغيره وهو متجه صلى وجوبا مع مدافعة ذلك من غير كراهة محافظة على حرمة الوقت . والسنة أن يتخلف عن الجماعة ليفرغ نفسه لما مر من كراهة الصلاة مع ذلك وإن خاف فوت الجماعة لو فرغ نفسه كما صرح به جماعة والأوجه أنه لو حدث له الحقن فى صلاته حرم عليه قطعها إن كانت فرضا إلا إن اشتد الحال وخاف ضررا (وخوف ظالم) مضاف لمفعوله (على) معصوم من (نفس) أو عضو أو منفعة (أو مال) أو عرض أو حق له ولو اختصاصا فيما يظهر له أو لغيره وإن لم يلزمه اللب عنه فى الأوجه خلافا لمن قيد به وذكر ظالم مثال لا قيد إذ الخوف على نحو خبره فى تنور عذر أيضا ومحل ذلك كما قاله الزركشى ما لم يقصد بذلك إسقاط الجماعة وإلا فلا يكون عذرا . نعم إن خاف تلفه سقطت عنه حينئذ كما هو ظاهر للنهى عن إضاعة المال وكذا فى أكل ماله ربح كرهه بقصد الإسقاط فيأثم بعدم حضور الجمعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع ريح المتن لكن يندب له السعى فى إزالته عند تمكنه منها كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وأفق أيضا بأنه تسقط الجمعة عن أهل محل عمهم عذر كمطر أما خوف غير ظالم كندى حق وجب عليه دفعه فورا فيلزمه الحضور وتوفيته ومثل خوفه على نحو خبره خوفه عدم نبات بذره أو ضعفه أو أكل نحو جراد له أو اشتغل بالجماعة ولو خاف من حضورها فوات تحصيل تملك مال فالأوجه أنه إن احتاج إليه حالا كان عذرا وإلا فلا (و) خوف (ملازمة) أو حبس (غريم معسر) مصدر مضاف لفاعله فلا ينون غريم لأنه حينئذ الدائن ومثله وكيله أو لمفعوله فينون

لا المراد منهما وعبرة حجج عبر آخرون بالتوقان إليه ولا تنافى لأن المراد به شدة الشوق لا أصله وهو مساو لشدة أحد ذينك اه (قوله إلا أن الأصحاب على خلافه) هذا معتمد سم على منهج عن الشارح (قوله ينافى خشوعه) ومنه ما لو تأقت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه لو صلى بدونه (قوله ضررا) أى يبيح التيمم (قوله وخاف ضررا) أى يبيح التيمم أيضا فله القطع بل قد يجب (قوله إذ الخوف الخ) أى سواء خاف تلفا أو عيبا فيه فلا ينافى الاستدراك الآتى (قوله ومحل ذلك) أى ما ذكر فى الخبر ونحوه (قوله لكن يندب له السعى) ظاهره عدم الوجوب وإن علم تأذى الناس به اه سم على ابن حجر وهو قريب لأن ذلك مما اعتيد وما يحتمل أذاه عادة (قوله أو أكل نحو جراد) من النحو الحمام والعصافير ونحوهما .

الشارح التصريح بذلك فقال إنه يكره من حيث كونه أكلًا وإنما يحرم القصد وعن الشهاب حجج أن الأكل حرام (قوله كما أفق به الوالد) يعنى بنى السعى فى إزالته وإلا ففرض فتياه فيما لو أكل ما ذكر جاهلا بأنه يوم الجمعة وإن كان فيها وقفة تعلم بالوقوف عليها .

(قوله والمعسر القادر) المناسب والمعسر الذى لا يتعسر عليه الاثبات (قوله أى وثبتت عنده) أى وطلب المستحق بالنسبة للسرقة (قوله أن مراد المصنف) بدل من ما ونائب فاعل علم قوله لو كان القصاص الخ لكن فى كون هذا هو الذى قرره نظر ظاهر لأن معنى قوله فيما مرّ ولو على بعد أن رجاء ترك المستحق مستبعد لضئته به وعدم سماحه به وليس المراد به البعد فى الزمان لأنه قدمه عليه فكان الأولى أن يقول وعلم مما قررنا به كلام المصنف من أن مراده بأيا ما مطلق الزمان الصادق بالقليل والكثير ثم إن الذى علم بما (١٥٤) تقرر كما عرفت عدم الفرق فى الرجاء بين طويل الزمان وقصيره ، وحينئذ

لأنه حينئذ المدين ومحله إذا عسر عليه إثبات إعساره بخلاف الموسر بما عليه والمعسر القادر على الاثبات بينة أو يمين ولو كان الحاكم لا يسمع البينة إلا بعد حبسه فهى كالعدم كما بحثه الزركشى (و) خوف (عقوبة) تقبل العفو عنها كحدّ قذف وقود وتعذير لله أو لآدمى و (يرجى تركها) ولو على بعد ولو ببذل مال (إن تغيب أياما) يعنى زمنًا يسكن فيه غضب المستحق أما حدّ الزنا والسرقة والشرب ونحوها من حدود الله تعالى فلا يعذر بالخوف منها إذا بلغت الإمام أى وثبتت عنده لأنه لا يرجو العفو عن ذلك فلا رخصة به بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدته وله التغيب عن الشهود لئلا يرفعوا أمره إلى الإمام وإنما جاز تغيب من عليه قود مع أن موجه كبيرة والتخفيف ينفيه لأن العفو مندوب إليه والتغيب طريقه وعلم مما قررناه أن مراد المصنف بأيا ما مادام يرجو العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص لصبي وحصل رجاءه لقرب بلوغه مثلاً فالحكم كذلك فقد يرفع أمره لمن يرى الاقتصاص للولى أو لمن يحبسه خشية من هربه إلى البلوغ فلا يمكنه التغيب (وعرى) بأن لم يجد ما يليق به لبسه وإن وجد سائر عورته كفقد عمامة أو قباء لأن عليه مشقة فى خروجه كذلك بخلاف ما إذا وجد لائقاً به بأن اعتاده بحيث لا يحتل به مروءته فيما يظهر والأوجه أن فقد ما يركبه لمن لا يليق به المشى كالعجز عن لباس لائق (وتأهب لسفر) مباح يريده (مع رفقة ترحل) قبل الجماعة ويخاف من التخلف لها على نفسه أو ماله أو كان يستوحش فقط للمشقة فى تخلفه عنهم (وأكل ذى ريح كريه) كبصل أو ثوم أو كراث

فلا معنى للتقييد فى هذه المسئلة بقوله لقرب بلوغه لا يقال هو وإن قيد به لكن لم يرد حقيقة التقييد حيث أعقبه بقوله مثلاً ليدخل ما إذا لم يقرب بلوغه. لأننا نقول فأى معنى لذكره على أنه لا يصح رجوعه لقوله لقرب بلوغه لادخال ما ذكر إذ لا يقاس البعيد بالتقريب لعدم الجامع وإنما هو راجع لقوله لصبي ليدخل من فى معناه كالمجنون كما هو ظاهر وأصل ذلك أن

(قوله كحدّ قذف الخ) أى كأن رأى الإمام المصلحة فى تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ (قوله) (قوله بلوغه) انظر ما ضابط القرب بل قضية قوله ولو على بعد عدم اشتراط القرب (قوله وعرى) يقال فرس عرى أى لاشئ عليه ويقال أيضاً عرى من ثيابه إذا تعرى كعمى يعرى عرىا بضم العين وكسر الراء وتشديد الياء ذكره الجوهري قال الأسنوى فيجوز قراءة الكتاب بالوجهين انتهى عميرة (قوله والأوجه أن فقد ما يركبه الخ) ومثل فقدّه فقد ما يليق به ركوبه وظاهره وإن قربت المسافة جدا وهو ظاهر حيث عدّ إزراء به (قوله لسفر مباح) أى ولو سفر نزهة سم على ابن حجر ونقل شيخنا الزيدى التوقف فيه عن بعضهم واستظهره وتقدم نقل عبارته فى أول الكتاب (قوله ریح كريه) قال، حج لمن يظهر منه ريحه .

بعضهم قال يستفاد من تقييد الشيخين بأيا ما أنه لو كان القود لصبي لم يجز التغيب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدى إلى ترك الجمعة سنين فزيهه عليه الشهاب حجج فى إمداده بأنه لا يستفاد منه ذلك لأن

مرادها أنه يغيب مادام يرجو العفو ولو على بعد أى وليس المراد ظاهر ما اقتضاه التعبير بأيا ما وعبارته أو أعنى الامداد وقيد الشيخان رجاء العفو بتغيبه أياما ولا يستفاد منه خلافا لبعضهم أن القود لو كان لصبي لم يجز التغيب لتوقف العفو على البلوغ فيؤدى إلى ترك الجمعة سنين وذلك لأن المراد أنه يغيب مادام يرجو العفو ولو على بعد فقد يرفع لمن يرى الاقتصاص للولى والشارح رحمه الله تصرف فيها بما ترى مع زيادة قوله لقرب بلوغه إشارة إلى أن ما استفيد من كلام الشيخين مراد لهما لكن بما لا يلائمه ما قبله من قوله أن مراد المصنف بأيا ما الخ ولا ما بعده من قوله فقد يرفع الخ .

أَوْفَلَ نِيءٌ ومثله المطبوخ الباقي له ريح يؤذى ولوقلّ فيما يظهر وإن كان خلاف الغالب ، وقول الرافعي يحتمل الريح الباقي بعد الطبخ محمول على ريح يسير لا يحصل منه أذى ، وذلك لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم « من أكل بصلا أو ثوما أو كراثا فلا يقر بنّ مسجدا » وفي رواية « المساجد فإن الملائكة تتأذى بما يتأذى منه بنو آدم » كإرواه البخاري . قال جابر : يعني ما أراه إلا نيئه وزاد الطبري : أَوْفَلَ . ومثل ذلك من بثيابه أو بدنه ريح كريهة كدم فصد وقصاب وأر باب الحرف الخبيثة وذى البخر والصنان المستحكم والجراحات النتنة والمجدوم والأبرص ومن داوى جرحه بنحو ثوم لأن التأذى بذلك أكثر منه بأكل نحو الثوم ومن نقل القاضي عياض عن العلماء منع الأجنم والأبرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطهما بالناس ، ومحل كون أكل مامرّ عذرا عند عسر زوال ريحه بغسل أو معالجة بخلاف ما إذا سهل من غير مشقة فلا يكون عذرا ، ولا يكره للمعدور دخول المسجد ولومع الريح صرّح به ابن حبان بخلاف غيره فانه يكره في حقه كما في آخر شروط الصلاة من الروضة خلافا لمن صرّح بحرّمته ، وهذا والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المعدور وغيره لوجود المعنى وهو التأذى ولا فرق في ثبوت

(قوله أَوْفَلَ) أى لمن يتجشئ منه لا مطلقا صرّح بذلك النووي تبعا للقاضي اه سم على عباب قال الشيخ حمدان بعد مثل ما ذكر وهو ظاهر إذ لا كراهة لريحه إلا حينئذ اه (قوله فلا يقر بن مسجدا) ظاهره ولو كان محتاجا لأكله للجوع أو غيره . وفي صحيح البخاري مانصه : باب ماجاء في الثوم النيء والبصل والكراث وقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن أكل البصل والثوم من الجوع أو غيره فلا يقر بن مسجدا . عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر « من أكل من هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقر بن مسجدا ، إلى أن قال : زعم عطاء أن جابر بن عبد الله زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أكل ثوما أو بصلا فليعتزلنا ، أو قال فليعتزل مسجدا ، أوليقعد في بيته » انتهى عميرة . قال الأسنوي : مقتضى الحديث التحريم وبه قال ابن المنذر انتهى . قال الدميري : وحجة الجمهور حديث « كله فأنى أناجى من لاتناجى » اه سم على منهج (قوله فإن الملائكة تتأذى الخ) قد يقتضى أن المراد بهم غير الكاثنين لأنهم لا يفارقونه . بقى أن الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فواجه التقييد بالمسجد وقد يجاب بأن المنع من غير المسجد تضيق لا يحتمل ومامن محل إلا وتوجد الملائكة فيه ، وأيضا يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمته فليتنامل . نعم موضع الجماعة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد فليتنامل اه سم على حج . أقول : أولشرف ملائكة المسجد على غيرهم كما قيل به في حكمة البصق على اليسار أن ذلك تعظيم ملك اليمين لكتابته الحسنات (قوله ريح كريهة الخ) ومن الريح الكريهة ريح الدخان المشهور الآن جعل الله عاقبته كأنه ما كان (قوله والصنان) بكسر الصاد وعبرة القاموس : الصن بالكسر بول الإبل وأول أيام العجوز وشبه السلة المطبقة يجعل فيها الخبز وبهاء ذفر الإبط كالصنان انتهى وهى تقتضى أن الصنان يجوز فيه الكسر وهو الأصل والضم على ما هو مضبوط بالقلم به في القاموس والمصباح والصحاح ونهاية ابن الأثير (قوله منع الأجنم) يؤخذ منه جواز التعبير بالأجنم عن صاحب المرض المخصوص وبه صرّح في القاموس لكن في الصحاح أنه يقال لمن به المرض مجذوم ولا يقال أجنم فإن الأجنم إنما يقال لمن قطعت يده (قوله فلا يكون عذرا) أى فيندب الحضور أى إن قلنا إن حضور الجماعة سنة أو يجب أى إن قلنا إن

الكراهة بين كون المسجد خاليا أولا وهل يكره أكله خارج المسجد أولا ؟ أفنى الوالد رحمه الله تعالى بكراهته نيئا كما جزم به في الأنوار بل جعله أصلا مقيسا عليه حيث قال : وكره له يعني النبي صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل والكراث وإن كان مطبوخا كما كره لنا نيئا انتهى وظاهره أنه منقول المذهب إذ عادته غالبا في غير ذلك عزوه إلى قائله وإن اعتمد وعلم مما تقرّر أن شرط إسقاط الجمعة والجماعة أن لا يقصد بأكله الإسقاط وإن تعسر إزالته (وحضور) نحو (قريب) وصديق وزوجة وصهر ومملوك وأستاذ وعتيق ومعتق (مختصر) أى حضره الموت وإن كان له متعهد لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه ترك الجمعة وحضر عند قريبه سعيد بن زيد أحد العشرة لما أخبر أن الموت نزل لأنه يشق عليه فراقه ويتألم لغيبته (أو) حضور (مريض بلا متعهد) له قريبا كان أو أجنبيا لئلا يضيع حيث خاف عليه ضررا ، أوله متعهد مشغول بشراء الأدوية مثلا فيكون كما لو لم يكن له متعهد (أو) حضور نحو قريب ممن له متعهد لكنه (يأنس به) أى بالحاضر لأن تأنيسه أهم وأشار المصنف أول الأعداء بالكاف في كطر إلى عدم انحصارها فيما ذكره ، فمنها أيضا نحو زلزلة وغلبة نغاس وسمن مفطر وسعى في استرداد مال يرجو حصوله له أو لغيره وأعمى حيث لا يجد قائدا ولو بأجرة مثل قدر عليها فاضلة عما يعتبر في الفطرة ولا أثر لإحسانه المشى بالعصا إذ قد تحدث له وهدة يقع فيها وكونه منهما أى بحيث يمنعه الهم من الخشوع والاشتغال بتجهيز ميت وحمله ودفنه ووجود من يؤذيه في طريقه ولو بنحو شتم مالم يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسيان والإكراه وتطويل الإمام على المشروع وتركه سنة مقصودة لأنه إذا عذر بهما في الخروج من الجماعة ففي إسقاطها ابتداء أولى قاله الزركشي ، وكونه سريع القراءة والمأموم بطيئها

(قوله أو حضور مريض بلا متعهد) إنما قدر الشارح لفظ حضور دون لفظ قريب لكونه أفيد وإن كان المتن لا يقبله فهو حل معنى وإلا فالمتن مفروض في القريب في المسائل الثلاثة ليتأتى له العطف في الثالثة (قوله له أو لغيره) وصف للمال

حضورها فرض وتسق إزالته (قوله بكراهته) وينبغي أن محل الكراهة مالم يحتاج لأكله كفقد ما يأتد به أو توقان نفسه إليه ويحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم «كله فاني أناجي من لاتناجي» (قوله وإن كان مطبوخا) معتمد (قوله إذ عادته) أى صاحب الأنوار (قوله أن لا يقصد بأكله الإسقاط) في شرح العباب ومّرّ آفا أن من أكله بقصد الإسقاط كره له وحرّم عليه في يوم الجمعة ولم تسقط انتهى وينبغي حرّمته هنا أيضا إذا توقفت الجماعة المجزئة عليه انتهى وقضية تعبيره بالقصد أنه لو لم يقصد الإسقاط لم يأتّم وتسقط عنه وإن تعمد أكله وعلم أن الناس يتضرّرون به وقوله ولم تسقط يقتضى وجوب الحضور وإن تأذى به الحاضرون . بقى أن مثل أكل ما ذكر بقصد الإسقاط وضع قدره في الفرن بقصد ذلك ، لكن لا يجب الحضور مع تأديته لتلفه اه سم على حج (قوله وحضور قريب) ظاهره ولو غير محترم كران محصن وقاطع طريق ونقل ذلك بالدرس عن فتاوى الشارح رحمه الله (قوله لأنه يشق عليه فراقه) أى المريض وجعله بعضهم لمن حضر قال لأن المختصر لا يتأذى بغيبه أحد عنه لعدم تمييزه في تلك الحالة وقد يمنع بأنه مادامت الروح باقية كان له شعور وإن لم يتمكن من النطق بما يريد (قوله ويتألم لغيبته) عميرة ، أحسن من هذا قول غيره لما في ذلك من شغل القلب السالب للخشوع اه سم على منهج (قوله وهدة يقع فيها) أى أو غيرها مما يتضرر بالتعثر به كأنقال توضع في طريقه ودواب توقف فيها اه سم على ابن حجر (قوله وحمله ودفنه) أى حيث لم تقم مقامه .

أو بمن يكره الاقتداء به والاستغفال بالمسابقة والمناضلة وكونه يخشى الافتتان به لفرط جماله وهو أمر دوقياسه أن يخشى هو افتتاناً ممن هو كذلك ثم هذه الأعذار تمنع الائم والكراهة كما مر ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها إن قصدوا لولا العذر والسبكي حصولها لمن كان ملازماً لها ويدل عليه خبر البخاري وحمل بعضهم أيضاً كلام المجموع على متعاطي السبب كأكل بصل أو ثوم وكون خبزه في الفرن وكلام هؤلاء على غيره كطير ومرض وجعل حصولها له كحصولها لمن حضرها لامن كل وجه بل في أصلها لثلاً ينافيه خبر الأعمى وهو جمع لأبأس به ثم هي إنما تمنع ذلك فيمن لا يتأتى له إقامة الجماعة في بيته والا فلا يسقط عنه طلبها لكراهة انفراده وإن حصل بغيره شعارها . واعلم أن الامام تطلب فيه صفات بعضها واجب وبعضها مستحب كما سيأتي أن الواجب أن تكون صلاته صحيحة عند المقتدى مغنية عن القضاء وإلا فلا تصح القدوة . وقد شرع في بيان ذلك فقال:

(فصل) في صفة الأئمة ومتعلقاتها

(لا يصح اقتدائه بمن يعلم بطلان صلاته) كعلمه بكفره أو حدثه لتلاعبه (أو يعتقده) أي البطلان بأن يظنه ظناً غالباً وليس المراد به ما اصطلاح عليه الأصوليون وهو الجازم

(قوله أو بمن يكره الاقتداء به) تقتض أن الجماعة خلف من يكره الاقتداء به أفضل من الانفراد وعليه فينبغي أن لا يكون ذلك عذراً (قوله ولا تحصل فضيلة الجماعة) معتمد .

(فصل) في صفات الأئمة

(قوله في صفات الأئمة) قد يتعين أن يكون الإنسان إماماً ولا يجوز أن يكون مأموماً كالأصم الأعمى الذي لا يمكنه العلم بانتقالات غيره فانه يصح أن يكون إماماً ولا يصح أن يكون مأموماً مرأه سم على منهج (قوله ومتعلقاتها) أي متعلقات الصفات كوجوب الإعادة ومسئلة الأواني (قوله أو حدثه) أي المتفق عليه أما المختلف فيه فسيأتي في قوله ولو اقتدى الخ (قوله ظناً غالباً) كان التقييد بالغالب ليكون اعتقاداً أي بالمعنى الآتي وهو الظن القوي لكن لا يبعد الاكتفاء بأصل الظن بل الوجه أن يراد بالاعتقاد هنا ما يشمل أصل الظن بدليل المثال فإن الاجتهاد المذكور غالباً أو كثيراً إنما يحصل أصل الظن اه سم على ابن حجر وقوله ليكون اعتقاداً فيه نظر فانه وإن أريد الظن بالغالب لا يكون اعتقاداً لأخذهم في مفهوم الاعتقاد الجزم فلو قال قيد به ليكون بياناً للراد بالاعتقاد هنا كان أولى وقول سم لا يبعد الاكتفاء بأصل الظن أي حيث كان مستند الدليل بخلاف ظن منشؤه غلبة النجاسة مثلاً المعارضة بأصل الطهارة كأن توضع إمامه من ماء قليل يغلب ولوغ الكلاب من مثله فلا التفات لهذا الظن استصحاباً لأصل الطهارة (قوله وهو الجازم) أي التصديق الجازم .

(قوله واعلم أن الإمام تطلب فيه صفات إلى قوله أن الواجب إلى آخره) كذا في نسخ الشارح ولعل قوله أن الواجب حرفه النسخ من قوله فمن الواجب والأفصل العبارة للإمداد وهي كما ذكرت (قوله بأن يظنه ظناً غالباً وليس المراد الخ) ينافيه ماسيأتي له في قوله وشمل قوله يعتقده الاعتقاد الجازم لدليل شرعي الخ فقوله وليس المراد به ما اصطلاح عليه الأصوليون أي فقط بل المراد هو والظن المذكور فهو مسـعمل في حقيقته ومجازه لكن ينافي هذا الحمل الحصر في قوله بأن يظنه الخ فكان الأصوب خلاف هذا التعبير .

المطابق لدليل (كجهتهدين اختلغا في القبلة) اجتهدا ولومع التيامن والتياسر وإن اتحدت الجهة (أو) في (إناءين) كماء طاهر ونجس وأدى اجتهدا كل لغير ما أدى إليه اجتهدا صاحبه فصلى كل لجهة أو توضعاً من إناء فيمتنع على أحدهما أن يقتدى بالآخر لاعتقاده بطلان صلاته (فإن تعدد الطاهر) من الآنية كالمثال الآتي ولم يظن من حال غيره شيئاً (فالأصح الصحة) أى صحة اقتداء بعضهم ببعض (مالم يتعين إناء الإمام للنجاسة) لما يأتى (فإن ظن) بالاجتهاد (طهارة إناء غيره) كانائه (اقتدى به قطعاً) جوازاً لعدم تردده أو نجاسته لم يقتد به قطعاً كما في حق نفسه (فلو اشتبه خمسة) من الآنية (فيها) إناء (نجس على خمسة) من الناس واجتهد كل منهم (فظن كل طهارة إنائه) والاضافة هنا ليست للملك إذ لا يشترط في المجتهد فيه كونه مملوكاً له وإنما هى للاختصاص (فتوضأ به) ولم يظن شيئاً من أحوال الأربعة الباقية (وأم كل منهم) الباقين (في صلاة) من الخمس مبتدئين بالصبح (ففي الأصح) السابق فيما قبلها (يعيدون العشاء) لتعين النجاسة في إمامها بزعمهم وإنما عولوا على التعيين بالزعم هنا مع كون الأمر منوطاً بظن المبطل العين ولم يوجد ،

(قوله المطابق) قيد به ليكون اعتقاداً صحيحاً وإلا فغير المطابق اعتقاد فاسد ومحل تسميته اعتقاداً حيث قبل التغير والا فهو علم (قوله اجتهدا) أى اختلف اجتهدا فهو تمييز محمول عن الفاعل (قوله أو توضعاً) أى كل منهما (قوله من الآنية) جمع إناء قال في المصباح الإناء والآنية الوعاء والأوعية وزنا ومعنى اه وهو لف ونشر مرتب فالإناء مفرد كالوعاء والآنية جمع كالأوعية وأصل آنية آنية قلبت الثانية ألفاً لأنه متى اجتمع هزتان ثانيتهما ساكنة وجب إبدالها من جنس حركة ما قبلها (قوله ولم يظن من حال غيره) تقييد لمحل الخلاف كما سيأتى ولقوله الآتي الإمامها فيعيد المغرب (قوله من الآنية) جمع إناء وجمعها أوان كما في مختار الصحاح (قوله كونه مملوكاً له) ثم رأيت أكثر النسخ إناء وحينئذ لا إشكال اه ابن حجر (قوله وإنما هى للاختصاص) أى من حيث الاستعمال وهو من أفراد الإضافة لأدنى ملابسة وهى من المجاز الحكيم كما نقل عن السعد وأيده العصام فراجع الأطول (قوله ولم يظن شيئاً من أحوال الأربعة) يؤخذ منه أنه لو زادت الأواني على عدد المجتهدين كثلث أوان مع مجتهدين كان فيها نجس بيقين واجتهد أحد المجتهدين في أحدها فظن طهارته ولم يظن شيئاً في الباقي واجتهد الآخر في الإناءين الباقيين فظن طهارة أحدهما صحة اقتداء الأول بالثاني لاحتمال أن يكون صادف الطاهر وعليه فلو جاء آخر واجتهد وأداه اجتهداً لطهارة الثالث بعد اقتدائه بالأول فليس لأحد المجتهدين المذكورين أن يقتدى بالثالث لانحصار النجاسة في إنائه ولو كانوا خمسة والأواني ستة كان الحكم كذلك فلكل من الخمسة أن يقتدى بالبقية وليس لواحد منهم أن يقتدى بمن تطهر من السادس لماصر (قوله مبتدئين بالصبح) قيد به لأجل قوله يعيدون العشاء (قوله ففي الأصح) عبارة المحرر فعلى الأصح قال الأسنوى وتبعه ابن النقيب يجوز أن يكون مراده مراد المحرر ويجوز أن يكون عدوله إلى الفاء إشارة إلى أن هذا خلاف في قدر المقضى مفرع على الأصح السابق قال الأسنوى ويرشد إلى الثاني اتيانه بالفاء في قوله فلو اشتبه الخ انتهى فليتأمل انتهى عميرة وقوله عدوله إلى الفاء أولى منه عدوله إلى في لأنها التي عدل إليها وهى مركبة من حرفين ومثل ذلك يعبر بلفظه على أن الفاء إنما يعبر بها عن الفاء التى هى اسم لحرف التهجى .

(قوله المطابق) إنما هو قيد في الاعتقاد الصحيح والا فالاعتقاد أعم من المطابق وغيره (قوله كما في حق نفسه) أى كما يعلم بذلك طهارة ونجاسة في حق نفسه أى فيظهر بالأول دون الثاني فهو راجع للسئلتين

له بالتشهي يستلزم الخ
ولا بد من هذا الذي
حذفه الشارح لأنه
هو محل الفرق بين
المستلزمين فله سقط من
النسخ (قوله فان كل
اجتهاد وقع صحيحا) أى
كل اجتهاد صادر منه
وبه فارق مسألة المياه
إذ الاجتهاد وقع فيها من
غيره وكان الأولى في
التعبير لأن صلاته لكل
جهة وقعت باجتهاد منه
صحيح (قوله لما تقدم)
لم يتقدم له ما يصحح هذه
الإحالة وهو تابع فيها
للجلال المحلى لكن ذلك
ذكر أولا مقابل الأصح
السابق بقوله: والثاني لا يصح

اقتداء بعضهم ببعض
وعله بقوله لتردد كل
منهم في استعمال غيره
للنجس فساغت له هذه
الإحالة بخلاف الشارح
وكأنه ظن أنه قدم مقدمة
الجلال المذكور (قوله
ويؤخذ مما مر) في التعبير
بالأخذ هنا مساحة إذ
ما هنا من أفراد الضابط
وكان غرضه ما ذكره
الشهاب حج بقوله :
تنبيه يؤخذ مما تقرر من
لزوم الإعادة أنه يحرم
عليهم فعل العشاء وعلى
الإمام فعل المغرب لما

بخلاف المبهم لما مر من صحة الصلاة بالاجتهاد إلى جهات متعددة لأنه لما كان الأصل في فعل
المكلف صونه عن الإبطال ما أمكن اضطررنا لأجل ذلك إلى اعتباره وهو يستلزم
اعترافه ببطلان صلاة الأخير فكان مؤاخذا به بخلاف ما مر ثم فان كل اجتهاد وقع صحيحا
فلزمه أن يعمل بمقتضاه ولا مبالاة بوقوع مبطل غير معين (إلا إمامها فيعيد المغرب)
لتعين النجاسة في حقه ، ومرادهم بتعين النجاسة عدم احتمال بقاء وجودها في حق
غيره . وضابط ذلك أن كلا يعيد ما صلاه مأموما آخر . والوجه الثاني يعيد كل منهم
ما صلاه مأموما وهو أربع صلوات لعدم صحة الاقتداء كما تقدم ، ولو كان في الخمسة نجسان
صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ، أو النجس منها ثلاثة فبواحد فقط . ويؤخذ مما مر
في الضابط أن من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطلان ، ولو كان النجس أربعة لم يقتد
أحد منهم بأحد ، ولو سمع صوت حدث أو شمه بين خمسة وتناكروه وأم كل في صلاة
(قوله بخلاف المبهم) أى فليس الأمر منوطا به وقوله لما مر علة لكون الأمر ليس
منوطا بالمبطل المبهم (قوله إلى اعتباره) أى اعتبار التعيين بالزعم هنا مع كون الأمر منوطا الخ
(قوله وهو) أى اعتباره (قوله إلا إمامها) أى العشاء (قوله فيعيد المغرب) ويتصور اقتداء
بعضهم ببعض بأن يكونوا جاهلين أو ناسين وإلا فحق تعين إناء من يريد الإمامة للنجاسة حرم
الاقتداء به ثم رأيت ابن حجر صرح بالحرمة المذكورة ولا يرد ذلك على المتن لأنه لم يتعرض لحكم
الاقتداء (قوله في حق غيره) أى بالنسبة للمقتدى (قوله كما تقدم) الذى هو مقابل الأصح
السابق في قوله فالأصح الصحة وبقي ما لى بهم واحد إماما في الصلوات الخمس والذى يظهر
الصحة ولا إعادة على واحد منهم لأن كل واحد جازم بطهارة إناؤه الذى تؤضا منه ولم تنحصر
النجاسة في واحد .

فرع — رأى إنسانا تؤضا وأغفل لمعة فهل يصح اقتداؤه به لاحتمال أن هذا الوضوء تجديد
أو لا يصح لأن الظاهر أنه عن حدث فيه تردد قال مر الأصح منه عدم الصحة .

فرع — لو اقتدى من يرى الاعتدال قصيرا بمن يراه طويلا فأطاله أو اقتدى شافى بمثله
فقرأ الامام الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في الفاتحة لم يوافقه بل يسجد وينتظره ساجدا ذكر
ذلك القاضى وكلام البغوى يقتضيه قال الزركشى وهو واضح واعتمده مر وإن كان كلام القاضى
يقتضى أنه ينتظره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك قال في شرح الروض
والختار جواز كل من الأمرين وقد أقيمت به في نظيره من الجاوس بين السجدين انتهى وقال
مر المعتمد الأول وانظر هل يخالف الأول ما في شرح الروض في الزحمة أنه جوز الدارعى وغيره
للفرد أن يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه أو يفرق .

فرع — قال في الروض وشرحه ولو ترك شافى القنوت وخلفه حنفى فسجد الشافى للسهو
تابعه الحنفى ولو ترك السجود لم يسجد اعتبارا باعتقاده وفيه أنه إن كان المدار على اعتقاد الامام
فكان مقتضاه أنه إذا ترك السجود سجد الحنفى لأن مقتضى اعتقاد الامام أن الامام إذا ترك سجود
السهوسن للمأموم بعد سلام الإمام الاتيان به ويرد أيضا أنه قد يكون الحكم عند الحنفى بخلاف ما ذكر
فكيف يحكم عليه باعتقاده وهو لا يلزمه العمل بما يعتقده فليحرم وإن كان المدار على اعتقاد
المأموم فكان مقتضاه أن يرجع إلى مذهب الحنفى في ذلك فان كان الحكم عندهم ما ذكر
فواضح وإلا فكيف يحكم عليهم بما يعتقدون خلافه فليراجع اه سم على منهج وقوله في الفرع
الأول فهل يصح اقتداؤه الخ بقى ما لو رآه يتوضأ وضوءين وأغفل لمعة المذكورة

تقرر من تعين النجاسة في كل اه وإن كانت العبارة قاصرة عنه

فكما ذكر في الأواني (و) شمل قوله يعتقده الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن اجتهاد في الفروع فعليه (لو اقتدى شافعي بحنفي) مثلاً ارتكب ميطلاً في اعتقادنا أو اعتقاده كأن (مس فرجه أو افتصد فالأصح الصحة في الفصد دون المس اعتباراً) فيهما (بنية المقتدى) هو من زيادته على المحرر ومراده بالنية الاعتقاد لأنه محدث عنده بالمس دون الفصد وقد صورها صاحب الخواطر السريعة بما إذا نسي الإمام كونه مفتصداً لتكون نيته جازمة في اعتقاده بخلاف ما إذا علمه لأنه متلاعب عندنا أيضاً لعلمنا بعدم جزمه بالنية قيل ويرده كلام الأصحاب فإنهم علوا الوجه القائل باعتبار عقيدة الإمام بأنه يرى أنه متلاعب في الفصد ونحوه فلا تقع منه نية صحيحة فالخلاف إنما هو عند علمه حال النية بفصده ويحجب بأن المراد بالتلاعب في تعليل ما ذكر بالنظر للمأموم دون الإمام إذ غاية أمره أنه عالم حال النية بمبطل عنده وعلمه به مؤثر في جزمه عنده لا عندنا ومقابل الأصح أن العبرة بعقيدة الإمام لما مر ولا يشكل على ما تقرر حكماً باستعمال مائه وعدم مفارقتة عند سجوده لص لا قولهم لو نوى مسافران شافعي وحنفي إقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوصولهما سفر الشافعي فقط وجازله الاقتداء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لأن كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز الشافعي مطلقاً بخلافه ثم فانه يجوز القصر في الجملة وسيأتي فيه زيادة في بابيه وأيضاً فالمبطل هنا وفيما لو سجد لص أو تنحج عمداً عهد اغتفار نظيره في اعتقاد الشافعي

فهل يصح اقتدائه به لاحتمال أنه تجديد أولاً لاحتمال أنه أحدث بين الوضوئين أو يفرق بين أن يعتاد التجديد أولاً فيه نظر والأقرب الثاني نظراً إلى ذلك الاحتمال لأنه يؤدي إلى تردد المقتدى في النية وقوله في الفرع الثاني وقال مر المعتبر الأول هو قوله قال الزركشي وهو واضح الخ وقوله أو يفرق . أقول : الظاهر الفرق لأنه في مسألة الاقتداء ينقطع اعتداله بقصد المتابعة فلا يعد فعله تطويلاً للركن القصير بخلاف ما هنا (قوله لم يقتد أحد منهم) أي لم يجزله ذلك (قوله فكما ذكر في الأواني) لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل الصلاة واحدة لاحتمال أن الشكل من واحد (قوله اعتباراً بنية المقتدى) قضية الصحة واعتبار اعتقاد المأموم أن هذا الإمام يتحمل عن المأموم كغيره وتذكر الركعة بأدراكه راكعاً فليحذر اه سم على منهج . أقول : وهو ظاهر لأن اعتقاده صحة صلاته صيره من أهل التحمل عنده (قوله هو من زيادته) أي قوله اعتباراً بنية المقتدى (قوله محدث عنده) أي المقتدى (قوله بما إذا نسي الإمام كونه مفتصداً) قال سم على منهج اعتمد هذا التصوير شيخنا الرملي وشيخنا طب ومراه وكلام الشارح هنا صريح في اعتقاده حيث حكى رده بقبيل ثم أجاب عنه تبعاً لحج (قوله قيل) قائله ابن حجر (قوله ويرده كلام الأصحاب) أي يرد تصوير صاحب الخواطر السريعة وقوله بعد ويحجب أي عن هذا الرد ويؤخذ منه أنه لا فرق عنده بين كون الإمام ناسياً أو عالماً (قوله إذ غاية أمره) أي المأموم وقوله عنده أي الإمام وقوله وعلمه أي المأموم وقوله عنده أي الإمام (قوله لما مر) أي في قوله لتكون نيته جازمة (قوله عند سجوده لص) أي لآية ص الخ (قوله مع اعتقاده) أي الشافعي وقوله بطلان صلاته أي الحنفي .

(قوله ويحجب) عن هذا الرد الذي حكاه بقبيل وقائله الشهاب حج فتخلص أن الشارح يختار تصوير صاحب الخواطر السريعة مخالفاً للشهاب المذكور وإنما عبروا فيه بالتلاعب بالنظر للمأموم لأنه يرى الإمام حينئذ متلاعباً أي صورة وإلا فلا تلاعب مع النسيان لكن قوله إذ غاية الأمر لا يتنزل على ذلك فلا معنى له هنا وإن أوله الشيخ في الحاشية بما لا تقبله العبارة مع عدم صحته كما يعلم بمراجعتها وأصل ذلك أن الشهاب المذكور لما رد التصوير المتقدم بكلام الأصحاب المذكور واختار أن المسألة مصورة بالعمد استشعر سؤال صورته أنه كيف يصح الاقتداء به حينئذ وهو متلاعب فأورده وأجاب عنه بقوله قلت كونه متلاعباً عندنا ممنوع إذ غاية أمره إلى آخر ما ذكره الشارح والشارح رتب هذا على جوابه المذكور فلم يلتزم معه وبعضهم أجاب عما أجاب عنه الشارح بحمل التلاعب في القول الثاني على ما هو في حكم التلاعب وذلك في الناسي لافي

لو وقع من جاهل والحنفي مثله فلا ينافي اعتقاد كل جواز ما أقدم عليه فاغتفر له قياسا عليه بخلاف الصلاة مع نحو المس فانه يستوى في ذلك الجاهل وغيره ولو شك شافعي في إتيان المخالف بالواجبات عند المأموم لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسينا للظن به في توقي الخلاف ولو ترك الامام البسملة لم تصح قدوة الشافعي به ، ولو كان المقتدى به الامام الأعظم أو نائبه كما نقله عن تصحيح الأكثرين وقطع جماعة وهو المعتمد وإن نقلنا عن الحلبي والأودني الصحة

(قوله لو وقع من جاهل) وحكم باستعمال مأثله لأنه أدى به ما لا بد منه وهو ترك الاعتراض عليه من الشافعي لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد وإن لم يقل بمذهبه (قوله لم يؤثر) بقي أن يقال سلمنا أنه أتى به لكن على اعتقاد السنية ومن اعتقد بفرض معين فلا كان ضارا أي كما تقدم والشارح أي في شرح الروض السابق أشار إلى دفعه بقوله ولا يضر عدم اعتقاده الوجوب الخ وكان حاصله أنه لما أتى به وكان اعتقاده عدم الوجوب مذهبا له غير مبطل عنده اكتفينا منه بذلك بخلاف الموافق فان اعتقاده عدم الوجوب ليس مذهبا له ومبطل عنده فلم يكتف منه بذلك. والحاصل أن اعتقاد عدم الوجوب إنما يؤثر إذا لم يكن مذهبا للمعتقد وإلا لم يؤثر ويكتفى منه بمجرد الإتيان وأما مادفع به مر أيضا ذلك من اعتقاده عدم الوجوب كإتيان من ظن أنه أتى بالجلوس بين السجدين بالجلوس بقصد الاستراحة مع أنه يقع عن الجلوس بين السجدين ففيه نظر لأنه ليس هناك اعتقاد فرض معين فلا غاية الأمر أنه أتى بالفرض يظنه فلا بناء على ظنه أنه أتى بالفرض بخلاف مانحن فيه ويؤخذ من كون الشك في أن الحنفي ترك الواجبات لا يضر أن الشافعي كذلك إذ لا فرق بل بالأولى لأنه إذا لم يضر الشك في المخالف الذي لا يعتقد وجوب بعض الواجبات في الموافق أولى ومن ذلك ما إذا شك في طهارة الامام ويدل عليه ما ذكره في شرح الروض كغيره فيما إذا أسر الامام في الجهرية أنه لا إعادة عليه اه سم على منهج (قوله في صحة الاقتداء به) أي فلو أخبره بعد ترك شيء من الواجبات فهل يؤثر لذلك وتجب الاعادة أولا للحكم يمضي صلاته على الصحة فيه نظر والأقرب الأول قياسا على ما يأتي من أنه لو كان إمامه تاركا لتكبيرة الاحرام وجبت الاعادة لأن التحريم مما لا يخفى إلا أن يفرق بأن التحريم من شأنه جهر الامام به أي فينسب المأموم لتقصير في عدم العلم بالإتيان به من الامام ولو كان بعيدا ولا كذلك غيره من الواجبات ويؤيد الفرق ما صرحوا به من أن الامام لو شك بعد إحرام المأموم فاستأنف النية وكبر ثانيا لا يجب على المأموم إعادة الصلاة إذا علم بحال الامام مع أنه بذلك يتبين تقادم إحرامه على إحرام إمامه وعللوا ذلك بمشقة الاطلاع على حال الامام وأنه لا يلزمه تأمل حاله في بقية صلاته وسيأتي عن الشارح في كلام سم ما يقتضي وجوب الاعادة (قوله تحسينا للظن به) قال في الروض وشرحه ومحافظة على السكالم عنده اه وقد يعترض على كلا التعليلين بأنه قد لا يكون المتروك عنده من السكالم ولا مما يطالب الخروج من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الإتيان بجميع الواجبات اه سم على منهج في أثناء كلام (قوله ولو ترك الامام البسملة) كأن سمعه يصل تكبيرة التحريم أو القيام بالحمد لله (قوله لم تصح) أي فتجب عليه نية المفارقة عند إرادته الركوع لأن قبله بسبيل من أن يعيدها على الصواب (قوله الأودني) قال في اللب الأودني بالضم وفتح المهملة والنون إلى أودنة من قرى بخارى. قلت : وبالفتح إلى أودن منها أيضا قال ياقوت وأظنهما واحدا واختلف في الهمزة انتهى وفي طبقات الأسنوى هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن بصير

خلفه واستحسنه وتعليل الجواز بخوف الفتنة ممنوع فقد لا يعلم الإمام بعدم اقتدائه أو مفارقه كأن يكون في الصف الأخير مثلاً أو يتابعه في أفعالها من غير ربط وانتظار كثير فينتفي خوف الفتنة (ولا تصح قدوة بمقتد) حال قدوته لكونه تابعا لغيره بلحقه سهوه ومن شأن الإمام الاستقلال وأن يتحمل هو سهوه غيره فلا يجتمعان وأما خبر الصحيحين أن الناس اقتدوا بأبي بكر رضي الله عنه خلف النبي صلى الله عليه وسلم فمحمول على أنهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يسميهم التكبير كافي الصحيحين أيضا وقد روى البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف أبي بكر قال في المجموع إن صح هذا كان مرتين كما أجاب به الشافعي والأصحاب ولو توهم أو ظن كونه مأموما لم يصح اقتداؤه أيضا به ومحله كما قاله الزركشي عند هجومه فإن اجتهد في أيهما الإمام واقتدى بمن غلب على ظنه أنه الإمام فينبغي أن يصح كما يصلي بالاجتهاد في القبلة والثوب والأواني انتهى ومعلوم أن اجتهاده بسبب قرائن تدله على غرضه لا بالنسبة للنية لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بأن شرط الاجتهاد أن يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها هنا لأن مدار المأمومية على النية لا غير وهي لا يطاع عليها وإن اعتقد كل من اثنين أنه إمام صحت صلاتهما لعدم مقتضى بطلانها أو أنه مأموم فلا وكذا لو شك في أنه إمام أو مأموم ولو بعد السلام كما في المجموع لشكه في أنه تابع أو متبوع فلو شك أحدهما وظن الآخر صحت للظان أنه إمام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرق الأصحاب فيها بين الظن والشك قاله ابن الرفعة أو البطلان بمجرد الشك مبنى على طريق العراقيين أما على طريق المراوزة ففيه التفصيل في الشك في النية وقدره في صفة الصلاة وهذا هو المعتمد وخرج بمقتد ما لو انقطعت القدوة كأن سلم الإمام فقام مسبوق فاقتردى به آخر أو مسبوقون فاقتردى بعضهم ببعض فتصح ،

بالباء الموحدة توفي ببخارى سنة خمس وثمانين وثلثمائة وأودته بفتح الهمزة كما نقله ابن الصلاح عن الاكمل لابن مأكولا وعن خط ابن السمعاني في الأنساب واقتصر عليه وذكر ابن خلكان أن ابن السمعاني قال إنه بالضم وأن الفتحة من خطأ الفقهاء ولم يذكر غيره أعنى ابن خلكان (قوله خلفه) أي الإمام وقوله كأن يكون أي المأموم (قوله وانتظار كثير) أي عرفا مر فيما يأتي في فصل شرط القدوة الخ (قوله ولا تصح قدوة) قال في المصباح القدوة اسم من اقتدى به إذا فعل مثل فعله تأسيا وفلان قدوة أي يقتدى به والضم أكثر من الكسر قال ابن فارس : ويقال إن القدوة الأصل الذي يتشعب منه الفروع انتهى وفي القاموس القدوة مثلية وكعدة ماتسنت به واقتديت به (قوله أن الناس اقتدوا بأبي بكر) أي في مرض موته صلى الله عليه وسلم (قوله لم يصح اقتداؤه به) أي ولو بعد السلام وإن بان إماما اه ابن حجر وكتب عليه سم بأن شك بعد السلام في كون إمامه مأموما إلا أن محل هذا ما لم يبن إماما كما هو ظاهر ولا ينافيه وإن بان إماما لجواز تخصيصه بغير هذه الصورة بل يتعين ذلك اه وكتب سم أيضا قوله وإن بان إماما أي إن طال زمن التردد أو مضى ركن كما هو ظاهر (قوله فينبغي أن يصح) أي فلو تغير اجتهاده فهل يجب الاستئناف أو نية المفارقة فيه نظر ولا يبعد الثاني (قوله أنه إمام) أي بصاحبه (قوله وقد مر) أي وهو أنه إذا طال التردد أو مضى ركن ضر وإلا فلا (قوله وهذا) أي طريق المراوزة .

في غير الجمعة على الأصح لكن مع الكراهة (ولابن تلمذه إعادة) وإن كان المقتدى مثله (كمقيم تيم) بمحل يغلب فيه وجود الماء ومحدث صلى على حسب حاله لا كراه أو لكونه فقد الظهورين لعدم الاعتداد بصلاته فكانت كالفسادة من هذه الحيثية وإن صحت حرمة الوقت، وأما عدم أمره صلى الله عليه وسلم من صلى خلف عمرو بن العاصي بالاعادة فغير مستلزم عدمها لأنه على التراخي وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز، ولجواز كونهم كانوا عالمين وقضوا ماعليهم (ولا قارئ بأى في الجديد) وإن لم يتمكن من التعلم،

(قوله في غير الجمعة) أى أما فيها فلا تصح لأن فيه انشاء جمعة بعد أخرى (قوله لكن مع الكراهة) ظاهر في الصورتين وعليه فلا ثواب فيها من حيث الجماعة وفي ابن حجر التصريح برجوعه للثانية فقط والكراهة خروجاً من خلاف من أبطلها وسيأتى في كلام المحلى قبيل صلاة المسافر ما يصرح بتخصيص الخلاف بالثانية هذا وينبغي أن محل صحة القدوة ما لم يتذكر الإمام ترك ركن من صلاته ويعود لتداركه قبل طول الفصل فإن عاد لم تصح قدوة المقتدى بالإمام الثانى لتبين أنه مقتد بمقتد في نفس الأمر (قوله كمقيم تيم) هل شرط هذا علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسى فإن لم يعلم مطلقاً إلا بعد الصلاة صحت ولا قضاء لأن هذا الإمام محدث وتبين حدث الإمام بعد الصلاة لا يضر ولا يوجب القضاء كما سيأتى أولاً فرق هنا ويخص ماسيأتى بغير ذلك ويفرق فيه نظر والتسوية قريبة إلا أن يظهر فرق واضح. فإن قيل على التسوية هل اكتفى عن هذا المثال بمسئلة الحدث الآتية قلنا يفوت التنبيه على أن المسافر التيمم يصح الاقتداء به وإن كان حدثه باقياً تأمل اه سم على ابن حجر وقوله والتسوية قريبة أى فلا قضاء كما لو بان حدث إمامه وقوله إلا أن يظهر فرق واضح. أقول: قد يقال الفرق أن الحدث من شأنه أنه يخفى فلا ينسب المأموم معه إلى تقصير في عدم العلم به وأما التيمم فهو مما يغلب الاطلاع عليه سيما في حق المسافرين فينسب المأموم إلى تقصير في عدم العلم بحال الإمام هذا وفي كلام الشارح في باب التيمم ما يصرح بالتسوية بينه وبين المحدث حيث قال بعد قول المصنف ومن تيمم للبرد قضى في الأظهر. وأجيب عن الخبر أى خبر عمرو بن العاصي حيث صلى بأصحابه وقد تيمم للبرد ولم يأمره ولا أصحابه بالقضاء بأنه عليه الصلاة والسلام إنما لم يأمره بالاعادة لأنها على التراخي وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز وبأنه يحتمل أن يكون عالماً بوجوب القضاء وأما أصحابه فيحتمل عدم معرفتهم الحكم أو جهلهم بحاله وقت القدوة به (قوله من صلى خلف عمرو بن العاصي) أى لما تيمم للبرد وصلى بأصحابه على ما مر في باب التيمم (قوله ولجواز كونهم كانوا عالمين) أى بوجوب الإعادة على من اقتدى بمن تلمذه الاعادة واقتدأهم بعمرو إنما هو لعدم علمهم حال الاقتداء (قوله ولا قارئ بأى الخ).

فرع — علم أميته وغاب غيبة يمكنه التعلم فيها فهل يصح اقتدائه به أم لا، فيه نظر والأقرب الثانى لأن الأصل بقاء الأمية ونقل عن فتاوى الشارح أنه لو ظن أنه تعلم في غيبته صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه ويعمل بما قدمناه. لا يقال يشكل على ما ذكر مآلوه فيما لو علم حدثه ثم فارقه مدة يمكن فيها تطهره من صحة الاقتداء به حملاً على أنه تطهر في غيبته لأننا نقول: الظاهر من حال المصلى أنه تطهر بعد حدثه لتصح صلاته وليس الظاهر من حال الأذى ذلك فإن الأمية علة مزمنة والأصل بقاؤها وقد يجاب عن التوقف فيما مر بأن ذلك مفروض فيما لو استوى عنده الاحتمالان وما نقل عن الفتاوى مصور بما إذا ترجح عنده أحد الاحتمالين بقرينة إفادته الظن

(قوله لأنه على التراخي الخ) هذه الأجوبة مبنية على لزوم الاعادة لهم خلاف ما قدمه في باب التيمم فليراجع (قوله) ولجواز كونهم كانوا عالمين (أى حين بلغ النبي صلى الله عليه وسلم بأن طرأ لهم العلم بعد الاقتداء والافكيف يقتدون مع علمهم بعدم صحة الاقتداء

أو لم يعلم المقتدى بحاله لعدم صلاحيته لتحمل القراءة عنه لو أدركه راكعا مثلا ومن شأن الامام التحمل كأمير والقديم يصح اقتداؤه به في السرية دون الجهرية بناء على أن المأموم لا يقرأ في الجهرية بل يتحمل الامام عنه فيها وهو القول القديم أيضا والأخى منسوب للأئم كأنه على الحالة التي ولدته عليها وأصله لغة لمن لا يكتب واستعمله الفقهاء فيما ذكر مجازا وقوله في الجديد راجع إلى اقتداء القارئ بالآخى لا إلى ما قبله (وهو من يخل بحرف) بأن عجز عن إخراج من مخرجه (أو تشديدة من الفاتحة) لرخاوة في لسانه ومن يحسن سبع آيات مع من لا يحسن إلا الذكر وحافظ نصف الفاتحة الأول بحافظ نصفها الثاني مثلا كقارئ مع أمي ونبه بما ذكره على أن من لم يحسنها بطريق الأولى ولو أحسن أصل التشديد وتعذرت عليه المبالغة صحت القدوة به مع الكراهة كافي الكفاية عن القاضي (ومنه أرت) بمثناة مشددة (يدغم) بإبدال كما قاله الأسنوي (في غير موضعه) أي الادغام المفهوم من يدغم فلا يضر إدغام فقط كتشديد لام أو كاف مالك (و) منه (أثغ) بمثلثة (يبدل حرفا بحرف) كراء بغين وسين بناء ، نعم لو كانت اللغثة يسيرة بأن لم تمنع أصل مخرجه وإن كان غير صاف لم تؤثر والادغام في غير موضعه المبطل مستلزم للإبدال لأنه إبدال خاص فكل أرت أثغ ولا عكس (وتصح) قدوة أمي ولو في الجمعة على ماسياتي في بابها (بمثله) في الحرف المعجوز عنه وإن لم يكن مثله في الإبدال كما لو عجز عن الراء وأبدلها أحدها غينا والآخر لاما بخلاف عاجز عن راء بعاجز عن سين وإن اتفقا في البديل لأن أحدها يحسن مالا يحسنه صاحبه ،

(قوله لعدم صلاحيته لتحمل القراءة عنه الخ) لا يرد عليه الامام المحدث لأنه أهل في الجملة لو كان متطهرا (قوله ونبه بما ذكره على أن من لم يحسنها الخ) قد يقال إن مافسر به الأخي قاصر

(قوله أولم يعلم) أي فلا تنعقد للجاهل بحاله فلا بد من القضاء وإن لم يبين الحال إلا بعد اه سم على ابن حجر (قوله فيما ذكر مجازا) أي ثم صار حقيقة عرفية (قوله لا إلى ما قبله) ويدل لذلك إعادة لا (قوله وهو من يخل بحرف الخ) عميرة قال الأسنوي ولا يمتنع الاقتداء بالبعد الاخلال المذكور فتفطن له انتهى . أقول: الوجه الذي لا يتجه غيره وفقا لشيخنا طب رحمه الله وهو ظاهر كلامهم عدم الانعقاد لأن الخلل هو نقصه بالأمية كالأنوثة وذلك موجود قبل الاخلال تأمل اه سم على منهج (قوله كقارئ مع أمي) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ الذكر أمامن يحفظ نصف الفاتحة الأول مع من يحفظ الثاني فكأمين اختلفا في المعجوز عنه فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وكأنه أدخله في القارئ مع الأمي بالنظر إلى كل واحد منهما مع صاحبه في النصف الذي يحفظ دون غيره (قوله لم تؤثر) عميرة عن أبي غانم ملقي ابن سريج قال : انتهى سريج إلى هذه المسئلة وكانت لثغته يسيرة وفي مثلها ، فقلت له هل تصح إمامتي ؟ فقال نعم : وإمامتي أيضا اه سم على منهج (قوله وتصح قدوة أمي) ظاهره من غير كراهة (قوله على ماسياتي في بابها) من قوله بعد قول المصنف مكلفا حرا ذكرا ولا تنعقد بأربعين وفيهم أمي لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كإقتداء القارئ بالأخي كما نقله الأذري عن فتاوى البغوي وظاهر أن محله إذا قصر الأمي في التعلم وإلا فتصح الجمعة إن كان الإمام قارئا إلى آخر ما ذكر (قوله في الحرف المعجوز عنه) لو استويا في الاخلال بحرف معين وزاد أحدهما بالاخلال بشيء آخر فينبغي صحة اقتداء ذي الزيادة بالآخر دون العكس فليست أم اه سم على منهج (قوله وأبدلها أحدها غينا والآخر لاما) قال عميرة : ومثله أي في الصحة فيما يظهر لو كان يسقط الحرف الأخير والآخر يبدله انتهى . أقول : قد يفرق بينهما وإن اتفقا في المعجوز عنه لكن الآتي بالبديل قراءته أكمل وأتم مما يأت لها ببدل ومن ثم لو أسقطه بطلت صلاته لتنزيه منزلة الحرف الأصلي .

وعلم منه عدم صحة اقتداء أخرس بأخرس ولو عجز إمامه في أثناء صلاته عن القراءة لخرس لزمه مفارقتة بخلاف ما لو عجز عن القيام لأن اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارئ بالأخرس قاله البغوي في فتاويه فلو لم يعلم بخبره حتى فرغ من صلاته أعاد لأن حدوث الخرس نادر بخلاف طرؤ الحدث وبحث الأذرعى صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير أو التشهد أو السلام بالعربية بمن لا يحسنها بها ووجهه أن هذه لا تدخل لتحمل الإمام فيها فلم ينظر لعجزه عنها وتصح القدوة بمن جهل إسلامه أو قراءته لأن الأصل الإسلام والظاهر من حال المسلم المصلى أنه يحسن القراءة فإن أسر هذا في جهرية أعاد المأموم صلاته إذ الظاهر أنه لو كان قارئاً لجهر ويلزمه كما نقله الإمام عن أئمتنا البحث عن حاله . أما في السرية فلا إعادة عليه عملاً بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما لا يلزمه البحث عن طهارة الإمام نقله ابن الرفعة عن الأصحاب لا إن قال بعد سلامه من الجهرية نسيت الجهر أو أسررت لكونه جائزاً وصدقه المأموم فلا تلزمه الإعادة بل تستحب وإن لم يجهل المأموم وجوب الإعادة خلافاً للسبكي إذ متابعة المأموم لإمامه بعد إسراره لا تبطل عملاً بما تقدم من التعليل وهذا وإن عارضه أن الظاهر أنه لو كان قارئاً لجهر ترجع عليه باحتمال أن يخبر إمامه بعد سلامه بأنه أسر ناسياً أو لكونه جائزاً فسوغ بقاء المتابعة ثم بعد السلام إن وجد الأخبار المذكور

(قوله وعلم منه) أى من قوله لأن أحدهما يحسن ما لا يحسنه صاحبه (قوله أخرس بأخرس) قال ابن قاسم ووجه : أى الشهاب الرملى ذلك بما حاصله الجهل بمائثلهما لجواز أن يحسن أحدهما ما لا يحسنه الآخر كما لو كانا ناطقين اه وهو واضح في الخرس الطارىء ويوجه في الأصل بأنه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كان ناطقاً أحسن ما لا يحسنه الآخر اه سم على حجج ولم يزد في حاشية المنهج على التوجيه في الخلق (قوله أعاد) أى سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية (قوله بمن لا يحسنها بها) صادق بمن لا يحسنها بلغة أصلاً والتعليل يوافقه (قوله لأن الأصل الإسلام) ولا ينافي هذا ما مر من عدم صحة اقتداء أخرس بمثل له لأنه لم يظهر من حال أحدهما شئ يعتمد عليه من مماثلة وعدمها (قوله فإن أسر هذا) أى من جهلت قراءته فلا يكتفيه نية المفارقة (قوله أعاد المأموم الخ) أى إذا لم يخبره بعد السلام بأنه أسر ناسياً مثلاً كما يأتى (قوله ويلزمه الخ) أى بعد السلام فله إدامة القدوة معه إلى السلام كما يأتى (قوله البحث عن حاله) أى فلو لم يبحث عن حاله حتى حضرت صلاة أخرى فينبغى عدم صحة الاقتداء به لعدم جزمه بالنية (قوله أما في السرية) أى بأن قرأ فيها على وجهه لم يسمعه المأموم (قوله وإن لم يجهل) هى غاية (قوله خلافاً للسبكي) أى حيث قال بوجوب الإعادة لتردد المأموم في صحة قدوته بإسرار الإمام وقوله عملاً الخ قد يمنع أن ماتقدم من التعليل يفيد ذلك بل قوله إذ الظاهر أنه لو كان قارئاً لجهر يؤيد كلام السبكي إلا أن يريد بالتعليل قوله قبل لأن الأصل الإسلام والظاهر الخ (قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله عملاً بالظاهر .

فرع — لو بان الإمام تاركاً للفتحة أو التشهد هل يجب القضاء مطلقاً أولاً مطلقاً أولاً يجب في السرية ويجب في الجهرية مال م ر إلى الوجوب مطلقاً لأن من شأن القراءة الإطلاع عليها اه . وأقول : الوجوب لا يمكن خلافه في الفتحة في الجهرية أخذاً مما قرر في الفرع السابق لأن من لازم ثبوت الترك أنه أسر في الجهرية ولم يتبين إحسان القراءة وفيه نظر لأن الكلام فيما إذا بان قارئاً

(قوله وعلم منه عدم صحة اقتداء أخرس بأخرس) وجه علمه منه ما يؤخذ مما وجهوا به الحكم من عدم تحقق المائثلة لجواز أن يحسن أحدهما ما لا يحسنه الآخر فالضمير في قوله منه راجع لقول المصنف وتصح بمثله أى الذى مماثلته له محققة كما هو ظاهر فخرج به الأخرس مع الأخرس للتوجيه الذى ذكرنا فلا تتحقق المائثلة والشيخ في الحاشية جعل الضمير راجعاً إلى قول الشارح لأن أحدهما يحسن ما لا يحسنه صاحبه وهو لا يصح لأن عدم الإحسان فيه محقق فلا يدل على المحتمل (قوله خلافاً للسبكي) فى قوله بلزوم الإعادة إذ لم يجهل المأموم وجوبها بأن كان عالماً بذلك لأنه كان من حقه عدم المتابعة فتابعته مبطله لصلاته (قوله عملاً بما تقدم من التعليل) أى فى قوله والظاهر من حال المسلم خلافاً لما فى حاشية الشيخ

عمل بالأول وإلا فالثاني ويحمل سكوته عن القراءة جهرا على القراءة سرا حتى تجوز له متابعتها وجواز الاقتداء لا ينافي وجوب القضاء كما لو اقتدى بمن اجتهد في القبلة ثم ظهر الخطأ فإنه في حال الصلاة متردد في صحة القدوة كذا أفادنيه الوالد رحمه الله تعالى ، ولم أر من حققه سواه ومن جهل حال إمامه الذي له حالتا جنون وإفاقة وإسلام وردة فلم يدركه هو في أيهما لم تلزمه الاعادة بل تسن (وتكره) القدوة (بالتمام) وهو من يكرر التاء والقياس كافي الصحاح وغيره التثاء (والفأفاء) وهو بهمزيين ومد في آخره من يكرر الفاء . والوآء ، وهو من يكرر الواو ، وكذا سائر الحروف لزيادته ونفرة الطبع عن سماعه ، ولا فرق بين أن يكون ذلك في الفاتحة أو غيرها ولا فاء فيها وجاز الاقتداء بهم مع زيادتهم لعذرهم فيها (واللاحن) لحنا غير مغير المعنى كفتح دال نعبد وكسر بائها ونونها لبقاء المعنى وإن كان المتعمد لذلك آثما وضم صاد الصراط وهمة اهدنا ونحوه كاللحن الذي لا يغير المعنى وإن لم تسمه النحاة لحنا (فان) لحن لحنا (غير معنى كأنعمت بضم أو كسر) أو أبطله كالمستقين كما في المحرر وحذفه منه لفهمه بالأولى أو لأنه يدخل

(قوله كاللحن الذي لا يغير المعنى) كذا في النسخ وفيه اتحاد المشبه والمشبّه به (قوله وحذفه منه لفهمه بالأولى) أي ولأنه ليس من اللحن حقيقة وإن كان مرادهم هنا ما هو أعم من الإبدال كما أشار إليه الشارح بعد . قال الأذري وتجوّز الرافعي وغيره فعدّوا من اللحن المبطل للمعنى قوله المستقين وليس بلحن بل إبدال حرف بحرف

لكنه ترك القراءة فهذا شيء آخر غير ما تقدم . واعلم أنه صرح الامام النووي بالبطلان إذا تبين أنه ترك تكبيرة الإحرام لأنه يطلع عليها فقد يقاس بذلك ترك الفاتحة إلا أن يفرق بأن من شأن الامام الجهر بالتكبير دون الفاتحة في السرية اه سم على منهج وما ذكره في الفاتحة في السرية يأتي مثله في التشهد (قوله عمل بالأول) هو عدم الاعادة والثاني الاعادة (قوله ويحمل سكوته إلى آخره) متصل بقوله أو لكونه جائزا فسوّغ بقاء المتابعة الخ (قوله فإنه في حال الصلاة متردد) تردده في هذه ليس لخلل متعلق بصلاة الامام وحده بل تردده في صحة اجتهاد الامام يورث ترددا في صحة صلاته نفسه بتقدير الانفراد لاتحاد الجهة التي استقبلها (قوله ومن جهل حال إمامه) شامل لما لو علم به قبل الاقتداء وتردد في أنه الآن في حالة الجنون أو الإفاقة ولما لو اقتدى به ولم يعلم أنه فلان ثم بعد الفراغ علم به وعدم وجوب الاعادة في الثانية ظاهر لجزمه بالنية حال القدوة وأما في الأولى فقد يقال بعدم انعقاد صلاته لتردده في النية حالة التحريم وينبغي له الاستئناف أيضا فيما لو شك في الأثناء ولا تكفيه نية المفارقة (قوله بل تسن) أي ولو منفردا لأن إعادته ليست لمجرد طلب الفضيلة بل لاحتمال بطلان صلاة إمامه (قوله وتكره القدوة بالتمام) قال عميرة قال الشافعي رضي الله عنه الاختيار : أي الأولى في الامام أن يكون فصيح اللسان حسن الثياب مرتلا للقرآن انتهى سم على منهج (قوله وهو من يكرر التاء) هل ولو عمدا بناء على أن المكرر حرف قرآني لا كلام أجني أولا أو يفصل بين كثرة المكرر وعدمها فيه نظر فليحرر اه سم على منهج . أقول : الأقرب أنه لا فرق بين العمد وغيره لما علل به من أن المكرر حرف قرآني كثر أو قل (قوله لعذرهم فيها) قضيته أنهم لو تعمدوا ذلك لم يصح الاقتداء بهم والأقرب خلافه لما مر من أن ما يكرره حرف قرآني (قوله واللاحن) عميرة اللحن بالسكون الخطأ في الإعراب وبالفتح الفطنة ومنه قوله فلعل أحدكم لحن بالحجة اه سم على منهج ووجه ذلك أنه مأخوذ من اللحن بالفتح ، ومعناه أشد لحنا من غيره (قوله وضم صاد الصراط) أي أو فتحها (قوله كالمستقين) التمثيل به لا يظهر معناه نظرا إلى أن هذا المركب من الموصوف وصفته لفظ لا معنى له بخلاف أنعمت عليهم فإنه في نفسه له معنى لكنه غير مراد في الآية فلا يقال المستقين جمع مستق . فالحاصل فيه تغير المعنى لإبطاله ويمكن أن يجاب بأن المراد بإبطاله إزالة معناه الأصلي وإن حدث له معنى آخر فالمستقين بالنون

في الأئمة ، ومراده بالحن هنا ما يشمل الابدال (أبطل صلاة من أمكنه التعلم) ولم يتعلم لعدم كونه قرآنا ، ولو تفتن للصواب قبل السلام أعاد ولم تبطل صلاته فإن ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد لتقصيره ، وحذف هذا من المحرر لكونه معلوما والاقتداء بمنع به في الحاليين (فإن عجز لسانه أو لم يمض زمن إمكان تعلمه) من وقت إسلامه فيمن طرأ إسلامه كما قاله البغوي ، ومن التمييز في غيره على ما بحثه الأسنوي إذ كل من الأركان والشروط لا يفترق الحال فيها بين البالغ وغيره هذا والأوجه خلافه لما يلزم عليه من تكليفه بها قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لوليه دونه (فإن كان في الفاتحة) أو بدلها (فكأى) وتقدم حكمه (وإلا) بأن كان في غيرها وغير بدلها (فتصح صلاته والقعدة به) ومثله ما لو كان جاهلا بتحريمه وعذر به أو ناسيا أنه لحن أو كونه في صلاة لأن الكلام اليسير بهذا الشرط مغتفر لا يبطلها ، وعلم مما تقرر أن شرط بطلانها بالتغيير في غير الفاتحة أن يكون قادرا علما متعمدا لأنه حينئذ كلام أجنبى ، وشرط إبطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة فإنه ركن وهو لا يسقط بنحو نسيان أو جهل واختار السبكي مقتضى قول الإمام ليس هذا اللاحن قراءة غير الفاتحة لأنه يتكلم بما ليس بقرآن من غير ضرورة من بطلانها مطلقا قادرا أم عاجزا (ولا تصح قعدة رجل) أى ذكر وإن كان صبيا (ولا خنثى) مشكل (بامرأة) أى أثنى وإن كانت صبوية (ولا خنثى) مشكل بالاجماع في الرجل بالمرأة إلا من شذ كالزنى لقوله صلى الله عليه وسلم « لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ولأن المرأة ناقصة عن الرجل

وإن حصل له معنى آخر لكن بطل معه معنى الاستقيم بالكلية بخلاف أنعمت بضم أو كسر فإن كون التاء ضميرا لم يزل عن الكلمة وإن تغير من خطاب المذكر إلى غيره فليتأمل .

فرع — لو سهل همزة أنعمت أم ولا تبطل الصلاة بها لأنه تغيير صفة بخلاف ما لو أسقط همزة أنعمت فإنه مبطل لأنه إسقاط حرف والتسهيل قرئ بنظيره في قوله تعالى — ولو شاء الله لأعنتكم — بتسهيل همزة أعنتكم غايته أن الصلاة مكروهة في تسهيل همزة أنعمت (قوله قبل السلام) أى أو بعده ولم يطل الفصل (قوله فإن ضاق الوقت) مفهومه أنه لا يصلى مادام الوقت واسعا ، وظاهره وإن أيس من يعلمه وقياس ما في التيمم من أن فاقد الطهورين إن لم يرج الماء صلى في أول الوقت أنه هنا كذلك إلا أن يفرق بأن فقد الطهورين من أصله لا اختيارا للكف فيه بخلاف ترك التعلم فإن المكف منسوب فيه إلى تقصير لحصول التفويت من جهته (قوله وحذف هذا) هو قوله فإن ضاق (قوله والأوجه خلافه) أى فيكون من البلوغ (قوله وإلا فتصح صلاته الخ) أفاد ضعف ماسياتي عن الإمام فليتنبه له (قوله واختار السبكي الخ) ضعيف (قوله ليس لهذا اللاحن الخ) عبارة الحلبي رحمه الله قال الإمام ولو قيل ليس لهذا اللاحن قراءة غير الفاتحة لم يكن بعيدا لأنه يتكلم الخ فليس في كلامه جزم بالمنع من القراءة ، وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله من بطلانها) بيان لقوله قبل مقتضى قوله الخ (قوله أى ذكر الخ) أراد به إدخال الصبي فقط (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وروى ابن ماجه « لا تؤمن امرأة رجلا » اه عميرة .

فرع — هل يصح الاقتداء بالملك الوجهة للصحة لأنه ليس بأثني وإن كان لا يوصف بالكورة والأنوثة .

فرع — هل يصح الاقتداء بالجنى الوجهة للصحة إذا علم ذكوره فهل يصح الاقتداء به وإن تصور في صورة غير الآدمي والجنى كصورة حمار أو كلب يحتمل أن يصح أيضا إلا أنه نقل عن القمولى اشتراط أن لا يتطور بما ذكر إلا أن يكون مقصوده اشتراط ذلك ليعلم أنه جنى ذكر فثبت علم لم يضر التطور بما ذكر فليحرر اه سم على منهج .

(قوله ولو تفتن للصواب)
قبل السلام أعاد) لا يحل له
لأن الحكم هنا ببطلان
صلاته بمجرد إتيانه بما
ذكر والشهاب حجج إنما
ذكره عقب قوله الآتي
الذي تبعه فيه الشارح
بخلاف ما في الفاتحة أو
بدلها فإنه ركن وهو
لا يسقط بنحو جهل أو
نسيان فعبر عنه بقوله نعم
لو تفتن الخ (قوله أو كونه
في صلاة) فيه وقفة والقياس
البطلان هنا لأنه كان من
حقه الكف عن ذلك
(قوله في غير الفاتحة) أى
أما في الفاتحة فيبطل وإن لم
يكن عامدا علما لكن
بشرط عدم التدارك قبل
السلام لا لكونه لحن بل
لما ذكره الشارح بعد

وقد يكون في إمامتها اقتتان بها والخنثى المقتدى بها يجوز كونه ذكرا والمقتدى به الله كره يحتمل كونه أنثى وفي اقتداء الخنثى بالخنثى يحتمل أن الامام أنثى والمأموم ذكر . أما اقتداء المرأة بالمرأة والخنثى أو بالرجل واقتداء الخنثى والرجل بالرجل فصحيح لعدم المحذور . وبما تقرر علم أن الصور تسع خمسة صحيحة وأربعة باطلة . ويكره اقتداء خنثى بانث أنوثته بعلامة غير قطعية كما هو ظاهر بامرأة ورجل بخنثى بانث ذكورتها (وتصح) القدوة (للمتوضي بالمستقيم) الذي لا تلزمه إعادة لكمال حاله (و) للمتوضي (بماسح الحف) إذ لا إعادة عليه لارتفاع حدثه (والقائم بالقاعد والمضطجع) والمستلق ولو موميا كما صرح به المتولى ولأحدهم بالآخر كذلك لخبر البخاري عن عائشة رضي الله عنها « أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وأبو بكر والناس قياما » قال البيهقي وكان ذلك يوم السبت أو الأحد . وتوفي صلى الله عليه وسلم ضحوة يوم الاثنين فكان ناسخا لخبر الشيخين عن أبي هريرة وعائشة « إنما جعل الإمام ليؤتم به - إلى أن قال - وإذا صلى جالسا فصلوا جالوسا أجمعون » لا يقال لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام لأننا نقول الأصل القيام وإنما وجب القعود لمتابعة الإمام فلما نسخ ذلك زال اعتبار متابعة الإمام فلزم وجوب القيام لأنه الأصل (والكمال) أى البالغ الحر (بالصبي) المميز ولو كانت الصلاة فرضا للاعتداد بصلاته لأن عمرو بن سامة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع سنين كما رواه البخاري . نعم البالغ أولى من الصبي وإن كان الصبي أقرأ أو أفقه لصحة الاقتداء به بالإجماع بخلاف الصبي ، ولهذا نص في البويطي على كراهة الاقتداء به (والعبد) وإن كان صبيا لأن صلاته معتد بها ولأن ذكوان مولى عائشة كان يؤمها رواه البخاري . نعم الحر أولى منه وإن قل مافيه من الرق ،

(قوله كان يؤمها) أى
في حال رقه قبل صيرورته
مولى حتى يتم الدليل
إذ المولى العتيق

(قوله بانث ذكورتها) أى بعلامة غير قطعية (قوله ولو موميا) أى حيث علم بانتقالات الإمام ولو بطريق الكشف لأن المدار على علمه بذلك وهو موجود فيه وهذا بالنسبة له . أما بالنسبة لغيره كما لو كان رابطة فلا يعول على ذلك لأن مثل ذلك لا اعتبار به بالنسبة للأمر الشرعية وإنما اغتفر ذلك في حقه لعلمه بحقيقة الحال ، ومحمل كون الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها أما بعد وقوعها فيعتد بها في حق من قامت به ، فمن ذهب من محل بعيد إلى عرفة وقت الوقوف بها وأدى أعمال الحج تم حجه ويسقط الفرض عنه (قوله كما صرح به المتولى) اسمه عبدالرحمن بن مأمون قال ابن خلكان ولم أقف على المعنى الذي لأجله سمي بالمتولى اه طبقات الأسنوى (قوله كذلك) أى موميا (قوله لخبر البخاري) زاد الدميري ومسلم أيضا (قوله وكان ذلك يوم السبت) أى في صلاة الظهر اه دميري (قوله بالصبي المميز) أى ولو قبل بلوغه سبع سنين أخذنا من قوله الآتي لأن عمرو بن سامة الخ . وأما أمره بها فيتوقف على بلوغه ذلك فتنبه له (قوله على كراهة الاقتداء به) معتمد أى وحيث كانت مكروهة لا ثواب فيها هذا وينبغي أن يتأمل وجه الكراهة مع إقراره صلى الله عليه وسلم وعمرو بن سامة الخ واطمئنان نفوس قومه للاقتداء به إلا أن يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء به وهذا لم يكن موجودا في عهده صلى الله عليه وسلم وعروض الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند المخالف .

الا إن تميز بنحو فقه كما سيأتي والحر في صلاة الجنائز أولى مطلقاً لأن دعاءه أقرب إلى الإجابة والظاهر تقديم البعض على كامل الرق ومن زادت حرته على من نقصت منه وتكره إمامة الأقف وإن كان بالغاً كما ذكره شرح في روضه (والأعمى والبصير) في الإمامة (سواء على النص) لتعارض فضيلتهما لأن الأعمى لا ينظر ما يشغله فهو أخشع والبصير ينظر الحث فهو أحفظ لتجنبه ومعلوم أن في الكلام حالة استواءهما في سائر الصفات والا فمقدم من ترجح بصفة من الصفات الآتية ويؤيد ذلك قول الماوردي الحر الأعمى أولى من العبد البصير ومثله فيما ذكر السميع مع الأصم والفحل مع الخصى والمحبوب والأب مع ولده والقروى مع البدوى وقيل الأعمى أولى مراعاة للمعنى الأول وقيل البصير أولى مراعاة للمعنى الثاني ونقل ابن كج عن النص بصيغة قيل واستظهره الأذرى أن الأعمى لو كان مبتدلاً لايصون نفسه عن المستقذرات كأن لبس ثياب البذلة فالبصير أولى منه وتبعه ابن المقرئ على ذلك ورده الشيخ بأنه لا حاجة إليه بل ذكره يوهم خلاف المراد لأنه معلوم مما يأتي في نظافة الثوب والبدن ولا يختص ذلك بالأعمى بل لوتبذل البصير كان الأعمى أولى منه (والأصح صحة قدوة) نحو (السليم بالسلس) بكسر اللام أى سلس البول ونحوه ممن لا تلزمه إعادة (والظاهر بالمستحاضة غير التحيرة) والمستور بالعارى والمستنجى بالمستجمر والصحيح بمن به جرح سائل أو على ثوبه نجاسة معفو عنها لصحة صلاتهم من غير إعادة. والثاني لانصح لوجود النجاسة وإنما صححنا صلاتهم للضرورة ولا ضرورة للاقتداء بهم أمأقدوة واحد منهم بمثله فصحيحة جزماً وأما التحيرة فلا يصح الاقتداء بها ولولمئها لوجب الإعادة عليها كما اقتضاه كلام المصنف هنا ورجحاه في غير هذا الكتاب وهو المعتمد وما نقله الرويانى عن نص الشافعى من عدم وجوب القضاء وقال في المجموع إنه ظاهر نص الشافعى لأنه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قال وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ وجهور العراقيين وغيرهم لأنها إن كانت حائضاً فلا صلاة عليها أوطاها فقد صلت وقال في المهمات إنه الملقى به أجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى بأنه مفرع على النص الذى اختاره المزنى وغيره وهو أن كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خال لم يجب قضاؤها وهو مرجوح ولهذا قال الشيخ

(قوله إلا إن تميز) أى العبد بأن كان العبد فقيها والحر غير فقيه ألبتة (قوله أولى مطلقاً) أى تميز العبد بنحو فقه أولاً (قوله وتكره إمامة الأقف) لعل وجهه أن القلفة ربما منعت وصول الماء إلى ماتحتها واحتمال النجاسة كاف في الكراهة (قوله ومثله فيما ذكر السميع) أى من الاستواء (قوله للمعنى الأول) هو قوله لأن الأعمى لا ينظر ما يشغله وقوله للمعنى الثاني هو قوله لتجنبه (قوله نحو السليم الخ) قرر مر أنه لو بان الامام مستحاضة وجب القضاء اه فراجع فانه إن كان المراد أن المأموم رجل فالقضاء واضح ولا يتقيد بتبين الاستحاضة بل بمجرد الأنوثة مقتضى للقضاء وإن كان أثى فليس بواضح وقد قال في المنهاج: وتصح قدوة السليم الخ اه سم على منهج ويمكن الجواب بفرض الكلام في المأموم الأثى وحمل الكلام في المستحاضة على التحيرة (قوله أى سلس البول ونحوه) زاده على المحلى وهو ظاهر ولم يظهر حمل المحلى السلس على سلس البول حكمة فلتراجع وقد يقال الحامل له على ذلك أنه الغالب وقول المصنف والظاهر بالمستحاضة الخ (قوله لوجود النجاسة) مقتضاه أن السلس بالريح أو الماء تصح إمامته بلا خلاف لاتتفاء النجاسة عنه (قوله من عدم وجوب القضاء) أى على التحيرة.

(قوله نحو) الذى زاده
في غرضون المتن راجع لمجموع
الصورتين بعده لا خصوص
لفظ السليم وإن توهم
ليدخل الصور التى زاده
بعد المتن كأنه قال نحو
قدوة السليم بالسلس
والظاهر بالمستحاضة
كالمستور بالعارى الخ
فلوقدمه على لفظ قدوة
لارتفع هذا التوهم (قوله
أى سلس البول ونحوه)
اقتصر الجلال المحلى على
التفسير بسلس البول
كالروضة كأنه لأنه محل
هذا الخلاف فغيره تصح
القدوة به جزماً أوفيه
خلاف غير هذا وعليه
فزياة الشارح له كقوله
والمستور بالعارى الخ
مراده به تميم الفائدة من
غير نظر للخلاف.

إن الأول أفقه وأحوط وما قيل في التعليل من أنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها ممنوع لاحتمال أنها تظهر بعد صلاتها فتجب عليها (ولو بان إمامه) بعد الصلاة على خلاف ظنه (امراة) أو خنثى أو مجنوناً (أو كافرا معلنا) كفره كذمي (قيل أو) بان كافرا (مخفيا) كفره كزنديق (وجبت الاعادة) لأنه مقصر بترك البحث إذ أماراة المبطل من أنوثته أو كفر ظاهرة لا تخفى والخنثى ينتشر أمره غالبا بخلاف الخنثى فإنه لا يطلع عليه فلا تجب الاعادة فيه وسيأتي ترجيح عدم الفرق بين الخنثى وغيره في كلامه والأوجه قبول قوله في كفره مالم يسلم ثم يقتدى به ثم يقول بعد فراغه لم أكن أسلمت حقيقة أو ارتددت لكفره بذلك فلا يقبل خبره وبخلافه في غير ذلك لأن إخباره عن فعل نفسه مقبول ولو بان أن إمامه لم يكبر للاحرام بطلت صلاته

(قوله لكفره بذلك) أي بذلك القول فامتنع قبوله فيه ولفظ بذلك سقط من نسخة الشيخ التي كتب عليها فرتب على ذلك ما في حاشيته (قوله وبخلافه في غير ذلك) أي في غير ما إذا أسلم ثم اقتدى به ثم قال لم أكن أسلمت الخ فمراده بالغير كما هو ظاهر إخباره عن كفره الذي استثنيت منه هذه الصورة المذكورة في قوله قبل والأوجه قبوله في كفره وقوله لأن إخباره عن فعل نفسه مقبول لتعليل له وليس مراده بقوله بخلافه في غير ذلك مطلق غير وإن فهمه كذلك الشهاب سم في حاشيته على التحفة الموافقة عبارتها لعبارة الشارح فاحتج إلى تقييد التعليل بما هو مسطور فيها .

(قوله إن الأول) هو قوله لوجوب الاعادة عليهما كما اقتضاه كلام المصنف (قوله ولو بان إمامه الخ) ذكر السيوطي عن بعضهم أن بان من أخوات كان ورده وعبارته في در التاج في إعراب مشكل المنهاج وقع السؤال في هذه الأيام عن وجه نصب امرأة فذكر السائل أن مدرسي العصر اختلفوا فمنهم من قال إنه مفعول به ، ومنهم من قال إنه حال ، ومنهم من قال إنه خبر بان على أنها من أخوات كان . فقلت لا يصح واحد من هذه الثلاثة ، أما الأول فلا لأن فعله لازم لا ينصب المفعول به قال في الصحاح بان الشيء وتبين اتضح وظهر وأبنته أنا وبينته أظهرته . وأما الثالث فباطل قطعا لأن أخوات كان محصورة معدودة قد استوفاهما أبو حيان في شرح التسهيل والارتشاف وذكر كل فعل عده قوم منها ولم يذكر أن أحدا عد منها بان . وأما الثاني فيكاد يكون قريبا لكن يبعده أن امرأة ليس بمشتق ولا منتقل وشرط الحال أن يكون مشتقا منتقلا ويبطله أن الحال قيد للعامل وأنه بمعنى في حال وهو غير متجه هنا إذ لا يصح أن يكون المعنى بان في حال كونه امرأة وإنما المعنى بان أنه أمه امرأة ويوضح ذلك قوله أو كافرا فإنه ليس المعنى بان في حال كفره فقد يكون إنما بان بعد اسلامه وإنما المراد بان أنه أمه كافر وإذا بطل ذلك فالمتجه أنه تمييز محمول عن الفاعل كطاب زيد نفسا والتقدير بان من جملة أحواله كونه امرأة أي بانث أنوثته إمامه ، فان قلت : فماذا تصنع بقوله بعد أو كافرا فإنه مشتق ومنتقل . قلت : هو كفارسا في قولهم لله دره فارسا فانهم أعربوه تمييزا للجهة ومنعوا كونه حالا اه (قوله على خلاف ظنه) أراد بالظن ما قابل العلم فيدخل فيه من جهل إسلامه أو قراءته فتصح القدوة به حيث لم يتبين به نقص يوجب الاعادة كما تقدم له وبهذا يشدفع ما يقال إن قوله على خلاف ظنه يفيد أنه لو لم يظن ذكوره ولا إسلامه لم تصح القدوة به وهو مخالف لما قدمه على أنه قد يقال جهل الإسلام يفيد الظن بالنظر للغالب على من يصلى أنه مسلم فهو داخل في عبارته (قوله كزنديق) هو يطلق على من يظهر الإسلام ويخفي الكفر وعلى من لا ينتحل دينا والمراد هنا الأول (قوله أو ارتددت لكفره بذلك) هذه العلة موجودة في الصورة الأولى فما الفرق بينهما ولعل الفرق بينهما أن الصورة الأولى استصحب فيها ما أقر به من بقاء الكفر فوجبت الإعادة والصورة الثانية قصد إبطال ما حكم له به من الإسلام فألغى واستصحب الأصل فلم تجب الاعادة ولكن يحكم برده بقوله لم أكن أسلمت الخ (قوله وبخلافه في غير ذلك) أي في غير هذه الصورة (قوله مقبول) أي وجوبا حيث بين السبب اه سم على حجج (قوله بطلت صلاته) أي تبين عدم انعقادها لأنها كانت انعقدت ثم بطلت فتلزمه الاعادة .

لأنها لاتخفى غالبا أو كبر ولم ينو فلا قاله في المجموع قال الحناطى وغيره : ولو أحرم باحرامه ثم كبر
ثانيا بنية ثانية سرا بحيث لم يسمع المأموم لم يضر في صحة الاقتداء وإن بطلت صلاة الامام أى لأن
هذا مما يخفى ولا أمانة عليه ولو بان إمامه قادرا على القيام فكما لو بان أميا كما صرح به ابن المقرئ
هنا في روضه وهو المعتمد ولا يخالفه ما اقتضاه كلامه كأصله في خطبة الجمعة أنه لو خطب جالسا وبان
قادرا فكمن بان جنبا لأن الفرق بينهما كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى أن القيام هنا ركن وثم شرط
ويغتفر في الشرط ما لا يغتفر في الركن (لا) إن بان إمامه (جنبا) أو محدثا (أو ذا نجاسة خفية) في
بدنه أو ملاقيه أو ثوبه ولو في جمعة إن كان زائدا على الأربعين كما سيأتى لعدم الأمانة على ذلك
فلا تقصير ولهذا لو علم بذلك ثم اقتدى به ناسيا ولم يحتمل تطهيره لزمته الاعادة وخرج بالحفية الظاهرة
فتلزمه معها الاعادة لتقصيره كما جرى عليه الرويانى وغيره وحمل المصنف في تصحيحه كلام التنبيه
عليه وقال في المجموع إنه أقوى ، وهو المعتمد وإن صحح في تحقيقه عدم الفرق بين الظاهرة
والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الأسنوى : إنه الصحيح المشهور والخفية هى التى يباطن
الثوب والظاهرة ما تكون بظاهره .

(قوله لأنها لاتخفى غالبا) أى ولو كان بعيدا عنه فانه يفرض قريبا منه (قوله أو كبر ولم ينو فلا)
أى لأن النية محلها القلب وما فيه لا يطاع عليه (قوله ثم كبر ثانيا) أى الإمام قتلزمه الاعادة
(قوله لم يضر في صحة الاقتداء) أى ولو في الجمعة حيث كان زائدا على الأربعين كما لو بان إمامها
محدثا ، وأما الإمام فانه لم ينو قطع الأولى مثلا بين التكبيرتين فصلاته باطلة لخروجه بالثانية
وإلا فصلاته صحيحة فرادى لعدم تجديد نية الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نيته من اقتدى
به ونوى الإمامة حصلت له الجماعة وعليه فإن كان في الجمعة لاتعتقد له لفوات الجماعة فيها
(قوله وإن بطلت صلاة الامام) أى لأنه يدخل في الصلاة بالأوتار ويخرج بالأشفاق وهذه منها
ومحل البطلان للثانية إذا لم يوجد بينهما مبطل للأولى كنيته قطعها (قوله ولو بان إمامه) أى
إمامه المصلى قاعدا وقوله وهو المعتمد أى خلافا لما في العباب (قوله لأن الفرق بينهما) قضية
هذا الفرق أنه لو تبين قدرة الامام المصلى عاريا على السترة عدم وجوب الاعادة وهو ما نقله سم
على منهج عن حج وأقره لكن في حاشية شيخنا الزياى عن والد الشارح خلافه وعبارته وتبين
كون الامام المصلى قاعدا أو عاريا قادرا على القيام في الأول أو السترة في الثانى كتبين حدثه اه
عباب والمعتمد وجوب الاعادة كما جزم به ابن المقرئ في روضه رملى اه . أقول : وقوله والمعتمد
وجوب الاعادة أى في المسئلتين كما هو ظاهر كلامه لكن الذى رأيته في متن الروض مسألة القيام
فقط دون مسألة السترة (قوله أو محدثا) ظاهره وإن كان عالما بحدث نفسه عند الصلاة وليس
بعيد اه سم على منهج (قوله ولم يحتمل تطهيره) أى عند المأموم بأن لم يتفرقا كما عبر به المحلى
(قوله لزمته الاعادة) مفهومه أنه إذا مضى زمن يحتمل فيه الطهارة لاتجب الاعادة على من
اقتدى به وإن تبين حدثه لعدم تقصيره ونقل عن الزياى بهامش أنه أفق بوجوب الاعادة في
هذه قال إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه اه ولا يخفى ما فيه لأنه لو نظر إلى مثله لزم وجوب الاعادة
بتبين الحدث مطلقا إذ لا يكاد يوجد إمام لم يعلم عدم حدثه لأنه بتقدير أن يراه يتطهر ثم صلى عقب
طهره إماما يحتمل خروج حدث منه لم يشعر به المأموم (قوله في تصحيحه) أى حاشيته على التنبيه

(قوله نعم لو كانت بعمامته) أى أو نحو صدره كما هو ظاهر (قوله ذكر ذلك الرويانى) أى قوله والخفية هى التى بباطن الثوب الخ فالإشارة راجعة إلى الاستدراك والمستدرك عليه فإن أصل الضابط للرويانى (قوله فلا فرق بين من يصلى قائماً وجالساً) فيه منافاة مع الذى قبله وهو تابع فى هذا للشهاب حجج فى تحفته بعد أن تبسح شرح الروض فى جميع المذكور قبله فإنه منه حرفاً بحرف لكن الشهاب المذكور إنما عقب ضابط الأنوار بذلك بناء على ما فهمه منه من أن مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم أى مطلقاً سواء كان على الحالة التى هو عليها من جلوسه وقيام الإمام مثلاً أم على غيرها بأن يفرضه قائماً إذا كان جالساً أو نحو ذلك حتى تلزمه الإعادة وإن كانت بنحو عمامته وهو قائم والمأموم جالس لعجزه لأننا لو فرضنا قيامه وتأملها لرآها وشيخ الاسلام فى شرح الروض فهم منه أن مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التى هو عليها لرآها فلا يفرض على حالة غيرها حتى لا تلزمه الإعادة فى نحو الصورة التى قدمناها فمؤدى ضابط الأنوار وضابط الرويانى عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرع الثانى على الأول بالفاء معبراً عنه بقوله فالأولى ولم يقل الأصح أو نحوه وإنما كان الأولى لأنه لا يحتاج إلى استثناء شئ منه مما استثنى من ضابط الرويانى (١٧٢) فهو أضبط والشهاب المذكور لما فهم المغيرة بين الضابطين كما قررناه عبر

نعم لو كانت بعمامته وأمكنه رؤيتها إذا قام غير أنه صلى جالساً لعجزه فلم يمكنه رؤيتها لم يقض لأن فرضه الجلوس فلا تفریط منه بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها لبعده عن الإمام فإنه تجب الإعادة ذكر ذلك الرويانى قال الأذرى وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين مقتضى الأعمى والبصير أى حتى لا يجب القضاء على الأعمى مطلقاً لأنه معذور بعدم المشاهدة وهو كما قال فالأولى الضبط بما فى الأنوار أن الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم أبصرها والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلى قائماً أو جالساً وأخذ الوالد رحمه الله تعالى من الفرق بين النجاسة الخفية

(قوله نعم لو كانت بعمامته) أى الإمام وأمكنه أى المأموم (قوله ومقتضى ذلك) أى ما ذكره الرويانى (قوله وهو كما قال) أى من اقتضائه الفرق مع أن كلام الأصحاب يقتضى التسوية بينهما وليس المراد أن الأمر كما قاله من التسوية بينهما بدليل قوله فالأولى الخ وعليه فاستفاد من كلامه حينئذ التسوية بين الأعمى والبصير ونقله سم على حجج عنه لكن فى حاشية ابن عبد الحق أن المتجه عدم القضاء على الأعمى مطلقاً ونقل مثله سم على منهج عن حجج وعبارته قال ابن حجر والأوجه أنه لا قضاء على الأعمى مطلقاً وإن كان يعنى الخبث ظاهراً لعذره وقال مر المراد ما يكون من شأنها ذلك فيدخل فيها أى الظاهرة نجاسة بظهر الإمام فى حق الأعمى والبعيد عنه فهى ظاهرة فى حقها وقوله بظهر الإمام قضيته أن ما فى باطن الثوب لا يجب القضاء معه وهو قضية ما فى الشرح أيضاً حيث قال والخفية هى التى بباطن الثوب (قوله فالأولى الضبط) معتمد (قوله لو تأملها المأموم أبصرها) عبارة الزيدى قوله رآها مثال لا قيد فلا فرق بين الإدراك بالبصر وغيره من بقية الحواس (قوله والخفية بخلافها) يدخل فيه ما فى باطن الثوب

عن ضابط الأنوار بقوله والأوجه فى ضبط الظاهرة أن تكون بحيث لو تأملها المأموم لرآها ولم يقل الأولى كما قال فى شرح الروض ثم قال وفرق الرويانى بين من لم يرها لبعده أو اشتغاله بصلاته فيعید ومن لم يرها لكونها بعمامته ويمكنه رؤيتها إذا قام جالساً عجز إلى آخر ما ذكره رحمه الله لكنه استثنى من عموم ذلك الأعمى قال لعدم تقصيره بوجه والشارح رحمه الله تعالى تبسح شرح الروض أولاً كما عرفت ثم ختمه بقول الشهاب المذكور فلا فرق الخ فنافاه ومن صرح بأن مؤدى

الضابطين واحد والد شارح فى فتاويه لكن مع قطع النظر عما استثناه الرويانى من ضابطه لضعفه والظاهرة عنده فمساواته له عنده إنما هو بالنظر لأصل الضابط فهو موافق للشهاب المذكور فى المعنى والحكم وإن خالفه فى الصنيع وموافق لما فى شرح الروض فى الصنيع ومخالف له فى الحكم كما يعلم بسوق عبارة فتاويه ونصها سئل عن مصل فى ظاهر ثوبه أو على صدره أو ثوبه من قدماه نجاسة أو كان المأموم بعيداً عن إمامه هل حكمها حكم النجاسة الخفية حتى لا يلزم المأموم القضاء لأن النجاسة المذكورة مما تخفى على المأموم خصوصاً إن دخل المسجد بعد تحرمة فأجاب بأن النجاسة المذكورة ظاهرة كما صرح به الرويانى إذ لا يخلو عن تقصير والنجاسة الظاهرة أن تكون بحيث لو تأملها أبصرها بأن كانت فى ظاهر الثوب والخفية بخلافها انتهت فقد صرح برجوع كل من الضابطين إلى الآخر لكن فى عزوه ماصدر به الجواب لتصريح الرويانى بنظر ظاهر كما مر من استثنائه المذكور وبالجملة فالشارح لم يظهر من كلامه هنا ما هو معتمد عنده فى المسئلة لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ما فى فتاوى والده الموافق للشهاب حجج وهو الذى انحط عليه كلامه هنا آخراً وإن لم يلائم ما قبله كما عرفت وإنما أطلت الكلام هنا لحل الحاجة مع اشتباه هذا المقام على كثير وعدم وقوفى على من حققه حقه .

والظاهرة قياساً أنه لو سجد الإمام على كفه الذي يتحرك بحركته لزم المأموم الإعادة إن كان بحيث لو تأمل إمامه أبصر ذلك وإلا فلا تلزمه (قلت : الأصح المنصوص وقول الجمهور أن مخفى الكفر هنا كعمله) وإن قال في الروضة إن الأقوى دليلاً عدم وجوب القضاء (والله أعلم) لأن الكافر غير أهل للصلاة بحال بخلاف غيره (والأصح كالمراة في الأصح) فعلى القارئ المؤتم به الإعادة بجامع النقص وإن بان ذلك أو شيء مما مرّ غير نحو الحدث والخبث في أثناءها استأنفها بخلاف ما لو بان حدثه أو خبثه على ما تقدم فانه يلزمه مفارقتها ويبنى ويفرق بأن الوقوف على نحو قراءته أيسر منه على طهره إذ هو وإن شوهد فحدث الحدث بعده قريب بخلاف القراءة ومقابل الأصح أنه كالجنب بجامع الخفاء فلا يعيد المؤتم به (ولو اقتدى) رجل (بخنثي) في ظنه (فبان رجلاً) أو خنثي امرأة فبان أنثى أو خنثي بخنثي فباناً مستويين مثلاً (لم يسقط القضاء في الأظهر) لعدم انعقاد صلاته بعدم جزمه بنيته. والثاني يسقط اعتباراً بما في نفس الأمر وسواء أبان في الصلاة أم بعدها وصورها الماوردي وغيره بما إذا لم يعلم بحاله ثم علم بعد الصلاة خنثوته ثم بان رجلاً قال الأذري وهذا أصح والوجه الجزم بالقضاء على العالم بخنثوته لعدم انعقاد الصلاة ظاهراً واستحالة جزم النية اهـ والوجه الجزم بعدم القضاء إذا بان رجلاً في تصوير الماوردي لاسيما إذا لم يمض قبل تبين الرجولية زمن طويل وأنه لو ظنه رجلاً ثم بان في أثناءها خنثوته فالأقرب وجوب استئنافها نعم لو ظنه في الابتداء رجلاً ثم لم يعلم بحاله

(قوله وإن بان ذلك أو شيء مما مرّ الخ) مفهوم قوله المار في حل المتن بعد الصلاة (قوله نعم لو ظنه في الابتداء رجلاً الخ) معلوم بالأولى مما رجحه في كلام الروياني .

فلا تجب الإعادة وهو موافق لما قدمه في ضبط الخفية لكن قياساً فرض البعيد قريباً والأعمى بصيراً أن يفرض الباطن ظاهراً فتجب الإعادة وعليه فيصير الحاصل أن الظاهرة هي العينية والخفية هي الحكمية وأنه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الأعمى والبصير ولا بين باطن الثوب وظاهره لكن ينافي ضبط الظاهرة والخفية بما ذكر قول حجج في الإيعاب ووضح أن التفصيل إنما هو في الخبث العيني دون الحكمي لأنه لا يرى فلا تقصير فيه مطلقاً انتهى رحمه الله فائدة — يجب على الإمام إذا كانت النجاسة ظاهرة إخبار المأموم بذلك ليعيد صلاته أخذاً من قولهم لو رأى على ثوب مصل نجاسة وجب إخباره بها وإن لم يكن آثماً ومن قولهم لو رأى صبياً يزني بصبية وجب منعه من ذلك لأن النهي عن المنكر لا يتوقف على علم من أريد نهيه (قوله لزم المأموم الإعادة إن كان الخ) مفهومه أنه إن كان بحيث لو تأملها لم يرها لبعده عدم وجوب القضاء وفيه نظر بناء على فرض الأعمى بصيراً وفرض البعيد قريباً لأن هذا لو فرض قر به من الإمام وتأمل رأى فليتأمل (قوله قلت الأصح) أي الراجح (قوله أن مخفى الكفر هنا الخ) إنما قيد بهنا لأنهم في غير هذا الحل فرقوا بين مخفى الكفر ومعلنه ومنه ما قالوه في الشهادات أنه لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم أسلم فأعادها فإن كان ظاهر الكفر قبلت الإعادة منه وإن كان مخفياً له فلا يقبل لاتهمه (قوله والخبث) أي الخفي والضابط أن كل ما لو تبين بعد الفراغ تجب معه الإعادة إذا بان في الأثناء يجب به الاستئناف وما لا تجب الإعادة معه مما تمتنع القدوة مع العلم به إذا بان في الأثناء وجبت به نية المفارقة ودخل في قوله غير نحو الحدث ما لو تبين قدرة المصلي عارياً على السترة أو القيام (قوله على ما تقدم) أي من التفصيل بين الظاهرة والخفية وقوله فانه تلزمه الخ أي حيث تبين حدثه أو نجاسته الخفية بخلاف الظاهرة (قوله ومقابل الأصح الخ) ما علل به الثاني لا يأتي في الجهرية (قوله وصورها الماوردي) أي مسألة القولين.

حتى بان رجلا فلا قضاء والأوجه أن التردد في النية لافرق فيه بين أن يكون في الابتداء أو الدوام لكن في الابتداء يضرّ مطلقا وفي الأثناء إن طال الزمن أو مضى ركن على ذلك ضرر وإلا فلا (والعدل) ولو قنا مفضولا (أولى) بالإمامة (من الفاسق) وإن كان حرا فضلا لعدم الوثوق به في المحافظة على الشروط ولخبر الحاكم وغيره «إن سرّكم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم» وإنما صحت خبر الشيخين أن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج قال الإمام الشافعي وكفى به فاسقا وتكره خلفه وخلف مبتدع لا يكفر ببدعته وإمامة من يكرهه أكثر القوم

(قوله حتى بان رجلا) فلا قضاء بخلاف ما لو صلى خنثى خلف امرأة ظانا أنها رجل ثم تبين أنوثة الخنثى كما صححه الروياني لأن للمرأة علامات ظاهرة غالبا تعرف بها فهو هنا مقصر وإن جزم بالنية اه حج لكن نقل سم عن شرح العباب له خلافه وهو قريب ووجهه أن الخنثى جازم بالنية وبانت مساواته لإمامه في نفس الأمر فلا وجه للزوم الإعادة ولا لكون المرأة لها علامات تدل عليها وفي سم على الغاية الجزم بما في شرح العباب (قوله والأوجه أن التردد في النية الخ) أى في نفس النية كأن تردد في ذكورة إمامه بأن علمه خنثى وتردد في أنه ذكر في نفس الأمر أو أنثى وأما التردد في النية على وجه أنه هل يبقى في الصلاة أو يخرج منها فيضر مطلقا طال زمن التردد أو قصر (قوله إن سرّكم) أى أردتم ما يسركم (قوله فانهم وفدكم) أى الواسطة بينكم وبين ربكم وفي المواهب قال النووي الوفد الجماعة المختارة للتقدم في لقي العظماء واحدهم وافد انتهى وذلك لأنه سبب في حصول ثواب الجماعة للمؤمنين وهذا يتفاوت بتفاوت أحوال الأئمة وفي ابن حجر وفي مرسل «صاوا خلف كل بر وفاجر» ويعضده ما صح أن ابن عمر كان يصلي الخ (قوله وتكره خلفه) أى الفاسق وإذا لم تحصل الجماعة إلا بالفاسق والمبتدع لم يكره الائتمام طب مر اه سم على منهج (قوله وإمامة من يكرهه أكثر القوم الخ) أى يكره له أن يتقدم ليصلي إماما وقضيته أنه لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا يلزم من ارتكابه المذموم نفي العدالة ثم رأيت في شرح الجامع الكبير للناوى رحمه الله عند قوله صلى الله عليه وسلم «أيمارجل أم قوموا هم له كارهون لم تجز صلاته» إذ فيه مانصه أى فيحرم عليه أن يؤمهم إن اتصف بشيء من هذه الأوصاف أى بأن كان فيه أمر مذموم شرعا كوال ظالم ومن تغلب على إمامة الصلاة ولا يستحقها أو لا يحرز عن النجاسة أو يحويهيات الصلاة أو يتعاطى معيشة ذميمة أو يعاشر الفساق ونحوهم وكرهه الكل لذلك كما في الروضة ونص عليه الشافعي فإن كرهه أكثرهم كره له وعلم من هذا التقرير أن الحرمة أو الكراهة إنما هي في حقه أما المقتدون الذين يكرهونه فلا تكره لهم الصلاة خلفه وظن بعض أعظم الشافعية أن المسئلتين واحدة فوهم اه ونقل عن حواشي الروض لوالد الشارح التصريح بالحرمة على الإمام فيما لو كرهه كل القوم وعبارته نصها هذه الكراهة للتنزيه كما صرح به ابن الرفعة والقمولى وغيرهما بخلاف ما إذا كرهه كلهم فانها للتحريم كما نقله في الروضة كأصلها في الشهادات عن صاحب العدة ونص عليه الشافعي فقال ولا يحل لرجل أن يؤم قوما وهم يكرهونه والأسنوى ظن أن المسئلتين واحدة فقال وهذه الكراهة للتحريم كما نقله الرافعي في الشهادات عن صاحب العدة ونقله في الحاوى عن الشافعي وذكر لفظه المتقدم وتبعه على ذلك جماعة اه بحروفه. أقول: والحرمة مفهوم تقييد الشارح الكراهة بكونها من أكثر القوم (قوله أكثر القوم) مفهومه عدم الكراهة عند الاستواء وقوله المذموم فيه

لذموم فيه شرعا ويحرم على الإمام كما قاله الماوردي نصب الفاسق إماما في الصلوات لأنه مأمور بمراعاة المصالح وليس منها أن يوقع الناس في صلاة مكروهة ويؤخذ منه حرمة نصب كل من يكره الاقتداء وناظر المسجد كالوالى في تحريم ذلك كما لا يخفى (والأصح أن الأفقه) في باب الصلاة وإن لم يحفظ من القرآن إلا الفاتحة (أولى من الأقرأ) وإن حفظ جميع القرآن إذ الحاجة إلى الفقه أهم لعدم انحصار ما يطراً في الصلاة من الحوادث ولأنه عليه الصلاة والسلام قدم أبا بكر على من هو أقرأ منه فقد روى البخارى أنه لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم سوى أربعة أنصار زيد بن ثابت وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو زيد رضى الله عنهم . وأما خبر أحقهم بالإمامة أقرؤهم فمحمول على عرفهم الغالب أن الأقرأ أفقه لكونهم يضمنون للحفظ معرفة فقه الآية وعلومها والأوجه أن مراده بالأقرأ

شرعا يؤخذ منه أن مرتكب خاتم المروءة لا يكره الاقتداء به ولا تكره له الإمامة وقد يتوقف في أخذ ذلك مما ذكر بل القياس الكراهة بل قد يقال إن خاتم المروءة مذموم شرعا ومن ثم حرم على من كان متحملا لشهادة ارتكاب ما يخل بمروءته لئلا تردّ شهادته (قوله لذموم فيه شرعا) أما لو كرهوه لغير ذلك فلا كراهة في حقه بل اللوم عليهم (قوله ويؤخذ منه حرمة نصب الخ) أى ولا تصح توليته كما قاله حجب وعبارته بعد قول المصنف وحسن الصوت الخ والراتب من ولاة الناظر ولاية صحيحة بأن لم يكره الاقتداء به أخذا مما مرّ عن الماوردي المقتضى عدم الصحة لأن الحرمة فيه من حيث التولية اهـ ومعلوم أنه حيث لم تصح توليته لا يستحق مارتب للإمام (قوله وناظر المسجد) أى إذا كانت التولية له (قوله أولى من الأقرأ) ظاهره ولو عاريا وغيره مستور وينبغى خلافه لما تقدم من كراهة الصلاة خلف العارى (قوله فقد روى البخارى أنه لم يجمع القرآن الخ) قال الجعبرى في شرح الرائية والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كثير من المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسلم وابن السائب وأبو هريرة ومن الأنصار أنى وزيد ومعاذ وأبو الدرداء وأبو زيد وجميع فعنى قول أنس جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يجمعه إلا أربعة : أبى زيد ومعاذ وأبو زيد أنهم الذين تلقوه مشافهة عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين جمعوه بوجوه قراآته اهـ وقوله مشافهة الخ هذان الجوابان لا يخلوان عن بعد لأن هؤلاء الصحابة مثل أبى بكر وعمر وغيرها تحيل العادة أن غيرهم يقرأ القرآن مشافهة أو بالقراآت السبع من النبي صلى الله عليه وسلم دونهم هكذا نقل عن بعض أهل العصر . أقول : ومع كونه لا يخلو عن بعد هو كاف في الجواب على أن هذا الاستبعاد إنما بناء على مجرد العادة في مثله وهو غير معارض لما ذكره لجواز اهتمامهم في أوقات اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم بغير تلقى القرآن منه حفظا لاستغنائهم بأخذه عن غيره وقد كان من عادة الصحابة رضى الله عنهم الاكتفاء بسماع بعضهم من بعض مع إمكان مراجعة الرسول صلى الله عليه وسلم فيما سمعوه من غيره وفي حواشى الروض لوالد الشارح أن عمر لم يكن يحفظ القرآن (قوله سوى أربعة أنصار الخ) أى من الأنصار وكانوا خزرجين كما في حجب .

الأصح قراءة ، فان استويا في ذلك فالأكثر قراءة ، وبحث الأسنوى أن التميز بقراءة السبع أو بعضها من ذلك وتردد في قراءة مشتملة على لحن ، ويظهر أنه لا عبرة بها ، ومقابل الأصح هما سواء لتقابل الفضيلتين ، وفي المجموع استواء قن فقيه وحرر غير فقيه ، وحمله السبكي على قن أفقه وحرر فقيه لأن مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها بخلاف مقابلتها بأصل الفقه فهو أولى منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها (و) الأصح أن الأفقه أولى من (الأورع) أى الأكثر ورعا ، إذ حاجة الصلاة للفقه أهم منه كما مر ، ويقدم الأقرأ أيضا على الأورع وفسره في المجموع والتحقيق بأنه اجتناب الشبهات خوفا من الله تعالى ، وفي أصل الروضة بأنه زيادة على العدالة من حسن السيرة والعفة . ومقابل الأصح تقديم الأورع لأن مقصود الصلاة الخشوع ورجاء إجابة الدعاء ، والأورع أقرب لذلك . قال الله تعالى - إن أكرمكم عند الله أتقاكم - وفي السنة «ملاك الدين الورع» وأما ما يخاف من حدوثه في الصلاة فأمر نادر فلا يفوت المحقق للتوهم . وأما الزهد فترك ما زاد على الحاجة وهو أعلى من الورع إذ هو في الحلال والورع في الشبهة . قال الأسنوى في مهماته ولم يذكره في المرجحات واعتباره ظاهر حتى إذا اشتركا في الورع وامتناز أحدهما بالزهد قدمناه اه وهو ظاهر ، إذ بعض الأفراد للشيء قد يفضل باقيه . نعم عبارته توهم أن الزهد قسيم للورع وليس كذلك بل هو قسم منه . والحاصل أن الورع مقول بالتشكيك كالعدالة ولو تميز المفضل من ذكر بياوغي أو إتمام أو عدالة أو معرفة نسب كان أولى (ويقدم الأفقه والأقرأ) أى كل منهما وكذا الأورع (على الأسن والنسب) فعلى أحدهما أولى لأن فضيلة كل من الأولين لها تعلق تام بصحة الصلاة أو كمالها

(قوله بأنه زيادة على العدالة من حسن الخ) عبارة الروضة وأما الورع فليس المراد منه مجرد العدالة بل ما يزيد عليه من حسن السيرة والعفة (قوله نعم عبارته توهم الخ) يعنى لفظ عبارته في مهماته وإلا فما هو مذكور هنا لا إيهام فيه وهو منقول بالمعنى

(قوله الأصح قراءة) أى لما يحفظه وإن قل فيقدم وإن كان غيره يحفظ أكثر منه لكن بقى ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكماله مثلا ، ويصح آيات قليلة كأواخر السور اطردت عاداته بالإمامة بها والآخر يحفظ نصف القرآن مثلا ويصححه بتمامه فهل يقدم على من يحفظ القرآن بكماله لكثرة ما يصححه أو يقدم الآخر عليه لكثرة حفظه مع صحة ما يصل به فيه نظر ، وإطلاقهم قد يقتضى تقديم من يحفظ النصف ولو قيل بتقديم من يحفظ الكل لأن المدار على صحة ما يصل به لم يبعد (قوله ومن ذلك) أى من الأصح قراءة (قوله مشتملة على لحن) قال حج لا يغير المعنى (قوله لا عبرة بها) أى فلا يقدم صاحبها على غيره (قوله وفسره) أى الورع (قوله الشبهات) بضم الباء (قوله من حسن السيرة) الأولى بحسن الخ (قوله ملاك الدين) أى أصله قال في المصباح : ملاك الأمر بالكسر قوامه ، والقلب ملاك الجسد اه (قوله على الحاجة) أى الناجزة (قوله ولم يذكره) أى الزهد (قوله مقول بالتشكيك) أى يشك الناظر في الفردين المتفاوتين فيه بأشدية أو نحوها أحقيتهما واحدة فيكونان من المتواطىء ، أو مختلفة فيكونان من المشترك (قوله أو إتمام) أى بأن لا يكون مسافرا قاصرا (قوله أو عدالة) أى زيادتها أو أصلها بأن يكون أحدهما عدلا والآخر فاسقا (قوله كان أولى) وتقدم عن البيهقي كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف في صحة الاقتداء به . وأما الثلاثة الباقية هنا فالفاسق ومجهول النسب يكره الاقتداء بهما ، وينبى أن الاقتداء بالقاصر خلاف الأولى .

(قوله أو قاصراً في سفره)
أى والمأمومون متممون
وعاله في شرح الروض
بالاختلاف بين صلاتهما .
أقول : ولوقوع بعض
صلاتهم من غير جماعة
بخلافها خلف المتم (قوله كما
مرت الإشارة إلى بعض
ذلك) ما ذكره هنا هو
جميع مفهوم قوله فيما من
ولوتميز المفضول من ذكر
ببلوغ الخ فالصواب إسقاط
لفظ بعض (قوله أو وجده
قد أحرم) أى فالكرهية
إنما هى في تقدمه على
غيره الذى ليس مثله مع
حضوره وليست راجعة
إلى نفس إمامته (قوله
في الإسلام) سيأتى أنه يقدم
بكبر السن أ خذاً من الخبر
الآتى فعله إنما قيد بذلك
لكونه محل الخلاف (قوله
لخبر الشيخين ليؤمكم
أكبركم) أى بالنظر
لكونه مستعملاً في حقيقته
ومجازه (قوله بالنسبة لآبائه
إلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم) يؤخذ منه أنه لا عبرة
بهجرة آبائه إلى دار السلام
بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم

بخلاف الآخرين ولو كان الأفتة أو الأقرع أو الأورع صدياً أو قاصراً في سفره أو فاسقاً أو ولد زناً
أو مجهول الأب فضده أو لى كما مرت الإشارة إلى بعض ذلك إلا أن يكون المسافر السلطان أو نائبه
فهو أحق وأطلق جمع كراهة إمامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهى مصورة بكون ذلك في ابتداء
الصلاة ولم يساوه المأموم ، فإن ساواه أو وجده قد أحرم واقتدى به فلا بأس (والجديد تقديم
الأسن) في الإسلام (على النسب) لخبر الشيخين « ليؤمكم أكبركم » ولأن فضيلة الأسن
في ذاته والنسب في آبائه ، وفضيلة الذات أو لى وعكسه التقديم لخبر « قدموا قريشاً ولا تقدموها »
وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الإسلام فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم ، فإن أساماهما
قدم الشيخ كما يدل عليه الخبر ، وبحسب الطبرى ، ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم بتبعيته
لغيره وإن تأخر إسلامه لأن فضيلته في ذاته قاله البغوى . قال ابن الرفعة : وهو ظاهر إذا كان
إسلامه قبل بلوغ من أسلم تبعاً . أما بعده فيظهر تقديم التابع ، والمراد بالنسب من ينسب إلى
قريش أو غيره ممن يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصلحاء فيقدم الهاشمي والمطلبي ثم سائر قريش
ثم العربى ثم العجمي ، ويقدم ابن العالم أو الصالح على ابن غيره ، وتعتبر الهجرة أيضاً فيقدم
أفقه فأقرأ فأورع فأقدم هجرة بالنسبة لآبائه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه
إلى دار الإسلام فأسن فأنسب ، فعلم أن المنتسب للأقدم هجرة مقدم على المنتسب لقريش مثلاً
وأن ذكر النسب لا يغنى عن ذكر الأقدم هجرة (فإن استويا) في جميع الصفات التى ذكرناها
(فنظافة) المذكور كما في التحقيق : أى حسنه ، ثم نظافة (الثوب والبدن) عن الأوساخ
(وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها) لافضاء النظافة إلى استمالة الثلوب وكثرة الجمع والكسب
كالنظافة ، فمن كان كسبه أفضل أو أنظف قدم به ولو تعارضت الصفات بعد حسن الذكر

(قوله بخلاف الآخرين) أى الأسن والنسب (قوله كما مرت الإشارة) أى في قوله ولو تميز
المفضول من ذكر الخ (قوله ومن لا يعرف) أى كاللقيط ، ومثل إمامته الاقتداء به فيكره
(قوله وهى مصورة) أى كراهة إمامة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه (قوله فلا بأس) أى فلا
لوم في الاقتداء ، ومعلوم منه نفي الكراهة .

فائدة — وقع السؤال في الدرس عما لو أسلم شخص ومكث مدة كذلك ثم ارتد ثم أسلم
شخص آخر ثم جدّد المرتد إسلامه واجتمعاً فهل يقدم الأول لكونه أسن في الإسلام أو يقدم
الثانى فيه نظر ، والجواب عنه أن الظاهر تقديم الثانى لأن الردّة أبطلت شرف الإسلام الأول ،
ومن ثم لا ثواب له على شىء من الأعمال التى وقعت فيه ، وأما لو أساماهما مستويان (قوله
قدم الشيخ) لا ينافى هذا ما قبله من قوله وعلم أنه لا عبرة بسن في غير الإسلام لأن ذلك محله فيما لو
عارضته صفة من المرحجات وما هنا مفروض في استوائهما في الصفات كلها فالشيخوخة من حيث
هى مقتضية للترجيح (قوله إلى قريش أو غيره) أى قريش ، وأفرد الضمير لكون قريش
اسماً للجدد الذى تنسب إليه القبيلة (قوله ثم العربى) أى ثم باقى العرب (قوله ويقدم ابن العالم)
أى بعد الاستواء فيما تقدم (قوله فنظافة الذكر) أى بأن لم يصفه من لم يعلم منه عداوته بنقص
يسقط العدالة فيما يظهر اه حج فيدخل فيه من لم يعلم حاله ومن وصف بخارم المروءة (قوله
وحسن الصوت) أى ولو كانت الصلاة سرية كما اقتضاه إطلاقه ، والمراد هنا بيان الصفات الفاضلة
وأما الترتيب بينها فسيأتى .

قدم الأنظف ثوبا ثم بدنا ثم صنعة ثم الأحسن صوتا فصورة ، فان استويا وتشاحا أقرع بينهما ، ومحل ذلك عند فقد الإمام الراتب أو إسقاط حقه للأولى وإلا قدم الراتب على الجميع ، وهو من ولاه الناظر أو كان بشرط الواقف (ومستحق المنفعة) يعني من جاز له الانتفاع بمحل كما أشارت إليه عبارة المحرر (بملك) له (ونحوه) كإجارة وإعارة ووقف ووصية وإذن سيد (أولى) بالإمامة فيما سكنه بحق من غيره وإن تميز بسائر مامر فيؤمهم إن كان أهلا (فان لم يكن) المستحق للمنفعة حقيقة ، وهو ماسوى المستعير لعدم جواز الإنابة إلا لمن له الإعارة ، والمستعير من المالك لا يعير وكذا القن المذكور سواء أكان السيد والمعير حاضرا أم غائبا (أهلا) للإمامة كما مرّ كما مرّ لرجال أو للصلاة ككافر وإن تميز سائر مامر (فله) استحبابا حيث كان غير محجور عليه (التقديم)

(قوله قدم الأنظف ثوبا) زاد حجج فوجها (قوله فصورة) لعل المراد بالصورة سلامته في بدنه من آفة تنقصه كعرج وشلل لبعض أعضائه . وفي المصباح : عرج في مشيه عرجا من باب تعب إذا كان من علة لازمة فهو أعرج والمرأة عرجاء ، فان كان من علة غير لازمة بل من شيء أصابه حتى غمز في مشيه . قيل عرج يعرج من باب قتل يتمل فهو عارج (قوله أقرع بينهما) أى حيث اجتماعهما في محل مباح أو كانا مشتركين في الإمامة لما يأتى من أنهما لو كانا شريكين في مملوك وتنازعا لا يقرع بينهما بل يصلى كل منفردا (قوله أو إسقاط حقه للأولى) أى فلو عرّ له الرجوع رجع قبل دخول من أسقط حقه له في الصلاة (قوله وإلا قدم الراتب) أى وإن كان مفضولا في جميع الصفات ، ومثله ماله عين شخصا بدله لتنزله منزلته (قوله وهو من ولاه الناظر) قضيته أن ما يقع كثيرا من اتفاق أهل محلة على إمام يصلى بهم من غير نصب الناظر أنه لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الإيعاب خلافه ، وعبارته فرع في الكفاية والجواهر وغيرها تبعا لما وردى ما حصله تحصل وظيفة إمام غير الجامع من مساجد، المحالّ والعشائر والأسواق بنصب الإمام شخصا أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعته بأن يتقدم بغير إذن الإمام ويؤمّ بهم ، فإذا عرف به ورضيت جماعة ذلك المحل بإمامته فليس لغيره التقدم عليه إلا بإذنه وتحصل في الجامع والمسجد الكبير أو الذى فى الشارع بتولية الإمام أو نائبه فقط لأنها من الأمور العظام فاختصت بنظره ، فان فقد فمن رضىه أهل البلد : أى أكثرهم كما هو ظاهر اه (قوله وهو ماسوى المستعير) أى فان المستعير لا يملك المنفعة ولا يستحقها . قال الأسنوى : بل ولا الانتفاع حقيقة اه وأما العبد فظاهر . أقول : لو قرئ ونحوه بالرفع اتضح شمول عبارة المنهاج لذلك واستغنى عن المثال الذى تكلفه الأسنوى اه عميرة ، والمثال المذكور هو قوله مثل له الأسنوى بالموصى له بالمنفعة مدة حياته (قوله والمستعير من المالك) ليس بقيد (قوله وإن تميز) أى من لم يكن أهلا (قوله فله التقديم) أى فلو تقدم واحد بنفسه من غير إذنه ولا ظنّ رضاه حرم عليه ذلك لأنه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه ، فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة وأنهم يقدمون بأنفسهم من شاءوا فلا حرمة .

(قوله أو صورة) فى أكثر النسخ فصورة وهى الموافقة لما فى كلام غيره (قوله من ولاه الناظر) أى ولو عاما كالحاكم كاهو ظاهر (قوله يعنى من جاز له الانتفاع) إنما حمل المتن على هذا الحمل المحجور إلى قوله الآتى فى تفسير ضمير يكن بالمستحق للمنفعة حقيقة ولم يبق المتن على ظاهره ليستغنى عما يأتى لترجع عبارته إلى عبارة المحرر لئلا يلزم عليه إهمال شيء من أحكامه (قوله وهو ماسوى المستعير) أى أما المستعير فليس له التقديم أى والصورة أنه غير أهل كما هو فرض المتن وسكت عما إذا كان أهلا والعلة تقتضى العموم وأنه لا فرق بين المستعير الأهل وغير الأهل فى عدم استحقاقه التقديم لكن ينافيه ما سيأتى فى قوله ولا بد من إذن الشريك الخ من أن المستعير من أحد الشريكين لا بد من إذنه مع الشريك الآخر عند غيبة معيره فاعل ما اقتضاه التعليل هنا غير مراد فليراجع

لأهل يؤمهم لحبر مسلم « لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه » وفي رواية لأبي داود « في بيته ولا في سلطانه » . أما المحجور عند دخولهم منزله لمصلحته وكان زمنها بقدر زمن الجماعة فالمرجع لإذن وليه ، فإن أذن لواحد تقدم وإلا صلاوا فرادى (ويقدم) السيد (على عبده الساكن) بملك سيده لأنهما ملكه أو ملك غيره ، إذ المستعير السيد حقيقة (لا) على (مكاتبه في ملكه) أى المكاتب : يعنى فيما استحق منفعته ولو بنحو إجارة أو إعارة من غير السيد بقرينة مامر فلا يقدم سيده عليه لأنه أجنبي منه ، ويؤخذ منه بطريق الأولى عدم تقديمه على قنه المبعوض فيما ملكه ببعضه الحر (والأصح) تقديم المكترى على المكربى (لأنه المالك لمنفعته ، وتقييد بعضهم المكربى بالمالك مراده ملك المنفعة على أنه مرادهم أيضا ، إذ لا يكرى إلا مالك لها فهو لبيان الواقع لا للاحتراز . والثانى يقدم المكربى لأنه مالك للرقبة ، وملك الرقبة أولى من ملك المنفعة (و) يقدم (المعير) المالك (على المستعير) لملكه المنفعة والرجوع فيها فى كل وقت والثانى يقدم المستعير لأن السكن له فى الحال ، واختاره السبكي لشمول فى بيته المامر فى الخبر له وإلا لزم تقديم نحو المؤجر أيضا . وأجيب عنه بأن الإضافة للمالك أو الاختصاص وكلاهما

(قوله لأهل يؤمهم) أى وإن كان مفضولا ، وعليه فلو قال لجمع ليتقدم واحد منكم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو لكل منهم أن يتقدم وإن كان مفضولا لعموم الإذن فيه نظر ، ولعل الثانى أظهر لأن إذنه لواحد مبهم تضمن إسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الأفضل أولى ، فلو تقدم غيره لم يحرم مالم تدل القرينة على طلب واحد على مامر فتنبه له (قوله وإلا صلاوا فرادى) أى ثم إن كانوا قاصدين أنهم لو تمكنوا من الجماعة ففعلوها كتب لهم ثواب القصد على مامر (قوله وإلا صلاوا فرادى) قال حجاج قاله الماوردى والصيمرى ونظر فيه القمولى وكأنه لمح أن هذا ليس حقا ماليا حتى ينوب الولى عنه فيه وهو ممنوع لأن سببه المالك فهو تابع حقوقه ، وللولى دخل فيها (قوله لا مكاتبه) أى كتابة صحيحة لأنه هو الذى يستقبل بنفسه (قوله ويؤخذ منه) أى من عدم تقديم السيد على مكاتبه (قوله فيما ملكه ببعضه الحر) ظاهره وإن كان بينهما مهايأة ووقع ذلك فى نوبة سيده وهو ظاهر فيقدم على سيده لملكه الرقبة والمنفعة (قوله فهو لبيان الواقع) أى ولدفع توهم أن المراد به مالك العين لكن قوله فى تعليل الثانى لأنه مالك للرقبة الخ يقتضى تخصيص المكربى بمالك العين وليس كذلك بل المكربى قد يكون مالكا للمنفعة فقط كما لو استأجر دارا ثم أكرها لغيره واجتمع كل من المكربى والمكترى فالمكترى مقدم لأنه مالك للمنفعة الآن (قوله ويقدم الخ) الأولى وتقديم لأنه من محل الخلاف وبه عبر المحلى رحمه الله وهو ظاهر لما فيه من عدم تقدير العامل فانه إذا قرىء بالجر لم يكن ثم عامل مقدر ، إذ العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه (قوله على المستعير) قال فى الإيعاب لو أعار المستعير وجوزناه العلم بالرضابه وحضرا فالذى يظهر أن المستعير الأول أولى لأن الثانى فرعه ويحتمل استوائهما لأنه كالوكيل عن المالك فى الإعارة ، ومن ثم لو أعاره باذن استويا فيما يظهر اه . أقول : وفيه نظر لأنه إن كانت إعارته للثانى باذن من المالك انغزل المستعير الأول بإعارة الثانى فسقط حق المستعير الأول حتى لو رجع فى الإعارة لم يصح رجوعه وإن كان باذن فى أصل الإعارة بدون تعيين كان كما لو أعار بعلمه برضا المالك وقد قدم فيه أن المستعير الأول أحق : أى لأنه متمكن من الرجوع متى شاء وهذا بعينه موجود فيما لو أذن له فى الإعارة بلا تعيين لأحد فلا وجه للتسوية بينهما فيه بناء على أنه يعلم الرضا يكون الحق للأول .

(قوله وكان زمنها بقدر زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم عليه أنهم إذا صرفوا هذا الزمن للجماعة لم يكن لهم المكث بعد للمصلحة لمضى زمنها ويلزم عليه تعطيلها (قوله وتقييد بعضهم) هو الجلال المحلى وإما قيد بذلك لأنه محل الخلاف كما يعلم من تعليل المقابل الآتى فلا يتوجه ما ذكره الشارح كابن حجر (قوله على أن مرادهم) كذا فى نسخ الشارح وهو محرف عن قوله على أنه موهوم العبارة للشهاب حجج (قوله إذ لا يكرى إلا مالك لها) يرد عليه نحو الناظر والولى (قوله المالك) أى للمنفعة بقرينة مامر .

يكفى إذن المستعيرين وإن توهم (قوله بخلاف غيره) أى غير الوالى وعبرة التحفة بخلاف ما إذا لم يكن فيهم انتهت أى فلا بد من الاذن فى خصوص الجماعة ولا يكفى عنه الاذن فى مطلق الصلاة فهو راجع إلى الغاية فقط (قوله وظاهر أن محل الأول) أى مسألة الوالى المذكورة (قوله كما قاله الأذرى) عبارة الأذرى ويقدم الوالى على إمام المسجد . قلت وهذا فى غير من ولاه الإمام الأعظم ونوابه أئمة من ولاه الإمام الأعظم ونحوه فى جامع أو مسجد فهو أولى من والى البلد وقاضيه بلا شك انتهت فراده بنواب الإمام الأعظم وزرائه بدليل قوله فى المفهوم أئمة من ولاه الإمام الأعظم ونحوه ولا بدع فى تقديم هذا على والى البلد وقاضيه أئمة من ولاه قاضى البلد فلا شك فى تقديم القاضى عليه لأنه موليه وعلى قياس هذا ينبغى أن يكون قول الشارح بل الأوجه الخ مفروضاً فيمن ولاه نفس الإمام فتأمل (فصل فى بعض شروط القدوة)

(قوله وتسمية ما فى الابتداء الخ) هذا جواب ثان فالناسب فيه العطف بأو

متحقق فى ملك المنفعة فدخل المستأجر وخرج المستعير لأنه غير مالك لها ولا بد من إذن الشريكين لغيرهما فى تقديمه ومن أذن أحدهما لصاحبه فإن حضرا أو أحدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما إلا باذنهما ولا أحدهما إلا باذن الآخر والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز انتفاعه بالجميع والمستعيران من الشريكين كالشريكين فإن حضر الأربعة كفى إذن الشريكين (والوالى فى محل ولايته أولى من الأفسه والمالك) (الأذن فى الصلاة فى ملكه وإن لم يأذن فى الجماعة بخلاف غيره لأنه لا تقام فى ملكه إلا باذنه فيها لئلا يلزم تقدم غيره عليه بغير إذنه وهو ممنوع وظاهر أن محل الأول عند عدم زيادة زمن الجماعة والإفلا بد من إذنه فيها . والأصل فى ذلك الخبر المار ولعموم سلطنته مع أن تقدم غيره بحضرته من غير إذنه لا يلىق ببذل الطاعة ويراعى فى الولاية تفاوت درجاتهم فيقدم الإمام الأعظم ثم بقية من له الولاية الأعلى فالأعلى حتى على الإمام الراتب . نعم لو ولى الإمام أوثابه الراتب قدم على والى البلد وقاضيه كما قاله الأذرى وغيره بل الأوجه تقديمه على من سوى الإمام الأعظم من الولاية .

(فصل)

فى بعض شروط القدوة وكثير من آدابها وبعض مكروهاتها

(لا يتقدم) المأموم (على إمامه فى الموقف) يعنى المكان لا بقيد الوقوف فالتقييده جرى على الغالب لأنه لم ينقل والخبر « إنما جعل الإمام ليؤتم به » والائتمام الاتباع والمتقدم غير تابع (فان تقدم عليه يقينا وإن لم يكن قائماً فى غير شدة الخوف كما قاله ابن أبى عسرون وقال إن الجماعة أفضل وإن تقدم بعضهم على بعض وهو المعتمد وإن خالفه كلام الجمهور (بطلت) إن وقع ذلك فى أثناءها أما فى ابتدائها فلا تنعقد وتسمية ما فى الابتداء بطلانا تغليب (فى الجديد) لكونه أخش من مخالفته فى الأفعال المبطله ككسائى فإن شك فى تقدمه عليه

(قوله متحقق) أى ثابت (قوله ومن أذن أحدهما لصاحبه) فأولم يأذن أحدهما لصاحبه صلى كل منفردا ولا دخل للقرعة هنا إذ لا تأثير لها فى ملك الغير وكل مشتركين فى المنفعة المشتركة فى إمامة مسجد فليس لثالث أن يتقدم إلا باذنهما ولا لأحدهما أن يتقدم إلا باذن الآخر أو ظن رضا والقياس حرمة ذلك عند عدم الاذن والرضا ولو كان الآخر مفضولا (قوله حيث يجوز انتفاعه) أى بأن أذن له شريكه فى السكنى مثلا (قوله وظاهر أن محل الأول) أى الاذن فى الصلاة فى ملكه وإن لم يأذن فى الجماعة .

فصل فى بعض شروط القدوة

(قوله فالتقييد به) أى الموقف لأنه أى التقدم لم ينقل أى عنه صلى الله عليه وسلم ولا فعل فى زمنه وأقر عليه (قوله فان تقدم الخ) ظاهر إطلاقهم أنه لافرق فى ذلك بين العالم والجاهل والناسى وفى الإيعاب نعم بحث بعضهم أن الجاهل يغتفر له التقدم لأنه عذر بأعظم من هذا وإنما يتجه فى معذور لبعد محله أو قرب إسلامه وعليه فالتناسى مثله اه إلا أن يقال : إن الناسى ينسب لتقصير لغفلته باهماله حتى نسى الحكم (قوله وإن خالفه كلام الجمهور) أى فقالوا : إن الانفراد أفضل

لم تبطل وإن جاء من إمامه إذ الأصل عدم المبطل فكان مقدما على أصل بقاء التقدم ، والقديم لا تبطل مع الكراهة كما لو وقف خلف الصف وحده (ولا تضر مساواته) لإمامه لعدم المخالفة لكنها مكروهة تفوت فضيلة الجماعة وإن كانت صورتها معتدا بها في الجمعة وغيرها حتى يسقط فرضها فلا تنافي وإن ظنه بعضهم ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة (ويندب) للمأموم (تحلفه) عن إمامه (قليلا) عرفا فيما يظهر استعمالا للأدب وإظهارا لرتبة الإمام عليه ولا يزيد على ثلاثة أذرع وقد تسن المساواة كما سيأتي في العراة والتأخر كثيرا كما في امرأة خلف رجل (والاعتبار) في تقدمه وتأخره ومساواته في القيام ومثله الركوع فيما يظهر (بالعقب) وهو مؤخر انقدم لالكعب وأصابع الرجل إذ خش التقدم إنما يظهر به

(قوله ويجرى ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة) قال الشهاب ابن حجر كخالفه السنن الآتية في هذا الفصل والمذنب بعده المطلوبة من حيث الجماعة اه وكان هذا ساقط من نسخ الشارح من النسخ بعد اتيانه بدليل لفظ المطلوبة فانه من هذه العبارة (قوله ولا يزيد على ثلاثة أذرع) فان زاد كره وكان مفوت الفضيلة الجماعة كما يعلم مما يأتي

(قوله لم تبطل) ظاهره وإن كان الشك حال النية ويوجه بأنه كما لو شك عند النية في انتقاض طهره وقد يفرق ويقال ينبغي أن لا يكون الشك حال النية مغتفرا فلا تنعقد حينئذ للتردد في المبطل والتردد يؤثر فيها وعرضته على شيخنا طب فارتضاه اه سم على منهج والأقرب الأول لأنه لو كان مجرد الشك في النية مانعا من الانعقاد لامتنتعت القدوة لمن تيقن الطهارة وشك في الحدث كما أن الأصل بقاء الطهارة ولا نظر لاحتمال المخالف للأصل (قوله إذ الأصل عدم المبطل) أي وينبغي حصول الفضيلة حينئذ ويقال عليه ماوجه تقديم كون الأصل عدم البطلان على كون الأصل بقاء التقدم مع أن بقاء التقدم يؤدي إلى عدم الانعقاد خصوصا وقد قال ابن الرفعة في كفايته إنه الأوجه فتأمل (قوله تفوت فضيلة الجماعة) أي فيما ساوى فيه لامطلقا اه حج (قوله في الجمعة وغيرها) أي من حصول الشعار فيسقط بها فرض الكفاية وتحمل الإمام عنه القراءة والسهو ويلحقه سهو إمامه ويضر التقدم عليه بركنين فعليين كما يأتي وغير ذلك (قوله ويندب تحلفه قليلا عرفا) ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذي بعض بدن المأموم بعض بدن الإمام في الركوع أو السجود (قوله كما في امرأة خلف رجل) أي بشرط أن لا تزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قوله الآتي ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينها كما بين كل صفين على ثلاثة أذرع وعليه فتقوله والتأخر كثيرا أي بالنسبة لموقف الرجل لكن رأيت بهامش عن فتاوى حج مانعه سئل عن قولهم يستحب أن لا يزيد ما بين الإمام والمأمومين على ثلاثة أذرع فلو ترك هذا المستحب هل يكون مكروها بنص أئمتنا وكذلك لو صف صفا ثانيا قبل إكمال الأول هل يكون كذلك . فأجاب بقوله كل ما ذكر مكروه مفوت لفضيلة الجماعة فقد قال القاضي وغيره وحزم به في المجموع السنة أن لا يزيد ما بين الإمام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريبا كما بين كل صفين أما النساء فيسن لمن التحلف كثيرا وفي المجموع اتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب الأول والحث عليه اه (قوله بالعقب) أي بكفه فلا يضر التقدم ببعضه اه حج وقال عميرة ولو تقدم ببعض العقب ففيه خلاف حكاه في الكفاية عن القاضي حسين وعلل الصحة بأنها مخالفة لا تظهر فأشبهت المخالفة اليسيرة ومال مر إلى الصحة اه سم على منهج (قوله وهو مؤخر القدم) أي ما يصيب الأرض منه اه حج

فلا اعتبار بتقدّم أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه وفي القعود بالألية ولو في التشهد وإن كان راكبا وفي الاضطجاع بالجنب وفي الاستلقاء احتمالان أوجههما برأسه سواء فيما ذكر اتحدا قیاما مثلا أم لا ومحل ما تقرر في العقب وما بعده إن اعتمد عليه فإن اعتمد على غيره وحده كأصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر ولو اعتمد عليهما صحت القدوة كما اقتضاه كلام البغوی وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ، فلو صلى قائما معتمدا على خشبتين تحت إبطيه فصارت رجلاه معلقين في الهواء فإن لم تمكنه غير هذه الهيئة فالأوجه اعتبار الخشبتين .

(قوله فلا اعتبار بتقدّم أصابع المأموم) ع ينبغي أن يضر ذلك عند الاعتدال عليها كما حوله الأسنوی وغيره وهو ظاهر اه وفي الناشری قال أبو زرعة فلو لم يعتمد على شيء من رجليه معا على الأرض وتأخر العقب وتقدّمت رءوس الأصابع فإن اعتمد على العقب صح أو على رءوس الأصابع فلا اه سم على منهج وقوله على شيء من رجليه أى من بطونهما فلا ينافي قوله بعد وإن اعتمد على العقب الخ (قوله وفي القعود بالألية) عبارة المنهج بألييه (قوله ولو في التشهد) ظاهر أخذه غاية أنه إذا كان يصلى من قيام اعتبر عقبه في حال قيامه وإذا جلس للتشهد اعتبرت الألية وإذا سجد اعتبر أصابع قدميه وهكذا حتى إذا صلى صلاة نفل وفعل بعضها من قيام وبعضها من قعود وبعضها من استلقاء اعتبر في التقدّم الحالة التي انتقل اليها لأن كل حالة انتقل اليها يقال صلى قائما قاعدا الخ (قوله وفي الاضطجاع بالجنب) أى فيضر التقدّم ببعضه إذا كان عريضا عقب الامام مثلا وفي حجب الاضطجاع بالجنب أى جميعه وهو ما تحت عظم الكتف إلى الخاصرة فيما يظهر وفي شرح العباب للناوى وهل العبرة بمقدّم الجنب أو مؤخره أو كله احتمالات رجح منها الهيئتي في شرح الكتاب الثانى وفي شرح المنهاج الثالث (قوله اتحدا) أى الإمام والمأموم (قوله كأصابع القائم) أى أو الساجد كما نقله سم عن الشارح وسيأتى ما فيه (قوله اعتبر ما اعتمد عليه فيما يظهر) يؤخذ منه بالأولى أنه لو صار قائما على أصابع رجليه خلقة كانت العبرة بالأصابع وهو ظاهر وأنه لو انقلبت رجلاه كانت العبرة بما اعتمد عليه (قوله ولو اعتمد عليهما) أى على عقبيه وقدم أحدهما وعبارة حجج والاعتبار بالعقب الذى اعتمد عليه وإن اعتمد على التأخرة أيضا ، كما هو قياس نظائره خلافا للبغوى اه وكتب بهامشه الشهاب العبادى مانصه قوله خلافا للبغوى في القوت عن البغوى فلو تقدّم بأحد العقبين فإن اعتمد على القدم بطلت وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما . قلت : وفيه نظر اه وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما أفتى شيخنا الشهاب الرملى وفي حجج بعد قول المصنف ولا تضر مساواته الخ تنبيه من الواضح مما مر أن من أدرك التحريم قبل سلام الامام حصل فضيلة الجماعة وهى السبع والعشرون لكنها دون من حصلها من أولها بل أوفى أثنائها قبل ذلك أن المراد بالفضيلة الفائتة هنا فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنها متفاوتة كما تقرر وكذا يقال في كل مكروه هنا أمكن تبعيضه اه . أقول : قوله السبعة والعشرون أى التي تخص ما قارن فيه وإيضاحه أن الصلاة في جماعة تزيد على الافراد بسبع وعشرين صلاة فالركوع في الجماعة يزيد على المنفرد بسبع وعشرين ركوعا فإذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهى السبع والعشرون التي تتعين له فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع والسجود مثلا في الجماعة .

(قوله ولو اعتمد عليهما) لم يتقدّم ما يصح أن يكون مرجعا لضمير التثنية ولعلّ في النسخ سقطا والذى في فتاوى والده سئل عما إذا قدم الامام إحدى رجليه على الأخرى معتمدا عليهما ووقف المأموم بين رجليه فهل تصح قدوته أولا . فأجاب بأنه تصح صلاة المأموم كما أفاده كلام البغوى وغيره انتهى .

(قوله وبحث بعض أهل العصر) إن أراد الشهاب حج كالمظهر فهو لم يطلق أن الاعتبار بأصابع قدميه فيما ذكر بل قيده بحالة اعتماده عليها. نعم نقل بعد ذلك عن بحث بعضهم هذا الإطلاق إلا أن الظاهر أنه ليس من أهل العصر وعبارة الشهاب المذكور في تحفته ولم أر لهم كلاما في الساجد و يظهر اعتبار أصابع قدميه إن اعتمد عليها أيضا والا فآخر ما اعتمد عليه نظير مامر ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ويتعين محله على ما ذكرته انتهت (قوله غير أن إطلاقهم يخالفه) انظر مراده أي إطلاقهم (قوله وعلى من في غير جهته الخ) أي فكل من المتصل بما (١٨٣) وراء الامام وغيره وهو أقرب منه إلى الكعبة

أقرب منه إلى الكعبة في غير جهة الامام يقال له صف أول في حالة واحدة وهو صادق بما إذا تعدت الصفوف أمام الصف المتصل بصف الامام لكن يخالفه التعليل الآتي في قوله ومما علت به أفضليته

الحشوع الخ (قوله وهو أقرب إلى الكعبة منه) أي من المستدير أي والصورة أنه ليس أقرب إليها من الامام أخذنا من قوله الآتي عقب المتن على الأثر والأوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الأقربية المذكورة الخ وإلا فأى معنى لعهده صفا أول مع تنويته لفضيلة الجماعة فليحذر (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف) قيد في قوله المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام أي بأن كان خلف الامام صف أمام هذا

أما إذا تمكن على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة ولو تعلق بمقتد بجبل وتعين طريقا اعتبر منكبه فما يظهر وبحث بعض أهل العصر أن العبرة في الساجد بأصابع قدميه ولا بعد فيه غير أن إطلاقهم يخالفه (ويستديرون) أي المأمومون استحبابا إذا صلاوا (في المسجد الحرام حول الكعبة) وإن لم يضق المسجد خلافا للزركشى كما فعله ابن الزبير ووقع عليه الاجماع ولما فيه من إظهار تميزها على غيرها وتعظيمها والتسوية بين الجميع في توجههم لها ويسن أن يقف الامام خلف المقام للاتباع والصف الأول صادق على المستدير حول الكعبة للمتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف فقد قالوا إن الصف الأول هو الصف الذى يلي الامام

(قوله أما إذا تمكن) أي من الصلاة (قوله وتعين طريقا) أي بأن لم تمكنه الصلاة إلا على هذه الحالة (قوله وبحث بعض أهل العصر) يريد به حج وعبارته ولم أر لهم كلاما في الساجد و يظهر اعتبار أصابع قدميه إن اعتمد عليها أيضا وإلا فآخر ما اعتمد عليه نظير مامر ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ويتعين محله على ما ذكرته (قوله بأصابع قدميه) معتمد (قوله ولا بعد فيه) نقل سم على منهج عن الشارح أنه رجع إليه آخرا (قوله غير أن إطلاقهم يخالفه) أي وأن الاعتبار عقب بأن يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على عقب الامام وإن كان مرتفعا بالفعل اه سم على حج (قوله ويستديرون) كأنه قال محل ماسلف إذا بعدوا عن الكعبة وإلا فكيف هذا اه عميرة أي وعليه فالاستدارة أفضل من الصفوف ويصرح به قول الشارح استحبابا (قوله استحبابا) أي فيكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم الاستدارة (قوله وإن لم يضق المسجد) أي مطلقا سواء احتاجوا للاستدارة أم لا خلافا للزركشى مر اه سم على منهج (قوله خلافا للزركشى) زاد الخطيب لكن الصفوف أفضل من الاستدارة اه لكن قول الشارح استحبابا يشعر بخلافه (قوله ويسن أن يقف خلف المقام) قال شيخنا الزياى وظاهر أن المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفا وأنه كلما قرب منه كان أفضل اه حج . أقول : أشار بذلك إلى دفع ما يقال كان المناسب في التعبير أن يقول أمام المقام يعنى بأن يقف قبالة بابه لأنه إذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره (قوله حيث لم يفصل بينه وبين الامام) المتبادر أن الضمير راجع لقوله وهو أقرب إلى الكعبة منه وهو يقتضى أنه لو وقف صف خلف الأقرب وكان متصلا بمن وقف خلف الامام كان الأول المتصل بالامام لكن في حاشية سم على منهج ما يخالفه وعبارته فرع أفق شيخنا الرملى كما نقله مر بما حاصله أن الصف الأول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وإن كان أقرب

غير مستدير فالصف الأول هو هذا الغير المستدير الذى يلي الامام ويكون المستدير صفا ثانيا لكن ينبغى أن محله في جهة الامام أما في غير جهته فينبغى أن يكون هذا المستدير صفا أول إذا قرب من الكعبة ولم يكن أمامه غيره أخذنا من قوله وعلى من في غير جهته بالأولى فليراجع ولا يصح أن تكون هذه الحيثية قيدا في قوله وعلى من في غير جهته وإن كان متبادرا من العبارة لعدم تأتية (قوله فقد قالوا إن الصف الأول هو الذى يلي الامام) دليل لكون المستدير المتصل بما وراء الامام صفا أول وقوله ومما علت به أفضليته الخ دليل لكون من في غير جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه صفا أول أيضا ففي كلامه لف ونشر مرتب وعلت مبنى للجهول ونائب فاعله أفضليته والضمير فيه راجع للصف الأول .

سواء أحالت مقصورة وأعمدة أم لا ومما علت به أفضليته الخشوع لعدم اشتغاله بمن أمامه كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى ولا يمنع الصف تخلل نحو منبر ويعلم مما تقدم في باب استقبال القبلة أنه لو وقف صف طويل في أخريات المسجد الحرام لم تصح صلاة من خرج عن سمت الكعبة لقرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين لكن جزما بخلافه ولا ينافيه مامر في فصل الاستقبال من البطلان لأنه محمول على القرب من الكعبة وهذا في حالة البعد عنها (ولا يضر كونه أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام في الأصح) لعدم ظهور مخالفة فاحشة به بخلافه في جهته فلو توجه الإمام الركن الذي فيه الحجر مثلا فجهته مجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه المأموم المتوجه له ولا لاحدى جهتيه. والثاني يضر كما لو كان في جهته والأوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الأقربية المذكورة كما لو انفرد عن الصف ويدل على ذلك قوة الخلاف إذ الخلاف المذهبي أولى بالمرعاة من غيره وقد أفق بفواتها الوالد رحمه الله تعالى (وكذا) لا يضر (لو وقفا) أى الإمام والمأموم (في الكعبة) أى داخلها (واختلفت جهتها) بأن كان وجهه لوجهه أو ظهره أو ظهره أو ظهر أحداهما إلى جنبه فتصح وإن كان متقدما عليه حينئذ فإن كان وجه الإمام لظهر المأموم ضرر كما أفهمه كلام المصنف لتقدمه عليه مع اتحاد جهتهما فلا ترد على عبارته (ويقف) ندبا للمقتدى وتعبيره بذلك وفيما سيأتى للغالب فالوم يصل واقفا كان الحكم كذلك (الذكر) ولوصبها إذا لم يحضر غيره

في غير جهة الإمام أخذنا من قولهم الصف الأول هو الذى يلي الإمام لأن معناه الذى لا واسطة بينه وبينه أى ليس قدما صف آخر بينه وبين الإمام وعلى هذا فإذا اتصل المصاوب بمن خلف الإمام الواقف خلف المقام وامتدوا خلفه في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين اليمانيين قدما من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين لمن بين الركنين كان الصف الأول من بين الركنين للموازين لما بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفا أول وهم من خلف الإمام في جهته دون بقيتها في الجهات إذا تقدم عليهم غيرهم وفي حفظي أن الزركشى ذكر ما يخالف ذلك اه وفي كلام شيخنا الزيدى مانصه والصف الأول حينئذ في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الأول الذى وراءه لا ما قرب الكعبة اه وهذا هو الأقرب الموافق للتبادر المذكور (قوله سواء أحالت مقصورة الخ) أى وسواء كان الامام واقفا في الحراب أم لا (قوله ومما علت به أفضليته) أى هذا الحكم وهو الاستدارة (قوله ولا يمنع الصف تخلل نحو منبر) أى حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الامام بحيث لو أزيل المنبر وقف موضعه شخص مثلا صار الكل صفا واحدا (قوله لكن جزما بخلافه) هذا هو المعتمد (قوله بخلافه في جهته) قال حج ويؤخذ من هذا الخلاف القوي أن هذه الأقربية مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة وهو محتمل بل متجه الخ وكتب عليه سم قوله إن هذه الأقربية الخ انظر المساواة اه. أقول: يحتمل الكراهة أخذنا من كراهة مساواته له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بأن سبب الكراهة هنا الخلاف القوي وهو منتف في المساواة ولم يظهر به مساواة للإمام في الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا أقرب ثم رأيت في كلام شيخنا العلامة الشوبرى على المنهج ما يوافق (قوله فلو توجه الامام الركن الخ) أى أمالو وقف بين الركنين فجهته تلك والركنان المتصلان بها من الجانبين وقوله فجهته أى الامام (قوله مجموع جهتي جانبيه) انظر هل من الجهتين الركنان المحاذيان للجهتين زيادة عن الركن الذى استقبله الامام أولا حتى لا يضر تقدم المستقبلين لدينك الركنين على الامام فيه نظروا الأقرب الضرر فيكون جهة الامام ثلاثة أركان وجهتين من جهة الكعبة (قوله كما لو انفرد على الصف) أى فانه قد تفوت فضيلة الجماعة (قوله وتعبيره بذلك) أى يوقف

(قوله لكن جزما بخلافه) أى بحسب الظاهر وإلا فحل جزمهما في حالة البعد كما سيأتى وهو غير محل النزاع (قوله ولا ينافيه) أى ما جزما به (قوله مامر في فصل الاستقبال من البطلان) أى الذى تقدم التعبير عنه في كلام بعض المتأخرين بقوله ويعلم مما تقدم في باب استقبال القبلة ويعنى بذلك البعض الشهاب حج فان مامر كلامه. والحاصل أن الشراح معتمد لما قاله الشهاب المذكور كما يصرح به تعبيره بقوله كما جزم به بعض المتأخرين دون أن يقول على ما جزم به أو نحو ذلك من صيغ التبرى وأما قوله لكن جزما بخلافه الخ فليس مراده منه تضعيف كلام الشهاب المذكور لأنه مفروض في غير ذلك كما بينه بعد وإنما مراده به الجمع بينه وبين كلام الشهاب المذكور لئلا يتوهم أنه مخالف لجزمهما لكن في سياقه قلاقة لا تحق وملخصه ما ذكرته (قوله فلا ترد على عبارته) أى خلافا لمن أوردها

(عن يمينه) لما صح عن ابن عباس أنه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ برأسه فأقامه عن يمينه ويؤخذ منه أنه لو فعل أحد من المقتدين خلاف السنة استحب للإمام إرشاده إليها بيده أو غيرها إن وثق منه بالامتثال ولا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثله في الإرشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل بل في المجموع والتحقيق أنه لو وقف عن يساره أو خلفه ندب التحويل إلى اليمين والأفليحوله الإمام لحديث ابن عباس ومقتضاه عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الأقرب وإن اقتضى كلام المذهب اختصاصه به (فإن حضر) ذكر (آخر أحرم) ندبا (عن يساره) بفتح الياء على الأفصح فإن لم يكن يساره محل أحرم خلفه ثم تأخر إليه من هو على اليمين ولو خلف ذلك كره وفاتت به فضيلة الجماعة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى . نعم إن عقب تحرم الثاني تقدم الإمام أو تأخرهما نالا فضيلتها وإلا فلا تحصل لواحد منهما كما يعلم من قوله (ثم) بعد إحرامه لاقبله (يتقدم الإمام أو يتأخران) في القيام ويلحق به الركوع كما بحثه الشيخ رحمه الله تعالى خلافا للبلقيني (وهو) أي تأخرهما (أفضل) من تقدم إمامه عند إمكان كل منهما لأن الإمام متبوع فلا يناسبه الانتقال فإن لم يمكن إلا أحدهما فعل الممكن لتعينه في أداء السنة. وأصل ذلك خبر مسلم عن جابر رضى الله عنه «قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأدارني عن يمينه ثم جاء

(قوله بل في المجموع) لامعنى لذكر بل هنا وعبارة الامداد بعد ما مر ثم رأيت في المجموع والتحقيق الخ (قوله فإن خلف ذلك) أي فإن خلف الآخر فأحرم عن اليمين أضافان هذا هو الذي في فتاوى والده وإن كان قوله فإن خلف صادقا بغير ذلك أيضا والحكم فيه صحيح (قوله نعم الخ) من جملة فتوى والده وإن أوهم سياقه خلافه (قوله وإلا فلا تحصل لواحد منهما) أي وإن حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث اتفت العقبية وظاهره أن فضيلة الجماعة تنفي في جميع الصلاة وإن حصل التقدم أو التأخر بعد وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع (قوله كما يعلم من قوله) في علمه منه منع ظاهر

(قوله عن يمينه) أظن مرر أنه لو كان المأموم إذا وقف على يمين الإمام لا يسمع قراءته ولا انتقالاته ولو وقف على اليسار سمع ذلك وقف على اليسار انتهى سم على منهج لكن سيأتي له في قوله وأفضل كل صف الخ ما يخالفه فليتأمل ومراده بعدم العلم بانتقالاته عدم رؤية أفعاله كما يأتي (قوله أنه وقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي وكان يصلى نفلا لا تطلب فيه الجماعة وفعله بياناً للجواز (قوله فأخذ برأسه) لعله بحسب ما اتفق له صلى الله عليه وسلم والافتحويل الإمام للمأموم لا يتقيد بذلك بدليل الرواية الآتية فأخذ بأيدينا الخ أو أنه لما كان صغيراً وهو يلزم منه قصره سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلاً أو أن ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم لما هو ظاهر أن ذلك يتعذر على غيره (قوله أنه لو فعل أحد من المقتدين) أي به بالفعل ليخرج مريد القدوة وينبغي أن مثل ذلك إرشاد مريد القدوة كما لو أراد الداخذ الوقوف على يسار الإمام وأمكنه إرشاده للوقوف على يمينه أو رآه يسرع في المشى فيشير إليه ليمشى بالتأني (قوله أن يكون المأموم في ذلك مثله) أي مثل الإمام في إرشاد غيره ولو الإمام (قوله اختصاصه به) أي بالجاهل (قوله على الأفصح) مقابله الكسر (قوله ولو خلف ذلك كره) ظاهره أنه لافرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل باغتفار ذلك في حق الجاهل وإن بعد عهده بالاسلام وكان مخالطاً للعلماء وأنه لا تفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيداً لأن هذا مما يخفى ولا يخالف هذا ما تقدم عن الإيعاب في التقدم على الإمام من أنه لا يضر في حق الجاهل حيث عذر (قوله في القيام) ومنه الاعتدال لأنه قيام في الصورة (قوله من تقدم إمامه) أي المقتدى وكان الأولى أن يقول إمامهما (قوله فإن لم يمكن إلا أحدهما) أي لضيق المكان من أحد الجانبين أو نحوه كما لو كان بحيث لو تقدم الإمام سجد على نحو تراب يشوه خلقه أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس (قوله فعل الممكن لتعينه في أداء السنة) أي فإن لم يفعل التقدم أو التأخر من أمكنه دون الآخر فهل تفوت الفضيلة عليه دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره أو تفوتهما معا فيه نظر والأقرب الأول لما مر من عدم تقصير من لم يتمكن وسئل الشهاب الرملى عما أفق به بعض أهل العصر أنه إذا وقف صف قبل إتمام إمامه لم تحصل له

جبار ابن صخر فقام عن يساره فأخذ بأيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه» أما في غير القيام وما ألحق به ولو كان تشهدا آخر فلا يسن فيه ذلك وإن أوهم كلام الروضة خلافه لأنه لا يتأتى إلا بعمل كثير أو يشق غالبا (ولو حضر) ابتداء معا أو مرتبا (رجلان) أو صبيان (أو رجل وصبي صفا خلفه) للاتباع أيضا ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينهما كما بين كل صفين على ثلاثة أذرع (وكذا لو حضر امرأة) ولو محرما أو زوجة (أو نسوة) تقوم أو يقمن خلفه لخبر أنس السابق فإن حضر معه ذكر وامرأة وقف الذكر عن يمينه والمرأة خلف الذكر أو امرأة وذكران وقف خلفه وهي خلفهما أو ذكر وامرأة وخشي وقف الذكر عن يمينه والخشي خلفهما لاحتمال أنوثته والمرأة خلفه لاحتمال ذكوريته (ويقف خلفه الرجال ثم) إن تم صفهم وقف خلفهم (الصبيان) وإن كانوا أفضل من الرجال لعلم أن نحوه خلاف الدارمي ومن تبعه فإن لم يتم صف الرجال كمل بالصبيان لأنهم من الجنس أما إذا كان تاما لكن كان بحيث لو دخل الصبيان معهم فيه لوسعهم فالأوجه تأخرهم عنهم كما اقتضاه إطلاق الأصحاب خلافا للأذرع وبذلك علم أن كلامنا الأول غير فرض الأذرع ولو حضر الصبيان أولا لم ينحو للباليين لأنهم من الجنس بخلاف غيرهم ثم الخثاني وإن لم يكمل صف من قبلهم (ثم النساء) كذلك لخبر مسلم «ليلى» بتشديد النون بعد الياء وبخذفها وتخفيف النون «منكم أولو الأحلام والنهي» أي البالغون العقلاء «ثم الدين يلوهم ثلاثا» .

فضيلة الجماعة هل هو معتمد أولا فأجاب بأنه لا تفوته فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور وفي ابن عبدالحق ما يوافقه وعبارته ليس منه كما يتوهم صلاة صف لم يتم ما قبله من الصفوف فلا تفوت بذلك فضيلة الجماعة وإن فأت فضيلة الصف انتهى وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكروهة مفقوته للفضيلة (قوله جبار) هو بحجم وموحدة وألف وآخره راء مهملة اه بكري (قوله وما ألحق به) أي وهو الركوع كما قدمه (قوله صفا خلفه) أي بحيث يكون محاذيا لبدنه وقال المحقق المحلى أي قاما صفا اه وهذا الحل منه يقتضى أن يقرأ قول المصنف صفا بفتح الصاد مبني للفاعل وهو جائز كبنائه للفعول فإن صف يستعمل لازما ومتعديا فيقال صففت القوم فاصطفوا وصفوا اه مصباح والمعنى (قوله أن لا يزيد ما بينه وبينهما) أي ما بين الرجلين أو الرجل والصبي (قوله فإن حضر معه ذكر وامرأة الخ) ظاهره وإن كانت المرأة محرما للذكر وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرما أو زوجة وهو ظاهر لاختلاف الجنس وعبرة عميرة لو كانت المرأة محرما للرجل فالظاهر أنهما يصفان خلفه (قوله والخشي خلفهما) أي بحيث يحاذيهما لكن قضية قوله لاحتمال الخ أن الخشي يقف خلف الرجل وصدق عليه أنه خلفهما (قوله ويقف خلفه الرجال) قال ابن حجر ولو أرقاء كما هو ظاهر ثم قال وظاهر تعبيرهم بالرجال تقديم الفساق اه وقال سم عليه لواجتمع الأحرار والأرقاء ولم يسعهم صف واحد فيتجه تقديم الأحرار لأنهم أشرف . نعم لو كان الأرقاء أفضل بنحو علم وصلاح ففيه نظر ولو حضروا قبل الأحرار فهل يؤخرون للأحرار فيه نظر اه وقوله ففيه نظر مقتضى ما نقل عن شرح العباب لابن حجر من أن القوم إذا جاءوا معا ولم يسعهم صف واحد أن يقدم هنا بما يقدمون به في الإمامة تقديم الأحرار مطلقا وقوله في الثانية فيه نظراى والأقرب أنهم لا يؤخرون كما أن الصبيان لا يؤخرون للباليين (قوله كمل بالصبيان) ويقفون على أى صفة اتفقت لهم سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بهم (قوله أن كلامنا الأول) هو قوله فإن لم يتم صف الرجال كمل الخ (قوله لم ينحو للباليين) ندبا ما لم يخف من تقدمهم فتنة على من خلفهم وإلا أخروا ندبا كما هو ظاهر لما فيه من دفع المفسدة (قوله ثم الخثاني) أي ويقفون صفا واحدا كصفوف الرجال (قوله وإن لم يكمل صف من قبلهم) وهم الصبيان (قوله ثم النساء كذلك) أي وإن لم يكمل صف من قبلهم وأفضل صفوفهن آخرها لبعده عن الرجال (قوله ثم الدين يلوهم ثلاثا) أي قلها ثلاثا بالمرّة الأولى

(قوله ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينهما الخ) أى فان زاد فأت فضيلة الجماعة كما علم مما مر (قوله لخبر أنس السابق) لم يسبق له ذكر في كلامه والجلال المحلى ذكره هنا لكن بعد ذكره ماسياى في الشارح على الأثر من قوله فان حضر ذكر وامرأة الخ ولفظ الجلال روى الشيخان عن أنس قال «صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت أم سليم فقامت أنا ويطيم خلفه وأم سليم خلفنا» (قول المتن ثم النساء) ظاهره أن البالغات وغيرهن سواء وهلا قيل بتقديم البالغات كما قيل به في الرجال وهلا كانت غير البالغات منهن محمل قوله صلى الله عليه وسلم في الثالثة ثم الدين يلوهم إذ لم يكن في عصره عنده خثاني بدليل أن أحكامهم غالبا مستنبطة ولو كانوا موجودين ثم إذ ذاك لنص على أحكامهم . فان قلت العلة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الافتتان بهم وهذا منفي في النساء . قلت : ينقص ذلك أن الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في المحارم ومن ليس مظنة للفتنه

(قوله ولما في الأول أخذنا مما مر من توفير الخشوع الخ) فيه أن البعض المذكور لم يدع تفضيل الأول عليه بحسب ما نقله هو عنه حتى يردّ عليه بما ذكر لكن عبارة التحفة وأفضل صفوف الرجال أولها ثم ما يليه وهكذا وأفضل كل صف يمينه وقول جمع من الثاني أو اليسار ليسمع الامام ويرى أفعاله أفضل ممن بالأول أو باليمين لأن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مردود بأن في الأول واليمين من صلاة الله تعالى الخ (قوله بسكون السين) أى ليكون ظرفا إذ هو بفتحها اسم على المشهور نحو ضربت وسطه لكن قال الفراء إذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعد وسط القوم وإن لم يحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسك قال ويجوز في كل منهما التسكين والتحرّيك لكن السكون أحسن في الظرف والتحرّيك أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الآن ثعلبا قال يقال وسطا بالسكون في المتفرق

وأفضل صفوف الرجال أولها ثم الذى يليه وهكذا وأفضل كل صف يمينه وإن كان من اليسار يسمع الامام ويرى أفعاله خلافا لبعضهم حيث ذهب إلى أنه أفضل حيثئذ من اليمين الخالى من ذلك معللا له بأن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على المتعلقة بمكانها ويرده أن في جهة اليمين كالأول من صلاة الله تعالى وملائكته على أهلها ما يفوق سماع القراءة وغيره ولما في الأول أخذنا مما مر من توفير الخشوع مالم يس في الثاني لاشتغالهم بمن أمامهم والخشوع روح الصلاة فيفوق سماع القراءة وغيره أيضا فما فيه متعلق بذات العبادة أيضا (وتقف إمامتهن) ندبا (وسطهن) بسكون السين لورود ذلك عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما ، فإن أمهّن خنثى تقدم كالدكر وإمام عراة فيهم بصير ولا ظلمة كامامة النساء وإلا تقدم عليهم ومخالفة ما ذكره مكروهة تفوت فضيلة الجماعة كما مر ثم محل ما تقرر كما جزم به المصنف في مجموعه في باب ستر العورة إذا أمكن وقوفهم صفا وإلا وقفوا صفوفًا مع غض البصر وإذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة ،

(قوله وأفضل صفوف الرجال) أى الخالص وخرج به الخنثى والنساء فأفضل صفوفهم آخرها لبعده عن الرجال وإن لم يكن فيهم رجل غير الامام سواء كن إناثا فقط أو خنثى فقط أو البعض من هؤلاء والبعض من هؤلاء فالأخير من الخنثى أفضلهم والأخير من النساء أفضلهن (قوله أولها) ظاهره وإن اختص غيره من بقية الصفوف بفضيلة في المكان كأن كان في أحد المساجد الثلاثة والصف الأول في غيرها والظاهر خلافه أخذنا من قولهم إن الانفراد في المساجد الثلاثة أفضل من الجماعة في غيره وكألو كان في الصف الأول ارتفاع على الامام بخلاف غيره والظاهر أن الذى يليه أفضل أيضا بل ينبغى أن الذى يليه هو الأول لكرهية الوقوف في موضع الصف الأول والحالة ما ذكر .

فرع — لو لم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام وأحرمن هل يؤخرن بعد الاحرام ليتقدم الرجال أولا فيه نظر ويظهر الثانى وفاقا لم ثم رأيت في شرح العباب لشيخنا عن القاضى ما يفيد خلافه اه سم على منهج . أقول: والأقرب الأول حيث لم يترتب على تأخرهن أفعال مبطلّة (قوله وأفضل كل صف يمينه) أى بالنسبة لمن على يسار الامام أما من خلفه فهو أفضل من اليمين كما نقل عن شرح العباب لابن حجر لكن ظاهر كلام الشارح يخالفه وهو ظاهر (قوله ويرده أن في جهة اليمين الخ) عبارة ابن حجر وقول جمع من الثانى أو اليسار يسمع الامام ويرى أفعاله أفضل ممن بالأول أو اليمين لأن الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها مردود اه وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث اقتصر على أفضلية اليمين وترك أفضلية الأول على الثانى وذكر توجيه ما فيه الأفضلية في المسئلتين (قوله كالأول) أى كالصف الأول (قوله على أهلها) أى اليمين والأول (قوله وتقف إمامتهن وسطهن) المراد أن لا تقدم عليهن وليس المراد استواء من على يمينها ويسارها في العدد خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة فليحرر (قوله وسطهن) قرأ مر أنها تتقدم يسيرا بحيث تمتاز عنهن وهذا لا ينافى أنها وسطهن اه سم على منهج . فإن لم يحضر الا امرأة فقط وقفت عن يمينها أخذنا مما تقدم في المذكور .

الأجزاء نحو وسط القوم ووسط التحريك فيما لا تتفرق أجزاؤه نحو وسط الرأس

لا يقفن معهم لا في صف ولا في صفين بل يتنحنحن ويجلسن خلفهم ويستدبرن القبلة حتى تصلى الرجال وكذا عكسه ، فان أمكن أن تتواري كل طائفة بمكان حتى تصلى الطائفة الأخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع وصلاة الجنابة تستوى صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس لاستحباب تعدد الصفوف فيها ويسن سد فرج الصفوف وأن لا يشرع في صف حتى يتم الأول وأن يفسح لمن يريد وجميع ذلك سنة لا شرط ، فلو خلفوا

(قوله لا يقفن معهم) انظر هل ذلك على سبيل الوجوب أو الندب فيه نظر والأقرب الثاني ويؤمر كل من الفريقين بغض البصر (قوله فهو أفضل) أى من جلوسهن خلف الرجال واستدبارهن القبلة (قوله تستوى صفوفها) ظاهره وإن زادت على ثلاثة فليراجع ما في الجناز وعبارته ثم بعد قول المصنف وسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر خبر من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أى حصلت له المغفرة ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية كما قاله الزركشى عن بعضهم . نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد لحصول الغرض بها وإنما لم يجعل الأول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة (قوله ويسن سد فرج الصفوف) ويسن أن لا يزيد ما بين كل صفين والأول والامام على ثلاثة أذرع ومتى كان بين صفين أكثر من ثلاثة أذرع كره للداخلين أن يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا لم يحصلوا فضيلة الجماعة أخذاً من قول القاضي لو كان بين الامام ومن خلفه أكثر من ثلاثة أذرع فقد ضيعوا حقوقهم فللداخلين الاصطفاف بينهما وإلا كره لهم اه ابن حجر وعبارته بعد قول المصنف الآتى وإلا فليجر ما نصه ندبا لخبر يعمل به في الفضائل وهو «أيها المصلي هلا دخلت في الصف أو جررت رجلا من الصف فيصلى معك أعد صلاتك» ويؤخذ من فرضهم ذلك فيمن لم يجد فرجة حرمة على من وجدها لتفويته الفضيلة على الغير من غير عذر اه وكتب بعضهم على قوله وإلا كره لهم هذا ينافي ما يأتي له من التصريح بالحرمة إلا أن تحمل الكراهة هنا على كراهة التحريم اه وقضية ما علل به من قوله لتفويته الخ أن فضيلة الصف الأول تفوت على من تقدم عليهم قل أو أكثر وهو مشكل لأنهم لا تقصير منهم فالقياس أن التفويت إنما هو على المتقدم وحده ويمكن أن يقال المراد بالفضيلة التي فوتها قربهم من الامام وسماعهم لقراءته مثلاً لا ثواب الصف وأما هو فلا ثواب له لأن فعله مكروه وأحرام وكلاهما مفوت لفضيلة الجماعة .

فرع — وقف شافعي بين حنفيين مسا فرجهما كره ولم تحصل له فضيلة الجماعة لاعتقاده فساد صلاتهما قاله في الخادم ونظر فيه ابن حجر فليراجع وينبغي أن ليس مثله مالم يعلم تركهما قراءة الفاتحة لأن فعل المخالف لكونه عن تقليد صحيح ينزل بمنزلة السهو والشافعي إذا ترك الفاتحة سهوا لا تبطل صلاته بمجرد الترك وإنما تبطل بالسلام وعدم التدارك وحينئذ فالشافعي يرى صحة صلاة الحنفي مع تركه القراءة فتحصل له الفضيلة لعدم اعتقاده ما ينافيها بخلافه مع المس فانه وإن نزل منزلة السهو فهو مما يبطل عمده وسهوه عندنا فكان كالمنفرد (قوله حتى يتم الأول) أى وإذا شرعوا في الثاني ينبغي أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فإذا حضر واحد وقف خلف الصف الأول بحيث يكون محاذياً ليمين الامام فإذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي الامام وقضية قوله حتى يتم الأول أن ما جرت به العادة من الصلاة في بحرة رواق ابن معمر بالجامع الأزهر أن الصف الأول يكمل ولو بالوقوف في الصحن وداخل الرواق فلا يشرعون في الثاني الا بعد تكميل الأول

صحت صلاتهم مع الكراهة كما مر بعض ذلك وتأنيث إمامتهن . قال الرازي لأنه قياسى كما أن رجلة تأنيث رجل ، وقال القنوى : بل المقيس حذف التاء ، إذ لفظ إمام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر أطلقت على الفاعل فاستوى المذكر والمؤنث فيها ، وعليه فأتى بالتاء لتأنيثهم أن إمامهن الذكر كذلك (ويكره وقوف المأموم فردا) عن صف من جنسه للنهي عنه ، ودليل عدم البطلان ترك أمره عليه الصلاة والسلام لفاعله بالإعادة وما ورد في رواية أخرى من الأمر بها محمول على الاستحباب لاسيما وقد اعترض تحسين الترمذى وتصحيح ابن حبان لها بقول ابن عبد البر إنه مضطرب والبيهقي إنه ضعيف ولهذا قال الشافعى لو ثبت قلت به ، ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة فوات فضيلة الجماعة على قياس ما سيأتى في المقارنة ، ويؤخذ من قولهم هنا أيضا أن الأمر بالإعادة للاستحباب أن كل صلاة وقع خلاف : أى ليس بشاذ في صحتها تستحب إعادتها ولو منفردا ، وخرج بالجلوس غيره كأمراة ولا نساء أو خنثى ولا خنثاى فلا كراهة بل يندب كما علم مما مر (بل يدخل الصف إن وجد سعة) بفتح السين فيه بأن كان لو دخل فيه وسعه وإن عدمت فرجة ولو وجدها وبينه وبينها صفوف كثيرة خرق جميعها ليدخل تلك الفرجة لأنهم مقصرون بتركها ، ولا يتقيد ذلك بصف أو صفين كما وقع للأسنوى ، ونقله في المهمات عن جمع كثير وعن نصه في الأم فإنه التمس عليه مسألة بأخرى ، فإن فرض المسئلة التى نقل عنهم فيها فى التخطى يوم الجمعة ، والتخطى هو المشى بين القاعدين ، وكلامنا هنا فى شق الصفوف وهم قائمون ، وقد صرح المتولى بأنهما مسئلتان ، والفرق بينهما أن سد الفرجة التى فى الصفوف مصلحة عامة له وللقوم بإتمام صلاته وصلاتهم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد فى الحديث ، بخلاف ترك التخطى فإن الإمام يسن له عدم إحرامه حتى يسوى بين صفوفهم . نعم إن كان تأخيرهم عن سد الفرجة لعذر كوقت الحر بالمسجد الحرام

وإن امتد إلى آخر المسجد من جهتي الإمام ، وقد يقال : اختيار هذا الموضع للصلاة ينزل منزلة مسجد مستقل فلا يعتبر ما اتصل به من الصحن ولا الرواق وهو الظاهر لأنهم لو وقفوا فى محل واسع كالبرية اعتبر منها ماهيئوه لصلاتهم دون ما زاد وإن كان مساويا فى الصلاحية لما صلوا فيه بل أو أصلح (قوله صحت صلاتهم مع الكراهة) ومقتضى الكراهة فوات فضيلة الجماعة كما يصرح به قوله قبل ويجزى ذلك فى كل مكروه من حيث الجماعة المطالبة (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) هذا الصنيع يقتضى أن الوقوف منفردا عن الصف فى الصحة معه خلاف وأن الإعادة تسن للخروج منه لكن لم ينبه عليه فيما مر فليراجع ، وقضية قوله الآتى بعد قول المصنف فليخرجروا من الخلاف الخ ثبوت الخلاف فيه وقد يشعر قوله السابق ، إذ الخلاف المذهبى أولى بالمراعاة أن الخلاف فى الانفراد عن الصف ليس خلافا فى مذهبنا ويشعر به قول إمامنا لو ثبت قلت به .

فرع — صار وحده فى أثناء الصلاة ينبغى أن يجزى شخصا ، فإن تركه مع تسره ينبغى أن يكره م ر رحمه الله تعالى اه سم على منهج أى وتفوته الفضيلة من حيثئذ (قوله ولو منفردا) أى وبعد خروج الوقت أيضا (قوله بل يندب) أى الانفراد (قوله بفتح السين) أى وكسرها وقد نظم ذلك شيخنا العلامة الدنوشرى ، فقال :

وسعة بالفتح فى الأوزان والكسر محكى عن الصغاني

(قوله ويؤخذ من قولهم هنا أيضا أن الأمر بالإعادة الخ) فى هذا الأخذ نظر ظاهر إذ لم يكن هناك خلاف راعاه النبي صلى الله عليه وسلم فى أمره (قوله ولو وجدها) أى الفرجة كما يدل عليه قوله ليدخل تلك الفرجة الخ فخرج ما إذا لم تكن فرجة لكن هناك ما لو وقف فيه لوسعه فلا يتخطى له لعدم التقصير وهذا ما اقتضاه ظاهر التحقيق وسوى الشهاب حجج بينهما تبعا للمجموع فليتنبه

لم يكره لعدم التقصير ، ولو كان عن يمين الإمام محل يسعه وقف فيه ولم يخترق ولو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء الصلاة فمقتضى تعليلهم بالتقصير عدم الخرق إليها ويحتمل غيره (وإلا) أى وإن لم يجد سعة (فليجرب) ندبا في القيام (شخصا) من الصف إليه (بعد الإحرام) ليصطف معه خروجا من الخلاف ، ومحل ذلك إذا جاوز موافقته له وإلا فلا جرب بل يتمتع لخوف الفتنة ، وأن يكون حرّا لثلا يدخل غيره في ضمانه حتى لو جره ظانا حرّيته فتبين كونه رقيقا دخل في ضمانه كما مرت الإشارة إليه عن إفتاء الوالد رحمه الله تعالى ، وأن يكون الصف أكثر من اثنين لثلا يصير الآخر منفردا ، فإن أمكنه الخرق ليصطف مع الإمام أو كان مكانه يسع أكثر من اثنين فينبغي أن يخرق في الأولى ويجريها معا في الثانية ، والخرق في الأولى أفضل من الجر (وليساعده المجرور) ندبا لينال فضل المعاونة على البر والتقوى ، وذلك يعادل مافات عليه من الصف . أما الجر قبل الإحرام فمكروه لأحرام كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فقد قال القاضي أبو الطيب فيما لو وقف مأموم عن يمين إمامه فجاء آخر فأحرم عن يساره يكره للثاني أن يجذب الذي عن يمين الإمام قبل إحرامه . قال الرويانى : وكلام الأصحاب يدل على أن المأموم يتأخر إلى الثاني قبل الشروع في الصلاة ، والصحيح ما قاله القاضي أبو الطيب اهـ بل أنكر ابن الأستاذ كون الجذب بعد التحريم وقال وافق الرافعى على نقله الفارق في فوائده ، ولم أره في شيء من الكتب المشهورة بعد الكشف إلا في الحلية للرويانى ، وظاهر كلام الأصحاب وإطلاقهم أن الجذب يكون قبل التحريم فإن قصد الخروج من الخلاف كما مر ، ومتى أحرم منفردا لم تنعقد صلاته عند المخالفين فلا فائدة في الجذب حينئذ اهـ وقد أنكره ابن أبى الدم أيضا فقول الكفاية لا يجوز جذبه قبل أن يحرم محمول على الجواز المستوى الطرفين

(قوله لعدم التقصير الخ) أى فلا تقوتهم الفضيلة (قوله ولم يخترق) أى إلى أن يصل إلى فرجة في الصف الثانى مثلا ، وينبغي في هذه الصورة أنه لا تقوت الفضيلة على من خلفه ولا على نفسه لعدم التقصير ، ومعلوم أن محله حيث لم يجد محلا يذهب منه بلا خرق للصفوف (قوله ولو عرضت فرجة الخ) أى بأن علم عروضها . أما لو وجدها ولم يعلم هل كانت موجودة قبل أو طرأت فالظاهر أنه يخرق ليصلها ، إذ الأصل عدم سدها ، سيما إذا كان ذلك من أحوال المأمومين المعتادة لهم . فرع — لو جهل هذا الحكم لم يبعد أن يسق لمن علم بجعله من أهل الصف التأخر إليه مراه سم على منهج ومفهوم تقييده بالجهل عدم سنه مع العلم ، ويوجه بأنه الذى فوت على نفسه (قوله عدم الخرق إليها) هذا هو المعتمد (قوله كما مرت الإشارة إليه) أى في غير هذا الموضع ، ويؤخذ من قولهم خطاب الوضع لا يفترق الحال فيه بين العلم والجهل الضرر هنا (قوله فإن أمكنه الخرق) أى بين الاثنين بخلاف ما إذا كان الصف أكثر من اثنين فالجر أولى من الخرق بالشروط (قوله فينبغي أن يخرق في الأولى) أى قوله فإن أمكنه الخرق والثانية هى قوله أو كان الخ (قوله والخرق في الأولى أفضل من الجر) أى حيث أمكنه كل من الخرق والجر (قوله وليساعده المجرور) ينبغى أن يحصل لهذا المساعد فضيلة الصف الذى كان فيه ولا يضرتأخره عنه اهـ سم على منهج (قوله وذلك يعادل الخ) مشعر بفوات فضيلة الصف الذى كان فيه ، وفيه ما ذكرناه عن سم (قوله لأحرام) خلافا لظاهر ما يأتى عن الكفاية (قوله أن يجذب) هو بكسر الدال المعجمة وبابه ضرب اهـ مصباح (قوله وظاهر كلام الأصحاب) ضعيف .

(قوله لم يكره لعدم التقصير) أى فليس لغيرهم خرق صفوفهم لأجلها (قوله ولو كان عن يمين الإمام محل يسعه وقف فيه) كأن صورته فيما لو أتى من أمام الصفوف وكان هناك فرجة خلفه فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها وإنما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سدها فليراجع (قوله فإن أمكنه الخرق) أى ولم يكن محله يسع اثنين بقرينة عطفه عليه بأوالمقتضية أن يقدر فيما قبلها نقيض ما بعدها وحينئذ فقول الشارح والخرق في الأولى أفضل من الجر غير متأت إذ الصورة أنه فيها لا يمكن إلا الخرق كما عرفت وهو ساقط من بعض النسخ كما أنه ليس بموجود في شرح الروض الذى هو أصل هذه العبارة (قوله فقد قال القاضي أبو الطيب إلى آخر السوادة) هو نص عبارة فتاوى والده حرفا بحرف وإن أوهم سياقه خلافا (قوله فيما لو وقف مأموم عن يمين إمامه) أى وأحرم بقرينة ما بعده (قوله فجاء آخر فأحرم) أى أراد أن يحرم بقرينة ما بعده

فلا يخالف ماقرّناه (ويشترط علمه) أى المأموم (بانتقالات الإمام) ليتمكن من متابعتها (بأن) كان (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحدا منهم وإن لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلغا) ثقة وإن لم يكن مصليا ، وظاهر أن المراد بالثقة هنا عدل الرواية ، إذ غيره لا يقبل إخباره ، وقول المجموع يقبل إخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب ضعيف وإن نقله عن الجمهور واعتمده غير واحد أو بهداية ثقة بحجب أعمى أصم أو بصير أصم في نحو ظلمة ، ولو ذهب المبلغ في أثناء صلاته لزمته نية المفارقة : أى إن لم يرج عوده قبل مضى مايسع ركنين في ظنه فيما يظهر ، فلو لم يكن ثم ثقة وجهل المأموم أفعال إمامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيقضى لتعذر المتابعة حينئذ . ومن شروط القدوة أيضا : أن يجمعهما موقف ، إذ من مقاصد الاقتداء اجتماع جمع في مكان كما عهد عليه الجماعات في العصر الخالية ، ومبنى العبادات على رعاية الاتباع ، ولا اجتماعهما أربعة أحوال : إما أن يكونا بمسجد أو غيره من فضاء أو بناء ، أو يكون أحدهما بمسجد والآخر بغيره . وقد أخذ في بيان كل ، فقال (وإذا جمعهما مسجد صح الاقتداء وإن بعدت المسافة) بينهما فيه (وحالت أبنية) متنافذة ، أبوابها إليه أو إلى سطحه كما يفهمه كلامهما خلافا لما يفهمه كلام الأنوار ولو مغلقة

(قوله قبل مضى ما يسع ركنين) أى فعليين ووجهه أنهما هما الذى يضر التأخر أو التقدم بهما كما يأتى (قوله أو إلى سطحه) أى الذى هو منه كما هو ظاهر مما يأتى أى والصورة أن السطح نافذ إلى المسجد أخذنا من شرط التنافذ الآتى فليراجع

(قوله فلا يخالف ماقرّناه) أى في أن الجر قبل الإحرام مكروه لإحرام (قوله ضعيف) أى أو هو محمول على ما إذا لم توجد قرينة تغلب على الظن صدقه (قوله أو بهداية ثقة) عطف على قول المصنف بأن كان يراه (قوله لزمته) أى المأموم (قوله وجهل المأموم) أى بأن لم يعلم بانتقالاته إلا بعد ركنين فعليين كذا ذكره هنا ، وسيأتى في فصل تجب متابعة الإمام بعد قول المصنف ولو تقدم بفعل ركوع إن كان : أى تقدمه بركنين بطلت إن كان عامدا عالما بتحريمه بخلاف ما إذا كان ساهيا أو جاهلا فانه لا يضر غير أنه لا يعتد له بهما اه وعليه فالمراد ببطان القدوة لعدم العلم هنا أنه إذا اقتدى على وجه لا يغلب على ظنه فيه العلم بانتقالات الإمام لم تصح صلاته ، بخلاف ما إذا ظن ذلك وعرض له ممانعه عن العلم بانتقالات ، وعليه فلو ذهب المبلغ ورجى عوده فاتفق أنه لم يعد ولم يعلم بانتقالات الإمام إلا بعد مضى ركنين فينبغى عدم البطان لعذره كالجاهل (قوله أن يجمعهما موقف) الأولى أن يقول مكان (قوله على رعاية الاتباع) أى لا الابتداع فليس لنا إحداث صفة لم توجد في عهده عليه الصلاة والسلام إلا بدليل كالقياس على ما ثبت عنه (قوله إما أن يكونا الخ) بدل أو خبر لمحدوف : أى وهى أنه إما أن يكونا الخ (قوله أو يكون أحدهما بمسجد الخ) وفيه صورتان وذلك إما أن يكون الإمام في المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس (قوله متنافذة أبوابها) قال م الراد نافذة نفوذا يمكن استطراره عادة فلا بد في كل من البئر والسطح من إمكان المرور منهما إلى المسجد عادة بأن يكون لهما مرقى إلى المسجد حتى قال في دكة المؤذنين في المسجد لو رفع سلمها امتنع اقتداء من بها بمن في المسجد لعدم إمكان المرور عادة انتهى سم على منهج . أقول : ومحلّه إذا لم يكن للدكة باب من سطح المسجد وإلا صح كما يعلم من قوله في الشارح متنافذة أبوابها إليه الخ وقوله يمكن استطراره عادة يؤخذ منه أن سلام الأبار المعنادة الآن للنزول منها لإصلاح البئر وما فيها لا يكتفى بها لأنه لا يستطرق منها إلا من له خبرة وعادة بنزولها بخلاف غالب الناس فتنبه له (قوله أو إلى سطحه) أى وإن خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد كما هو الفرض ولم تطل المسافة عرفا فيما يظهر (قوله ولو مغلقة) أى وإن

غير مسمرة كبير وسطح ومنارة داخلية فيه لأنه كله مبنى للصلاة فالجتمعون فيه مجتمعون لإقامة الجماعة مؤدون لشعارها والمساجد المتنافذة مثله في ذلك وإن انفرد كل منها بامام ومؤذن وجماعة ، بخلاف ما إذا كان في بناء غير نافذ كأن سمر بابه وإن كان الاستطراق يمكن من فرجة من أعلاه فيما يظهر لأن المدار على الاستطراق العادى وكسطحه الذى ليس له مرقى أو حال بين جانبيه أو بين المسجد ورحبته أو بين المساجد المذكورة نهر أو طريق قديم بأن سبقا وجوده أو وجودها فلا يكون كالمسجد بل كمسجد وغيره وسيأتى وعلم أنه يضرب الشباك ، فلو وقف من ورائه بجدار المسجد ضرب كما هو المنقول فى الرافعى أخذنا من شرطه كالروضة والمجموع وغيرهما تنافذ أبنية المسجد فقول الأسنوى لا يضرب سهو كما قاله الحصنى ، ومثل المسجد رحبته وهو ما كان خارجة محوطة عليه لأجله فى الأصح ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك أو نحوه سواء أعلم وقفيتهما مسجدا أم جهل أمرها عملا بالظاهر وهو التحويط عليها وإن كانت منتهكة غير محترمة كما اقتضاه كلامهما وجرى عليه بعض المتأخرين ، وخرج بالرحبة الحريم وهو الموضع المتصل به المهيأ لمصلحته كانصباب الماء وطرح القمامات فيه فليس له حكمه فيما مر ولا فى غيره ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحريم كما قاله الزركشى لتعطى حكم المسجد ولو حال بين المسجدين أو المساجد أو المسجد نهر طارىء بأن حفر بعد حدوثها لم يخرجها عن كونها كمسجد واحد وكالنهر فيما ذكر الطريق (ولو كانا) أى الإمام والمأموم (بفضاء) أى مكان واسع كصحراء أو بيت كذلك وكما لو وقف أحدهما بسطح ،

(قوله كبير الخ) مثال
للأبنية

ضاع مفتاح الغلق لأنه يمكن فتحه بدونه ، ومن الغلق الثقيل فلا يضرب .

فرع — سئل شيخنا الرملى عمن يصلى على سلم المدرسة الغورية خلف إمامها هل يصح اقتداؤه به فأفتى بأنه إن ثبت أن واقفها وقفها مسجدا أو جامعا صح ولا فلا مرأه ويدخل تحت قوله وإلا فلا ما إذا شك أهـ أى والمشهور الآن فيما بينهم أن السلم مع الفسحة الملتصقة به عن يسار الداخل ليست مسجدا (قوله غير مسمرة) ظاهره سواء كان ذلك فى الابتداء أو فى الأثناء ، وينبغى عدم الضرر فيما لو سمحت فى الأثناء أخذاً مما يأتى فيما لو بنى بين الإمام والمأموم حائل من أنه لا يضرب وعاله بأنه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء (قوله ومنارة داخلية فيه) عبارة ابن حجر ومناרתة التى بابها فيه أهـ وقضيتها أن مجرد كون بابها فيه كافى فى عدّها من المسجد وإن لم تدخل فى وقفيته وخرجت عن سميت بنائه وما قلناه فيما لو خرج بعض الممر عن المسجد موافق له (قوله فلا وقف من ورائه بجدار المسجد الخ) أى والحال أن الشباك من جملة الجدار لأن هذا محل خلاف الأسنوى (قوله فقول الأسنوى لا يضرب) أى الشباك (قوله ومثل المسجد رحبته) أى فى صحة اقتداء من فيها بإمام المسجد وإن بعدت المسافة وحالت أبنية نافذة (قوله وهو ما كان خارجة محوطة الخ) وإن كان بينهما طريق أهـ ابن حجر وظاهر أن الطريق إن كان قديما على الرحبة والمسجد كانا كالمسجد وغيره كما مر وإلا فلا وذكر مراعاة للخبر أولئنا ويل الرحبة بالمكان (قوله نهر طارىء) أى تيقن طروءه بخلاف ما لو شك سم على منهج أى فلا يكونان كالمسجد الواحد ، وعلى هذا فحكم الطريق يخالف حكم الرحبة فى صورة الشك لما مر فى قول الشارح سواء أعلم وقفيتهما مسجدا أم جهل أمرها عملا بالظاهر (قوله أو بيت كذلك) أى واسع

والآخر بسطح وإن حال بينهما شارع ونحوه (شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع) بذراع اليد المعتدلة وهو شبران (تقريبا) إذ لاصابط له شرعا ولا لغة فلا تضر زيادة غير متفاحشة كثلاثة أذرع ونحوها وما قاربها لأن العرف يعتد بها مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه (وقيل تحديدا) فتضر أى زيادة كانت وغلط الماوردي قائله وكأنهم إنما اغتفروا الثلاثة هنا ولم يغتفروا في القلتين أكثر من رطلين على ما مرّ لأن المدار هنا على العرف وثم على قوة الماء وعدمها ولأن الوزن أضبط من الذرع فضايقوا ثم أكثر مما ضايقوا هنا لأنه اللائق وهذا التقدير مأخوذ من العرف (فإن تلاحق) أى وقف خلف الإمام (شخصان أو صفان) مترتبان وراءه أو عن يمينه أو عن يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الصف أو الشخص (الأخير) الصف أو الشخص (الأول) لأن الأول في هذه الحالة كإمام الأخير فإن تعدد الأشخاص أو الصفوف اعتبرت بين كل صفين أو شخصين وإن بلغ ما بين الأخير والإمام فراسخ بشرط إمكان متابعتها له (وسواء) فيما ذكر (الفضاء المملوك والوقف والمبعض) أى الذى بعضه وقف وبعضه ملك والموات الخالص والمبعض أى الذى بعضه ملك وبعضه موات كما ذكره في المحرّر ويمكن دخوله تحت إطلاق المبعض مع عدم رعاية ما قبله ، وسواء في ذلك المحوط والمسقف وغيره (ولا يضر) في الحيولة بين الإمام والمأموم (الشارع المطروق) بالفعل فلا يرد عليه أن كل شارع يكون مطروقا ، أو المراد به كثير الطروق لكونه محل الخلاف على مدعى الأسنوى وردّ بأن ابن الرفعة حكى الخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بسطح بيته والإمام بسطح المسجد وبينهما هواء ، فعن الزجاجي الصحة وهو الأصح أى مع إمكان التوصل له عادة ،

(قوله الذى بعضه ملك
وبعضه موات) أى
معينين إذ لا تتصور
الإشاعة هنا كما لا يخفى .

(قوله والآخر بسطح) قضيته أنه لا يشترط إمكان الوصول من أحد السطحين إلى الآخر عادة ، وبه صرح سم على منهج عن الشارح أولا ، ثم قال : لكنه بعد ذلك قال إن الأقرب أن شرط الصحة إمكان المرور من أحد السطحين إلى الآخر على العادة اه وسيأتى في كلامه (قوله كثلاثة أذرع ونحوها) قضيته أنه يعتفر ستة أذرع لأن نحو الثلاثة مثلها وليس المراد به مادونها لثلاث يتحد مع قوله وما قاربها ، لكن في كلام سم على منهج ماسيأتى وهو الأقرب ، ويمكن أن يجعل قوله وما قاربها عطف تفسير للنحو ويدل له قوله وإنما اغتفروا الثلاثة الخ (قوله وما قاربها) أى مما هو دون الثلاثة لاما زاد ، فقد نقل سم على منهج عن الشارح أنه يعتمد التقييد بالثلاثة وقوله لأن العرف عميرة . قال الأسنوى : ولأن صوت الإمام عند الجهر المعتاد يبلغ المأموم غالبا في هذه المسافة اه سم على منهج . ونقل بالدرس عن والد الشارح أنه تضر الزيادة على الثلاثة نقلا عن حواشى الروض (قوله لأن العرف الخ) قضيته أنه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واجتمعا في ذلك الحنث ولعله غير مراد وأن العرف في الأيمان غيره هنا بدليل أنه لو حلف لا يدخل عليه في مكان ، أو لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد أو نحوه لم يحنث وقوله ونحوه أى كالقهوة والحمام والوليمة (قوله اعتبرت) أى المسافة (قوله كما ذكره في المحرّر) المتبادر من كلام المحلى أن المذكور في المحرّر هو الموات الخالص (قوله ويمكن دخوله) أى المبعض (قوله مع عدم رعاية ما قبله) وهو قول المصنف : المملوك والموقوف (قوله المسقف) أى كلا أو بعضا (قوله مع إمكان التوصل له عادة) أى بأن يكون لكل من السطحين إلى الشارع الذى بينهما سلم يسلك عادة سم على منهج .

وعن غيره المنع (والنهر المحوج إلى سباحة) بكسر السين أى عوم (على الصحيح) فيهما لكونه غير معد للحيولة عرفا كما لو كانا في سفينتين مكشوفتين في البحر . والثاني يضر ذلك . أما الشارع فقد تكثر فيه الزحمة فيعسر الاطلاع على أحوال الإمام . وأما النهر فقياسا على حيولة الجدار . وأجاب الأول بمنع العسر والحيولة المذكورين . أما الشارع غير المطروق والنهر الذى يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشى فيه أو على جسر ممدود على حافته غير مضرّ جزما (فإن كانا) أى الإمام والمأموم (فى بناءين كصحن وصفة أو) صحن أوصفة (وبيت) من مكان واحد كمدسة مشتملة على ذلك أو مكانين وقد حاذى الأسفل الأعلى إن كانا على ما يأتى عن الرافعى (فطريقان أحدهما إن كان بناء المأموم) أى موقفه (يميننا) للإمام (أو شمالا) له (وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر) إذ اختلاف الأبنية يوجب التفريق فالشروط الاتصال ليحصل الربط بالاجتماع وماسوى هذين من أهل البناءين لا يضر بعدهم عنهما بثلاثمائة ذراع فما دونها ولا يكتفى عن ذلك بوقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لكونه لا يسمى صفا فينبغى الاتصال (ولا تضرّ فرجة) بين المتصلين المذكورين (لاتسع واقفا) أو تسعه من غير إمكان الوقوف فيها كعتبة (فى الأصح) لاتحاد الصف معها عرفا . والثاني تضرّ نظرا للحقيقة فإن وسعت واقفا أكثر ولم يتعذر الوقوف عليها ضرّ (وإن كان) الواقف (خلف بناء الإمام فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفين) أو الشخصين الواقفين بطرفى البناءين (أ أكثر من ثلاثة أذرع) تقريرا لأن هذا المقدار غير محلّ بالاتصال العرفى بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثانى لا يشترط إلا القرب) فى جميع الأحوال المتقدمة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع (كالفضاء) أى بالقياس عليه إذ المعول عليه العرف وهو غير مختلف فمنشأ الخلاف العرف كما هو ظاهر ومحل الاكتفاء بالقرب على هذا (إن لم يكن حائل) يمنع الاستطراق بأن كان يرى إمامه أو بعض من اقتدى به مع تمكنه من ذهابه إليه لو قصده من غير إخلال بالاستقبال وغير انعطاف وازورار ،

(قوله كصحن وصفة)
إشارة إلى أن بيت فى
المتن يصح عطفه على قوله
كصحن فيقتدر لفظه بعد
أو ويصح عطفه على قوله
صفة فيقتدر لفظها بعد أو .

(قوله وعن غيره المنع) أقول : يمكن حمله على ما إذا لم يمكن التوصل منه إليه عادة (قوله والنهر المحوج إلى سباحة) أى وإن لم يحسنها . وقال ابن حجر فى شرح الحضرية : ولا يضر تحلل الشارع والنهر الكبير وإن لم يمكن عبوره والنار ونحوها ، ولا يضر تحلل البحر بين السفينتين لأن هذه لاتعد للحيولة فلا يسمى واحد منها حائلا عرفا (قوله للحيولة عرفا) ومعلوم أنه لابد من عدم زيادة المسافة بينهما على ثلاثمائة ذراع كما مرّ (قوله مكشوفتين) أى أما المسقتان فكالدارين كما يأتى أى للشارح بعد قول المصنف شرط محاذاة بعض بدنه (قوله أما الشارع الخ) توجيه للثانى (قوله غير مضر) هذا بالنسبة للشارع يشكّل بما تقدم عن ابن الرفعة أى بملاحظة قول الشارع فى بيانه أى مع إمكان التوصل له عادة إلا أن يراد بغير المطروق فى كلامه مطروق لم يكثر طروقه أو لم تجز العادة بالمرور فيه أصلا (قوله فإن كانا الخ) قسيم قوله ولو كانا بقضاء الخ (قوله فطريقان أحدهما الخ) عبارة المحرّر أولاها ولم يصرح فى غيره بترجيح اه عميرة لكن الترجيح مراد بقوله أولاها ، فعبارة المصنف مساوية لأصله وقوله أحدهما أى عند الرافعى (قوله وجب اتصال صف الخ) ليس بقيد بل لو وقف الإمام بالصفة والمأموم بالصحن كفى على هذا (قوله وطرفه بهذا البناء) أى وإن اعتمد على الطرفين (قوله وازورار) عطف تفسير .

بالقيد الآتي في أبي قيس (أو حال) بينهما حائل فيه (باب نافذ) كما قاله الشارح ردا لمن اعترض على المصنف بأن النافذ ليس بحائل وأن صوابه كما في المحرر ، فان لم يكن بين البناءين حائل أو كان بينهما باب نافذ ولا بد من أن يتقف بحذائه صف أو رجل كما في الروضة وأصلها وهذا الواقع بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه لا يحرمون قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدم المقتدى عليه وإن كان متأخرا عن الامام ويؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط أن يكون ممن يصح اقتداؤه به ، وهو كذلك فيما يظهر ولم أر فيه شيئا ولا يضر زوال هذا الرابطة في أثناء الصلاة فيتمونها خلف الامام حيث علموا بانتقالاته لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء . قال البغوي في فتاويه : ولورد الرريح الباب في أثناء الصلاة فان تمكن من فتحه فعل ذلك حالا ودام على متابعتة وإلا فارقه ويجوز أن يقال :

(قوله بالقيد الآتي) أي بعد قول المصنف وكذا الباب المردود والشباك في الأصح في قوله وبما تقر علم صحة صلاة الواقف على أبي قيس ممن في المسجد الخ (قوله كما قاله الشارح) أي قال معنى حائل فيه وإلا فبإقراره أو حال ما فيه باب الخ (قوله كالامام) أي ومع ذلك لو سمع قنوت الرابطة لايؤمن عليه لأن العبرة في ذلك بالامام الأصلي وقضيته أنه تكره مساواته ونظر فيه سم على حج واستقرب شيخنا الشوبري عدم الكراهة وهو ظاهر ويحتمل الكراهة لتنزيلهم الرابطة منزلة الامام في عدم التقدم عليه في الأفعال (قوله ولا يسلمون قبل سلامه) عمومته شامل لما لو بقي على الرابطة شيء من صلاته كأن علم في آخر صلاته أنه كان يسجد على كور عمامته مثلا فقام ليأتي بما عليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو بعيد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل ومن ثم قال ابن قاسم على حج قال في شرح الباب إن بعضهم نقل عن بحث الأذري أنهم لا يسلمون قبله ثم نظر فيه أيضا لمنع سلامهم قبله لانقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الرابطة لصيرورتهم منفردين فلا محذور في سلامهم قبله (قوله ولا يتقدم المقتدى الخ) قال سم على حج قوله دون التقدم بالأفعال الخ وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام والرابطة بأن اختلف فعلاهما تقدما وتأخرا فهل يراعى الامام أو الرابطة فيه نظر . فان قلنا يراعى الامام دل ذلك على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزم عدم ضرر التقدم على الامام وهو لا يصح أو يراعيهما إلا إذا اختلفا فيراعى الامام أو إلا إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتجاهه انتهى وقد يؤخذ من توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام دون ما عداها أن الأقرب عنده مراعاة الامام فيتبعه ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لأن الامام هو المقتدى به فليتنامل قال سم على حج أيضا ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يتمتع كالامام مال من للتع ويظهر خلافه وقد يدل قوله فلا يتقدم عليه الخ بعد قوله واحدا أي سواء كان واحدا أو أكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الأكثر والظاهر وهو الوجه أنه غير مراد بل يكفي انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لأنه لو لم يوجد الا هو كفي مراعاته انتهى (قوله فيما يظهر) أي خلافا لابن حجر رحمه الله وعبارته ومن ثم اتجه جواز كونه امرأة وإن كان من خلفه رجلا اه ولعل قوله ولم أرفيه شيئا أنه لم يرفيه نقلا لبعض المتقدمين (قوله فان تمكن) أي المقتدى .

(قوله بالقيد الآتي في أبي قيس) أي بأن يبقى ظهره للقبلة (قوله كما قاله الشارح) أي قوله بينهما حائل فيه (قوله ولا يركعون قبل ركوعه) شمل ما إذا كان الرابطة متخلفا بثلاثة أركان لعذر فيغتفر لهذا المأموم ما يغتفره لماسياتي وهو في غاية البعد فيراجع .

انقطعت القدوة كما لو أحدث إمامه فإن تابعه بطلت صلاته كذا نقل الأذرى عنها ذلك ونقل الأسنوى عن فتاوى البغوى أنه لو كان الباب مفتوحاً وقت الاحرام فرده الريح في أثناء الصلاة لم يضر انتهى ولعل افتاء البغوى تعدد والثانى أوجه كمنظأره ولما كان الأول مشكلاً قال الشيخ إن صورته إذا لم يعلم هو وحده انتقالات الامام بعد رد الباب وبأنه مقصر بعدم إحكامه فتحه بخلاف البقية وبأن الحائل أشد من البعد بدليل أن الحائل في المسجد يضر بخلاف البعد ولو بنى بين الامام والمأموم حائل لم يضر كما رجحه ابن العماد والأذرى آخذاً بعموم القاعدة السابقة وظاهر مما مر أن محله ما لم يكن البناء بأمره (فإن حال ما) أى بناء (يمنع المرور لا الرؤية) كشباك وباب مردود وكسفة شرقية أو غربية من مدرسة بحيث لا يرى الواقف من أحدهما الامام ولا أحداً من خلفه (فوجهان) أصحهما كما في الروضة عدم صحة القدوة أخذاً من تصحيحه في المسجد الآتى مع الموت ولهذا ترك التصحيح هنا ولم يقع في هذا المتن ذكر خلاف من غير ترجيح سوى هذا وفي النفقات ولائاً لهما إلاما كان مقررًا على مرجوح ،

(قوله انقطعت القدوة) قضيته أنه حيث قلنا بانقطاع القدوة لا تجب نية المفارقة لافى هذه المسئلة ولا فى حدث الامام وسيأتى فى فصل خرج الامام من صلاته انقطعت القدوة مانصه بعد قول المصنف لو ترك سنة مقصودة كتشهد وقد تجب المفارقة كأن رأى إمامه متلبساً بما يبطل الصلاة ولم يعلم الامام به كأن رأى على ثوبه نجاسة غير معفو عنها أى وهى خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلاً أو رأى خفه تخرق انتهى (قوله عنها) أى عن فتاوى البغوى (قوله فرده الريح الخ) خرج به ماله رده هو فيضر .

فرع — المعتمد أنه إذا رد الباب فى الأثناء بواسطة ريح أو غيره امتنع الاقتداء وإن علم انتقالات الإمام لتقصيره بعدم إحكام فتحه بخلاف ما لو زالت الرابطة فى الأثناء بحدث أو غيره لا يمنع بقاء الاقتداء بشرط العلم بالانتقالات مر اه سم على منهج وقوله أو غيره ظاهره ولو كان عاقلاً وهو ظاهر لكن المعتمد ما فى الشارح لأنه إذا تعارض هو وغيره قدم ما فيه وظاهره وإن لم يتمكن من فتحه لأن رد الباب ليس من فعله (قوله والثانى) أى عدم الضرر أوجه ومحله حيث علم بانتقالات الامام كما هو ظاهر (قوله كمنظأره) ومنها ما لو رفع السلم الذى يتوصل به إلى الامام فى أثناء الصلاة ولا نظر لامكان الفرق بين رد الباب ورفع السلم بسهولة التوصل من الباب المردود دون التوصل مع رفع السلم لما يأتى من أنه لو بنى بينهما جدار لم يضر (قوله ولما كان الأول) هو قوله قال البغوى الخ (قوله وبأنه) أى وعلاه بأنه الخ (قوله لم يضر) أى وإن طال الجدار جد بحيث علم بانتقالات الامام (قوله أخذاً بعموم القاعدة السابقة) وهى قوله يعتفر فى الدوام ما لا يعتفر فى الابتداء أى حيث لا تقصير (قوله ما لم يكن البناء بأمره) أى المأموم (قوله وباب مردود) عطف على شباك لكن فيه مسامحة لاقتضائه أنه مما يمنع المرور لا الرؤية مع كونه بالعكس ومن ثم جعله المحلى ملحقاً به فى الضرر (قوله بحيث لا يرى الواقف) هذا التقييد يقتضى أن قوله وكسفة من الملحق بالجدار لا الشباك الذى لا يمنع الرؤية وهو خلاف المتبادر من عبارته ويمكن الجواب بأن الكاف للتنظير وعبرة حجج بعد قول المصنف أو حال جدار ومنه أن يقف فى صفة شرقية الخ .

(قوله ولما كان الأول مشكلاً) أى بعدم وجوب مفارقة البقية وكان عليه أن يذكره حتى يعلم المراد من الجواب (قوله وبأنه مقصر) لم يتقدم فى كلامه ما يصح عطف هذا عليه وهو تابع فى التعبير به للشيخ لكن ذاك قدم ما يصح له هذا العطف كما يعلم من سوق عبارته ونصها وقد يشكل هذا أى ما ذكر عن البغوى أولاً بعدم وجوب مفارقة البقية ويحجب بحمل الكلام فيه على ما إذا لم يعلم هو وحده انتقالات الامام بعد رد الباب وبأنه مقصر بعدم إحكامه فتحه بخلاف البقية انتهت (قوله وبأن الحائل الخ) فيه أمور منها ما مر فى الذى قبله ومنها أنه ليس من كلام الشيخ خلافاً لما يوهمه صنيعه ومنها أنه لا يجدى لأن الحائل موجود فيه وفيهم وزادوا عليه بالبعد (قوله وباب مردود) ليس مثلاً لما يمنع المرور لا الرؤية وإن أوهمه كلامه إذ هو عكس ذلك ولكنه ملحق به فى الحكم فالأولى أن يقول ويلحق به الباب المردود كما صنع الجلال وكذا يقال فيما بعده أما ما يمنع المرور والرؤية فسيأتى فى قول المصنف أو جدار بطلت الخ .

كالأقوال المفرعة على البيئتين المتعارضتين هل يقرع أم يوقف أم يقسم (أو) حال (جدار) أو باب مغلق ابتداء (بطلت) أى لم تنعقد القدوة (باتفاق الطرفين) لأن الجدار معد للفصل بين الأماكن فإذا طرأ ذلك فى أثناءها وعلم بانتقالات إمامه ولم يكن بفعله لم يضر فيما يظهر أخذاً مما مرّ (قلت : الطريق الثانى أصح ، والله أعلم) إذ المشاهدة تقضى بموافقة العرف لها ودعوى أهل الأول موافقة العرف قولهم لعلة باعتبار عرفهم الخاص ولا أثر له إذا عارضه العرف العام (وإذا صح اقتداؤه فى بناء آخر) غير بناء الإمام بشرط الاتصال على الطريق الأول أو الثانى بدونه (صح اقتداء من خلفه) أو بجنبه (وإن حال جدار) أو جدر بينه وبين الإمام اكتفاء بهذا الرابط وتقدم الكلام على ما يتعلق به (و) على الطريق الأول (لو وقف فى علو) من غير مسجد كصفة مرتفعة وسط دار مثلاً (وإمامه فى سفلى) كصحن تلك الدار (أو عكسه) أى الوقوف أى وقوفاً عكس الوقوف المذكور (شرط محاذاة بعض بدنه) أى المأموم (بعض بدنه) أى الإمام بأن يحاذى رأس الأسفل قدم الأعلى مع فرض اعتدال إقامة الأسفل . أما على الطريق الثانى وهو الصحيح فلا يشترط سوى القرب ولو قدم الكلام على ذلك فى أثناء الأول سلم من الإيهام . نعم إن كانا بمسجد صح مطلقاً باتفاقهما ، ولو كانا فى سفينتين مكشوفتين فى البحر صح الاقتداء كالقضاء وإن لم تشد إحداهما بالأخرى ، فإن كانتا مسقفتين أو إحداهما فقط فكأقتداء أحدهما بالآخر فى بيئتين فيشترط فيه مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الواقف بالمنفذ إن كان بينهما منفذ ، والسفينة المشتملة على بيوت كالدار التى فيها بيوت والسراذقات بالصحراء وهى كما فى المهمات ما يدار حول الحباء كسفينة مكشوفة ، والخيام كالبيوت (ولو وقف) المأموم (فى موات) أو شارع (وإمامه فى مسجد) متصل بنحو الموات أو عكسه (فإن لم يحل شيء) مما مرّ بينهما (فالشرط التقارب) بأن لا يزيد ما بينهما على نحو ثبائة ذراع ، وما اعترض به قوله ولم يحل شيء بأنه متعقب إذ لو كان فى جدار المسجد باب ولم يقف بجذائه أحد لم تصح القدوة ردّ بأن هذا علم من قوله فيما مرّ وإذا صح اقتداؤه فى بناء صح اقتداء من خلفه (معتبراً من آخر المسجد) لأن المسجد كله شيء واحد لأنه محل للصلاة فلا يدخل فى الحد الفاصل (وقيل من آخر صف) فيه لأنه المتبوع فإن لم يكن فيه إلا الإمام فمن موقعه . ومحل الخلاف كما قاله الدارمى إذا لم تخرج الصفوف عن المسجد فإن خرجت عنه فالمعتبر من آخر صف خارج المسجد قطعاً ولو كان المأموم فى المسجد والإمام خارجه اعتبرت المسافة من طرفه الذى يلي الإمام (وإن حال جدار) لأبواب فيه (أو باب مغلق منع) القدوة لعدم الاتصال (وكذا الباب المردود والشباك) يمنع (فى الأصح)

(قوله كالأقوال المفرعة على البيئتين المتعارضتين) أى فإن الراجع ثم تساقط البيئتين والثانى يستعملان وعليه جرت هذه الأقوال الثلاثة (قوله ودعوى أهل الأول) أى الطريق الأول أى طريق المرازمة (قوله موافقة العرف قولهم) فاعل أو مفعول لموافقة ، فهو بالرفع والنصب أى وهو الأولى .

فرع — إذا وقف أحدهما فى سطح والآخر على الأرض اعتبرت المسافة من أحدهما إلى الآخر بعد بسط ارتفاع السطح مبسطة وممتداً سم على منهج لكن الذى فى الجملة فى كلام الشارح نقلاً عن والده خلاف ذلك وعبارته ثم : وهل المراد بقولهم لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته لزمته الجملة أن تبسط هذه المسافة وأن يطلع فوق الأرض مسامتاً لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى (قوله أو الثانى بدونه) أى الاتصال (قوله من طرفه) أى المسجد .

(قوله ردّ بأن هذا علم من قوله فيما مرّ الخ) هذا الرد لا يلاقى الاعتراض كما هو ظاهر والتدبى أجاب به الشهاب حج أن هنا حائلاً كما علم من كلامه فلا يرد عليه .

لحصول الحائل من وجه إذ الأول يمنع المشاهدة والثاني الاستطراق ومقابل الأصح لا يمنع حصول الاتصال من وجه ، وبما تقرر علم صحة صلاة الواقف على أبي قبيس بمن في المسجد وهو مانص عليه ونصه على عدم الصحة محمول على البعد أو على ما إذا حدثت أبنية بحيث لا يصل إلى الإمام لو توجه إليه من جهة إمامه إلا بازورار وانعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب إلى الإمام من مصلاه لا يلتفت عن جهة القبلة بحيث يبقى ظهره إليها (قلت : يكره ارتفاع المأموم على إمامه) حيث أمكن وقوفهما بمستوى (وعكسه) سواء أكان في المسجد أم غيره كما نص عليه الشافعي وجزم به في الجواهر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لمن وهم فيه وظاهر أن المدار على ارتفاع يظهر حسا وإن قل حيث عدّه العرف ارتفاعا ، وما نقل عن الشيخ أبي حامد أن قلة الارتفاع لا تؤثر يظهر حملة على ما تقرر (إلحاجة) تتعلق بالصلاة كتبليغ يتوقف عليه إسماع المأمومين وكتعليمهم صفة الصلاة (فيستحب) ارتفاعهما لذلك تقديمًا لمصلحة الصلاة ، فإن لم تتعلق بها

(قوله بأن يكون الخ) تصوير لعدم الازورار والانعطاف (قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ) شمل ما لو احتاج في ذهابه إلى الإمام إلى أن يمشى القهقري مسافة ثم ينحرف ، وهذا قد يؤخذ منه أن مسألة الأسنوى التي حكم الحصن عليه بالسهو فيها شرطها أن يكون بحيث لو أراد الذهاب إلى الإمام من باب المسجد احتاج إلى استدبار القبلة ولا يضر احتياجه إلى التيامن والتماسر فليتأمل فيه جدا اه سم على منهج في أثناء كلام طويل ، ويؤخذ من قوله ولا يضر احتياجه إلى التيامن والتماسر أنه لو كان يمكنه الوصول إلى الإمام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج فيه إلى انحراف كأن احتاج في مروره لتعدية جدار قصير كالعتبة لم يضر ذلك لأنه لم يصدق عليه أنه استدبر القبلة (قوله حيث أمكن وقوفهما بمستوى) أي فإن لم يمكن ذلك كأن وضع المسجد مشتملا على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغورية فلا كراهة وبه صرح حجج في شرح العباب كذا نقله العلامة الشوبري عنه لكن الذي رأيته في الشرح المذكور نصه : وأما استثناء بعض محقق المتأخرين للمسجد زاعما أن ذلك في الأم فليس في محله ، وعبرة الأم لا تشهد له ولفظها والاختيار أن يكون الإمام مساويا للناس ولو كان أرفع منه أو أخفض لم تفسد صلاته ولا صلاتهم ، ولا بأس أن يصلي المأموم من فوق المسجد بصلاة الإمام في المسجد إذا كان يسمع صوته أو يرى بعض من خلفه فقد رأيت بعض المؤذنين يصلي على ظهر المسجد الحرام بصلاة الإمام فما علمت أن أحدا من أهل العلم عاب عليه ذلك وإن كنت قد علمت أن بعضهم أحب ذلك لهم لو أنهم هبطوا إلى المسجد ، ثم أيد ذلك بفعل أبي هريرة فتأمل تجده إما استدلال على عدم بطلان الصلاة بالارتفاع لعل أن نفي الكراهة في مثل هذا المقام نفي للحرمة لا للكراهة لأنه ذكرها عقب قوله لم تفسد صلاته ولا صلاتهم ، ثم رأيت البلقيني فهم من النص ما فهمته منه حيث ساقه استدلالا على الصحة مع الارتفاع على أن الشافعي نصا آخر صريحا في أن الكراهة حاصلة حتى في المسجد كما سبق بيانه في الخطبة انتهى بحروفه ، وبق ما لو تعارض عليه مكروهان كالصلاة في الصف الأول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع الصفوف فهل يراعى الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لأن في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التفاخر والتعظيم بخلاف عدم تسوية الصفوف ، فإن الكراهة فيه من حيث الجماعة لا غير (قوله كتبليغ يتوقف عليه إسماع المأمومين) يؤخذ منه أن ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على الدكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكروه مفوت لفضية الجماعة ، لأن تبليغهم لا يتوقف على ذلك إلا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر .

(قوله بحيث لو ذهب إلى الإمام من مصلاه لا يلتفت) تصوير للنص الأول وفي بعض النسخ حذف لفظ لا من لا يلتفت فيكون تصويرا للنص الثاني وهو الظاهر .

كأن لم يجد إلا موضعا عاليا أبيح ولولم يمكن إلا ارتفاع أحدهما فليكن الإمام كافي الكفاية عن القاضى وما اعترض به من أنه محل النهى فليكن المأموم ، لأنه مقيس ردّ بأن علة النهى من مخالفة الأدب مع المتبوع أتمّ في المقيس فكان إيثار الإمام بالعلو أولى (ولا يقوم) ندبا من أراد الاقتداء وإن كان شيئا ومراده بالقيام كما في الكفاية التوجه ليشمل المصلّى قاعدا فيقعد أو مضطجعا فيضطجع أو نحو ذلك (حتى يفرغ المؤذن) يعنى المقيم وإن كان غير مؤذن وتعييره بالمؤذن جرى على الغالب (من الإقامة) أى جميعها ، لأنه مالم يفرغ منها لم يحضر وقت الصلاة وهو مشغول بالإجابة قبل تمامها . أما المقيم فيقيم قائما حيث كان قادرا إذ القيام من سنتها كما مرّ ، ونبه عليه المحب الطبري وهو واضح ، والأفضل للداخل عندها أو وقد قربت استمراره قائما لكرهاة النفل حينئذ كما قال (ولا يتبدى نफلا بعد شروعه) أى المقيم (فيها) أوقرب شروعه فيكره لمن أراد الصلاة معهم ذلك كرهاة تنزيه الخبر « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » (فان كان فيه) أى النفل (أتمه) استحبابا (إن لم يخش فوت الجماعة) بسلام الإمام (والله أعلم) لإحرازه حينئذ الفضيلتين ، فان خشى فوتها وكانت مشروعة له إن أتمه بأن يسلم إمامه قبل فراغه منه قطعه ودخل فيها مالم يغلب على ظنه تحصيل جماعة أخرى فيتمه كما أفهمه كلامه بجعل آل في الجماعة للجنس . ومحل ماقرر في غير الجمعة . أما فيها فقطعه واجب لإدراكها بإدراك ركوعها الثانى ، ولو أقيمت الجماعة والمنفرد يصلى حاضرة صبحا أو غيرها وقد قام في غير الثنائية إلى ثلاثة ،

(قوله كأن لم يجد إلا موضعا) عبارة حجج : ولم يجد وهى أولى لأن هذه محتز قوله أولا حيث أمكن وقوفهما بمستوى (قوله من أراد الاقتداء) تبع فيه حجج وعبرة المحلى : ولا يقوم مرید الصلاة حتى يفرغ المؤذن الخ وظاهرها استواء الإمام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره حجج والشارح مجرد تصوير لأن المأمومين هم الذين يبادرون للقيام عند شروع المؤذن في الإقامة (قوله وإن كان شيئا) أى ولا تفوته فضيلة التحرم قال حجج ولو كان بطيء النهضة بحيث لو أخر إلى فراغها فاتته فضيلة التحرم مع الإمام قام في وقت يعلم به إدراكه التحرم انتهى . أقول : ومثل ذلك مالم لو كان المأموم بعيدا وأراد الصلاة في الصف الأول مثلا وكان لو أخر قيامه إلى فراغ المؤذن وذهب الى الموضع الذى يريد الصلاة فيه فاتته فضيلة التحرم (قوله لكرهاة النفل الخ) وكرهاة الجلوس من غير صلاة اه حجج ويؤخذ منه أنه لو كان جالسا قبل ثم قام ليصلى راتبة قبلية مثلا فأقيمت الصلاة أوقرب قيامها أنه لا يكون استمرار القيام أفضل من القعود لعدم كرهاة القعود من غير صلاة فيتخير بين استمرار القيام والقعود وقضيته أيضا أنه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس (قوله مالم يغلب على ظنه تحصيل جماعة) أى ولو مفضولة (قوله لإدراكها) صلة واجب ، والمراد أنه يجب قطعها إذا كان لو أتم النافلة فات الركوع الثانى مع الإمام (قوله وقد قام في غير الثنائية الخ) وقياس ما يأتى عن البلقين أن هذا هو الأفضل ، ويجوز قلبها نفلا ويسلم من ثلاث ركعات لعين ما علل به من جواز التنفل بالواحدة أو الثلاث مثلها .

سنّ له إتمام صلاته ثم يدخل في الجماعة وإن لم يقيم في غير مامر إلى الثالثة قلبها نفلا واقتصر على ركعتين ثم يدخل في الجماعة بل لو خاف فوت الجماعة لو تم ركعتين سنّ له قطع صلاته واستئنافها جماعة كما في المجموع . قال الجلال البلقيني : لم يتعرّضوا للركعة ، والمعروف أن للمتأمل الاقتصار على ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من تعرّض له ويظهر الجواز إذ لا فرق اه وما ذكره ظاهر ، وإنما ذكروا الأفضل . ومجمله أيضا كما في التحقيق إذا تحقق إتمامها في الوقت لو سلم من الركعتين وإلا حرم السلام منهما . أما إذا كان في صلاة فائتة فلا يقلبها نفلا ليصلها جماعة في حاضرة أو فائتة أخرى ، فإن كانت الجماعة في تلك الفائتة بعينها ولم يكن قضاؤها فوريا جاز له قطعها من غير ندب وإلا فلا يجوز كما قاله الزركشي ، ويجب عليه قلب الفائتة نفلا إن خشي فوت الحاضرة .

فصل في بعض شروط القدوة أيضا

(شرط) انعقاد (القدوة) في الابتداء كما سيعلم مما يأتي أنه لو نواها في خلال صلاته جاز فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه (أن ينوي المأموم مع التكبير) للإجماع (الاقتداء) أو الإتمام

(قوله سنّ له إتمام صلاته) قال سم على حج . قوله أتمها ندبا قال في الروض ودخل في الجماعة اه وعبارة العباب : فإن كان صبحا أتمها وأدرك الجماعة وكذا غيرها بعد قيامه للثالثة انتهى ولا يخفى ظهور هذه المسئلة في أنه لا يشترط في صحة المعادة وقوع جميعها في الجماعة بالفعل لأن الجماعة التي يدخل فيها هنا إعادة والغالب أن من كان في الثالثة لا يدرك بعد فراغ الثالثة والرابعة والشهد والسلام الركعة الأولى مع الجماعة فتجوزهم دخوله في الجماعة بعد فراغه يدل على عدم اشتراط ما ذكر وأنه إذا انقضت الجماعة التي دخل فيها يقوم هو لإتمام ما بقى عليه ولا تبطل صلاته . نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا فرغ وأدرك ركوع إمام الجماعة في ركعتها الأولى لكنه بعيد من هذه العبارة فليتأمل انتهى وقد يقال لا بعد فيه مع ملاحظة ما قدمه من اشتراط الجماعة في المعادة بتمامها ويمكن تصويره بما إذا قرأ الإمام سورة طويلة بل لا تتوقف على طولها لأن الغالب أن زمن دعاء الافتتاح والحمد وسورة بعدها لا يندرأى معه تكميل الثالثة التي رأى الجماعة تقام وهو فيها والإتيان بركعة بعدها (قوله سنّ له قطع صلاته) ولو بقلب للنفل ولا يقيّد جواز القطع بخوف فوت الجماعة ، وعبارة سم على منهج في فصل خرج الإمام من صلاته مانصه : والمستحب أن يتم ركعتين ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فإن لم يفعل استحب له أن يقطعها ويفعلها جماعة اه وقوله أيضا : سنّ له قطع صلاته ويكون مستثنى من حرمة قطع الفرض ومن بطلان الصلاة بتغيير نيته (قوله أما إذا كان في صلاة) محترز قوله صلى حاضرة (قوله فلا يقلبها نفلا) أي لا يجوز له ذلك (قوله ويجب عليه قلب الفائتة نفلا) قضيته أنه لا يجوز قطعها من غير قلب ، وقياس ما قدمه من قوله سنّ له قطع صلاته واستئنافها الخ خلافا ، بل ينبغي أنه إن لم يرد قلبها نفلا وجب قطعها لئلا تفوته الحاضرة (قوله إن خشي فوت الحاضرة) أي ولو خرج بعضها فقط عن الوقت .

فصل في بعض شروط القدوة

(قوله أن ينوي المأموم مع التكبير الخ) أي ولو مع آخر جزء منه وعبارة سم على منهج وانظر لو نوى

(فصل في بعض شروط
القدوة أيضا)

(قوله أومأموما أومؤتما) عبارة التحفة : أوكونه مأموما أومؤتما ، ولعل (٢٠١) لفظ كونه سقط من نسخ

الشارح من النسخ
(قوله وإلام يأت إشكال
الرافعي) من تمام الرد
لامن تمة الردود وعبرة
التحفة وبه يعلم أن قول
جمع لاتكفي نية نحو
القدوة أو الجماعة بل لابد
أن يستحضر الاقتداء
بالحاضر ضعيف وإلام
يأت إشكال الرافعي

المذكور في الجماعة والجواب
عنه بما تقرر أن اللفظ
المطلق الخ انتهت ووجه
علم ضعفه مما ذكر أن
الرافعي فهم من كلام
الأصحاب أنهم قائلون
بالصحة في صورة نية
الجماعة وإن لم يستحضر
الاقتداء بالحاضر حتى رتب
عليه إشكاله الذي مرت
الإشارة إليه بالجواب عنه
ولو كانت الصورة ما ادعاه
هذا الجمع لم يأت إشكال
(قوله وخرج بقوله مع
التكبير مالوم ينوكذلك)
عدل إليه عن قول
التحفة : وخرج بمنع
التكبير تأخرها عنه لما
أورده عليه الشهاب سم
من أن المفهوم من تأخرها
عنه وجودها مع تأخرها
عنه قال ولا يخفى أن ذلك
من قبيل نية الاقتداء في
الأثناء فيشكل قوله ثم إن

(أو الجماعة) بالإمام الحاضر أومأموما أومؤتما به إذ المتابعة عمل فيفتقر إلى النية ، ولا يقدح في
ذلك صلاحية الجماعة للإمام أيضا لأن اللفظ المطلق ينزل على المجهود الشرعي فهي من الإمام
غيرها من المأموم فنزلت في كل على ما يليق به مع تعيينها بالقرينة الحالية لأحدها ، وعلم من ذلك
رد قول جمع لا يكفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لابد من أن يستحضر الاقتداء بالحاضر وإلام
يأت إشكال الرافعي المذكور في الجماعة الذي أشرنا للجواب عنه . لا يقال لادخل للقارئ الخارجة
في النيات . لأننا نقول صحيح ذلك فيما لم يقع تابعا والنية هنا تابعة لأنها غير شرط للانعقاد ولأنها
محصلة لصفة تابعة فاغفر فيها مالم يغتفر في غيرها وخرج بقوله مع التكبير مالوم ينوكذلك فتعتقد
فرادي ثم ان تابع فسيأتي (والجمعة كغيرها) في اشتراط نيته المذكورة (على الصحيح) وإن
افتراق في عدم انعقادها عند انتفاء نية القدوة مع تحريمها بخلاف غيرها ،

مع آخر جزء من التحريم ينبغي أنه يصح ويصير مأموما من حينئذ وفائدته أنه لا يضر تقدمه على
الإمام في الموقف قبل ذلك انتهى أي وينبغي أن لا تفرقه في هذه فضيلة الجماعة من أولها ويفرق
بينه وبين مالونوى القدوة في خلال صلاته حيث كان فعله مكروها مفقوتا لفضيلة الجماعة بأن
فوات الفضيلة ثم للكرهية خروجها من خلاف من أبطل به وقد يؤخذ من قوله الآتي : ولو أحرم
منفردا الخ أن الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته على أنه قيل بصحة الصلاة في الاقتران
بالنية بآخر التحريم لأن التكبير كلها ركن واحد فاكفي بمقارنته بعضه . ويؤخذ من قول
ابن قاسم : ويصير مأموما من حينئذ أنه لابد في الجمعة من نية الاقتداء من أول الهمزة إلى آخر
الراء من أكبر وإلام تنعقد جمعة وبه صرح في العباب وعبارته : الرابع نية المأموم الاقتداء ، ثم
قال : حتى في الجمعة مقارنة لتكبير الإحرام وإلام تنعقد له جماعة وتنعقد له منفردا اه أي في
غير الجمعة (قوله فهي) أي الجماعة (قوله بالإمام الحاضر) أي الحاضر في الواقع ، وليس
المراد أنه لابد من ملاحظة صفة الحضور في النية لما يأتي في قوله وعلم من ذلك الخ (قوله فنزلت
في كل على ما يليق به) ويكفي مجرد تقدم إحرام أحدهما في الصرف إلى الإمامة وتأخر الأخرى
في الصرف إلى المأمومية ، فإن أحرمها معا ونوى كل الجماعة ففيه نظر ، ويحتمل انعقادها فرادى
لكل فتلغو نيتهم الجماعة . نعم ان تعمد كل مقارنة الآخر مع العلم بهما فلا يبعد البطلان ويحتمل
عدم انعقادها مطلقا أخذا من قوله الآتي : فان قارنه لم يضر إلا التكبير الإحرام ويفرق على الأول
بأن نية الجماعة لم تتعين اه سم على حج (قوله بالقرينة الحالية لأحدها) أي فان لم تكن
قرينة حالية وجب ملاحظة كونه إماما أومأموما وإلام تنعقد صلاته لتردد حاله بين الصفتين
ولامرجح والحمل على أحدهما تحكم (قوله الذي أشرنا للجواب عنه) أي في قوله : فنزل في كل
على ما يليق به (قوله لأننا نقول الخ) يرد على هذا أنهم اكتفوا في الغسل بنية رفع الحدث مع
كونه محتملا للأصغر والأكبر اكتفاء بالقرينة مع أن نية ما ذكرنا ليست تابعة لشيء فالأولى أن
يجاب بأن عدم التعويل على القرينة غالب لالازم (قوله فتعتقد فرادى) قد يؤخذ من ذلك أنه
لورأى شخصا ظنه مصليا فنوى الاقتداء به فتبين أنه غير مصل انعقدت فرادى وامتنعت متابعتة
الإبنية أخرى وهل نقول كذلك في مسألة المساوغة فيه نظر حرره ثم رأيت أن هذا الأخذ خطأ
مبنى على أن معنى أنه لم ينو مع التحريم أنه قبل تحريم إمامه مثلا وليس كذلك وإنما معناه أنه لم

تابع الخ لأنه مفروض عند ترك النية رأسا (قوله وإن افتراق في عدم انعقادها عند انتفاء نية القدوة) يوهم أن هذا الافتراق

قدر مشترك بين الصحيح ، ومقابله يقول به كل منهما وليس كذلك كما يعلم مما يأتي

ولا يغني توقف صحتها على الجماعة عن وجوب نية الجماعة فيها ، وتقدم في المعادة ما يعلم منه أن نية الاقتداء عند تحرمها واجب في بعض صورها فهي كالجمعة ، ومقابل الصحيح لا يشترط فيها ما ذكر لأنها لا تصح بدون الجماعة فكان التصريح بنية الجمعة مغنيا عن التصريح بنية الجماعة (فلو ترك هذه النية) أوشك فيها في غير الجمعة (وتابع) مصليا (في الأفعال) أو في فعل واحد أوفى السلام بأن كان قاصدا لذلك مع عدم نية اقتدائه وطال انتظاره له عرفا (بطلت صلاته على الصحيح) لتلاعبه . أما لو وقع ذلك منه اتفاقا من غير قصد ،

تقارن نية الاقتداء تحريم نفسه والله أعلم ، وقد صرح في شرح الروض بالبطان فيما لو عين رجلا فبان أنه ليس في صلاة وعبارته وإن عين رجلا كزيد واعتقد أنه الإمام فبان مأموما أو غير مصل أو اعتقد أنه زيد فبان عمرا وهو الذي في الأصل لم تصح صلاته اه سم على منهج ، وفي العباب وشرحه مانصه : لو نوى المأموم الاقتداء به في غير تسبيحه أى الإمام أوفى غير الركعة الأولى أو عكسه أى في غير الأخيرة أو الثالثة أو الثانية فلا يضره ذلك ، والظاهر في مسألة التسبيحات أنه بعد تسبيح أول ركوع يصير منفردا في بقية الصلاة إلا إن نوى استئناف القدوة لأنه يستحيل أن يصير في التسبيحات منفردا وبعدها مأموما و يصير منفردا في الركعة الثانية مثلا ولا يعود بعدها للقدوة إلا بنية جديدة انتهى . أقول : ينبغي أن يصير منفردا بمجرد الشروع في التسبيح (قوله ولا يغني توقف صحتها) هو رد لتعليل مقابل الصحيح (قوله واجب في بعض صورها) وذلك في المعادة التي قصد بفعلها تحصيل الفضيلة بخلاف ما قصد بها جبر الحلل في الأولى كالمعادة خروجا من خلاف من أبطلها فإن الجماعة فيها ليست شرطا (قوله أوشك فيها) ظاهره أن المراد بالشك ما يشمل الظن وهو غير بعيد كما هو الغالب في أبواب الفقه ، وهذا بخلاف المقارنة لإحرام الإمام ، فانه إذا ظن عدمها لم يضر إذا لم يتبين خلافه ويفرق بأن الشك هنا في نية الاقتداء والنية يضر معها الاحتمال ، وهناك في المقارنة وتركها شرط لصحة النية فيتسامح فيها ويكتفى بالظن فليراجع وليحرر ولعل هذا في غير حال الإحرام والإفطر التردد حينئذ المانع من الانعقاد فليحرر وفيه نظر اه سم على منهج . أقول : قوله وفيه نظر وقياس ما قدمه فيما لو شك في التقدم على الإمام حال الإحرام الضرر مطلقا سواء وقع الشك في الأثناء أولا (قوله بأن كان قاصدا الخ) تصوير للتأبعية (قوله وطال انتظاره) واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة (قوله عرفا) يحتمل أن يفسر بما قالوه فيما لو أحس في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من ضبط الانتظار بأنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة لظهر أثره ويحتمل أن ما هنا أضيق وهو الأقرب ويوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا صلاته بصلاة إمامه وهو يحصل بما دون ذلك .

فرع — انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قليل في كل ولكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر أنه من الكثير فلي تأمل انتهى واعتمد شيخنا طب أنه قليل اه سم على منهج . أقول : والأقرب ما قاله طب وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم فيما لو تعدد الداخلون وطال الانتظار بأن المدار ثم على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلافه هنا فإن المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو لا يحصل بكل من الانتظارات اليسيرة وإن كثر مجموعها لأن المجموع لما لم يجتمع في محل واحد لم يظهر به الربط .

(قوله في غير الجمعة)
أى أما فيها فتبطل باتفاق
القائلين بالصحيح المتقدم
الذى الصحيح ومقابلها
هنا مفرعان عليه

أو كان الانتظار يسيرا أو كثيرا من غير متابعة لم تبطل جزما ، ومقابل الصحيح يقول المراد بالمتابعة هنا أن يأتي بالفعل بعد الفعل للأجله وإن تقدمه انتظار كثير له . قال الشارح : فلانزع في المعنى ومراده به أن الخلف بين الصحيح ومقابله يشبه أن يكون لفظيا ، إذ الأول يوافق الثاني في أنه لو أتى بالفعل بعد الفعل للأجله لم تبطل ، وماقررت في مسألة الشك هو المعتمد . وأما ما اقتضاه قول العزيز وغيره ان الشك هنا كهو في أصل النية من البطلان بانتظار طويل وإن لم يتابع ويسير مع المتابعة غير مراد بدليل قول الشيخين إنه في حال شكه كالمفرد ، وهل البطلان بمصر عام في العالم بالمنع والجاهل أم مختص بالعالم . قال الأذرى : لم أر فيه شيئا وهو محتمل والأقرب أنه يعذر الجاهل لكن قال في التوسط إن الأ شبه عدم الفرق وهو الأوجه (ولا يجب تعيين الإمام) على المأموم في نيته باسمه كزيد أو وصفه كالحاضر أو الإشارة إليه بل يكفي نية الاقتداء ولو بقوله عند التباسه بغيره نويت الاقتداء بالإمام منهم إذ مقصود الجماعة غير مختلف . قال الإمام : بل الأولى عدم تعيينه لأنه ربما عينه فبان خلافه فيكون ضارا كما ذكره بقوله (فإن عينه) ولم يشر إليه (وأخطأ) فيه كأن نوى الاقتداء بزيد فبان عمرا (بطلت صلاته) لربطه صلاته بمن لم ينو الاقتداء به كما لو عين الميت في صلاته أو نوى العتق في كفارة الظهار مثلا وأخطأ فيهما ، وبحث السبكي وتبعه عليه جمع أنه ينبغي أن لا تبطل الإنسية الاقتداء ويصير منفردا ، ثم إن تابعه المتابعة المبطلية بطلت وإلا فلا رد الزركشى وغيره بأن فساد النية مبطل للصلاة كما لو اقتدى بمن شك في أنه مأموم وبأن تقصيره بالتعيين الفاسد صيره في حكم المتلاعب ، وخرج بقوله عينه أى باسمه ما لو اقتدى بالحاضر أو بهذا واعتقده زيدا من غير تصريح باسمه فكان عمرا فانه يصح كما في الروضة وإن نازع فيه المتأخرون إذ لا أثر للظن مع الربط بالشخص ، والفرق بين ذلك ،

(قوله أو كان الانتظار يسيرا) ينبغي أو بعد انتظار كثير لأجل المتابعة أخذا من قوله للمتابعة تأمل سم على منهج (قوله في مسألة الشك) أى من الضرر حيث تابع (قوله غير مراد) الأولى أن يقول فغير مراد لأنه جواب أما (قوله لكن قال في التوسط) أى الأذرى فقد اختلف كلامه في التوسط وغيره ، وذكر في القوت أن مثل العالم والجاهل العامد والناسى فيضر (قوله وهو الأوجه) من كلام مر (قوله ولا يجب تعيين الإمام الخ) بقى ما لترك نية الاقتداء أو قصد أن لا يتابع الإمام لغرض ما فسها عن ذلك فانتظره على ظن أنه مقتد به فهل تضرمتابعته حينئذ أولا فيه نظر ، ولا يبعد عدم الضرر وقد يشعر به تعبير الشارح بقوله عام في العالم بالمنع الخ حيث لم يقل في العالم العامد ، ثم رأيت في القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العامد والناسى فيضر كما مر (قوله نويت الاقتداء بالإمام) نعم لو كان هناك إمامان لجماعتين لم تكف هذه النية ، لأنها لا تميز واحدا منهما ومتابعة أحدهما دون الآخر تحكم مر وينبغي اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكل من احتمل أنه الإمام اه سم على حج أى ثم إن ظهر له قرينة تعيين الإمام فذاك وإلا لاحظهما فلا يتقدم على واحد منهما ، ولكنه يوقع ركوعه بعدهما فلو تعارضا عليه تعينت نية المفارقة (قوله وأخطأ فيهما) يعنى أنه إذا نوى العتق عن كفارة الظهار فبان أن الواجب عليه كفارة قتل لم يقع عنها وهل يعتق مجانا أولا فيه نظر والأقرب الأول .

وما قبله أنه ثم تصوّر في ذهنه شخصا معينا اسمه زيد وظنّ أنه الحاضر فاقتدى به فتبين أنه غيره فلم تصح لعدم جزمه بإمامة من هو مقتد به وهنا جزم بإمامة الحاضر وقصده بعينه لكن أخطأ في اسمه فلم يؤثر إذ لا أثر للظنّ مع الربط بالشخص فلم يقع خطأ في الشخص أصلا ولو قال يزيد الحاضر أو يزيد هذا وقد أخطر الشخص بذهنه فكذلك وإلا فتبطل إذا الحاضر صفة لزيد الذي ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطأ في الموصوف الخطأ في الصفة وأيضا فاسم الإشارة وقع عطف بيان لزيد وزيد لم يوجد والقائل بالصحة فيه معر باله بدلا إذ المبدل منه في نية الطرح فكأنه قال أصلي خلف هذا وهو صحيح ردّ عليه بأن كونه في نية الطرح غير مناف لاعتبار كونه من جملة ما قصده المتكلم ولو علق القدوة بجزئه كيده مثلا صحت على ما بحثه بعضهم إذ المقتدى بالبعض مقتد بالكل لأن الربط لا يتجزأ وعلل بعضهم بطلانها بتلاعبه والأوجه عدم الصحة لأن الربط إنما يتحقق عند ربط فعله بفعله كما يفهم من الاقتداء بزيد لا بنحويده نعم إن نوى بالبعض الكل صحت (ولا يشترط للإمام) في صحة القدوة به في غير الجمعة (نية الإمامة) والجماعة لكونه مستقلا بخلاف المقتدى لتبعية له أما في الجمعة فتلزمه نية الإمامة مع التحريم إن لزمته الجمعة ولو زائدا على الأر بعين وإلا فلا تنعقد له فإن لم تلزمه وأحرم بها وهو زائد عليهم اشترطت أيضا وإلا فلا ومرّ في المعادة أنه تلزمه فيها نية الإمامة

(قوله وأيضا فاسم الإشارة)
الأولى حذف لفظ أيضا

(قوله وما قبله) أي قول المصنف فان عينه وأخطأ الخ (قوله والقائل بالصحة فيه) أي فيما لولم يحضر شخصه في ذهنه المشار إليه بقوله قبل وإلا فتبطل (قوله في صحة القدوة) كلامهم كالصريح في حصول أحكام الاقتداء كتحمّل السهو والقراءة بغير نية الإمامة اه سم على حج وفيه وقفة والميل إلى خلافه ويوجه بأنه لوجه للحقوق سهو الإمام له مع انتفاء القدوة في نفس الأمر كما لو بان الإمام محدثا وأما حصول فضيلة الجماعة فوجود صورتها اللهم إلا أن يقال يفرق بين هذا وبين المحدث بأن المحدث ليس في صلاة ألبتة فلم يكن أهلا للتحمل ولحقوق السهو بخلاف هذا فانه لما كانت صلاته صحيحة وكان فيه أهلية الإمامة صلح لثبوت أحكام الجماعة في حقه وحق من اقتدى به ومع ذلك ففيه شيء (قوله نية الإمامة) لو حلف لا يؤمّ فأّم من غير نية الإمامة لم يحث كما ذكره القفال وقال غيره بالحث لأن مدار الأيمان غالبا على العرف وأهله يعيّنونه مع عدم نية الإمامة إماما اه حج في الإيعاب شرح العباب . وظاهر كلامه ترجيح الثاني حيث وجهه . أقول : والأقرب الأول وعلل بأنه حلف على فعل نفسه وحيث لم ينو الإمامة فصلاته فرادى أخذ ما قالوه فيما لو حلف لا يدخل محل كذا فحمل وأدخل حيث قالوا فيه بعدم الحث ومنه ما لو دخلت به دابته بغير اختياره ولم يمكنه ردّها محلا حلف لا يدخله ، ومنه أيضا ما لو حلف لا يدخل محل كذا فحمله ابنه لا يحث وإن أمكنه التخلص منه بأن علم أنه يطيعه لو أمره مالم يكن أذنه فانه يحث وبقى ما لو كانت صيغة حلفه لا أصلي إماما هل يحث أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن معنى لا أصلي إماما لا أوجد صلاة حالة كوني إماما وبعد اقتداء القوم به بعد إحرامه منفردا إنما يوجد منه إتمام الصلاة لا إيجادها بل ينبغي أنه لا يحث أيضا لو نوى الإمامة بعد اقتدائهم به لما مرّ أن الحاصل منه إتمام لا إيجاد (قوله فتلزمه نية الإمامة مع التحريم) ويأتي فيها ما تقدم في أصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير .

ومثلها في ذلك المندورة جماعة إذا صلى فيها إماما فهي كالجمعة أيضا (ويستحب) له نية الإمامة للخروج من خلاف الموجب لها وليحوز فضيلة الجماعة فإن لم ينوها ولو لعدم علمه بالمقتدين لم تحصل له وإن حصلت لهم بسببه وإن نواها في الأثناء حازها من حين نيتها ولا تنعطف على ما قبلها وفارق ما لو نوى صوم نفل قبل الزوال حيث أثيب على الصوم من أول النهار بأن صومه لا يمكن أن يتبعص صوما وغيره بخلاف الصلاة فإنه يمكن تبعضها جماعة وغيرها وإنما اعتد بنية الإمامة مع التحريم ولم يدخل في الصلاة فضلا عن كونه إماما لأنه سيصير إماما ولهذا قال الأذرعى

(قوله ومثلها في ذلك المندورة) أى فلو لم ينو الإمامة لم تنعقد وفيه نظر لأنه لو صلاها منفردا انعقدت وأثم بعدم فعل ما التزمه ويجب عليه إعادتها بعد في جماعة ولو بعد خروج الوقت ويكتفى بركعة فيما يظهر خروجا من عهدة النذر على ما ذكره في الروض وشرحه في باب النذر والقياس انعقادها حيث لم ينو الإمامة فرادى لأن ترك نية الإمامة لا يزيد على فعلها منفردا ابتداء (قوله جماعة) أى والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لأن الأولى تصح فرادى وقال سم على منهج ما حصله أنه لا تجب نية الإمامة في المجموعة لأن الكلام فيما يتوقف على نية الإمامة صحة الصلاة مطلقا ومسئلة الجمع ليست كذلك إلى آخر ما ذكر وفيه نظر وعبارته في باب صلاة المسافرين على حج تنبيه ينبغى الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وإن انفردوا قبل تمام ركعتها الأولى ولا بد من نية الإمام الجماعة أو الإمامة والإمامة تنعقد صلاته .

فرع — رجل شرط عليه الإمامة بموضع هل يشترط نيته الإمامة يحتمل وفقا لما أجاب به مر عن ذلك حين سئل عنه في درسه مشافهة لا تجب لأن الإمامة حاصلة أى لأن الإمامة كونه متبوعا للغير في الصلاة مربوطا صلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للمؤمنين وإن لم ينو الإمام الجماعة بدليل انعقاد الجمعة خلف من لم ينو الإمامة إذا كان من أهل غير الجمعة ونوى غيرها ، وإنما لم تحصل له الجمعة إذا كان من أهلها ولم ينو الإمامة لأن الجماعة شرط في الجمعة فلا تحصل إلا بنيتها وفرق بين الجماعة والإمامة تأمل سم على منهج .

فرع — المتبادر من كلامهم أن من نوى الإمامة وهو يعلم أن لا أحد ثم يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه وأنه لا أثر لمجرد احتمال اقتداء جنى به . نعم إن ظن ذلك لم يبعد جواز نية الإمامة أو طلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أى الزركشى بل ينبغى نية الإمامة وإن لم يكن خلفه أحد إذا وثق بالجماعة اه . وقد يقال يؤخرها لحضور الموثق بهم اه سم على حج وقوله اقتداء جنى أى أو ملك (قوله حازها من حين نيتها) بخلاف ما لو أحرم والإمام في التشهد فإن جميع صلاته جماعة ويفرق بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستصحب بخلافه هناك اه سم على منهج (قوله من أول النهار) ولو بيت الصبي النية في رمضان ثم بلغ في أثناء اليوم أثيب عليه جميعه ثواب الفرض كذا قرره شيخنا الشيخ الشوبرى وذكر أنه منقول وعليه فيفرق بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارح فيما مر من أنه إذا بلغ في أثناء الصلاة يثاب على ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بأن الصلاة من حيث اشتغالها على ركعات يمكن وقوع بعضها في حد ذاته فرضا وبعضها نفلا فجعل ثوابها كذلك ولا كذلك الصوم فإنه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث يصوم بعضه نفلا متميزا عن باقيه فجعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب الفرض لأنه حصل به سقوط الطلب عنه بعد تكليفه (قوله ولم يدخل) أى والحال أنه لم يدخل الخ

(قوله ومثلها في ذلك المندورة) أى بأن نذر بأن يصلى كذا من النفل المطلق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النية المذكورة شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ حملها على الفريضة ولا يخفى ما فيه إذ ليست النية شرطا في انعقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النفل المندور جماعة فان شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكر فتأمل .

إن القول بعدم صحتها معه غريب ويبطله وجوبها على إمام الجمعة عند التحريم (فإن أخطأ) الإمام (في تعيين تابعه) ولم تكن صلاته جمعة أو مائى معناها كأن نوى الإمامة بزيد فتبين أنه عمرو (لم يضر) إذ خطؤه في النية لا يزيد على تركها وهو جائز له أما لو نوى ذلك في الجمعة أو ما ألحق بها فإنه يضر لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطأ فيه كما مر (و) من شروط صحة القدوة توافق نظم صلاتيهما في الأفعال الظاهرة فينبذ (تصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمتنفل وفي الظهر بالعصر وبالعكس) أى القاضى بالمؤدى والمتنفل بالمفترض وفي العصر بالظهر نظراً لانفاق الفعل في الصلاة وإن تخالفت النية واحتج الشافعى رضى الله عنه على اقتداء المفترض بالمتنفل بخبر الصحيحين «أن معاذاً كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع إلى قومه فيصلّى بهم تلك الصلاة» وفي رواية للشافعى «هى له تطوع ولهم مكتوبة» (وكذا الظهر) ونحوه كالعصر (بالصبح والمغرب وهو) أى المقتدى حينئذ (كالمسبوق) فيتم صلاته بعد سلام إمامه (ولا يضر متابعة الإمام في القنوت) في الصبح (والجلوس الأخير في المغرب) كالمسبوق (وله فراقه) بالنية (إذا اشتغل بهما) أى بالقنوت والجلوس مراعاة لنظم صلاته ومتابعته كما في المجموع أفضل من مفارقتها والمفارقة هنا معذور فيها

(قوله فإنه يضر) ومحلّه في الجمعة حيث كان من أخطأ فيه من الأربعين (قوله في الأفعال) خرج بها الأقوال وبالظاهرة الباطنة كالنية (قوله وبالعكس) قضية كلام المصنف كالشارح أن هذا مما لا خلاف فيه وعبارة شيخنا الزيادى والافراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروجاً من الخلاف اه فيحتمل أنه خلاف لبعض الأئمة وأنه خلاف مذهبي لم يذكره المصنف وفي حج مانصه بعد كلام ذكره على أن الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جداً اه وهو ظاهر في أن الخلاف مذهبي .

فرع — نقل عن شيخنا الشوبرى أن الإمام إذا لم يراع الخلاف لا يستحق المعلوم وليس من ذلك مالو أتى بالتسمية جهراً في الفاتحة قال لأن الواقف لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها لجميع المقتدين وهو إنما يحصل برعاية الخلاف المانعة من صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض اه وهو قريب حيث كان إمام المسجد واحداً بخلاف ما إذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغى أنه لا يتوقف استحقاق المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغى أن مثل ذلك مالو شرط كون الإمام حنفياً مثلاً فلا يتوقف استحقاقه المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو جرت عادة الأئمة في تلك المحلة بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحمل وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فيراعيه دون غيره . نعم لو تعذرت مراعاة الخلاف كأن اقتضى بعض المذاهب بطلان الصلاة بشيء وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شيء وبعضها كراهته فينبغى أن يراعى الإمام مذهب مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم (قوله في القنوت) وهل مثل ذلك مالو اقتدى مصلّى العشاء بمصلّى الوتر في النصف الثانى من رمضان فيكون الأفضل متابعته في القنوت أولاً كما لو اقتدى بمصلّى التسبيح لكونه مثله في النفلية فيه نظر والظاهر الأول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسبيح مشابهة هذا للفرض بتوقيته وتأكده .

فلا تفوت بها فضيلة الجماعة كما قاله جمع متأخرون وأجروا ذلك في كل مفارقة خير بينها وبين الانتظار كما سنوضحه وما استشكل به جواز متابعة الامام في القنوت مع أنه غير مشروع للمقتدى فكيف يجوز له تطويل الركن القصير به ردّ بأنهم اغتفروا له ذلك للتابعة ولا يشكل على ذلك ما مر من أنه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعتة بل يسجد وينتظره أو يفارقه فهل لا كان هنا كذلك لأن تطويل الاعتدال هنا يراه المأموم في الجملة وهناك لا يراه المأموم أصلاً (وتجوز الصبح خلف الظهر) وكذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الامام (في الأظهر) لاتفاق نظم الصلاتين وقطع به كعكسه. والثاني لا يجوز لأنه يحتاج إلى الخروج عن صلاة الامام قبل فراغه وفي تعبيره بيجوز إيماء إلى أن تركه أولى ولو مع الانفراد لكن يحصل بذلك فضيلة الجماعة وإن فارق إمامه عند قيامه للثالثة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، وعبرة ابن العماد فان شاء نوى مفارقتة وسلم وإن شاء انتظره ليسلم معه وهو الأفضل فان فارقته لم تبطل صلاته ولم تفت به الفضيلة بلا خلاف اهـ. أى على الأظهر القائل بجواز الاقتداء وعللوا أفضلية الانتظار بأنه يجوز به فضل أداء السلام مع الامام وقالوا تفرّيعاً على صحة الاقتداء بمصلي الكسوف أنه يجب عليه مفارقتة عند القيام الثاني من الركعة الأولى وتحصل له فضيلة الجماعة لأنه فارق بعذر فأشبهه ما إذا قطع الامام القدوة وقالوا تفرّيعاً على صحة الاقتداء بمصلي الجنائز أنه لا يوافق في التكبيرات وغيرها بل فأثبت حصول فضيلة الجماعة وقال الشارح وظاهر أنها أى فضيلة الجماعة لا تفوت في المفارقة الخير بينها وبين الانتظار ولهذا قال جماعة من المتأخرين في مسئلتنا لك أن تقول إذا كان الأولى الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة لأنها خلاف الأولى اهـ ولا يخالف ما ذكرته قول بعض المتأخرين إن صلاة العراة ونحوهم جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لأنها غير مطلوبة اهـ أى لأن انتفاء طلبها منهم لعدم أهليتهم لها بسبب صفة قامت بهم بخلاف مسئلتنا ولا قول الروضة وغيرها إن الأولى فيها الانفراد خروجاً من الخلاف لما فيه من الاتفاق على صحتها فيه بخلافها في الجماعة وإن نال فضلها في الأظهر

(قوله فلا تفوت به فضيلة الجماعة) أى فيما أدركه مع الامام وفيما فعله بعده منفرداً (قوله لأن تطويل الاعتدال هنا الخ) قد يقال يرد عليه ما يأتى له في صلاة التسبيح من أنه يتعين فيه المفارقة أو الانتظار في السجود مع أن المقتدى يرى تطويله في الجملة فانه يقول بصحة صلاة التسبيح في نفسها على تلك الهيئة إلا أن يقال لما لم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادراً نزلت منزلة صلاة لا يقول بتطويل الاعتدال فيها أى ومع ذلك فالاشكال أقوى (قوله لكن يحصل بذلك الخ) قد يؤخذ منه صحة العادة خلف القضية لحصول فضيلة الجماعة فيها وتقدم للشارح أن الجماعة شرط في العادة بتمامها (قوله وقالوا تفرّيعاً الخ) أى وهو مرجوح وكذلك قوله وقالوا تفرّيعاً الآتى (قوله وقال الشارح) أى في فصل خرج الامام من صلاته الخ الآتى (قوله ولهذا قال الخ) أى لقول الشارح إن فضيلة الجماعة لا تفوت في المفارقة الخ (قوله في مسئلتنا) أى وهى جواز الصبح خلف الظهر (قوله فلم حصلت له الخ) هذا ظاهر على أن الانفراد أفضل كما فرضه وأشعر به قول الشارح قبل وفي تعبيره بيجوز إيماء الخ أما إن قلنا بأن الجماعة أفضل فلا يرد السؤال (قوله لأنها) الأولى مع أنها الخ (قوله بخلاف مسئلتنا) أى فان أهليتهم للصلاة حاصلة وانتفاء طلب الجماعة منهم لمجرد اختلاف الصلاتين

(قوله وعبرة ابن العماد إلى قوله وعلم مما تقرر من خبر معاذ) من فتاوى والده حرفاً بحرف وإن أوهم سياقه خلاف ذلك (قوله ولهذا) أى ولكون فضيلة الجماعة حاصلة مع القول بأن الانفراد أولى الذى فهمه عنهم فاستشكل هؤلاء الجماعة مبنى على ذلك فهم موافقون له فيما فهمه واحتاج إلى هذا لأن جميع ما قدمه من النقول ليس فيه التصريح بأن الانفراد أولى فتأمل (قوله ولا قول الروضة وغيرها الخ) عبارة الفتاوى وأما قول الروضة وغيرها الخ

بل ما ذكرته أولى مما قالوه من أن من صلى على جنازة لا يستحب له إعادتها على الصحيح ومن مقابله أنه إن صلى منفردا ثم وجد جماعة استحب له الإعادة معهم لحيازة فضلها وإلا فلا وعلى الصحيح لو أعادها صحت نفلا على الصحيح وقيل فرضا كالطائفة الثانية اهـ والصلاة في هذه المسئلة مطلوب تركها فضلا عن طاب ترك جماعتها . والصلاة في مسئلتنا واجب فعلها وإن اتقى طلب الجماعة فيه وعلم مما تقرر من خبر معاذ المار حصول فضيلة الجماعة خلف معيد الفريضة صباحا كانت أو غيرها ويدل عليه أيضا خبر ابن حبان في صحيحه من حديث جابر رضى الله عنه « أنه كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب ثم يرجع إلى قومه فيؤمهم » وخبر أبي داود والترمذى والنسائى من حديث يزيد بن الأسود وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم « أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصبح في مسجد الحيف فلما انفصل من صلاته رأى في آخر القوم رجلين لم يصليا معه فقال مامنعكما أن تصليا معنا ؟ فقالا يا رسول الله صلينا في رحلتنا فقال إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصلياها معهم فانها لكما نافلة » وهو كما مر يدل بالعموم وعدم الاستفصال على أنه لا فرق بين الصلى منفردا والصلى جماعة إماما أو مأموما وقد علل الشيخان وغيرها الوجه المرجوح القائل بأن صلاة بطن نخل أفضل من صلاة ذات الرقاع بحصول فضيلة الجماعة على التمام لكل طائفة ومرادهم أن إيقاع الصلاة بكاملها خلف الإمام أكمل من إيقاع البعض وإن حصلت فضيلة الجماعة في جميع الصلاة . وأما قولهم يسن للفترض أن لا يقتدى بالمتنفل للخروج من خلاف أبي حنيفة فمحله في النفل المتمحض أما الصلاة المعتادة فلا لأنه قد اختلف في فرضيتها إذ قيل إن الفرض إحداها يحتسب الله ما شاء منهما وربما قيل يحتسب أكلهما لأن الثانية لو تعينت للنفلية لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها وقيل إن من صلى منفردا فالفرض الثانية لكاملها وإن صلى في الجماعة فالأولى وقيل إن كلا منهما فرض لأن الثانية مأمور بها والأولى مسقطه للخرج لا مانعة من وقوع الثانية فرضا بدليل سائر فروض الكفايات كالطائفة الثانية المصلية على الجنازة وغيرها (فاذا قام) الإمام (لثالثة إن شاء) المأموم (فأركه) بالنية (وسلم) لانتضاء صلاته ولا كراهة لأنه فراق بعذر كما سيأتى آخر الباب (وإن شاء انتظره ليسلم معه) ليحوز أداء السلام مع الجماعة (قات : انتظره أفضل، والله أعلم) لما مر إن لم يخش خروج الوقت قبل تحلله ، وعلم منه حصول فضيلة الجماعة كما تقرر وإذا انتظره ، رتبة بالشكالة ذلك ومع رتبة بالنسبة كما لا يخفى رتبة بالحقائق فانه تارة

(قوله صباحا كانت أو غيرها) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الآخرة كما مر .
 (قوله) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الآخرة كما مر .
 (قوله) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الآخرة كما مر .
 (قوله) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الآخرة كما مر .
 (قوله) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الآخرة كما مر .
 (قوله) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الآخرة كما مر .
 (قوله) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الآخرة كما مر .
 (قوله) في علم ذلك من خبر معاذ نظر ظاهر لأنه مفروض في عشاء الآخرة كما مر .

(قوله بل ما ذكرته الخ) أى توجيهها لحصول فضيلة الجماعة من قوله وعلاوا أفضلية انتظره الخ (قوله لو أعادها) أى صلاة الجنازة ولو منفردا ومرارا (قوله في هذه المسئلة) أى صلاة الجنازة (قوله فلما انفصل) أى التفت (قوله فمحله في النفل المتمحض) أى وعليه فلو اقتدى هل تحصل له فضيلة الجماعة أولا فيه نظر وتقدم عن سم حصول الثواب في النفل الذى لا تشرع فيه الجماعة وقضيته حصول فضل الجماعة (قوله أما الصلاة المعتادة فلا) أى فلا يسن للصلى الفرض أن لا يقتدى بإمامها بل يسن له الاقتداء لحصول فضيلة الجماعة فيها (قوله إن لم يخش خروج الوقت) أى فإن خشيه فعدم الانتظار أولى وإنما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة

أطال الدعاء بعد تشهده فيما يظهر وخرج بفرضه الكلام في الصباح المغرب خلف الظهر مثلا فلا يجوز له أن ينتظره إذا قام للرباعية على الأصح في التحقيق وغيره لأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام بخلافه في تلك فانه واقفه فيه ثم استداه وعلم مما ذكرناه أنه لو جلس إمامه للاستراحة فقط لزمه مفارقتها وأنه لا أثر أيضا لجلوسه للشهد من غير تشهد في الصباح بالظهر إذ جلوسه من غير تشهد كجلوس لأنه تابع له فلا يعتد به بدونه وهذا هو مراد ابن المقرئ بقوله أحدث جلوسا كما أن مراد الشيخين بقولهما أحدث تشهدا جلوسه ويؤخذ من ذلك بالأولى أنه لو ترك إمامه الجلوس والتشهد لزمه مفارقتها لأن المخالفة حينئذ أخش ويجرى ما ذكر فيمن صلى الصبح خلف مصلى الظهر وترك إمامه التشهد الأول فيجب على المأموم مفارقتها عند قيامه للثالثة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أخذا من تعليلهم جواز انتظار المأموم إمامه فيها بأنه واقفه في جلوس تشهد ثم استداه وتعليلهم لزوم مفارقة مصلى الرباعية بأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله إمامه ويصح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا يجوز له متابعتها بل ينتظره إلى أن يسلم وهو أفضل وله مفارقتها وهو فراق بعذر ولا نظر هنا إلى أنه أحدث جلوسا لم يفعله الإمام لأن الحذور إحداثه بعدنية الاقتداء لا دوامه كما هنا وتصح العشاء خاف التراخي كما لو اقتدى في الظهر بالصبح فإذا سلم الإمام قام ليطم صلاته والأولى له إتمامها منفردا، فإن اقتدى به ثانيا في ركعتين أخريين من التراخي جاز كمنفرد اقتدى في أثناء صلاته بغيره، وتصح الصبح خاف العيد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم أفعالهما، والأولى له أن لا يوافقه في التكبير الزائد إن صلى الصبح خلف العيد أو الاستسقاء ولا في تركه أيضا إن عكس

(قوله أطال الدعاء) أي ندبا ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ إلا دعاء قصيرا كرره لأن الصلاة لاسكوت فيها وإعما لم يكرر التشهد خروجاً من خلاف من أبطل بتكرير الركن القولي (قوله لأنه يحدث جلوس تشهد) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع اه سم على حجج . أقول وانتظاره أفضل (قوله وعلم مما ذكرناه) أي من قولنا أنه يحدث جلوس تشهد الخ (قوله للاستراحة) أي ويعلم ذلك بالقرينة كالمصلي المغرب خلف رباعية (قوله لجلوسه) أي الإمام (قوله لأنه) أي الجلوس تابع له أي التشهد (قوله فلا يعتد به بدونه) هو ظاهر إن علم من حال الإمام أنه لم يتشهد وأما لو لم يعلم ذلك بأن ظنه وتبين خلافه فينبغي عدم الضرر لأنه كالجاهل وهو يغتفر له ما لا يغتفر لغيره لعذره (قوله ويجرى ما ذكر) قد يقال لأحاجة لهذا بعد قوله ويؤخذ من ذلك بالأولى الخ فإن هذا الذي جعله مأخوذاً بالأولى هو عين ما ذكره بقوله ويجرى ما ذكر فيمن صلى الخ (قوله عند قيامه للثالثة) أي حيث أراد الجلوس للشهد فلو لم يرد ذلك لم يبعد انتظاره في السجود وإن طال من غير نية مفارقة (قوله وهو فراق بعذر) قد يشعر هذا بحصول فضيلة الجماعة لمن ذكر لكن سيأتي فيما لو أحرم منفردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته أن ذلك مكروه مفقوت لفضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الإمام اه وقضيته عدم حصول الفضيلة هنا وقضية قوله هنا وهو أفضل الخ حصول الفضيلة اللهم إلا أن يقال إذا نوى الاقتداء وإن لم تحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل له فضيلة في الجملة فإذا نوى المفارقة لمخالفة الإمام له من حيث كونه قائماً وهو قاعد مثلاً يكون ذلك عذراً غير مفقوت لما حصل له من الفضيلة الحاصلة بمجرد ربط صلاته بصلاة الإمام (قوله كما لو اقتدى في الظهر الخ) هذه عامة من قول المصنف والمفترض بالمتنفل لكنه ذكرها توطئة لقوله والأولى له الخ .

(قوله وهذا هو مراد ابن المقرئ) يعني قوله لأنه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام فالكلام في المغرب كما يعلم كالذي ذكره بعد من الروض وشرحه (قوله كأن مراد الشيخين بقولهما أحدث تشهدا جلوسه) أي معه بقرينة ما قبله (قوله ويؤخذ من ذلك بالأولى أنه لو ترك إمامه الجلوس والتشهد) يعني في الصباح بالظهر (قوله ويجرى ما ذكر) أي في المغرب وقوله فيمن صلى الصبح مكرر مع قوله ويؤخذ من ذلك بالأولى الخ (قوله وتعليلهم لزوم مفارقة مصلى الرباعية) كذا في نسخ الشارح كالفتاوى وكان الصدر مضاف لمفعول وفاعله مخدوف لعلمه أي مصلى المغرب (قوله ولا نظر هنا إلى أنه أحدث جلوسا) فيه مسامحة إذ لا إحداث هنا

اعتباراً بصلاته ولا تضر موافقته في ذلك لأن الأذكار لا يضر فعلها وإن لم تندب ولا تركها وإن ندبت وليس في الاستسقاء استغفار كما يأتي في بابه فمن عبر بقوله لا يوافقته في الاستغفار أي على القول به إن ثبت أن فيه قولاً وإلا فهو وهم سرى له من الخطبة إلى الصلاة (وإن أمكنه) أي من صلى الصبح خالف غيرها (القنوت في الثانية) بأن وقف إمامه يسيراً (قنت) استحباباً تحصيلاً للسنة مع عدم المخالفة (والا) أي وإن لم يمكنه (تركه) ندباً خوفاً من التخلف ولا يسجد للسهو لتحمل الإمام له عنه كما هو القياس خلافاً للأسنوى حيث زعم أن القياس سجوده (وله فراقه) بالنية (ليقنت) تحصيلاً للسنة ولا كراهة فيه لعذره كما مر فلو لم ينو مفارقتها وتخلف للقنوت وأدركه في السجدة الأولى لم يضر ويفارق التشهد الأول بأنهما هنا اشتركا في الاعتدال فلم ينفرد به المأموم وشم انفرد بالجلوس ولا يرد على الفرق ما لو جلس إمامه للاستراحة في ظنه لأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا عبرة بوجودها وظاهر كلام الشيخين وغيرهما هنا وأدركه في السجدة الأولى أنه لو لم يدركه فيها بطلت صلاته غير أنه ينفيه إطلاقهم الآتي أن التخلف بركن لا يبطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاحشة وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلاً أوتركا وخشت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الأول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا لأننا نقول لو كان من هذا قلنا بطلان صلاته بهوى إمامه إلى السجود على ما أتى به القفال وقد رجحنا خلافه فتعين أن التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بأن التخلف لنحو التشهد الأول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعلها الإمام أصلاً ففحشت المخالفة وأما تطويله للقنوت فليس فيه أحداث شيء لم يفعله إمامه فلم تفحش المخالفة إلا بالتخلف بتمام ركنين فعليين كما أطلقوه. والحاصل أن الفحش في التخلف للسنة غيره في التخلف بالركن وأن الفرق أن إحداث ما لم يفعله إمامه مع طول زمنه فحش في ذاته فلم يحتاج لضم شيء إليه بخلاف مجرد تطويل ما فعله إمامه فإنه مجرد صفة تابعة فلم يحصل الفحش به بل بتكرره فلم يؤثر منه إلا توالي ركنين تامين فليتأمل وحينئذ فتقولهم هنا إذا لحقه في السجدة الأولى قيد لعدم الكراهة فلا بطلان حتى بهوى للسجدة الثانية وعلى هذا يحمل قول الزركشي المعروف عند الأصحاب أن التخلف للقنوت مبطل بدليل قوله في محل آخر وقد حكى الخلاف في ذلك لاختلاف بل القول بالبطلان مصور بما إذا خشت المخالفة أي بأن تأخر بركنين وكلام الرافعي ليس مفروضاً فيه ويشهد لذلك قوله إذا لحقه على القرب .

(قوله اعتباراً بصلاته) قد يشكل هذا على ما في صلاة العيد من أن العبرة بصلاة الإمام حتى لو اقتصر على ست في الأولى وثلاث في الثانية تابعه فيها وقد يفرق بأن الإمام والمأموم اشتركا في أصل التكبير وإنما اختلفا في صفته فلما طلبت متابعة المأموم لإمامه في أصل التكبير استصحب ذلك فتبعه في صفته ولا كذلك هنا (قوله وأدركه في السجدة الأولى) أو الجلوس بين السجدين على ما يأتي في قوله غير أنه ينفيه إطلاقهم الخ (قوله ويفارق التشهد الأول) أي حيث قلنا بالبطلان للتخلف له (قوله للاستراحة في ظنه) أي المأموم أي فإنه تلزمه المفارقة مع مشاركته له في الجلوس (قوله غير مطلوبة) بل ولو كانت مطلوبة لا يختلف الحكم لما مر فيمن صلى المغرب خالف العشاء مثلاً من أنه تجب عليه نية المفارقة وإن جلس إمامه للاستراحة (قوله وظاهر كلام الشيخين) أي قول الشيخين (قوله غير أنه ينفيه إطلاقهم) معتمد (قوله فلا بطلان) هذا علم من قوله أولاً غير أنه ينفيه إطلاقهم الخ ولعله ذكره لأجل قوله قيد لعدم الكراهة الخ .

(قوله بأن وقف إمامه يسيراً) هذا التصوير لنسب الاتيان بالقنوت (قوله ندباً) أي وله فراقه كسبائتي (قوله لم يضر) أي بالنسبة للكراهة كما يأتي وهو مخالف للسنة كما علم مما مر ويأتي (قوله في ظنه) أي الإمام إما لجهله بالحكم أو لاعتقاده أن التي يقوم اليها ثانية مثلاً وما في حاشية الشيخ من رجوع الضمير للمأموم ليس في محله (قوله وأدركه) بدل من كلام أو يقدره قول (قوله غير مطلوبة) يوهم أنها لو كانت مطلوبة لم يضر وليس كذلك كما علم مما مر (قوله أحدث سنة) وهى الجلوس للتشهد (قوله والحاصل أن الفحش في التخلف للسنة أي الجلوس للتشهد بقرينة ما مر والافهوه في مسألة القنوت أيضاً متخلف لسنة وإنما عبر هنا باللام وفيما بعده بالباء للإشارة للفرق بينهما بما يؤخذ مما ذكرته (قوله بل بتكرره الخ) عبارة التحفة بل بانضمام ركنين تامين اليه (قوله قيد لعدم الكراهة) أي ولنسب القنوت كما قاله الشهاب سم

(فان اختلف فعلهما كهكتوبة وكسوف أو جنازة) أو سجدة تلاوة أو شكر كما قاله البلقيني (لم يصح) الاقتداء في ذلك (على الصحيح) لمخالفته النظم وتعذر المتابعة معها . نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه . والثاني يصح لامكانها في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في الجنازة إذا كبر الإمام الثانية تخير بين مفارقتها وانتظاره سلامه ولا يتابعه في التكبيرات وفي الكسوف تابعه في الركوع الأول ثم يرفع ويفارقه أو ينتظره راكعا إلى أن يركع ثانيا ويعتدل ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير ولا فرق في عدم الصحة بين أن يعلم نية الامام لها أو يجهلها وإن بان له ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الجنازة خلافا للروايات ومن تبعه . نعم إن كان الإمام في القيام الثاني فما بعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة كما بحثه ابن الرفعة وتبعه جمع ويدل له تعليلهم عدم الصحة بتعذر المتابعة ولا تعذر فيها هنا والأوجه استمرار المنع في الجنازة وسجدة الشكر والتلاوة إلى تمام السلام إذ موضوع الأولى على المخالفة إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الأخيرتين فلائهما ماحقان بالصلاة وليستأمنها مع وجود المخالفة لا يقال ينبغي صحة القدوة بمصلي الكسوف ونحوه لأن الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم إذا انتهى إلى الأفعال المخالفة فإن فارقه استمرت الصحة والإبطلت كمن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لأننا نقول لما تعذر الربط بتخالف النظم منع انعقادها لربطه صلاته بصلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد ضارا وليس كسئلة من ترى عورته إذا ركع لأنه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستر عورته فافترقا أما لو صلى الكسوف كسنة الصبح صح الاقتداء بها مطلقا ولو وجد مصليا جالسا وشك أهو في التشهد أو القيام لعجزه فهل له أن يقتدى به أولا وكذا لورآه في وقت الكسوف وشك في أنه كسوف أو غيره . قال الزركشي وابن العباد المتجه عدم الصحة لأن المأموم بعد الاحرام لا يعلم هل واجبه الجلوس أو القيام فان ترجح عنده أحد الاحتمالين كأن رآه يصلي مفترشا أو متوركا فله أن يحرم معه ويجلس هذا إن كان فقيها فان لم يكن فقيها لا يعرف هيات الجلوس فكما لو لم يغلب على ظنه شيء و يصح الفرض خلف صلاة التسبيح كما جزم به بعضهم ونقل عن الكفاية ولا تجب المفارقة في الاعتدال .

(قوله لأننا نقول لما تعذر الربط الخ) عبارة التحفة يرتد بأن الربط مع تخالف النظم متعذر فمنع الانعقاد (قوله وأيضا فقدر بط الخ) في نسخة لربطه صلاته الخ وهي أولى وأقرب إلى عبارة التحفة المارة (قوله لأنه يمكنه الاستمرار) هذا في الحقيقة هو محل الفرق (قوله يصلي مفترشا) الأصوب حذفه (قوله هذا إن كان فقيها) أي المأموم كما هو المتبادر ويصح رجوعه إلى الإمام وظاهر أنه لا بد من هذا القيد في كل منهما أما الإمام فلائنه لا يستدل بأفعاله إلا إذا كان كذلك وأما المأموم فلائنه لا يستدل بما ذكر إلا إذا كان كذلك

(قوله في الجنازة) تفريع على الثاني (قوله كما بحثه ابن الرفعة) قال شيخنا الزيادي بعد ما ذكر وقضيته حصول الركعة وهو المعتمد (قوله ولا تعذر فيها هنا) ويؤخذ من ذلك صحة الاقتداء في سجود التلاوة أو الشكر بمن في السجدة الأخيرة من الفرض ثم رأيت في حج ما يوافقه وعبارته ومثلهما أي مثل ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية وآخر تكبيرات الجنازة في الصحة ما بعد السجود فيما قاله البلقيني اه لكن قضية قول الشارح بعد والأوجه الخ خلافه (قوله صح الاقتداء بها مطلقا) أي سواء كان في الركعة الأولى أو غيرها (قوله المتجه عدم الصحة) معتمد (قوله فله أن يحرم معه) أي فلو تبين خلاف ظنه فالظاهر تبين صحة الصلاة كما في فتاوى والد الشارح (قوله فكما لو لم يغلب الخ) أي فيمتنع الاقتداء به .

(قوله بل يجب انتظاره في السجود) أى إن أراد الاستمرار معه وإلا فاعلم أن له المفارقة (قوله الآتى في شرح قوله الخ) هو تابع في هذا للشهاب حج لكن ليس في كلامه ثم شرط وعبارة الشهاب المذكور هناك أو لإتمام التشهد الأول إذا قام إمامه وهو في أثنائه انتهت ، ومراده بالشرط الذى عبر عنه هو هنا بالتقيد قوله إذا قام إمامه وهو في أثنائه أى بعد أن فعله الامام كما علم مما مر وأفصح عنه الشهاب (٢١٢) سم في حاشيته عليه فيما يأتى وهذا التفسير هو الشرط في الحقيقة وإلا فقوله

إذا قام إمامه وهو في أثنائه صادق بما إذا لم يأت به مع أنه تبطل صلاة المأموم بمجرد التخلف حينئذ كما مرّ لفحش المخالفة .

واعلم أن الكلام هنا في كون التخلف حينئذ مبطلا أو غير مبطل ولا خلاف فيه بين الشارح والشهاب المذكور وفيما يأتى في كونه يعذر بهذا التخلف حتى يغفر له ثلاثة أركان طويلة أو لا يعذر به فعند الشارح يعذر كما يأتى وعند الشهاب المذكور لا تقبض لذلك (قوله بخلاف نحو جلسة الاستراحة) محترز قوله تفحش المخالفة فيها .

[فصل: يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة] (قوله ويتقدم انتهاء فعل الامام على فراغه الخ) عبارة المحلى ويتقدم ابتداء فعل

المأموم على فراغه منه : أى فراغ الإمام

من الفعل انتهى . قال الشهاب سم وهى أقرب إلى عبارة المصنف انتهى ، ولم ينبه على وجه عدول الشارح ، كالشهاب حج عن ذلك الأقرب . وأقول : وجهه ليتأتى له حمل ما في المتن على الأكلية الذى سيذكره وإلا فعبارة المصنف باعتبار حلّ الجلال صادقة بما إذا أخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه قدم انتهاءه على انتهاءه بأن كان سريع الحركة والامام بطيئها ، وظاهر أن هذا ليس من الأكمل

فصل

في بعض شروط القدوة أيضا

(تجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة) دون أقوالها الخبر « إمام جعل الامام ليؤتمّ به فلا تختلفوا عليه ، فاذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا » ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة عدم متابعته في ترك فرض من فروضها لأنه إن تعمد تركه بطلت صلاته وإلا لم يعتد بفعله (بأن يتأخر ابتداء فعله) أى المأموم (عن ابتدائه) أى فعل الإمام (ويتقدم) انتهاء فعل الامام (على فراغه) أى المأموم (منه) أى من فعله ، وأكمل من ذلك أن يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الإمام فلا يشرع

(قوله بل يجب انتظاره في السجود) أى إن لم ينو المفارقة كما مرّ نظيره فيما لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ، ومحل ذلك إن لزم من موافقته تطويل الاعتدال المأموم . أما لو لم يلزم عليه ذلك كأن اشتغل الامام بالتسبيح عقب الرفع من الركوع ولم يزد زمنه على زمن دعاء المأموم في الاعتدال لم تضر موافقته .

فصل

في بعض شروط القدوة أيضا

(قوله لخبر إنما الخ) أى لخبر الصحيحين اه حج (قوله عدم متابعته في ترك فرض الخ) أى ثم إن كان الموضوع محل تطويل كأن ترك الركوع انتظره في القيام ، وإلا كأن طوّل الإمام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو السجود هنا (قوله انتهاء فعل الامام) قضيته أنه لو كان المأموم سريع الحركة فشرع في هوى الركوع بعد الإمام ووصل إلى حد الركوع قبل الامام لا يكون آتيا بالمتابعة الواجبة وفيه نظر يعلم من جواز المقارنة (قوله وأكمل من ذلك الخ) قال حج ودل على أن هذا تفسير لكمال المتابعة كما تقرر لا بقيد وجوبها قوله فإن قارنه الخ اه .

حتى

(قوله وأخرى على وجه الوجوب) بمعنى أنه يتأدى بها الوجوب بمعنى الشرطية لاعلى الوجه الأكمل وإلا فما تتأدى به هذه مكروه أو حرام كما يأتي (قوله فالأولى هي التي ذكرها بقوله تجب المتابعة الخ) صوابه هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر الخ (قوله ويدل على ذلك قوله فان قارنه لم يضر) أي وما بعده (قوله والثانية فصلها بعد ذلك) أي بقوله فان قارنه لم يضر، وبقوله وإن تخلف بركن إلى قوله لم تبطل في الأصح وبقوله في آخر الفصل وإلا فلا من قوله ولو تقدم بفعل كركوع وسجود إن كان بركنين بطلت وإلا فلا (قوله ويمكن أن يقال أيضا قوله بأن يتأخر الخ) حاصل هذا (٢١٣) الجواب كما يعلم من آخره وإن

كان فيه فلاقة أن عموم المتابعة يتأدى بوجوه .

منها ما هو مطلوب لخصوصه ومنها ما هو مكروه أي أو حرام لخصوصه وإن تأدى به عموم المتابعة ، فالأول هو المذكور في قوله بأن يتأخر الخ وغيره المذكور في الصور الثلاثة الآتية

فالحكم على هذا من مدخول المتابعة المذكورة في صدر كلام المصنف وهذا هو محل الفرق بين هذا الجواب والذي قبله فإن ذلك فيه قصرها على قوله بأن يتأخر الخ وعلى هذا الجواب الثاني إنما غير المصنف في الأسلوب ، ولم يعطف حالة المقارنة على ما قبلها وإن كان من مدخول المتابعة المذكورة

كما تقرر بأن يقول أو يقارن عطفا على يتأخر لما بين الوجوب والكراهة أو الحرمة اللذين هما حكم المقارنة وما بعدها من التنافي بحسب الظاهر (قوله من أحوال

المتابعة) أي الأربعة المذكورة في كلامه أولا وأخرا (قوله أن المتابعة في كلها) أي الكل المجموع لا الجميع بقرينة ما قبله وما بعده (قوله والتقدم بجميعها يبطل) لعل الباء فيه بمعنى على أي والتقدم على جميع صور المتابعة الأربعة يبطل بأن لم يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ولم يقارنه ولم يتخلف عنه بركن ولم يتقدم عليه بركن بأن تقدم عليه بركنين فأكثر وكان الأوضح والأولى أن يقول والاختلال بجميعها مبطل لشموله التخلف بركنين على ما يأتي وكان موقع هذه الجملة بعد التي قبلها التعليل فكأنه قال ولا شك أن المتابعة في كلها واجبة لأن التقدم بجميعها يبطل (قوله والحكم ثانيا بأنه لا يضر) صوابه والحكم ثانيا بأن يتأخر الخ إذ الذي حصل به الحكم أولا من حيث الجملة هو قوله تجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة وقوله بأن يتأخر بيان الحكم أفراد ما تحصل به المتابعة (قوله بدليل قرينة السياق) لاحاجة للجمع بين دليل وقرينة

حتى يصل الإمام لحقيقة المنتقل إليه . والمتابعة قسمان : متابعة على وجه الأكملية ، وأخرى على وجه الوجوب ، فالأولى هي التي ذكرها بقوله تجب متابعة الإمام الخ ، ويدل على ذلك قوله فان قارنه لم يضر . والثانية فصلها بعد ذلك ، وقد أشار لما قررناه الشارح بقوله فلا يجوز التقدم عليه ولا التخلف عنه على ماسيأتي بيانه ، ويمكن أن يقال أيضا قوله بأن يتأخر الخ : أي هذا هو المطلوب منه ، ومعلوم أن المكروه ليس مأمورا به ، فان قارن المأموم إمامه كان مرتكبا للمكروه ويكون متابعا كما أن المصلي مأمور بالصلاة لافي أرض مغصوبة فإذا أوقفها في الدار المغصوبة فقد أتى بالصلاة لاعلى الوجه المأمور به وهي صحيحة فتكون مسئلتنا كذلك : أي فيكون متابعا وإن ارتكب المكروه أو يقال ما ذكره من وجوبها باعتبار الجملة وهو الحكم على المجموع من أحوال المتابعة لاحكم على كل فرد فرد ، ولا شك أن المتابعة في كلها واجبة ، والتقدم بجميعها يبطل بلا خلاف ، والحكم ثانيا بأنه لا يضر إنما ذكره للحكم من حيث الأفراد ، والحكم على الكل غير الحكم على الأفراد ، وهذا كقول الشيخ في التنبيه من السنن الطهارة ثلاثا ثلاثا مع أن الأولى واجبة ، وإنما أراد الحكم على الجملة من حيث هي أو يكون مراده بكونها واجبة : أي لتحصيل السنة ، وحيث أمكن الجمع ولو بوجه بعيد فهو أولى من التناقض ، واحترز بالأفعال عن الأقوال كالقراءة والشهد فيجوز تقدمها وتأخره بها إلا تكسيرة الإحرام كما يعلم مما يأتي وإلا في السلام فيبطل تقدمه إلا أن ينوى المفارقة (فان قارنه) في الأفعال بدليل قرينة السياق ويكون الاستثناء منقطعا وعدم المحذور في المقارنة في الأقوال يعلم حينئذ بالأولى ، ويجوز شمول كلامه أيضا

(قوله حتى يصل الإمام لحقيقة المنتقل إليه) فضيته أنه يطلب من المأموم أن لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه اه سم على حج ووجه التوقف أنه ربما أسرع الامام في رفع رأسه من السجود . اللهم إلا أن يقال أراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل إلى ابتداء مسمى الحقيقة ، وهو يحصل بوضع الركبتين لأنهما بعض أعضاء السجود (قوله تجب متابعة الامام الخ) فيه مسامحة فان التعبير بالوجوب يقتضي حرمة خلافه فلا يكون بيانا للأكل ، فلو قال هي التي ذكرها بقوله بأن يتأخر ابتداء فعله الخ كان أوضح (قوله أي لتحصيل السنة) أي وعليه فالمراد بالوجوب ما لا بد منه (قوله فيبطل تقدمه) أي بالميم من عليكم لامن السلام ، وقوله آخر الأولى : أي التسليمة الأولى حجج اه شيخنا زياي بل بالهمزة إن نوى عندها الخروج بها من صلاته كما

المتابعة) أي الأربعة المذكورة في كلامه أولا وأخرا (قوله أن المتابعة في كلها) أي الكل المجموع لا الجميع بقرينة ما قبله وما بعده (قوله والتقدم بجميعها يبطل) لعل الباء فيه بمعنى على أي والتقدم على جميع صور المتابعة الأربعة يبطل بأن لم يتأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام ولم يقارنه ولم يتخلف عنه بركن ولم يتقدم عليه بركن بأن تقدم عليه بركنين فأكثر وكان الأوضح والأولى أن يقول والاختلال بجميعها مبطل لشموله التخلف بركنين على ما يأتي وكان موقع هذه الجملة بعد التي قبلها التعليل فكأنه قال ولا شك أن المتابعة في كلها واجبة لأن التقدم بجميعها يبطل (قوله والحكم ثانيا بأنه لا يضر) صوابه والحكم ثانيا بأن يتأخر الخ إذ الذي حصل به الحكم أولا من حيث الجملة هو قوله تجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة وقوله بأن يتأخر بيان الحكم أفراد ما تحصل به المتابعة (قوله بدليل قرينة السياق) لاحاجة للجمع بين دليل وقرينة

المقارنة في الأقوال تفوت فضيلة الجماعة ولعله غير مراد خصوصا فيما لم يطلب فيه عدم المقارنة كالشاهد فليراجع (قوله وقولهم المكروه لا ثواب فيه إلخ) هذا إلى قوله وعلم بما قررهناه لفظ سؤال وجواب في فتاوى والده تصرف فيه بما ترى من غير عزوه إليه وانظر ماموقعه هنا ولفظ الفتاوى سئل عن قولهم المكروه لا ثواب فيه هل مرادهم ثواب الجماعة إذا كانت الكراهة للذات كادل عليه أمثلته حتى لا يسقط ثواب الصلاة بفعلها في الحام ونحوه من أماكن النهي أم لا فأجاب بأن المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في الأماكن المكروهة إلخ وانظر ما حصل هذا السؤال والجواب وما موقع لفظ الجماعة في السؤال (قوله فلا خلاف في المعنى) أي بين من قال بحصول الثواب في الغصوب ومن قال بنفيه (قوله كالزيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث) أي فلا تمتنع هذه الزيادة الثواب فيما قبلها وإلا فنفس الزيادة

للا أقوال بدليل حذف المعمول المؤذن بالعموم والاستثناء الآتي متصل لأن الأصل فيه الاتصال (لم يضر) لكون القدوة منتظمة مع ذلك لكنها مكروهة مفوتة فضيلة الجماعة فيما قارن فيه فقط كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وقال إنه الأقرب وقولهم المكروه لا ثواب فيه هل مرادهم به ثواب الجماعة إذا كانت الكراهة للذات كما دل عليه أمثلته حتى لا يسقط ثواب الصلاة بفعلها في الحمام ونحوه من أماكن النهي أم لا الأوجه أن المراد الكراهة للذات حتى يثاب على الصلاة في الأماكن المكروهة لرجوعها إلى أمر خارج عنها بل قالوا إن التحقيق أنه يثاب عليها في الغصوب من جهتها وإن عوقب من جهة الغصب فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو بحرمان بعضه وأن القول بأنه لا يثاب عليها عقوبة له تقرب رادع عن إيقاع الصلاة في الغصوب فلا خلاف في المعنى وعلم بما قررهناه أن الكراهة إذا كانت لأمر خارج لا تمتنع حصول الثواب كالزيادة في تطهير أعضاء الوضوء على الثلاث (إلا) في (تكبيرة الاحرام) فتضر المقارنة فيها أو في بعضها حتى إنه لو شك في ذلك في أثناءها أو بعدها ولم يتذكر عن قرب أو ظن التأخر فبان خلافه لم تنعقد صلاته ومحل ذلك إذا نوى الاقتداء مع التكبير كما دلت عليه الأخبار لأنه نوى الاقتداء بغير مصل فيشترط تأخر جميع تكبيرته عن جميع تكبيرة الإمام ويفارق ذلك بقية الأركان حيث لم تضر المقارنة فيها لبقاء نظم القدوة فيها لكون الإمام في الصلاة فلو أحرم منفردا ثم اقتدى في خلال صلاته صحت قدوته كما سيأتي وإن كانت تكبيرة المأموم متقدمة على تكبيرة الإمام وتعبيره بالمقارنة أولى من تعبير أصله بالمساوقة لأن المساوقة لغة مجيء واحد بعد واحد لامعا (وإن تخلف بركن) فعلى من غير عذر ولو مع العلم والتعمد وطول الركن (بأن فرغ الإمام منه وهو) أي المأموم (فيا) أي ركن (قبله لم تبطل في الأصح) خبر «لاتبادروني بالركوع ولا بالسجود فهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت» وأفهم قوله فرغ أنه لو أدركه قبل فراغه منه لم تبطل قطعا والثاني تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر وعلم من هذا أن المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطله حتى سجد الإمام وجلس بين السجدين ثم لحقه لا يضر ولا يشكل على هذا ما لو سجد الإمام للتلاوة

يشعر به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والأصح أنه لا تجب نية الخروج إلخ فإن نوى قبل الأولى بطلت صلاته اه وقوله قبل الأولى أي قبل الشروع فيها (قوله للا أقوال) زاد حج ولو السلام بدليل إلخ اه (قوله لم يضر) ومثل ذلك في عدم الضرر ما لو عزم قبل الاقتداء على المقارنة في الأفعال لأن القصد الخارجة عن الصلاة قبل التلبس بها لا أثر لها أخذا مما قالوه فيما لو عزم على الاتيان بالمبطل من أنه لا أثر له قبل الشروع فيه (قوله هل مرادهم به إلخ) في التعبير بما ذكر مساحمة والأولى أن يقول هل المراد به ثواب الصلاة إذا كانت الكراهة للذات إلخ وأما قوله مرادهم به ثواب الجماعة فلا يظهر مع قوله كالصلاة في الحمام ونحوه فإن الفاء فيها على ما يقتضيه عبارتهم ليس ثواب الجماعة بل ثواب الصلاة بتمامها على القول بها والراجح خلافه (قوله حتى إنه لو شك في أثناءها) أي أثناء تكبيرة الاحرام وقوله أو بعدها أي بعد تكبيرة الاحرام وقبل الفراغ من الصلاة أما لو عرض الشك بعد فراغ الصلاة ثم تذكر فلا يضر مطلقا كالشك في أصل النية (قوله فلو أحرم منفردا) قسيم قوله ومحل ذلك إذا نوى إلخ (قوله ثم لحقه لا يضر) أي بأن هوى للسجود الأول قبل هوى الإمام للسجدة الثانية

لا ثواب فيها قطعا (قوله لأنه نوى الاقتداء) الأولى ولأنه (قوله كما دلت عليه الأخبار) راجع لقوله لم وفرغ تنعقد كما يعلم من شرح الروض وكان الأولى تقديمه على قوله ومحل ذلك (قوله فلو أحرم منفردا) محترز قوله ومحل ذلك

(قوله وفرغ منه والمأموم

قائم) خرج به مالو هوى للسجود قبل فراغ الامام منه فلا تبطل صلاته وان قام الامام من السجود قبل تلبس المأموم به ويجب عليه العود مع الامام (قوله وان لحقه) انظر ما مرجع الضمير المرفوع والمنصوب (قوله ولتقصيره بهذا الجالس الذي لم يطلب منه) انظر ما وجه عدم طلبه منه والشهاب حج إنما جعله تعليلا لمسئلة إتمام الشهد الآتية لاختياره فيها البطلان اللهم إلا أن تكون الصورة أنه غلب على ظنه التخلف بركنين بسبب اشتغاله بها ويكون البطلان مقيدا بهذه الصورة فليراجع (قوله لاتمام الشهد) أى الذى أتى به الامام كما يعلم مما قدمناه قبيل الفصل ، وقوله مطوب ظاهره وان لم يمكنه إدراك القيام مع الامام لكن قيده السيد السمهودى بما إذا أمكنه ذلك وأيده الشهاب سم (قوله فيكون كالموافق) أى المعذور كما فى كلام غيره ولعل لفظ المعذور ساقط من النسخ (قوله ظاهرة طال زمنها عرفا) لاجابة إليه إذ التخلف لها إلى تمام ركنين يستلزم ذلك نبه عليه الشهاب حج .

وفرغ منه والمأموم قائم فان صلاته تبطل وإن لحقه لأن القيام لما لم يفت بسجود التلاوة لرجوعهما إليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لإتمامه في الجملة فلم تبطل صلاته بذلك (أو) تخلف (بركنين) فعليين متواليين (بأن فرغ) الإمام (منهما وهو فيما قبلهما) بأن ابتداء الإمام هوى السجود أى وزال عن حد القيام في الأوجه بخلاف ما إذا كان للقيام أقرب من أقل الركوع فانه في القيام حينئذ لم يخرج عنه فلا يضر ، وقد يفهم ذلك من قولهم هوى للسجود (فان لم يكن عذر) بأن تخلف لنحو قراءة السورة أو لجلسة الاستراحة (بطلت) صلاته لفحش المخالفة ولتقصيره بهذا الجالس الذى لم يطلب منه ، وقول جمع إن تخلفه لاتمام الشهد مطلوب فيكون كالموافق : أى المعذور هو الأوجه ، وما ذهب إليه جمع من أنه كالمسبوق ممنوع (وإن كان) عذر (بأن أسرع) الامام (قراءته) والمقتدى بطيء القراءة لعجز خلقى لالوسوسة ظاهرة طال زمنها عرفا أو كان منتظرا سكتة إمامه ليقرأ الفاتحة فيها فركع عقبها كما قال الشيخ إنه الأقرب خلافا للزركشى في قوله بسقوط الفاتحة عنه أو سها عنها حتى ركع إمامه . أما المتخلف لوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شئ منها كتمعد تركها فله التخلف لاتمامها إلى أن يقرب إمامه من فراغ الركن الثانى فيتعين عليه مفارقتها إن بقى شئ منها عليه لاتمامه لبطلان صلاته بشروع الإمام فيما بعده ، والأوجه عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع الامام أو تركه لها بعده ، إذ تفويت إكمالها قبل ركوع إمامه نشأ من تقصيره بترديد الكلمات من غير بطء خلقى في لسانه سواء أنشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شكه في إتمام الحروف

(قوله والمأموم قائم) أى لم يسجد فيدخل فيه مالو كان فى هوى السجود مع تخلفه عن السجود عمدا حتى قام الامام عنه (قوله بخلاف ما إذا كان للقيام أقرب) أى أو إليهما على السواء كما صرح به الزيادى فى الركن الثالث السابق (قوله بأن تخلف لنحو قراءة) من ذلك مالو اشتغل بتكبير العيدين وقد تركه الامام فلا يكون معذورا (قوله وقول جمع) وفى نسخة جماعة . منهم السيد السمهودى ، وقيد الطلب بما إذا أمكنه إدراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه فيما مر ، وهو نظير ما قالوه فى التخلف للفقوت إذا تركه الامام وسجد ، وقضية هذا التقييد أنه إذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب التخلف ولكنه يجوز إلا أنه يصير متخلفا بغير عذر فليتأمل ، ثم على التخلف لاتمام الشهد يخالف عدم التخلف لاتمام السورة لأن السورة لاضابط لها ويحصل المقصود بآية أو أقل أو أكثر والشهد مضبوط محدود مراه سم على ابن حجر (قوله لاتمام الشهد) أى الأول وخرج بالاتمام مالو كان الامام سريعا القراءة وأتى به قبل رفع المأموم رأسه من السجود وقام فينبغى للمأموم متابعتة وعدم إتيانه بالشهد فى الحالة المذكورة ولو تخلف للشهد كان كالتخلف بغير عذر (قوله كالموافق) أى فتعذر له ثلاثة أركان طويلة (قوله ممنوع) وكذا قول ابن حجر أنه كمن اشتغل بسنة بعد التحريم (قوله أو سها عنها) أى فان ترك قراءتها عمدا حتى ركع إمامه لا يكون معذورا (قوله لوسوسة ظاهرة) لم يبين ضابطها ، ويؤخذ من قول ابن حجر أن التخلف لها : أى الوسوسة إلى تمام ركنين يستلزم ظهورها أن ضابط الوسوسة ما يؤدى إلى التخلف بركنين فعليين (قوله من فراغ الركن الثانى) بأن يشرع فى هوى السجود بحيث يخرج به عن حد القيام .

(قوله ولا يقال انه يركع مع الإمام) أى الذى قال به الشهاب حجج (قوله وقد أفتى جمع إلى قوله هذا والأوجه) تبع في هذا السياق الشهاب حجج إلى قوله هذا والأوجه لكن ذاك إنما أوردته على هذا الوجه لأنه يختار في مسألة من نام في تشهده أنه كالزحوم فجعل هذا استظهارا على اختياره لذلك والشارح تبعه في إيرادته على وجهه من غير تصرف بعد اختياره في المسألة المذكورة مامراً بما يخالف الشهاب (٢١٦) المذكور فلم يكن له موقع كما يظهر بالتأمل وإن عقبه بقوله هذا والأوجه الخ

أى بعد فراغه منها فلا يفيد تركه بعد ركوع إمامه رفع ذلك التقصير خلافا لبعضهم حيث بحث الفرق فيما ذكر وجعل محل ما تقرر عند استمرارها بعد ركوع إمامه فإن تركها بعده اغتفر له التخلف باكملها مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة إذ لا تقصير منه الآن ولونام في تشهده الأول متمكنا ثم انتبه فوجد إمامه راكعا قام وقرأ وجرى على نظم صلاة نفسه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة كالناسي كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى . ولا يقال انه يركع مع الإمام ويتحمل عنه الفاتحة لأنه ليس بمسبوق ولا في حكمه ، والفرق بينه وبين المزحوم حيث يركع مع إمامه إذا رفع رأسه من السجدة فوجده راكعا إلزامه بما فات به محل القراءة بخلاف هذا . وقد أفتى جمع فيمن سمع تكبير الرفع من سجدة الركعة الثانية جلس للتشهد ظانا أن الإمام يتشهد فإذا هو في الثالثة فكبر للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده راكعا بأنه يركع معه ويتحمل عنه الفاتحة لعذره أى مع عدم إدراكه شيئا من القيام ، ويعارضه إفتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ولهذا لونسى كونه مقتديا وهو في سجوده مثلاً ثم ذكر فلم يقم عن سجديته إلا والإمام راكع ركع معه كالمسبوق ففرقهم بين هاتين الصورتين يصرح بالفرق بين من يدرك قيام الإمام ومن لا يدركه

(قوله أى بعد فراغه) تفسير للشك في إتمام الحروف وقوله منها أى من الفاتحة . أما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت إعادته وهو معذور ، وصورة ذلك أن يشك أنه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كائن شك قبل فراغ الفاتحة في البسمة فرجع إليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه المطلوب فيها من نحو الهمس والرخاوة فأعادها ليأتى بها على الوجه الأكمل فإنه من الوسوسة فيما يظهر (قوله خلافا لبعضهم) أى ابن حجر (قوله عند استمرارها) أى الوسوسة (قوله بعد ركوع إمامه) من تمة كلام البعض (قوله إذا رفع رأسه) أى المأموم وقوله فوجده راكعا أى الإمام (قوله وقد أفتى جمع فيمن سمع تكبيرة الرفع) بقى ما لو كان مع الإمام جماعة فكبر شخص للإحرام فظن أحد المأمومين أن الإمام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين أن الإمام لم يركع فيجب عليه العود للقيام ، لكن هل يعد الركوع المذكور قاطعا للموالة فيستأنف قراءة الفاتحة أولا وإن طال ف يتم عليها فيه نظر والأقرب الثانى لأن ركوعه معذور فيه فأشبهه السكوت الطويل سهوا وهو لا يتطاع الموالة وبقي أيضا ما لو كان مسبوقا فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له أن الإمام لم يركع فقام ثم ركع الإمام عقب قيامه فهل يركع معه نظرا لكونه مسبوقا أولا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فوته في ركوعه لتقصيره فيه نظر والأقرب الثانى أيضا للعلة المذكورة ولأن العبرة في العذر بما في الواقع لا بما في ظنه كما يأتى (قوله فكبر) أى الإمام (قوله فظنه) أى المأموم (قوله ركع معه) ضعيف (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين) هما قوله وقد أفتى جمع الخ وقوله ويعارضه الخ هذا وأصل هذه

وكان المناسب أن يستظهر على اختياره بإفتاء الآخرين الآتى ويجعله ردًا لإفتاء الجمع المذكورين عكس ما صنع الشهاب المذكور (قوله ولهذا لونسى كونه مقتديا الخ) صريح هذا السياق أنه تأييد لإفتاء الآخرين بأنه كالناسي وليس كذلك إذ لا وجه له وعبرة الشهاب حجج وبه أى بإفتاء الجمع المتقدم يرد إفتاء آخرين بأنه كالناسي للقراءة ومن ثم لونسى الاقتداء الخ فقوله ومن ثم الذى عبر عنه الشارح بقوله ولهذا تأييد للرد على الآخرين وسيأتى في كلام الشارح الإشارة لما نبهنا عليه في قوله : وأما قولهم في التعليل الخ وإن كانت عبارته هنا قلقة كما عرفت (قوله ففرقهم بين هاتين الصورتين) أى صورتى نسيان القراءة ونسيان كونه مقتديا كما هو ظاهر لأنهما محل وفاق فالضمير في ففرقهم للأصحاب . وأما قول الشهاب سم في حواشى

التحفة كان مراده صورة من سمع تكبير الرفع وصورة الناسي للقراءة

هذا

فعجيب لأنه إن كان الضمير في ففرقهم للأصحاب فلا يصح لأن مسألة من سمع تكبير الرفع ليست محل وفاق حتى تسند للأصحاب وينسب إليهم أنهم فرقوا بينها وبين مسألة الناسي للقراءة وإن كان الضمير فيه راجعا للجمع المفتين بما مر فلا يصح أيضا لأنهم لم يتعرضوا في إفتائهم لفرق كما ترى بل ولا مسألة النسيان ، وإنما أيد بها الشهاب ابن حجر إفتاءهم ، وأعجب منه ما في حاشية

الشيخ من أن مراده بالصورتين قوله وقد أفتى جمع الخ وقوله ويعارضه الخ إذ ليس هاتان صورتين وإنما هي صورة واحدة اختلف فيها إفتان وتسليمه فما يكون مرجع الضمير في ففرقهم (٢١٧) ومن الفارق بينهما على أنه

لا معنى له عند التأمل (قوله وأما قولهم في التعليل) فيه أمران : الأول أن القائل لهذا هو الشهاب حج تأييدا لإفتاء الجمع المذكورين كما عرفت فلامعنى لضمير الجمع . الثاني قوله في التعليل فيه مساهلة إذ لم يذكر على وجه التعليل بل على وجه التأييد كما هو ظاهر وفرق ما بينهما (قوله فلو كان السبق بأربعة أركان والإمام في الخامس) أى بأن لم يقصد موافقة الإمام في القيام الذى صار إليه فيه واستمر على ترتيب نفسه كما نبه عليه الشيخ في الحاشية وقضيته أنه لا بد من قصد المتابعة وهو أحد احتمالات ثلاث أبداها الشهاب سم في حاشية المنهج . والثاني أنه يشترط أن لا يقصد البقاء على نظم نفسه . والثالث وهو الذى استظهره أنه لا يشترط شيء من ذلك بل يكفي وجوب التبعية بالفعل وقول الشراح الآتى قريبا : وإذ اتبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تخلف لإتمامها يؤيد مقالته شيخنا إلا أن يقال

هذا والأوجه الثانى وهو كونه كالناسى فلا يسقط عنه القراءة . وأما قولهم في التعليل : ولهذا لو نسي كونه مقتديا الخ فلعله مفرغ على ما اختاره الزركشى من سقوط الفاتحة عن الناسى ، وتقدم أن الأرجح خلافه (وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة) ولواشغل بإتمامها لاعتدال الإمام وسجد قبله (فقل يتبعه) لتعذر الموافقة (وتسقط البقية) لعذره كالمسبوق (والصحيح) أنه لا يتبعه بل (يتمها) حتما (ويسعى خلفه) على ترتيب صلاة نفسه (مالم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة) فى نفسها (وهى الطويلة) فلا يحسب الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لأنهما قصيران ، وما أفهمه كلامه من أن التصير غير مقصود محمول على أن ذلك باعتبار ذاته إذ هو تابع لغيره وإن كان مقصودا باعتبار أنه لا يقوم غيره عنه مقامه . والمراد بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون السبق بثلاثة والإمام فى الرابع كأن تخلف بالركوع والسجدين والإمام فى القيام ، فهذه ثلاثة أركان طويلة ، فلو كان السبق بأربعة أركان والإمام فى الخامس كأن تخلف بالركوع والسجدين والقيام والإمام حينئذ فى الركوع بطلت صلاته قاله البلقينى (فان سبق بأكثر) مما ذكر بأن انتهى إلى الرابع كأن ركع الإمام

العبارة فى كلام ابن حجر توجيهها لما جرى عليه من أنه لو نام فى التشهد الأول ثم قام فوجد الإمام راكعا أنه يركع معه وهو واضح . أما على ما جرى عليه الشارح من أنه يتخلف ويقرأ فلم يظهر عليه وجه لقوله ففرقهم بين هاتين الصورتين الخ (قوله وهو كونه كالناسى) أى من جلس طائفا جالس الإمام للتشهد (قوله وتقدم أن الأرجح خلافه) أى فيتخلف للقراءة ويغفر له ثلاثة أركان طويلة (قوله والإمام فى الرابع) قضيته أنه لو فرغ من القراءة والإمام فى التشهد الأول لم يوافقه بل يسعى على نظم صلاة نفسه ، لكن عبارة ابن حجر بعد ما ذكر أوما هو على صورته انتهى وهى مخرجة لذلك ، وقد يؤخذ مقالته ابن حجر من قول الشارح الآتى أوقام أوقعد (قوله والإمام حينئذ فى الركوع بطلت صلاته) أى بأن تخلف للقراءة فلم يكملها حتى قام الإمام عن السجود ولم يقصد موافقته فى القيام حتى ركع فقد تحقق سبقه بأربعة أركان ، وقضية هذا أنه لو لم يقصد متابعتها فيما هو فيه عقب القيام لا يضر . وقال عميرة عند قول المصنف يتبعه أى فلو تخلف أدنى تخلف بطلت نظرا لما مضى من التخلف وإن كان معذورا هذا ما ظهر لى من كلامهم فليتأمل اه وهو مخالف كما ترى لما اقتضاه كلام الشارح ، لكنه قد يوافقه قول الشارح بعد : بأن انتهى إلى الرابع كأن ركع والمأموم فى الاعتدال الخ (قوله كأن ركع) أى ركوع الركعة الثانية ، وكتب سم على حج قوله كأن ركع الخ . أقول : إذا قعد وهو فى القيام فقع معه كما هو الواجب عليه ثم قام إلى الركعة الأخرى فهل يبنى على ما قرأه من الفاتحة فى الركعة السابقة الوجه أنه لا يجوز البناء لانتقطاع قراءته بمفارقة ذلك القيام إلى قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما لو سجد لتلاوة فى أثناء الفاتحة كأن تابع إمامه فيها برجوعه بعد السجود إلى قيام تلك الركعة بعينه . وأما مسألة ما لو قام أى الإمام وهو أى المأموم فى القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم مفارقتها حينئذ قيامه فليتأمل اه وخالفه فى حاشية شرح المنهج واعتمد البناء فى المسئلتين ونقله عن ابن العماد فى القول التام فى أحكام المأموم والإمام . أقول : وهذا هو الأقرب والقلب إليه أميل .

انه لا يقتضى وجوب قصد وإنما غاية ما فيه أنه إذا قصد كان حكمه مذكروما استظهره ابن قاسم يلزم منه ضعف حكم البلقينى

بالبطان فى الصورة التى ذكرها فتأمل

والمأموم في الاعتدال أوقام أو قعد وهو في القيام (ف قيل يفارقه) بالنية حتما لتعذر الموافقة (والأصح) أنه لا تلزمه مفارقه بل (يتبعه) حتما إن لم ينو مفارقه (فما هو فيه) إذ لو سعى على ترتيب نفسه لكان فيه مخالفة فاحشة ولهذا تبطل به من عالم عامد، وإذا تبعه فركع قبل أن يتم الفاتحة تخلف لإتمامها ما لم يسبق بأكثر أيضا (ثم يندرك) مافاته (بعد سلام الإمام) كالمسبوق (ولو لم يتم) المأموم (الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح) مثلا وقد ركع إمامه (فعذور) في تخلفه لإتمامها كبطيء القراءة فيأتي فيه مامر. وقد علم مما تقرر أن المراد بفراغه من الركن انتقاله عنه لا الإتيان بالواجب منه وظاهر كلامهم هنا عذره وإن لم يندب في حقه دعاء الافتتاح بأن ظن عدم إدراك الفاتحة لو اشتغل به لكن يشكل حينئذ بما تقدم في تارك الفاتحة متعمدا إلا أن يفرق بأن هنا شائبة شبهة لاشتغاله بصورة سنة بخلاف مامر. وبما يأتي في المسبوق أن سبب عدم عذره اشتغاله بسنة عن فرض وقد يفرق بأن الإمام يتحمل عن المسبوق فاحتيط له بأن لا يكون صرف شيئا لغير الفرض. وأما الموافق فلا يتحمل عنه فعذر للتخلف لإتمام الفاتحة وإن عد مقصرا بصرفه بعض الزمن لغيرها إذ تقصيره باعتبار ظنه دون الواقع. والحاصل مما يؤخذ من كلامهم إدارتنا الأمر على الواقع بالنسبة للعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة لندب الإتيان بنحو التعوذ (هذا كله في) المأموم (الموافق) وهو من أدرك مع الإمام محل قراءة الفاتحة المعتدلة بالنسبة لنفسه وللقراءة إمامه فيما يظهر وإن رجح الزركشي اعتبار قراءة نفسه، وقول بعض الشراح هو من أحرم مع الإمام مردود إذ أحكام الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات بدليل أن الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطيء النهضة إذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه، فإن أدرك مع الإمام زمنا يسع الفاتحة كان موافقا وإلا فمسبوق وهل يلحق به في سائر أحكامه من شك هل أدرك زمنا يسع الفاتحة لأن الأصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الإمام لشيء منها ولأن إدراك المسبوق الركعة رخصة فلا تحصل مع الشك في السبب المقتضى له، ولأن التخلف لقراءتها أقرب إلى الاحتياط من ترك كلها وحينئذ فيتأخر ويتم الفاتحة ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة، فإن سبق به تابعه فيما هو فيه ثم يأتي بركعة بعد سلامه في ذلك تردد للمتأخرين والمعتمد كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى.

(قوله والمأموم في الاعتدال) أي اعتدال الركعة الأولى مثلا (قوله أوقعد) أي للتشهد الأول (قوله فيأتي فيه مامر) أي من اعتبار ثلاثة أركان طويلة له (قوله وإن لم يندب في حقه الخ) معتمد (قوله لكن يشكل حينئذ بما تقدم) أي في مفهوم قوله أوسها عنها حتى الخ كما تقدم (قوله وقول بعض الشراح هو) أي الموافق (قوله إذ أحكام الموافق الخ) يمكن الجواب بأن من عبر بذلك أراد الموافق الحقيقي، فإن ما ذكره من بطيء النهضة ونحوه مسبوق حكما (قوله وإلا فمسبوق) أي فركع معه وتحسب له الركعة ومن ذلك ما يقع لكثير من الأمة أنهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بتمامها قبل ركوع الإمام فركع معه وتحسب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لإتمام الفاتحة حتى رفع الإمام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فانتته الركعة فيتبع الإمام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام (قوله وهل يلحق به) أي الموافق.

(قوله وإذا تبعه) أي بالقصد كما علم مما مر (قوله وقد علم مما تقرر أن المراد بفراغه) انظر ما الداعي لذكر هذا هنا (قوله وبما يأتي) معطوف على قوله بما تقدم (قوله باعتبار ظنه دون الواقع) قال الشهاب سم في حواشي التحفة فيه نظر ظاهر إذ لا معنى للتقصير في الواقع إلا كون مقتضى الواقع أن لا يشتغل بغير الفاتحة وهنا كذلك لكون ما أدركه لا يسع في الواقع غير الفاتحة فليست أملا انتهى (قوله إذ أحكام الموافق والمسبوق جارية في جميع الركعات) فيه أنه لا يلزم من جريان أحكامهما في جميع الركعات أنهما يسميان كذلك حقيقة في غير الركعة الأولى.

(قوله وإن أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع) أى وأتم الركوع قبل انفصال الإمام عن أقله كما هو ظاهر ولو حذف الواو من قوله وإن لكان أوضح (قوله فحكمه كما لو ركع فيها) أى فى أنه إن لم (٣١٩) يشغل بالافتتاح والتعوذ

بترك قراءته ويركع فهو تتم لما فى المتن وليس مساويا لقوله أو ركع عقب تحرمه كما لا يخفى خلافا لما فى حاشية الشيخ (قوله أو بقدر زمن سكوته) أى من القراءة المعتدلة على قياس مامر له فى ضابط الموافق فليراجع (قوله وإلا لم يعتد بما فعله) وهل يجب عليه العود لتتميم الفائدة مع نية المفارقة إذا هوى الإمام للسجود إذا علم بالحال إذ حركته غير معتد بها حينئذ فلا وجه لمضيه فيما هو فيه أو لا يجب الظاهر الأول فليراجع (قوله بكل تقدير) أى من تقديرى التخلف والسجود مع الإمام (قوله وقد نقل الشيخ عن التحقيق واعتمده لزوم متابعتة فى الهوى) أى مخالفا لما مر من وجوب المفارقة فهو ضعيف وقد نبه الشهاب سم على أن مانسب للتحقيق لم يذكره فيه إلا على وجه ضعيف (قوله ويوجه أنه لما لم يركع متابعتة حينئذ)

نعم لما مرّ وسواء فى ذلك أكان إحرامه عقب إحرامه أم عقب قيامه من ركعته أم لا خلافا لبعض المتأخرين أما المسبوق وهو بخلافه فهو ما بينه بقوله (فأما مسبوق ركع الإمام فى) أثناء قراءة (فاتحته فالأصح أنه إن لم يشغل بالافتتاح والتعوذ) بأن قرأ عقب تحريمه (ترك قراءته وركع) معه لأنه لم يدرك سوى ما قرأه (وهو) بركوعه معه وإن أدركه قبل قيامه عن أقل الركوع (مدرّك للركعة) فيتحمل الإمام عند ما بقى منها كما يتحمل عنه جميعها لو أدركه راكعا أو ركع عقب تحريمه فان تخلف بعد قراءة ما أدركه من الفاتحة لإتمامها وفاته الركوع معه وأدركه فى الاعتدال بطلت ركعته لعدم متابعتة فى معظمها وكان تخلفه بلا عذر فيكون مكروها ، ولو ركع الإمام قبل فاتحة المسبوق فحكمه كما لو ركع فيها (وإلا) بأن اشتغل بهما أو بأحدهما أو لم يشغل بشيء بأن سكت بعد تحريمه زمنا قبل أن يقرأ مع علمه بأن الفاتحة واجبة (لزومه قراءة) منها (بقدره) أى بقدر حروفه فى ظنه كما هو ظاهر أو بقدر زمن سكوته لأنه بالعدول من الفرض إلى غيره منسوب إلى تقصير فى الجملة والثانى يوافقه مطلقا ويسقط باقيا خبر «إذا ركع فاركعوا» واختاره الأذرى تبعاً لترجيح جماعة والثالث يتم الفاتحة مطلقاً لأنه أدرك القيام الذى هو محلها فلزمته وعلى الأول متى ركع قبل وفاء ما لزمه عامدا عالما بطلت صلاته وإلا لم يعتد بما فعله ومتى ركع إمامه وهو متخلف لما لزمه وقام من ركوعه فاتته الركعة بناء على أنه متخلف بغير عذر ومن عبر بعذره نظر إلى أنه ملزوم بالقراءة كما أشار لذلك الشارح ثم إذا فرغ قبل هوى إمامه لسجوده وافقه ولا يركع وإلا بطلت إن كان عامدا عالما وإن فاتته الركوع ولم يفرغ وقد أراد الإمام الهوى للسجود فقد تعارض فى حقه وجوب وفاء ما لزمه و بطلان صلاته بهوى الإمام للسجود لما تقرر من كونه متخلفا بغير عذر فلا مخلص له عن هذين إلا نية المفارقة فتتعين عليه حذرا من بطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير ويشهد له مامرّ فى متعمد ترك الفاتحة و بطلان لو سوسة ظاهرة وما نقله الشيخ عن التحقيق واعتمده من لزوم متابعتة فى الهوى حينئذ ويوجه بأنه لما لزمته متابعتة حينئذ سقط موجب تقصيره من التخلف لقراءة قدر ما لحقه فغلب واجب المتابعة وعليه فلا يلزمه مفارقتة بحسب ما فهمه من كلامه وإلا فعبارته صريحة فى تفرّيعه على المرجوح أما إذا جهل أن واجبه ذلك

(قوله نعم) أى فيكون كالموافق فيغفر له ثلاثة أركان طويلة وقوله لما مرّ أى من قوله فيتأخر الخ (قوله ترك قراءته أو ركع) أى ندبا لما يأتى من أن التخلف مكروه (قوله بطلت ركعته) أى فيوافقه فيما هو فيه بعد فلو ركع عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (قوله وكان تخلفه بلا عذر) أى بأن كان عامدا عالما (قوله ولو ركع الإمام) هذا مساو لقوله قبل أو ركع عقب تحريمه (قوله) والثالث يتم الفاتحة مطلقا أى اشتغل بسنة أم لا (قوله وإلا) أى بأن لم يكن عامدا عالما وقوله لم يعتد بما فعله أى فيأتى بركعة بعد سلام إمامه (قوله متخلف بغير عذر) معتمد (قوله الهوى) للسجود (أى الأول) (قوله أما إذا جهل) محترز قوله إن كان عامدا عالما .

عبارة التحفة ويمكن توجيهه بأنه لما لزمته المتابعة قبل المعارضة استصحب وجوبها وسقط الخ (قوله أما إذا جهل أن واجبه ذلك) محترز قوله فى حل المتن مع علمه بأن الفاتحة واجبة .

(قوله فهو بتخلفه لما لزمه متخلف بعذر) قال الشهاب سم قضية هذا أنه كبطيء القراءة مع أنه فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة إلا بالركوع مع (٢٢٠) الإمام أقول: يحتمل أن يكون هذا مراد القاضي فيكون مخصصا لقولهم إن

فهو بتخلفه لما لزمه متخلف بعذر قاله القاضي قال الفارقي وصورة تخلفه للقراءة أن يظن أنه يدرك الإمام قبل سجوده وإلا فليتابعه قطعاً ولا يقرأ وذكر مثله الروياني في حليته والغزالي في إحيائه لكن الذي نص عليه في الأم أن صورتها أن يظن أنه يدركه في ركوعه وإلا فتفارقه ويتم صلاته نبه على ذلك الأذرعى وهو المعتمد لكن يتجه لزوم المفارقة له عند عدم ظنه ذلك فان لم يفعل أثم ولكن لا تبطل صلاته حين يصير متخلفاً بركنين وقضية التعليل بما ذكر أنه إذا ظن إدراكه في ركوعه فأتى بالافتتاح والتعوذ فرجع إمامه على خلاف عادته بأن اقتصر على الفاتحة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها يركع معه وإن لم يكن قرأ من الفاتحة شيئاً ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرها عدم الفرق وهو المعتمد كما قاله الشيخ لبقاء محل القراءة ولا نسلم أن تقصيره بما ذكر متنفذ في ذلك إذ لا عبرة بالظن البين خطؤه (ولا يشتغل المسبوق) استحباباً (بسنة بعد التحريم) كبدعاء افتتاح أو تعوذ (بل) يشتغل (بالفاتحة) فقط إذ الاهتمام بشأن الفرض أولى ويخففها حذراً من فواتها (إلا أن يعلم) أى يظن (إدراكها) مع اشتغاله بالسنة فيأتي به استحباباً بخلاف ما إذا جهل حاله أو ظن منه الإسراع وأنه لا يدركها معه فيبدأ بالفاتحة (ولو علم المأموم في ركوعه) أى بعد وجود أمله (أنه ترك الفاتحة أو شك) في فعلها (لم يعد إليها) أى لمحلها فلو عاد له عامداً عالماً بطلت صلاته،

المسبوق لا يدرك الركعة إلا بالركوع مع الإمام فيكون محله في العالم بأن واجبه القراءة ويحتمل وهو الأقرب واقتصر عليه شيخنا في الحاشية أن مراد القاضي أن صلاته لا تبطل بتخلفه إلى ما ذكر فيكون محل بطلانها جهوى الإمام للسجود إذا لم يفارقه في غير هذه الصورة لكن تفوته الركعة وليس معنى كونه متخلفاً بعذر أنه يعطى حكم المعذور من كل وجه ولا إشكال في ذلك وإن أشار الشهاب

(قوله فهو بتخلفه لما لزمه متخلف بعذر) قضية هذا أنه كبطيء القراءة مع أنه فرضه في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة إلا بالركوع مع الإمام اه سم على حج وهذا مختز قوله قبل مع علمه أن الفاتحة واجبة ويمكن الجواب عن اعتراض سم بأن المراد بكونه معذوراً في التخلف عدم بطلان صلاته بما فعله ولا يلزم منه حساب الركعة له فراجع (قوله حتى يصير متخلفاً بركنين) أى بأن هوى الإمام للسجود الأول (قوله وقضية التعليل بما ذكر) أى من قوله بعد قول المصنف لأنه بالعدول من الفرض إلى غيره منسوب إلى تقصير في الجملة (قوله ومقتضى إطلاق الشيخين وغيرها عدم الفرق) أى بين ظنه إدراك الفاتحة وعدم إدراكها وعليه فإن كان أدرك مع إمامه زمناً يسع الفاتحة فهو كبطيء القراءة وإلا فيقرأ بقدر ما فوته (قوله فيبدأ) أى ندباً (قوله أى بعد وجود أمله) أى بخلاف ما لو علم ذلك أو شك فيه في الهوى قبل وصوله إلى أقل الركوع فإنه يجب عليه العود كما لو كان إلى القيام أقرب (قوله لم يعد إليها) فلو علم الإمام أو المصلى منفرداً ذلك وجب عليهما العود كما تقدم في ركن الترتيب لكن إذا عاد الإمام فهل يعود المأمومون معه أو ينتظرونه أو يفارقونه بالنية أم كيف الحال ثم رأيت بهامش نقلاً عن الرملى بخط بعض الفضلاء مانعه أما إمام اعتدل من الركوع فشك في قراءة الفاتحة في القيام فيلزمه الركوع إلى القيام بقصده لأجل قراءة الفاتحة لأن الأصل عدم قراءتها وأما حكم المأمومين الذين تلبسوا بالاعتدال مع الإمام فهل ينتظرونه في الاعتدال ويغفروا تطويله للضرورة ولا يركعون معه إذا ركع بعد القراءة أم يحكم عليهم بأنهم في القيام معه حتى يلزمهم أن يركعوا معه إذا ركعها ثانياً لأجل المتابعة أم يسجدوا قبله وينتظرونه فيه ولا يضر سبقهم له بركنين لأجل

الذكر إلى إشكاله بما ذكره. ألا ترى أنا إذا لم نجعله معذوراً يلزمه التخلف لقراءة قدر ماضيه للسنة مع فوات الركعة ولا يفيد ذلك إدراك الركعة كما مر (قوله لكن يتجه لزوم المفارقة له الخ) مراده به بيان أن المراد بقول الأم وإلا يفارقه أنه يجب عليه ذلك فان لم يفعل أثم ولا يكن لا تبطل صلاته حتى يصير متخلفاً بركنين فما تقدم على إطلاقه (قوله وقضية التعليل) أى كما قال الأذرعى ومراده تعليل المتن الذي مر عقبه (قوله وهو المعتمد

كما قاله الشيخ) قال الشهاب سم وأقول ينبغي أن المراد بالمقتضى المذكور أى مقتضى كلام الشيخين أنه إذا كان لفوات الزمن الذى أدركه يسع جميع الفاتحة تخلف لها كبطيء القراءة أو بعضها لزمه التخلف لقراءة قدره فليستأمل (قول المتن ولا يشتغل المسبوق الخ) المراد بالمسبوق هنا من لم يدرك تحريم الإمام وليس المراد به من لم يدرك زمن الفاتحة بدليل قوله إلا أن يعلم إدراكه عليه الشهاب سم.

(قوله ويظهر أن جالس التشهد الأول كجالس التشهد الأخير لكونه على صورته نظير مأمراً آنفاً) انظر ماموقع هذا هنا وما المراد بما مر آنفاً وهو ساقط في بعض النسخ وفي حواشي التحفة للشهاب حج مانصه قوله ويتجه في جالس التشهد كذا في شرح مرقضية أن من شك في جالس التشهد الأول أو الأخير في

السجود لم يعد له وهو ممنوع مخالف لما في الحاشية عن الروض انتهى ومراده بما مر في الحاشية ما ذكره في قوله قبل هذه عن الروض في صلاة الجمعة أنه لو شك مدرك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل سجد مع الإمام سجد وأتمها جمعة انتهى . لكن الذي كتب عليه الشهاب المذكور من قول التحفة ويتجه الخ لم أره فيها فلعله في بعض نسخها وإنما الذي فيها أنه لو كان شكه في السجود في الركعة الأخيرة فهل جالسه للتشهد الأخير كقيامه أي فيمتنع عليه العود للسجود واستقرب أنه ليس كقيامه وفرق بينهما

لفوات محلها (بل يصلى ركعة بعد سلام الإمام) تداركاً لما فاتته كالمسبوق (فلو علم) تركها (أو شك) فيه (وقد ركع الإمام ولم يركع هو قرأها) لبقاء محلها (وهو متخلف بعذر) فيأتي فيه مأمراً (وقيل يركع ويتدارك بعد سلام الإمام) مافاته لأجل المتابعة ويأتي ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا فيوافق إمامه ويأتي بدله بركعة بعد سلام الإمام وظاهر ذلك أنه لو شك في جلوسه للاستراحة أو في نهوضه للقيام في أنه سجد عادله وإن كان إمامه قائماً ويظهر أن جالس التشهد الأول كجالس التشهد الأخير لكونه على صورته نظير مأمراً آنفاً (ولو سبق إمامه بالتحريم لم تتعقد) صلاته بالأولى مما مر في مقارنته له فيها وذكره هنا توطئة لما بعده (أو بالفاتحة أو للتشهد) بأن فرغ من ذلك قبل أن يشرع إمامه فيه (لم يضر ويحزيه) لأنه أتى به في محله من غير مخالفة فاحشة (وقيل) لا يحزيه و (تجب إعادته) مع فعل الإمام أو بعده وهو الأولى فإن لم يعده بطلت لأن فعله مترتب على فعله فلا يعتد بما سبقه ويستحب مراعاة هذا الخلاف بل يستحب ولو في سرية أن يؤخر جميع فاتحته

الضرورة أم كيف الحال قال شيخنا الرملي بالأول ويعتفر التطويل في الاعتدال للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتمد أنهم ينتظرونه في السجود ويعتفر سبقهم بركنين للضرورة وهذا هو الأصح لأنه ركن طويل اهـ . أقول : وهذا مفروض كما ترى فيما إذا لم يعلموا من حال الإمام شيئاً لبعدهم عنه أو لكونها سرية أما لو علموا منه ترك الفاتحة فينتظرونه في السجود ثم رأيت ما نقل عن الشيخ الرملي في حج بعد قول المصنف وتصح قدوة المؤدى بالقاضى الخ (قوله لفوات محلها) أي فلو استمر متابعا للإمام ثم تذكر بعد قيامه للثانية أنه قرأ الفاتحة في الأولى حسب سجوده وتمت به ركعته وإن كان فعله على قصد المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك الإمام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعودا للقيام بل سعيًا على نظم صلاة أنفسهما فإن صلاتهما تبطل بذلك إن كانا عالمين بالحكم فإذا تذكر القراءة بعد ذلك لا ينفعهما التذكر لبطان صلاتهما بفعلهما السابق فلو كان ذلك سهواً أو جهلاً حسب وتمت صلاتهما بذلك ثم رأيت مصرحاً به في شرح الروض (قوله ولم يركع هو) أي أو ركع وكان للقيام أقرب منه إلى الركوع أو إلى الركوع أقرب كما أفهمه قول الشارح أي بعد وجود أقله (قوله ويأتي بدله بركعة بعد سلام الإمام) شمل ذلك ما لو شك في السجدة الثانية أو طمأنينتها وقد جلس مع الإمام للتشهد أو شك في طمأنينة السجدة الأولى بعد جلوسه معه بين السجدين فيوافق الإمام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلامه وأظن أنه مر للشارح في ركن الترتيب ما يخالفه فليراجع وعبارة حج هنا بعد قوله يقينا أي وكان في التخلف له فحش مخالفة ثم مثل بعد ذلك بأمثلة إلى أن قال ولو كان شكه في السجود في الركعة الأخيرة فهل جالسه للتشهد الأخير كقيامه فيما ذكر أو يفرق بأنه في صورة القيام قد تلبس بركن يقينا إلى أن قال وهذا أي الفرق أقرب اهـ باختصار (قوله في أنه سجد) أي أم لا (قوله وإن كان إمامه قائماً) أي لأن المأموم لما لم ينتقل إلى ركن آخر عدّ كأنه في السجود (قوله بأن فرغ من ذلك قبل أن يشرع إمامه فيه) أفهم أنه لو تأخر شروعه عن شروع الإمام ولكن فرغ الإمام قبله لا يأتي هذا الخلاف وكذا لو سبقه ولكن لم يفرغ قبل شروعه اهـ عميرة (قوله أن يؤخر جميع فاتحته) أي وجميع تشهد أيضاً .

فلعله ذكر بعد ذلك في بعض النسخ قوله ويتجه الخ لكن الشارح لم يقدم ذلك فلتراجع نسخة صحيحة

عن فاتحة إمامه إن ظن أن يقرأ بعدها وإنما قدمنا رعاية هذا الخلاف على خلاف البطلان بتكرير الركن القولي لقوة هذا وعملا بالقاعدة كما يؤخذ من كلامهم أنه لو تعارض خلافان قدم أقواهما وهذا من ذلك وحديث فلا تختلفوا عليه يؤيده وهذا الذي قررناه أوجه مما في الأنوار في التقدم بقولي إنه لا تسنّ إعادته للخروج من الخلاف لوقوعه في هذا الخلاف وفيه أيضا أنه لو علم أن إمامه يقتصر على الفاتحة أو سورة قصيرة ولا يتمكن من إتمام الفاتحة فعليه أن يقرأ الفاتحة مع قراءته لكن الذي أفق به الوالد رحمه الله تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق فيها فقد قال صاحب الأنوار كالشيخين وغيرها والزحام والنسيان والبطء في القراءة واشتغال الموافق بدعاء الافتتاح والتعوذ أعذار فلوركن الإمام ولم تتم فاتحة المأموم للبطء أو الاشتغال أو تذكر أنه نسي أو شك في فواتها قبل الركوع وجبت القراءة والسعي خلف الإمام ما لم يزد التخلف على ثلاثة أركان اه فقله فعليه أن يقرأ الفاتحة معه مراده به الاستحباب ، فعلم من ذلك أن محل استحباب تأخير فاتحته ، إن رجا أن إمامه يسكت بعد الفاتحة قدرا يسعها أو يقرأ سورة تسعها وأن محل ندب سكوت الإمام إذا لم يعلم أن المأموم قرأها معه أو لا يرى قراءتها (ولو تقدم) على إمامه (بفعل ركوع وسجود ، فإن كان) ذلك (بركنين) فعليين متواليين سواء أكانا طويلين أم قصيرين (بطلت) صلاته إن كان عامدا عالما بتحريمه للخالف الفاحشة بخلاف ما إذا كان ساهيا أو جاهلا فانه لا يضر غير أنه لا يعتد له بهما فإن لم يعد للاتيان بهما مع إمامه لسهوه أو جهله أتى بعد سلام الإمام بركة والا أعادها قال في أصل الروضة : ولا يخفى بيان السبق بركنين من قياس ما ذكرناه في التخلف ولكن مثله العراقيون بأن ركع قبله فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد وهو مخالف لما سبق في التخلف فيجوز أن يستويا بأن يقدر مثل ذلك هنا أو بالعكس وأن يختص هذا بالتقدم لفحشه اه والمعتمد أن التقدم كالتأخر وذكر النسائي أنه ظاهر كلام الشيخين وأفهم كلام المصنف أنه لو تقدم أو تأخر بركنين وكان أحدهما فعليا والآخر قوليا أنه لا يضر وهو كذلك ومثله صاحب الأنوار بالفاتحة والركوع (وإلا) بأن كان التقدم بأقل من ركنين سواء أكان بركن أم بأقل أم بأكثر (فلا) تبطل صلاته وإن كان عامدا عالما لقلّة المخالفة وله انتظاره فيما سبقه به كأن ركع قبله ويسن الرجوع اليه ليركع معه إن كان متعمدا للسبق جبرا لما فاتّه ، فإن كان ساهيا به فهو مخير بين انتظاره والعود والسبق بركن عمدا كأن ركع ورفع

(قوله عن فاتحة إمامه) أي فلو قارنه ففضية قولهم أن ترك المستحب مكروه كراهة هذا وأنه مفوت لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه لكن قال بعضهم إن المقارنة في الأفعال مكروهة نفوت فضيلة الجماعة لفحش المخالفة بخلاف المقارنة في الأقوال فليراجع (قوله^(١)) وإن لم يكونا طويلين) أي بأن كان أحدهما طويلا دون الآخر كأن تخلف في الاعتدال حتى هوى الإمام للسجدة الثانية كما تقدم (قوله بأن كان التقدم بأقل من ركنين) أي أو بركنين غير متواليين كأن ركع ورفع قبل ركوع الإمام واستمر في اعتداله حتى لحقه الإمام فسجد معه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم تواليهما (قوله ويسن الرجوع اليه ليركع معه الخ) وإذا عاد فهل يحسب له ركوعه الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب أنه يحسب له ركوعه الأول إن اطمأن فيه وإلا فالثاني وينبئ على كون المحسوب الأول أنه لو ترك الطمأنينة في الثاني لم يضر لأنه لمحض المتابعة ثم على حساب الأول

(١) (قول المحشى قوله وإن لم يكونا طويلين) هذا ليس موجودا بنسخ الشرح التي بأيدينا اه مصححه .

(قوله فقد قال صاحب الأنوار) إنما لم يضمن لثلاثا يتوهم رجوع الضمير إلى الوالد وانظر ماوجه دفع هذا لما اقتضته عبارة الأنوار من الوجوب وفي حواشي المنهج للشهاب سم بعد أن ساق عبارة الشارح هذه برمتها مانصه وسياقه يدل على أن المأموم في صورة الأنوار أي الأولى يصير كبطيء القراءة وفيه نظر ظاهر مع فرض أنه علم أن إمامه يقتصر على الفاتحة لأنه حينئذ بمنزلة من ترك الفاتحة عمدا حتى ركع الإمام بل هو من أفراده فليتأمل انتهى (قوله وأن محل ندب سكوت الإمام الخ) انظر من أين يعلم هذا (قوله أم قصيرين) ليس لنا إعلان قصيران متواليان (قوله فإن كان ساهيا به فهو مخير) تقدم في سجود السهو الفرق بين هذا وبين ما وانتصب وحده ساهيا للشهد الأول حيث وجب عليه العود بفحش المخالفة في تلك دون هذه .

والامام قائم حرام لخبر «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل رأس الامام أن يحول الله رأسه رأس حمار» ويؤخذ من ذلك أن السبق ببعض ركن كأن ركع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع أنه كالسبق بركن وهو كذلك كما جرى عليه الشيخ (وقيل تبطل بركن) تلم في العمدة والعلم لمناقضته الاقتداء بخلاف التخلف إذ لا يظهر فيه خش مخالفة.

فصل

في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق الركعة وأول صلاته وما يتبع ذلك إذا (خرج الامام من صلاته) بحدث أو غيره (انقطعت القدوة) به لزوال الرابطة فيسجد لسهو نفسه ويقتدى بغيره وغيره به والأوجه أنه لو تأخر الامام عن بعض المؤمنين

للم يتفق له بعد عوده ركوع حتى اعتدل الامام فهل يركع إن كان الامام في الاعتدال لوجوبه عليه بفعل الامام أولا لأنه إنما كان لحض المتابعة وقد فاتت فأشبهه ما لم يتفق له سجود التلاوة مع الامام حتى قام فيه نظير يحتمل الأول للاستقراره عليه بفعل الامام بل لأن رفعه من الركوع لم يكن بقصد الاعتدال بل لمتابعة الامام فأشبهه ما لو رفع فزعا من شيء بعد الطمأنينة في الركوع ويحتمل الثاني وهو الأقرب فيسجد مع الامام .

(قوله ويؤخذ من ذلك)
أى من الحديث .

فصل

في زوال القدوة وإيجادها

فائدة — قال حج في الزواجر . تنبيه : عدنا هذا أى مسابقة الامام من الكبار فهو صريح ما في الأحاديث الصحيحة وبه جزم بعض المتأخرين وإنما يتضح بناء على ما روى عن ابن عمر أن من فعل ذلك لاصلة له قال الخطابي : وأما أهل العلم فانهم قالوا قد أساء وصلاته مجزئة غير أن أكثرهم يأمرونه أن يعود إلى السجود ويمكث في سجودها بعد أن يرفع الامام رأسه بقدر ما كان نزل اه ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام أو الهوى قبله مكروه كراهة تنزيه وأنه يسر له العود إلى الامام إن كان باقيا في ذلك الركن فان سبقه بركن كأن ركع واعتدل والامام قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد أن يحمل الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة أو بركنين كأن هوى إلى السجود والامام لم يركع وكأن ركع واعتدل والامام لم يركع فلما أراد الامام الاعتدال هوى المأموم للسجود بطلت صلاته ويكون فعل ذلك وتسميته كبيرة ظاهرا اه بحروفه . أقول : وقوله ومذهبنا أن مجرد رفع الرأس الخ لا ينافي كون السبق ببعض الركن حراما لأنه لا يتحقق السبق ببعض الركن الا بانتقاله من القيام مثلا إلى مسمى الركوع أو السجود والهوى من القيام وسيلة إلى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسيلة إلى القيام أو الجلوس بين السجدين فلم يصدق عليه أنه سبق بركن ولا ببعضه .

فصل في زوال القدوة

(قوله وما يتبع ذلك) أى كقيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبرا أو غير مكبر (قوله بحدث) ومنه الموت (قوله انقطعت القدوة) أى ومع ذلك تجب نية المفارقة إزالة للقدوة الصورية وعبرة شيخنا الزيادى قوله الا لعذر ومن العذر ما يوجب المفارقة أى بالنية لوجود المتابعة الصورية كمن وقع على ثوب إمامه نجس لا يعنى عنه أو انقضت مدة الخف والمقتدى يعلم ذلك اه ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية أن محل وجوب النية حيث بقى الامام على صورة المصلين

تأخرا غير مغتفر مع القدوة كان قاطعا لها لقصة أبي بكر رضى الله عنه لكن بالنسبة لمن تأخر عنه لامن لم يتأخر عنه (فان لم يخرج) أى الإمام (وقطعها المأموم) بنية المفارقة (جاز) مع الكراهة حيث لا عذر له لما فيه من مفارقة الجماعة المطلوبة وجوبا أو ندبا مؤكدا بخلاف مفارقتها بعذر فلا تكره وصلاته صحيحة فى الحالين لأنها إما سنة على قول والسنن لا تلزم بالشروع فيها إلا فى الحج والعمرة أو فرض كفاية على الراجح فكذلك إلا فى الجهاد وصلاة الجنائز والحج والعمرة ، ولأن الفرقة الأولى فارقت صلى الله عليه وسلم فى ذات الرقاع كما سيأتى

أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلا على غير هيئة المصلين لم يحتج لنية المفارقة وهو ظاهر وبه صرح حج حيث قال : وقد تجب المفارقة إن عرض مبطل لصلاة إمامه وقد علمه فيلزمه نيتها فورا وإلا بطلت وإن لم يتابعه اتفاقا كما فى المجموع ويوجه بأن المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نيته وحينئذ فلا يستدبر الإمام أو تأخر عن المأموم اتجه عدم وجوبها لزوال الصورة اهـ ويستفاد ذلك من قول الشارح الآتى : وقد تجب المفارقة كأن رأى إمامه متلبسا بما يبطل الصلاة ، وكتب الشيخ عميرة على قول المتن انقطعت القدوة أى ولا يقال إن المأموم باق فيها حكما فله أن يقتدى بغيره ويقتدى غيره به ويسجد لسهوه أيضا كذا فى الأسنوى وهل يسجد لسهوه الحاصل قبل خروج الإمام الظاهر خلافه اهـ أى لأن الإمام تحمله عنه . وأما لو سها الإمام قبل اقتداء المأموم به فلا يسقط السجود عن المأموم إذا بطلت صلاة الإمام لما لحق المأموم من الخلل بمجرد اقتدائه بالإمام (قوله تأخرا غير مغتفر) أى بأن تأخر عقب الإمام عن عقب المأموم مثلا (قوله إلا فى الحج والعمرة) أى حج الصبي والرقيق فانهما منهما سنة لا فرض كفاية ومع ذلك يحرم قطعهما بمعنى أن الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع . أما الرقيق فالحرمة متعلقة به نفسه لتكليفه وظاهر اقتضائه على استثناء هذين أن الصبي إذا صلى على جنازة أو حضر الصف كان له قطعهما وهو ظاهر لعدم تكليفه ، ولو قيل يجب على ولي الصبي منعه من إبطال صلاة الجنائز لسقوط الفرض به كالبالغ ولما فيه من الإضرار بالميت لم يكن بعيدا (قوله إلا فى الجهاد وصلاة الجنائز) أى وإن تأدى الفرض بغيره كأن صلى عليه من يسقط الفرض به ثم صلى عليه غيره فيحرم عليه قطعها لأنها تقع فرضا وإن تعدد الفاعلون وترتبوا . وأما لو أعادها شخص بعد صلاته عليه أولا فيقع له نفلا وعليه فهل يحرم عليه قطعها قياسا على المكتوبة المعتادة أم لا فيه نظر والظاهر الجواز ويفرق بأن المكتوبة المعتادة قيل إنها الفرض وقيل الفرض واحدة يحتسب الله ماشاء منهما . وقيل الفرض أكل الصلاتين بخلاف هذه فإنه لا خلاف فى كونها نفلا على أن إعادة الجنائز غير مطلوبة فكان القياس عدم انعقادها ، إلا أنه جواز ذلك لأن المقصود منها الدعاء ، ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق فى حرمة قطع صلاة الجنائز بين كونها على حاضر أو غائب أو قبر وهو ظاهر لما فى القطع من الإضرار بالميت فى الجملة .

فائدة استطراذية — قال سم على شرح البهجة فى الجنائز : قوله ولا على قبر النبي أحمد الخ لا يبعد أن محله إذا دفن بعد الصلاة عليه وإلا فيجوز بل يجب على القبر مر اهـ وظاهره وإن لم يكن المصلى من أهل الفرض إذ ذاك ويوجه بأنه مخاطب بفعلها الآن تنزيلا لهذه الحالة منزلة ما لو كان باقيا لم يدفن .

(قوله غير مغتفر) لاحاجة إليه لأن تأخر الإمام عن المأموم لا يكون إلا غير مغتفر وقد يقال احتراز به عما لو تأخر عن أصابع المأموم دون عقبه بأن كانت قدمه صغيرة دون قدم المأموم أو نحو ذلك (قوله بخلاف مفارقتة بعذر) أى من الأعذار المشار إليها فيما يأتى فى المتن وإن كانت مذكورة فيه فى حيز القديم .

ولخبر معاذ « أنه صلى بأصحابه العشاء فطوّل عليهم فانصرف رجل فصلّى ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالقصة فغضب وأنكر على معاذ ولم ينكر على الرجل ولم يأمره بالإعادة » . قال المصنف : كذا استدلوأ به وهو استدلال ضعيف ، إذ ليس في الخبر أنه فارقه وبنى بل في رواية أنه سلم ثم استأنفها فهو إنما يدل على جواز الإبطال لعذر . وأجيب بأن البيهقي قال إن هذه رواية شاذة انفرد بها محمد بن عباد عن سفيان ولم يذكرها أكثر أصحاب سفيان وبتقدير عدم الشذوذ أجيب بأن الخبر يدل على المدعى أيضا لأنه إذا دلّ على جواز إبطال أصل العبادة فعلى إبطال صحتها أولى ، واختلف في أى الصلاة كانت هذه القضية ففي رواية النسائي وأبي داود أنها في المغرب وفي رواية الصحيحين وغيرها « أن معاذ افتتح بسورة البقرة ، وفي رواية لأحمد أنها في العشاء فقرا - اقتربت الساعة - » قال في المجموع فيجمع بين الروايات بحمل ذلك على أنهما قضيتان ولكن ذلك كان في ليلة واحدة فإن معاذ لا يفعله بعد النهي ويبعد أنه نسيه وجمع بعضهم بين روايتي البقرة واقتربت بأنه قرأ بهذه في ركعة وبهذه في أخرى (وفي قول) قديم (لا يجوز) إخراج نفسه من الجماعة لالتزامه القدوة في جميع صلاته وفيه إبطال للعمل ، وقد قال تعالى - ولا تبطلوا أعمالكم - (إلا بعذر) فبطل صلاته بدونه ، وضابط العذر كما قاله الإمام ما (يرخص في ترك الجماعة) ابتداء ويلحق به ما ذكره المصنف بقوله (ومن العذر تطويل الإمام) القراءة أو غيرها كما لا يخفى ، وتعبيرهم بالقراءة جرى على الغالب ، ومحل ذلك حيث لم يصبر المأموم عليه لضعف أو شغل وإن كان خفيقا بأن يذهب خشوعه فيما يظهر ، وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين رضا بالتطويل ولو في مسجد غير مطروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة ومعلوم أن الرجل الذي قطع القدوة في خبر معاذ المار كان شكاً العمل في حرثه الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر . اللهم إلا أن يثبت أنهما

(قوله ولخبر معاذ) عطف على قوله لأنها إما سنة الخ ، وقوله أنه صلى بأصحابه العشاء هذه رواية أحمد الآتية (قوله فانصرف) أى فارق وأتم لنفسه لقوله بعد ولم يأمره بالإعادة (قوله بل في رواية أنه سلم) هذه الرواية لاتوافق ما هو المقرر عندنا من أن السلام قبل فراغ الصلاة متمتع فلعله لم يأت به على قصد الخروج من الصلاة بل بعد أن نوى الخروج سلم على القوم لانصرافه عنهم (قوله واختلف في أى الصلاة كانت) أى الاستفهامية إذا دخلت على معرف باللام أو غيرها كالعلمية كانت استفهاما عن الأجزاء وإذا دخلت على منكر كانت استفهاما عن الأفراد ، فإذا قيل أى زيد أو الرجل أحسن كان الجواب وجهه مثلا ، وإذا قيل أى رجل من هؤلاء أحسن قيل زيد أو عمرو فقوله هنا في أى الصلاة معناه في أى جزء من أجزاء الصلاة أهو الركوع أو غيره وإذا قيل في أى صلاة كان معناه في المغرب أو غيرها . اللهم إلا أن يجاب بأن في الكلام مضافا محذوفا أى أى أفراد الصلاة أو أن أل للجنس وهو يساوق النكرة وإن اختلف مفهومهما (قوله وجمع بعضهم بين روايتي البقرة) أى بناء على أنها قضية واحدة (قوله يرخص في ترك الجماعة ابتداء) وقضيته أن ما لحق هنا بالعذر كالتطويل وترك السنة المقتصودة لا يرخص في الترك ابتداء . قال م وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق إن أراد اه سم على منهج وفي حاشية شيخ شيخنا الحلي بعد مثل ما ذكر ولا يبعد أن يكون التطويل من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك اه وعلى هذا لو كان من عادة الإمام التطويل المؤدى لذلك منعه الإمام منه لما فيه من إضرار المقتدين به وتقويت الجماعة

(قوله وفي رواية الصحيحين وغيرهما) المناسب تأخير هذه عن رواية أحمد لأنه بصدد بيان الصلاة التي وقع فيها ما ذكر ورواية الصحيحين لاتعرض فيها لذلك ثم يذكر رواية الصحيحين بعد لمخالفتها لرواية أحمد في المقتضى يجمع بين الروايات (قوله ومعلوم أن الرجل الخ) عبارة التحفة واستدلواهم بهذه القصة للفارقة بغير عذر عجيب مع ما في الخبر أن الرجل شكى العمل في حرثه الموجب لضعفه عن احتمال التطويل فاندفع ما قيل ليس فيها غير مجرد التطويل وهو غير عذر نعم إن قلنا بأنهما شخصان وثبت في رواية شكاية مجرد التطويل اتضح ما قالوا .

شخصان وأنّ في رواية شكائية مجرد التطويل فيتضح ذلك حينئذ (أو تركه سنة مقصودة كتشبهه) أول أو قنوت فله مفارقه ليأتى بتلك السنة ، ومحل جواز القطع في غير الجمعة . أما في الركعة الأولى منها فممتنع لما سيأتى أنّ الجماعة في الركعة الأولى شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ، ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقلنا إنها فرض كفاية اتجه كما قاله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لأنّ فرض الكفاية إذا انحصر في شخص تعين عليه ، وقد تجب المفارقة كأن رأى إمامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولو لم يعلم الإمام به كأن رأى على ثوبه نجاسة غير معفو عنها : أى وهى خفية تحت ثوبه وكشفها الريح مثلاً أو رأى خفه تحرق (ولو أحرم منفرداً ثم نوى القدوة في خلال) أى أثناء (صلاته) قبل ركوعه أو بعده

عليهم ، ثم ما ذكر من أنّ المرخص في ترك الجماعة ابتداء يرخص في الخروج منها يقتضى أن من أكل ذا ريح كريه ثم اقتدى بالإمام أنه يجوز له قطع القدوة ولا تفوته فضيلة الجماعة ، والذي ينبغى أنّ هذا ونحوه إن حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر عن الحاضرين أو عن المصلّى نفسه كأن حصل له ضرر بشدّة حرّ أو برد وكان يزول بخروجه من الجماعة وتتميمه لنفسه قبل فراغ الجماعة كان ذلك عذراً في حتمه وإلا فلا ، إذ لفائدة لخروجه عن الجماعة إلا مجرد تركها ، وقوله ويلحق به : أى في جواز القطع بلا كراهة (قوله كتشبهه أول أو قنوت) قال حجج وكذا سورة ، إذ الذى يظهر في ضبط المقصود أنها ما جبر بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظيم فضلها اهـ وينبغى أنّ مثل ترك السورة ترك التسبيحات للخلاف في وجوبها ، وأنه ليس مثلها تكبير الانتقالات وجلسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من التشهد الأول لعدم التفويت فيه على المأموم لأنه يمكنه الإتيان به وإن تركه إمامه بخلاف التسبيحات فإن الإتيان بها يؤدى لتأخر المأموم عن إمامه (قوله فله مفارقه) يشعر بأن الاستمرار معه أفضل (قوله في غير الجمعة) أى وما ألحق بها مما تجب فيه الجماعة من المعادة والمندور فعلها جماعة وأولى الثانية من المجموعة تقديمها بالمطر بناء على ما نقل عن الشارع من اشتراط الجماعة في الركعة الأولى كلها منها أما على ما تقدم عن سم على حجج في صلاة المسافر من أنه يكفي لصحة الثانية عقدها مع الإمام وإن فارقه حالاً فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية (قوله وقلنا إنها فرض كفاية) أى وهو الراجح (قوله اتجه كما قاله الخ) قد يشكّل امتناع المفارقة بما تقدم في قوله ولا رخصة في تركها من أنّ العذر يجوز الترك وإن توقف ظهور الشعار على من قام به إلا أن يخص ما هنا بما إذا لم يكن عذر (قوله عدم الخروج) أى عدم جوازه (قوله أى وهى خفية) أما الظاهرة فالواجب فيها الاستئذان لعدم انعقاد الصلاة كما مر لكن يبقى الكلام في كون هذه خفية بناء على ما قدمه من فرض ما في باطن الثوب في ظاهره وفرض البعيد قريباً (قوله وكشفها الريح مثلاً) أى فأدركها لكشف الريح وهذا بناء على ما قدمه من أنّ الظاهرة هى التي لو تأملها أبصرها بأن كانت بظهر الإمام مثلاً . أما على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الأتوار أن يفرض باطن الثوب ظاهراً ، وما في الثوب السافل أعلى وأن الظاهرة هى العينية وأنّ الخفية هى الحكيمة فقط فهذه من الظاهرة ، وعليه فيجب الاستئذان للمفارقة (قوله ولو أحرم منفرداً) خرج بهذا مالوا افتتحها في جماعة ثم نقل نفسه لأخرى فانه يجوز قطعاً كما في التحقيق وشرح المذهب اهـ عميرة ، وقوله قطعاً أى من غير كراهة إن كان عذر : أى فإن لم يكن عذر كره كما يعلم من كلام سم الآتى .

(جاز في الأظهر) ولم تبطل به صلاته لكن كل من قطعها بغير عذر وإدخاله نفسه فيها في خلال صلاته مكروه مقوّت فضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الإمام خلافا للزركشي هنا ، وظاهر أنها لاتفوت حيث حصلت ابتداء في المفارقة الخيرة كما مر ، ويدل لما تقرّر فعل الصديق لما جاء صلى الله عليه وسلم وهو إمام فتأخر واقتدى به لأن الإمام في حكم المنفرد ، وصح «أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بهم ثم تذكر في صلاته أنه جنب فذهب فاغتسل ثم جاء وأحرم بهم ، ومعلوم أنهم أنشؤا نية اقتداءهم به وهل العذر هنا

(قوله جاز في الأظهر) والمستحب أن يتمها ركعتين : أى بعد قلبها نفلا ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فإن لم يفعل استحب أن يقطعها ويفعلها جماعة اه سم على منهج ، ويؤخذ من ذلك أن قولهم قطع الفرض حرام محله ما لم يترتب عليه التوصل بالقطع إلى ما هو أعلى مما كان فيه (قوله وإدخاله نفسه فيها في خلال صلاته مكروه) وهذا بخلاف ما لو نوى الإمامة في الأثناء فإنه لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها ، والفرق أن الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الإمام في نظم صلاته وإن خالف نظم صلاة المأموم ولا كذلك الإمام لأنه مستقل لا يكون تابعا لغيره قاله مراه سم على منهج ، ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قدمه في المتابعة من فوات الفضيلة فيما قارن فيه فقط أن المتابعة بعد المقارنة ثم مطووعة منه بخلاف ما هنا فإن الاقتداء المؤدى للمتابعة بعد الانفراد منهى عنه وذلك يؤدى إلى النهي عن المتابعة بعد الانفراد فكانت الكراهة فيه مانعة من الفضيلة في جميع ما أدركه بعد الانفراد (قوله وصح أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بهم) لا يقال: كيف وقع السهو عليه صلى الله عليه وسلم حتى أحرم بهم مع الجنابة مع أن الأنبياء معصومون عن الكبائر والصغائر فلا تقع منهم لاعمد ولا سهوا لأننا نقول صرحوا بجواز وقوع ذلك السهو منهم حيث ترتب عليه تشريع وكان ذلك في صلاة الصبح كما سيأتى (قوله وأحرم بهم) الذى فى البخارى أن ذلك كان قبل الإحرام ، وعبارته فى باب هل يخرج من المسجد لعلّة عن أبى هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف حتى إذا قام فى مصلاه انتظرنا أن يكبر انصرف» قال شيخ الاسلام الأنصارى أى فى شرحه على البخارى قبل إحرامه . وقال على مكانكم فكشنا على هيئتنا حتى خرج إلينا ينظف رأسه ماء وقد اغتسل : أى والحال أنه اغتسل اه وعلى هذا فلا إشكال فى قولنا لا يقال كيف وقع السهو عليه غير وارد حيث لم يكن فى صلاة هذا ، وفى الفتح فى الباب المذكور مانصه قوله حتى إذا قام فى مصلاه زاد مسلم من طريق يونس عن الزهرى قبل أن يكبر فانصرف ، وقد تقدم فى باب إذا ذكر فى المسجد أنه جنب من أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلفظ فلما قام فى مصلاه فقيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل فى الصلاة وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبى بكر أن النبى صلى الله عليه وسلم دخل فى صلاة الفجر فكبر ثم أوماً إليهم ، ولما لك من طريق عطاء بن يسار مرسل أنه صلى الله عليه وسلم كبر فى صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله كبر على إرادة أن يكبر أو بأنهما واقعتان . أبداه عياض والقرطبي احتمالا ، وقال النووى : إنه الأظهر ، وجزم به ابن حبان كعادته ، فإن ثبت وإلّا فى الصحيح أصح .

(قوله وظاهر أنها لاتفوت حيث حصلت ابتداء الخ) أى فتحصل فى جميع الصلاة نظير من أدرك مع الامام بعض الصلاة وأتمها لنفسه بعد فراغ الامام فليراجع (قوله ابتداء) أى فى ابتداء صلاته (قوله لما تقرّر) أى من جواز نية القدوة فى خلال الصلاة.

كما في صورة الخبر وكان اقتدى ليتجمل عنه الفاتحة فيدرك الصلاة كاملة في الوقت مانع للكرهية نظير مامراً أم يفرق بأنه مع العذر ثم لاختلاف فيه بخلافه هنا على ما اقتضاه كلامهم محل نظر واحتمال وهو إلى الثاني أقرب قال الجلال البلقيني لم يتعرضوا للإمام إذا أراد أن يقتدى بآخر ويعرض عن الإمامة وهذه وقعت للصديق مع النبي صلى الله عليه وسلم لما ذهب للصالح بين جماعة من الأنصار وفي مرض موته ثم جاء وهو في الصلاة فأخرج نفسه من الإمامة واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة أخرجوا أنفسهم عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي صلى الله عليه وسلم وقضية استدلالهم بالأول للأظهر كما مرّ جواز ذلك بل الاتفاق عليه والثاني ظاهر اهـ ملخصاً ونظر فيه لما في المجموع أن أبا بكر استخلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم تحتج الصحابة لنية

(قوله استدلّاهم بالأول) أى إخراج الصديق نفسه من الإمامة وقوله والثاني ظاهر أى إخراج المأمومين أنفسهم من الاقتداء والاقتداء بآخر (قوله ونظر فيه) يعنى فى الثانى بقرينة قوله فلم يحتج الصحابة إلى نية والنظر فيه هو الشهاب حجج لكنه إنما عزا كون الصديق استخلف النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصحيحين لا إلى المجموع

(قوله كما في صورة الخبر) هو قوله أحرم بهم ثم تذكر (قوله وكأن اقتدى الخ) فيه إشعار بأن صورة المسئلة أنه لو لم يقتد خرج بعض الصلاة عن وقتها مع وقوع باقيها في الوقت وحينئذ يخالف ما يأتى له من أنه لو ضاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بأدراك ركوعها لزمه الاقتداء الخ وقوة كلامه هنا تعطى أنه حيث أدرك مع الإمام ركعة في الوقت وكان استمراره معه يؤدى إلى خروج بعضها لا يلزمه الاقتداء بغيره ليتحمل عنه ويوقعها كلها في الوقت وإن كان ابتداء إحرامه في وقت لا يسعها كاملة ولو قيل بوجوب الاقتداء في هذه لم يبعد وتخص مسئلة الجواز بما إذا أحرم وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة لكن اتفق عروض مانع كالتطويل المؤدى لخروج بعضها أو يخص ما يأتى من الوجوب بما إذا لم يدرك منها ركعة في الوقت وما هنا بما لو أدرك منها ركعة في الوقت أو أكثر (قوله ليتحمل عنه) يفيد أن من أحرم منفرداً جاز له قبل قراءة الفاتحة أى فى أى ركعة الاقتداء بمن فى الركوع فتسقط عنه لكن هذا ظاهر إذا اقتدى عقب إحرامه أما لو مضى بعده ما يسع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها فى الأول وبعضها فى الثانى وعلى هذا هل هو فى الأول كالموافق وفى الثانى كالمسبق أو كيف الحال فيه نظر اهـ سم على حجج . أقول : الأقرب أنه كالمسبق لأنه لم يدرك معه بعد اقتدائه ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الاحرام لأنه كان منفرداً فيه حقيقة وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح السابق والحاصل مما يؤخذ من كلامهم إدارتنا الأمر على الواقع بالنسبة للعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة لندب الاتيان بنحو التعوذ بالنسبة لما فى صورة الخبر (قوله أم يفرق الخ) أى فلا تكره الصلاة معه ولا تبطل قطعاً وأما ههنا فالعذر وإن اعتبرناه هنا فمقابل الأظهر لا يكتفى بذلك بل يقول ببطال الصلاة لتقدم إحرام المأموم على إحرام الإمام فاقتضت مراعاة ذلك بقاء الكراهة (قوله بخلافه هنا) يخالفه ماسياتى فى قوله وقيد المصنف المسئلة باحرامه منفرداً الخ وقد يقال لا مخالفة لأنه يتبين حال الإمام يتبين أنه منفرد حقيقة وإن كان فى صورة الجماعة (قوله وهو إلى الثانى أقرب) هو قوله أم يفرق وهذا هو المعتمد (قوله وقضية استدلالهم بالأول) وهو اقتداء الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله كما مرّ) أى فى قوله ويدل لما تقرر فعل الصديق وقوله جواز ذلك هذا هو المعتمد (قوله والثاني ظاهر) هو اقتداء الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم والأول هو قوله فأخرج نفسه من الإمامة وقوله ظاهر أى فى نفسه لوضوح أنهم لا يتابعون غير الإمام الأول بدون نية اقتداء وقوله بفرض ذلك أى بفرض عدم احتياجهم لنية الاقتداء

(قوله لكن بفرض ذلك يحصل مقاله الجلال الخ) لاحاجة إليه فان الأول لاتزاع فيه (قوله وما يؤيد كلام الجلال)
يعنى ما اقتضاه كلامه من أن القصة لا استخلاف فيها كما يدل عليه باقى كلامه أى خلافا للنظر المدعى لذلك ووجه تأييد ذلك
لكلام الجلال أنه لو كان مافعله الصديق من باب الاستخلاف لكان أخرج نفسه من الصلاة قبل تأخره عنه صلى الله عليه
وسلم لأنه شرط الاستخلاف أى والواقع فى القصة خلاف ذلك لكن لك أن (٢٢٩) تقول إذا كان الاستخلاف

فيها ثابتا فى الصحيحين
لايسوغ إنكاره وحينئذ
فلا بد من جواب عن
فعل الصديق ليوافق
مقاله وأجاب عنه الشهاب
سم بأنه ليس المراد
بالاستخلاف فى القصة
الاستخلاف الشرعى
وبأن الوجه استثناء فعل
الصديق فيها بكل حال
إذ للنبي صلى الله عليه
وسلم من الحرمة
والاجلال وللصلاة خلفه
من الفضل والكمال
ما ليس لغيرها (قوله موافقة

لكن بفرض ذلك يحصل مقاله الجلال البلقينى فى الأول لأنه نوى الاقتداء به صلى الله عليه وسلم
بعد الاستخلاف فينتج أنه أخرج نفسه من الإمامة ثم نوى الاقتداء ، وما يؤيد كلام الجلال
ماسياتى فى الاستخلاف أنه ممنوع قبل الخروج من الصلاة وقضية قول القفال لو اقتدى الإمام
بآخر فى بطلان صلاته قولان كما لو أحرم منفردا ثم نوى جماعة موافقة مقاله الجلال من الجواز
لأنه هو الراجح فى المسئلة وبنى القفال على الجواز تصوير المقتدين به منفردين وأن لهم الاقتداء بمن
اقتدى به مستدلا بقصة أبى بكر وفى ذلك تصريح منه بما مرّ عن الجلال من أنها من قبيل
إنشاء القدوة لا الاستخلاف وفى الحادى ما يؤيد ذلك ومعنى رواية والناس يقتدون بأبى بكر أنه كان
يسمعهم تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ القدوة بالمأموم متمنعة بالاتفاق وبما مرّ فى تأخر
الإمام يعلم أن محل جميع ما ذكر إنما يحىء حيث لم يثبت أن أبا بكر تخلف عنه صلى الله عليه
وسلم بعد اقتدائه به وإلا فهو بتأخره تنقطع إمامته ولم يكن مستخلفا ولا قاطعا للإمامة بنية
اقتدائه بالغير وإنما قاطعها حينئذ تأخره ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبو بكر الاقتداء به
لصيرورته منفردا بتأخره وحينئذ بطلت إمامته بالنسبة للصحابة لنية الأئمام بغيره فنووا الاقتداء
به صلى الله عليه وسلم ومن تأمل ذلك علم ما فى كلام الجلال وغيره مما تقرر كذا قيل وفيه نظر
لأنه لم يثبت أنه تأخر عن جميع القوم فالأوجه مقاله الجلال من أنه أخرج نفسه بالنسبة

(قوله مقاله الجلال البلقينى فى الأول) أى من جواز اقتداء الإمام بغيره (قوله تصوير المقتدين
به منفردين) وعليه فلو لم يعلم المقتدون باقتداء الإمام بغيره وتابعوه فهل يتبين بطلان صلاتهم
لاقتدائهم بمقتد أولا لعذرهم كما لو كبر الإمام للاحرام فاقتدوا به ثم كبر ثانيا ولم يعلموا بتكبيره فيه
نظر والأقرب الثانى لعذرهم ولا تفوتهم الفضيلة لوجود الجماعة صورة اللهم إلا أن يقال تكبير
الإمام ثانيا مما يخفى على المقتدين بخلاف اقتدائه بغيره فإنه قد يظهر لهم بقرينة تأخره عن الإمام فى
الموقف والأفعال (قوله أنه كان يسمعهم تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم) عبارة حجج
تكبيره وهى أولى فان قول الشارح يحوج إلى تأويل قوله بتبليغ رسول الله بمبلغهم أى ما يبلغه
أبو بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لم يثبت أن أبا بكر تخلف عنه) المناسب لما مرّ
حيث لم يثبت أنه تأخر عن المقتدين به قبل اقتدائه بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله لصيرورته منفردا
بتأخره) أى عن المقتدين (قوله لم يثبت أنه) أى الصديق . وقوله تأخر عن جميع القوم أى بل ولا
عن بعضهم وعبارة حجج فى شرح الثمائل فى باب وفاته صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف فأوما
إليه أى إلى أبى بكر أن يثبت مكانه نصها ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم اقتدى به والذى رواه
الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم جاء حتى جلس عن يساره فكان يصلى قاعدا وأبو بكر قائما
يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يقتدون بصلاة أبى بكر وجاء فى رواية
ما يقتضى كلا الأمرين اه قال المناوى فى شرح الثمائل بعد ذلك وجمع بينه وبين الرواية الأولى
بأنه أولا اقتدى بأبى بكر ثم تأخر أبو بكر واقتدى به اه .

لا استخلاف) أى ولا يعارضه ما فى الصحيحين لما قدمناه (قوله بعد اقتدائه به) أى بعد اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم
بأبى بكر رضى الله عنه (قوله وإلا فهو بتأخره تنقطع إمامته) أى بالنسبة له صلى الله عليه وسلم خاصة دون القوم بقرينة
قوله بعده ثم لما تقدم عليه الصلاة والسلام نوى أبو بكر الاقتداء لصيرورته منفردا بتأخره وحينئذ بطلت إمامته بالنسبة للصحابة
الخ وبهذا تعلم أن نظير الشارح الآتى ليس فى محله وكأنه توهم أن قول هذا القليل تنقطع إمامته أى مطلقا حتى بالنسبة للقوم وقد
علمت أنه ليس كذلك .

ومقابل الأظهر لا يجوز وتبطل به الصلاة وقيد المصنف المسئلة باحرامه منفردا لأنه إذا افتتحها في جماعة جاز بلا خلاف كما في المجموع ولو قام المسبوقون أو المقيمون خلف مسافر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في الروضة في باب الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة إذا تمت صلاة الإمام دونهم وكذا غيرها في الأصح لأن الجماعة حصلت فإذا أتموها فرادى نالوا فضلها لكن مقتضى كلام أصلها هنا الجواز في غير الجمعة وهو المعتمد كما سيأتي مبسوطا في باب الجمعة (وإن كان في ركعة أخرى) غير ركعة الإمام سواء أكان متقدما عليه في أفعاله أم متأخرا عنه لعدم ترتيب محذور عليه إذ اللازم له أن يتبع إمامه ويلغى نظم صلاة نفسه كما أشار إليه بقوله (ثم) بعد اقتدائه به (يتبعه) فيما هو فيه حتما (قائما كان أو قاعدا) أو راكعا أو ساجدا رعاية للمتابعة (فإن فرغ الإمام أولا فهو كمسبوق) فيتم صلاته (أو) فرغ (هو) أي المأموم أولا

(قوله ومقابل الأظهر لا يجوز وتبطل به الصلاة) قال المحلى لأن الجواز يؤدي إلى تحريم المأموم قبل الإمام اه ومراده أنه قد يؤدي إلى ذلك وإلا فيجوز أن يحرم المأموم بعد إحرام الإمام ثم يقتدى به فلا يكون إحرام المأموم متقدما على إحرام الإمام (قوله جاز بلا خلاف) قد يشكل عليه حكاية الخلاف في اقتداء بعض المسبوقين ببعض فاتهم لم يحرموا أولا منفردين بل في جماعة ومقتضى ما نقله الشارح عن المجموع أنه متى أحرم بالأولى في جماعة لم يكره الاقتداء الثاني . نعم على ما نقلناه عن حج من تخصيص المسئلة بما إذا تبين خلل في صلاة الإمام لا إشكال (قوله كما في المجموع) لكن ليس ذلك على إطلاقه بل صورته أن يحرم خلف جنب أو محدث ثم يبين الحال لهما فيذهب الإمام فيتطهر ويأتي لا كمال صلاته فيكملها المأموم معه أو ير بط المأموم صلاته بغير ذلك الإمام اه قال حج فعلم أنه لو لم يظهر له نقص في صلاة إمامه بل نقل نفسه لجماعة أخرى بلا سبب كان ذلك مكروها وفاتت به الفضيلة بل لو أخرج نفسه بعذر أتم صلاته منفردا وكره له الاقتداء اه سم بتصرف (قوله وإن كان في ركعة) هو غاية (قوله يتبعه فيما هو فيه) الحاصل أن قول الشارح وتبعه فيما هو فيه وإن كان على خلاف نظم صلاته شامل لما إذا اقتدى من في السجدة الأولى بمن في القيام فيقوم إليه ويترك السجدة الثانية ولا مانع من ذلك وفاقا لشيخنا طرب رحمه الله وعلى هذا فهل يعتد به بما فعله حتى إذا قام مع الإمام لاتزمه قراءة الفاتحة وإذا وصل معه إلى ما بعد السجدة الأولى كملت به ركعته أم لا فيه نظر ويظهر الآن الأول أي وعليه فلو بطلت صلاة الإمام في القيام أو الركوع وجب على المأموم الجلوس فورا بقصد الجلوس بين السجدين ثم يأتي بالسجدة الثانية لأن قيامه كان لحض المتابعة وقد زالت وكما إذا اقتدى من في الاعتدال بمن في القيام ولا مانع أيضا ولا يقال يلزم تطويل الركن القصير لأننا نقول اقتدائه به في هذه إعراض عن الاعتدال إلى القيام فهو حينئذ يصير قائما لامعتدلا ثم التسعية فيما هو فيه ينبغي ما لم يتم صلاته فلو اقتدى من في تشهد الأخير بمن في تشهد الأول فظاهر أنه إذا قام الإمام لبقيته صلاته عدم جواز تبعية المأموم له بل إن شاء فارقه وسلم وإن شاء انتظره ليسلم معه اه سم على منهج وبقى ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين بمن في التشهد فهل له أن يأتي بالسجدة الثانية لعدم خش الخالفة قياسا على ما تقدم فيما لو شك في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الإمام للتشهد من أنه يأتي بها لعدم خش الخالفة أم لا فيه نظر والأقرب بل المتعين الثاني لأننا إنما أوجبنا عليه السجود ثم للشك في الركن الذي كان فيه مع الإمام والأصل عدمه وسبق الإمام بركن لا يضر فكان السجود واجبا بمقتضى القدوة

(قوله ولو قام المسبوقون أو المقيمون) أي لتتميم صلاتهم .

(فإن شاء فارقه) بالنية وسلم من غير كراهة لأنه فراق بعذر كما مر (وإن شاء انتظره) بالقيد
المر في فصل نية القدوة (ليسلم معه) وهو الأفضل على قياس مامر (وما أدركه المسبوق) مع
إمامه مما يعتد له به لا كاعتدال وما بعده لأنه لمحض المتابعة فليس من محل الخلاف في شيء (فأول
صلاته) وما يفعله بعد سلامه آخرها الخبر «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتكم» متفق عليه وإتمام
الشيء إنما يكون بعد أوله وأما خبر مسلم «واقض ما سبقتك» فمحمول على القضاء الغوى لأنه مجاز
مشهور مع أنه يتعين ذلك لاستحالة حقيقة القضاء شرعا هنا (فيعيد في الباقي) من الصبح
(القفوت) في محله لأنه فعله أولا لمحض المتابعة لإمامه (ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الإمام
(تشهد في ثانيته) استحبابا لأنها محل تشهده الأول وما فعله مع الإمام كان للمتابعة وهذا اجماع
منا ومن المخالف وحجة لنا على أن ما يدركه معه أول صلاته ومر أنه لو أدركه في أخيرتي رابعيته
مثلا فإن أمكنه فيهما قراءة السورة معه قرأها وإلا أتى بها في أخيرتي نفسه تداركا لها لعذره (وإن
أدركه) أى للمأموم الإمام (راكعا أدرك الركعة) أى مافاته من قيامها وقراءتها ولو قصر بتأخير
تحرمه إلى ركوع الإمام من غير عذر لخبر «من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه

لعدم السبق بركنين وما هنا ليس فيه اقتداء قبل حتى يعمل بمقتضاه فروعى حال من اقتدى في
الأثناء وهو وجوب تبعية الإمام فيما هو فيه ثم إن كان الاقتداء في التشهد الأول وافق الإمام فيما
هو فيه وأتى بركعة بعد سلام إمامه وإن كان في الأخير وافقه فيما هو فيه ثم أتى بسجدة بعد سلام
إمامه وإن طال ما بين السجدين لأنه بالاعتداء أعرض عن الجلوس وصار ما هو فيه للمتابعة
وينبغي أن مثل الاقتداء في التشهد الأخير مالم يقتدى به في السجدة الأخيرة من صلاته بعد
الطمأنينة فينتظره في السجود ولا يتبعه فيما هو فيه وأما قبل الطمأنينة فيحتمل أنه كذلك لتمام
صلاته ظاهرا ويحتمل أنه يتبعه لأنه يصدق عليه أن صلاته لم تتم (قوله فإن شاء فارقه بالنية) .
فرع — لو تلفظ بنية المفارقة عمدا بطلت صلاته كما هو واضح وفقا لما جزم به مر وخلافا
لمن خالف على ما نسب اه سم على منهج أى بخلاف مالو كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته وهل
يسجد للسهو في هذه الحالة لأن القدوة اختلت بالتلفظ بنية المفارقة أم لا فيه نظر والأقرب الأول
للعلة المذكورة (قوله بالقيد المار) أى بأن لا يحدث جلوس تشهد لم يحدثه إمامه (قوله ليسلم معه
وهو الأفضل) قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه بكرهه الاقتداء وقد يجاب بأن سبب ذلك
ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل الجماعة باعتبار معنى آخر اه عميرة
(قوله مع أنه يتعين ذلك) أى حملة على القضاء الغوى (قوله لاستحالة حقيقة القضاء الخ) قد تمنع دلالة
هذه الاستحالة على التعيين لجواز أن للقضاء شرعا معنى آخر كوقوع الشيء في غير محله وإن كان
في وقته اه سم على حجج (قوله وإلا) أى وإن لم يمكنه (قوله في أخيرتي نفسه) قال عميرة لا يقال
فهلا قضى الجهر أيضا لأننا نقول هو صفة تابعة والسورة سنة مستقلة اه سم على منهج ومثله
في حجج (قوله أدرك الركعة) أى مافاته من قيامها أى ولا ثواب له فيها لأنه إنما يثاب على فعله
وغاية هذا أن الإمام تحمل عنه لعذره هذا وفي حاشية شيخنا الشوبرى على المنهج قوله
أدرك الركعة وثوابها كما في المحلى في كتاب الصوم حتى ثواب جميعها كما قاله الرافعي وإن
قصر فلا يحرم حتى ركع إمامه اه إيعاب .

(قوله وهو الأفضل على
قياس مامر) انظر مافائدة
هذه الأفضلية مع مامر
من أن الاقتداء في الأثناء
مكروه مفوت لفضيلة
الجماعة ثم رأيت الشهاب
سم نقل في حواشي المنهج
الجواب عن ذلك عن
شيخه البرلسى بأن سبب
ذلك ما في المفارقة من
قطع العمل وذلك لا ينافي
الكراهة وفوات فضل
الجماعة باعتبار معنى
آخر (قوله فمحمول على
القضاء الغوى) أى
إذ لكن قد يقال هو
وإن حملناه على المعنى
الغوى فلفظ ما سبقتك
يشعر بما فر منه (قوله
تداركا لها) أى من
القراءة لعذره لئلا تخلو
صلاته عن قراءة السورة
حيث لم يفعلها ولم يدركها
مع الإمام وليس المراد
التدارك بمعنى القضاء
بدليل أنه لو أدرك القراءة
في أخيرتي الإمام فعلها
ولا تدارك

فقد أدركها » وظاهر كلامه أنه لا فرق في إدراكها بذلك بين أن يتم الإمام الركعة ويتمها معه أولا كأن أحدث في اعتداله وهو كذلك ولوضاق الوقت وأمكنه إدراك ركعة بإدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر (قلت) إنما يدركها (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محسوباً للإمام كما يستفاد من كلامه في الجمعة بأن لا يكون محدثاً عنده فلا يضر طرؤ حدثه بعد إدراك المأموم له معه ولا في ركوع زائد سهابه وسيأتي في الكسوف أن ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة أيضاً لأنه وإن كان محسوباً له بمنزلة الاعتدال. نعم لو اقتدى به فيه غير مصلها أدرك الركعة لأنه أدرك معه ركوعاً محسوباً وأن (يطمئن) بالفعل لا بالإمكان يقيناً (قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع، والله أعلم) ولو أتى المأموم مع الإمام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بأن أدرك معه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة لأن الإمام لم يتحمل عنه شيئاً نعم إن علم سهوه أو حدثه ثم نسي لزمته الإعادة لتقصيره كما علم مما مر (ولو شك في إدراك حد الإجزاء) بأن تردد في طمأنينته قبل ارتفاع إمامه عن أقل الركوع (لم تحسب

(قوله كأن أحدث في اعتداله) أي أوفى ركوعه اعتداله) أي أوفى ركوعه بعد ما طمأن معه ويشمل هذا قوله الآتي قريباً فلا يضر طرؤ حدثه بعد إدراك المأموم له معه وصرح به الشهاب حج نقلاً عن القاضي في شرح العباب (قوله لزمه الاقتداء به) قال الشهاب سم ظاهره وإن عذر بالتأخير وفيه وقفة (قوله غير مصلها) أي أو مصلها كسنة الظهر فيما يظهر وهذا الاستدراك قد تقدم في الباب .

(قوله كأن أحدث في اعتداله) أي أوفى ركوعه بعد طمأنينة المسبوق (قوله ولوضاق الوقت) أي عما يسع ركعة كاملة (قوله أن ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية أو الأولى إذا كان المأموم موافقاً للإمام في صلاته لما مر من عدم صحة نحو المكتوبة بمصلى الكسوف في الركعة الأولى مطلقاً (قوله لا بالإمكان) وصورة الامكان كأن زاد في انحناؤه على أقل الركوع قدراً لو تركه لا طمأن وقوله يقيناً متعلق بيطمئن (قوله قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع) دخل فيه ما لو كان الإمام أتى بأكمل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الإمام في الرفع والمأموم في الهوى واطمأن يقيناً قبل مفارقة الإمام في ارتفاعه لأقل الركوع وهو ظاهر ويصرح به كلام شيخنا الزيادي وبق ما لو لم يطمئن مع الإمام قبل ارتفاعه لكن لما قام الإمام شك في ركوعه فأعاده فهل يعود المأموم معه للركوع ويدرك به الركعة أولاً فيه نظر والذي يظهر أنه إن علم أن عوده للشك كأن كتب له بذلك وجب العود معه لتبين وجوب الركوع على الإمام وإلا فلا يعود بل يمتنع عليه ذلك وبق أيضاً ما لو أدرك الإمام في الركوع واطمأن معه يقيناً ثم لما رفع الإمام رأسه من الركوع شرع في قراءة الفاتحة فشك المأموم في حال إمامه هل هو ساه أو عامد أو جاهل هل يحسب له ركوعه الأول معه أم لا فيه نظر والأقرب عدم حسابه لأن التحمل عنه رخصة وهي لا يصار إليها إلا بيقين فبتقدير أن الإمام لم يقرأ الفاتحة قبل ركوعه الأول لا يكون ركوعه الأول معتداً به فلا يصلح للتحمل عن المأموم لأن ركوعه هذا كالركوع الزائد وحيث كان كذلك فيجب عليه العود إلى محل القراءة لأن الشك في حال إمامه يؤدي إلى الشك في انتقاله عن القيام الذي كان فيه والأصل عدمه ويحتمل أن ينتظره في السجود لأن الظاهر والغالب في ركوع الإمام أن يكون بعد القراءة المعتد بها ويأتي بركعة بعد سلام الإمام وإن عاد مع الإمام وقرأ الفاتحة وركع معه فينبغي الاعتداد بركعته لأنه إن كان الإمام قرأ الفاتحة قبل ركوعه الأول اعتد بركوع المأموم الأول وحسبت له الركعة وإن لم يكن قرأ الفاتحة وعاد معه المأموم فعوده في محله ويعتد بقراءته وركوعه فيحكم له بإدراك الركعة إما بركوعه الأول أو الثاني (قوله الذي لم يحسب ركوعه) أي كأن كان محدثاً (قوله حسبت له) أي المأموم .

ركعته في الأظهر) ومثله إذا ظن إدراك ذلك بل أو غلب على ظنه لمجامعته للشك بالفعل وإن نظر فيه الزركشي لأن هذا رخصة وهي لا بد من تحقق سببها فلم ينظر لأصل بقاء الامام فيه ويسجد الشاك للسهو لأنه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعاته فلم يتحمله عنه . والثاني يحسب لأن الأصل بقاء الامام فيه (ويكبر) المسبوق (الاحرام) وجوبا كغيره في القيام أو بدله فان وقع بعضه في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا (ثم للركوع) ندبا لأنه محسوب له فندب له التكبير (فان نواها) أى الاحرام والركوع (بتكبير) واحدة مقتصرا عليها (لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) لتشريكه بين فرض وسنة مقصودة فأشبهه نية الظهر وسنته لا الظهر والتحية وادعى الامام الاجماع فيه (وقيل تنعقد) له (نفلا) كما لو أخرج خمسة دراهم مثلا ونوى بها الفرض والتطوع فانها تقع له تطوعا ويفرق على الأول بأن النية ثم يغتفر فيها ما لا يغتفر هنا ولهذا قال الوالد رحمه الله تعالى إن القياس مدفوع وليس فيه جامع معتبر لأن صدقة الفرض ليست شرطا في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض صح النفل بخلاف تكبيرة الاحرام فانها شرط في صحة تكبيرة الانتقال فلا جامع بينهما وأيضا فالنفل ثم لم يحتج لنية أصلا فلم يؤثر فيه فساد النية بالتشريك وهنا انعقادها متوقف على النية فأثر فيه اقترانها بمفسد وهو التشريك المذكور . فان نوى بها التحريم فقط وأتمها وهو إلى القيام مثلا أقرب منه إلى أقل الركوع انعقدت صلاته (وإن لم ينو بها شيئا لم تنعقد) صلاته (على الصحيح) إذ قرينة الافتتاح تصرفها إليه وقرينة الهوى تصرفها إليه فلا بد من قصد صارف عنهما وهو

(قوله لمجامعته للشك)
فيه أن الظن لا يمكن
مجامعته للشك لأنهما
حقيقتان متباينتان إذا
وجدت إحداها انتفت
الأخرى إذ الظن لا يتحقق
إلا مع الرجحان والشك
لا يتحقق الا مع التساوى
وهما ضدان (قوله لم تنعقد
صلاته) فرضا ولا نفلا

(قوله فان وقع بعضه في غير القيام) أى بأن كان في محل لا تجزئ فيه القراءة كما يأتي له رحمه الله
(قوله لم تنعقد صلاته فرضا ولا نفلا) كذا في نسخة وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل
لكنه قال في صفة الصلاة قبيل الركن الثاني مانصه : أو ركع مسبوق قبل تمام التكبيرة جاهلا
انقلبت نفلا لعذرهم إذ لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم اهـ وعبارة الشيخ عميرة قول
المصنف ويكبر للاحرام الخ لو وقع بعض التكبيرة راكعا لم تنعقد فرضا قطعاً ولا نفلا على الأصح
اهـ . أقول : والأقرب انعقادها نفلا من الجاهل كما علل به الشارح من أنه لا يلزم من بطلان
الخصوص الخ وأيضا فالتنفل يجوز أن يحرم من جلوس وما هنا أبلغ منه (قوله فان نواها بتكبيرة
لم تنعقد) أفهم أنه لا يضر الإطلاق فيما لو أتى بتكبيرتين لصرف الأولى للتحريم مع عدم المعارض
والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافق به هذا يسقط ما نظر به سم على حجج
في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عما لو وجد الامام راكعا فكبر وأطلق ثم كبر أخرى
بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فأجاب تصح صلاته خلافا لبعضهم (قوله ولهذا قال الوالد)
في نسخة إسقاط ولهذا قال الوالد وبدلها بعد قوله هنا على أن القياس الخ وهي أولى لأن قوله
على أن القياس في كلام غير والده (قوله أقرب منه إلى أقل الركوع) أخرج ما لو كان اليهما على
السواء فيضر وتقدم عن شيخنا الزياى ما يقتضى عدم الضرر (قوله فلا بد من قصد صارف)
عبارة الإيعاب ويشكل عليه ما مر أنه لو عجز عن القراءة فأتى بالافتتاح أو التعوذ لا بقصد
بدلية ولا غيرها بل أطلق حيث اعتد به مع وجود القرينة الصارفة ويجب بمنع أن وجودها
صارف ثم إن عجزه اقتضى أن لا افتتاح ولا تعوذ عليه لأنهما مقدمتان للقراءة وهي مقصودة فاذا
أتى أحد بها لا بقصد انصرف للواجب اهـ رحمه الله .

ظاهره ولوجاهلا ويوافق
ما نقل عنه في شرح هدية
الناصح لكن يخالفه
ما قدمه في هذا الشرح في
صفة الصلاة قبيل الركن
الثاني (قوله وهما انعقادها)
أى نفلا الذى قال به
المقابل (قوله وهو إلى
القيام مثلا) أى إن كان
فرضه القيام .

(قوله انتقل معه مكبرا) أى بخلاف انتقاله اليه فلا يكبر له كياتى (قوله فى غير محل تشهد) خرج ما إذا كان محل تشهده بأَن كان تشهدا أول له فلا يأتى بالصلاة على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر لا خراجة التشهد الأول عما طلب فيه وليس هو حينئذ لجرد المتابعة وأظنه قد تقدم فى صفة الصلاة (٢٣٤) فى الشرح ما يؤخذ منه ما ذكرته لكن الشهاب حجج يخالف فى ذلك وكأَنَّ

الشارح أشار بما ذكر إلى مخالفته فليراجع (قوله) وليس بمحسوب له (قال شيخنا فى الحاشية يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الأعضاء السبعة فى هذا السجود وفى هذا الأخذ نظر ظاهر إذ لم توجد حقيقة السجود حينئذ فلا يصدق عليه أنه تابعه فى السجود على أن هذا الأخذ مبنى على أن الضمير فى ليس للسجود وظاهر أنه ليس كذلك بل هو كالإشارة التى قبله للانتقال المذكور فى المتن كما هو ظاهر. وحاصل التعليل الذى فى الشرح أن التكبير إنما يكون إما للمتابعة أو للمحسوب والانتقال المذكور ليس واحدا منهما (قوله وفى كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يخفى) كان المناسب وفى كون سجود التلاوة محسوبا وإلا فالأذرعى لم يتدع حسبان سجدي السهولة وإنما بنى التكبير وعدمه فيهما على الخلاف المقرر فيهما على أن ما قاله الأذرعى من كون سجدي

نية التحرم فقط لتعارضهما وما استشكله الأسنوى من أن قصد الركن غير مشروط مردود لأن محله عند عدم الصارف وهما صارف كما علمت وعلم من كلامه ما بأصله أن نية الركوع فقط كذلك لعدم التحرم ومثله نية أحدهما على الإبهام لما فيه من التعارض هنا أيضا ومقابل الصحيح تنعقد فرضا لأن قرينة الافتتاح تصرفها إليه (ولو أدركه) أى الامام (فى اعتداله فما بعده انتقل معه مكبرا) استحبابا وإن لم يكن محسوبا له موافقة لإمامه فى تكبيره (والأصح أنه يوافقه) استحبابا أيضا فى أذكار ما أدركه معه وإن لم يحسب له كالتحميد والدعاء (فى التشهد والتسبيحات) ويوافقه فى إكمال التشهد أيضا وظاهر كلامهم أنه يوافقه حتى فى الصلاة على الآل فى غير محل تشهده وهو ظاهر. والثانى لا يستحب ذلك لأنه غير محسوب له وقيل تجب موافقته فى التشهد الأخير لأنه بالإحرام لزومه اتباعه (و) الأصح (أن من أدركه) أى الامام (فى سجدة) أولى أو ثانية ومثلها كل ما لا يحسب له (لم يكبر للانتقال إليها) لعدم متابعتها فى ذلك وليس محسوبا له بخلاف الركوع فإنه محسوب له وبخلاف ما إذا انتقل بعد ذلك مع الامام من السجود أو غيره فإنه يكبر موافقة لإمامه ومقابل الأصح يكبر كالركوع وتقدم الفرق وخرج بأولى أو ثانية ما لو أدركه فى سجدة التلاوة قال الأذرعى والذى ينقدح أنه يكبر للمتابعة فإنها محسوبة له قال: وأما سجدة السهو فينقدح فى التكبير لهما خلاف من الخلاف فى أنه يعيدها آخر صلاته أولا إن قلنا الأكبر وإلا فلا انتهى وفى كون الثلاثة محسوبة له نظر لا يخفى إذ من المعلوم أن فعله كذلك إنما كان للمتابعة وحينئذ فالأوجه عدم تكبيره للانتقال إليها (وإذا سلم الامام قام) يعنى انتقل وإن لم يكن قائما كصل من نحو جلوس (المسبوق مكبرا إن كان جلوسه) مع الامام (موضع جلوسه) لو كان منفردا كأن أدركه فى ثانية المغرب أو ثالثة الرباعية لأنه يكبر له المنفرد وغيره بلا خلاف وأفهم كلامه أنه لا يقوم قبل سلام إمامه فإن تعمد من غير نية مفارقة بطلت صلاته وإن كان ساهيا أو جاهلا لم يعتد بجميع ما أتى به حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ومتى علم ولم يجلس (قوله انتقل معه) أى وجوبا اه حجج (قوله فى أذكار ما أدركه) هذا قد يخرج رفع اليدين عند قيام الامام من التشهد الأول حيث لم يكن أولا للمأموم ويظهر الآن أنه يأتى به متابعة لإمامه ونقل مثله فى الدرس عن حجج فى شرح الارشاد فليراجع وفيه أيضا أنه يأتى به ولو لم يأت به إمامه (قوله كالتحميد والدعاء) حتى عقب التشهد والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم كما اعتمد ذلك شيخنا الرملى ووجهه بأن الصلاة لاسكوت فيها اه سم على منهج (قوله فى غير محل تشهده) عبارة حجج ولو فى تشهد المأموم الأول (قوله وليس بمحسوب له) يؤخذ منه أنه لا يجب عليه وضع الأعضاء السبعة ولا الطمأنينة فى هذا السجود لأنه لمحض المتابعة وهو ظاهر (قوله فى سجدة التلاوة) أى فيكبر (قوله والذى ينقدح) أى يظهر ظهورا واضحا (قوله وإلا فلا) أى وهو الراجح (قوله وفى كون الثلاثة محسوبة) أى سجود التلاوة وسجدي السهو وفى نسخة التلاوة وهى الصواب لأن سجدي السهو لم ينقل فيهما عن أحد أنها محسوبة بآن له وإنما لمحض المتابعة بخلاف سجدة التلاوة (قوله إليها) أى إلى السجدة الثلاث (قوله فإن تعمد من غير نية مفارقة بطلت) ولا يقال غايته أنه سبق بركن وهو لا يبطل لأن صلاة الامام قد تمت اه سم على منهج وقوله وهو أى السابق بركن (قوله حتى يجلس) أى ولو كان الامام سلم

بطلت

التلاوة وسجدي السهو إن قلنا بعدم إعادتهما من المحسوب

لا محيص عنه وما ادعاه الشارح من أن فعلهما لجرد المتابعة ممنوع كما يعلم ذلك من تأمل معنى كلامهم فى المحسوب وغيره (قوله حتى يجلس ثم يقوم بعد سلام الامام) أى إن حصل جلوسه قبل سلامه وإلا فالواجب جلوسه ثم قيامه فورا كما هو ظاهر وقد تصدق به عبارته

(قوله أو في غيره عامدا عالما بتحريمه بطلت صلاته) لا يشكل بما مرّ له من عدم البطلان بتطويل جلسة الاستراحة خلافا لما في حاشية الشيخ إذ لاجماع وفرق بين جلوس مطلوب في أصله وجلوس

(٢٣٥)

منهى عنه بعد انقطاع

المتابعة (قوله ويلحق بها)

أى فى العبارة وكان

الأوضح أن يقول ويرادف

ذلك قولنا على الجلوس بين

السجدين وإلا فاصل كل

منهما أن يكون بقدر

الطماينة فهما مستويان.

والحاصل أن مرجع

العبارات الثلاث واحد

وإنما الخلاف فى العبارة

(قوله لأقل الركن القصير)

لا حاجة إلى قوله القصير إلا

أنه نظريه لما مثل به

(قوله وقد جزم ابن المقرئ) إن

أراد فى هذا الموضع فممنوع

لأنه لم يتعرض له وإنما هو

فى كلام الشارح فلهذا سبق

نظريه فى الشرح إلى ما فى

المتن ، وعبارة الروض

ويحرم مكثه قال الشارح

وينبغى أن يغتفر قدر

جلسة الاستراحة ثم رأيت

الأذرعى أشار إليه انتهى

وإن أراد فى الشرط

السادس فستعلم ما فيه

(قوله وعبارة الروضة) يوم

أن ما ذكره عنها عبارة عما

تقدم كما هو المفهوم من

مثل هذا التعبير وليس

كذلك كما هو ظاهر غاية

الأمر أن عبارتها قد تشمل

ما نحن فيه على أن ما ذكره

ليس عبارة الروضة

بالحرف وإنما عبارتها وإن ترك سنة وكان فى الاشتغال بها تخلف فاحش كسجود التلاوة والشهادتين لم يأت بها المأموم فأن فعلها

بطلت صلاته ثم قال أما إذا كان التخلف لها يسيرا كجلسة الاستراحة فلا بأس كما لا بأس بزيادتها فى غير موضعها انتهت (باب صلاة المسافر)

بطلت صلاته ويفارق من قام عن إمامه عامدا فى التشهد الأول حيث اعتدّ بقراءته قبل قيام إمامه بأنه لا يلزمه العود له كما مرّ فى باب (وإلا) أى وإن لم يكن موضع جلوسه لو كان منفردا كأن أدركه فى ثانية أو رابعة أو رابعة أو ثالثة ثلاثية (فلا) يكبر عند قيامه أو ما قام مقامه (فى الأصح) لأنه غير محل تكبيره وليس فيه موافقة لإمامه والثانى يكبر لئلا يخلو الانتقال عن ذكر . والسنة أن لا يقوم المسبوق إلا بعد تسليم إمامه ويجوز بعد الأولى فإن مكث فى محل جلوسه لو كان منفردا جاز وإن طال أو فى غيره عامدا عالما بتحريمه بطلت صلاته ومحله كما قاله الأذرعى إذا زاد على جلسة الاستراحة ويلحق بها الجلوس بين السجدين أما قدرها فمغتفر وهذا بالنسبة لأقل الركن القصير فهو مساو لعبارة بعضهم أنه يغتفر قدر طمأنينة الصلاة دون ما زاد عليها وقد جزم ابن المقرئ بما يوافق كلام الأذرعى ، وعبارة الروضة فى الشرط السادس أنه لا بأس بزيادة جلسة يسيرة كجلسة الاستراحة فى غير موضعها فإن كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل ويسجد للسهو .

(باب) كيفية (صلاة المسافر)

من حيث القصر ويتبعه الكلام فى قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع الاعتراض بأن الترجمة ناقصة على أن المعيب أن يترجم لشيء ويذكر أنقص منه أما ذكر زائد على الباب عن الترجمة فلا وقد وقع مثل ذلك للبخارى كثيرا . والأصل فى القصر قوله تعالى - وإذا ضربتم فى الأرض - الآية وهى مقيدة بالخوف لكن صح جوازه فى الأمن لخبر

(قوله بطلت صلاته) أى لعدم الاتيان بالجلوس الواجب عليه (قوله ويجوز بعد الأولى) قضيته أنه لا يجوز معها وبه صرح فى شرح البهجة حيث قال ويجوز أن يقوم عقب الأولى فإن قام قبل تمامها عمدا بطلت صلاته وظاهره ولو عاميا وينبغى خلافه حيث جهل التحريم لما تقدم من أنه لو قام قبل سلام إمامه سهوا أو جهلا لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوبا ثم يقوم (قوله أو فى غيره عامدا عالما بتحريمه بطلت صلاته) قد يشكل البطلان بما مرّ له من عدمه بتطويل جلسة الاستراحة فليتأمل اللهم إلا أن يقال إن هذه لما لم تكن مطلوبة منه فهى زائدة فيقتصر فيها على قدر الضرورة (قوله على جلسة الاستراحة) أى على قدرها (قوله أنه لا بأس) أى لا ضرر .

(باب صلاة المسافر)

(قوله صلاة المسافر) انظر مشروعية صلاة المسافر فى أى سنة كانت وفى حاشية العلامة القليوبى وشرعت فى السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الأثير وقيل فى ربيع الآخر من السنة الثانية قاله الدولابى وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما وأول الجمع كان فى سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة (قوله من حيث القصر) أى لا من حيث الأركان والشروط (قوله ويتبعه الكلام فى قصر فوائت الخ) قد يقال هذه داخلة فى قوله من حيث القصر إذ هو شامل لما يفعل فى السفر فانه فى الحضر أولى وقوله والجمع عطف على القصر .

فائدة - قال ع روى ابن أبى شيبه والطبرانى «خيار أمتى من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله والذين إذا أحسنوا استبشروا وإذا أساءوا استغفروا وإذا سافروا قصرُوا وأفطروا» اه سم على منهج .

بالحرف وإنما عبارتها وإن ترك سنة وكان فى الاشتغال بها تخلف فاحش كسجود التلاوة والشهادتين لم يأت بها المأموم فأن فعلها بطلت صلاته ثم قال أما إذا كان التخلف لها يسيرا كجلسة الاستراحة فلا بأس كما لا بأس بزيادتها فى غير موضعها انتهت (باب صلاة المسافر)

(قوله ويجوز عكسه) يتوقف فيه بأنه لا معنى لهذا التجويز مع أن الضبط تابع للواقع فإن كان الواقع أنه صلى الله عليه وسلم قصر وأتم وأفطر وصامت تعين فتح الأولين منهما وإن كان الأمر بالعكس تعين ضمهما وأجاب عنه الشيخ في الحاشية بأنه بالنظر لجرد الإعراب وفيه أن هذا لفائدة فيه إذ من المعلوم أن التاء قابلة في حدّاتها للفتح والضم والأولى في الجواب أن يقال السفر الذي سألت فيه عائشة وقع فيه الأمران جميعاً فتارة صامت وأفطر وأتم وقصر وتارة بالعكس فيحتمل أنها سألت مرتين في كل مرة عن حالة ويحتمل أنها سألت مرة واحدة عن إحداها فاختلفت الروايات فيما سألت عنه من الحالتين لوقوعهما إن كان هناك روايات فتأمل (قوله أو أنه إضافي) أي لفائدة الحضر (قوله وعلى الأظهر في الخوف) لعل مقابل الأظهر لا يشترط الطول في الخوف فليراجع (قوله أي إن ظنّ لحوق ضرره) هذا إنما يحتاج إليه بالنسبة للحديث الثاني لأن اللعن فيه يؤذن بالحرمة فهو قاصر عليه

«لما سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» ويجوز فيه الإتمام - صح عن عائشة أنها قالت «يارسول الله قصرت وأتممت وأفطرت وصمت أي بفتح التاء الأولى وضم الثانية فيهما ويجوز عكسه فقال: أحسنت يا عائشة» وأما خبر «فرضت الصلاة ركعتين» أي في السفر فعنه لمن أراد الاختصار عليهما جمعا بين الأدلة وسيأتي ما يدل على الجمع. ولما كان القصر أهم هذه الأمور بدأ المصنف به فقال (إنما تقصر رباعية) لاصبح ومغرب بالإجماع وأما خبر مسلم «فرضت الصلاة في الخوف ركعة» فمحمول على أنه يصلها فيه مع الإمام وينفرد بالأخرى إذ الصبح لو قصرت لم تكن شفعاً وخرجت عن موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها إلى ركعتين لأنها لا تكون إلا وتراً ولا إلى ركعة لخروجها بذلك عن باقي الصلوات، ولا بد أن تكون الرباعية مكتوبة من الخمس فلا تقصر مندورة ولا نافلة لعدم وروده (مؤداة) وفائدة السفر الآتية ملحقة بها فلا ينافي الحصر أو أنه إضافي لاسيما وقد نص عليها بعد ذلك فلا تقصر فائتة الحضر في السفر كما سيأتي (في السفر الطويل) اتفاقاً في الأمن وعلى الأظهر في الخوف (المباح) أي الجائز سواء كان واجباً أم مندوباً مباحاً أم مكروهاً ومنه أن يسافر وحده منفرداً لاسيما في الليل لخبر أحمد وغيره «كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن راكب الفلاة وحده» أي إن ظنّ لحوق ضرره

(قوله لما سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم) روى ذلك عنه يعلى بن أمية حيث قال كما في شرح الروض. قلت: لعمر إنما قال الله تعالى - إن خفتم - وقد أمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة الخ (قوله ويجوز عكسه) أي من حيث العربية وإلا فهذا إخبار عن قضية وقعت وليست هي محتملة للأمرين حتى يجوز كل فإن كان التناصر والمفطر هو النبي صلى الله عليه وسلم تعين فتح التاء في الأولين منهما أو عائشة تعين العكس اللهم إلا أن يقال إن القصر والإتمام وقعا في يومين مختلفين، وعبارة البيضاوي في تفسير الآية ويؤيده أي جواز القصر «أنه عليه السلام أتم في السفر وأن عائشة اعتمدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يارسول الله قصرت: وأتممت وصمت وأفطرت فقال أحسنت يا عائشة» (قوله ولما كان القصر أهم) أي من حيث أن فيه ترك بعض الصلاة ولكونه متفقاً عليه بيننا وبين الحنفية (قوله لاصبح ومغرب بالإجماع) نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف إلى ركعة اه حجج وكأنه لشذوذه لم يعتد به في مخالفة الإجماع وفي حجر أيضاً وعمم ابن عبد السلام ومن تبعه القصر إلى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها لعموم الحديث المذكور (قوله ولا بد أن تكون الرباعية مكتوبة) الظاهر أنه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لأن المراد المكتوبة ولو أصالة ولهذا يجوز للصبي القصر مع أنها غير مكتوبة في حقه وذلك لأنه قيل إن الفرض إحداها ومن ثم وجبت نية الفرضية فليست نفلاً محضاً مبتدأ حتى يمتنع القصر وله إعادتها تامة أي إن صلاها مقصورة ولو صلاها تامة ينبغي أن يمتنع إعادتها مقصورة مراه سم على منهج أي وذلك لأن الإتمام هو الأصل والإعادة فعل الشيء ثانياً بصفته الأولى وكان مقتضاه أنه إذا قصر الأولى لا يعيدها إلا مقصورة لكن لما كان الإتمام هو الأصل جاز إعادتها تامة وينبغي أن محل ذلك إذا لم يعدها لخلل في الأولى أو خروجاً من الخلاف وإلا جازله قصر الثانية وإتمامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشارح أن الأوجه إعادتها مقصورة بعد قول المصنف ولو اقتدى بتم لحظة لزمه الإتمام (قوله ومنه) أي من المكروه وقوله أن يسافر وحده ولو قصر السفر وقوله منفرداً في حج إسقاط منفرداً وهو أولى للعلم بالانفراد عن قوله وحده ويمكن أن يقال الجمع بينهما تأكيد.

(قوله تبعاً لشخص لا يعلم سبب سفره) أفهم أنه إذا علمه وأنه معصية لا يقصر وأشار الشيخ في الحاشية إلى أن هذا المفهوم غير مراد أخذاً من قول الشارح في الفصل الآتي عقب قول المصنف لا يعلم موضعه وإن امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر من كلامهم وقد يمنع هذا الأخذ بعمومه لأن ما يأتي مفروض في الأسير فهو مقهور فلم يوجد منه سبب في معصية أصلاً فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وإن لم يكن مقهوراً فيراجع (قوله فإن كانت قضاء) أي بأن لم يقع جميعها في الوقت على الرجوح أو بأن لم يبق قدر ركعة من الوقت على الرجح (قوله قيل وعلم من هذه العبارة أنه إن فعل الخ) لفظ قيل ألحقه الشارح في النسخ وكذا قوله آخر السودة ومقتضى كلامهم خلافه وكأنه مشى أولاً على ما نقل عن فتاوى والده من أنه لا بد من فعل ركعة في الوقت بالفعل ثم رجع عنه فألحق ما ذكر فالشرط حينئذ أن يسافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة سواء أشرع فيها أم لا إذ يصدق عليها أنها فائتة سفر وما نقل عن فتاوى والده ليس موجوداً فيها .

وقال «الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب» فيكره أيضاً اثنان فقط لكن الكراهة فيهما أخف، وصح خبر «لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة ماسار راكب بليل وحده» نعم من كان أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر فيما يظهر كما لو دعت حاجة إلى الانفرد والبعد عن الرفقة إلى حد لا يلحقه غوهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى فلا قصر في سفر المعصية كما سيأتي، ولو خرج لجهة معينة تبعاً لشخص لا يعلم سبب سفره أو لتنفيذ كتاب لا يعلم مافيه، فالمتجه كما قاله الأسنوي إلحاقه بالمباح (لأفائنة الحضر) ولو على احتمال، ومثل ذلك في جميع ما يأتي سفر يمتنع القصر فيه فلا يقصرها وإن قضاها في السفر بالإجماع ولأنها ثبتت في ذمته تامة فلا يبرأ منها إلا بفعلها كذلك ولو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يسعها فإن كانت قضاء لم تقصر وإلا قصرها. قيل وعلم من هذه العبارة أنه إن فعل في السفر ركعة فأكثر قصرها وإلا فلا، ومقتضى كلامهم خلافه (ولو قضى فائتة السفر) المبيح للقصر (فالأظهر قصره في السفر) الذي هو كذلك وإن كان سفر آخر وتخلل بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضاها كأدائها، وبه فارق عدم قضاء الجمعة جمعة

(قوله وقال الراكب شيطان) أي كالشيطان في أنه يبعد عن الناس لئلا يطلع على أفعاله التبيحة، ومثله يقال فيما بعده (قوله لكن الكراهة فيهما أخف) أي من الواحد (قوله ماسار راكب بليل) خص الراكب والليل لأنهما مظنة الخوف أكثر والأفضل الراكب الماشي ومثل الليل النهار (قوله تبعاً لشخص لا يعلم سبب سفره) دخل فيه ما لو لم يظن من حال متبوعه شيئاً وقوله سبب سفره مفهومه أنه لو علم أن متبوعه مسافر لمعصية لا يجوز له السفر معه ولا الترخص بتقدير سفره لعصيان به وقد يتوقف فيه إذا كان التابع لا يشاركه في المعصية التي سافر لأجلها، ثم رأيت ماسيأتي في الفصل الآتي في قول الشارح بعد قول المصنف ولا يعلم موضعه وإن امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر الخ (قوله فالمتجه كما قاله الأسنوي الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما لو أكره على إيصاله وعلم أن فيه معصية لأنه لا يلزم من إيصاله وقوع المعصية (قوله ولو على احتمال) بأن شك (قوله إلا بفعلها كذلك) أي تامة (قوله فإن كانت قضاء) أي بأن لم يبق من وقتها ما يسع ركعة كما يأتي في قوله ومقتضى الخ (قوله وعلم من هذه العبارة) أي قوله فإن كانت قضاء الخ (قوله ومقتضى كلامهم) ووجد ببعض النسخ بإصلاح المؤلف بدل قوله ومقتضى الخ والأوجه خلافه وعبارة سم على حجر قوله ولو سافر وقد بقي من الوقت الخ هل صورة المسئلة أنه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرها عن الوقت امتنع قصرها إذ مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر مجوز لقصرها وإن أخرجها عن الوقت وكلام الشارح في شرح الإرشاد الصغير كالصريح في الثاني وكأن وجهه أنها حينئذ فائتة سفر، وقول البهجة ولو أخر وقت فرضه وقد بقي قدر ركعة الخ دال على الثاني دلالة لاختفاء معها بل لا تكاد تحتل غيره، لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب أحمد الرملي الأول وفيه نظر فليتأمل وقوله خلافه هو المعتمد أي فيقصرها إذا سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة سواء شرع فيه في الوقت أم لا، وهذا هو المعتمد كما صرح به الزيادي اهـ وسيأتي للشارح عند قول المصنف ويجب كون التأخير بنية الجمع ما يوافق فيه حيث قال ثم والفرق بينه وبين جواز القصر الخ (قوله وبه فارق عدم قضاء الجمعة جمعة) أي لا تتفاء سبب كونها جمعة وهو الوقت .

وما قرّناه في السفر الآخر غير وارد على المصنف ، ولو قلنا بالمشهور أن المعرفة إذا أعيدت تكون عين الأولى ، إذ قوله دون الحضر يبين عدم الفرق ، ومحل تلك القاعدة على ما فيها من نزاع عند عدم قرينة تصرف الثانية لغير الأولى أو ما هو أعم منها ، ومقابل الأظهر يقصر فيهما لأنه إنما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الأداء ، وفي قول يتمّ فيهما لأنها صلاة ردت إلى ركعتين فإذا فاتت أتى بالأربع كالجمعة ، وفي قول أيضا إن قضاها في ذلك السفر قصر وإلا فلا (دون الحضر) وما ألحق به لفقده سبب القصر حال فعلها (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص بها ولو متعددا كما قاله الإمام أو كان داخله مزارع وخراب ، إذ ما في داخل السور معدود من نفس البلد محسوب من موضع الإقامة وإن كان لها بعض سور وهو صوب مقصده اشترط مجاوزته ولو كان السور متهدما وبقيت له بقايا اشترط مجاوزته وإلا فلا ، ويحمل الكلامان على هاتين الحالتين والحنديق فيما لا سور لها كالسور وبعضه كبعضه وإن خلا عن الماء فيما يظهر ، وعلم مما تقرّر

(قوله وما قرّناه) أي من قوله الذي هو كذلك الخ (قوله بالمشهور أن المعرفة) هو بفتح الهمزة بدل من المشهور ، والبديل على نية تكرار العامل فالباء مقدرة فيه (قوله يبين عدم الفرق) أي بين قضائها في السفر الذي فاتت فيه أو غيره (قوله عند عدم قرينة) أي وقد وجدت هنا ، وهي قوله دون الحضر (قوله ومقابل الأظهر يقصر فيهما) أي في السفر والحضر ، ولو أخر هذا عن قوله الآتي دون الحضر كان أولى (قوله وما ألحق به) أي كسفر المعصية (قوله مجاوزة سورها) هو بالهمز البقية وبعده المحيط بالبلد اه عميرة . وفي سم على منهج . اعلم أن العادة أن باب السور له كتفان خارجان عن محاذة عتبه بحيث أن الخارج يجاوز العتبة ، وهو في محاذة الكتفين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتفين فليس له القصر قبل مجاوزة ذلك وإن انفصل عن العتبة فيه نظر ، ومال م ر للتوقف فليحذر اه . أقول : ومراده بقوله للتوقف التوقف على مجاوزة السور ، ولعل وجهه أنه لا يعدّ مجاوزا للسور إلا بمجاوزة جميع أجزائه . ومنها الكتفان ، ثم الظاهر أنه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ، ووافق عليه م ر اه سم على منهج و ببعض الهوامش نقلا عن بعض أهل العصر بعد ما ذكره سم هذه طريقة ، والذي مشى عليه جماعة أنه لا يشترط وهو أظهر ، ووجهه أنا إذا لم نعتبر البساتين وإن كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا يعتبر ما ذكر بطريق الأولى اه . أقول : وقد تمنع الأولوية بل والمساواة ، ويفرق بين البساتين ومرافق القرية بأن البساتين لاتدعوا الحاجة إليها إلا نادرا ، بخلاف مرافق القرية من نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان فإن الحاجة المؤكدة بل الضرورة داعية إليها لأن أهل القرية لا يستغنون عنها فاشتترط مجاوزتها ، وقال الشيخ عميرة : بحث الأذرعى اشتراط مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها اه وبقي مالو هجرت المقبرة المذكورة واتخذ غيرها ؟ هل يشترط مجاوزتها أم لا فيه نظر ، والأقرب الأول لنسبتها لهم واحترامها . نعم لو اندرست وانقطعت نسبتها لهم فلا يشترط مجاوزتها وهو مخالف لما نقل عن م ر من اشتراط مجاوزتها (قوله اشترط مجاوزته) أي السور الذي بقي منه شيء .

(قوله الكلامان) أي كلام من أطلق اشتراط مجاوزة السور المهدوم وكلام من أطلق عدم اشتراطه

أنه لا أثر له مع وجود السور . قال الأذري لو أنشئت إلى جانب جبل ليكون كالسور لها اشترط في حق من يسافر إلى جهته أن يقطعه إذا كان ارتفاعه مقتصدا ، فإن لم يكن مقتصدا اشترط مجاوزة ما ينسب إليه عرفا كما قالوا في النازل إلى وهدة أنه لا بد أن يصعد عند الاعتدال ولا نقل عندى ، ويلحق بالسور تحويط أهل القرى عليها بتراب أو نحوه (فإن كان وراءه عمارة) كدور ملاصقة له عرفا (اشترط مجاوزتها) أيضا (في الأصح) لأنها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه (قلت : الأصح لا يشترط) مجاوزتها (والله أعلم) لعدم عدّها من البلد . ألا ترى أنه يقال سكن فلان خارج البلد ، ويؤيده قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلد أن يدفع زكاته لمن هو خارج السور لأنه نقل للزكاة ، ولا ينافيه ما يأتي أنه لو اتصل ببناء قرية بأخرى اشترطت مجاوزتهما لأنهم جعلوا السور فاصلا بينهما ، ومنه يؤخذ أن من بالعمران الذي إذا أراد أن يسافر من جهة السور لم يشترط مجاوزة السور لأنه مع خارجه كبعدة منفصلة عن أخرى ولا مأطلقه المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان من اعتبار العمران لأنه محمول على سفره من بلدة لاسور لها ليوافق ما هنا (فإن لم يكن لها سور) أصلا أو في جهة مقصده أو كان لها سور غير خاص بها كقرى متفائلة جمعها سور ولو مع التقارب (فأوله) أى سفره (مجاوزة العمران) وإن تخلله خراب

(قوله أن يقطعه) أى يصعده بقرينة ما بعده ، وعبارة التحفة وألحق الأذري به قرية أنشئت بجانب جبل يشترط فيمن سافر في صوبه قطع ارتفاعه إن اعتدل الخ

(قوله أنه لا أثر له) أى الخندق (قوله مع وجود السور) قال سم على منهج في أثناء كلام قال الأسنوى : لو كان على باب البلد قنطرة اشترط مجاوزتها قاله في التهمة اه وعبارة العباب والخندق كالسور ، وكذا قنطرة الباب اه ولو كانت القنطرة على باب السور فينتجه اشترط مجاوزتها ، ولا يكفي مجاوزة السور وإن لم يكن سور اشترط ، ثم رأيت مر قال لا يشترط مجاوزة الخندق أو القنطرة وراء السور وإن لم يكن سور اشترط اه وبقي ما لو كان ثم خندق وقنطرة ولا سور هناك فهل يشترط مجاوزتهما معا أو الأول منهما فيه نظر ، والأقرب أن العبرة بالذى يمر عليه أولا منهما ونقل عن سم بهامش العباب ما يوافقه ، وانظر ماصورة القنطرة التي يشترط مجاوزتها مع أن الذى نعرفه في القناطر إنما هو جعلها للبرور عليها لحفظ البلد (قوله لو أنشئت) أى قرية وقوله إلى جانب جبل ليكون كالسور يشعرون أنهم لو لم يقصدوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند إرادة البناء لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلا لم يشترط مجاوزته وأسقط هذا التعليل حجب فاقضى أنه لا فرق ، وهو ظاهر حيث حصل به منفعة لأهل القرية (قوله مقتصدا) أى متوسطا (قوله اشترط مجاوزة ما ينسب إليه) أى المنشأ بجانب البلد (قوله كما قالوا في النازل) أى المقيم في وهدة فالى فيه بمعنى فى (قوله ويلحق بالسور تحويط أهل القرى عليها) أى لإرادة حفظها من الماء مثلا . أما ما جرت العادة به من إلقاء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون كالسور لكنه يعد من مرافقها على ما مر في كلام سم نقلا عن م ر (قوله لمن هو خارج السور) أى ولو كان الآخر من الدين بيوتهم داخل السور فليتنسبه له فانه يقع بمصرنا كثيرا (قوله لأنهم جعلوا السور فاصلا) أى فارقا بين المسئلتين فليس المراد أن بين المتصلتين سورا (قوله مجاوزة العمران) بضم العين ومنه المقابر المتصلة ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما بحثه الأذري و بينت ما فيه في شرح العباب وأن كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه فالفرق بين ما هنا وبين الحلة الآتية واضح اه حجب وقوله مصرح بخلافه تقدم عن الشارح ما فيه .

(قوله لأصول أبنية به)

(٢٤٠)

أى فما به ذلك أولى (قوله لاجاوزة الخراب) أى خارج العمران بقرينة ما بعده

(قوله بالتحويط عليه)

يعنى على العمران وقوله

أوتأخذوه أى الخراب

ففيه تشيت الضائر

(قوله جرى على الغالب)

يتأمل (قوله فان كانت

بواد) انظر ما معنى كون

الوادى المذكور من جملة

مفهوم المستوى . لا يقال

مراده بالمستوى بالنسبة

إليه المعتدل فقد استعمل

لفظ المستوى فى حقيقته

مما ليس فيه صعود

ولا هبوط بالنسبة للربوة

والوهدة وفى مجازه بمعنى

المعتدل بالنسبة للوادى

لأننا نقول ينافى هذا قوله

بعد إن كانت الثلاثة

معتدلة فتأمل (قوله

وسافر فى عرضه) ظاهره

وإن لم تكن بجميع

العرض لكن ينافيه

أخذه مفهوم هذا بقوله

بعد أو كانت ببعض

العرض وهو فى الإطلاق

هنا موافق لما نقله الشهاب

سم عن اعتماد والده

ومخالف لما نقله عنه نفسه

وفى أخذه المفهوم الآتى

بالعكس فهو الراجع عنده

لموافقه ما نقله عنه الشهاب

المذكور خصوصا وهو

منطوق فى كلامه هنا

بخلاف عدم التقييد

فهو مفهوم والمنطوق مقمّم على المفهوم .

لأصول أبنية به أونهر وإن كان كبيرا أوميدان لكونه محل الإقامة (لا) مجاوزة (الخراب)
الذى لم يبق أصوله أوهجروه بالتحويط عليه أوتأخذوه مزارع فلا ينافيه ما فى المجموع من اشتراط
مجاوزته لأنه محمول على غير ما قلناه (و) لا (البساتين) والمزارع كما علمت بالأولى ، ولهذا
أسقطها من الحرر وإن اتصلتا بما سافر منه أو كانتا محوطتين لأنهما لا يتخذان للإقامة ولا فرق كما
شمله كلامه بين أن يكون بها قصور أو دور تسكن فى بعض فصول السنة أولا وقد قال فى المجموع
انه الظاهر لأنها ليست من البلد . وقال الأسنوى فى المهمات : إن الفتوى عليه وهو المعتمد وإن
اشتراط فى الروضة مجاوزتها (والقريّة) كبدة فيما تقرر والقريتان المتصلتان عرفا (كبدة) واحدة
وإن اختلف اسمهما وإلا اكتفى بمجاوزة قرية المسافر ، وقول الماوردى يكفى فى الانفصال ذراع
جرى على الغالب ، والمعول عليه العرف (وأول سفر ساكن الخيام) كالأعراب (مجاوزة الحلة)
فقط وهى بكسر الحاء بيوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجتمع أهلها للسمر فى ناد واحد ويستعير
بعضهم من بعض ولا بد من مجاوزة مرافقتها أيضا كملعب صبيان وناد ومطرح رماد ومعطن إبل ،
وكذا ماء وحطب اختصا بها وقد تشمل الحلة جميع ذلك فلا ترد عليه ، وإنما اعتبر ذلك لأنها
معدودة من محل إقامتهم ومحل ما تقرر حيث كانت بمستوى ، فان كانت بواد وسافر فى عرضه أو برربة
أو وهدة اشتراط مجاوزة العرض

(قوله لأصول أبنية) صفة لخراب . والمعنى أن الخراب المتخلل بين العمران إذا صار أرضا محضة
لا أثر للبناء فيه يشترط مجاوزته (قوله لاجاوزة الخراب) قال والد الشارح فى حواشى شرح
الروض قال الجوينى : لو سورا على العامر سورا وعلى الخراب سورا فلا بد من مجاوزة السورين اه
أقول : وقد يتوقف فيه ويقال الأقرب عدم اشتراط مجاوزة السور الثانى إذ لا عبرة به مع وجود
التحويط على العامر (قوله كما علمت) أى المزارع (قوله وإن اتصلتا) أى البساتين والمزارع
وهو غاية (قوله وإلا اكتفى) أى إلا يتصلا (قوله ساكن الخيام) .

فائدة — الخيمة أربعة أعواد وتنصب وتسقف بشئ من نبات الأرض وجمعها خيم بحذف
الهاء كتمرة وتمر ثم تجمع على خيام ككباب وكلاب فالخيام جمع الجمع . وأما المتخذ من ثياب
أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد يتجاوزون فيطلقونه عليه انتهى أسنوى ،
وقوله وتسقف بتخفيف القاف المفتوحة وقد تشدد . وفى المصباح : سقفت البيت سقفا من باب
قتل عملت له سقفا وأسقفته بالألف كذلك وسقفته بالتشديد مبالغة (قوله بحيث يجتمع أهلها
السمر) وهو الحديث ليلا وقوله فى ناد . النادى مجتمع القوم . قال فى المصباح : ندا القوم ندوا من باب
قتل اجتمعوا ومنه النادى وهو مجلس القوم ومتحدثهم اه وقوله ولا بد من مجاوزة مرافقتها قضية
اعتبار ما ذكر فى الحلة وعدم التعرض له فى القرية أنه لا يشترط مجاوزته فيها وعليه جرى حجر
وتقدم عن سم عن الشارح ما يخالفه فليراجع (قوله وكذا ماء وحطب اختصا بها) ظاهره وإن
بعدا ولو قيل باشتراط نسبتها إليها عرفا لم يكن بعيدا (قوله اشتراط مجاوزة العرض) كالصريح
فى أنه لا بد من مجاوزة العرض والمهبط والمصعد فما ذكر وإن لم تكن الحلة عامة لها وهو كذلك
كما يفيد كلام الأئمة واعتمده شيخنا الرملى فاذا كانت الحلة بمرافقتها فى أثناء الوادى وأراد السفر
إلى جهة العرض لا تكفى مجاوزة الحلة بمرافقتها بل لا بد من مجاوزة العرض أيضا فتأمل ثم جزم مر
بخلافه فقال بل يكفى كما فى شرح الروض انتهى سم على منهج .

ومحل الصعود والهبوط إن كانت الثلاثة معتدلة وإلا بأن أفرطت سعتها أو كانت ببعض العرض اكتفى بمجازة الحلة ومراقبتها عرفا ولو نزل بمحل من بادية وحده اشترط منارقتها وما ينسب إليه عرفا فيما يظهر وهو محمل ما بحثه بعضهم أن رحله كالحلة فيما ذكر ويعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد جرى السفينة أو الزورق إليها قاله البغوى وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهره مع ما نقل عن البغوى نفسه في الخراب أن سير البحر يخالف سير البرّ وكأنه لأن العرف لا يعدّ المسافر فيه مسافرا إلا بعد ركوب السفينة أو الزورق بخلافه في البرّ فإنه بمجرد مجاوزة العمران وإن ألصق ظهره به يعدّ مسافرا وهذا هو المعتمد ، ويحتمل أن كلام البغوى محمول على ما لا سور له ، وعلم مما تقرر أنه لا أثر لمجرد نية السفر لتعلق القصر في الآية بالضرب ويخالف نية الإقامة كما سيأتى لأن الإقامة كالقنية في مال التجارة كذا فرق الرافعى تبعاً لبعض المرازمة . قال الزركشى وغيره وقضيته أنه لا يعتبر في نية الإقامة المكث وليس مراداً كما سيأتى فالمسئلان كما قاله الجمهور مستوييتان في أن مجرد النية لا يكفي فلاحاجة لفارق وينتهى السفر ببلاوغ ما شرط مجاوزته ابتداء مما مرّ سواء أكان ذلك من أول دخوله إليه أم لا بأن رجع من سفره كما قال (وإذا رجع) إلى ما شرط مجاوزته من دون مسافة القصر لحاجة كتطهر وأخذ متاع أونوى الرجوع له وهو مستقل ما كثر وإن كان يمكن غير صالح للإقامة ، فإن كان وطنه صار مقياً بابتداء رجوعه أو بنيته ولا يترخص في إقامته

(قوله ومحل الصعود والهبوط) أى إن استوعبته البيوت أخذنا من قوله الآتى أو كانت ببعض العرض الخ هذا ، ويقال عليه حيث كانت المسئلة مصوّرة بما ذكر فلاحاجة إلى ذكر عرض الوادى إذ البيوت المستوعبة للعرض داخلية في الحلة . والظاهر أن من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعاب البيوت للعرض لم يذكره بعد الحلة ولعلهما طريقتان : إحداهما كما صرح به الجمهور من أنه يشترط مع مجاوزة الحلة عرض الوادى حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادى لاجمعيه . والثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الحلة بجميع الوادى فيشترط مجاوزتها وإن كانت ببعضه اشترط مجاوزة الحلة فقط (قوله ولو نزل بمحل) أى سكن (قوله أو الزورق إليها) أى آخر (قوله قاله البغوى وأقره) قال ابن حجر : وإن كان في هواء العمران كما اقتضاه إطلاقهم انتهى (قوله إلا بعد ركوب السفينة) هذا التعليل يقتضى أنه بمجرد نزول السفينة وإن لم تسر أو الزورق يقصر ومدعاه خلافه ، إلا أن يقال مراده بركوب السفينة نزوله فيها مع سيرها بقرينة ما قدمه . ومعلوم أن هذا في حق أهل البلد المجاورة للنهر . أما غيرهم ممن يأتى إليهم بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لأنهم يقصرون بمجازة عمران بلدهم أو سورها . قال سم على منهج : ببقى أن مر قال إذا جرت السفينة في طول البلد لا يعدّ مسافرا حتى يجاوزها ، وهذا قاله بحسب ما ظهر له ، ولعل المراد أنها سارت على محاذة المقدار الذى كانت واقفة فيه بحيث لو كانت ابتداء في محل السير واحتيج في السفر إلى جريها عنه بخلاف ما إذا بعدت عن الشط وصارت في جهة طول البلد (قوله وهذا هو المعتمد) أى الفرق بين البرّ والبحر (قوله فلاحاجة لفارق) أى بين نية السفر ونية الإقامة (قوله سواء أكان ذلك من أول دخوله إليه) عبارة حجر : سواء أكان ذلك أول دخوله الخ وهى أولى .

(قوله وإلا بأن أفرطت سعتها إلى قوله اكتفى بمجازة الحلة) مراده بالحلة بالنسبة لما إذا أفرطت السعة ما بعد من منزله أو من حلة هو فيها كما لو سافر في طول الوادى كما نبه عليه في شرح الروض (قوله جرى السفينة) ظاهره وإن كان في عرض البلد لكن نقل عن الشهاب ابن قاسم أن محله إذا لم يكن في عرض البلد وكذلك هو في حاشية الزياى وإن خالف فيه الشهاب حجج (قوله ما نقل عن البغوى نفسه في الخراب) أى من قوله أنه لا تشترط مجاوزته مطلقاً سواء اندرس أم لا وسواء بقى فيه بقايا حيطان واتخذوه مزارع أو هجروه بالتخويط على العامر أم لا (قوله إلا بعد ركوب السفينة) أى مع الجرى بقرينة ما مر .

ولا رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليباً للوطن وهذا هو المعول عليه وإن نازع فيه جمع متأخرون وإن لم يكن وطنه ترخص وإن دخلها ولو كان دار إقامته لانتفاء الوطن فكانت كسائر المنازل فإن رجع من سفره الطويل (انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور أو غيره وإن لم يدخله فيتخص إلى وصوله لذلك لا يقال القياس عدم انتهاء سفره إلا بدخوله العمران أو السور كما لا يصير مسافراً إلا بخروجه منه لأننا نقول المنقول الأول والفرق أن الأصل الإقامة فلا تنقطع إلا بتحقيق السفر وتحقيقه بخروجه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الأصل فانقطع بمجرد وصوله وإن لم يدخل فعلم أنه ينتهي بمجرد بلوغه مبدأ سفره من وطنه ولو مارا به في سفره كأن خرج منه ثم رجع من بعيد قاصداً مروءه به من غير إقامة لامن بلد مقصده ولا بد له فيها أهل وعشيرة ولم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهي سفره بوصوله إليهما بخلاف ما لو نوى الإقامة بهما فإنه ينتهي سفره بذلك كما ينتهي فيما ذكره بقوله (ولو نوى) المسافر المستقل وإن كان محارباً (إقامة) مدة مطلقة أو (أربعة أيام) مع لياليها (بموضع) عينه قبل أن يصل إليه (انقطع سفره بوصوله) أى بوصول ذلك الموضع وإن لم يكن صالحاً للإقامة فإن نواها وقد وصل له أو بعده انقطع سفره بمجرد نيته ،

(قوله فيترخص إلى وصوله لذلك) أى إن كانت نيته للرجوع وهو غير ما كثر فإن كان ما كثر انقطع ترخصه بمجرد نية العود فليس له الترخص مادام ما كثر حتى يشرع في العود فهو حينئذ سفر جديد كما سيأتي في قول المصنف في الفصل الآتي ومن قصد سفراً طويلاً فسار ثم نوى رجوعاً انقطع فإن سافر فسفر جديد (قوله ولو مارا به) أى والصورة أنه وصل لمبدأ سفره كما هو الفرض فما في حاشية الشيخ من صدق ذلك بما إذا كان المرور من بعيد ليس في محله .

(قوله ولا رجوعه إلى مفارقة) أى لا يترخص حتى يفارقه (قوله وإن نازع فيه جمع) مراده حجب تبعاً لغيره (قوله انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) أى ولو مكرهاً أو ناسياً فيما يظهر وعبرة والد الشارح في حواشى شرح الروض نصها قوله وينتهي سفره ببلوغه مبدأ سفره هذه عبارة غير مستقيمة لأن مبدأ سفره يجوز فيه القصر في الابتداء لأنه أول سفره فهو ببلوغه في الرجوع مسافر لاميّ لأنه فيما له سور خارج السور بشيء يسير فلا يكفي الانتهاء ببلوغه بل ببلوغ نفس السور بأن لا يبقى بينه وبينه شيء فالعبرة الصحيحة أن يقال ينتهي سفره بمجاوزته مبدأ سفره الخ انتهى وقياس ما مر في سفر البحر أن من بالسفينة يترخص إلى إرسائها بالساحل إن لم يكن لها زورق وإلى مفارقة الزورق لها آخرها إن كان لها زورق حيث أتى محل إقامته في عرض البحر بخلاف ما لو أتى في طوله فينقطع ترخصه بمحاذاته أول عمران بلده على ما مر عن سم نقلاً عن الشارح وعبرة سم على منهج قال شيخنا . أقول : لم يبين حكم الرجوع من السفر الطويل وينبغي أن يقال إن كان حاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر النية وإن كان لوطنه فينقطع الترخص قبل الشروع في الرجوع وبعده سفر جديد فيقصر حينئذ . وأقول : ما بحثه شيخنا في شرح الروض خلافه ثم قال : والذي اعتمدته طب و مر بعد المباحثة بينهما أنه إن نوى الرجوع لوطنه لم يترخص قبل ارتحاله انتهى ثم رأيت قول المصنف الآتي ومن قصد سفراً طويلاً الخ وهو صريح فيما ذكر (قوله ولو كان مارا به) يصدق بمالو حاذاه لكن مع بعد المسافة بينهما كما لو كان من أهل بولاق وكان في رجوعه متصلاً ببر إنبابة أو متصلاً ببولاق وسكنه بالقاهرة وفيه بعد والظاهر أنه لا بد في انقطاع الترخص بالمحاذاة من قربه منها عرفاً ثم يكون ما بعد وطنه سفراً مبتدأً فإن وجدت الشروط ترخص وإلا فلا كما هو ظاهر (قوله كان خرج منه ثم رجع) أى يكون ما بعده سفراً مبتدأً فإن وجدت الشروط ترخص وإلا فلا كما هو ظاهر (قوله وإن لم يكن صالحاً) أى عملاً بنيته وإن لم يمكنه التخلف عن القافلة عادة ثم إن اتفقت له الإقامة فذاك وإلا فيكون مسافراً سفراً جديداً بمجاوزة ما نوى الإقامة به .

وخرج مادون الأربعة فلا يؤثر ولو أقامها من غير نية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامة وهو سائر فلا يؤثر أيضا وأصل ذلك أن الله تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الأرض أى السفر وبيئت السنة أن إقامة مادون الأربعة غير مؤثر لأنه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه وألحق بإقامتها نية إقامة وشمل قوله بوضوئه من خرج ناويا سفرا طويلا ثم عتقه له الإقامة ببلد قريب منه فله القصر مالم يصله لانعقاد سبب الرخصة في حقه فلا ينقطع الا بوصول ما غير النية اليه وما يقع كثيرا في زمننا من دخول بعض الحجاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزمهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظرا لنية الإقامة بها ولو في الأثناء أو يستمر سفرهم إلى رجوعهم اليها من منى لأنه من جملة متصددهم فلا تأثير لنيته الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة إلا عند الشروع فيها وهي إنما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر في ذلك مجال وكلامهم محتمل والثاني كما أفاده بعض أهل العصر أقرب (ولا يحسب منها) أى الأربعة (يوما) أو ليلتا (دخوله وخروجه على الصحيح) إذ في الأول الخط وفي الثاني الرحيل وهما من مهمات أشغال السفر المقتضى لترخصه وبه فارق حسابهما من مدة مسح الحف وقول الزركشى لودخل ليلتا لم يحسب اليوم الذى يليها مردود، والثاني يحسبان كما يحسب في مدة الحف يوم الحدث ويوم النزع وفرق الأول بأن المسافر لا يستوعب النهار بسيره وإنما يسير في بعضه وهو في يومى دخوله وخروجه سائر في بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب للمدة وخرج غير المستقل كقن وزوجة فلا أثر لنيته المخالفة لنية متبوعه (ولو أقام ببلد) مثلا (بنية أن يرحل إذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت) أو بعد زمن لا يبلغ أربعة أيام صحاح كما يدل على ذلك قوله بعد ولوعلم بقاءها إلى آخره ومن ذلك انتظار الريح لمسافر بالبحر وخروج الرفقة لمن يريد السفر معهم إن خرجوا ،

(قوله وخرج مادون الأربعة) أى ويتصور بالنية لوضوح أن ذلك لا يتصور بالإقامة بالفعل (قوله مع حرمة المقام بها عليه) زاد الأسنوى قبل الفتح انتهى عميرة (قوله فله القصر) أى وكذا غيره من بقية الرخص وإنما اقتصر عليه لكون الكلام فيه (قوله كما أفاده بعض أهل العصر) مراده حجر (قوله الداركي^(١)) قال في الأنساب بفتح الراء دارك قرية بأصبهان انتهى سيوطى (قوله ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه) أى وتحسب الليلة التى تلى يوم الدخول وكذا اليوم الذى يلى ليلة الدخول وبه يظهر رد ما قاله الداركي (قوله من مدة مسح الحف) أى حيث اعتبرت المدة من آخر الحدث وإن كان في أثناء يوم أو ليلة (قوله فلا أثر لنيته) قال سم على حجر قوله فلا أثر لنيته الخ أى كما قال في شرح الروض وكذا لا أثر لنية الإقامة لو نواها غير المستقل كالعبد ولو ما كشا كسياتي أى في شرح الروض انتهى لكن لا يبعد أنه لو نوى الإقامة ما كشا وهو قادر على المخالفة وصمم على قصد المخالفة أثرت نيته انتهى وقوله ولو نوى الإقامة أى كل من القن والزوجة وقوله وهو قادر أى كنساء أهل مصر (قوله كما يدل على ذلك) فيه نظر إذ دلالة في هذا على مادعا لأن هذا يخرج ما لو شك هل تنقضى حاجته قبل الأربعة أو بعدها فيشملة الكلام الأول اه سم على حجر .

(١) قول المحشى قوله الداركي ، ليس في نسخ الشارح التى بأيدينا لفظ الداركي اه .

والأفوحده (قصر) يعنى ترخص إذله سائر رخص السفر وما استثناه بعضهم من سقوط الفرض بالتيمم وصلاة النافلة لغير القبلة يردّ بأنه غير محتاج إليه إذ المدار في الأولى على غلبة الماء وفقده والأمر في الثانية منوط بالسير وهو مفقود هنا (ثمانية عشر يوما) كاملة لا يحسب منها يوما دخوله وخروجه لحبر حسنه الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم أقامها بعد فتح مكة لحرب هوازن يقصر الصلاة ولا نظر لابن جدعان أحد رواته وإن ضعفه الجمهور لاعتضاده بشواهد جبرته وصحت رواية عشرين وتسعة عشر وسبعة عشر ويجمع بينها بحمل عشرين على عدّه يومى دخوله وخروجه وتسعة عشر على عدّه أحدها وسبعة عشر وخمسة عشر الواردة في رواية أخرى وإن كانت ضعيفة على أن الراوى حسب بعض المدة بحسب ماوصل لعلمه وذكر الأقل لاينبى الأكثر لاسيما وغيره زاد عليه وزيادة الثقة مقبولة إذ لامعارضة فيها (وقيل) يقصر (أربعة) غير كاملة لما مرّ أن نية إقامتها تمنع الترخص فأقامتها أولى إذ الفعل أبلغ من النية (وفى قول) يقصر (أبدا) إذ الظاهر أنه لو دامت الحاجة لدام القصر (وقيل الخلاف) فيما فوق الأربعة (في خائف القتال إلا التاجر ونحوه) كالمثقفه فلا يقصران فيما فوقها لأن الوارد إنما كان في القتال والمقاتل أحوج للترخص وأجاب الأول بأن المرخص إنما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء وعلى الأول لو فارق مكانه ثم ردتّه الريح إليه فأقام فيه استأنف المدة لأن إقامته فيه إقامة جديدة فلا تضم إلى الأولى بل تعتبر مدتها وحدها ذكره في المجموع وفيه أيضا لو خرجوا وأقاموا بمكان ينتظرون رفقتهم فان نوا أنهم إن أتوا سافروا أجمعين وإلا رجعوا لم يقصروا لعدم جزمهم بالسفر وإن نوا أنهم إن لم يأتوا سافروا قصرُوا لجزمهم بالسفر ،

(قوله وإلا فوحده) أى بخلاف ما لو عزم على أنه الخ إذا لم يخرج الرفقة رجع فلا يقصر انتهى سم على حجر وسيأتى له التصريح بذلك (قوله ولا نظر لابن جدعان) أى حيث لم يجز الثمانية عشر وجدعان بضم الجيم وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة كما في جامع الأصول وعبارته هو أبو الحسن على بن زيد بن عبد الله بن جدعان القرشى البصرى التيمى يعد في تابعى البصريين وهو مكى نزل البصرة سمع أنس بن مالك وأبا عثمان النهدي وسعيد بن المسيب روى عنه الثوري وعبيد الله بن عمر القواريري مات سنة ثلاثين ومائة. جدعان بضم الجيم وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة أيضا والنهدي بفتح النون انتهى بحروفه (قوله وإن ضعفه) أى ابن جدعان (قوله وصحت رواية عشرين) هو بصيغة الفعل الماضى وتأوّه علامة التأنيث عطف على قوله لابن جدعان الخ وقوله ويجمع عطف على معاول (قوله وقيل أربعة غير كاملة) وفى نسخة فقط أى غير كاملة لأن القصر يمتنع بنية إقامة الأربعة كما تقدّم بفعلها أولى لأنه أبلغ من النية والنسختان متساويتان (قوله كالمثقفه) أى مرید الفقه بأن يأتى بقصد السؤال عن حكم فى مسألة أو مسائل معينة مثلا وأنه إذا تعلمها رجع إلى وطنه (قوله ذكره فى المجموع) معتمد (قوله وفيه) أى المجموع (قوله لم يقصروا) أى ثم إذا جاءت الرفقة فيحتمل أنهم يقصرون بمجرد مجيئهم وإن لم يفارقوا موضعهم لأن أصل سفرهم حصل بمجاوزة البلاد لكنهم مترددون فيه وبمجيء الرفقة اتنى التردد ويحتمل عدم القصر إلا بعد مفارقة محلهم وهو الظاهر لأنهم محكوم بأقامتهم ماداموا بمحلتهم .

(قوله ولا نظر لابن جدعان الخ) فى العبارة قلاقة ومن ثم فهم منها الشيخ فى الحاشية خلاف المراد وحق العبارة ولا يقدح فى حسنه أن ابن جدعان أحد رواته وقد ضعفه الجمهور وقوله لاعتضاده بشواهد الخ أى فهو حسن بالغير لبالذات (قوله وصحت) بالتاء المجرورة كما هو الموجود فى النسخ فهو بصيغة الفعل وجعله الشيخ فى الحاشية بصيغة الاسم معطوفا على ابن جدعان أى ولا نظر لصحة الخ بناء على ما فهمه فى قوله ولا نظر لابن جدعان الخ وهو فى غير محله كما علمت وهو يوجب أن لا تكون التاء مجرورة (قوله ويجمع بينها) جعله الشيخ معطوفا على وصحة من عطف العلة على المعاول بناء على ما فهمه .

وقد مرّت الإشارة إلى بعض ذلك (ولو علم بقاءها) أى حاجته (مدّة طويلة) وهى الأربعة فمّا فوقها ومثل ذلك فيما يظهر مالو أكره وعلم بقاء أكرهه تلك المدة ومن بحث جواز الترخّص له مطلقا فقد أبعد أوسها (فلا قصر له) أى لا ترخص (على المذهب) لأنّه بعيد عن هيئة المسافرين وضمير علم راجع لحائث القتال لاله ولغيره كما ذكر في الروضة أن رجوعه لغيره غلط بل المعروف الجزم بالمنع في غيره .

فصل

في شروط القصر وتوابعها

وهى ثمانية : أحدها سفر طويل و (طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا) ذهابا فقط تحديدا لا تقريبا ويكفى الظنّ عملا بقولهم لو شك في المسافة اجتهد وفارقت المسافة بين الإمام والمأموم بأن القصر وقع على خلاف الأصل فناسبه الاحتياط والقتين بأنّه لم يرد

(قوله وقد مرّت الإشارة إلى بعض ذلك) أى في قوله وخروج الرفقة (قوله ومن بحث جواز الترخّص له مطلقا) أى علم بقاء الإكراه أو لم يعلم (قوله كما ذكر في الروضة أن رجوعه لغيره) قال سم على حجر قوله فيتعين رجوع ضمير علم الخ قد يمنع التعيين بناء على أنه يكفي لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقتين في المذهب وإن غلطت حكاية إحداها ولهذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغليظه حكاية القولين حيث قال : وإن كان غير محارب كالمثقفه والتاجر فالمذهب أنه لا يترخص أبدا وقيل هو كالمحارب وهو غلط انتهى فلو لا أنه يكفي لصحة التعبير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصرّحه بالتغليظ المذكور وقال الأسنوى : في تعبير المصنف هنا بالمذهب مانصه : وقد علم من التعبير بالمذهب الإشارة إلى طريقتين فأما المحارب فكأما فيه الرافعى من غير ترجيح إحداها قاطعة بالمنع والثانية بالتخريج على الكلام في المتوقع وأما غير المحارب فالمعروف فيه الجزم بالمنع والتخريج على المتوقع شاذ وغلط كما قاله في الروضة انتهى ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لأنه الأفيد ولا ينافيه التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الأمر فليتأمل انتهى (قوله الجزم بالمنع في غيره) أى كما يعلم مما تقدّم أن من أقام أربعة أيام صحاح انقطع ترخصه باقامته أو العلم بعدم انقضاء حاجته قبلها .

(فصل في شروط القصر)

فصل

في شروط القصر وتوابعها

(قوله سفر طويل) أى ولم ينبه عاينه المتن لتقدم التصريح به في قوله السفر الطويل المباح الخ (قوله ويكفى الظنّ عملا) أى الناشئ عن قرينة قوية كما أشعر به قوله عملا بقولهم لو شك الخ (قوله وفارقت المسافة بين الإمام والمأموم) أى حيث قالوا فيها تقرّيبا .

بيان للنصوص عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا (هاشمية) لأن ابن عمر وعباس رضى الله عنهم كانا يقصران ويفطران في أربعة برد ولا يعرف مخالف لهما ومثله لا يكون إلا عن توقيف ، والبريد أربع فراسخ . والفرسخ ثلاثة أميال . والميل أربعة آلاف خطوة . والخطوة ثلاثة أقدام فهو اثنا عشر ألف قدم وبالذراع ستة آلاف ذراع ، والذراع أربع وعشرون أصبعاً معترضات . والأصبع ست شعيرات معتدلات معترضات ، والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون فمسافة القصر بالأقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفاً وبالأذرع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفاً ، وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفاً وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنتان وسبعون ألفاً وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنتان وثلاثون ألفاً ، والهاشمية نسبة لبني هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني أمية لها لا إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم ، وخرج بالهاشمية الأموية ، وهى المنسوبة لبني أمية ، فالمسافة عندهم أربعون ميلاً ، إذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية ، وما ذكره من كونها ثمانية وأربعين ميلاً هو المشهور ، والمنصوص وما نص عليه أيضاً من كونها ستة وأربعين ، ومن كونها أربعين غير مناف لذلك لإرادته بالأول الجميع وبالثاني غير الأول وبالأخر وبالتالى

(قوله بيان للنصوص عليه فيهما) أى القلتين ، وكذا لم يرد بيان المسافة بين الإمام والمأموم وإن أوهمت عبارته خلافه . نعم ورد التقدير بالقلتين عن الشارع ولم يرد فى مقدار القلة شيء عنه ولا عن الصحابة بخلاف المسافة فإنه لم يرد فيها شيء عن الشارع صريحاً وإن ورد ما يقتضيه لكون ابن عمر وابن عباس كانا يقصران ويفطران فى أربعة برد إلى آخر ما يأتى ، ولعل هذا هو السر فى التفرقة فى كلامه بين المسافة والقلتين وبأفراد الأولى بفرق إلا أنه يعارضه ما يأتى عن ابن خزيمة (قوله هاشمية) هو بالرفع والنصب (قوله فى أربعة برد) علقه البخارى بصيغة الجزم ، وأسنده البيهقى بسند صحيح ، ومثله إنما يفعل عن توقيف اه شرح الروض ، وقال الشيخ عميرة زاد غيره أن القاضى أبا الطيب نقل أن ابن خزيمة رواه فى صحيحه مرفوعاً اه سم على منهج (قوله والبريد أربع فراسخ) الأولى أربعة لأن الفرسخ مذكر (قوله أربعة آلاف خطوة) بضم الخاء اسم لما بين القدمين ، ونقل عن مرآة الزمان لابن الجوزى مانصه : والخطوة ثلاثة أقدام أى بقدم البعير اه . أقول : وفيه نظر لأن البعير لا قدم له ، فإن كان خفه يسمى قدماً فلم أره لغيره ، والمتبادر من صريح كلامهم هنا أن المراد قدم آدمى حيث قدره بالأصابع ثم الشعيرات ثم الشعيرات ثم رأيت عن مرآة الزمان مانصه :

فائدة — عرض الدنيا ثلثمائة وستون درجة ، والدرجة خمسة وعشرون فرسخاً والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع وهو أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير ، وهى ثلاثة أقدام إلى أن قال وهذا الذراع قدره المأمون بمحض من المهندسين ، وهو بين الطويل والقصير دون ذراع النجار والذراع الهاشمي اه وليس فيها تقدير القدم بكونه قدم البعير (قوله لبني هاشم) وهم العباسيون اه حجج (قوله لا إلى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم) أى كما وقع للرافى اه حجج .

الأموية . قلت : كما قال الرافعي في الشرح ومراد الشارح حيث قال ذلك إفادة الواقف عليه أنه ليس مما انفرد به النووي وأن الرافعي موافق له عليه أيضا (وهو) أى السفر الطويل (مرحلتان) وهما سير يومين من غير ليلة على الاعتدال أو ليلتين بلا يوم كذلك أو يوم وليلة مع النزول المعتاد لنحو استراحة وأكل وصلاة (بسير الأثقال) أى الحيوانات المثقلة بالأحمال وديب الأقدام على الحكم المار (والبحر كالبر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو قطع الأميال فيه في ساعة مثلا) لشدة جرى السفينة بالهواء ونحوه (قصر) فيها لوجود المسافة الصالحة له ولا يضر قطعها في زمن يسير (والله أعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على مركوب جواد ولعل وجه هذا التفرع بيان أن اعتبار قطع هذه المسافة في البحر في زمن يسير غير مؤثر في لحوقه بالبر في اعتبارها مطلقا فاندفع ما قد يقال قطع المسافة غير معتبر حتى يحتاج لذكر ذلك بل العبارة بقصد موضع عليها بدليل قصره بمجرد ذلك قبل قطع شئ منها (و) ثانيها علم مقصده حينئذ

(قوله وأن الرافعي موافق له عليه) أى فيكون مما اتفق عليه الشيخان فيقدم على ما انفرد به أحدهما عند التعارض (قوله على ذلك) أى على الاعتدال (قوله وديب الأقدام) معطوف على قول المصنف بسير (قوله فاندفع ما قد يقال الخ) في اندفاعه بما ذكره نظر ظاهر إذ حاصله الاعتراض على المصنف بأن عبارته في هذا التفرع توهم أنه لا يقصر في البحر إلا إذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك فلا حاجة لما ذكره وهو لا يندفع بما ذكره وإنما يندفع به ما قد يقال لا وجه للاحق للبحر بالبر لأن العادة قطع المسافة فيه في ساعة فينبغي في تقديره بمسافة أوسع من مسافة البر ففرع عليه المصنف ما ذكره للإشارة إلى أنه لا أثر لذلك فتأمل

(قوله الأموية) هو بضم الهمزة قال السيوطي في الأنساب الأموي بالفتح إلى أمة بن بجالة ابن زمان بن ثعلبة والأموي بالضم إلى بني أمية انتهى قال في جامع الأصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل انتهى ولعل مراده أن النسوبين إلى أمة قليل والكثيرهم المنسوبون إلى بني أمية لا أن في هذه النسبة لغتين مطلقا فما هنا بالضم لا غير (قوله والثاني) أى كونها ستة وأربعين وقوله غير الأول أى الميل الأول الخ (قوله قال ذلك) أى قال كما قال الخ وقوله بالثالث هو كونها ثمانية وأربعين (قوله مع النزول المعتاد) ووصف اليومين والليلتين بالاعتدال وأطلق في اليوم واللييلة لأنه أراد يوما وليلة متصلتين انتهى سم على منهج وهما قدر اليومين أو الليلتين المعتدلتين وقدر ذلك ثلثمائة وستون درجة انتهى حج (قوله أى الحيوانات) ظاهره سواء الجمال والبغال والحمير لكن ببعض الهوامش أن المراد بالأثقال الجمال ويلحق بها البغال انتهى (قوله وديب الأقدام) عطف على قول المصنف بسير الأثقال وقوله على الحكم المار الظاهر أن مراده به ما تقدم في قوله مع النزول المعتاد لكنه حينئذ لا حاجة إلى ذكره لأنه قيد به أصل المسئلة وفي كلام حج ما يؤخذ منه أنه يعتبر في السير كونه على العادة يعنى في صفته بحيث لا يكون بالتأني ولا الإسراع وهو غير وقت النزول للاستراحة فهما قيدان مختلفان (قوله فلو قطع الأميال فيه في ساعة الخ) فان قلت : إذا قطع المسافة في لحظة صار مقما فكيف يتصور ترخصه فيها قلنا لا يلزم من وصول المقصد انتهاء الرخصة لـ كونه نفيه إقامة لا تقطع السفر وأن المراد باللحظة القطعة من الزمن التي تسع الترخص اه شيخنا الزيادي . أقول : والجواب الأول أظهر لأن الثاني يقتضى أن القصر بعد قطع المسافة ومعلوم أنه بعد قطعها لا يتأتى ترخص ومع ذلك فهو صحيح لأنه بتقدير أنه يحرم في ابتداء سير السفينة ويتم صلاته ثم يصل إلى مقصده في زمن قليل فلو اعتبرنا قطع المسافة بالفعل في يومين لزم أنه بهذه الإقامة يتبين قصر سفره فتبطل صلاته لكننا لا نقول بذلك لحكمنا بأن السفر طويل ولا نظر لقطعها في الزمن اليسير (قوله لشدة جرى السفينة بالهواء ونحوه) ومن النحو ما لو كان وليا .

(قوله بعدمرحلتين) متعلق بالقصر (قوله بالفراق الشوزو بالعنق الابق) أى ولا أثر لهدنه (٢٤٩) النية لأن السفر إلى الآن باق على

إباحته حتى يحصل الشوزو على أو الابق بالفعل خلافا للأذرعى (قوله واحترز المصنف بقوله المارّ أولا الخ) فى هذا السياق نوع خفاء وكان الأوضح أن يقول واحترز المصنف باشرط ما ذكر أولا عن السوام فلا يشترط فيه حتى لوني مسافة قصر الخ (قوله لأنه غرض صحيح) هذا صريح فى أن التنزه بذاته غرض صحيح وإن لم يقترب بمقصود آخر وقضية قوله فيما يأتى وبه يعلم أنه لو أراد التنزه لإزالة مرض ونحوه خلافاً ويؤيد هذا الثانى ما ذكر من فرق الشيخ ثم رأيت ابن قاسم نقل عن الشيخ اعتماد الأول قال لأنه سفر مباح وقد أنطوا الترخص بالسفر المباح (قوله ولهذا قال الشيخ إن الوجه أن يفرق) أى بين هذا وبين ما لو سافر لمجرد رؤية البلاد كما يؤخذ من باقى كلامه وكان على الشارح أن يذكر قبل هذا ما هو مرتب عليه فى عبارة الروض وشرحه وعبارة الروض سلك أبعد الطريقين ليبيح له القصر فقط لم يقصر ويقتصر إن كان له غرض صحيح ولو تنزهها قال الشارح بخلاف سفره لمجرد رؤية البلاد كما سيأتى وفرق بأن القاصد فى

خلافاً للزركشى ، ولو علم الأسير طول سفره ونوى الحرب إن تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين وله القصر بعدها وإن امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر من كلامهم ولا أثر للنية لقطع مسافة القصر وإن خالف فى ذلك الأذرعى ، ومثل ذلك يأتى فى الزوجة والعبد إذا نوت أنها ترجع متى تخلصت وأنه متى عتق رجعت فلا ترخص لهما قبل مرحلتين ، وألحق بالزوجة والعبد الجندي ، وبالفراق الشوزو ، وبالعنق الابق بأن نوى أنه متى أمكنه الابق أبقى ، ولوجلوز مرحلتين من لم يكن له القصر قبلهما قضى ما فاتته قبلهما مقصوراً فى السفر لأنها فائتة سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم أول الباب ، نبه على ذلك الوالد رحمه الله تعالى ، واحترز المصنف بقوله المارّ أولا عما لو نوى مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذى يصير به مسافراً نوى أنه يرجع إن وجد غرضه أو يقيم فى طريقه ولو بمحل قريب أربعة أيام فإنه يترخص إلى وجود غرضه أو دخوله ذلك المحل لانقطاع سبب الرخصة فى حقه فيكون حكمه مستمرا إلى وجود ما غير النية إليه بخلاف ما لو عرض ذلك له قبل مفارقة ما ذكرناه . لا يقال قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح إلى معصية منعه فيما لو نوى إقامة بمحل قريب . لأننا نقول : النقل لمعصية ينافى الترخص بالسكينة بخلاف هذا ولو سافر سفراً قصيراً ثم نوى زيادة المسافة فيه إلى صيرورته طويلاً فلا ترخص له لمالم يكن من محل نيته إلى مقصده مسافة قصر ويفارق محله لانقطاع سفره بالنية ويصير بالمفارقة منشئ سفر جديد ، ولو نوى قبل خروجه إلى سفر قصر إقامة أربعة أيام فى كل مرحلة فلا قصر له لانقطاع كل سفره عن الأخرى (ولو كان لمقصده) بكسر الصاد بخط المصنف (طريقان) طريق (طويل) أى مرحلتان (و) طريق (قصير) لا يبلغهما (فسلك الطويل لغرض) دينى أو دنيوى ولومع قصد إباحة القصر (كسهولة) للطريق ، أو رخص سعر بضاعة ، أو زيارة ، أو عيادة (أو أمن) كفرار من المكاسين (قصر) لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح ، وشمل كلامه ما لو كان الغرض تنزهها لأنه غرض صحيح انضم له ما ذكر ولهذا قال الشيخ إن الوجه أن يفرق بأن التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة ولكنه سلك أبعد الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فيما يأتى فإنه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان

(قوله خلافاً للزركشى) تبعه حجج (قوله لم يقصر قبل مرحلتين) أى ويقصر بعدها وظاهره وإن كان الباقي دون مرحلتين وهو كذلك وفقاً للرملى اه سم على منهج (قوله وإن امتنع على المتبوع) أى وهو الأسير لكونه عاصياً بالسفر أو كافراً (قوله فلا ترخص لهما قبل مرحلتين) أى ولهما الترخص بعدها وإن كان الباقي دونهما (قوله من لم يكن له القصر) أى كالأسير والزوجة والعبد (قوله قبل مفارقة ما ذكرناه) أى المحل الذى يصير به الخ قاله سم على حجج (١) (قوله بخلاف هذا)

أى فإنه وإن غير النية فيه إلى مسافة يمتنع معها القصر لو كانت مقصودة ابتداء لكنها لا تنافى الترخص مطلقاً بدليل سقوط الجمعة عن قاصدها ، وكذا سقوط القضاء مع التيمم فيها ونحو ذلك (قوله بخط المصنف) عول على خطه لأن القياس الفتح ، وليس المراد أن فيه لغة أخرى (قوله ما لو كان الغرض تنزهها) وهو إزالة الكدورة النفسية برؤية مستحسن يشغلها عنها اه حجج (قوله لأنه) أى التنزه (قوله انضم له ما ذكر) أى وجود الشرط (قوله ولهذا قال الشيخ) أى فى شرح الروض (قوله إن الوجه أن يفرق) أى بين التنزه هنا وبين التنقل الآتى .

(١) هنا بياض بالأصل .

كالتنزه هنا أو كان التنزه هو الحامل عليه كان كحجود رؤية البلاد في تلك انتهى وهو المعتمد وإن نوزع فيه و به يعلم أنه لو أراد التنزه لإزالة مرض ونحوه كان غرضاً صحيحاً داخلاً فيما قدمه فلا يعترض عليه به (وإلا) بأن سلكه لمجرد القصر أو بلا قصد شيء كما في المجموع (فلا) يقصر (في الأظهر) لأنه طوله على نفسه من غير غرض فكان شبيهاً بمن سلك قصيراً وطوله على نفسه لتردده فيه حتى بلغ مرحلتين . والثاني يقصر لأنه طويل مباح وخرج بقوله طويل وقصير ما لو كانا طويلين فسلك أطولهما ولو لغرض القصر فقط فإنه يقصر فيه جزماً وما عترض به فيما إذا سلك الأطول لغير القصر فقط بأن إتعاب النفس من غير غرض حرام يمكن رده بأن الحرمة هنا على تقدير تسليمها لأمر خارج فلم يؤثر في القصر لبقاء أصل السفر على إباحته ، ويؤخذ مما علل به الأظهر أن محل ذلك في التعمد بخلاف نحو الغالط والجاهل بالأقرب فإن الأوجه قصرها ولولم يكن لهما غرض في سلوكه (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی) أو الأسير (مالك أمره) وهو السيد والزوجة والأمير والأسير (في السفر ولا يعرف كل) منهم (مقصده فلا قصر) لهم لعدم تحقق شرطه ، وهذا قبل باوغهم مرحلتين كما مر ، والأوجه أن رؤية قصر متبوعه العالم بشروط القصر بمجرد مفارقتها لمحله كعلم مقصده بخلاف إعداده عدّة كثيرة لا تكون إلا للسفر الطويل عادة فيما يظهر خلافاً للادّعى ، لأن هذا لا يوجب تيقن سفر طويل لاحتحاله مع ذلك لنية الإقامة بمفازة قريبة زمناً طويلاً (فالنوا مسافة القصر) وخدمهم دون متبوعهم أوجهوا حاله (قصر الجندی دونهما) لأنه ليس تحت قهر الأمير

(قوله كالتنزه هنا) أي فيقصر (قوله لإزالة مرض ونحوه) أي ولولم يخبره بذلك طبيب (قوله لغير القصر فقط) وفي نسخة لغرض القصر وما في الأصل هو الأولى والأوفق بقوله بأن إتعاب النفس من غير غرض الخ (قوله لبقاء أصل السفر) هذا قد يشكل بما يأتي من أنه يلحق بسفر المعصية أن يتعب نفسه ودابته بالركض من غير غرض ، ووجه الإشكال أن السفر باق على إباحته في كل منهما فليتأمل ، والأولى أن يقتصر هنا على منع تسليم الحرمة فإن العدول بمجرد لا يستلزم إتعاب النفس لجواز أن تكون المشتقة الحاصلة في الطريق الأطول قريبة من المشتقة الحاصلة في الطريق الآخر مع اشتراكهما في الوصول إلى المقصد ، ولا كذلك الركض الآتي فإنه محض عبث والتعب معه محقق أو غالب أو تسلم الحرمة ويحمل ما يأتي على ما إذا كان الركض هو الحامل على السفر ومقارناً لأول المدة ، لكن هذا خلاف الظاهر فالأولى الاحتمال الأول (قوله ولو تبع العبد أو الزوجة) أي والمبعض إذا لم يكن بينه وبين سيده مهابة كالعبد وإن كان في نوبته كالحرّ وفي نوبة سيده كالعبد وعليه فلو في نوبته ثم دخلت نوبة السيد في أثناء الطريق فينبغي أن يقال إن أمكنه الرجوع وجب عليه ، وإن لم يمكنه أقام في محله إن أمكن ، وإن لم يمكنه واحد منهما سافر وترخص لعدم عصيانه بالسفر قياساً على ما لو سافرت المرأة بأذن زوجها ثم لزمها العدّة في الطريق فإنها يلزمها العود إلى المحل الذي سافرت منه أو الإقامة بمحلها إن لم يتفق عودها وإن لم يمكن واحد منهما أتمت السفر وانقضت عدتها فيه (قوله لاحتحاله مع ذلك) قال سم على منهج وقد يقال جوّزوا الاجتهاد في الطويل إذا غلب على ظنهم قصد المتبوع مرحلتين بقرينة كثرة الزاد فينبغي جواز اعتماد ذلك كسائر القرائن إلا أن يقال لما لم يكونوا مستقلين لم يعتبر مثل ذلك في حقهم تأمل . وقد يقال: ما وجه به من عدم الاستقلال لادخل له في العلم بالمسافة وقد أطلق

بخلافهما فنيتهما كالعدم والجيش تحت قهر الأمير فنيته كالعدم أيضا ، ولاتناقض بين هذا وما تقرر في الجندي إذ صورة المسئلة هنا فيما إذا كان الجيش تحت أمر الأمير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لأن الجيش إذا بعثه الإمام وأمر أميراً عليه وجبت طاعته شرعاً كما يجب على العبد طاعة سيده . وصورة المسئلة في الجندي أن لا يكون مستأجراً ولا مؤمراً عليه ، فإن كان مستأجراً فله حكم العبد ولا يستقيم حمله على مستأجر أو مؤمر عليه ، لأنه إذا خالف أمر الأمير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر أصلاً ، أو يقال الكلام في مسئلتنا فيما إذا نوى جميع الجيش فنيته كالعدم لأنهم لا يمكنهم التخلف عن الأمير والكلام في المسئلة الثانية في الجندي الواحد من الجيش لأن مفارقتة الجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذلك عبر هنا بالجيش وقد أشار لهذا الأخير الشارح بقوله وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندي ، لأن الأمير المالك لأمره لا يبالي بانفراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش إذ يختل بها نظامه وهذا أوجه . ومعلوم أن الواحد والجيش مثال وإلا فالمدار على ما يختل به نظامه لو خالف وما لا يختل بذلك (ومن قصد سفرًا طويلاً فسار ثم نوى) وهو مستقل ما كث (رجوعاً) عن مقصده إلى وطنه مطلقاً أو غيره لغير حاجة (انقطع) سفره بمجرد نيته حيث كان نازلاً لاسأراً لجهة مقصده لأن نية الإقامة مع السير غير مؤثرة فنية الرجوع معه كذلك ، ومتى قيل بانتفاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وما أفهمه كلام الحاوي الصغير ومن تبعه من أنه يقصر فغير معول عليه لمخالفته المنقول (فإن سار) لمقصده الأول أو غيره ولو لما خرج منه (فسفر جديد) فإن كان ما أمامه سفر قصر ترخص بمفارقة ما تشترط مفارقتة وإلا فلا . أما إذا نواه إلى غير وطنه لحاجة فلا ينتهي سفره بذلك وكنية الرجوع فيما ذكر التردد فيه كما في المجموع عن البغوى (و) ثالثاً جواز سفره بالنسبة للقصر وجميع الرخص إلا التيمم فإنه يلزمه لكن مع إعادة الصلاة به كما مرّ فحينئذ (لا يترخص العاصي بسفره كما بق وناشزة) وقاطع طريق ومسافر بلا إذن أصل يجب استئذانه فيه ومسافر عليه دين حالّ قادر على وفائه من غير إذن غريمه إذ مشروعية الترخص في السفر لإعانة والعاصي لا يعان

(قوله فإن كان مستأجراً)
أى أو مؤجراً عليه (قوله
حيث كان نازلاً) لاحاجة
إليه مع قوله ما كث
وخرج بهما ما إذا كان
سائراً إلى مقصده أو غيره
فقوله لاسأراً لجهة مقصده
فيه قصور مع أنه مستغنى
عنه بما يأتي في شرح
قول المصنف فإن سار
ولفظ ما كث ساقط في
بعض النسخ .

جواز الاجتهاد في معرفة طول السفر في الابتداء فشمّل المستقل وغيره (قوله بخلافهما فنيتهما كالعدم) لم يذكر حكمه بالنوى الأسير مسافة غير مسافة أسر له لأن نيته لعدم تمكنه من الانفراد لغو . نعم إن كانت نيته أنه متى قدر على الهرب هرب فهذه تقدّمت في قوله ولوعلم الأسير طول سفره الخ (قوله وجبت طاعته) مفهومه أنهم لو أمروا أميراً على أنفسهم لا تجب عليهم طاعته لكن المصرّح به في السير خلافه (قوله وهذا أوجه) لكن يحتاج عليه للجواب عما مرّ من أنه إذا كان مستأجراً أو مؤمراً عليه وخالف الأمير يكون سفره معصية . وقد يجاب بأن ما هنا فيما إذا نوى السفر ولم يتفق له ذلك بأن بقى مع الأمير وما تقدّم فيما إذا سافر فلا تنافى على أنه ذكر هذا في مقابلة ما حكاه قبل بقيل ومن ثمّ عبر بقوله : أو يقال الكلام في مسئلتنا الخ (قوله مطلقاً) أى لحاجة ألا (قوله لاسأراً لجهة مقصده) مفهومه أنه إذا نوى الرجوع وهو سائر لغير مقصده الأوّل لا ينقطع ترخصه ، وسيأتى ما فيه في قوله فإن سار فسفر جديد (قوله التردد فيه) أى وإن قلّ التردد (قوله يجب استئذانه فيه) أى في ذلك السفر بأن أراد السفر للجهاد وأصله مسلم فلا بد من استئذانه (قوله ومسافر عليه دين حالّ) أى وإن قلّ (قوله من غير إذن غريمه) أى أو ظنّ رضاه كما ذكره الشارح في الجهاد .

(قوله ويلحق بمن ذكر أن يتعب نفسه ودابته بالركض الخ) أي بأن لم يكن له في سفره غرض صحيح فإن سفره حينئذ ليس فيه إلا إتعاب نفسه ودابته وليس المراد خلافا لمن ادعاه أن الباعث له غرض صحيح لكنه أتعب نفسه ودابته فالحزمة إنما جاءت من إتعاب النفس والدابة بأن أسرع في المشي وركض الدابة فوق المحتاج إليه لا لغرض صحيح في ذلك وإن كان هذا ظاهر تعبير الشارح بيلحق وبالركض ويدل على ما ذكرته أن الثاني ينافيه قوله فيما مرّ قريبا وما اعترض به فيما إذا سلك الأطول لغرض القصير فقط بأن إتعاب النفس من غير غرض حرام يمكن ردّه الخ فقوله في الردّ لبقاء أصل السفر على إباحته صريح في أن السفر إذا كان الباعث عليه غرض صحيح لا يضرّ في إباحته إتعاب النفس والدابة فتعين أن صورة المسئلة هنا ما ذكرته . نعم قوله ثم بتقدير تسليمها يؤذن بأنه غير مسلم حرمة إتعاب النفس والدابة لغير غرض وهو مناقض لما اقتضاه قوله الآتي وإن قال مجلي الخ الصريح في أنه قائل بالحرمة فيما ذكر ويمكن أن يقال لاتناقض إذ ما مرّ ثم أصل السرفيه لباعث صحيح وما ذكر وقع بعد عقد السفر المباح فلم يكن حراما لوقوعه تابعا لغرض صحيح وما يوضح ما ذكرته أولا من أن صورة المسئلة هنا أنه لا باعث له على السفر سوق عبارة مجلي الخالف في حكم المسئلة كما يأتي في كلام الشارح ونصها حسب ما نقله الأذري فأما إذا لم يكن له غرض في سفره قال الصيدلاني يكون عاصيا وكذا كل من أتعب نفسه لغير غرض كركض دابته ونحو ذلك وظاهر كلام الأصحاب يدل على أنه مباح وكذلك السفر لرؤية البلاد والتنزه فيها ظاهر المذهب أنه مباح وقال أبو محمد من الأغراض الفاسدة السفر ليرى البلاد ولا أرب له سواء أه كلام مجلي فقوله وكذا كل من أتعب نفسه الخ معطوف على ما إذا لم يكن له غرض في سفره من عطف العام على الخاص فكأنه قال إذا لم يكن له غرض في سفره يكون عاصيا لأنه متعب نفسه ودابته لغير غرض وكذا حكم كل من أتعبهما لغير غرض وإن لم يكن في سفره وتعبيره بهذه الكلية ظاهر فيما قلناه فانها المعروفة في مثل (٢٥٢) ذلك ويصرح به أن الشارح اقتصر في كلامه على معنى هذه الكلية ولم

لأن الرخص لاتناط بالمعاصي ويلحق بمن ذكر أن يتعب نفسه ودابته بالركض من غير غرض أو يسافر لمجرد رؤية البلاد والنظر إليها من غير قصد صحيح كما نقلناه وأقراه ،

(قوله لأن الرخص لاتناط بالمعاصي) ظاهره وإن بعد عن محل رب الدين وتعدّر عليه العود أو التوكيل في الوفاء وهو ظاهر إن لم يعزم على توفيقه إذا قدر بالتوكيل أو نحوه وندم على خروجه بلا إذن قياسا على ما لو عجز عن ردّ المظالم وعزم على ردّها إذا قدر كما اقتضى كلام الشارح في أوّل الجناز فيه قبول توبته (قوله ويلحق بمن ذكر أن يتعب نفسه الخ) هذا سفر معصية فما وجه إلحاق

يذكر ما عطف عليه
اكتفاء بها لعمومها ثم
صرح بأن مجليا خالف
في حكمها مع أن خلاف
مجلي مع غيره إنما وقع
أصالة في المعطوف عليه
وهو ما إذا لم يكن له في

سفره غرض صحيح كما عرفت من عبارته فهذا التصرف من الشارح تبعا لغيره صريح فيما ذكرته وإن من أن صورة المسئلة أن السفر ليس فيه غرض صحيح وحينئذ يقول الشارح كمجلى أو يسافر لرؤية البلاد بعد قوله أن يتعب نفسه من عطف الخاص على العام لأنه من أفراد ما لا غرض فيه كما هو ظاهر بل بحث الأذري أنهما مسئلة واحدة لكن يتعين أن مراده ما ذكرته للقطع بأن الأول أعم من الثاني وعبارته أعنى الأذري بعد قول الروضة وما ألحق بسفر المعصية إتعاب نفسه وتعبه دابته بالركض لا لغرض ذكره الصيدلاني لأنه لا يحل له ذلك ولو كان ينتقل من بلد إلى بلد لغير غرض صحيح لم يترخص قال الشيخ أبو محمد السفر لمجرد رؤية البلاد والنظر إليها ليس من الأغراض الصحيحة أه نصها أعنى عبارة الأذري وظاهر كلامه أي النووى نقل ثلاث صور والموافقة عليها وعزا في شرح المذهب الأولى أي إتعاب النفس والدابة إلى الأصحاب مطلقا والظاهر أنها والتي بعدها أي مسئلة الانتقال من بلد إلى بلد والسفر لمجرد رؤية البلاد مسئلة واحدة انتهت بفعل مؤدى الصور الثلاث واحدا وفيه ما قدمته ثم استشهد الأذري على ما بحثه بكلام الغزالي وإمامه . فان قلت: قد تقرر أن ما ذكر من سفر المعصية عند الشارح بدليل قوله وإن قال مجلي الخ ومن ثم عبر عنه الشهاب حج بقوله ومن سفر المعصية أن يتعب نفسه الخ فما وجه تعبير الشارح فيه كالروضة بقولهما ويلحق . قلت: وجهه أن صورة السفر فيه ليست معصية لأن الباعث عليه ليس إتعاب نفسه ودابته وإنما نشأ من انتفاء الغرض في السفر فكان السفر حيث لا غرض فيه صحيح مقصوده إتعاب النفس والدابة وإن لم يلاحظ المسافر ذلك بخلاف السفر لنحو السرقة فانها الباعثة عليه فكان السفر لها سفر معصية في الحقيقة والصورة بخلاف مسئلتنا فإن فرض أن الباعث فيها إتعاب النفس والدابة بأن لاحظ المسافر ذلك عند سفره كان السفر كسفر نحو السرقة من كل وجه وكان أولى بالحكم وبما قررته في هذا الجواب يندفع قول الشهاب سم هذا سفر معصية فما وجه إلحاقه وقد اوضح وجهه بما ذكرته والله الحمد لا بما ذكره الشيخ في الحاشية بما هو مبنى على أن صورة المسئلة أن الباعث على السفر في مسئلتنا غرض صحيح ولكنه أتعب فيه نفسه ودابته قتأمله .

وإن قال مجلى في الأول ظاهر كلام الأصحاب الحل وفي الثاني أنه مباح ، ومعنى قولهم الرخص لا تناط بالمعاصي إن فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء فإن كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة وإلا فلا والظاهر أن الآبق ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وإن لم يلحقه الاثم وخرج بالعاصي بسفره العاصي فيه وهو من يقصد سفرا مباحا فتعرض له فيه معصية فيتركبها فله الترخص لأن سبب ترخصه مباح قبلها وبعدها (فلو أنشأ) سفرا (مباحا ثم جعله معصية فلا ترخص) له (في الأصح) من حين جعله كالوأنشأ بهذه النية . والثاني يترخص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتدائه فإن تاب ترخص جزما كما قاله الرافعي في باب اللقطة أى وإن كان الباقي أقل من مرحلتين نظرا للأوله وآخره وما ذكره الشيخ في شرح منهجه مما يؤم خلافه مؤول (ولو أنشأ عاصيا) به (ثم تاب) توبة صحيحة (فمنشأ السفر من حين التوبة) فإن كان بين محلها ومقصده مرحلتان قصر وإلا فلا وفارق مامر بتقصيره بانشأه عاصيا فلا يناسبه التخفيف وما لا يشترط للتخص طوله كأكل الميتة يستبيحه من حين التوبة مطاقا وخرج بقولنا صحيحة مالم عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب فإنه لا يترخص من حين التوبة بل حتى تفوت الجمعة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع ، ولو نوى الكافر

انتهى سم على منهج إلا أن يقال المراد بسفر المعصية أن يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالتيجارة لكنه أتعب نفسه بالركض في سيره لذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل العاصي في السفر لكنه لما كان عاصيا بنفس الركض الذي يحصل به قطع المسافة ألحق بالعاصي بالسفر (قوله وإن قال مجلى في الأول) هو قوله أن يتعب نفسه وقوله وفي الثاني هو قوله رؤية البلاد (قوله كالبالغ وإن لم يلحقه الاثم) أى فإذا سافر الصبي بلا إذن من وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم وكذا الناشئة الصغيرة وينظر فيما بقى من المدة بعد البلوغ فإن بلغ مرحلتين قصر وإلا فلا لأنهم وإن لم يكونوا عصاة حال السفر لهم حكم العصاة وقال حجج في شرح العباب ما حاصله أن الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وإن سافر بلا إذن من وليه لأنه ليس بعاص وامتناع التصرف في حقه يتوقف على نقل بخصوصه فإن من فعل ما هو بصورة المعصية وليس بمعصية له حكم العاصي وأنى بذلك (قوله قبلها وبعدها) أى وكذا فيها كأن سار لمقاصده وهو يشرب الخمر فالسير مباح مع إثمه بالشرب (قوله فلو أنشأ سفرا مباحا) أى شرع فيه (قوله وما ذكره الشيخ في شرح منهجه الخ) وعبارته فإن تاب فأوله محل توبته انتهى وتأويلها كأن يقال قوله محل توبته أى حيث ابتداء سفره معصية فإن ابتداءه مباحا ثم جعله معصية ثم تاب ترخص وإن كان الباقي دون مرحلتين (قوله فمنشأ السفر) هو بفتح الميم والشين أى فموضع إنشاء السفر يعتبر من حين الخ هذا وعبرة الخلى فمنشأ السفر بضم الميم وكسر الشين انتهى وهى تفيد أنه اسم لذات المسافر لا لمكان السفر وما لها واحد (قوله وفارق مامر) أى من أنه إذا أنشأ مباحا ثم جعله معصية ثم تاب يترخص وإن كان الباقي دون مرحلتين (قوله من حين التوبة مطلقا) بقى مرحلتان أم لا (قوله حتى تفوت الجمعة) أى بسلام الإمام منها باعتبار غلبة ظنه وقضيته أنه قبل ذلك لا يترخص وإن بعد عن محل الجمعة وتعذر عليه إدراكها .

(قوله ولو احتمالا) قد يقال ينافيه ما سيأتي في قول المصنف ولو علمه مسافرا وشك في نيته قصر (قوله وقال القمولى الخ) أى مخالفا لما اقتضاه كلام من ذكره ، فغرض الشارح من ذكره بيان خلافه في المسئلة (قوله وإنما الخلاف) مقول قول القمولى (٣٥٤) (قوله فقد صرح) أى القمولى ، وهذا أول كلام الشارح بعد

أوالصبي سفر قصر ثم أسلم أو بلغ في الطريق قصر في بقيته كفى زوائد الروضة خلافا للبغوى في فتاويه من قصر الصبي دون من أسلم (و) رابعها عدم اقتدائه بتم (ولو) احتمالا فتى (اقتدى بتم) ولو مسافرا (لحظة) كأن أدركه في آخر صلاته ولو تأمة في نفسها كصباح أو جمعة أو مغرب أو نحو عيد أو راتبة ولا يرد ذلك على المصنف لما تقرر من أنها تأمة في نفسها (لزمه الإتمام) لما صح عن ابن عباس من أنه السنة ، والأوجه جواز قصر معادة صلاها أولا مقصورة وفعلها ثانيا إماما أو مأموما بقاصر ولو لزم الإتمام بعد إخراج المأموم نفسه لم يجب عليه الإتمام لأنه ليس بإمام له في تلك الحالة إذ تم اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفيد أن الإتمام حال الاقتداء فلا يرد ذلك على المصنف وتنعقد صلاة القاصر خلف متم جهل المأموم حاله وتلغو نية القصر بخلاف المقيم لو نوى القصر لم تعتمد صلاته لأنه ليس من أهل القصر والمسافر من أهله فأشبهه بالشرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الإتمام أو صار مقيما (ولو رجع) بتثليث عينه والفتح أفصح وهو مثال لا قيد لأن المدار على بطلان الصلاة (الإمام المسافر) القاصر (واستخلف) لبطلان صلاته برعافه لأنه لا يعنى عنه سواء أ كان قليلا أم كثيرا لاختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه وهذا هو مقتضى كلام الشيخين أو جماعة من الأئمة وقال القمولى في البحر نقلا عن الشيخ أبى حامد والمحاملى ردا على أبى غانم صاحب ابن سريج في تأويل نص المختصر وإنما الخلاف في الاستخلاف بعذر وهذا استخلاف قبل وجود الدم لتكثير المبطل للصلاة فقد صرح بأن القليل من الرعاف لا يبطل وهو موافق لترجيح الرافعى لكن النووى رجح العفو عن الكثير أيضا ، وفي المجموع حكاية ما ذكره القمولى قال البكرى وما يتخيل أن في دم الرعاف غيره من الفضلات خيال لا طائل تحته اه والمعتمد الأول (مما) وإن لم يكن متمديبا به (أتم المقتدون) المسافرون ولو لم ينووا الاقتداء به لصيرورتهم مقتدين به حكما بمجرد الاستخلاف ومن ثم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم ، نعم لو نوا فراقه عند إحساسه بأول رعافه أو حدثه

(قوله أو الصبي) أى ولم يكن سفره بصورة المعصية بأن كان آبقا أو ناشزة أو بغير إذن وليه على ما مر في قوله : والظاهر أن الآبق ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وإن لم يلحقه الإثم (قوله قصر في بقيته) قضيته أنه ليس له القصر قبل البلوغ وليس مرادا لأن الفرض أنه مسافر بإذن وليه فلا معصية ، فلهذا إنما قيد بما ذكر للرد على البغوى (قوله قصر في بقيته) أى وإن كان دون مرحلتين (قوله ولو مسافرا لحظة) ولو دون تكبيرة الإحرام حج (قوله صلاها أولا مقصورة) وإنما اعتبر في الأولى كونها مقصورة لأن الإعادة فعل الشيء ثانيا بصفته الأولى ، لا يقال على هذا لا تجوز إعادتها تأمة لأننا نقول لما كان التمام هو الأصل ولا يتوقف وجوبه على نيته لم يمتنع لأنه رجوع للأصل (قوله لم يجب عليه) أى المأموم (قوله وتنعقد صلاة القاصر) أى تأمة فالمراد من نوى القصر خاف الخ لا أنه متلبس بالقصر حقيقة لاستحالة مع كونه انعقدت صلاته تأمة (قوله والفتح أفصح) قال ع والضم ضعيف والكسر أضعف منه (قوله وقال القمولى في البحر) أى وهو شرح الوسيط له واختصر منه الجواهر (قوله قال البكرى) أى الشيخ جلال الدين لا الشيخ أبو الحسن (قوله والمعتمد الأول) أى وهو عدم العفو عنه مطلقا ، وهو مقتضى كلام الشيخين خلافا حج حيث قال بالعفو عن قليل دم المنافذ .

كلام القمولى (قوله وهو موافق لترجيح الرافعى) أى في أصل مسئلة الدم الخارج من الإنسان الذى تقدم في شروط الصلاة لا في خصوص مسئلة الرعاف وإن توهم وإلا لنافى قوله وهذا مقتضى كلام الشيخين ، وقوله لكن النووى رجح العفو عن الكثير أيضا : أى في مطلق دم الإنسان كما عرفت : أى والرعاف مستثنى لما مر من العلة . والحاصل أن غرض الشارح وإن كان في عبارته قلاقة ، ومن ثم فهتمت على غير المراد أنه بعد أن بين مختاره في المسئلة طبق ما مر له في غير موضع تبعا لوالده أراد أن يبين كلام القمولى في خصوص هذه المسئلة المخالف لاختياره وقوله فيه وهو موافق لترجيح الرافعى لكن النووى رجح الخ من باب التنزل مع القمولى كأنه يقول حيث لم يستثن نحو الرعاف لما مر من

قبل

العلة من مطلق دم الإنسان فتقيده بالكثير في قوله قبل وجود الدم الكثير المبطل للصلاة جرى على طريقة الرافعى المارة في شروط الصلاة وإلا فالنووى رجح العفو في دم الإنسان مطلقا أى بشرطه ، فلو جرى القمولى على طريقته لم يقيده بذلك

قبل تمام استخلافه قصروا كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون أو استخلف قاصرا (وكذا لو عاد الإمام واقتدى به) يلزمه الإتمام لاقتدائه بتمم في جزء من صلاته ، واحترز بقوله واستخلف متما عما لو استخلف قاصرا أو استخلفوه أو لم يستخلفوا أحدا فانهم يقصرون ، ولو استخلف المتمون متما والقاصرون قاصرا فلكل حكمه (ولو لزم الإتمام مقتديا بفسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة إمامه أو بان إمامه محدثا) أو ما في معناه من كونه ذا نجاسة خفية لما مر من صحة الصلاة خلف هؤلاء وحصول الجماعة بهم (أتم) لأنها صلاة وجب عليه إتمامها فامتنع عليه قصرها كفاتنة الحضر ، وخرج بفسدت صلاته ما لو بان عدم انعقادها فله قصرها ، والضابط كما أفاده الأذرى أن كل ما عرض بعد موجب الإتمام فساده يجب إتمامه وما لا فلا ، ولو أحرم منفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه كما في المجموع الإتمام ولو فقد الطهورين فشرع بنية الإتمام فيها ثم قدر على الطهارة . قال المتولى : وغيره قصر لأن فعله ليس بحقيقة صلاة . قال الأذرى : ولعل ما قالوه بناء على أنها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها ، والمذهب خلافه اهـ والأوجه الأول لأنها وإن كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها وإنما أسقط حرمة الوقت فقط وكذا يقال فيمن صلى بتميم بمن تزمه الإعادة بنية الإتمام ثم أعادها (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا) فنوى القصر الذى هو ظاهر حال المسافر أنه نواه (فبان مقيا) يعنى متما وإن كان مسافرا أتم حتما

(قوله والضابط) هو قاصر على ما إذا فسدت صلاة المقتدى (قوله ولو أحرم منفردا الخ) هذان أفراد الضابط (قوله هو) لاحتاجة إليه مع قوله أنه نواه .

(قوله قبل تمام استخلافه) أى سواء كان قبل الاستخلاف أو معه (قوله وكذا لو عاد الإمام) حكم هذه المسئلة علم من قوله السابق ولو اقتدى بتمم الخ لأنه شامل لهذه ، ولعله إنما أعاد ذلك هنا دفعا لتوهم أنه لما كان في الأصل متبوعا لا يصير تابعا لحليفته فلا يسرى عليه حكمه (قوله واحترز بقوله واستخلف متما) بين به كونه محترز المتن وإلا فهذا علم من قوله قبل كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون أو استخلف قاصرا (قوله أو بان إمامه محدثا) أى بعد لزوم الإتمام بخلاف ما لو بان الحدث قبل لزوم الإتمام أو معه فانه لا يمتنع القصر لأنه اقتدى بمسافر قاصر في ظنه (قوله ما لو بان عدم انعقادها) أى صلاة المأموم بأن بان له حدث نفسه أو نجاسة في نحو بدنه أو لسكون إمامه ذا نجاسة ظاهرة أو أميا أو نحو ذلك (قوله لزمه كما في المجموع الإتمام) أى لأنها انعقدت تامة بإحرامه منفردا لعدم نيته القصر ، ونبه به على أن قول المصنف مقتديا ليس بقيد (قوله ثم قدر على الطهارة) ظاهره سواء كان ذلك في الصلاة أو بعدها في الوقت أو بعده ، ويرد عليه أن فاقد الطهورين ونحوه ليس له صلاة إلا إذا ضاق الوقت عن الصلاة وعلم أنه لا يجد ماء في الوقت أو ظن عدم وجدانه وأنه مادام يرجو الماء لا يصح إحرامه وعليه فلو أحرم ثم وجد الماء في الوقت فقد تبين بذلك أنه بنى صلاته على ظن بان خطؤه فتبين عدم انعقاد صلاته فيعيدها مقصورة ولا يكون من محل الخلاف (قوله ولعل ما قالوه) راجع لقوله قال المتولى وغيره (قوله والأوجه الأول) أى جواز القصر وهل له الجمع أيضا فيه تردد وسيأتى عن الشارح في أول الفصل الآتى ما يفيد أنه كالمشيرة فيمتنع عليه الجمع تقديميا لا تأخيرا فليراجع (قوله لم يسقط بها طلب فعلها) فيه نظر فانها حيث وصفت بالصحة سقط بها طلب الفعل ووجوب القضاء حيث كان فبأمر جديد ومن ثم قال في جمع : الجوامع إن الصحة إسقاط الطلب . وقيل في العبادة إسقاط القضاء فلعل الشارح جرى على الثانى أو أراد بطلب الفعل القضاء (قوله وكذا يقال فيمن صلى بتميم) أى فله قصرها .

أما لو بان محدثا ثم مقيا أو بانا معالما يلزمه الاتمام لعدم القدوة حقيقة باطنا لحديثه (أو) اقتدى ناويا القصر (بمن جهل سفره) بأن تردد فيه أولم يعلم من حاله شيئا (أتم) لزوما وإن بان مسافرا قاصرا لظهور شعار المسافر غالبا والأصل الاتمام ولو صحت القدوة بأن اقتدى بمن ظنه مسافرا ثم أحدث ثم بان مقيا أتم وإن علم حديثه أولا وإنما صحت الجمعة مع تبين حدث إمامها الزائد على الأربعين للاكتفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقتها لتولم إن الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ولم يكتف بذلك في إدراك المسبوق الركعة خلف الحدث لأن تحمله عنه رخصة والحدث لا يصح له فاندفع ما لا سنوي هنا (ولو علمه) أو ظنه لأنهم يطلقون العلم كثيرا ويريدون به ما يشمل الظن (مسافرا وشك) أي تردد (في نيته) القصر لكونه غير حنفى في أقل من ثلاث مراحل فخرم هو بنيته القصر (قصر) إذا بان قاصرا لأنه الظاهر من حاله ولا تقصير فإن بان مقيا أتم واحترز بقوله وشك في نيته عما لو علمه مسافرا ولم يشك كأن كان الإمام حنفيا في دون ثلاث مراحل فإنه يتم لامتناع القصر عنده في هذه المسافة ويتجه كما قاله الأسنوي أن يالحق به ما إذا أخبر الإمام قبل إحرامه بان عزمه الاتمام (ولو شك فيها) أي في نية إمامه (فقال) معلقا عليها في نيته (إن قصر قصرت وإلا) بأن أتم (أتمت قصر في الأصح) إن قصر ولا يضر تعليقها عملا بالقاعدة أن محل

الأولى بل الصواب حذفهما (قوله أولم يعلم من حاله شيئا) كأن المراد أنه ذاهل عند النية عن حالة الإمام لم يخطر بباله لكنه نوى القصر اعتباطا (قوله لظهور شعار المسافر غالبا) عبارة التحفة لتقصيره بشروعه مترددا فيما يسهل كشفه لظهور شعار المسافر غالبا ففعل صدر العبارة أسقطه النسخ من عبارة الشارح (قوله بل حقيقتها) معطوف على قوله للاكتفاء لا على مدخوله (قوله لأنهم يطلقون العلم الخ) هذا التعليق لا يناسب العطف وعبارة التحفة أو ظنه بل كثيرا ما يرادون بالعلم ما يشمل الظن فأشار إلى جوابين (قوله غير حنفى في أقل من ثلاث مراحل) إنما قيد بالحنفى لأن الحنفى في أقل من الثلاث متيقن الاتمام وفيما فوقها متيقن القصر فلا تتصور فيه المسئلة وإنما قيد غير الحنفى بما إذا كان في أقل من ثلاث ليبقى الشك في كلام المصنف على حقيقته وبالأولى إذا كان فوق الثلاث لكن الموجود حينئذ ظن لا شك إذ الظاهر من حاله حينئذ القصر حملا له على الكمال من العمل بالسنة

(قوله أما لو بان محدثا) أي من ابتدأ الصلاة بخلاف ما لو تبين أنه كان متطهرا ثم طرأ عليه الحدث كما يأتي في قوله ولو صحت القدوة الخ (قوله وإن بان) غاية (قوله ثم أحدث) أي الامام (قوله ثم بان مقيا أتم) أي لأنه تبين أنه اقتدى قبل الحدث بتم (قوله بل حقيقتها) أي بل بوجود حقيقتها (قوله أو ظنه) الأولى أي ظنه لأنه المراد بالعلم هنا وهو المناسب لقوله لأنهم يطلقون العلم كثيرا الخ انتهى وعبارة حجج بعد قوله أو ظنه بل كثيرا ما يرادون بالعلم ما يشمل الظن انتهى فلم يجعل ذلك تعليلا لعطف الظن بل أفاد به أن الظن داخل في عبارته (قوله لكونه غير حنفى) ولو كان الإمام حنفيا واقتدى به من علمه مسافرا بعد ثلاث مراحل وتبين أنه نوى الاتمام فهل يلزمه الاتمام لاتمام إمامه ويحمل على السهو أو لا كما لو تبين له حديثه ثم إقامته لعدم القدوة حقيقة فيه نظر والأقرب الثاني ولا يقال يمكن الفرق بان في تبين الحدث تبين له عدم حقيقة القدوة وهنا القدوة صحيحة لأن العبرة بعقيدة المأموم لأننا نقول محل كون العبرة بعقيدة المأموم إذا كان الإمام ناسيا كما مر عن صاحب الخواطر السريعة وهنا لم يعلم نسيانه أو تعمده على أنه بتقدير نسيانه هنا بعدنية القصر منه ما فعله يكون لغوا حتى عندنا (قوله في أقل من ثلاث مراحل) هذا يقتضى أن أبا حنيفة يجوز القصر فيما دون الثلاث وهو مخالف لما سيأتى للشارح في قوله خروجا من إيجاب أبي حنيفة القصر في الأول والاتمام في الثاني انتهى ويمكن أن يجاب بأن منشأ الشك هنا تجوز أن إمامه قد الشافعى مثلا وفي بعض النسخ أو حنفيا وعليها فلا يرد ما ذكر (قوله قصر) لعل الفرق بين هذه وبين ما قبلها أنه ثم لما جهل سفر الإمام كان الحاصل عنده محض التردد في النية فامتنع عليه القصر وإن علم سفر إمامه وهنا لما علم سفره أو ظنه وكان الظاهر من حال المسافر نية القصر كانت نيته مبنية على أصل راجح وهو نية القصر فاكتمى به وصار الحكم معلقا على قصر الإمام (قوله قبل إحرامه) أي الإمام (قوله بأن عزمه الاتمام) أي فيجب على السأموم الاتمام وإن قصر إمامه لأن صلاته تنعقد تامة لظنه إتمام إمامه .

اختلال النية بالتعليق ما لم يكن تصريحا بمقتضى الحال وإلا فلا يضر . والثاني لا يقصر للتردد في النية أمالو بان إمامه متما لزمه الاتمام وعلى الأول لو قال بعد خروجه من الصلاة كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أونويت القصر جازله القصر فان لم يظهر للمأموم مانواه الإمام لزمه الاتمام احتياطا (و) خامسها نية القصر أوما في معناه كصلاة السفر أو الظهر مثلا ركعتين ولولم ينو ترخصا وإنما اتفقوا على أنه (يشترط للقصر نيته) لكونه على خلاف الأصل فاحتاج لصارف عنه بخلاف الاتمام ويشترط أن توجد بنية (في الإحرام) كبقية النيات بخلاف نية الاقتداء لأنه لا مانع من طرق الجماعة على الانفراد كهكسه لأنه لا أصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طرقه على الاتمام لأنه الأصل كما تقرر (و) سادسها (التحرز عن منافيا) أى نية القصر (دواما) أى في دوام الصلاة بأن لا يتردد في الاتمام فضلا عن الجزم به كما قال (ولو أحرم قاصرا ثم تردد في أنه يقصر أم يتم) أتم (أو) تردد أى شك (في أنه نوى القصر أم لا أتم) ولو تذكر حالا أنه نواه لتأديته جزءا من صلاته حال تردده على التمام وما قيل من أن هذا التركيب غير مستقيم لأنه قسيم لمن أحرم قاصرا لا قسم منه رد بأن كونه قاصرا في أحد الاحتمالين المشكوك فيهما لا يسوغ جعله قسما وهاتان المسئلتان من المحترز عنه ولم يصدرها بالفاء قال الشارح لضمه إليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصارا فقال (أوقام) عطف على أحرم (إمامه لثلاثة فشكل) أى تردد (هل هو متم أو ساه أتم) ،

(قوله لضمه اليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه) في كون ما ذكر ليس من المحترز عنه وقفة فان التردد قائم فيه بالمقتضى وهو مناف لنية القصر غاية الأمر أن التردد هنا في فعل الإمام وهو لا يمنع كون التردد قائما بالمقتضى وأى فرق بين هذا والمسئلتين قبله فيما ذكرناه وما في حاشية الشيخ عن ابن عبدالحق من توجيه كلام الشارح لا يجدى كما يعلم بتأمله .

(قوله وعلى الأول لو قال) أى ولو فاسقا لأنه إخبار عن فعل نفسه وقوله بعد خروجه من الصلاة أى بحدث مثلاً ثم إن قال ذلك قبل فراغ المأموم من صلاته فظاهر وإن أخبر بذلك بعد سلام المأموم من ركعتين لنية القصر أولا فان قصر الفصل بين السلام والاخبار بنى على مانع له وإن طال وجب الاستئناف (قوله فان لم يظهر للمأموم ما نواه) أى كأن اقتدى به ولم يدرك معه الاحرام وشك في نيته القصر وسلم الإمام وذهب إلى سبيله ولم يعلم المأموم حاله (قوله لأنه لأصل هنا) غير الانفراد يرجع إليه بخلاف ما لو لم ينو القصر في النية فيرجع إلى الاتمام لأنه الأصل وعبرة المحلى بخلاف الاتمام لأنه الأصل فيلزمه وإن لم ينو انتهى وهى أولى من عبارة الشارح لحج (قوله ولو تذكر) غاية (قوله لتأديته جزءا من صلاته الخ) هذا التعليل راجع لكل من المسئلتين وإن كانت الأولى ليس فيها شك في النية لكن تردده بين القصر والاتمام مناف للجزم بنية القصر (قوله وما قيل من أن هذا التركيب غير مستقيم لأنه قسيم لمن أحرم قاصرا بل أحرم متما وإمامه الخ لأنه عطفه على تردده لأن عطفه على أحرم يصير التقدير أولم يحرم قاصرا بل أحرم متما وإمامه الخ لأنه يقدر مع المعطوف بأو نقيض المعطوف عليه وهنا ليس كذلك بل صورته أنه أحرم قاصرا ثم قام إمامه لثلاثة فتردد في أنه نوى إلى آخره وعلى هذا يشكل جعل هذه زيادة على المحترز عنه ثم رأيت في ابن عبدالحق الجواب عن كونه من المحترز بأن الشك في حال الإمام إنما ينافي القصر لا النية انتهى ويمكن الجواب عن مسألة العطف بأن كون المعطوف يقتدر معه نقيض المعطوف عليه أمر غالبي فيجوز أن يجعل التقدير هنا ولو أقام الإمام الخ (قوله أتم) أى وعليه فهل ينتظره في التشهد إن جلس إمامه له حملا له على أنه قام ساهيا أو تتعين عليه نية المفارقة فيه نظر والأقرب الثاني كما لو رأى مريدا الاقتداء بالإمام جالسا وتردد في حاله هل جلوسه لعجزه أم لا من أنه يتمتع الاقتداء به فكما امتنع الاقتداء لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فليراجع .

ولوتبين له كونه ساهيا كما لو شك في نية نفسه وفارق هذا مامر من نظيره في الشك في أصل النية حيث لا يضر لو تذكر عن قرب بان زمنه غير محسوب وإلما عفي عنه لكثرة وقوعه مع قرب زواله غالبا بخلافه هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء أكان نوى القصر أم الاتمام لوجود أصل النية فصار مؤديا جزءا من صلاته على التمام كما مر فلزمه الاتمام وفارق أيضا مامر في شكه في نية الإمام المسافر ابتداء بأن ثم قرينة على القصر وهنا القرينة ظاهرة في الاتمام وهو قيامه للثالثة ومن ثم لو كان إمامه يوجب القصر بعد ثلاث مراحل كحنفي لم يلزمه الاتمام حملا لقيامه على أنه ساه (ولو قام القاصر لثالثة عمدا بلا موجب للاتمام بطلت صلاته) كما لو قام المتمم لركعة زائدة (وإن كان) قيامه لها (سهوا) ثم تذكر أوجهلافعل (عاد) حتما (وسجد له) أى لهذا السهو ندبا كغيره مما يبطل عمده ومثله مالو صار للقيام أقرب لمامر في سجود السهول لكنه لا يرد على المصنف لأنه فرض كلامه فيمن قام (وسلم فان أراد) حالة تذكره وهو قائم (أن يتم عاد) للجلوس حتما (ثم نهض متما) أى ناويا الاتمام لالغاء نهوضه لسهوه فوجبت إعادته فان لم ينو الاتمام سجد السهو وهو قاصر (و) سابعها دوام سفره في جميع صلاته كما قال (و) يشترط (للقصر) (أيضا كونه) أى النوى له (مسافرا في جميع صلاته فلو نوى الإقامة) القاطعة للترخص (فيها) أو شك في نيتها (أو بلغت سفيفته) فيها (دار إقامة) أو شك هل بلغت أول (أتم) لزوال تحقق سبب الرخصة (و) ثامنها العلم بجواز القصر فلو قصر جاهلا به لم تصح صلاته لتلاعبه كما في الروضة قال الشارح : وكأنه تركه لبعد أن يقصر من لم يعلم جوازه و (القصر أفضل من الاتمام على المشهور إذا بلغ) سفره المبيح للقصر (ثلاث مراحل) والا فالاتمام أفضل خروجا من إيجاب أبى حنيفة القصر في الأول والاتمام في الثاني ،

(قوله محسوب من الصلاة على كل حال) أى بخلاف الشك في أصل النية لأن حاصله أنه متردد في أنه نوى فهو في الصلاة أولا فلا فهو بأحد التقديرين ليس في صلاة (قوله) لأنه فرض كلامه فيمن قام أى وأما إذا صار إلى القيام أقرب فمسئلة أخرى سكت عنها وإن كانت تشارك هذه في الحكم والنص على الشيء لا ينفي ماعداه (قوله القاطعة للترخص) احتراز به عما لو نوى إقامة دون أربعة أيام أونواها وهو سائر .

(قوله ولوتبين له كونه ساهيا) أى لمضى جزء من صلاته على التمام (قوله حملا لقيامه على أنه ساه) أى ويخير بين انتظاره في التشهد ونية المفارقة (قوله ومثله مالو صار للقيام أقرب) قال حج بعد مثل ما ذكر بل وإن لم يصبر إليه أقرب لما مر ثم عن المجموع أن تعمد الخروج عن حد الجلوس مبطل (قوله لأنه فرض كلامه فيمن قام) ومفهومه أنه إذا لم يقم لم يسجد لكن على تفصيل فيه وحيث كان في المفهوم تفصيل لا يعترض به (قوله أى ناويا الاتمام) قضيته أنه لا تكفيه نية الإرادة السابقة عن هذه النية وليس مرادا بل المراد أنه قام مستصحباً للأولى وعبارة سم على حج قوله ناويا الاتمام قد يشكل اعتبار نية الاتمام مع قوله فان أراد أن يتم فان إرادته الاتمام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل تزيد مع أنه موجب للاتمام فأى حاجة بعد ذلك إلى نية الاتمام إلا أن يجاب بأنه لم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بإرادة الاتمام احترازا عما لو صرف القيام لغير الاتمام انتهى (قوله في جميع صلاته) أى ولا يتحقق ذلك إلا بالاتيان بالميم من عليكم (قوله أو شك في نيتها) أى الإقامة (قوله والقصر أفضل من الاتمام) فلو نذر الاتمام فينبغي أن لا ينقذ نذره لكون المنذور ليس قرينة وكذا ينبغى أن يقال فيما لو نذر القصر وسفره دون الثلاث لا تتفاء كونه قرينة فيما دونها (قوله إذا بلغ ثلاث مراحل) أى إذا كان يبلغ ثلاث الخ فيقصر من أول سفره .

ولا يكره لكنه خلاف الأولى وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الأولى ومقابل المشهور أن الإتمام أفضل مطلقا لأنه الأصل وأكثر عملا ويستثنى من ذلك كما قاله الأذري دأب الحديث إذا كان لو قصر خلا زمن صلاته عن جريان حدثه ولو أتم جرى حدثه فيها فيكون القصر في حقه أفضل مطلقا وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت أو كان يجد في نفسه كراهة القصر أو الشك فيه بأن لم تظمن نفسه لذلك أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس بل يكره له الإتمام أما الملاح الذي معه أهله فإتمامه أفضل مطلقا لأنه وطنه وخروجا من منع أحمد القصر له ومثله من لا وطن له وأدام السفر براً وقدم على خلاف أبي حنيفة لاعتضاده بالأصل وقد يكون القصر واجبا كأن آخر الظهر ليجمع تأخيرا إلى أن لم يبق من وقت العصر إلا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كما بحثه الأسنوي وغيره أخذنا من قول ابن الرفعة لو ضاق الوقت وأرهقه الحدث بحيث لو قصر مع مدافعته أدركها في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه لزمه القصر ويأتي ما ذكر في العشاء أيضا إذا أخر المغرب ليجمعها معها ويعلم منه أنه لو ضاق وقتها عن إتمامها كان القصر واجبا وأنه لو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والتصر لزمه أن ينوي تأخيرها إلى الثانية

(قوله ولا يكره) أي القصر (قوله أفضل مطلقا) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله ويستثنى من ذلك) أي من قول المصنف القصر أفضل من الإتمام (قوله فيكون القصر في حقه أفضل مطلقا) أما لو كان لو قصر خلا زمن وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر انتهى حجج (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة) أي فيكون القصر أفضل من الإتمام وفي كون القصر في هذه الصورة أفضل نظر لجريان الخلاف فيها المتقدم قبيل الفصل بل القياس أفضلية الإتمام لما ذكر وعبارة سم على منهج في أثناء كلام ونبه أيضا أي الأذري على أن الإتمام أفضل في حق من أقام ينتظر حاجة وزاد على أربعة أيام انتهى ويمكن أن هذه مستثناة من قوله والقصر أفضل من الإتمام فيكون موافقا لما قاله الأذري وإن كان المتبادر من قوله وكذا الخ خلافه وأما قوله أو كائن يجد في نفسه الخ فهو مستثنى من كون الإتمام أفضل من القصر (قوله الذي معه أهله) أي إن كان له أهل وأولاد فإن لم يكن له شيء منهما كان كمن كان له ذلك وهم معه فيكون إتمامه أفضل (قوله مطلقا) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله لو ضاق وقتها) أي العشاء (قوله كان القصر واجبا) نقل سم على منهج عن الشارح خلافه حيث قال في أول الباب وسئل عمن أخر ذلك أعنى الظهر مثلا حتى بقي ما يسع ركعتين بلا قصد هل يجب القصر فأجاب لا قال لأنه إذا أخر بعذر فلا شيء عليه في إخراج بعض الصلاة عن وقتها أو بلا عذر فقد أتم والقصر بعد لا يدفع عنه إثم التأخير انتهى . أقول : وقد يقال إن كلامه هنا في العشاء وبفعله مقصورة تبين أنه لم يؤخرها إلى وقت لا يسعها بخلاف الظهر فإنه إذا أخرها حتى بقي من الوقت ما يسع ركعة تحققت معصيته وإن قصر .

(قوله فيكون القصر في حقه أفضل) قال الشهاب حجج أما لو كان لو قصر خلا زمن وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر اه و قول الأذري مطلقا أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا هو محل الاستثناء (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام) أي فالإتمام في حقه أفضل هو مستثنى من كون القصر فيما فوق الثلاث مراحل أفضل وإن أوهم عطفه على ما قبله وعطف ما بعده عليه خلافه وعبارة الأذري ، وأما إذا أقام لتنجز حاجة إقامة تزيد على أربعة أيام وقلنا يقصر فالإتمام له أفضل قال وألحق بهما أي بهذه المسئلة ومسئلة مديم السفر كل صورة اختلف في جواز القصر فيها .

لقدرته على إيقاعها به أداء (والصوم) في رمضان ويلحق به كل صوم واجب بنحو نذر أو قضاء أو كفارة فيما يظهر حيث كان السفر سفر قصر (أفضل من الفطر) لما فيه من المسارعة إلى تبرئة الذمة وعدم إخلاء الوقت عن العبادة ولأنه الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ولقوله تعالى - وأن تصوموا خير لكم - هذا (إن لم يتضرر به) فان تضرر به لنحو ألم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل لخبر « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صائماً في السفر قد ظلل عليه فقال: ليس من البر أن تصوموا في السفر » نعم لو خشى منه تلف شيء محترم نحو منفعة عضو وجب الفطر فان صام كان عاصياً وأجزأه ولو خشى ضعفاً ما لا لاحقاً بالفطر أفضل في سفر حج أو غزو وهو أفضل مطلقاً لمن وجد في نفسه كراهة الترخص أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس كما قيد به ابن قاضي شبهة إطلاق الأذرعى وكذا سائر الرخص نظير ما مر .

(فصل) في الجمع بين الصلاتين

(يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا) في وقت الأولى لغير المتحيرة لما سيأتي من أن شرطه ظن صحة الأولى وهو منتف في قول الزركشى ومثلها فاقد الظهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمة

(قوله لقدرته على إيقاعها به أداء) هذا قد يخالف ما يأتي للشارح عن شرح المذهب من أن المعتمد أنه إذا أخر ولم ينو وقد بقي من الوقت ما لا يسعها كاملة عصي وكانت قضاء اللهم إلا أن يقال إن ما هنا مصور بما إذا كان الزمن الباقي لا يسع الطهارة والصلاة مقصورة لكنه لو ترك الطهارة وصلى أمكنه وقوعها كلها في الوقت وعلى هذا لا يتوجه الاعتراض على الشارح ثم رأيت سم على حج ذكر مثل ذلك وعبارته قوله وعن الطهارة والقصر إن كان المراد قصر الأولى فهذا إنما يأتي عن القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي من الوقت ما يسع ركعة لأن الغرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وإن كان المراد قصر الصلاتين ولزوم نية التأخير بعينها ممنوع بل هي أو فعل الأولى وحدها في وقتها وقد يجاب باختيار الأول ومنع قوله فهذا إنما يأتي الخ لأن ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حيثئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عبارتهم الآتية فليتأمل (قوله ويلحق به كل صوم واجب) قال حج ثم رأيت الزركشى نقل عنهم أن هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره لمسافر سفر قصر (قوله عادة) أى وإن لم يسع التيمم (قوله فالفطر أفضل في سفر حج أو غزو) مفهومه أن الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف ما لا (قوله وهو) أى الفطر (قوله ممن يقتدى به) أى فيفطر القدر الذى يحمل الناس على العمل بالرخصة .

(فصل) في الجمع بين الصلاتين

(قوله في الجمع بين الصلاتين) أى للسفر أى نحو المطر (قوله تقديمًا في وقت الأولى) ظاهره أنه لابد من فعلهما تمامهما في الوقت فلا يكفي إدراك ركعة من الثانية فيه وتردد في ذلك سم على حج ونقل عن الشارح عن المنهج ما في الفرع الآتى بالصفحة الأخرى ، ودفع بقوله كالحلى في وقت الأولى ما قد يتوهم من قوله تقديمًا بأنه صادق بأول الوقت ووسطه وآخره بل وبما قبل دخول الوقت بالمرة .

محل وقفة إذ الشرط ظن صحة الأولى وهو موجود هنا ولو حذف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى وكالظهر الجمعة في هذا كما نقله الزركشي واعتمده وإن نوزع فيه ويمتنع جمعها تأخيراً لأن الجمعة لايتأتى تأخيرها عن وقتها (وتأخيراً) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أى تقديماً وتأخيراً (في السفر الطويل) المباح إذ هو المحجوز للقصر لثبوت جمع التأخير في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر وجمع التقديم في البيهقي وصححه ابن حبان من حديث معاذ وحسنه الترمذى فيمتنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهى مع الظهر وقوفاً مع الوارد ويمتنع في الحضر أيضاً أو في سفر قصير ولو مكياً وفي سفر معصية (وكذا القصير في قول) قديم كالتنفل على الراحة وفي تعبيره بيجوز إشارة إلى أن تركه أفضل خروجاً من خلاف من منعه ولا يعارضه قولهم إن الخلاف لايراعى

(قوله إذ هو) الأولى

حذفهما بل ولفظ المباح والاقتصار على قوله المحجوز للقصر وهو كذلك في التحفة (قوله ويمتنع في الحضر) أى إلا بالمطر كما يأتى والأولى حذف قوله أيضاً (قوله ولو مكياً) أشار إلى ما فيه من الخلاف في كونه يجمع في السفر القصير لعرفة أى بسبب السفر كما يعلم من الروضة وبه يندفع ما في حاشية الشيخ .

(قوله محل وقفة) نقل سم على حج عن الشارح اعتماد هذا ونقل عنه على منهج اعتماد ما قاله الزركشي وهو الأقرب وعبارته قوله ويستثنى الحج عميرة قال الزركشي مثلها فاقد الطهورين وكل من تلزمه الإعادة انتهى واعتمده مر قال لأن صلاته لحزمة الوقت ولا تجزيه في جمع التقديم تقديم لها على وقتها بلا ضرورة وفي التأخير توقع زوال المانع تأمل انتهى . أقول : وقد يقال يؤيده ما تقدم عن الشارح من أن فاقد الطهورين ونحوه لو شرع فيها تامة أعادها ولو مقصورة لأن الأولى لحزمة الوقت فكأنها لم تفعل (قوله كما قاله الشيخ) أى في غير شرح منهجه (قوله وإن نوزع فيه) لعل وجه المنازعة أن المتحيرة إنما امتنع جمع التقديم في حقها لفقد شرطه وهو ظن صحة الأولى وأما فاقد الطهورين ونحوه فصلاحتهم صحيحة مسقطا للطلب ووجوب القضاء في حقهم بأمر جديد ويمكن دفعها بأنهم وإن أسقطت الطلب ففعلها لما كان لحزمة الوقت نزل فعلها منزلة العدم وهو ينفى شرط الجمع (قوله لايتأتى تأخيرها عن وقتها) أى الأصلى هذا ولو قيل بجواز جمعها تأخيراً أمكن توجيهه بأن العذر صير الوقتين واحداً فكأنه فعلها في وقتها وعبارة سم على منهج لأنه لم يرد فعلها إلا في وقت الظهر الأصلى مر انتهى (قوله في وقت الثانية) شمل المتحيرة وفاقد الطهورين ونحوهما وعليه فالفرق بين الجمعين أنه يشترط لجمع التقديم ظن صحة الأولى وهو منتف في المتحيرة بخلاف التأخير فانه لايشترط ظنه ذلك فجاز وإن أمكن وقوع الأولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن تقع في الطهر لو فعلتها في وقتها (قوله لثبوت جمع التأخير) أى بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء (قوله أو في سفر قصير ولو مكياً) أشار به إلى رد قول الحنفية إن المسكى يجمع بعرفة ومزدلفة لأن الجمع عندهم للنسك لا للسفر فجاز ولو قصيراً وعليه فالجمع عندهم لايجوز للسفر مطلقاً طال أو قصر فالإشارة للرد إنما هى بحسب الظاهر دون نفس الأمر فانهم وإن جؤزوا الجمع بعرفة لايقولون إنه للسفر بل للنسك (قوله إلى أن تركه) أى الجمع أفضل أى فيكون الجمع خلاف الأولى لكن في حج بعد قوله الآتى وإن كان سائراً وقت الأولى وأراد الجمع وعدم الحج مانصه وبقولى وأراد الجمع الحج اندفع ما يقال من أن ترك الجمع أفضل أى فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكر انتهى . أقول : وقد يمتنع كونه مباحاً بأن خلاف الأفضل بخلاف الأولى يكون مكروهاً كراهة خفيفة يعبر عنها بخلاف الأولى .

إذا خالف سنة صحيحة لأنه قد يقال إن تأويلهم لها في جمع التأخير له نوع تماسك وطعنهم في صحتها في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالأصل فروعى ، ويستثنى الجمع بعرفة في الحج كما قاله الإمام وبمزدلفة كما بحجه الأسنوى فان الجمع فيهما أفضل مطلقا فانه مستحب للاتباع وسببه السفر لالنسك في الأظهر ، ويستثنى أيضا الشاك فيه والراغب عن الرخصة كما اقتضاه كلام البغوى في تعليقه وغيره ومن إذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حدثه الدائم أو كشف عورته فالجمع أفضل كما قاله الأذرعى ، وكذا من خاف فوت عرفة أو عدم إدراك العدو لاستنقاذ أسير ونحو ذلك بل قد يجب في هذين (فان كان سائرا في وقت الأولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أبى حنيفة والحال أنه نازل في وقت الثانية (فتأخيرها أفضل وإلا) بأن لم يكن سائرا وقت الأولى بأن كان نازلا فيه سائرا في وقت الثانية (فعكسه) للاتباع ولكونه أرفق للمسافر ، فان كان سائرا أو نازلا فيهما فجمع التأخير أفضل فيما يظهر كما هو ظاهر كلام كثير ولظاهر الأخبار السابقة ولا تنفاه سهولة جمع التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ، ولأن وقت الثانية وقت للأولى حقيقة بخلاف العكس (وشروط) جمع (التقديم ثلاثا) بل أربعة . أحدها (البداءة بالأولى) لأنها صاحبة الوقت . والثانية تبع لها والتابع يمنع تقديمه على متبوعه

(قوله إذا خالف سنة صحيحة) أى وهو ثبوت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم أنه ليس المراد بالسنة كون الحكم مستحبا عندنا ورعاية الخلاف تفوت ذلك المستحب بل المراد أنه متى ثبت الحكم عنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت لاستحباب مراعاته (قوله نوع تماسك) أى قوة (قوله وطعنهم في صحتها) أى السنة (قوله أو خلا عن حدثه الدائم) قياس ما تقدم في القصر عن حج أنه إذا كان لوجع خلا عن حدثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع اللهم إلا أن يفرق بين ما هنا وما تقدم بأنه إنما وجب القصر ثم للاتفاق على جوازه سيما إذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجبه الحنفية فنظر إلى قوة الخلاف ثم ومنعوا الجمع هنا إلا في عرفة ومزدلفة للنسك وهذا الجواب أولى مما أجاب به سم فيما تقدم من قوله : قوله فيجب القصر كما هو ظاهر . فان قلت : هلا وجب الجمع في نظيره مع أنه أفضل فقط كما سيأتى أول الفصل ؟ قلت يفرق بلزوم إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليتأمل انتهى ، ووجه أولوية ما ذكرناه أنه قد يمنع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها لأن العذر صير وقت الصلاتين واحدا ، على أن ما ذكره من قوله بلزوم إخراج الحج لا يشمل جمع التقديم إلا أن يقال أراد بالإخراج فعلها في غير وقتها (قوله فالجمع أفضل) .

فرع — إذا توقف إدراك الوقوف على الجمع بين الصلاتين وجب ، ولا يخالف هذا ما صححه النووي من أنه إذا توقف إدراك الوقوف على ترك الصلاة أى ولو تعددت تركها لأن ذاك إذا لم يدركه إلا بتركها مطلقا وهنا يدركه مع فعلها بالجمع دون غيره من انتهى سم على منهج (قوله بل قد يجب في هذين) هما خوف فوت عرفة وعدم إدراك العدو الحج وأفاد كلامه كحج أن الأصل فيهما أفضلية الجمع وأنه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بصورة الوجوب ما لو تحقق فوت عرفة أو إنقاذ الأسير بترك الجمع فينقذ الأسير ويدرك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيرا ثم رأيته في سم على حج (قوله أفضل) فيما يظهر خلافا لحج (قوله ولأن وقت الثانية وقت للأولى حقيقة) يعنى أنه يصح فعل الأولى في وقت الثانية ولو بلا عذر فنزل منزلة الوقت الحقيقي وإلا فوقت الأولى الحقيقي يخرج

(قوله وقت للأولى حقيقة) فيه مسامحة . والمراد أنه يصح فعلها فيه مطلقا ولو بغير جمع

(قوله والأوجه أنه لو تركه)

أى بعد نيته في الأولى أى
رفضه (قوله كما يؤخذ مما
نقله في الروضة عن الدارمي)
قد يمنع هذا الأخذ بما
أشار إليه الشهاب حجج
في تحقته من الفرق بين
هذا وما ذكره الدارمي
وعبارته ولو نوى تركه بعد
التحلل ولو في أثناء الثانية
ثم أراد له ولو فوراً لم يحجز كما
بينته في شرح العباب
وفيه أن وقت النية انقضى
فلم يفد العود إليها شيئاً
وإلا لزم إجراؤها بعد
تحلل الأولى انتهت فأشار
إلى الفرق بين هذا ومسئلة
الدارمي بأنه في مسئلة
الدارمي عاد إلى النية في
محل النية فأجزأت لوقوعها
في محلها وقطعنا النظر
عما وقع قبل ذلك بخلاف
ما هنا (قوله يرد الخ) هذا
الرد متوجه إلى قول هذا
البعض وهو شيخ الإسلام
في شرح الروض حتى لو لم
يكن باختياره فالأوجه
امتناع الجمع هنا فاصله
عدم الفرق بين الاختيار
وعدمه في جواز الجمع
بالسفر فيما ذكر لكن في
هذا السياق صعوبة
(قوله بأن المعتمد ما ذكره
المتولى) أى من حيث
إطلاقه المتناول لما إذا
كان السفر باختياره وغيره
ويفرق بين السفر والمطر
أى بدل ما فرقه به البعض
المدكور.

فلوصلى العصر قبل الظهر لم تصح وله إعادتها بعد الظهر إن أراد الجمع ، وكذا لو صلى العشاء قبل
المغرب (فلوصلها) مبتدئاً بالأولى (فبان فسادها) لفوات ركن أو شرط (فسدت الثانية) أيضاً
أى لم تقع عن فرضه لفوات الشرط من البداءة بالأولى وتقع نفلاً كما نقله في الكفاية عن البحر
قياساً على ما لو أحرم بالفرض قبل وقته جاهلاً بالحال (و) ثانياً (نية الجمع) لتمييز التقديم
المشروع عن التقديم عبثاً أو سهواً (ومحلها) الأصل ولهذا كان هو المطالب كما أشار لذلك الشارح
بقوله الفاضل لاسياً مع وجود الخلاف بعدم الصحة في أثناءها فاتفق الفضل فيه (أول الأولى) كسائر
المنويات فلا يكفي تقديمها عليه بالاتفاق (وتجوز في أثناءها) ولومع تحللها إذ لا يتم خروجه منها
حقيقة الإبتام تسليمه ولحصول الغرض بذلك (في الأظهر) لأن الجمع ضم الثانية للأولى فمالم
تفرغ الأولى فوقت ذلك الضم باق ، وإما امتنع عليه ذلك في القصر لتأدى جزء على التمام
ويستحيل بعده القصر كما مر ، والأوجه أنه لو تركه بعد تحلله ثم أراد قبل طول الفصل جاز كما
يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي أنه لو نوى الجمع أول الأولى ثم نوى تركه ثم قصد فعله ففيه
القولان في نية الجمع في أثناءه ومقابل الأظهر لا يجوز قياساً على نية القصر بجامع أنهما رخصتا سفر
وأجاب الأول بما مر ، ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبد في سفينة فسارت فنوى الجمع ، فإن لم
تشرط النية مع التحريم صح لوجود السفر وقتها وإلا فلا قاله في المجموع نقلاً عن المتولى
وما قاله بعض المتأخرين من أنه يفرق بينها وبين حدوث المطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به
كما سيأتي بأن السفر باختياره ، فنزل اختياره له في ذلك منزلته بخلاف المطر حتى لو لم يكن
باختياره ، فالوجه امتناع الجمع هنا يرد بأن المعتمد ما ذكره المتولى ، ويفرق بين السفر

بخروج وقتها (قوله فلوصلى العصر قبل الظهر لم تصح) ينبغى أن يقيد ذلك بما يأتي في قوله أى لم
تقع عن فرض لفوات الشرط (قوله جاهلاً بالحال) ومحل ذلك أخذاً مما مر له حيث لم يكن عليه
فرض مثله وإلا وقع عنه ومحل وقوعه نفلاً أيضاً حيث استمرجهه إلى الفراغ منها وإلا بطلت كما تقدم
(قوله ولحصول الغرض بذلك) وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم عبثاً أو سهواً وفيه أن هذا
الغرض يحصل بنية الجمع بين الأولى والثانية ومع التحريم بالثانية إلا أن يقال لما كان الجمع يصير وقت
الصلاتين واحداً أشبهها صلاة واحدة ويشير إلى هذا قوله لأن الجمع ضم الثانية للأولى الخ (قوله
والأوجه أنه لو تركه) أى الجمع بأن نوى عدمه (قوله ثم أراد قبل طول الفصل) أى يقينا فلوشك
فيه امتنع قياساً على مالوشك في الموالاة ، وينبغى أن محل ذلك أيضاً ما لم يتذكر عن قرب (قوله
مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد يمنع الأخذ من ذلك ويفرق بأن محل النية فيما نقله عن الدارمي باق
إلى الفراغ من الصلاة ففرض النية في أثناءها ينزل الأولى منزلة العدم ، ويجعل الثانية نية مبتدأة ،
ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الأولى فإنه قد يقال رفض النية بعد الفراغ أبطل النية الأولى
وتعذرت نية الجمع لفوات محلها ثم رأيت في حجج ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل
ولو في أثناء الثانية ثم أراد له ولو فوراً لم يحجز كما بينته في شرح العباب ومنه أن وقت النية انقضى فلم يفد
العود إليها شيئاً وإلا لزم إجراؤها بعد تحلل الأولى وبه يفرق بين هذا والردة إذ القطع فيها ضمنى وهنا
صريح ويعتفر في الضمى ما لا يعتفر في الصريح انتهى (قوله ففيه القولان) والراجح منهما الجواز (قوله
وأجاب الأول بما مر) أى من قوله لتأدى جزء منها على التمام ويستحيل بعده القصر الخ (قوله فإن لم تشرط
النية) أى على الراجح (قوله صح) أى ما نواه وجاز له الجمع بين الصلاتين (قوله لوجود السفر في وقتها) أى
النية (قوله وما قاله بعض المتأخرين) هو شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله منزلته) أى منزلة السفر

والمطر بأن المطر أضعف للخلاف فيه ، ولأن فيه طريقا باشتراط نية الجمع في الإحرام ، لأن استدامة المطر في أثناء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن محلا للنية ، وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الأولى لأن استدامته شرط فكانت محلا للنية فإذا لافرق في المسافر بين أن يكون السفر باختياره أولا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وقد يحمل القول بأن السفر باختياره على أنه من شأنه ذلك ولا كذلك المطر فلا إيراد (و) ثالثها (الموالة بأن لا يطول بينهما فصل) إذ الجمع يجعلهما كصلاة واحدة فوجب الولاء كركعات الصلاة لأنها تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه ولهذا تركت الرواتب بينهما وكيفية صلاتها أنه إذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر قبلية وله تأخيرها سواء أجمع تقديم أم تأخيرا وتوسيطها إن جمع تأخيرا سواء أقدم الظهر أم العصر وآخر سنتها التي بعدها وله توسيطها إن جمع تأخيرا وقدم الظهر وآخر عنهما سنة العصر وله توسيطها وتقديمها إن جمع تأخيرا سواء أقدم الظهر أم العصر وإذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتيهما وله توسيط سنة المغرب إن جمع تأخيرا وقدم المغرب وتوسيط سنة العشاء إن جمع تأخيرا وقدم العشاء وماسوى ذلك ممنوع وعلى ما مر من أن للمغرب والعشاء سنة متقدمة فلا يخفى الحكم مما تقرر في جمعي الظهر والعصر كذا أفاده الشيخ في شرح الروض (فإن طال) الفصل بينهما (ولو بعدد) جئون أو إغماء أو سهو (وجب تأخير الثانية إلى وقتها) لفوات شرط الجمع (ولا يضر فصل يسير) لخبر الصحيحين عن أسامة «أنه صلى الله عليه وسلم لما جمع بكرة أقام للصلاة بينهما» وشمل ذلك ما لو حصل الفصل اليسير بنحو جنون أو ردة وعاد للإسلام عن قرب بين سلامه من الأولى وتعمره بالثانية كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى أو تردد بين الصلاتين في أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول الفصل كما قاله الروياني من عند نفسه مخالفا في ذلك لوالده قال الزركشي وهو الوجه بالقييد المار فلا يضر في الصور كلها (ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) إذ لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة فرجع إليه فيه كالحرز والقبض ومن الطويل قدر صلاة ركعتين

(قوله وثالثها الموالة) .

فرع — لو شك هل طال الفصل أولا ينبغي امتناع الجمع أى مالم يتذكر عن قرب كما تقدم لأنه رخصة فلا يصار إليها الا بيقين مر انتهى سم على منهج وفيه فرع في التجريد عن حكاية الروياني عن والده من جملة كلام طويل وإن كان قد بقي من الوقت أى وقت المغرب ما يسع المغرب ودون ركعة من العشاء يحتمل أن يقال لا يصلى العشاء لأن مادون ركعة يجعلها قضاء قال الروياني وعندى أنه يجوز الجمع لأن وقت المغرب يمتد إلى طواع الفجر عند العذر الخ انتهى ووافق مر على أنه ينبغي جواز الجمع أيضا انتهى . أقول : ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع لوقوع نحرمة الثانية في السفر وإن أقام بعده فكما اكتفى بعقد الثانية في السفر فينبغي أن يكتفى بذلك في الوقت (قوله ولهذا تركت) أى وجوبا لصحة الجمع (قوله وكيفية صلاتها) أى الرواتب (قوله وله تأخيرها) أى عن الصلاتين (قوله وآخر سنتها التي بعدها) عطف على قوله قدم سنة الظهر قبلية (قوله وله توسيطها) أى سنة العصر (قوله وتوسيط سنة العشاء) والضابط لذلك أن يقال لا يجوز تقديم بعدية الأولى على الأولى مطلقا ولا سنة الثانية على الأولى إن جمع تقديم ولا الفصل بينهما بشيء مطلقا إن جمع تقديم وماعدا ذلك جائز (قوله قبل طول الفصل) المراد بطول الفصل ما يسع ركعتين أخف ما يمكن أخذا مما يأتي (قوله وهو الوجه بالقييد المار) وهو قوله عن قرب .

(قوله للخلاف فيه) أى الخلاف المذهبي فإن المزنى يمنعه مطلقا . ولنا قول شاذ بجوازه بين المغرب والعشاء دون الظهر والعصر والإخلاف العلماء ثابت حتى في الجمع بالسفر (قوله وفي السفر تجوز) أى الطريق فتجوز بالمشاة من فوق (قوله وكانت) الأولى فكان أى الأثناء (قوله وقد تحمل الخ) هذا الحمل لا يتأتى مع قول البعض المذكور حتى لو لم يكن باختياره الخ إذ كيف يحمل كلامه على ما هو مصرح بخلافه (قوله قبل طول الفصل) هذا القيد من كلام الزركشي تقييد لكلام الروياني كما يعلم من شرح الروض لا من كلام الروياني وإن أوهمه سياق الشارح وبهذا يتضح المراد من قوله الآتي بالقييد المار

ولو بأخف ممكن كإقتضاه إطلاقهم (وللمتيمم) بين الصلاتين (الجمع على الصحيح) كالتوضي (ولا يضر تخلل طلب خفيف) كالإقامة بل أولى لأنه شرط دونها فكان من مصلحتها بل لو كان الفصل اليسير ليس لمصلحتها لم يضر أيضا ومقابل الصحيح أنه يضر لطول الفصل به بينهما ولا يضر الفصل بالوضوء قطعاً (ولو جمع) تقديم (ثم علم) بعد فراغهما أوف أثناء الثانية وطال الفصل بين سلام الأولى وعلمه (ترك ركن من الأولى بطلنا) أما الأولى فترك الركن منها وتعذر تداركه بطول الفصل وأما الثانية بالمعنى السابق فلبطلان شرطها من صحة الأولى وذكر هذه أولاً لبيان الترتيب ثم هنا لبيان الموالاة وتوطئة لقوله (ويعيدهما جامعاً) إن شاء تقديم إن كان الوقت متسعاً أو تأخيراً لعدم صلاته فإن لم يطل لغي ما أتى به من الثانية وبنى على الأولى وخرج بقوله علم ما لو شك في غير النية وتكسيرة التحريم فلا يؤثر بعد فراغه من الأولى كما علم مما مر في باب سجود السهو (أو علمه) (من الثانية) بعد فراغها (فإن لم يطل) فصل عرفاً بين سلامه وتذكره (تداركه) وصحاً (وإلا) بأن طال (فباطلة) لتعذر تداركه (ولا جمع) لطوله فيعيدها في وقتها (ولو جهل) فلم يدر من أيتهما هو (أعادها لوقيتهما) لاحتمال كونه من الأولى وامتنع جمع التقديم لاحتمال كونه من الثانية فيطول الفصل بها وبالأولى المعتادة بعدها أما جمعها تأخيراً فخاف إذ لا مانع منه على كل تقدير لأن غاية الشك أن يصير كأنه لم يفعل واحدة منهما ولأنه على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لأن الأولى وإن كانت صحيحة في نفس الأمر إلا أنه تلزمه إعادتها والمعادة يجوز تأخيرها إلى الثانية لتصلى معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حينئذ لا ينظر إليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وليس الحكم مما يتعبد به حتى يتمسك

(قوله ومقابل الصحيح أنه يضر لطول الفصل به) أي بالطلب إذ محل الخلاف إذا اشتمل التيمم على الطلب كما يعلم من الروضة وعبارتها ومنع أبو إسحق المروزي جمع التيمم للفصل بالطلب وبه يندفع ما في حاشية الشيخ المبنى على رجوع الضمير في به للتيمم جرياً على ظاهر السياق (قوله ولا يضر الفصل بالوضوء) أي شرطه من عدم طول الفصل (قوله بالمعنى السابق) أي بطلان

فرضيتها (قوله وليس الحكم مما يتعبد به الخ) عبارة الفتاوى وليست المسئلة مما لا يعقل معناه حتى يتمسك في منعها بمفهوم المنهاج انتهت وغرضه من ذلك الرد على السائل في تمسكه بظاهر عبارة المنهاج .

(قوله ولو بأخف ممكن) عبارة سم على منهج وظاهر وفاقاً لم أنه لو صلى الراتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضر . أقول : يمكن حمل قوله اليسير على زمن لا يسع ركعتين بأخف ممكن بالفعل المعتاد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشرح (قوله كالإقامة) ومثل الإقامة الأذان إن لم يطل به الفصل فإن طال ضرا انتهى سم على حج وظاهره وإن لم يطل وهو ظاهر لأنه لا يتقاعد عن السكوت المجرد حيث لم يطل به الفصل (قوله لأنه) أي الطلب (قوله ليس لمصلحتها) شمل ذلك سجود التلاوة والشكر حيث لم يطل بهما فصل (قوله لطول الفصل به) التعليل بما ذكره يشكك بجواز الفصل بالوضوء بلا خلاف مع أن الفصل به يز يد على التيمم اللهم إلا أن يقال إن التيمم لما كان يحوج للطلب كان مظنة للطول فجعل مانعاً مطلقاً ولا كذلك الوضوء وعلى هذا فلو طال زمنه امتنع الجمع (قوله بالمعنى السابق) متعلق ببطلنا وأراد به ما قدمه بعد قوله فسدت الثانية من أنها لم تقع عن فرضه الخ (قوله ذكر هذه أولاً) أي بقوله فلو صلاها فبان فسادها الخ (قوله ثم هنا أي ثم ذكرها هنا الخ) (قوله أو تأخيراً) أي حيث نوى التأخير وقد بقى من الوقت ما يسعها كاملة وإفلا تأخير ويجب الإحرام بها قبل خروج وقتها إن أمكنه ذلك لثلاث تصير كلها قضاء ولا إثم عليه في ذلك لعذره (قوله فإن لم يطل) محترز قوله قبل أوف أثناء الثانية وطال الفصل الخ (قوله بين سلامه وتذكره) أي من الثانية (قوله وبالأولى المعتادة بعدها) أي بعد الثانية (قوله والمعادة يجوز تأخيرها) هذا يقتضي أنه إذا صلى الظهر في وقتها وأراد إعادتها جاز تأخيرها إلى وقت العصر ليجمعها معها وفيه نظر حيث فعلها فرادى

بظاهر الكتاب ، ورابعها دوام سفره إلى عقد الثانية كما سيذكره بقوله ولو جمع تقديمًا فصار إلى آخره (وإذا أخر) الصلاة (الأولى) إلى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (و) لا (الموالاة و) لا (نية الجمع) في الأولى (على الصحيح) لأن الوقت هنا للثانية ، والأولى هي التابعة فلم يحتاج لشيء من تلك الثلاثة لأنها إنما اعتبرت ثم لتحقق التبعية لعدم صلاحية الوقت للثانية . ثم تسق هذه الثلاثة هنا والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم ، و فرق الأول بما تقدم من التعليل (و) الذي (يجب) هنا أمران : أحدهما دوام سفره إلى تمامهما وسيذكره ، وثانيهما (كون التأخير بنية الجمع) أي يجب أن ينوى قبل خروج وقت الأولى لأن التأخير قد يكون معصية كالتأخير لغير الجمع ، وقد يكون مباحا كالتأخير له فلا بد من نية تميز بينهما ، ولو قدم النية على الوقت كما لو نوى في أول السفر أنه يجمع كل يوم لم تكفه على أشبه احتمالين ذكرهما الروياني عن والده لأن الوقت لا يصلح للجمع ، والقياس على نية الصوم غير صحيح لخروجها عن القياس فلا يقاس عليها ، ويؤخذ من قوله : الجمع اشتراط نية إيقاعها في وقت الثانية ، فلو نوى التأخير فقط عصي وصارت الأولى قضاء ، ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الأولى فيه لوقعت أداء كذا في الروضة وأصلها نقلا عن الأصحاب ، وفي المجموع وغيره عنهم ، وتشترط هذه النية في وقت الأولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر ، فإن ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء ، وهو مبين كما قال الشارح إن مراده بالأداء في الروضة الأداء الحقيقي

أما إذا فعلها جماعة فلا مانع منه لأن العذر يصير الوقتين واحدا فكأنه فعل الأولى في أول وقتها ثم أعادها في آخره ، وما ذكر يقتضي أنه إذا جمعهما تأخيرا اشترط وقوع الأولى في جماعة وإطلاقه يخالفه (قوله بظاهر الكتاب) يعنى المنهاج (قول المصنف لم يجب الترتيب إلخ) لا يقال لو قال لم يجب شيء مما تقدم كان أخصر لأننا نقول التعبير به لا يعلم منه ما يقوله الثاني بخلاف ما ذكره حيث جعل قوله على الصحيح راجعا لكل من الثلاث (قوله ولا نية الجمع في الأولى) أي كما أنها لا تجب في الثانية (قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله لأن الوقت هنا للثانية (قوله أي يجب أن ينوى) أي بأن يقول نويت تأخير الأولى لأفعلها في وقت الثانية ، فإن لم يأت بما ذكر كان لغوا . قال سم لأن مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع اه وكتب شيخنا الشو برى مانصه : قد تقدم أنه يكفي في القصر نية صلاة الظهر ركعتين وإن لم ينو ترخصا ومطلق الركعتين صادق بالركعتين لاعلى وجه القصر فليحذر و فرق واضح بينهما اه وقد يقال يفرق بينهما بأن وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين لا يكون إلا قصرا فما صدق القصر وصلاة الظهر ركعتين واحدا ولا كذلك مجرد تأخير الظهر فانه يصدق بالتأخير مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقا بالمراد وبغيره فامتنع ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين (قوله والقياس على نية الصوم) أي حيث صحت بعد الغروب مع تقدمها على وقتها ، وهو طالع الفجر (قوله لخروجها) أي نية الصوم (قوله في وقت الثانية) أي ولو في وقت لا يسعها كلها كأن نوى تأخير الظهر ليفعلها في آخر وقت العصر بعد فعلها وقد بقى من وقت العصر ما لا يسع الظهر بكاملها لأنه وإن عصي بالتأخير لتلك الوقت هو لأمر خارج عما يتعلق بالوقت فأشبهه ما لو نوى تأخير غير المجموعة إلى وقت لا يسعها (قوله ما يسعها أو أكثر) أي مقصورة

بأن يأتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها ، بخلاف الإتيان بركة منها في الوقت والباقي بعده ، قسميته أداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة ، وقد علم مما تقرّر أن كلام الروضة محمول على كلام المجموع خلافا لبعضهم ، إذ كل من التعبيرين منقول عن الأصحاب ، فالمراد بهما واحد ، والمعول عليه في الجمع بينهما ما أفاده الشارح ، والفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فإن المعتبر ثم كونها مؤداة ، والمعتبر هنا أن تميز النية هذا التأخير عن التأخير تعديا ولا يحصل إلا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة ، ولا ينافيه قولهم إنها صارت قضاء لأنها فعلت خارج وقتها الأصلي وقد انتفى شرط التبعية في الوقت ، كذا أفادني الوالد رحمه الله تعالى (وإلا) أي وإن أخر من غير نية الجمع أو بنيته في زمن لا يسع جميعها (فيعصى وتسكون قضاء) أما عصيانه فلا لأن التأخير عن أول الوقت إنما يجوز بشرط العزم على الفعل فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده . وأما كونها قضاء فكذلك أيضا ، وحمل بعضهم كونها قضاء على ما إذا وجدت النية وقد بقي من وقتها ما لا يسع ركعة وعدم عصيانه على وجودها وفي الوقت ما يسع الصلاة ، قال وبه يجمع بين ما وقع للصنف من التناقض في ذلك اه وفيه نظر ظاهر ، وما ذكره الغزالي في إحيائه من أنه لو نسي النية حتى خرج الوقت لم يعص وكان جامعا لأنه معذور صحيح في عدم عصيانه غير مسلم في عدم بطلان الجمع لفقد النية (ولو جمع) أي أراد الجمع (تقديم) بأن صلى الأولى في وقتها ناوليا الجمع (فصار بين الصلاتين) أو قبل فراغ الأولى كما في المحرّر ، وعدل عنه لإيهامه وفهمه مما ذكره (مقيا) بنحو نية إقامة أو شك فيها (بطل الجمع) لزوال سببه فيتعين عليه أن يؤخر الثانية إلى وقتها أما الأولى فلا تتأثر بذلك (و) إذا صار مقيا (في الثانية) ومثلها إذا صار مقيا (بعدها لا يبطل) الجمع (في الأصح) للاكتفاء باقتران العذر بأول الثانية صيانة لها عن بطلانها بعد انعقادها ، وإنما منعت الإقامة في أثناءها جواز القصر لمنافاتها له ، بخلاف جنس الجمع لجوازه بالمطر ، وإذا تقرّر هذا في أثناءها فبعد الفراغ منها بطريق الأولى ، ولهذا كان الخلاف فيه أضعف ، ومقابل الأصح : البطلان قياسا على القصر ، وفرق الأول بما مرّ (أو) جمع

(قوله لأنها فعلت) هو وجه عدم المناطة ، وقوله وقد انتفى شرط التبعية وهونية التأخير على الوجه المارّ ، وأشار بهذا إلى الردّ على شيخ الإسلام (قوله وأما كونها قضاء فكذلك أيضا) فيه تأمل (قوله من أنه لو نسي النية) أي مع الصلاة كما يصرّح به ما نقله عنه الأذرعى وبه يتضح عدم العصيان ويندفع ما في حاشية الشيخ من استشكله

إن أراد القصر وإقامة فدخلت حالة الإطلاق اه زيادى ، ولا يشترط أن يضم إلى ذلك قدر إمكان زمن الطهارة لإمكان تقديمها (قوله بأن يأتي بجميع الصلاة) معتمد (قوله ما يسع الصلاة) أي كاملة (قوله وأما كونها قضاء فكذلك) أي أن التأخير عن أول الوقت الخ (قوله وحمل بعضهم) مراده حجر (قوله صحيح في عدم عصيانه) قد يقال إن عدم العصيان مشكل لأنه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه إما أول الوقت أو باقيه حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها ممتنع إلا بنية الجمع ولم توجد ، ونسيانه للنية لا يجوز إخراجها عن وقتها (قوله بأن صلى الأولى في وقتها) وهل يشترط لجواز الجمع بقاء الوقت إلى فراغ الثانية أو إلى عقدها فقط كالسفر فيه نظر ، والذي يفيد كلام سم على منهج الاكتفاء بالتحريم ، وقد تقدم نقل عبارته (قوله كما في المحرّر) أي بدل قوله بين الصلاتين (قوله ولهذا كان الخلاف فيه أضعف) وعليه فكان ينبغي للثمن أن يقول وفي الثانية لا تبطل في الأصح ، وكذا

(تأخيرا فأقام بعد فراغهما لم يؤثر) ذلك بالاتفاق كجمع التقديم وأولى (و) إقامته (قبله) أى فراغهما ولو فى أثناء الثانية كما اقتضاه إطلاقهم خلافا لما بحثه فى المجموع (يجعل الأولى قضاء) لتبعيتها للثانية فى الأداء والعذر فاعتبر وجود سبب الجمع فى جميع المتبوعة ، وقضية ذلك أنه لو قدم المتبوعة وأقام أثناء التابعة أنها تكون أداء لوجود العذر فى جميع المتبوعة ، وهو قياس ما مر فى جمع التقديم ذكره السبكي ، واعتمده الأسنوى وغيره وخالفه آخرون . منهم الطاوسى ، وأجرى الكلام على إطلاقه ، فقال : وإنما اكتفى فى جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ، ولم يكتف به فى جمع التأخير بل شرط دوامه إلى تمامهما لأن وقت الظهر ليس وقت العصر إلا فى السفر ، وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع . وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيهما وإلا جاز أن تنصرف إليه لوقوع بعضها فيه ، وأن تنصرف إلى غيره لوقوع بعضها فى غيره الذى هو الأصل ، وهذا هو المعتمد . ثم شرع فى الجمع بالمطر ، فقال (ويجوز الجمع) ولو مقيا لما يجمعه بالسفر ولو جمعة مع العصر خلافا للروايات (بالمطر) وإن كان ضعيفا بشرط أن يبل الثوب ، ونحو المطر مثله كشلج وبرد ذائبين كما سيأتى . وشقان ، وهو ريح باردة فيها مطر خفيف (تقدما) بشروطه السابقة لما فى الصحيحين عن ابن عباس «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا والغرب والعشاء جميعا . زاد مسلم من غير خوف ولا سفر» . قال الشافعى كمالك رضى الله عنهما أرى ذلك بعذر المطر . واعترض بروايته أيضا من غير خوف ولا مطر . وأجيب بأنها شاذة أو ولا مطر كثير أو مستدام فلعله انقطع فى أثناء الثانية أو أراد بالجمع التأخير بأن آخر الأولى إلى آخر وقتها وأوقع الثانية فى أول وقتها فاندفع أخذ أئمة بظاهرها (والجديد منعه تأخيرا) إذ استدامة المطر لا اختيار للجامع فيها فقد ينقطع فيؤدى إلى إخراجها عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر ، والتقديم جوازه ونص عليه أيضا فى الإملاء قياسا على السفر (وشرط التقديم) بعد ما تقدم (وجوده) أى المطر (أو لهما) أى الصلاتين ليتحقق الجمع مع العذر (والأصح اشتراطه عند سلام الأولى) ليتحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية فى حالة العذر . وقضيته اشتراط امتداده بينهما ، وهو كذلك ولا يضر انقطاعه فيما عدا ذلك . والثانى لا يشترط وجوده عند سلام الأولى كما فى الركوع والسجود ، وهل يشترط تيقنه لذلك أيضا حتى لا يكتفى بالاستصحاب صرح القاضى بالاشتراط فقال : لو قال لآخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أولا

بعدها على الصحيح (قوله لو قدم المتبوعة) وهى العصر ، وقوله أنها تكون : أى التابعة (قوله وأجرى الكلام على إطلاقه) معتمد (قوله وإن كان ضعيفا) أى المطر (قوله وهو ريح باردة فيها مطر) قضية جعله ملحقا بالمطر أنه لا يشترط كون المطر الذى فيها يبل الثوب ، وقضية قول حجر ، ومنه : أى المطر الذى شرطه أن يبل الثوب شقان الخ (قوله بعد ما تقدم) أى فى قول المصنف : وشروط التقديم ثلاثة الخ (قوله وقضيته) أى تحقق الاتصال .

بطل جمعه للشك في سببه ، ونقله بعضهم عن غير القاضي ونقل عن القاضي أيضا خلافة ، ولعله سهو إن لم يتناقض كلام القاضي فيه ، ومال الأسنوى إلى الاكتفاء بالاستصحاب ، وادعى غيره أنه القياس ، والأوجه الأول ، ويؤيده أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها (والثاني والبرد كطرين ذابا) وبلا الثوب بخلاف ما إذا لم يدوبا كذلك ومشقة نوع آخر لم يرد . نعم لو كان أحدهما قطعاً كباراً يخشى منه جاز الجمع به كما في الشامل وغيره في الثلج ، وفي معناه البرد ، وبه صرح في النخائر (والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد) أو غيره (بعيد) عن محله عرفاً بحيث (يتأذى) تأذياً لا يحتمل في العادة (بالمطر في طريقه) إليه ، إذ المشقة إنما توجد حينئذ بخلاف ما لو اتقى شرط من ذلك كأن كان يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو يمشي إلى المصلي في كرت أو قرب منه أو يصلي منفرداً بالمصلي لانتفاء تأذيه فيما عدا الأخيرة والجماعة فيها . وأما جمعه صلى الله عليه وسلم مع أن بيوت أزواجه بحجب المسجد فغير مناف لذلك لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيداً فلعله لما جمع كان فيه على أن للإمام أن يجمع بهم وإن كان مقيماً بالمسجد صرح به ابن أبي هريرة وغيره ، والأوجه تقييده بما إذا كان إماماً راتباً أو يلزم من عدم

(قوله بطل جمعه للشك) قضيته البطلان وإن أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سريعاً ، وقياس ما مرّ فيما لو ترك نية الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر أنه لا يضر هنا كذلك ، ثم رأيت في سم على منهج ما نصه بعد نقله مثل كلام الشارح ، ويحتمل تقييده بما إذا طال زمن الشك فليتناهله وهو يفيد ما ذكرناه ، ويؤيد هذا الاحتمال ما تقدم للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين في أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول الفصل لم يضر (قوله والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة) وهل تشترط الجماعة في جميع الصلاة كالمعادة على اعتماد شيخنا الشهاب الرملي أو في الركعة الأولى فله الانفراد في الثانية كالجمعة أو في جزء من أولها ولو دون ركعة فيه نظر ، ويتجه أن لا تشترط الجماعة في الأولى وأنه يكفي وجودها عند الإحرام بالثانية وإن انفرد قبل تمام الركعة ، وأنه لو تباطأ المأمومون عن الإمام اعتبر في صحة صلاته إحرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه . واختار م مرة اشتراط الجماعة عند التحال من الأولى اه سم على حجب في أثناء كلام ، وفيه أيضاً ولو تباطأ عنه المأمومون فهل تبطل صلاته لصيرورته منفرداً ينبغي أن يتخرج على التباطؤ عن الجمعة ، وقد تقرر فيها أنه لا بد أن يحرموا وقد بقى قبل الركوع ما يسع الفاتحة وإلا بطلت صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا في الركوع بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فإنه يظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتناهله اه وقوله وقد بقى قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيه أنه يأتي للشارح في الجمعة أنه يكفي قراءتهم الفاتحة بعد ركوع الإمام إذا طوله وأدركوه فيه واطمأنوا قبل رفعه هذا ، وقد يقال: أيّ داعٍ لاعتبار إدراك زمن يسع قراءة الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة إلى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة (قوله منفرداً بالمصلي) ولو مسجداً (قوله على أن للإمام أن يجمع بهم) قضية الاقتصار على الإمام أن غيره من المجاورين بالمسجد أو من يسوتهم بقرب المسجد وحضروا مع من جاءهم من بعد أنهم لا يصلون مع الإمام إذا جمع تقديماً بل يؤخرونها إلى وقتها وإن أدى تأخيرهم إلى صلاتهم فرادى بأن لم يكن هناك من يصلح للإمامة غير من

إمامته تعطيل الجماعة . قال المحب الطبري : ولمن خرج إلى المسجد قبل وجود المطر فاتفق وجوده وهو بالمسجد أن يجمع لأنه لو لم يجمع لاحتاج إلى صلاة العصر أيضا : أى أو العشاء في جماعة ، وفيه مشقة في رجوعه إلى بيته ثم عوده أو في إقامته في المسجد ، وكلام غيره يقتضيه ومقابل الأظهر يترخص مطلقا ، وعلم مما مرّ أنه لا يجمع بغير السفر والمطر كمرض وريح وظلمة وخوف ووحل ، وهو الأصح المشهور لأنه لم ينقل ، ولخبر المواقيت فلا يخالف إلا بصريح وإن اختار المصنف في الروضة جوازه في المرض ، وحكى في المجموع عن جماعة من أصحابنا جوازه بالمذكورات ، وقال : إنه قوى جدا في المرض والوحل . قال في المجموع : وإنما لم يلحقوا الوحل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لأن تاركهما يأتي ببذلها ، والجامع يترك الوقت بلا بدل ولأن العذر فيهما ليس مخصوصا بمعين بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والوحل منه وعذر الجمع مضبوط بما جاءت به السنة ولم تجزى بالوحل .

باب صلاة الجمعة

(باب صلاة الجمعة)

من حيث تميزها عن غيرها باشتراط أمور لصحتها ، وآخر لزمومها وكيفية لأدائها وتوابع لذلك كما سيأتي ، وهي بإسكان الميم وتثنيها والضم أفصح . سميت بذلك لاجتماع الناس لها ، أو لأن الله عز وجل جمع خلق آيينا آدم فيها أو لأنه اجتمع بحواء فيها في الأرض ، وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة : أى البين المعظم . قال الشاعر :

صلى ، ولعله غير مراد لما فيه من تفويت الجماعة عليهم (قوله فاتفق وجوده وهو في المسجد أن يجمع) أى حيث صلى جماعة لافرادى كما قد يتوهم وفقا لطب وهو ظاهر اه سم على منهج (قوله لأن تاركهما يأتي ببذلها) فيه نظر فإن من ترك الجماعة لعذر لم يأت لها ببدل ، وإنما أتى بالصلاة الواجبة في نفسها وليس الانفراد بدلا عن الجماعة .

باب صلاة الجمعة

أى وهي من خصائص هذه الأمة (قوله من حيث تميزها) أى لا من حيث أركانها وشروطها كما يأتي في قوله وهي كغيرها من الخمس في الخ (قوله والضم أفصح) أى للميم ، وهو لغة : الحجاز وفتحها لغة بنى تميم وإسكانها لغة عقيل ، وقرأ بها الأعمش والجمع جمع وجمعات مثل غرف وغرفات في وجوها ، وجمع الناس بالتشديد شهدوا الجمعة كما يقال عيدوا إذا شهدوا العيد . وأما الجمعة بسكون الميم فاسم لأيام الأسبوع وأولها السبت اه مصباح ، وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الأسبوع (قوله جمع خلق) أى كل خلق الخ (قوله أو لأنه اجتمع بحواء) أى بعد أربعين يوما (قوله وكان يسمى في الجاهلية الخ) قال في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وكانوا يسمون الأحد أول والاثنين أهون والثلاثاء جبارا والأربعاء دبارا والخميس مؤنسا والسبت شيارا . قال الشاعر :

أؤمل أن أعيش وإن يومى بأول أو بأهون أو جبار
أو التالى دبار فإن أفته فمؤنس أو عروبة أو شيار

نفسى الفداء لأقوام هم خاطوا يوم العروبة أورادا بأوراد
وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل أيام الأسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس ، يعتق الله فيه
ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد ووقى فتنة القبر وهي بشرطها فرض
عين لقوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله -
وهو الصلاة ، وقيل الخطبة ، فأمر بالسعي وظاهره الوجوب وإذا وجب السعي وجب ما يسعي إليه ولأنه
نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن فعل مباح إلا لفعل واجب ، وقوله صلى الله عليه وسلم
« روح الجمعة واجب على كل محتلم » وقوله صلى الله عليه وسلم « من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع
الله على قلبه » وفرض بمكة ولم تقم بها لفقد العدد أو لأن شعارها الاظهار ، وكان صلى الله عليه وسلم
بها مستخفيا . وأول من أقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة ،

وقال في القاموس الأهون لرجل واسم يوم الاثنين وفيه أيضا أهود كأحمد يوم الاثنين وفيه
أوهد كذلك وجبار كغراب يوم الثلاثاء ويكسر وفيه أيضا دبار كغراب وكتاب يوم الأربعاء
وفي كتاب العين ليلته وفيه أيضا شيار ككتاب يوم السبت جمعه أشير وشير وشير بالكسر وفيه
وعروبة وباللام يوم الجمعة انتهى (قوله أورادا بأوراد) أى اشتغلوا بها وردا بعد ورد (قوله
من مات فيه) أو فى ليلته (قوله ووقى فتنة القبر) أى المترتبة على السؤال وأما هو فلا بد منه
لكل أحد ماعدا الأنبياء فلا يستأون قطعا وكذا الصبيان على الأصح بدليل أنهم قالوا الصبي
لايسن تلقينه ولو ميرا وما وقع فى كلام بعضهم من أن الميت يوم الجمعة لايسئل فالمراد منه
لايفتن بأن يلهم الصواب (قوله وهو) أى ذكر الله (قوله من ترك ثلاث جمع تهاونا) أى بأن
لايكون لعذر ولايمنع من ذلك اعترافه بوجودها وأن تركها معصية وظاهر إطلاقه أنه لافرق فى ذلك
بين المتوالية وغيرها ولعله غير مراد وإنما المراد المتوالية (قوله طبع الله على قلبه) أى ألقى على
قلبه شيئا كالحاتم يمنع من قبول المواعظ والحق (قوله وفرضت بمكة) ونقل عن الحافظ ابن حجر أنها
فرضت بالمدينة . أقول : ويمكن حمله على أنها فرضت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه بالمدينة
بمعنى أنه استقر وجوبها عليهم لزوال العذر الذى كان قائما بهم . والحاصل أنه طلب فعلها بمكة
لكن لما لم يتفق لهم فعلها للعذر لم يوجد شرط الوجوب ووجد بالمدينة فكأنهم لم يخاطبوا بها إلا فيها
وعبارة الدميرى وأول جمعة صليت بالمدينة جمعة أقامها أسعد بن زرارة فى بنى بياضة بنقيع
الحضات وكان النبي صلى الله عليه وسلم أنفذ مصعب بن عمير أميرا على المدينة وأمره أن يقيم
الجمعة فنزل على أسعد وكان صلى الله عليه وسلم جعله من النقباء الاثنى عشر فأخبره بأمر الجمعة
وأمره أن يتولى الصلاة بنفسه وفى البخارى عن ابن عباس « أن أول جمعة جمعت بعد جمعة
فى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجواثى » . قرية من قرى البحرين انتهى وفى القسطلانى
على البخارى فى باب الجمعة فى القرى والمدن ما نصه : جمعت بضم الجيم وتشديد الميم المكسورة
فى الاسلام بعد جمعة جمعت فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أى فى المدينة فى مسجد
عبد القيس بجواثى بضم الجيم وتخفيف الواو ، وقد تهمز ثم مثلثة خفيفة مفتوحة مقصورة
انتهى (قوله وأول من أقامها بالمدينة) أى بجهة المدينة انتهى سم على حجر أى أو أطلق
المدينة على مايشمل ما قرب منها .

(قوله لقوله تعالى - يا أيها
الذين آمنوا إذا نودى
للصلاة) هذه الآية تدل
على مطلق الوجوب
لاعلى أنه عيني .

بقريه على ميل من المدينة . والجديد أن الجمعة ليست ظهرا مقصورا وإن كان وقتها وقته تتدارك به بل صلاة مستقلة لأنه لا يغني عنها ولقول عمر رضي الله عنه : الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افتري ، رواه أحمد وغيره وقال في المجموع إنه حسن ، والقديم أنها ظهر مقصورة ومعلوم أنها ركعتان وهي كغيرها من الخمس في الأركان والشروط والآداب (إنما تتعين) أي تجب علينا (على كل) مسلم كاعلم من كلامه في كتاب الصلاة (مكلف) أي بالغ عاقل وألحق به متعدّد بزيادة عقله فيلزمه قضاؤها ظهرا (حر ذكر مقيم) بمحلها أو بمحل يسمع فيه نداؤها (بلا مرض ونحوه) كجوع وعطش وعري وخوف وشمل ذلك أجبر العين حيث أمن فساد العمل في غيبته كما هو الظاهر لخبر « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافرا أو عبدا أو مريضا » رواه الدارقطني وغيره كذا نقله الشارح هنا وهو صحيح فقد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور فإن كان الكلام الذي قبل إلا موجبا جاز في الاسم الواقع بعد إلا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن تجعله مع إلا تابعا للاسم الذي قبله فتقول قام القوم إلا زيدا بنصبه ورفعها وعليه يحمل قراءة من قرأ فشرى بوا منه إلا قليل منهم بالرفع وفي صحيح البخاري « فلما تفرقوا

(قوله تتدارك به) كان المناسب عطفه على ما قبله بالواو ومعنى تداركها به فعلها ظهرا إذا فاتت (قوله كذا نقله الشارح) إن كان مرجع الإشارة خصوص كونه مرفوعا وهو الذي يناسب مرجع الضمير في قوله بعد وهو صحيح فكأنه قال كذا نقله الشارح مضبوط بالرفع فيقال ما وجه اسناد نقل هذا للشارح مع أنه الرواية وما وجه التعبير في هذا بلفظ النقل وكان المناسب لفظ الضبط أو نحوه وإن كان مرجع الإشارة جميع ما تقدمها فكأنه قال كذا نقله عن الدارقطني وغيره الشارح ففيه أنه لا يناسب مرجع الضمير الآتي بعده (قوله وقال أبو الحسن) مقول قول ابن مالك .

(قوله بقريه على ميل) واسمها نقيع الخضات كما يأتي في كلام الشارح (قوله تتدارك) أي الجمعة (قوله ركعتان تمام) أي صلاة كاملة (قوله ومعلوم) أي من الدين بالضرورة (قوله وألحق به متعدّد) يفيد تعينها عليه وأن القضاء فرع ذلك وفي شرح المنهج ما يخالفه حيث قال : ولا على صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران كسائر الصلوات وإن لزم الثلاثة الأخيرة عند التعدد قضاؤها ظهرا كغيرها انتهى إلا أن يقال أراد الشارح إلحاق في انعقاد السبب لافي التكليف (قوله كجوع وعطش) أي شديدين بحيث يحصل بهما مشقة لا تحتل علة وإن لم تبج التيمم (قوله وشمل ذلك أجبر العين) ومعلوم أن الإجارة متى أطلقت انصرفت للصحيحة وأما ما جرت به العادة من إحضار الخبز لمن يخبزه ويعطى ما جرت به العادة من الأجرة فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل يجب حضور الجمعة وإن أدى إلى تلفه ما لم يكرهه صاحب الخبز على عدم الحضور فلا يعصى وينبغي أنه لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب إلى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وإن أثم بأصل اشتغاله به على وجه يؤدي إلى تلفه لو ذهب إلى الجمعة ومثله في ذلك بقية العملة كالنجار والبناء ونحوهما وظاهر إطلاقه كابن حجر أنه حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وإن زاد منه على زمن صلاته بمحل عمله ولو طال وعبارة الإيعاب والمعتمد أن الإجارة ليست عذرا في الجمعة فقد ذكر الشيخان في بابها أنه يستثنى من زمنها زمن الصلاة والطهارة والصلاة الراتبة والمكتوبة ولو جمعة وبحث الأذرع أنه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب إلى المسجد للجماعة في غير الجمعة قال : ولا شك فيه عند بعده أو كون إمامه يطيل الصلاة انتهى بحروفه وعليه فيفرق بين الجمعة والجماعة بأن الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشتراط لاغتفارها أن لا يطول زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى بتفريغ النية بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وإن طال زمنها لأن سقوطها يفوت الصلاة بلا بدل (قوله رواه الدارقطني) لعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الأربعة لكونهم كانوا موجودين إذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم ممن يأتي (قوله وهو صحيح) أي الدفع (قوله وعليه يحمل قراءة من قرأ) أي شاذ .

أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » والله أعلم . وقال ابن جنى فى شرح اللع : ويجوز أن تجعل إلا صفة ويكون الاسم الذى بعد إلا معربا بإعراب ما قبلها تقول قام القوم إلا زيد ورأيت القوم إلا زيدا وصررت بالقوم إلا زيد فيعرب ما بعد إلا بإعراب ما قبلها لأن الصفة تتبع الموصوف وكان القياس أن يكون الإعراب على إلا لكن إلا حرف لا يمكن إعرابه فنقل إعرابه إلى ما بعده . ألا ترى أن غير لما كانت اسما ظهر الإعراب فيها إذا كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد وصررت بالقوم غير زيد انتهى على أنه نقل عن الصدر الأول أنهم كانوا يكتبون المنصوب بهيئة المرفوع لأن ما بعد إلا منصوب بها أو أنه خبر مبتدأ محذوف ، فلامعة على صبي ومجنون كما علم مما مر فى الصلاة ، والمغنى عليه كالمجنون ، ولا على من فيه رق وإن قل كما يأتى ، وامرأة ومسافر سفرا مباحا ولوقصيرا لاشتغاله ، ولا على مريض ، والحنثى كالمراة لاحتمال أنوثته ، ويجب أمر الصبي بها كغيرها من بقية الصلوات كما مر . ويستحب لمالك القن أن يأذن له فى حضورها ولعجوز فى ثياب بذلتها مع أمن الفتنة أيضا حضورها كما علم مما مر أول الجماعة . ويستحب أيضا لمريض أطاقه . وضابطه أن يلحقه بحضورها مشقة كمشقة مشيه فى المطر ونحوه وإن نازع الأذرعى فيه ، وقول المصنف ونحوه أراد به الأعذار المرخصة فى ترك الجماعة ولا يضره ذكرها عقبها لأن هذا تصريح ببعض ما خرج بالضابط كقوله والمكاتب إلى آخره . وحاصله أنه ذكر الضابط مستوفى ذا كرا فيه المرض لأنه منصوص عليه فى الخبر ، وما قيس به من بقية الأعذار مشيرا إلى القياس بقوله ونحوه ، ثم بين بعض ما خرج به اهتماما به ، ومنه ما خرج بذلك النحو المبهم مما شمل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور بمرخص

(قوله ويجوز أن تجعل إلا صفة) فيه أن الضمير لا يوصف (قوله إذا كانت صفة) فيه أن غير فى هذه المواضع ليست صفة إذ لا توصف المعرفة بالنكرة وهى لتوغلها فى الإبهام لا لتعرف بالإضافة للمعرفة إلا إذا وقعت بين ضدين كما صرح به النحويون بل هى فى حالة النصب تعرب حالا وفى غيرها تعرب بدلا (قوله أو أنه خبر مبتدأ محذوف) لعله يجعل الإجماع لكن والتقدير لكن المستثنى امرأة الخ أو نحو ذلك

(قوله وضابطه) يعنى المريض الذى لا تجب عليه الجمعة (قوله لأن هذا) يعنى ما ذكره عقبه خلافا لما وقع فى حاشية الشيخ (قوله ببعض ما خرج بالضابط) أى قوله كل مكاف الخ (قوله وما قيس به) معطوف على قوله المرض أى ذا كرا المرض وما قيس به (قوله ثم بين بعض ما خرج به) أى بالضابط

(قوله أو أنه خبر مبتدأ محذوف) هذا إنما يظهر على رواية : أربعة امرأة الخ وأما بدونها فلا يظهر إلا بتقدير المستثنى محذوفا كأن يقال لا يتركها أحد إلا أربعة (قوله فلامعة) أى واجبة (قوله ولعجوز فى ثياب بذلتها) أى ويستحب لعجوز الخ حيث أذن زوجها أو كانت خلية ، ومفهومه أنه يكره الحضور للشابة ولو فى ثياب بذلتها (قوله ويستحب أيضا لمريض أطاقه) أى الحضور (قوله لأن هذا) أى المريض ونحوه (قوله والمكاتب) اللام من الحكاية لامن المحكى إذ الآتى فى كلامه ومكاتب (قوله وما قيس به من بقية الأعذار الخ) . قال حجج : وهل من العذر هنا حلف غيره عليه أن لا يصليها لحديثه عليه محذورا لو خرج إليها ، لكن المحلوف عليه لم يخش ، وذلك لأن فى تخنيثه حينئذ مشقة عليه أى المحلوف عليه بإلحاقه الضرر لمن لم يتعد بحلفه فإبراره كتأنيس مريض بل أولى ، وأيضا فالضابط السابق شمل هذا إذ مشقة تخنيثه أشد من مشقة نحو المشى فى الوحل كما هو ظاهر ، أوليس ذلك عذرا لأن مبادرته بالحلف هنا قد ينسب فيها إلى تهوؤ أى وقوع فى الأمر بقلّة مبالاة . قال فى القاموس : تهوؤ الرجل وقع فى الأمر بقلّة مبالاة فلا يراعى كل محتمل ، ولعل الأول أقرب إن عذر فى ظنه الباعث له على الحلف لشهادة قرينة به انتهى وعليه فلو صلاها حنث الخالف به ، لكن سيأتى عن الزيدى خلافا .

في ترك الجماعة) مما يتأتى مجيئه هنا لا كالريح بالليل ، وما استشكله جمع بأن من ذلك الجوع
ويبعد جواز ترك الجمعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية . قال السبكي :
لكن مستندهم قول ابن عباس رضى الله عنهما : الجمعة كالجماعة ردّ بما تقدم آنفا وهو منع
قياس الجمعة على الجماعة ، بل صح بالنص أن المرض من أذارها فألحقوا به مافى معناه مما هو
كمشقة أو أشد وهو سائر أذار الجماعة فما قالوه ظاهر ، وبأن كلام ابن عباس مقرر لما سلّكه
لا أنه الدليل لما ذكره ، ومن أذارها هنا ما لو تعين الماء لظهر محل نجوه ولم يجد ماء إلا بحضرة
من يحرم عليه نظره لعورته ولا يغض بصره عنها فلا يجب عليه كشفها لأن في تكليفه الكشف
حينئذ من المشقة ما يزيد على مشقة كثير من أذارها . نعم هو جائز لو أراد تحصيلها ، فان خاف
فوت وقت الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غصّ البصر ،
إذا الجمعة لها بدل بخلاف الوقت ، أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى وعلم مما تقرر أن اشتغاله
بتجهيز ميت عذر أيضا ، وكذا إسهال لا يضبط معه نفسه ويخشى منه تلوّث المسجد كما في
التسمة ، والحبس

(قوله في ترك الجماعة) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع
ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فإنه يقع
في قرى مصرنا كثيرا (قوله لا كالريح) . قال بعضهم : يمكن تصوير مجيئه هنا أيضا وذلك في
بعيد الدار إن لم تمكنه الجمعة إلا بالسعى من الفجر فإنه يسقط الوجوب عنه ، لأن وقت الصبح
ملحق بالليل ، وهو تصوير حسن (قوله بأن من ذلك) أى أذار الجماعة (قوله ردّ بما تقدم
آنفا) أى من الاستدلال بقوله خبر : من كان يؤمن الخ وهو مانع من كون الدليل قياس الجمعة
على الجماعة (قوله من أذارها) أى الجمعة (قوله فما قالوه ظاهر) أى من أنه لا جمعة على معذور
بمريض الخ (قوله ولم يجد ماء إلا بحضرة الخ) أى أما من وجده بحضرة من يحرم عليه وقدر
على غيره كأن أمكنه الاستنجاء ببيته مثلا أو تحصيله بنحو ابريق يغترف به ولو بالشراء فلا يكون
ذلك عذرا في حقه (قوله ولا يغض بصره) أى بأن ظنّ منه ذلك ولو ظنا غير قوى (قوله نعم
هو جائز) استدراك على قوله ما لو تعين الماء لظهر الخ (قوله وعلم مما تقرر) أى من أنها إنما
سقطت بالمرض ونحوه للمشقة (قوله إن اشتغاله بتجهيز الخ) أى وإن لم يكن المجهز ممن له
خصوصية بالميت كابنه وأخيه بل المتبرّع بمساعدة أهله حيث احتيج إليه معذور . أما من يحضر
عند المجهزين من غير معاونه بل للجمالة فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الأولى
ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكرون الله أمام الجنائز (قوله عذر أيضا) ومن العذر
أيضا ما لو اشتغل برّد زوجته الناشئة ، كذا نقله شيخنا العلامة الشوبرى عن جواهر القمولى انتهى .
وهل مثل زوجته ما لو اشتغل برّد زوجة غيره أولا فيه نظر والأقرب عدم الإلحاق لأنه لا يترك
الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به وإن توقف ردّها على حضوره وظاهره ولو كان له به
خصوصية كزوجة ولده ، ولو قيل بالحق هذه زوجته فيكون عذرا لم يكن بعيدا فليراجع ،
وقوله برّد زوجته أى حيث توقف ردّها على فوات الجمعة بأن كان متهيئا للسفر أو كانت هي
كذلك وإلا فلا يكون عذرا .

(قوله ردّ بما تقدم آنفا)
أى في قوله ذا كرا فيه
المرض لأنه منصوص عليه
في الخبر خلافا لما وقع في
حاشية الشيخ وعبرة
التحفة : ويجب بما
أشرت إليه آنفا الخ
(قوله بل صح بالنص
الخ) بيان للمراد من قوله
وهو منع قياس الجمعة على
الجماعة (قوله وهو سائر
أذار الجماعة) أى ومنها
الجوع أى الذى مشقته
كمشقة المرض كما علم من
القياس وبهذا يندفع
الاستشكال الأوّل وإنما
لم يتصدّ له الشارح لعلم
جوابه من كلامه كما
قرّرناه .

كما قاله الغزالي عذر إن منعه الحاكم وله ذلك لمصلحة رآها وإلا فلا وإن أفقى البغوى بوجوب إطلاقه لفعلها ، وذكر الرافعى في الجماعة أنه عذر إن لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك ، ولو اجتمع في الحبس أربعون فأكثر كغالب الأوقات في حبوس القاهرة ومصر فالقياس كما قاله الأسنوى وإن نوزع فيه لزوم الجمعة لهم لأن إقامتها في المسجد ليست بشرط ، والتعدد يجوز عند عسر الاجتماع فعند تعذره بالكلية أولى وحينئذ فيتجه وجوب النصب على الإمام ويبقى النظر في أنه إذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلد التي لا يعسر فيها الاجتماع إقامة الجمعة لهم لأنها جمعة صحيحة لهم ومشروعة أم لا . لأننا إنما جَوَزناها للضرورة ولا ضرورة فيه الأوجه الأول (و) لاعلى (مكاتب) لأنه عبد مابق عليه درهم فهو معذور ، وإنما خصه بالذكر إشارة إلى خلاف من أوجبها عليه دون القن قاله الأذرعى (وكذا من بعضه رقيق) لاجمعة عليه (على الصحيح) ولو في نوبته لعدم استقلاله ومقابل الصحيح أنه إن كان بينه وبين سيده مهايأة ووقعت الجمعة في نوبته فعليه الجمعة والإفلا ومايتوهم من كون المقابل الزوم مطاقا غير مراد (ومن صحت ظهره) ممن لاجمعة عليه (صحت جمعته) بالإجماع كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه ، وتعبيره بالصحة مساو لتعبير أصله بالإجزاء كما هو مقرر في الأصول ، ودعوى من قال: إن تعبير الأصل أصوب لإشعاره بسقوط القضاء بخلاف الصحة ممنوعة وقول الشارح لأنها تصح لمن تلزمه فلمن لا تلزمه أولى أى بالصحة لأن من تلزمه هو الأصل ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فإذا أجزأت الأصل أجزأت التابع بطريق الأولى

(قوله كما قاله الغزالي) يمكن حمل كلامه على ما إذا لم ير مصلحة في الحبس (قوله وله ذلك) أى للحاكم المنع (قوله أنه) أى الحبس عذر الخ وقوله إن لم يقصر فيه أى في سببه وقوله فيكون هنا كذلك معتمد .

فرع — لو اجتمع في مكان أربعون مريضا وأمكنهم إقامة الجمعة فيه فهل تجب عليهم لانتفاء علة سقوط الجمعة عنهم من المشقة في الحضور أولا أخذنا بإطلاق الحديث لايبعد الأول وفقا لمراه سم على منهج ، واعتمد حجج في شرحه الثانى ، ثم قال : ولو قيل لولم يكن بالبلد غيرهم وأمكنهم إقامتها بمحلهم لزمهم لم يبعد لأنه لا تعدد هنا والحبس إنما يمنع وجوب حضور محلها (قوله وحينئذ فيتجه وجوب النصب على الإمام) أى نصب الخطيب للخطبة (قوله من يصلح) أى للخطبة فلا يقال إذا لم يكن فيهم من يصلح للإمامة فما فائدة نصب الإمام واحدا لهم لأنه بتقدير ذلك النصب لا تصح جمعهم خلفه على أنه سيأتى صحة صلاة الأئمين خلف القارىء حيث لم يقصروا بالتعلم لأن العلة في عدم الصحة التقصير لارتباط صلاة بعضهم ببعض كما يأتى للشارح (قوله الأوجه الأول) وينبى أن محله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجمعة على غير أهل الحبس والإحرم عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه (قوله إشارة إلى خلاف من أوجبها عليه) أى من أئمتنا كما يشعر به قول حج وقيل تجب عليه (قوله بخلاف المجنون ونحوه) محترز قوله : ومن صحت ظهره (قوله ممنوعة) أى لما قدمه من أن الصحة مساوية للاجزاء يعنى والاجزاء هو الكفاية في سقوط الطلب . وقيل في العبادة إسقاط القضاء كما في جمع الجوامع (قوله أى بالصحة) خبر قوله وقول الشارح .

(وله) أى من لاتلزمه الجمعة (أن ينصرف من الجامع) يعنى من محل إقامتها وآثر الجامع بالذكر لأن الأغلب إقامتها فيه قبل إحرامه بها، إذ المانع من وجوبها عليهم وهو النقصان لا يرتفع بحضورهم، وتعبيره بالانصراف يستلزم جواز تركه الجمعة لأن كلامه في العذور فسقط القول بخلافه (إلا المريض ونحوه) أى ممن ألحق به كالأعمى لا يجد قائداً (فيحرم انصرافه) قبل إحرامه بها (إن دخل الوقت) قبل انصرافه لأن المانع في حقه مشقة الحضور وبه زال المانع وتعب العود لابد منه (إلا أن يزيد ضرره بانتظاره) فعلها ولم تقم الصلاة فيجوز له الانصراف، فإن أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فإنما يحرم عليهما الخروج منها فقط لأن المانع من لزوم الصفات القائمة بهما وهى لا ترتفع ومحل امتناع الانصراف بعد إقامتها ما لم يكن عليه في إقامته مشقة لا تحتمل كإسهال به ظن انقطاعه فضرر ثم أحسن به، بل لو علم من نفسه سبقه له وهو محرم في الصلاة لومكث فله الانصراف أيضاً كما قاله الأذرى، ولوزاد تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كأن قرأ بالجمعة والمنافقين جازله الانصراف أيضاً كما بحثه الأسنوى سواء أكان أحرم معه أم لا (وتلزم الشيخ الحرم والزمن إن وجدا مركبا) مملوكا أو مؤجرا أو معارفا ولو آدميا كما في المجموع. وظاهر أن محل ذلك فيمن لم يزره ركوبه (ولم يشق الركوب عليهما) كمشقة المشى في الوحل كما مر في صلاة الجماعة لانتفاء الضرر فإن شق عليهما مشقة شديدة لا تحتمل غالبا فلا وإن لم تبسح التيمم فيما يظهر

(قوله وتعبيره بالانصراف يستلزم جواز تركه الجمعة) أى مع حضوره محلها نظرا إلى العلة المذكورة قبل (قوله فسقط القول بخلافه) أى القول بأن جواز الانصراف لا يستلزم جواز أصل الترك أى فكان على المصنف أن يذكره

(قوله وله أن ينصرف من الجامع) يشمل من أكل ذاريج كربه وهو ظاهر وفي حج خلافه قال وتضرر الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوق ريجيه، وعبارة سم على منهج هنا يشمل من أكل ذاريج كربه فلينظر ما تقدم في الجماعة بالماشى انتهى. وعبارته ثم: قوله وأكل ذاريج كربه لافرق على الأوجه بين من أكل ذلك لعذر أو غيره ولا بين أن يصلى مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم إن أكل ذلك بقصد إسقاط الجمعة أو الجماعة أثم في الجمعة ولم تسقط عنه كاجتماعه وقضية عدم السقوط عنه أنه يلزمه الحضور وإن تأذى الناس واعتمده مر انتهى وما ذكره حج من قوله وتضرر الحاضرين الخ يرد عليه أنه لو نظر إلى ذلك لم يكن أكل ذى الريج الكرى عذرا مطلقا (قوله إن دخل الوقت) فلو انصرف حينئذ أثم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا لم انتهى سم على منهج (قوله فإن أقيمت امتنع الخ). نعم إن كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف ثم رأيت ذلك يؤخذ من قول المصنف الآتى فلو صلى قبل فوتها الظهر ثم زال عذره الخ فتأمل انتهى سم على منهج (قوله لومكث فله الانصراف) أى بل ينبغي وجوبه إذا غلب على ظنه تاو يث المسجد (قوله جاز له الانصراف) أى بأن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة الأولى وبأن ينوى المفارقة ويكمل منفردا إن كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل وإلا جاز له قطعها (قوله الحرم) قال حج هو أقصى السكبر والزمانه الابتلاء والعاهة انتهى وفي المصباح: هرم هرما من باب تعب فهو هرم كبر وضعف، وعبر في المنهج بالهم، وهما متقاربان أو متحدان. ففي المصباح الهم بالكسر الشيخ الفانى والأثنى همة (قوله إن وجدا مركبا) بفتح الكاف (قوله أو مؤجرا أو معارفا) أى إغارة لأمنة فيها بأن تفهت المنفعة جدا فيما يظهر انتهى حج وقال الأسنوى: قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول هبة المركوب انتهى. أقول وهو كذلك (قوله أن محل ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله ولو آدميا.

(والأعمى يجد قائدا) ولو بأجرة مثله ووجدها فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر أو متبرعا أو ملوكا له فإن لم يجده لم يكف الحضور وإن أحسن المشى بالعصا خلافا للقاضي حسين لما فيه من التعرض للضرر . نعم لو كان محل الجمعة قريبا بحيث لا يناله من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيما يظهر لانتفاء العلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل كلام القاضي عليه (وأهل القرية) مثلا (إن كان فيهم جمع تصح به الجمعة) أى تنعقد بهم وهم أربعون بالصفات الآتية (أو) ليس فيهم جمع كذلك لكن (بلغهم صوت) من مؤذن مع اعتدال سمع من بلغه وإن كان واحدا ليخرج الأصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به ويعتبر في البلوغ العرف أى بحيث يعلم

(قوله والأعمى يجد قائدا) أى فى محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة (قوله عما يعتبر فى الفطرة) قضيته أنه لو كان عليه ديون يجب عليه الحضور ودفع مازاد على ما يحتاجه فى الفطرة للأجرة هنا وقياس ما فى التيمم من أنه يدفع ثمن الماء للدين ويتيمم بخلافه فيعتبر هنا أن تكون الأجرة فاضلة عن دينه وإن قاسه على الفطرة لأن قياسه عليها بحسب ما وقع فى عباراتهم فهو مجرد تصوير (قوله وجب عليه الحضور فيما يظهر) ولو حلف لا يصلى خاف زيد فصلى زيد إمام الجمعة سقطت عنه قاله مر وفيه احتمالان فى الناشئ فى باب صلاة الجمعة وصوره بالحلف بالطلاق أو تعليق العتق فراجع ذلك ثم قال مر لكن السقوط يشكك بما لو حلف لا ينزع ثوبه فأجنب واحتاج لنزعها فى الغسل فانه يجب النزاع ولا حنث لأنه مكره شرعا قال إلا أن يفرق بأن للجمعة بدلا وهو الظهر . أقول : وللغسل بدل وهو التيمم إلا أن يقال للجمعة بدل يجوز فى الجمعة مع القدرة عليها بخلاف الغسل فليحذر وأتخيل أن الرملى رجع إلى اعتماد وجوبها ولا حنث لأنه مكره شرعا كمسئلة الحالف على نزع الثوب المذكورة فليراجع وليحذر . ثم رأيت قرر بعد ذلك سقوطها وهو المعتمد انتهى سم على منهج وقال حجج إن السقوط هو الأقرب ثم رأيت بهامش نسخة من حاشية شيخنا الزيدى نقلا عنه اعتماد وجوب الصلاة خلفه ولا حنث لأنه مكره شرعا وقوله مع القدرة عليها فيه تأمل فانه إن أراد أنه يجوز مع القدرة لغير المذنبين فمنوع لما يأتى من عدم صحة صلاة غير المذنب قبل فوت الجمعة وإن أراد المذنب فليس الكلام فيه وقول سم فصلى زيد إمام الجمعة صورة المسئلة أنه لم يكن عالما حين الحلف أنه إمام وإلا وجبت عليه ويحنث كما لو حلف أنه لا يصلى الظهر مثلا (قوله ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به) أى فيجب على الأصم دون من جاوز سمعه العادة لما فيه من المشقة . فان قلت : قياس ما فى الصوم من أن حديد البصر إذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا . قلت : الفرق بينهما أن المدار فى الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا تحصل بها مشقة شديدة ولو عوّل على حديد السمع لربما حصل بها مشقة تامة لا تحتمل فى العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلا .

أن ماسمعه نداء جمعة وإن لم يبين كلمات الأذان فيما يظهر خلافا لمن اشترط ذلك (عال) يؤذن كعادته في علو الصوت (في هدو) أى سكون للأصوات والرياح (من طرف يليهم لبلد الجمعة لزمتهم) لخبر «الجمعة على من سمع النداء» ولأن القرية كالبدة في المسئلة الأولى والمعتبر أن يكون المؤذن على الأرض لا على عال لأنه لا ضبط لحده إلا أن تكون البلدة في الأرض بين أشجار كطبرستان فانها بين أشجار تمنع بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على مايساوى الأشجار واستثنائهم ذلك لبيان أن المعتبر السماع لو لم يكن مانع فعند وجوده يقدر زواله أو العلو على مايساويه واعتبر الطرف الذى يليهم لأن البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ أطرافها النداء بوسطها فاحتيط للعبادة واعتبر هدو الأصوات والرياح لثلا يمنعنا بلوغ النداء أو تعين غلبة الرياح ولو سمع المعتدل من بلدين فحضور الأكثر منهما جماعة أولى فان استويا فالأوجه مراعاة الأقرب كنظيره في الجماعة ويحتمل مراعاة الأبعد لكثرة الأجر (وإلا) أى وإن لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المعتبر (فلا) تلزمهم الجمعة ولو كانت القرية مرتفعة فسمعت ولو ساوت لم تسمع أو كانت منخفضة فلم تسمع ولو ساوت لسمعت لزمت الثانية دون الأولى اعتبارا بتقدير الاستواء ، وأما الخبر المار فمحمول على الغالب إذ لو أخذ بظااهره لزمت البعيد المرتفع دون القريب المنخفض وهو بعيد وإن صحه فى الشرح الصغير وهل المراد بقولهم لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعه لزمته الجمعة أن تبسط هذه المسافة

(قوله أن ماسمعه نداء جمعة) هو مجرد تصوير لكون الكلام فى الجمعة وإلا فالمدار على سماع الصوت وعدمه فما أفهمه ظاهر كلامه ليس مرادا (قوله من طرف يليهم) لعل ضابطه ماتصح فيه الجمعة انتهى سم على منهج (قوله لخبر الجمعة على من سمع النداء) عبارة سم على منهج وقال ابن الرفعة سكتوا عن الموضع الذى يقف فيه المستمع والظاهر أنه موضع إقامته بر ومال مر إلى هذا الظاهر وقال: من سمع من موضع إقامته وجب عليه ومن لا فلا . وحاصل الذى تلخص من كلامهم واعتمده مر أن ضابط ماتقام فيه الجمعة مايمتنع القصر قبل مجاوزته فشمى المسجد الخارج عن البلد بأن خرب ما بين البلد وبينه لكنهم لم يهجره بل يترددون إليه لنحو الصلاة وكذا المسجد الذى أحدثوه بجانب البلد منفصلا عنها قليلا مع ترددهم إليه لأنه معدود منها ويؤخذ من ذلك أنه لو فرض أن لبلد سورا واتصلت به العمارة واتسعت به الحطة جدا وليس بها محل تقام فيه الجمعة إلا داخل السور فمن كان منهم يسمع الصوت العالى فى الهدو من الطرف الذى يليه من وراء السور بفرض زوال الأبنية إن فرض أنها تمنع السماع وجبت عليه الجمعة وإلا فلا أما لو أقيمت الجمعة فى العمران وفى داخل السور وسمع أهل الأبنية نداء من بطرف العمران وجب عليهم الحضور وإن لم يسمعوا نداء من هو داخل السور لأن وجود السور صير كلا من العمران وداخل السور كبلد مستقلة (قوله لا ضبط لحده) أى العالى (قوله كطبرستان) عبارة المصباح هى بفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالعجم (قوله فالأوجه مراعاة الاقرب) أى فى الأولوية (قوله لزمت الثانية) أى أهل الثانية الخ (قوله وأما الخبر المار) أى وهو قوله «الجمعة على من سمع النداء» .

أو أن يطلع فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم المذكور الاحتمال الثاني كما أفاده
الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه ولو كان بقرية أربعون كاملون حرم عليهم كما أفهمه كلام الرافي
وصرح به جمع متقدمون أن يصلوها في المصر سمعوا النداء أم لا لتعطيلهم الجمعة في محلهم خلافا
لمن صرح بالجواز وينبى عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وإن قلنا بعدم الجواز إذ الإساءة لا تنافي
الصحة ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء لصلاة العيد فلهم الرجوع
قبل صلاتها وتسقط عنهم وإن قربوا منها وسمعوا النداء وأمكنهم إدراكها لو عادوا إليها لحبر
«من أحب أن يشهد معنا الجمعة فليفعل ومن أحب أن ينصرف فليفعل» رواه أبو داود ولأنهم لو
كلفوا بعدم الرجوع أو بالعود إلى الجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشاق فتستثنى هذه من
إطلاق المصنف ومقتضى التعليل أنهم لو لم يحضروا كأن صلاوا العيد بمكانهم لزمهم الجمعة وهو
كذلك ومحل مامر ما لم يدخل وقتها قبل انصرافهم

(قوله أو أن يطلع فوق الأرض) في المختار طلعت الشمس والكواكب من باب دخل ثم قال :
وطلع الجبل بالكسر طوعا انتهى وما هنا من الثاني ومضارعه على يفعل بالفتح (قوله المفهوم
من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني) عبارة سم على منهج قوله ولو كان يستولسمعه المراد
لو فرضت مسافة انخفاضها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها لسمعت هكذا يجب أن يفهم
فليتأمل وقيس عليه نظيره في الأولى بر واعتد مد كأييه نحو هذا وهي مخالفة لما في الشارح
والأقرب ما في سم ووجهه أن المدار على المشقة وعدمها ثم رأيت في حاشية حج استوجهه أيضا
وعبارته بعد نقل الاحتمال الأول بصيغة الجزم به عن بر مانصه وهو حق وجيه وإن تبادر من
كلام الشارح أن المراد أن تفرض القرية على أول المستوى فلا تحسب مشقة الانخفاض في الثانية
لأن في هذا نظرا لا يخفى إذ يلزم عليه الوجوب في الثانية وإن طالت مسافة الانخفاض بحيث
لا يمكن إدراك الجمعة مع قطعها مثلا وعدم الوجوب في الأولى وإن قلت مسافة الارتفاع بحيث
يمكن الإدراك مع قطعها ولا وجه لذلك . فان قلت : يشترط في الوجوب في الثانية إمكان الإدراك
وإلا فلا وجوب فيها . قلت : فإما أن يشترط في عدم الوجوب في الأولى عدم إمكان الإدراك
وإلا ثبت الوجوب فلا وجه للتفرقة بين صورتين على هذا التقدير لاستوائهما عليه في المعنى
وإما أن لا يشترط فيه ذلك بل نقول عدم الوجوب ثابت مطلقا بخلاف الوجوب في الثانية فهذا
مما لا وجه له كما لا يخفى فليتأمل ثم رأيت أن شيخنا الشهاب الرملي اقتصر في فتاويه على أن المفهوم
من كلامهم ما تقدم أنه المتبادر من كلام الشارح (قوله ولو كان بقرية أربعون كاملون حرم
عليهم) أي ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر
عذرا في تركهم الجمعة في بلدتهم إلا إذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا إلى
ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض (قوله وتسقط عنهم الجمعة
بفعلها) أي في المصر (قوله فحضر أهل القرية الخ) أي بقصدها بأن توجهوا إليها بنيتها ولم
يدركوها وأما لو حضروا لبيع أسباجهم فلا يسقط عنهم الحضور سواء رجعوا إلى محلهم أم لا
(قوله فلهم الرجوع قبل صلاتها) أي الجمعة .

(قوله وتسقط عنهم وإن
قربوا منها وسمعوا النداء)
أي بالفعل وإلا فالصورة
أنهم بحيث يستمعون
النداء .

فإن دخل عقب سلامهم من العيد لم يكن لهم تركها كما استظهره الشيخ (ويحرم على من لزمته الجمعة بأن كان من أهلها وإن لم تنعقد به كقيم لا يجوز له القصر) (السفر بعد الزوال) لأن وجوبها قد تعلق به بمجرد دخول الوقت فلا يجوز له تفويتها به (إلا أن تمكنه الجمعة في) مقصده أو (طريقه) بأن غلب على ظنه إدراكها لحصول المقصود، وهو مراد المجموع بقوله يشترط علمه بادراكها، إذ كثيرا ما يطلقون العلم ويريدون به الظن، كقولهم: يجوز الأكل من مال الغير مع العلم برضاه كذلك ويجوز القضاء بالعلم، وشمل إطلاقه مالم ينقص بسفره عدد أهل البلد بحيث أدّى إلى تعطيل جمعهم وهو ظاهر، إذ لا يكلف بتصحيح عبادة غيره، وهو شبيه بما لو مات أو جنّ واحد منهم، ولخبر «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» خلافا لصاحب التعجيز، ولهذا قال الأذرعى لم أره لغيره وكأنه أخذه مما مرّ آتيا من حرمة تعطيل بلدهم عنها، لكن الفرق واضح فإن هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر، ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الإثم عنه كما إذا جامع بعد الفجر في نهار رمضان وأوجبنا عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون، ومحل المنع أيضا مالم يجب السفر فورا، فإن وجب كذلك كأنقاذ ناحية وطها الكفار أو أسرى اختطفوهم وظنّ أو جوّز إدراكهم وحج تضيق وخاف فوته فالوجه كما قال الأذرعى أخذنا من كلام البندنجي وغيره وجوب السفر فضلا عن جوازه

(قوله عقب سلامهم) تصوير (قوله ويجوز القضاء بالعلم) راجع ما قالوه هناك (قوله فالظاهر سقوط الإثم) في سقوط إثم الاقدام بما ذكر بحث لا يخفى وبينه الشيخ في الحاشية والظاهر أن مراده انقطاع الإثم من حينئذ بقرينة النظر (قوله ومحل المنع أيضا مالم يجب السفر فورا) أي في حد ذاته لا بالنظر لخصوص يوم الجمعة والافالغرض إثبات وجوبه حينئذ فاندفع ما يقال إذا كان فرض المسألة أنه واجب فكيف يتأتى بحث وجوبه ويرجع إلى تحصيل الحاصل فكأنه قال ومحل المنع إذا لم يجب والافيجب وبين اندفاعه أن الوجوب هنا عام وفيما يأتى خاص أو يقال معنى وجوب السفر استمرار وجوبه: أي ولا تخلفه الحرمة.

(قوله فإن دخل عقب سلامهم) مفهومه أنهم لو صلوا العيد ثم تشاغلوا بأسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم الانصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ (قوله بأن غلب على ظنه) لو تبين خلاف ظنه بعد السفر فلا إثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر. نعم إن أمكن عوده وإدراكها فينتجه وجوبه اه سم على حج (قوله ويجوز القضاء بالعلم) أي بالظن أن تلك الواقعة كذلك ولكن لابد من كونه ظنا غالبا كأن حصل عنده بقرينة قوية نزلته منزلة العلم فاحفظه فانه دقيق (قوله ولخبر لا ضرر) أي يتحمله، ولا ضرر: أي لغيره (قوله بخلاف المسافر الخ) حاصله ترجيح جواز سفره لحاجة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يختص ذلك بالواحد ونحوه أو لافرق حتى لو سافر الجميع لحاجة وجاز كأن أمكنتهم في طريقهم كان جائزا وإن تعطلت الجمعة في بلدهم ويخص بذلك ما تقدم من عدم تجويز تعطيلها في محلهم فيه نظر، والوجه أنه الأقرب اه سم على حج وقد يقال لوجه للتردد في ذلك لأنه حيث كان السفر لعذر مرخصا في تركها فلا فرق في ذلك بين الواحد وغيره (قوله ولو سافر يوم الجمعة) أي على وجه يحرم (قوله فالظاهر سقوط الإثم عنه) أقول: فيه نظر لتعديده بالاقدام في ظنه. ويؤيد عدم السقوط مالم يوطئ زوجته يظنّ أنها أجنبية فإن الظاهر عدم سقوط الإثم بالتبيين، والفرق بين الكفارة والإثم ظاهر فليستأمل. اللهم إلا أن يريد بسقوط الإثم انقطاعه لا ارتفاعه من أصله، وقد يقال: ينبغي سقوط إثم تضيع الجمعة لا إثم قصد تضيعها اه سم على حج (قوله فإن وجب كذلك) أي فورا.

(أو يتضرر بتخلفه) لها (عن الرفقة) فلا يحرم دفعا للضرر عنه وما اقتضاه كلامه كغيره من أن مجرد انقطاعه عن الرفقة بلا ضرر ليس عذرا هو المعتمد وإن قال في المهمات إن الصواب خلافه لما فيه من الوحشة وكما في نظيره من التيمم وجزم به في الكفاية إذ الفرق بينه وبين نظيره في التيمم أن الظهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وفرق بينهما أيضا بأنه يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد (وقبل الزوال) وأوله الفجر (كبعده) في الحرمة (في الجديد) لوجوب السعي على بعيد المنزل قبله والجمعة مضافة إلى اليوم فإن أمكنه الجمعة في طريقه أو تضرر بتخلفه جاز، وإلا فلا والقديم ونص عليه في زوائد حرمة من الجديد أنه يجوز لأنه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيع النصاب قبل تمام الحول هذا (إن كان سفرا مباحا) كسفر تجارة وشمل المكروه كما قاله الأسنوي كسفر منفرد (وإن كان طاعة) واجبا أو مندوبا كسفر حج وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعاً (قلت: الأصح) وفي الروضة الأظهر (أن الطاعة كالإباح) فيحرم في الجديد (والله أعلم) إذ لم يرد في التفرقة نص صريح ويكره له السفر ليلية الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف وارتضاه وذكر في الأحياء أن من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه (ومن لا جمعة عليهم) وهم بالبلد (تسن الجماعة في ظهرهم في الأصح) لعموم الأدلة الطالبة للجماعة. والثاني لأن الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فيمن يبلد الجمعة فإن كانوا في غيره استحب في ظهرهم إجماعا قاله في المجموع (ويخفونها) كأذائها ندبا (إن خفي عذرهم) كيلا يهتموا بالرغبة عن صلاة الإمام أو الجمعة قال المتولي وغيره ويكره لهم إظهارها قال الأذري وهو ظاهر إذا أقاموها بالمساجد فإن كان العذر ظاهرا لم يستحب الإخفاء لاتقاء التهمة بل يسن الإظهار ولو زال العذر في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة أجزأتهم وسن لهم الجمعة. نعم إن بان الخنثى رجلا لزمته لتبين كونه من أهل الكمال ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهر ففعلها جاهلا بعقته

(قوله وشمل المكروه)
أى بعد تأويله بالجائز
(قوله أجزأتهم وسن لهم
الجمعة) هل المراد سنّها
بعد إتمام الظهر أو أنه يقطع
الظهر وتستأنف الجمعة
فيكون معنى أجزأتهم أى
أتموها واقتصروا عليها
يراجع

(قوله أو يتضرر بتخلفه عن الرفقة) ليس من التضرر ما جرت به العادة من أن الإنسان قد يقصد السفر في وقت مخصوص لأمر لا يفوت بفوات ذلك الوقت ومنه الجماعة الذين يريدون زيارة سيدى أحمد البدوى نفعنا الله به فيريدون السفر في يوم الجمعة في مركب السفر فيه يفوت جمعة ذلك اليوم لكن يوجد غيره في بقية ذلك اليوم أو فيما يليه من الأيام على وجه يحصل معه التمكن من السفر والزيارة من غير ضرر أو فوات منفعة فلا يجوز السفر في الحالة المذكورة (قوله كبعده) بالجر والنصب والأول منقول عن خط المصنف (قوله والجمعة مضافة إلى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوت الجمعة ومنعه م. أقول: وهو ظاهر ويدل له جواز انصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم وفرقوا بينه وبين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هنا عذر قائم به كالمرض بل أولى لأن المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فإنه قد يهجم عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حرمة) اسم رجل (قوله دعا عليه ملكاه) قال حج بسند ضعيف جدا.

(قوله والظاهر أنه يلزمه)

(حضور الجمعة في ذلك)
انظر لو فاتته الجمعة قبل
علمه هل تجب إعادة
الظهر (قوله والمخاطب بها
يقينا وهنا عارضه يقين
الوجوب) كذا في نسخ
الشارح ولعل في النسخ
سقطا من النسخ وعبرة
التحفة لأنها الواجب أصالة
والمخاطب بها يقينا فلا
يخرج عنه إلا باليأس
يقينا وليس من تلك
القاعدة لأنها في متوقع
لم يعارض متيقنا وهنا
عارضه يقين الوجوب فلم
يخرج عنه إلا بيقين
اليأس انتهت ومراده
بالقاعدة ما ذكره البعض

في قوله إذ لا أثر للتوقع
(قوله نعم لو كان عدم
إعادتهم لها أمرا عاديا
لا يتخلف كما في بلدتنا بعد
إقامتها) أي فيما إذا أقيمت
جماعات متعددة لغير حاجة
واحتمل سبق بعضها ولم
يعلم في هذه الحالة تجب
إعادة الجمعة كما يأتي
ووجه تعلق هذا
الاستدراك بما قبله النظر
للعادة وعدمه وإن كانت
صورة الاستدراك فيها
إعادة الجمعة والمستدرك
عليه جمعة مبتدأة وكأنه
أراد بالاستدراك تقييد
الصورة المذكورة قبله
بأن محلها إذا كانت تلك
العادة يمكن تخلفها

ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلف للعرى ثم بان أن عنده ثوبا نسيه أو للخوف من ظالم أو غريم
ثم بان غيبتهما وما أشبه ذلك والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (ويندب لمن أمكن زوال
عذره) قبل فوت الجمعة كعبد يرجو العتق ومريض يتوقع الحفة وإن لم يظن ذلك (تأخير ظهره
إلى اليأس من) إدراك (الجمعة) لأنه قد يزول عذره ويتمكن من فرض أهل الكمال ويحصل
اليأس من إدراكها بأن يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني ويفارق ما سيأتي في غير المعذور
من أنه لو أحرم بالظهر قبل السلام لم يصح بأن الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الا بيقين بخلافها هنا ومحل
صبره إلى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الامام إلى أن يبقى منها أربع ركعات وإلا فلا يؤخر الظهر كما
ذكره المصنف في نكته التنبيه ولو كان في البلد أربع ركعات كما لو كان علم من عادتهم أنهم لا يقيمون
الجمعة فهل لمن تلزمه إذا علم ذلك أن يصلي الظهر وإن لم ييأس من الجمعة قال بعضهم نعم إذ لا أثر
للتوقع وفيه نظر بل الأوجه لأنها الواجب أصالة والمخاطب بها يقينا وهنا عارضه يقين الوجوب فلم
يخرج عنه الا بيقين اليأس منها . نعم لو كان عدم إعادتهم لها أمرا عاديا لا يتخلف كما في بلدتنا بعد
إقامتها أولا اتجه فعل الظهر وإن لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى
كثيرا (و) يندب (لغيره) أي لمن لا يمكن زوال عذره (كالمرأة والزمن) الذي لا يجد مركبا
(تعجيلها) أي الظهر محافضة على فضيلة أول الوقت قال في الروضة والمجموع إن هذا هو اختيار الحراسانيين
وهو الأصح وقال العراقيون هذا كالأول فيستحب له تأخير الظهر حتى تفوت الجمعة لأنه قد ينشط
لها ولأنها صلاة الكاملين فاستحب له تقديمها قال والاختيار التوسط فيقال إن كان جازما بأنه

(قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) قضيته أن ماضى قبل يوم التمكن من فعل الجمعة لا قضاء لشيء
منه لعذر ولكن في حاشية سم على منهج مانصه ومن ذلك العبد إذا عتق قبل فعله الظهر وقبل
فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعتقه حينئذ واستمر مدة يصلي الظهر قبل فوت الجمعة لزمه قضاء ظهر
واحد لأن أول ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لأنه من أهل الجمعة ولم تقف والظهر الذي
فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظهر وهكذا كما قالوا فيمن مكث مدة يصلي المغرب مثلا
قبل وقتها يلزمه مغرب واحد هذا هو الظاهر وفقا لشيخنا طب فلو لم يعلم أنه كان يصلي قبل فوت
الجمعة أو بعده فلا يبعد أن الحكم كذلك لأن الأصل بعد العتق هو وجوب الجمعة فليتأمل وقضيته
أنه لو علم بالعتق بعد فوت الجمعة وجب عليه فعل الظهر ولو بعد خروج وقته وهو ظاهر لأن صلاته
الأولى غير صحيحة لكنه قد يخالفه ما أفهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت الجمعة (قوله يلزمه حضور
الجمعة في ذلك) أي ما ذكر من العتق والعرى وعدم الخ (قوله إلا بيقين) أي وهو سلام الامام منها
وأما قبل السلام فلم ييأس لاحتمال أن يتذكر الامام ترك ركن من الأولى فتكمل الثانية ويبقى
عليه ركعة يأتي بها وحيث انتظره القوم حتى يفعلها حصل للمسبوق إدراك الركعة الأولى في جماعة
أربعين وعبرة سم على حج قوله فيحسب ابتداء سفره من الآن ينبني إذا وصل لمحل لو رجع
منه لم يدركها أن ينعتد سفره من الآن وإن كانت إلى ذلك الوقت لم يفعل في محلها (قوله إلى أن
يبقى منها أربع) أي قدر أربع (قوله نعم لو كان عدم إعادتهم) هو استدراك على ما فهم من
قوله الا بيقين اليأس من أن هؤلاء من حقهم أن لا يفعلوا الظهر الا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن
فعل الجمعة مع خطبتها .

لا يحضرها وإن تمكن منها استحب له تقديم الظهر وإن كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير وما نقله عن العراقيين نص عليه في الأم وقال الأذري إنه المذهب وأن ما ذكره المصنف من التوسط أبداه لنفسه وقوله إن كان جازما يرد بأنه قد يعنى له بعد الجزم عدم الحضور فكم من جازم بشيء ثم يعرض عنه فالمعتمد ما ذكره في المتن (ولصحتها) أى الجمعة (مع شرط) أى شروط (غيرها) من بقية الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بأن تقع كلها فيه لأن الوقت شرط لافتتاحها فكان شرطاً لتأجيلها ولأنهما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتها كصلاة الحضر وصلاة السفر للاتباع في ذلك رواه الشيخان وما روياه عن سامة بن الأكوخ من قوله «كننا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تنصرف وليس للحيطان ظل يستظل به» محمول على شدة التعجيل بعد الزوال جمعاً بين الأخبار على أن هذا الخبر إنما ينفي ظلاً يستظل به لأصل الظل ولو أمر الإمام بالمبادأة بها فالقياس وجوب الامتثال ولو قال إن كان وقت الجمعة باقياً فجمعة وإن لم يكن فظهر ثم بان بقاءه فوجهان أقسهما الصحة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى لأن الأصل بقاء الوقت ولأنه نوى ما في نفس الأمر فهو تصريح بمقتضى الحال (فلا تقضى) إذا فانت (جمعة)

(قوله أى شروط غيرها) أشار به إلى أنه ليس لغیر الجمعة شرط واحد وإلى أن الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور بجعل الإضافة للاستغراق أى مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المنهج ستة لأنه اعتبر كون العدد أربعين شرطاً مستقلاً بخلافه هنا (قوله بأن تقع كلها فيه) أى ومعلوم أنه يخرج منها بالتسمية الأولى وعليه فلو أتى بها فدخل وقت العصر هل يمتنع عليه الاتيان بالتسليم الثانية أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنها تابعة لما وقع في الوقت فليراجع (قوله لأن الوقت شرط لافتتاحها) أى أما غيرها من الصلوات فليس الوقت شرطاً لافتتاحها بدليل القضاء خارجة (قوله فلم يختلف وقتها) فيه رد على من قال بصحة الجمعة قبل الزوال كالإمام أحمد رضى الله عنه (قوله ولو أمر الإمام بالمبادأة) أى أو تأخيرها انتهى حجج وكتب عليه سم فيه تأمل ولعل وجهه أنه إذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ما صرحوا به في الاستسقاء من وجوب امتثال الإمام فيما أمر به مالم يكن محرماً على أنه قد يكون التأخير هنا المصلحة رآها الإمام وقوله بها أى أو غيرها من بقية الصلوات (قوله فهو تصريح بمقتضى الحال) قال سم على منهج بعد هذا وصورة المسئلة أنه عند الإحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من أن هذا لا يتصور لأنه إذا شك في بقاء الوقت قبل الإحرام وجب الإحرام بالظهر انتهى وهذا التصوير هو الملاقى لعبارة الشارح وفي حاشية الزيادة ما ينافي هذا التصوير حيث قال: لو شك فنوى الجمعة إن بقي الوقت وإلا فالظهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق وهو مناف لمفهوم قول سم يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن فان مفهومه أنه مع الشك لا تصح نيته على أن الزيادة نظر تبعاً لحجج في الصحة التي نقل الجزم بها عن غيره (قوله فلا تقضى جمعة) هل سنتها كذلك حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سنتها حتى خرج الوقت لم تقض أولاً بل يقضيها وإن لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع اه سم على حجج قال الزركشى على المنهاج مانصه بقى مسئلتان لم أر فيهما نقلاً إحداها تابعة الجمعة إذا لم يصلها في وقتها حتى خرج الوقت والظاهر أنها تقضى أى سنة جمعة انتهى ونقل عن العلامة شيخنا الشوبرى مثلاً ووجهه بأنها تابعة لجمعة صحيحة وداخلية في عموم أن النفل المؤقت يسن قضاؤه.

(قوله لأن الوقت شرط لافتتاحها فكان شرطاً لتأجيلها) الغرض هنا إثبات كون الوقت شرطاً لافتتاحها ولذا ما فهمه من قوله لأن الوقت شرط لافتتاحها الزام بما لم يثبت حكمه إلى الآن على أن هذا التعليل لا بد له من تمة هي محض القياس وسيأتى في كلامه مع تمة في شرح قول المصنف ولو خرج الوقت وهم فيها وجبت الظهر ومحل ليس إلا هناك (قوله ولأنهما فرضا وقت واحد) لتعليل لأصل المتن مع قطع النظر عما أردفه به من قوله بأن تقع كلها فيه لكن هذا التعبير يرجع لتحصيل الحاصل إذ حاصله أن وقتها متحد فتأمل (قوله للاتباع) كذا في النسخ ولعله سقط منه واو من النسخ (قوله ولو قال إن كان وقت الجمعة باقياً فجمعة الخ) لعل الصورة أنه ظان بقاء الوقت وإلا فسيأتى أنهم لو شكوا فيه وجبت نية الظهر

لأنه لم ينقل بل تقضى ظهرا إجماعا وجمعة في كلامه بالنصب لفساد الرفع والفناء هي مافى أكثر النسخ وفي بعضها بالواو ورجح بل أفسد الأول بأن عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لشموله القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولك رده بأن هذا إنما يتأتى على أن المراد بالظهر الأعم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما أفاده السياق وحينئذ فالتفريع صحيح كما لا يخفى (فلوضاق) الوقت (عنها) بأن لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين على وجه لا بد منه ولو احتمالا (صلاوا ظهرا) كالموفات شرط القصر يرجع للتمام فلوشكوا في خروج وقتها قبل الاحرام بها تعين عليهم الاحرام بالظهر لفوات شرطها وحكى الرويانى وجهين فيما لومد الركعة الأولى حتى تحقق أنه لم يبق ما يسع الثانية هل تنقلب ظهرا الآن أو عند خروج الوقت ورجح منهما الأول والمعتمد الثانى كما لو حلف ليأكلن هذا الرغيف غدا فأكله في اليوم هل يحنث حالا أو غدا الأرجح الثانى (ولو خرج) الوقت يقينا أو ظنا (وهم فيها) فاتت و(وجب الظهر) سواء أصلا في الوقت ركعة أم لا لأنها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعده فنقطع بخروجه كالخروج يتحلل فيه بعمل عمرة وإلحاقا للدوام بالابتداء كدار الإقامة ولهذا قال المناوردي كل شرط اختص بالجمعة في افتتاحها يجب اسدामته إلى تمامها (بناء) على ما فعل منها فيسرى بقرائه من حينئذ ،

(قوله ولو احتمالا) لعله غاية ليسع فليراجع (قوله ولهذا) قال المناوردي كل شرط اختص بالجمعة (الخ) لا يرد عليه الجماعة حيث اشترطت في الركعة الأولى فقط مع الاختصاص المذكور لأنها ليست شرطا لافتتاحها ألا ترى أنه يصح افتتاح الإمام قبل انعقاد الجماعة وأما وقوعها في افتتاح صلاة المأمومين فأنما هو لضرورة تقدم افتتاح الإمام المشترط في صحة الاقتداء فتأمل .

(قوله وجمعة في كلامه بالنصب) أى على الحالية (قوله لفساد الرفع) لاقتضائه أن الجمعة إذا فاتت لا تقضى جمعة ولا ظهرا وعبرة حجج بعد قول الشارح الرفع على ما قيل ومر آنفا مافيه ومراده بما مر قوله وبهذا يعلم أن قولهم الآتى بل تقضى ظهرا فيه تجوز وأن الرفع في قوله جمعة صحيح لما علم مما تقرر أن الظهر ليست قضاء عنها انتهى (قوله فلو شكوا في خروج وقتها) قال سم على منهج لعل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فان ظن البقاء فتبقى الجمعة انتهى وظاهره وإن لم يكن الظن ناشئا عن اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا اعتضاده بالأصل (قوله تعين عليهم الاحرام بالظهر) أى فلو أحرم ظانا خروج الوقت فتبين سعيته تبين عدم انعقاد الظهر فرضا ووقع نفلا مطلقا إن لم يكن عليه ظهر آخر وإلا وقع عنه فان كان الوقت باقيا ويمكن فيه فعل الجمعة فعلها وإلا قضى الظهر (قوله ورجح منهما الأول) جرى عليه حجج (قوله والمعتمد الثانى) أى فيسرى بالقراءة من حينئذ وهذا فائدة الخلاف وكتب سم على حجج مانصه صورة المسئلة أنه أحرم بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت أما لو أحرم بها في وقت لا يسعها جاهلا بأنه لا يسعها فالوجه عدم انعقادها جمعة وهل تنعقد ظهرا أو نفلا مطلقا فيه نظر والثانى أوجه لأنه أحرم بها في وقت لا يقبلها فهو كما لو أحرم قبل الوقت جاهلا فليتأمل انتهى وكتب عليه الشوبرى قوله والثانى أوجه لوجه له بل الوجه الأول وقوله لأنه أحرم بها في وقت لا يقبلها أى جمعة أى ويقبلها ظهرا فتنعقد ظهرا كما هو ظاهر وقوله فهو الخ ممنوع لوضوح الفرق انتهى . أقول : ولعل الفرق بينهما أنه قبل دخول الوقت أحرم بها فيما لا يقبل ظهرا ولا جمعة وأما إذا أحرم بها في وقت لا يسعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة أنه إذا اتنى شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه وقعت ظهرا .

ولا يحتاج إلى نية الظهر وإتمامها ظهرا بناء متحتم كما صرح به في الروضة وغيرها ومال الأذرعى إلى أنهم إن شاءوا أتموها ظهرا وإن شاءوا قلبوها نفلا واستأنفوا الظهر وقال إن الأشبه فرض الخلاف في جواز البناء وعدمه لا تحتمله كما هو ظاهر لفظه وهل نقول البناء أفضل لما فيه من عدم ابطالها أو الاستئناف لتصح ظهره وفقا الأقرب الثانى إن اتسع الوقت وحينئذ يقلبها نفلا ويسلم من ركعتين ثم يستأنف الظهر انتهى قال الغزى وقولهم في تعليل البناء إنهما صلاتا وقت جاز بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر صريح في أن الخلاف في الجواز. نعم يجب البناء إذا ضاق الوقت عن الظهر لو استؤنفت اهـ. قلت: كل من كلام الأذرعى والغزى غير متأت في مسئلتنا إذ صورتها أن وقت الظهر خرج وهم فيها فتأمل (وفي قول استئنافا) فينوى الظهر حينئذ وينقلب مافعل من الجمعة نفلا أو تبطل قولان أحدهما في المجموع أولهما ولوشكوا في خروجه في أثناءها لم يؤثر لأن الأصل بقاؤه كما يفهم من قوله ولو خرج الوقت ولو أخبرهم عدل بخروجه ففي فوتها احتمالان نقلهما في المجموع عن ابن المرزبان أوجههما كما أفاده الشيخ فوتها عملا بخبر العدل كما في غالب أبواب الفقه هذا كله في حق الإمام والمأموم الموافق (و) أما (المسبوق) المدرك مع الإمام ركعة فهو (كغيره) فيما مر فإذا خرج الوقت قبل سلامه أتم صلاته ظهرا (وقيل يتمها جمعة) لأنها تابعة لجمعة صحيحة ولو سلموا منها أو المسبوق التسليمة الأولى خارج الوقت مع علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في أثناء الظهر عمدا فإن كانوا جاهلين أتموها ظهرا لعذرهم وإنما لم يحط عن المسبوق الوقت فيما يتداركه كما حط عنه العدد

(قوله فرض الخلاف الخ)
أى فالقول الثانى يقول
يجب الاستئناف ولا يجوز
البناء والقول الأول يقول
بل يجوز البناء أى مع
الاستئناف (قوله كما هو
ظاهر لفظه) راجع للنفي
والضمير في لفظه للنهاج
(قوله كل من كلام
الأذرعى والغزى غير
متأت) يعنى آخر كلام
الأذرعى والاستتدراك
الذى استدركه الغزى وإلا
فصدر كلامهما متأت

(قوله ولا يحتاج إلى نية الظهر) قضية نفى الاحتياج جواز نية الظهر وهو غير مراد فان استئناف الظهر يصيره قضاء مع إمكان وقوعه أداء وهو لا يجوز (قوله كما صرح به في الروضة) معتمد (قوله وهل نقول الخ) من فروع قوله ومال الأذرعى الخ (قوله إن اتسع الوقت) يتأمل مع فرض الكلام في أنه خرج وهم فيها كلسيأتى في كلامه في قوله قات الخ (قوله إن وقت الظهر خرج وهم فيها فتأمل) أى فعل كلامهما مصور بمالوفات شرط يختص بها قبل خروج وقتها كأن نقص العدد في أثناءها فانه يبطل كونها جمعة وتنقلب ظهرا ويقال الأفضل استئنافها حينئذ ظهرا إن اتسع الوقت وكما يأتى في قول الشارح ولو دخلت طائفة في الجمعة فأخبرهم بأن طائفة الخ (قوله وينقلب مافعل من الجمعة نفلا) ظاهره ولو أقل من ركعة وهو مشكل بأنه ليس لنا نفل بدون ركعة ولا بها بدون تشهد أو سلام فيحتمل المراد أنها تنقلب نفلا فيتمها ركعتين ويسلم ويحتمل انقلابها من الآن فلا يزيد على مافعله ويخص كون الصلاة لا تكون بدون تشهد وسلام بالاختيار وهذه للعذر فيها لم يشترط ذلك (قوله فان كانوا جاهلين أتموها ظهرا) أى وسجدوا للسجود لعلهم ما يبطل عمده (قوله كما حط عنه العدد) قد يقال لم يحط العدد عن المسبوق لأن معنى اعتبار العدد مضى صلاة أربعين على الصحة وانفراد المسبوق عن الجماعة بعدم سلام الإمام كانفراد الموافق لوني المارقة بعد تمام الركعة الأولى وطول في قراءته حتى سلم الإمام وذلك غير مضر والوافق والمسبوق في هذا الحكم سواء فتأمل .

لكونه تابعا لأن اعتناء الشرع برعاية الوقت أكثر بدليل اختلاف قول الشافعي رضي الله عنه في الانقضاء المحل بالجماعة وعدم اختلافه في فوات الجمعة بوقوع شيء من صلاة الإمام خارج الوقت و بدليل توقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد، ولو سلم الإمام الأولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارجه صحت جمعة الإمام ومن معه فقط دون المسلمين خارجه فلا تصح جمعهم وكذا جمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن أربعين كأن سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجه وإنما صحت له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لأن سلامهم وقع في الوقت فتمت فيه صورة الصلاة بخلاف ما إذا خرج الوقت قبل السلام ولأن المحدث صحت صلاته في الجملة فيما إذا فقد الطهורים بخلاف الجمعة خارج الوقت ولأنه هنا مقصر بتأخير الصلاة إلى خروج بعضها عن الوقت بخلافه في تلك فإن فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فأخروا إلى أن خرج الوقت احتمل أن يكون الحكم كذلك إلحاقا للفرد النادر بالأعم الأغلب واحتمل أن يلزم فيها صحة جمعته قال الشيخ وهو أوجه هذا والمعتمد اطلاق الأصحاب (الثاني) من الشروط (أن تقام في خطة أبنية) التعبير بها للجنس فيشمل الواحد إذا كثر فيه عدد معتبر كما لا يخفى (أوطان الجمعيين) بتشديد الميم أي المصلين لها سواء أ كانت مبنية بطين أم قصب أم سعف أم غيرها أم أسرابا وهي بيوت في الأرض لأنها لم تقم في عصره صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده إلا في دار الإقامة ولا يشترط لها مسجد ولو انهدمت أو أحرقت وأقام أهلها على عمارتها ولو في غير مظال لم يقدح

(قوله لأن سلامهم وقع في الوقت الخ) هذا فرق بعين المسئلة (قوله) ولأنه هنا مقصر بتأخير الصلاة الخ) أي بتسببه بالتأخير المؤدى إلى خروج سلام بعض المأمومين خارج الوقت وإفصاله هو وقعت جميعا في الوقت كما هو الفرض (قوله) ولأن المحدث الخ) عبارة التحفة وفارق ذلك ما لو بان حدث غير الإمام فأنها تقع له جمعة على المعتمد بأن الجمعة تصح مع الحدث في الجملة كصلاة فاقد الطهורים ولا كذلك خارج الوقت فكان ارتباطها به أتم منه بالطهارة (قوله بل سلم في الوقت) أي مع اتساعه بقرينة قوله بعد فأخروا الخ والأفالمسئلة قبلها لذلك

(قوله لكونه تابعا) أي المسبوق (قوله بخلاف القدوة) أي بالنسبة لغير الجمعة (قوله فيه) أي الوقت (قوله فلا يصح جمعهم) أي ثم إن سلموا عالين بخروج الوقت بطلت صلاتهم وإلا فلا تبطل ويتمونها ظهرا إن علموا بالحال قبل طول الفصل (قوله وإنما صحت له) أي الإمام (قوله فيما لو كانوا محدثين) وسيأتي الكلام على هذه بعد قول المصنف الآتي ولو بان الإمام جنباً أو محدثاً الخ (قوله فإن فرض أنه) تفريع على الجواب الثالث (قوله احتمل أن يكون الحكم كذلك) أي من البطلان (قوله والمعتمد اطلاق الأصحاب) أي من بطلان صلاة الإمام ومن معه حيث نقصوا عن الأربعين (قوله في خطة أبنية) بكسر الخاء وهي أرض يختطها الرجل بأن يعلم عليها علامة بالخط ليعلم أنه اختارها لينبئها دارا قاله الجوهري انتهى شرح البهجة الكبير وكتب عليه سم قوله في خطة الخ لأحرم من لا تلزمه الجمعة خارج الخطة بالظهر وأحرم بالجمعة داخل الخطة أربعون مقتدون فهل تصح الجمعة أو أحرم أربعون بالجمعة في قريتهم مقتدين بامام جمعة أخرى تقام بقرية أخرى بقرب قريتهم على وجه لا يمنع صحة الاقتداء لقرب المسافة وعدم الحائل فهل تصح جمعهم في الصورتين فيه نظر ولا يبعد عندي صحتها فيهما انتهى وفي حج الجزم بالصحة في الصورة الثانية (قوله أم أسرابا) في جعل ما ذكر من البناء إشارة إلى أن المصنف أراد ما يشمل ذلك إما بجعله بناء تجوزا أو باطلاق البناء عليه تغليبا وعبرة حج التعبير بالبناء وبالجمع للغالب إذ نحو الغيران والسراديب في نحو الجبل كذلك انتهى (قوله في دار الإقامة) أي وكانت أبنية (قوله أو أحرقت وأقام أهلها على عمارتها) مفهومه أنه لو أقام غير أهلها لعمارتها لم يجز لهم إقامتها فيها إذ لا استصحاب في حقهم فليستأمل انتهى سم على حج وهو ظاهر وبقي ما لو أقام أولياؤهم على العمارة وهم على نية عدمها أو العكس هل العبرة بنية الأولياء أو نيتهم فيه نظر والأقرب

في صحة الجمعة ولا تنعقد في غير بناء إلا في هذه وفارق ما لو نزلوا مكانا وأقاموا فيه ليعمره قرية حيث لا تصح فيه قبل البناء باستصحاب الأصل في الحالين ، ودخل في قوله خطة وهي بكسر المعجمة أرض خط عليها أعلام للبناء فيها الفضاء المعداد من الأبنية المجتمعة بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة بخلاف غير المعداد منها وعليه يحمل كلام من أطلق المنع في الكنّ الخارج عنها ، ولا فرق في المعداد منها بين المتصل بالأبنية والمنفصل عنها كما بحثه السبكي أخذا من كلام الإمام واستحسنه الأذري قال وأكثر أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية قليلا صيانة عن نجاسة البهائم وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيد وقول القاضي أبي الطيب قال أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها لم يحجزهم إقامة الجمعة فيه لانفصاله عن البنيان محمول على انفصال لا يعتد به من القرية انتهى وعلم مما تقرر أن الضابط فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته ولو أقيمت الجمعة في محل تصح فيه

الأول وجودا وعدما لأن غير الكامل لا اعتداد بنيته وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان ثم أربعون كاملا مستوطنون فتصح الجمعة منهم وغيرهم تبعاً لهم وإن قلنا العبرة بنية غير الكاملين لكون القرية ملكهم لا تصح من الكاملين إذا فعلوا وأما غير الكاملين إذا فعلوها استقلالاً لم تنعقد كما هو واضح وبقي أيضاً ما لو اختلفت نية الكاملين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم نوى عدمها وفيه نظر أيضاً والأقرب أن العبرة بنية من نوى البناء وكان غيرهم معهم جماعة أغراب دخلوا بلدة غيرهم فتصح منهم تبعاً لأهل البلد (قوله على عمارتها) أى أو أطلقوا (قوله حيث لا تصح فيه قبل البناء) وانظر ماضيات البناء هنا هل هو ما يسمى بناء عرفاً أو هو تهيئته للسكنى أولاً فيه نظر والأقرب الأول (قوله بأن كان في محل لا تقصر فيه) أى فتصح فيه استقلالاً وتبعاً هذا هو المعتمد المعول عليه وما يأتي في قوله إن كانوا بمكان لا يقصر فيه من سافر الخ مجرد تصوير (قوله قال) أى الأذري (قوله وعدم انعقاد الجمعة فيه بعيد) وبقي ما لو كان متصلاً بالعمارة ثم خرب ما حواليه وصار منفصلاً عن العمارة هل تصح فيه الجمعة أولاً فيه نظر والظاهر بل المتعين صحتها فيه لتحقق كونها من البلد أولاً وطرو الخراب لا يمنع نسبته إليها ثم رأيت في حجج عن الأسنوي وابن البرزى التصريح بذلك وأنه انتصر لهما جمع ومنعوا جواز الترخص قبل مجاوزته وأطال في بيانه لكنه نظر فيه ومال إلى عدم الصحة وفرق بينه وبين الخراب المتخلل بالعمارة فليراجع ثم رأيت ما يأتي في قول الشارح ولا فرق في عدم صحة إقامتها الخ (قوله قبل مجاوزته) أى والمسجد حيث نسب للبلد يشترط لجواز القصر مجاوزته كبعض البيوت المنفصلة عن البلد وفي سم على منهج بعد مثل ما قاله الشارح نقلاً عنه فعلى هذا تصح الصلاة على المراكب الراسية بساحل بولاق تبعاً لمن بالمدرسة الباشية إذا كانوا أربعين لأن المراكب لا تقصر الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تقرر في باب القصر. وحاصل كلامه أن الحريم لا تجوز الجمعة فيه إلا تبعاً لأربعين في الخطبة وغير الحريم لا تجوز فيه مطلقاً وفيه نظر والأوجه صحة الجمعة تبعاً واستقلالاً في كل ما لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته ثم سألت عن ذلك فوافق على هذا الذي قلنا إنه الوجه ثم قرره مراراً انتهى .

وامتدّت الصفوف يمينا وشمالا ووراء مع الاتصال المعتبر حتى خرجت إلى خارج القرية مثلا صحت
جمعة الخارجين إن كانوا بمكان لا يقصر فيه من سافر من تلك البلدة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى
وشمل ذلك ما قدمناه وإلا فلا تصح لكونها في غير خطة أبنية أوطانهم ، وكلام الأصحاب كالصريح
فيما ذكرناه ولا فرق في عدم صحة إقامتها في محل يترخص فيه بين أن يبني محل إقامتها منفصلا عن
البلد وأن يطرأ انفصاله عنها لخراب ما بينهما خلافا لما أفق به بعض المتأخرين من الصحة في الشق
الثاني حيث قال إنه إذا كان البلد كبيرا وخرب ما حوالى المسجد

سئل عن قرية لها سور ولا يكمل العدد إلا بمن هو داخله وخارجه فهل تلزم الكل وتجاوز إقامتها
داخل السور وخارجه . فأجاب بقوله الذي دل عليه كلام النووي في صلاة المسافر وكلامهم في باب
الجمعة أنهم في هذه الصورة لا يجوز لهم إقامتها خارج السور لجواز التقصر لمجاوزته وإن كان بعده
بنيان ، لكن سكنى بعضهم خارجه لا تمنع كونه من المقيمين المستوطنين فيتم العدد به إذا أقيمت
داخله . أما إذا كان خارجه أربعون فأكثر ودخله كذلك فتصح للخارجين عنده حيث عسر
اجتماعهم في مكان داخله لأنه محل إقامتهم وإن كان بالنسبة للداخلين محل سفرائته . وسئل رضى الله
عنه بما لفظه : قالوا لا بد في إقامة الجمعة أن تكون في محل لا يجوز التقصر فيه فهل إذا أقامها من
دورهم خارج السور وتكلموا بواحد ممن داره داخل السور تنعقد به أولا . فأجاب بقوله مقتضى
كلامهم أنها لا تنعقد به لأنه في محل يجوز له التقصر فيه فهو بالنسبة إليه كالمسافر إذ ليس هو دار
إقامته ولودخل من داره خارج السور إلى داخله انعقدت به لأنه لا يجوز له التقصر في هذا المحل
على ما أفيت به من أنه لو أراد السفر واحتاج إلى قطع داخل السور لكونه في مقصده لم يقصر
حتى يخرج من السور ثم يجاوز العمران الذي وراءه لأن السور لا عبرة به في حقه ، وإنما العمران
الذي خارجه كله بالنسبة إليه دار إقامته انتهى ابن حجر (قوله وإن كانوا بمكان لا يقصر فيه)
دخل فيه ما لو أقيمت الجمعة في قرية واقتدى بإمامها أهل قرية أخرى منفصلة عنها عرفا فلا تصح
جمعة القرية الثانية لأن من سافر من بلد الجمعة إلى تلك القرية جاز التقصر وهو ظاهر لكن صمم
شيخنا العلامة الشوبري على الصحة وذكر أنه منقول فليراجع ثم رأيت في حجر على المنهاج مانصه
وقضية قوله هنا في خطة أبنية وفيما يأتي بأربعين أن شرط الصحة كون الأربعين في الخطة وأنه
لا يضر خروج من عداهم عنها فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة إمامها لشرطه وهو متجه وكلامهم
في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضا فعليه لو اقتدى أهل بلد سمعوا وهم ببلدهم بإمام الجمعة في
بلدة وتوفرت شروط الاقتداء جاز انتهى وعبارة سم على أبي شجاع بعد قول المصنف وأن تصلى
ركعتين بما نصه أربعين فأكثر من أهل الانعقاد وإن كان إمامها الزائد على الأربعين خارجا
عما يشترط لمجاوزته للقصر كما هو ظاهر بأن اقتدوا بمن لا تلزمه وقد خرج عن ذلك ونوى غيرها
أو اقتدى بمن في قرية أخرى حيث وجدت شروط الاقتداء بهما من القرب وعدم الحيولة وغير
ذلك انتهى وهو موافق لما تقدم عنه نقلا عن حواشي شرح البهجة (قوله من سافر من تلك
البلدة) أفهم أنه لو اتصلت الصفوف إلى فضاء تقصر الصلاة فيه لا تصح الجمعة فيه لا تبعا ولا استقلالاً
وهو مانقله سم على منهج عن الشارح كطب لكنه نقل عن ع احتالا بخلافه وجرى ابن حجر
على صحة جمعة الخارجين تبعا حيث زادوا على الأربعين (قوله وشمل ذلك ما قدمناه) أى من أن
الفضاء المعداد من الأبنية المجتمعة بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة تصح فيه

(قوله مع الاتصال المعتبر)
لعل المراد المعتبر لصحة
القدوة المارة في باب
الجمعة وإلا فالجمعة لا يعتبر
لها اتصال خاص على أن
هذا الإفتاء يومهم أن هذا
التصوير شرط لصحة
الجمعة وليس كذلك
إذ لو أنشئت الجمعة في
هذا الموضع ابتداء فهي
منعقدة كما علم .

(قوله أى موضعاً منها) أى
والأفالمتن صادق بما إذا
كانوا ينتقلون في الصحراء
من موضع لموضع إذ يصدق
عليهم أنهم ملازمون للصحراء
أى لم يسكنوا العمران
(قوله وهو ظاهر إن كان
بمحل لو خرج منه عقب
الفجر لم يدر كها) أى بخلاف
ما إذا كان يدر كها فلا يجوز
التعدد ويجب السعى لمحلها
أى وإن لم يسمع النداء
بقريئة مقابلة هذا بما
قبله ووجهه أنه ببلد الجمعة
ففارق اشتراط السمع في

الخارج عن البلد وكان غرضه
من ذكر هذا مع قوله قبله
والأول محتمل إن كان
البعيد الخ أن كلام الأنوار
لا يصح حمله على إطلاقه
فيحتمل تقييده بما إذا
لم يسمع النداء ويحتمل
وهو الظاهر تقييده بمحل
لو خرج منه عقب الفجر
الخ (قوله كما مر) لم ير هذا
في كلامه وهو تابع في
الاحالة للشهاب حجج لكن
ذاك قدمه في شرح قول
المصنف وقبل الزوال
كعبده في الجديد إن كان
السفر مباحا

لم يزل عنه حكم الوصلة فتجوز إقامة الجمعة فيه ولو كان بينهما فرسخ (ولو لازم أهل الحيام
الصحراء) أى موضعاً منها كما في المحرر (أبداً) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة (فلا الجمعة عليهم)
ولا تصح منهم (في الأظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر المقيمين حول المدينة بها. والثاني تجب
ويقيمونها في موضعهم لأن الصحراء وظهرهم فان بلغهم النداء وجبت عليهم كما علم مما مر ولو لم
يلزموه أبداً بأن انتقلوا عنه في الشتاء أو غيره لم تجب عليهم الجمعة جزماً ولم تصح منهم في موضعهم
جزماً (الثالث) من الشروط (أن لا يسبقتها ولا يقارنها الجمعة في بلدتها) وإن كانت عظيمة وكثرت
مساجدها لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده لم يقيموا سوى الجمعة واحدة ولأن الاختصار
على واحدة أفضى إلى المقصود من إظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة (الا إذا كبرت) أى البلد
(وعسر اجتماعهم) يقينا عادة (في مكان) مسجد أو غيره فيجوز حينئذ تعددها بحسب الحاجة لأن
الشافعي دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعيتين وقيل ثلاثاً ولم ينكر عليهم حمله الأكثر على
عسر الاجتماع قال في الأنوار أو بعدت أطراف البلد أو كان بينهم قتال والأول محتمل إن كان
البعيد بمحل لا يسمع منه ندائها بشروطه وهو ظاهر إن كان بمحل لو خرج منه عقب الفجر لم
يدر كها لأنه لا يلزمه السعى إليها إلا بعد الفجر كما مر وحينئذ فان اجتمع من أهل المحل البعيد كذلك
أر بعون صلاوا الجمعة وإلا فالظهر والثاني ظاهر أيضاً فكل فئة بلغت أر بعين يلزمها إقامة الجمعة
وهل المراد اجتماع من تلزمه أو من تصح منه وإن كان الغالب أنه لا يفعلها أو من يفعلها في ذلك
المحل غالباً كل محتمل

(قوله لم يزل عنه حكم الوصلة) وجرى من قال بذلك على عدم جواز التقصر قبل مجاوزته إلحاقاً
لما بين المسجد والعمران بالخراب المتخلل بين عمران البلد (قوله فان بلغهم النداء وجبت
عليهم كما علم مما مر) أى سواء كانوا بنفس الحيام أم بما ينسب إليها كمرافقها فيجب الحضور
وإن بعد عن الحيام فيما يظهر لنسبة ذلك إليها وعده منها ومثله يقال في الترتين (قوله لم تجب
عليهم) أى بمحلهم أما غيره فان بلغهم منه النداء وجبت عليهم فيه وإلا فلا (قوله ولا يقارنها الجمعة
في بلدتها).

فرع — لو كان في البلد خطبتان محتاج إليهما ثم أراد شخص آخر إحداث خطبة ثالثة فهل
يتمتع عليه ذلك أم لا فيه نظر والظاهر الثاني لأنه لا يلزم من إنشائها وقوع خلل فيها لجواز أن
تكون هي السابقة على غيرها ومن الجائز أن تكثر أهل المحلة ويحتاجون لذلك ويحتمل وهو
المعتمد أن يقال يتمتع عليه ذلك لأنه بتقدير عدم خلل فيها لسبقها لكنه يؤدي إلى خلل
في القديمتين إن وقعتا معاً بعد الحادثة أو بطلان واحدة منهما إن ترتبتا واحتمال كثرة أهل البلد بحيث
يحتاجون إلى ذلك الأصل عدمه ولا يترك الأمر الحاصل للتوهم (قوله في مكان مسجد أو غيره) أى
ولو مع وجود المسجد وعليه فلو كان في البلد مسجداً وكان أهل البلد إذا صلاوا فيهما وسعاهم مع
التعدد وكان هناك محل متسع كزريبة مثلاً إذا صلاوا فيه لا يحصل التعدد هل يتعين عليهم فعلها في
الأولين أو الثانية فيه نظر والأقرب الثاني حرصاً على عدم التعدد (قوله وهو ظاهر) من كلام مر
(قوله والثاني ظاهر أيضاً) هو قوله أو كان بينهم قتال (قوله أو من يفعلها في ذلك المحل غالباً) أى
يغلب فعلهم لها.

(قوله ولعل أقربها الأخير) (٢٩٠) انظر لوافق حضور غير من يفعلها في ذلك المحل غالبا ممن تلزمهم ولم يسعهم

ولعل أقربها الأخير كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى (وقيل لاستثنى هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة في الاجتماع واقتصر في التشبيه كالشيخ أبي حامد ومتابعيه على هذا وهو ظاهر النص وسكوت الشافعي عن ذلك لأن المجتهد لا ينكر على مجتهد . وقد قال أبو حنيفة بالتعدد . قال السبكي : وهذا بعيد ، ثم انتصر له وصنف فيه أربع مصنفات وقال انه الصحيح مذهبا ودليلا (وقيل إن حال نهر عظيم) يحوج إلى سباحة (بين شقيها) كبغداد (كانا) أي الشقان (كبلدين) فيقام في كل شق جمعة (وقيل إن كانت) أي البلدة (قرى) متفصلة (فاتصلت) أبنيتها (تعددت الجمعة بعددها) فيقام في كل قرية جمعة كما كان (فلوسبقها جمعة) في موضع يمنع فيه التعدد (فالصحيحة السابقة) لاجتماع شرائطها ، واللاحقة باطلة لما مر أنه لا يزداد على واحدة (وفي قول إن كان السلطان مع الثانية) إماما كان أو مقتديا (فهى الصحيحة) والإلادى الى تفويت الجمعة على أهل البلد بمبادرة شريعة إلى ذلك . والمتجه أن حكم الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه حكم السلطان . قال البلقيني : إن هذا القول مقيد في الأم بأن لا يكون وكيل الإمام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هى السابقة (والمعتبر سبق التحريم) من الإمام بتمام التكبير وهو الرأى وإن سبقه الآخر بالهمز لأن به الانعقاد ، وشمل ما تقرر من كون العبرة بتمام تكبير الإمام دون تكبير من خلفه مالموا أحرم إمام بالجمعة ثم إمام آخرها ثم اقتدى به تسعة وثلاثون ثم بالأول مشاهم صحت جمعة الأول إذ با حرامه تعينت جمعته للسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى وبذلك صرح في المجموع (وقيل) المعتبر سبق المزمرة . وقيل المعتبر (سبق التحلل) أى بتمام السلام للأمن معه من عروض فساد الصلاة ، فكان اعتباره أولى من اعتبار ما قبله (وقيل بأول الخطبة) بناء على أن الخطبتين بدل عن ركعتين ، ولودخلت طائفة في الجمعة فأخبروهم بأن طائفة سبقتهم بها استحج لهم استئناف الظهر ، ولهم إتمام الجمعة ظهرا . وقول الشارح هنا كما لو خرج الوقت وهم فيها يقال عليه إن التشبيه راجع إلى الإتمام فقط (فلو وقعتا) بمحل يمنع بعددها فيه (معا أو شك) في المعية فلم يدر أوقعنا معا أم مرتبا

(قوله ولعل أقربها الأخير) عبارة سم على منهج قوله وعسر اجتماعهم المراد فيما يظهر وفقا لم عسر اجتماع الحاضرين بالفعل انتهى ومثله في حاشية شيخنا الزياى وهذا مخالف كما ترى لقول الشارح ولعل أقربها الخ لاعتبار الشارح الغلبة وعدم اعتبارها لها حيث اعتبرنا من يحضر بالفعل (قوله وهذا بعيد) أى القول بالتعدد (قوله في موضع يمنع فيه التعدد) أى وذلك بأن عسر اجتماعهم بمكان على الأول ومطلقا على الثانى وإن لم يحل نهر على الثالث وما إذا لم تكن قرى على الرابع (قوله فالجمعة هى السابقة) أى ولا نظر لكون الإمام مع الثانية ولعله لكونه لما فوض الأمر إليه كأنه رفع ولاية نفسه عن ذلك المحل ما دام الوكيل متصرفا فيه (قوله لأن به) أى التحريم الانعقاد الخ (قوله فأخبروهم) عبارة المحلى فأخبروا انتهى وهى صادقة بما لو كان المخبر واحدا بخلاف كلام الشارح ، لكن قد يرشد إلى أن خبر الواحد كاف ماسياتى في قوله وإخبار العدل الواحد كاف في ذلك (قوله راجع إلى الإتمام فقط) أى لاله مع صفته التى هى الاستحباب (قوله أو شك) قال حجاج والمراد بالشك في المعية وقوعهما على حالة يمكن فيها المعية

المحل الذى يسع من يفعلها غالبا في ذلك المحل هل يجوز التعدد حينئذ أو تسقط الجمعة عن ضاق عنه المحل فان قال الشارح بالأول رجع قوله إلى النظر إلى من يحضر بالفعل وهو احتمال نقله عنه الشهاب سم وذكر أنه اختاره وإن قال بالثانى ففي غاية البعد وبعكسه لوافقت قسّمهم على خلاف الغالب ، فان قال بوجوب انحصارهم في قدر المحتاج رجع إلى ما قلنا وإن جوز التعدد مع انتفاء الحاجة فهو بعيد أيضا فان قيل المعتبر من يغلب حضوره فان انتفت كثرة أوقلة على خلاف الغالب أدركنا الحكم على ذلك قلنا وأى معنى لاعتبار من يحضر بالفعل غير هذا (قوله وهذا بعيد) يعنى قول المصنف وقيل لاستثنى هذه الصورة (قوله ولهم إتمام الجمعة ظهرا) لا يخفى إشكاله لأن قضية الأخذ بقول المخبرين وجوب الاستئناف لأن حاصل اخبارهم بسبق أخرى لهم أن تحرم هؤلاء باطل لوقوعه مسبوقا بجمعة صحيحة والفرق بين هذه ومالوخرج الوقت وهم فيها أنهم هناك أحرموا بالجمعة في وقتها والصورة أنهم

يجهلون خروجه في أثناءها فعذروا بخلاف هذه فتأمل (قوله راجع إلى الإتمام فقط) أى لا إلى ما قبله أيضا من (استؤفت استحباب الاستئناف إذ هو منتف ثم كما مر والمراد التشبيه في مطلق الإتمام لا بقيد كونه واجبا وإلا فالندى مر في خروج الوقت وجوب الإتمام ظهرا

(استؤنفت الجمعة) أى إن وسع الوقت لإن إبطال إحداها ليس بأولى من الأخرى فوجب إبطالهما ولأن الأصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة ، وبحث الإمام أنه يجوز فيها تقدم إحدى الجمعتين فلا تصح جمعة أخرى فينبغي لبراءة ذمتهم بيقين أن يصلوا بعدها ظهرا . قال في المجموع : وما قاله مستحب وإلا فالجمعة كافية في البراءة كما قالوه لأن الأصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة . قال غيره ولأن السبق إذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتماله لأن النظر إلى علم المكلف أو ظنه لا إلى نفس الأمر (وإن سبقت إحداها ولم تتعين) كأن سمع مريضان أو مسافران خارج المسجد تكبيرتين مثلا فأخبرا بذلك ولم يعرفا المتقدمة ممن وإخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره الشيخ (أو تعينت ونسيت) بعده (صلوا ظهرا) لتيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر ، ويتمتع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة بها غير معلومة ، والأصل بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهر (وفي قول جمعة) لأن المفعولتين غير مجزئتين فصار وجودها كعدمهما ، وفي الروضة كأصلها ترجيح طريقة قاطعة في الثانية بالأول ، وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر الآن بأنها صحيحة ، سواء أوقعت معا أم مرتبا إلى أن ينتهي عسر الاجتماع بأمكنة تلك الجمعة ، فلا يجب على أحد من مصلحيها صلاة ظهر يومها لكنها تستحب خروجاً من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلد وان عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتفاء الحاجة إلى التعدد غير صحيحة فيجب على مصلحيها ظهر يومها ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات أو غيرها

(قوله وبحث الإمام أنه يجوز) أى يحتمل (قوله ظهر يومها) ظاهره ولو مع احتمال السبق وعدمه وكان وجهه النظر لما قدمه من جواز الظهر حينئذ إذا صار عدم إعادة الجمعة أمرا عاديا لا يتخلف كما هو الواقع

(قوله استؤنفت الجمعة) أى فلو أيس من ذلك جاز نقل الظهر عقب سلام الجمعة لليأس من فعلهم لها جمعة كما تقدم للشارح في قوله نعم لو كان عدم إقامتهم لها أمرا عاديا الخ (قوله وبحث الإمام) ضعيف (قوله أنه يجوز فيها) أى في مسألة الشك (قوله كأن سمع مريضان أو مسافران) أى أو غيرها ممن لا يمتنع عليه التخلف كقرب محله من المسجد وزيادته على الأربعين لتصح الخطبة في غيبته ، ومن ثم عبر بالكاف (قوله وإخبار العدل الواحد) بقى ماله تعارض عليه مخبران ففي الزركشى أنه يقدم الخبر بالسبق لأن معه زيادة علم ، ونازعه في الإيعاب بأن السبق إنما يرجح إذا كان مستنده يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك . قال : والحق أنهما متعارضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة (قوله لكنها تستحب) وهذا مفروض فيما إذا تعددت واحتمل كون جمعته مسبقة . أما إذا لم تعدد أو تعددت وعلم أنها السابقة فلا يجوز إعادتها جمعة بمحله لاعتقاد بطلان الثانية ولا ظهرا لسقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهر في ذلك اليوم ، وعبارة شرح الإرشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فتسن خلافا للأذرى ومن تبعه إعادتها عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر رآهم يصلونها ، ولو صلى معذوروا الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنت الإعادة فيهما ، ولا يجوز إعادة الجمعة ظهرا ، وكذا عكسه لغير المذكور انتهى (قوله غير صحيحة) .

فرع — حيث لم تبرأ النمة من الجمعة ووجب الظهر هل تكون الجماعة فرض كفاية في هذه الحالة . أفقى م ر بأنها تكون فرض كفاية كذا أخبر بذلك اه سم على منهج (قوله) ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات أو غيرها) ، وهذا موجود الآن في حق كل من أهل مصر لأن كلا منهم هل جمعته سابقة أولا .

وجب عليه ظهر يومها . (الرابع) من الشروط (الجماعة) إجماعاً ممن يعتد به فلا تصح فرادى إذ لم ينقل فعلها كذلك ، والجماعة شرط في الركعة الأولى فقط . أما العدد فشرط في جميعها كما سيأتي ، فلو صلى الإمام بأربعين ركعة ثم أحدث فأتى كل لنفسه أجزأتهم الجمعة (وشرطها) أى الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كنية الاقتداء والعلم بأفعال الإمام مما مر في الجماعة إلا في نية الإمامة فتجب هنا على الأصح لتحصل له الجماعة (و) اختصت باشتراط أمور آخر . منها (أن تقام بأربعين) منهم الإمام وإن كان بعضهم صلاحها في قرية أخرى كما بحثه بعضهم فلا تنعقد بدونهم لحبر كعب بن مالك قال «أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نقيع الخضات وكنا أربعين، وخبر ابن مسعود «أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلاً»

(قوله وجب عليه ظهر يومها) ولا يقال إنا أوجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة فقط إلا أنا لم نتحقق ما تبرأ به النمة أوجبنا كليهما ليتوصل بذلك إلى براءة ذمته بيقين وهذا كما لو نسي إحدى الخمس ولم يعلم عينيها فانا نعلم أن الواجب عليه واحدة فقط وتلزمه الخمس لتبرأ ذمته بيقين ، ثم رأيت في حاشية الشيخ عبد البر الأجهوري على المنهج مانصه : فائدة سئل الشيخ الرملي رحمه الله عن رجل قال : أتمت ياشافعية خالقم الله ورسوله لأن الله تعالى فرض خمس صلوات وأتمت تصاون ستا بإعادتك الجمعة ظهراً فماذا يترتب عليه في ذلك . فأجاب بأن هذا الرجل كاذب فاجر جاهل ، فإن اعتقد في الشافعية أنهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كفر وأجرى عليه أحكام المرتدين وإلا استحق التعزير اللائق بحاله الرادع له ولأمثاله عن ارتكاب مثل قبيح أفعاله ، ونحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع وإنما تجب إعادة الظهر إذا لم نعلم تقدم جمعة صحيحة ، إذ الشرط عندنا أن لا تتعدد في البلد إلا بحسب الحاجة ، ومعلوم لكل أحد أن هناك فوق الحاجة ، وحينئذ من لم يعلم وقوع جمعة من العدد المعتبر وجبت عليه الظهر وكان كأنه لم يصل جمعة ، وما انتقد أحد على أحد من الأئمة إلا مقتبه الله تعالى رضوان الله عليهم أجمعين اه وقال حجر بعد مثل ما ذكره الشارح . فإن قلت : فكيف مع هذا الشك يحرم أولاً وهو متردد في البطلان . قلت : لا نظر لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج إليهن فصحت لذلك لأن الأصل عدم مقارنة المبطل ثم إن لم يظهر شيء تلزم الإعادة (قوله وإن كان بعضهم صلاحها في قرية) أى ولا نظر لكونها تقع له نافلة وقد يتوقف فيه بأنها حيث كانت نافلة نزلت منزلة غير الجمعة فينقص عددهم عن الأربعين إلا أن يقال لما لم تكن الثانية نفلاً محضاً بدليل وجوب القيام فيها نزلت منزلة الأصلية وقضية ما ياتي له بعد قول المصنف وتصح خلف العبد الخ من أنه لو كان الإمام متنفلاً ففيه القولان وأولى بالجواز لأنه من أهل الفرض فإن عمومهم شامل لما لو كان صلى الجمعة في محل آخر وأعادها في محل يجوز فيه التعدد إلا أن يحمل ما ياتي على النفل المحض وفي سم على منهج : فرع الظاهر وفاقاً لما أنه حيث جاز حصول الجمعة له في بلد تعددت فيه فوق الحاجة جاز له فعل راتبها السابقة : أى دون التأخرة ثم إن حصلت له فلا كلام وإلا وقعت الراتبة نفلاً مطلقاً وفعل الظهر برواتبها القبلية والبعدية اه .

(قوله لتحصل له الجماعة) أى التي هي شرط لانعقادها كما مر ، وعبارة التحفة الآتية الاقتداء والإمامة فانهما شرطان هنا لانعقاد كما مر إذ لا يمكن انعقاد الجمعة مع الانفراد انتهت (قوله في قرية أخرى) أى أو في قرينه حيث جاز فيها التعدد كما هو ظاهر فليراجع

(قوله بل يحتمل عودهم) أى قبل التحرم وأحرم بالأر بعين فالانفضاض كان قبل الصلاة في الخطبة كما صرح به رواية مسلم وأما رواية البخارى انفضوا في الصلاة فمحمولة على الخطبة جمعاً بين الأخبار (قوله لارتباط صلاة بعضهم ببعض) قال الشهاب سم في حواشى المنهج هذا صريح في أن صورة المسئلة حيث كانوا بحيث تصح صلاتهم في أنفسهم بأن لم يقصروا في التعلم لأنهم لو قصرُوا فصلاهم باطلة من أصلها فلا يصح التعليل حينئذ بالارتباط لكن شيخ الاسلام في شرح الروض أى الذى تبعه الشارح إذ ما هنا إلى قوله لأن الجماعة المشترطة هنا للصحة صيرت إلى آخر عبارته حرفاً بحرف إلا قول الشارح وعلم مما تقرر الخ حمل ذلك على ما إذا قصرُوا في التعلم وإلا صحت الجمعة واعتمده مر ولا يخفى أن هذا حمل لا يقبله الكلام فتأمل بانصاف انتهى وسبقه إلى ذلك الشهاب حجج كسبأتى عنه (قوله ومعلوم مما مر في صفة الأئمة أن الأميين إذا لم يكونوا في درجة واحدة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أى فلا تنعقد بهم الجمعة وقد يقال إن كانت العلة هنا التقصير كما مر فلامعنى (٢٩٣)

في درجة واحدة لأن صلاتهم باطلة بكل حال لتقصيرهم سواء كانوا في درجة أم درجات وإن كانت العلة الارتباط كما علة بقوله لأن الجماعة المشترطة الخ فمواجه كون العلة فيما مر التقصير وهنا الارتباط (قوله لأن الجماعة المشترطة هنا للصحة الخ) ظاهره أنه تعليل لخصوص قوله ومعلوم مما مر الخ وفيه ما قدمناه . واعلم أن هذا التعليل للشهاب حجج في تحققة بهذا اللفظ بناء على ما اختاره من أن العلة في عدم الانعقاد في المسئلتين الارتباط المذكور لا التقصير خلافاً للشارح وقد قال عقب هذا التعليل وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين

ولقول جابر «مضت السنة أن في كل ثلاثة إماماً في كل أربعين جمعة» أخرجه الدارقطنى وقول الصحابي مضت السنة كقوله قال صلى الله عليه وسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم «إذا اجتمع أربعون رجلاً فعليهم الجمعة» وقوله صلى الله عليه وسلم «لا جمعة إلا في أربعين» وأما خبر انفضاضهم فلم يبق الاثناعشر فليس فيه أنه ابتدأها بأثنى عشر بل يحتمل عودهم أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة وحمل ذلك في غير صلاة ذات الرقاع أمافيها فيشترط زيادتهم على الأربعين ليحرم الامام بأربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أربعين على الصحيح لأنهم تبع للأولين وشرط لكل واحد من العدد المتعبر أن يكون مسلماً أخذاً مما مر (مكافاً) أى بالغاً عاقلاً (حراً) كله (ذكراً) فلا تنعقد بالكفار وغير المكلفين ومن فيه رق وبالنساء والخناثى لنقصهم بخلاف المريض فإنها إنما لم تجب عليه رفقا به لالنقص ولا تنعقد بأربعين وفيهم أى لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كإقتداء القارىء بالأئمة كما نقله الأذرى عن فتاوى البغوى وظاهر أن محله إذا قصر الأئمة في التعلم وإلا فتصح الجمعة إن كان الامام قارئاً وعلم مما تقرر أن علة بطلان صلاتهم تقصيرهم لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض ومعلوم مما مر في صفة الأئمة أن الأميين إذا لم يكونوا في درجة واحدة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لأن الجماعة المشترطة هنا للصحة صيرت بينهم ارتباطاً كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصار كإقتداء قارئ بأئمة وعلم مما تقرر أنه لا بد من إغناء صلاتهم عن القضاء (قوله ولقول جابر مضت) رواه الدارقطنى والبيهقى وفيه عبد العزيز قال الدارقطنى منكر الحديث وقال البيهقى هذا الحديث لا يحتج بمثله وحديث إذا اجتمع أربعون رجلاً الخ أورده صاحب التتمة ولأصله وحديث لا جمعة إلا بأربعين لأصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخرىج أحاديث الرافعى (قوله كقوله قال صلى الله عليه وسلم) أى فيحتج به (قوله ولا يشترط بلوغهم أربعين) أى بل يكتفى بواحد كما يأتى في صلاة الخوف (قوله لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أى فلا تصح جمعهم (قوله وعلم مما تقرر) أى من الأميين إذ لم يكونوا في درجة واحدة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض (قوله وعلم مما تقرر أنه لا بد) أى لصحة الجمعة منهم (قوله مما تقرر) هو قوله لبطلان صلاته عندنا

أن يقصر الأئمة في التعلم وأن لا وأن الفرق بينهما غير قوى لما تقرر من الارتباط المذكور على أن المقصر لا يحسب من العدد لأنه إن أمكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته باطلة وإلا فالإعادة لازمة له ومن لزمته لا يحسب من العدد انتهى والشارح تبع شرح الروض فيما مر وجعل العلة التقصير وقدما ما فيه ثم ذكر هذا التعليل تبعاً للشهاب المذكور فوقع في التناقض وفي بعض نسخ الشارح تقديم وتأخير (قوله وعلم مما تقرر) أى من أن العلة في عدم الانعقاد بالأميين تقصيرهم الموجب لعدم إغناء صلاتهم عن القضاء فالجامع بينهما عدم إغناء الصلاة عن القضاء على ما مر فيه وبعبارة الشهاب حجج وعلم مما مر في التيمم الخ وعُدل عنها الشارح إلى ما ذكر لأنه جعل العلة التقصير فيعلم منه ما ذكر للجامع الذى ذكرناه . فإن قلت: يناقض هذا ما سبقت من أنه لو بان حدث بعض العدد انعقدت للامام والباقي المتطهرين قلت: لا يناقضه لأن الصورة هنا فيما إذا كانوا عالين بالحال في حال الاقتداء والصورة فيما يأتى فيما إذا لم يتبين الحال إلا بعد الفراغ من الصلاة كما هو واضح وشمل ما ذكره ما إذا كانت صلاتهم صحيحة كفاقد الظهورين الذى مثل به وكالتيمم الذى تلزمه الإعادة بناء على الأصح من أن الصحة موافقة ذى الوجهين الشرع وإن لم تكن عن القضاء

وهو ظاهر وإن لم أر من صرح به في غير قاعد الطهورين ، وسيعلم مما يأتي أن شرطهم أيضا أن يسمعو أركان الخطبتين وإن كان في الأر بعين من لا يعتقد وجوب بعض الأركان كخفي ، صح حسابهم من الأر بعين وإن شك في إتيانه بالواجب عندنا كما تصح إمامته لنا مع ذلك لأن الظاهر توقيه الخلاف بخلاف ما إذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كاهو ظاهر مما مر لبطلان صلاته عندنا ، وفي الخادم عن مقتضى كلام الأصحاب أن العبرة بعقيدة الشافعي إماما كان أو مأموما وهو دال لما تقرّر (مستوطنا) بمحلها والمستوطن هنا من (لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا الحاجة) كتجارة وزيارة فلا تنعقد بغير المتوطن كمن أقام على عزم عوده إلى وطنه بعد مدة ولو طويلا كالمثقفه والتجار لعدم التوطن ولا بالمتوطنين خارج محل الجمعة وإن سمعوا نداءها لفقد إقامتهم بمحلها ولا يشترط لصحتها تقدّم إحرام أر بعين ممن تنعقد بهم على إحرام الناقصين كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى واقتضاه كلام الأصحاب ورجحه جماعة من المتأخرين كالبلقيني والزرکشي بل صوّبه خلافا للقاضي ومن تبعه بدليل صحة الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره قال البلقيني لعل مقاله القاضى أى ومن تبعه من عدم الصحة مبنى على الوجه الذى قال إنه القياس وهو أنه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره . فان قيل تقدم إحرام الإمام ضرورى فاعتفر فيه ما لا يغتفر في غيره . قلنا : لا ضرورة إلى إمامته فيها وأيضا تعظم المشقة على من لا تنعقد به في تكليفه بمعرفة تقدّم إحرام أر بعين من أهل الكمال على إحرامه ولو أكره الإمام أهل القرية على الانتقال منها وتعطيلها والبناء في موضع آخر فسكنوا فيه وهم مكرهون وقصدهم العود إذا فرج الله عنهم فهل تجب عليهم إقامة الجمعة في هذه القرية المنقول إليها أفق بعض العلماء بأنهم لا تلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوها لفقد الاستيطان وذلك ظاهر لاشك فيه وخرج بتوطنهم في بلد الجمعة ما لو تقاربت قريتان في كل منهما دون أر بعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا لبلغوا أر بعين فانها لا تنعقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن الأر بعين غير متوطنين في موضع الجمعة ولو كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل يومامثلا انعقدت به الجمعة في البلدة التي إقامته فيها أكثر دون الأخرى ،

(قوله كمن أقام على عزم عوده إلى وطنه) ومنه ما لو سكن ببلد بأهله عازما على أنه إن احتيج إليه في بلدة كموت خطيبها أو إمامها مثلا رجع إلى بلده فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن وأفهم قوله على عزم عوده أن من عزم على عدم العود انعقدت منه لأنها صارت وطنه (قوله ولا بالمتوطنين خارج محل الجمعة) وعليه فالساكن خارج السور لا تنعقد به داخله ولا عكسه لأن خارج السور وداخله كقريتين وفي شرح حبر هنا ما يوافق كلام الشارح لكن في فتاوى حبر مانصه سئل عن قرية لها سور إلى آخر ما تقدم عند قول المصنف ولو لازم أهل الخيام الصحراء الخ (قوله فان قيل تقدم الخ) أى اعتراضا على جعل كلام القاضي مفرعا على عدم صحة إمامة الصبي ونحوه (قوله قلنا لا ضرورة إلى إمامته) قال سم على شرح البهجة في أثناء كلام قد يقال يكفي في الجواب أن من شأن الإمام الاحتياج إليه وتقدّم إحرامه فلا نظر للأفراد الخاصة (قوله وذلك ظاهر لاشك فيه) أى لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها (قوله يقيم عند كل يومامثلا) وكذا من له مسكنان وكثرت إقامته في أحدهما وزوجته في الآخر أو لازوجة له في واحد منهما فتعييره بالزوجتين مجرد تصوير .

(قوله انعقدت به الجمعة) في البلدة التي إقامته فيها أكثر (فيه أن فرض المسئلة أنه يقيم عند كل يوما وعذره أنه تصرف فيما في الفتاوى بسببك السؤال مع الجواب فلزم منه ما ذكر وعبرة الفتاوى سئل عمن له زوجتان كل واحدة في بلدة يقيم عند كل واحدة يوما فهل تنعقد به الجمعة في كل من البلدين أم لا فأجاب بأنه تنعقد الجمعة بالذكور في البلدة التي إقامته فيها أكثر الخ فما في الجواب تفصيل للمسئلة مع قطع النظر عما في السؤال من فرضه في إقامته عند كل يوما وقديقال لا يلزم من إقامته عند كل زوجة يوما كون إقامته في كل من البلدين كذلك فقد تكون إقامته في أحدهما أكثر لكن لا يكون عند الزوجة جميع مدة الإقامة بل يكون عندها فيها يوما فقط ويقيم الباقي في نحو المسجد .

فإن استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الأخرى فإن استويا فيه اعتبرت نيته في المستقبل فإن لم تكن نية اعتبار الموضع الذي هو فيه كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وأفق أيضا فيمن سكن بزوجه في مصر مثلاً وبأخرى في الخانكاه مثلاً وله زراعة بينهما ويقع في الزراعة غالب نهاره ويبيت عند كل منهما ليلة في غالب أحواله بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة بعد الفجر لمكان تقوت به الخوف ضرر (والصحيح) من القولين (انعقادها بالمرضى) لكاملهم وعدم الوجوب تخفيف عليهم . والثاني لا كالمسافرين (و) الصحيح من القولين أيضا (أن الإمام لا يشترط كونه فوق الأربعين) حيث كان بصفة السكال لا إطلاق الخبر المار . والثاني ونقل عن القديم يشترط إذ الغالب على الجمعة التعبد فلا ينتقل من الظهر إليها الايقين ولو كان في القرية أربعون أخرس فهل تنعقد جمعهم فيه وجهان أوجههما عدم الانعقاد لفقد الخطبة فإن وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صمم يمنع السماع انعقدت بهم لأنهم يتعظون وتنعقد بأربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولى أى إن علم وجود الشروط فيهم وقيدده السمرى في حياة الحيوان

(قوله فإن استويا فيها) أى الإقامة (قوله فيه) أى المال (قوله بأنه يصدق عليه أنه متوطن) أى فتنعقد به الجمعة فيهما (قوله والصحيح من القولين) أى المقرر في كلامهم وعليه فكان ينبغي للصنف التعبير بالأظهر أو المشهور (قوله انعقدت بهم) أى حيث كان الإمام ناطقا وإلا فلا لعدم صحة إمامة الأخرس وقوله لأنهم يتعظون وهذا ظاهر بناء على ما قدمه من صحة الجمعة الأربعين إذا كان بعضهم أميا لم يقصر في التعلم أما على ما اقتضاه ما نقله الأذرى عن البغوى وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة (قوله من الجن) قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الأربعين من الجن أنه لو أقامها أربعون من الجن متوطنون بالقرية لم يأنس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم النهاب لفعليها في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فليحذر انتهى سم على حجج (قوله ومن الانس) صريح في أن الأربعين إذا كان بعضهم من الجن وبعضهم من الانس انعقدت بهم ونقل شيخنا العلامة الشوبرى عن ابن حجر أنه لا يسقط عنا بفعل الجن وهو يقتضى أنه يشترط فيما لواجتمعوا مع الانس كون الجن زائدين على الأربعين وهو مخالف لما نقله الشارح عن القمولى والأقرب ما نقله الشارح ثم على ما نقل عن حجر لو كان في قرية أربعون وأرادوا فعل الجمعة في غير قريتهم اكتفاء بفعل أربعين من الجن في قريتهم لم يجوز لهم ذلك بخلاف ما لو علموا إقامتها بأربعين من الانس في قريتهم فإنه يجوز لمن علم بذلك جواز السفر إلى غير قريته حيث أدرك فيها الجمعة (قوله أى إن علم وجود الشروط فيهم) وهل يشترط لصحتها منهم كونهم في أرضا مثلاً أو في الأرض الثانية أم لا يشترط فتنعقد بهم وإن كان مسكنهم في الأرض السابعة من ذلك البلد فيه نظر والأقرب الثاني بدليل قولهم : من وقف أرضا سرت وقفيتها إلى الأرض السابعة وهو صريح في أن كل من كان فيها هو من أهلها نعم إن كان بينهم وبين الإمام مسافة تزيد على ثلثائة ذراع في غير المسجد لا تصح للبعد كالانس إذا بعدوا عن الإمام .

(قوله بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما) في هذا الإطلاق نوع مخالفة للافتاء الأول فليستأمل .

بما إذا تصوروا بصورة بنى آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا باطلاق الكتاب لأنه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه وكلامنا فيمن ادعى ذلك على صورة بنى آدم (ولو انقض الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لانتفاء سماعهم له وسماعها واجب لقوله تعالى - وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - إذ المراد به الخطبة كما قاله كثير من المفسرين ويعتبر أن يسمع الأربعون جميع أركانها ولا يتأتى هنا الخلاف الآتي في الانقضاء في الصلاة لأن كل واحد منهم متصل لنفسه فجازت المساحة في نقصان العدد في الصلاة والمقصود من الخطبة اسماع الناس فإذا انقض الأربعون بطل حكم الخطبة وإذا انقض بعضهم بطل حكم العدد المعتبر وهو تسعة وثلاثون على الأصح كما مر فلو كان مع الإمام الكامل أربعون فانقض منهم واحد لم يضر والانقضاء مثال والضابط النقص (ويجوز البناء على ماضى إن عادوا قبل طول الفصل) عرفا لأن الفصل اليسير لا يعد قاطعا للموالة كما يجوز البناء لمن سلم ناسيا ثم تذكر قبل طول الفصل وشبهه الرافعى الفصل اليسير بالفصل بين صلاتي الجمع (وكذا بناء الصلاة على الخطبة إن انقضوا بينهما) أى فيجوز أيضا إذا عادوا عن قرب (فإن عادوا بعد طوله) عرفا (وجب الاستئناف) للخطبة (في الأظهر) فيهما وإن كان بعذر لأنه عليه الصلاة والسلام لم ينقل عنه ذلك الامتواليا ولأن الموالة لها موقع في استمالة القلوب. والثاني لا يجب لأن الغرض من الخطبة الوعظ والتذكير ومن الصلاة إيقاع الفرض في جماعة وهو حاصل مع التفريق واحتراز بعادوا عما لو عاد بدلم فلا بد من استئناف الخطبة طال الفصل أم لا وما قررناه من الضبط بالعرف هو الأوجه وإن ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الإيجاب والقبول في البيع إذ هو بعيد جدا (وإن انقضوا) أى الأربعون أو بعضهم (في الصلاة) بإبطالها أو إخراج أنفسهم من الجماعة في الركعة الأولى (بطلت) الجمعة لفوات العدد المعتبر في صحتها فيتمونها ظهرا . نعم لو عاد المنقضون

(قوله ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم الخ) عبارة الشهاب حج وقول الشافعى يعزز مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها في صورتهم الأصلية التي خلقوا عليها لأنه حينئذ مخالف للقرآن انتهت وكان وجه التعزيز دون الكفر أن الآية ليست نصا في امتناع رؤيتهم كذلك (قوله وسماعها واجب) أى بالمعنى الآتى (قوله جازت المساحة) أى على القول الضعيف (قوله على الأصح كما مر) صوابه على الصحيح (قوله فيتمونها) يعنى الباقيين في صورة ما إذا كان المنقض بعضهم وإن كان خلاف المتبادر من السياق إذ لا يتأتى ذلك فيما إذا انقض الأربعون

(قوله بما إذا تصوروا بصورة بنى آدم) تقدم عن سم في مواضع من نظائره ما يقتضى أن هذا ليس بشرط (قوله عن النص من كفر مدعى رؤيتهم) عبارة حجر وقول الشافعى يعذر مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها في صورهم الأصلية الخ والأقرب ما قاله حجر ولعل ما ذكره الشارح من التعبير بالكفر تحريف ولعل الأصل من كف مدعى الخ (قوله عملا باطلاق الكتاب) هو قوله تعالى - إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم - (قوله وهو تسعة وثلاثون) بيان للعدد وعليه فلا يحسب المفعول في غيبة المنقضين (قوله والضابط النقص) أى فلو أغمى على واحد منهم أو بعد في المسجد إلى مكان لا يسمع فيه الإمام كان كالمنفذ (قوله بين صلاتي الجمع) فيجب أن لا يبلغ قدر ركعتين أخف ما يمكن كما قدمه الشارح (قوله بطلت الجمعة) أى حيث كان الانقضاء بعد الرفع من الركوع أما لو كان قبله فإن عادوا واقتصدوا بالإمام قبل ركوعه أو فيه وقرءوا الفاتحة واطمأنوا مع الإمام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعته كما لو تباطأ القوم عن الإمام ثم اقتصدوا به (قوله فيتمونها ظهرا) أى يفعلونها ظهرا باستئنافها بالنسبة فيمن انقض إلى بطلان و بالبناء على ماضى في حق غيره . . .

(قوله لهم) أى الجميع فليس للباقيين حينئذ إتمام الظهر كما هو ظاهر على أن الشهاب سم في حواشى المنهج قال عند قوله فيتمها الباقيون ظهرا مانصه : هذا ظاهر إذا تعذر استئناف جمعة وإلا (٢٩٧)

أهلها والوقت باق
والعدد متيسر فكيف
تصح الظهر مع إمكان
الجمعة ثم قال ثم
رأيت السيد السمهودى
في حاشية الروضة
سبقنى إلى هذا البحث
وقال إنه التحقيق وذكر
أن الشارح اعتمد
مقاله السمهودى ونقله
عن إفتاء والده
نعم حاول أعنى الشهاب
سم دفع ذلك بأن محل
قولهم الذى تلزمه الجمعة
لا يصح أن يفعل الظهر
حتى ييأس ما إذا لم
يشرع بخلاف ما إذا
شرع كما هنا (قوله
فان تأخر تحريمهم عن
ركوعه فلا جمعة لهم
وإن لم يتأخر عن
ركوعه فان أدركوا
الركوع الخ) عبارة
التحفة لو تباطأوا حتى
ركع فلا جمعة وإن
أدركوه قبل الركوع
اشتراط أن يتمكنوا من
الفاصلة قبل ركوعه
والمراد كما هو ظاهر أن
يدركوا الفاتحة والركوع
قبل قيام الإمام عن أقل
الركوع إلى آخر ما ذكره

لزمهم الإحرام بالجمعة إذا كانوا من أهل وجوبها كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى إذ لا تصح ظهر
من لزمته الجمعة مع إمكان إدراكها وليس فيه إنشاء جمعة بعد أخرى لبطلان الأولى ، ولو أحرم
الإمام وتباطأ المؤمنون أو بعضهم بالإحرام عقب إحرام الإمام ثم أحرموا فان تأخر تحريمهم عن
ركوعه فلا جمعة لهم وإن لم يتأخر عن ركوعه فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بأن تمت قراءتها
قبل رفع الإمام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعهم وإلا فلا وسبقه فى الأولى بالتكبير والقيام
كالم يمنع إدراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجمعة كذا جرى عليه الإمام والغزالي وقال البغوى إنه
المذهب وجزم به صاحب الأنوار وابن المقرئ وهو المعتمد ، وقال الشيخ أبو محمد الجوينى يشترط
أن لا يطول الفصل بين إحرامه وإحرامهم قال الكمال ابن أبى شريف فقد ظهر أن إدراكهم
الركعة الأولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف فى شرحه أنه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد
لحقوق اللاحقين بكونه فى الركعة الأولى فلو تحرم أربعون لاحتقن بعد رفع الإمام من ركوع
الأولى ثم انقض الأربعون الذين أحرم بهم أو نقصوا فلا جمعة بل يتمها الإمام ومن بقى معه ظهرا
لأنه قد تبين بفساد صلاة الأربعين أو من نقص منهم أنه قد مضى للإمام ركعة فقد فيها الجماعة
أو العدد إذ المقتدون الذين تصح بهم الجمعة هم اللاحقون ولم يحرموا إلا بعد ركوعه هذا معنى
ما ذكره مع تنقيح له وتوضيح . ويحاج عنه بأنهم إذا تحرموا والعدد تام صار حكمهم واحدا كما
صرح به الأصحاب فكما لا يؤثر انقضاء الأولين بالنسبة إلى عدم سماع اللاحقين الخطبة كذلك
لا يؤثر بالنسبة إلى عدم حضورهم الركعة الأولى (وفى قول لا) تبطل (ان بقى) اثنا عشر
مع الإمام

(قوله لهم الإحرام) أى مع إعادة الخطبة إن طال الفصل بين انقضاءهم وعودهم (قوله فان
تأخر تحريمهم عن ركوعه) أى انتهائه (قوله فلا جمعة لهم) ظاهره وإن قرءوا الفاتحة وأدركوا
معه الركوع وفيه نظر ثم رأيت سم على حجة نقل عن مقتضى الروض أنهم حيث قرءوا الفاتحة
وأدركوا معه الركوع قبل رفعه عن أقله أدركوا الجمعة وهو ظاهر انتهى بالمعنى ومحل كون ظاهر
كلامه ما تقدم إن كان المراد بقوله عن ركوعه تأخرهم عن ابتداء ركوعه أما إذا حمل على أن
المراد بعد انتهاء ركوعه كما هو الظاهر من قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بأن كان الاقتداء
بعد الرفع عن أقل الركوع فلا يكون ظاهره ذلك بل يكون مفيدا لما قاله سم (قوله بأن تمت
قراءتها) أى وركعوا واطمأنوا قبل رفع الخ كما يفيد قول حج والراد كما هو ظاهر أن يدركوا
الفاصلة والركوع قبل قيام الإمام عن أقل الركوع ولو قيل بعدم اشتراط الطمأنينة قبل ارتفاعه
بل بعدم اشتراط الركوع معه إن أتم الفاتحة قبل ركوعه لم يبعد لأن الإمام فيها ذكر لم يتحمل عنه
القراءة وحيث لم يتحملها فلا معنى لاشتراط طمأنينته معه (قوله وسبقه فى الأولى) هى قوله فان
تأخر تحريمهم عن ركوعه الخ لكن قوله كما لم يمنع إدراكهم الخ لا يوافقه فاعل المراد بالأولى فى
كلامه قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة الخ (قوله وقد ادعى المصنف) أى ابن المقرئ (قوله
مع تنقيح له وتوضيح) عطف تفسير (قوله كذلك لا يؤثر الخ) معتمد .

ثم نقله عن الإمام والغزالي كما صنع الشارح (قوله وقد ادعى المصنف) من كلام ابن أبى شريف فى شرح الإرشاد فراهه بالمصنف

ابن المقرئ ومراده بشرحه التمشية على الإرشاد .

للخبر المار مع جوابه وفي قول لا إن بقي (اثنان) مع الإمام اكتفاء بدوام مسمى الجمع والمراد على الأول انفضاض مسمى العدد لا الذين حضروا الخطبة فلو أحرم بتسعة وثلاثين سمعوا الخطبة ثم انفضوا بعد إحرام تسعة وثلاثين لم يسمعوها أتم بهم الجمعة لأنهم إذا لحقوا والعدد تام صار حكمهم واحدا فسقط عنهم سماع الخطبة وإن انفضوا قبل إحرامهم به استأنف الخطبة لهم فلا تصح الجمعة بدونها وإن قصر الفصل لا تنفاه سماعهم ولحوقهم ، وقول الشارح لو لحق أر بعون قبل انفضاض الأولين تمت بهم الجمعة مراده بذلك بعد التحريم بالصلاة ولو أحرم بهم فأنفضوا إلا ثمانية وثلاثين وكملوا أر بعين بخفى فإن أحرم معه بعد انفضاضهم لم تصح جمعهم للشك في تمام العدد المعتبر وإلا صحت لأننا حكمنا بانعقادها وصحتها وشككنا في نقص العدد بتقدير أنوثته والأصل صحة الصلاة فلا يبطلها بالشك كما لو شك في صلاته هل كان مسح رأسه أم لا حيث يمتضى في صلاته (وتصح) الجمعة (خلف العبد والصبي والمسافر في الأظهر) أى خلف كل منهم (إذا تم العدد بغيره) لأنه ذكر تصح جمعته مأموما فصحت إماما كسائر الصلوات بخلاف ما إذا تم العدد به فلا تصح جزما لانتهاء تمام العدد المعتبر . والثاني لا تصح لأن الإمام ركن في صحة هذه الصلاة فاشتراط فيه الكمال كالأر بعين بل أولى ولو كان الإمام متنفلا ففيه القولان وأولى بالجواز لكونه من أهل الفرض مع انتفاء نقصه (ولو بان الإمام جنبا أو محدثا صحت جمعهم في الأظهر إن تم العدد بغيره) كما في سائر الصلوات والثاني لا تصح لأن الجماعة شرط في الجمعة ، والجماعة تقوم بالإمام والمأموم فإذا بان الإمام محدثا بان أن لا جمعة له ولا جماعة بخلاف غيرها (وإلا) بأن تم العدد به (فلا) تصح جمعهم جزما لأن الكمال شرط في الأر بعين كما مر ، ولو بان حدث العدد المقتدى به أو بعضهم أو أن عليهم نجاسة غير معفو عنها فلا جمعة لأحد ممن بان كذلك وتصح جمعة الإمام فيهما كما صرح به الصيمرى والمتولى والرويانى والقمولى ونقله عن صاحب البيان وأقره لأنه غير مكلف بالاطلاع على حالهم من الطهارة بخلاف مالو بانوا نساء أو عبيدا لسهولة الاطلاع على حالهم أما المتطهر منهم في الثانية فتصح جمعته تبعا للإمام كما صرح به المتولى والقمولى وصرح المتولى أيضا بأن صحة صلاتهما لا تختص بما إذا زاد الإمام على الأر بعين وهو ظاهر إذ لا فرق بين الحالتين وما استشكل به صحة صلاة الإمام من أن العدد شرط

(قوله للخبر المار) أى في قوله وأما خبر انفضاضهم فلم يبق إلا اثنا عشر فليس فيه أنه ابتدأها الخ (قوله والمراد على الأول) هو قول المصنف وإن انفضوا في الصلاة بطلت (قوله وإلا صحت) أى لا يحرم بعد نقص الأولين بل قبلهم (قوله كما لو شك في صلاته) إنما قيد به ليتيم التشبيه وإلا فالحكم كذلك لو شك بعد فراغ الوضوء قبل الإحرام (قوله ولو كان الإمام متنفلا) أى بأن أحرم بنافلة والحال أنه إمام الجمعة أو صلى الظهر لكونه مسافرا ثم صلى بهم الجمعة إماما (قوله ولو بان حدث العدد) أى بعد سلام الجميع بخلاف مالو أحدث واحد منهم قبل سلامه ولو بعد سلام الإمام فلا تصح الجمعة لا للإمام ولا لمن معه لنقصان العدد حيث كان الحدث من الأر بعين والفرق أنه إذا تبين الحدث بعد سلام الجميع تمت الجمعة صورة بخلاف ما إذا أحدث واحد من الأر بعين قبل سلامه فإن الجمعة لم تتم لا صورة ولا حقيقة (قوله أما المتطهر منهم في الثانية) هى قوله أو بعضهم والأولى هى قوله ولو بان حدث العدد المقتدى به .

ولهذا شرطناه في عكسه فكيف تصح للإمام مع فوات الشرط ردّ بعدم فواته بل وجد في حقه واحتمل فيه حدثهم لأنه متبوع ويصح إحرامه منفردا فاغتفر له مع عذره ما لا يعتفر في غيره وإنما صحت للتطهر المؤتم به في الثانية تبعاله (ومن لحق الإمام المحدث) أي الذي بان حدثه (را كما لم تحسب ركعته على الصحيح) لأن الحكم بأدراك ما قبل الركوع بأدراك الركوع خلاف الحقيقة وإنما يصار إليه حيث كان الركوع محسوبا من صلاة الإمام ليتحمل به عن الغير والمحدث ليس أهلا لتحمل وإن صحت الصلاة خلفه . والثاني تحسب كالو أدرك معه كل الركعة وأجاب الأول بأنه عند إدراكه را كما لم يأت بالقراءة والإمام المحدث لا يتحمل عن المأموم بخلاف ما إذا قرأ بنفسه وإن أدرك الركعة كاملة مع الإمام في ركعة زائدة صحت إن لم يكن عالما بزيادتها كمثل صلاة كاملة خلف محدث بخلاف ما لو كان إمامه كافرا أو امرأة لأنهما غير أهل للإمامة في الجمعة بحال (الخامس) من الشروط (خطبتان) خبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما» (و) كونهما (قبل الصلاة) للاتباع مع خبر «صاوا كما رأيتوني أصلي» بخلاف العيد فإن خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولأن خطبة الجمعة شرط والشرط مقدّم على المشروط ولأن الجمعة إنما تؤدي جماعة فأخرت ليدركها المتأخر وللتمييز بين الفرض والنفل ولقوله تعالى - فإذا قضيت الصلاة فانتشروا - فأباح الانتشار بعدها فلو جاز تأخيرها لما جاز الانتشار (وأركانها) من حيث المجموع

(قوله ولهذا شرطناه في عكسه) وهو ما لو بان حدث الإمام (قوله لأنهما غير أهل للإمامة في الجمعة) أي بل وكذا في غيرها ولعله قيد بالجمعة لأن المرأة تصح إمامتها للنساء في غير الجمعة (قوله وكونهما قبل الصلاة) قال الشيخ عميرة رأيت في شرح الدماميني على البخاري في حديث الانفضاض في شأن التجارة أن الانفضاض كان في الخطبة وأنها كانت في صدر الإسلام بعد الصلاة وأنها من ذلك اليوم حوّلت إلى قبل الصلاة انتهى سم على منهج (قوله مع خبر صاوا كما رأيتوني أصلي الخ) أي وما رأيناه يصلي إلا بعد الخطبتين وفيه أنه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدماميني اللهم إلا أن يقال إن التحويل كان لحكمة فنزل منزلة النسخ أو أن ذلك رواية لم تصح أو أن الصحابة فهموا منه عليه الصلاة والسلام أن كونها بعد الصلاة نسخ بالأمر بفعلها قبل الصلاة (قوله وأركانها من حيث المجموع) جواب سؤال يرد في هذا المقام بأن يقال هذه الإضافة لاتحلو من أن تكون للاستغراق في كل فرد من أفراد المضاف أو مراد بها الحكم على مجموع ما أضيف إليه وعلى الأول يلزم أن جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذا للزوم وعلى الثاني يلزم كفاية الاتيان ببعض الأركان في الأولى ولو واحدا والاتيان بالباقي في الثانية وأن يأتى بالجميع في الأولى ويخلى عنها الثانية وبالعكس أن يصدق على جميع هذه الصور الاتيان بالأركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر . وحاصل ما أشار إليه الشارح أن يقال نختار الثاني ونحمّله على ما صدق عليه إضافة المجموع بقرينة ماسيعلم من كلامه .

كما سيعلم من كلامه (خمسة حمد الله تعالى) للاتباع وكلامتي التكبير (و) الثاني (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) إذ كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله افتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة (ولفظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) للاتباع ولأنه الذى مضى عليه السلف والخلف من زمنه صلى الله عليه وسلم وإلى عصرنا فلا يجزى الشكر والثناء ولا إله إلا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك . نعم لفظ الحمد معرّفاً غير متعين فيكفى نحمد الله وأحمد الله ، أوله الحمد والله أحمد كما يؤخذ من التعليقة تبعاً لصاحب الحاوى فى شرح الباب ، وصرّح الجليلى بأجزاء أنا حامد لله وهو الصحيح وإن توقف فيه الأذرعى وادعى أن قضية كلام الشرحين تعين لفظ الحمد باللام

(قوله كما سيعلم من كلامه) أى على ما سيعلم (قوله وكلامتي التكبير) وهما الله وأكبر ، ولعل مراده أن الحمد جعل ركناً فى الخطبة قياساً على جعل التكبير ركناً فى الصلاة (قوله والثانى الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

فرع — أفق شيخنا الرملى بأنه لو أراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم ينصرف عنه وأجزأت . وأقول: ينبغى أن يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة ، لأن هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي ونظيره الصرف عن الله أو عن اليمين فى الإيمان اه سم على منهج أى فانه إن قصد ثم الصرف عن الله تعالى لا ينصرف أو عن اليمين انصرف . أقول: وفيه أن الذى لا يقبل الصرف من أسمائه تعالى هو لفظ الجلالة خاصة . وأما الألفاظ التى تطلق عليه وعلى غيره فتقبل الصرف ، والأسماء التى يوصف بها نبينا عليه السلام كلها تقبل الصرف للاشتراك فيها . اللهم إلا أن يقال انها لما اشتهرت فيه اشتهارا تاما نزلت منزلة الأعلام الشخصية التى لا اشتراك فيها (قوله افتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى وجوباً فى الواجب وندباً فى المندوب (قوله كالأذان والصلاة) قال حج بعد ما ذكر: وروى البيهقي خبر « قال الله تعالى وجعلت أمتك لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى ورسولى » قيل هذا مما تفرّد به الشافعى وردّ لأنه تفرّد صحيح . ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة لأن اتفاق السلف والخلف على التصلية فى خطبهم دليل لوجوبها إذ يبعد الاتفاق على سنّها دائماً اه (قوله للاتباع) المتبادر منه أن الاتباع عبارة عن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فيما فعله وهو الظاهر من قوله ولأنه الذى مضى عليه السلف والخلف ويرد عليه قول حج السابق ولا يقال إن خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة الخ وقوله إذ يبعد الاتفاق على سنّها دائماً دون أن يقول إذ يبعد الاتفاق على ما لم يفعله وعلى ما اقتضاه كلام حج من عدم فعله له صلى الله عليه وسلم يجعل قوله: ولأنه الذى مضى عليه السلف والخلف تفسيراً للاتباع وإن كان الظاهر من كلام الشارح أن الاتباع عبارة عن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام فى فعله وقوله ولأنه الذى الخ إشارة لمل فعله الوارد عنه على الوجوب (قوله والله أحمد) أى أو الله نحمد (قوله فى شرح الباب) أى وهو المسمى بالعجاب وكلاهما لمصنف الحاوى فليس المراد به لباب المحاملى (قوله وصرّح الجليلى بأجزاء أنا حامد) ويظهر أن مثله انى حامد لله وإن الحمد لله أو أن لله الحمد لاشتمالها على حروف الحمد ومعناه .

(قوله وكلامتي التكبير)
محله بعد قول المصنف
ولفظهما متعين كما هو
كذلك فى شرح الروض
(قوله أوله الحمد) فى
أخذ هذا من جملة هذه
المحترزات تسمح
(قوله من التعليقة) أى
على الحاوى فالمراد الحاوى
الصغير بقرينة ما بعده
وإن كان الحاوى إذا
أطلق ينصرف للتكبير .

ولفظه الله متعينة فلا يكفي الحمد للرحمن أو الرحيم ولا يتعين لفظ اللهم صل على محمد وإِنما المتعين صيغة صلاة عليه كأصلي أو نصلي على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو الماحي أو العاقب أو الحاشر أو البشير أو النذير فخرج رحم الله محمداً وصلى الله عليه وصلى الله على جبريل ونحوها ، وتسبب الصلاة على آله . قال الأذرعى : والظاهر أن كل ما كفى منها في التشهد يكفي هنا . وسئل الفقيه اسمعيل الحضرمي هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم ، ومراده بقوله ولفظهما متعين أى صيغة الحمد والصلاة على ما تقرّر وماتقرّر من عدم إجزاء الضمير هو المعتمد قياساً على التشهد كما جزم به الشيخ في شرح الروض وظاهره العموم ولومع تقدّم ذكره وهو كذلك كما صرح به في الأنوار وجعله أصلاً مقيساً عليه واعتمده البرماوى وغيره خلافاً لمن وهم فيه ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للمحب الطبري لأنها موضوعة لذلك شرعاً (و) الثالث (الوصية بالتقوى) للاتباع رواه مسلم ، ولأنها المقصود الأعظم من الخطبة (ولا يتعين لفظها على الصحيح) أى الوصية بالتقوى لأن غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفى ما دلّ على الموعظة ولو قصيراً نحو - أطيعوا الله - ولا يكفي اقتضاره فيها على تحذير من غرور الدنيا وزخرفها ، فقد يتواصى به منكرو المعاد

(قوله ولفظة الله متعينة) سأل سائل لم تعين لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة بل كفى نحو الماحي والحاشر مع أنه لم يرد . ويحاجب بأن لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته مزينة تامة فإن له الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال كما نص عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام انتهى سم على منهج (قوله أو نصلي على محمد) أى أو صلى الله على محمد وتقدم في الصلاة عن حجج أن الصلاة عليك يا رسول الله إنما تكفى حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي نظيره هنا أولاً ويفرق فيه نظر والأقرب الثانى ويفرق بأن الصلاة يحتاط لها بدليل أنهم لم يكتفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عينوا فيها ماورد ، والخطبة لما توسعوا فيها لم يشترطوا فيها ماورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام (قوله أو العاقب الخ) قال حجج ونحوها مما ورد وصفه صلى الله عليه وسلم به انتهى وتعبير الشارح بالكاف يوافق (قوله وتسبب الصلاة على آله) أى والسلام (قوله والظاهر أن كل ما كفى منها) أى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله يكفي هنا) بل كثير من الصيغ يكفي هنا ولا يكفي في التشهد كما يعلم مما قدّمه (قوله يصلى على نفسه) كقوله صلى الله وسلم على محمد ، ثم رأيت في تخريج العزيرى للحافظ العسقلانى مانصه : وللاربعة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة : وأشهد أن محمداً رسول الله . نعم في البخارى عن سلمة بن الأكوع لما خفت أزواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن أبى هريرة انتهى ولم يتعرض للصلاة عليه فيحتمل أنها بالاسم الظاهر وبالضمير (قوله أى صيغة الحمد) لما كان الوهم بما يذهب إلى أن المراد بنحوها نحوها في المادة أو المعنى فيكون ما لم يشاركها في المعنى أو المادة غير كاف وإن ورد دفع هذا التوهم حجج بتعين ما زاده بقوله مما ورد وصفه به (قوله إجزاء الضمير) هو قوله صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط قصد الدعاء) أى ومع ذلك يحصل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم .

بل لابد من الحمل على الطاعة وهو مستلزم للحمل على المنع من المعصية ، ومقابل الصحيح أنه يتعين لفظ الوصية قياسا على الحمد والصلاة ، وقوله لا يتعين لفظها على الصحيح يمكن أن يكون الخلاف من حيث مجموع الوصية والتقوى فلا ينافيه من حكي القطع في عدم وجوب لفظ التقوى (وهذه الثلاثة) الأركان المذكورة (أركان في) كل من (الخطبتين) اقتداء بالسلف والخلف ولا انفصال كل خطبة عن الأخرى (والرابع قراءة آية) للاتباع ، رواه الشيخان ، وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام الوجوب والندب ولا قرينة حمل على الوجوب في الأرجح ، وسواء أ كانت الآية وعدا أم وعيدا أم حكما أم قصة . نعم قال الإمام إنه لا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة

(قوله بل لابد من الحمل) أى من ذكر لفظ يدل على طلب الطاعة . وقضيته أنه لو اقتصر على ما يدل على المنع عن المعصية لم يكف ، وفي حجج ما يخالفه حيث قال بل لابد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفي أحدهما للزوم الآخر له (قوله على الطاعة) أى صريحا أو التزاما أخذنا من كلام حجج (قوله والرابع قراءة آية) هل يجزى مع الحن يغير المعنى فيه نظر . وقد يتجه عدم الاجزاء والتفصيل بين عاجز انحصر الأمر فيه وغيره ، ثم المتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالصلى الذي لم يحسن الفاتحة ، وهل يجزى ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلا ثم وقف بقدره فيه نظر ، ومال م ر إلى عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يسقط المعجوز عنه بلا بدل وفيه نظر ، وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر اه سم على حجج .

فرع — من دخل والإمام يخطب صلى ركعتين بنية التحية أو نحو الراتبة أو صلى فاتتة بشرط أن تكون ركعتين م ر ثم مرة أخرى . قال : لو كان محل الخطبة غير المسجد لا صلاة ، وحاصله أنه قال إذا دخل حال الخطبة ، فإن كان المكان مسجدا صلى التحية أو ركعتين راتبة أو نحو فاتتة وإن لم يكن مسجدا جلس ولا صلاة مطلقا اه فليراجع ، وفي شرح المنهاج لشيخنا منع ركعتين غير الراتبة والسكوت في غير المسجد فليحرر .

فرع — هل توابع الخطبة التي جرت العادة بالإتيان بها عقب الفراغ من الأركان لها حكم الخطبة في امتناع الصلاة حينئذ وفي حرمة الكلام على القول به أولا لانقضاء الخطبة بانقضاء أركانها ذهب شيخنا حجج إلى الثاني ، والأول محتمل وقريب وذهب إليه م ر ويؤيده وفاقا أنه لو طالت التوابع لم يقطع الولاء المشترط بين الخطبة والصلاة ولولا أن له حكمها لقطع إلا أن يلتزم شيخنا القطع عند الطول فليتأمل ثم رأيت م ر في شرح المنهاج قال ولا أى ولا يحرم الكلام حال الدعاء للولاء على ما في المرشد اه سم على منهج (قوله للاتباع) أى مع قوله صاوا كما رأيتونى أصلى وهذا القول يحتمل الوجوب والندب ، ولعله المراد بقوله وإذا احتمل الخ (قوله أم حكما) بضم الحاء ، ولا فرق بين كونه منسوخا أم لا كما يأتي (قوله بشرط آية طويلة) وبقى ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر فهل تكفى لأنها آية عند البعض الأول والمقصود من الإفهام حاصل بها عندهم أولا لأنها غير آية عند البعض الثاني فيه نظر ، والأقرب الأول لأن القول بأنها بعض لا ينفي أنه حصل بها الإفهام وبعض الآية كاف . نعم يأتي التردد فيه على ما قاله حجج من أن بعض الآية لا يكفي ، وينبغي أن يكون الأقرب عدم الاكتفاء أيضا .

(قوله وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام) المراد به هنا إتيانه بالآية في الخطبة فلو عبر بفعله كما عبر به في جمع الجوامع لكان أوضح .

(قوله أما نحو ثم نظر) لاموقع

و ينبغي اعتباره وإن قال في شرح المذهب المشهور الجزم بأشراط آية و يؤيد الأول قول البويطي و يقرأ شيئاً من القرآن أما نحو - ثم نظر - فلا يكتفى بها وإن كانت آية لعدم افهامها ولهذا قال في المجموع إنه لا خلاف فيه نعم يكفي أن تكون (في إحداها) إذ الثابت القراءة في الخطبة من غير تعيين و إطلاقهم يقتضي الاكتفاء بمسوخ الحكم وعدم الاكتفاء بمسوخ التلاوة و ليس جعلها في الأولى بعد فراغها كما قاله الأذري و قراءة ق في الأولى في كل جمعة للاتباع رواه مسلم قال في شرحه فيه دليل على ندب قراءتها أو بعضها في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاضرين كما لم يشترطوه في قراءة الجمعة والمناقين في الصلاة وإن كانت السنة التخفيف ولا يجزى آيات تشتمل على الأركان كلها أى ماعدا الصلاة هنا على النبي صلى الله عليه وسلم إذ ليس لنا آية تشتمل على ذلك لأن ذلك لا يسمى خطبة فإن أتى بالمحمد مثلاً ضمن آية أجزأت عنه دون القراءة لئلا يتداخل فان قصدتها بآية أجزأت عن القراءة فقط كما لو قصد القراءة وحدها ، وتضمن الآيات لنحو الخطب كرهه جماعة و رخص فيه آخرون في الخطبة والمواظ وهو أوجه (وقيل) تتعين (في الأولى) فلا تكفى في الثانية (وقيل) تتعين (فيهما) أى في كل منهما (وقيل لا تجب) في واحدة منهما بل تسنّ وسكتوا عن محله ويقاس بمحل الوجوب (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين) بأخروى لادنيوى ويكون (في الثانية) لاتباع السلف والخلف ولأن الدعاء يليق بالخواتيم والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهما عبر في الوسيط

(قوله وينبغي اعتباره) خلافاً لحج (قوله نعم يكفي الخ) أشعر هذا التقدير بأنه لا يكفي قراءة بعضها في الأولى وبعضها في الثانية وهو ظاهر لكن قضية قول شرح المنهج ولو في إحداها خلافه وقد يقال إن ما في المنهج قصد به الرد على القائل بتعيينها في الأولى أو بقراءة آيتين فيهما (قوله أن تكون في إحداها) قال في العباب وتجزى قبلهما وبعدهما وبينهما انتهى وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشيء من الأركان فكل موضع أتى بها فيه أجزأته (قوله بمسوخ التلاوة) معتمد (قوله وقراءة ق) أى تمامها وقوله في الأولى أى في الخطبة الأولى بدل الآية وعبرة حج بل تسن بعد فراغها أى الخطبة الأولى سورة ق دائماً للاتباع ويكفى في أصل السنة قراءة بعضها انتهى (قوله لئلا يتداخل) إطلاقه شامل لما لو قصد الحمد وحده أو أطلق وسيأتى عن حج ما يخالفه في الإطلاق ونقله عنه الزيدى ولم يتعقبه (قوله فان قصدتها بآية أجزأت) أى ما قرأه (قوله كما لو قصد القراءة وحدها) أى أو أطلق (قوله وهو أوجه) بل قال حج إذ الحق أن تضمين ذلك والاعتباس منه ولو في شعر جائز وإن غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا محذور في أن يراد بالقرآن غيره كادخالها بسلام لمستأذن . نعم إن كان ذلك في نحو مجون حرم ، بل ربما أفضى إلى كفر انتهى . وينبغي أن يلحق بالقرآن فيما ذكره الأحاديث والأذكار والأدعية (قوله ويكون في الثانية) أى وجوباً (قوله والمراد بالمؤمنين الجنس) هذا يقتضى أنه لو خص المؤمنات بالدعاء كفى لصدق الجنس بهنّ لكنه غير مراد .

وفي التنزيل - وكانت من القاتين - وجرى عليه القاضى حسين والفوراني وعبارة الانتصار ويجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ولو خص به الحاضرين فقال رحمكم الله كفى والأوجه عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين وجزم ابن عبد السلام فى الأمالى والغزالى بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وعدم دخولهم النار لأننا نقطع بخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم أن فيهم من يدخل النار وأما الدعاء بالمغفرة فى قوله تعالى حكاية عن نوح - رب اغفرلى ولوالدى - ولمن دخل يلقى مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات - ونحو ذلك فإنه ورد بصيغة الفعل فى سياق الاثبات وذلك لا يقتضى العموم لأن الأفعال نكرات ولجواز قصد معهود خاص وهو أهل زمانه مثلا (وقيل لا يجب) لعدم وجوبه فى غير الخطبة فكذا فيها كالتسبيح بل يسن ولا بأس كما فى الروضة والمجموع بالدعاء للسلطان بعينه إن لم يكن فى وصفه مجازفة . قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالأوصاف الكاذبة الا لضرورة . ويسن الدعاء لأئمة المسلمين وولادة أمورهم بالصالح والإعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ، ثم شرع فى ذكر شروط الخطبتين وهى تسعة فقال (ويشترط كونها) أى الخطبة والمراد بها الجنس الشامل للخطبتين كما أن المراد بهما أركانهما (عربية) لاتباع السلف والخلف ولأنها ذكر مفروض فاشترط فيه ذلك كتسكيره الاحرام ،

(قوله وفى التنزيل) استدلال على أنه يصح أن يراد بصيغة الله كورمايشمل الاناث انتهى سم على منهج (قوله فقال رحمكم الله كفى) ولا بد من عدم صرفه فلو صرف ذلك للرحمة الدنيوية لم يكف (قوله بتحريم الدعاء للمؤمنين) أى لجميع المؤمنين (قوله بمغفرة جميع ذنوبهم) قال الزين العراقى بعد مثل ما ذكر وهذا مردود بعلمته لورود ذلك عن الخلف والسلف وخروجهم من النار إنما هو بالمغفرة والرحمة فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك انتهى حيج فى الإيعاب ويحاج بأن متمسك به لا يصلح ردًا على الغزالى فيما ذكره بأن من خرج من النار بالمغفرة لم يغفر له جميع ذنبه إذ لو غفر الجميع لم تمسه النار ولا دخلها والذى منعه الغزالى إنما هو مغفرة جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تمس النار واحدا منهم (قوله ولجواز قصد معهود خاص) جواب ثان عطف على مضمون قوله فان ورد الخ (قوله ويسن الدعاء لأئمة المسلمين) أى فى الخطبة الثانية وتحصل السنة بفعله فى فى الأولى أيضا لكن فى الثانية أولى لما قدمه من أن الدعاء أليق بالخواص (قوله كما أن المراد بهما أركانهما) يفيد أنه لو كان ما بين أركانها بغير العربية لم يضر ويجب وفقا لم أن محله إذا لم يطل الفصل بغير العربى وإلا ضرر لاختلاله بالموالاة كالسكوت بين الأركان إذا طال بجامع أن غير العربى لغو لا يحسب لأن غير العربى لا يجزى مع القسرة على العربى فهو لغو انتهى سم على منهج والقياس عدم الضرر مطلقا ويفرق بينه وبين السكوت بأن فى السكوت إعراضا عن الخطبة بالسكينة بخلاف غير العربى فان فيه وعظا فى الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة. فرع - هل يشترط فى الخطبة تمييز فروضها من سأنها فيه مافى الصلاة فى العامى وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالى وغيره انتهى سم على منهج .

فإن أمكن تعلمها خوطب به الجميع فرض كفاية وإن زادوا على الأربعين ، فإن لم يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر . وأجاب القاضى عن سؤال مافائدة الخطبة بالعربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة ، ويوافقه قول الشيخين فيما إذا سمعوا الخطبة ولم يعرفوا معناها أنها تصح وإن لم يمكن تعلمها خطب واحد بلغته وإن لم يعرفها القوم ، فإن لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لانتفاء شرطها ، ويشترط على خلاف المعتمد الآتى قريباً كونها (مرتبة الأركان الثلاثة الأولى) على الترتيب المارّ فيبدأ بحمد الله ثم بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بالوصية بالتقوى على ما صححه فى الشرح الصغير ولم يصحح فى الكبير شيئاً وسيأتى فى زيادة المصنف تصحيح عدم اشتراط ذلك ، ولا يشترط ترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما (و) الثانى من الشروط كونها

(قوله فإن أمكن تعلمها) أى ولو بالسفر إلى فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم فى تكبيرة الإحرام (قوله وإن لم يعرفها القوم) قضيته أن الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلاً وباقي القوم يحسن إحداها فقط أن للخطيب أن يخطب باللغة التى لا يحسنونها ، ويؤيده قوله وأجاب القاضى عن سؤال مافائدة الخطبة بالعربية الخ ، ونقل عن الزيدى ما يوافقه وفيه نظر بل الظاهر أن الخطبة لا تجزى إلا باللغة التى يحسنها القوم ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها بها حيث أحسنها دونهم لأنها الأصل فوجبت مراعاته بخلاف غيرها من اللغات فحيت وجد لبعضها مرجح كفهم القوم لها قدم على غيره ، ويؤيد ذلك ما قاله الأذرى على ما نقله عنه عميرة بناء على عدم اشتراط كونها بالعربية من قوله لعله إذا علم القوم ذلك اللسان (قوله فإن لم يحسن أحد منهم الترجمة) أى عن شىء من أركان الخطبة كما تقدم عن سم فى قوله : حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة (قوله ويشترط) على خلاف المعتمد الآتى ولذا لم يعد شرطاً ثانياً (قوله مرتبة الأركان الثلاثة) .

فرع — أفق به شيخنا الرملى فيما لو ابتداء الخطيب سرد الأركان مختصرة ثم أعادها مبسوطاً كما اعتيد الآن كأن قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أوصيكم بتقوى الله الحمد لله الذى الخ بأنه إن قصر ما أعاده بحيث لم يعد فصلاً مضراً حسب ما أتى به أولاً من سرد الأركان والا حسب ما أعاده وألغى ما سرده أولاً . وأقول : كان يجوز أن يعتد بما أتى به أولاً مطلقاً : أى طال الفصل أم لا لأن ما أتى به ثانياً بمنزلة إعادة الشىء للتأكيده فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر اه سم على منهج ويؤخذ من هذا تقييد ما تقدم من عدم أجزاء الضمير ولو مع تقدم ذكره بما إذا لم يسرد الخطيب الأركان أولاً والا أجزاء وهو ظاهر فاحفظه فانه مهم ، وقوله بمنزلة إعادة الشىء للتأكيده يؤخذ منه أنه لو صرفها بغير الخطبة لم يعتد به .

فرع — لو لحن فى الأركان لحنا يغير المعنى أو أتى بمخل آخر كإظهار لام الصلاة هل يضر كما فى التشهد ونحوه فى الصلاة فيه نظر اه سم على حجج والأقرب عدم الضرر فى الثانية إلحاقاً لما بما لو لحن فى الفاتحة لحنا لا يغير المعنى ، ويفرق بينه وبين التشهد بأن التشهد ورد فيه ألفاظ بخصوصها لا يجوز إبدالها بغيرها كما لو أبدل النبى بالرسول فتقوى شبهه بالفاتحة ولا كذلك الخطبة فانه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها . وأما الأولى فالأقرب فيها الضرر لأن اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها حمداً مثلاً وصارت أجنبية فلا يعتد بها ومن ثم جعل المغير للمعنى فى الصلاة

(بعد الزوال) للأخبار في ذلك وجريان أهل الأعصار والأمصار عليه ، ولوجاز تقديمها لتقديمها النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفا على المبكرين وإيقاعا للصلاة في أول الوقت (و) الثالث من الشروط (القيام فيهما إن قدر) للاتباع رواه مسلم ، فإن عجز خطب قاعدا ثم مضطجعا كالصلاة ، ويجوز الاقتداء به سواء أقال لأستطيع أم سكت لأن الظاهر أن ذلك لعذر ، فإن بانت قدرته لم يؤثر ، والأولى للعاجز الاستنابة (و) الرابع من الشروط (الجلوس بينهما) مطمئنا فيه للاتباع كما في الجلوس بين السجدين فيجب على عاجز جلس وقأم لم يقدر على الجلوس بل أولى فصل بسكته ، ولا يكتفى بالاضطجاع ، وعد القيام والجلوس هنا شرطين لأنهما ليسا بحزئين من الخطبة إذ هي الذكر والوعظ وفي الصلاة ركنين لأنهما جملة أعمال وهي كما تكون أذكارا تكون غير أذكار ثم هل يسكت فيه أو يقرأ أو يذكر ، سكتوا عنه ، وفي صحيح ابن حبان «أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيهما» أفاد ذلك الأذرعى (و) الخامس من الشروط (إسماع أو بعين كاملين) بأن يرفع الخطيب صوته بأركانهما حتى يسمعها تسعة وثلاثين سواء ولأن مقصودها وعظهم وهو لا يحصل إلا بذلك فعلم أنه يشترط الإسماع والسماع بالقوة بالفعل ، إذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الإنصات متحتما فلا يكتفى بالإسرار كالأذان ولا إسماع دون أو بعين ولا من لا تعتقد به وقضية كلامهم أنه يشترط في الخطيب إذا كان من الأر بعين أن يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكف

(قوله ويجوز الاقتداء به) أى في صلاته قاعدا لما سيأتى (قوله فعلم أنه يشترط الإسماع والسماع بالقوة بالفعل) في علم ذلك مما ذكر نظر ظاهر بل الذى يعلم منه العكس وهو الواقع في الامداد والشارح تبعه في التعبير وخالفه في الحكم فلم يناسب.

مبطلانها سواء كان اللحن في الفاتحة أو غيرها (قوله بعد الزوال) أى يقينا فلو هجم وخطب وتبين دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه ومقتضى عدم اشتراط النية الأول فليراجع (قوله ثم مضطجعا كالصلاة) يؤخذ من تشبيهه بالصلاة يعنى المفروضة أنه إن عجز عن الاضطجاع خطب مستلقيا (قوله أم سكت) بحث الأسنوى اختصاص هذا بالفقيه الموافق كما في نظائره انتهى عميرة وظاهر إطلاق الشارح خلافه (قوله فإن بانت قدرته لم يؤثر) وإن كان من الأر بعين كما اقتضاه إطلاقه ، لكن في كلام عميرة مانصه : قوله فهو أى من بانت قدرته كالو بان الإمام جنبا قضيته أنه يشترط لصحة صلاة القوم وسماعهم أن يكون زائدا على الأر بعين وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعلمه بفقد شرطهما (قوله والجلوس بينهما) ع خالف في ذلك الأئمة الثلاثة انتهى سم على منهج (قوله ولا يكتفى الاضطجاع) ظاهره ولومع السكوت وهو ظاهر ويوجه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين والجلوس بينهما ، فإذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس ففي الاضطجاع ترك اللواجب مع القدرة عليه لكن في سم ما يخالفه حيث قال : كان المراد الاضطجاع من غير سكتة انتهى سم على حجج (قوله كأن يقرأ فيهما) قال بعضهم : ويسن كون ما يقرؤه الإخلاص انتهى (قوله وإسماع أو بعين كاملين) أى في آن واحد كما يظهر حتى لو سمع بعض الأر بعين بعض الأركان ثم انصرف وحضر غيره وأعاده له لا يكتفى لأن كلا من الإسماعين لدون الأر بعين فيقع لغوا . ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الإسلام ما يوافقه فليراجع (قوله بأن يرفع الخطيب صوته بأركانهما) مفهومه أنه لا يضر الإسرار بغير الأركان . وينبغى أن محله إذا لم يطل به الفصل وإلا ضرر لقطع الموالة كالسكوت (قوله والسماع بالقوة) أى بحيث لو أصغى لسمع ، ومنه يؤخذ أن من نعى وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلا لا يعتد بحضوره (قوله لا بالفعل) خلافا لحجج .

وهو كما قال الأسنوى بعيد ، بل لامعنى له فانه يعلم مايقوله وإن لم يسمعه ، ولامعنى لأمره بالإنصات لنفسه ، ومابحثه الزركشى من اشتراط معرفة الخطيب أركان الخطبة ردّ بأن الوجه خلافه كمن يؤم بالقوم ولايعرف معنى الفاتحة ، ولو شك الخطيب بعد الفراغ من خطبته في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر كالكسك في ترك ركن بعد فراغه من الصلاة خلافا للرويانى (والجديد أنه لايحرم عليهم) يعنى الحاضرين سمعوا أولا ويصح أن يرجع الضمير للأربعين الكاملين ، ويستفاد عدم الحرمة على مثلهم وغيره بالمساواة أو الأولى ولا يرد عليه تفصيل القديم فيهم لأنه مفهوم (الكلام) « لما صحّ أن أعرابيا قال للنبيّ صلى الله عليه وسلم وهو يخطب : يا رسول الله هالك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه ودعا ، وأن رجلا آخر قال متى الساعة فأوماً الناس إليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبيّ صلى الله عليه وسلم ماأعدت لها قال حب الله ورسوله قال إنك مع من أحببت » فلم ينكر عليه الكلام ، ولم يبين له وجوب السكوت ، والأمر في الآية للندب ، وما اعترض به الاستدلال بذلك من احتمال أن المتكلم تكلم قبل أن يستقر في موضع ولاحرمة حينئذ قطعا ، أو قبل الخطبة ، أو أنه معذور لجهله ردّ بأنها واقعة قولية والاحتمال يعمها وإنما الذى يستقط باحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله لايقال بل هى فعلية لأنه إنما أقره بعدم إنكاره عليه . لأننا نمنع ذلك بل جوابه له قول متضمن لجواز سؤاله على أى حالة كانت فهى قولية بهذا الاعتبار . نعم يكره الكلام

(قوله ويستفاد عدم
الحرمة على مثلهم) أى
في الكمال .

(قوله وهو كما قال الأسنوى بعيد) أى فلا فرق بين كونه أصم أو سميعا وهو المعتمد (قوله من اشتراط معرفة الخطيب) أى معرفة معانيها كما يشعر به قوله : كمن يؤم بالقوم الخ فلا ينافى ما مر عن سم من أنه يأتى في اعتبار التمييز بين الأركان وغيرها هنا ما مر الخ (قوله في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر) مفهومه أنه يؤثر إذا شك في أثناء الثانية بعد فراغ الأولى أو في الجلوس بينهما في ترك شيء من الأولى ويؤيده ماسياتى فيما لوأحدث في أثناء الخطبة من الضرر وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يدر هل هو من الأولى أم من الثانية هل تجب إعادتها أم إعادة الثانية فقط فيه نظر ، والأقرب أنه يجلس ثم يأتى بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المتروك من الأولى فيكون جلوسه لغوا فتكمل بالثانية ويجعل مجموعهما خطبة واحدة فيجلس بعدها ويأتى بالثانية وتقدير كون المتروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضر ، لأن غايته أنه جلوس في الخطبة وهو لا يضر وما يأتى به بعده تكرير لما أتى به من الخطبة الثانية واستدراك لما تركه منها (قوله ولا يرد عليه تفصيل القديم) لم يأت له تفصيل في حكايته الآتية ، ولعله يقول : يحرم على الأربعين لاعلى من زاد عليهم (قوله لأنه مفهوم) أى والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لايعترض به (قوله وأن رجلا) هو سليك الغطفانى كذا بهامش عن خصائص الجمعة للسيوطى (قوله حب الله ورسوله) هو بالنصب بتقدير أعددت ، ويجوز رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره . والمعنى حب الله ورسوله أعددته لها ، لكن الأول أولى لأن الجواب يقدر معه ما ذكر في السؤال (قوله والاحتمال يعمها) أى يصيرها عامة .

لخبر مسلم « إذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت » ومعناه تركت الأدب جمعا بين الأدلة ولا يختص ذلك بالأربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء . نعم الأولى لغير السامع أن يشتغل بالتلاوة والذكر ، ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدها ولا بين الخطبتين ، ولا كلام الداخل إلا إذا اتخذ له مكانا واستقرّ فيه ، لأنه قبل ذلك يحتاج إلى الكلام غالبا ومقتضى كلام الروضة أنه يباح من غير كراهة لمستمع الخطيب أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع بها صوته إذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم ، لكن صرح القاضي أبو الطيب بكراهته لأنه يقطع الاستماع ، ولعلّ مراده بها خلاف الأولى . قال الأذرعى : والرفع البليغ كما يفعله بعض العوام بدعة منكّرة ، والقديم يحرم الكلام ، ويجب الإنصات ، ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً . ومحل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهمّ ناجز فإن تعلق به ذلك كما لو رأى أعمى يقع في بئر أو عقرباً تدب على إنسان فأنذره ، أو علم إنساناً شيئاً من الخير ، أو نهاه عن منكر لم يكن حراماً قطعاً بل قد يجب عليه لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن أغنت (ويسنّ) إقبالهم عليه بوجوههم عملاً بالأدب ولما فيه من توجيههم القبلة و (الإنصات) له لما مرّ ولقوله تعالى - وإذا قرأ القرآن

(قوله لخبر مسلم : إذا قلت لصاحبك الخ) رواية البخارى « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد لغوت » ولفظ رواية النسائي « من قال لصاحبه يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لغا » (قوله أن يشتغل بالتلاوة والذكر) أى بل ينبغى أن يقال إن الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدّماً على التلاوة لغير سورة الكهف والذكر ، لأنها شعار اليوم (قوله إذا سمع ذكره) ظاهره أنه لافرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره وعبرة عميرة في آخر الفصل الآتى : ولمستمع الخطيب إذا ذكر النبي أن يرفع صوته بالصلاة عليه . قال في شرح الروض : وقضية تعبيرهم هذا أنه مباح مستوى الطرفين ثم حاول أنه خلاف الأولى محافظة على الاستماع (قوله خلاف الأولى) قال حجج الرفع بها من غير مبالغة سنة (قوله ويسنّ إقبالهم) .

فائدة - لو كان شافى مالكيًا وقت الخطبة فهل يحرم عليه كما لولعب الشافى مع الحنفى الشطرنج لإعائته له على المعصية أولاً ؟ الأقرب عدم الحرمة ويفرق بينهما بأن لعب الشطرنج لمالم يتأت إلا منهما كان الشافى كالمجىء له بخلافه في مسئلتنا فانه حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره لتمكّنه من أن لا يجيبه ، ويؤخذ منه أنه لو كان إذا لم يجبه لحصل له منه ضرر لكون الشافى المكام أميراً أو ذا سطوة يحرم عليه ، لكن لامن جهة الكلام بل من جهة الإكراه على المعصية فليتأمل (قوله بوجوههم) أى وإن لم ينظروا له ، وهل يسنّ النظر إليه أم لا فيه نظر والأقرب الثانى أخذاً مما وجهوا به حرمة أذان المرأة يسنّ النظر للمؤذن دون غيره وبقى الخطيب هل يطلب منه النظر إليهم فيكره له تغميض عينيه وقت الخطبة أم لا فيه نظر والأقرب الأول أخذاً من قول المصنف الآتى : وأن يقبل عليهم المتبادر منه أنه ينظر إليهم .

فاستمعوا له وأنصتوا - ورد في الخطبة كما ذكره كثير من المفسرين بل أكثرهم . وسُميت قرآنا لاشتغالها عليه ولم يذكر الاستماع مع الإنصات كغيره على وزن الآية لأنه قد يستلزم وإن كان بينهما عموم وخصوص من وجه ، إذ الإنصات السكوت والاستماع شغل السمع بالسمع ، ولو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب يخطب وجب عليه الرد وإن كان السلام مكروها لما سيأتي في السير إن شاء الله تعالى ، إذ القاعدة أغلبية ، وإنما لم يجب الرد على نحو قاضي الحاجة لأن الخطاب منه ومعه سفه وقلة مروءة فلا يلائمه إيجاب الرد ، بخلافه هنا فإنه يلائمه لأن عدم مشروعيته لعرض لآلئاته بخلافه ثم فلا إشكال ، ويستحب له تسميت العاطس لعموم الأدلة ، وإنما لم يكره كسائر الكلام لأن سببه قهري ، وكره تحريما بالإجماع كما قاله الماوردي وغيره تنفل من أحد الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجالوسه عليه كما في المجموع وإن لم يسمع الخطبة بالكلية لاشتغاله بصورة عبادة ، ومن ثم فارقت الصلاة الكلام بأن الاشتغال به لا يعد إعراضا عنه بالكلية ، وأيضا فمن شأن المصلي الاعراض عما سوى صلاته بخلاف التكلم ، وأيضا فقطع الكلام حين متى ابتداء الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فإنه قد يفوته بها سماع أول الخطبة بل لو أمن فوات ذلك كان ممتنعا أيضا خلافا لما في الغرر البهية . وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة هنا ويمنع من سجدة التلاوة والشكر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وشمله كلامهم وإن كان كل منهما ليس صلاة وإنما هو ملحق بها ، ويجب على من كان في صلاة تخفيفها عند صعود الخطيب المنبر وجالوسه كما قاله الشيخ نصر ، واعتمده غيره فالإطالة كالإنشاء ، ومتى حرمت الصلاة ، فالأوجه كما في التدريب عدم انعقادها كالصلاة في الأوقات الخمسة المكروهة بل

(قوله كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وشمله كلامهم) أي حيث عبروا بالتنفل

(قوله فاستمعوا له وأنصتوا) .

تنبيه - قال الراغب : الفرق بين الصمت والسكوت والإنصات والإصاخة أن الصمت أبلغ لأنه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق وفيما له قوة للنطق ، ولهذا قيل لما لم يكن له نطق الصامت والسكوت لما له نطق فترك استعماله والإنصات سكوت مع استماع ، ومتى انفك أحدهما عن الآخر لم يكن له إنصات ، وعليه قوله تعالى - وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - فقوله وأنصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد عام ، والإصاخة : الاستماع إلى ما يصعب استماعه وإدراكه كالسب والصوت من مكان بعيد اه مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم « الصمت زين للعالم وستر للجاهل » (قوله ولو سلم داخل على مستمع) ومثله الخطيب ، وينبغي أن لا يعد نسيانه لما هو فيه عذرا في وجوب الرد عليه فيجب الرد عليه وإن غلط (قوله ويستحب له) أي المستمع ، ومثله الخطيب بالأولى لأنه لا يحرم عليه الكلام قطعا (قوله وإنما لم يكره) أي التسميت (قوله وكره تحريما الخ) أي ويستمر ذلك إلى فراغ الخطبة وتوابعها كما تقدم عن سم أن الشارح ذهب إليه ، وفي كلام حجج ما يصرح به حيث قال بعد قول المصنف : ويسن الإنصات ويحرم إجماعا صلاة فرض أو نفل ولو في حال الدعاء للسلطان اه وما نقله سم على حجج فيما تقدم في التوابع اه في غير شرح النهاج (قوله بعد صعود الخطيب) أما بعد الصعود وقبل الجالوس فلا يحرم (قوله بأن الاشتغال به) أي الكلام وإن طال (قوله الغرر البهية) مراده شرح البهجة الكبير (قوله عند صعود الخطيب المنبر وجالوسه) قاله سم على منهج .

أولى بل قضية إطلاقهم ومنعهم من الراتبة مع قياس سببها أنه لو تذكر هنا فرضا لياتي به وإن كان وقته مضيقا وأنه لو أتى به لم ينعقد وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، وتعبير جماعة بالنافلة جرى على الغالب ، ويستثنى التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها ويخففها وجوبا لحبر مسلم « جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب مجلس ، فقال ياسليك : قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما » ثم قال « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين ولتجاوز فيهما » هذا إن صلى سنة الجمعة وإلا صلاها مخففة وحصلت التحية ، ولا يزيد على ركعتين بكل حال ، فإن لم تحصل تحية

(قوله وإن كان وقته مضيقا) أى فلا يفعله وإن خرج من المسجد وعاد إليه بسبب فعله فيما يظهر أخذنا مما قالوه فيما لو دخل المسجد في الأوقات المكروهة بقصد التحية (قوله فيسن له فعلها) أى سواء في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتنة حيث لم تزد على ركعتين .

فرع — من دخل والإمام يخطب صلى ركعتين م ر ثم مرة أخرى . قال : لو كان محل الخطبة غير المسجد لاصلاة ، وحاصله أنه قال : إذا دخل حال الخطبة ، فإن كان المكان مسجدا صلى التحية أو ركعتين راتبة أو نحو فاتنة وإن لم يكن مسجدا جلس ولا صلاة مطلقا اه فليراجع ، وفي شرح المنهاج لشيخنا منع ركعتين غير الراتبة والسكوت في غير المسجد فليحرر اه سم على منهج وفيه لكن لو أحرم بأربع قضاء قبل الجلوس ثم جلس وقد بقي ثلاث ركعات هل تستمر صحتها ويحب التخفيف أو تبطل لأن الإتمام بعد الجلوس بمنزلة الإنشاء بدليل حرمة التطويل ولا يجوز بعد الجلوس إنشاء أكثر من ركعتين فليحرر اه . أقول : والظاهر الاستمرار سيما إذا أحرم على ظن سعة الوقت لأنه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء . وأما لو كان جالسا بالمسجد وعلم بقرب جلوس الخطيب على المنبر كأن كان بعد قراءة المرقى الآية فأحرم بر ركعتين فهل تنعقد صلاته ويكملها بعد جلوس الخطيب ويخفف فيهما كما لو دخل والإمام يخطب أم لا لأن شروعه في تلك الحالة يعد به مقصرا فيه نظر والأقرب الأول ، لأنه حال شروعه لم يكن متهيئا لشيء يسمعه فيعد معرضا عنه باشتغاله بالصلاة (قوله قم فاركع) وإنما أمره بذلك لأنه جلس جاهلا بطلب التحية منه فلم تفت بذلك (قوله هذا إن صلى سنة الجمعة) ومرق قريبا عن سم أن مثل سنة الجمعة الفاتنة إذا كانت ركعتين كالصبح ولا ينافي مامر قريبا من امتناع الفاتنة لأنه مفروض فيمن تذكر بعد الجلوس وأراد فعلها (قوله ولا يزيد على ركعتين بكل حال) أى حيث علم بالزيادة . أما لو شك هل صلى ركعتين أو واحدة سن له ركعة لأن الأصل عدم الفعل (قوله فإن لم تحصل تحية) شمل مالم ينو سنة الصبح مثلا أو ركعتين ولم ينو أنهما تحية لما قدمه في صفة الصلاة من أنه لو أتى بر ركعتين ولم ينو بهما التحية كانت نفلا مطلقا حصل به مقصود التحية لكن قال حج وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الأولى أو راتبة الجمعة القبلية إن لم يكن صلاها ، وحينئذ الأولى نية التحية معها ، فإن أراد الاقتصار ، فالأولى فيما يظهر نية التحية لأنها تقوت بفواتها بالكلية إذا لم ينو ، بخلاف الراتبة القبلية للداخل ، فإن نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بقدرها لم تنعقد . فإن قيل يلزم على ما تقرر أن نية ركعتين فقط جائزة بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلا مع استوائهما في حصول التحية بها بالمعنى السابق في بابها . قلت : يفرق بأن نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر فأبيح الأول دون الثاني ، ويلزمه أن يقتصر فيهما على أقل مجزئ

كأن كان في غير مسجد لم يصل شيئاً أخذاً مما مرّ . أما الداخل آخر الخطبة ، فإن غلب على ظنه أنه إن صلاها فانتبه تكبيرة الإحرام مع الإمام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية . قال ابن الرفعة : ولو صلاها في هذه الحالة استحجب للإمام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها . قال الشيخ : وما قاله نصّ عليه في الأمّ ، والمراد بالتخفيف فيما ذكر الاقتصار على الواجبات قاله الزركشي لا الإسراع . قال : ويدل له ما ذكره أنه إذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات اه وفيه نظر ، والفرق بينه وبين ما استدل به واضح وحينئذ فالأوجه أن المراد به ترك التطويل عرفاً (قلت : الأصح أن ترتيب الأركان ليس بشرط والله أعلم) لأن المقصود حاصل بدونه ، ولم يرد نص في اشتراط الترتيب ، وقد نصّ على ذلك في الأمّ والبسوط ، وجزم به أكثر العراقيين بل هو سنة فقط ، وأشار إلى سادس الشروط بقوله (والأظهر : اشتراط الموالاة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة للاتباع ولأن لها أثراً ظاهراً في استمالة القلوب وحدّ الموالاة ماحدّ في جمع التقديم . والثاني لا تشترط لأن الغرض الوعظ ، وهو حاصل مع تفريق الكلمات ، وذكر هذا هنا بعد ما تقدم لعمومه دفعا لما قد يتوهم من أن ذاك خاص بحالة الانفضاض (و) السابع من الشروط (طهارة الحدث) الأكبر والأصغر (والجلب) غير المعفو عنه في الثوب والبدن والمكان على ما مر في شروط الصلاة (و) الثامن من الشروط (الستر) أي ستر العورة للاتباع كما في الصلاة

على ما قاله جمع ، و بينت ما فيه في شرح العباب لكن عدم انعقاد سنة الصبح بنيتها مشكل على نية الفاتحة ، فإن وصفها بكونها فاتحة يفوت التعرض للتحية (قوله كأن كان في غير مسجد) شمل ما لو تطهر في غير المسجد وأراد فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنعقد ، وعبارة حجج : ويحرم على من لم تسن له التحية كما هو ظاهر وإن لم يستمع ولو لم تلزمه الجمعة وإن كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وإن حال مانع الاقتداء الآن فيما يظهر الخ . وقضية قوله وقد نواها معهم بمحله الخ أنه لو بعدد عن المسجد وتطهر لا يحرم عليه فعلها في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فتنبه له فإنه دقيق (قوله لم يصل التحية) أي ندبا (قوله ترك التطويل عرفاً) أي فله أن يأتي بسورة قصيرة بعد الفاتحة (قوله ماحدّ في جمع التقديم) أي بأن لا يكون قدر ركعتين بأخف يمكن (قوله طهارة الحدث) قضية صنيعة أن الطهارة وما بعدها بالرفع وجره أظهر ليفيد اشتراط ذلك صريحا ويشير إلى ذلك قوله الآتي واشتراط الستر الخ وهل يعتبر ذلك في الأركان وغيرها حتى لو انكشفت عورته في غير الأركان بطلت خطبته أولا فيه نظر والأقرب الثاني ومثله ما لو أحدث بين الأركان وأتى مع حدثه بشيء من توابع الخطبة ثم استخلف عن قرب فلا يضر في خطبته ما أتى به من غير الأركان مع الحدث فجميع الشروط التي ذكرها إنما تعتبر في الأركان خاصة (قوله طهارة الحدث) أي فلو بان الإمام محدثا أو ذا نجاسة خفية . قال سم على منهج لا يبعد الاكتفاء بالخطبة كما لو بان قادرا على القيام مع أنه شرط اه وقياسه أنه لا يضر لو خطب مكشوف العورة ثم بان قادرا على السترة .

فرع — اعتمد مر أن الخطيب لو أحدث جاز الاستخلاف والبناء على خطبته بخلاف ما إذا أغمى عليه لأن الغمى عليه لأهلية له بخلاف الحدث بدليل صحة الصلاة خلقه إذا بان محدثا وحينئذ فقد يقال : هلا جاز للقوم استخلاف من يبنى على خطبة الغمى عليه كما جاز لهم الاستخلاف في الصلاة إذا أغمى عليه فيها كما شمله قولهم إذا خرج الإمام بحدث أو غيره جاز لهم الاستخلاف

فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وإن سبقه الحدث وقصر الفصل لأنها عبادة واحدة فلا تؤدي بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتظهر عن قرب لم يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين الصلاتين ولا يشترط طهر السامعين ولا سترهم ، وأغرب من اشترط ذلك قاله الأذري واشترط الستر لا يغنى عنه ما قدمناه من وجوبه ولو في الخاوة إذ لا يلزم من الوجوب الاشتراط ولا يشترط أيضا كونهم بمحل الصلاة ولا فهمهم لما يسمعون كما تكفي قراءة الفاتحة في الصلاة لمن لا يفهمها وأفاد اقتضاه على ما ذكر أنه لا تجب نية الخطبة ونية فرضيتها وهو المعتمد كما جزم به في المجموع وأشار إليه في الروضة قال ابن عبد السلام لأن ذلك ممتاز بصورته منصرف إلى الله بحقيقته فلا يقتدر إلى نية صرفه إليه وما في أصل الروضة عن القاضي وجزم به في الأنوار من اشتراط ذلك مفرع على ضعيف وهو أنها بدل عن ركعتين . نعم يشترط عدم الصارف فيما يظهر . والشروط التسع من الشروط تقديمها على الصلاة كما علم مما مر ثم شرع في مستحبات الخطبة فقال (وتسق) الخطبة (على منبر) بكسر الميم مأخوذ من المنبر وهو الارتفاع وأن يكون المنبر على يمين مصلى الإمام لأن منبره صلى الله عليه وسلم هكذا وضع وكان يخطب قبله على الأرض وعن يساره جذع نخلة يعتمد عليه ولما اتخذ المنبر كان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان يقف على الثالثة فيندب الوقوف على التي تلي المستراح فإن طال المنبر فعلى السابعة كما قاله الماوردي لما نقل أن مروان زاد في زمن معاوية رضى الله عنه على المنبر الأول ست درج فصار عدد درجه تسعة وكان الخلفاء يقفون ،

(قوله ولا فهمهم)
لما يسمعون (لعل المراد أنهم يسمعون الألفاظ لكن لا يعرفون مدلولاتها ويبعد أن يكون المراد أنه يكفي سماعهم مجرد الصوت من بعيد من غير سماع الألفاظ وتقاطيع الحروف فليراجع .

ويفرق بأن الصلاة باقية من القوم وإنما بطلت صلاة الإمام وحده فجاز الاستخلاف بخلاف الخطبة فانها من الخطيب وحده فإذا أغمى عليه فلا يستخلف لئلا يصير نفس الخطبة ملفقة من شخصين اه سم على منهج وقول سم ويفرق بأن الخ أى ويحجب بأنه يفرق الخ فلا يجوز الاستخلاف لا من الإمام ولا من القوم في المعنى عليه (قوله فلو أحدث في أثناء الخطبة) أى أما لو استخلف غيره بنى على ماضى وعليه فالفرق بين ما لو تطهر عن قرب حيث لم يجزله البناء وبين ما لو استخلف غيره أن فى بناء الخطيب تكميلا على ما فسد بحدته وهو ممتنع ولا كذلك فى بناء غيره لأن سماعه لما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يبطله فجاز البناء عليه اه حج .

فائدة — وقع السؤال فى الدرس عما لو رأى حنفيا مس فرجه مثلا ثم خطب فهل تصح خطبته أم لا فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر الصحة ويوجه بما صرحوا به أنا نحكم بصحة عبادة المخالفين حيث قلدوا تقليدا صحيحا وإنما امتنعت القدوة بهم للربط الحاصل بين الإمام والمأموم المقتضى لجزمه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد صحة صلاته ، ولا ارتباط بين السامعين والخطيب حيث حكم بصحة عبادته اكتفى بخطبته لكننا لانصلى خلفه فإن أم غيره جاز الاقتداء به ويحتمل أن يقال وهو الأقرب بل المتعين عدم الصحة لأنه وإن لم يكن بينهما رابطة لكنه يؤدي إلى فساد نية المأموم لاعتقاده حين النية أنه يصلى صلاة لم تسبق بخطبة فى اعتقاده (قوله فصار عدد درجه تسعة) لعله لم يعد الدرجة المسماة بالمستراح وإلا فتكون عشرة .

على السابعة وهي الأولى وينبغي أن يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين قاله الصيمري وظاهر كلامهم استحبابها على منبر ولو بمكة وهو الأوجه وإن قال السبكي الخطابة بمكة على منبر بدعة والسنة أن يخطب على الباب كما فعل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وإنما أحدث المنبر بمكة معاوية بن أبي سفيان ويكره منبر كبير يضيق على المصاين ويستحب التيامن في المنبر الواسع (أو) على موضع (مرتفع) لكونه أبلغ في الإعلام إن لم يكن منبر كما في الشرحين والروضة وإن اقتضت عبارة الكتاب التسوية فإن تعذر استند إلى نحو خشبة كما كان عليه السلام يفعله قبل المنبر (ويسلم) عند دخوله على الحاضرين لاقباله عليهم ثم (على من عند المنبر) ندبا إذا انتهى إليه كما في المحرر للاتباع رواه البيهقي ولمفارقته إياهم ، وظاهر كلامهم أنه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم إلا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والأوجه كما هو القياس سنّ السلام على كل صف أقبل عليهم ، ولعل اقتصارهم على ذينك لأنهما أكد وقد صرح الأذرى بنحو ذلك ولا تسنّ له تحية المسجد كما في زوائد الروضة (و) يسنّ (أن يقبل عليهم) بوجهه لأنه اللائق بأدب الخطاب ولأنه أبلغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه . نعم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم لنحو ظهره أخذا من العلة المارة ولأنهم محتاجون لذلك فيه غالبا على أنه من ضروريات الاستدارة المنسوبة لهم كما مرّ (إذا صعد) الدرجة التي تحت المستراح أو استند إلى ما يستند إليه (ويسلم عليهم) ندبا للاتباع ولإقباله عليهم ويجب ردّ السلام عليه في الحالين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع ويندب رفع صوته زيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم ولأنه أبلغ في الإعلام (ويجلس) بعد سلامه على المستراح ليستريح من تعب الصعود (ثم) هي بمعنى الفاء التي أفادتها عبارة أصله (يؤذن) بفتح الذال في حال جلوسه قاله الشارح وضبطه الدميري بكسرهما ليوافق ما في المحرر من أن المستحب كون المؤذن واحدا لاجتماعهما استجبه أبو على الطبري وغيره ، وعبرة الشافعي وأحب أن يؤذن مؤذن واحد إذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لأنه لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم

(قوله أخذا من العلة المارة) أي عند قول المصنف ويسن الانصات وهي مافية من توجيههم للقبلة (قوله كما مرّ) أي في صلاة الجماعة (قوله ويندب رفع صوته) يعني بالخطبة بقرينة قوله زيادة على الواجب وإن كان الأولى تأخير هذا لمحلّه

(قوله على السابعة وهي الأولى) وعليه فصورة ما فعلوه أنه رفع المنبر باقيا بصورته وجعل تحته الدرج المذكور (قوله بين المنبر والقبلة) لعل حكمته أن يتأني له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة وعليه فما يفعل الآن من قربه منه جدا خلاف الأولى لكنه ادّعى المبادرة إلى الحراب بعد فراغ الخطبة (قوله أن يخطب على الباب) أي باب الكعبة (قوله ويستحب التيامن) أي للخطيب وهو القرب من جهة اليمين (قوله أو مرتفع) والسنة فيه أن لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة (قوله ولمفارقته إياهم) أي باشتغاله بصعوده المنبر ، ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد إليهم سنّ له السلام وإن قربت المسافة جدا (قوله ولا يسنّ له تحية) ومعلوم أن التحية لمن كان في غير المسجد ثم أتاه ، ومنه يعلم أن من كان جالسا في المسجد وأراد الخطبة سنّ له فعل راتبها قبل الصعود (قوله اللائق بأدب الخطاب) وفي نسخة الخطباء (قوله أنه لا كراهة في استقبالهم) أي لأنهم يستدبرون في المسجد الحرام فلا يتأتى لجميعهم الاستقبال بل بعضهم يستقبل وجهه وبعضهم يستقبل ظهره (قوله أخذا من العلة المارة) هي قوله لأنه اللائق الخ (قوله إذا صعد) بكسر العين كما في شرح الروض (قوله ويجلس بعد سلامه) أي فلو لم يأت به قبل الجلوس فينبغي له أن يأتي بعده ويحصل له أصل السنة.

إلا مؤذن واحد فان أذنوا جماعة كرهت ذلك ولا يفسد شيء منه الصلاة لأن الأذان ليس من الصلاة وإنما هو دعاء إليها وما ضبطه الشارح لا ينافي كون المؤذن واحدا كما لا يخفى وأما ما جرت به العادة في زمننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول - إن الله وملائكته - الآية ثم يأتي بالحديث فليس له أصل في السنة كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ولم يفعل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يهمل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فإذا اجتمعوا خرج إليهم وحده من غير جوايش يصيح بين يديه فإذا دخل المسجد سلم عليهم فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس ويأخذ بلال في الأذان فإذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم بخطب من غير فصل بين الأذان والخطبة لا بأثر ولا خبر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فعلم أن هذا بدعة حسنة إذ في قراءة الآية الكريمة تنبيه وترغيب في الإتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه إكثارها وفي قراءة الخبر بعد الأذان وقبل الخطبة تيقظ للكلف واجتناب الكلام المحرم أو المكروه في هذا الوقت على اختلاف العلماء فيه ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر المذكور صحيح (و) يسنّ (أن تكون) الخطبة (بليغة) أي فصيحة جيزة لأنه أوقع في القلوب من المبتدل الركيك لعدم تأثيره في القلوب (مفهومة) لاغربية وحشية إذ لا ينفذ أكثر الناس بها وقال على رضي الله عنه : حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه : يكون كلامه مسترسلا مينا معربا من غير تغن ولا تمطيط ، وكره المتولى الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام وما ينكره عقول الحاضرين وقد يحرم الأخير إن أوقع في محذور (قصيرة) أي بالنسبة للصلاة لخبر مسلم « أطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة » فتكون متوسطة بين الطويلة

(قوله فعلم أن هذا بدعة حسنة) كان الأولى أن يقول كما قال الشهاب حج لكنها حسنة وإلا ففي علم كونها حسنة مما ذكر نظر ظاهر .

(قوله إلا مؤذن واحد) أي لم يؤذن بين يديه إلا مؤذن واحد فلا ينافي أن له أكثر من واحد (قوله فان أذنوا جماعة كرهت ذلك) قال حج إلا لعذر انتهى أي فان كان ثم عذر بأن اتسع المسجد جدا ولم يكف الواحد تعدد المؤذنون في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للأذان كما صرح به صاحب البهجة حيث قال :

وهي فرادى أدرجت ويندب لمن يؤذنون أن يرتبوا
إن يتسع لهم جميعا زمن فان يضق تفرقوا وأذنوا

✽ أي في نواحي مسجد يحتمل ✽
(قوله ثم يأتي بالحديث) أي السابق في قوله إذا قلت لصاحبك الخ بعد الأذان كما يأتي (قوله بل كان يهمل) أي يؤخر الخروج (قوله يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته) لم يقل في افتتاح خطبته فأشعر أنه كان يقوله كيف اتفق من غير تخصيصه بموضع بعينه ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لكونه مشتملا على الأمر بالإنصات (قوله يكون كلامه) أي يسنّ أن يقول الخ وقوله معربا أي واضحا (قوله من غير تغن ولا تمطيط) عطف تفسير (قوله وأقصروا الخطبة) بضم الصاد محلى وشيخ الإسلام وقضية تعبير الشارح الآتي بالاقصار كسر الصاد وفتح الهمزة ويكون مأخوذا من أقصر إلا أن يقال إن ضم الصاد هي الرواية من قصر وهو لا ينافي أن أقصر لغة ثم رأيت في المصباح أن قصر هو الكثير وأن تعديته بالهمز أو التضعيف لغة قليلة وعليه فيجوز في هذه المادة من حيث اللغة ضم الصاد مخففة من قصر وكسرها مع فتح الهمز مع أقصر وكسرها مشددة من قصر .

والقصيرة ولا يعارضه خبره أيضا من أن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبته قصدا ومن أن قصرها علامة على الفقه لأن القصر والطول من الأمور النسبية فالمراد باقتصارها إقصاها عن الصلاة وبإطالة الصلاة إطالتها على الخطبة فعلم أن سن قراءة ق في الأولى لا ينافي كون الخطبة قصيرة أو متوسطة قال الأذرعى : وحسن أن يختلف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب وقد يقتضى الحال الإسهاب كالحث على الجهاد إذا طرق العدو والعياذ بالله تعالى البلاد وغير ذلك من النهى عن الخمر والفواحش والزنا والظلم إذا تتابع الناس فيها وحسن قول الماوردى ويقصد إيراد المعنى الصحيح واختيار اللفظ الفصيح ولا يطول إطالة تمل ولا يقصر قصرا يخل انتهى وما ذكره الأذرعى غير مناف لما مر إذ الإطالة عند دعاء الحاجة إليها لعارض لا يعكر على مآصله أن يكون مقتصدا (ولا يلتفت يمينا و) لا (شمالا) ولا خلفا (فى شئ منها) لأنه بدعة بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم إلى فراغها ولا يعث بل يخشع كما فى الصلاة ولو استقبل القبلة أو استدبرها الحاضرون أجزأ مع الكراهة (وأن يعتمد) فى حال خطبته استحبابا (على سيف أو عصا) ونحوه من قوس أو رمح لما صح « أنه صلى الله عليه وسلم توكأ فى خطبته يوم الجمعة على قوس أو عصا » وحكمته الإشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلاح ولهذا قبضه باليسرى على عادة من يريد الجهاد به وليس هذا تناولا حتى يكون باليمين بل هو استعمال وامتهان بالانكساء فكانت اليسار به أليق مع ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة ويشغل يمينه بالمنبر إن لم تكن فيه نجاسة كذرق طير لا يعنى عنه وهى ملاقية له فان لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره أو أرسلهما والغرض أن يخشع ولا يعث بهما كما مر ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وإرسال الأخرى فلا بأس به ويكره له ولهم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وإن لم يشد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرها ويكره ما ابتدعه جهلة الخطباء من الإشارة بيد أو غيرها والاتفات فى الخطبة الثانية ودق الدرجة فى صعوده بنحو سيف أو رجله والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جالوسه عليه وقول البيضاوى : يقف فى كل مرقة وقفة خفيفة يسأل الله المعونة والتسديد غريب ضعيف ومبالغته للإسراع فى الثانية وخفض الصوت بها والاحتباء حال الخطبة للنهى الصحيح عنه ولجلبه النوم ويسن أن يختم الثانية بقوله أستغفر الله لى ولكم ومن البدع المنكرة كما قاله القمولى كابن النحاس وغيره كتب كثير أوراقا يسمونها حفائظ آخر جمعة من شهر رمضان حال الخطبة لما فيه من الاشتغال عن الاستماع ،

(قوله والغرض أن يخشع
الح) أى عند عدم
وجدانه لما مر فلا ينافي
الحكمة المارة .

(قوله الاسهب) أى التطويل (قوله أو عصا) أى تارة على هذا وتارة على هذا (قوله أو أرسلهما) وينبى أن تكون الأولى أولى للأمر بها فى الصلاة وقد يشعر به التقديم (قوله ويكره له) أى حال الخطبة (قوله يقف فى كل مرقة) قال فى المختار المرقاة بالفتح والكسر : الدرجة ، فمن كسر شبهها بالآلة التى يعمل بها ومن فتح جعلها موضع الفعل (قوله غريب ضعيف) أى فلا يسن بل قد يقتضى كلامه كراهة ذلك فيطلب منه الصعود مسترسلا فى مشيه على العادة وعبرة الزيادة ويصعد بتؤدة ورفق كما فى التبصرة ومثله فى سم على منهج نقلا عن العباب وهى ظاهرة فيما قدمناه (قوله بقوله أستغفر الله لى ولكم) أى ويحصل ذلك بمرة واحدة وبه تعلم أن ما يقع من بعض جهلة الخطباء من تكريرها ثلاثا لأصله .

وكتابة ما لا يعرف معناه ، وقد يكون دالا على ما ليس بصحيح ، ومما عمت به البلوى في أما كن كثيرة من بلدتنا أن يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في جانب ذلك المنبر عاج غير ملائق له وقد أفق به الوالد رحمه الله تعالى بصحة خطبته كأنصح صلاة من صلى على سرير قوائمه في نجس أو على حصير مفروش على نجس أو بيده حبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تنجر بجره لأنها كالدار فإن كانت صغيرة تنجر بجره لم تصح صلاته قال الأسنوي في المهمات وصورة مسألة السفينة كافي الكفاية أن تكون في البحر فإن كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت أو كبيرة انتهى وإنما بطلت صلاة القابض طرف شيء على نجس وإن لم يتحرك بحركته لعله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مسئلتنا أنه حامل للمنبر (وأن يكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) تقريباً (وإذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الإقامة وبادر الإمام) ندبا (ليبلغ المحراب مع فراغه) من الإقامة مبالغته في تحقق الموالاة وتخفيفاً على الحاضرين وقضية ذلك أنه لو كان الإمام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطيء النهضة سن له القيام بقدر يبلغ به المحراب وإن فاتته سنة تأخر القيام إلى فراغ الإقامة (ويقرأ) ندبا بعد الفاتحة (في) الركعة (الأولى الجمعة و) في (الثانية المنافقين) بكاملها أو سبج وهل أذاك ولو صلى بغير محصورين للاتباع رواه مسلم فيهما قال في الروضة كان صلى الله عليه وسلم يقرأ بهاتين في وقت وهاتين في آخر فالصواب أنهما سنتان لا قولان كما أفهمه الرافعي انتهى وقراءة الأولين أولى كما صرح به الماوردي فإن ترك الجمعة أو سبج في الأولى عمداً أو سهواً أو جهلاً قرأها مع المنافقين أو هل أذاك في الثانية لنا كدأمر السورتين وإن كان إماماً لغير محصورين ولو قرأ بالمنافقين في الأولى قرأ بالجمعة في الثانية وقراءة بعض من ذلك

(قوله وكتابة ما لا يعرف معناه) معطوف على الاشتغال.

(قوله وكتابة ما لا يعرف معناه) قال حجج بعدما ذكر أي وقد جرم أئمتنا وغيرهم بحرمه كتابة وقراءة الكلمات الأعجمية التي لا يعرف معناها (قوله وقد أفق الوالد رحمه الله تعالى بصحة خطبته) أي حيث لم ينجر بجره أخذاً من كلامه الآتي (قوله وفي الثانية المنافقين) قال حجج فان لم يسمع أي قراءة الإمام وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها أي الأولى احتمال أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال يقرأ المنافقين لأن السورة ليست متصلة في حقه انتهى والأقرب الاحتمال الأول لأنه إذا قرأ المنافقين في الثانية خلت صلاته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فإن صلاته اشتملت على الصورتين وإن كانت كل منهما في غير موضعها الأصلي وأما لو أدرك الإمام في الثانية وسمع قراءته قال سمع على حجج فالذي يتجه أن يقرأ المأموم في ثانيته الجمعة لأن قراءة الإمام قراءة للمأموم فكان المأموم قرأ المنافقين فيها وإن كانت أول صلاته فيقرأ الجمعة في الثانية لثلاث صلواته منها انتهى ولو قيل في هذه يقرأ المأموم في ثانيته المنافقين لم يبعد لأن قراءة المأموم المنافقين الذي سمعها المأموم ليست قراءة حقيقة للمأموم بل ينزل منزلة ما لو أدركه في الركوع فيحمل القراءة عنه فكأنه قرأ ما طلب منه في الأولى أصالة وهو الجمعة وبقي ما لو قرأ الإمام الجمعة والمنافقين في الركعة الأولى فينبغي أن يقرأ في الثانية سبج وهل أذاك لأنهما طلبا في الجمعة في حد ذاتهما (قوله ولو صلى بغير محصورين) عمومهم شامل لما لو تضرروا أو بعضهم لحصر بول مثلاً ، وينبغي خلافه لأنه قد يؤدي إلى مفارقة القوم له وصيرورته منفرداً .

أفضل من قراءة قدره من غيرها إلا إذا كان ذلك الغير مشتملاً على ثناء كآية الكرسي، وحكم سبع والغاشية ما تقرر في الجمعة والمنافقين، ويسنّ كون القراءة في الجمعة (جهراً) بالاجماع وهذه من زيادة الكتاب على المحرر من غير تمييز، ويسن للسبوق الجهر في ثانيته كأنقله صاحب الشامل والبحر عن النص .

فصل

في الأغسال المستحبة في الجمعة وغيرها وما يذكر معها

(يسن الغسل لحاضرها) أي لمريد حضورها وإن لم تلزمه الجمعة لخبر «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل» وخبر البيهقي بسند صحيح «من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتمها فليس عليه غسل» (وقيل) يسن الغسل (لكل أحد) كالعيد وإن لم يرد الحضور ويفارق العيد على الأول حيث كان غسله لليوم فلم يختص بمن يحضر بأن غسله للزينة وإظهار السرور وهذا للتنظيف ودفع الأذى عن الناس ومثله يأتي في التزيين ويكره ترك الغسل لأخبار الصحيحين «غسل الجمعة واجب» أي متأكد على كل محتمل «وحق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً» زاد النسائي «وهو يوم الجمعة» وصرفها عن الوجوب خبر «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل أفضل» رواه الترمذي وحسنه وخبر مسلم «من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا واستمع وأنصت غفر له ما بينه

[فصل] في الأغسال
المستحبة في الجمعة وغيرها
(قوله لأخبار الصحيحين
غسل الجمعة الخ) في شرح
الروض مثل هذا التعبير
لكنه ساق ثلاثة أحاديث
الحديثين المذكورين
وخبر «إذا أتى أحدكم
الجمعة فليغتسل» المتقدم

(قوله أفضل من قراءة قدره من غيرها) ظاهره ولو كان سورة كاملة لكن تقدم له في صفة الصلاة أن قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من طويلة فليراجع، ويحتمل تخصيص أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طلب السورة الكاملة التي قرأ بعضها .
فائدة — ورد «أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثني رجله الفاتحة والاخلاص والمعوذتين سبعا سبعا غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الأجر بعدد من آمن بالله ورسوله» وفي رواية لابن السني أن ذلك باسقاط الفاتحة يعيد من السوء إلى الجمعة الأخرى . وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه ودينه وأهله وولده اه حج وقوله وقبل أن يتكلم أي ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة عذراً في عدم رد السلام فيما يظهر على أنه يجوز أن الرد لا يفوت ذلك لوجوبه عليه (قوله وهذه من زيادة الكتاب) أي وقد علم من تتبع كلامه أنه إذا كانت الزيادة كلمة أو نحوها لا ينبه عليها .

فصل

في الأغسال المستحبة في الجمعة وغيرها

(قوله ومثله يأتي في التزيين) أي فيقال يختص هنا بمريد الحضور بخلافه في العيد (قوله وأنصت) عطف مغاير .

وبين الجمعة الأخرى » وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحليمي في شعب الإيمان والقاضي حسين في كتاب الحج أن ما شرع بسبب ماض كان واجبا كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى في المستقبل كان مستحبا كأغسال الحج واستثنى الحليمي من الأول الغسل من غسل الميت . قال الزركشي وكذا الجنون والاعماء والإسلام (ووقته من الفجر) الصادق فلا يجزئ قبله لأن الأخبار علقت به باليوم ويفارق غسل العيد حيث يجزئ قبل الفجر ببقاء أثره إلى صلاة العيد لقرب الزمن ولأنه لو لم يجز قبل الفجر لضاق الوقت وتأخر عن التبكير إلى الصلاة (وتقريبه من ذهابه) إلى الجمعة (أفضل) لأنه أفضى إلى الغرض من التنظيف وإن قال الأذري الأقرب أنه إن كان بجسده عرق كثير وريح كريه أخر وإلا بكر ولو تعارض هو والتبكير قدم كما قاله جمع متأخرون لأنه مختلف في وجوبه ولتعدي أثره إلى الغير بخلاف التبكير ولا يبطله حدث ولا جنابة (فإن عجز) عن الماء حسا أو شرعا (تيمم في الأصح)

(قوله وبين الجمعة الأخرى) زاد عن مسلم في شرح الروض وزيادة ثلاثة أيام (قوله ووقته من الفجر) ويخرج بفوات الجمعة وقيل وقته من نصف الليل كالعيد انتهى خطيب (قوله وإن قال الأذري الخ) أخره حج عما بعده وهو أولى وعبارته ولو تعارض مع التبكير قدمه حيث أمن الفوات على الأوجه للخلاف في وجوبه ومن ثم كره تركه (قوله ولو تعارض هو) أي الغسل (قوله قدم) أي الغسل ومثله بدله فيما يظهر فإذا تعارض التبكير والتيمم قدم التيمم لأن الأصل في البدن أن يعطى حكم المبدل منه من كل وجه لكن يرد عليه أن الغسل إنما قدم لأنه قيل بوجوبه وأما التيمم في سنه خلاف فضلا عن الاتفاق على سنه (قوله ولا يبطله حدث ولا جنابة) عبارة العباب بعد ما ذكر لكن يسن إعادته انتهى . قال سم على حج وظاهره سن إعادته فيهما لكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه أيضا كما بينه الشارح في شرحه وهو كما بين بل القياس حرمة لأنه عبادة بلا سبب فهي فاسدة فتحرم كما لو اغتسل في غير يوم الجمعة بنيتها إلا أن يقال لما كان الغرض من الغسل التنظيف ووقته باق لم يحرم (قوله فإن عجز تيمم في الأصح) قال حج ولو وجد ماء يكفي بعض بدنه فظاهر أنه يأتي هنا ما يجيء في غسل الاحرام انتهى والذي يأتي له في الاحرام نصه ولو وجد بعض ماء يكفيه فالذي يتجه أنه إن كان ببدنه تغير أزاله به وإلا فإن كفي الوضوء توشأ به والاعسل به بعض أعضاء الوضوء وحينئذ إن نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل وإلا كفي تيمم الغسل فإن فضل شيء عن أعضاء الوضوء غسل به أعلى بدنه انتهى ومعاوم أن الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال قضية قوله إن كان ببدنه تغير أزاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مرادا وهل يكره ترك التيمم إعطاء له حكم مبدله كما هو الأصل أولا لفوات الغرض الأصلي فيه من النظافة كل محتمل انتهى حج . أقول : والأقرب السكراهة لأن الأصل في البدل أن يعطى حكم مبدله إلا لما منع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي إذ لو نظر إليه لما طلب التيمم وفي حج ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد أن يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فإن اقتصر على تيمم بنيتها فقياس ما مر آخر الغسل حصولهما ويحتمل خلافه لضعف التيمم انتهى والأول ظاهر وهو قريب ونقل عن إفتاء مر .

(قوله إن كان بجسده عرق كثير الخ) يعني إن كان جسده يجلب الأعراق والأوساخ كثيرا كما هو ظاهر .

بنيته بدلا عن الغسل أو بنية طهر الجمعة فيما يظهر إحراز الفضيلة كسائر الأغسال ومقابل الأصح لا يتيمة إذ المقصود من الغسل التنظيف وقطع الرائحة الكريهة والتميم لا يفيد (ومن المسنون غسل العيد) الأصغر والأكبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء) لاجتماع الناس لذلك كالجمعة وستأتي أوقاتها في أبوابها (و) الغسل (لغسل الميت) سواء أكان الميت مسلما أم كافرا وسواء أكان الغاسل جنبا أم حائضا كما يسن الوضوء من حملة لعموم خبر «من غسل ميتا فليغتسل ومن حملة فليتوضأ» وإنما لم يجب لخبر «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه» وقيس بالغسل الوضوء وقوله ومن حملة أى أراد حملة ليكون على طهارة (و) غسل (الجنون والمغمى عليه

فائدة — سئل السبكي رحمه الله تعالى هل تقضى الأغسال المسنونة فقال لم أر فيها نقلا والظاهر لا لأنها إن كانت للوقت فقد فات أو للسبب فقد زال اه وسيأتي في كلام الشارح وهو ظاهر في غسل الكسوف ونحوه أما غسل غاسل الميت والجنون والاعماء فلا يظهر فيها الفوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وإن طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والاعماء احتمال الإنزال . نعم إن عرضت له جنابة بعد نحو الجنون فاغتسل عنها احتمل فواته واندرجه في غسل الجنابة (قوله بنيته) أى التيمم بدلا عن الغسل الخ (قوله أو بنية طهر الجمعة) أى بأن يقول نويت التيمم لطهر الجمعة ولا يكفي أن يقصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم (قوله والاستسقاء) ظاهره ولو فعلت الثلاثة فرادى وإن أشعر التعليل بخلافه سم على حجج (قوله لاجتماع الناس لذلك) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلى جماعة وقضية المتن أنه لا فرق بين ذلك ومن يصلى منفردا اه سم على حجج وقوله لا فرق هو المعتمد (قوله والغسل لغسل الميت) أى أو تيممه كما هو الظاهر أى ولو شهيدا وإن ارتكب محرما ونقل في الدرس عن الناصر الطبلاوى في شرح التحرير ما يصرح بطلب التيمم من غسل الميت وعبارته تنبيه : تعبيره بغسل ميت جرى على الغالب وإلا فلو يم الميت لعجزه عن غسله ولو شرعا سن للفاعل الغسل إن قدر وإلا فليتيمة أيضا كما في غسل الجمعة ونحوه اه وسواء أكان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باشروا كلهم الغسل بخلاف معاونين بمناولة الماء أو نحوه وظاهره أنه لا فرق أيضا بين أن يباشر كل منهم جميع بدنه أو بعضه كيدنه مثلا وظاهره أيضا أن الحكم كذلك ولو لم يكن الموجود منه الا العضو المذكور فقط وغساوه وهو قريب قال حجج وصح جمع «أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربعة من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامه ومن غسل الميت» وكتب عليه سم قوله ومن غسل الميت هذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه (قوله ومن حملة) هذا لا يلاقى ما قدمه من قوله كما يسن الوضوء من حملة وقضيته أنه إذا انتهى حملة لا يسن الوضوء بعده فليتأمل وعبارة سم على منهج ويستحب الوضوء لمسه وكذا لحمه على ما يؤخذ من قول شرح الروض في قوله في الحديث ومن حملة فليتوضأ وقيس بالحمل المس اه والمتبادر منها أن الوضوء بعد الحمل ثم رأيت في سم على حجج مانصه وهل المراد أن الوضوء بعد الحمل كما هو ظاهر اللفظ أو قبله والمعنى من أراد حملة فيه نظر فليراجع وعبارة الروض : والغسل من غسل الميت سنة كالوضوء من مسه انتهى وفي شرحه في قوله في الخبر ومن حملة فليتوضأ وقيس بالحمل المس انتهى وقوله وقيس الخ يقتضى أن الوضوء بعد الحمل كما أنه بعد المس لا قبله كما هو ظاهر

(قوله كما يسن الوضوء من حملة) من فيه تعليلية للاق ماسيأتي له في تأويل الحديث المقتضى أن الوضوء للحمل لا من الحمل وفي بعض النسخ كما يسن الوضوء لمن حملة وقد يقال في تأويلها مثل ما سيأتي في تأويل الحديث أى لمن أراد حملة .

إذا أفقا) أى ولم يتحقق منهما إنزال ونحوه مما يوجبہ للاتباع في الإغماء رواه الشيخان وفي معناه الجنون بل أولى لما قيل عن الشافعي أنه قال: قل من جنّ إلا وأنزل لا يقال لم لم يجب كما يجب الوضوء لأننا نقول لاعلامه ثم على خروج الريح بخلاف المني لمشاهدته وينوى هنا رفع الجنابة لأن غسله لاحتمالها كما تقرر ويجزئه بفرض وجودها إذا لم يبين الحال أخذاً مما مرّ في وضوء الاحتياط وشمل كلامهم الغسل من الجنون والإغماء غير البالغ أيضاً عملاً بعموم الخبر (و) الغسل (للكافر) بعد إسلامه (إذا أسلم) ولم يسبق منه نحو جنابة ويسنّ غسله بماء وسدر وأن يحلق رأسه قبل غسله ووقت غسله بعد الإسلام كما مر وما في خبر ثمانية مما يخالفه محمول على أنه أسلم ثم اغتسل ثم أظهر إسلامه بقرينة رواية أخرى أما إذا سبق منه نحو جنابة فيجب غسله وإن اغتسل في الكفر لعدم صحته منه وظاهر إطلاقهم عدم انفراق هنا في استحباب الحلق بين الذكر وغيره وهو محتمل ويحتمل أن محل ندبه للذكر المحقق وأن السنة للمرأة والحنث التقصير كالحج وعلى الأول يفرق بأن القصد ثم إزالة شيء من شعره بدليل أن الواجب إزالة ثلاث شعرات فقط ، وهنا جميع ما ثبت في الكفر بدليل خبر «ألق عنك شعر الكفر» وعلى هذا يكون ندب

(قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى على وجه الاشتراط كما سيأتي فلا تصح نية غسل الإفاقة مثلاً وعليه فما ينويه غير البالغ مع انتفاء هذا المعنى فيه يراجع (قوله ويجزئه بفرض وجودها) انظر مامعنى الأجزاء مع أنه محكوم بطهارته ما لم يتبين الحال

وفي شرح مر ومن حملة أى أراد حملة انتهى فليراجع ، وظاهر قوله في الحديث فليغتسل أن الغتسل بعد تغسيل الميت (قوله إذا أفقا) وينبغي أن يلحق بالمغمى عليه السكران فيندب له الغسل إذا أفاق بل قد يدعى دخوله في المغمى عليه مجازاً (قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى في الجنون والإغماء (قوله ويجزئه) أى الغسل وقوله بفرض وجودها أى الجنابة (قوله إذا لم يبين الحال) أى وهل يرتفع به الحدث الأصغر أولاً لأن غسله للاحتياط والحدث الأصغر محقق فلا يرتفع بالمسكوك فيه فيه نظر والأقرب الثاني لما ذكر (قوله وشمل كلامهم الغسل من الجنون) وقضيته أنه ينوى حينئذ رفع الجنابة وإن قطع باتتفائها منه لكونه ابن ثمان من السنين مثلاً وهو بعيد جداً لاستحالة إنزاله بل الظاهر أن الصبي ينوى الغسل من الإفاقة لكن نقل عن مر أنه ينوى في هذه الحالة رفع الجنابة نظراً لحكمة المشروعية انتهى ومثله في الزيادة معقباً له بقوله هذا ما بحث وما نقل عن مر وشيخنا الزيادة يتناول قوله هنا وشمل كلامهم الغسل غير البالغ لكن لا تعرض فيه للنية وفي شرح الخطيب على الغاية أن البالغ ينوى رفع الجنابة بخلاف الصبي فإنه ينوى السبب (قوله ويسنّ غسله بماء وسدر) ولعل وجه تخصيص هذا بطلب الصدر فيه دون بقية الأغسال المبالغة في إظهار التباعد عن أثر الشرك وتنزيل أثره وإن كان معنوياً منزلة الأقدار الحسية (قوله وأن يحلق رأسه قبل غسله) قال سم على منهج بعد ما ذكر لا بعده كما وقع لبعضهم وقال مر إن حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلق أى لترتفع الجنابة عن شعره وإلا فبعد الحلق لأنه أنظف لرأسه انتهى (قوله فيجب غسله) ظاهره أنه لا يخاطب بالغسل المسنون وقياس من أصبح جنباً يوم الجمعة حيث طلب منه الغسل للجنابة والجمعة حتى لو نوى أحدهما حصل له فقط أنه هنا كذلك ونقل عن بعضهم في الدرس أنه كذلك (قوله بين الذكر وغيره) معتمد وقوله وعلى الأول هو قوله عدم الفرق هنا الخ (قوله وهنا جميع ما ثبت في الكفر) قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس لكن ظاهر كلامهم يخالفه وعليه فلعل سبب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكانت إزالته علامة ظاهرة على التباعد عن أثر الكفر ، وإنما لم يتعد لشعور الوجه لما في إزالتها من المثلة ولا كذلك الرأس لسترها .

الحلق هنا غير الذكر مستثنى من كراهته له وقياس ماسياتى في الحج ندب إمرار موسى على رأس من لاشعر له (وأغسل الحج) الآتى بيانها إن شاء الله تعالى الشامل ذلك للعمرة أيضا وعلم من إتيانه بمن عدم انحصار الأغسال السنونة فيما ذكره فمنها الغسل لتغير بدن من نحو حجامه أو فصد أو خروج من حمام عند إرادة الخروج وإن لم يتنور لأنه يغير البدن ويضعفه والغسل يشده وينعشه ومن تنف إبط ويقاس به نحو قص الشارب وحلق العانة ، وقد صرح في الرواق بالثانى وللاعتكاف ولكل ليلة من رمضان وقيدة الأذرى بمن يحضر الجماعة ، والأوجه الأخذ باطلاقهم والدخول حرم مكة والمدينة وفي الوادى عند سيالنه ولكل مجمع للناس أما الغسل للصلاوات الخمس فغير مستحب ،

(قوله أو خروج من حمام)
الأولى إسقاط لفظ
خروج (قوله والأوجه
الأخذ باطلاقهم إذ جماعة
الليل بجماعة النهار) كذا
في نسخة ولم يظهر لى معنى
هذا التعليل بل قد يفيد
بظايره نقيض المطلوب
ولعل مراده منه مافى
التحفة وإن قصرت
عبارته عنه ونص مافى
التحفة قال الأذرى: إن
حضر الجماعة وفيه نظر
لأنه لحضور الجماعة
لا يختص بمرضان فنصهم
عليه دليل على ندبه وإن لم
يحضرها لشرف الزمان اه
(قوله ولكل مجمع
للناس) عبارة التحفة
وعند كل مجمع من مجامع
الخير ونقل عنه الشهاب
سم فى شرح العباب أن
المباح كذلك.

(قوله الشامل ذلك) أى المذكور ولعل وجه الشمول أن المراد بأغسال ما ذكر من الأغسال فى بابيه
(قوله الغسل لتغير بدن) قضيته عدم استحباب الغسل من الحجامه والفصد إذا لم يتغير بدنه
وقضية حج خلافه فانه جعل ندب الغسل لمجرد الحجامه والفصد ولم يقيد بالتغير والأقرب قضية
حج ولعل المراد بالتغير حدوث صفة لم تكن موجودة قبل ويدل عليه قوله ومن تنف إبط
ويقاس به الخ أو أن نحو الحجامه مظنة للتغير (قوله من نحو حجامه) بيان للأسباب المغيرة
للبدن (قوله أو خروج من حمام) وهل يغتسل بماء بارد أو حار فإن الحار يرخى البدن والبارد
يشده ثم رأيت فى فتاوى شيخنا حج التقييد بالبارد اه سم على منهج وقوله عند إرادة
الخروج يفيد أنه يغتسل داخل الحمام لإزالة التغير الحاصل من العرق ونحوه وعليه فلو اغتسل من
الحنفية مثلا ثم اتصل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر (قوله ومن تنف إبط) أى كلا
أو بعضا (قوله ولكل ليلة من رمضان) أى ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطولوع الفجر
(قوله والأوجه الأخذ باطلاقهم) أى فلا يتقيد بمريد الجماعة وذلك لأن الغسل للجماعة سنة
مستقلة كما يصرح به قوله إذ جماعة الليل الخ فإن جماعة النهار يطلب الغسل لها ، ويشمل ذلك
قوله ولكل مجمع الخ لكن قد يشكل كل هذا على قوله أما الغسل للصلاوات الخمس فغير مستحب الخ
فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتأمل إلا أن يقال مراده أن الغسل للصلاة لا يسق لها
من حيث كونها صلاة فلا ينافى سنتيه لها من حيث الجماعة (قوله ولدخول حرم مكة) قال حج
ولأذان ولدخول مسجد أى قبلهما (قوله ولكل مجمع للناس) قال حج من مجامع الخير ونقل
عنه سم أنه قال فى شرح العباب أى على مباح فيما يظهر لأن الاجتماع على معصية لاهرمه له الخ
اتمى ، ومن المباح الاجتماع فى التهوية التى لم تشتمل على أمر محرم ولو كان الداخل ممن لا يلىق به
دخولها كعظيم مثلا ثم ينبغى أن هذه الأغسال المستحبة إذا وجد لها أسباب كل منها يقتضى الغسل
كالإفاقة من الجنون مثلا وحلق العانة وتنف الإبط إلى غير ذلك يكفى لها غسل واحد لتدخلها
لكونها مسنونة وأنه لو اغتسل لبعضها ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الأسباب وإن تقاربت
وكالغسل التيمم فى ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل للعيد
قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتى به بعد دخول وقته .

كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه (وآ كدها غسل غاسل الميت) في الجديد للاختلاف في وجوبه (ثم) يابيه في الفضل غسل (الجمعة) للاختلاف فيه أيضا على ماسيأتي (وعكسه القديم) فقال آ كدها غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ، وقد رجحه المصنف فقال (قلت : القديم هنا أظهر) من الجديد وصوب في الروضة الجزم به (ورجحه الأكثرون وأحاديثه) أى غسل الجمعة (صحيحة كثيرة وليس للجديد) هنا (حديث صحيح) يدل عليه (والله أعلم) وقد اعترض عليه في هذه الدعوى بأنه قد صحح الترمذى وابن حبان وابن السكن حديث « من غسل ميتا فليغتسل » وقال الماوردى : خرج بعض أصحاب الحديث لصحته مائة وعشرين طريقا لكن قال البخارى : الأشبه وقفه على أبى هريرة ، وقد أحسن الرافعى حيث قال : لأن أخبار الجمعة أصح وأثبت على أنه يمكن الجواب عن المصنف بأن نفيه إنما هو بحسب ما استحضره في ذلك الوقت أو أنه ليس له حديث صحيح بمعنى متفق على صحته فلا ينافى ما تقرّر ، ويؤخذ مما ذكر أن الأفضل بعدهما ما كثرت أحاديثه ثم اختلاف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعديا أكثر ، ومن فوائد معرفة الآ كدها تقديمه فيما لو أوصى بماء لأولى الناس به وبنوى بسائر الأغسال السنونة أسبابها لإغسال الإفاقة من الجنون والإغماء فإنه بنوى الجنابة كما مر ونقله الزركشى وارتضاه ، ويغتفر عدم الجزم بالنية للضرورة ، ولو فاتت هذه الأغسال لم تقض

(قوله على أنه يمكن الجواب عن المصنف الخ) ويمكن الجواب أيضا بأن مراده بالحديث المنفى ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم كما هو اصطلاح لبعضهم فلا ينافى صحة الخبر المذكور لأنه موقوف وفاقا للبخارى (قوله ويؤخذ مما ذكر أن الأفضل بعدهما ما كثرت أحاديثه الخ) في أخذ ما ذكر على هذا الترتيب مما قدمه منع ظاهر .

(قوله كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى) المتبادر أنه لا يستحب الغسل لها وإن فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول حجج ولكل مجمع ما نصه هل ولو لجماعة الخمس اه وعلم رده من المتبادر المذكور فليراجع ، وقد تقدم ما فيه (قوله لصحته) أى الحديث (قوله إنما هو بحسب ما استحضره) الأولى ما أشار إليه الحلى من عدم تسليمه لصحة الحديث المذكور المشعر باطلاعه عليه ورده (قوله ما كثرت أحاديثه) في شرح العباب تقديم ما اختلف في وجوبه على غيره اه سم على حجج ، ولعل وجه ما هنا أنهم قدّموا غسل الجمعة لكثرة أحاديثه فأشعر أنهم يقدمون ما كثرت أحاديثه على غيره (قوله ثم ما اختلف في وجوبه) لعل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى وإلا فغسل الميت مختلف في وجوبه ، ومن ثم قدم على غيره على أن الكلام فيما وراء غسل الميت والجمعة ، والأولى أن يقال ما اختلف في وجوبه مقدم على غيره ، فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل منهما قدم ما القول بوجوبه أقوى ، فإن استويا تعارضا فيكونان في مرتبة واحدة (قوله فإنه بنوى الجنابة) ظاهره وجوبه حتى لا يجزى في السنة غير هذه النية ، ثم قال بعد كلام قرره : والحاصل أن الصبي بنوى الغسل من الإفاقة والبالغ بنوى رفع هذا أو رفع الجنابة اه سم على حجج لأن ما ذكره من احتمال الإنزال مجرد حكمة ، ومن ثم طلب من الصبي إذا أفاق ، وتقدم عن م ما يخالفه فليراجع (قوله ولو فاتت هذه الأغسال) انظر بم يحصل الفوات للغسل من غسل الميت ونحوه ، ثم رأيت بهامش نسخة صحيحة من الزيدى ما نصه نقل شيخنا الزيدى أن شخصا من أهل العلم سأل شيخه الطندائى عمّ يخرج به غسل العيد ، فأجاب بأنه يخرج باليوم . وأما غسل الجمعة فبفوات الجمعة ، ونقل شيخنا المذكور عن بعض مشايخه أن غسل غاسل الميت ينتضى بنيته الاعراض عنه أو بطول الفصل اه وقياس ما قدمه في سنة الوضوء اعتماد هذا ، وقد يقال في الجنون والمغمى عليه إنما يفوت الغسل في حقهما بعروض ما يوجب الغسل كجنابة فإن حكمة طلب غسلهما احتمال الجنابة وهو موجود وإن طال زمنه فعند عروض ما يوجب

(قوله لخبر الصحيحين من اغتسل الخ) ظاهره أن الفضل الآتي شرطه (٣٢٣) الغسل فليراجع (قوله ومن راح

في الساعة الثانية الخ) معطوف على من اغتسل وإلّا لقال فإن راح الخ ولعله صلى الله عليه وسلم أشار بذلك إلى أن الغسل ليس بشرط في هذا الفضل أو أنه حذف من الثاني دلالة الأول فليراجع ما يدل على المراد (قوله اسم للخروج) المشهور أنه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « تغدو خماسا وتروح بطنانا » وعليه فالفقهاء ارتكبوا فيه مجازين حيث استعملوه في الذهاب وفيما قبل الزوال (قوله على أن الأزهرى الخ) هو مفهوم الجمهور فكان المناسب أن يقول وقال الأزهرى الخ (قوله ليس المراد من الساعات الفلكية) أى الشاملة للزمانية وهى انقسام كل واحد من الليل والنهار اثني عشر جزءا متساوية طال كل منهما أم قصر وللتسوية وهى انقسامهما أربعين ساعة كل ساعة خمس عشرة درجة فعليه قد يكون النهار أكثر من ثلثي عشرة ساعة وقد يكون أقل وكذلك الليل بخلافه على الأول هذا هو اصطلاح

(و) (يسن لغير معذور) (التبكير إليها) لغير الإمام ليأخذوا مجالسهم ويتنظروا الصلاة لخبر الصحيحين « من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أى مثله ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشا أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أى طووا الصحف فلم يكتبوا أحدا » وفي رواية في الرابعة بطة والخامسة دجاجة والسادسة بيضة وفي أخرى في الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا والسادسة بيضة . أما الإمام فلا يندب له التبكير بل يستحب له التأخير إلى وقت الخطبة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وخلفائه قاله الماوردى وأقره في المجموع ويلحق به من به سلس بول ونحوه فلا يندب له التبكير وإطلاقه يقتضى استحباب التبكير للعجز إذا استحسنا حضورها ، وكذلك الخنثى الذى هو فى معنى العجز وهو متجه والساعات من طلوع الفجر وإما ذكر فى الخبر لفظ الرواح مع أنه اسم للخروج بعد الزوال كما عليه الجمهور لأنه خروج لما يؤتى به بعده على أن الأزهرى قال إنه يستعمل عند العرب فى السير أى وقت كان من ليل أو نهار ، وفى أصل الروضة ليس المراد من الساعات الفلكية وهى الأربع والعشرون ، بل ترتيب درجات السابقين على من يابهم فى الفضيلة لثلاث يستوى فيها رجلان .

إذا اغتسل له اندرج فيه غسل الجنابة بتقدير وجودها زمن الجنون أو الإغماء ثم رأيت فى سم على حج ما يصرح بذلك وعبارته فى أثناء كلام وينبغى أن يستثنى نحو غسل الأفاقة من جنون البالغ لأنه لاحتمال الجنابة وذلك موجود مع الفوات نعم إن حصلت له جنابة بعد الأفاقة واغتسل لها انقطع طاب الفعل السابق انتهى ، وينبغى أن يغسل نحو الفصد والحجامة كغسل غاسل الميت (قوله ويسن التبكير) قال سم على حج لو بكر أحد مكرها على التبكير لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهر فالزوال الإكراه حسب له من حينئذ إن قصد الإقامة لأجل الجمعة فيما يظهر اه رحمه الله (قوله ليأخذوا مجالسهم) يؤخذ منه أن من هو محاور بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطلب العلم بحسب إتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضا أن الخطيب لو بكر إلى مسجد غير الذى يخطب به لا يحصل له سنة للتبكير لأنه ليس متهيئا للصلاة فيه (قوله من اغتسل الخ) هذا الحديث الشريف يفيد أن هذا الثواب المخصوص إنما يحصل لمن اغتسل سم على منهج زاد على حج والثواب أمر توقيفى فيتوقف على الوجه الذى ورد عليه اه رحمه الله (قوله فإذا خرج الإمام) أى للخطبة (قوله حضرت الملائكة) انظر هل المراد بهم الحفظة أو غيرهم ، وعليه فهل الكاتب فى الجمعة الثانية هو الكاتب فى الأولى أو غيره فيه نظر والأقرب أنهم غير الحفظة لأن الحفظة لا يفارقون من عينوا له وهؤلاء يجلسون بأبواب المساجد لعامة من يدخل (قوله فلا يندب له التبكير) هل أجره دون أجر من بكر انتهى سم على منهج وقد يقال تأخيرها لكونه مأمورا به يجوز أن يثاب عليه ثوابا يساوى ثواب المبكرين أو يزيد (قوله له التأخير) أى فلو بكر لا يحصل له ثواب التبكير وحكمته أنه أهيب له وأعظم فى النفوس (قوله ويلحق به) أى الإمام (قوله فلا يندب له التبكير) ظاهره وإن أمن تلويث المسجد ويوجه بأن السلس من حيث هو مظنة لخروج شئ منه ولو على التظنة والعصابة (قوله إذا استحسنا حضورها) أى بأن لم تكن متزينة ولا متعطرة (قوله على أن الأزهرى) هو من غير الجمهور فلا حاجة إلى قوله على أن الأزهرى الخ

الفلكيين ويدل على إرادته هنا مقابلة الفلكية بترتيب الدرجات فقط لكن قول الشارح الآتى وثلاثا يختلف فى اليوم الشاق والصائف يدل على أن المنفى هنا الزمانية فقط إلا أن يقال مراده به بيان ما يلزم على أحد المعنيين زيادة على ما يلزم عليهما معا.

(قوله ولئلا يختلف في اليوم الشاتى والصائف) ليس هذا في الروضة وعبارتها : ثم ليس المراد على الأوجه بالساعات الأربع والعشرين بل ترتيب الدرجات وفضل السابق على الذى يليه لئلا يستوى في الفضيلة رجلان جاء في طرفى ساعة انتهت (قوله إذ لا يبلغ ما بين الفجر والح) فيه نظر إذ أقصر ما يمكن من أيام الشتاء في القطر المصرى أن يكون ما بين الفجر والزوال تسعا وتسعين درجة وهو أكثر من ست ساعات فلكية أى مستوية التى هى مراده كما علم مما مر ، إذ الساعة الفلكية بهذا المعنى خمس عشرة درجة ، ثم رأيت الشهاب عميرة البرلسى سبق إلى نحو هذا (قوله فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده الح) لا يخفى أن معنى ما في الحديث من كونه

(٣٢٤)

جاء في طرفى ساعة ولئلا يختلف في اليوم الشاتى والصائف إذ لا يبلغ ما بين الفجر والزوال في كثير من أيام الشتاء ست ساعات فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده كالمقرب بدنة وإلى من قبله بدرجة كالمقرب بقرة ، وبدرجتين كالمقرب كبشا ، وثلاث كالمقرب دجاجة ، وبأربع كالمقرب بيضة ، لكن قال في شرحى المذهب ومسلم بل المراد الفلكية ، لكن بدنة الأول أكمل من بدنة الأخير و بدنة المتوسط متوسطة كما في درجات صلاة الجماعة القليلة والكثيرة فعليه المراد بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمانية صيفا أو شتاء ، وإن لم تساو الفلكية فالعبرة بخمس ساعات منها أوست وهو المعول عليه طال الزمان أو قصر كما أشار إليه القاضى وهو أحسن من قول الغزالي آخر الأولى إلى طلوع الشمس ، والثانية ارتفاعها ، والثالثة انبساطها حتى ترمض الأقدام ، والرابعة والخامسة الزوال ، وصح في الخبر « يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة »

(قوله جاء في طرفى ساعة) وانظر ما المراد بالحجى هل هو الخروج من المنزل إلى المسجد حتى لو طال المشى من المنزل إلى المسجد بزمان كثير يصدق به أولاد من دخول المسجد لأن الرواح اسم للذهاب إلى المسجد محل نظر والأقرب الثانى كما يتبادر من قوله في الحديث « فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة » الح فان الظاهر منه أن الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل إليهم . ونقل في الدرس عن الزيدى ما يوافق ما استقر بناه . نعم المشى له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله المسجد قبل غيره (قوله ست ساعات) قال سم على منهج بعد ما ذكرولى فيه نظر إذ أقل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهى عشر ساعات فلكية ، وابتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فمن الشمس إلى الزوال يخصه خمس ساعات ، ولا شك أن من الفجر إلى الشمس لا ينقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر ، فما بين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل أيام الشتاء فليأمل (قوله اثنتا عشرة ساعة) هو المعتمد أى وذلك بأن يقسم ما بين الفجر وخروج الخطيب على ست ساعات بناء على روايتها أو خمس بناء على روايتها وتكون الساعات على الوجهين متساوية في المقدار ، ثم مابعد خروج الخطيب إلى الغروب بقية الساعات فتكون ستا أو سبعا على الوجهين السابقين فما قبل الخروج (قوله ترمض الأقدام) بابه طرب مختار (قوله والرابعة والخامسة) لم يميز أول الخامسة من الرابعة فيفيد اشتراكهما في وقت واحد . ولعل المراد منه أنه يجعل مابعد الساعة الثالثة إلى الزوال منقسما بين الرابعة والخامسة على السواء ، وأن محل ذلك حيث خرج الإمام عقب الزوال كما هو الغالب وإلا قسم ما بين خروج الإمام وآخر الثالثة بين الساعتين

للجائى من الثواب بمجيئه في ساعة ما ثواب واحد عند الله تعالى لا يختلف باختلاف الاعتبارات إذ لا يعقل اختلافه بذلك فلعل مراد الشارح بما ذكره تبعا للإمداد أن هذا الثواب الثابت للجائى في ساعة ما ناقص بالنسبة لثواب من جاء قبله وزائد بالنسبة لمن جاء بعده ومقدار التفاوت بينه وبين ثواب من جاء قبله بدرجة كنسبة التفاوت بين البدنة والبقرة ومقداره بينه وبين من جاء بعده بدرجة كنسبة التفاوت بين البقرة والكبش وهكذا وإن لزم عليه ماسيأتى في الشرح وإلا فأخذ على ظاهره لا يكاد يصح فليراجع وليحذر (قوله لكن قال في شرحى المذهب ومسلم بل المراد الفلكية) يعنى

وهو

الزمانية بدليل ماسيأتى (قوله فعليه المراد بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمانية) يقال عليه

الساعات الزمانية إنما تحسب عند علماء الميقات من طلوع الشمس لامن طلوع الفجر ، إلا أن يقال مراده أنها تقسم من الفجر كتقسيم الزمانية التى هى من طلوع الشمس عند أهلها بمعنى أنه يقسم من الفجر إلى الزوال ستة أقسام متساوية كما يقسم من الزوال إلى الغروب كذلك الذى هو موافق لما هو مصطلح علماء الميقات ويلزم عليه أن ساعات ما بين الفجر والزوال أكبر من ساعات ما بين الزوال والغروب لزيادة حصة الفجر على نصف القوس فيه (قوله وإن لم تساو الفلكية) يعنى المستوية وإلا فافرض أنه عبر عنهما بالفلكية أيضا (قوله فالعبرة بخمس ساعات منها) أى من الزمانية كما هو صريح السياق وقوله أوست أى على الروايتين السابقتين . ومعلوم أن الخمس أو الست بهذا المعنى هى جميع ما بين الفجر والزوال .

وهو مؤيد للثاني لاقتضائه أن يومها غير مختلف فلتحمل الساعة على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال ، ومما يؤيد الثاني أيضا ما يلزم الأول من كون الاقتصار في الحديث على الساعات الخمس أو الست لا حكمة له لأن السبق مراتبه غير منضبطة ، ويصح اعتبار الأمرين معا فينظر إلى الساعات من حيث الانقسام إليها ويخصص كل واحدة بشئ وينظر لأفراد الجائين في كل منها من حيث تفاوتهم في البيضة مثلا بسبب الترتيب في الحجى ، في ساعاتها فلا خلاف في الحقيقة بين الروضة والمجموع كذا قاله بعض أهل العصر ، وفيه نظر لا يخفى ، فظاهر أن من جاء في الساعة الأولى ناويا للتبكير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لاتفوته فضيلة التبكير ، ويجب السعى على بعيد الدار إلى الجمعة قبل الزوال بمقدار يتوقف فعلها عليه ، ويستحب الإتيان إليها (ماشيا) لخبر « من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يلبس كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها » وتخفيف غسل أرجح من تشديده ، ومعناها غسل : إما حليلته بأن جامعها فألجأها إلى الغسل ، إذ يسن له الجماع في هذا اليوم ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل قلبه أو أعضاء وضوءه بأن توشأ ثم اغتسل للجمعة ، أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وغسل الرأس لأنهم كانوا يجعلون فيه نحو دهن وخطمي وكانوا يغسلونه ثم يغتسلون وتخفيف بكر أشهر ، ومعناه خرج من بيته باكرا ، ومعنى المشدد أتى للصلاة أول وقتها

(قوله كذا قاله بعض أهل العصر) يعنى الشهاب حجج في إمداده الذى هو تابع له فى جميع ما مر فى هذه السوادة حرفا بحرف (قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه أنه لا يلائم قول الروضة لثلاث يستوى فيه رجلان جاء فى طرفى ساعة وما وجهه به شيخنا فى حاشيته غير مراد له كما لا يخفى مع أنه يرد نظيره على ما فى شرحى المذهب ومسلم على حديثهما مع قطع النظر عن الجمع بينهما فليراجع .

وعلى أنها ست ساعات فما بعد الثالثة يقسم بين الساعات الثلاث الباقية على السواء (قوله وهو مؤيد للثاني) هو قوله بل المراد الفلكية المبنية بالزمانية (قوله ما بين الفجر والزوال) هذا بناء على الغالب من أنهم يصلون عقبه وإلا فالمدار على خروج الخطيب فتقسم الساعات من الفجر إلى خروجه ، ثم رأيت فى حجج ما يوافقها وعبارته ، والمراد أن ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية ، سواء أطل اليوم أو قصر (قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه أن الساعة الواحدة أجزاؤها كثيرة ، وعليه فلو ترتب الجأءون من أول الساعة إلى آخرها لم يعلم مقدار مالكل واحد منهم ، وهو خلاف المقصود من الحديث ، وقد يدفع النظر بأن قوله وتخصيص كل واحدة بشئ الخ يفيد أن لكل من جاء فى الساعة الأولى بدنة ولكنهم يتفاوتون فيها بحسب مجيئهم (قوله فضيلة التبكير) قد يفهم منه أنه لو رجع إلى المسجد فى ساعة أخرى لا يشارك أهلها فى الفضيلة ويحتمل أن يشاركهم ويكون المعنى أنه إذا خرج فى الساعة الأولى لعذر لا يفوته ما استقر له من البدنة مثلا بمجيئته لأنه أعطيها فى مقابلة المشقة التى حصلت له أولا وإذا جاء فى الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى بسبب الحجى فيكتب له ثوابها ، وفى سم على حج ما نصه فرع دخل المسجد فى الساعة الأولى ثم خرج وعاد إليه فى الساعة الثانية مثلا فهل له بدنة وبقرة ، الوجه لا بل خروجه ينافى استحقاق البدنة بكاملها بل ينبغى عدم حصولها لمن خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها لمن دخل واستمر ولو حصل له لزم أن يكون من غاب ثم رجع أكمل ممن لم يغيب ولا يقوله أحد خصوصا من طالت غيبته كأن دخل فى أول الساعة الأولى وعاد فى آخر الثانية فتدبراه وبما قدمناه فى قولنا ويحتمل أن يشاركهم الخ يعلم الجواب عن قوله الوجه لا (قوله أجر صيامها وقيامها) أى من فعل نفسه لو فعل . قال حج قيل ليس فى السنة فى خبر صحيح أكثر من هذا الثواب فليتنبه له (قوله غسل) ويروى بعين مهمة وبالتشديد ومعناه كالذى قبله اه شرح ابن السبكي (قوله ومعناها غسل) أى التشديد والتخفيف (قوله فى هذا اليوم) وهو أكد من ليلتها كما يفيد ظاهر الحديث اه حج .

وابتكر أى أدرك أو ان الخطبة وقيل هما بمعنى جمع بينهما تأكيذا وأفاد قوله ولم يركب نفي توهم حمل المشى على المضى وإن كان راكباً ونفي احتمال إرادة المشى ولو فى بعض الطريق وقيل هو تأكيد ذكر كل ذلك فى شرح المذهب واختير الأخير من الأوجه الثلاثة فى غسل الحبر أى داود « من غسل رأسه يوم الجمعة » وأن يكون مشيه (بسكينة) إن لم يضق الوقت لحبر « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة » وفى رواية « أتوها وأتم تسعون » وهذا يبين أن المراد بالسعى فى الآية المضى كما قرئ به شاذاً ويكره العدو إليها كسائر العبادات فإن ضاق الوقت وجب الإسراع إذا لم يدركها إلا به كما قاله المحب الطبرى أى وإن لم يلق به ويحتمل خلافه أخذاً من أن فقد بعض اللباس اللائق به عذر وكما يستحب عدم الركوب هنا لإلغز يستحب أيضاً فى العيد والجنائز وعبادة المريض وقيده الرافعى بالذهاب وردده ابن الصلاح لحبر مسلم « أنهم قالوا للرجل هل تشتري لك حماراً تركبه إذا أتيت إلى الصلاة فى الرمضاء والظماء فقال إني أحب أن يكتب لى مشاى فى ذهابى وعودى فقال صلى الله عليه وسلم قد فعل الله لك ذلك » أى كتب لك مشاك أى أفضليته . وأجيب بأن المعنى كتب لك ذلك فى مجموع الأمرين لافى كل منهما جمعاً بين هذا الخبر وخبر « أنه صلى الله عليه وسلم ركب فى رجوعه من جنازة أبى الدحداح » رواه ابن حبان وغيره وصححه على أنه يمكن أن يكون فعله لبيان الجواز فلا يخرج به الحديث عن ظاهره ومن ركب لعذر أو غيره سير دابته بسكون كالمشاى ما لم يضق الوقت ويشبهه أن يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى لهرم أو ضعف أو بعد منزله بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور فى الصلاة عاجلاً ، ويسن له الذهاب فى طريق طويل إن أمّن الفوت والرجوع فى آخر قصير كالعيد (وأن يشتغل فى طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) لحبر « إن الملائكة تصلى على أحدكم مادام فى مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم يحدث ، وإن أحدكم فى صلاة مادامت الصلاة تحبسه » وجه الدلالة منه أن شأن المصلى اشتغاله بالقراءة والذكر ولفظ الطريق من زيادته على المحرر بل على سائر كتب المصنف والرافعى ، واختار جواز القراءة فى الطريق من غير كراهة إن لم يلته صاحبها وإلا كرهت كما قاله فى الأذكار

(قوله من الأوجه الثلاثة)
أى على ما فى نسخ من
الاقتصار على الحليّة
وأعضاء الوضوء والرأس
لكن فى نسخ زيادة الثياب
قبل الرأس . وأجاب عنه
الشيخ فى الحاشية بجعل
الثياب والرأس واحداً
ولا يخفى ما فيه والأولى
أن تجعل من على هذه
النسخ للبدل .

(قوله وابتكر) قال الميرى وقيل بكر فى الزمان وابتكر فى المكان (قوله واختير الأخير) هو قوله أو ثابته ورأسه ثم الخ (قوله فإن ضاق) محترز قوله إن لم يضق
فرع - لو توقف إدراك الجمعة على السعى قبل الفجر لم يجب كما هو ظاهر وصريح كلامهم
اه سم على منهج (قوله كما قاله المحب الطبرى) معتمد (قوله بعض اللباس اللائق به عذر)
وقد يجاب بأن الناس لا يعدون الإسراع للعبادة مزمياً ويعدون غيره مخلاً بالمروءة وفيه أنه لا يقال
حينئذ إن المشى غير لائق إلا أن يقال المراد غير لائق به بقطع النظر عن كونه لخصوص الصلاة
(قوله وعبادة المريض) أى بل فى سائر العبادات لمطبق المشى كما قاله حجج (قوله وقيده الرافعى
بالذهاب) أى فلا يستحب المشى فى العود وظاهر الجواب عن الردّ الآتى اعتماد هذا وصرح به
حجج وعبارته وأن يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ويتخير فى عوده بين الركوب والمشى كما
يأتى فى العيد اه ونقل شيخنا الزيدى كلام الرافعى وأقره (قوله بسكون كالمشاى) أى فلو لم
يمكن تسيرها بسكون لصعوبتها واعتيادها العدو ركب غيرها إن تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة
(قوله والرجوع فى آخر) أى إن سهل (قوله مادام فى مجلسه) ظاهره ولو فى غير مسجد (قوله إن لم يلته
صاحبها) ومثل ذلك القراءة فى القهاوى والأسواق .

وادّعى الأذرى أن الأحوط ترك القراءة فيها لكرهه بعض الساف لها فيه لاسيا في مواضع الرحمة والغفلة كالأسواق (ولا يتخطى) غير الإمام رقاب الناس بل يكره له ذلك كراهة تنزيه كما في المجموع وإن نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة في الشهادات لما صح « أنه صلى الله عليه وسلم رأى وهو يخطب رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له : اجلس ، فقد آذيت » . ويكره التخطى أيضا في غير مواضع الصلاة من المتحدثات ونحوها واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب ، ويحرم أن يقيم أحدا ليجلس مكانه بل يقول تفسحوا للأمر به ، فإن قام الجالس باختياره وأجلس غيره فيه لم يكره للجالس ولا لمن قام منه إن انتقل إلى مكان أقرب إلى الإمام أو مثله وإلا كره إن لم يكن عذر لأن الإيثار بالقرب مكروه بخلافه في حظوظ النفس فإنه مطاوب لقوله تعالى - ويؤثرون على أنفسهم - ولو أثر شخصا أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالماً يلي الإمام لعلمه أو يرد عليه إذا غلط فهل يكره أيضا أولا لكونه مصلحة عامة ، الأوجه الثاني ويجوز أن يبعث من يقعد له في مكان ليقوم عنه إذا قدم هو ولغيره تنحية فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به أحد والجلوس في محله لكنه إن رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه . نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طواع الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخيرهم إلى الخطبة أو ما يقاربها لا بعد في كراهته بل قد يقال بتحريمه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن نحاها وجلس مكانها ويؤيد قولهم :

(قوله بالروضة الشريفة)
ليست قيда في الحكم كما
هو ظاهر بل سائر المساجد
حكمها كذلك بدليل قوله
بعد لما فيه من تحجير
المسجد من غير فائدة وإنما
خص الروضة الشريفة
لأن هذا هو الواقع فيها .

(قوله وادّعى الأذرى) ضعيف (قوله ولا يتخطى غير الإمام) ومثله أى الغير بالأولى ما جرت به العادة من التخطى لتفرقة الأجزاء أو تبخير المسجد أو سقى الماء أو السؤال لمن يقرأ في المسجد والكرهية من حيث التخطى أما السؤال بمجرد فنبغى أن لا كراهة فيه بل هو سعى في خير وإعانة عليه ما لم يرغب الحاضرون الذين يتخطاهم في ذلك وإلا فلا كراهة أخذاً مما يأتي في مسألة تخطى المعظم في النفوس قال سم على منهج . فان قلت : ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع أن الإيذاء حرام وقد قال صلى الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت . قلت : ليس كل إيذاء حراما وللتخطى هنا غرض فإن التقدّم أفضل اهـ (قوله رقاب الناس) يؤخذ من التعبير بالرقاب أن المراد بالتخطى أن يرفع رجله بحيث تحاذى في تخطيه أعلى منسكب الجالس وعليه فما يقع من المرور بين الناس ليصل إلى نحو الصف الأول ليس من التخطى بل من خرق الصفوف إن لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشی فيها (قوله من المتحدثات) أى المباحة أو متحدات الخير على ما مر عن حج (قوله ويحرم أن يقيم أحدا ليجلس مكانه) أى حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو الغرض أما ما جرت العادة به من إقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة إذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا فعلها فالظاهر أنه لا كراهة فيه ولا حرمة لأن الجالس ثم مقصر باستمرار الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غيره (قوله ويجوز أن يبعث) أى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الأولى بل لو قيل بنده لكونه وسيلة إلى القرب من الإمام مثلاً لم يبعد (قوله من يقعد له في مكان الخ) ناهره وإن لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه أنه إذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بها بينه وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به أحد) أى جالس عليه (قوله بل قد يقال بتحريمه) معتمد .

يحرم على المرأة الصوم مع حضور حليلها وإن جاز له وطؤها لأنه يهاب قطع الصوم وإن كان جائزاً له وبه فارق من بعث من يقعد له لأن للجالس به فائدة وهي إحياء البقعة أما الإمام إذا لم يبلغ المحراب أو المنبر إلا به فلا يكره له لاضطراره إليه . ويستثنى أيضاً صور : منها ما إذا وجد في الصفوف التي بين يديه فرجة لم يبلغها إلا بتخطي رجل أو رجلين فلا يكره له وإن وجد غيرها لتقصير القوم باخلاء فرجة ، لكن يسن له عدم التخطي إذا وجد غيرها ، فإن زاد التخطي عليهم ولو من صف واحد وجب أن يتقدموا إلى الفرجة إذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الأذى . ومنها الرجل المعظم في النفوس إذا ألف موضعاً لا يكره له لقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم ينكر عليه قاله القفال والمتولى وبحث الأذرعى أن محله فيمن ظهر صلاحه وولايته فإن الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه فإن لم يكن معظماً لم يتخط . وإن كان له محل مألوف كقوله البندنجي . ومنها إذا جلس داخل الجامع على طريق الناس ، ومنها إذا سبق العبيد والصبيان أو غير المستوطنين إلى الجامع فإنه يجب على الكاملين إذا حضروا التخطي لسماع الأركان إذا توقف سماع ذلك عليه (و) يسن (أن يترين) حاضر الجمعة إذا كان ذكراً (بأحسن ثيابه) لخبر « من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب إن كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعته التي قبلها » رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما وأفضلهما في الألوان البياض لخبر « البسوا من ثيابكم البياض فإنها خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم » زاد الصيمري وأن تكون جديدة قيد بعض المتأخرين بحثاً بغير أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث خشى تلويها ثم ما صيغ غزله قبل نسجه ،

(قوله ولو من صف واحد)
انظر ما صورة الزيادة في
الصف الواحد (قوله
ورجا أن يتقدموا)
قضيته أنه إذا لم يرج ذلك
فلا كراهة فتنبه .

(قوله يحرم على المرأة الصوم) أى صوم النفل وما في معناه من الواجب الموسع (قوله أما الإمام) محترز قوله غير الإمام (قوله فإن زاد التخطي عليهما) أى الرجلين (قوله إذا ألف موضعاً) أى أولم يألف (قوله إذا توقف سماع ذلك عليه) أى بل يجب إقامتهم من مجالسهم إذا توقف ذلك عليه وبه يقيّد قولهم إذا سبق الصبي إلى الصف الأول لا يقام منه (قوله حاضر الجمعة) أى مريد حضورها (قوله ثم صلى ما كتب الله له) أى ما طلب منه صلاته كالتحجّة (قوله كانت كفارة لما بينها) هذا يقضى أن تكفير ما بين الجمعتين مشروط بما ذكر في هذا الحديث وقضية الحديث السابق في قوله من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا واستمع الخ خلافه فلعل ما هنا بيان للأكمل (قوله البياض) هل يحصل له ذلك ولو كان الثوب مغسولاً أم لا فيه نظر والأقرب الحصول لأنه إنما نهى عن لبسه لحق الغير فأشبهه ما لو توضأ بالماء المغسول فإنه يثاب عليه من حيث الوضوء وإن عوقب من حيث إتلاف مال الغير (قوله وأن تكون جديدة) أى إن تيسرت له وإلا فاقرب من الجديدة أولى من غيره وفي سم على حج بقى ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فالأعلى أو يراعى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الأعلى فيها لكن قد يشكّل على هذا الأخير أن قضية قوله في كل زمن أنه لوروعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرجح مرعاة العيد مطلقاً إذ الزينة فيه أكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وإن لم يحضر اه

كالبرد لاما صبغ منسوجا بل ذهب البندنجى وغيره إلى كراهة لبسه لكن سياتى فى باب ما يجوز له لبسه أنه لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران والعصفر ، ويسنّ للإمام الزيادة فى حسن الهيئة والعمامة والارتداء للاتباع ولأنه منظور إليه ، وفى المجموع الأولى له ترك لبس السواد حيث لم يخش مفسدة بل المواظبة على لبسه بدعة إلا إن منع الخطيب من الخطبة إلا به أما المرأة فيكره لها الطيب والزينة وفاخر الثياب عند إرادتها حضورها . نعم يسنّ لها قطع الرائحة الكريهة ويلحق بها الخنثى (وطيب) للخبر المار ما لم يكن صائما فيما يظهر (وإزالة ظفر) من يديه ورجليه لا إحداهما فيكره بلا عذر والشعور فينتف إبطه ويقص شاربه ويحلق عاتقه ويقوم مقام حلقتها قصها أو تنفها أما المرأة فتنتف عانتها بل يتعين عليها إزالتها عند أمر الزوج لها به . والأصل فى ذلك أنه كان عليه السلام يقلم أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل الخروج إلى الصلاة قال فى الآثار : ويستحب قلم الأظفار فى كل عشرة أيام وحلق العانة كل أربعين يوما مع أنه جرى على الغالب والمعتبر فى ذلك أنه موقت بطولها عادة ويختلف حينئذ باختلاف الأشخاص والأحوال قال ابن الرفعة الأولى فى الأظفار مخالفتها فقد روى «من قص أظفاره مخالفا لم ير فى عينه رمدا» وفسره أبو عبد الله بن بطة بأن يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم المسبحة ثم الإبهام اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر لكن ذهب الغزالي إلى أنه يبدأ بمسبحة يده اليمنى ثم بالوسطى ثم بالبنصر ثم بالخنصر ثم بخنصر اليسرى ثم بنصرها ثم الوسطى ثم الإبهام ثم المسبحة ثم إبهام اليمنى ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى ، وحكى ذلك فى المجموع عنه وقال إنه حسن إلا تأخير إبهام اليمنى فينبغى أن يقامها بعد خنصرها وبه جزم فى شرح مسلم ومحل ما ذكر فى غير عشر ذى الحجة لمريد التضحية ، ولا يسنّ حلق الرأس من غير نسك أو مولود فى سابع ولادته أو كافر أسلم كما مرّ فيه ،

(قوله كالبرد) والجمع برود اه مختار (قوله أنه لا يكره لبس مصبوغ) معتمد (قوله بل المواظبة على لبسه) أى لكل أحد أى على الرأس وغيره ومحل ما لم يكن له فيه غرض كتحملة الوسخ (قوله إلا إن منع الخطيب) هو مستثنى من أولوية ترك لبس السواد لامن قوله والمواظبة عليه بدعة لأن المنع منه لا يخرج عن كونه بدعة وإن صار به معذورا فى اللبس (قوله أما المرأة) أى ولو عجوزا (قوله نعم يسنّ لها قطع الرائحة الكريهة) أى وإن ظهر لما تزيل به ريح حيث لم يتأت إلا به (قوله بل يتعين عليها إزالتها) أى حيث لم يترتب على إزالتها ضرر بمخالفة العادة فى فعلها (قوله يقلم أظفاره) بابه ضرب مختار أى فهو بفتح الياء وسكون القاف وكسر اللام مخففة ويجوز فيه أيضا ضم الياء وفتح القاف وتشديد اللام ، وهذا كله حيث لم تعلم الرواية فإن علمت تعين ما فيها (قوله ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى) أى إلى خنصر الرجل اليسرى على التوالى اه حج (قوله وبه جزم فى شرح مسلم) وصرح باعتاده حج وهو الظاهر من كلام الشارح قال حج وينبغى البدار بغسل محل التلم لأن الحك به قبله يخشى منه البرص ويسنّ فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة لورود كل وكره الحب الطبرى تنف الأنف قال بل يقصه لحديث فيه قيل بل فى حديث أن فى بقاءه أمانا من الجذام اه وينبغى أن محله ما لم يحصل منه تشويه وإلا فيندب قصه .

وما سوى ذلك مباح ويستحب له دفن مايزيله من ظفر وشعر ودم (و) إزالة (الريح) الكريهة كالصنان للتأذى به فيزيله بالماء أو غيره قال إمامنا رضي الله عنه : من نظف ثوبه قلّ همّه ومن طاب ريحه زاد عقله ، وهذه الأمور وإن استحبت لكل حاضر جمع كما نص عليه فهى فى الجمعة آكد استحبابا (قلت : وأن يقرأ الكهف) فيه ردّ على من شذّ فكره ذكر ذلك من غير سورة (يومها وليلتها) ويستحب الاكثر من ذلك أيضا كما نقل عن الشافى فقد صح «من قرأها يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعيتين» وورد «من قرأها ليلتها أضاء له النور ما بينه وبين البيت العتيق» ، وقراءتها نهارا آكد وأولاهها بعد الصبح مسارعة للخير ما أمكن، وحكمة ذلك أن الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة تشبهها لما فيه من اجتماع الخلق ولأن القيامة تقوم يوم الجمعة كما فى مسلم (ويكثر الدعاء) يومها وليلتها ليصادف ساعة الإجابة فقد صح «لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه»، والمراد بالصلاة انتظارها وبالقيام الملازمة ،

(قوله وما سوى ذلك مباح) إلا أن يتأذى ببقاء شعره أو شق عليه تعهده فيندب اه حج أى أو صار تركه خلا بالمروءة كما فى زمننا فيندب وينبغى له إذا أراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة أن يؤخر الحلق عن الغسل إذا كان عليه جنباة ليزيل الغسل أثرها عن الشعر (قوله وشعر) قد يشمل شعر العورة وليس مرادا بل الواجب ستره عن الأعين وهل يحرم إلقاء ذلك فى النجاسة كالأخيلية أولا فيه نظر وظاهر إطلاق سنّ الدفن الثانى فليراجع ثم لو لم يفعله صاحب الشعر ينبغى لغيره مزيئا أو غيره فعليه لطلب ستره عن الأعين فى حدّ ذاته واحترامه ، ومن ثم يحرم استعماله فيما ينتفع به كستر إناء به أو اتخاذ خيط منه أو نحو ذلك (قوله فكره ذكر ذلك) أى كره فى جميع القرآن أن يذكر اسم الصورة من غير إضافة لفظ سورة إليه (قوله ويستحب الاكثر) وأقل الاكثر ثلاثة (قوله أضاء له من النور ما بين الجمعيتين) هل وإن لم يقرأها فى الجمعة الأخرى أو بشرطه سم على منهج والأول هو الظاهر لأن كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الجمعة الأخرى فلا ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها (قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل أنه على ظاهره فيكون نور الأبعد أكثر من نور الأقرب لأن الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، ويحتمل أن نور الأقرب وإن كان أقل مسافة يساوى نور الأبعد أو يزيد عليه وإن كان أطول مسافة اه سم على حج .

فائدة — قال السيوطى فى كتاب السكام الطيب والعمل الصالح : كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات يقرأ فيها يسّ والمّ تنزيل السجدة والدخان وتبارك فاذا فرغ حمد وأحسن الشّاء وصلى على محمد وسائر الأنبياء واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ثم يقول : اللهم ارحمى بترك المعاصى أبدا ما أبقيتنى وارحمى أن أنكف مالا يعينى وارزقنى حسن النظر فيما يرضيك عنى . اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والإكرام والقوّة التى لا ترام أسألك يا الله يارحمن بجلالك ونور وجهك أن تلزم قلبى حفظ كتابك كما علمتنى وارزقنى أن أتأمله على النحو الذى يرضيك عنى . اللهم بديع السموات والأرض ذا الجلال والإكرام والعزة التى لا ترام أسألك يارحمن بجلالك ونور وجهك أن تنوّر بكتابك بصرى وأن تطلق به لسانى وأن تفرج به عن قلبى وأن تشرح به صدرى وأن تشغل به بدنى فانه لا يعينى على الحق غيرك ولا يؤتينيّه إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم اه وظاهره أنه لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات كأن يقول أستغفر الله لى وللمؤمنين والمؤمنات .

وأرجاها من جالس الخطيب إلى آخر الصلاة كما رواه مسلم والمراد عدم خروجها عن هذا الوقت لا أنها مستغرقة له لأنها لحظة لطيفة وخبر «التمسوها آخر ساعة بعد العصر» قال في المجموع يحتمل أنها منتقلة تكون يوما في وقت ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة القدر اهـ . واعلم أن وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة الواحدة فالظاهر أنها ساعة الإجابة في حق كل أهل محل من جالس خطيبه إلى آخر الصلاة ويحتمل أنها مهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر بتقدم أو تأخر ، وسئل البلقيني كيف يستحب الدعاء في حال الخطبة وهو مأمور بالإصات فأجاب بأنه ليس من شرط الدعاء التلفظ بل استحضار ذلك بقلبه كاف في ذلك ، وقال الحلبي في منهاجه وهذا إما أن يكون إذا جلس الإمام قبل أن يفتتح الخطبة وإما بين خطبتيه وإما بين الخطبة والصلاة ، وإما في الصلاة بعد التشهد . قال الناشئ وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر : ويسن أن لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو ستمها بل يفصل بينهما بنحو تحوّل أو كلام لخبر فيه رواه مسلم ، ويكره تشبيك الأصابع والعبث حال الذهاب لصلاة وإن لم تكن جمعة وانتظارها ، ولا يعارضه تشبيكه صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين في قصة ذي اليمين لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده ، ومن جلس بطريق أو بمحل الإمام أمر بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان ضيق (والصلاة)

(قوله وهو أظهر) قد يقال إنه لا يلاقى الحكمة في طلب الدعاء حينئذ وهي تحرى مصادفة ساعة الإجابة وذلك لا يحصل إلا بالاشتغال به حتى تمر عليه الساعة وهو مشغول (قوله والمكان ضيق) لعل المراد المكان الذي بينه وبين المصلين بأن يكون قريبا منهم

(قوله وأرجاها من جالس الخطيب الخ) على الأصح من نحو خمسين قولاً اهـ حج فيما تقدم بعد قول المصنف ولا يلتفت يمينا ولا شمالا الخ (قوله قال في المجموع) أى جواباً عن الخبر (قوله كما هو المختار في ليلة القدر) لعله عنده من حيث الدليل وإلا فالمعتمد أنها تلزم ليلة بعينها (قوله كاف في ذلك) ثم هو وإن كان كافياً في الدعاء لا يعدّ كلاماً فلا تبطل الصلاة باستحضار دعاء محرم أو مشتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكر (قوله وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر) أى مما ذكره البلقيني فانه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الاعراض عن الخطيب غير أنه إذا بنى على كلام الحلبي جاز أن يكون وقت الإجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة فلا يصادفه إذا لم يدع فيه (قوله وانتظارها) أى حيث جلس ينتظر الصلاة أما إذا جلس في المسجد للصلاة بل غيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة وأما إذا انتظرهما معا فينبغي الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة (قوله أمر بالقيام) أى ندبا (قوله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يتعرض كحج لصيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي أن تحصل بأى صيغة كانت ، ومعلوم أن أفضل الصيغ الصيغة الإبراهيمية ثم رأيت في فتاوى حج الحديثية مانصه نقلا عن ابن الهمام أن أفضل الصيغ من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه : اللهم صلّ أبداً أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً وزده تشريراً وتكريماً وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اهـ . وأقله ثلثمائة بالليل ومثله بالنهار ، ثم رأيت في السخاوي في القول البديع في الفوائد التي ختم بها الباب الرابع مانصه : قوله وأكثروا من الصلاة على . قال أبوطالب المكي صاحب القوت أقل ذلك ثلثمائة . قلت : ولم أقف على مستنده في ذلك ويمكن أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين إما بالتجارب أو بغيره أو يكون ممن يرى أن الكثرة أقل

أى ويكثر من الصلاة والسلام (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وليلتها لخبر «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثرُوا من الصلاة على فيه فان صلاتكم معروضة على» رواه أبو داود، وخبر «أكثرُوا من الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة، فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا» وتنصيص المصنف على الصلاة ليس بقيد بل يجري طلب الإكثار في الذكر والتلاوة أيضا. نعم يؤخذ من الخبر

ما تحصل بثلاثمائة كما حكوا في المتواتر قولاً أن أقل ما يحصل بثلاثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد ألغى الكسر الزائد على المثني والعلم عند الله تعالى.

فائدة — قال المناوى في شرح الجامع الصغير في أول الجزء الثالث بعد قوله صلى الله عليه وسلم «إن الأعمال ترفع يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم» مانصه أخذ منه القسطلاني تبعاً لشيخه البرهان ابن أبي شريف مشروعية الاجتماع للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة والاثنين كما يفعل في الجامع الأزهر ورفع الصوت بذلك لأن الليلة ملحقة باليوم لأن اللام في الأعمال للجنس فيشمل الذكر والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لاسمياً في ليلة الاثنين فانها مؤكدة، وقد قال ابن مرزوق إنها أفضل من ليلة القدر اهـ. وأقول: لا يخفى ما في الأخذ المذكور من البعد والتعسف اهـ والأقرب ما قاله القسطلاني (قوله أى ويكثر من الصلاة) قد يشير هذا إلى أنه في المتن منصوب بنزع الخافض كما عبر به في الحديث وفي المختار واستكثر من الشيء أكثر منه اهـ (قوله فان صلاتكم معروضة على) أى تعرضها للملائكة، فما اشتهر أنه يسمع في ليلة الجمعة ويومها بلا واسطة لا أصل له. نعم تبلغه بلا واسطة بمن صلى عند قبره صلى الله عليه وسلم، وعبارة الشارح في باب الحج بعد قول المصنف، ويسن زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبر «من زار قبري وجبت له شفاعتي» ثم قال وخبر «من صلى على عند قبري وكل الله به ملكاً يبلغني وكفى أمر دنيا وآخرته وكنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة» اهـ وبهامشه ثم مانصه: أقول قضية قوله: يبلغني أنه لا يسمعه بلا واسطة الملك، وقد تقدم بالهامش في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة فيمكن حمل ما هنا على أنه يبلغ ذلك مع السماع، ثم رأيت في ابن حجر في كتابه المسمى بالبر المنظم في زيارة القبر المعظم مانصه: تنبيه يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة التعارض ببادي الرأي وأحاديث آخر وردت بمعناها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدرا من بعد ويسمعهما إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغهما هنا أيضاً كما مر، إذ لا مانع أن من عند قبره يخص بأن الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لهما إشعاراً بمزيد خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها، إذ المقيد يقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن، وأفقي النووي فيمن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحنث بأنه لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع أنه يلتزم الحنث اهـ وهو صريح فيما ذكرناه.

أن الإكثار منها أفضل منه بذكر أو قرآن (ويحرم على ذى الجمعة) أى من تلزمه الجمعة (التشاغل عنها) بأن يترك السعى إليها (بالبيع وغيره) من سائر العقود والصنائع وغير ذلك (بعد الشروع فى الأذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى - إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - الآية ، وقيس بالبيع نحوه من العقود وغيرها مما مر : أى مما شأنه أن يشغل بجامع التفويت وتقييد الأذان بذلك لأنه الذى كان فى عهده صلى الله عليه وسلم كما مر فأنصرف النداء فى الآية إليه ، ولو تباع اثنتان أحدهما تلزمه فقط والآخر لاتلزمه أثما كما قاله بل نص عليه الشافعى لارتكاب الأول النهى وإعانة الثانى له عليه ، وكما لو لعب شافعى الشطرنج مع حنفى ونصه على تخصيص الإثم بالأول محمول على إثم التفويت أما إثم المعاونة فعلى الثانى ، واستثنى الأذرعى وغيره شراء ماء طهره وشربه المحتاج إليهما وما دعت إليه حاجة الطفل أو المريض إلى شراء دواء أو طعام ونحوهما ، فلا يعصى الولى ولا البائع إذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وإن فاتت الجمعة فى صور منها إطعام المضطر وبيعه ما يأكله وبيع كفن ميت خيف تغيره بالتأخير وفساده ونحو ذلك ، وله البيع ونحوه وهو سائر إليه ، وكذا فى الجامع لكنه فيه مكروه ، ولو كان منزله بباب المسجد أو قريبا منه فهل يحرم عليه ذلك أولا ، إذ لا تشاغل كالحاضر فى المسجد كل محتمل ، وكلامهم إلى الأول أقرب ، وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالاشتغال بنحو البيع مقتضى كلامهم نعم قال الرويانى : لو أراد ولّى اليتيم بيع ماله وقت النداء للضرورة وهناك اثنتان أحدهما تلزمه الجمعة وبذل دينارا وبذل من لاتلزمه نصف دينار فمن أيهما يبيع فيه احتمالان : أحدهما من الثانى لئلا يقع الأول فى المعصية . والثانى من ذى الجمعة لأن الذى إليه الإيجاب غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ، ويحتمل أن يرخص له فى القبول لينتفع اليتيم إذا لم يؤد إلى ترك الجمعة كما رخص للولّى فى الإيجاب للحاجة ، والأوجه الأول (فإن باع) مثلا من حرم عليه البيع (صح) ببيعه لأن الحرمة لمعنى خارج فلا تبطل العقد كالصلاة فى المغصوب وبيع العنب لمن يعلم اتخاذه خمرا وغير البيع ملحق به فى ذلك (ويكره قبل الأذان بعد الزوال ، والله أعلم) لدخول وقت الوجوب فالتشاغل عنه كالأعراض ، واستثنى الأسنوى نحو مكة مما يفحش فيه التأخير فلا كراهة فيه لما فيه من الضرر ، وقيده ابن الرفعة بمن لم يلزمه السعى حينئذ وإلا حرم ذلك من وقت وجوب السعى ولو قبل الوقت وقد مر ما يعلم منه ذلك .

(قوله أن الإكثار منها) أى بل الاشتغال بها فى ليلة الجمعة ويومها أفضل من الاشتغال بغيرها مما لم يرد فيه نص بخصوصه . أما ماورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات ، فلاشتغال به أفضل (قوله مما شأنه أن يشغل الخ) شغل مالم يقطع بعدم فواتها ، ونقله سم على منهج عن الشارح (قوله على تخصيص الإثم بالأول) أى من تلزمه (قوله بل يجوز ذلك) وهذا جواز بعد منع فيصدق بالوجوب (قوله لكنه فيه مكروه) أى مطلقا فلا تنقيد الكراهة بهذا الوقت (قوله وكلامهم الأول أقرب) خلافا لحج ويلحق به أى المسجد كما هو ظاهر كل محل يعلم وهو فيه وقت الشروع فيها ويتيسر له لحوقها (قوله كالكتابة) أى لما طلب كتابته كالقرآن والعلم الشرعى (قوله ومقتضى كلامهم نعم) أى فيحرم خارج المسجد ويكره فيه (قوله والأوجه الأول) هو قوله أحدهما من الثانى الخ : أى وهو ثمن مثله وإلا لم يصح البيع .

فصل

في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف

وعدمه وما يجوز للزحوم وما يمتنع من ذلك

وبدأ بالقسم الأول فقال (من أدرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الإمام الذي يحسب له ذلك الركوع لا كالمحدث كما مرّ وأتمّ معه الركعة (أدرك الجمعة) حكما لا ثوبا كاملا فلا تدرك بمادون الركعة لأن إدراكها يتضمن إسقاط ركعتين ، سواء قلنا الجمعة ظهر مقصورة أم صلاة بحيالها ، وإدراك لا يفيد إلا بشرط كاله . ألا ترى أن المسبوق إذا أدرك الإمام ساجدا لم يدرك الركعة لأنه إدراك ناقص . والأصل في ذلك خبر « من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة » وخبر « من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى » ويصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام ، قاله في المجموع ، وإدراك الركعة بأن يدرك مع الإمام ركوعها وسجودتها ، لا يقال الركعة الأخيرة إنما تدرك بالسلام لأننا نمنعه ، فقد قال في الأم : ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى وأجزأته الجمعة ، وإدراك الركعة أن يدرك الرجل قبل أن يرفع رأسه من الركعة فيركع معه ويسجد انتهى . فقول الشارح واستمر معه إلى أن يسلم جرى على الغالب وليس بقيد وذكره توطئة لقول المصنف (فيصلى بعد سلام الإمام ركعة) جهرا لإتمامها .

فصل

في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة وما لا تدرك به

(قوله لا كالمحدث) أى لعدم تحمله القراءة عن المأموم ، وكالمحدث من به نجاسة خفية (قوله إدراك الجمعة) أى بشرط بقاء العدد إلى تمام الركعة فلو فارقه التوم بعد الركعة الأولى ثم اقتدى به شخص وصلى معه ركعة لم تحصل له الجمعة لفقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط (قوله لأن إدراكها) أى الجمعة (قوله أم صلاة بحيالها) أى وهو الراجح ولعل وجه الإسقاط على هذا أن الظهر هو الأصل في كل يوم وفي يوم الجمعة لم يجب الظهر بشرط إدراك الجمعة حيث لم يدركها فكان الأصل باق ، وقوله بحيالها بكسر الحاء المهملة أى انفرادها . قال في المصباح : حال حياله بكسر الحاء : أى قبائله ، وفعلت كل شيء على حياله : أى بانفراده (قوله إلا بشرط كاله) أى وأقل ما يحصل به الكمال ركعة (قوله وخبر من أدرك من الجمعة ركعة الخ) دفع ما قد يوهمه الأول من أن الاقتصار على الركعة كاف (قوله قاله في المجموع) لعله إنما اقتصر عليه لكونه الرواية والا فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعديدية بحرف الجر ، فإن صلى يتعدى بنفسه وكأنه ضمن معنى يضم (قوله لأننا نمنعه) خلافا لحج (قوله أن يدرك الرجل) أى الرجل الإمام (قوله جرى على الغالب) خبر قوله فقول الشارح ، وقوله ليس بقيد خبر ثان (قوله لإتمامها) أى الجمعة وهو علة يصلى .

[فصل : في بيان ما يحصل

به إدراك الجمعة]

(قوله وما يمتنع من ذلك) هو تابع في هذا التعبير للشهاب حج لكن ذاك لم يذكر القسمين قبل هذا مقابلا وأشار بقوله : وما يمتنع من ذلك إلى مقابل الأقسام الثلاثة وعبارته فيما تدرك به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه وما يجوز للزحوم وما يمتنع من ذلك والشارح لما ذكر التسمين الأولين مقابلا صار قوله وما يمتنع من ذلك قاصرا على القسم الأخير مع تسامح في العبارة (قوله لأن إدراكها) أى الجمعة (قوله إلا بشرط كاله) وهو إدراك الركعة لاشتغالها على معظم أفعال الصلاة (قوله إنما تدرك بالسلام) يعنى بالاستمرار مع الإمام إلى سلامه .

وعلم من ذلك أنه لو فارقه في التشهد كان الحكم كذلك وقول الشارح بعد قول المصنف أدرك الجمعة أى لم تفته لمقابلة قول المتن بعده وإن أدركه بعده فاتته ، وأيضا فدفع به ما قد يتوهم من ظاهر قوله أدرك الجمعة من أنه لا يحتاج مع ذلك إلى شيء يتما بها ، وتقييد ابن المقرئ أخذاً من كلام الأذرعى إدراك الجمعة بإدراك الركعة بما إذا صحت جمعة الإمام ليس بقيد كما صرح به الأسنوى وغيره بل متى أدرك معه ركعة وأتى بأخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الإمام كما أن حدثه لا يمنع صحتها لمن خلفه على ما مرّ لكن يمكن حمل كلام ابن المقرئ على ما لوتيين عدم صحتها لا تنفاه ركن من أركانها أو شرط من شروطها كالموتيين كونه محدثاً فإن ركعة المسبوق حينئذ غير محسوبة لأن المحدث لعدم صحة صلاته لا يتحمل عن المسبوق الفاتحة إذ الحكم بإدراك ما قبل الركوع بإدراك الركوع خلاف الحقيقة وإنما يصار إليه إذا كان الركوع محسوباً من صلاة الإمام ليتحمل به عن الغير والمحدث غير أهل للتحميل كما مرّ وإن صحت الصلاة خلفه ، وبهذا التقرير علم صحة كلامه ، وعلم مما تقرر أن قوله ركوع الثانية مثال فلو صلى مع الإمام الركعة الأولى وفارقه في الثانية حصلت له الجمعة كما شمل ذلك تعبير المحرر ، ولو شك في سجدة منها فإن لم يسلم إمامه سجدها وأتمها جمعة وإلا سجدها وأتم ظهرها ، وإذا قام لإتمام الجمعة وأتى بالثانية وذكر في تشهده ترك سجدة منها سجدها وتشهد وسجد للسهو أو من الأولى أو شك فاتت الجمعة وحصل له ركعة من الظهر (وإن أدركه) أى الإمام (بعده) أى بعد ركوع إمامه (فاتته الجمعة) لفهوم الخبر المارّ (فيتم) صلاته علماً كان أوجهاً (بعد سلامه) أى الإمام (ظهرها أربعاً) من غير نية كما يدل عليه تعبيرهم يتم لفوات الجمعة وأكد بأربعاً لأن الجمعة قد تسمى ظهرها مقصورة (والأصح أنه) أى المدرك للإمام بعد ركوع الثانية (ينوى في اقتدائه) بالإمام (الجمعة)

(قوله وبهذا التقرير علم صحة كلامه) أى ابن المقرئ وقوله وعلم مما تقرر أن قوله أى المصنف .

(قوله وعلم من ذلك أنه لو فارقه) شمل ذلك ما لو كانت المفارقة ببطلان صلاة الإمام وهو ظاهر لأن المراد بالمفارقة زوال القدوة (قوله ولو خرج منها) غاية (قوله لا يمنع صحتها لمن خلفه على ما مرّ) أى من كونه زائداً على الأربعين (قوله كاتبين كونه) أى الإمام (قوله فإن لم يسلم إمامه سجدها) مفهوماً أنه لو شك هل أتى بأصل السجود أو جلس مع الإمام من الاعتدال ليس له أن يأتي بالسجدين وقضية قول شرح الروض هل سجد مع الإمام سجد وأتمها الخ خلافه (قوله ترك سجدة منها) أى الثانية (قوله وسجد للسهو) أى ويتم الجمعة (قوله فاتت الجمعة وحصل له ركعة) ومعلوم أنه لا بد من السجود . فرع — قال في الروض : وإن شك مدرك الركعة الثانية مع الإمام قبل السلام هل سجد مع الإمام سجد وأتمها جمعة اهـ وهو فرع حسن يفيد أن تلبسه مع الإمام بالتشهد لا يمنع عوده للسجود فليضم إلى ما تقدم في باب صلاة الجماعة . وأقول : قد يتوهم أن هذا مخالف لنظائره من نحو ما لو ركع مع الإمام ثم شك في الفاتحة أو تركها وليس كذلك فيما يظهر لأن ذلك إذا تحقق الانتقال عن محل ما تركه وهذا لم يتيقن ذلك فتأمل اهـ سم على منهج (قوله بعد سلامه ظهرها) لم يقل أو مفارقه إشارة إلى أنه حيث لم يدرك معه ركعة لم تجزله نية المفارقة كما يجب عليه الإحرام بالجمعة فيما لو أدركه في التشهد مثلاً لاحتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن فيأتي به ويوافق المأموم فيدرك الجمعة ومفارقه تؤدي إلى تفويت الجمعة مع إمكانها (قوله قد تسمى ظهرها مقصورة) قال سم على منهج بعد ما ذكر ولدفع ما يتوهم من لفظ الإتمام أنه يحسب له ما أدركه ركعة . فان قلت : فلم عبر بالإتمام حتى ورد هذا التوهم فدفعه ؟ قلت : ليشير إلى الاعتداد بنيته وما بعدها تأمل انتهى .

موافقة للإمام ، ولأن اليأس منها لا يحصل إلا بالسلام لاحتمال أن يتذكر إمامه ترك ركن فيأتي بركعة فيدرك الجمعة واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة فقام الإمام إلى خامسة لا يجوز له متابعتها حملا على ما إذا تذكر ترك ركن . وأجيب عنه بأن ما هنا محمول على ما إذا علم أنه ترك ركننا فقام ليأتي به فيتابعه وهل نيته الجمعة واجبة أم جائزة جرى في الأنوار على الجواز وعبرة العزيز تقتضى الوجوب . قال الشيخ : وهو المعتمد الموافق لما يأتي في مسئلة الزحام وجمع الوالد رحمه الله تعالى بينهما بحمل الجواز على ما إذا كانت الجمعة مستحبة له غير واجبة عليه كالسافر والعبد والوجوب على ما إذا كانت لازمة له فإحرامه بها واجب وهو محمل قول الروضة في أواخر الباب الثاني من أن من لا عذر له لا يصح ظهره قبل سلام الإمام انتهى . ولو أدرك هذا المسبوق بعد صلاته الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه أن يصلها معهم ومقابل الأصح ينوى الظهر لأنها التي يفعلها وعمل الخلاف فيمن علم حال الإمام وإلا بأن رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أوفى القيام فينوى الجمعة جزما . ثم شرع في القسم الثاني وهو حكم الاستخلاف وشروطه فقال (فإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث) سهوا أو عمدا (أو غيره) كتنعاطي مبطل أو رعا (جاز)

(قوله من أن من لا عذر له) الأولى إسقاط لفظ من على أن ما في الروضة ليس مما نحن فيه كما يعلم بمراجعتها .

(قوله موافقة للإمام) أى إمام الجمعة وإن كان يصلى غيرها فيشمل ما لنوى الإمام الظهر فينوى المأموم الجمعة خلفه وإن ضاق الوقت فاندفع ما يقال إن التعليل قد يخرج هذه الصورة (قوله لا يحصل إلا بالسلام) قال سم على منهج قضية العلة الأولى أى وهى قوله : موافقة للإمام التى اقتصر عليها الشيخان أنه ينوى الجمعة وإن ضاق الوقت بحيث لو فرض أن الإمام تذكر ركننا وأتى بركعة وأدركها معه لا يمكنه أن يأتي بالركعة الأخرى فى الوقت ولا مانع من ذلك لأن الأصل أن كلا علة مستقلة ثم قال : ثم سألت مر عن ذلك فقال على البديهة ينوى الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر نظرا لليلة الأولى ، ولا يستبعد ذلك فانه مع اتساع الوقت ينوى الجمعة وإن علم أنه لا يدركها بأن علم أن الإمام لم يترك شيئا أو أخبره معصوم فتأمل اهـ (قوله فيدرك الجمعة) قال سم على حج . نعم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه ، لأنه لم يدرك ركعته الأولى منها مع وجود العدد المعتبر إلا على ما تقدم عن البيان فيحتمل حصول الجمعة لاقتدائه فى هذه الركعة بالإمام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق اهـ والمعتمد فى المقتدى بالمسبوق أنه لا تنعقد جمعته فيكون المعتمد هنا عدم إدراكه لها وقوله إلا على ما تقدم عن البيان أى فى كلام حج وسيأتى فى كلام الشارح قليل ومن زحم عن السجود (قوله محمول على ما إذا علم) أى أو ظن ظنا قويا وقوله فيتابعه ، ومثل ذلك ما لو كان الإمام يصلى ظهرا فقام للثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فاقتردى به مسبوق وأتى بركعة فينبغى حصول الجمعة له لأنه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الأولى فى جماعة بأربعين (قوله لزمه أن يصلها معهم) أى ويتبين انقلاب الظهر نقلا لأنه من أهل الوجوب وبأن عدم الفوات فليتأمل اهـ سم على منهج ومعلوم أن الكلام عند جواز التعدد (قوله ولم يعلم هل هو معتدل الخ) وبقى ما لو رأى الإمام قائما ولم يعلم من حاله شيئا هل ينوى الجمعة أو الظهر أو يعلق النية فيه نظر والأقرب أنه ينوى الجمعة وجوبا إن كان ممن تلزمه الجمعة ويخير بين ذلك وبين نية الظهر إن كان ممن لا تلزمه لأن الظاهر من الجمع الذين يصلون فى هذا الوقت على هذا الوجه أنهم يصلون الجمعة ، ثم إن اتفق أنه سلم من ركعتين سلم معهم وحسبت جمعته وإلا قام معهم وأتم الظهر لأن نيته إن وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا .

له وللمؤمنين قبل إنيانهم بركن (الاستخلاف في الأظهر) لأن الصلاة بإمامين بالتعاقب جائزة كما أن أبا بكر كان إماماً فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فاقتمدى به أبو بكر والناس وقد استخلف عمر حين طعن رواده البيهقي وإذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطلت بالأولى لضرورته إلى الخروج منها واحتياجهم إلى إمام واستخلافهم أولى من استخلافه لأن الحظ في ذلك لهم ولو تقدم واحد بنفسه جاز ومقدمهم أولى منه إلا أن يكون راتباً فظاهر أنه أولى من مقدمهم ومن مقدم الإمام ولو قدم الإمام واحداً وتقدم آخر كان مقدم الإمام أولى فلو لم يتقدم أحدوهم في الركعة الأولى من الجمعة لزمهم الاستخلاف منهم لادراك الجمعة ، فإن كانوا في الثانية وأتموها جمعة فرادى جاز ولا يلزمهم الاستخلاف لادراكهم ركعة مع الإمام ولو قدم الإمام واحداً في الركعة الأولى من الجمعة قال ابن الأستاذ فالظاهر أنه لا يجب عليه أن يمثل ويمثل أن يجب لثلاثي يؤدي إلى التواكل وهو الأوجه حيث غلب على ظنه ذلك ،

(قوله كما أن أبا بكر كان إماماً الخ) غرضه منه بيان جواز الصلاة بإمامين بالتعاقب لا الاستدلال على الاستخلاف إذ لا استخلاف

في قصة أبي بكر لانتفاء شرطه وتقدم الكلام عليه في صلاة الجماعة (قوله وإذا جاز هذا) أي الصلاة بإمامين على التعاقب وكان الأولى تقديم هذا عقب قصة أبي بكر ثم إن هذا صريح في أنه يجوز للإمام أن يتأخر ويقدم آخر مع بقائه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافر نقلاً عن الحاملي لكن حمل الشهاب حجج عدم الصحة على ما لو استخلف مع بقائه على الإمامة

(قوله وقد استخلف عمر) أي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اه شيخ عميرة (قوله فيمن لم تبطل صلاته) وذلك في قصة أبي بكر (قوله ومقدمهم أولى) أي أحق منه أي ممن تقدم بنفسه (قوله إلا أن يكون) أي من تقدم بنفسه (قوله كان مقدم الإمام أولى) أي فيجب على المؤمنين متابعتهم ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كانوا في الركعة الأولى أو في الثانية وخرج به ما لو قدم الإمام واحداً وهم واحد مقدمهم أولى كما يشعر به قوله واستخلافهم أولى وبه صرح شيخنا الزبائدي في بعض المواقف الصحيحة ، وعبارته : فرع لو استخلف الإمام واحداً واستخلفوا آخر فمن عينه أولى اه وعبارة سم على منهج فرع مقدم القوم أولى من مقدم الإمام إلا الإمام الراتب فمقدمه أولى مر اه (قوله لزمهم الاستخلاف منهم) أي فوراً وفي سم على منهج لو انقسموا فرقتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لأن فيه تعدد الجمعة فليتأمل اه أي ثم إن تقدماً معاً لم تصح الجمعة لواحد منهما وإن ترتبا صحت للأول وقول سم فينبغي الامتناع الخ ما ترجاه صرح به في الامداد وعبارته ويجوز كما في التحقيق والمجموع خلافاً للإمام وغيره أن يتقدم اثنان فأكثر يصلي كل بطائفة إلا في الجمعة لامتناع تعددها الخ اه فقله إلا في الجمعة صريح في امتناع تعدد الخليفة فيها دون غيرها وكتب عليه شيخنا الشوبري امتناع تعددها والحالة ما ذكر فيه نظر لأن الخليفة وإن تعدد في الصورة فهو نائب عن الإمام الأول فلا تعدد ويؤيده عدم وجوب تجديد النية اكتفاء بالنية الأولى من الإمام والجري على نظام صلاته اه وقد يقال ما ذكره من التأييد قد يقتضى خلاف ما نظر به لأن عدم تجديد النية يقتضى تنزيهه منزلة الأصل وهو لا يجوز تعدده فكذا من قام مقامه على أن ما ذكر من التعدد يقتضى تصييرها كجمعتين حقيقة لجواز أن يسرع إمام إحدى الطائفتين ويتأخر الآخر كأن يطول القراءة وهذا تعدد صوري بلا شك وإذا قلنا بصحة التعدد فقد ينقص كل من الطائفتين عن الأربعين ويفرغ إمام أحدهما مع بقاء الآخر في قيام الأولى مثلاً فتبقى الركعة الأولى لهؤلاء ناقصة عن العدد المشروط (قوله ولو قدم الإمام واحداً) أي طلب منه أن يتقدم (قوله حيث غلب على ظنه ذلك) أي التواكل.

أما إذا فعلوا ركنا فإنه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده كما نقله عن الامام وأقراه ولا يستخلف إلا من يكون صالحا للامامة لا امرأة ومشكلا للرجال ولم يتعرض له المصنف هنا اكتفاء بما قدمه في صلاة الجماعة وحيث امتنع الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فرادى إن كان الحدث في غير الجمعة فإن كان فيها فقد مرت ومقابل الأظهر وهو قديم عدم جواز الاستخلاف مطلقا لأنها صلاة واحدة فيمتنع فيها ذلك كما لو اقتدى بهما معا (ولا يستخلف) أى الامام أو غيره (للجمعة إلا مقتديا به قبل حدثه) فلو استخلف من لم يكن مقتديا به لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة أن يصلى الجمعة لأنه لا يجوز ابتداء جمعة بعد انعقاد أخرى بخلاف المأموم فإنه تابع لأمشيء أما لو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة وتتقدم ناويا غيرها فإنه يجوز وحيث صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فإن كان فى الأولى لم تصح ظهرا لعدم فوت الجمعة ولا جمعة لأنهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بتقديم واحد منهم أو فى الثانية أتموها جمعة وخرج بقوله للجمعة غيرها فلا يشترط فى الخليفة أن يكون مقتديا به قبل حدثه لكن يشترط أن يكون فى الأولى والثالثة من الرباعية لموافقة نظم صلاته نظم صلاتهم لا فى غيرها من الثانية والأخيرة ،

(قوله أما لو كان غير المقتدى) محترز قوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة الخ (قوله وتتقدم ناويا غيرها) فإنه يجوز (أى فى الثانية) كما ذكره بعد .

(قوله أما إذا فعلوا ركنا) ومثله ما لو طال الزمن وهم سكوت بقدر مضى ركن وقوله ركنا أى فعليا أو قوليا اه زىادى (قوله فإنه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده) أى ثم إن كان ذلك فى الركعة الثانية أتموا فرادى أو فى الأولى استأنفوا جمعة (قوله لا امرأة ومشكلا للرجال) خرج به النساء فيجوز تقدم واحدة منهن إذا كان الاستخلاف فى الثانية وعبرة حج فلو أتم الرجال حينئذ منفردين وقدم النسوة امرأة منهن جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحية المقدم لامامة القوم أى الذين يقتدون به وإن لم يصاح لامامة الجمعة إذ لو أتمن فرادى جاز فالجماعة أولى (قوله وحيث امتنع الاستخلاف) أى بأن طال الفصل (قوله فإن كان فيها فقد مر) أى وهو أنه تبطل الصلاة فى الركعة الأولى ويتمونها فرادى إن كان فى الركعة الثانية (قوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة) قال سم على منهج بلغى أن من الناس من قيده بما إذا امتنع التعدد وإلا جاز . وأقول : فيه نظر ظاهر لأنه إنما يجوز التعدد بقدر الحاجة ولا حاجة هنا لامكان تقديم بعض المقتدين ليقال لا تعدد حقيقة لأننا نقول فليجز وإن امتنع التعدد . والحاصل أن هذا التفسير غير متجه إلا أن يساعده عليه نقل اه (قوله وتتقدم ناويا غيرها) بيان لما فهم من قوله إنه لا يجوز ابتداء جمعة بعد الخ (قوله وحيث صحت صلاته) أى غير المقتدى وقوله ولو نفلا أى وكذا إن نوى غير الجمعة جاهلا وهو ممن تلزمه الجمعة فإن صلاته تقع نفلا مطلقا (قوله فإن كان فى الأولى لم تصح) أى صلاتهم أى لامكان فعل الجمعة باستئنافها ولا جمعة لعدم وقوع الركعة الأولى فى جماعة لأنهم صاروا منفردين ببطلان صلاة الامام ونيتهم القدوة لو قيل بصحتها إنما تحصل الجماعة من حينها فيكون أول الركعة وآخرها فى جماعة وما بينهما فرادى وذلك مقتضى البطلان اه سم على منهج بالمعنى (قوله أو فى الثانية أتموها جمعة) وقضيته صحة القدوة وفيه أنه مخالف لقول المصنف ولا يستخلف للجمعة الخ فاعل المراد أتموها جمعة فرادى فليراجع ويحتمل صحة القدوة ولا ينافيه قوله ولا يستخلف الخ لامكان حمله على ما إذا نوى الخليفة الجمعة ويدل له قوله لأنه لا يجوز ابتداء جمعة الخ .

إلا بنية مجددة لأنه يحتاج إلى القيام ويحتاجون إلى القعود وقضية التعليل أنه لو كان موافقا لهم كان حضر جماعة في ثانية منفردا وأخيرته فاقتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم جاز وهو ظاهر وإطلاقهم المنع جرى على الغالب ، ويجوز كما في المجموع استخلاف اثنين فأكثر يصلى كل بطائفة والأولى الاقتصار على واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الإمام الأصل (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف في الجمعة (كونه) أى المقتدى (حضر الخطبة ولا) إدراك (الركعة الأولى في الأصح فيهما) لأنه في الأول بالاعتداء صار في حكم من حضرها وسمعها فلذا صحت جمعته كما تصح جمعة الحاضرين السامعين ، ووجه مقابلة القياس على ما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها ليصلى بهم فإنه يمتنع ، وفي الثانى ناب الخليفة الذى كان مقتديا به باستخلافه إياه ولو استمر الإمام لكانت القدوة صحيحة فكذا من ناب منابه وإن لم يتوفر فيه الشرائط ووجه مقابلة أنه غير مدرك للجمعة ويجوز له الاستخلاف في أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية حضر الخطبة بتمامها والبعض الفائت في الأولى إذ من لم يسمع ليس من أهل الجمعة وإنما يصير غير السامع من أهلها إذا دخل في الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء . فان قلت : ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصي زاد فما الفرق . قلت : يفرق بأنه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من أهلها تبعا ظاهرا فلهذا كفى استخلافه ، ولبطلان صلاته أو نقصها اشترطت زيادته . وأما من لم يسمع فلم يصبر من أهلها ولا في الظاهر فلم يكف استخلافه مطلقا ، فان أغمى عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع ويفرق بينه وبين المحدث بأن المغمى عليه خرج عن الأهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبة غير الجمعة منه ، ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز أخذا مما مر واحتراز بقوله حضر الخطبة عن سماعها فغير مشترط جزما كما صرح به الرافعى (ثم) على الأول (إن كان) الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الأولى) من الجمعة مع الإمام بأن أدركه قبل فوات الركوع سواء كان في نفس الركوع أم في القيام قبله لكونه حينئذ بمنزلة الإمام الأصل وقد أدرك الإمام في وقت كانت جمعة القوم متوقفة على جمعته ،

(قوله لكونه حينئذ بمنزلة الإمام الأصل) كان الأولى تأخيره عن قوله تمت جمعهم .

(قوله إلا بنية مجددة) أى منهم (قوله وقضية التعليل) هو قوله لأنه يحتاج إلى القيام الخ (قوله فاستخلف موافقا) أى وهو غير مقتد به (قوله ويجوز كما في المجموع استخلاف اثنين فأكثر) ظاهره ولو في الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد جمعة حقيقة أوحكما ، وقد تقدم عن سم ما يصرح بالمنع فما هنا مخصوص بغير الجمعة (قوله بشرط كون الخليفة الخ) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة ينوى الجمعة بخلاف ما لو كان ينوى الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره كما يأتي (قوله والبعض الفائت) أى من الأركان (قوله ولو نحو محدث وصي زاد) أى على الأربعين (قوله فما الفرق) أى بينه وبين من لم يسمع الخطبة (قوله ولبطلان صلاته) أى في حق المحدث أو نقصها أى في حق الصبي وهذا يقتضى أن الضمير في زاد لكل من المحدث والصبي (قوله ونوى غير الجمعة جاز) أى ويصلون وراءه الجمعة ، فإذا قام للثالثة خيروا بين المفارقة والانتظار وهو أولى (قوله أخذا مما مر) أى في قوله : أما لو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة (واحتراز بقوله حضر الخطبة عن سماعها) ظاهره وإن بعد بحيث لو أصنى لم يسمع وهو غير مراد .

(قوله وإن لم يدرك نفس الركوع) غاية في قوله أم في القيام قبله وكان الأولى ذكره عقبه وإسقاط لفظ حقيقة لإيهامه وعبرة التحفة وإن بطلت فيما إذا أدرك في القيام صلاة الإمام قبل ركوعها انتهت (قوله) ومراده بقوله سواء الخ) غرض الشارح من هذا دفع ما يقدح في أنه إذا كان جاهلا بأن واجبه الظهر لا تصح صلاته لأن من شروطها العلم بالمنوى فأشار إلى أن جهله بذلك لا يضر أي بأن يعلمه آخر بعد (قوله فإن لم تكن تمت) انظر مامعناه ولعله بالواو بدل الفاء فتكون من تحريف النسخ ويكون غاية يفسرها التصوير المذكور بعدها فكأنه قال وإن لم يدرك الأولى بالمعنى المتقدم سواء أكان إدراكه بعد تمامها وهو واضح وأدركه قبل تمامها كأن استخلفه الخ ثم رأيت في نسخة بأن لم بالباء الموحدة ويعرف معناها ما ذكرناه (قوله) لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة أي وإدراكها شرط في غير الأولى. أما في الأولى فليس بشرط بقرينة ما قدمه آنفا فيما لو أدركه فيها وأحدث الإمام . والفرق بينهما ما مرر الإشارة إليه في كلامه ثم

وإن لم يدرك نفس الركوع حقيقة مع الإمام (تمت جمعهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الإمام في الأولى أم في الثانية كما قاله في المحرر وغيره ومراده بقوله سواء أحدث في الأولى أنه أحدث قبل فراغه من السجدة الثانية (وإلا) أي وإن لم يدرك الأولى بأن لم تكن تمت كأن استخلفه في اعتدالها فما بعده (فتم لهم) الجمعة (دونه) أي غيره (في الأصح) فيهما لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة فيتمها ظهرا ، وظاهر أنه يشترط أن يكون زائدا على الأربعين وإلا فلا يصح جمعهم كما نبه عليه الفقيه . والثاني تتم له لأنه صلى ركعة في جماعة فأشبهه المسبوق ورد بأن المأموم يمكن جعله تبعا للإمام والخليفة إمام لا يمكن جعله تبعا للمأمومين . ومعلوم أنه لو أدرك مع الإمام ركوع الثانية وسجودها أتمها جمعة ، لأنه صلى مع الإمام ركعة وبه صرح البغوي وإنما جوزنا الاستخلاف له في صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وإن كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعذره بالاستخلاف بإشارة الإمام له قاله الرافعي ، وقد يؤخذ منه أنه إذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن إطلاقهم يخالفه وهو الأصح ويوجهه بأن التقدم مطلوب في الجملة فيعذر به (ويراعى) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (المستخلف) حتما ليحجرى على نظمها فيفعل ما كان الإمام يفعله لأنه التزم ترتيب صلاته باقتدائه به (فاذا صلى) بهم (ركعة) كنت بهم فيها إن كانت

(قوله وإن لم يدرك نفس الركوع) غاية لقوله أم في القيام قبله ومنه تعلم أنه ليس المراد بإدراك الركعة مع الإمام أن يكون مقتديا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع على المأموم بأن اقتدى به في القيام وإن بطأت صلاة الإمام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه وإن بطلت صلاة الإمام بعد ذلك (قوله كأن استخلفه في اعتدالها) أي وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدركه كما تقدم من أنه متى أدركه قبل فوات الركوع صحت لهم الجمعة (قوله دونه أي غيره) إنما فسرهما تبعا للجلال المحلى بغير لأن دون أصلها للفتاوت في المكان ثم استعملت للفتاوت في الرتب تقول زيد دون عمرو في الرتبة فالولم يفسرها بغير لأشعر بأنها صحت للجميع لكن تفاوتت رتبهم في الصحة وليس مرادا هكذا رأيت بهامش نقلا عن العلامة الشيخ سليمان البابلي وهو مرضى (قوله ويشترط أن يكون زائدا الخ) أي فيما لو تمت لهم دونه .

فرع — جاء مسبوق فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فهل له الآن الشروع في الظهر لأنه لا يمكنه إدراك الجمعة لو صبر ، أو يجب الصبر إلى سلامهم ، أو يجب أن يقتدى بواحد منهم وتحصل له الجمعة الظاهر الأخير ثم أفتاني به شيخنا حجج رحمه الله تعالى اه سم على منهج ، لكن تقدم للشارح رحمه الله ما يصرح بخلافه وسيأتي في قوله لكن تعليلهم الخ ما يشير إليه (قوله في صورة فوت الجمعة عليه) أي حيث لم يدرك الركعة الأولى مع الإمام (قوله) لعذر بالاستخلاف) أي سواء وجب عليه التقدم بأن خاف التواكل لو امتنع أولا (قوله) وهو (الأصح) خلافا لحجج (قوله ويراعى المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف شخصا لم يقرأها من أنه يجب عليه أن يركع من غير قراءة وليس مرادا بل يجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة إمامه لأن المراد بنظمها أن لا يخالفه فيما يؤدي إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية أمره أنه طول القيام الذي خلف الإمام فيه ونزل منزلته وهو لا يضر من الإمام لو كان باقيا (قوله فيفعل ما كان الإمام يفعله) أي حتما في الواجب ونديا في المندوب وقوله حتما أي في الجملة لئلا يخالف قوله الآتي ولا يجب على الخليفة الخ .

ثانية الصبح لو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وإن كان هو يصلي الصبح و (تشهد) جالسا وسجد بهم لسهو الإمام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده (وأشار إليهم) بعد تشهده عند قيامه (ليفارقوه) فيتخير المقتدى به بعد إشارته (أو ينتظروا سلامه) بهم ، وهو أفضل كما في المجموع : أى مع أمن خروج الوقت ، فإن خافوا فوته وجبت المفارقة ، وقول المصنف ليفارقوه إلى آخره . قال الشارح علة غائية للإشارة أى لكونها خفية قد تفهم وقد لا ، وحيث فهمت فغايتها انتظاره ، وقوله أى فيكون بعدها أشار به إلى أنه مرتب بعدها باعتبار الوقوع وإن كان متقدما في الدهن ، وقوله وليس ناشئا عنها أى لندرة ذلك كما مر ، والغرض من ذلك دفع ما اعترض به على المصنف من أن التخيير المذكور فيه غير منهوم من إشارة المصلي خصوصا مع الاستدبار وكثرة الجماعة يمينا وشمالا وخلفا ولا يجب على الخليفة المسبوق التشهد إذ لا يزيد حاله على بقائه مع إمامه بل ولا القعود أيضا كما قاله الأسنوى ، فإن لم يعرف المسبوق نظم صلاة إمامه في جواز استخلافه قولان : أحدهما كما في التحقيق الجواز ، ونقله ابن المنذر كما في المجموع عن نص الشافعي ، وقال في المهمات : إنه الصحيح وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإن منع البلقيني تصحيحه ، وأطال في ردّه وقال في الروضة : إن أرجح القولين دليلا المنع ، وعلى الأول فيراقب القوم بعد الركعة ، فإن هموا بالقيام قام وإلا قعد ، وليس في هذا تقليد في الركعات كما لا يخفى ، ثم ما ذكر واضح في الجمعة . أما في الرباعية ففيها قعودان ، فإذا لم يهيموا بقيام وقعد تشهد ثم قام ، فإن قاموا معه علم أنها ثانیتهم (ولا يلزمهم) أى المقتدين (استئناف نية القدوة) بالخليفة (في الأصح) جمعة كانت أو غيرها لتزيله منزلة الأول في دوام الجماعة بدليل أنه لا يرعى نظم صلاة نفسه ، ولو استمرّ الأول لم يحتج القوم إلى تجديد النية فكذلك عند الاستخلاف ، وشمل ذلك من قدمه الإمام ومن

(قوله فيتخير المقتدى به)
الأولى تأخيره عن قول
المصنف أو ينتظروا (قوله)
فإن خافوا فوته وجبت
المفارقة) أى فيما إذا كانت
جمعة كما هو ظاهر (قوله)
فغايتها انتظاره (أى أو
مفارقته والضمير في انتظاره
للخليفة فهو مضاف لمفعوله
(قوله أى لندرة ذلك كما
مر) كأنه يشير إلى قوله
أى لكونها خفية الخ
(قوله بل ولا القعود)
فيه مخالفة لوجوب رعاية
نظم صلاة الإمام ومن ثم
أوجب الشهاب حجج فهو
على طريقة الشارح مستثنى .

(قوله ثانية الصبح) أى فلو ترك القنوت لم يسجد هو ولا المأمومون به بتركه اه سم على حجج بالمعنى ، وقوله لم يسجد : أى لعدم حصول خلل في صلاته ، وقوله ولا المأمومون أى لأنه محمول على الإمام (قوله وتشهد جالسا) أى جلس للتشهد وجوبا : أى بقدر ما يسع أقل التشهد والصلاة كما هو ظاهر ، وقرأه ندبا اه حجج وهو موافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ ، لكن سيأتى في الشرح ما يخالفه في قوله ولا يجب على الخليفة الخ ، وما قاله حجج ظاهر (قوله وأشار إليهم) قال حجج ندبا (قوله فيتخير المقتدى) أى بين الانتظار والسلام (قوله بل ولا القعود أيضا) أى في الجلوس الأخير لتمكن القوم من مفارقتة بالنية والإتمام لأنفسهم لكن هذا قد يشكل على قوله أولا ويراعى المسبوق نظم المستخلف حتما إلا أن يقال تحتم المراعاة في الجملة فلا ينافى ما ذكر أو المراد تحتم المراعاة فيما يؤدي إلى اختلال صلاتهم (قوله وليس في هذا تقليد في الركعات) أى فلا يقال كيف رجع إلى فعل غيره (قوله فإذا لم يهيموا بقيام) قال في المختار : همه المرض أذابه وبابه رد ، ثم قال وهم بالشئ أراد ، وبابه رد أيضا (قوله ولا يلزمهم استئناف نية القدوة) قال سم على منهج ، ويجوز التجديد : أى لنية القدوة ، وينبغي أن يكون مكروها لأنه اقتدى في أثناء الصلاة اه . أقول : قد يقال بعدم الكراهة لأنهم معذورون بإحرامهم الأول فطروا البطلان لادخل لهم فيه ، ومعلوم أن النية بالقلب ، فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم .

قدّمه القوم ومن تقدّم بنفسه : وهو الأوجه وإن اقتضى كلام الشيخين وغيرها اختصاصه بالأول وأخذ به الأذرعى فقال فى الثانى : الأقرب أنه يلزمهم تجديد نية الاقتداء به ، وفى الثالث : الوجه أنه يلزمهم تجديدها ، ولم أر فى ذلك نصا على أنه يمكن منع الاستدلال بكلامهما بأن فرض ما ذكر مثال ، ومقابل الأصحّ اللزوم لأنهم بخروج الإمام من صلاته صاروا منفردين ، ولو استخلف الإمام غير صالح للإمامة لم تبطل صلاتهم لأن استخلافه لغو مالم يقتدوا به ، ولو أراد المسبوقون أو من صلاتهم أطول من صلاة الإمام استخلف من يتمّ بهم لم يجز إلا فى غير الجمعة لعدم المانع فى غيرها ، بخلافها لما مرّ من أنه لانشأ جمعة بعد أخرى ، ولعلمهم أرادوا بالإنشاء ما يعمّ الحقيقى والمجازى ، إذ ليس فيما إذا كان الخليفة منهم إنشاء جمعة ، وإنما فيه ما يشبهه صورة على أن بعضهم قال بالجواز فى هذه لذلك ، وما ذكر من الجواز فى غير الجمعة هو ما اقتضاه كلامهما فى الجماعة ، وصححه المصنف فى تحقيقه هناك وكذا فى المجموع ، وقال فيه اعتمده ولا تغترّ بما فى الاتصار من تصحيح المنع فهو المعتمد ، وجمع بعضهم بين هذا وبين ما تقدّم عنه فى الروضة بأن ذاك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد ، ويدل عليه أنه فى التحقيق بعد أن ذكر جواز اقتداء المنفرد . قال : واقتداء المسبوق بعد سلام إمامه كغيره . وقال ابن العماد : الكلام هنا محمول على ما إذا اختلف الإمام والمأموم فى عدد الركعات فلا يجوز الاستخلاف فى غير الجمعة لأنه يؤدى إلى أن أحدهما يقعد والآخر يقوم ، بخلاف ما إذا اتفق نظم الصلاتين . قال بعضهم : هو جمع لا بأس به لكن تعليقه فى الروضة وأصلها المنع بأن الجماعة حصلت له يخالفه . قال الناشرى : ومحل ما ذكر فى الجمعة إذا قدموا من لم يكن من جملتهم ، فإن كان من جملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص بهذا المتقدم صلى معهم ركعة وسلموا فله أن يتمّها جمعة لأنه وإن استفتح الجمعة فهو تبع للإمام والامام مستديم لها لاستفتح ، نقله صاحب البيان عن الشيخ أبى حامد وأقره وكذلك الرىي لكن تعليلهم السابق يخالفه ، ولو بادر أربعون سمعوا أركان الخطبة وأحرموا بالجمعة انعقدت بهم لأنهم من أهلها بخلاف غيرهم (ومن زحم) أى منعه الزحام (عن السجود) على أرض أو نحوها مع الإمام فى الركعة الأولى من الجمعة مثلا (فأمكنه) السجود على هيئة التنكيس (على) شىء من (إنسان) وإن لم يكن مكلفا بناء على أنه

(قوله على أن بعضهم)
سيأتى الإفصاح عنه
فى قوله قال الناشرى الخ
(قوله ما تقدم عنه
فى الروضة) انظر ما مراده
به .

(قوله على أنه يمكن منع الاستدلال بكلامهما) أى الشيخين (قوله لم تبطل صلاتهم) أى فطريقهم أن يستخلفوا فوراً صالحاً للإمامة (قوله مالم يقتدوا به) أى وإن قلّ زمن الاقتداء جداً ، ولا فرق فى ذلك بين علمهم بحاله وعدمه ، فلو ظنوه ممن يجوز الاقتداء به وتبين خلافه وجب الاستئناف (قوله فى هذه) هى قوله ولو أراد المسبوقون الخ (قوله لذلك) أى لقوله إذ ليس فيه إذا كان الخليفة منهم إنشاء جمعة بعد أخرى وإنما فيه ما يشبهه قاله سم على منهج (قوله وجمع بعضهم بين هذا) هو الجلال المحلى قبيل صلاة المسافر (قوله ويدل عليه) أى الجمع (قوله فله أن يتمّها جمعة) مشى عليه حج (قوله لكن تعليلهم السابق يخالفه) أى فلا يجوز فى الجمعة وهو المعتمد (قوله بخلاف غيرهم) أى غير السامعين ، ثم حيث انعقدت للبادرين وجب على غيرهم الاقتداء بإمامهم لثلا يؤدى انفرادهم بإمام إلى إنشاء جمعة بعد أخرى بدون حاجة إليه ، فإن لم يتفق لهم اقتداء به فاتتهم الجمعة ويعزّر الإمام ذلك المبادر على تفويته الجمعة على أهل البلد .

لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وإن لم يخل عن وقفة أو بهيمة أو متاع أو نحو ذلك (فعل) ذلك حتما لقول عمر رضي الله عنه: إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه . وصورته أن يكون الساجد على شاخص والمسجود عليه في وهدة ، وعلم مما قررناه أن قول المصنف إنسان مثال وأن الزحمة لا تختص بالجمعة بل تجرى في سائر الصلوات ، وذكر المصنف كثير لها هنا لأن الزحام في الجمعة أغلب ولأن تفاريعها متشعبة مشكلة لكونها لا تدرك إلا بركة منتظمة أو ملققة على ما يأتي ، ولهذا قال الإمام ليس في الزمان من يحيط بأطرافها (وإلا) أى وإن لم يمكنه السجود كما ذكر (فالصحيح أنه ينتظر) تمكنه منه (ولا يؤمى به) لقدرته عليه ولا تجوز له المفارقة لأن الخروج من الجمعة قصدا مع توقع إدراكها لاوجه له كما نقله عن الإمام وأقره جزم به ابن المقرئ في روضه وهو الأصح وإن ادعى في المهمات أنه مخالف لنص الشافعي والأصحاب وإذا جوزنا له الخروج وأراد أن يتمها ظهرا ففي صحة ذلك القولان فيمن أحرم بالظهر قبل فوات الجمعة كما ذكره القاضي حسين في تعليقه والإمام في نهايته أما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده . نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فإن تمكن قبل سلام الإمام وسجد السجدين أدرك الجمعة وإلا فلا كما يعلم مما سيأتي ، ومقابل الصحيح أنه يؤمى أقصى ما يمكنه كالمرضى لمكان العذر وقيل يتخير بينهما لأن وجوب وضع الجبهة قد عارضه وجوب المتابعة ثم على الصحيح (إن تمكن) من السجود (قبل ركوع إمامه) في الثانية أى قبل شروعه فيه (سجد) تداركاه عند زوال العذر (فإن رفع) من سجوده (والإمام) بعد (قائم قرأ) ما أمكنه منها فإن لم يدرك زمنا يسع الفاتحة فهو كمسبوق في الأصح فإن ركع إمامه قبل أن يتم الفاتحة ركع معه ولا يضر التخلف الماضي لأنه تخلف لعذر (أو) رفع من السجود والإمام بعد (راكع فالأصح) أنه (يركع معه وهو كمسبوق) بعدم إدراكه محل القراءة فيتحمّلها الإمام عنه ويؤخذ منه أنه اطمأن قبل ارتفاع إمامه عن أقل الركوع وإن قال ابن العماد ظاهر كلامهم أنه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وإن لم يطمئن مع الإمام في الركوع ، بخلاف المسبوق فإنها متتابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الإمام المأموم بالطمأنينة ومقابل الأصح لا يركع

(قوله لا يشترط الرضا بذلك) أى وهو الراجح (قوله أو بهيمة أو متاع) أى وإن لم يأذن صاحبه كالاستناد إلى حائطه . نعم لو كان الذي يسجد على ظهره من عظماء الدنيا ويغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ عنه شرّ اتجه عدم اللزوم اه سم على منهج . أقول : قد تنبج الحزمة (قوله فعل ذلك حتما) أى ومع ذلك إذا تلف ضمنه ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان المسجود عليه صيدا وضاع لايضمنه المصلى لأنه لم يدخل في يده (قوله فالصحيح أنه ينتظر) قال حج ويحب أن يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضره تطويله لعذره وقضيته أنه لو أمكنه الانتظار جالسا بعد الاعتدال لم يجز له وعليه يفرق بينهما بأن الاعتدال محسوب له فلزمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس فكان كالأجنبي عما هو فيه . نعم إن لم تسكن طرأت الزحمة إلا بعد أن جلس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لأنه أقل حركة من عوده للاعتدال اه وظاهر قوله لأنه أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم جوازه لم يكن بعيدا لأن عوده لمحل الاعتدال فعل أجنبي لا حاجة إليه (قوله وإذا جوزنا له الخروج) على المروجح (قوله كما ذكره القاضي) والراجح منها عدم الانعقاد (قوله في الثانية) أى الركعة الثانية .

(قوله ولأن تفاريعها)
أى الجمعة بقرينة قوله
لأنها لا تدرك إلا بركة
والمراد الجمعة في الزحمة
بقرينة قوله إلا بركة
منتظمة أو ملققة على
ما يأتي إذ هو مختص
بالزحمة أى أو نحوها
فكأنه قال ولأن تفاريع
الجمعة في الزحمة متشعبة
الخ ولو عكس فقال ولأن
تفاريع الزحمة في الجمعة
الخ لكان أوضح (قوله
وإذا جوزنا له الخروج)
أى بالنية بمعنى المفارقة
بقرينة ما قبله وما بعده
(قوله ففي صحة ذلك
القولان) أى فتبطل هنا
على الراجح كما هو ظاهر
(قوله ما أمكنه) الأولى
إسقاطه ليظهر موقع
مابعده .

معه لأنه مؤتم به بخلاف المسبوق بل تلزمه القراءة ويسعى خلف الإمام وهو متخلف بعذر (فإن كان إمامه) حين فراغه (فرغ من الركوع) في الثانية (ولم يسلم واقفه فيما هو فيه) كالمسبوق (ثم صلى ركعة بعده) لأنه فاتته ركعة كالمسبوق (وإن كان الإمام سلم) قبل تمام سجوده (فات الجمعة) لأنه لم يدرك معه ركعة فيتمها ظهرا بخلاف ما لو رفع رأسه من السجود فسلم الإمام فإنه يتمها جمعة (وإن لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام) في ثانية الجمعة أى شرع في ركوعها (ففي قول يراعى) المرحوم (نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن (والأظهر أنه يركع معه) لظاهر «إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا» ولأن متابعة الإمام أكد ولهذا يتبعه المسبوق ويترك القراءة والقيام (ويحسب ركوعه الأول في الأصح) لأنه أتى به في وقته وإنما أتى بالثاني لعذر فأشبهه ما لو والى بين ركوعين ناسيا وقبل الثاني لإفراط التخلف فكأنه مسبوق لحق الآن (فركعته ملفقة من ركوع) الركعة (الأولى ومن سجود الثانية) الذي أتى به فيها (وتدرك بها الجمعة في الأصح) لإطلاق خبر «من أدرك ركعة من الجمعة فليصل إليها أخرى» وهذا قد أدرك ركعة وليس التلفيق نقصا في المعذور ومقابل الأصح لانتقصها بالتلفيق، وصفة الكمال معتبرة في الجمعة (فلو سجد على ترتيب) نظم صلاة (نفسه) عامدا (علما بأن واجبه) أى الواجب عليه (المتابعة) لإمامه (بطلت صلاته) لكونه متلعبا بوضعه السجود موضع الركوع فيلزمه التحريم بالجمعة إن أمكنه إدراك الإمام في الركوع كما في الروضة كأصلها وسكت هنا عن حكم ما إذا أدركه بعده لعلمه بما قدمه من أن الأصح لزومه أيضا فقول الأسنوى بل يلزمه ذلك ما لم يسلم الإمام إذ يحتمل أن الإمام قد نسي القراءة مثلاً فيعود إليها هو مراد الروضة ودعواه أن عبارتها غير مستقيمة ممنوعة (وإن نسي ذلك) المعلوم عنده من وجوب المتابعة (أو جهل) حكم ذلك ولو عاميا مخالطا كما هو ظاهر لحفائه على العوام (لم يحسب سجوده الأول) وهو ما أتى به على ترتيب نفسه لإتيانه به في غير موضعه وإنما لم تبطل به صلاته لعذره (فإذا سجد ثانيا) بأن فرغ من سجديته فقام وقرأ وركع وسجد سجديته وهو على نسيانه أو جهله (حسب) له أى السجود الثاني وتتم به ركعته لدخول وقته ويلغو ما قبله فلو زال جهله أو نسيانه قبل سجوده ثانيا وجب عليه أن يتابع الإمام فيما هو فيه كما هو المفهوم من كلام الأكرين أى فإن أدرك معه السجود تمت ركعته كما أشار إليه بقوله (والأصح إدراك الجمعة بهذه الركعة) الملفقة من ركوع الأولى وسجود

(قوله كما أشار إليه بقوله الخ) عبارة الشهاب حجج مع التين وإذا سجد ثانيا بأن استمر على ترتيب نفسه سهوا أو جهلا ففرغ من السجدين ثم قام وقرأ وركع واعتدل وسجد أو لم يستمر بأن تذكر أو علم والإمام في التشهد حال قيامه من سجوده فسجد سجدين قبل سلام الإمام حسب له ما أتى به وتمت به ركعته الأولى لدخول وقته وألغى ما قبله والأصح الخ.

(قوله حين فراغه) أى فراغ المأموم من السجود (قوله فسلم الإمام) أى شرع في السلام بخلاف ما لو رفع مقارناله فلا يدرك الجمعة لأنه لم يدرك ركعة قبل سلام إمامه ويحتمل وهو الأقرب إدراكها لأن القدوة إنما تنقطع باليم من عليكم ثم رأيت سم على منهج نقل هذا الثاني عن مروفي كلام حج أنه لو قارن رفع رأسه الميم من عليكم أمها نفوته وهو محتمل وقضية قول شارح صرحوا بأنه لو سلم الإمام كما رفع هو من السجود أنه تم الجمعة خلفه اه وكتب عليه سم قوله وقضيته الخ قد يمنع أن قضيته ذلك بل عكسه بناء على أن معنى وإن كان سلم وإن كان تم سلامه قبل فراغه من السجود ويدل على أن معناه المراد ذلك أنه لا يصح أن يكون معناه وإن كان شرع في السلام لاقتضائه النفوت بمجرد الشروع قبل الفراغ وهو فاسد فتعين أن المراد وإن كان تم سلامه فليستأمل اه (قوله ممنوعة) أى بقوله السابق وسكت هنا عن حكم ما إذا أدركه الخ (قوله وهو على نسيانه أو جهله) عبارة حجج بعد مضى ما ذكر أو لم يستمر بأن تذكر أو علم الإمام في التشهد حال قيامه من سجوده فسجد سجدين قبل سلام الإمام حسب له الخ.

ذكرها الزركشي ثم قال والمتجه أنه ينتظره ساجدا حتى يسلم فينبى على صلاته لأن الاحتمال الأول يؤدي إلى المخالفة والثاني إلى تطويل الركن القصير وأيده بما قدمته الخ فالضمير في قوله وأيده راجع إلى الاحتمال الذي أبداه الزركشي بقوله والمتجه الخ فلعل في نسخ الشارح سقطا فلترجع نسخة صحيحة (قوله والمعتمد منع ذلك) أي الاحتمال الثاني الذي أبداه الشيخ وهو الجلوس مع الإمام ولا يحتمل كلام الشارح غيره خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وكيف يستقيم ما فيها مع قول الشارح والفرق بينه وبين مانقله الشيخ عن الدارمي الخ (قوله يصير اللازم له مراعاة ترتيب صلاة إمامه) انظر هل ينقلب هذا الاعتدال قياما ويترتب عليه أنه يقرأ فيه ولو فارق فيه الإمام بعد يجب عليه إعادة الركوع لالغائه أو يبقى على حكمه من الاعتدال فيترتب عليه ضد ما ذكر ظاهر تعبير الشارح بترتيب صلاة الإمام يشعر بالأول وظاهر استشهاد الشيخ به بأنه الباء فيه بمعنى على.

الثانية (إذا كملت السجدة) فيها (قبل سلام الإمام) وإذا اشتملت الركعة على نقصانين أحدهما بالتلفيق والثاني بالقدوة الحكيمة إذ لم يتابع الإمام في موضع ركعتيه متابعة حسية وإنما سجد متخلفا عنه غير أنا الحقة في الحكم بالاعتداء الحقيقي لعذره بخلاف ما إذا كملنا بعد سلامه فلا يدرك بها الجمعة لما مرّ ومقابل الأصح لا يدرك الجمعة بهذه وما بحثه الرافعي فيما ذكر من أنه إذا لم يحسب سجوده والإمام راكع لكون فرضه المتابعة وجب أن لا يحسب والإمام في ركن بعد الركوع ردة السبكي والأسنوي وغيرها بأننا لم نحسب له سجوده والإمام راكع لا مكان متابعته بعد ذلك فيدرك الركعة بخلاف ما بعده فلو لم نحسبه لفاتته الركعة ويكون ذلك عذرا في عدم المتابعة ينتهي وزعم البلقيني أن مافي المنهاج غير موافق عليه وهو متابع في ذلك لقول المجموع إن الجمهور على خلافه لكن المعتمد مافي المنهاج ولهذا قال السبكي فثبت أن مافي المنهاج هو الأصح من جهة الفقه والأسنوي إنه المتجه ولو لم يتمكن من السجود حتى سجد إمامه السجدة الثانية سجد معه فيها وسجد الأخرى على أوجه احتمالين هنا لأنهما كركن واحد كما هو القياس في نظائره ويحتمل أن يجلس معه فإذا سلم بنى على صلاته وقال الشيخ نقلا عن الزركشي إن الاحتمال الأول يؤدي إلى المخالفة والثاني إلى تطويل الركن القصير وأيده بما قدمته عن القاضي والبنوي في أوائل صفة الأئمة وقدمت ثم إن المختار جواز تطويل الركن القصير في مثل ذلك وقد جوز الدارمي وغيره للمنفرد أن يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى والمعتمد منع ذلك والفرق بينه وبين مانقله الشيخ عن الدارمي وغيره واضح فانه باقتدائه به صار اللازم له مراعاة ترتيب صلاة إمامه ولو لم يتمكن من السجود حتى تشهد الإمام سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلام الإمام وإن لم يعتدل حصلت له ركعة وأدرك الجمعة وإن رفع منه بعد سلامه فاتته الجمعة فيتمها ظهرا كذا نقله الرافعي عن التتمة وجزم به المصنف ونبه عليه الأذري وغيره بأنه ليس على وجهه فانه إنما ذكره في التتمة تفريعا على القول بأنه يجري على ترتيب نفسه وأما على القول بأنه يتابعه فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدين ويتمها ظهرا ويرد بأنه تفريع على القول بأنه يتابعه ويوجه بما تقدم عن السبكي والأسنوي في نظيرها وهو أننا لو لم نجوز له السجود حينئذ لفاتته الركعة ويكون ذلك عذرا في عدم المتابعة بل هذا أولى بالعذر من تلك لأن ذلك مقصر بخلاف هذا ثم جميع مامر من تخلفه لزحمة أما تخلفه لغيرها فقد أشار إليه بقوله (ولو تخلف بالسجود) في الأولى (ناسيا) للسجود (حتى ركع الإمام الثانية) فذكره (ركع معه حتما على المذهب) وحصل له من الركعتين ركعة ملفقة وسقط الباقي منهما، والثاني يراعى نظم صلاة نفسه كالمرحوم وفرق الأول بتقصيره بالنسيان والتخلف لمرض كتخلفه للنسيان فيما ذكر.

(قوله بخلاف ما إذا كملتا) أي السجدة (قوله حتى إذا سجد إمامه السجدة الثانية) أي من الركعة الثانية (قوله ويحتمل أن يجلس) أي في الأصل وهو أن السبق بركن لا يضر (قوله والمعتمد منع ذلك) أي منع ما ذكر من السجود وعليه فينتظر في السجدة التي أدركها مع الإمام إلى أن يسلم ثم إن كان أدرك معه الركعة الأولى تمت جمعته وإلا فلا لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة هذا هو المتبادر مما ذكر لكنه يشكل على ما هو المعتمد فيما لو تمكن من السجود في تشهد الإمام من أنه يفعله فلا أولى جعل الإشارة راجعة لتطويل الجلوس وعليه فلا إشكال بل المستلтан على حد سواء (قوله وإن رفع منه بعد سلامه) أي فراغه منه بخلاف ما لو رفع مقارنا لسلامه فانها تحصل له (قوله فاتته الجمعة) معتمد

(باب صلاة الخوف) (قوله وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي الخ) عبارة شرح المنهج هي أنواع أربعة ذكر الشافعي رابعها وجاء به القرآن واختار بقيتها من ستة عشر نوعا مذكورة في الأخبار وبعضها في القرآن انتهت ومثلها في التحفة وقوله ذكر الشافعي رابعها أى أضافه في الذكر لما اختاره مما نقل عن فعله صلى الله عليه وسلم في الأخبار أى وإن لم يكن فعله وقوله وبعضها في القرآن يعنى صلاة ذات الرقاع المذكورة في قوله تعالى - وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة - الآية والظاهر أن معنى اختيار الشافعي لهذه (٣٤٦) الأنواع الثلاثة أنه قصر كلامه عليها وبين أحكامها ولم يتعرض للكلام

على غيرها لابلطانه عنده لأنه صح به الحديث بل لقلة ما فيها من المبطلات ولإغنائها عن الباقيات ويجوز أن تكون أحاديثها لم تنقل للشافعي إذ ذاك من طرق صحيحة فكم من أحاديث لم تستقر صحتها إلا بعد عصر الشافعي والأحاديث إذ ذاك إنما كانت تتلقى من أفواه الرواة لامن الكتب ومن ثم قال رضى الله عنه : إذا صح الحديث فهو مذهبي خشية أن تستقر صحة حديث على خلاف حكم ذهب إليه والإمام أحمد وهو متأخر عن الشافعي يقول: لأعلم في هذا الباب حديثا صحيحا اه مع أن الامام أحمد صاحب الباع الأطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له أدنى ممارسة بذلك العلم وبذلك يسقط قول بعضهم إن أحاديثها صحيحة لا عذر للشافعي

(باب) كيفية (صلاة الخوف)

وهو لغة ضد الأمن وحكم صلاته كصلاة الأمن وإنما أفرد بباب لأنه يحتمل في الصلاة عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره ويتبعه بيان حكم اللباس وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعي رضى الله عنه منها الأنواع الأربعة الآتية ودعوى المزني نسخ آيتها وهي - وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة - لتركه صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق مردودة بتأخر نزولها عنه لأنه سنة أربع وقيل خمس وهي نزلت سنة ست

(باب صلاة الخوف)

(قوله وإنما أفرد بباب) أى الخوف أى صلاته (قوله لأنه يحتمل في الصلاة) شمل تعبيره بالصلاة الفرض والنفل وسيأتى له التصريح به على تفصيل لامطلقا بعد قول المصنف في الكيفية الرابعة وغريم عند الإعراس الخ وعبارة حج هنا وتعبيرهم بالفرض هنا لأنه الأصل وإلا فلو صلا فيه عبدا مثلاً جاز فيه الكيفيات الآتية لما صرحوا به في الرابعة من جواز نحو عيد وكسوف لا استسقاء لأنه لا يفوت وحينئذ فيحتمل استثنائه أيضا من بقية الأنواع ويحتمل العموم لأن الرابعة يحتاط لها لما فيها من كثرة المبطلات ما ليس في غيرها اه وكتب عليه سم قوله لأنه لا يفوت الخ قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وأنها لا تشرع في الفائتة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اه ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النفل المطلق اه وعليه فالظاهر أنه لا يأتى فيما لم تفعل جماعة كالرواتب بل والمكتوبات إذا صليت فرادى إلا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تأتى صحتها من التفريق في ذلك ثم إن أمكنهم التناوب بأن تصلى كل جماعة وحدانا مع حراسة غيرهم ففعلوا وإلا صلا صلاة شدة الخوف ثم تقييده الفائتة بالعذر يفهم أن الفائتة بعذر تفعل في الخوف ويرد عليه أنها لا تفوت أيضا اللهم إلا أن يقال لما كان مأمورا بالمبادرة إلى فعلها خروجاً من المعصية رخص في فعلها مسارعة للتخلص من الإثم ثم رأيت والده الشارح صرح بذلك في حواشى شرح الروض (قوله ويتبعه بيان حكم اللباس) أى وما يتبعه من نحو الاستصباح بالدهن النجس (قوله وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوعا) عبارة حج تبلغ ستة عشر نوعا بعضها في الأحاديث وبعضها في القرآن واختار الشافعي رضى الله عنه منها الثلاثة الآتية لأنها أقرب إلى بقية الصلوات وأقل تغييرا وذكر الرابع الآتى

فيها ووجه سقوطه أنه لا يلزم من صحتها في نفسها وصولها إليه بطرق صحيحة ويحتمل أنه اطاع فيها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حدته كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قریش من ملأ طباق الأرض علما رضى الله تعالى عنه وعنا به بما فتح الله به على أضعف عباده فتأمل (قوله ودعوى المزني نسخ آيتها وهي - وإذا كنت فيهم - الخ) لا يخفى أن هذه الآية في خصوص نوع من جملة الأنواع وبقية الأنواع جاءت بها الأخبار ولا يلزم من نسخ الآية المذكورة بفرضه نسخ صلاة الخوف من أصلها مع أن مذهب المزني إنما هو نسخ صلاة الخوف من أصلها وعبارة الروضة وقال المزني صلاة الخوف منسوخة ومذهبنا أنها باقية وهي أربعة أنواع الخ .

وتجوز في الحضر أيضا وقد أشار لأنواعها بقوله (هي أنواع) أربعة لأنه إن اشتد الخوف فالرابع أولا والعدو في جهة القبلة فالأول أو في غيرها فالآخران (الأول) من الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله (يكون) أي كون على حد: تسمع بالمعدي خير من أن تراه فاندفع ما لبعض الشراح هنا (العدو في) جهة (القبلة) ولا سائر بيننا وبينهم وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو (فيرتب الإمام القوم صفين) فأكثر (ويصلي بهم) جميعا إلى اعتدال الركعة الأولى إذ الحراسة الآتية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله (فاذا سجد) الإمام في الركعة الأولى سجد معه صف (سجديته وحرس) حينئذ (صف) آخر،

لجئ القرآن به اه وهو مخالف كما ترى لقول الشارح جاءت في السنة الخ فليراجع فإن عبارة الشارح ظاهرة في أن الرابع من الستة عشر وفي حج أيضا بعد قوله لجئ القرآن به تنبيه هذا الاختيار مشكل لأن أحاديث ماعدا تلك الثلاثة لا عذر في مخالفتها مع صحتها وإن كثر تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة التي صح فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ناسخ لها مقتضية للابطال ولو جعلت مقتضية للفضولية لآتجه وقد صح عنه ما تشيد به فخره من قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي الحائط وهو وإن أراد من غير معارض لكن ما ذكر لا يصلح معارضا كما يعرف من قواعده في الأصول فتأمل اه ويؤخذ منه كالشارح أن من تتبع الأحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جاز له صلاحها بتلك الكيفية وهو ظاهر لكن نقل عن مر خلافه وفيه وقفة والأقرب ما قلناه (قوله وتجوز في الحضر أيضا) أي بأن دهم المسلمين العدو ببلادهم أما في الأمن فلا تجوز لهم صلاة عسفان لما فيها من التخلف الفاحش وتجوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع إذا نوت الفرقة الثانية المفارقة كالأولى (قوله يكون أي كون) ولا بد من تقدير مضاف في الكلام ليصح الحمل أي ذو كون الخ (قوله على حد تسمع) أي وإن كان شاذًا سماعيًا على خلاف اه سم على حج (قوله وفي المسلمين كثرة) عبارة العباب وشرط هذه كثرة المسلمين وكون العدو في جهة القبلة مرثيا اه والمتبادر منه أن المراد شرط الجواز فخره ثم رأيت مر يوافق على كونها شروط الجواز اه سم على منهج أي فبدونه يحرم ولا يصح كما يفيد قول عميرة على ما نقله عنه سم أن محل سنيتها أو صحتها على ما قيل إذا كان في المسلمين كثرة وكما يفيد قوله على حج ينبغي أن المراد بالجواز الحل والصحة أيضا لأن فيها تغييرا مبطلا في حال الأمن وهو التخلف بالسجودين والجالوس بينهما اه لسكن يشكل كون الكثرة شرطا للصحة هنا مع كونها شرطا للندب فيما يأتي اه له على حج وقوله فيما يأتي أي في صلاة ذات الرقاع وستأتي الإشارة للفرق في قول الشارح وتفاقر صلاة عسفان بجوازها في الأمن لغير الفرقة الثانية (قوله فيرتب الإمام القوم صفين) قال في الإيعاب ويستحب للإمام أن يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلفوا عليه اه أي فإن لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بأن سجد بعض الصف الأول مع الإمام في الأولى وبعض الثاني والبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك (قوله وحرس) أي نظرا للعدو فيما يظهر للموضع سجوده .

(قوله من الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله الخ) الظاهر أنه سقط من الكتابة لفظ الأنواع بعد من كما يدل عليه صنيعه فيما يأتي في بقية الأنواع أو أن من زائدة.

في الاعتدال المذكور (فاذا قاموا) أى الإمام ومن سجد معه (سجد من حرس) فيها (ولحقوه وسجد معه) أى الإمام (في) الركعة (الثانية من حرس أولاً وحرس الآخرون) أى الفرقة التي سجدت مع الإمام (فاذا جلس) الإمام للتشهد (سجد من حرس) في الركعة الثانية (وتشهد) الإمام (بالصفتين وسلم) بهم (وهذه) الكيفية المذكورة (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صفة صلاته (بعسفان) بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهى قرية بقرب خليص بينها وبين مكة أربعة برد . سميت به لعسف السيول بها ، وعبارته كغيره صادقة بأن يسجد الصف الأول في الركعة الأولى والثاني في الثانية وكل منهما بمكانه أو تحوّل بمكان آخر ، وبعكس ذلك فهى أربع كفيات وكلها جائزة . نعم إن كثرت أفعالهم في التحوّل ضرر ، والأفضل من ذلك ما ثبت في مسلم وهو أن يتقدم الصف الثاني الذى حرس أولاً في الركعة الثانية ليسجد ويتأخر الذى سجد أولاً ليحرس ولم يمش كل منهم أكثر من خطوتين ،

(قوله في الاعتدال المذكور) مفهومه أنهم لو أرادوا أن يجلسوا ويحرسوا وهم جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد وفي جالسهم إحداث صورة غير معهودة في الصلاة ، ومحل ذلك إن كانوا علمين بذلك ، فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فهل يديمون الجالس أو يمتنع عليهم ذلك لأن فعلهم كلا فعل فيه نظر ، والأقرب الأول ، وكذا لو هبوا بقصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض مامنعهم منه كسبق غيرهم إليه لأنهم مأذون لهم في الهوى وإرادة الحراسة عارضة فأشبهه ما لو تخلفوا للزحمة لكنها إنما عرضت لهم بعدما جالسوا فلا يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيهما لأنه أبلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم ، وبه يفرق بين ما هنا وما في الزحمة (قوله سجد من حرس ولحقوه) ينبغى أن يقال يأتى هنا ما قيل في مسئلة الزحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالمسبوقين ، ثم رأيت في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك ، وعبارته في ذات الرقاع وبعد مجيئهم ، أى الفرقة الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم ، فإن لم ينتظروهم وأدركوه في الركوع أدركوها كالمسبوق اه فقوله كالمسبوق يشعر بما ذكرناه (قوله في الركعة الثانية) أى بعد تقدمه وتأخر الأول وهل تفوت فضيلة الصف الأول بتأخره وتقدم الآخر أولاً لأنه مأثور به ؟ فيه نظر ، والأقرب أنها تفوت فيما تأخر فيه ، وتحصل للتقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التقدم والتأخر من حيث الامتثال يساوى فضيلة الصف الأول أو يزيد عليها (قوله لعسف السيول بها) قال عميرة : فسرّه الأسنوى بتسلطها عليها اه سم على منهج (قوله نعم إن كثرت أفعالهم في التحوّل ضرر) قد يستشكل اشتراط عدم كثرة الأفعال على ما تقرّر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الأفعال الكثيرة المتوالية كما يعلم بتصور تلك الكيفية ، ويفرق بأن الأصل منع الأفعال المذكورة إلا ما أذن فيه الشارع ولم يثبت الإذن هنا لخلافه هناك ، وبأن من شأن تقدم أحد الصفتين إلى مكان الآخر وتأخر أحدهما إلى مكان الآخر عدم الاحتياج إلى الأفعال الكثيرة المتوالية لقرب المسافة بينهما عادة وشرعاً ، ولا كذلك مجيء أحد الصفتين من تجاه العدو إلى مكان الصلاة أو ذهابه من مكان الصلاة إلى تجاه العدو اه سم على منهج .

وذلك لجمعه بين تقدم الأفضل وهو الأول لسجوده مع الإمام وجبر الثاني بتحوّله مكان الأول ، وينفذ كل واحد بين رجلين ، فإن مشى أحد أكثر من خطوتين بطلت صلاته (و) له أن يرتبهم صفوفاً ثم يحرس صفان بل (لو حرس) بعض كل صف بالمناوبة أو حرس (فيهما) أى فى الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة ودام غيرهما على المتابعة (جاز) لكن يشترط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحداً اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (وكذا) يجوز لو حرس فيهما (فرقة) واحدة ولو واحداً (فى الأصح) المنصوص لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر ، لكن المناوبة أفضل لأنها الثابتة فى الخبر ، وإنما اختصت الحراسة بالسجود دون الركوع لأن الراكع تمكنه المشاهدة ، ويكره أن يصلى أقل من ثلاثة وأن يحرس أقل منها ، ومقابل الأصح لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما فى الخبر وردّ بأن الزيادة لتعدد الركعة غير مضرّة . الثانى من الأنواع ما يذكر فى قوله (يكون) العدو (فى غيرها) أى القبلة أو فيها ودونهم حائل وفى المسلمين كثرة وقد قل عدوهم وخافوا هجومهم مثلاً فى الصلاة فيرتب الإمام القوم صفين (فيصلى) الإمام بهم (مرتين كل مرة بفرقة) جميع الصلاة ، سواء أكانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية ، وتكون الفرقة الأخرى تجاه العدو تحرس ثم تذهب المصلية إلى وجه العدو وتأتى الفرقة الحراسة فيصلى بها مرة أخرى جميع الصلاة وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلاً لسقوط فرضه بالأولى (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صفة صلاته (يبطن نخل) مكان من نجد بأرض غطفان ، وقولهم يسئ للقرئض أن لا يقتدى بالمتنفل خروجاً من خلاف أبى حنيفة ،

(قوله بعض كل صف بالمناوبة) هل معناه أنه فى كل ركعة يحرس بعض هذا وبعض هذا معا أو أنه فى ركعة يحرس بعض صف وفى أخرى يحرس بعض الآخر .

(قوله وذلك لجمعه) أى هذا الفعل (قوله وينفذ كل واحد بين رجلين) وينبغى مراعاة ذلك عند الإحرام بأن يقفوا على حالة يسهل معها ما ذكر (قوله لكن يشترط أن تكون الحراسة) أى للجواز والصحة على ما تقدم (قوله ولو واحداً) أى إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له (قوله ويكره أن يصلى أقل من ثلاثة) أى رجال حيث كان القوم فيهم كثرة ، وممراده الكراهة فى هذا النوع وبقية الأنواع ، وعبرة الروض فى ذات الرقاع ، ويكره كون الفرقة المصلية والى وجه العدو أقل من ثلاثة . قال الشارح : وقضية كلامه كالروضة أن الكراهة لاتأتى فى صلاتى بطن نخل وعسفان ، والوجه التسوية بين الثلاث لشمول الدليل لها (قوله كل مرة بفرقة) أى وعليه فهل فضيلة الفرقة الأولى أكثر أو هما مستويان فى الفضيلة فيه نظر ، والظاهر استواءهما لأن الثانية وإن كانت خلف نفل لا كراهة فيها هنا فساوت الأولى ، وكل منهما أتى بصلاته فى الجماعة كاملة ، ولو فضلت إحداها على الأخرى لربما أدى إلى التنازع فيمن تكون أولى وقد يفوت ذلك تدير الحرب (قوله وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلاً) قال شيخنا العلامة الشوبرى فى حواشى التحرير : أى وهى معادة ، ومع ذلك لا يجب عليه فيها نية الإمامة فهى مستثناة من وجوب نية الجماعة فى المعادة اهـ . أقول : ويوجه بأن الإعادة وإن حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكأن الإعادة طلبت منه لأجلهم لاله ثم إن كان ما ذكره شيخنا الشوبرى منقولاً فسلم وإلا فقد يقال لابد من نية الإمامة ، وليست الإعادة مقصورة على طلب الجماعة لغيره بل الإعادة لذلك ولتحصيل الثواب له وهذا أشبه بما لو أراد الإعادة لتحصيل الجماعة لمن لم يدركها مع الإمام ، ولا بدّ فيه من نية الإمامة ، ولم يتعرض لبقية شروط المعادة ، وينبغى أنه لابد منها .

محله في الأمن . أما حالة الخوف كهذه الصورة فيستحب كما ذكره ، لأننا في حالة الخوف نتركب أشياء لا تفعل في حالة الأمن أو في غير الصلاة المعتادة ، وهو الأوجه . أما فيها فلا لأنه قد اختلف في فرضيتها ، ونقل في الخادم عن صاحب الوافي أن المراد بالكثرة أن يكون المسلمون مثلهم في العدد بأن يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلاً ، فإذا صلى بطائفة ، وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتي العدو ، وهذه أقل درجات الكثرة المشار إليها . والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله (أو تقف فرقة في وجهه) أي العدو تحرس وهو في غير جهة القبلة أو فيها وثم سائر (ويصلي) الإمام (بفرقة ركعة) من الثنائية بعد أن ينحاز بهم إلى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو (فإذا قام) الإمام (للثانية فارقت) بالنية بعد الانتصاب استحباباً وقبله بعد الرفع من السجود جوازاً (وأتمت) لنفسها (وذهبت) بعد سلامها (إلى وجهه) أي العدو . ويسن للإمام أن يخفف الأولى لاشتغال قلوبهم بما هم فيه ولجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها لتلاي طول الانتظار . ويسن تخفيفهم لو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به (وجاء الواقفون) للحراسة بعد ذهاب أولئك إلى جهة العدو والإمام قائم في الثانية . ويسن إطالة القيام إلى لحوقهم (فاقفوا به فصل) بهم الركعة (الثانية ، فإذا جلس) الإمام (للتشهد قاموا) فوراً (فأتوا ثانیتهم) وهو منتظر لهم وهم غير منفردين عنه بل مقتدون به حكماً (ولحقوه وسلم بهم) لحيازتهم بذلك فضيلة التحلل معه كما حازت الأولى فضيلة التحرم معه (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفة صلاته (بذات الرقاع) وهي مكان من نجد بأرض غطفان سعى بها ،

(قوله أو في غير الصلاة المعتادة) معطوف على قوله في الأمن عقب قوله محله (قوله وهو الأوجه) يحتمل أنه راجع لأصل التقييد المذكور في قوله ومحله الخ ويحتمل رجوعه لخصوص الحلل الثاني أي قوله أو في غير الصلاة المعتادة وهو المتبادر فعليه يكون قولهم المذكور على عمومته حتى في الخوف (قوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه ^(١)) انظر المخالفة إلى ماذا .

(قوله محله في الأمن) أي ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه أفضل من الانفراد ، وعليه فينبغي أن يقيّد قولهم : يسن أن لا يفعل بما إذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف أحدهم سالمة مما ترك طلب الصلاة خلف غيره لأجله (قوله لأنه قد اختلف في فرضيتها) عبارة حجج نعم إن أمكن أن يؤتم الثانية واحد منها كان أفضل ليسلموا من اقتدائهم بالمتنفل المختلف في صحته في الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لأنهم لا يسمحون بالصلاة خلف غيره مع وجوده اهـ لكن قوله ليسلموا الخ مشكل بما ذكره الشارح من أن محله في غير الخوف ، إلا أن يقال : المراد ليسلموا في الجملة كما قاله ، وعبارة سمع على حجج نعم بحث الأسنوي أن الأولى أن يصلي بالثنائية من لم يصل : أي للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل اهـ (قوله بعد أن ينحاز بهم) أي الأولى له ذلك لأن الضرر لهم غير محقق سيما وقد وقعت الفرقة الثانية في وجه العدو (قوله فاقفوا به) أي ولا يحتاج الإمام لنية الإمامة في هذه الحالة كما هو معلوم لأن الجماعة حصلت بنيته الأولى وهي منسحبة على بقية أجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالإمام قوم في الأمن وبطلت صلاتهم وجاء مسبوقون واقتدوا به في الركعة الثانية (قوله فصل) بهم الركعة الثانية (أي فلو لم يدركوها معه لسرعة قراءته فيحتمل أن يوافقوه فيما هو فيه ويأتوا بالصلاة تامة بعد سلامه كهو في غير صلاة الخوف ، ويحتمل أنه ينتظرهم في التشهد فيأتوا بركعة ويسلم الإمام ويأتوا بالأخرى بعد سلامه ، ويحتمل وهو الأقرب أنه ينتظرهم في التشهد أيضاً حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم (قوله قاموا فوراً) أي فإن جلسوا مع الإمام على نية القيام بعد فالظاهر بطلان صلاتهم لاحداثهم جلوساً غير مطلوب منهم ، بخلاف ما لو جلسوا على نية أن يقوموا بعد سلام الإمام فإنه لا يضر لأن غاية أمرهم أنهم مسبوقون .

(١) هذه القولة غير موجودة بنسخ الشرح التي بأيدينا اهـ مصححه .

(قوله للاجماع على صحتها في الجملة) كتب الشهاب عميرة على عبارة المنهج المساوية لعبارة الشارح مانصه قد بين مراده منه أى من قوله للاجماع الخ بقوله الآتى وفارقت صلاة عسفان الخ . واعلم أن الحكم (٣٥١) بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره

لغيره وتعليله بما قاله فيه بحث وذلك لأن صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الأولى وإتيان الفرقة الثانية بركعة لنفسها مع دوام القدوة والأمر الأول في حال الأمن منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا الإمام أحمد إذا كان بغير عذر ، وهو أحد القولين عندنا وأما الثانى فممنوع حالة الأمن اتفاقا والاعتذار

بجواز الثانى في الأمن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسئلة فليتأمل وأيضا فمن البين أن السكيفية لو كانت في الأمن كانت صلاة الإمام على كيفية عسفان صحيحة اتفاقا وعلى كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا لطول الانتظار من غير عذر ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى أن صلاة الفرقة الأولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عسفان فإن صلاة الفرقتين فيها باطلة عند الأمن والله تعالى أعلم . وبالجملة فالذى يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا في تفضيل ذات الرقاع على عسفان لأن الحالة التي تشرع فيها هذه غير

لأن الصحابة لفوا بأرجلهم الحرق لما تفرحت ، وقيل باسم شجرة هناك ، وقيل باسم جبل فيه بياض وحمرة يقال له الرقاع ، وقيل لترقع صلاتهم فيها (والأصح أنها) أى هذه السكيفية (أفضل من) صلاة (بطن نخل) خروجا من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل ولأنها أخف وأعدل بين الفريقين وهى أفضل من صلاة عسفان أيضا للاجماع على صحتها في الجملة دونهما وتستحب عند كثرتنا فالكثرة شرط لسنها لا لصحتها خلافا لما اقتضاه كلام العراقي في تحريره وتفرقت صلاة عسفان بجوازها في الأمن لغير الفرقة الثانية ، ولها إن نوت المفارقة بخلاف تلك والتعليل بالأول غير مناف لما مر قبيل النوع الثالث إذ الكلام هنا في الأفضلية وثم في الاستحباب ولولم يتم المقتدون به في الركعة الأولى بل ذهبوا ووقفوا تجاه العدو سكوتا في الصلاة وجاءت الفرقة الأخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وجاءت تلك الفرقة إلى مكان صلاتهم وأتموها لأنفسهم وذهبوا إلى العدو وجاءت تلك إلى مكانهم وأتموها جاز ، وهذه السكيفية رواها ابن عمر

(قوله لأن الصحابة لفوا بأرجلهم الحرق) قال عميرة قال ابن الرفعة هو أصح ما قيل لثبوته في الصحيح في رواية أبى موسى الأشعري رضى الله عنه اه سم على منهج قال بعضهم وفي صحة ذلك عن أبى موسى نظر لأن أبى موسى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو بخير مع أصحاب السفينتين فكيف حضر هذه الغزاة وهى قبل خيبر بثلاث سنين اه ديمرى (قوله خروجا من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل) لعل المراد أنها أفضل مما ذكر في الجملة فلا ينافى ماصر له من استحباب هذه السكيفية مطلقا على أنه قد يكون خلاف أبى حنيفة جاريا حتى في هذه الحالة وإن قلنا باستحبابها ثم رأيت ما أتى في قول الشارح وتفرقت صلاة عسفان الخ (قوله وهى أفضل من صلاة عسفان) وعليه فاعل الحكمة في تأخيرها عنهما في الله كرم مع كونها أفضل منهما أن تترك قد توجد صورتهم في الأمن بالاعادة في صلاة بطن نخل وبتخلف المأمومين لنحو زحمة في عسفان (قوله للاجماع على صحتها) وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان فأيهما أفضل والأقرب أن بطن نخل أفضل من عسفان أيضا لجوازها في الأمن على ماصر فيه ونقل شيخنا الشوبرى عن العلقمى ما يوافقه (قوله وتفرقت صلاة عسفان) أى حيث جعلت الكثرة هنا شرطا للسكينة وشرطا للصحة ويدل على ذلك ما قدمناه لسم عن مر وعليه فيفترق بما ذكره الشارح ، وحاصله يرجع إلى أن صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها في الأمن في الجملة حكم بجوازها مطلقا وصلاة عسفان لما كانت مخالفة للأمن في كل من الركعتين اقتصر فيها على ماورد وذلك مع الكثرة دون غيرها ولعل وجهه أنه لما كانت جملة القوم مشغولين بالصلاة كان في تفرقهم مع القلة تعرض للهلاك فمنعت بخلاف ذات الرقاع فإن الحراسة لما لم تكن مشغولة بالصلاة كانت متهيئة لدفع العدو (قوله والتعليل بالأول) هو قوله خروجا من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل (قوله لما مر قبيل النوع الثالث) أى في قوله وقولهم يسكن للمفترض الخ (قوله وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو) أى سكوتا .

الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع و بطن نخل فانهما يشرعان في حالة واحدة فاحتاجوا يبينوا الأفضل منهما كي يقدم على الآخر والله تعالى أعلم اه بحروفه .

وجاز ذلك مع كثرة الأفعال بلا ضرورة لصحة الخبر فيه مع عدم المعارض لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والأخرى في يوم آخر ودعوى النسخ باطلة لاحتياجه لمعرفة التاريخ وتعدد الجمع ، وليس هنا واحد منهما (ويقرأ الإمام) ندبا (في) قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها في زمن (انتظاره) للفرقة (الثانية) قبل لحوقها له فإذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة ، وسورة قصيرة ويركع بهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على الأولى ولا يعرف لها في ذلك نظير (ويتشهد) ندبا في جلوسه لانتظارها لأن السكوت مخالف لهيئة الصلاة ، والقيام ليس موضع ذكر (وفي قول يؤخر) قراءة الفاتحة والتشهد (لتأخره) فتدركهما معه لأنه قرأ مع الأولى الفاتحة فيؤخرها ليقرأها مع الفرقة الثانية وعلى هذا يشتغل بالذكر والخلاف كما في المجموع في الاستحباب وتجوز صلاة الجمعة في الخوف كصلاة عسافن وكذا في الرقاع لا كصلاة بطن نخل لكن يشترط أن يسمعوا خطبته ، ولو سمع أربعون فأكثر من كل فرقة كان كافيا ، بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى بأخرى ، فإن حدث نقص في الأربعين السامعين في الركعة الأولى في الصلاة بطلت ، أو في الثانية فلا ، وهذا شامل لما إذا حصل النقص حالة تحرم الثانية وهو الوجه وإن قال الجوجري إنه محمول على ما إذا عرض النقص عنها بعد إحرام جميع الأربعين وإلا لم يبق لاشتراط الخطبة بأربعين من كل فرقة معنى ، وقوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية ، وهو ظاهر مفهوم مما سبق في أول الجمعة حيث قال : شرطها جماعة لافي الثانية اه ، وهل يجب على الإمام انتظار الثانية لأن الجمعة واجبة عليهم ، وإذا سلم قوت عليهم الواجب . قال الزركشي وابن العماد : الأقرب نعم لأن تفويت الواجب لا يجوز على نفسه فكذا على غيره اه والأقرب عدم الوجوب عليه ،

(قوله قرأ من السورة قدر فاتحة) وهل يطلب منه الإسراع حينئذ بالقراءة لأنه إذا جهر في حال قراءتهم لفتحهم قوت عليهم سماع قراءة إمامهم أولا فيه نظر والأقرب الأول للعللة المذكورة ويكون ذلك كحاله بعد قراءة الفاتحة حيث يطلب منه السكوت بقدر فاتحة المأمومين (قوله وسورة قصيرة) أى من تلك السورة إن بقي منها قدرها وإلا فمن سورة أخرى اه حج (قوله ولا يعرف لها) أى لتطويل الثانية على الأولى (قوله في ذلك نظير) أى ولا يشكك عليه ما تقدم في الجمعة من أنه يقرأ في الأولى الجمعة وفي الثانية المنافقين بل لو لم يقرأ في الأولى الجمعة قرأ في الثانية الجمعة والمنافقين لجواز أن المراد لا يعرف لها نظير يطلب فيه تطويل الثانية مما لم يرد شيء بخصوصه والجمعة طلب في ثانيها المنافقون بخصوصها وأيضا فالجمعة لم يطلب فيها تطويل الثانية بل طلب فيها قراءة المنافقون فلزم منه تطويل الثانية فلو قرأ غيرها لم يطوّلها على الأولى على أن قراءة المنافقين في الثانية لا يستلزم تطويلها على الأولى لجواز أن ما أتى به من دعاء الافتتاح في الأولى تحصل به زيادتها على الثانية أو مساواتها لها (قوله لا كصلاة بطن نخل) انظر هلا جاز ذلك فيها أيضا ويجعل الخوف عذرا في التعدد ولا يضر كونها نفلا للإمام لما من أنه يستحب إعادة الجمعة حيث جاز التعدد ومنه ما لو خطب بمكان وصلى بأهله ثم حضر إلى مكان لم تصل أهله فخطب لهم وصلى بهم حيث جاز له ذلك وإن كان من الأربعين إلا أن يقال لما استغنى عنها بصلاة ذات الرقاع امتنعت وفيه بعد شيء لأن فيه تكليف مشقة في الجملة (قوله لكن يشترط أن يسمعوا) أى كلهم (قوله ولو سمع أربعون فأكثر) قضيته أنه لو سمع من الفرقة الثانية دون أربعين لم يكف ولا معنى له مع جواز نقصها عن الأربعين ولو عند التحريم كما يأتي في قوله وهذا شامل الخ وقضية قوله فيما مر في شرح قول المصنف : أن تقام بأربعين قبيل قوله حرّا مكلفا ولا يشترط بلوغهم أى الفرقة الثانية أربعين على الصحيح اه أن ما هنا مجرد تصوير (قوله حالة تحرم الثانية) أى ولوا انتهى النقص إلى واحد (قوله وقوله في الثانية) هو من كلام الجوجري والضهير للارشاد الذي هو مشروحه .

(قوله مع كثرة الأفعال)
أى اللزوم منها استدبار
القبلة في الذهاب أو
الرجوع كالموظاهر (قوله
فيؤخرها) أى مع التشهد
(قوله وهو شامل لما إذا
حصل النقص حالة تحرم
الثانية) أى وتمتة الجمعة كما
صرح به في الامداد (قوله
وهو الوجه) ووجهه كما
في الامداد أن صلاة الثانية
ابتداء إقامة جمعة فاشترطنا
فيها السماع والعدد عند
الخطبة ، ثم إذا انعقدت
صارت تابعة للأولى فاغتفر
النقص من العدد مراعاة
للتبعية ولا يمكن نقص
السماع (قوله وقوله) أى
الارشاد إذ هذا من بقية
كلام الجوجري إلى قوله اه

والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه واضح وتجهر الطائفة الأولى في الركعة الثانية لأنهم منفردون ولا تجهر الثانية في الثانية لأنهم مقتدون ويأتي ذلك في كل صلاة جهرية ولو لم تمكنه الجمعة فصلى بهم الظهر ثم أمكنته الجمعة قال الصيدلاني لم تجب عليهم لكن تجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم أكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكاه العمراني (فان صلى) الإمام (مغربا) على كيفية ذات الرقاع (فبفرقة) من القوم يصلى بها (ركعتين) وتفارقه بعد التشهد معه لأنه موضع تشهدهم قاله في شرح المذهب (وبالثانية) منه (ركعة وهو أفضل من عكسه) الجائز أيضا (في الأظهر) لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية بل هو مكروه ، والثاني عكسه أفضل لتنجبر به الثانية عما فاتها من فضيلة التحريم (وينتظر) الإمام في صلاته بالأولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده) الأول (أو قيام الثالثة وهو) أى انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في جلوس تشهده (في الأصح) لأن القيام محل التطويل بخلاف جلوس التشهد الأول ، والثاني أن انتظاره في التشهد أولى ليدركوا معه الركعة من أولها ولو لفرقتهم في المغرب ثلاث فرق صحت صلاة جميعهم على النص (أو) صلى بهم (رباعية فبكل) من الفرقتين يصلى (ركعتين) لعموم قوله تعالى - وإذا قمت فيهم فأقمت لهم الصلاة - ولأن فيه تحصيلا للتصود مع المساواة بين المأمومين وهذا إن قضى في السفر رباعية أو وقع الخوف في الحضر أوفى أقل من ثلاثة أيام لأن الاتمام أفضل وإلا فالقصر أفضل لاسيما أنه أليق بحالة الخوف وهل الأفضل الانتظار في التشهد الأول أو في القيام الثالث فيه الخلاف السابق في المغرب ولو صلى بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثا أو عكسه صحت مع كراهته ويسجد الإمام والطائفة الثانية سجود السهو للمخالفة بالانتظار في غير محله قال صاحب الشامل وهذا يدل على أنه إذا فرقتهم أربع فرق .

(قوله وبين ما قاس عليه)
أى من ذكر (قوله بها)
لاحاجة إليه مع قول
المصنف بفرقة .

(قوله والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه) هو قوله لأن تفويت الواجب لا يجوز على نفسه والمقيس هو قوله فكذا على غيره (قوله واضح) وهو ما صرحوا به من أنه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره بخلاف صلاة نفسه (قوله قال الصيدلاني لم تجب عليهم) ويفرق بين هذا وما مرله بعد قول المصنف ينوى في اقتدائه الجمعة من أن الخليفة المسبوق لو أدرك بعد صلاة الظهر جماعة يصلون الجمعة لزمه أن يصلها معهم بأن العذر قائم هنا حال صلاتهم الظهر فكانوا كالعبد إذا فعل الظهر ثم عتق وأدرك الجمعة حيث لم تجب عليه بخلاف المسبوق فإنه تبين أنه لا عذر له وقت صلاته الظهر لا مكان الجمعة في حقه حين صلاته فكان كالعبد إذا عتق ثم صلى الظهر في حال الحرية ثم أمكنته الجمعة حيث يجب عليه فعلها (قوله ولو أعاد لم أكرهه) أى أعادها جمعة وإن كان مع الطائفة التي صلت معه أولا (قوله ويقدم غيره) أى ندبا (قوله وهو أفضل من عكسه) قال سم على حج في أثناء كلام وسكت عما لو صلى في المغرب بفرقة ركعة وبالأخرى ركعتين هل يسجد للسهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم وروده اهـ والأقرب السجود لما علل به (قوله فيه الخلاف السابق) أى والراجح منه أنه في القيام الثالث (قوله للمخالفة بالانتظار في غير محله) أى لكونه ليس في نصف صلاته المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ،

سجدوا للسهو أيضا للخالفه وهو كما قال (فلو) فرّقهم أربع فرق و (صلى بكل فرقة ركعة) ثم فارقتهم وصلت ثلاثا وسلمت والإمام قائم ينتظر فراغها وذهابها وحجىء الثانية ثم صلى بالثانية الركعة الثانية وفارقتهم وانتظر الثالثة إما في التشهد الأول أو قائما على ما مر من الخلاف ثم صلى بالثالثة الركعة الثالثة وفارقوه في قيام الرابعة وأتموا لأنفسهم والإمام ينتظر فراغهم وذهابهم وحجىء الرابعة ثم صلى بالارابعة الركعة الأخيرة وانتظرهم في التشهد وسلم بهم (صحت صلاة الجميع في الأظهر) لأن الحاجة قد تدعو إلى ذلك بأن لا يكتفى وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج إلى وقوف ثلاثة أرباعهم وإنما اقتصر صلى الله عليه وسلم على انتظارين لعدم الحاجة إلى الزيادة ولعله لو احتيج إليها لفعل وشرط الإمام لتفريقهم أربع فرق في الرباعية الحاجة إلى ذلك وإلا فهو كفعله حال الاختيار وأقرأه في الروضة وأصلها وحزم به في الحرر والحاوى والأنوار والمعتمد كما صححه في المجموع عدم اشتراطه وقال في الخادم التحقيق عندى جوازه عند الحاجة بلاخلاف وإنما القولان عند عدمها ومقابل الأظهر تبطل صلاة الإمام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة إن علموا ببطلان صلاة الإمام (وسهو كل فرقة) أى إذا فرّقهم فرقتين كما صرح به في الحرر (محمول في أولاهم) أى في ركعتهم الأولى لأنهم في حال القدوة (وكذا ثانية الثانية في الأصح) أى الركعة الثانية للفرقة لانسحاب حكم القدوة عليهم لأنهم يتشهدون معه من غير نية قدوة جديدة ، والثانى لا لانفرادها بها حسا (لاثانية الأولى) لانفرادهم حسا وحكما (وسهو) أى الإمام (فى) الركعة (الأولى يلحق الجميع) أى فيسجد المارقون عند تمام صلاتهم (و) سهوه (فى الثانية لا يلحق الأولين) لمفارقتهم قبله وتسجد الثانية معه آخر صلاته ويقاس بذلك السهو فى الثالثة والرابعة مع أن ذلك كله معلوم من باب سجود السهو (ويسن) للصلى صلاة الخوف (حمل السلاح) الذى لا يمنع صحة الصلاة (فى هذه الأنواع) الثلاثة من الصلاة احتياطا ، وذلك كسيف ورمح

(قوله سجدوا للسهو أيضا) يعنى غير الفرقة الأولى (قوله كما صححه فى المجموع عدم اشتراطه) أى ما ذكر من الحاجة (قوله ومقابل الأظهر تبطل صلاة الإمام) وقع مثله فى المحلى وكتب عليه الشيخ عميرة مانصه . قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع فى الركعة الرابعة فإن الأولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثانى وهو الواقع فى الثالثة لخالفته الوارد من جهة أن المنتظرين فيما ورد الطائفة الثانية بخلاف المنتظرين هنا وأيضا من جهة طوله كما بينه الرافعى رحمه الله ، فإن قلنا بقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط إن علمت ، وإن قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة إن علمتا فقط قول الشارح الآتى وصلاة الثالثة والرابعة تفريع على قول الجمهور المذكور فى الأم وبه يعلم أن قوله لزيادته على الانتظارين الخ ، ليس المراد منه الزيادة بانتظار ثالث لأن البطلان بالانتظار الثالث وهو الواقع فى الرابعة قول ابن سريج كما علمت وإنما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الإمام فيهما بل المراد زيادة من حيث الطول المخالف لما ورد فى انتظار النبي صلى الله عليه وسلم أو باعتبار أن الوارد انتظاره فى قيام وفى تشهد وهذا زائد على ذلك وذلك لا يكاد يبين من كلامه الانرجاعة أصوله والله أعلم اهـ (قوله آخر صلاته) أى ان استمروا معه إلى السلام فإن فارقوه سجدوا فى آخر صلاتهم .

(قوله ثم فارقتهم وصلت ثلاثا الخ) لا يخفى أن باقى العبارة يدل على أن الضمير فى قوله ثم فارقتهم للفرقة الأولى مع أنه لم يتقدم له مرجع إذ كلام المتن فى كل فرقة لا خصوص الأولى وعبارة الشارح الجلال عقب المتن نصها وفارقتهم كل فرقة من الثلاث وأتمت وهو منتظر فراغ الأولى فى قيام الركعة الثانية وفراغ الفرقة الثانية فى تشهد أوقيام الثالثة وفراغ الثالثة فى قيام الرابعة وفراغ الرابعة فى تشهده الأخير وسلم بها انتهت (قوله فهو كفعله فى حال الاختيار) أى فيكون مكروها مقوتا لفضيلة الجماعة (قوله وقال فى الخادم) أى تبعاً للذخائر .

(قوله إذ لو وجب لكان تركه مفسدا) فيه أن الوجوب هنا لأمر خارج وهو (٣٥٥) لا يقتضي تركه ماذ كر كما

ونشاب وسكين ووضع بين يديه بالشرط الآتي كالحمل إذ الحمل غير متعين وإن مال إليه الأسنوي واحتج بأنه لو كفى الوضع لاستوى وضع الرمح في وسط الصف وحاشيته وقد صرحوا بأن الأول مكروه أو حرام دون الثاني ورد بأن الكلام في وضع لا إيذاء فيه وحاصل ما في ذلك أنه إن غلب على ظنه التأذي به حرم وإلا كره (وفي قول يجب) لظاهر قوله تعالى - وليأخذوا أسلحتهم - وحمله الأول على الندب إذ لو وجب لكان تركه مفسدا كغيره مما يجب في الصلاة ولا تفسد به قطعا لكن يكره تركه من غير عذر احتياطا ويحرم إن كان متنجسا أو مانعا لتمام بعض الأركان كبيضة تمنع مباشرة الجهة لما في ذلك من إبطال الصلاة والترس والدرع ليس كل منهما سلاح يسن حمله لأنهما مما يدفع به بل يكره لكونه ثقيلا يشغل عن الصلاة كالجعبة كما نقله في المجموع عن الشيخ أبي حامد والبدنيحي فلا ينافي ذلك إطلاق القول بأنهما من السلاح إذ ليس كل سلاح يسن حمله في الصلاة لأن المراد به هنا ما يقتل لا ما يدفع به ولو تعين حمله أو وضعه بين يديه طريقا في دفع الهلاك كان واجبا سواء أزداد خطر الترك أم استوى الخطران إذ لو لم يجب لكان ذلك استسلاما للكفار بل لو خاف ضررا يبيح التيمم بترك حمله وجب فيما يظهر والأوجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حمل السلاح النجس في حال القتال وإن فرض أن هذا أندر وقضيته أن العدو لو كانوا مسلمين لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا ولا فرق في حال الوجوب كما قد يؤخذ من كلامه في شدة الخوف وبه صرح المحب الطبري وغيره بين المانع من صحة الصلاة كالتنجس والبيضة المانعة من مباشرة الجهة وغيره لكن يتعين الوضع في المانع من ذلك إن أمكن الاتقاء به وإلا كأن خاف أن يصيب رأسه سهم لوزع البيضة المانعة له من السجود فلا يترك حمله ولا تبطل صلاته بترك الحمل الواجب عليه لأن الوجوب لأمر خارج (الرابع) من الأنواع الصلاة بالكيفية المذكورة في محل هذا النوع وهو معنى قول الشارح من الأنواع بمحله حيث أتى به جوابا عن اعتراض على المصنف،

(قوله بالشرط الآتي) أي وهو سهولة التناول (قوله بأن الأول) هو وضع الرمح في الوسط وقوله دون الثاني هو قوله وحاشيته (قوله إن غلب على ظنه التأذي به حرم) أي ما لم يخف على نفسه وإلا جاز بل وجب، وعبرة الزيادة وكذا لو آذى غيره فيجب حمله حفظا لنفسه ولا نظر لضرر غيره أخذ من مسألة الاضطراب حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعه لمضطر آخر تقديم نفسه له (قوله كالجعبة) ككلبة أه مصباح (قوله ما يأتي في حمل السلاح) والراجع منه وجوب القضاء (قوله حيث لم يكن القتال واجبا) أي بأن لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلا (قوله لوزع البيضة المانعة من السجود فلا يترك حمله) وهل إذا صلى كذلك تجب الإعادة أم لا فيه نظر وقياس ما مر في صفة الصلاة من أنه لو شق عليه نزع العصاة لجراحة تحتها صلى على حاله ولا إعادة ما لم يكن تحتها نجاسة غير معفو عنها أنه لا إعادة هنا لكن في كلام الزيادة كحج ما يقتضي الإعادة وعليه فيمكن أن يفرق بأن العذر ثم موجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فإن إصابة السهم مثلا ليست محقة وأيضا فما هنا نادر وهو معنى قول الشارح من الأنواع بمحله وكتب عليه عميرة. يعني أنه ذكر النوع ومحله وقال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكر كأنه مجرد تفنن أه وهو أولى من جواب الشارح.

له التعبير هنا بالرابع ووجه الدفع أنه وإن لم يكن رابعا باللفظ فهو رابع بالحمل فالظرف متعلق بالرابع والباء فيه على حد الباء في قولهم الأول بالذات والثاني بالعرض والشهاب حجج أشار إلى هذا إلا أنه قدر للظرف متعلقا خارجيا ولا يخفى أن ما ذكرناه أقعد.

بأن هذه الكيفيات ليست هي الصلاة وإنما تفعل على هذه الكيفيات عند وجود هذه الأشياء وقوله بمحله الباء فيه بمعنى مع أو بمعنى في وهو (أن يلتحم القتال) بين القوم ولم يتمكنوا من تركه وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحم الثوب بالسدى (أو يشتد الخوف) وإن لم يلتحم القتال بأن لم يأمنوا أن يحمل العدو عليهم لو ولوا وانقسموا (فيصلي) كل منهم (كيف أمكن راكبا ومشيا) لقوله تعالى فإن خفتم فرجالا أو ركباناً ولا يجوز لهم إخراج الصلاة عن وقتها (ويعذر) كل منهم (في ترك) استقبال (القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو للضرورة وقد قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع لأراه الأمر فوعا رواه البخاري بل قال الشافعي إن ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجب على الماشي كالراكب الاستقبال حتى في التحريم والركوع والسجود ولاوضع جبهته على الأرض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في الماشي المتنفل في السفر كما لو أمكنه الاستقبال بترك القيام لركوبه ركب لأن الاستقبال أكد بدليل النفل لتركه لمجامع دابة طال زمنه بخلاف ما قصر زمنه وصح اقتداء بعضهم ببعض وإن اختلفت الجهة أو تقدموا على الإمام كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة ومثله ما إذا تخلفوا عنه أكثر من ثلاثمائة ذراع،

(قوله بأن هذه الكيفيات) كان الأصوب أن يقول بأن هذه الأشياء أو أن مراده بالكيفيات هنا الأشياء بقرينة ما بعده بخلاف لفظ الكيفيات الآتي وعليه فالضمير في قوله وإنما تفعل راجع للصلاة (قوله بمعنى مع) لا يناسب ما أسلفه (قوله لا تركه) أي الاستقبال فهو معطوف على ترك المذكور في المتن .

(قوله بأن هذه الكيفيات) قضية الاعتراض بما ذكر أن المصنف ذكر الكيفية وليس مرادفاته إنما ذكر سبب الصلاة بالكيفية الآتية (قوله أو بمعنى في) وهو الأوضح والأوفق بما قدمه من قوله في محل هذا النوع الخ (قوله وهو أن يلتحم) أي محل النوع (قوله بالسدى) بالفتح والقصر كما في المصباح وقوله لحمه بفتح اللام وضمها لغة وهذا عكس اللحم بمعنى القرابة وأما اللحم من الحيوان فجمعه لحوم ولحمان بالضم ولحام بالكسر اه مصباح أيضا بالمعنى (قوله راكبا ومشيا) أي ولو موميا بركوع وسجود عجز عنهما كما سيأتي أي ويكون السجود أخفض من الركوع وظاهره الاكتفاء بأقل إيماء وإن قدر على أزيد منه ويوجه بأن في تكليف زيادة على ذلك مشقة ور بما يفوت الاشتغال بها تدبير أمر الحرب فيمكن فيه ما يصدق عليه إيماء وظاهر إطلاقهم هنا سن إعادتها ولو على الهيئة التي فعلها أولا وانظر هل هو كذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنها صلاة ضرورة فلا تجوزها ثانيا لمجرد حصول سنة الاعادة نعم ينبغي أن محل التردد حيث فعلها مع الأفعال الكثيرة أمالو خلت عن ذلك فلا يبعد سن الاعادة خروجاً من الخلاف الذي أشار إليه بقوله وكذا الأعمال الكثيرة (قوله عند العجز عنه) والمراد به ما مررت الإشارة إليه من خوف هجوم العدو لو استقبلوا (قوله وقد قال ابن عمر) أي في مقام تفسير الآية وليس المراد أنه جعله معنى الآية (قوله لأراه) أي لا أظن ما قاله ابن عمر إلا مرفوعاً (قوله ركب) أي وجوبا وقوله لأن الاستقبال أكد أي من القيام وقوله بدليل النفل أي حيث جاز من قعود ولم يجز لغير القبلة وقوله لا تركه عطف على قول المصنف عند العجز (قوله طال زمنه) لم يتعرض لما لو انحرفت دابته خطأ أو نسيانا ومفهومه الضرر كحج لكن قياس ما تقدم في نفل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهو (قوله بخلاف ما قصر زمنه) أي ويسجد للسهو على قياس ما مر في نفل السفر (قوله كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة) أي ومع ذلك لا بد من العلم باتتقالات الإمام يقينا.

والجماعة أفضل من انفرادهم كما في الأمن لعموم الأخبار في فضيلة الجماعة (وكذا الأعمال الكثيرة) المتوالية كالضربات والطعنات يعذر فيها (لحاجة) إليها (في الأصح) ولا تبطل به بخلاف ما إذا لم يحتاجوا إليه . أما القليل أو الكثير غير المتوالى فمحمّل في غير الخوف ففيه أولى والثاني لا يعذر لأن النص ورد في هذين فيبقى ماعداها على الأصل (لا) في (صياح) فلا يعذر بل تبطل به صلاته إذ لا ضرورة إليه بل السكوت أهيب ومثله النطق بلاصياح كما في الأم (ويبقى السلاح إذا دعى) بما لا يعنى عنه إن استغنى عنه تصحيحا لصلاته ، وفي معنى إلقائه جعله في قرابه تحت ركابه كما في الروضة وأصلها ، ولعلمهم اغتفروا له هذا الزمن اليسير وإن لم يغتفروه في نظائره كما لو وقع على ثوب المصلى نجاسة ولم ينحها حالا خشية من ضياعه باللقاء ، لأن الخوف مظنة ذلك بخلاف الأمن صرح به الامام ، ويردّ بذلك قول الروياني الظاهر بطلانها به (فان عجز) أى احتاج إلى إمساكه بأن لم يكن له عنه بدّ (أمسكه) للحاجة (ولا قضاء في الأظهر) لأنه عذر يعم في حق المقاتل فأشبهه المستحاضة . والثاني يجب لنسود العذر ، ومارجحه تبع فيه المحرّر فانه قال انه الأقيس وهو ما جزم به في الشرحين والروضة في باب شروط الصلاة ، لكنهما تقلا في الشرح والروضة هنا عن الامام عن الأصحاب وجوب القضاء ، وفي المجموع أنّ

(قوله والجماعة أفضل من انفرادهم) أى ما لم يكن الانفراد هو الحزم اه حج (قوله وكذا الأعمال الكثيرة) لواحتراج خمس ضربات متوالية مثلا فقصد أن يأتى بست متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لأنها غير محتاج إليها وغير المحتاج إليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أو لا تبطل لأن الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها لجوازها ولا بالابتيان بالسادسة لأنها وحدها لا تبطل فيه نظر والمتجه لى الآن الأوّل وقد يؤيده أنه لو صح توجيهه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الأمن بثلاثة أفعال متوالية ، لأن الفعلين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرها فليتأمل اه سم على حج وقد يقال بل المتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما قاس عليه بأن كلا من الخطوات فيه منهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والخمس في المقيس مطروبة فلم يتعلق النهى إلا بالسادس فما قبله لا دخل له في الإبطال أصلا إذ المبطل هو المنهى عنه . ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبرى ما يوافقه فليتأمل (قوله ولا تبطل) بين به معنى العذر الذى أفاده التشبيه وقوله به أى العمل المفهوم من الأعمال (قوله لأن النص ورد في هذين) أى في المشى أو الركوب وترك الاستقبال (قوله لافى صياح) قال الناشرى : ظاهره ولو بزجر الخيل لكن العلة عندهم أن الكمي الساكت أهيب وهذا يقتضى أن يكون في غير زجر الخيل انتهى فانظر هل كزجر الخيل الاستغاثة عند الحاجة إليها اه سم على منهج وعبارة حج في شرحه : وفرض الاحتياج إليه أى الصياح لنحو تنبيهه من خشى وقوع نحو مهلك به أو لزجر الخيل أولي يعرف أنه فلان المشهور لشجاعة نادرة اه أى فلا يعذر به وبه يردّ ما فى الناشرى (قوله ويلقى السلاح إذا دعى) أى وقدر على إلقائه بأن لم يخش من إلقائه مخذورا أخذنا من قوله بعد فان عجز الخ (قوله جعله في قرابه) إن قلّ زمن هذا الجعل بأن كان قريبا من زمن الإلقاء اه حج (قوله بأن لم يكن له عنه بدّ) أى غنى ، وعبارة حج بدل قول الشارح بأن لم يكن الخ وإن لم يضطر إليه اه وقد يتبادر منه مخالفته لما هنا ويمكن حمل قوله بأن لم يكن له عنه بدّ على مصلحة القتال وإن لم يخف الهلاك بتركه فلا مخالفة (قوله في الأظهر) ضعيف

ظاهر كلام الأصحاب القطع بالوجوب . قال في المهمات : وقد نص عليه في البويطي فتكون الفتوى عليه اه وهو المعتمد كما هو المرجح فيما لو صلى في موضع نجس (وإن عجز عن ركوع أو سجود أو ما) به للضرورة (والسجود أخفض) من الركوع وجوبا تمييزا بينهما وهذان اللفظان منصوبان بتقدير جعل كاصرح به في المحرر أو يكون خبرا بمعنى الأمر أى يلزمه ذلك (وله ذا النوع) أى صلاة شدة الخوف سفرا وحضرا (في كل قتال وهزيمة مباحين) لأن المنع منه ضرر وذلك كالقافلة في قطاع الطريق والفئة العادلة في قتال الباغية دون عكسه لأنه إعانة على معصية (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحو ذلك حيث لم يمكنه المنع ولا التحصن بشيء لوجود الخوف (وغريم عند الإعسار وخوف حبس) دفعا لضرر الحبس إن لم يكن به بينة وهو ممن لا يصدق فيه . نعم لو كان له به بينة ولكن الحاكم لا يسمعها إلا بعد الحبس فهى كالعدم فيما يظهر كما قاله الأذرى ولا إعادة هنا ، وكما يجوز صلاة شدة الخوف يجوز أيضا صلاة الخوف بطريق الأولى كما صرح به الجرجاني فيصلى بطائفة ويستعمل طائفة في رد السيل وإطفاء النار ، وهذا كله عند خوف فوت الوقت ، وعلم من ذلك أن صلاة شدة الخوف لا تفعل إلا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو الأمن وإلا فله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في صلاة فاقد الطهورين .

(قوله أو يكون خبرا) أى هذا التركيب فيكونان مبتدأ وخبرا ، ويجوز أيضا رفع الأول ونصب الثانى بتقدير يكون وإن كان قليلا (قوله في كل قتال) قال الأذرى نقلا عن غيره وكذا الأنواع الثلاثة بالأولى اه حجج وسيأتى ما يفيد في قول الشارح ، وكما تجوز صلاة شدة الخوف تجوز الخ (قوله وهزيمة مباحين) كقتال ذى مال وغيره لتاخذ أخذه ظلما ، ولا يبعد إلحاق الاختصاص به في ذلك اه حجج (قوله لأنه إعانة على معصية) قضيته أن الباغى عاص بقتاله مطلقا وهو مخالف لما صرح به الشارح في أول البغاة من أن البغى ليس اسم ذم عندنا ، لأنهم إنما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه ، فلهما لما فيهم من أهلية الاجتهاد نوع عذر ، وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لأهلية فيه للاجتهاد أولاتأويل له أوله تأويل قطعى البطان انتهى . وعبارة حجج هنا وفئة عادلة لباغية بخلاف عكسه إن حكمنا بإثمهم في الحالة الآتية في بابهم اه (قوله وهو ممن لا يصدق فيه) أى الاعسار كأن عرف له مال قبل وادعى تلفه (قوله وهذا كله عند خوف الوقت) أى خوف خروجه (قوله وهو كذلك) أى خلافا لحجج قال سم على منهج والقياس أن بقية الأنواع كذلك . وقال عميرة : وأما باقى الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اه والأقرب ما قاله عميرة (قوله وإلا فله فعلها) أى وإن اتسع الوقت .

فرع — لو كان يعلم زوال الخوف وقد بقى من الوقت قدر ركعة وجب تأخير الصلاة إلى زوال الخوف لإمكانها أداء على هيئتها من غير خلل كما ارتضاه مر هكذا فراجع هل هو منقول انتهى سم على منهج وقد يتبادر من الشارح خلافه فليتأمل وهو الذى يظهر الآن لأنه لضرورة إلى إخراج بعض الصلاة عن وقتها ، ثم رأيت سم صرح بما قلناه (قوله فيما يظهر) أى وعليه فلو حصل الأمن بقية الوقت وجبت الإعادة ولا عبرة بالظن البين خطؤه .

ويصلى في هذا النوع أيضا العيد والكسوف بقسميهما ، والرواتب والتراويح لا الاستسقاء فانه لا يفوت ولا الفائتة بعذر كذلك إلا إذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما إذا فاتته بغير عذر فيما يظهر ولا يصلحها طالب عدو خاف فوته لو صلى متمكنا لأن الرخصة إنما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز محلها وهذا محصل . نعم إن خشي كثرته أو كميناً أو انقطاعه عن رفقته كما صرح به الجرجاني فله أن يصلحها لأنه خائف ولو خطف نعله مشلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعا لابن العماد ولا يضر وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الملطخ بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانيا على المعتمد والمسئلة مأخوذة من قولهم إنه يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله ومن كلام الجرجاني المار في خوفه من انقطاعه عن رفقته ومن تعليلهم بعدم جوازها إن خاف فوت العدو بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل وقول الدميري لو شردت فرسه فتبعها إلى صوب القبلة شيئا كثيرا أو إلى غيرها بطلت مطلقا محمول على ما إذا لم يخف ضياعها بل بعدها عنه فتكلف المشي أما عند خوف ضياعها ،

(قوله ويلزمه فعلها ثانيا)
أى فيما إذا وطئ النجاسة
كما يدل عليه الفتاوى
(قوله ومن كلام الجرجاني)
أى بالأولى وعبارة الفتاوى
بل صرح الجرجاني الخ

(قوله ويصلى في هذا النوع) ومثله بقية الأنواع الثلاثة بالأولى اه حجج لكن قدّمنا عنه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الأنواع وما ذكر في الرواتب ظاهر حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها . وأما إذا فعلت فرادى فقد يتوقف في محجى بقية الأنواع فيه ، لأن تلك إنما تفعل إذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة . وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع منها خشية فواتها حيث ضاق الوقت (قوله العيد والكسوف بقسميهما) أى الفطر والأضحى وكسوف القمر والشمس (قوله خيف فوتها بالموت) أى الفائتة بعذر ومثله يقال في الاستسقاء ، فإذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف (قوله بخلاف ما إذا فاتته بغير عذر) أى فيصلحها حالا خروجاً من المعصية ، ولو قيل شدة الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد وهو قياس ما قدمه من استحباب الترتيب في الفوائت وإن كان المتأخر فات بغير عذر (قوله ولا يصلحها) أى صلاة شدة الخوف (قوله إذا خاف ضياعه) واستشكل هذا بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع إنما يجوز كذلك قال سم على منهج نقلا عن الشارح مانصه واعتذر مر عن هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان حاصلًا ويرد الاشتغال بانقاذ نحو الفريق فأنهم جعلوه كالجميع مع أن فيه تحصيل ما كان حاصلًا وأوردت عليه ذلك خالو التخلص بأنه لم يكن حاصلًا له وأنه ينبغي اعتبار كون المراد بالحاصل ما كان حاصلًا له وما في معناه اه فليراجع فان فيه نظرا وقضيته الجواز إذا كان الفريق عبده مثلا فليحذر اه سم على منهج (قوله ويلزمه فعلها ثانيا) أى في حال تلطخه بالنجس فقط اه مؤلف ويحتمل الإعادة مطلقا ، لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدركه فليس له العود لمحلّه الأوّل ولو كان إماما فيما يظهر أخذنا من إطلاقهم ويوجه بأن العمل الكثير إنما اغتفر في سعيه لتخليص متاعه لأنه ملحق بشدة الحرب والحاجة هنا قد انتضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود (قوله أو إلى غيرها بطلت مطلقا) أى كثيرا كان أو قليلا .

فلا بطلان مطلقا كما أفاده الشيخ وقال إنه مأخوذ من كلامهم (والأصح منعه لمحرم خاف فوت الحج) أى لو قصد المحرم عرفات ليلا وبقى من وقت العشاء مقدار إن صلاها فيه على الأرض فاته الوقوف وإن سار فيه إلى عرفات فاته العشاء لم يجز له أن يصلى صلاة شدة الخوف لأنه لم يخف فوت ما هو حاصل بل يروم تحصيل ما ليس بحاصل فأشبهه خوف فوت العدو عند انهزامهم كما مر . والثانى له أن يصليها لأن الضرر الذى يلحقه بفوات الحج لا ينقص عن ضرر الحبس أياما فى حق المديون وعلى الأول يؤخر الصلاة وجوبا ويحصل الوقوف كما صوّبه المصنف خلافا للرافعى ، لأن قضاء الحج صعب ، وقضاء الصلاة هين ، وقد عهد تأخيرها بما هو أسهل من مشقة الحج كتأخيرها للجمع ، والمراد بتأخيرها تركها بالكلية ولو أمكنه مع التأخير إدراك ركعة جاز قطعها للضرورة كما ذكره الأسنوى وغيره وصرّح به القاضى وليس للعازم على الإحرام التأخير وألحق بعضهم بالمحرم فيما مر المشتغل بانقاذ غريق ، أو دفع صائل عن نفس أو مال ، أو صلاة على ميت خيف انفجاره ولو ضاق وقت الصلاة وهو بأرض مغصوبة أحرم ماشيا كهارب من حريق كما قاله القاضى والجلى ، وسئل الوالد رحمه الله تعالى عمن وجبت عليه الصلاة والعمرة ولا يمكنه إلا إحداها بأن نذر أن يعتمر فى وقت معين فهل يقدم العمرة عليها ، فأجاب بأنه يجب عليه تقديم العمرة عاها كما يقدم وقوف عرفة عليها (ولو صلا) صلاة شدة الخوف (لسواد) كما بل وشجر (ظنوه عدوا) لهم أو كثيرا بأن ظنوا كونه أكثر من ضعفنا ولو كان ذلك باخبار عدول لهم (فبان) الحال (بخلافه) أو بان كما ظنوا ولكن بان دونة حائل تخندق أو نار أو ماء أو أن بقرهم حصنا يمكنهم التحصن به منه أى من غير أن يحاصروهم فيه كما هو ظاهر أو شكوا فى شىء من ذلك وقد صلوها

(قوله تركها بالكلية)
يعنى إخراجها عن الوقت
بالكلية .

(قوله فلا بطلان مطلقا) أى ويأتى فى القضاء ما قدمناه فيمن خطف نعله (قوله وعلى الأول يؤخر الصلاة) أى وإن تعددت وينبغى أن لا يجب قضاؤها فوراً للعذر فى فواتها (قوله بانقاذ غريق) أى أو أسير (قوله أو دفع صائل عن نفس أو مال) أى لغيره بقرينة ما مر فى قوله للخوف على ماله حيث جوّز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير هنا (قوله على ميت خيف انفجاره) أى فيتركها رأسا وبقى ماله تعارض عليه انقاذ الغريق أو الأسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الحج أولا فيه نظر والأقرب الثانى ويوجه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمشقة بخلاف غيره (قوله أحرم ماشيا) أى وجوبا وظاهره أنه لا يفعلها بالإيماء فى هذه الحالة ولا يكلف عدم إطالة القراءة وهو ظاهر لأن هذه صفة صلاته فى شدة الخوف ، وقد جوّزناها له هنا للتخلص من المعصية والمحافظة على فعل الصلاة فى وقتها (قوله كما قاله القاضى والجلى) قال الأذرى وينبغى وجوب إعادة لتقصيره اه واعتمده مر اه سم على منهج (قوله كما يقدم وقوف عرفة عليها) قال حج بعد ذكر هذا وليس فى محله لأن الحج يفوت بفوات عرفة والعمرة لا تفوت بفوات ذلك الوقت اه وقد يقال بل تفوت لأن المعين بالجعل كالمعين بالشرع . نعم يرد على ما قاله الشارح أنه إنما امتنعت الصلاة عند خوف فوت الحج لما فى قضائه من المشقة وهو منتف فى العمرة بتقدير فوتها (قوله ولو صلا) غاية فى وجوب القضاء (قوله من غير أن يحاصروهم) يعنى العدو .

(قضا في الأظهر) لتفر يطهم بخطهم أو شكهم وظاهر كلامه أنه لافرق بين أن يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب وصلاة شدة الخوف هنا مثال . والضايط أن يصلوا صلاة لا تجوز في الأمن ثم يتبين خلاف ظنهم فشمّل ذلك صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسفان والفرقة الثانية من صلاة ذات الرقاع على رواية سهل بن أبي حثمة ، ومقابل الأظهر لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة .

ولما ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للحارب وغيره وما لا يحل اقتدى به المصنف كالأكثرين فقال :

فصل

فيما يجوز لبسه لمن ذكر وما لا يجوز

[فصل فيما يجوز لبسه

لمن ذكر وما لا يجوز]

(قوله واتخاذ ستر) بمعنى

إرخائه أي بحيث يعد

مستعملا كما يؤخذ مما

بعده لا بمعنى ادخاره الذي

ليس بنية الاستعمال (قوله

لا مشيه) خرج به فرشه

للمشي عليه فانه حرام

كما هو ظاهر (قوله رفاهية

وزينة) من عطف المغاير

خلاف لما في حاشية الشيخ

(يحرم على الرجل) والخنثى المشكل احتياطا (استعمال الحرير) ولو قزّا (بفرش وغيره) من تستر وتدنثر واتخاذ ستر وغيرها من سائر وجوه الاستعمال لامشيته عليه فيما يظهر لأنه لفارقه له حالا لا يعد مستعملا له عرفا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج » وقول حذيفة « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه » وم « أنه صلى الله عليه وسلم أخذ في يمينه قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال هذان حرام على ذكور أمتي حلّ لإناهم » ووجه الامام تحريمه بأن فيه مع مغنى الخيلاء أنه ثوب رفاهية وزينة وإبداء زى يليق بالنساء دون شهامة الرجال ولا ينافيه ما في الأم من كراهة لبس التلؤلؤ للرجل وعمله بأنه من زى النساء لأن الامام لم يجعل زيهن وحده مقتضيا للتحريم بل مع ما انضم اليه

(قوله قضا في الأظهر) قال عميرة لوطن أن العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعاً نقله في الكفاية عن البندنجي والشيخ في المذهب اه وعبارة شرح الارشاد لشيخنا لم يتقوا كما في المجموع إذ لا تفرط لأن النية لا يمكن الاطلاع عليها اه سم على منهج قال حج وفي المجموع وغيره لو بان عدوا لكن نيته الصلح أو التجارة فلا قضاء لأنه هنا لا تقصير منه في تأمله إذ لا اطلاع له على نيته اه .

فصل فيما يجوز لبسه

(قوله وما لا يجوز) أى وما يتبع ذلك كالاستصباح بالدهن النجس (قوله يحرم على الرجل) أى ولو ذميا لأنه مخاطب بفروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه لم يلتزم حكمنا فيه فكما لم يمنع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرير (قوله استعمال الحرير) وهو من الكبائر (قوله بفرش وغيره) أى ولو غير منسوج كما يأتي (قوله مشيه عليه) قال سم على حج قوله لا مشيه الخ أقول: قياس ذلك بالأولى أنه لو أدخل يده تحت ناموسية مثلاً مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحت لإخراج الكوز ثم لوضعه ثم لإخراجها إن لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به مر على الفور مع موافقته على حل المشي فليتأمل (قوله ولا الديباج) من عطف الخاص على العام (قوله وم « أنه صلى الله عليه وسلم » أى فى الآنية (قوله وزينة) عطف تفسير .

مما ذكر على أن الذي صوبه في الروضة والمجموع حرمة التشبه بهن كعكسه لما يأتي فما في الأم
إمامي على أن ذلك مكروه أو محمول على أن مراده من جنس زى النساء لأنه زى مخصوص
بهن وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته
أو غالبا في زيهن وكذا يقال في عكسه وألحقوا بالرجل الخنثى للاختياط كما مر والتقييد في بعض
الأخبار باللبس والجلوس جرى على الغالب فيحرم معادهما كما دل عليه بقية الأخبار وأفتى الوالد
رحمه الله تعالى بحرمة استعمال الحرير وإن لم يكن ممسوجا بدليل استثنائهم من الحرمة خيط
السبحة وليقة الدواة والأوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لأنه يشبه
الاستحالة (ويحل للمرأة لبسه) لما مر في الخبر حل لأنثاهم ولأن تزين المرأة بذلك يدعو إلى الميل
إليها ووطئها فيؤدى إلى ما طلبه الشارع من كثرة النسل، ويجوز للرجل وغيره لبس ثوب خيط به
ولا يأتي فيه تفصيل المضرب لأنه أهون ويحل منه خيط السبحة كما في المجموع ويأحق به كما قاله
الزركشي لبيعة الدواة لاستنارها بالخبر كانه نقد غشى بغيره ولأنها أولى بانتفاء الخيلاء من التطريف
ومثل ذلك فيما يظهر الخيط ،

(قوله مما ذكر) أى من أن فيه مع معنى الخيلاء الخ (قوله وكذا يقال في عكسه) ومنه ما يقع
لنساء العرب من لبس البشوت وحمل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى
هذا فلو اختصت النساء أو غلب فيهن زى مخصوص في إقليم وغلب في غيره تخصيص الرجال بذلك
الزى كما قيل إن نساء قرى الشام يزين بزي الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن
ذلك فهل ثبت في كل إقليم ما جرت عادة أهله أو ينظر لأكثر البلاد فيه نظر والأقرب الأول ثم
رأيت في حج نقلا عن الأسنوى ما يصرح به وعبارته وما أفاده أى الأسنوى من أن العبرة في
لباس وزى كل من النوعين حتى يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن اهـ ، وعليه فليس
ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الآن من لبس قطعة شاش على رؤوسهن حراما لأنه ليس
بتلك الهيئة مختصا بالرجال ولا غالبا فيهن فليست به فانه دقيق وأما ما يقع من اللباس ليلة جلاهن
عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لأن هذا الزى مخصوص بالرجال (قوله ويحل منه خيط السبحة)
بيان للمستثنى فلا يقال إنه تكرار مع ما قبله (قوله ولأنها أولى بانتفاء الخيلاء) توقف مر فيما
لأورخى نحو ناموسية صغيرة على كيزان هل يجوز للرجال تناول الكوز من تحتها ووضعها تحتها
وقال ينبغي أنه إذا لم يعد ذلك له أن لا يحرم بمجرد تناوله الكوز ورده لموضعه ولو رفعت سحابة
من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو منتفعا بها ولو جعل تحتها
مما يلي الجالس ثوب من كتان مثلا متصلة بها لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كما لو كان ظاهر
اللفاف حريرا فتغطي بظاهره الذي هو من كتان فانه يحرم لأنه مستعمل للحرير ولو رفعت
السحابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب
وإن حرم فعله مطلقا واستدامته إن حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس
تحت السحابة فصار ظلها غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس فيه لأنه مستعمل لها كما لو
تبخر بمبخرة الذهب من غير أن يحتوي عليها كذا أجاب مر بعد السؤال عنه والمباحثة فيه
فليتأمل اهـ سم على منهج وقول سم متصلة بها أى بأن جعلت بطانة لها .

(قوله إما مبنى على أن ذلك
مكروه) يعنى إما قول له
بالكرهية والراجع غيره
كذا ظهر (قوله أو محمول
على أن مراده أنه من جنس
زى النساء) يحتمل أن
المراد أنه من جنس زى
النساء أى غير الخاص بهن
ولا الغالب فيهن فهو من
جنس زى الرجال أيضا
ويحتمل أن المراد أن
فرض كلام الشافعى فيما إذا
لبسه لآعلى الهيئة التى تلبس
بها النساء فقد تشبه بهن
فما هو مخصوص بهن
في جنسه لا في هيئته
والحرمة إنما تثبت
بمجموعهما كما يأتي في
الضابط فقوله لأنه زى
مخصوص بهن أى ولا غالب
فيهن أى بل تشاركهن
فيه الرجال على السواء مثلا
على الاحتمال الأول أو المراد
أنه ليس مخصوصا بهن
لكونه لبسه على الهيئة
المخصوصة بهن على الاحتمال
الثانى فتأمل (قوله لأنه
يشبه الاستحالة) يعنى
اتخاذ الحرير ورقا .

الذى ينظم فيه أغطية الكيزان ونحوها من العنبر والصندل ونحوها والخيط الذى يعقد عليه المنطقة وهى التى يسمونها الحياصة بل أولى بالحل ، وجوز الفورانى للرجل منه كيس المصحف . أما كيس الدراهم وغطاء العمامة منه فقد تقدم فى الآنية أن الأرجح حرمة عليه ، ويجوز لبس خلع الحرير ونحوه من الملوكة كما نقل عن الماوردى لقلة زمنه وللباس عمر سراقه سوارى كسرى وجعل التاج على رأسه وإذا جاءت الرخصة فى لبس الذهب للزمن اليسير فى حالة الاختيار وأن ذلك القدر لا يعد استعمالا فالحرير أولى ذكره الزركشى وغيره ، والأولى فى التعليل مافى مخالفة ذلك من خوف الفتنة لا كتابة الصداق فيه ولو للمرأة كما أفق به المصنف

(قوله الذى ينظم فيه أغطية الكيزان) .

فرع — ينبغى وفاقا لم جواز تعليق نحو القنديل بخيط الحرير لأنه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ، ومن توابع جواز جعلها له تعليقه وحمله بها وهو أخف منه اه سم على منهج .

فرع — الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وإن كان بصورة الإناء ، إذ استعمال الحرير جائز للحاجة وإن كان بصورة الإناء اه سم على حجج (قوله وغطاء العمامة منه) ومحل الحرمة فى استعمال غطاء العمامة إذا كان هو المستعمل له . أما لو كانت زوجته مثلاً هى التى تبشر ذلك فهل يحرم لأنها مستعملة له فيما ليس لبسها ولا افتراشا أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنها إما استعملته لخدمة الرجل لأنفسها (قوله أن الأرجح حرمة عليه) أى حرمة كيس الدراهم ومثله غطاء العمامة ونحوه وعبرة شيخنا الزيدى وكذا يحل كيس الدراهم وغطاء الكوز على نظر فيهما والمعتمد تحريم كيس الدراهم ، ومثله غطاء العمامة اه (قوله وجعل التاج) أى تاج كسرى (قوله والأولى فى التعليل) وعلى هذا فينبغى أن يكون اللباس من الملوكة حراما ولا يعارضه فعل عمر المذكور لجواز أن يكون ذلك من عمر لغرض كتحقيق إخباره صلى الله عليه وسلم لسراقه بذلك (قوله ولو للمرأة) أى ولو كانت الكتابة لأجل المرأة لكونها الطالبة لها دون الزوج وظاهر كلام الشارح الحرمة سواء كان الكاتب رجلا أو امرأة وعبرة حج ويحرم خلافا لكثيرين كتابة الرجل للمرأة قطعاً خلافا لمن وهم فيه ، الصداق فيه ولو للمرأة لأن المستعمل حال الكتابة هو الكاتب كذا أفق به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا وبوزع فيه بما لا يجدى انتهى وأطال فى ذلك . وحاصله الفرق بين كتابة الرجل فيحرم ولو للمرأة وبين كتابة المرأة فيجوز ولو للرجل ، ويمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يحمل قوله لا كتابة الصداق على مالوكان الكاتب الرجل وقد يدل عليه فرقه بين الخياطة والكتابة بأن الكتابة استعمال بخلاف الخياطة وفى سم على منهج : جوز مر بحثا نقش الحلى للمرأة والكتابة عليه لأنه زينة للمرأة وهى تحتاجه للزينة وبحث أن كتابة اسمها على ثوبها الحرير إن احتاجت إليها فى حفظه جاز فعلها للرجل وإلا فلا فليتأمل .

فرع — قد يسأل عن الفرق بين جواز كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعله أن كتابته راجعة لنفس حروفه الدالة عليه بخلاف تحليته فالكاتب أدخل فى التعليق به اه سم على منهج وقوله إن احتاجت إليها فى حفظه ينبغى أن مثله كتابة التمام فى الحرير إذا ظن بأخبار الثقة أو اشتها رفعه لدفع صداع أو نحوه وأن الكتابة فى غير الحرير لا تقوم

(قوله والخيط الذى يعقد عليه المنطقة الخ) صادق بما لو كانت من فضة أو ذهب وهو ظاهر إذ الحرمة حينئذ من حيث الفضة أو الذهب لا من حيث الحرير (قوله وغطاء العمامة) أى إذا كان المغطى هو الرجل كما هو ظاهر بخلاف ما إذا غطتها المرأة (قوله لا كتابة الصداق) أى من الرجال كما هو صريح سوابقه ولواحقه

ونقله عن جماعة من الأصحاب وهو المعتمد وإن نوزع فيه وليس تخطيط أثواب الحرير للنساء كما زعمه الأسنوى وغيره وارتضاه الجوجرى وقال في الإيساد إنه الأوجه لأن الحياطة لاستعمال فيها بخلاف الكتابة ولا اتخاذه بلا لبس كما أفتى به ابن عبد السلام . قال : لكن إثم دون إثم اللبس وما ذكره هو قياس إثناء النقد ، لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما من وجوه متعددة وهو الأوجه فلو حمل هذا على ما إذا اتخذه ليلبسه بخلاف ما إذا اتخذه لمجرد القنية لم يبعد ، ولا لبس درع نسج بقليل ذهب أوزر بأزراره أو خيط به لكثرة الخيلاء ، وقد أفتى ابن رزين بإثم من يفصل للرجال السكوات الحرير والأقماع ويشتري القماش الحرير ويبيعه لهم أو يخيطه لهم أو يصوغ الذهب للبسهم (والأصح تحريم اقتراشها) إياه للسرف والخيلاء بخلاف اللبس فإنه يزينها للتحليل كما مر . والثاني يحل كلبسه وسيأتي ترجيحه (و) (الأصح) (أن للولى) الأب أو غيره (إلباسه) أى الحرير (الصبي) ولو مرأهاقا ،

مقامه ، ويؤيد هذا ماسياتى من حل استعماله لدفع القمل ونحوه ، وهل يجوز للرجل جعل تكة اللباس من الحرير أولا فيه نظر . ونقل بالدرس عن الزيدى الجواز فليراجع . أقول : ولا مانع منه قياسا على خيط المفتاح حيث قيل بجوازه لكونه أمكن من الكتان ونحوه ، وقياس ذلك أيضا جواز خيط الميزان للعبة المذكورة ولاحتياجها كثيرا (قوله ولا اتخاذه) عطف على قوله لا كتابة الصداق الخ أى فلا يحل واحد منها (قوله وهو الأوجه) فى حاشية الزيدى تقييد الجواز بما إذا قصد إلباسه لمن له استعماله والإحرام .

فرع — يراجع إلباس الحرير للدواب ، وهل حرمة ستر الجدران تستلزم حرمة إلباسه النواب أو يفرق ، والمتجه الآن وفاقا لمهر الحرمة لأنها لا تنقص عن الجدران لأن إلباسها محض زينة وليست كصبي غير مميز ومجنون لظهور الغرض فى إلباسه والانتفاع به .

فرع — التفرج على الزينة المحرمة لكونها بنحو الحرير حرام بخلاف المرور لحاجة وامتناع ابن الرفعة من المرور أيام الزينة كان ورعا . ولو أكره الناس على الزينة المحرمة لم يحرم عليهم فهل يجوز التفرج عليها يتجه المنع لأن ستر نحو الجدران بالحرير حرام فى نفسه ، وعدم حرمة وضعه لعذر الإكراه لا يخرج عن الحرمة فى نفسه وما هو حرام فى نفسه يحرم التفرج عليه لأنه رضا به فليراجع اه سم على منهج ، وقوله وفاقا لمهر ومثل ذلك فى الحرمة إلباسها الحلى لما علل به وقول سم هنا ولو أكره الناس الخ وليس فى ذلك مالوا كرهوا على مطلق الزينة فزينوا بالحرير الخالص مع كونهم لو زينوا بغيره أو بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيجزم عليهم ذلك (قوله أو يخيطه لهم) وكالتخطيط بالنسج بالطريق الأولى (قوله وأن للولى) أى ممن له ولاية التأديب فيشمل الأم والأخ الكبير مثلا فيجوز لهما إلباسه الحرير فيما يظهر (قوله إلباسه الصبي) .

فرع — اعتمد مر أن ماجاز للمرأة جاز للصبي فيجوز إلباس كل منهما نعلا من ذهب حيث لا إسراف عادة اه سم على منهج .

وتزيينه بالحلى ولومن ذهب وإن لم يكن يوم عيد إذ ليس له شهامة تنافى خنوته ذلك ولأنه غير مكلف ومقابل الأصح ليس للولى إلباسه في غير يومى العيد بل يمنعه منه كغيره من الحرّمات ، وألحق الغزالي في إحيائه المجنون بالصبي . ويدل على ذلك التعليل وهو المعتمد (قلت : الأصح حل افتراشها) إياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم ، والله أعلم) كبسه سواء في ذلك الخلية وغيرها فإن فرش رجل أو خنثى عليه غيره ولو خفيفا مهلهل النسج كما في المطلب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على مخدة مشوّة به وعلى نجاسة بينه وبينها حائل حيث لا تلقى شيئا من بدن المصلّى وثيابه قال الأذرى : وصوّره بعضهم بما إذا اتفق في دعوة أو نحوها . أما لو اتخذ له حصيرا من حرير فالوجه التحريم وإن بسط فوقها شيئا لما فيه من السرف واستعمال الحرير لا محالة اهـ والأوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاه إطلاق الأصحاب ، ثم أخرج المصنف من حرمة الحرير على الرجل ما تضمنه قوله (ويحل للرجل) والخنثى (لبسه للضرورة كحرّ وبرد مهلكين) أى شديدين يتضرر منهما ويخاف من ذلك تلف نحو عضو أو منفعة إزالة للضرر ، ويؤخذ من جواز لبسه جواز استعماله في غيره بطريق الأولى لأنه أخف (أو جلاء حرب) جائز بضم الفاء وفتح الجيم والمدّ وفتح الفاء وسكون الجيم أى بغتها (ولم يجد غيره) يقوم مقامه للضرورة وجوز ابن كج اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال وإن وجد غير الحرير مما يدفع لما فيه من حسن الهيئة وانكسار قلوب الكفار كتحلية السيف ونحوه ، ونقله في الكفاية عن جماعة وصححه والأوجه خلافه ،

(قوله وتزيينه بالحلى) المراد بالحلى ما يزين به ، وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولى إلباس الصبي ذلك لأنه ليس من الحلى . وأما الحياصة المعروفة فينبغى حل إلباسها لأنها مما يزين به النساء ، ومما يدل على جوازها للنساء قوله السابق : والحيط الذى تعقد عليه المنطقة وهى التى يسمونها الحياصة ، وفى كلام بعضهم أن كل ما جاز للنساء لبسه جاز للولى إلباسه للصبي (قوله قلت الأصح حل افتراشها) خرج بافتراشها استعمالها له في غير اللبس والفرش فلا يحل ، ومنه ما جرت به عادة النساء من اتخاذ غطاء من الحرير لعمامة زوجها أو لتغطى به شيئا من أمتعتها وإن كانت معدّة للبس كالسمى الآن بالبقجة فإن ذلك ليس بلبس ولا افتراش بل هو لمجرد الخيلاء ، لكن قد يشكّل على هذا جواز كتابة المرأة للصدّق في الحرير مع أنه ليس لبسا ولا فرشا ودوام الصدّق عندها بعد الكتابة كإدامة البقجة فالأقرب الجواز فيها (قوله فإن فرش رجل الخ) وخرج بفرش ما لو خاطه عليه من فوق دون أسفل فيحرم الجلوس عليه لأنه حينئذ ليس كخشو الجبة (قوله على مخدة الخ) يؤخذ من هذا حلّ ما جرت به العادة من اتخاذ مجوزة بطانتها حرير وظهارتها صوف وخطاطة المجمع على البطانة لأن البطانة حينئذ تصير كخشو الجبة المذكور وهو ظاهر (قوله مشوّة به) أى الحرير (قوله عدم الفرق) أى بين ما لو اتفق له ذلك في دعوة وغيرها (قوله كحرّ وبرد مهلكين) . قال فى القوت : والظاهر أن فى معنى خوف الهلاك خوف ما اشتدّ ضرره كالحلى والبرص وبطء البرء وكل ما يجوز العدول إلى التيمم وإن لم يكن مهلكا اهـ سم على منهج

أخذاً بظاهر كلامهم (و) يجوز له أيضا (للحاجة) ولو ستر العورة به وفي الخلوة إذا لم يجد غيره وكذا ستر ما زاد عاينها عند الخروج للناس (كجرب وحكة) «لأنه صلى الله عليه وسلم أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبسه للحكة» متفق عليه، والحكة بكسر الحاء الجرب اليابس (و) للحاجة في (دفع قمل) لأنه لا يقمل بالخاصة. قال السبكي: الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزبير يظهر أنها مرة واحدة اجتمع فيها الحكة والقمل في السفر، وحينئذ فقد يقال المقتضى للترخص إنما هو اجتماع الثلاثة وليس أحدهما بمنزلة ما ينبغي اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يثبت في بعضها إلا بدليل. وأجيب بعد تسليم ظهور أنها مرة واحدة بمنع كون أحدها ليس بمنزلة ما في الحاجة التي عهد إناطة الحكم بها من نظر لأفرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدها لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر، فلافرق في ذلك بين السفر والحضر كما أطلقه المصنف وصرح به في المجموع. ويؤخذ من قوله للحاجة أنه لو وجد مغنيا عنه لم يجز لبسه كالتداوى بالنجاسة واعتمده جمع ونازع بعض الشراح فيه بأن جنس الحرير مما أيسر لغير ذلك فكان أخف ويرد بأن الضرورة المبيحة للحرير لا تأتي مثلها في النجاسة حتى تباح لأجلها، فعدم إباحتها لغير التداوى إنما هو لعدم تأتبه فيها لالكونها أغلظ على أن لبس نجس العين يجوز لما جاز له الحرير فهما مستويان فيها، وفي كلام الشيخ في شرح منهجه ما يدل على ما تقدم (و) للحاجة (للقنال كديباغ) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التدبيج وهو النقش والتزيين أصله ديباه بالهاء وجمعه ديبايج وديباج (لا يقوم غيره) في دفع السلاح (مقامه) بفتح الميم لأنه من ثلاثي تقول: قام هذا مقام ذاك بالفتح وأقمته مقامه بالضم صيانة لنفسه وذلك في حكم الضرورة. أما إذا وجد ما يقوم مقامه فيحرم عليه، وأعاد المصنف هذه المسئلة

(قوله مأخوذ من التدبيج) لا يناسب كونه معربا إذ المعرب لفظ استعملته العرب في معنى وضع له في غير لغتهم وهذا الأخذ يقتضي أنه عربي فتأمل (قوله وأعاد المصنف هذه المسئلة الخ) قضيته أن موضوع المسئلتين واحد وليس كذلك بل هما مسئلتان مختلفتان فالأولى في ثوب لانفع فيه للقتال إلا أنه لبسه للستر به عند جفاة القتال والثانية في ثوب اتخذه للقتال لنفعه فيه في دفع السلاح فتأمل.

(قوله أخذاً بظاهر كلامهم) والفرق بينه وبين تحلية السيف أن التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فيهما اه عميرة (قوله عند الخروج للناس) أي ولو بارتداء وتعمم وسياقي ما فيه (قوله لأنه لا يقمل) في المختار: قمل رأسه من باب طرب وعليه فيقرأ ما هنا بفتح المثناة التحتية وفتح الميم ويكون المعنى لا يقمل من لبسه (قوله الثلاثة) هي الحكة والقمل والسفر (قوله لم يجز لبسه) معتمد (قوله على أن لبس نجس العين الخ) أي أما المنتجس فلا يتوقف حله على ضرورة كما يأتي (قوله على ما تقدم) أي من أنه إذا وجد مغنيا عنه لم يجز لبسه.

فرع — إذا اتزر ولم يجد ما يرتدى به ويتعمم من غير الحرير. قال أبوشكيل: الجواب أنه لا يبعد أن يرخص له في الارتداء أو التعمم به إذا لم يجد غيره وكان تركه يزري بمنصبه فإن خرج متزرا مقتضرا على ذلك نظر فإن قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك الالتفات إلى ما يزري بالمنصب لم تسقط بذلك مروءته بل يكون فاعلا للأفضل وإن لم يقصد ذلك بل فعل ذلك انخلاعا وتهاونا بالمروءة سقطت مروءته كذا في الناشرى بأبسط من هذا اه سم على منهج. ومن ذلك يؤخذ أن لبس الفقيه القادر على التجميل بالثياب التي جرت بها عادة أمثاله ثيابا دونها في الصفة والهيئة إن كان لهضم النفس والاقتداء بالسلف الصالحين لم يخل بمروءته وإن كان لغير ذلك أخل بها، ومنه ما لترك ذلك معللا بأن حاله معروف وأنه لا يزيد مقامه عند الناس باللبس ولا ينقص بعده، وإنما كان هذا مخلا لمنافاته منصب الفقهاء، فكأنه استهزأ بنفس الفقه (قوله بكسر الدال وفتحها) والكسر أفصح.

لثلاثيتهم أن الجواز فيهما مخصوص بحالة الفجأة فقط دون الاستمرار (ويحرم) على الرجل والخنثى (الركب من إبريسم) أي حرير بأي أنواعه كان، وهو بكسر الهمزة والراء وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء وهو فارسي معرب (وغيره) كغزل وقطن (إن زاد وزن الإبريسم) على غيره لأن الحكم للغالب خصوصا إذا اجتمع حلال وحرام والحرام أغلب (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه الإبريسم عن غيره كالخز سده حرير ولحمته صوف تغلبا لجانب الأكثر فيهما (وكذا) يحل (إن استويا) وزنا فيما ركب منهما (في الأصح) لأنه لا يسمى ثوب حرير والأصل الحل وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما «إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير» أي الخالص فأما العلم أي الطراز ونحوه وسدى الثوب فلا بأس به وعلم من قولنا وزنا أنه لا أثر لظهور الحرير في المركب مع قلة وزنه أو مساواته لغيره خلافا للفقهاء، ولو تغطي بالحاف حرير وغشاه بغيره اتجه أن يقال إن خاط الغشاء عليه جاز لكونه كشو الحبة وإلا فلا ويفرق بينه وبين مامر في الجلوس على فرش الحرير بحائل وإن لم يتصل به بنحو خياطة بأن الحائل فيه يمنع الاستعمال عرفا بخلاف هذا وحيث لم يحرم مامر كره، ولو شك في كثرة الحرير أو غيره أو استواءهما حرم كما جزم به في الأنوار ويفرق بينه وبين عدم تحريم المضرب إذا شك في كبر الضربة بالعمل بالأصل فيهما إذ الأصل حل استعمال الإناء قبل تضييبه والأصل تحريم الحرير لغير المرأة واستمرار ملابسة اللبوس لجميع البدن بخلاف الإناء وغلبة الظن كافية ولا يشترط اليقين ومقابل الأصح الحرمة تغلبا لها واختاره الأذري وقيل العبرة بالظهور بالوزن والجمهور على الأول (ويحل) لمن ذكر (ما) أي ثوب (طرز) أو رقع بحرير ولم يجاوز كل منهما قدر أربع أصابع مضمومة دون ما جاوزها الخبر ابن عباس السابق مع خبر مسلم «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير إلا موضع أصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع» ويفرق بينه وبين المنسوج بأن الحرير هنامتميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرمت الزيادة هنا على الأربع أصابع وإن لم يرد وزن الحرير ولو

(قوله المصمت) هو بضم الميم وسكون الصاد وفتح الميم الثانية وبالمنشأة من قولك أصمته أنا قاموس بالمعنى (قوله اتجه أن يقال إن خاط الغشاء عليه جاز) أي من أعلى وأسفل كما يؤخذ من قوله لكونه كشو الخ (قوله والأصل تحريم الحرير) مقتضاه أنه لو شك في الحرمة المطرزة بالابرة حرم استعمالها وهو المعتمد وإن كان قياس المضرب الحل لأن الأصل جواز استعمال القماش والحرير طارئ (قوله وقيل العبرة بالظهور) هذا يستفاد من قوله قبل خلافا للفقهاء (قوله قدر أربع أصابع) أي عرضا وإن زاد طوله اه ز يادى فليتأمل بينه وبين ما بالهامش وفي سم على منهج ظاهر كلامهم أن المدار قدر الأصابع الأربع طولا وعرضا فقط بأن لا يزيد طول الطراز على طول الأربع وعرضه على عرضها ويؤيده ما في الخادم عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ أن المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي أطول من غيرها اه فلو لا أن المراد ما ذكرنا لما كان لاعتبار طولها على غيرها معنى فليتأمل .

فرع — ذكرنا أن الترقيع كالتطريز فهل المراد الخيط المرقع به أو القطعة التي يرقعها في غيرها والوجه أن المراد أعم منهما وقد وافق مر على ذلك اه زاد على حجب بعد ما ذكر ويحتمل أن لا يتقيد الطول بقدر فليتأمل أي في التطريز لا الترقيع مر اه فيكون الحاصل من كلامهم أنه تحرم زيادته في العرض على أربع أصابع ولا يتقيد بقدر في الطول .

(قوله واستمرار ملابسة اللبوس) معطوف على قوله بالعمل فهو فرق ثان (قوله) ويفرق بينه وبين المنسوج الخ) هذا الفرق للشهاب حجب في إمداده في مقام الرد على الجيلي وغيره في اختيارهم ما تقدم اختياره للشارح فلا موقع له في كلام الشارح بعد اختياره مامر وعبارة الامداد ولو تعددت محالهما قال الزركشي وغيره نقلا عن الحلبي اشترط أن لا يزيد على طرازين كل طراز على كم وأن كل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع وقال الجيلي وغيره يجوز ما لم يزد الحرير على غيره وزنا وفيه وقفة لأن ذلك إنما ذكره في المنسوج مع غيره والفرق بينه وبين هذا واضح لأن الحرير هنامتميز بنفسه الخ

تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرم وإلا فلا خلافا لما نقله الزركشي عن الحلبي من أنه لا يزيد على طرازين على كم وأن كل طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع قال السبكي: والتطريز جعل الطراز الذي هو خالص مركبا على الثوب أما المطرز بالابرة فالأقرب أي كما صرح به المتولي وغيره وجزم به الأسنوي أنه كالمنسوج حتى يكون مع الثوب كالمركب من حرير وغيره لا كالطراز خلافا للأذري في أنه مثله وإن تبعه ابن المقرئ في تشبيته. نعم قد يحرم ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه بهن لالكون الحرير فيه ويحرم المطرف والمطرز بالذهب على الرجل والخنثى مطلقا وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بتحريم لبس من ذكر عرقية طرزت بفضة أخذا بعموم كلامهم في تحريم الذهب والفضة عليهما إلا ما استثنوه (أو طرف بحرير قدر العادة) أي جعل طرفه مسجفا بالحرير بقدر العادة الغالبة في كل ناحية سواء أجازت أربع أصابع أم لا لما صح «أنه صلى الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها لها لبنة» بكسر اللام وسكون الباء أي رقعة «في طوقها من ديباج وفرجاها مكفوفان بالديباج، وأنه كان له جبة مكفوفة الجيب» أي الطوق «والكمين والفرجين بالديباج» والمكفوف ما جعل له كفة بضم الكاف أي سجااف وسواء أكان التطريز ظاهرا أم باطنا كما يقتضيه إطلاقهم أما ما جاوز العادة فيحرم وإنما لم يقيده ما هنا بأربع أصابع لأنه محل حاجة وقد تمس الحاجة لزيادة عليها، بخلاف ما يأتي فانه لجرد زينة فيتقيد بها وقضيته أن التوقيع لو كان الحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل، وإطلاق الروضة يقتضي المنع وألحق ابن عبد السلام بالتطريز طرفي عمامة كل منهما قدر شبر وفرق بين كل أربع أصابع بمقدار قلم من كتان أو قطن قال الشيخ وفيه وقفة إلا أن يقال تتبع العادة في العمام فوجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منهما،

(قوله تعددت محالهما) أي الطرز والرقع المتقدمين (قوله بحيث يزيد الحرير على غيره) ظاهر أنه لا فرق في غير الحرير من الثوب بين ظهارته وبطائنه وحشوه مثلا وهو ظاهر قال بعضهم ويؤخذ من كلام الشارح حل لبس القواويق القطيفة لأنها كالرقع المتلاصقة. أقول: وهو ممنوع لأن هذه إنما تفصل على هذه الكيفية التي يفعلونها ليتوصل بها إلى الهيئة التي يعدونها زينة فيما بينهم بحسب العادة وليست كالرقع التي الأصل فيها أن تتخذ لإصلاح الثوب وهذا هو الوجه (قوله جعل الطراز الذي هو خالص) ومنه ما اعتيد الآن من جعل قطع الحرير على نحو البشوت (قوله قد يحرم ذلك في بعض النواحي) أي وإن لم يزد وزنه (قوله عند من قال بتحريم التشبه) أي وهو المعتمد كما تقدم (قوله أي جعل طرفه مسجفا بالحرير) ومثله السجااف الزهريات المعروفة لأنها مما تستمسك بها الخياطة فهي كاللطرف ،

فرع حسن — اتخذ سجاافا خارجا عن عادة أمثاله ثم انتقل لمن له ذلك فيحرم على المنتقل إليه دوامه لأنه وضع بغير حق قياسا على ما لو اشترى المسلم دار كافر عالية على بناء المسلم ولو اتخذ سجاافا عادة أمثاله ثم انتقل لمن ليس هو عادة أمثاله فيجوز له إدامته لأنه وضع بحق ويعتفر في الدوام ما لا يعتفر في الابتداء (قوله وقد تمس الحاجة لزيادة عليها بخلاف ما يأتي) الأولى بخلاف مامر (قوله وإطلاق الروضة يقتضي المنع) معتمد (قوله وقد ينظر في كل منهما) أي مما قاله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتنظير هو المعتمد .

إذ مافى العمامة من الحرير منسوج وقد مر أن العبرة فيه بالوزن مع غيره بزيادة الحرير حيث زاد وزن الحرير الذى فى العمامة حرمت وإلا فلا وإن كان منها أجزاء كلها حرير كأن كان السدى حريرا وبعض اللحمة كذلك وأفنى والده رحمه الله تعالى بجواز الأزرار الحرير لغير المرأة قياسا على التطريف بل أولى ، ويحرم على غير المرأة المزعفر دون المعصفر كما نص عليه الشافعى خلافا للبيهقى حيث ذهب إلى أن الصواب تحريمه أيضا قال للأخبار الصحيحة التى لو بلغت الشافعى لآل بها ، ولو صبغ بعض ثوب بزعفران فهل هو كالتطريف فيحرم ما زاد على الأر بع أصابع أو كالمنسوج من الحرير وغيره فيعتبر الأكثر الأوجه أن المرجح فى ذلك إلى العرف فإن صح إطلاق المزعفر عليه عرفا حرم وإلا فلا ، ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعصفر سواء الأحمر والأصفر والأخضر وغيرها سواء أصبغ قبل النسج أم بعده وإن خالف فيما بعده بعض المتأخرين كما مرّت الإشارة إليه لعدم ورود نهى فى ذلك ، ويحل لبس الكتان والصوف ونحوهما وإن غلت أثمانها إذ نفاستها فى صنعها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد الصلحاء والعلماء بالثياب ويحرم تزيينها بالحرير والصور لعموم الأخبار وقد أفنى بذلك الشيخ فى إلباسها الحرير أما تزيين المساجد بها فسيأتى فى الوقف إن شاء الله تعالى . نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيما لها والأوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء به كما جزم به الأشمونى فى بسيطه جريا على العادة

(قوله إذ مافى العمامة من الحرير منسوج) هذا وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد خيط بها وعليه فلا يتأتى النظر المذكور ، وعبارة حجج بعد نقله كلام ابن عبد السلام : وصورة المسئلة كما هو ظاهر أن السدى حرير وأنه أقل وزنا من اللحمة وأنه لهما بحرير فى طرفيها ولم يزد به وزن السدى فإذا كان الماخوم بحرير أشبه التطريف (قوله ويحرم على غير المرأة المزعفر) أى بالمعنى الآتى فى كلامه وهو قوله الأوجه أن المرجح فى ذلك إلى العرف الخ (قوله ولا يكره لغير من ذكر) يعنى غير المرأة (قوله مصبوغ بغير الزعفران والعصفر) أى أما المصبوغ بالزعفران فيحرم على مامر والمعصفر مكروه خروجا من خلاف من منعه وينبغى تقييد الكراهة بما لوكثر المعصفر بحيث يعدّ معصفرا فى العرف وهل يكره المصبوغ بالزعفران حيث قل أولا فيه نظر والأقرب الأول ومثل العصفر فى عدم الحرمة الورس ، وفى شرح الروض مانصه : وظاهر كلام الأكثرين جواز المصبوغ بالورس ، لكن نقل الزركشى عن القاضى أبى الطيب وابن الصباغ إلحاقه بالمزعفران وفى حجج واختلاف فى الورس فألحقه جمع متقدمون بالزعفران واعترض بأن قضية كلام الأكثرين حله وفى شرح مسلم عن عياض والمازرى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون اهـ (قوله ويحل لبس الكتان والصوف) أى والخز اهـ حج وهو اسم دابة يؤخذ من وبرها الثياب فأطلق عليها ذلك كما فى المصباح (قوله حتى مشاهد العلماء والصلحاء) أى محل دفنهم (قوله بالثياب) أى غير الحرير أخذا من قوله ويحرم الخ (قوله كما جزم به الأشمونى الخ) قال سم على منهج اعتمد مر أن ستر توابيت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحرير جائز كالتكفين بل أولى بخلاف توابيت الصالحين من الذكور البالغين العقلاء فإنه يحرم سترها بالحرير ثم قال ثم وقع منه الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحرير ووافق على جواز تعظية محارة المرأة .

فرع — هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها لنحو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لأنه ليس استعمالا وهو دخول لحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج فى نحو الملتزم فيه نظر

المستمرة من غير نكير ولبس خشن لغير غرض شرعى خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه وجرى عليه ابن المقرئ تبعاً لنقل المصنف لها عن المتولى والرويانى ، ويسن لبس العذبة وأن تكون بين كتفيه للاتباع ولا يكره تركها إذ لم يصح في النهى عنه شيء ، ويحرم إطالتها طولاً فاحشاً وإنزال ثوبه أو إزاره عن كعبيه للخيلاء للوعيد الشديد الوارد فيه فإن انتفت الخيلاء كره ويسن في الكم كونه إلى الرسغ للاتباع وهو المفضل بين الكف والساعد وللرأة ومثلها الخشن فيما يظهر إرسال الثوب على الأرض إلى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من النهى عن ذلك والأوجه أن الذراع يعتبر من الكعبين وقيل من الحد المستحب للرجال وهو أنصاف الساقين ورجله جماعة وقيل من أول ما عس الأرض وإفراط توسعة الثياب والأكم بدعة وسرف وتضييع للمال . نعم ما صار شعاراً للعلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيسئلوا وليطأوعوا فيما عنه زجروا كما قاله ابن عبد السلام وعاله بأن ذلك سبب لامتناع أمر الله تعالى والانهاء عما نهى الله عنه ويكره بلا عذر المشى في نعل أو خف واحدة للنهى الصحيح عنه بل يخلعهما أو يلبسهما ليعدل بين الرجلين ولئلا يختل مشيه وأن يتنعل قائماً للنهى الصحيح عنه خوف انقلابه ويؤخذ منه أن المداس المعروفة الآن ونحوها لا يكره فيها ذلك إذ لا يخاف منه انقلاب .

فليحرر ، واعتمد مر أنه لا يجوز جعل غطاء العمامة وكيس الدراهم من حرير وإن جؤزنا جعل غطاء الكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة الإناء وفرق بأن تغطية الإناء مطاوعة شرعاً فوسع فيها بخلاف غطاء العمامة . وقال بجواز جعل غطاء الإناء من حرير بل هو أولى بالجواز من الفضة فلا يتقيد بأن لا يكون على صورة الإناء بخلاف غطاء الفضة لاختلاف المدرك واعتمد جواز جعل خيط السبحة من حرير وكذا شرايتها تبعاً لخيطها ، وقال ينبغى جواز خيط نحو المفتاح حريراً للحاجة مع كونه أمسك وأقوى من الغزل اه سم على منهج وقول سم هنا وهو دخول الحاجة . أقول : قد تمنع الحاجة فيما ذكر ويقال بالحرمة لأن الدعاء ليس خاصاً بدخوله تحت سترها ويفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه أدعية بخصوصها وقوله فيه نظر فليحرر الظاهر الجواز قياساً على جواز الدخول بينه وبين الجدار وقوله وقال بجواز جعل غطاء الإناء من حرير ولعل المراد به ما يتخذ على قدر فم الكوز للتغطية بخلاف وضع نحو منديل من حرير فلا يجوز وقوله وكذا شرايتها أى التى هى متصلة بطرف خيطها أما ما جرت به العادة مما يفصل به بين حب السبحة فلا وجه لجوازه لانتفاء الحاجة له ثم رأيت فى حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغى جواز خيط نحو المفتاح الخ وينبغى أن مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وإن لاحظ الزينة (قوله ولبس خشن) أى لاقى البدن أم لا (قوله ويسن لبس العذبة) هى اسم لقطعة من القماش تعزز فى مؤخر العمامة وينبغى أن يقوم مقامها إرخاء جزء من طرف العمامة من محلها (قوله وتضييع للمال) ومع ذلك هو مكروه إلا عند قصد الخيلاء (قوله يندب لهم لبسه) أى ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليلحقوا بهم ، وعبارة طب فى ليلة النصف وبحث الزركشى أنه يحرم على غير الصالح التزى بزیه إن غرّ به غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه قال بعضهم وهو ظاهر إن قصد به هذا التغير فليتأمل ومثله من تزى بزى العالم وقد كثر فى زماننا .

ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا ويساره خلفا وأن يخلع نحو نعليه إذا جلس وأن يجعلهما وراءه أو بجانبه إلا لعذر تخوف عليهما وأن يطوى ثيابه إذا كرا اسم الله لما قيل من أن طيها يرد إليها أرواحها ويمنع لبس الشيطان لها وفي المجموع لا كراهة في لبس نحو قميص وقباء وفرجية ولو محلول الأزرار إذا لم تبد عورته ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من القمح في الثوب والأولى تركه وترك دق الثياب وصقلها (و) يحل للأدعي (لبس الثوب النجس) أي المتنجس بدليل قوله بعد وكذا جلد الميتة في الأصح لأن تكليف استدامة طهارة اللبوس مما يشق خصوصا على الفقير وبالليل ولأن نجاسته عارض سهلة الإزالة . نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائفا بحيث يعرق فيتنجس بدنه ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء وقال الأذري الظاهر حرمة المكث به في المسجد من غير حاجة إليه لأنه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة (في غير الصلاة) المفروضة (ونحوها) كطواف مفروض وخطبة جمعة بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء أكان الوقت متسعا أم لا لقطعه الفرض بخلاف النفل فإنه لا يحرم لجواز قطعه ، ومعلوم أن لبسه في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه ممتنع أما إذا لبسه قبل أن يحرم بنفل أو فرض غير مضيق أو بعد تحرمه بنفل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو استمراره فيها لا على لبسه فافهم (لا جلد كب وخنزير) أو فرع أحدها ،

(قوله ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا) أي ولو خرج من المسجد فينبغي أن يقدم يساره خروجا ويضعها على ظهر النعل مثلا ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار (قوله من أن طيها) أي مع التسمية والمراد بالطي لفها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند إرادة اللبس (قوله والأولى تركه وترك دق الثياب وصقلها) ظاهره عدم الكراهة فيكون خلاف الأولى (قوله بحيث يعرق فيتنجس بدنه) هو شامل للنجاسة الحكيمة ومثل ثوبه بدنه كما هو ظاهر وفي شرح الروض ما يفيد أنه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فليحذر ثم قرر أن من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة إن خاف تلاوث المسجد أو لم يكن دخوله لحاجة حرم وإلا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض أمنت التلاوث ولو لغير حاجة فإن أجيب بعذرهما وعدم اختيارها في خروج هذه النجاسة وجب أن يلحق به كل ذي نجاسة لا اختيار له في حصولها إلا أن يفرق بأن العذر هنا أتم فليحذر وفي شرح المنهاج لشيخنا ومع حل لبسه أي الثوب في غير الصلاة ونحوها يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة كما بحثه الأذري اه ثم قرر حرمة دخول من بنحو ثوبه نجاسة المسجد ومكثه فيه من غير حاجة اه سم على منهج (قوله ويحتاج إلى غسله للصلاة مع تعذر الماء) ينبغي أن يكون محل ذلك إذا دخل الوقت أما قبله فلا يحرم عليه لبسه لأنه ليس مخاطبا بالصلاة ومن ثم إذا كان معه ماء جاز له التصرف فيه قبل دخول الوقت وإن علم أنه لا يجسد في الوقت ماء ولا ترابا وأن يجامع زوجته قبل دخول الوقت وإن علم ذلك أيضا (قوله لا جلد كب وخنزير) .

فرغ — قضية حرمة استعمال نحو جلد الكب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لأنها من شعر الخنزير . نعم إن توقف استعمال الكتان عاينها ولم يوجد

فلا يحل لبسه لأحد إذ لا يجوز الانتفاع بالخنزير في حياته بحال وكذا بالكب إلا في أغراض مخصوصة فبعد موتها أولى (إلا لضرورة كفجأة قتال) وخوف على عضوله أو غيره من نحو حرّ أو برد شديد ولم يجد غيره مما يقوم مقامه فانه يجوز كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار ويجوز تغشية الكلاب والخنزير بذلك لمساواة ما ذكر لهما في التغليظ، وليس إلباس الكلب الذي لا يقتنى أو الخنزير جلد مثله مستلزما لاقتنائه ولو سلم فاقمه على الاقتناء دون الالباس على أنه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج إلى حمل شيء عليه أو ليدفع به عن نفسه نحو سبع أو يكون ذلك لأهل الذمة فانهم يقررون عليها أو لمضطر تزود به ليأكله كما يتزود بالميتة فله حينئذ أن يحمله كما هو ظاهر وبذلك اندفع استشكال الإسعاد والتنظير فيه ويؤيد ما أشرنا إليه مافي المجموع من التفصيل بين كاب يقتنى وخنزير لا يؤمر بقتله وبين غيرها لكن تقييده بالمقتنى وبما لا يؤمر بقتله ليس لإخراج غيرها مطلقا بل لأنه قد يحرم تجليله إن تضمن اقتناؤه المحرم وقد لا يحرم إن لم يتضمنه أما تغشية غير الكلب والخنزير وفرعهما أو فرع أحدهما مع الآخر بجلد واحد منهما فلا يحل بخلاف تغشيته بغير جلدتهما من الجلود النجسة فانه جائز (وكذا جلد الميتة) قبل الدبغ من غيرها لا يحل لبسه أيضا (في الأصح) في بدن الآدمي أو جزئه أو فوق ثوبه لما عليه من التعبد في اجتناب النجاسة لإقامة العبادة وقضية العلة أن غير المميز كالعادة ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه ذلك وهو الأوفق باطلاقهم ويستثنى العاج فيحل مع الكراهة حيث لارطوبة استعماله في الرأس واللحية كما في المجموع والإحرام ، وقول الأسنوى إنه غريب ووهم عجيب فان هذا التفصيل إنما ذكره الأصحاب في وضع الشيء في الإناء منه فالتبس عليه ذلك بالاستعمال في البدن انتهى هو الغريب والوهم العجيب فقد نص على التفصيل المذكور في المشط والإناء الشافعي في البويطي وحزم به جمع منهم القاضي أبو الطيب والشيخ أبو علي الطبري والماوردي وكأنهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور رونقه وجلد الآدمي وإن كان طاهرا وشعره يحرم استعماله كما مرّ أوائل الكتاب .

ما يقوم مقامها فهذا ضرورة محوذة لاستعمالها وعلى هذا لو تندی الكتان فهل يجوز استعمالها ويعنى عن ملاقاته لها حينئذ مع نداوته قال مر ينبغي الجواز إن توقف الاستعمال عليها. وأقول: ينبغي أن يقيد الجواز بما إذا لم يمكن تخفيف الكتان وعمله عليها جافا فليتأمل ومشى شيخنا في شرح المنهاج على جواز استعمال جلد الكلب والخنزير في غير اللبس كالجلوس ثم قال وإن قال الزركشى المذهب المنصوص أنه لا يتنفع بشيء منهما اه سم على منهج (قوله فلا يحل لبسه) خرج به الفرش فيجوز وبه صرح حج كما مرّ (قوله وهو الأوفق باطلاقهم) معتمد (قوله ويستثنى العاج) وهو أنياب الفيلة قال الليث ولا يسمى غير الناب عاجا والعاج ظهر السلحفاة البحرية وعليه يحمل أنه كان لفاطمة رضى الله عنها سوار من عاج ولا يجوز حمله على أنياب الفيلة لأن أنيابها ميتة بخلاف السلحفاة والحديث حجة لمن يقول بالطهارة اه مصباح (قوله استعماله في الرأس الخ) وينبغي جواز حمله لقصد استعماله عند الاحتياج إليه ومعلوم أن محل ذلك في غير الصلاة ونحوها أما فيهما فلا يجوز لوجوب اجتناب النجاسة فيهما في البدن والثوب والمكان (قوله وإلا حرم) لما فيه من تنجيس الرأس واللحية (قوله وجلد الآدمي) أى ولو حريرا خلافا لحج .

(ويحلّ) مع الكراهة في غير المسجد (الاستصباح بالدهن النجس) وكذلك دهن السواب وتوقيعها به كاله ذلك بالتنجس (على المشهور) لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن، فقال «إن كان جامدا فألقوها وما حولها، وإن كان مائعا فاستصبحوا به أو فانتفخوا به» أما في المسجد فلا لما فيه من تنجيسه كذا جزم به ابن المقرئ تبعاً للأذرعى والزر كشي وصرح بذلك الإمام وهو المعتمد، وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإن مال الأسنوى إلى الجواز معللاًه بقلة الدخان، وحمل بعضهم الأول على الكثير أخذاً من التعليل. قال الأذرعى: والأشبه أن يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوها إذا طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف أو الجدار، وحل ذلك في غير ودك الكلب فلا يجوز الاستصباح به لغلط نجاسته، ويعفى عما يصيبه من دخان المصباح لقلته، والبخار الخارج من الكنيف طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشاء لأنه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز أن تكون الرائحة الكريهة الموجودة فيه لمجاورتها النجاسة لأنه من عينها، ويجوز كما في المجموع طلى السفن بشحم الميتة واتخاذ صابون من الزيت النجس، ويجوز استعماله في بدنه وثوبه كما صرحوا به ثم يطهرهما، وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة في الدبغ مع وجود غيرها من الطاهرات ويباشرها الدابغ بيده.

(قوله ويحل الاستصباح بالدهن النجس) في شرح المذهب وأظنه في باب الآنية نقلاً عن الروايات وأقره ما حاصله: أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالمتخذ من عظم الفيل لغرض الاستصباح به فيها، واعتمده شيخنا طبر رحمه الله وإن وجد طاهرة يستصبح فيها وهو ظاهر، لأن غرض الاستصباح حاجة مجوزة لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض إطفاء نار أو نحو ذلك، وتنجيس الطاهر إنما يحرم لغير غرض فليتأمل.

فرع — إذا استصبح بالدهن النجس جاز إصلاح القتيلة بأصبعه وإن تنجس وأمكن إصلاحها بنحو عود لأن التنجيس يجوز للحاجة، ولا يشترط لجوازه الضرورة، ووافق م ر على أن شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وأمن التنجيس للمسجد بنفسه أو دخانه ومشى على أنه يجوز إدخال الدهن النجس غير ودك الكلب والخنزير للمسجد الحاجة. ومنها قصد الإسراج بشرط أن لا يحصل تنجيس وإن قلّ. ثم قال م ر يجوز إسراج الدهن النجس في بيت مستعار معه أو مؤجر له بشرط أن لا يلوّثه بنحو دخانه. نعم اليسير الذي جرت العادة بالمساحة به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس. فلو كان موقوفاً أو لنحو قاصر امتنع: أي ولو يسيراً إلا أنه ليس هناك مالك يعتبر رضاه ويتفرّع عن ذلك الطبخ بنحو الجلة في البيوت الموقوفة ونحوها، وقد قال م ر ينبغي أن يمتنع إذا ترتب عليها تسويد الجدران، وجوز أن يستثنى ما إذا عدّ مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرر اه سم على منهج (قوله وتوقيعها) أي تصليب حوافرها بالشحم المذاب كما في المختار فهو من عطف الخاص على العام (قوله لما فيه من تنجيسه) يؤخذ منه أنه إن لم يحصل منه تنجيس لم يحرم، وفي سم على منهج مانصه ووافق م ر على أن شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وأمن التنجيس للمسجد بنفسه إلى آخر ما مر (قوله وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة) أما دبغ الجلود بروث الكلب والخنزير فلا يجوز، وكذا تسميد الأرض به أيضاً اه زيادى: أي ومع ذلك لو دبغ به طهر الجلد ويغسل سبعا إحداها بتراب.

قال في الخادم : وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقبه المنفتحة تحت المعدة لأنه يجوز للحليل الإيلاج فيها ، ويجوز إطعام الطعام المتنجس للدواب .

(باب صلاة العيدين)

الفطر والأضحى ، وهو مشتق من العود لتكرره كل عام ، وقيل لعود السرور بعوده ، وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه ، وجمعه أعياد ، وإنما جمع بالياء وإن كان أصله الواو للزومها في الواحد ، وقيل للفرق بينه وبين أعواد الحشب . والأصل في صلاته قبل الإجماع مع الأخبار الآتية قوله تعالى - فصل لربك وانحر - ذكر أنه صلاة الأضحى وأن أول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها ، والأصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر (هي سنة مؤكدة) لذلك ولائها ذات ركوع وسجود لا أذان لها كصلاة الاستسقاء والصارف لها عن الوجوب خبر «هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع» وحملاوا نقل المزني عن الشافعي أن من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكيذ فلا إثم ولا قتال بتركها (وقيل فرض كفاية) نظرا إلى أنها من شعائر الإسلام ، ولأنه يتوالى فيها التكبير فأشبهت صلاة الجنازة ، فإن تركها أهل بلد أثموا وقوتلوا على هذا وقام الإجماع

باب صلاة العيدين
(قوله لائنها ذات ركوع
وسجود الخ) تعليل لأصل
سنيتها لا بقيد التأكيذ
وكذا قوله لذلك (قوله
والصارف لها عن الوجوب
الخ) فيما قبله كفاية
في الصرف كما يعلم من كلام
الأصوليين فكان الأولى
خلاف هذا السياق الموهم
أن ماسبق ليس بصارف
وهو تابع فيه لشرح
الروض

(باب صلاة العيدين)

(قوله صلاة العيدين) أى وما يتبع ذلك كالتكبير المرسل (قوله لتكرره كل عام) علة للتسمية (قوله وقيل لكثرة عوائد الله تعالى) قال حجج أى إفضاله اه وفي المختار العائدة العطف والمنفعة ، يقال هذا الشيء أعود عليك من كذا : أى أنفع وفلان ذوصفح ، وعائدة : أى ذو عفو وتعطف انتهى ، ومنه يعلم وجه تفسير العوائد بالإفضال (قوله للزومها) أى الياء في الواحد : يعنى أن لزومها في الواحد حكمة ذلك لأنه موجب له ، فلا يرد نحو موازين ومواقيت جمع ميزان وميقات (قوله ذكر أنه) أى ما أمر به صلاة الأضحى الخ (قوله وأن أول عيد الخ) أى وذكر أن أول الخ (قوله في السنة الثانية) ووجوب رمضان كان في شعبانها اه حج ، ولم يبين اليوم الذى فرض فيه من شعبان فراجع (قوله ولم يتركها) أى إلا في عيد الأضحى بمنى على ما يأتى في قوله وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم (قوله والأصح الخ) فائدة مجردة (قوله مؤكدة) أى ويكره تركها (قوله لذلك) أى لفعله صلى الله عليه وسلم لها مع المواظبة عليها (قوله لا أذان لها) وكل صلاة بلا أذان سنة (قوله والصارف عن الوجوب) أى في قوله تعالى - فصل لربك - الخ (قوله على التأكيذ) أى من الشارع (قوله فأشبهت صلاة الجنازة) أى في الجملة أى من حيث توالى التكبير (قوله وقوتلوا على هذا) أى دون الأول ، وظاهره أن عدم قتالهم على الأول لا خلاف فيه وقدم في صلاة الجماعة خلاف في القتال على تركها بناء على السنية فليتنظر الفرق بينهما حيث قطع بعدم القتال هنا على السنية دونه ثم ، وقد يقال الفرق أكديّة الجماعة لأنه قيل بكونها فرض عين ولم يقل بمثلها هنا هذا ، وقد نقل بعضهم في الدرس عن بعض شروح التنبيه أنه قيل بالقتال على ترك جميع السنن ، وعليه فلا إشكال فليراجع اه

على نفي كونها فرض عين (وتشرع جماعة) لفعله صلى الله عليه وسلم وهي أفضل في حق غير الحاج بمنى من تركها بالاجماع أما هو فتستحب له منفردا لقصر زمنها لاجتماع الاشتغال بأعمال التحلل والتوجه إلى مكة لطواف الافاضة عن إقامة الجماعة والخطبة وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم فعلها محمول إن صح على ذلك إذ لو فعلها جماعة في مثل هذا اليوم لاشتهر (و) تشرع أيضا (للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر) والحنثى والصبي فلا يعتبر فيها شروط الجمعة من جماعة وعدد وغيرها ، ويسن لامام المسافرين أن يخطبهم ويأتي في خروج الحرة والأمة لها جميع مامر أوائل الجماعة في خروجهما لها . ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدده من غير حاجة وللإمام المنع منه وله الأمر بها كما قاله الماوردي وهو على سبيل الوجوب كما قاله المصنف أى لأنها من شعائر الدين . قال الأذرعى ولم أره لغيره وقيل على وجه الاستحباب ،

(قوله وهي أفضل) الضمير
هنا راجع للجماعة بخلافه
في قوله فيستحب فهو
راجع للعبد

وينبغي على هذا القول أيضا أن يكتفى بفعلها في موضع حيث وسع من يحضرها وإن كبر البلد كالجمعة وإلا وجب التعدد بقدر الحاجة ويسن الاقتصار على محل واحد إن وسع ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة وللإمام المنع منه اه حج قال في شرح العباب كسائر المكروهات اه أى فان له المنع منها اه سم وقضيته أن ذلك لا يطلب من الامام والقياس طلبه في حقه ثم رأيت ما سيأتى له (قوله على نفي كونها فرض عين) أى بخلاف الجماعة حيث قيل فيها بذلك (قوله وتشرع جماعة) عبر به دون تسن ليشتمل على القولين والمراد أنه يستحب الجماعة فيها وأنها لا تجب اتفاقا كما علم مما مر في صلاة النفل وعلى القول بأنها فرض كفاية هل يسقط الطلب بفعل النساء والعبيد والمسافرين أم لا فيه نظر والأقرب عدم السقوط بفعلهم لأنه لا يحصل الشعار بفعلهم بل لو اكتفى بفعل النساء عدتها بالدين (قوله لفعله) أى لها جماعة (قوله هي أفضل) أى الجماعة (قوله في حق غير الحاج) دخل في الغير المعتمر فيأتي بها جماعة (قوله بمنى) الذى يظهر أن التقييد بمنى جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وإن كان بغير منى لحاجة أو غيرها حج اه سم على منهج (قوله عن إقامة الجماعة) صلة قوله لاشتغاله الخ (قوله على ذلك) يعنى أنه فعلها منفردا (قوله لإمام المسافرين) ومثلهم إمام العبيد ومن معهم ولعله خص المسافرين لانفرادهم من المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الأحرار الذكور غالبا (قوله وللإمام المنع منه) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلبه لكونه من المصالح العامة لم يبعد (قوله المنع منه) أى التعدد قال سم على حج قال في شرح العباب كسائر المكروهات (قوله وهو) أى الأمر بها على سبيل الوجوب ومع ذلك مثله كإقتل عن إمام الحرمين من كل ما يجب على الامام فعله للمصلحة لا يعد من الواجبات اه ولعل المراد من هذه العبارة الظاهرة التناقض أن المراد أنه لا يعد من الواجبات على الامام من حيث خصوصه إذ لم يخطب به بعينه وإنما خوطب بفعل ما فيه المصلحة للمسلمين فحيث اقتضت المصلحة شيئا وجب عليه من حيث إنه مصلحة وقريب منه خصال الكفارة إذا فعل المكلف واحدة منها تأدى بها الواجب لا من حيث خصوصها بل من حيث وجود القدر المشترك في ضمنها فليتأمل .

وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتنال (ووقتها ما بين طلوع الشمس) من اليوم الذي يعيد فيه الناس وإن كان ثاني شوال كما سيأتي (وزوالها) لأن مبنى المواقيت على أنه متى خرج وقت صلاة دخل وقت أخرى وبالعكس ، ويدخل وقتها بأول طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع خلافا لما في العباب ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرّج على مرجوح. وأما كون آخر وقتها الزوال فتفق عليه لكن لو وقعت بعده حسبت وسيأتي أنهم لو شهدوا يوم الثلاثين بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب أنها تصلى من الغدأداء (ويسن تأخيرها لترتفع الشمس) (كرم) أى كقدره للاتباع ولا خروج من الخلاف فإن لنا وجها أن وقتها لا يدخل إلا بالارتفاع (وهي ركعتان) إجماعا وحكمها في الأركان والشروط كغيرها من الصلوات (يحرم بها) بنية صلاة عيد الفطر أو الأضحى كما مر (ثم) بعد تكبيرة التحريم (بأنى) ندبا (بداء الافتتاح) كغيرها (ثم بسبع تكبيرات) لخبر رواه الترمذى وحسنه أنه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الثانية خمسا قبلها وعلم من كلام المصنف أن تكبيرة الاحرام غير محسوبة من السبعة (يقف) ندبا (بين كل ثنتين) منها (كأية معتدلة) أى لا طويلة ولا قصيرة، وضبطه أبو على في شرح التلخيص :

(قوله وعلى كل منهما متى أمرهم بها) أى بصلاة العيد جماعة أو فرادى (قوله مفرج على مرجوح) نقل الكراهة عن الرافعي قد يخالف ما نقله سم على منهج عن والد الشارح فليراجع وعبارته ثم في مرة أخرى بعد الكشف قال صرح الرافعي في باب الاستسقاء بأنه لا وقت كراهة لصلاة العيد فهو يردّ مقاله ابن الصباغ وغيره اه قال سم على حجج بعد ما ذكر فليتأمل فإنه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك اه (قوله لكن لو وقعت بعده حسبت) أى اعتد بها وكانت قضاء (قوله بنية صلاة عيد الفطر أو الأضحى) قال حجج مطلقا ومعنى الاطلاق سواء كانت مؤداة أو مقضية (قوله ثم بسبع تكبيرات) عبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة نصها قال بعض الأعظم حكمة هذا العدد أنه لما كان للوترية أثر عظيم في التذكير بالوتر الصمد الواحد الأحد وكان للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلاته وترا وجعل سبعا في الأولى كذلك وتذكيرا بأعمال الحج السبعة من الطواف والسعى والجمار تشويقا إليها لأن النظر إلى العدد الأكبر أكثر وتذكيرا يخالف هذا الوجود بالتفكير في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والأرضين السبع وما فيها من الأيام السبع لأنه خلقهما في ستة أيام وخلق آدم عليه الصلاة والسلام في السابع يوم الجمعة ، ولما جرت عادة الشارع صلى الله عليه وسلم بارفق بهذه الأمة ومنه تخفيف الثانية على الأولى وكانت الخمسة أقرب وترا إلى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية خمسا لذلك اه (قوله يقف بين كل ثنتين) قال عميرة يستفاد منه أنه لا يقوله عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة الاحرام والأولى ولا عقب قيام الثانية قبل أولى الخمس اه وصرح بكل ذلك في شرح الروض اه سم على منهج (قوله منها) أى السبع والخمس .

بقدر سورة الإخلاص ، ولأن سائر التكميرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكميرات (يهل) أى يقول لا إله إلا الله (ويكبر) أى يقول الله أكبر (ويمجد) أى يعظم الله روى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلاً (ويحسن) في ذلك كما قاله الجمهور أن يقول (سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر) لأنه لا تقي الحال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن مسعود وجماعة ، ولو زاد على ذلك جاز كما ذكره في البويطي ، ولو قال ما اعتاده الناس وهو : الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليماً كثيراً لكان حسناً قاله ابن الصباغ (ثم) بعد التكميرة الأخيرة (يتعوذ) لأنه لا افتتاح القراءة (ويقرأ) الفاتحة كغيرها ، وسيأتي ما يقرأه بعدها (ويكبر في) الركعة (الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصفة السابقة (قبل) التعوذ ، و (القراءة) للخبر المار ، ولو اقتدى بحنفى كبر ثلاثاً ، أو مالكي كبر ستاً تابعه ولم يزد عليه مع أنها سنة ليس في الإتيان بها مخالفة فاحشة ، بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فإنه

(قوله ولأن سائر التكميرات) لا محل له هنا وإنما محله بعد قوله والله أكبر على أن الواو فيه لامعنى لها وعبرة شرح الروض عملاً بما عليه السلف والخلف ولأن سائر التكميرات الخ (قوله مع أنها) أى التكميرات وقوله ليس في الإتيان بها أى لو أتى بها بأن زاد على ما أتى به الإمام ومع ذلك أمرناه بالمتابعة وعدم الزيادة

(قوله بقدر سورة الإخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لأن سورة الإخلاص آيات متعددة اه سم على حج وقد يقال تعددها لا ينافي ما قالوه فإن آياتها قصار وقد يقال إن مجموعها لا يزيد على آية معتدلة (قوله يعقبها ذكر مسنون) أى في الجملة وإلا فالقيام من السجدة الأخيرة يعقبه التشهد الأخير وهو واجب . ومن الذكر المسنون أيضاً التعوذ بعد التكبير من قيام السجدة الثانية من الركعة الأولى والثالثة (قوله أى يعظم الله) زاد حج بالتسبيح والتحميد (قوله قولاً) أى بأنه قولاً الخ (قوله ولو زاد على ذلك جاز) أى من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكميرات ، ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله ولو قال ما اعتاده) أى بدل ما قاله المصنف ولعله في زمنه وعبرة الروض وشرحه : ويذكر الله بينهما بالماثور أى المنقول ، وذكر من المنقول عن الصيدلاني عن بعض الأصحاب أنه يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير . وعن المسعودي أنه يقول : سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا إله غيرك اه . والظاهر أن مراده بالمنقول ما ورد من الأذكار وإن لم يكن في خصوص ما الكلام فيه فلا يتقيد بالأذكار الواردة هنا وهو مقتضى إطلاق المتن حيث قال يقف بين كل الخ ولم يقيد بذكر مخصوص وعليه فلو فصل بينها بذكر وترجم عنه بغير العربية عند العجز جاز كما قيل به في الأذكار الواردة عقب التشهد (قوله ويكبر في الثانية خمساً) لو أدرك الإمام في الثانية أى بعد التكميرة الثانية من الركعة الأولى فعل معه الخمس وفي ثانيته يفعل الخمس أيضاً اه سم على منهج (قوله أو مالكي كبر ستاً تابعه) قال سم على حج أى ندب اه وظاهره أنه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة ووالاه وهو مشكل بناء على أن العبرة باعتقاد المأموم وهو يرى أن هذه التكميرات ليست مطلوبة وأن الرفع فيها عند الموالاة مبطل لأنه تحصل به أفعال كثيرة متوالية فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وأن الإمام إذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا ، ومنه ما لورفع يديه ثلاثاً متوالية فإن صلاته تبطل بذلك ولو سهوا لأن سهو الفعل كعمده في البطلان بالكثير منه . وقال حج : والأوجه أنه لا يتابعه إلا إن أتى بما يعتقده أحدهما وإلا فلا وجه لمتابعته حينئذ اه وكتب عليه سم كلامهم كالصرح في أنه يتابعه في النقص وإن لم يعتقده واحد منهما اه .

يأتي به وعللوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ، ولعل الفرق أن تكبيرات الانتقال تجمع عليها فكانت أكد ، وأيضا فإن الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي إلى عدم سماع قراءة الإمام بخلاف التكبير في حال الانتقال . وأما جلسة الاستراحة فلهبوت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك إمامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها (ويجهز) للاتباع (ويرفع يديه) استحبابا (في الجميع) من السبع والخمس كغيرها ،

وتصوير الشارح بقوله : ولو اقتدى بحنفى الخ يشعر بموافقة حجج وبقى مالوزاد إمامه على السبع أو الخمس هل يتابعه أولا فيه نظر وينبغي له عدم متابعتيه لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه فيها بلا رفع لم يضر لأنه مجرد ذكر وعدم طلب الزيادة فيما ذكر يستفاد من قول حجج والأوجه أنه لا يتابعه إلا إن أتى بما يعتقد أحدهما (قوله حتى لو ترك إمامه هنا جميع التكبيرات) ويمكن أن يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى مصلى العيد بمصلى الصبح مثلا أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة المأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه ، لأن المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعد اقتياتا عليه بخلافها مع اختلافهما اه سم على حجج (قوله لم يأت بها) أى سواء كان تركه لها عمدا أو سهوا أو جهلا للحل ، ثم ما ذكر من أنه لا يأتي به إذا تركه إمامه يشكل بما لو ترك الإمام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فإن المأموم يأتي به . اللهم إلا أن يقال إن دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لافيهما وهو أكد من التكبير فطلب مطلقا ، ثم رأيت في حجج مانصه : ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الإمام في الفاتحة بأنه شعار خفي لا يظهر به مخالفة بخلافها فانه شعار ظاهر لنسب الجهر بها والرفع فيها كما مر ، ففي الإتيان بها أو ببعضها بعد شروع الإمام في الفاتحة مخالفة له ، ويؤيده أنه لو اقتدى بمخالف فتركها تبعه أو دعاء الافتتاح لم يتبعه اه ما ذكره شيخنا وما ذكرناه أوضح لأن ما ذكره قد يرد عليه أن الرفع والجهر سنتان زائدتان على التكبير وحيث عرض ما يقتضى تركهما تركا وجى بالأصل وهو التكبير سرا (قوله ويرفع يديه) قضية ذلك أن استحباب هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل لما إذا فرقتها بذلك وما إذا والاها ، وقضية ذلك أن موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع أنه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليه مر أن هذا الرفع والتحريك مطلوب في هذا الحل فلذا لم يكن مضرا لكن لعل الأوجه ما اعتمده شيخنا في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في مثل ذلك فراجع اه سم على منهج وقوله مما يفيد البطلان ضعيف ، وعبارة حجج : ولو اقتدى بحنفى والى التكبير والرفع لزمه مفارقتها كما هو ظاهر لأن العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر لأن المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيها اختيارا أصلا . نعم لابد من تحققه للموالاة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بأن لا يستقر العضو بحيث ينقصل رفعه عن هويه حتى لا يسميان حركة واحدة انتهى وكتب عليه سم قوله لزمه أى مفارقتها . أقول : هو غير بعيد وإن خالف مر محتجا بالقياس على التصفيق المحتاج إليه إذا كثرت وتوالى إلى آخر ما ذكر فليراجع اه والأقرب ما قاله مر إذ غايته أنه ترك سنة وهى الفصل بين التكبيرات وأتى بالتكبير الذى هو مطلوب منه ، ويمكن حمل كلام حجج على مالو والى بين التكبير والرفع بعد القراءة فإن البطلان فيه قريب كما قدمناه أيضا .

من معظم تكبيرات الصلاة ، ويستحب له وضع يمينه على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين كما في تكبيرة التحريم ويأتي في إرسالهما مامر ، ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالأقل كعدد الركعات ، ولو كبر ثمانيا وشك هل نوى الإحرام في واحدة منها استأنف الصلاة ، إذ الأصل عدم ذلك أو شك في أيها أحرم جعلها الأخيرة وأعادهن احتياطاً (ولسن) أى التكبيرات المذكورات (فرضا ولا بعضاً) وإنما هي هيئات كالنعوذ ودعاء الافتتاح فلا يسجد لتركهن عمداً كان أو سهواً وإن كان الترك لسهو أو بعضهن مكروهاً ، ولو فاتته صلاة العيد وقضاها كبر فيها سواء أقضاها في يوم العيد أم في غيره كما اقتضاه كلام المجموع لأنه من هيئاتها ، وجزم به البلقيني في تدبره ، فقال : وتقضى إذا فانت على صورتها ، وهو المعتمد خلافاً لما نقله ابن الرفعة عن العجلي ، وتبعه ابن المقرئ ، ويؤيد ما قلناه ما أفق به المصنف من استحباب القنوت في قضاء الصبح ، وما نقل عن الفقيه أحمد بن محمد بن موسى بن عجيل من أنه يثوب في صلاة الصبح المقضية إذا قلنا يؤذن لها (ولو نسيها) فتذكرها قبل ركوعه أو تعمد تركها بالأولى (وشرع في القراءة) وإن لم يتم فاتحته (فانت) في الجديد فلا يتداركها ، فإن عاد لم تبطل .

(قوله من معظم تكبيرات الصلاة) في تعبيره بالمعظم نظر ، إذ الرفع إنما هو في التحريم والهوى للركوع والقيام من التشهد الأول ، والتكبير فيها ليس أكثر من باقي التكبيرات ولا مساوياً . اللهم إلا أن يقال جعل ماعداً مذكراً كأنه شيء واحد لتعلقه بالسجود (قوله كما في تكبيرة التحريم) أى كما يفعل بعد الرفع في تكبيرة التحريم (قوله ويأتي في إرسالهما مامر) أى من أنه لا بأس به ، إذ المقصود عدم العبث بهما وهو حاصل مع الإرسال وإن كانت السنة وضعهما تحت صدره (قوله أو شك في أيها) أى في أيها نوى به الإحرام (قوله وأعادهن احتياطاً) أى التكبيرات السبع (قوله فرضاً ولا بعضاً) أى وعليه فلو نذرهما وصلها كسنة الظهر صحت صلاته وخرج من عهدة النذر لما علل به الشارح من أنها هيئات الخ (قوله فلا يسجد) أى فإن فعله عامداً عالماً بطلت صلاته أو جاهلاً فلا (قوله وتقضى إذا فانت على صورتها) أى من الجهر وغيره وهل تسن الخطبة لها أيضاً إذا قضاها جماعة لا يبعد . نعم كما هو ظاهر إطلاقهم وفاقاً لم ر ، وعلى هذا فلم يتعرض لأحكام الفطر والأضحية مما كاة للأداء ولأنها تنفع في المستقبل أم لا فيه نظر فليتنامل اه سم على منهج . أقول : ولا يبعد ندب التعرض سيما والفرض من فعلها محكاة الأداء (قوله إذا قلنا يؤذن لها) معتمد (قوله فلا يتداركها) قال م ر أى في هذه الركعة لا مطلقاً فانه يسق أن يتداركها في الركعة الثانية مع تكبيرها كما في قراءة الجمعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة فانه إذا تركها فيها سن له أن يقرأها مع المنافقين في الثانية وإن كان إذا أدرك الإمام في الثانية كبر معه خمسا وأتى في ثانيته بخمس لأن في قضاء ذلك ترك سنة أخرى ، وبهذا فارق ندب قراءة الجمعة مع المنافقين في الثانية إذا تركها في الأولى كما مر في بابها اه حاصل ما قرره ومشى عليه ، ثم فرق بين ترك البعض من الأولى حيث لا يتداركها في الثانية وبين ترك الجميع فيها حيث يتداركها في الثانية بما لم يتضح ، بل عبر بكلام يقتضى أنه حيث ترك بعض التكبير في الأولى ، سواء أ كان لأجل موافقة الإمام كما في الصورة المذكورة أولاً لا يتداركها في الثانية ، بخلاف ما إذا ترك الجميع يتداركها في الثانية ، وفرق بين الكل والبعض وقال . قضية هذا الفرق أنه لو ترك بعض الجمعة في أول صلاة الجمعة واقتصصر على المنافقين في الثانية ، ومال إلى عدم الأخذ بهذه القضية فليحرر وليراجع ، ومادته في ذلك كله كلام شيخنا

بخلاف ما لو تذكروها في ركوعه أو بعده وعاد للقيام ليكبر وهو عامد عالم فإن صلاته تبطل ، ولو تركها وتعوذ ولم يقرأ كبر بخلاف ما لو تعوذ قبل الافتتاح حيث لا يأتي به كما مرّ لأنه بعد التعوذ لا يكون مقتنحا (وفي القديم يكبر ما لم يركع) لبقاء محله وهو القيام ، وعليه لو تذكروها في أثناء فاتحته قطعها وعاد له ثم استأنف القراءة أو بعد فراغها كبر وسنّ له إعادة الفاتحة ، ولو أدرك إمامه في ركوعه لم يكبر جزما (ويقرأ بعد الفاتحة في) الركعة (الأولى) سورة (ق) ، وفي الثانية (سورة) (اقتربت بكاملهما) للاتباع كما في مسلم ، والظاهر كما قاله الأذري أنه يقرأها وإن لم يرض المأمومون بالتطويل (جهرا) ولو قضيت نهارا وهو من زيادته على المحرّر ، ولو قرأ في الأولى بسم الله وفي الثانية بهل أتاك كان سنة أيضا كما في الروضة وثبت في مسلم (ويسنّ بعدهما) أي ركعتي العيد (خطبتان) اقتداء به صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعد ، وسواء في ذلك المسافرون وغيرهم ويأتي بهما وإن خرج الوقت ، فلو اقتصر على خطبة واحدة لم يكف ، ولو قدّم الخطبة على الصلاة لم يعتدّ بها كما صوّبه في الروضة ، وهو ظاهر نصّ الأمّ كما لو قدّم البعديّة على الفريضة (وأركانهما) وسننهما (كهى) أى كما (فى الجمعة) وفهم من عبارته عدم

في شرح المنهاج اه سم على منهج ومال حجج للأخذ بها حيث قال وهو محتمل ، وقول سم في أول هذه القولة ويسنّ أن يتداركه : قال حجج أى حيث لم يكن مأموما (قوله بخلاف ما لو تذكروها في ركوعه) أى أو فيما يقرب منه بأن وصل إلى حدّ لا تجزئه فيه القراءة (قوله وسنّ له إعادة الفاتحة) أى ولا يشكل بأن فيه تكرير ركن قولى وهو مبطل على قول . لأننا نقول لعلّ ذلك مقيد بما لو كرّره بلا عذر ، وهو إنما كرّره هنا لطلبه منه لتقع القراءة بعد التكبير اه حجج بالمعنى (قوله وفي الثانية اقتربت) قال عميرة قال في الكفاية المعنى في ذلك أن يوم العيد شبيه بيوم الحشر والسورتان فيهما أحوال الحشر وق . قال الواحدى : جبل محيط بالندى من زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورأه بمسيرة سنة وما بينهما ظلمة كذا نقله الواحدى عن أكثر المفسرين . وقال مجاهد : دو فاتحة السورة اه سم على منهج (قوله أنه يقرأها) أى حيث اتسع الوقت وإلا فبعضهما . قال سم على شرح البهجة الكبير مانصه بعد كلام ذكره . فان قلت : لكن يخالف مسألة الأنوار المذكورة ، وهى : أنه لو كان بحيث لو أتى بالصلاة بسننها خرج الوقت فالأفضل أن يأتي بها بسننها ما في شرح الروض نقلا عن الفارق وغيره من أنه لو ضاق وقت صبح الجمعة عن قراءة جميع المآ تنزيل في الأولى وهل أتى في الثانية اقتصر على قراءة ما يمكن منهما . قلت : لا مخالفة لأن السنة تحصل بقراءة بعضهما ، وكلام الأنوار فيما إذا لزم فوات السنة بالسكينة فليتمل (قوله جهرا) أى ولو منفردا شو برى اه سم على منهج (قوله كان سنة أيضا) أى ومع ذلك فالقراءة بالأولين أفضل (قوله ولو قدّم الخطبة على الصلاة) قال سم على منهج فلو قصد أن تقديم الخطبة عبادة وتعتمد ذلك لم يبعد التحريم وإن لم يوافق م ر عليه مع تردد ، ثم رأيت شيخنا فى شرح العباب اختار الحرمة فراجع اه ، ويدل على الحرمة قول متن الروض ، ولو خطب قبل الصلاة لم يعتدّ بها وأساء . قال شارحه كالسنة الراتبة بعد الفريضة إذا قدّمها عليها .

اعتبار الشرط فيهما كالقيام والستر والطهارة ، وهو كذلك فيجوز له أن يخطب قاعدا أو مضطجعا مع القدرة على القيام . نعم يعتبر لأداء السنة الإسماع والسمع . وكون الخطبة عربية على أن الإسماع هنا يستلزم السماع وعكسه . قال في التوسط : لاختفاء أن الكلام فيما إذا لم ينذر الصلاة والخطبة . أما لو نذر وجب أن يخطبها قائما نص عليه في الأم ، ويستحب الجلوس قبلهما للاستراحة . قال الخوارزمي : قدر الأذان : أى في الجمعة وعلى عدم اعتبار الشروط يستحب الإتيان بها (ويعلمهم) استحبابا (في) كل عيد أحكامه في عيد (الفطر) أحكام (الفطرة) وهى بكسر الفاء كما في المجموع و بضمها كما قاله ابن الصلاح وغيره (و) فى (الأضحى) أحكام (الأضحية) للاتباع ولكونه لائقا بالحال (يفتتح) الخطبة (الأولى بتسع تكبيرات ولاء) أفرادا (و) الخطبة (الثانية بسبع) ولاء كذلك لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود إن ذلك من السنة ، وفى الحقيقة : الخطبة شبهت بالصلاة هنا فإن الركعة الأولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة التحريم والركوع خمستها تسع ، والثانية بخمس مع تكبيرة القيام والركوع ، والولاء سنة فى التكبيرات ، وكذا الأفراد ، فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين ،

(قوله على أن الإسماع هنا) أى بخلافه فى الجمعة إذ المعتبر ثم الإسماع والسمع بالقوة بخلافه هنا فإنه يعتبر بالفعل كما صرح به الشهاب حجج فى الإسماع المستلزم للسمع .

(قوله وكون الخطبة عربية) انظر ولو كانوا من غير العرب اه سم على منهج . أقول : ظاهر إطلاق الشارح ذلك ، ويوجه بأنه ليس الغرض منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظرا لكونها عبادة ، ثم رأيت فى حجج مانعه ولا بد فى أداء سنتها من كونها عربية ، لكن المتجه أن هذا الشرط لكلها لأصلها بالنسبة لمن يفهمها اه . قال سم على حجج : فلو قرأ الجنب الآية لا بقصد قرآن فهل تجزئ لقراءته ذات الآية أولا لأنها لا تكون قرآنا إلا بالقصد ؟ فيه نظر اه . أقول : الأقرب الثانى ، بل لوجه للتردد لأنه إذا قصد الذكر لم يكن قرآنا ، وبقي ما لو قرأ الآية والحالة ما ذكر بقصد القرآن فقط فهل تجزئه مع الحرمة أولا ؟ فيه نظر أيضا ، وصريح كلام شرح المنهج حيث قال وحرمة قراءة الجنب آية الخ الإجزاء لأن الحرمة لأمر خارج وقد وجد مسمى الآية ذاتا ووصفا (قوله على أن الإسماع هنا يستلزم السماع) لعله احتراز به عما قيل انه يقال : أسمعه فلم يسمع فان ذاك محجاز ، والنراد منه رفعت صوتى بالكلام فلم يسمع لبعده مثلا (قوله أما لو نذر وجب أن يخطبها قائما) وكذا لو نذر الخطبة وحدها كالقيام غيره من بقية شروط الجمعة بناء على أن النذر يسلك به مسلك واجب الشرع ، ومع ذلك لو خالف صح مع الإثم (قوله أحكام الفطرة) الأولى أن يقول بعد قوله الفطرة : أى أحكامها ، مثله يقال فيما بعده لأن فيما ذكره تغييرا لإعراب المتن ثم رأيت كذلك فى بعض النسخ (قوله بتسع تكبيرات) هل تفوت هذه التكبيرات بالشروع فى أركان الخطبة لا يبعد الفوات كما يفوت التكبير فى الصلاة بالشروع فى القراءة اه سم على منهج . أقول : ويحتمل أن يقال بعدم الفوات ، ويوجه بما فى شرح الروض عن السبكي من طلب الإكثار منه فى فصول الخطبة : أى بين سجعاتها (قوله ولاء أفرادا) أى واحدة واحدة ، وقوله ولاء : أى فيضّر الفصل الطويل فعلم أن ذكر الولاء لا يغنى عن ذكر الأفراد ، وقد أوضح ذلك فى القوت اه سم على منهج (قوله والثانية بسبع) وينبغى أن يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه فى فصول الخطبة قاله السبكي اه شرح روض (قوله ولاء كذلك) أى أفرادا .

أو قرن بينهما جاز والتكبيرات مقدمة للخطبة وليست منها وافتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه ويسن للنساء استماع الخطبتين ومن يصلي وحده لا يخطب لعدم فائدته ومن دخل في أثناء الخطبة بدأ بالتحية إن كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة يصلي فيه صلاة العيد فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو الأولى حصل أن دخل وعليه مكتوبة فعلها وحصلت التحية بها فإن كان في غير مسجد سن له أن يجلس للاستماع لعدم طلب تحية ويؤخر الصلاة ما لم يخف فوتها فيقدمها عليه وإذا أخرها تخير بين صلاتها في محله وبين فعلها في غيره إن أمن فوتها ، ويسن للإمام بعد فراغه من الخطبة إعادة ذلك لمن فاتته سماعه وإن لم يكن ذكرها والخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعيد والكسوفين والاستسقاء وأربع في الحج وكأها بعد الصلاة الاخطب الجمعة وعرفة فقبلها وكأها ثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى (ويندب) له (الغسل) لكل من عيّد الفطر والأضحي قياسا على الجمعة وفهم من إطلاقه استحبابه لكل أحد وإن لم يحضر صلاته لأنه يوم زينة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة وقد مر الكلام عليه في الجمعة لكنه ذكره هنا توطئة لقوله (ويدخل وقته بنصف الليل) لأن أهل القرى الذين يسمعون النداء يبكرون لصلاة العيد من قراهم فلو لم يجز الغسل ليلا لشق عليهم والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالليل ولكن المستحب فعله بعد الفجر (وفي قول) يدخل وقته (بالفجر) كالجمعة وتقدم الفرق (و) يندب (الطيب) أي التطيب للذكر بأحسن ما يجده عنده من الطيب ،

(قوله والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها الخ) لا يخفى أن ما قبله كاف في الفرق فالو أسقط لفظ الفرق وجعل ما بعده معطوفا على ما قبله لكان أوضح .

(قوله أو قرن بينهما) أي أو بين الجميع (قوله جاز) يؤخذ من تعبيره بالجواز كالحلي عدم سن الفصل المذكور وعليه فهل يكون خلاف الأولى أولا فيه نظر والأقرب الأول لأن في الاتيان به ترك الولاء المطلوب (قوله وليست منها) وينبغي على ذلك أنه لو أدخل فيها بالشروط لم يضر وإن قلنا بوجودها لصحة الخطبة (قوله بدأ بالتحية) أي حيث أراد الجمع بينها وبين صلاة العيد لما يأتي في قوله فالو صلى الخ (قوله ما لم يخف فوتها) أي بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها لو أخرها إلى فراغ الخطبة (قوله فيقدمها عليه) أي السماع (قوله إعادة ذلك) أي الخطبة ما لم يؤد ذلك إلى تطويل كائن كثر الداخلون وترتبوا في الحجى (قوله الا الثلاثة الباقية) أي بعد عرفة (قوله ويندب له الغسل) أي فإن لم يتيسر له الغسل تيمم (قوله استحبابه لكل أحد) قال سم على حج وهل يستحب للحائض والنفساء لمافيه من معنى النظافة والزينة وكما في غسل الاحرام فيه نظر اه . أقول : هو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم (قوله ولكن المستحب فعله بعد الفجر) قال سم على حج بعد ما ذكر وهل غير الغسل من المندوبات كالتبكير والطيب كذلك أولا يدخل وقتها إلا بالفجر فيه نظر اه وفي شرح الإرشاد لحج ما يقتضى دخوله بنصف الليل في التطيب والتزيين اه وقضية الاختصار على هذين أن التبكير إنما يكون بعد الفجر وسيأتي ما يوافقه في قول الشارح ويذكر الناس ندبا بعد صلاة الصبح وعبارة ملتقى البحرين تبعا للإرشاد والغسل للعيدين والتطيب والتزيين لقاعد وخارج وإن غير مصل من نصف ليل اه . (قوله أي التطيب) هل التطيب وما ذكر معه من التزيين الخ هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر والأقرب تفضيل ما هنا على الجمعة بدليل أنه طلب هنا أعلى الثياب قيمة وأحسنها منظرا ولم يختص التزيين فيه بمريد الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن .

(والتزين كالجمعة) بأحسن ثيابه وأفضلها البيض إلا أن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لافي الجمعة والفرق أن القصد هنا إظهار النعم وشم إظهار التواضع وسواء أراد حضور الصلاة أم لا ولو صبيا كما في الغسل أما الاناث فيكره حضور ذات الجمال والهيئة منهن ويستحب لغيرها باذن الزوج أو السيد وتتنظف بالماء ولا تنظف وتخرج في ثياب بذلتها والخنثى كالأنثى فيما تقرر فان كانت الأنثى مقيمة بيتها استحب لها ذلك ، ويستحب إزالة الشعر والظفر والريح السكرية والمستسقى يوم العيد يترك الزينة والطيب كما بحثه الأسنوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسله ندبا لكل جمعة وعيد (وفعلها) أى صلاة العيد (بالمسجد أفضل) من الفعل بالصحراء إن اتسع أو حصل مطر ونحوه لشرفه ولسهولة الحضور إليه مع الوسع في الأول ومع العذر في الثانى فلو صلى في الصحراء كان تاركا للأولى مع الكراهة في الثانى دون الأول وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل مطلقا لشرفهما مع سهولة الحضور لهما واتساعهما والأوجه كما قاله ابن الأستاذ إلحاق مسجد المدينة ،

(قوله والتزين) أى تزيينه نفسه (قوله لافي الجمعة) وينبغي أيضا أن يكون غير البيض أفضل إذا وافق يوم العيد وقد يؤيده قولهم إذا خرجوا للاستسقاء يوم العيد خرجوا بثياب البذلة فنصوا على استثناء هذه الصورة فبقى ما عداها على عمومها لأن الاستثناء معيار العموم وهذا استثناء معنى اه . وعبارة سم على بهجة لو وافق العيد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فالأبيض فليتأمل اه لكن تقدم له على حج في باب الجمعة مانصه وبقى ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فالأعلى أو يراعى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الأعلى فيها لكن يشكل على هذا الأخير أن قضية قوله في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرجح مراعاة العيد مطلقا ، إذ الزينة فيه أكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وإن لم يحضر فليتأمل اه (قوله أما الاناث فيكره الخ) هذا علم من قوله أولا ويأتى في خروج الحرة والأمة الخ وقوله ذات الجمال قضيته أن غير الجميلة تحضر غير متزينة وإن كانت شابة وقضية تعبير غيره بشابة يخرجها (قوله ويستحب إزالة الشعر) أى الذى تطلب إزالته كالعانة والإبط أى فلو لم يكن ببدنه شعر فهل يسن له إمرار الموصى على بدنه تشبيها بالخالفين أم لا فيه نظر والظاهر بل المتعين عدمه لأن إزالة الشعر ليس مطلوبا لذاته بل للتنظف وبهذا يفرق بين ما ذكر وبين الحرم إذا دخل وقت تحلله وليس برأسه شعر حيث يسن له إمرار الموصى على رأسه فان إزالة الشعر ثم مطوابة لذاتها (قوله وهو ظاهر) أى لشدة الاحتياج إلى ما خرجوا لأجله فيطلب منهم الخروج بصورة الذل والانكسار (قوله إن اتسع أو حصل مطر) أى فلو لم يتسع وفعلها بالصحراء فهل الأفضل جعلهم صفوفًا أو صفا واحدا فيه نظر والأقرب الأول لما في الثانى من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يهيئونه للصلاة وهو ما يسهلهم عادة مصطفين من غير افراط في السعة ولا ضيق (قوله مطلقا) أى سواء حصل مطر أم لا .

(قوله أما الاناث فيكره) حضور ذات الجمال الخ) هذا علم من قوله المار آنفا ويأتى في خروج الحرة والأمة لها جميع مامر أوائل الجماعة وإعما ذكره هنا توطئة لقوله وتنظف بالماء الخ وكان الأولى الاقتصار عليه لأنه المقصود هنا بالذات (قوله أفضل مطلقا) أى سواء أحصل نحو مطر أم لا فليس هذا الاطلاق مقابلا للتقيدين السابقين بل لأحدهما كما تقرر إذ الواقع أنهما في غاية الاتساع كما نبه عليه بعد بقوله واتساعهما وعبارة غيره قطعاً بدل مطلقا لكن بالنسبة للمسجد الحرام فقط أى فلا يتأتى فيه الخلاف المذكور في المتن وكان ينبغي تأخير هذا عن القيل الآتى ، وعبارة الروضة صلاة العيد تجوز في الصحراء وفي الجامع وأيهما أفضل إذا كان بمكة فالمسجد أفضل قطعاً وأحق به الصيد لأن بيت المقدس وإن كان بغيرها الخ .

بمسجد مكة ومن لم يلحقه به فذاك قبل تساعه الآن والحیض ونحوهن يقفن بباب المسجد لحمة دخولهن له ولوضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للتشويش بالزحام وخرج إلى الصحراء لأنها أرفق بالراكب وغيره (وقيل) فعلها (بالصحراء) أفضل لما مر (إلا لعذر) كطرق ونحوه فالمسجد أفضل (ويستخلف) الإمام ندبا عند خروجه إلى الصحراء (من يصلي) في المسجد (بالضعفة) كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء لما صح : أن عليا استخلف أبا مسعود الأنصاري في ذلك ولأن فيه حثا وإعانة على صلاتهم جماعة ، ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كما في الأم والأولى أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فليمتجه استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعا وليس لمن ولي إمامة الصلوات الخمس حق في إمامة عيد وخسوف واستسقاء ، إلا إن نص له على ذلك أو قلد إمامة جميع الصلوات ومن قلد صلاة عيد في عام صلاحها في كل عام لأن لها وقتا معيناً تتكرر فيه بخلاف صلاة الخسوف أو الاستسقاء فلا يفعلها كل عام ، بل في العام الذي قلدها فيه وإمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها (ويذهب) ندبا قاصد صلاة العيد إن كان قادرا إماما أو مأموما (في طريق ويرجع في) طريق (آخر) غير الذي ذهب فيه ويخص بالذهاب أطولهما للاتباع في ذلك والأرجح في سببه أنه كان يذهب في أطولهما تكثيرا للأجر ويرجع في أقصرهما ، ووراءه أقوال أخر : شهادة الطريقين تبرك أهلها به استفتاؤه فيهما تصدقه على فقراءهما نفاذ ما يتصدق به زيارة قبور أقاربه فيهما ازدياد غيظ المنافقين الحذر منهم التناول بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا خشية الرحمة ، ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها ، وفي الأم واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى القبلة ،

(قوله والحیض ونحوهن) يقفن بباب المسجد (أى لما فى مسلم عن أم عطية قالت « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرجن فى العیدین العواتق والحیض وذوات الخدور فأما الحیض فیهن ترلن الصلاة ویشهدن الخیر ودعوة المسلمين) قوله بغير أمر الوالى (أى إذا كان هو الإمام كما كان فى العصر الخالية ، فالمراد الإمام الخارج إلى الصحراء إذا استخلف كما هو ظاهر وعبرة الأذرى وبأمره الإمام بالخطبة فإن لم يأمره لم يخطب نص عليه انتهت فلا يرجع (قوله تكثيرا للأجر) أى وإنما خص الذهاب بذلك لأنه حينئذ قاصد محض العبادة (قوله ووراءه أقوال) أى بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالأطول والرجوع بالأقصر ويدل لذلك عبارة شرح الروض .

(قوله بمسجد مكة) لم يقل بهما لأن النصوص عليه مسجد مكة ، وأما بيت المقدس فألحقه به الصيدلانى كما فى المحلى (قوله يقفن بباب المسجد) أى وإن لم يسمعن الخطبة اظهارا لشعائر ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه ، والمراد من هذه العبارة أنهم إذا حضرن يقفن بباب المسجد وذلك لا يستلزم طلب الحضور منهم (قوله وخرج إلى الصحراء) أى ندبا (قوله أن يخطب بغير أمر الوالى) بل مثل الوالى الإمام الراتب إذا أراد الخروج للصحراء فاستخلف غيره أولا فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لأنه بتقريره فى الوظيفة ينزل منزلة موليه (قوله فى إمامة عيد وخسوف) قضية اقتضاه على ما ذكر شموله ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مرادا لما جرت به العادة من افراد الجمعة بإمام (قوله فيستحقه إمامها) أى يقدم فيها على غيره كالإمام الراتب فى الصلوات الخمس (قوله ويخص بالذهاب أطولهما) ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال حج قال ابن العماد يستحب الذهاب فى أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنازة فانها إذا كانت فى مسجد أو غيره نذبت المبادرة إليها والمشى إليهما الطريق الأقصر وكذا إذا خشى فوات الجماعة اهـ ويؤخذ منه بالأولى ندب الذهاب فى أقصر الطريقين والإسراع إذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر إذا خاف فوت الفرض (قوله أو أكثرها) قال حج وعلى كل من هذه المعانى يسن ذلك ولو لم يجرى فيه كالرمل والاطباع (قوله واستحب للإمام) أى أقول باستحبابه فهو بصيغة المضارع (قوله أن يقف فى طريق رجوعه) أى فى أى محل اتفق منه وهل يختص ذلك بالعيد أو يعم سائر العبادات فيه نظر وقد يؤخذ من قوله الآتى ولا يتقيد ما ذكر بالعيد الثانى فليراجع .

ويدعو لحديث فيه ، ولا يتقيد ما ذكر بالعيد بل يجري في سائر العبادات كاللحج وعبادة المريض كما ذكره المصنف في رياضته (ويذكر الناس) للحضور للعيد ندبا بعد صلاتهم الصبح ليحصل لهم القرب من الإمام وانتظار الصلاة ، هذا إن خرجوا إلى الصحراء فإن صالوا في المسجد مكثوا فيه إذا صالوا الفجر فيما يظهر قاله البدر ابن قاضي شعبة . وقال الغزى : انه الظاهر (ويحضر الإمام) متأخرا عنهم (وقت صلاته) ندبا ، وليكن في الفطر كربع النهار ، وفي الأضحية كسدسه لأن انتظارهم إياه أليق وقد نظر في ذلك بعضهم ، وينبغي أن يحمل على أن غاية التأخير المطلوب ذلك (ويعجل) حضوره (في الأضحية) ندبا ويؤخره في عيد الفطر قليلا للاتباع وليتسع الوقت قبل صلاة الفطر لتفريق الفطرة و بعد صلاة الأضحية للتضحية (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويأكل) أو يشرب (في عيد الفطر قبل الصلاة) والأحب أن يكون تمرا فان لم يكن ما ذكر في بيته في طريقه أو المصلى عند تيسره (ويمسك) عن الأكل (في) عيد (الأضحية) حتى يصلى للاتباع وليتميز عيد الفطر عما قبله الذي كان فيه حراما وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها أول الإسلام ، بخلافه قبل صلاة الأضحية والشرب كالأكل ويكره له ترك ذلك قاله في المجموع عن النص (ويذهب) للعيد (ماشيا) كالجمعة (بسكينة) لما مرّ فان كان عاجزا فلا بأس بركوبه لعذره كالراجع منها وإن كان قادرا حيث لم يتأذّ به أحد لانقضاء العبادة فهو غير بين المشى والركوب . نعم قال ابن الأستاذ لو كان البلد ثغرا لأهل الجهاد بقرب عدوهم فركوبهم لصلاة العيد ذهابا وإيابا وإظهار السلاح أولى (ولا يكره النفل قبلها) بعد ارتفاع الشمس (لغير الإمام ، والله أعلم) لاتفاء الأسباب المقتضية للكره

فائدة - ذكر الشامي في سيرته في جماع أبواب سيرته عليه الصلاة والسلام في صلاة العيدين في الباب الرابع من آدابه في رجوعه من المصلى مانسه : وروى الطبراني والبيهقي عن علي رضي الله عنه قال : الخروج في العيدين إلى الجبانة من السنة اهـ . (قوله ويدعو) ويعجم فيه لما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص (قوله ولا يتقيد ماذكر) أي من الذهاب في طريق الخ (قوله فان صالوا في المسجد مكثوا فيه) أي فلو خرجوا منه ثم عادوا إليه فان كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا لعارض لم تفت سنة التكبير ، وإن كان الحضور لمجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة (قوله ندبا) أي ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التكبير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لأمر الشارع (قوله كربع النهار) وابتدأوه من الفجر ، وفي الأضحية كسدسه نقله حج عن الماوردي ، وعبارته : وحدّ الماوردي ذلك في الأضحية بمضى سدس النهار ، وفي الفطر بمضى ربعه (قوله وينبغي أن يحمل) أي قوله وليكن في الفطر الخ وهو بعيد وإنما الوجه أنه في الأضحية يخرج عقب الارتفاع كرمح ، وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا (قوله والأحب أن يكون تمرا) وأن يكون تمرا وألحق به الزبيب حج (قوله ويمسك في الأضحية) وعليه فلا تنحرم المروءة به لعذره اهـ حج أي بفعل ما طلب منه (قوله أول الإسلام) المراد به ما ليس بآخره وإفصالة العيد إنما شرعت في السنة الثانية من الهجرة وليس ذلك أول الإسلام (قوله والشرب كالأكل) أي فيمسك عنه كالأكل وليس هذا عين قوله قبل أو يشرب لأن ذلك بالنسبة لعيد الفطر وهذا بالنسبة لعيد الأضحية (قوله كالراجع منها) أي فانه لا بأس بركوبه (قوله فركوبهم لصلاة العيد ذهابا وإيابا)

(قوله مكثوا فيه الخ)
تقدم أن المستحب في
الغسل أن يكون بعد
الفجر فقد تعارض
استحباب كونه بعد الفجر
واستحباب المكث في
المسجد إلى صلاة العيد
فأيهما يراعى وكلامنا في
الابتداء والإفاذا اتفق أنه
حضر بلا غسل فليذهب
له بعد الفجر ثم يحضر
للعيد كما صرح به في
التحفة وقد يقال لتعارض
لاندفاعه بأن يغسل
عقب الفجر بمحله مثبلا
ثم يحضر لصلاة الصبح
ويستمر إلى صلاة العيد
لكن قد يلزم عليه
فوات سنة المبادرة لصلاة
الصبح أو سنة إيقاعها في
أول الوقت أو سنة الجماعة
إذا كان إمامها يبادر بها
في أول الوقت فليستأمل
(قوله وليكن في الفطر
كربع النهار) الأولى
تأخيره عن قول المصنف
ويعجل في الأضحية كما
صنع في التحفة .

خرج بقبلها بعدها وفيه تفصيل ، فان كان يسمع الخطبة كره له كما مرّ وإلا فلا وبغير الإمام الإمام فيكره له النفل قبلها وبعدها لاشتغاله بغير الأهم ولخالفته فعله صلى الله عليه وسلم ، ويستحب إحياء ليلتي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرها من العبادات لخبر « من أحيى ليلة العيد لم يمّت قلبه يوم تموت القلوب » والمراد بموت القلوب شغفها بحب الدنيا أخذاً من خبر « لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قيل من هم يارسول الله ؟ قال الأغنياء » وقيل : الكفرة أخذاً من قوله تعالى - أو من كان ميتاً فأحييناه - أى كافراً فهديناه . وقيل الفزع يوم القيامة أخذاً من خبر « يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلاً فقالت أم سامة أو غيرها واسوأناه أنتظر الرجال إلى عورات النساء والنساء إلى عورات الرجال ؟ فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم إن لهم في ذلك اليوم شغلاً لا يعرف الرجل أنه رجل ولا المرأة أنها امرأة » ويحصل الإحياء بمعظم الليل وإن كان الأرجح في حصول الميت بمزدلفة الاكتفاء فيه بلحظة في النصف الثاني من الليل . وعن ابن عباس : يحصل إحياءهما بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليالي أوّل رجب ونصف شعبان مستجاب فيستحب .

فصل

في التكبير المرسل والمقيد

وبدأ بالأوّل ويسمى بالمطلق أيضاً ،

لم يدكر مثل ذلك في الجمعة ولو قيل به لم يبعد ، ولعلّ حكمة ذكركم له في العيد دون الجمعة كونه يوماً طلب فيه إظهار الزينة لذاته لالصلاة (قوله فيكره له النفل قبلها) أى وينعقد (قوله بغير الأهم) قضية التعليل أنه لو خطب غيره لم يكره له التنفل وصرّح حج بخلافه في شرح العباب كما نقله سم عنه وقضيته أيضاً أنه لا تتوقف كراهة التنفل له على كونه جاء للسجدة وقت صلاة العيد بل لو كان جالساً فيه من صلاة الصبح كره وإن كان لصلاته سبب ثم قوله لاشتغاله الخ هو واضح بالنسبة لما بعدها لطلب الخطبة منه . وأما لما قبلها فان كان دخل وقت إرادة الصلاة فواضح أيضاً وإلا بأن لم يدخل وقتها أوجرت عاداتهم بالتأخير فما وجه الكراهة إلا أن يقال إنه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الأهم في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لا تتطّره إياها (قوله ولو كانت ليلة جمعة) أى فان إحياءها من حيث كونها عيداً وكراهة تخصيصها بقيام إذا لم تصادف ليلة عيد (قوله وقيل الفزع يوم القيامة) وهذا هو المتبادر من قوله يوم تموت القلوب (قوله لا يعرف الرجل أنه رجل الخ) أى لشدة الهول وانتظاره ما يحصل له من الفرج من الله تعالى حتى يصير عيناه لكثرة تطلعه لما يحصل كأنهما في رأسه (قوله وإن كان الأرجح الخ) أخذه غاية لأنه قد يتوهم التسوية بينهما إذ المقصد من الميت بمزدلفة إحياءهما (قوله بصلاة العشاء جماعة) أى ولو في الوقت الفضول (قوله والعزم على صلاة الصبح) ظاهره وإن لم يتفق له صلاته في جماعة .

فصل

في التكبير المرسل والمقيد

أى وغير ذلك من الشهادة بروية الهلال

(قوله وبغير الإمام الإمام) فيكره له النفل الخ) عبارة القوت قال الشافعي في البويطي ولا يصلى الإمام بالمصلى قبل صلاة العيدين ولا بعدها . قال أصحابنا لأن وظيفة بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة وهذا يقتضى تخصيص الكراهة بمن يخطب . أما حيث لا يخطب فالإمام كغيره ولا كراهة بعد الخطبة لأحد انتهت .

فصل

وهو مالا يكون عقب صلاة فقال (يندب التكبير) لمسافر وحاضر وذكروا غيره ، ويدخل وقته (بغروب الشمس ليلة العيد) اللام فيه للجنس الصادق بعيد الفطر والأضحى (في المنازل والطرق والمساجد والأسواق) ليلا ونهارا أما في الفطر فلقوله تعالى -ولتكملوا العدة ولتكبروا الله -قال الشافعي سمعت من أَرْضاه من العلماء بالقرآن يقول: المراد بالعدة عدة الصوم وبالتكبير عند الاكال وأما عيد الأضحى فبالقياس عليه أى بالنسبة للمرسل أما المقيد فثبت بالسنة (برفع الصوت) إظهارا لشعار العيد واستثنى الرافعي من طلب رفع الصوت المرأة ومحلها كما بحثه الشيخ إذا حضرت مع الجماعة ولم يكونوا محارم ومثلها الخنثى (والأظهر إدامته حتى يحرم الامام بصلاة العيد) إذ الكلام مباح اليه فالتكبير أولى ما يشتغل به لأنه ذكر الله وشعار اليوم فان صلى منفردا فالعبرة باحرامه والثاني يمتد إلى حضور الامام للصلاة لأنه إذا حضر احتاج الناس إلى التهيؤ للصلاة واشتغالهم بالقيام لها وتكبير ليلة عيد الفطر أكد من تكبير ليلة الأضحى للنص عليه (ولا يكبر الحاج ليلة الأضحى) خلافا للفقهاء (بل يلبي) لأن التلبية شعاره والمعتمر يلبي إلى أن يشرع في الطواف (ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الأضحى) لأنه تكرر في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل أنه كبر فيه عقب الصلاة وإن خالف المصنف في أذكاره فسوى في التكبير بين الفطر والأضحى وهذا هو النوع الثاني المسمى بالتكبير المقيد بأدبار الصلاة ومقابل الأضحى الاستحباب تسوية بين المطلق والمقيد بجامع الاستحباب وعليه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح (ويكبر الحاج من ظهر) يوم (النحر) لقوله تعالى - فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله - والمناسك تنقضي يوم النحر ضحوة بارحى فالظهر أول صلاة تأتي عليه بعد انتهاء وقت التلبية .

(قوله وإن خالف المصنف في أذكاره الخ) كان الأولى تأخيره عن حكاية مقابل الأضحى لأنه عينه ثم يقول واختاره في الأذكار أو نحو ذلك (قوله بجامع الاستحباب) أى أصل الطلب في تلك الليلة لطلق التكبير فالاستحباب هنا غير الاستحباب المذكور قبله إذ المراد به الاستحباب الخاص بأدبار الصلوات فاندفع ما قد يتوهم من لزوم الدور

(قوله وهو مالا يكون عقب صلاة) أى ولا غيرها ويسن تأخيره عن أذكارها بخلاف المقيد الآتي اه حج أى فيقدم على أذكارها ويوجه بأنه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الأذكار (قوله وبالتكبير عند الاكمال) أى التكبير عند الخ (قوله ومحلها كما بحثه الشيخ الخ) أى ويخرج بهذا القيد مالا كانت في بيتها أو نحوه وليس عندها رجال أجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر (قوله حتى يحرم الامام) قال الشيخ عميرة أى إلى انتهائه ثم ظاهره استمرار التكبير ولو خش تأخير الامام للصلاة اه وعبارة شرح الروض وغيره إلى تمام إحرام الامام وقضيتها أنه عند شروع الامام في التكبير يطلب التكبير من غير مالم يتم ولا يخلو عن وقفة في حق من أراد الصلاة معه وهو قريب منه تأمل ، وعبارة شيخنا في شرح الارشاد إلى نطق الامام بالراء من تكبير التحريم اه وانظر لو أخر الامام التحريم إلى الزوال أو ترك الصلاة وفي حج والذى يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالكلية اعتبر في حقه تحريم الامام إن كان وإلا اعتبر بطلوع الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا اه سم على منهج وقول حج إنه لو قصد ترك أى من طلب منه التكبير وقوله ويحتمل الاعتبار به أى بطاوع الشمس (قوله فالتكبير أولى ما يشتغل به) فلو اتفق أن ليلة العيد ليلة جمعة جمع فيها بين التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويتخير فيما يقدمه ولكن لعل تقديم التكبير أولى لأنه شعار الوقت (قوله والثاني يمتد إلى حضور الامام الخ) قال المحلى والثالث حتى يفرغ منها قيل ومن الخطبتين وهو فيمن لا يصلى مع الامام اه (قوله آكد من تكبير ليلة عيد الأضحى) أى المرسل (قوله ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات) أى من حيث الصلاة لامن حيث كونها ليلة العيد وعليه فيقدم أذكار الصلاة عليه كما تقدم عن حج (قوله المسمى بالتكبير المقيد) أى وهو أفضل من المرسل مطلقا لشرفه بتبعيته للصلاة

(ويختتم بصبح آخر) أيام (التشريق) لأنها آخر صلاة يصلحها مبنى (وغيره كهو) أى غير الحاج (فى الأظهر) تبعاله (وفى قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) قياسا على التكبير ويختتم أيضا بصبح آخر أيام التشريق (وفى قول) يكبر (من صبح يوم عرفة ويختتم بعصر آخر) أيام (التشريق) للاتباع (والعمل على هذا) فى الأعصار والأمصا وفيه إشارة لترجيحه لاسيما أنه صححه فى مجموعته واختاره فى تصحيحه وقال فى الأذكار إنه الأصح وفى الروضة انه الأظهر عند المحققين وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمبراد وإنما مراده به انقضاء وقت العصر فقد قال الجوينى فى مختصره والغزالي فى خلاصته أنه يكبر عقب فرض الصبح من يوم عرفة إلى آخر نهار الثالث عشر فى أكل الأقوال وهذه العبارة تفهم أنه يكبر إلى الغروب كما قلناه ويظهر التفاوت بين العبارتين فى القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الأسباب (والأظهر أنه) أى الشخص ذكر أو أم غيره حاضرا كان أم مسافرا منفردا أم غيره (يكبر فى هذه الأيام للفاثنة والراتبة) والمنذورة (والنافلة) تعميم بعد تخصيص المطلقة والمقيدة وذات السبب كتحية المسجد والجنائز لأنه شعار الوقت ولا يباح بذلك سجود التلاوة والشكر كما استثناهما المحاملى وجرى عليه الشيخ فى تحريره، ومقابل الأظهر يكبر عقب الفرائض خاصة مؤداة كانت أم مقضية من هذه الأيام أم من غيرها لأن الفرائض محصورة فلا يشق طلب ذلك فيها كالإذان فى أول الفرائض والأذكار فى آخرها واحتراز بقوله فى هذه الأيام عما لو فاتته صلاة منها فقضاها فى غيرها فلا يكبر كما فى المجموع بل قال إنه لا خلاف فيه لأن التكبير شعار الوقت كما مر ولو ترك التكبير عمدا أو سهوا عقب الصلاة تداركه وإن طال الفصل لأنه شعار الأيام لا تمة للصلاة بخلاف سجود السهو وهذا كله فى التكبير الذى يرفع به صوته ويجعله شعارا لليوم أمالو استغرق عمره بالتكبير فى نفسه لم يمنع منه كما نقله فى الروضة عن الامام، وأقره، ولو اختلف رأى الامام والمأموم فى وقت ابتداء التكبير تبع اعتقاد نفسه (وصيغته المحبوبة) أى السنونة كما فى الحرر (الله أكبر الله أكبر الله أكبر) ثلاثا فى الجديد لوروده عن جابر وابن عباس وفى القديم يكبر مرتين ثم يقول (لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر) مرتين (ولله الحمد، ويستحب أن يزد) ،

(قوله ويختتم بصبح آخر التشريق) أى من حيث كونه حاجا كما يؤخذ من العلة وإلا فمن المعلوم أنه بعد ذلك كغيره فيطلب منه التكبير المطلوب من كل أحد إلى آخر ما يأتى فتنبه (قوله والجنائز) معطوف على قول المتن للفاثنة

(قوله ويختتم بصبح آخر أيام التشريق) معتمد (قوله كهو) ضعيف (قوله قياسا على التكبير) أى المرسل (قوله يكبر من صبح يوم عرفة) سكتوا عمالو أحرم بالحج فى ميقاته الزمانى وهو أول شوال فهل يلجى لأنها شعار الحاج أو يكبر فيه نظر والأقرب الأول لما ذكر من التعليل (قوله والعمل على هذا) معتمد (قوله كما قلناه) لكنها تفهم أنه لا يكبر بعد فجر عرفة وقبل فرض الصبح وقد نقل سم على منهج خلافه وعبارته الوجه وفاقا لم أنه يدخل وقت التكبير بفجر يوم عرفة وإن لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتة مثلا قبل الصبح كبر عقبها والله أعلم وأنه لا يخرج إلا بالغروب آخر أيام التشريق كالنبيج اه (قوله تعميم بعد تخصيص) أى ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم بعد الخ وقوله المطلقة بدل من قوله المصنف النافلة (قوله تداركه) أى فيما بقى إلى آخر أيام التشريق (قوله أمالو استغرق عمره بالتكبير) أى ولو بالهيئة الآتية .

بعد التكبير الثالثة الله أكبر (كبرا) كما في الشرحين والروضة أى زيادة الله أكبر قبل كبرا (والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا) كما قاله عليه السلام على الصفا ومعنى بكرة وأصيلا أول النهار وآخره ، وقيل الأصيل ما بين العصر والمغرب . ويسن أن يقول أيضا بعد هذا لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله والله أكبر ، وإذا رأى شيئا من بهيمة الأنعام في عشر ذى الحجة سن له التكبير قاله صاحب التنبيه وغيره وظاهر أن من علم كمن رأى .

(قوله بعد التكبير الثالثة) أى مع ما يتصل بها حج . يعنى من قوله لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الخ . قال سم عليه : عبارة العباب فرع صفة التكبيرين أى المرسل والمقيد الله أكبر ثلاثا نسقا ، ويحسن أن يزيد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اه . ثم قال ويتحصل حينئذ أن صورة ترتيب هذا التكبير هكذا : الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر الحمد لله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه الخ اه . لكن ظاهر كلام الشارح كالحلى أن يختم بلا إله إلا الله والله أكبر (قوله ونصر عبده) زاد سم الغزى على أبى شجاع وأعز جنده وهزم الخ ولم يتعرض له حج وسم وغيرها فيما علمت فليراجع (قوله لا إله إلا الله والله أكبر) صريح كلامهم أنه لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس باتيانهم بها بعد تمام التكبير ولو قيل باستحبابها عملا بظاهر ورفعنا لك ذكرك وعملا بقولهم إن معناه لا أذكر إلا وتذكر معى لم يكن بعيدا ثم رأيت في القوت للأذرى مانصه عند قول المصنف يهمل ويكبر الخ روى البيهقي باسناد حسن أن الوليد بن عقبة خرج يوما على عبد الله وحذيفة والأشعري فقال إن هذا العيد غدا فكيف التكبير فقال عبد الله بن مسعود تكبر وتحمد ربك وتصل على النبي وتدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك اه ولا دلالة فيه على استحباب الصلاة بعد التكبير الذى ليس فى صلاة وإنما يدل على أنه إذا فصل بين التكبيرات فصل بالثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم فى قول الشارح ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليما كثيرا لكان حسنا (قوله من بهيمة الأنعام) والأنعام الإبل والبقر والغنم (قوله فى عشر ذى الحجة) قضيته أنه لا يكبر لرؤيتها فى أيام التشريق وظاهره أيضا وإن لم يجز فى الأضحية لأن الغرض منه التذكير بهذه النعمة ولعل الحكمة فى طلب التكبير هنا دون غيره من الأذكار أنهم كانوا يتقربون لأهنتهم بالدبح عندها فأشير لفساد ذلك بالتكبير فإن معناه الله أعظم من كل شيء فلا يليق أن يتقرب لغيره ووجه الأول أنه بدخول يوم النحر دخل وقت التضحية فيتهيأ مريدها لفعلها ، والحكمة فى طلب التكبير عند رؤية بهيمة الأنعام فى عشر ذى الحجة استحضر طلبها فيه ثم الاستغلال به حثا لفعل التضحية عند دخول وقتها ، ووجه الثانى أن رؤية ما هو من جنس بهيمة الأنعام ولو سخله منبه على أن ذبح ما هو من هذا النوع شعار لهذه الأيام وتعظيم له تعالى (قوله سن له التكبير) أى كأن يقول الله أكبر فقط كما قاله ابن عجيل والريعى وهو المعتمد وقال الأزرقى يكبر ثلاثا .

(قوله بعد التكبير الثالثة) قال فى التحفة أى وما بعدها مما ذكر إن أتى به (قوله زيادة الله أكبر كبيرا) هذا تفسير لأصل قول المصنف أن يزيد كبيرا وليس مراده الزيادة على ما ذكره المصنف وإلا لم يثبت قوله كبيرا،

فالتعبير بها جرى على الغالب (ولو) شهدا أو (شهدوا يوم الثلاثين) من رمضان (قبل الزوال برؤية الهلال) أى هلال شوال (الليلة الماضية أفطرنّا) وجوبا (وصلينا العيد) ندبا حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع والصلاة بل أوركعة وتكون أداء (وإن شهدوا) أى أو شهدا (بعد الغروب) أى غروب شمس يوم الثلاثين برؤية هلال شوال الليلة الماضية (لم تقبل الشهادة) فى صلاة العيد خاصة لأن شوالا قد دخل يقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة فى شهادتهم إلا المنع من صلاة العيد فلا نقبلها ونصليها من الغد أداء وليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس وكذا يوم النحر يوم يصحون ويوم عرفة الذى يظهر لهم أنه هو وإن كان العاشر واحتجوا له بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم «الفطر يوم يفطر الناس والأصحى يوم يضحى الناس» وروى الشافعى رضى الله عنه وعرفة يوم يعرفون . قال الشيخ وينبغى فيما لو بقى مايسعها أوركعة منها دون الاجتماع أن يصليها وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع أداء ثم يصليها مع الناس ثم رأيت الزركشى ذكر نحوه عن نص الشافعى اه ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة حيث بقى وقتها إذ العيد غير متكرر فى اليوم واليلة فسمح فيه بذلك أما الحقوق والأحكام المعلقة بالهلال كالتعليق والعدة والإجارة والعق فتثبت قطعا (أو) شهدوا (بين الزوال والغروب) أو قبله بزمن لايسع صلاة العيد أو ركعة منها كما مرّ قبلت الشهادة (وأفطرنّا) وجوبا (وفات الصلاة) أداء (ويشرع قضاؤها متى شاء) مريده فى باقى اليوم وفى الغد وما بعده ومتى اتفق (فى الأظهر) كبقية الرواتب ، والأكل قضاؤها فى بقية يومهم إن أمكن اجتماعهم فيه وإلا فقضاؤها فى الغد أكل لثلاث يفوت على الناس الحضور . قال الشيخ والكلام فى صلاة الإمام بالناس لا فى صلاة الآحاد فاندفع الاعتراض بأنه ينبغى فعلها عاجلا مع تيسر ومنفردا إن لم يجد أحدا ثم يفعلها غدا مع الإمام ، ومقابل الأظهر لايجوز قضاؤها بعد شهر العيد ونص على هذه المسئلة هنا وإن دخلت فى عموم قوله فى باب صلاة النفل ، ولو فات النفل المؤقت ندب

(قوله وينبغى فيما لو بقى مايسعها) أى فيما لو شهد قبل الزوال (قوله ثم يصليها مع الناس) أى بعد الزوال قضاء كما يأتى

(قوله فالتعبير بها) أى الرؤية (قوله يوم الثلاثين) أى وقبلوا اه حج وسياقى (قوله حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع) قال عميرة أى إذا أرادوا الصلاة جماعة وإلا فلكل أن يصلى منفردا اه سم على منهج وقول سم هنا فلكل أن يصلى أى يسن له ذلك ، وعبارة شرح الروض وينبغى فيما لو بقى من وقتها مايسعها أوركعة منها دون الاجتماع أن يصليها وحده أو بمن تيسر حضوره لتقع أداء ثم يصليها مع الناس اه وسياقى فى كلام الشارح أيضا (قوله فى صلاة العيد خاصة) قضيته أنه لايجوز فعلها ليلا لمنفردا ولا فى جماعة ولو قيل بجواز فعلها ليلا سيما فى حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رأيت سم على منهج استشكل تأخيرها من أصله قال ثم رأيت الأسنوى استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع (قوله كالتعليق والعدة) قال عميرة زاد الأسنوى وكجواز التضيحية ووجوب إخراج زكاة الفطر قبل الغد اه . أقول : والظاهر جواز صومه فى عيد الفطر اه سم على منهج (قوله بأنه ينبغى فعلها) لايقال هذا مكرر مع قوله قبل قال الشيخ وينبغى فيما لو الخ لأننا نقول الغرض مما ذكر هنا دفع الاعتراض ومما ذكره ثم بيان استحبابها بعد الشهادة (قوله ثم يفعلها غدا مع الإمام) فرض الكلام فيما لو أدرك فى وقتها ركعة وقضيته أنه لو لم يدرك منها ذلك لا يكون الأولى فى حقه فعلها منفردا ثم مع الجماعة بل الأكل تأخيرها ليفعلها جماعة .

قضاؤه لتأكد أمر ذلك هنا بدليل مقابل الأصح أنها فرض كفاية وتوطئة لقوله (وقيل في قول) لا تفوت بل (تصلى من الغد أداء) لأنه يكثر الغلط في الهلال فلا يفوت به هذا الشعار العظيم والمعول عليه التعديل لا الشهادة، فلو شهد اثنان قبل الغروب وعدلا بعده فالعبرة بوقت التعديل لأنه وقت جواز الحكم بشهادتهما فتصلى من الغد أداء ولا ينفيه مالمو شهدا بحق وعدلا بعد موتهما حيث يحكم بشهادتهما إذ الحكم إنما هو بشهادتهما بشرط تعديلهما، والكلام إنما هو في أثر الحكم من الصلاة خاصة وأيضا فالصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا إن العبرة بوقت التعديل، بخلاف مسألة الموت لو لم ننظر للشهادة للزم فوات الحق بالكلية ومما يتعلق بهذا الباب التهنية بالعيد وقد قال القمولى لم أر لأصحابنا كلاما في التهنية بالعيد والأعوام والأشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى أنه أجاب عن ذلك بأن الناس لم يزالوا يختلفون فيه والذي أراه أنه مباح لاسنة فيه ولا بدعة اهـ . وأجاب عنه شيخ الإسلام حافظ عصره ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بأنها مشروعة واحتج له بأن البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ماروى في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتج به في مثل ذلك ثم قال ويحتج لعموم التهنية لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وبما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك أنه لما بشر بقبول توبته ومضى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قام إليه طلحة بن عبيد الله فهناه .

(باب صلاة الكسوفين)

(باب صلاة الكسوفين)

كندا في النسخ المعتمدة ووقع في بعض النسخ الكسوف بالافراد ومراده به الجنس ويقال فيهما خسوفان وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو أشهر وقيل عكسه وقيل الكسوف أوله والخسوف آخره وكسوف الشمس لا حقيقة له عند أهل الهيئة فإنها لا تتغير في نفسها وإنما القمر يحول بيننا وبينها وخسوفه له حقيقة فإن ضوءه من ضوءها وسببه حيولة ظل الأرض بينها وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة ،

(قوله تقبل الله منا ومنك) أى ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنية ومنه المصافحة ، ويؤخذ من قوله في يوم العيد أنها لا تطلب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنية في هذه الأيام ولا مانع منه لأن المقصود منه التودد وإظهار السرور ويؤخذ من قوله أيضا في يوم العيد أن وقت التهنية يدخل بالفجر لا بليلة العيد خلافا لما ببعض الهوامش فليراجع (قوله فهناه) أى وأقره صلى الله عليه وسلم .

(باب صلاة الكسوفين)

(قوله صلاة الكسوفين) أى وما يتبع ذلك كالمواظبة على صلاة الكسوفين (قوله وقيل عكسه) وقيل الخسوف للشمس والكسوف للقمر سم على منهج اهـ وظاهره أنه في كل من الشمس والقمر .

وكان هذا هو السبب في إشارته في الترجمة بناء على مامر من مقابل الأشهر . والأصل في ذلك قوله تعالى - لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن - أي عند كسوفهما وقوله صلى الله عليه وسلم - « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فضاوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » (هي سنة) مؤكدة لذلك في حق من يخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة أو مسافرا ولأنه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس كما رواه الشيخان وكسوف القمر كما رواه ابن حبان ، ولأنها ذات ركوع وسجود لأذان لها كصلاة الاستسقاء وصرفه عن الوجوب مامر في العيد ، وقول الإمام لا يجوز تركها محمول على الكراهة إذ المكروه غير جائز جوازا مستوى الطرفين (فيحرم بنية صلاة الكسوف) مع تعيين أنه كسوف شمس أو قمر نظير مامر في أنه لا بد من نية صلاة عيد الفطر أو النحر ونص على ذلك هنا لندرة هذه الصلاة وإلا فقد علم مما مر في صفة الصلاة (ويقرا) بعد الافتتاح والتعوذ (الفتاححة ويركع ثم يرفع) رأسه من الركوع (ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة) ثانيا (ثم يركع) ثانيا أقصر من الأول (ثم يعتدل) ثانيا قائلا فيهما سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد كما في الروضة وهو المعتمد خلافا لما وردى في أنه لا يقول ذلك في الرفع الأول بل يرفع مكبرا لأنه ليس اعتدالا

(قوله وكان هذا هو السبب) أي وهو إنكارهم لكسوف الشمس (قوله والأصل في ذلك الخ) يتأمل وجه الدلالة من الآية فان قول الشارح أي عند كسوفهما ليس فيها ما يدل عليه الظاهر منها أنها سيق للرد على من يعبد الكواكب . نعم إن كان سبب نزول الآية ذلك فقريب (قوله لموت أحد ولأحياته) عبارة الفتح : قوله ولأحياته استشكلت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت سيدنا إبراهيم ولم يذكر أحياته . والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا لفقد أن لا يكون سببا للإيجاد فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم انتهى (قوله مؤكدة لذلك) أي للخبر السابق والآية . ولعل وجه الدلالة على التأكيد من الخبر ما أشار إليه من تكرير ذلك حتى ينكشف ما بهم إلا أن حمله على ظاهره من التكرار مناف لما يأتي أنها لا تعاد إلا في جماعة كفي المكتوبة (قوله وصرفه) أي ما ذكر من الأحاديث (قوله مامر في العيد) أي من قوله والصارف عن الوجوب خبر «هل على غيرها قال لا إلا أن تطوع» (قوله وقول الإمام) أي الشافعي اه حجج وفي نسخة صحيحة : وقول إمامنا لا يجوز الخ وعبارة شرح المنهج : وحملوا قول الشافعي في الأم لا يجوز تركها على كراهته لتأكيدها ليوافق كلامه في مواضع آخر (قوله وإلا فقد علم مما مر) فيه رد لقول الشيخ عميرة هذه مسألة مكررة في الكتاب (قوله ربنا لك الحمد) أي إلى آخر ذكر الاعتدال اه محلى وحجج . أقول : وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وإمام غير محصورين الخ لأن هذا لم يرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لوروده (قوله لا يقول ذلك في الرفع الأول) أي في كل من الركعتين كما يقتضيه قوله لأنه ليس اعتدالا وقوله بل يرفع مكبرا . قال الشيخ عميرة : ونقله الماوردي عن النص .

فرع - لو اقتدى بإمام لا يعرف الكيفية التي نواها أي كسنة الظاهر أم بقيامين وركوعين فيحتمل وهو الظاهر عدم انعقاد صلاته لتردده في النية حالة الإحرام وهو المعتمد ويحتمل انعقادها مطلقة ثم ينظر ماذا يفعله الإمام فيتبعه فيه وعلى هذا لو بطلت صلاة إمامه أو اقتدى به في التشهد

(قوله بناء على مامر من مقابل الأشهر) يعنى المعبر عنه بقوله وقيل عكسه إذ هو المقابل الحقيقي (قوله ولأحياته) إنما ذكره وإن كان المناسب الاقتصار على ذكر الموت إذ التقصد من هذا الحديث خشية اعتقاد أن الكسوف وقع لموت سيدنا إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره مقابله كما يقول الانسان إذا قيل له كل لا آكل ولا أشرب أوقيل له أنت فعلت كذا لافعلت ولا تركت وهذا أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وصرفه عن الوجوب مامر في العيد) وتقدم ما فيه .

الشارح لأن ما في المجموع إنما هو جواب عن أحاديث النقص لا عن أحاديث الزيادة وإن حسن أول الجوابين لأحاديث الزيادة أيضا ويدل على السقوط ذكره الاستدلال على الزيادة مقرونا بأما المؤذنة بمقابل لها . والحاصل أنه سقط من نسخ الشارح الجواب عن أحاديث الزيادة والاستدلال لجواز النقص

الذي قال به مقابل الأصح وعبارة المحلى والثاني يزداد وينقص ، ثم قال : وما في رواية لمسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفي أخرى له أربع ركوعات وفي رواية لأبي داود وغيره خمس ركوعات أجب الأئمة عنها بأن روايات الركوعين أشهر وأصح فقدمت وما في حديث أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أي من غير تكرير ركوع كما قال به أبو حنيفة قال في شرح المهذب أجب عنهما أصحابنا بجوابين : أحدهما أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواة . والثاني أنا نعمل أحاديثنا على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز إلى آخر ما في الشارح فمراده كالشارح بالحديثين حديثا أبي داود

(ثم يسجد) السجدين ويأتي بالطمأنينة في محالها (فهذه ركعة ثم يصلي) ركعة (ثانية كذلك) للاتباع (ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فأكثر (لتحدى) أى طول مكث (الكسوف ولا تنصه) أى نقص ركوع من الركوعين المنويين (للاجلاء في الأصح) كما في سائر الصلوات حيث لا يزداد على أركانها ولا ينقص منها ، ومقابل الأصح يزداد وينقص . أما الزيادة فلا أنه عليه السلام «صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات» رواه مسلم وفيه أربع ركوعات أيضا ، وفي رواية : خمس ركوعات ، ولا محل للجمع بين الروايات إلا الحمل على الزيادة لتحدى الكسوف . قال في المجموع : وأجاب الجمهور بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر فقدمت على بقية الروايات وبأن أحاديثنا محمولة على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز . قال : ففيه تصريح بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته وكان تاركا للأفضل انتهى .

فهل تبطل صلاته لتعذر العلم بما يفعله أو تبقى على الصحة ويتخير ؟ فيه نظر ، ولا يبعد الثاني هذا وسيأتي عن سم أن الأقرب صحة النية و بطلان صلاته إذا بطلت صلاة إمامه ولم يعلم مانواه . فرع آخر — لو نذر أن يصلها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك .

فرع آخر — لو نذر صلاة الكسوف وأطلق فهل تحمل على الكيفية الكاملة أو الأقل أو ينعقد نذره مطلقا ويخرج من العهدة بكل من الكيفيات الثلاث فيه نظر والظاهر الثالث كما لو نذر صدقة أو صوما أو نحوها فإنه يخرج في كل عن عهدة النذر بأقل ما ينطلق عليه الاسم وبما زاد عليه ، ثم رأيت في سم على بهجة مانصه : قوله إذا شرع فيها بنية هذه الزيادة ، لكن أفق شيخنا الشهاب الرملي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق ويخير بين أن يصلها كسنة الظهر وأن يصلها بالكيفية المعروفة وأفق بأنه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لأنها أقل الكمال فيه اهـ وجزم بعضهم أى وهو حجة بأنه إذا أطلق فعلها كسنة الظهر وإنما يزيد إن نواها بصفة الكمال ويؤخذ مما أفق به شيخنا صحة إطلاق المأموم نية الكسوف خلف من جهل هل نواه كسنة الظهر أو بالكيفية المشهورة المعروفة ، لأن إطلاق النية صالح لكل منهما وينحط على ما قصد الإمام أو اختاره بعد إطلاقه منهما لوجوب تبعيته له وإن بطأت صلاة الإمام أو فارقه عقب الإحرام وجهل ما قصد أو اختاره فيتجه البطلان ، ويمكن أن يفرق بين ما أفق به في الكسوف وفي الوتر باستواء الصلاتين في الأول في عدد الركعات وإن اختلفت في الصفة بخلاف الثاني ، وإذا أطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة وقلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأراد المأموم مفارقة الإمام قبل الركوع وأن يصلها كسنة الظهر فهل يصح ذلك فيه نظر والصحة محتملة وإن امتنع عليه فعلها كسنة الظهر مادام في القدوة ويحتمل المنع وهو المعتمد وأن نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وإن فارق اهـ (قوله وفيه) أى مسلم (قوله وبأن أحاديثنا) أى التي استدللنا بها (قوله والحديثين الخ) هما قوله ثلاث ركوعات وقوله وفيه أربع الخ هذا وليتأمل قوله والحديثين الخ مع قول المصنف ولا يجوز زيادة ركوع الخ ويمكن الجواب بأنه مبنى على الرجوح ، وعبارة سم على منهج نصها : قوله وبحملها على الجواز . قال عميرة : هذا لم يذكره الجلال المحلى وغيره إلا في حديث الركعتين كسنة الظهر اهـ قال مر هذا ذكره في شرح مسلم والمذهب خلافه اهـ وفي حجة نقل في شرح مسلم عن ابن المنذر وغيره أنه يجوز فعلها على كل واحد من الأنواع الثابتة لأنها جرت في أوقات

قال في التوشيح: ويظهر أن يقال الركعتان بهذه الكيفية أدنى الكمال لما في به بخاتمة صلاة الكسوف وبدونها يؤدي أصل سنة الكسوف فقط وتبعه العراقي . قال بعضهم: صلاة الكسوف لها كفتان مشروعتان: الأولى وهي الكاملة هي ذات الركوعين فإذا أحرم بالكيفية الكاملة لم تجز الزيادة على الركوعين ولا النقص على الأصح لأن الزيادة والنقص إنما تكون في النقل المطلق وهذا نقل مقيد فأشبه ما إذا نوى الوتر إحدى عشرة ركعة أو تسعا أو سبعا فإنه لا تجوز الزيادة ولا النقص. الثانية أن يصلها ركعتين كركعتي الجمعة والعيدين وينويها كذلك فيتأدى بها أصل السنة كما يتأدى أصل الوتر بركعة وحينئذ ما اقتضاه كلام المنهاج والروضة تبعاً للرافعي وكلام شرح المذهب الأول من المنع محمول على من نوى الأكل فلا يجوز له الاقتصار على الأقل وما اقتضاه كلام شرح المذهب الثاني من الجواز محمول على ما إذا نواها ركعتين اهـ ، وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وأفق الوالد رحمه الله تعالى بجواز الأمرين لمن نوى صلاة الكسوف وأطلق وعلم مما تقرر امتناع تكريرها لبطلان الانجلاء . وأما خبر النعمان الدال على جوازه وهو « أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلت » رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح فأجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى بأنه يحتمل أن ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف فإن وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال ،

(قوله وهي الكاملة) أي بالمعنى الشامل لأدنى الكمال ولغايتيه بدليل مقابلته بالركعتين كركعتي الجمعة والعيدين فقط فلا تنافي بينهما وبين ما مر عن التوشيح (قوله وكلام شرح المذهب الأول) أي ما نقله من جواب الجمهور الأول بأن أحاديث الركوعين أصح وأشهر وقوله وما اقتضاه كلام شرح المذهب الثاني أي ما نقله عنهم من الجواب الثاني بحمل أحاديثنا على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز

والاختلاف محمول على جواز الجميع قال وهذا أقوى اهـ وفي شرح الروض وعلى ما مر من تعدد الواقعة الأولى أن يجب بحملها على ما إذا أنشأ الصلاة بنية تلك الزيادة كما أشار إليه السبكي وغيره اهـ وعليه فلا يرد أن قوله والحديثين على بيان الجواز مخالف لقول المصنف ولا تجوز زيادة الخ لأن ما في المتن مصور بما إذا نواها بركوعين وهذا محمول على ما إذا نواها ابتداء بثلاث ركوعات فلا تخالف ومع ذلك فالمذهب خلافه (قوله قال في التوشيح) أي التاج ابن السبكي (قوله كركعتي الجمعة والعيدين) أي في أن كل ركعة بركوع (قوله وكلام شرح المذهب الأول) هو قوله قال في المجموع وأجاب الخ والثاني قوله صحته (قوله وما نقل عن بعضهم) أي مما لم يتقدم في كلامه أو المراد ما نقل عن بعضهم من قوله قال بعضهم الخ وفي نسخة وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وأفق الوالد الخ (قوله لمن نوى صلاة الكسوف وأطلق) وخرج بذلك ما لو نوى واحدا لا بعينه فإنه لا تعتد صلاته لتردده في النية وقال سم على حج . وإذا أطلق وقتنا بما أفق به شيخنا فهل يتعين لاحدى الكيفيتين بمجرد القصد إليها بعد إطلاق النية أولا بد من الشروع فيها في تعيينها بأن يكرر الركوع في الركعة الأولى بل بأن يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويتجه الثاني اهـ . أقول : ولو قيل بالأول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد القصد والارادة لما عينه لم يبعد قياسا على ما لو أحرم بالحج وأطلق فيصحب وينصرف لما صرفه إليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الأعمال وعلى ما لو نوى نفلا فيزيد وينقص بمجرد القصد والارادة وعبارته على منهج : فرع مشى مر على أنه إذا أطلق نية الكسوف ولم يقصد في نيته أن يكون كسنة الظهر ولا على الهيئة الكاملة انعقدت على الإطلاق وله فعلها كسنة الظهر وبالهيئة الكاملة وفرق بين التخيير هنا وبين ما مشى عليه فيما إذا أطلق نية الوتر أنه ينعقد على الثلاث بأن الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات وإنما اختلفا في الصفة ولا كذلك هناك . وأقول : قد يتجه انعقادها بالهيئة الكاملة لأنها الأصل والفاضلة اهـ .

كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال. نعم لو صلاها وحده ثم أدركها مع الامام صلاها كما في المكتوبة نقله في المجموع عن نص الأم قال الأذرى وقضيته أنه لا فرق بين إدراكه قبل الانجلاء وإدراكه بعده ولعله أراد الأول وإلا فهو افتتاح صلاة كسوف بعد الانجلاء قال وهل يعيد المصلى جماعة مع جماعة يدركها فيه نظرا. وقضية التشبيه في الأم أنه يعيدها على الأصح وإنما نص على المنفرد لأنه محل وفاق وجريا على الغالب، ثم ما قيل من أن تجوز الزيادة لأجل تيمادى الكسوف إنما يأتي في الركعة الثانية أما الأولى فكيف يعلم فيها التيمادى بعد فراغ الركوعين رد بأنه قد يتصور بأن يكون من أهل الخبرة بهذا الفن واقتضى حسابه ذلك (والأكمل) في فعلها (أن يقرأ في القيام الأول) كما نص عليه في الأم وغيرها (بعد الفاتحة) وما قبلها من افتتاح وتعوذ (البقرة) بكاملها إن أحسنها وإلا فقدرها وفي كلامه دلالة على جواز أن يقال سورة البقرة وهو كذلك وإن اختار بعضهم أن يقال السورة التي يذكر فيها البقرة (و) أن يقرأ (في) القيام (الثاني) كآتي (آية منها) معتدلة (و) في القيام (الثالث) مثل (مائة وخمسين) منها (و) في القيام (الرابع) مثل (مائة) منها (تقريبا) ولا يتعين ذلك فقد نص في البويطى والأم والمختصر في محل آخر أنه يقرأ في الثانية آل عمران أو قدرها إن لم يحسنها وفي الثالث النساء أو قدرها إن لم يحسنها وفي الرابع المائدة أو قدرها إن لم يحسنها وما نظره فيما تقرر من أن النص الأول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الأصل إذ الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الثاني إذ النساء أطول من آل عمران وبين النصين على ما تقرر تفاوت كبير يرد بأنه يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه ويؤيده قول السبكي ثبت بالأخبار تقدير القيام الأول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث

(قوله كساها ثوب الاجمال) أى صيرها محملة وهو لا يستدل به (قوله ولعله أراد الأول) هو قوله إدراكه قبل الانجلاء (قوله وقضية التشبيه) هو المذكور في قوله كما في المكتوبة (قوله أنه يعيدها) ويظهر مجيء شروط المعادة هنا ويظهر أنه لو انجلت وهم في المعادة أتموها معادة كما لو انجلت وهم في الأصلية ويفرق بين هذا وبين ما لو خرج الوقت وهم في إعادة المكتوبة حيث قيل بالبطلان بأنه في المكتوبة ينسب لتقصير حيث شرع فيها في وقت لا يسعها أو يسعها وطول حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء لا طريق له إلى معرفته ولا نظر إلى أنه قد يكون من علماء الهيئة لأن أهل السنة لا يعولون على ذلك (قوله إنما يأتي في الركعة الثانية) أى بل قد يقال بعدم تأتية في الثانية أيضا لأن تحقق التيمادى إنما يكون بالسلام لأنه وإن لم تنجل بعد الركوع الثاني جاز أن تنجلي في السجود ومن ثم لم يخص حج الاشكال بواحدة من الركوعين لكنه عبر بما يقتضى تأتية في النقصان حيث قال وصورة الزيادة والنقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب إلى آخر ما ذكرناه ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص لأنه قد يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب (قوله إن أحسنها) أى فان قرأ قدرها مع إحسانها كان خلاف الأولى (قوله أن يقال سورة البقرة) يتأمل وجه الدلالة فانه لم يذكر لفظ سورة وقد ذكر غيره في نحو ما ذكر أنه يدل على أن يقال البقرة مثلا بلا ذكر السورة أصلا خلافا لمن كره ذلك وعليه فكان الأولى أن يقال البقرة بدون سورة.

(قوله من أن تجوز الزيادة لأجل تيمادى الكسوف) أى بناء على مقابل الأصح (قوله وفي كلامه دلالة على جواز أن يقال سورة البقرة) وجه الدلالة أنه إذا جاز أن يقال البقرة من غير ذكر السورة مع أن هناك من يوجب إضافة سورة إليها كما في الشارح في باب الجمعة في سورة الكهف فجوازه مع ذكر السورة أولى والقصد إنما هو الرد على البعض المذكور في اختياره ما ذكره بعد فلا فرق في الرد عليه بين إضافة سورة إليها وعدمها كما هو ظاهر وبه يندفع ما في حاشية الشيخ

على الرابع ، وأما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما أعلم فلا جله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني ، ويسن له التعمد في القيام الثاني من كل ركعة (ويسبح في الركوع الأول) من الركوعات الأربع في الركعتين (قدر مائة من البقرة ، وفي) الركوع (الثاني) قدر (ثمانين) منها (و) في الركوع (الثالث) قدر (سبعين) منها بالسبعين أوله (و) في الركوع (الرابع) قدر (خمسين) منها (تقريبا) في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير ، والأوجه اعتبار الوسط المعتدل في الآيات دون طولها وقصرها ، ولهذا قال ابن الأستاذ وتكون الآيات مقتصدة ، وجزم به الأذري (ولا يطول السجدة في الأصح) كالجلوس بينهما والاعتدال من الركوع الثاني (قلت : الأصح تطويلها) كما قاله ابن الصلاح (وثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسى (ونص في) كتاب (البويطي) وهو يوسف أبو يعقوب ابن يحيى القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الأدنى . كان خليفة الشافعي رضي الله عنه في حلقته بعده . مات سنة اثنين وثلاثين ومائتين (أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها ، والله أعلم) قال البغوي : والسجود الأول كالركوع الأول ، والسجود الثاني كالركوع الثاني ، واختاره في الروضة ، وظاهر كلامهم كما قاله الأذري استحباب هذه الإطالة وإن لم يرز المأمومون بها ، وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالنمرة أو بأن الخروج منها أو تركها إلى خيرة المقتدي بخلاف المكتوبة ونظره مدفوع بأن القياس مأمور في الجمعة والعيد أنه لا يفتقر إلى رضاهم ككل ما ورد الشرع بخصوص شيء فيه (وتسن جماعة) بنصبه على التمييز المحوّل عن نائب الفاعل : أي تسن الجماعة فيها للاتباع ، ولا يقال إنه منصوب على الحال لاقتضائه تقييد الاستحباب بحالة الجماعة وهو غير مراد . قيل ويمكن أن يقال بصحته أيضا ، وذلك الإيهام منتف بقوله أولا هي سنة الظاهر في سننها المنفرد أيضا ، وهو ممنوع : بل الإيهام يقلّ فقط ولا يندفع ، ويصح رفعه بتقدير أي تسن الجماعة فيها وينادي لها : الصلاة جامعة كما علم مما مر . ويستحب للنساء غير ذوات الهيئة الصلاة مع الإمام وذوات الهيئات يصلين في بيوتهن منفردات ، فإذا اجتمعن فلا بأس . وتسن صلاتها في الجامع (قوله في الركوع الأول) ظاهره ولو لم يطول القيام ولا مانع منه لأن تطويل السجود من حيث هو لا ضرر فيه ، ومع ذلك فالأولى أن لا يطيله لما فيه من مخالفة الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام (قوله قدر سبعين منها) قال العلامة الشوبري : هـ لا قال كستين ، وما وجه هذا النقص اه . أقول : وجهه أنه جعل نسبة الرابع للثالث كنسبة الثاني للأول والثاني نقص عن الأول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين (قوله مقتصدة) أي متوسطة (قوله أو بأن الخروج منها) أي من القدوة على ما هو المتبادر من كلامه ، لكن يشكل عليه قوله بخلاف المكتوبة فإنه مخير فيها بين نية المفارقة وعدمها سيما إذا طوّل الإمام ، ويحتمل أن المراد أنه مخير بين الخروج من نفس الصلاة وعدمه لكونها نفلا ، بخلاف المكتوبة ، وعليه فلا إشكال أو بأنه مخير هنا مطلقا بخلافه في المكتوبة فإنه إنما يخير إذا لم يتوقف ظهور الشعار عليه وإلا فتمتنع المفارقة حيث لا عذر (قوله ونظره) أي الأذري : أي الذي أشعر به قوله وقد يفرق بينها وبين الخ (قوله قيل ويمكن) قائله حجج (قوله أي تسن الجماعة فيها) بيان للتقدير .

(قوله وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالنمرة) من تمام كلام الأذري (قوله ونظره) أي الأذري أي فيما ذكره من الفرق خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وعبارة شرح الروض قال الأذري وظاهر كلامهم استحباب هذه الإطالة وإن لم يرز بها المأمومون وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالنمرة أو بأن الخروج منها أو تركها إلى خيرة المقتدي بخلافه في المكتوبة وفيه نظر ويجوز أن يقال لا يطيل بغير رضا المحصورين لعموم خبر « إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف » وتحمل إطالته صلى الله عليه وسلم على أنه علم رضا أصحابه أو أن ذلك معتبر لبيان تعليم الأكل بالفعل الخ فقوله وفيه نظر من كلام الأذري بدليل قول شرح الروض بعده اه وهو كذلك موجود في قوت الأذري لكن بالمعنى

كنظيره في العيد (ويحجر) الإمام والمنفرد استحبابا (بقراءة) صلاة (كسوف القمر) لأنها صلاة ليلية أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسر فيها لأنها نهارية ، وجمع في المجموع بين ما صح عن عائشة من جهره صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته ، وما صح من إسراره في الكسوف بأن الإسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم يخطب الإمام) ندبا بعد صلاتها للاتباع من غير تكبير كما بحثه ابن الأستاذ (خطبتين بأركانهما) وسنهما (في الجمعة) قياسا عليها ، فلا تجزئ خطبة واحدة ولا تعتبر فيها الشروط كما في العيد . نعم يعتبر لأداء السنة الإسماع والسماح وكون الخطبة عربية على مامر (ويحث) فيهما السامعين (على التوبة) من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتمادي في الغرور (و) على فعل (الخير) كعتق وصدقة ودعاء واستغفار . ويسن الغسل كما علم مما مر في الجمعة لا للتنظيف بحلق وقلم كما صرح به بعض فقهاء اليمن لضيق الوقت ولأنه حالة سؤال وذلة ، وعلى قياسه أن يكون في ثياب بذلة ومهنة وإن لم يصرحوا به فيما علمت كما سيأتي في الباب الآتي ما يؤيده ، ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الأذرعي تبعا للنص أنه لو صلى ببسلة وبه وال فلا يخطب الإمام إلا بأمره وإلا فيكره ويأتي مثله في الاستسقاء ، وهو ظاهر حيث لم يقوِّض السلطان ذلك لأحد بخصوصه وإلا لم يحتج لإذن أحد وذكره فعل الخير بعد التوبة من باب العام بعد الخاص لمزيد الاهتمام بشأنه (ومن أدرك الإمام في ركوع أول) من الركعة الأولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات ولأن الأول هو الأصل وما بعده في حكم التابع له (أو) أدركه (في) ركوع (ثان أو) في (قيام ثان) من أي ركعة

(قوله كنظيره في العيد) قضيته أنه لو ضاق بهم المسجد خرجوا إلى الصحراء ، وقال سم على حج قوله بالمسجد إلا لعذر الخ . قال في العباب : وبالمسجد وإن ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الإرشاد دون الصحراء وإن كثر الجمع اه وقوله هنا إلا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا في شرح الإرشاد اه ويمكن توجيه قوله وإن ضاق بأن الخروج إلى الصحراء قد يؤدي إلى فواتها بالانجلاء (قوله ثم يخطب الإمام ندبا بعد صلاتها) أي فلو قدمها على الصلاة هل يعتد بها أم لا فيه نظر والأقرب الثاني ، ثم رأيت فيما يأتي آخر الاستسقاء عن شيخنا الشوبري التصريح بأنها كالعيد ، ثم رأيت في العباب هنا أيضا مانصه ولا يجزيان : أي الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة اه (قوله وسنهما) ومعلوم أنه لا تكبير هنا ، وهل يحسن أن يأتي بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظر ، والأقرب الأول لأن صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة ، والاستغفار من أسباب الحمل على ذلك ، وعبارة الناشئ يحسن أن يأتي بالاستغفار إلا أنه لم يرد فيه نص اه (قوله وكون الخطبة عربية) أي من أنه يشترط ذلك لأداء السنة وقدّمنا فيه كلاما يأتي نظيره هنا ، وتقدم أيضا عن الجرجاني أنه يشترط في خطبة العيد شروط الجمعة فهل قال بذلك هنا أولا فليراجع ، وقياس ما قال به في العيد أن يقول بمثله هنا ، ويوجه كل منهما بأنه أقرب إلى حصول المقصود من التعظيم ، وإظهار الشعار ، وكون الخطبة فيهما عبادة مطلوبة (قوله فلا يخطب) أي لا يسن (قوله في ركوع أول) هو بتنوينه مصروفا ، ويجوز ترك صرفه وذلك لأن أول إن استعمل بمعنى متقدم كان مصروفا أو بمعنى أسبق كان ممنوعا من الصرف .

(فلا) يدركها (في الأظهر) لما ذكرناه . والقول الثاني يدرك ملحق به الإمام ويدرك بالركوع القومة التي قبله ، فعلى هذا لو كان في الركعة الأولى قام عند سلام الإمام وقرأ وركع واعتدل وجلس وتشهد وتحلل ولا يسجد لأن إدراك الركوع إذا أثر في إدراك القيام الذي قبله كان السجود الذي بعده محسوبا بطريق الأولى وإن كان في الثانية فيأتي مع ما ذكرناه بالركعة الثانية كاملة ، ومعلوم أنه لا خلاف في أنه لا يدرك الركعة بجملتها (وتفوت صلاة) كسوف (الشمس) إذا لم يشرع فيها (بالانجلاء) التام يقينا لخبر « إذا رأيتم ذلك - أي الكسوف - فادعوا الله وصلوا حتى ينكشف ما بكم » ، وفيه دلالة على عدم الصلاة بعد ذلك ، لاسيما والمقصود من الصلاة قد حصل ، بخلاف الخطبة فإنها لا تفوت لأن القصد بها الوعظ ، وهو لا يفوت بذلك ، فلو انجلى بعض ما كسف فله الشروع في الصلاة كما لو لم ينكشف منها إلا ذلك القدر ، ولو انجلى جميعها وهو في أثناءها أتمها وإن لم يدرك ركعة منها إلا أنها لا توصف بأداء ولا قضاء بل قد يقال بصحة وصفها بالأداء وإن تعذر القضاء كرمي الجمار ، ولو حال سحاب وشك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر في فعلها في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيهما ، ولو شرع فيها ظانا بقاءه ثم تبين أنه كان انجلاء قبل تحريمها بطلت ولا تنعقد نفلا على قول ، إذ ليس لنا نفل على هيئة صلاة الكسوف فيندرج في نيته قاله ابن عبد السلام ، ومنه يؤخذ أنه لو كان أحرم بها بنية ركعتين كسنة الظهر انقلبت نفلا مطلقا وهو ظاهر .

(قوله فيأتي مع ما ذكرناه) عبارة المحلى أو في الثانية وسلم الإمام قام وقرأ وركع ثم أتى بالركعة الثانية وركوعها (قوله ولا تنعقد نفلا على قول) هل المراد أنها لا تنعقد نفلا على قول من الأقوال بمعنى أن عدم انعقادها متفق عليه أو المراد أن عدم انعقادها قول من جملة الأقوال فيكون هناك من يقول بانعقادها يراجع .

(قوله فلا يدركها) زاد المحلى : أى شيئا منها اه أى فليس المراد أنه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام (قوله في الأظهر) ومحله فيمن فعلها بالهيئة المخصوصة . أما من أحرم بها كسنة الظهر فيدرك الركعة بإدراك الركوع الثاني من الركعة الثانية سواء اقتدى في القيام قبله أو فيه واطمأن يقينا قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع لتوافق نظم صلاتيهما حينئذ .

فرع - لو اقتدى بإمام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فما بعده وأطلق نيته وقانا إن من أطلق نية الكسوف انعقدت على الإطلاق فهل تنعقد له ههنا على الإطلاق لزوال المخالفة أولا لأن صلاته إنما تنعقد على ما نواه الإمام لئلا يلزم المخالفة فيه نظر ، وأظن م ر اختار الأول اه سم على منهج . أقول : وينبغي أن المراد من الإطلاق هنا محله على أنها تنعقد كسنة الصبح لأنه يتخير بين ذلك وبين فعلها بالهيئة الأصلية لأن فعلها كذلك يؤدي لتخالف نظم الصلاتين اللهم إلا أن يقال ما يأتي به مع الإمام لمحض المتابعة ولا يحسب له شيء من الركعة كالمسبوق الذي اقتدى به في الركوع الثاني من الركعة الثانية ونوى الهيئة الكاملة (قوله لما ذكرناه) هو قوله : ولأن الأول هو الأصل (قوله في الركعة الأولى) أى من صلاة الإمام . (قوله بل قد يقال بصحة وصفها بالأداء) أى بتنزيل زمن الكسوف الذي تفعل فيه منزلة الوقت المقرر من الشارع فيكون الوصف بذلك مجازا (قوله في فعلها في الأول) أى إذا شك في الانجلاء (قوله انقلبت نفلا مطلقا) هذا كالصريح في أنه إذا علم بذلك في أثناءها انقلبت نفلا وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من أنه إذا أجزم بالصلاة قبل دخول وقتها جاهلا بالحال وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار الجهل إلى الفراغ منها ، فان علم بذلك في أثناءها بطلت فيحمل ما هنا على ما هناك فتصور المسئلة بما إذا لم يعلم بانجلائها إلا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الآن .

ولو قال المنجمون انجلت أو انكسفت لم نعمل بقولهم فتصلى في الأول إذ الأصل بقاء الكسوف دون الثاني إذ الأصل عدمه وقول المنجمين تخمين لا يفيد اليقين ولا يرد على ذلك جواز العمل بقولهم في دخول الوقت والصوم لأن هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتيط لها وبأن دلالة علمه على ذينك أقوى منها هنا وذلك لفوات سببها (و) تفوت أيضا (بغروبها كاسفة) لأن الانتفاع بها يبطل بغروبها نيرة كانت أو منكسفة لزوال سلطانها (و) تفوت أيضا صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) التام أيضا كما مرّ لحصول المقصود (وطاوع الشمس) وهو منخسف لعدم الانتفاع بضوئه (لا) بطاوع (الفجر) فلا تفوت صلاة خسوفه (في الجديد) لبقاء ظلمة الليل والانتفاع به ، وعلى هذا لا يضر طالع الشمس في صلاته كالانجلاء والقديم تفوت لذهاب الليل وهو سلطانه (ولا) تفوت صلاته أيضا (بغروبه خاسفا) لبقاء محل سلطنته وهو الليل فغروبه كغيوبته تحت السحاب فعلم أنا لا ننظر إلى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعه بعد غروبه فيها وإنما ننظر لوجود الليل الذي هو محله في الجملة كما ننظر إلى سلطان الشمس وهو النهار ولا ننظر فيه إلى غيم أو نحوه (ولو اجتمع) عليه صلاتان فأكثر ولم يأمن الفوات قدم الأخوف فوتاً ثم الآكد فعلى هذا لو اجتمع عليه (كسوف وجمعة أو فرض آخر) ولو نذرا (قدم الفرض) جمعة أو غيرها (إن خيف فوته) لتعينه بضيق وقته مع تحتم فعله فكان أهم وعلى هذا يخاطب للجمعة ثم يصلح الكسوف ثم يخاطب لها وفي غير الجمعة يفعل بالكسوف مأمراً بعد صلاة الفرض (وإلا) بأن لم يخف فوت الفرض (فالأظهر تقديم) صلاة (الكسوف) لخوف الفوات بالانجلاء ويخففها كما في المجموع فيقرأ في كل قيام بالفاتحة ونحو صورة الإخلاص كما في الأم (ثم يخاطب للجمعة) في صورتها (متعرضاً للكسوف) ولا يجوز أن يقصدها بنية واحدة لأنه تشريك بين فرض ونفل وما نظره المصنف من أن ما يحصل ضمناً لا يضر ذكره ردّ بأن خطبة الجمعة لا تتضمن خطبة الكسوف لأنه إن لم يتعرض

(قوله وذلك لفوات سببها)
تعليل لأصل المتن كما يدل
عليه سياق غيره (قوله
ويخففها كما في المجموع)
ظاهره وإن اتسع وقت
الفرض فليراجع .

(قوله ولو قال المنجمون الخ) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله ولا يرد على ذلك جواز العمل الخ (قوله وذلك لفوات سببها) المتبادر منه أنه علة لقوله أقوى منها الخ وفيه نظر والظاهر أنه علة لعدم القضاء (قوله لا بطاوع الفجر) قضيته أنها لا تفوت بذلك وإن كان في ليال يقطع بأنه وإن لم يكن كاسفا لا يوجد في ذلك الوقت كما لو كان ذلك في عاشر الشهر مثلاً وسيأتى التصريح به في قوله فعلم أنا لا ننظر الخ (قوله إن خيف فوته) وهو في الجمعة بخروج الوقت قبل الفراغ منها وفي غيرها بعدم إدراك ركعة في الوقت ، وفي شرح الروض أنه لو اجتمع عليه عيد وفريضة نذر فعلها في وقت العيد قدم المندورة إن خيف فوتها اهـ (قوله ويخففها) أى ندباً (قوله متعرضاً للكسوف) ظاهره أنه لا فرق في ذلك أن يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خلالها (قوله لأنه تشريك بين فرض ونفل) قد يرد عليه ما تقدم في الجمعة من أنه إذا نوى رفع الجنابة وغسل الجمعة حصل مع التشريك المذكور ويمكن الجواب بأن الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصوداً لذاته اغتفر التشريك فيه أو بأن المقصود منهما واحد وهو تعميم البدن بالماء مع كون أظهر مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره إليه فاغتفر ذلك فيه على أنه لما طلب في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ومن ثم قالوا يخاطب للجمعة متعرضاً للكسوف صاراً كأنهما مختلفان في الحقيقة .

للكسوف لم تكف الخطبة عنه ويحترز عن التطويل الموجب للفصل وما أفهمه كلامه من وجوب قصدتها حتى لا يكفي الإطلاق هو المعتمد ويوجه بأن تقديم غيرها عليها يقتضي صرفها له (ثم يصلى الجمعة) ولا يحتاج إلى أربع خطب لأن خطبة الكسوف متأخرة عن صلاتها والجمعة بالعكس والعيد مع الكسوف كالفرض معه لأن العيد أفضل منه كما نقله في المجموع عن الشافعي والأصحاب . نعم لو قصدتها معا بالخطبتين جاز لأنهما سنتان والتقصدهما واحد . لا يقال السنة حيث لم تتداخل لا يصح نيتها مع سنة مثلها ولهذا لو نوى بركتين الضحى وقضاء سنة الصبح لم تنعقد صلاته . لأننا نقول الخطبتان تابعتان للمقصود فلا تضر نيتهما بخلاف الصلاة (ولو اجتمع عيد وجماعة) (أو كسوف وجماعة قدمت الجماعة) فيهما لما يخشى من تغير الميث بتأخيرها ولأنها فرض كفاية ولأن حق الله تعالى ، والآدى وشرط تقديمها حضورها والولى فان لم تحضر أو حضرت دونه أفرد الإمام لها من ينتظرها واشتغل هو بغيرها مما بقى ، ولو اجتمع فرض معها قدمت الجماعة أيضا ولو جمعة بشرط أن يتسع وقته فان ضاق قدم عليها وما استقر عليه عمل الناس في اجتماع الفرض والجماعة على خلاف ما ذكر من تقديم الفرض مع اتساع وقته خطأ يجب اجتنابه ولو في الجمعة ولهذا قال السبكي قد أطلق الأصحاب تقديم الجماعة على الجمعة في أول الوقت ولم يبينوا هل ذلك على سبيل الوجوب أو الندب وتعليهم يقتضى الوجوب اه وهو كما قال وأفنى به الوالد رحمه الله تعالى ولو خيف تغير الميث قدمت الصلاة عاياه على المكتوبة وإن خيف فوتها كما قاله ابن عبد السلام ، وقد حكى عنه أنه لما ولى الخطابة بجامع مصر كان يصلى على الجماعة قبل الجمعة ،

(قوله ويوجه بأن تقديم غيرها) أى صلاة الكسوف .

(قوله ويحترز عن التطويل) أى وجوبا أى فيما يتعرض به للكسوف (قوله من وجوب قصدتها) أى الجمعة (قوله نعم لو قصدتها) أى العيد والكسوف وبقي ما لو أطلق هل ينصرف لهما أولا فيه نظر والأقرب أن يقال ينصرف للصلاة التى فعلها عقبه ومحله ما لم توجد منه قرينة إرادة أحدهما بأن افتتح الخطبة للتكبير فينصرف للعيد وإن أخر صلاة الكسوف أو افتتحها بالاستغفار فينصرف للكسوف وإن أخر صلاة العيد ونقل بالدرس عن شيخنا الشوبرى أنها تنصرف إليهما ، وفى متن الروض أنه لو صلى الكسوف قبل الجمعة سقطت خطبته وقصد بالخطبة الجمعة فقط قال شارحه وكلامه كأصله يفهم أنه يجب قصدتها حتى لا يكفي الإطلاق وهو محتمل لأن تقدم صلاة الكسوف عليها يقتضى صرفها لها ويحتمل خلافه لأن خطبة الكسوف سقطت وهو الأقرب نبه عليه الأذرى اه وقوله وهو الأقرب ضعيف (قوله لأننا نقول الخطبتان الخ) أى ولأن القصد بهما الوعظ إذ ليست واحدة منهما شرطا للصلاة (قوله قدم عليها) أى ما لم يخف تغيره كما يأتى (قوله وتعليهم يقتضى الوجوب) قال سم على حج قوله تعليهم الخ ينبغى جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملى عند موته بأن تؤخر الصلاة عليه إلى ما بعد صلاة الفرض الذى يتفق تجهيزه عنده جمعة أو غيرها لأجل كثرة الجماعة المصلين وحينئذ يشكل إفتاؤه بوجوب التقديم تبعا للسبكي فليتأمل اه . أقول : وقد يجب أن الوجوب محمول بقرينة كلامه على ما إذا لم يرج كثرة المصلين كأن حضر من عاداتهم الصلاة فى ذلك المحل ثم حضرت الجماعة فلا يجوز تأخيرها إذ لا فائدة فيه .

ويبقى الجمالين وأهل الميت أى الدين يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم لينذهبوا
 ويتجه أن محل حرمة التأخير إن خشى تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين وإلا فالتأخير إذا
 كان سيرا وفيه مصلحة لميت لا ينبغي منعه ولو اجتمع عليه خسوف ووتر أو تراويح قدم الخسوف
 وإن خيف فوت الوتر أو التراويح لأنه أكد ، وما اعترض به على قول الشافعى لو اجتمع عيد
 وكسوف بأن العيد إما أول الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع إلا فى الثامن والعشرين أو التاسع
 والعشرين رد بأن قول المنجمين لا عبرة به والله على كل شىء قدير وقد صح أن الشمس كسفت
 يوم موت سيدنا إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى أنساب الزبير بن بكار وأنه مات
 عاشر ربيع الأول وروى البيهقى مثله عن الواقدى وكذا اشتهر أنها كسفت يوم قتل الحسين
 وأنه قتل يوم العاشر وبأنه لو سلمنا أنها لا تنكسف إلا فى ذلك فقد يتصور انكسافها فيه بشهادة
 شاهدين بنقص رجب وشعبان ورمضان وهى فى الحقيقة تامة فتتكسف فى يوم عيدنا وهو الثامن
 والعشرون فى نفس الأمر وبأن الفقيه قديصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة ويستحب
 لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والحسف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه
 والصلاة فى بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبعا للنص . واعلم أن الريح أربع : الصبا ، وهى من تجاه
 الكعبة ، والدبور من ورائها ، والجنوب من جهة يمينها ، والشمال من جهة شمالها ، ولكل منها طبع

(قوله وبقى الجمالين الخ) قال سم على حجج أى المحتاج إليهم فى حملها ولو على التناوب وقوله
 أى الدين الخ بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مر اه ولا نظر
 لما جرت به العادة أنه يحصل من كثرة المشيعين جمالة للجنائز وجبر لأهل الميت فلا يجوز ترك
 الجمعة لهذا ونحوه . وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الأطفال فى النار . فأجاب بأن
 الأطفال فى الجنة ولو أطفال كفار على الصحيح . نعم يخلق الله يوم القيامة خلقا فيدخلهم الجنة
 وخلقاً يدخلهم النار - لا يستل عما يفعل وهم يسألون - اه . والعشرة أقوال التى أشار إليها الشيخ
 سردها فى فتح البارى فليراجع (قوله وأنه قتل يوم العاشر) أى من المحرم اه حجج (قوله
 والحسف ونحوها) هل من نحوها الطاعون المتبادر لا مر اه سم على حجج (قوله والصلاة
 فى بيته) ويحصل ذلك بركتين كسنة الظهر وينوى سببها ، وعبرة شرح الروض : قال الحليمي
 وصفتها عند ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ويحتمل أن لا تتغير عن المعهود إلا بتوقيف .
 قال الزركشى وبهذا الاحتمال جزم ابن أبى الدم فقال تكون ككيفية الصلوات ولا تصل على
 هيئة الخسوف قولاً واحداً . ويسن الخروج إلى الصحراء وقت الزلزلة قاله العبادى ويقاس بها نحوها
 وقول المصنف فى بيته من زيادته ولم أره لغيره لكنه قياس النافذة التى لا تشرع لها الجماعة (قوله
 كما قاله ابن المقرئ تبعا للنص) قال فى شرح الروض لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت
 الريح قال « اللهم إني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها
 وشر ما أرسلت به » رواه الشيخان وروى الشافعى خبر « ما هبت ريح إلا جئنا النبي صلى الله عليه وسلم
 على ركبتيه وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا » اه . أقول :
 وظاهر أن الكلام فى الريح الذى يخاف منه الهلاك (قوله والشمال من جهة شمالها) عبارة المصباح والشمال
 الريح تقابل الجنوب فيها خمس لغات الأكثر بوزن سلام وشمال مهموز وزان جعفر وشامل على القلب

حارة يابسة ، والدبور باردة رطبة ، والجنوب حارة رطبة ، والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم كما رواه مسلم ، جعلنا الله ووالدينا وأحبابنا منهم منه وكرمه إنه جواد رحيم .

(باب صلاة الاستسقاء)

هو لغة طلب السقيا ، وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة إليها يقال سقاه وأسقاه بمعنى غالبا . والأصل في الباب قبل الاجماع الاتباع رواه الشيخان وغيرها واستأنسوا له بقوله تعالى — وإذ استسقى موسى لقومه — الآية (هي سنة) مؤكدة لمقيم ولو بقرية أو بادية ومسافر ولو سقر قصر لاستواء الجميع في الحاجة ، وإنما لم تجب لما مر في العيد وهي ثلاثة أنواع ثابتة بالأخبار الصحيحة أدناها يكون بالدعاء مطلقا فرادى أو مجتمعين ، وأوسطها يكون بالدعاء خلف الصلوات ولو نافلة كما في البيان عن الأصحاب وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وإن وقع للمصنف في شرح مسلم تقييده بالفرائض ، وأفضلها أن يكون بالصلاة والخطبة وسيأتي بيانها وإنما تطلب ،

(باب صلاة الاستسقاء)

(قوله لما مر في العيد)

ومرما فيه (قوله وهي ثلاثة)

أنواع (الصواب وهو أي

الاستسقاء إذ الصلاة

لا تنقسم إلى صلاة وغيرها

وشمل مثل سبب وشمل مثل فلس ، واليد الشمال بالكسر خلاف اليمين وهي مؤنثة وجمعها أشمل مثل ذراع وأذرع وشمائل أيضا والشمال أيضا الجهة والتفت يمينا وشمالا أي جهة اليمين وجهة الشمال وجمعها أشمل وشمائل أيضا اه . وعليه فتكون الأولى في كلام الشارح بفتح الشين والثانية بكسرها .

(باب صلاة الاستسقاء)

(قوله صلاة الاستسقاء) أي وما يتبع ذلك ككراهة سب الريح (قوله هو لغة طلب السقيا) وهي اسم من سقاه قال في الصباح سقيت الزرع سقيا وأسقي بالألف لغة ومنهم من يقول سقيته وأسقيته دعوت له فقلت سقيا لك ، وفي الدعاء «سقيارحمة ولاسقيا عذاب» على فعلى بالضم أي اسقنا غيثا فيه نفع بلا ضرر ولا تخريب اه (قوله وشرعا طلب سقيا العباد) أي كلا أو بعضا (قوله بمعنى غالبا) أي في أكثر اللغات ، وقيل يقال سقاه لشفته وأسقاه لماشيته وأرضه اه مختار ، وقيل سقاه لشفته وأسقاه إذا دله على الماء ، وقيل سقاه إذا ناوله الماء ليشرب وأسقاه إذا جعل له سقيا اه شرح روض بالمعنى (قوله والأصل في الباب) أي في الجملة فلا ينافي أن بعض أنواعه يختلف فيه (قوله واستأنسوا له الخ) إنما قال ذلك لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره (قوله لمقيم) أي ولو عاصيا بأقامته (قوله ولو سفر قصر) ظاهره ولو كان عاصيا بسفره ولا مانع منه لأن المقصود منه الدعاء وهو كما يكون من المطيع يكون من العاصي (قوله وإنما لم يجب لما مر) أي من قوله والصارف عن الوجوب خبر هل على غيرها الخ (قوله مطلقا) أي خلف الصلوات أولا (قوله ولو نافلة) أي وصلاة جنازة لاسجدة تلاوة وشكر (قوله بالصلاة والخطبة) انظر لوندرا الاستسقاء فهل يخرج عن عهدة النذر باحدى الكيفيات المذكورة أو يحمل نذره على الكيفية الكاملة لأن إطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المهجور فحمل اللفظ منه عند الإطلاق على المشهور منها وهو الأكل فيه نظر والأقرب الثاني فلا يبرر بمطلق الدعاء ولا به خلف الصلوات

اجتمعوا للشكر) لله تعالى على تعجيل ما عزموا على طلبه قال تعالى - لئن شكرتم لأزيدنكم - (والدعاء) بالزيادة إن لم يتضرروا بكثرة المطر (ويصلون) صلاة الاستسقاء المقررة شكرا لله تعالى أيضا ويخطب بهم أيضا كما صرح به ابن القري ويؤخذ منه أنهم ينوون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم شكرا (على الصحيح) كاجتماعهم للدعاء ونحوه ومقابل الصحيح لا يصلون لأنها لم تفعل إلا عند الحاجة واحترز بقوله قبلها عما إذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولوسقوا في أنفاسها أتموها جزما كما أشعر به كلامهم (ويأمرهم الإمام) استحبابا أو من يقوم مقامه (بصيام ثلاثة أيام أولا) متتابعة مع يوم الخروج لأن الصوم معين على الرياضة والخشوع . وصح « ثلاثة لا ترد دعوتهم : الصائم حتى يفطر ، والإمام العادل ، والمظلوم » والتقدير بالثلاثة مأخوذ من كفارة الحين لأنه أقل ما ورد في الكفارة وبأمره يصير الصوم واجبا امتثالا له كما أفق به النووي وسبقه إليه

(قوله اجتمعوا للشكر) لك أن تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الأمور بعد السقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الأمور بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الأول فيه إلا أن يجب بأن التوجيه مجموع الأمرين الشكر وطلب المزيد ، أو بأن الحاجة للسقيا أشد فليتمل ثم رأيت الفرق بنحو الثاني اه سم على منهج (قوله ولا ينافيه قولهم شكرا) أى لأن الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي ذلك نيتهم بها الاستسقاء (قوله بصيام ثلاثة أيام) قال سم على حج يتجه لزوم الصوم أيضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة اه .

فائدة - الولي لا يلزمه أمر مولي الصغير بالصوم وإن أطاقه اه حج وكتب عليه سم : يتجه الوجوب إن شمله أمر الإمام أى بأن أمر بصيام الصبيان وفيه أيضا وقضية التعليل بامتنال أمر الإمام أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا يبعد الاستمرار (قوله مع يوم الخروج) صرح به لأن قول المصنف الآتى : ويخرجون إلى الصحراء في الرابع قد يوهم أنه لا يطلب من الإمام أمرهم به ولكنه يطلب منهم الصوم لأنفسهم (قوله الصائم حتى يفطر) التعبير بما ذكر يشعر بأن النهار كله ظرف لإجابة الدعاء ، وأنه بالفطر ينتهى وقت الإجابة (قوله وبأمره يصير الصوم واجبا) قال حج ظاهرا وباطنا اه وفي سم على منهج : ولو أمر بالصوم لنحو طاعون ظهر في البلد وجب أيضا كما وافق عليه مر و طب أخذنا مما قرروه المذكور اه وقوله واجبا أى عليهم لاعليه وإن قلنا إن المتكلم يدخل في عموم خطابه ، لأننا إنما أوجبنا الصوم على غيره بذلا لطاعته وهذا المعنى لا يتصور فيه إذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه اه سم أيضا وسيأتى مثله في كلام الشارح .

فرع - أمرهم الإمام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزومهم صوم بقية الأيام اه أقول : يوجه بأن هذا الصوم كالشيء الواحد وفائدته لم تنقطع لأنه ربما كان سببا في المزيد اه سم على منهج ، وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والأقرب الأول أخذنا مما علل به سم ويحتمل الثاني لأنه كان لأمر وقد فات وهو الأقرب وبقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الأول فهل يجب عليهم إتمام بقية الأيام أم لا فيه نظر والأقرب الثاني .

(قوله اجتمعوا للشكر)
لعل الفرق بينه وبين
الكسوف حيث لا يصل
له بعد الانجلاء أن ما هنا
حصول نعمة وما هناك
اندفاع نقمة وأيضا فان
ما هنا بقي أثره إلى وقت
الصلاة بخلاف ما هناك
ولعل هذا أوجه مما فرق
به الشهاب سم مما يعلم
بمراجعته

ابن عبد السلام في قواعده وأقره عليه جمع كالسبكي والقمولي والأسنوي وغيرهم وأفقي به الوالد رحمه الله تعالى ووافق على ذلك البلقي في موضع وقوله في موضع آخر إنه مردود لنص الأم هو مردود بأنه ليس صريحا في مدعاه وعلى التنزل فهو محمول بقرينة كلامه في باب البغاة على ما إذا لم يأمر الإمام بذلك وعلى هذا فيجب في هذا الصوم التبيين فلولا بيته لم يصح ويصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة ، لأن المقصود وجود الصوم في تلك الأيام ولا يجب هذا

فائدة — لورجع الإمام عن الأمر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثاني أخذنا من قولهم إنه واجب لذاته لالشق العصا . ونقل في الدرس عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزيادي ما يوافق ذلك .

فائدة أخرى — لو حضر بعد أمر الإمام من كان مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والأقرب أنه إن كان من أهل ولايته وجب عليه صوم ما بقي والإفلا ولو بلغ الصبي أو أفق المجنون بعد أمر الإمام لم يجب عليهما الصوم لعدم تكليفهما حال النداء وبقى أيضا ما لو أمرهم بالصوم بعد انتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر الوجوب ، لأن الذي يمتنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الأمر به أمرا بمعصية بل بطاعة وبقى أيضا ما لو كانت حائضا أو نفساء وقت أمر الإمام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنها كانت أهلا للخطاب وقت الأمر ، وبقى أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الأمر هل يجب أم لا ؟ فيه نظر والأقرب الأول (قوله وعلى التنزل فهو) أى نص الأم محمول الخ وقوله بقرينة كلامه أى الشافعي (قوله والتعيين) كأن يقول عن الاستسقاء (قوله فلولا بيته لم يصح) أى عن الصوم الذي أمر به الإمام وإلا فهو نفل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه يائمه لعدم امتثال أمر الإمام وعليه فلو كان الإمام حنفيا ولم يبيت المأمور النية ثم نوى نهارا فهل يخرج بذلك عن عهدة الوجوب لأنه أتى بصوم مجزئ عند الإمام أم لا فيه نظر والأقرب الأول لعله المذكورة قال سم على منهج ، ولا يجب الإمساك لأنه من خصوصيات رمضان (قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) قال الزيادي : ومثله الاثنين والخميس لأن المقصود وجود صوم فيها كما أفقي به شيخنا الرملي اه سم على حجج بعد ما ذكر وقياس ذلك الاكتفاء بصوم رمضان أيضا . فان قيل : هذا ظاهر إذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع . أما لو وقع الأمر في رمضان فلا فائدة له إذ الصوم لا بد من وقوعه قلنا بل له فائدة وهي أنهم لو أخروا لسؤال بأن قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدماته إليه لزمهم الصوم حينئذ ، وكذا لو كانوا مسافرين وقلنا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليحجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وإن جاز للمسافر في غير هذه الصورة ، وإنما قلنا عن رمضان لأنه لا يقبل غير صومه فليتم (قوله لأن المقصود وجود الصوم) قضية كون هذا هو المقصود عدم اشتراط التعيين في نيته ويخالفه قوله والتعيين إلا أن يحمل وجوب التعيين على ما إذا لم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه ، أو يحمل قوله هنا على ما إذا نوى النذر مثلا والاستسقاء . وعبرة حج ويظهر أنه لا يجب قضاؤها لفوات المعنى الذي طلب له الأداء وأنه لو نوى به نحو قضاء أثم ، لأنه لم يصم امتثالا للأمر الواجب عليه امتثاله باطنا كما تقرر ، ومن ثم لو نوى هنا الأمرين أنجه أن لا يثم لوجود

(قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) في حواشي الشيخ نقلا عن الزيادي نقلا عن إفتاء شيخه الرملي أن مثل ذلك صومه عن الاثنين والخميس وفيه وقفة لا تخفى والذي نقله عن إفتاء الرملي لم أره في فتاويه .

الصوم على الإمام لأنه إنما وجب على غيره بأمره بذلا لطاعته ، لكن لو فات لم يجب قضاؤه ، إذ وجوبه ليس لعينه وإنما هو لعارض وهو أمر الإمام والقصد منه الفعل في الوقت لامطلقا ، والراجح أن القضاء بأمر جديد وإن كانت صلاته لاتقوت بالسقيا بل تفعل شكرا كما مرّ أفق بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى . ويدل لوجوب ما مرّ قولهم في باب الإمامة العظمى : يجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع . ولعلّ هذا مستند الأسنوى في قوله ظاهر كلامهم في باب الإمامة يقتضى التعدى إلى كل ما يأمرهم به من صدقة وغيرها قال في شرح هذا الكتاب وهو القياس اه وهو المعتمد فقد صرح بالتعدى الرافى في باب قتال البغاة ، وعلى هذا فالأوجه أن المتوجه عليه وجوب الصدقة بالأمر المذكور من يخاطب بزكاة الفطر ، فمن فضل عنه شيء مما يعتبر ثم لزمه التصديق بأقل متمول ، هذا إن لم يعين له الإمام قدرا فإن عين ذلك على كل إنسان فالأنسب بعموم كلامهم لزوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما إذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب . ويحتمل أن يقال إن كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدر بها

الامتثال ووقوع غيره معه لا يمنعه (قوله بذلا لطاعته) أى وهذا المعنى لا يتصور فيه إذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه انتهى سم (قوله لكن لو فات لم يجب قضاؤه) وفي فتاوى حج وجوب القضاء اه سم على منهج وفي شرحه الجزم بما يوافق كلام الشارح (قوله والراجح أن القضاء أى في حد ذاته وقوله بأمر جديد أى ولم يوجد (قوله ما لم يخالف حكم الشرع) هذا يفيد وجوب المباح إذا أمر به لأنه لم يخالف حكم الشرع . وقد نقل عنه سم على منهج أنه يناقض كلامهم في ذلك ، وعبارته وقضية ما قرّره السابق أنه لو أمر بمباح وجب وارتضاه مر وفي وقت آخر قال : لا يجب في المباح ، فقلت له إلا أن تكون فيه مصلحة عامة فوافق ومشى على أنه إذا أمر بالخروج إلى الصحراء للاستسقاء وجب اه . وفي حج أنه إن أمر بمباح وجب ظاهرا أو بمندوب أو مافيه مصلحة عامة وجب ظاهرا وباطنا اه وخرج بالمباح المكروه كأن أمر بترك رواتب الفرائض فلا تجب طاعته في ذلك لظاهره ولا باطنا ما لم يخش الفتنة . ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه (قوله قال في شرح هذا الكتاب) أى الأسنوى (قوله وهو) أى التعدى (قوله وعلى هذا) هو قوله وهو المعتمد (قوله من يخاطب بزكاة الفطر) قضيته أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فضلا عن دينه وهو المعتمد الآتى له (قوله لزوم ذلك) أى الصدقة أو غيرها (قوله لكن يظهر تقييده بما الخ) نقل عن سم على منهج عن الشارح مانصه . وقال مر ينبغى في نحو الصدقة والعق أنه يجب أقل ما ينطلق عليه الاسم بشرط فضله عما يحتاجه في الفطرة وأنه لو عين الإمام زائدا لغا التعيين ووجب الأقل المذكور اه وبقي ما لو أمر الإمام بالصدقة وكان عليه كفارة يمين فأخرجها بقصد الكفارة هل يجزئ ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثانى ويفرق بينه وبين الصوم بأن الصوم عن الكفارة أو النذر في هذه الأيام وافق خصوص ما أمر به الإمام فسومح فيه بخلاف الصدقة بالمنذور فانه وإن وجد فيه مسمى الصدقة لكن لم يتعلق بخصوصه أمر الإمام على أن المتبادر من لفظ الصدقة الصدقة المندوبة وأن إطلاق الصدقة على الواجبة تجوز ، فأمر الإمام مصروف لغير المنذورة ونحوها ، وبقي ما لو أمر بالتصدق بدينار مثلا

أو في أحد خصال الكفارة قدر به وإن زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل أن يعتبر بالحج والكفارة حيث لزمه بيعه في أحدها لزمه عتقه إذا أمر به الإمام (والتوبة) بالإقلاع عن المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العود إليها (والتقرب إلى الله تعالى بوجوه البر) من عتق وصدقة وغيرها لأن ذلك أرجى للإجابة قال تعالى - ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يرسل السماء عليكم مدرارا - وقال - إلا قوم يؤمنوا كسفنا عنهم عذاب الخزي - الآية (والخروج من المظالم) نص عليها مع أنها من شروط التوبة اهتماما بذكرها لعظم أمرها فهو من عطف الخاص على العام وسواء في المظالم المتعلقة بالعباد كانت دما أم عرضا أم لا لأن ذلك أقرب للإجابة وقد يكون الجذب بترك ذلك، فقد روى الحاكم والبيهقي «ولامنع قوم الزكاة إلا حبس عنهم المطر» وقال عبد الله بن مسعود: إذا نحس الناس المكيال منعوا قطر السماء وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى - وبلغنهم اللاعنون - تلعنهم دواب الأرض تقول تمنع المطر بخطاياهم والتوبة من الذنب واجبة فوراً أمر بها الإمام أولا (ويخرجون) أي الناس مع الإمام (إلى الصحراء) بلا عذر تأسياً به صلى الله عليه وسلم ولأن الناس يكثران فلا يسعهم المسجد غالباً، وظاهر كلامهم أنه لافرق بين مكة وغيرها وإن استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لأننا مأمورون باحضار الصبيان ومأمورون بأننا نجنبهم المساجد (في الرابع) من ابتداء صومهم (صياماً) خبر: ثلاثة لاترد دعوتهم وعد منهم الصائم ولأن الصوم معين على الرياضة والخشوع وينبغي له تخفيف أكله وشربه تلك الليلة ما أمكن وفارق ما هنا صوم يوم عرفة حيث لايسن للحاج بأنه يجتمع عليه مشقة الصوم والسفر وبأن محل الدعاء ثم آخر النهار والمشقة المذكورة مضعفة حينئذ بخلافه هنا وقضية الفرقين أنهم لو كانوا هنا مسافرين وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم ،

وكان لايمكك إلا نصفه فهل يلزمه التصديق به أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأن كل جزء من الدينار بخصوصه مطاوب في ضمن كله (قوله أو في أحد خصال الكفارة) يشمل الإطعام والكسوة ، وعبرة حج إنما يخاطب به أي ما أمر به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة اه وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح ، وكتب أيضاً قوله أو في أحد خصال الكفارة أي غير العتق لما يأتي من قوله وأما العتق الخ ويجوز أن يبقى قوله أحد خصال الكفارة على عموميه ويحمل قوله أما العتق على مالو أمر الإمام باعتاق معين من أرقائه فيقال إن احتاج إليه بخصوصه لزمانة أو منصب أو نحوها لا يجب إعتاقه وإلا وجب (قوله قدر به) أي العمر الغالب وقوله لم يجب أي موافقته وقوله وأما العتق فيحتمل أن يعتبر الخ المتبادر من جعل هذا احتمالاً لا مجرداً أن الاعتماد عنده ما قدمه من قوله لكن يظهر تقييده الخ .

فرع - هل يشترط في العبد المعتق إجزاؤه في الكفارة أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه يصدق عليه مسمى المأمور به (قوله بالإقلاع عن المعاصي) ومنه رد المظالم إلى أهلها وقوله إليها أي إلى مثلها (قوله تقول تمنع الخ) لعلها تذكر هذا لسبب اللعن وإلا فهذا بمجرد ليس لعنا (قوله وإن استثنى بعضهم) مراده حج (قوله لأننا مأمورون) الأولى أن يقول ولأننا الخ لأنه معطوف على قوله لفضل البقعة (قوله وعد منهم الصائم) وقد تقدم ذكره قريباً في قوله ثلاثة لاترد دعوتهم (قوله على الرياضة) هي طهارة الباطن .

بل قضية الأول ذلك أيضا وإن صلاوا أول النهار . وأجيب بأن الإمام لما أمر هنا صار واجبا ، قال الشيخ وقد يقال ينبغي أن يتقيد وجوبه بما إذا لم يتضرر به المسافر فإن تضرر به فلا وجوب لأن الأمر به حينئذ غير مطاوب لكون الفطر أفضل ورده الوالد رحمه الله تعالى فقال : إن المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الأصحاب لما مر « إن دعوة الصائم لا ترد » ويخرجون غير متطيين ولا متزيين بل (في ثياب بذلة) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أى مهنة من إضافة الموصوف إلى صفته أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الإنسان في بيته لأنه اللائق بحالهم وهو يوم مسئلة واستكانة وبه فارق العيد . قال القمولى : ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا ويتنظفون بالماء والسواك وقطع الروائح الكريهة لئلا يتأذى بعضهم ببعض (و) في (تخشع) أى تذلل مع سكون القلب والجوارح في مشيهم وجلوسهم وكلامهم وغير ذلك للاتباع . وعلم مما تقرر أن تخشع معطوف على ثياب لاعلى بذلة كما قيل لأنه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفتهم في أنفسهم وهى المقصودة التى ثياب البذلة وصلة لها وقد يقال بصحة عطفه على بذلة أيضا إذ ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء لنحو طول أكامها وأذيالها وإن كانت ثياب عمل وحينئذ فإذا أمروا باظهار التخشع في ملبوسهم في ذواتهم من باب أولى . ويستحب لهم أخذ ما مر الخروج من طريق الرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم إن لم يشق عليهم لاحقة مكشوفى الرؤوس وقول المتولى لو خرج أى الإمام أو غيره حافيا مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من إظهار التواضع بعيد كما قاله الشاشى والأذرى (ويخرجون) معهم استحبابا (الصبيان والشيوخ) والعجائز والخنثى القبيح المنظر كما قاله بعض المتأخرين لأن دعاءهم أرجى للإجابة إذ الشيخ أرق قلبا والصبي لاذن عليه وصح « هل ترزقون وتنصرون إلا بضعفائكم » وقضية كلام الأسنوى أن المؤنة التى يحتاج إليها فى حمل الصبيان ،

(قوله وأجيب بأن الإمام لما أمر به هنا صار واجبا)
قضيته أنه إذا لم يأمر به الإمام لا يستحب له صومه
(قوله من إضافة الموصوف إلى صفته) فيه نظر
ظاهر وما ذكره فى تفسيره لا يناسب .

(قوله بل قضية الأول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أى ولو مع ضرر يحتمل عادة (قوله ويخرجون غير متطيين) شمل قوله ما لو كان ببدنه رائحة لا يزيلها إلا الطيب الذى تظهر رائحته فى البدن وقد يلتزم لأن استعماله فى نفسه ينافى ما هو مقصود للمستقيين من إظهار التبذل وعدم الترفه وأما ما يحصل لغيره من الأذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب قد يقال مثله فى هذا المقام لا يضر لأن اللائق فيه احتمال الأذى فى جنب طلب المصلحة العامة (قوله من إضافة الموصوف إلى صفته) والمعنى حينئذ فى ثياب مبتذلة ويمكن كون الإضافة حقيقية لأنه يكفى فى الإضافة أدنى ملابس وهو الظاهر من قوله بعد أى ما يلبس من الثياب فى وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الجديد) أى يطلب منه أن لا يلبس فلو خالف وفعل كان مكروها (قوله لئلا يتأذى) أى ومع حصول التأذى لا يحرم ذلك لأن مثله يحتمل سيما فى هذه الحالة (قوله لاحقة) أى لا يسن بل يكره كما يفيد قوله بعيد الخ وحيث كان مكروها أسقط المروءة حيث لم يلق بمثله (قوله كما قاله الشاشى والأذرى) عبارة حجج استبعده الشاشى قال الأذرى وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشيوخ) أى المسلمين لأنه سياتى الكلام على صبيان الكفار (قوله والعجائز والخنثى) نص عليهما لأنه قد يتوهم عدم خروجهما للأثوثة المحققة فى العجائز والمحتملة فى الخنثى (قوله هل ترزقون) هو فى معنى النفى أى لا ترزقون وتنصرون الخ .

تحسب من ملهم وهو كذلك ويندب إخراج الأرقاء باذن ساداتهم (وكذا البهائم) يسن إخراجها (في الأصح) كما قاله وإن نقل الأسنوى كراهته عن النص والأصحاب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « خرج نبي من الأنبياء يستسقي بقومه فإذا هو بشملة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال : ارجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن هذه الشملة » وفي البيان وغيره أن هذا النبي هو سليمان عليه الصلاة والسلام ، وتوقف البهائم معزولة عن الناس ، فقد ورد « لولا بهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا » والمراد بالركع من انحنت ظهورهم من الكبر . وقيل : من العبادة ، ويفرق بينها وبين أولادها ليكثر الصباح والضجة فيكون أقرب إلى الإجابة ، نقله الأذرعى عن جمع من الراوية وأقره ، ومقابل الأصح لا يسن إخراجها ولا يكره لأنه لم ينقل (ولا يمنع أهل الذمة) أو العهد (الحضور) أى لا ينبغي ذلك لأنهم مستزقون وفضل الله واسع .

(قوله تحسب من ملهم) أى لأن لهم مصلحة في ذلك ولعل الفرق بين هذا وما في الحج أن هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلم يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون إليه من بيت المال أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لأنه إنما يخرج منه الأمور الضرورية والاستغناء عنهم بغيرهم قال سم على منهج بعد ما ذكر ، ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهى معه فلا إشكال في وجوب نفقتها أو بغير إذن فلا إشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهى وحدها فهل يعد ذلك خروجاً لحاجتهما كما قد يفهمه كلام الأسنوى المذكور حتى تجب نفقتها أولا ، لأن مصلحة الاستسقاء لاتخص الزوج ولم تندبها لها ولا احتياج إليها في تحصيلها وغيرها يقوم بذلك ولا تعد في ذلك أنها في حاجة الزوج فيه نظر والقلب إلى الثانى أميل لأنها إنما خرجت لغرضها غاية الأمر أنه قد يعود على الزوج نفع بواسطة خروجها لكنه لم يبعثها إليه ولا طلبه منها وأما مؤنة خروجها الزائدة على نفقة التخلّف فأولى بعدم الوجوب فليتأمل اهـ (قوله وهو كذلك) خلافاً لحج (قوله وكذا البهائم) قال سم على حج لو تركوا الخروج فهل يسن إخراج البهائم وحدها لأنها قد تطلب ويستجاب لها أخذاً من قضية الشملة قد يتجه عدم سن ذلك لأن إخراجها إنما هو بالتبع ولا دلالة في قضية الشملة إذ ليس فيها أنه أخرجها وإنما فيها الاخبار عن أمر وقع اتفاقاً وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لأنها مستزقة أيضاً وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد أنه كذلك حيث تأخر قتله لأمر اقتضاه كأن اضطر إلى أكله وتزوده لياً كله طرماً فليتأمل اهـ (قوله فإذا هو بشملة رافعة بعض قوائمها) قال الدميرى : اسمها عيجلون اهـ وبعض الحواشى قيل اسمها حرما ، وقيل طافية ، وقيل شاهدة ، وكانت عرجاء (قوله ولا يمنع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد إلا باذن كفى غير الاستسقاء (قوله أو العهد) أى أو المؤمنين (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يطلب والظاهر منه وكذا من قوله ولا يختلطون بنا أنه لا يطلب منهم من الخروج في يومنا وعليه قوله قال الشافعى لكن ينبغي أن الخ ، الغرض منه حكاية قول مقابل ، لما فهم من كلام المصنف .

وقد يحبيهم استدراجا . قال تعالى - سنستدرجهم من حيث لا يعلمون - (ولا يختلطون) أى أهل الذمة ولا غيرهم من سائر الكفار (بنا) لأنهم ربما كانوا سبب القحط فيكره ذلك . قال تعالى - واتفقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة - وفي الأم وغيرها لا أكره من إخراج صبيانهم ما أكره من خروج كبارهم لأن ذنوبهم أقل ، ولكن يكره لكفرهم نقله المصنف عن حكاية البغوى له ، لكن عبر بخروج صبيانهم بدل إخراجهم ، وهو مؤول باخراجهم لأن أفعالهم لا تكره شرعا لأنهم غير مكلفين . قال : أعنى المصنف وهذا كله يقتضى كفر أطفال الكفار . وقد اختلف العلماء فيه إذا ماتوا ، فقال الأكثر إنهم في النار ، وطائفة لا نعلم حكمهم ، والمحققون أنهم في الجنة ، وهو الصحيح المختار لأنهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة ، وتحرير هذا أنهم في أحكام الدنيا كفار ، وفي أحكام الآخرة مسلمون . قال الشافعى :

(قوله وقد يحبيهم استدراجا) قال الشيخ عميرة قال الرويانى : لا يجوز التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول : أى لقوله تعالى - وما دعاء الكافرين إلا في ضلال - اه سم على منهج ونوزع فيه بأنه قد يستجاب له استدراجا كما استجيب لإبليس فيؤمن على دعائه هذا ، ولو قيل : وجه الحرمة أن في التأمين على دعائه تعظيما له وتغريرا للامة بحسن طريقته لكان حسنا ، وفي حج مانصه : وبه أى بكونهم قد تعجل لهم الإجابة استدراجا يرد قول البشير يحرم التأمين على دعاء الكافر لأنه غير مقبول اه على أنه قد يختم له بالحسنى فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره ، ثم رأيت الأذرى قال إطلاقه بعيد ، والوجه جواز التأمين بل ندبه إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلا ومنعه إذا جهل ما يدعوه به لأنه قد يدعوه بإثم : أى بل هو الظاهر من حاله . فرع - فى استحباب الدعاء للكافر خلاف اه واعتمد م ر الجواز ، وأظن أنه قال : لا يحرم الدعاء له بالمغفرة إلا إذا أراد المغفرة له مع موته على الكفر ، وسيأتى فى الجنائز التصريح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة . نعم إن أراد اللهم اغفر له إن أسلم أو أراد بالدعاء له بالمغفرة أن يحصل له سببه وهو الاسلام ثم هى فلا يتجه إلا بالجواز اه سم على منهج ، وينبى أن ذلك كله إذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم وإلا امتنع خصوصا إذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كأن فعل فعلا دعا له بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فأشعر بتحقير ذلك الغير (قوله لأن ذنوبهم أقل) لعل المراد بالذنوب ما يعد ذنبا فى الشرع من حيث هو وإن لم يتعلق به خطاب للصبي لعدم تسليقه كالزنا والسرقه ، بل وبالكفر الذى هو أعظم الذنوب ، وعدم تسليقه لا يمنع من اتصافه بفعل القبيح (قوله وهذا كله يقتضى) معتمد (قوله لأنهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة) عبارة حجج فى الفتاوى سئل نفع الله به بما لفظه ما حصل اختلاف الناس فى الأطفال هل هم فى الجنة خدام لأهلها ذكورا وإناثا وهل تتفاضل درجاتهم فى الجنة ، فأجاب بقوله : أما أطفال المسلمين فى الجنة قطعاً بل إجماعاً ، والخلاف فيه شاذ بل غلط . وأما أطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال : أحدها أنهم فى الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى - وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا - وقوله - ولا ترزأزرة وزر أخرى - الخ . الثانى أنهم فى النار تبعاً لأبائهم ، ونسبه النووى للأكثرين لكنه نوزع الخ . الثالث الوقوف ، ويعبر عنهم بأنهم تحت المشيئة الخ . الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة وتخرج لهم نار يقال ادخلوها فيدخلها من كان فى علم الله سعيدا ويمسك عنها من كان فى علم الله شقيا لو أدرك العمل الخ اه ملخصا . وسئل العلامة الشوبرى عن أطفال

(قوله نقله المصنف عن حكاية البغوى الخ) عبارة شرح الروض نقله النووى عن حكاية البغوى له ونقله عن نص الأم أيضا لكن عبر بخروج صبيانهم بدل إخراجهم وهو الذى رأيت فى تهذيب البغوى أيضا وهو مؤول الخ

بخلاف العيد ، وأيضا (قيل) هنا إنه (يقرأ في الثانية) بدل اقتربت (إنا أرسلنا نوحا)
لاشتغالها على الاستغفار ونزول المطر اللاتقين بالحال وردّه في المجموع باتفاق الأصحاب على أن الأفضل
أن يقرأ فيهما ما يقرأ في العيد وينادى لها الصلاة جامعة ولما قدم أنها كالعيد ربما توهم إعطاؤها
حكمه في وقته لاسيما وهو وجه دفع ذلك بقوله (ولا تختص) صلاة الاستسقاء (بوقت العيد في
الأصح) بل ولا بوقت من الأوقات بل يجوز فعلها متى شاء ولو في وقت الكراهة على الأصح لأنها
ذات سبب فدارت معه كصلاة الكسوف ومقابل الأصح تختص به لأنه عليه السلام كان يصلي
في العيد كما مرّ وإنما يصلي في العيد في وقت خاص (ويخطب كالعيد) في الأركان والشروط
والسنن ، ويندب أن يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم فيخطب (لكن يستغفر الله تعالى بدل
التكبير) فيقول قبل الخطبة الأولى تسعا وقبل الثانية سبعا والأولى أن يقول أستغفر الله الذي
لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه لأنه ألقى بالحال ولخير الترمذى وغيره «من قاله غفر له وإن
كان فرّ من الزحف» ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو أكثر دعائه ومن قوله - استغفروا ربكم
إنه كان غفارا إلى ويجعل لكم أنهارا - (ويدعو في الخطبة الأولى) جهرا ويقول (اللهم)
أى يا الله (أسقنا) بقطع الهمزة من أسقى (غيثا) بمثابة أى مطر (مغيثا) بضم الميم أى
منقذا من الشدة بارواؤه (هنيئا) بالمد والهمز أى طيبا لا ينغصه شيء (مريئا) أى محمود
العاقبة (مريعا) بفتح الميم وكسر الراء وبياء تحتية ويروى بضم الميم وبالوحدة ومريعا بالثناة
فوق أى ذاريع أى ماء مأخوذ من المراجعة (غدقا) بغين معجمة ودال مهملة مفتوحة أى
كثير الماء والخير ، وقيل الذى قطره كبار (مجللا) بفتح الجيم وكسر اللام يحلل الأرض أى
يعمها كحل الفرس وقيل هو الذى يحلل الأرض بالنبات (سحا) بفتح السين وتشديد الحاء المهمة
أى شديد الوقع على الأرض (طبقا) بفتح الطاء والباء الموحدة أى مطبقا على الأرض أى
مستوعبا لها فيصير كالطبق عليها (دائما) إلى انتهاء الحاجة إليه لأن دوامه عذاب (اللهم
اسقنا الغيث) تقدم شرحه (ولا تجعلنا من القانطين) أى الآيسين بتأخير المطر . اللهم ،

في صلاة النفل وأنه لافرق بين الركعة وغيرها وأن الإمام إذا أمر بشيء وجب فعله وهذا كله بناء
على جواز الزيادة على الركعتين وسيأتى مافيه (قوله بخلاف العيد) مثله في حج ونحو
بعض الفضلاء أن هذا في بعض النسخ وأن الشارح رحمه الله ضرب عليه في نسخته وأن المعتمد
أنه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعيد اهـ وهو قريب (قوله ويندب أن يجلس) أى بقدر
أذان الجمعة قياسا على العيد (قوله من قاله غفر له) أى ولا تختص ذلك بكونه في الخطبة ولا
بكونه تسعا (قوله ويدعو في الخطبة الأولى جهرا) زاد حج بأدعيته صلى الله عليه وسلم
الواردة عنه وهى كثيرة ومنها : اللهم اسقنا غيثا الخ (قوله بقطع الهمزة من أسقى) وبوصلها
من سقى كما يعلم مما مرّ (قوله لا ينغصه شيء) أى ونهى الحيوان من غير ضرر اهـ حج
(قوله محمود العاقبة) زاد حج فالهنيء النافع ظاهرا والمريء النافع باطنا (قوله يحلل الأرض
بالنبات) أى يصيرها عظيمة مستورة بالنبات (قوله مطبقا على الأرض) بضم الميم وسكون
الباء الموحدة مخففة وعبارة المختار وأطبق الشيء غطاء اهـ أو بضم الميم وفتح الطاء وتشديد
الباء الموحدة المكسورة قال في القاموس وطبق الشيء تطبيقا عم والسحاب الجو غشاه والماء
وجه الأرض غطاء .

(قوله لأنها ذات سبب)
أى متقدم وهو المحل
(قوله فيقول قبل الخطبة
الأولى تسعا الخ) لم
يذكر مقول هذا القول
في النسخ التى رأيتها ولعله
سقط من الكتبة فلترجع
له نسخة صحيحة . لا يقال
قوله أستغفر الله الخ تنازعه
يقول هذا ويقول الآتى
بعده لأننا نقول لا يصح
لأن مقول الأوّل مطلق
الاستغفار الشامل لما ذكر
وغيره فهو غير خصوص
الأولى (قوله بقطع
الهمزة) وبوصلها أيضا كما
في الديمري .

إن بالعباد والبلاد من اللائواء والجهد والضعف ما لا نشكو إلا إليك . اللهم انت لنا الزرع وأدرّ لنا الضرع وأسقنا من بركات السماء وأنت لنا من بركات الأرض . اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك (اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فأرسل السماء أى المطر ، ويجوز أن يراد به المطر مع السحاب) علينا مدرارا (أى درّا كثيرا أى مطرا كثيرا) ويستقبل القبلة) استحبابا (بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها كما فى الدقائق فان استقبل له فى الأولى لم يعده فى الثانية نقله فى البحر عن نص الأم ، وإذا فرغ من الدعاء استدبرها وأقبل على الناس يحثهم على طاعة الله تعالى إلى فراغه كما فى الشرحين والروضة (ويبلغ فى الدعاء) حينئذ (سرا وجهرا) فيسرّ القوم أيضا حالة إسراره ويؤمنون على دعائه حالة جهره به قال تعالى - ادعوا ربكم تضرعا وخفية - ويرفعون أيديهم فى الدعاء جاعلين ظهور أ كفههم إلى السماء كداع لكل رفع بلاء ومن دعا بحصول شيء عكس ذلك ويكره له رفع يدهمتجسة فان كان عليها حائل احتمل عدم الكراهة قال إمامنا رضى الله عنه وينبغى أن يكون من دعائهم فى هذه الحالة : اللهم إنك أمرتنا بدعائك ووعدتنا إجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا اللهم فامنن علينا بمغفرة ما قارفنا وإجابتك فى سقيانا وسعة فى رزقنا ذكره فى المجموع وحذفه المصنف من المحرر اختصارا (ويحوّل) الخطيب (رداءه عند استقباله) القبلة تفاؤلا بتغير الحال من الشدة إلى الرخاء للاتباع وكان عليه السلام يحب الفأل الحسن (فيجعل يمينه) أى يمين رداءه (يساره وعكسه) للاتباع . قال البيهقي :

(قوله حينئذ) أى حين استقباله القبلة وإن أوهم سياقه خلافه ولو أخر قوله فان استقبل له فى الأولى الخ عن قول المصنف ويبلغ فى الدعاء سرا وجهرا لكان أوضح (قوله جاعلين ظهور أ كفههم إلى السماء) ظاهره فى جميع الدعاء وهو مشكل إذ هو مشتمل على طلب الحصول كقوله اللهم اسقنا الغيث وقد يقال المطلوب رفع ما هو واقع من الجذب وإن طلب فيه ما ذكر .

(قوله إن بالعباد والبلاد) زاد حج والخلق (قوله من اللائواء) هو بالمد والمهمز شدة المجاعة اه حج (قوله فان استقبل له فى الأولى) أى لا تطلب إعادته بل ينبغى كراهتها وكذا ينبغى كراهة الاستقبال فى الأولى وإن أجزأ فيها عن الاستقبال فى الثانية (قوله ظهور أ كفههم إلى السماء) ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى فى قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه لكون المقصود به رفع البلاء ويخالفه ما مرّ له فى القنوت وعبارته ويجعل فيه وفى غيره ظهر كفيه إلى السماء إن دعا لرفع بلاء ونحوه وعكسه إن دعا لتحصيل شيء أخذ ما سيأتى فى الاستسقاء ، ويمكن ردّ ما فى القنوت إلى ما هنا بأن يقال معنى قولهم إن طلب رفع شيء أى إن طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله إن دعا لتحصيل شيء أى إن دعا بطلب تحصيل شيء (قوله فان كان عليها حائل احتمل الخ) عبارة الشارح فيما تقدم فى القنوت بعد قول المصنف ويسنّ رفع يديه ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو بحائل فيما يظهر (قوله ما قارفنا) أى ارتكبنا من الذنوب (قوله وسعة فى أرزاقنا) هو بفتح السين على الأفصح وبها جاء التنزيل والكسر لغة قليلة وقد نظم ذلك شيخنا العلامة الدنوشرى فقال :

وسعة بالفتح فى الأوزان والكسر محكى عن الصغاني

(قوله ويحوّل رداءه الخ) انظر هل يفعل التحويل عند إرادة الاستقبال أو معه أو عقبه اه عميرة . أقول : المتبادر من العندية الأول والأقرب الثالث لأنه فيما قبل الاستقبال مشغول بالوعظ ومعه يورث مشقة فى الجمع بين التحويل والالتفات .

وكان طول رداءه صلى الله عليه وسلم أربعة أذرع وعرضه ذراعين وشبرا (وينكسه) بفتح أوله مخففا وبضمه مثقلا عند استقباله (في الجديد فيجعل أعلاه أسفله وعكسه) لأنه عليه الصلاة والسلام استسقى وعليه خميسة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على استحبابه وتركه للسبب المذكور، والقديم لا يستحب ذلك لأنه لم يفعله ومتى جعل الطرف الأسفل الذي على الأيسر على الأيمن والآخر على الأيسر حصل التنكيس والتحويل جميعا والخلاف في الرداء المربع أما المدور والمثلث فليس فيهما إلا التحويل قطعاً وكذا الطويل، ومراد من عبر بعدم تأتى ذلك تعسره لاتعذر (ويحول الناس) وينكسون وهم جالس كما نقله الأذرعى عن بعض الأصحاب ويدل عليه قوله مثله فهو مساو لقول أصله ويجعل على أنه في بعض النسخ عبر بعبارة أصله (مثله) تبعاً له للاتباع (قلت: ويترك) بضم أوله أى رداء الخطيب والناس (محوّلاً حتى ينزع الثياب) عند رجوعهم إلى منازلهم لأنه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه غير رداءه قبل ذلك واستحباب التحويل خاص بالرجل دون المرأة والخنى جزم به ابن كبن وهو متجه وإن لم أقف على مأخذه (ولو ترك الإمام الاستسقاء فعلة الناس) كسائر السنن لأنهم محتاجون كما هو محتاج بل أشد غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء مع وجود الوالى في البلد إلا بإذنه كما اقتضاه كلام الشافعى لخوف الفتنة به عليه الأذرعى (ولو خطب) له (قبل الصلاة جاز) لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه في حقنا خلاف الأفضل لأن فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ومن متعلقات الباب أنه يسق لكل من حضر الاستسقاء أن يستشفع إلى الله تعالى سرا بخالص عمل يتذكره،

(قوله ويدل عليه) أى على قوله وينكسون ولو ذكره عقبه كان أوضح (قوله فهو مساو لقول أصله الخ) عبارة أصله والناس يفعلون بأرديتهم كما يفعل الإمام.

(قوله وكان طول رداءه صلى الله عليه وسلم) قال حجج في آخر اللباس فائدة مهمة ثم اعلم أنه لم يتحرر كما قاله الحفاظ في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شيء وما وقع للطبرى في طولها أنه نحو سبعة أذرع ولغيره أنه نقل عن عائشة أنها سبعة في عرض ذراع وأنها كانت في السفر بيضاء وفي الخضر سوداء من صوف وأن عذبتها كانت في السفر من غيرها وفي الخضر منها فهو شيء استروحا فيه ولا أصل له. نعم وقع خلاف في الرداء فتيل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الأزار إلا القول الثانى اه (قوله وعليه خميسة) أى كساء (قوله جزم به ابن كبن) وفى نسخة كبن (قوله فعلة الناس) أى البالغون الكاملون لأنها سنة عين فلا يسقط طلبها بفعل بعضهم وإن كان بالغاً عاقلاً لأن ذلك إنما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين (قوله غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء) ويحرم ذلك إن ظنوا فتنة اه سم على منهج وقضيته أنهم حيث فعلاوها في البلد خطبوا ولو بلا إذن ولعله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا بإذن (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) أى بخلاف العيد والكسوف فانه لم يرد أنه خطب قبلهما، وكتب عليه شيخنا الشوبرى انظر مانع الصحة في العيد والكسوف ولا يقال الاتباع لأنه بمجرد لا يقتضى المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ماورد ولا يقال الاهتمام بأمر الحث على التوبة والوعظ اقتضى صحة التقديم لأنه بتسليمه لا يقتضى منع الصحة بل الأولوية أو نحو ذلك فليحذر اه من حواشى التحرير.

لخبر الدين أووا إلى الغار وبأهل الصلاح ، لاسيما من كان منهم من أقاربه صلى الله عليه وسلم (ويسن) لكل أحد (أن يبرز) أى يظهر (لأول مطر السنة ويكشف) من جسده (غير عورته ليصيبه) شئ منه لخبر مسلم عن أنس قال «أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خسر ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يارسول الله لم صنعت هذا؟ قال لأنه حديث عهد به» أى بتكوينه وتنزيله ، وإنما اقتصر المصنف على أول مطر السنة لأنه أكد وإلا فلا فرق بين مطر أول السنة وغيره كما صرح بذلك الزركشى : أى فهو لأول كل مطر أولى منه لآخره (وأن يغتسل أو يتوضأ في) ماء (السيل) لما رواه الشافعى «أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سال السيل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذى جعله الله طهورا فنتطهر منه ونحمد الله

(قوله لخبر الدين أووا إلى الغار) «وكانوا ثلاثة خرجوا يرتادون لأهلهم فأخذتهم السماء فأووا إلى كهف فانحطت صخرة وسدت بابه ، فقال أحدهم : اذكروا أيكم عمل حسنة لعل الله سبحانه وتعالى يرحمنا ببركته ، فقال واحد منهم استعملت أجراء ذات يوم جاء رجل وسط النهار وعمل في بقيقته مثل عملهم فأعطيته مثل أجورهم فغضب أحدهم وترك أجره فوضعت في جانب البيت ثم مر بي بقر فاشتريت به فصيلة فبلغت ماشاء الله فرجع إلى بعد حين شيخا ضعيفا لا أعرفه ، وقال : إن لى عندك حقا وذكركه حتى عرفته فدفعتهإليه جميعا ، اللهم إن كنت فعلت ذلك لوجهك فأفرج عنا فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء ، وقال آخر كان في فضل وأصاب الناس شدة ، جاءنى امرأة فطلبت منى معروفا ، فقلت والله ما هو دون نفسك فأبت وعادت ثم رجعت ثلاثا ثم ذكرت ذلك لزوجها ، فقال لها أجيبي له وأعيني عيالك فأنت وسلمت إلى نفسها ، فلما تكشفتها وهممت بها ارتعدت ، فقلت مالك . قالت أخاف الله سبحانه وتعالى ، فقلت لها : خفتيه في الشدة ولم أخفه في الرخاء فتركته وأعطيتها ملتصمها اللهم إن كنت فعلته لوجهك فأفرج عنا فانصدع حتى تعارفوا ، وقال الثالث : كان لى أبوان هان وكانت لى غنم وكنت أطعمهما وأسقيهما ثم أرجع إلى غنمى فخبسنى ذات يوم غيث فلن أبرح حتى أمسيت فأنتيت أهلى وأخذت محلى فخلبت فيه وجئت إليهما فوجدتهما نائمين فشق على أن أوقظهما فترقت جالسا ومحلى على يدى حتى أيقظهما الصبح فسقيتهما . اللهم إن كنت فعلته لوجهك فأفرج عنا ففرج الله عنهم فخرجوا» وقد رفع ذلك نعمان بن بشير اه بياضى في سورة الكهف عند قوله سبحانه وتعالى - أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم - الآية (قوله لأول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه في الحرم أو غيره ، وينبغى أن مثله النيل فيبرز له ويفعل ما ذكر شكر الله تعالى اه زيادى بهامش ، ويحتمل أن يفرق بينهما بأن ما يصل من الماء عند قطع الخلدان ونحوها إجراء لما هو مجتمع في النهر فليس كالمطر فان نزوله الآن قريب عهد بالتكوين ولا كذلك ماء النيل .

فرع - قال شيخنا العلامة الشوبرى يحرم تأخير قطع الخليج ونحوه عن الوقت الذى استحق أن يقطع فيه كبالوغ النيل بمصرنا ستة عشر ذراعا اه ووجه الحرمة أن فيه تأخيراه عن شرب الدواب والارتفاع به على الوجه الذى جرت به العادة منه فتأخيره مفوت لما يترتب عليه من المنافع العامة اه (قوله غير عورته) وينبغى أن هذا هو الأكل وأن أصل السنة يحصل بكشف جزء ما من بدنه وإن قل كالرأس واليدين (قوله وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل) أى سواء حصل بالاستسقاء أو كان في غير وقته كما أشعر به الحديث وقول الشارح الآتى لأن الحكمة فيه

(قوله كان إذا سال السيل)
قال اخرجوا بنا إلى هذا
الذى جعله الله طهورا الخ
يستنبط من هذا الدليل
أن ماء النيل كماء السيل
فالحاقه به أولى مما نقل
عن الزيادى من إلحاقه
بأول مطر السنة المار كما
هو ظاهر فليتأمل .

تعالى عليه» وهو صادق بالغسل والوضوء ، وتعبير المصنف هنا كالروضة بأو يفيد استحباب أحدهما بالمنطوق وكليهما بمفهوم الأولى فهو أفضل كما جزم به في المجموع ، فقال : يستحب أن يتوضأ منه ويعتسل ، فإن لم يجمعهما فليتوضأ ، والمتجه كما في المهمات الجمع بينهما ثم الإقتصار على الغسل ثم على الوضوء ، ولا يشترط فيهما نية كما بحثه الشيخ تبعاً للأذرعى وخلافاً للأسنوى إلا إن صادف وقت وضوء أو غسل لأن الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن ليناله أول مطر السنة وبركته (و) أن (يسبح عند الرعد و) عند (البرق) لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله ابن الزبير «أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال: سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته» ، وقيس بالرعد البرق ، والمناسب أن يقول عنده : سبحان من يريكم البرق خوفاً وطمعاً ، وفي الأم عن الثقة عن مجاهد أن الرعد ملك والبرق أجنحته يسوق بها السحاب . قال الأسنوى : فيكون المسموع صوته : أى صوت تسبيحه أو صوت سوقه على اختلاف فيه وأطلق الرعد عليه مجازاً ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم « قال بعث الله السحاب فتنطق أحسن النطق وضحكت أحسن الضحك ، فالرعد نطقها والبرق ضحكها » (و) أن (لا يتبع بصره البرق) لما في الأم عن عروة بن الزبير أنه قال : إذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير إليه ، والودق بالمهمل المطر ، وفيه زيادة المطر ، وزاد الماوردي الرعد ، ومثل ذلك المطر ، فقال ، وكان السلف الصالح يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ، ويقولون عند ذلك : لا إله إلا الله وحده لا شريك له سبحانه قتلوس فيختار الاقتداء بهم في ذلك (و) أن (يقول عند) نزول (المطر) ندبا كما في البخاري (اللهم صيبا) بصاد مهملة وتحتية مشددة أى عطاء (نافعا) وفي رواية بسين مهملة ،

(قوله وخلافاً للأسنوى إلا إن صادف) يعنى في قوله إلا إن صادف إذ هذا الاستثناء للأسنوى ولعل لفظ في قوله الذي قدرناه أسقطه الكتبة من نسخ الشارح (قوله وفيه) أى فيما روى عن عروة زيادة على ما أفاده المتن المطر فلا يتبعه البصر وحينئذ فلا حاجة إلى قوله بعد ومثل ذلك المطر

هي الحكمة (قوله الجمع بينهما) وينبغي تقديم الوضوء على الغسل لشرف أعضائه كما في غسل الجنابة (قوله ولا يشترط فيهما نية) لعل المراد لحصول السنة . أما بالنسبة لكونه متمثلاً آتياً بما أمر به فلا يظهر إلا بنيته كأن يقول : نويت سنة الغسل من هذا السيل اه ، ثم رأيت حججاً قالوا قيل ينوى سنة الغسل في السيل لم يبعد اه والقياس أنه لا يجب فيه الترتيب لأن المقصود منه وصول الماء لهذه الأعضاء ، وهو حاصل بدون الترتيب و ببعض الهوامش عن بعضهم أنه يسق الغسل في أيام زيادة النيل في كل يوم مدة أيام الزيادة اه وهو محتمل (قوله كما بحثه الشيخ) وعبارته في شرح المنهج ، وفي المهمات المتجه الجمع ثم الإقتصار على الغسل ثم على الوضوء وأنه لانية فيه إذا لم يصادف وقت وضوء ولا غسل اه فليتأمل ما ذكره من قوله خلافاً للأسنوى ، وفي نسخة سقوط قوله : تبعاً له ، وعليها فلعل المراد أن الشيخ بحثه في غير شرح منهجه ، إلا أن يقال قوله بحثه : أى بحث الاشتراط فهو قيد للنفي ، وعليه فلا مخالفة بين ما هنا وشرح المنهج (قوله لما رواه مالك) قال حجج ولأن الذكر عند الأمور المخوفة تؤمن به غائلتها (قوله إذا سمع الرعد ترك الحديث) أى ما كان فيه ، وظاهره ولو قرأنا ، وهو ظاهر قياساً على إجابة المؤذن (قوله فلا يشير إليه) أى لا يبصره ولا غيره ، وعبارة سم على منهج شامل للإشارة بغير البصر فليحذر (قوله فيختار الاقتداء بهم) أى وتحصل سنة ذلك بمرة واحدة ، ولا بأس بالزيادة (قوله بسين مهملة) أى سيبا بفتح فسكون اه حجج وعبارة ع قول المصنف صيبا . قال الأسنوى : من صاب يصب إذا نزل من علو إلى سفلى ، وفي رواية لابن ماجه : اللهم سيبا ، وهو العطاء اه .

وفي أخرى مع الأول نافعا ، فيستحب الجمع بين الروايات الثلاث ، ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا (و) أن (يدعو بما شاء) حال نزوله الخبر « اطلبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش ، وإقامة الصلاة ، ونزول الغيث » ، وروى البيهقي خبر « تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن : التقاء الصفوف ، وعند نزول الغيث ، وعند إقامة الصلاة ، وعند رؤية الكعبة » (و) أن يقول (بعده) أى بعد المطر : أى في أثره كما في المجموع (مطرنا بفضل الله) علينا (ورحمته) لنا (ويكره) تنزيها أن يقول (مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره أى بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في إضافة الأمطار إلى الأنواء لإيهامه أن النوء مطر حقيقة ، فإن اعتقد أنه الفاعل حقيقة كفر ، وعليه يحمل ما في الصحيحين حكاية عن الله تعالى « أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ، ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب » ، وأفاد تعليق الحكم بالباء أنه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكره وهو كما قال الشيخ ظاهر ، ويستثنى من إطلاقه ما نقله الشافعي عن بعض الصحابة أنه كان يقول عند المطر مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ - ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها - ويمكن أن يقال لاستثناء ، إذ لا إيهام فيه أصلا ، والنوء : سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلوع رقبته من المشرق مقابله من ساعته في كل ليلة إلى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة ما خلا الجبهة فان لها أربعة عشر يوما (و) يكره (سبّ الرّيح) بل يسبّ الدعاء عندها الخبر « الرّيح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب ، فإذا رأيتموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعينوا بالله من شرّها » (ولو تضرعوا بكثرة المطر) وهي ضدّ القلة مثثلة الكاف (فالسنة أن يسألوا الله) تعالى (رفعه) بأن يقولوا ندبا ما قاله صلى الله عليه وسلم لما شكى إليه ذلك (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) في الأودية والمراعي (ولا) تجعله (علينا) في الأبنية والدور ، وأفادت الواو أن طلب المطر حوالينا القصد

(قوله فان لها أربعة عشر يوما) هذا في السنة الكبيسة وهي التي تكون أيام النسيء فيها ستة أيام بخلاف البسيطة وهي التي يكون النسيء فيها خمسة أيام فلو قال إلا الغفر لكان أولى لأن ذلك فيه دائما عند المصريين

(قوله وفي أخرى مع الأول) أى صيبا (قوله ناقعا) بالقاف : أى شافيا للغيل ومزيلا للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح (قوله وعند إقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي فيه ما تقدم له في الدعاء عند الخطبة من أن ذلك يكون بقلبه على ما ذكره البلقيني ثم وبين الإقامة والصلاة أو بين الكلمات التي يحجب بها على ما ذكره الحلبي ثم ، واعتمده الشارح رحمه الله وأنه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة جامعة لأن هذه أمور توقيفية ، ثم إذا دعا ينبغي له أن يتيقن حصول المطالب لاخباره صلى الله عليه وسلم به ، فإن لم يحصل نسب تخلفه إلى فساد نيته وفقد شروط الدعاء منه (قوله عند رؤية الكعبة) ظاهره وإن تكرر دخوله ورؤيته لها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه (قوله وهو كما قال الشيخ) أى في غير شرح منهجه (قوله عن بعض الصحابة) قال حجاج هو أبو هريرة (قوله ويكره سبّ الرّيح) أى سواء كانت معتادة أو غير معتادة ، لكن السب إنما يقع في العادة لا غير المعتادة خصوصا إذا شوتت ظاهرا على السباب ، ولا تنقيد الكراهة بذلك كما قدّمناه (قوله الخبر : الرّيح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب) هل المراد في الجملة ، فلا يلزم أن تأتي بالعذاب من رحمته أيضا اه سم على منهج أى أو مطلقا لأنها من حيث صدورها بخلق الله وإيجاده رحمة في ذاتها وإن كانت تأتي بالعذاب لمن أراد الله له ، والأقرب الثاني (قوله واستعينوا بالله من شرّها) وتقدم قبيل الباب عن شرح الروض ما كان يقول

منه بالذات وقاية أذاه ففيها معنى التعليل . أى اجعله حوالينا لئلا يكون علينا وفيه تعليمنا أدب الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقاً لأنه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الأودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وإعلامنا بأنه ينبغي لمن وصلت إليه نعمة من ربه أن لا يتسخط لعارض قارئها ، بل يسأل الله تعالى رفعه وإبقائها وبأن الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل والتفويض . « اللهم على الآكام والظراب و بطون الأودية ومنابت الشجر » (ولا يصلى لذلك، والله أعلم) لعدم ورودها له لكن تقدم في الباب السابق أنها تسبق لنحو الزلزلة في بيته منفرداً ، وظاهر أن هذا نحوها فيحمل ذلك على أنه لا تشرع الهيئة المخصوصة .

(باب) في حكم تارك الصلاة

المفروضة على الأعيان أصالة جحداً أو غيره ، وتقديمه هنا على الجائز تبعاً للجمهور أليق (إن ترك) المكلف (الصلاة) المعهودة شرعاً الصادقة بأحدى الخمس (جاحداً وجوبها) بأن أنكره بعد علمه به (كفر) بالجحد فقط لأبه مع الترك ، وإما ذكره المصنف لأجل التقسيم ، إذ الجحد وحده مقتضى للكفر كما مر لأنكاره ماهو معلوم من الدين بالضرورة وذلك جارٍ في كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة . أما من أنكر ذلك جاهلاً لقرب عهده بالإسلام أو نحوه ممن يجوز خفاؤه عليه أو شتمه ببادية بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتدّاً بل يعرف وجوبها ، فإن عاد بعده صار مرتدّاً ، ولا يقرّ مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمداً مع القدرة إلا في مسألة واحدة ، وهى ما إذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم منهما ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهراً فأكثر إلا في مسألة واحدة وهى المستحاضة المبتدأة إذا ابتدأها الدم الضعيف ثم أقوى منه ثم أقوى منه (أو تركها) (كسلاً) أو تمها ونا مع اعتقاده وجوبها (قتل) بالسيف (حداً) لا كفراً لخبر الصحيحين «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» رواه الشيخان ، ولفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « نهيت عن قتل المصلين » ، وقال صلى الله عليه وسلم « من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة » وقال « خمس صلوات كتبهنّ الله على عباده ، فمن جاء بهنّ كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهنّ فليس له عند الله عهد إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره ، فلو كفر لم يدخل تحت المشيئة ،

عليه السلام إذا رأى الرّيح العاصفة (قوله اللهم على الآكام) الآكام بالمسّد جمع أكم بضمّتين جمع إكام ككتاب جمع أكم بفتحّتين جمع أكمة اه حج (قوله لنحو الزلزلة) أى فيصلها وينوى بها نية رفع المطر .

(باب) في حكم تارك الصلاة المفروضة

(قوله على الأعيان) خرج فروض الكفايات ، وقوله أصالة خرج المندورة (قوله أليق) أى من تأخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها (قوله جاحداً وجوبها) أى حقيقة أو حكماً بأن لم يعذر بجهله لأن كونه بين أظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم اه حج ويوافقه قول الشيخ رحمه الله تعالى الآتى . أما من أنكر ذلك جاهلاً الخ حيث قيد عدم ردة الجاهل بكونه ممن يخفى عليه ذلك (قوله فقد برئت منه الذمة) أى خربت ذمته (قوله كان له عند الله عهد) أى وعد منه لا يخلف .

[باب]

في حكم تارك الصلاة

(قوله أو نحوه ممن يجوز خفاؤه عليه) أى بأن نشأ ببادية بعيدة عن العلماء فلا حاجة لقوله بعد أولئها ببادية بعيدة عن العلماء (قوله رواه الشيخان) لاحاجة إليه مع قوله أو لا لخبر الصحيحين

وأما خبر مسلم « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » فمحمول على تركها جحداً أو على التغليظ أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جميعاً بين الأدلة ، ولو ترك الطهارة لها قتل كما جزم به الشيخ أبو حامد لأنه ترك لها ، ويقاس بها الأركان وسائر الشروط . نعم محله في المتفق عليه أو كان فيه خلاف واه بخلاف القوي ، ففي فتاوى القفال : لو ترك فاقد الطهورين الصلاة متعمداً أو مساً شافعي الذكر أو لمس المرأة أو توضأ ولم ينو وصلى متعمداً لا يقتل لأن جواز صلاته مختلف فيه ، وقيده بعضهم بحسب ما إذا قلد القائل بذلك وإلا فلا قائل حينئذ بجواز صلاته . قال : فالنهي يتجه قتله لأنه تارك لها عند إمامه وغيره فعلم أن ترك التيمم كترك الوضوء إن وجب إجماعاً أو مع خلاف ، ولم يقلد القائل بعدم وجوبه اهـ ، والأوجه الأخذ بالإطلاق ، ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لأن الشخص إذا علم أنه يحبس طول النهار نواه فأجدي الحبس فيه . ولأن الزكاة يمكن الإمام أخذها بالمقاتلة ممن امتنعوا منها وقاتلونا فكانت المقاتلة الواردة في الخبر فيها على حقيقتها بخلافها في الصلاة فإنه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فوضح الفرق بينهما وبينه اهـ فالأوجه الأخذ بالإطلاق (والصحيح قتله) حتماً (بصلاة فقط) عملاً بظاهر الحديث (بشرط إخراجها عن وقت الضرورة) فيما له وقت ضرورة بأن تجمع مع الثانية في وقتها ، فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصباح بطولع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطولع الفجر فيطالب بأدائها إن ضاق وقتها ويتوعد بالقتل إن أخرجها عن الوقت ، والأوجه أن المطالب والمتوعد هو الإمام أو نائبه فلا يفيد طلب غيره وتوعده ترتب القتل الآتي لأنه من منصبه ، وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج ، والخبر « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة » ولأنه لا يقتل بترك القضاء مردود بأن القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وقتله خارج الوقت إنما هو للترك بلا عذر . على أنا نمنع أنه لا يقتل لترك القضاء مطلقاً ، إذ محل ذلك ما لم يؤمر بها في الوقت ويهدد عليها ، ولم يقل أفعالها . واعلم أن الوقت عند الرافعي وقتان : أحدهما وقت أمر ، والآخر وقت قتل . فوقت الأمر هو إذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا أن نأمر التارك فنقول له صل ، فإن صليت تركناك ، وإن أخرجتها عن الوقت قتلناك ، وفي وقت الأمر وجهان : أحدهما ،

(قوله وإلا فلا قائل حينئذ بجواز صلاته) فيه نظر إذ الحنفى يقول بجواز صلاة من مس ذكره أو لمس المرأة أو توضأ ولم ينو وإن كان شافعيًا ولم يقلد كما هو ظاهر لموافقته لاعتقاده والمراد ببعض المذكور الشهاب حجج في الإمداد (قوله والأوجه الأخذ بالإطلاق) أى متى كان فيه خلاف غير واه فلا قتل وإن لم يقلد (قوله إخراجها عن وقت الضرورة) بمعنى وقت العذر كما علم مناصر في أول كتاب الصلاة (قوله وما قيل من أنه لا يقتل بل يعزر) لو ساق هذا عقب قول المصنف المارّ قتل حدًا كان أنسب وأوضح (قوله والحج) لا وجه لتمثيل به هنا كما لا يخفى (قوله وفي وقت الأمر وجهان) أقام فيه المظهر مقام المضمّر وسكت عن مقابله وهو وقت القتل لعلمه من كلام المصنف

(قوله وأما خبر مسلم الحج) الذى فى مسلم قال : سمعت جابرا يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة » فلعلها رواية أخرى (قوله لأن جواز صلاته مختلف فيه) أى فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانعة من قتله وإن لم يقلد (قوله والأوجه الأخذ بالإطلاق) أى فلا فرق بين التقليد وعدمه في أنه لا يقتل (قوله فأجدي) أى أفاد (قوله فوضح الفرق بينهما) أى الصوم والزكاة وقوله وبينها أى الصلاة (قوله حتى تغرب الشمس) أى أما الجمعة فيقتل بها إذا ضاق الوقت عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة كما يأتي (قوله هو الإمام أو نائبه) ومنه القاضي الذى له ولاية ذلك كالقاضي الكبير (قوله المفارق للجماعة) أى جماعة الإسلام بأن ترك ما هو عماد الدين وهو الصلاة ويتحقق ذلك بصلاة واحدة (قوله يجب علينا) أى على الخاطب منا ، وهو الإمام أو نائبه .

إذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والطهارة والثاني إذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة ، ويقتل بترك الجمعة أيضا وإن قال أصلها ظهرا كما في زيادة الروضة عن الشاشي واختاره ابن الصلاح وقال في التحقيق إنه الأقوى لتركها بلا قضاء لأن الظهر ليس قضاء عنها ومحل حيث كان ممن تلزمه إجماعا وأفتى الشيخ بأنه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها أو قال أصلها ظهرا عند ضيق الوقت عن خطبتين وإن لم يخرج وقت الظهر أى عن أقل تمكن من الخطبة والصلاة لأن وقت العصر ليس وقتا لها في حالة بخلاف الظهر . لا يقال ينبغي قتله عقب سلام الإمام منها ، لأننا نقول شبهة احتمال تبين فسادها وإعادتها فيذكرها أوجب التأخير لليأس منها بكل تقدير وهو مأمور ومقابل الصحيح أوجه : أحدها يقتل إذا ضاق وقت الثانية لأن الواحدة يحتمل تركها لشبهة الجمع . ثانيها إذا ضاق وقت الرابعة لأن الثالث أقل الجمع فاغتفرت . ثالثها إذا ترك أربع صلوات قال ابن الرفعة لأنه يجوز أن يكون قد استند إلى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع صلوات . رابعها إذا صار الترك له عادة . خامسها لا يعتبر وقت الضرورة وهذا هو معنى كلام الشارح في حكاية مقابل الصحيح (ويستتاب) من ترك ذلك ندبا كما صححه في التحقيق خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من وجوبها كالمرتد وعلى الأول فالفرق بينهما كما أفاده الأسنوى أن الردة تحل في النار فوجب انتقاده منها بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى مقاله المصنف في فتاويه من أن الحدود تسقط الاثم أنه لا يبقى عليه شيء بالكلية لأنه قد حُدَّ على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به . نعم إن كان في عزمه أنه إن عاش لم يصل أيضا مابعد ما فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه ، واستشكل الأسنوى ما تقرر بأنه يقتل حذًا على التأخير عن الوقت والحدود لا تسقط بالتوبة . وأجيب بأن الحد هنا ليس هو على معصية سابقة وإنما هو حمل له على فعل ما ترك كما قاله الأذرى وغيره أو بأنه على تأخير الصلاة عمدا مع تركها فالعلة مركبة فإذا صلى زالت العلة . وقال الرمي في التفقيه : والفرق أن التوبة هنا تفيد تدارك الفأث بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فإن التوبة لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة بل تفيد الامتناع عنها في المستقبل بخلاف توبته هنا فإنها بفعل الصلاة وذلك يحقق المراد في الماضي . وقال الزركشي : تارك الصلاة يسقط حده بالتوبة وهو العود لفعل الصلاة كالمرتد بل هو أولى بذلك منه ، وغلط بعضهم فقال كيف تنفع التوبة لأنه كمن سرق نصابا ثم رده لا يسقط القطع وهذا كلام من ظن أن التوبة لا تسقط الحدود مطلقا وليس

(قوله عند ضيق الوقت
عن خطبتين) متعلق
بمقتل وسكت عن وقت
الأمر بالجمعة فليراجع
(قوله وهذا هو معنى كلام
الشارح الخ) فيه أن
الشارح لم يذكر الخامس
(قوله وأجيب بأن الحد
هنا ليس هو على معصية
الخ) أى فهو ليس حذًا
الا في الصورة حتى يلاقي
الإشكال

(قوله إذا بقي من الوقت زمن الخ) أى بالنسبة لفعله بأخف ممكن (قوله مقدار الفريضة) أى تامة (قوله لأن الظهر ليس قضاء عنها) قضيته أنه لو هدد عليها في وقتها ولم تفعل حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلى الجمعة القابلة لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركها لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح أنه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وأن محل عدم القتل بالقضاء إذا لم يهدد به أو بأصله كما هنا فإن التهديد على الجمعة تهديد على تركها وبدلها قائم مقامها فكأنه هدد عليه (قوله إجماعا) أى من الأئمة الأربعة فلو تعددت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل لتركها مع القدرة أولا لعذره بالشك فيه نظر والأقرب الثاني فليراجع (قوله لأننا نقول شبهة احتمال تبين فسادها وإعادتها الخ) أى وإن أيسنا من ذلك عادة حقنا للدم ما أمكن (قوله خامسها لا يعتبر الخ) هذا الوجه لم يتعرض له المحلى وقوله لوقت الضرورة أى السابق (قوله بخلاف ترك الصلاة) أى فإنه لا يخلد بل الخ (قوله فهو أمر آخر) أى فيترتب عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة إن وجد منه .

كذلك لما ذكرناه اه وتو بتة على الفور لأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلوات ، وقيل يمهل ثلاثة أيام وهما في النذب ، وقيل في الوجوب ، ولو قتل في مدة الاستتابة أو قبلها إنسان ليس مثله أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد ، ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قود على قاتله لقيام الكفر ذكره في المجموع وهو محمول على ما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعاند بالترك كما قاله الأذرى . أما تارك المندورة المؤقتة فلا يقتل بها لأنه الذي أوجبها على نفسه (ثم) إذا لم يتب (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك لخبر « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » (وقيل) لا يقتل لاتقاء الدليل الواضح على قتله (بل ينخس بحديدة) وقيل يضرب بخشبة أى عصا (حتى يصلى أو يموت) إذ المقصود حمله على الصلاة لا قتله ومردّه (و) بعد الموت حكمه حكم المسلم الذي لم يترك الصلاة من أنه (يغسل) ثم يكفن (ويصلى عليه) بعد طهره (ويدفن مع المسلمين) في مقابرهم (ولا يطمس قبره) كبقية أهل الكبراء من المسلمين فان أبدى عذرا كنسيان أو برد أو عدم ماء أو نجاسة عليه صحيحة كانت الأعذار في نفس الأمر باطلة كما لو قال صليت وظننا كذبه لم نقتله لعدم تحقق تعمده تأخيرها عن وقتها من غير عذر . نعم نأمره بها بعد ذكر العذر وجوبا في العذر الباطل وندبا في الصحيح بأن نقول له صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولا أصلها أم سكنت لتحقق جنايته بتعمد التأخير قال الغزالي لو زعم زاعم أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله وإن كان في خلوده في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر .

(قوله ومردّه) كأن مراده أنه مرد ما يعلم منه ردّه وهو خبر « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » وهو تابع في هذه الحالة للشهاب حجج لكن ذاك صرح أولا برده حيث قال عقب قول المصنف أو كسلا قتل مانصه ونخسه بالحديد الآتي ليس من إحسان القتلة في شيء فلم نقل به

(قوله أو قبلها) أى إذا كان بعد أمر الإمام اه زياى أما قبله فيضمن (قوله ليس مثله) أى في الإهدار وإن اختلف سببه كزنا محض أو قاطع طريق مع تارك الصلاة (قوله أما تارك المندورة) محترز قوله أصالة (قوله ينخس بحديدة) أى في أى محل كان لكن ينبغي أن يتوقى المقاتل لأن الغرض حمله على الصلاة بالتعذيب ونخسه في المقاتل قد يفوت ذلك الغرض (قوله بتعمد التأخير) قال سم على منهج ظاهره وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه ويوجه بأن اشتراط الأمر بها عند الضيق لتحقق جنايته وهذا قد تحققت جنايته باعترافه وجوز مر أن يقتيد هذا بما إذا كان قد أمر وفيه نظر فليتأمل ثم رأيت شيخنا جزم بهذا التقييد في شرح الإرشاد فقال ومتى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لا أصلها أم سكنت لتحقق جنايته بتعمد التأخير أى مع الطلب في الوقت كما علم مما مر اه والأقرب ما قيد به حجج (قوله وأكل مال السلطان) أى المال الذى يستحق السلطان قبضه وصرفه لمصالح المسلمين يزعم هذا أنه يستحقه ويمنعه عن صرفه في مصارفه وظاهر أن الحكم لا يتقيد باستحلال الجميع بل متى استحل شيئا من ذلك كفر .

فائدة - مراتب الكفر ثلاثة : أحدها الكفر الأصلى وصاحبه متدين به ومفطور عليه . وثانيها الرجوع إليه بعد الإسلام وهو أقبح ولهذا لم يقبل منه إلا الإسلام ، بخلاف الأول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والفداء . وثالثها السب وهو أقبح الثلاثة فإنه لا يتدين به وفيه إزراء بأنباء الله ورسوله وإلقاء الشبهة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جريمته أقبح الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثانى لأن الثانى قد يكون له شبهة فتحل عنه والسب لا شبهة فيه ولهذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا

(كتاب الجنائز)

جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للميت في النعش ، وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وهو عليه الميت . وقيل عدسه . وقيل لغتان فيهما ، فإن لم يكن عليه الميت فهو سرير و نعش ، وعلى ما تقرر لوقال أصلى على الجنازة بكسر الجيم صحت إن لم يرد بها النعش ، وهى من جنزه إذا ستره ذكره ابن فارس وغيره . وقال الأزهري : لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا . ويشتمل هذا الكتاب على مقدمات ومقاصد ، وبدأ بالأول فقال (ليكثر) ندبا كل مكلف صحيحا كان أو مريضا (ذكر الموت) بقلبه ولسانه بأن يجعله نصب عينيه لأنه أضر عن المعصية وأدعى للطاعة .

[كتاب الجنائز]

(قوله وعلى ما تقرر الخ)
قد يقال إن كان هذا راجعا لأول الأقوال المجزوم به فوجه التقييد بالكسر وإن كان راجعا إلى غيره فما القرينة عليه وإن كان راجعا إلى جميعها لم يصح كما هو واضح والذي يظهر أنه حيث قيل انها اسم للميت في النعش صحت النية إن لم يرد بها النعش كما قال وحيث قيل انها اسم للنعش وعليه الميت صحت إن أراد الميت لما هو معلوم من أن المجاز لا بد له من قصد خاص وانصراف الاطلاق للحقيقة

مستحبا فلا يمتنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للأرض منه فإن أسلم أعصم نفسه فهذا مظهر لى في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة ، وقريب من هذا أن الكفار الأصليين لا يقتلون في الأول حتى يندروا فإذا بلغتهم الدعوة والندارة جازت الإغارة عليهم وسبيهم من غير افتقار إلى الدعاء إلى الإسلام في كل مرة لأنه قد بلغتهم وزال عذرهم ، فإن أسلموا عصموا أنفسهم . وإنما استثنى المرتد بغير السب لأن الغالب أن الردة إنما تحصل بشبهة فتزال بالاستتابة ، ولهذا تردد العلماء في توبة الزنديق وتوبة من ولد في الإسلام هل تقبل أولا لأنه لاشبهة لهما اه من السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي .

(كتاب الجنائز)

(قوله بكسر الجيم) أى أو بفتحها لأن الفتح والكسر مشتركان في الميت والنعش على هذا القول اه وقوله إن لم يرد الخ أى فإن أراداه لم يصح وينبغي ولومع الميت هذا وفهم من الأقوال المذكورة أن الميت حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنازة لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو كان الميت على الأرض أو نحوها مما ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنازة فينبغي أن يقال إن أشار إليه إشارة قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسمه تغليبا للإشارة ، وكذا إن قصد بالجنازة الميت ويكون لفظ الجنازة مجازا عن الميت وإن قصد مسمى الجنازة لغة أو أطلق لم تصح صلاته . أما في الأولى فظاهر لأنه نوى غير الميت الذى يصلى عليه . وأما في الثانية فلأن لفظه محتمل لميت في النعش وهو لم يصل عليه أو لنعش عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا وينبغي أن المراد بالنعش ما يحمل عليه الميت وإنما عبروا بذلك لتغليته (قوله ذكره ابن فارس الخ) هو قوله من جنزه (قوله لا يسمى جنازة) أى النعش (قوله ليكثر كل مكلف الخ) قال حج ندبا مؤكدا وإلا فأصل ذكره سنة أيضا ولا يفهمه المتن لأنه لا يلزم من ندب الأ أكثر ندب الأقل الخالى عن الكثرة وإن لزم من الإتيان بالكثرة الإتيان بالأقل وكونه من حيث اندراجه فيه وعلى هذا يحمل قول شيخنا فى شرح الروض : يستحب الإكثار من ذكر الموت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به فى الأصل أيضا اه (قوله كل مكلف) يستثنى طالب العلم فلا يسق له ذكر الموت لأنه يقطعه

وصح «أكثرنا من ذكر هادم اللذات» يعنى الموت زاد النسائي «فانه ما ذكر في كثير» أى من الدنيا والأمل فيها «الإقله ولا قليل أى من العمل إلا كثره»، وهادم بالمعجمة معناه قاطع . وأما بالمهملة فهو المزيل للشيء من أصله . وفي المجموع : يستحب الإكثار من ذكر حديث «استحيوا من الله حق الحياء وتماهه قالوا إنا نستحي من الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيا من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وماوعى وليحفظ البطن وماحوى وليذكر الموت والبلى ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء » والموت مفارقة الروح الجسد ، والروح جسم لطيف مشبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وهو باق لا ينفى . وأما قوله تعالى - الله يتوفى الأنفس حين موتها - ففيه تقدير وهو عند موت أجسادها (ويستعد) له (بالتوبة) وهى كما يأتى فى الشهادات إن شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه

وكتب عليه سم على حج : يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله يطلب أى ندبا (قوله وصح) أكثرنا من ذكر هادم اللذات (قال الحافظ فى تخرىج العزيز : ذكر السهيلي فى الروض أن الرواية فيه بالذال المعجمة ومعناه القاطع . وأما بالمهملة فمعناه المزيل للشيء ، وليس ذلك مرادنا هنا وفى هذا النفي نظرا لئلا يخفى اه وقد جوز فى فتح الإله الوجهين وقال فهو استعارة تمعية أو بالكناية شبه وجود اللذات ثم زوالها بذكر الموت ببنيان مرتفع هدمته صعقات هائلة حتى لم تبق منه شيئا ، وليس فيما ذكره ما يمنع قول السهيلي وليس ذلك مرادنا هنا فإن جعله استعارة لا يؤدى إلى أن المعنى الحقيقي مراد وغايته أن يصحح التعبير بالهادم عن القاطع مجازا وليس كلام السهيلي فى التعبير بل فى أن المعنى الحقيقي للهادم غير مراد وقوله شبه وجود اللذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية ولعله أن يقال : وشبه إزالة اللذات بذكر الموت بهدم الصواعق أو نحوها للبناء المرتفع واستعار له اسمه ثم اشتق منه هادم (قوله فانه ما ذكر فى كثير الخ) مثله فى حج وفى المحلى وشيخ الإسلام ما يذكر (قوله فليحفظ الرأس وماوعى) أى ما اشتمل عليه من البصر والسمع واللسان وليحفظ البطن وماحوى ينبغى أن يراد به ما يشمل القلب والفرج . والمراد بحفظ البطن أن يصونه عن وصول الحرام إليه من المطعم والمشرب (قوله والموت مفارقة الروح الجسد) وهل الروح موجودة قبل خالق الجسد أولا فيه خلاف فى العقائد والمعتمد منه الأول فليراجع (قوله ففيه تقدير الخ) هذا بمجرد لا يستلزم عدم فنائها وأولى منه ما ذكره البيضاوى حيث قال أى بقبضها عن الأبدان بأن يقطع تعلقها عنها وتصرفها فيها ظاهرا وباطنا وذلك عند الموت أوظاهرا لا باطنا وهو فى النوم اه ووجه الأولوية أن المتبادر من قوله بأن يقطع تعلقها الخ أنها باقية وإنما زال عنها التعلق بالبدن (قوله ويستعد له بالتوبة) صح «أنه صلى الله عليه وسلم أبصر جماعة يحفرون قبرا فبكى حتى بلّ الثرى بدموعه وقال إخوانى مثل هذا فأعدوا» أى تأهبوا واتخذوه عدة شرح الإرشاد لشيخنا اه سم على منهج . قال حج فى الإيعاب : ولو تحقق أن عليه ذنبا ونسى عينه فالورع ماقالة المحاسبي أنه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه فان لم يفعل ذلك فهو غير مخاطب بالتوبة لتعذرها لكنه يلقى الله تعالى بذلك الذنب وكذا لو نسى دأبه ، وتسامح القاضى أبو بكر فقال يقول : إن كان لى ذنب لم أعلمه فأتى تائب إلى الله منه اه . أقول : وقوله لكنه يلقى الله الخ ينبغى أن يكون ذلك فى ذنب يتوقف على رد المظالم . أما غيره فيكفى فيه عموم التوبة إذ التعيين غير محتاج إليه .

على أن لا يعود إليه وخروج عن مظلمة قدر عليها بنحو تحلله من اغتيابه أو سبه (ورد المظالم) إلى أهلها بمعنى الخروج منها سواء أكان وجوبه عليه موسعا أو مضيقا كأداء دين وقضاء فوائت وغيرها . ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة إليه لئلا يفجأه الموت المفوت له . وظاهر كلامه ندب ذلك بدليل ما بعده وهو ما صرح به ابن المقرئ في تمحيته كالقمولي . وينبغي حمله على ما إذا لم يعلم أن ما عليه مقتض للتوبة فينبذ يندب له تجديدها اعتناء بشأنها . أما إذا علم أن عليه مقتضيا لها فهي واجبة فورا بالإجماع ، وعلى هذا يحمل قول جمع وجوبا ، وعلى مقابله يحمل قول آخرين ندبا ، وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما مر في الاستسقاء ولأنه ليس جزءا من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله (والمريض أكد) أى أشد طلبا لأنه إلى الموت أقرب ، ويسئل له

(قوله على أن لا يعود إليه) أى إلى مثله (قوله ورد المظالم إلى أهلها) المراد برد المظالم الخروج منها ليشمل نحو الاستحلال من الغيبة وقضاء الصلاة مما ليس فيه شيء يردّه على المظلوم . ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه كما صرح به في قوله وخروج عن مظلمة قدر عليها وإلا فالشرط العزم على الرد إن قدر . ومحل أيضا حيث عرف المظلوم والإفتصاد بمأظلم به عن المظلوم كذا قيل ، والأقرب أن يقال هو مال ضائع يردّه على بيت المال فلعل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه أن بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه ، ثم لو كان للظالم استحقاق ببيت المال فهل يجوز له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا ؟ لاتحاد القابض والمقبض فيه نظر والأقرب الأول ، وهذا ومحل التوقف على الاستحلال أيضا حيث لم يترتب عليه ضرر ، فمن زنى بامرأة ولم يبلغ الإمام فلا ينبغي أن يطلب من زوجها وأهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم فيكفي الندم والعزم على أن لا يعود ، ثم ما تقرّر من أن قضاء الصلاة فيه خروج عن مظلمة مخالف لقول الشارح ولأنه ليس جزءا من كل توبة إلا أن يريد بالخروج منها بقضاء الصلاة أنه يفعل الصلاة كأنه خرج مما ظلم به (قوله وقضاء فوائت) قال حج في حاشية الإيضاح : ومنها قضاء نحو صلاة وإن كثرت ويجب عليه صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله ، وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه . أقول : وهو واضح إن قدر على قضائها في زمن يسير . أما لو كانت عليه صلوات كثيرة جدا وكان يستغرق قضاؤها زمنا كثيرا فينبغي أن يكفى في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصيا ، وكذا لو زوج موليته في هذه الحالة فتزوج به صحيح لأنه فعل ما في مقدوره أخذا من قول الشارح وخروج عن مظلمة قدر عليها (قوله فينبذ يندب له تجديدها) أى بأن يجدد الندم والعزم على أن لا يعود وليس ثم مظلمة يردّها فلا يتأتى فيها التجديد ، وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب . أما من لم يتقدم له ذنب أصلا فلعل المراد بالتوبة في حقه العزم على عدم فعل الذنب ، وعبرة الإيعاب أو ينزل نفسه منزلة العاصي بأن يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم والليلة سبعين مرة » اه هذا وينبغي أن المراد بندب رد المظالم أن ما تردد في أنه هل لزم ذمته أولا أن يردّه احتياطا (قوله لما مر) اهتماما بذكرها لعظم أمرها (قوله بخلاف الثلاثة قبله) هي قوله ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على أن لا يعود إليه .

(قوله وخروج عن مظلمة) الأولى حذفه لما يأتي في كلامه قريبا (قوله موسعا) انظر ماصورة وجوب الخروج من المظالم موسعا (قوله كأداء دين) الكاف فيه تنظيرية لامتثالية كما لا يخفى ويجوز جعلها تمثيلية بقصر الدين على المتعدي به والفوائت على ما فات بتقصير (قوله وعلى مقابله يحمل قول آخرين الخ) لاحاجة إليه إذ هو مكرر .

الصبر على المرض أى ترك التضجر منه ، ويكره كثرة الشكوى . نعم إن سأله نحو طيب أو قريب أو صديق عن حاله فأخبره بما هو فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ، ولا يكره الأنين كما فى المجموع لكن اشتغاله بنحو التسبيح أولى منه فهو خلاف الأولى . ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد فى الجنائز وغيرها وأن يحسن خلقه وأن يجتنب المنازعة فى أمور الدنيا وأن يسترضى من له به علة كخادم وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق ، وأن يعاد مريض ولو بنحو رمد وفى أول يوم مرضه وخبر : إنما يعاد بعد ثلاثة موضوع . وإن أخذ به الغزالي مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذى قريب أو جاراً ونحوها ومن رجي إسلامه فإن انتفى ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض وألحق الأذرعى بحثاً بالذى المعاهد والمستأمن إذا كانا بدارنا ونظر فى عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس إذا لم يكن له قرابة ولا جوار ولا رجاؤه لأننا مأمورون بمهاجرتهم وأن تكون العيادة غيباً فلا يواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوباً عليه . نعم نحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم تسن لهم المواصلات ما لم يفهموا أو يعاموا كراهته ذلك ذكره فى المجموع وأن يخفف المكث عنده بل تكره إطالته ما لم يفهم عنه الرغبة فيها وأن يدعو له بالشفاء إن طمع فى حياته ولو على بعد وأن يكون دعاؤه : أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات ، وأن يطيب نفسه بمرضه فإن خاف عليه الموت رغبه فى التوبة والوصية وأن يطلب الدعاء منه وأن يعظه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وأن يوصى أهله وخادمه بالرفق به والصبر عليه .

(قوله ويذكره بعد عافيته)
أى مطلق المريض .

(قوله فلا بأس) أى فلا كراهة بل هو مباح (قوله مسلم) ظاهره ولو فاسقاً وذنباً بدعة وسيأتى ما فيه عن الأذرعى مما يفيد الكراهة حيث لا قرابة ولا جوار ولا رجاؤه توبة وهذا شرط فى سنن الإعادة وهو معتبر فى المعاد وأطلق فى العيود فقضىته أنه يستحب منه ولو كافراً لأنه مخاطب بفروع الشريعة (قوله جازت عيادته) المتبادر من الجواز استواء الطرفين وأنها غير مكروهة (قوله وتكره عيادة تشق على المريض) أى مشقة غير شديدة وإلا حرمت (قوله إذا كان بدارنا) وينبغى مثله فى الذمى (قوله لأننا مأمورون بمهاجرتهم) الأولى بهجرهم لأن المهاجرة كما فى المختار الانتقال من أرض إلى غيرها وقضية التعليل عدم سن عيادتهم بل كراهتها سيما إذا كان فى ذلك زجر (قوله إلا أن يكون مغلوباً عليه) أى بأن يكون ثم ما يقتضى الذهاب له كل يوم كشراء أدوية ونحوها (قوله وأن يدعو له بالشفاء) أى ولو كان كافراً أو فاسقاً ولو كان مريضاً رمداً وينبغى أن محله ما لم يكن فى حياته ضرر للمسلمين وإلا فلا يطلب الدعاء له بل لو قيل بطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يبعد (قوله وأن يكون دعاؤه الخ) هذا مفروض فيما لو عادته ومثله ما لو حضر المريض إليه أو أحضر بل ينبغى طلب الدعاء له بذلك مطلقاً إذا علم بمرضه (قوله والوصية) أفهم أنه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه فى ذلك ولو قيل بطلب ترغيبه مطلقاً لم يبعد سيما إن ظن أن ثم ما تطلب التوبة منه أو يوصى فيه (قوله وأن يطلب الدعاء منه) أى ولو فاسقاً (قوله وأن يعظه) ومنه أن يحمله على فعل قربات بعد شفاؤه فإن شق ولم يفعل ذكره بما عاهد الله عليه (قوله وأن يوصى أهله) أى العائد وإن كان غير مراعى عند أهل الميت .

ومثله من قرب موته في حد ونحوه . ثم شرع في آداب المحتضر فقال (ويضطجع المحتضر) وهو من حضره الموت ولم يمت (لجنبه الأيمن) ندبا كالموضوع في اللحد (إلى القبلة) ندبا أيضا لأنها أشرف الجهات (على الصحيح) راجع للاضطجاع وسيأتي مقابله (فإن تعذر) وضعه على يمينه أى تعسر ذلك (لضيق مكان ونحوه) كعلة فلجنبه الأيسر كما في المجموع لأنه أبلغ في التوجه من استلقائه فإن تعذر (ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه) وهما أسفل الرجلين وحقيقتهم كما قاله المصنف في دقائقه المنخفض من أسفلهما (للقبلة) بأن يرفع رأسه قليلا لأن ذلك هو الممكن ، ومقابل الصحيح أن الاستلقاء أفضل فإن تعذر أضجع على الأيمن (ويلقن) ندبا (الشهادة) وهى : لا إله إلا الله بأن يذكرها بين يديه ليتذكر أو يقول ذكر الله تعالى مبارك فنذكر الله جميعا سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا يأمره بها ، وينبغي لمن عنده ذكرها أيضا وذلك لخبر مسلم « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » أى من حضره الموت تسمية للشيء بما يصير إليه مجازا وظاهر الخبر يقتضى وجوب التلقين وإليه مال القرطبي والأصح مامر وأنه لا يسن زيادة محمد رسول الله وهو ماصححه في الروضة والمجموع وقول الطبري كجمع إن زيادتها أولى لأن المقصود موته على الإسلام مردود بأن هذا مسلم ومن ثم بحث الأنسوى أنه لو كان كافرا لقن الشهادتين وأمر بهما لخبر الغلام اليهودى ويكون ذلك وجوبا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى إن رضى إسلامه وإلا فندبا ويستحب كما في المجموع أن يكون الملقن ممن لا يهتمه الميت ،

(قوله ومثله من قرب موته) أى في جميع ما تقدم مما يأتى بحديثه فيه (قوله لجنبه) ينبغي أن تكون اللام بمعنى على لأن أضجع إنما يتعدى بعلى لا باللام ، وقد عبر بها الشارح في قوله الآتى فإن تعذر أضجع على الأيمن (قوله كما في المجموع) نبه به على أن المصنف أسقط مرتبة من المراتب المطلوبة وقوله لأنه أبلغ علة لسلك من قوله لجنبه الأيمن الخ وقوله فلجنبه الأيسر الخ (قوله وأخصاه) بفتح الميم أشهر من كسرها وضمها اه شرح بهجة وحج وقال في الإيعاب هو بتثليث الهمزة أيضا (قوله ومقابل الصحيح) قال حج قال في المجموع والعمل على هذا (قوله ويلقن الشهادة) أى ولو كان نبيا فيما يظهر وعبارة ابن القاسم على ابن حجر وانظر لو كان نبيا والأوجه أنه لا محذور من جهة المعنى اه والمعنى هو قوله مع السابقين لأن الأنبياء يتأخر دخول بعضهم عن بعض الجنة (قوله والله أكبر) قد يقتضى هذا التمثيل أن إتيان المريض بهذا المثال لا يمنع أن آخر كلامه كلمة لا إله إلا الله مع تأخر والله أكبر عنها اه سم على بهجة وقد يمنع أنه يقتضى ذلك لجواز أن المراد أنه إذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق بها ومع ذلك إنه قد يقال إن المريض إذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لأن هذا المذكور لما كان من توابع كلمة الشهادة عد كأنه منها (قوله ولا يأمره بها) أى يكره له ذلك (قوله والأصح مامر) أى من قوله ندبا (قوله وأن لا تسن زيادة محمد رسول الله) أى فلو زادها وذكرها المحتضر بعد قوله لا إله إلا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لأنه من تمام الشهادة (قوله لخبر الغلام اليهودى) أى الذى عادته صلى الله عليه وسلم في مرضه ولقنه الشهادتين فأسلم رضى الله عنه والغلام ليس خاصا بالصغير (قوله ويكون ذلك وجوبا) أى إن رضى منه الإسلام وسيأتي ذلك في كلامه وظاهره وإن بلغ الغرغرة ولا بعد فيه لاحتمال أن يكون عقله حاضرا وإن ظهر لنا خلافه وإن كنا لانرتب عليه أحكام المسلمين حينئذ .

كوارث وعدو وحاسد أى إن كان ثم غيره وإلا لقنه وإن اتهمه كما بحثه الأذرى وما بحثه بعضهم من تلقينه الرفيق الأعلى لأنه آخر ما تكلم به عليه الصلاة والسلام غير صحيح بأن ذاك لسبب لم يوجد في غيره وهو أن الله خيره فاختاره و (بلا إلحاح) عليه لئلا يضجر فان قالها لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا خلافا للصيمرى أخذاً من قولهم لتكون هي آخر كلامه ، فقد صح « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » وفي المجموع أنه لايزاد على مرة وقيل يكررها ثلاثاً فان ذكرها ولم يتكلم بعدها فذاك وإلا سكوت يسيراً ثم يعيدها فيما يظهر والتلقين مقدم على الاستقبال وإن ظن بقاء حياته كما ذكره الماوردى قال الأسنوى وهو متجه لأنه أهم وقال ابن الفرّاح إن أمكن جمعهما فعلاً معاً وإلا قدم التلقين لأن النقل فيه أثبت وكلامهم يشمل غير المكلف فيسن تلقينه وهو كذلك لكن يقرب أن يكون في المميز وعليه فرق الزركشى بين هذا وعدم ندب تلقينه بعد الدفن مطلقاً بأن هذا للصحة وثم لئلا يقتل الميت في قبره وهذا لا يفتن (ويقرأ عنده) سورة (يس) ندبا لخبر « اقرأوا على موتاكم يس » أى من حضره مقدمات الموت لأن الميت لا يقرأ عليه خلافا لما أخذ به ابن الرفعة كعصمهم من العمل بظاهر الخبر ولك أن تقول لامانع

(قوله كوارث وعدو إلخ) لو كان فقيراً لاشىء له فالوجه أن الوارث كغيره قال حجج فان حضر عدو ووارث فالوارث لأنه أشفق لقولهم لو حضر ورثة قدّم أشفقهم اهـ وبقي مالو حضر العدو والحاسد وينبغي خاصة تقديم الحاسد لأن ضرره أخف من ضرر العدو اهـ (قوله الرفيق الأعلى) أى أريد إلخ قال حجج في فتاويه الحديثية قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فمعناه أسألك يا الله أن تسكننى أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاءك يا الله يارفيق يا أعلى والرفيق من أسماء الله تعالى للحديث الصحيح « إن الله رفيق » فكأنه طلب لقاء الله (قوله غير صحيح) أى فلو أتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر أنه لا كراهة فيه (قوله لم يوجد في غيره) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بلا إلحاح) قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت إذا كنتم معاشر أهل السنة تقولون إن من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة وأنه لا بد من دخول من لم يعف الله عنه من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذى تلقنونه عند الموت كلمة التوحيد إذا كان مؤمناً ماذا ينفعه كونها آخر كلامه . قلت : لعل كونها آخر كلامه قرينة أنه ممن يعفو الله عنه جرائمه فلا يدخل النار أصلاً كما جاء في اللفظ الآخر حرّم الله عليه النار ، وإذا كنا لا نمنع أن يعفو الله عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذهم بذنوبهم فضلاً منه وإحساناً فلا يستبعد أن ينصب الله تعالى النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم أمارة دالة على أنه من أولئك الذين يتجاوز عن سيئاتهم (قوله ولو بغير كلام الدنيا) أى ولو بكلام نفسى بأن دلت عليه قرينة أو أخبر بذلك ولى قاله في الخادم (قوله دخل الجنة) أى مع الفائزين وإلا فكل مسلم ولو مذنباً ما له لها ولو عذب وطال عذابه اهـ سم على بهجة ومثله في حجج (قوله لكن يقرب أن يكون في المميز) أى الصبي المميز فيخرج المجنون وفي سم على بهجة قوله وهو قريب في المميز لا يبعد أن غير المميز كذلك (قوله ويقرأ عنده سورة يس) أى بتامها روى الحرث ابن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قرأها وهو خائف آمن أو جائع شبع أو عطشان سقي أو عار كسى أو مريض شفى » اهـ دميرى (قوله من العمل بظاهر الخبر) قال حجج وهو أوجه إذ لا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع لبقاء إدراك روحه فهو بالنسبة لسمع القرآن وحصول

من إعمال اللفظ في حقيقته ومجازه حيث قيل يطاب القراءة على الميت كانت يسـ أفضل من غيرها أخذاً بظاهر هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أى قيل دفنه إذ المطالب الآن الاشتغال بتجهيزه أما بعد دفنه فيأتى في الوصية أن القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ كالصدقة وغيرها وحكمة قراءتها تذكيره بما فيها من أحوال البعث والقيامة ، قيل ويقرأ عنده الرعد لقول جابر إنها تهوّن طلوع الروح ، ونقل الأسنوى عن الجبلى أنه يستحب تجرعه ماء فإن العطش يغلب من شدة النزاع فيخاف منه إزالال الشيطان إذ ورد أنه يأتى بماء زلال ويقول قل لا إله غيرى حتى أسقيك وأقره الأذرى وقال إنه غريب حكماً وتعليلاً اهـ ومحله عند عدم ظهور أمانة احتياج المحتضر إليه أما عند ظهورها فهو واجب كما هو واضح (وليحسن) المريض ندباً (ظنه بربه) سبحانه وتعالى لخبر مسلم « لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى » أى يظن أنه يرحمه ويعفو عنه وخبر الصحيحين « أنا عند ظن عبدي بي » ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة والمغفرة والأحاديث ويندب للحاضرين أن يحسنوه ويطمعوه في رحمته تعالى وبحث الأذرى وجوبه إذا رأوا منه أمارات اليأس والقنوط إذ قد يفارق على ذلك فيها فتعين عليهم ذلك أخذاً من قاعدة النصيحة الواجبة وهذا الحال من أهمها وما ذكره ظاهر والأظهر كفاي المجموع في حق الصحيح ،

بركته كالحى وإذ اصح السلام عليه فالقراءة أولى . نعم يؤيد الأول ما فى خبر غريب « مامن مريض يقرأ عنده يسـ إلا مات رياناً وأدخل قبره رياناً » اهـ رحمه الله (قوله أفضل من غيرها) أى فى الحياة وبعد الموت أيضاً أى فتسكرها أفضل من قراءة غيرها المساوى لما كرهه ومثله تسكير ما حفظه منها لولم يحسنها تمامها لأن كل جزء منها بخصوصه مطلوب فى ضمن طلب كلها ويحتمل أنه يقرأ ما يحفظه من غيرها مما هو مشتمل على مثل ما فيها ولعله الأقرب (قوله إذ المطلوب الآن الخ) يؤخذ منه أن من لاعلقة له بالاشتغال بتجهيزه تطلب القراءة منه وإن بعد عن الميت .

فائدة — قال حجج وقد صرحوا بأنه يندب للزائر والمشييع قراءة شيء من القرآن اهـ وينبغى حمل ذلك على قراءته سرا ليوافق ما يأتى للشارح فى المسائل المنشورة بعد قول المصنف ويكره اللغظ من قوله ويسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرا اهـ (قوله تذكيره) يؤخذ منه أنه يستحب قراءتها عنده جهراً (قوله ويقرأ عنده الرعد) أى بتمامها إن اتفق له ذلك وإلا فماتيسرله منها (قوله لقول جابر) يؤخذ منه أنه يستحب قراءتها سرا ولو أمره المحتضر بالقراءة جهراً لأن فيه زيادة إيلا له وبقى ما لو تعارض عليه قراتهما فهل يقدم يسـ لصحة حديثها أم الرعد فيه نظر وينبغى أن يقال بمراعاة حال المحتضر فإن كان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث قرأ سورة يسـ وإلا قرأ سورة الرعد (قوله أنه يأتى بماء زلال) قال فى المصباح الماء الزلال العذب اهـ (قوله حتى أسقيك) أى فإن قال ذلك مات على غير الإيمان إن كان عقله حاضراً وإنما قلنا ذلك لجواز أن يكون عقله حاضراً وإن كنا لانشاهد ذلك (قوله وليحسن المريض) أى وإن لم يكن مرضه مخوفاً ويحسن بضم الياء وسكون الحاء وكسر السين مخففة وضمها أيضاً وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس (قوله إلا وهو يحسن الظن) وفى ثقات ابن حبان أن بعض السلف سئل عن معناه فقال معناه أنه لا يجمعه والفجار فى دار واحدة وقال الخطابى: معناه أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بكم فمن حسن عمله حسن ظنه به ومن ساء عمله ساء ظنه به من تخرج العزيز استواء

(قوله فى حقيقته ومجازه)
أى بالنسبة للفظ الميت
فاذا استعملناه فى حقيقته
تكون على بمعنى عند
على أن الشهاب حجج أبهاها
على حقيقتها حينئذ لبقاء
إدراك الميت كما وردت
به الأحاديث (قوله حيث
قيل) أى كما قال ابن الرفعة
(قوله كانت يسـ أفضل)
لأدخل له فى الجمع كما هو ظاهر
(قوله وكان معنى لا يقرأ
على الميت) أى الذى هو
كلام غير ابن الرفعة
لكن هذا إنما يأتى مع
قطع النظر عن قوله لأن
الميت لا يقرأ عليه

استواء خوفه ورجائه لأن الغالب في القرآن ذكر الترغيب والترهيب معا، وفي الأحياء إن غلب داء القنوط فالرجاء أولى أو داء أمن المكر فالخوف أولى وإن لم يغلب واحد منهما استويا قيل وينبغي حمل كلام المجموع على هذه الحالة . أما المريض غير المحتضر فالمعتمد فيه أنه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما مر . والظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومندوب وحرام ومباح ، فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم ظن السوء به لأنه قد دل على نفسه كما أن من ستر على نفسه لم يظن به إلا خير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائر باجماع المسلمين ما يظن الشاهد أن في التقويم وأروش الجنائيات وما يحصل بخير الواحد في الأحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعا والبيّنات عند الحكم (فاذا مات غمض) ندبا «لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سامة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر» رواه مسلم أي ذهب أو شخص ناظرا إلى الروح أين تذهب . لا يقال كيف ينظر بعدها . لأننا نقول يبقى فيه من آثار الحرارة الغريزية عقب مفارقتها ما يقوى به على نوع تطلع لها كما يدل له ما يأتي ، وقد قيل إن العين أول شيء يخرج منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد ، ويسبق كما في المجموع أن يقول حال إغماضه بسم الله وعلى مسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعند حمله بسم الله ثم يسبح ،

(قوله فالواجب حسن الظن بالله) انظره مع قوله المارّ في غصون المتن ندبا وما في حاشية الشيخ لا يخلو عن وقفة ولعل مراد الشارح بحسن الظن الواجب عدم اليأس من رحمة الله إذ اليأس منها من الكبائر (قوله والحرام) سكت عن المندوب وفي الدميري والمندوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين

(قوله استواء خوفه) أي الأليق به ذلك (قوله فالواجب حسن الظن بالله) بأن لا يظن به سوء كنسبته لما لا يليق به (قوله والمباح الظن الخ) لم يذكر المندوب مع أنه ذكره في الأجمال للتصريح به في عبارة المصنف ولعل المراد به أنه يستحضر أن الله تعالى يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك فلا ينافي أن حسن الظن بالله سبحانه واجب لما قدمنا أن المراد به أن لا يظن به سوء ولم يذكر المكروه أيضا ولعله لعدم تأتية وقد يصور بأن ظن في نفسه أن الله تعالى لا يرحمه لكثرة ذنوبه هذا ، وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه إن عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم إباحة ظن السوء بمن اتصف بذلك (قوله فاذا مات غمض) أي ولو أعمى لثلا يقبح منظره بعد الموت ثم رأيت سم على بهجة صرح بذلك وقال في الإيعاب وظاهر كلامهم أن المريض لا يسن له تغميض عيني نفسه قبيل موته وإن أمكن بلا مشقة لكن بحث بعضهم ندبه إن لم يحضر عنده من يتولاه اه (قوله إن الروح إذا قبض) فيه تذكير الروح وفي المختار أنه يذكر ويؤنث (قوله تبعه البصر) زاد في شرح الروض ثم قال: اللهم اغفر لأبي سامة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يارب العالمين وافسح له في قبره وتور له فيه اه عميرة . أقول: وينبغي أن يقال مثل ذلك فيمن يغمض الآن فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام (قوله ما تقوى به على نوع تطلع لها) ذكر حج قبل هذا مانصه يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر أن القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح فينثذ تجمد العين ويقبح منظرها (قوله إن العين أول شيء يخرج منه) عبارة الأسنوي آخر شيء الخ ، وفي الشيخ عميرة مانصه: قيل إن العين آخر شيء تنزع منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد

مادام يحمله (وشدّ لحياه بعصاة) عريضة تعمهما يربطها فوق رأسه حفظاً لفمه عن الهوامّ وقبح منظره (ولينت مفاصله) فيردّ أصابعه إلى بطن كفه وساعده إلى عضده وساقه إلى خذه وهو إلى بطنه ثم يمدّها تسهيلاً لغسله وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فإذا لينت المفاصل لانت حينئذ وإلا لم يمكن تليينها بعد ولو احتاج في تليين ذلك إلى شيء من الدهن فلا بأس حكاها المصنف عن الشيخ أبي حامد والحاملي وغيرهما (وستر جميع بدنه) إن لم يكن محرماً (ثوب) فقط «لأنه عليه الصلاة والسلام سجد حين مات بثوب حبرة» هو بالإضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة نوع من ثياب القطن يفسج بالين (خفيف) لثلا يحميه فيسرع إليه الفساد ويكون ذلك بعد نزع ثيابه ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لثلا ينكشف، أما المحرم فيستر منه مايجب تكفينه منه (ووضع على بطنه شيء ثقيل) بأن يوضع فوق الثوب كما اعتيد أو تحته من حديد كسيف ومراة وسكين بطول الميت ثم طين رطب ثم ماتيسر لثلا يتنفخ وقدره أبو حامد بعشرين درهماً أي تقرّيباً قال الأذرعى وكأنه أقلّ ما يوضع وإلا فالسيف يزيد على ذلك ويظهر أن الترتيب بين الحديد وما بعده للأكل لأصل السنة. ويسنّ صون المصحف عنه احتراماً له وألحق به الأسنوى كتب العلم المحترم (ووضع على سرير ونحوه) ندبا مما هو مرتفع كدكة من غير فرش لثلا يتغير بنداوتها ولثلا يحمى عليه الفرش فيغيره فان كانت صلبة فلا بأس بوضعه عليها.

(قوله لثلا يتغير بنداوتها)

لم يتقدم للضمير مرجع ولعل مرجعه سقط من الكتبة وعبارة الروض ولا يجعل على الأرض لثلا يتغير بنداوتها

(قوله مادام يحمله) أي إلى المغتسل ونحوه وأما مايفعله أمام الجنازة فسيأتي (قوله يربطها) بابه ضرب ونصر اه مختار (قوله حفظاً لفمه عن الهوام) عبارة المصباح: والحامة ما له سمّ يقتل كالحية قاله الأزهري والجمع الهوام مثل دابة ودواب، وقد أطلقت الهوام على ما يؤذى قال أبو حاتم ويقال لدواب الأرض جميعاً الهوام ما بين قملة إلى حية، ومنه حديث كعب بن عجرة «أيؤذيك هوامّ رأسك» والمزاد القمل على الاستعارة بجامع الأذى اه وفي النهاية، وفيه «كان يعوذ الحسن والحسين فيقول أعيند كما بكلمات الله التامة من كل سامة» بالسین المهملة «وهامة» الهامة كل ذات سمّ يقتل والجمع الهوام فأما ما يسم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزنبور، وقد تقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل كالخشرات اه وهي تفيد أنه ليس فيه استعارة (قوله فلا بأس) ظاهره إباحة ذلك ولو قيل بندبه حيث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قيل بوجوبه إذا توقف إصلاح تكفينه على وجه يزيل إزاراه لم يبعد (قوله سجد حين مات بثوب حبرة) ظاهر السياق يشعر بأنه غطى بعد نزع ثيابه عنه صلى الله عليه وسلم وقضية ما يأتي في قوله وذلك لما اختلفت الصحابة الخ خلافة فاعل المراد هنا أنه غطى فوق ثيابه فيكون استدلالاً على مجرد الستر بالثوب لا بقيد كونه بعد نزع الثياب (قوله بقي شيء آخر) وهو أنه قد يقال الهاتف لا يثبت به حكم فكيف رجعت الصحابة رضى الله عنهم إليه ويمكن أن يقال يجوز أنه ظهر لهم بالاجتهاد حين سماع الهاتف موافقة الطالبين لعدم تجريده من ثيابه فلم يستندوا في ذلك لمجرد الهاتف (قوله لثلا تحميه) بضم التاء قال في المختار حمى النار بالكسر والتنوير أيضاً اشتدّ حرّه ثم قال وأحمى الحديد في النار فهو محمى ولا تقل حماه (قوله مايجب تكفينه منه) أي وهو ماعدا رأسه (قوله بأن يوضع فوق الثوب) أي وهو أولى كما بحثه غير واحد وزعم أخذه من المتن غير صحيح لأن فيه كالروضة عطفه على وضع الثوب بالواو حج (قوله ويسنّ صون المصحف عنه) بل يحرم إن مسّ أو قرب مما فيه قدر ولو طاهراً أو جعل على هيئة تنافى تعظيمه اه حج (قوله كدكة من غير فرش لثلا يتغير) أي لا على الأرض لثلا يتغير الخ.

(ونزعت) عنه ندبا (ثيابه) الخيطة التي مات فيها بحيث لا يرى شيء من بدنه لئلا يسرع فسادها سواء أ كان الثوب طاهرا أم نجسا مما يغسل فيه أم لا أخذنا من العلة (ووجه للقبلة) إن أمكن (كمحتضر) فيما مر . نعم بحث الأذرعى أخذنا من قولهم يوضع على بطنه شيء ثقيل أن المراد هنا إلقاؤه على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة ويمكن أن يقال لوضعه حالان أحدهما على جنبه كما هنا أى عقب موته ثم يجعل على قفاه بعده وكلامهم ثم فيه على أن وضعه على جنبه لا ينافي وضع شيء على بطنه لما مر أنه يوضع طولا أى مع شدة بنحو خرقة (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق محارمه) ندبا بأسهل يمكن مع الاتحاد في الذكورة والأنوثة أخذنا من قول الروضة يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فإن تولاه رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز وبحث الأذرعى جوازها من الأجنبية للأجنبية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد وكالحرم فيما ذكر الزوجان بالأولى (ويبادر) بفتح الدال ندبا (يغسله إذا تيقن موته) إكرام له وإلا ترك وجوبا إلى تيقنه بتغير ونحوه لاحتمال إغماء ونحوه، ومن أماراته استرخاء قدمه أو ميل أنفه أو انخلاع كفه أو انخفاض صدغه أو تقلص خصيه مع تدلى جلدتهما لأنه عليه الصلاة والسلام عاد طلحة بن البراء فقال « إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فإذا مات فاذنوني به حتى أصلى عليه وعجلوا به فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهرائي أهله » وعلم مما تقرر أن ذكرهم العلامات الكثيرة له إنما تفيد حيث لم يكن ثم شك .

(قوله ونزعت ثيابه) أى ولو شهيدا على المعتمد وتعاد إليه عند التكفين اه زيادى وينبغى أن محل ذلك ما لم يرد تغسيله حالا ثم رأيت في سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الأذرعى الخ يتجه أن يقال إن قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع وإلا نزع قال مر ونزعت ثيابه وإن كان نبيا لوجود العلة وهو خوف التغير المسرع للبلى قال ولا ينافيه ما ورد أنه حرم على الأرض أكل لحوم الأنبياء فكيف يخشى إسراع البلى لأن هذا يفيد امتناع أكل الأرض لا التغير والبلى في الجملة بوجه مخصوص اه سم على منهج وظاهره ولو نبينا صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ماسياتى من أنه عليه السلام غسل في ثوبه الذى مات فيه لاحتمال أنهم رأوا بقاءه عليه أصلح له عليه السلام أو أنه نزع بعد الموت وأعيد قبيل الغسل (قوله مما يغسل فيه) أشار به إلى رد ما قاله الأذرعى وعبارة حج . نعم بحث الأذرعى بقاء قميصه الذى يغسل فيه إن كان طاهرا إذ لا معنى لنزعه ثم إعادته لكن يشمر لحقوه لئلا يتنجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب المدفئة اه (قوله وعدم المس) قال سم على منهج بعد ما ذكر وما إلى اه (قوله وهو بعيد) أى فيحرم لأنه مظنة لرؤية شيء من البدن (قوله وإلا ترك وجوبا) ينبغى أن الذى يجب تأخيرها هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهما بتقدير حياته لا ضرورة فيهما . نعم إن خيف منهما ضرر بتقدير حياته امتنع فعلهما (قوله مع تدلى جلدتهما) أى ويمكن الاطلاع على ذلك برؤية حليته أو وقوع ذلك بلا قصد من غيرها (قوله أن تحبس بين ذلك الخ) أى تبقى بين ظهور أهله وهو بفتح النون قال في المختار يقال هو نازل بين ظهرانيهم بفتح الراء وظهراهم بفتح النون ولا تقل ظهرانيهم بكسر النون اه

(وغسله) أى الميت (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله (ودفنه فروض كفاية) إجماعاً للأمر به فى الأخبار الصحيحة سواء فى ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذمى إلا فى الغسل والصلاة فحلهما فى المسلم غير الشهيد كما يعلم مما يأتى ، ويم الخطاب بذلك كل من علم بموته من قريب أو غيره على المشهور بل ومن لم يعلم أن نسب إلى تقصير فى البحث كأن يكون الميت جاره (وأقل الغسل) ولو لنحو جنب (تعميم بدنه) بالماء مرة لأن ذلك هو الفرض فى الغسل من الجنابة ونحوها فى حق الحى فالميت أولى وبه يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظير مامر فى الحى فدعوى بعضهم أنهم أغفلوا ذلك ليست فى محلها (بعد إزالة النجس) عنه إن كان فلا تكفى لهما غسلة واحدة وهذا مبنى على ما صححه الرافعى فى الحى من أن الغسلة لا تكفى عن الحدث والنجس وصحح المصنف الاكتفاء بها وكأنه ترك الاستدراك هنا للعلم به مما هناك فيتحد الحكمان وهذا هو المعتمد وكلام المجموع يلوح به حيث قال بعد ذكره اشتراط إزالة النجاسة أولاً وقد مرّ بيانه فى غسل الجنابة . لا يقال ما هنا محمول على نجاسة تمنع وصول الماء إلى البشرة أو أن ما هناك متعلق بنفسه فجاز إسقاطه وما هنا بغيره فامتنع إسقاطه لأنه يخرج عن صورة المسئلة والثانى عن المدرك وهو أن الماء مادام متردداً على المحل لا يحكم باستعماله كما مرّ بيانه فتكفى غسلة لذلك (ولا تجب نية الغاسل) أى لا تشترط فى صحة الغسل (فى الأصح فيكفى) عنى هذا (غرقه أو غسل كافر) إذ المقصود منه النظافة وهى غير متوقفة على نية ، ومقابل الأصح تجب لأنه غسل واجب فافتقر إلى النية كغسل الجنابة ولا يكفى غرقه ولا غسل كافر على هذا فينبى الغسل الواجب أو غسل الميت (قلت : الأصح المنصوص وجوب غسل الغريق ، والله أعلم) لأننا مأمورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا وإن شاهدنا الملائكة تغسله لأننا تعبدنا بفعلنا له بخلاف الكفن .

(قوله أنه) أى القول المذكور ولك أن تقول من أين أن صورة المسئلة هنا فيما إذا كانت النجاسة لا تمنع وصول الماء إلى البشرة (قوله والثانى عن المدرك) لك أن تقول لا يضرّ خروجه عن المدرك لما خلفنا من تعلقه بالغير.

(قوله وغسله الخ) قال سم على حج : فرع لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفى لا يبعد أنه يكفى ولا يقال مخاطب بالفرض غيره لجواز أنه إنما خوطب بذلك غيره لعجزه فاذا أتى به كرامة كفى . فرع آخر لو مات إنسان موتاً حقيقياً وجهر ثم أحيى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لاشك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خلافاً لما توهمه وينبغى أن مثله ما لو غسل ميت ميتاً آخر وفى فتاوى حج الحديثية ما حصله أن من أحيى بعد الموت الحقيقى بأن أخبر به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وأن الحياة الثانية لا يعول عليها لأن ذلك تشريع لما لم يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك ممتنع بلا شك أه أى وعليه فمن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلّى عليه وإنما تجب مواراته فقط وأما إذا لم يتحقق موته حكماً بأنه إنما كان به غشى أو نحوه (قوله فحلهما فى المسلم غير الشهيد) أى وإلا فى الذمى فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله (قوله فيتحد الحكمان) وهو الاكتفاء بغسلة واحدة فى الحى والميت ومعلوم أنه لا بد من إزالة عين النجاسة ووصفها (قوله أو غسل كافر) أى وصى ومجنون لأنهما من جنس المكففين بالغسل مع حصول المقصود بفعلهما أه سم على منهج وسيأتى ذلك فى قوله والأوجه الخ (قوله بخلاف الكفن) أى فإنا لم نتعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس لمصلحة الميت فقط بدليل أنه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وأنا لو عجزنا عن طهارته بالماء وجب تيممه مع أنه لا نظافة فيه .

ومثله الدفن لأن المقصود منه الستر ولذلك ينبش للغسل دون التكفين والأوجه سقوطه بتغسيل غير المكفين والاكتفاء بتغسيل الجثث كما مر من انعقاد الجمعة بهم (والأكل وضعه بموضع خال) عن الناس لا يدخله إلا الغاسل ومعينه لأنه قد يكون ببذنه ما يخفيه وللولى الدخول وإن لم يغسل ولم يعن لحرصه على مصلحته ، وقد غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل وأسامة بنأول الماء والعباس واقف ثم وهو مقيد كما قاله الزركشى بما إذا لم تكن بينهما عداوة وإلا فكأجنبي ومراده بالولى أقرب الورثة

(قوله ومثله الدفن) ومثلهما الحمل اه سم على منهج (قوله بتغسيل غير المكفين) أى من نوع بنى آدم بدليل قوله قبل وإن شاهدنا الملائكة الخ (قوله والاكتفاء بتغسيل الجثث) خلافا لحج ذكورا كانوا أو إناثا ولا فرق فى الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد الميت والمغسل منهم فى الذكورة أو الأنوثة واختلافهما فى ذلك كما لو غسلت امرأة ذكرا أجنبيا فانه وإن حرم عليها ذلك يسقط به الطلب عنا وفى سم على حج تقييد الجنى بالذكورة اه وقد يتوقف فيه (قوله والأكل وضعه الخ) أى من الأكل إذ بقي منها أشياء أخر ، والتعبير به يشعر بأن غير هذه الحالة فيه كمال وهو مشكل بأن تغسله بحضرة الناس ونحو ذلك مما يخالف ما ذكر مكروه ويمكن الجواب بأن أكل بمعنى كامل لأن اسم التفصيل قد يستعمل بمعنى أصل الفعل أو بأن المراد بأن ماعدها كامل من حيث أداء الواجب وإن كان فيه عدم كمال من جهة أداء السنة ويؤيد الجواب الثانى أخذه فى مقابلة قوله أولا وأقل الغسل تعميم بدنه (قوله على والفضل) ظاهره أن عليا والفضل كانا يباشران الغسل فليراجع ، ثم رأيت فى حج على الثمائل فى آخر باب ماجاء فى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف بنو أبيه مانصه فغسله على لحديث جماعة منهم ابن سعد والبخارى والبيهقى والعقيلي وابن الجوزى فى الواهيات عن على كرم الله تعالى وجهه بلفظ «أوصانى النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله أحد غيرى فانه لا يرى عورتى أحد إلا طمست عيناه» زاد ابن سعد قال على فكان الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء الستروهما معصوبا العين . قال على رضى الله تعالى عنه فما تناولت عضوا إلا كأنما يقاله معى ثلاثون رجلا حتى فرغت من غسله وفى رواية «يا على لا يغسلنى إلا أنت فانه لا يرى أحد عورتى إلا طمست عيناه» والعباس وابنه الفضل يعينانه وقم وأسامة وشقران مولاه صلى الله عليه وسلم يصبون الماء وأعينهم معصوبة من وراء السترا وه قوله فانه لا يرى أحد عورتى لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو أنه لا يرى أحد عورتى إلا الخ أى وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك (قوله وإلا فكأجنبي) أى فيكون حضوره خلاف الأولى بقرينة قوله والأكل الخ (قوله ومراده بالولى أقرب الورثة) وعايه فلو اجتمع الابن والأب أو العم والجد فهل يستويان فى أن كلا منهما أدلى بواسطة واحدة أولا ويحتمل تقديم الابن على الأب وتقديم الجد على العم وينبغى أن من الأقرب هنا من أدلى بجهتين على من أدلى بجهة واحدة فيقدم الأخ الشقيق على الأخ للأب وهكذا فى العمومة وقضية التعبير بالأقرب تقديم الأخ للأعم والععم من الأم على ابن العم الشقيق أو للأب وإن كان ابن العم له عصوبة وينبغى أن يراد بالورثة ما يشمل ذوى الأرحام هذا وسيأتى أن أولاهم يغسله أولاهم بالصلاة عليه وكل من الأب والجد فى الصلاة عليه مقدم على الابن فيكونان مقدمين فى الغسل أيضا ، وعليه فيحتمل تخصيص ما هنا بما يأتى ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على إطلاقه ويفرق بأن ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقديم الأشفق بل روى الأقرب .

(مستور) عنهم كما في حال حياته . والأفضل أن يكون تحت سقف لأنه أستر له كما في الأم (على لوح) أو سرير هي لذلك لئلا يصبه الرشاش ويكون عليه مستلقيا كاستلقاء المختصر لكونه أمكن لغسله (ويغسل) ندبا (في قميص) لأنه أستر له « وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قميص » رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح وذلك لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجرده أم يغسله في ثيابه فغسلهم النعاس وسمعوا هاتفا يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية غسلوه في قميصه الذي مات فيه ، والأولى أن يكون باليا أي سخيلا بحيث لا يمنع وصول الماء إليه لأن القوى يحبس الماء ، والمستحب أن يغطي وجهه بخرقاة أول ما يضعه على المغتسل ذكره المزني عن الشافعي . والأفضل كونه (بماء بارد) لأنه يشد البدن والمسخن يرخيه إلا أن يحتاج إلى المسخن لو سخ أو برد فيكون حينئذ أولى ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع إليه الفساد والماء المالح أولى من العذب كما نقله الزركشي وأقره . قال ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم للخلاف في نجاسته بالموت والأولى أن يعد الماء في إناء كبير ويبعده عن الرشاش لئلا يقذره أو يصير مستعملا ويعد معه إناءين آخرين صغيرا ومتوسطا يغرف بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسله بالمتوسط قاله في المجموع (ويجلسه الغاسل على المغتسل) برفق (مائلا إلى ورائه) قليلا ليسهل خروج ما في بطنه (ويضع يمينه على كتفه وإبهامه في نقرة قفاه) لئلا تميل رأسه (ويسند ظهره إلى ركبته اليمنى) لئلا يسقط (ويمر يساره على بطنه إمرارا بليغا) أي مكررا المرة بعد المرة مع نوع تحامل لامع شدة لأن احترام الميت واجب قاله الماوردي (ليخرج ما فيه) من الفضلات خشية من خروجها بعد غسله أو تكفينه وتكون المبخرة حينئذ متقدمة بالطيب كالعود والعين مكثرا لصب الماء ليخفي ريح الخارج بل في المجموع عن بعض الأصحاب يستأن أن يبخر عنده من حين الموت ،

فرع — لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل وأكمل في التغسيل فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل وهل يجري ما قيل في الأقل والأقل كل في تغسيل الذي حتى إنه يجوز للغاسل أن يوضئه كوضوء الحي فيه نظرا له سم على منهج . أقول : وقوله يجوز للغاسل الأولى يطلب والأقرب أن طلب ذلك خاص بالمسلم لأن غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب ما هو مستحب فيه . أما الجواز فلا مانع منه وأما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي (قوله والأفضل أن يكون تحت سقف) هو مساو لقول غيره والأولى أن يكون الخ ومثله ويستحب فالألفاظ الثلاثة مترادفة خلافا لمن فرق بينها (قوله لكونه أمكن) أي أسهل (قوله وسمعوا هاتفا يقول) إن قلت : الهاتف بمجرد لا يثبت به حكم . قلت : يجوز أن يكون انضم إلى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل وأجمعوا عليه فالاستدلال إنما هو باجماعهم لاسماع الهاتف (قوله والأولى أن يكون باليا أي سخيلا) تفسيره به يقتضي أنه مرادف له وليس كذلك وعبرة المصباح سخي الشوب سخي وزان قرب قربا وسخافة بالفتح رق لقلّة غزله فهو سخي ومنه رجل سخي وفي عقله سخي أي نقص اه وعبرة شرح البهجة الكبير باليا أو سخيلا ومثله في شرح المنهج (قوله والمستحب أن يغطي وجهه) أي لأن الميت مظنة التغير ولا ينبغي إظهار ذلك (قوله والماء المالح أولى) أي أصالة فلا يتدب مزج العذب بالملح (قوله ولا ينبغي أن يغسل بماء زمزم) أي فيكون الغسل به خلافا للأولى (قوله مع نوع تحامل) أي قليل (قوله لامع شدة) أي بحيث لو كان حيا لأضره التحامل اه كذا بهامش عن الشيخ صالح البلقي .

لاحتمال ظهور شيء فتغلبه رائحة البخور (ثم يضجعه لقفاه) أى مستلقيا كما كان أولا (ويغسل بيساره وعليها خرقة) ملفوفة بها (سواتيه) أى قبله ودبره وكذا ما حولهما كما يستنجى الحى بعد قضاء حاجته والأولى خرقة لكل سواة على ما قاله الإمام والغزالي ، ورد بأن المبادعة عن هذا المحل أولى ولف الخرقة واجب لحزمة مس شيء من عورته بلا حائل (ثم يلف) خرقة (أخرى) على يده اليسرى بعد أن يلقى الأولى ويغسل يده بماء وأشنان أو نحوه إن تلوث كما قاله الرافعي (ويدخل أصبعه) السبابة (فمه) كما بحثه الشيخ من اليسرى كما صرح به الخوارزمي واعتمده الأسنوي وغيره وتكون مبالغة بالماء ، ويؤيده أن المتوضي يزيل ما في أنفه بيساره وفارق الحى حيث يتسوك بالمني للخلاف ولأن القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا ، ولا يفتح أسنانه لئلا يسبق الماء لجوفه فيسرع فساده (ويمرّها على أسنانه) كما فى الحى (ويزيل) بأصبعه الخنصر مبالغة بماء (ما فى منخريه) بفتح الميم أشهر من كسرهما وبكسر الحاء (من أذى) كما فى مضمضة الحى واستنشاقه (ويوضئه) بعد ما تقدم (كالحى) ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق ويميل رأسه فيهما كيلا يسبق الماء جوفه ومن ثم لم يندب فيهما مبالغة كما قاله الماوردي ولا يكتفى عنهما مامراً آنفا لأنه كالسواك وزيادة فى التنظيف ويتبع بعود لين ما تحت أظفاره إن لم يقامها ، وظاهر أذنيه وصماخيه والأولى كما يفيد كلام السبكي أن يكون ذلك فى أول غسله بعد تليينها بالماء ليتكرر غسل ماتحتها والأوجه كما بحثه الزركشى أنه ينوى بالوضوء المسنون كما فى الغسل (ثم يغسل رأسه ثم لحيته بسدر ونحوه) نخطمى والسدر أولى لأنه أمسك للبدن وأقوى للجسد ولتنص عليه فى الخبر .

(قوله ورد بأن المبادعة عن هذا المحل أولى) عبارة شرح الروض والجمهور رأوا أن الإسراع فى هذا المحل والبعد عنه أولى (قوله كما بحثه الشيخ) راجع إلى التقييد بالسبابة وكان الأولى ذكره عقبه (قوله بفتح الميم أشهر من كسرهما وبكسر الحاء) فى التحفة بفتح أوله وثالثه وكسرهما وضمهما وفتح ثم كسر وهى أشهر (قوله وظاهر أذنيه وصماخيه) انظر هذا معطوف على ماذا ومثله فى الإمداد .

(قوله لاحتمال ظهور شيء) يؤخذ من ذلك أنه لو كان فى محل وحده لا يسن ذلك مادام وحده إلا أن يقال الملائكة تحضر عند الميت فتنزّل الرحمة عندهم وهم يتأذون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه خاليا أولا (قوله ثم يضجعه لقفاه) فى تعبيره بالاضطجاع تجوز . وحقيقته أن يلقى على قفاه فى المختار : ضجع الرجل وضع جنبه بالأرض وبابه قطع وخضع فهو ضاجع وأضجع مثله وأضجعه غيره (قوله لحزمة مس شيء من عورته) أى ولومن أحد الزوجين ثم رأيت حج صرح بذلك حيث قال بعد قوله بلا حائل حتى بالنسبة لأحد الزوجين اهـ لكن نقل سم على حج عن الشارح فيما يأتى تقييد الوجوب بغير الزوجين اهـ ويتوقف فيه بما يأتى من قول الشارح بعد قول المصنف ويلفان خرقة ولا مس من قوله لا يقال هذا مكرر مع مامراً من لف الخرقة إلى أن قال : فقد قيل ذلك فى لف واجب وهو شامل لهما وسيأتى ما فيه (قوله ثم يلف) من باب ردّ (قوله ولا يفتح أسنانه) أى يسن أن لا يفتح أسنانه فلو خاف وفتح فإن عد إزراء أو وصل الماء لجوفه حرم وإفلا . نعم لو تنجس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح أسنانه اتجه فتحها وإن علم سبق الماء إلى جوفه (قوله وبكسر الحاء) وقيل بفتحهما ، وقيل بضمهما ، وقيل بكسرهما اهـ حج وهذه الأخيرة قد تستفاد من قول الشارح بفتح الميم أشهر من كسرهما اهـ (قوله ولا يكتفى عنهما) أى المضمضة والاستنشاق (قوله مامراً آنفا) أى فى قول المصنف ويدخل أصبعه الخ (قوله ويتبع بعود) أى وجوبا إن علم أن تحتها ما يمنع من وصول الماء وإلا فندبا ولا فرق فى حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيما أولا (قوله أنه ينوى) أى وجوبا (قوله الوضوء المسنون) يفيد أنه لابد فى وضوء الميت من النية بخلاف الغسل .

(ويسرحهما) أى شعر رأسه ولحيته إن تلبد فهو شرط لتسريحهما مطلقا كما هو ظاهر كلام
المجموع وغيره وجرى عليه جماعات وهو المعتمد والأوجه كما هو قضية كلامهم تقديم تسريح
الرأس على اللحية تبعا للغسل ونقله الزركشى عن بعضهم (بمشط) بضم الميم وكسرها مع إسكان
الشين وضمها مع الميم لإزالة ما فيها من سدر ووسخ كما فى الحى (واسع الأسنان) لئلا ينتف
الشعر (يرفق) ليعدم الانتاف أو يقل (ويرد المنتف إليه) استحبابا بأن يضعه فى كفه ليدفن
معه إكراما له . وقيل يجعل وسط شعره . وأما دفعه فسيأتى (ويغسل) بعد ما مر (شقه الأيمن)
مما يلي الوجه من عنقه إلى قدمه (ثم الأيسر) كذلك (ثم يحرفه إلى شقه الأيسر فيغسل شقه
الأيمن مما يلي القفا والظهر) من كتفه (إلى القدم ثم يحرفه إلى شقه الأيمن فيغسل الأيسر
كذلك) أى مما يلي قفاه وظهره من كتفه إلى القدم . وقيل يغسل شقه الأيمن من مقدمه ثم من
ظهره ثم يغسل شقه الأيسر من مقدمه ثم من ظهره وكل سائغ والأول أولى كما نص عليه الشافى
والأكثرون وصرح به فى الروضة ، ويحرم كبه على وجهه احتراماً له بخلافه فى حق نفسه فى
الحياة حيث كره ولم يحرم إذ الحق له فله فعله (فهذه) الأغسال المذكورة مع قطع النظر عن
السدر ونحوه فيها كما قاله الشارح إنه يمنع الاعتداد بها وقد أشار بذلك إلى دفع اعتراض على
المصنف بأنه كان الأولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح إذ لا تكون محسوبة
إلا بعد صبه ولهذا قال المصحح فى عبارة المنهاج تقديم وتأخير ويوجد فى كلام بعض المتكلمين
عليه أن فيه حذفاً أيضاً ويوجه بأن تقديمه اقتضى حذفه من محله فخلو محله منه حذف له كما هو
ظاهر (غسلة) واحدة (ويستحب ثانية وثالثة) أيضاً فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فإن
حصلت بشفع سن الإيتار بواحدة ، فإن حصل بهن لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما . وقال
الماوردى هى أدنى السكال وأكمل منها خمس فسبع ،

(قوله فهو شرط
لتسريحهما مطلقا) أى
أى سواء فى ذلك المشط
واسع الأسنان وغيره
أى خلافا للإمداد من
جعل التلبد شرطا لسن
واسع الأسنان فقط

(قوله ويسرحهما) أى بعد غسلهما جميعا ، ويظهر أن هذا هو الأصل كحل فلو غسل رأسه ثم سرحها
وفعل هكذا فى اللحية حصل أصل السنة (قوله إن تلبد) مفهومه أنه إذا لم يتلبد لا يسق . وينبغى
أن يكون مباحا (قوله لتسريحهما مطلقا) انظر معنى الإطلاق ولعل المراد به أنه لا فرق بين كونه
محرم وغيره وأن مقابل المعتمد يفصل بين المحرم وغيره ، ويحتمل أن المراد بالإطلاق سواء كان
واسع الأسنان أولا وهو الذى اقتضاه كلام الروض (قوله بضم الميم) عبارة القاموس : المشط
مثلثة وككتف وعنق وعتل ومنبر آلة يمشط بها اه وقوله ومنبر أى فيقال فيه يمشط (قوله
ثم يحرفه) أى يميله (قوله والأول أولى) أى لقلة الحركة فيه (قوله احتراماً له) ومعلوم أن
محله حيث لم يضطر الغاسل إلى ذلك والإجاز بل وجب (قوله فله فعله) أى يتركه الأكمل ولو قال
فله تركه كان أولى (قوله إنه يمنع) أى لأنه يمنع الخ (قوله زيد حتى يحصل) زاد فى شرح
البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث ، والفرق أن طهارة
الحى محض تعبد وهنا المقصود النظافة ولا فرق فى طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسبل
وغيرهما (قوله فسبع) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانقضاء وعليه فمأخوذة السبع ،
ولعل صورتها بأن حصل الانقضاء بالسادسة فيسن سابعة للإيتار .

والزيادة إسراف. (و) يستحب (أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي) بكسر الخاء وحكى ضمها للتنظيف والانتقاء (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقه إلى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه فلا تحسب غسلة السدر ولا مأزىل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للطهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى من الثلاث به وهى المسقطه للواجب ولا تختص الأولى بالسدر بل الوجه كما قال السبكي التكرير به إلى حصول الانتقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فإذا حصل النقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة كغسل الحى فالثلاث تحصل من خمس كما قد يستفاد من كلام الشارح بأن يغسل بماء وسدر ثم بماء مزيل له فهما غسلتان غير محسوبتين ثم بماء قراح ثلاثا أو من تسعة وله في تحصيل ذلك كيفيتان. الأولى أن يغسله مرة بسدر ثم ماء مزيل ثم ماء قراح فهذه ثلاثة يحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام الثلاث. الثانية أن يغسله بسدر ثم مزيل له وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى فيما يظهر وعلم مما تقرر أن نحو السدر مادام الماء يتغير به يمنع الحسبان عن الغسل الواجب والمندوب وعلم أن اقتصار المصنف كالروضة تبعا للأعجاب على الأولى محمول على بيان أقل الكمال واقتضاء المتن استواء السدر والخطمي ينازعه قول الماوردى السدر أولى للنص لأنه أمسك للبدن الآن يحمل على الاستواء في أصل الفضيلة قيل وإفهام الروضة الجمع بينهما غريب واستحب المزني إعادة الوضوء مع كل غسلة وفيه نظر بل ظاهر كلامهم يخالفه. (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث التى بالماء القراح (قليل كافور) وفي الأخيرة أكد للخبر الآتى ولتقوية البدن ودفعه الهوام ويكره تركه كما في الأم وخرج بقليل الكثير بحيث يفحش التغير به فانه يسبب الماء الطهورية مالم يكن صلبا كما مر أول الكتاب ومحل ذلك في غير المحرم أمأهو فيحرم وضع الكافور في ماء غسله ثم بعد تكميل الغسل تلين لليت مفاصله ثم ينشف تنشيفا بليغا لئلا يتقل أ كفانه فيسرع اليه الفساد ولا يأتى في هذا التنشيف الخلاف المار في تنشيف الحى. والأصل فيأمر خبر الصحيحين «أنه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضى الله عنها ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك بماء وسدر واجعلن في الأخيرة كافورا أو شيئا من كافور ،

(قوله والزيادة) أى على السبع إسراف أى وإن كان مسبلا لأن السبع هنا كالثلاث في الوضوء بجامع الطلب وقد قالوا فيه إن استحباب الثلاث لافرق فيه بين المملوك وغيره ويؤيد ذلك قول الشارح الآتى إلى حصول الانتقاء الخ (قوله بكسر الخاء) وحكى فتحها اه محلى ومثله في شرح البهجة الكبير وفي القاموس والخطمي أى بكسر الخاء أخذنا من ضبطه بالقلم ويفتح نبات محمل منضج ملين نافع لعسر البول والحصا والنسا وعبارة المصباح والخطمي بكسر الخاء وبشد الياء غسيل معروف فقوله وحكى ضمها يحتمل أنه سبق قلم وأن الأصل وحكى فتحها ليوافق كلام هؤلاء ويحتمل أنها لغة (قوله وفيه نظر) معتمد (قوله بعد تكميل الغسل) زاد حجج كائنائه (قوله لئلا يتقل أ كفانه الخ) زاد في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وبهذا فارق غسل الحى ووضوءه حيث استحبا ترك التنشيف فيهما اه (قوله والأصل فيأمر خبر الصحيحين الخ) قال حجج في شرح الشمايل قبيل باب ما جاء في فراشه صلى الله عليه وسلم وفيه أنه ألقى إليهن حقوه أى إزاره وأمرهن أن يجعلنه شعارها الذى يلي جسدها اه وقد يؤخذ منه أنه لا بأس بأخذ شيء من آثار الصالحين وجعله كذلك .

قالت أم عطية منهن ومشطناها ثلاثة قرون وفي رواية فضرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها»
وقوله أو خمسا إلى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة إلى الزيادة على الثلاث مع مراعاة الوتر
لا التحخير وقوله إن رأيتن أى إن احتجتن وكاف ذلك بالكسر خطابا لأم عطية ومشطنا وضرنا
بالتخفيف وثلاثة قرون أى صفائر القرنين والناصية (فلو خرج) من الميت (بعده) أى الغسل
(نجس) ولومن الفرج وقبل التكفين أو وقع عليه نجس في آخر غسله أو بعده (وجب إزالته
فقط) من غير إعادة غسل أو غيره لسقوط الفرض بما جرى وحصول النظافة بإزالة الخارج (وقيل)
فيما إذا لم يكفن تجب إزالته (مع الغسل إن خرج من الفرج) ليختم أمره بالأكل (وقيل) في
الخارج منه تجب إزالته مع (الوضوء) بالجر على ما تقرر وإن كان قليلا إذ جر المضاف إليه مع حذف
المضاف قليل لا الغسل كما في الحى أما بعد التكفين فيجزم بغسل النجاسة فقط وما في المهمات عن
فتاوى البغوى أنه لا يجب غسلها أيضا إذا كان بعد التكفين مردود ولا يصير الميت جنبا بوطء
أو غيره ولا محدثا بمس أو غيره لانتفاء تكليفه ثم شرع في بيان الغاسل فقال (ويغسل الرجل الرجل
والمرأة المرأة) فكل أو لى صاحبه وسيأتى ترتيبهم قال الشارح هذا هو الأصل والأول فيهما هو المنصوب
بل هو هكذا بخط المصنف وذلك ليصح إسناد يغسل المسند للذكر للمرأة لوجود الفاصل بالمفعول
كفى قولهم أتى القاضى امرأة وما ذكره ليس بمتعين بل يجوز رفع الأول منهما ويكون من عطف
الجمل و يقدر في الجملة المعطوفة فعل

(قوله قالت أم عطية) اسمها نسبة بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المشنة التحتية وبالموحدة
وقال ابن معين بفتح النون وكسر السين وهى بنت الحرث وقيل بنت كعب الأنصارية رضى الله
عنهما اه من جامع الأصول لابن الأثير (قوله وكاف ذلك بالكسر) تبع في ذلك البرماوى في
شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لأن الخطاب لأم عطية فيما يظهر وإلا لقال ذلكن اه
فجعل الدليل على كونه خطابا لأم عطية مجرد العدول عن الجمع إلى الافراد لكن قال الدمياطى
في المصباح إنه مما قامت فيه ذلك بالكسر مقام ذلكن وقد مر مثله اه وهو ظاهر في أن
الخطاب ليس لأم عطية وحدها بل لجملة الغاسلات وإنما لم يجعل ضمير الجمع في ابدآن ورأيتن
قائما مقام ضمير الواحدة فيكون الكل خطابا لأم عطية لعله لأن جملة الغاسلات مقصودة بالأمر
لمباشرتهن ويجوز أن أم عطية هى التى شافها النبي صلى الله عليه وسلم بالأمر فأقامها مقامهن
في الخطاب مع كونه في الحقيقة للكل وكتب أيضا قوله وكاف ذلك بالكسر أى في الموضعين كما
نقل عن شيخ الاسلام في شرح الاعلام وهو ظاهر إطلاق الشارح (قوله وضرنا بالتخفيف)
لعل حكمة التعبير بالتخفيف أنه الواقع لأن الميت لا ينبغي المبالغة في تسريحه وإلا فيجوز
التشديد فيه للمبالغة (قوله بالجر على ما تقرر) أى في قوله تجب إزالته مع الوضوء وقرر حج ما
يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء (قوله لا الغسل) أى فلا يجب (قوله ويغسل
الرجل الرجل الخ).

تنبيه — لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بأن قصد به الغسل عن الجنابة مثلا إذا كان
جنبا ينبى وفاقا لم أنه يكفي بناء على أنه لا يشترط النية وأن المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا
بشروط النية وكان جنبا فقص الغاسل الغسل عن الجنابة ينبى وفاقا لم أنه يكفي كما لو اجتمع على
الحى غسلان واجبان فنوى أحدهما فانه يكفي اه سم على منهج .

مبدوء بعلامة التأنيث على أنه يصح ذلك بدون ما ذكر لأنه معطوف فهو تابع ويغفر فيه ما لا يغفر في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر ولا يعترض بكون الرجل يغسل المرأة وعكسه في صور إذ كلامنا في الأصل كما قاله الشارح فهو كالمستثنى والقياس امتناع غسل الرجل للأمرد إذا حرّمتنا النظر له إلحاقه بالمرأة (ويغسل أمته) أي يجوز له ذلك ولو مكاتبته أو مدبرة وأم ولد وذمية لأنهن مملوكات له فأشبهن الزوجة بل أولى للملكة الرقبة مع البضع والكتابة ترتفع بالموت ما لم تكن المتوفاة منهن متزوجة أو معتدة أو مستبرأة لتحريم بضعهن عليه وكذا المشتركة والمبعدة بالأولى وقضية التعليل أن كل أمة تحرم عليه كوثنية وجوسية كذلك وهو المعتمد كما بحثه البارزي وإن قال الأسنوي مقتضى إطلاق المنهاج جواز ذلك لا يقال المستبرأة إما مملوكة بالسبي والأصح حلّ التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها أولى أو غيره فلا تحرم عليه الخلوة بها ولا لمسها ولا النظر إليها بغير شهوة فلا يمتنع عليه غسلها لأننا نقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم بضعها كما صرح به في المجموع فأشبهت المعتدة بجامع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي (و) يغسل (زوجته) ولو كتابية وإن لم يرض به رجال محارمها من أهل ملتها وشمل ذلك ما لو نكح أختها أو نحوها أو

(قوله وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر الخ) أي يقال في توجيه كلام الشارح أيضا .

(قوله مبدوء بعلامة التأنيث) كأن يقال وتغسل المرأة المرأة (قوله بدون ما ذكر) والحصول الفصل بالمعطوف عليه وهو كاف اه سم على حج (قوله يفيد الحصر والاختصاص) قال الشيخ عميرة بعد ما ذكر وفيه أن إفادة الاختصاص إنما هو في تقديم المفعول على عامله وأما كونها في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلمه اه . أقول : وفيه أنه قال في التلخيص تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر ، وهو مخالف لما ذكره الحشى ، اللهم إلا أن يقال إن ما ذكره الحشى بحسب الوضع وما في التلخيص بحسب الاستعمال فليراجع (قوله والقياس امتناع غسل الرجل للأمرد) خلافا للحج .

تنبيه — قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يحضر محرم له ييم أيضا بناء على حرمة النظر إليه اه وواقفه مـ لكن قيده بما إذا خشى الفتنة لأنه اعتمد ما صححه الرافعي من أنه لا يحرم النظر للأمرد إلا عند خوف الفتنة وهذا مما يتبلى به فإن الغالب إن يغسل المرد الحسان هم الأجانب فليتأمل اه سم على منهج وظاهره وإن لم يوجد غيره وينبغي أن يقال إن لم يوجد إلا هو جازله ويكف نفسه ما أمكن قياسا على ما قالوه في الشهادة من أنه يجوز للأجنبي النظر للشهادة بل يجب عليه وإن خاف الفتنة إن تعين ويكف نفسه ما أمكن إلا أن يفرق بأن للغسل هنا بدلا بخلاف الشهادة فانه ربما يضيع الحق بالامتناع ولا بدل لها ، ولعله الأقرب (قوله إذا حرمتنا النظر) أي بأن خيف الفتنة على المعتمد (قوله ويغسل أمته) أي لا العكس فلا يجوز لواحدة من الأمة وما بعدها أن تغسل سيدها لزوال ملكه عنها ولأن المكاتب كانت محرمة عليه شرح البهجة الكبير وعبارة الحلى أيضا بخلاف الأمة لا تغسل سيدها في الأصح والمراد بأمته التي يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ إحدى أختين كل منهما في ملكه ثم ماتت من لم يطأها قبل تحریم الأخرى فانه لا يجوز له أن يغسلها على ما يقتضيه قوله الآتي لتحريم بضعهن عليه (قوله أو معتدة) أي ولو من شبهة وكما لا يغسل زوجته المعتدة عن شبهة لا تغسله كما سيأتي .

أر بعا سواها لأن حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل التوارث «وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة رضي الله عنها: ماضرك لومت قبلي لغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك» رواد النسائي وابن حبان قال الوالد رحمه الله تعالى حجة الخبر «إذا كنت تصبح عروسا». ومعنى قوله ماضرك إلى آخره أنه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لأنها لا تموت قبله لأن لو حرق امتناع لامتناع (وهي تغسل زوجها) بالاجماع ولما صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نسأوه أى لو ظهر لها قولها المذكور وقت غسله عليه الصلاة والسلام ما غسله إلا نسأوه لمصلحة بالقيام بهذا الغرض العظيم ولأن جميع بدنه يحل لمن نظره حال حياته ولأن أبا بكر أوصى بأن تغسله زوجته أسماء بنت عميس ففعلت ولم ينكره أحد ولا أثر لانقضاء عدتها بوضع عقب موته ولا لنكاحها غيره لأنه حق ثبت لها فلا يسقط كاليراث ويعلم مما سيأتى أن الكافر لا يغسل مسما أن الذمية إنما تغسل زوجها الذى لا الرجعية فلا تغسله حرمة المس والنظر عليها وإن كانت كالزوجة فى النفقة ونحوها ومثلها بالأولى البائن بطلاق أو فسخ وألحق بها الأذرى الزوجة المعتدة عن وطء شبهة فلا تغسل زوجها ولا عكسه كما لا يغسل أمته المعتدة وفارقت المكاتبه وإن استويا فى جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة بأن ألحق فيها تعلق بأجنبى بخلافه فى المكاتبه فاندفع رد الزركشى له بقياسها عليها (ويلفان) أى السيد فى تغسيل أمته وأحد الزوجين فى تغسيل الآخر (خرقة) على يدهما استحبابا (ولامس) واقع بينهما وبين الميت أى لا ينبغى ذلك لئلا ينتقض وضوء الغاسل فقط أما وضوء المغسول ،

(قوله إذا كنت تصبح عروسا) ولا يقال فيه رضاها بموته صلى الله عليه وسلم لأنها علمت بقوله صلى الله عليه وسلم لومت أنها لا تموت قبله فلو طلبت غير ذلك لكان فيه عدم تصديقه فيما أخبر به أو طلب مستحيل فليتأمل (قوله وهي تغسل زوجها) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافى هذا ما يأتى له من أنها لاحق لها فى ولاية الغسل لأن الكلام هنا فى الجواز (قوله ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نسأوه) انظر هل يرد أن هذا قول صحابى فلا يستدل به اه سم على منهج . أقول : لعل المراد أن قولها اشتهر ولم ينكر عليها أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله أى لو ظهر لها قولها الخ) هذا يدل على أنها ظهر لها أن نساء كن أحق بغسله من غيرهن من الرجال وهو لا يطابق المقصود من أن غسلهن جائز مع كون غيرهن من الرجال أحق ويمكن الجواب بأنه دل على الجواز والتقدم فصرف عن التقدم صارف فى أصل الجواز أو أن المعنى أنها تقول لو استقبلت من أمرى الخ لاسترضيت الدين هم أحق بالغسل وتوليننا غسله صلى الله عليه وسلم (قوله أن الذمية إنما تغسل زوجها) إن كان المراد أنها لاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وإن كان المراد أنها لا يمكن من التغسيل ففيه نظر لانه لا يلزم من عدم الأولوية عدم الجواز ثم رأيت بهامش عن شرح الروض والبهجة أنه يكره تغسيل الذمية زوجها المسلم وأن شيخنا الزيادى اعتمده وهو صريح فى قول المحلى إلا أن غسل الذمية لزوجها المسلم مكروه (قوله فلا تغسل زوجها) معتمد وذلك لحرمة النظر من الجانبين كما صرح به الشارح قبيل الخطبة (قوله أى لا ينبغى ذلك) أى لا يحسن فالمس مكروه فى غير العورة أما فيها فحرام لما مر فى قوله ولف الخرقه واجب لحرمة مس شيء من عورته بلا حائل .

(قوله لا يغسل عائشة لأنها لا تموت قبله) هذا قد ينتج نقيض المطلوب على أنه ليس معناه ماذكر لأن ماضرك دليل الجواب وليس الجواب قوله فغسلتك الخ كما هو ظاهر (قوله ولا أثر لانقضاء عدتها) لو أخره عن العلة بعده كان أولى (قوله ويعلم مما يأتى أن الكافر لا يغسل مسما) أى إن كان هناك غيره أخذ ما يأتى قريبا فى قوله ولو حضر الميت الذكر كافر ومسامة غسل ثم لك أن تقول إن كان مراد الشارح بما يأتى ماسيأتى فى قوله وشرط التقديم الاتحاد فى الاسلام والكفر فعلم هذا منه ممنوع لأن الكلام فيه فى التقديم وعدمه فلا يعلم منه حكم الجواز وإن كان مراده غير هذا فى أى محل (قوله على يدهما استحبابا) ظاهره ولو فى العورة وهو ما نقله عنه الشهاب سم فى حواشى التحفة .

فلا لما مر. لا يقال هذا مكرر مع ما مر من لف الخرقفة الشامل لأحد الزوجين فقد قيل ذاك في لف واجب وهو شامل لهما وهذا في لف مندوب وهو خاص بهما فلا تكرار. نعم الذي يتوهم إنما هو تكرار هذا مع من عبر بأنه. يسن لكل غاسل لف خرقفة على يده في سائر غسله ومع ذلك لا تكرار أيضا لأن هذا بالنظر لكرهاته المس وما هنا بالنظر لانتقاض الطهر به (فإن لم يحضر) ها (إلا أجنبي أو) لم يحضره إلا (أجنبية يعم) أى الميت حتما (في الأصح) فيهما إلحاقا لفقد الغاسل بفقد الماء إذ الغسل متعذر شرعا لتوقفه على النظر أو المس المحرم ويؤخذ منه أنه لو كان في ثياب سابعة وبحضرة نهر مثلا وأمكن غمسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر والأوجه كما أفاده الشيخ أنه يزيل النجاسة لأن إزالتها لا بد لها بخلاف الغسل ولأن التيمم لا يصح

(قوله فلا لما مر) أى فلا ينتقض وإن نقضنا طهر المأموس الحي لأن الشرع أذن له فيه للحاجة اه سم على منهج (قوله وهو شامل لهما) ومنه يعلم حرمة مس أحد الزوجين عورة الآخر وكرهاته مس ماعداها وبه صرح حج فيما تقدم ونقل ابن قاسم على حج هنا عن الشارح جواز مس العورة من كل منهما وعليه فما ذكره هنا من الندب مخصص لعموم قوله ثم ولف الخرقفة واجب وكأنه قيل إلا في حق الزوجين وهو ظاهر قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المس ولو للعورة عنده مكروهها لاحراما (قوله لأن هذا) أى ما ذكر من قوله بأنه يسن الخ (قوله إلا أجنبي) قال حج بعد قوله أجنبي كبير واضح والميت امرأة أو أجنبية كذلك ولم يذكر مفهومه قال سم عليه مفهومه أن الخنثى ولو كبيرا إذا لم يوجد إلا هو يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصرح به وقد بوجه القياس على عكسه أى من لهما تغسيله اه (قوله يعم) أى بحائل كما هو معلوم وكتب عليه سم على حج هل تجب النية أم لا اه رحمه الله . أقول : الأقرب الأول لأن الأصل في العبادة أنها لا تصح إلا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشوبرى على المنهج نصها جزم حج في الإيعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه (قوله في الأصح فيهما) ولو حضر من له غسلهما بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجده فتجب إعادة الصلاة هذا هو الأظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لأنها خاتمة طهارته اه سم على منهج . أقول : خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينبش لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل ، وليس هذا كما لو دفن بلا غسل فانه ينبش لأجله وذلك لأنه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغي أن مثل الدفن إدلاؤه في القبر فتنبه له فانه دقيق ونقل عن بعضهم في الدرس خلافه فليحذر (قوله لفقد الغاسل بفقد الماء) أى وذلك بأن يكون في محل لا يجب طاب الماء منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخير إلى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا (قوله لكل بدنه من غير مس) يؤخذ منه أنه لو كان كذلك وأمكن الصب عليه بحيث يصل الماء إلى جميع بدنه بلا مس ولا نظر وجب (قوله أنه يزيل النجاسة) أى الأجنبي رجلا أو امرأة أى وإن كانت على العورة فلو غمت بدنها وجبت إزالتها ويحصل بذلك الغسل وينبغي أن مثل ذلك التكفين ، ويفرق بينه وبين الغسل بأن له بدلا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن رجلا مات مع زوجته وقت جماعه لها وهو أنه يجوز بكل من الرجل والمرأة الأجنبية إزالة أحدهما عن الآخر وإن أدى إلى رؤية العورة .

(قوله فقد قيل ذاك في لف واجب) أى لأنه مفروض في السوءتين كما مر .

قبل إزالتها ، ولو حضر الميت الذكر كافر ومسامة غسله لأن له النظر إليه دونها وصلت عليه المسامة والولد الصغير الذي لا يشتهى يغسله الذكر والأنثى لحل نظره ومسه والحنثي المشكل الكبير يغسله المحارم منهما فان فقدوا يم كمالهم يحضر الميت إلا أجنبي كذا جزم به ابن المقرئ تبعاً لظاهر كلام أصله والذي صححه في المجموع ونقله عن اتفاق كلام الأصحاب وأن لكل من الفريقين تغسيله للحاجة واستصحاباً لحكم الصغير وهو إذا هو المعتمد . قال : ويغسل فوق ثوب ويحتاط الغاسل في غض البصر والمس ويفرق بينه وبين الأجنبي بأنه هنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الأنوثة بخلافه ثم ويفارق ذلك أخذهم فيه بالأحوط في النظر بأنه محل حاجة وبأنه لا يخاف منه الفتنة ومقابل الأصح يغسل الميت في ثيابه ويلف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه ، فإن اضطر إلى النظر نظر للضرورة . واعلم أن الرجال أولى بغسل الرجال للأمن من نقض طهر الحى كما مرّ فيتقدمون في غسل الرجل على الزوجة وأولاهم من ذكره بقوله (وأولى الرجال به) أى الرجل إذا اجتمع في غسله من أقاربه من يصلح لغسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال العصبات من النسب ثم الولاء كما سيأتى بيانهم في الفرع الآتى ثم الزوجة بعدهم في الأصح لما سيأتى في عكسه وكلامهم يشمل الزوجة والأمة وذكر فيها ابن الأستاذ احتمالين :

(قوله ولو حضر الميت الذكر كافر ومسامة غسله)
أى وجوباً أخذاً من قاعدة ماجز بعد امتناع يصدق بالوجوب وبناء على ما مر أنه مخاطب بفروع الشريعة فليراجع (قوله ويفرق بينه وبين الأجنبي) أى الواضح .

(قوله والولد الصغير) أى ذكر أو أنثى (قوله يغسله الذكر والأنثى) أى يجوز لكل منهما تغسيله لأنهما يجتمعان على غسله (قوله والحنثي المشكل) أى وكذا من جهل أذكر أم أنثى كأن أكل سبع مائه يميز أحدهما عن الآخر مره سم على منهج (قوله إن لكل من الفريقين تغسيله) أى عند فقد المحارم . وينبغي اقتضاه على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء وعبارة سم على منهج . قال الناشرى : تنبيه قال الأسنوى حيث قلنا إن الأجنبي يغسل الحنثي فينتجه اقتضاه على غسلة واحدة لأن الضرورة تندفع بها أه وقوله ويغسل أى الحنثي فوق ثوب أى وجوباً وقوله ويحتاط الغاسل زاد حجج ندبا (قوله ويفرق بينه وبين الأجنبي) أى حيث حرم على المرأة تغسيله ، ولا يخالف هذا ما سبق من أنه حيث تيسر غسله في ثوب سابغ بلا نظر ولا مسّ وجب لجواز تخصيص ما سبق كما تدل عليه عبارته بما لو أمكن إلقاؤه في نهر من غير مسّ ولا نظر لشيء من بدنه وما هنا بما لو غسل في ثوب مع الاحتياج إلى المسّ أو النظر لبعض أجزائه (قوله فيتقدمون) أى وجوباً في غسل الرجال حيث فوّض الجنس إلى غيره وندبا بدون تفويض كما يأتى في قوله وقضية كلام الشيخين الح .

فرع — لو فوّض الأب مثلاً إلى رجل أجنبي مع وجود رجال القرابة والولاء أولم هو أبعد مع وجود المتقدم عليه فظاهر إطلاق الأسنوى المذكور الجواز ويكون أولى ثم رأيت في شرح البهجة عند قول ابن الوردى في التقديم في الصلاة مقدماً فيها وغسل الرجل الأب ثم الابن وأعلى وأنزل الخ مانصه نقلاً عن شرح المذهب ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الأقيس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر أه وقد لا يخالفه كلام الأسنوى بأن يجعل المراد منه أعنى من كلام الأسنوى بيان الجواز لا غير كما هو ظاهر كلامه أه سم على منهج (قوله أولاهم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحرّ أو سيده أه سم على حج والأقرب الثانى لأنه لم تنقطع العلة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه .

أوجههما لاحقاً لها لبعدها عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كعب الآتي . نعم الأفقه هنا أولى من الأسن كما في الدفن (و) أولى النساء (بها) أي المرأة في غسلها إذا اجتمع من أقاربها من يصلح له (قرباتها) من النساء سواء المحارم كالبنات وغيرهن كبنات العم لأنهن أشفق من غيرهن . وقول الجوهري : القربات من كلام العوام لأن المصدر لا يجمع إلا عند اختلاف النوع وهو مفقود هنا يرد بصحة هذا الجمع لأن القربات أنواع : محرم ذات رحم كالأم ، ومحرم ذات عصوبة كالأخت ، وغير محرم كبنات العم (ويقدم على زوج في الأصح) لأن الأنتى بالأنتى أليق . والثاني يقدم عليهن لأنه ينظر في حال الحياة إلى ما لا ينظر إليه منها (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو فرضت ذكراً حرم تناكحهما فإن استوى اثنتان فيها قدمت ذات العصوبة لو كانت ذكراً كالعمة على الخالة فإن استويا قدم بما يقدم به في الصلاة على الميت فإن استويا في الجميع ولم يتشاحا فذاك وإلا أقرع بينهما ، ثم إن لم تكن ذات محرمية قدمت القربى فالقربى ثم ذات الولاء كما في المجموع ، وإنما جعل الولاء في الذكور وسطاً وأخروه في الإناث لأنه في الذكور من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به منهم لقوتهم ، ولهذا يرثونه بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفذون وصاياه ولا شيء منها لذوى الأرحام مع وجودهم ، وقدمت ذوات الأرحام على ذوات الولاء في غسل الإناث لأنهن أشفق منهن ولضعف الولاء في الإناث ، ولهذا لا ترث امرأة بولاء إلا عتيقها أو منتميا له بنسب أو ولاء ، ثم بعد ذوات الولاء محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة فيما يظهر كما بحثهما الأذرعى والبلقيني لكن لم يذكر بينهما ترتيباً . قال البلقيني :

(قوله وإنما جعل الولاء في الذكور وسطاً) أي بين عصبات النسب وذوي الرحم

(قوله أوجههما لاحقاً لها) أي يقتضي أن تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك كما تقدم لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة ، وأى فرق بين الذكر والأنثى الرقيقين حتى يقال إن الزوجة الأمة لاحقاً لها لبعدها عن المناصب والولايات بخلاف العبد مع أنه لاحق له في المناصب والولايات أيضاً ، ولعل الفرق أن العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الأمة (قوله لأن القربات أنواع) لكن يحتاج لتقدير مضاف أي ذوات قرباتها أو تجعل القرابة بمعنى القرينة مجازاً ليصح الحمل (قوله لو كانت ذكراً كالعمة) ظاهره ولو بعدت (قوله ولم يتشاحا) بأن فوّضت إحداها إلى الأخرى أو أراد الاجتماع على الغسل أو طلبته إحداها فوافقتها الأخرى (قوله ثم ذات الولاء) أي صاحبة الولاء بأن كانت معتقة . أما العتيقة فلا حق لها في الغسل (قوله وإنما جعل الولاء في الذكور وسطاً) أي بين الأقارب حيث قدم على ذوى الأرحام وأخروه في الإناث إن قدموا ذوات الأرحام على ذوات الولاء (قوله ويؤدون ديونه) يتأمل قوله ويؤدون ديونه وينفذون وصاياه فإن قضيته أن كلاماً من هذين حاصل لهم زيادة على الإرث وفيه نظر فإن قضاء الديون وتنفيذ الوصايا إنما وجب عليهما لكونهم ورثة ويأتي مثله في ذوى الأرحام حيث ورثوا (قوله لكن لم يذكر بينهما ترتيباً) أي وعليه فاعله أخذ الترتيب بينهما لمعنى قام عنده كأن يقال إن المحرمية بالرضاع أقوى ، لما ورد أن اللحم يترى من اللبن ، فكأنه حصل جزء من المرضعة في بدن الرضيع ولا كذلك المصاهرة .

وعليه تقدّم بنت عم بعيدة هي محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بلا محرمية (ثم الأجنبية) لأنها أليق (ثم رجال القرابة) من الأبوين أو أحدهما (كترتيب صلاتهم) لأنهم أشفق عليها ويطلعون غالبا على ما لا يطلع عليه الغير (قلت: إلا ابن العم ونحوه) من كل قريب ليس بمحرم (فكلا أجنبي، والله أعلم) أى لاحق له فى غسلها قطعاً لحرمة نظره لها والخلوة بها وإن كان له فى الصلاة حق (ويقدّم عليهم) أى رجال القرابة المحارم (الزوج) حرّاً كان أو عبداً (فى الأصح) لأنه ينظر إلى ما لا ينظرون إليه فى حال الحياة. والثانى يقدمون عليه لأن القرابة تدوم والنكاح ينتهى بالموت وعلم من ذلك تقديم الأجنيبات على الزوج، وشرط التقديم الاتحاد فى الإسلام أو الكفر وأن يكون حرّاً مكلفاً وأن لا يكون قاتلاً للميت ولو بحق كما فى إرثه منه، وكذا الكافر البعيد أولى بالكافر من المسلم والقاتل القريبين كما صرح به القمولى فى الأولى. قال الزركشى: وينبغى أن لا نكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق، وأن لا يكون فاسقاً، وقضية كلام الشيخين بل صريحه وجوب الترتيب المذكور وهو كذلك بالنسبة للتفويض لغير الجنس لما فيه من إبطال حق الميت. أما هو بدون تفويض فمندوب (ولا يقرب المحرم طيباً) إذا مات أى يحرم تطييبه وطرح الكافور فى ماء غسله كما يمتنع فعله فى كفنه كما مرّ (ولا يؤخذ شعره وظفره) أى يحرم إزالة ذلك منه إبقاء لأثر الإحرام.

(قوله وعلم من ذلك تقديم الأجنيبات على الزوج) أى من جريان الخلاف فى تقديم رجال القرابة عليه مع أنهم مؤخرون عنهم اتفاقاً.

(قوله وعليه تقدّم بنت عم) فى كلام الزيادى ما يخالفه حيث قال: قوله ذات محرمية ربما يؤخذ من عمومته أن بنت العم البعيدة إذا كانت أما من الرضاع أو أختاً تقدّم على بنت العم القريبة، ولكن الظاهر كما قاله الأسنوى أن المراد المحرمية من حيث النسبة ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية (قوله هي محرم من الرضاع) وقياسه أن المصاهرة كذلك كبت ابن عم هي أم زوجة حيث كان الميت ذكر (قوله على بنت عم) قضية ما ذكر أن البلقينى إنما ذكره فى بنى العم وظاهر ما نقله حجج خلافه وعليه فبنت الحالة مع بنت ابن الحال إذا كان للبعدي محرمية من الرضاع تقدّم على القرنى (قوله كترتيب صلاتهم) قال فى شرح البهجة الكبير: نعم الأفضح أحق من الأسق هنا وتقدّم ذلك فى كلام الشارح. قال سم وقوله هنا يتعلق بقوله أحق اه (قوله وشرط التقديم) أى شرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمتنع على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك، لكن ينبغى كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدّم عن المحلى أنه يكره للذمية تغسيل زوجها المسلم (قوله وأن لا يكون قاتلاً للميت) قال فى شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وهذا عداة السبكي إلى غير غسله فقال ليس لقاتله حق فى غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله فى الكفاية عن الأصحاب بالنسبة للصلاة (قوله وأن لا يكون فاسقاً) قال حجج وأن لا يكون فاسقاً ولا صبياً وإن ميز على الأوجه اه ويستفاد ذلك من قول الشارح مكلفاً الخ (قوله بالنسبة للتفويض لغير الجنس) فلا يشكّل عليه ما تقدم من أن أبابكر أوصى أن تغسله زوجته ففعلت لأن ذلك ليس فيه تفويض إذ صورة التفويض أن يمتنع من له الحق من الفعل ويفوضه لغيره (قوله أما هو) أى الترتيب إذا لم يكن فى تركه تفويض ففيه مسامحة فتأمل (قوله ولا يؤخذ شعره) قال فى شرح البهجة الكبير: ثم إن أخذ من ذلك شيء أو انتف بتسريح أو نحوه صرّ فى كفنه ليدفن معه اه وكتب عليه سم قوله صرّ الخ صره فى كفنه ودفنه معه سنة. وأما أصل دفنه فواجب. والحاصل أن ما انفصل من الميت أو من حى ومات عقب انفصاله من شعر أو غيره ولو يسيراً يجب دفنه لكن الأفضل صرّه

لخبر الصحيحين « أنه يبعث يوم القيامة ملبياً » والقياس أن لافدية على فاعل ذلك وإن خالف في ذلك الغزى وذهب البلقينى إلى أن الذى نعتقده إيجابها على الفاعل كما لو حلق شعر نائم وفرق بينهما بأن النائم بصدد عوده إلى الفهم ولهذا ذهب جماعة إلى تكليفه بخلاف الميت ثم محل ما تقرّر فيما قبل التحلل الأول أما بعده فهو كغيره كما سيأتى في بابيه ولا بأس بالبخور عند غسله كجلوس الحى عند العطار ولا يأتى هنا ما قيل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الرائحة للحاجة إلى ذلك هنا بخلاف ما هناك ، وقضية كلامهم عدم حلق رأسه إذا مات وبقي عليه الحلق ليأتى يوم القيامة محرماً وهو ظاهر لا نقطاع تكليفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به كما لو كان عليه طواف أو سعى (وتطيب المعتدة) المحدة (في الأصح) أى لا يحرم تطيبها لأن تحريمه عليها إنما كان للاحتراز عن الرجال وللتفجع على الزوج وقد زالا بالموت والثانى يحرم قياساً على المحرم وردّ بأن التحريم فى المحرم كان لحق الله ولا يزول بالموت (والجديد أنه لا يكره فى غير) الميت (المحرم أخذ ظفره وشعر إبطه وعانته وشاربه) لعدم ورود نهى فيه . قال الرافعى : ولا يستحب . قال فى الروضة عن الأكثرين إنه يستحب كالحى والقديم أنه يكره ورجحه المصنف بقوله (قلت: الأظهر كراهته ، والله أعلم) وإن اعتاد إزالته حياً لأن أجزاء الميت محترمة فلا تنتهك بذلك ولم يثبت فيه شيء بل ثبت الأمر بالإسراع المناقياً لذلك ولأن مصيره إلى البلى وصح النهى عن محدثات الأمور ، ونقل فى المجموع الكراهة عن الأم والمختصر فهو جديد أيضاً والصحيح فى الروضة أن الميت لا يختن وإن كان بالغاً لأنه جزء فلا يقطع كيده المستحقة فى قطع سرقة أو قود وجزم فى الأنوار والعباب بجرمة ذلك أى وإن عصى بتأخيره ثم محل كراهة إزالة شعره ما لم تدع حاجة إليه وإلا

(قوله وقضية كلامهم عدم حلق رأسه الخ) قضية تعليله بقوله ليأتى يوم القيامة محرماً حرمة الحلق وقضية تعليله ثانياً بقوله لا نقطاع تكليفه فلا يطلب الخ أن الممنوع إنما هو طلب الحلق لأصله فلا يرجع ثم لا يخفى ما فى عبارته هذه من الحزارة .

فى كفه ودفنه معه م ر اه وتقدمت الإشارة إليه فى قوله بعد قول المصنف ويرد المنتف إلىه . وأما دفنه فسيأتى ، وقوله أو غيره منه ما لو تقطعت مصاربن الميت ونزلت فيجب دفنها ، ويسن كونها معه فى كفه (قوله لخبر الصحيحين) لفظه « لا تمسوه بطيب ولا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » اه شرح المنهج وعبارة البخارى لا تمسوه طيباً و بلفظ ولا تمسوه بطيب اه وضبطه القسطلانى شارحه بفتح الفوقية والميم لغير أبى ذرّ وله بضمها وكسر الميم فى اللفظين اه (قوله بخلاف الميت) أى فلا تجب الفدية على الفاعل به (قوله ثم محل ما تقرّر) أى من حرمة التطيب الخ (قوله ولا بأس بالبخور عند غسله) أى بل ولا قبله من حين الموت كما يؤخذ مما مر فى قوله بل فى المجموع عن بعض الأصحاب يسن أن يبخر عنده من حين الموت الخ (قوله ولا يقوم غيره به) هل المراد لا يجوز أو لا يطلب اه سم على بهجة والمتبادر من المفرّع عليه الأول (قوله أى لا يحرم تطيبها) أى وينبغى كراهته خروجاً من الخلاف (قوله وصح النهى عن محدثات الأمور) وهو ما لم يكن فى عهده صلى الله عليه وسلم ، والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد الشرع (قوله وجزم فى الأنوار والعباب بجرمة ذلك) هل ولو لم يمكن غسل ما تحت القلفة إلا بقطعها فيه نظر ، وقياس ما يأتى من وجوب حلق الشعر المتلبّد وجوبه إلا أن يفرق بأن هذا جزّ والاشتهاك فى قطعه أكثر من إزالة الشعر فليراجع وعبارة حج ومن ثم حرم ختنه وإن عصى بتأخيره أو تعذر غسل ما تحت قلفته كما اقتضاه إطلاقهم وعليه فيمم عما تحتها اه وكتب عليه سم مانصه قوله أو تعذر الخ أى وإن وجب إزالة شيء يمنع الغسل والفرق ظاهر م ر اه ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة . أما إذا كان تحتها ذلك فلا يمم على معتمد الشارح بل يدفن حالاً

كأن لبد شعر رأسه أو لحيته بصبغ أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجهد دمه بحيث لا يصل الماء إلى أصوله إلا بإزالته وجبت كما صرح به الأذرعى في قوته وهو ظاهر .

(فصل)

في تكفين الميت وحمله وتوابعهما

(يكفن) الميت بعد طهره (بما) أى بشيء من جنس ما يجوز (له لبسه حيا) فيجوز تكفين المرأة وغير المكلف من صبي ومجنون في الحرير والمزعر والمعصر مع الكراهة ، بخلاف الخنثى والبالغ فيمتنع تكفينهما في المزعر والحرير مع وجود غيرها لا المعصر ، ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذمي فيما يمتنع تكفين المسلم فيه ولو استشهد في ثياب حرير لبسها لضرورة كدفع قتل جاز تكفينه فيها مع وجود غيرها لما سياتى من أن السنة تكفينه في ثيابه التي استشهد فيها لاسيما إذا تلطخت بدمه كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى تبعا للأذرعى في أحد كلاميه ،

من غير تيمم ولا صلاة وعلى ماقاله حجج من أنه يصح التيمم عن النجاسة إذا تعذرت إزالتها ييمم ويصلى عليه وبقى عليه مالو وجد تراب لا يكفي الميت والحي فهل يقدم الأول أو الثانى فيه نظر ، والأقرب بل المتعين تقديم الميت لأنه إذا ييمم به الميت يصلى عليه الحي صلاة فاقد الطهورين وإذا ييمم به الحي لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فأى فائدة في تيمم الحي به (قوله إلا بإزالته وجبت) وينبغي أن مثل ذلك مالو انشق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك إلا بخياطة الفتق فيجب وينبغي جواز ذلك إذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج أمعائه وإن أمكن غسله لأن في خروجها هتكا لحرمته والخياطة تمنعه . وبقى مالو كان بيدن الميت طبوع يمنع من وصوله الماء فهل تجب إزالة الشعر حينئذ أم لا فيه نظر والأقرب الثانى قياسا على ما اعتمدته الشارح في باب الوضوء من أنه يعفى عن الطبوع في الحي ويكتفى بغسل الشعر وإن منع الطبوع وصول الماء إلى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافا لشيخ الإسلام ولكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذى في إزالته مثالة كاللحية أما غيره كشعر الإبط والعانة فتجب إزالته والذى ينبغى هنا العفو بالنسبة لجميع الشعور لأن في إزالة الشعر من الميت هتكا لحرمته في جميع البدن .

(فصل)

في تكفين الميت الخ

(فصل)

في تكفين الميت

(قوله بعد طهره) مفهومه أنه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه الماء لغسله لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فليراجع (قوله في الحرير والمزعر) أى بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطلق عليه المزعر عرفا (قوله مع الكراهة) راجع لكل من قوله في الحرير والمزعر الخ (قوله لا المعصر) أى فانه مكروه (قوله لضرورة) فلو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدي فينزع مراه سم على حج (قوله جاز تكفينه) قضية التعبير بالجواز أنه لا يكون أولى وقضيته أيضا جواز التعدد وهو ظاهر لأن لبسه في الأصل لحاجة فاستديمت .

فيكون ذلك قاضيا على منع التكفين في الحرير ولهذا لو لبس الرجل حريرا لحكة أو قل مثلا واستمر السبب المبيح له ذلك إلى موته حرم تكفينه فيه عملا بعموم النهي ولا نقضاء السبب الذي أبيض له من أجله ولم يخلفه مقتض لذلك أفق به الوالد رحمه الله تعالى أيضا والأوجه كما صرح به الجرجاني وبحنه الأسنوي عدم الاكتفاء بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا وإن اكتفى به في الحياة لما فيه من الإضرار بالميت ولهذا بحث الأذري عدم جواز تكفينه بمتنجس بما لا يعنى عنه مع وجود طاهر وإن جاز لبسه في الحياة خارج الصلاة وجزم به ابن المقرئ هذا كله إن لم يكن الطاهر حريرا فإن كان قدم عليه المتنجس على ما صرح به البغوي والقمولى وغيرهما لكنه مبنى على رأى له مرجوح وهو أنه إذا خرج من الميت نجاسة أو وقعت عليه بعد تكفينه لا يجب غسلها والمذهب وجوبه فالمذهب تكفينه في الحرير لا المتنجس وتعليهم اشتراط تقديم غسله على الصلاة عليه بأن الصلاة عليه كصلاته نفسه صريح فيما ذكرناه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة بالمتنجس دون الحرير واضح أفاد ذلك الوالد رحمه الله تعالى ويؤيد ذلك قول الفقيه إبراهيم بن عجيل الجني يشترط في الميت ما يشترط في المصلى من الطهارة وستر العورة وغير ذلك والأوجه وجوب تقديم الجلد ثم الحشيش عند فقد الثوب على التطيين ثم هو ولا يجوز في الذكر ولا في الأنثى تكفينه بما يصف البشرية ،

(قوله فيكون ذلك قاضيا) أى رادّا وكان الأولى أن يقول مستثنى على أن ما ذكره يمكن استفادته من قوله بما له لبسه حيا فإن ذلك شامل لما جاز لبسه للضرورة ولغيره لكن سيأتى أنه لو لبسه لنحو حكة لم يجز تكفينه فيه لانقطاع السبب المبيح (قوله ولهذا) أى ولكون علة الجواز أن السنة تكفينه في ثيابه الخ (قوله ولم يخلفه مقتض لذلك) وبهذا يفرق بين مالومات الشهيد في ثيابه التي لبسها للضرورة فانه وإن انقطع السبب الذي لبس لأجله فقد خلفه أن الأولى تكفين الشهيد في ثيابه التي مات فيها (قوله مع وجود طاهر) قضيته أن الطين يقدم على المتنجس والظاهر خلافه لما فيه من الإضرار به فينبغى أن يلطخ بالطين للصلاة عليه أو يصلى عليه عريانا ويحتجز عن رؤية عورته ويكفن بعد ذلك في المتنجس المذكور (قوله فالمذهب تكفينه في الحرير) وهل يقتصر على ثوب واحد أم تجب الثلاثة نقل سم عن مر الأول وقال إنه إنما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد وفيه وقفة والأقرب وجوب الثلاثة لأن الحرير يجوز في الحى لأدنى حاجة كالجرب والحكة ودفع القمل بل وللتجمل وما هنا أولى (قوله لا المتنجس) أى مع وجود غيره بخلاف ما إذا لم يكن طاهرا فيكفن في المتنجس أى بعد الصلاة عليه عاريا إذ لا تصح مع النجاسة اه سم على بهجة والمتبادر منه أنه لو كان معه ما يكفي أحد الأمرين من غسله وإزالة النجاسة عن الثوب أن يقدم غسله على إزالة النجاسة من الثوب وهو واضح لأن الغسل أكد من الكفن بدليل أنه إذا دفن بلا غسل ينبش ولو دفن بلا كفن لم ينبش اكتفاء بالتراب ويحتمل أن يقال تقدم إزالة النجاسة بالماء لأنها لا تبدل لها بخلاف الغسل فإن له بدلا وهو التيمم (قوله واضح) وهو أن في تكفينه بالنجس إضرار به من المكفن بخلاف المباشر لنفسه (قوله عند فقد الثوب) أى ولو حريرا وقوله ثم هو أى التطيين .

مع وجود غيره وقياس إباحة تطيب المحدة بعد موتها جواز تكفينها فيما حرم عليها لبسه حال حياتها وبه صرح المتولى وأفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الجنابة بتحرير وكل ما المقصود به الزينة ولو امرأة كما يحرم ستر بيتها بتحرير وخالف الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع وهو أوجه (وأقله ثوب) واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنه إلا رأس المحرم ووجه المحرمة كما صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح إرشاده كالأذرعى تبعاً للجمهور الخراسانيين وفاء بحق الميت وما صححه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من أن أقله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق الله تعالى كما يعلم ذلك من كلام ابن المقرئ في روضه فعلى الثانى يختلف قدره بالكورة والأنوثة كما صرح به الرافعى لابلارقي والحرية كما اقتضاه كلامهم وهو الظاهر في الكفاية فيجب في المرأة ما يستر بدنهما إلا وجهها وكفيها حرة كانت أو أمة لزوال الرق بالموت ومن استثنى الوجه والكفين المصنف في مجموعه لكنه فرضه في الحرّة ، ووجوب سترها في الحياة ليس لكونها عورة بل لكون النظر إليهما يوقع في الفتنة غالباً ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لأن ذلك ليس لكونها باقية في ملكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع أن ملكه زال عنها (ولا تنفذ) بالتشديد والبناء للفعول ويجوز عكسه (وصيته بأسقاطه) أى الثوب الواحد لأن فيه حقاً لله تعالى بخلاف الثانى والثالث الآتى ذكرهما في الأفضل فانهما حق للميت تنفذ وصيته بأسقاطهما ولو أوصى بساتر العورة لم تصح وصيته أيضاً ويجب تكفينه بساتر لجميع بدنه وما ذكره الأسنوى وتبعه عليه جمع من أن هذا مبنى على أن الواجب ستر

(قوله فيجب في المرأة ما يستر بدنهما إلا وجهها وكفيها) إلى آخر السوادة تفريع على الثانى (قوله أى الثوب الواحد) أى بأن أوصى بدفنه عريانا بقرينة ما بعده .

(قوله مع وجود غيره) شامل لما لو كان الغير جلداً أو حشيشاً أو طيناً وفيه نظر خصوصاً بالنسبة للحشيش والطين ولوقيل بوجوبه مع ما تبسر من الثلاثة لتحصيل الستر ونفى الإزراء لم يكن بعيداً (قوله وبه صرح المتولى) معتمد (قوله وأفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الخ) أى وستر توابيت الأولياء (قوله فجوز الحرير الخ) أى لأن ستر سريرها يعد استعمالاً متعلقاً ببدنها وهو جائز لها فمهما جاز لها فعله في حياتها جاز فعله لها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كامليين ولا يقال إنه تضييع مال لأنه تضييع لغرض وهو إكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال وإتلافه لغرض جائز مر اه سم على حج .

فرع — هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريراً لكنه سائر في الحال فيه نظر ويحتمل الجواز بشرط أن لا يعد إزراء بالميت اه سم على منهج وقول سم هنا وهو إكرام الميت وتعظيمه أى ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلا أخرجهما سيل أو نحوه جاز لهم أخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لأخراجه لما فيه من هتك حرمة الميت مع رضاهم بدفنه معها فلا تعدوا وفتحوا القبر وأخذوا ما فيه جاز لهم التصرف فيه (قوله وفاء بحق الميت) راجع لقوله وجميع بدنه الخ (قوله من أن أقله ما يستر العورة) أى عورة الصلاة لما يأتى في قوله فيجب في المرأة الخ (قوله فعلى الثانى) راجع لقوله ما يستر العورة (قوله فيجب في المرأة) من تفريع قوله فعلى الثانى يختلف قدره بالكورة الخ (قوله مع أن ملكه زال) لا يقال إنما جاز للزوج ذلك لبقاء آثار الزوجية كالتوارث وموت الأمة لم يبق شيء من آثار الملك . لأننا نقول وجوب تجهيزها على السيد من آثار الملك فهما سواء في ذلك .

جميع البدن مردود بأنه جار على القول بأن الواجب ستر العورة فقط أيضا وعدم صحة الوصية إنما هو لأن الاقتصار على ذلك مكروه وإن قلنا بجوازه والوصية لا تنفذ بالمكروه وإنما لم نعوّل على وصيته باسقاط الثوب لأنه إسقاط للشيء قبل وجوبه لأنه إنما يجب بموته ولا يشكل عليه صحة وصيته باسقاط الثوب والثالث مع أنه إسقاط للشيء قبل وجوبه أيضا لاختلاف جهة الحقوق هنا فستر العورة محض حقه تعالى وباقي البدن فيه حق لله تعالى وحق للميت فلم يملك إسقاطه لانضمام حقه تعالى فيه وما زاد على الثوب محض حق الميت فله إسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكفن بثوب ساتر جميع البدن وبعضهم بثلاثة كفن في ثلاثة لزوما لأنها محض حق الميت من تركته فيكفن فيها حيث لا دين يستغرقها ولا وصية باسقاطها ولو انفقوا على ثوب كفن في ثلاثة كما أشار إليه في التتمة وقال المصنف إنه الأقيس فلو كان عليه دين مستغرق وقال الغرماء يكفن في ثوب والورثة في ثلاثة أجيب الغرماء لأنه إلى براءة ذمته أحوج منه إلى زيادة السترة قال في المجموع ولو قال الغرماء يكفن بساتر العورة والورثة بساتر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على ساتر جميع البدن ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بلا خلاف أى ولا نظر لبقاء ذمته مرتهنة بالدين لأن رضاهم قد يقتضى فك ذمته . وحاصل ذلك أن الكفن بعد ماصر من مراتبه بالنسبة للغرماء ساتر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منها تقديم الحق للمالك وفارق الغريم بأن حقه سابق وبأن منفعة صرف المال له تعود إلى الميت بخلاف الوارث فيهما هذا كله إن كفن من تركته فان كفن من غيرها لم يلزم من تجهيزه من سيد وزوج وقريب وبيت مال إلا ثوب واحد ساتر لجميع بدنه بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من (قوله وإنما لم نعوّل على وصيته الخ) لعلّ هذا جواب من وجه آخر وإلا فما ذكره من عدم صحة الوصية بالمكروه كاف (قوله ولا يشكل عليه الخ) هذا لا يناسب قوله لأنه إسقاط الخ إذ اختلاف الحقوق لا يصير ذلك واجبا حين الوصية فلم يظهر بما ذكره فرق بين ما زاد على ستر العورة وبين الثوب والثالث . نعم يندفع به الاشكال على الجواب الأول وهو أن الاقتصار على ساتر العورة مكروه (قوله ولا وصية باسقاطها) أى الزيادة على الواجب (قوله كفن في ثلاثة) أى وجوبا (قوله لأنه إلى براءة ذمته أحوج) ويظهر أن مثل ذلك ما لو لم يكونوا حاضرين (قوله الاتفاق على ساتر الخ) معتمد (قوله قد يقتضى فك ذمته) فيه نظر لأن مجرد الرضا لا يقتضى براءة ذمته ومقتضى عدم البراءة أن لاتنكح إلا أن يجاب بأن رضاهم وإن لم يقتض براءة الذمة فيسه رضا ببقائه في الذمة ويجوز أن مجرد ذلك كاف في عدم حبس الروح عن مقامها وإن كان الحق باقيا فليتأمل (قوله بعد ماصر من مراتبه) الأولى إسقاط من وعلى ثبوتها فقوله من مراتبه بيان لما وقوله بالنسبة متعلق بساتر مقدم عليه وقوله ساتر خبر أن (قوله لم يلزم من تجهيزه) ولو غنيا (قوله من سيد وزوج) أى ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة خالها بعد الموت يخالفه في حال الحياة في هذه وفي أنها أى هنا امتناع وأنها لاتصير دينا في ذمة المعسر اه حجج بالمعنى (قوله وبيت مال) وعليه فهل يجب على متولى بيت المال مراعاة حال الميت فان كان مقلا فمن خشنها وإن كان متوسطا فمن متوسطها أو مكثرا فمن جياها أم لا فيه نظر والأقرب الثانى (قوله بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال) أى فيحرم على ولى الميت أخذه وإذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولى الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهما نبشه لتقصيرها بالدفن وليس ذلك كالمغصوب الآتى لأن المالك ثم لم يرض بالدفن فيه .

(قوله فقال بعض الورثة يكفن بثوب ساتر الخ) لاحاجة إليه مع الذى بعده .

كلام الروضة وكذا لو كفن مما وقف للتكفين كما أفق به ابن الصلاح قال ويكون سابغا ولا يعطى الخنوط والقطن فانه من قبيل الأثواب المستحبة التي لا تعطى على الأظهر وظاهر قوله ويكون سابغا أنه يعطى وإن قلنا الواجب ستر العورة وهو الأوجه، وقد حررنا هذا المقام حسب الاستطاعة وربما لا يوجد في كثير من المؤلفات على ما ذكرناه (والأفضل للرجل) أي الذكر ولو صبيا أو محرما (ثلاثة) لحبر عائشة رضي الله عنها «كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة» رواه الشيخان. ولا ينافي هذا ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لأنها وإن كانت واجبة فلاقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك ولهذا قال (ويجوز) من غير كراهة (رابع وخامس) لأن عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث لفائف، نعم هي خلاف الأولى كما في المجموع لأنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة كما مر أما الزيادة على ذلك فمكروهة لا محرمة. نعم محل ذلك إذا كان الورثة أهلا للتبرع ورضوا به فإن كان فيهم صغير أو مجنون أو محجور عليه بسفه أو غائب فلا (و) الأفضل (لها) وللخنثى (خمسة) من أثواب لزيادة السترة في حقها وتكره الزيادة عليها كما مر (ومن كفن منهما) أي من ذكر وأنثى والخنثى ملحق بها كما مر (بثلاثة فهي) كلها (لفائف) متساوية طولاً وعرضاً يعم كل منها جميع البدن غير رأس المحرم ووجه المحرمة أي الأفضل فيها ذلك فلا ينافي أن الأولى أوسع كما سيأتي وقيل متفاوتة وقوله لفائف هل يعتبر له مفهوم حتى لو أراد الورثة ثلاثة لأعلى هيئة اللفائف لا يجابون ولا يعتبر فيجابون قال في الإيساد الظاهر الأول نظرا إلى تنقيص الميت والاستهانة به لمخالفة السنة في كفنه (وإن كفن) ذكر (في خمسة زيد قميص) إن لم يكن محرما (وعمامة تحتهم) أي اللفائف اقتداء بفعل ابن عمر أما المحرم فلا لأنه لا يلبس مخيطا (وإن كفنت) أي امرأة (في خمسة فازار) أولا (وخمار) وهو ما يعطى الرأس به (وقميص) قبل الخمار،

(قوله ولا يعطى الخنوط) أي من بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم (قوله فانه من قبيل الأثواب) أي في كونه مستحبا (قوله أنه يعطى) أي ما ذكر من السابغ (قوله ولو صبيا أو محرما) أي أو ذميا كما هو ظاهر إطلاقه (قوله سحولية) بفتح السين وضمها اه ديمري زاد حج على الشمايل في باب وفاته صلى الله عليه وسلم بعد قوله سحولية من كرسف ثم قال والسحولية بالفتح على الأشهر الأكثر في الروايات منسوبة إلى السحول وهو القصار لأنه يسحلها أي يغسلها وإلى سحول قرية باليمن وبالضم جمع سحل وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن وفيه شذوذ لأنه نسب إلى الجمع وقيل اسم القرية بالضم أيضا والكرسف بضم فسكون فضم القطن (قوله ولا ينافي هذا ما تقدم) أي في كلام الشارح (قوله أما الزيادة على ذلك) أي الرابع والخامس (قوله نعم محل ذلك) أي جواز الرابع والخامس (قوله متساوية طولاً وعرضاً) أي بمعنى أنه لا تنقص واحدة منها عن ستر جميع البدن، وأفاد قوله فهي لفائف أنه لا يكفي القميص أو الملوطة عن إحداها وهو موافق لما يأتي عن الإيساد فتنبه له (قوله أي الأفضل فيها ذلك) أي أن تستر جميع البدن (قوله أن الأولى أوسع) هذا وإن ظهر بالنسبة لقوله يعم كل منها جميع البدن لا يظهر بالنسبة لقوله متساوية طولاً وعرضاً وسيأتي ما يفيد هذا في قول الشارح بعد قول المصنف ويبسط أحسن اللفائف الخ (قوله كما سيأتي) أي في قوله والمراد أوسعها إن اتفق لما مر الخ.

(ولفافتان) بعد ذلك لأنه عليه الصلاة والسلام كفن فيها ابنته أم كشوم (وفي قول ثلاث لفائف وإزار وخمار) أى واللغافة الثالثة بدل القميص لأن الخمسة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن في كفنه صلى الله عليه وسلم (ويسنّ) الكفن (الأبيض) الخبر «كفنوا فيها موتاكم» السابق في الجمعة، وسيأتى أن المغسول أولى من الجديد (ومحله) الأصل الذى يجب منه كسائر مؤن التجهيز (أصل التركة) كما سيأتى أول الفرائض أنه يبدأ من التركة بمؤنة تجهيزه إلا أن يتعلق بعين التركة حق فيقدم عليها، ويستثنى من هذا الأصل من لزوجها مال ويلزمه نفقتها فكفنها ونحوه عليه في الأصح الآتى ويحجب من قال من الورثة أ كفنه من التركة لامن قال أ كفنه من مالى دفعا للئنة عنه ومن ثم لا يكفن فيما تبرّع به أجنبي عليه إلا إن قبل جميع الورثة وليس لهم إبداله كما قاله في الهبة عن أبي زيد إن كان ممن يقصد تكفينه لصاحبه أو علمه فيتعين صرفه إليه فان كفنوه في غيره ردّوه لمالكه وإلا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره، ولو سرق الكفن وضع قبل قسم التركة

(قوله ولفافتان) قال الشافعى ويشدّ على صدر المرأة ثوب لثلا تضطرب ثديها عند الحمل فتنتشر الأ كفان . قال الأئمة وهذا ثوب سادس ليس من الأ كفان يشدّ فوقها ويحل عنها في القبر اه شرح البهجة الكبير قوله لثلا تضطرب الخ يؤخذ منه أنه يكفي فيه كونه ساترا لجميع الثديين ولا يشترط أن يعم البدن ولا معظمه ثم التعليل بما ذكر يقتضى الاكتفاء بنحو عصاة قليلة العرض يمنع الشد بها من الانتشار لكن الظاهر أنه غير مراد لأن مثل هذا قد يعد إزرأ وأن المسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لأنه أبلغ في عدم ظهور الثديين، ويؤخذ منه أيضا أن الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لا يسنّ لها ذلك (قوله ويسنّ الكفن الأبيض) ولو قيل بوجوبه الآن لم يبعد لما في التكفين في غيره من الإزرأ لكن إطلاقهم يخالفه، وينبغي أيضا أن ذلك جار وإن أوصى بغير الأبيض لأنه مكروه والوصية به لا تنفذ، وكتب أيضا ويسنّ الكفن الأبيض ظاهره ولو ذميا إلا أن يقال الخطاب في الخبر الآتى في موتاكم للمسلمين فلا يشمل الذميين لكن ظاهر إطلاقهم يخالفه (قوله فكفنها ونحوه) أى من مؤنة الغسل والحمل والدفن، بخلاف الحنوط ونحوه فلا يجب أخذها مما قدمه (قوله دفعا للئنة عنه) أى عن الممنوع من التكفين من غير التركة (قوله ومن ثم لا يكفن) أى لا يجوز (قوله إلا إن قبل جميع الورثة) أى إن كانوا أهلا (قوله فان كفنوه في غيره ردّوه) أى وجوبا لمالكه أخذ من هذا ما يقع كثيرا من أنه إذا مات شخص يؤتى له بأ كفان متعددة أنه يكفن في واحد منها وما فضل يرّد لمالكه ما لم يتبرّع به المالك للوارث أو تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت، فلو أراد الوارث تكفينه في الجميع جاز إن دلت قرينة على رضا الدافعين بذلك كنحو اعتقادهم صلاح الميت وإلا كفن في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ماسبق من استحقاق المالك له إلا إن تبرّع به الخ ولا يكتفى في عدم وجوب الردّ ماجرت به العادة من أن من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لابد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الردّ (قوله وإلا) أى ألا يقصد تكفينه (قوله وضع) الواو بمعنى أو .

لزمهم إبداله منها ، فلو قسمت لم يلزمهم لسكن يسق ، ومحله كما بحثه الأذرى إذا كان قد كفن
 أولا في الثلاثة التي هي حق له ، إذ التكفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر . أما لو كفن
 منها بواحد فينبغي أن يلزمهم تسكينه من تركته بشأن وثالث ، وإن كان الكفن من غير ماله
 ولم يكن له مال فكمن مات ولا مال له ويراعى فيه حاله سعة وضيقا وإن كان مقترا على نفسه
 في حياته ولو كان عليه دين كما اقتضاه إطلاقهم ، ويفرق بينه وبين نظيره في المفلس بأن ذلك
 يناسبه إلحاق العار به الذي رضي له لنفسه لعله ينزجر عن مثل فعله بخلاف الميت (فإن لم يكن)
 للميت في غير الصورة المستثناة تركته (فعلى من عليه نفقته من قريب) أصل أو فرع صغير أو
 كبير لعجزه بموته (أو سيد) في رقيقه ولو مكاتباً وأم ولد اعتباراً بحال الحياة في غير الكتابة
 ولا نساخها بموت المكاتب ولو مات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لاتبى إلا
 بتجهيز أحدهما فقط فهل يقدم الميت الأول لسبق تعلق حقه أو الثاني لتبين عجزه عن تجهيز غيره
 الأوجه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى الثاني كما سيأتى في الفرائض إن شاء الله تعالى ، وأما
 البعض فإن لم تسكن بينه وبين سيده مهياة فالحكم واضح وإلا فمؤن تجهيزه على من مات
 في نوبته ، ولا يلزم الولد تجهيز زوجة أبيه وإن لزمه نفقتها حية لزوال ضرورة الإعفاف

(قوله لزمهم إبداله) وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر وإلا فلو كان مستورا بالتراب فلا
 وجوب بل يحرم النباش كمن دفن ابتداء بلا تكفين ويترب على ذلك أنه لو فتح فسقية فوجد
 بعض أمواتها بلا كفن لنحو بلأه وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفى وضع الثوب عليه
 ولا يضم فيها لأن فيه انتها كاله ، وقد يقال إذا أمكن لفه في الكفن بلا إزراء وجب ، بخلاف
 ما إذا توقف على إزراء كأن تقطع أو خشى تقطعه بلفه . قال م ر وتجب إعادة الكفن كلما بلى
 وظهر الميت والوجوب على من تلزمه نفقته في الحياة كما تجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما قرره
 م ر في درسه ، فقلت له : هلا وجب على عموم المسلمين فامتنع ويلزمه أن يقيد قولهم إنه إذا
 سرق الكفن بعد القسمة لم يلزمه تسكينه من التركة بما إذا لم يكن في الورثة من تلزمه نفقة
 الميت حيا اه سم على منهج ولعل المراد من قوله فقلت له هلا أنه امتنع من وجوبه على عموم
 المسلمين مع وجود من تجب عليه نفقته في الحياة وإلا فالقياس وجوبه على بيت المال ، ثم إن لم
 يكن شيء فعلى عموم المسلمين أخذنا من قول الشارح الآتى ولو لم يكن للميت مال ولا من تلزمه
 نفقته الخ ، ويدخل في قوله وتجب إعادة الكفن كلما الخ أن ما يقع كثيرا من ظهور عظام الموتي
 من القبور لانهدامها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من تجب عليه نفقته إن كان وعرف ثم
 بيت المال ثم أغنياء المسلمين (قوله فلو قسمت لم يلزمهم) شيء خلافا لحج (قوله ومحله) أى
 عدم الزوم (قوله إذا) بمعنى إذ (قوله ولو كان عليه دين) غاية (قوله الأوجه كما أفق به
 الوالد الثاني) ظاهره وإن خيف تغيير الأول وهو ظاهر لأنه تبين أن تجهيزه ليس واجبا عليه
 لعجزه (قوله فالحكم واضح) أى في أنها عليهما ، فعلى السيد نصف لفاقة لأن الواجب عليه
 بقطع النظر عن التبعض لفاقة واحدة وفي مال البعض لفاقة ونصف فيكمل له لفاقتان فيكفن
 فيهما ولا يزداد ثالثة من ماله . وبقي ما واختلف هل موته في نوبة السيد أو نوبته وينبغي أنه كما لو
 لم تسكن مهياة لعدم المرجح .

(وكذا) محل السكفن أيضا (الزوج) الموسر ولو بما انجر إليه من إرثها حيث كانت نفقتها لازمة له فعليه تكفين زوجته حرّة كانت أو أمة رجعية أو بائنا حاملا لوجوب نفقتها عليه في الحياة بخلاف نحو الناشزة والصغيرة ، فإن أعسر عن تجهيز الزوجة الموسرة أو عن بعضه جهزت أو تم تجهيزها من مالها (في الأصح) لما مر ، وبما تقرر علم أن جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار له الشارح ردّا لما قيل إن ظاهره يقتضى أن محل وجوب السكفن على الزوج حيث لا تركة للزوجة ، وهو مخالف حينئذ لما في الروضة وأصلها . والثاني لا يجب عليه لفوات التمكين المقابل للنفقة ، ولو امتنع الزوج الموسر من ذلك أو كان غائبا فجهز الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجعوا عليه بما ذكر إن فعلوه بآذن حاكم يراه وإلا فلا ، وقياس نظائره

(قوله وكذا الزوج الموسر) أى بما يأتى في الفطرة لكن قضية ما يأتى عن سم من أنه يترك له فوق ما يترك للفلس أنه يباع هنا مسكنه وخادمه .

فرع — لو كفن الزوجة زوجها لم يجب عليه إلا ثوب واحد ، وهل يجب تكميل الثلاث من تركتها يظهر لا ، لأن كفنها لم يتعلق بتركها فليتأمل ، وظهر الآن وجوب تكميل من تركتها إن كان لها تركة ووافق عليه م ر ثم ذكر خلافه معتمد ، وقد يقال ظاهر قولهم إن محل تكفين المرأة الزوج أنه لا يجب التكميل ولعله المراد فينبغى الأخذ به إلا بنقل يخالفه .

فرع — هل يجب تكفين الذمى في ثلاثة حيث لا منع من الغرماء إن كانوا ، ولا وصية بالاعتصار على واحد كالسلم في ذلك ظاهر إطلاقهم نعم أيضا ، وقد وافق م ر على ذلك فذكر بعض الحاضرين أنه رأى لبعضهم ما يخالف ذلك فطولب به ولم يأت به فراجع وليحرر اه سم على منهج (قوله بخلاف نحو الناشزة الخ) هل يشمل القراء والرتقاء والمريضة التي لا تحتل الوطء أولا ؟ فيه نظر ، والأقرب الثاني لأن نفقة من ذكر واجبة على الزوج (قوله والصغيرة) أى التي لا تحتل الوطء (قوله فإن أعسر) ويظهر ضبط المعسر بمن ليس عنده فاضل عما يترك للفلس حجج اه سم على بهجة وقضيته أنه لو ورث منها قدرا يترك للفلس وليس عنده غيره لا يلزمه تجهيزها وهو ظاهر (قوله أو تم تجهيزها من مالها) أى بأن لم يكن له مال ولا ورث منها شيئا لوجود مانع قام بها ككفرها واستعراق الديون لتركها المتعلقة بها . أما إذا كانت في ذمتها فيقدم كفنها على الديون اه سم على حجج بالمعنى وكتب أيضا قوله أو تم تجهيزها أى إذا نقص ما أيسر به عن ثوب يستر جميع البدن أخذنا من كلام سم المذكور وكتب على حجج في أثناء كلام مانصه نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب فقط كمل من تركتها وينبغى حينئذ وجوب الثاني والثالث لأن الوجوب في هذه الحالة لاقاها في الجملة م ر وقوله في هذه الحالة وهي تميم ما يستر البدن بخلافه في الحالة الأولى فإن الزوج لما أيسر بستر جميع البدن لم يتعلق بتركها في الابتداء شيء فاقصر على ماوجب (قوله لما مر) راجع لقوله لوجوب نفقتها عليه (قوله حيث لا تركة للزوجة) مشى م ر على أنه ينبغى فيما لو كان معسرا عند موت الزوجة ثم حصل له مال قبل تكفينها أنه يجب عليه تكفينها لبقاء عاقبة الزوجية بعد الموت مع التسدرة قبل سقوط الواجب ولا يشكل على ذلك أنه لو حدث للشخص بعد غروب شوال نحو ولد لم تلزمه فطرته لأن الوجوب هناك معلق بأدراك جزء من رمضان أيضا اه سم على منهج (قوله رجعوا عليه) وكذا لو غاب القريب النتي تجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من مال نفسه .

أنه لو لم يوجد حاكم كفى المجهز الاشهاد على أنه جهز من مال نفسه ليرجع به ولو أوصت أن تكفن من مالها وهو موسر كانت وصية لوارث لأنها أسقطت الواجب عنه وإنما لم يكن إيصاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك لأنه لم يؤثر على أحد منهم بخصوصه شيئا حتى يحتاج لإجازة الباقين ، ويجب على الزوج أيضا تجهيز خادم الزوجة على أصح الوجهين هذا إن كانت مملوكة لها فإن كانت مكترأة أو أمتة أو غيرها فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أخدمها إياها بالانفاق عليها كأمتها ولو ماتت زوجاته دفعة بهدم أو غيره ولم يجد إلا كفنا واحدا فالقياس الاقراء إن لم يكن ثم من يخشى فسادها والإقدمت على غيرها أو مرتبا فالأوجه تقديم الأولى مع أمن التغير أخذا مما مر . وقال البندنجي لومات أقارب بهدم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع فسادها فإن استووا قدم الأب ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الأخوين أسنهما ويقرع بين الزوجتين وذكر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب وفي تقديم الأسن مطلقا نظر ولاوجه لتقديم الفاجر الشقي على البار التقى وإن كان أصغر منه ولم يذكر ما إذا لم يمكنه القيام بأمر الكل ويشبه أن يحجى فيه خلاف من الفطرة أو النفقة اهـ وسياق بعض ذلك في الفرائض ولو ماتت الزوجة وخادمتها معا ولم يجد الا تجهيز إحداها فالأوجه أخذا مما مر تقديم من خشى فسادها وإلا فالزوجة لأنها الأصل والمتبوعة ولو لم يكن لليت مال ولا من تلزمه نفقته فمؤنة تجهيزه في بيت المال كنفقته حال حياته ،

(قوله أنه لو لم يوجد حاكم) أي يتيسر استئذانه بلا مشقة وبلا تأخير مدة يعد التأخير إليها إزراء بالميت عادة ثم رأيت في سم على بهجة ما نصه ثم ما ضابط فقد الحاكم ويحتمل ضبطه بأن لا يتيسر رفع الأمر إليه قبل تغير الميت فليتأمل (قوله لو لم يوجد حاكم) وكعدم وجود الحاكم مالو امتنع من الاذن إلا بدراهم وإن قلت وكيفيه في ذلك غلبة ظنه (قوله ليرجع به) أي فلو فقد الشهود فهل يرجع أولا لأن فقد الشهود نادر كما قالوه في هرب الحال فيه نظر والأقرب الثاني للعلة المذكورة وينبغي أن هذا في ظاهر الحال أما في الباطن فلهذا فيأخذ من مال الزوج (قوله كانت وصية لوارث) أي فتتوقف على إجازة الورثة في الجميع لأنها وصية لوارث (قوله من الثلث كذلك) أي وصية لوارث (قوله حتى يحتاج لإجازة الباقين) قال سم على بهجة بعد مثل ما ذكر أقول قضية كونها وصية لوارث اعتبار قبوله بعد الموت ويحتمل خلافه (قوله فإن كانت مكترأة) أي فلا يجب فيها (قوله أو أمتة) أي فيجب تكفينها لكونها ملكة لا لكونها خادمه (قوله أو غيرها) أي بأن كانت متطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب (قوله كأمتها) أي فيجب عليه تجهيزها .

فرع — هل يجب على الزوج تكفين الزوجة في الجديد كالكسوة أفتى بعضهم بوجوب ذلك وبعضهم بجواز اللبس ككفارة اليمين واعتمده ابن كبن وقد يوجه بأن اللبس أولى من الجديد في التكفين وهذا أمر آخر خلف القياس على الكسوة وفرق بينهما ولو روعيت الكسوة وجب أكثر من ثوب فليتأمل اهـ سم على بهجة (قوله لومات أقارب به دفعة) أي الدين تجب نفقتهم عليه وهم الأصول والفروع (قوله قدم الأب ثم الأقرب) وهو بعد الأب الأم (قوله وذكر بعضهم احتمال تقديم الأم) ضعيف (قوله ولاوجه لتقديم الفاجر) أي من الأخوين فقط دون ما قبله من تقديم الأب على غيره فإنه يقدم ولو كان ناجرا شقيا ومعلوم من أنه إنما يجب عليه تجهيز من عليه نفقته أن المراد بالأخوين ولدان للمجهز وإلا فنفقة الأخ ليست واجبة ولا تجهيزه .

(قوله وذكر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب) المراد بهذا البعض هو الأذرعى فإن ما يأتي إلى قول الشارح اهـ كلامه ذكره بعد نقله كلام البندنجي متعقباً له به فقوله ولم يذكر أي البندنجي فيما مر عنه وعبارته بعد كلام البندنجي قلت ويحتمل أن يقال تقدم الأم على الأب وفي تقديم الأسن مطلقا فكأن الأصوب أن يقول الشارح قال بعضهم ويحتمل أن يقال الخ

فإن لم يكن فعلى أغنياء المسامين ، ولا يشترط كما في المجموع وقوع التكفين من مكف حتى لو كفنه غيره حصل التكفين لوجود المقصود وفيه عن البندنجي وغيره : لومات إنسان ولم يوجد ما يكفن به إلا ثوب مع مالك غير محتاج إليه لزمه بذله له بقيمته كالطعام للضرر زاد البغوى في فتاويه فإن لم يكن له مال فمجانا لأن تكفينه لازم للأمة ولا بدل يصار إليه (ويسط) ندبا أولا (أحسن اللقائف وأوسعها) وأطولها ، والمراد أوسعها إن اتفق لما مر أنه يندب أن تكون متساوية أو المراد بتساويها وهو الأوجه كما أفاده الشيخ شمولها لجميع البدن وإن تفاوتت بقرينة كونه في مقابلة وجه قائل بأن الأسفل يأخذ ما بين سرته وركبته . والثاني من عنقه إلى كعبه . والثالث يستر جميع بدنه (والثانية) وهى التى تلى الأولى في ذلك (فوقها وكذا الثالثة) فوق الثانية لأن الحى يجعل أحسن ثيابه أعلاها فلذا بسط الأحسن أولا لأنه الذى يعالو على كل الكفن . وأما كونه أوسع فلا يمكن لفه على الضيق بخلاف العكس (ويذر) بالمعجمة في غير المحرم (على كل واحدة) من اللقائف قبل وضع الأخرى (حنوط) بفتح الحاء ويقال له الحنط بكسرهما وهو نوع من الطيب يجعل للميت خاصة يشتمل على الكافور والصندل وذريرة القصب قاله الأزهري وقال غيره : كل طيب خاط للميت (وكافور) هو من عطف الجزء على الكل لأنه حينئذ الجزء الأعظم من الطيب لتأكد أمره ولأن المراد زيادته على ما يجعل في أصول الحنوط ، ويسن الإكثار منه كما قاله الإمام وغيره بل قال الشافعى : واستحب أن يطيب جميع بدنه بالكافور لأنه يقويه ويشده ، ولو كفن في خمسة جعل بين كل ثوبين حنوط كما في المجموع (ويوضع الميت فوقها) أى اللقائف برفق (مستلقيا) على قفاه ويجعل يده على صدره يمناه على يسراه أو يرسلان في جنبه أيما فعل منهما فحسن (وعليه حنوط وكافور) لدفعه الحوام وشده البدن وتقويته ، ويسن تبخير الكفن بنحو عود أولا (وتشد ألياه) بخرقه بعد دس قطن حليج عليه حنوط وكافور بين ألييه حتى تصل الخرقه حلقة الدبر فيشدها ويكره إيصاله داخل الحلقة وقول الأذرى ظاهر كلام الدارمى تحريمه لما فيه من انتهاك حرمة يرد بأنه لعذر فلا انتهاك وتكون الخرقه مشقوقة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في الستحاضة (ويجعل على) كل منفذ من (منافذ بدنه) ،

(قوله لأن الحى يجعل أحسن ثيابه أعلاها)
كان الأقدم أن يقول . أما
كونه أحسن فلأن الحى
الح ليناسب قوله وأما
كونه أوسع الح

(قوله فإن لم يكن فعلى أغنياء المسامين) ويقدم على بيت المال الموقوف على الأكفان وكذا الموصى به للأكفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير فيه نظر والأقرب الثانى لأن الوصية تمليك فهى أقوى من الوقف والمراد بالغنى منهم من يملك كفاية سنة كذا بهامش وهو موافق لما في الروضة في الكفارة وفي المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد بقياسه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج إلى تجهيز الميت فليراجع (قوله ولا يشترط كفاي المجموع الح) لعلة ذكره هنا لعزوه للمجموع والإفقد مرته التنبيه عليه بعد قول المصنف قلت الأصح المنصوص وجوب غسل الغريق الح (قوله ولم يوجد ما يكفن به) أى من الثياب أخذنا من قوله الآتى فإن لم يكن له مال الح (قوله على كل واحدة) أى بتمامها (قوله أيما فعل منهما فحسن) أى فهما في مرتبة واحدة ويفرق بينه وبين المصلى حيث كان جعلهما على صدره ثم أولى من إرسالهما لأن جعلهما على صدره ثم أبعد عن العتب بهما ولما قيل إنه إشارة إلى حفظ الايمان والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى هنا (قوله ويسن تبخير الكفن الح) أى ثلاثا هجج (قوله قطن حليج) أى مندوف وهو بالحاء المهملة .

ومواضع السجود منه (قطن) حليج مع كفور وحنوط دفعا للهوام عن المنافذ كالجهة والعينين والأنف والقم والدبر والجراحات النافذة وإكراما للمساجد كالجهة والأنف والركبتين وباطن الكفين وأصابع القدمين (وتلف عليه) بعد ذلك (المفائف) بأن يثنى الطرف الأيسر ثم الأيمن كما يفعل الحي بالقباء ويجمع الفضل عند رأسه ورجليه ويكون لدى عند رأسه أكثر (وتشد) عليه المفائف بشداد يشده عليها لئلا تنتشر عند الحمل إلا أن يكون محرما كما صرح به الجرجاني لأنه يشبه بعقد الإزار ، ولا يجوز له أن يكتب عليها شيئا من القرآن أو الأسماء العظيمة صيانة لها عن الصديد ، ولأن يكون للميت من الثياب ما فيه زينة كما في فتاوى ابن الصلاح ، ولعله محمول على زينة محرمة عليه حال حياته (فاذا وضع) الميت (في قبره نزع الشداد) عنه تفاؤلا بحل الشدائد عنه ، ولأنه يكره أن يكون معه في القبر شيء معقود وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير (ولا يلبس المحرم الذكر خيطا) ولما في معناه مما يحرم على المحرم لبسه (ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة) ولا كفها بقفازين أى يحرم ذلك إبقاء لأثر الإحرام وتقدم أن محله فيما قبل التحلل الأول ، ولا يندب أن يعد لنفسه كفنا لئلا يحاسب على اتخاذه إلا أن يكون من جهة حل أو أثر ذى صلاح فحسن إعداده ، لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاه كلام القاضى أبى الطيب وغيره بل للوارث إبداله لكن قضية بناء القاضى حسين ذلك على ما لو قال اقض ديني من هذا المال الوجوب ، وكلام الرافعى يوجب إليه . قال الزركشى : والمتجه الأول لأنه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ، ولهذا لو نزع الثياب الملوخة بالدم عن الشهيد وكفنه في غيرها جاز مع أن فيها أثر العبادة الشاهدة له بالشهادة فهذا أولى انتهى .

(قوله ومواضع السجود منه) أى ولو كان صغيرا فيما يظهر إكراما لمواضع السجود من حيث هى (قوله وإكراما للمساجد) أى مواضع السجود من بدنه (قوله بأن يثنى الطرف الأيسر) أى من كل واحدة انتهى محلى (قوله عند رأسه) أى فوق رأسه (قوله نزع الشداد عنه) والأولى أن الذى ينزع الشداد عنه هو الذى يلحقه إن كان من الجنس ، فإن كان الميت امرأة فالأولى أن الذى يلى ذلك منها النساء كما يأتى فى شرح المنهج بعد قول المصنف وأن يدخله القبر الأحق بالصلاة عليه وظاهر كلام المصنف حل نزع جميع الشداد وفى كلام الشيخ عميرة استثناء ما شد به الأليان فلا ينزع (قوله وسواء فى جميع ذلك الصغير والكبير) لا يقال العلة منتفية فى حق الصغير . لأننا نقول التفاؤل بزيادة الراحة له بعد فنزل ما اتقى عنه من عدم الراحة منزلة رفع الشدة (قوله أى يحرم ذلك) أى فلو خالفوا وفعلا وجب الكشف ما لم يدفن الميت منهما (قوله ولا يندب أن يعد لنفسه كفنا) ظاهره أنه لا يكره وإن أومهم الكراهة عبارة الزركشى فى إعداد القبر اه سم على بهجة ، وأراد بما نقله عن الزركشى قوله بعد قال فى شرح الروض قال أى الزركشى : ولو أعد له قبرا يدفن فيه فينبغى أن لا يكره لأنه الاعتبار بخلاف الكفن . قال العبادى : ولا يصير أحق به مادام حيا ووافقه ابن يونس اه أى فلغيره أن يسبقه إلى الدفن فيه ولا أجرة عليه له لأجل حفرة م ر اه (قوله لئلا يحاسب على اتخاذه) أى لاعلى اكتسابه وإلا فكل ماله مطلقا يحاسب على اكتسابه اه سم على بهجة

والأوجه الوجوب في المبنى كالمبنى عليه وإن انتقل الملك فيه للوارث ، والفرق بينهما وبين ثياب الشهيد واضح إذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلافه فيهما . ثم شرع في كيفية حمل الميت وليس في جملة دناءة ولا سقوط مروءة بل هو برّ وإكرام للميت فقد فعله بعض الصحابة والتابعين فقال : (وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من التريبع في الأصح) « حمل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن ابن عوف ، وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ » رواها الشافعي في الأمّ الأول بسند صحيح . والثاني بسند ضعيف ، ومقابل الأصح التريبع أفضل لأنه أصون للميت بل حكى وجوبه لأن مادونه إزارا بالميت هذا إن أراد الاقتصار على أحدهما ، والأفضل الجمع بينهما بأن يحمل تارة بهيئة الحمل بين العمودين وتارة بهيئة التريبع ، ثم بين حملها بين العمودين بقوله (وهو) أى الحمل بينهما (أن يضع الحشبتين المتقدمتين) أى العمودين (على عاتقه) وهو ما بين المنكبين والعنق وهو مذكر وقيل مؤنث (ورأسه بينهما ويحمل) الحشبتين (المؤخرتين رجلان) أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر وإنما تأخر اثنان ولم يعكس لأن الواحد لو توسطتهما كان وجهه للميت فلا ينظر إلى ما بين قدميه وإن وضع الميت على رأسه خرج عن جملة بين العمودين وأدى إلى ارتفاع مؤخرة النعش وتنكس الميت على رأسه فلو عجز عن الحمل أعانه اثنان بالعمودين ويأخذ اثنان بالمؤخرتين في حلقى العجز وعدمه فحاملوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة فان عجزوا فسبعة أو أكثر بحسب الحاجة كما هو قضية كلامهم ، ثم بين حملها على هيئة التريبع فقال (والتريبع أن يتقدم رجلان) يضع أحدهما العمود الأيمن على عاتقه الأيسر والآخر عكسه (ويتأخر آخران) يحملان كذلك فيكون الحاملون أربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتريبع فان عجز الأربعة عنها حملها ستة أو ثمانية وما زاد على الأربعة يحمل من جوانب السرير أو يزداد أعمدة معترضة تحت الجنازة كما فعل بعبيد الله بن عمر لبدانته . وأما الصغير ، فان جملة واحد جاز لعدم الإزاراء فيه ومن أراد التبرك بحملها بهيئة الحمل بين العمودين بدأ بحمل المقدم على كتفه ثم بالعمود الأيسر المؤخر ،

(قوله والأوجه الوجوب في المبنى كالمبنى عليه)
أى في الكفن الذى أعده وفى مسألة الدين وظاهر السياق أن محل الوجوب فى مسألة الكفن إذا كان من حل أو أثر دى صلاح وقضية البناء على مسألة الدين الإطلاق فليراجع (قوله حمل سعد ابن أبي وقاص عبد الرحمن ابن عوف) أى بين العمودين ولعل عبارة الشارح كحمل بالكاف كما هو كذلك فى عبارة المحلى وأسقط الكتبة جرة الكاف

(قوله والأوجه الوجوب في المبنى) هو قوله قضيته بناء القاضى حسين ذلك وقوله كالمبنى عليه هو قوله على ما لوقال أقض ديني (قوله إذ ليس فيها مخالفة) يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعده لنفسه أن يقول بعد إعدادة كفنوني في هذا أو نحو ذلك . أما ما أعده بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كأن استحسن لنفسه ثوبا أو أدخره ودلت القرينة على أنه قصد أن يكون كفننا له فلا يجب التكفين فيه . نعم الأولى ذلك كما في ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على بهجة بعد مثل ما ذكر مانصه : قد يوجه ظاهر العبارة بأن أدخره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتم (قوله فقد فعله) وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره للنساء ما لم يخش منه فتنة أى منهن أو عليهن وإلا حرم كما هو قياس نظائره اه حجج (قوله وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد) المتبادر من هذا أنه صلى الله عليه وسلم باشر جملة ويجوز أنه أمر بحمله كذلك فنسب إليه وعلى الأول فلعل الشارح إنما لم يستدل به على أن حمل الجنازة لدناءة فيه الخ لأنه صلى الله عليه وسلم قد يفعل المكروه لبيان الجواز ويكون واجبا في حقه لكونه مشرعا بخلاف الصحابة (قوله وهو مذكر) هذا على خلاف القاعدة أن ما تعدد في الإنسان مؤنث (قوله كما فعل بعبيد الله بن عمر لبدانته) أى سمته

ثم يتقدم بين يديها فيأخذ الأيمن المؤخر أو يحملها بالهيئتين أتى فيما يظهر بما أتى به في الأولى ويحمل المقدم على كتفه مقدما أو مؤخرا كما بحثه السبكي لكنه جعل حمل المقدم على كتفه مؤخرا وليس بقيد بل الأولى تقديمه (و) يسن (المشي) للشييع لها ويكره له الركوب في ذهابه معها «لأنه صلى الله عليه وسلم رأى ناسا ركبا في جنازة فقال: ألا تسحيون إن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب» هذا إن لم يكن له عذر فإن كان به كمرض فلا ولا كراهة في الركوب في العود كما سيأتي ويسن كونه (أمامها) للاتباع ولأنه شافع وحق الشافع التقدم وأما خبر «امشوا خلف الجنازة» فضعيف وشمل ذلك ما لو كان راكبا كما في الروضة والمجموع ونقله فيه عن الشافعي والأصحاب خلافا لما ذكره الرافعي في شرح المسند تبعاً للخطابي ، ولو مشى خلفها حصل له

(قوله أو يحملها بالهيئتين أتى فيما يظهر بما أتى به في الأولى) أي في هيئة الترتيب وقوله ويحمل المقدم على كتفيه أي بين العمودين فيحصل من مجموع ذلك كل من الهيئتين كما لا يخفى وعبارة ابن الرفعة في الكفاية فينبغي أن يضع يأسرة السرير المقدمة على عاتقه الأيمن ثم يأسرته المؤخرة ثم يدور من أمامها حتى لا يمشى خلفها فيضع يأسرة السرير المقدمة على عاتقه الأيسر ثم يأسرته المؤخرة فيكون قد حملها على الترتيب ثم يدخل رأسه بين العمودين فيكون قد جمع بين السكيفيتين انتهت وبها يعلم ما في حاشية الشيخ. نعم ما اقتضته ثم في كلام ابن الرفعة من تأخير إدخال رأسه بين العمودين عن حمله بهيئة الترتيب ليس بقيد في جمعه بين الهيئتين كما علم من قول الشارح مقدما أو مؤخرا كما بحثه السبكي

(قوله ثم يتقدم بين يديها) وإنما طلب هذا دون مجيئه من خلفها لأن ما ذكر أقرب لكونه أمام الجنازة وإن شق عليه ذلك .

فائدة — سئل أبو علي النجاد عن وقوف الجنازة ورجوعها فقال : يحتمل متى كثرت الملائكة بين يديها رجعت أو وقفت ومتى كثرت خلفها أسرعت ويحتمل أن يكون للوم النفس للجسد ولوم الجسد للنفس يختلف حالها تارة تقدم وتارة تؤخر ويحتمل أن يكون بقاؤها في حال رجوعها ليمتأجل بقائها في الدنيا . وسئل عن خفة الجنازة وثقلها فقال إذا خفت فصاحبها شهيد لأن الشهيد حي والحى أخف من الميت قال الله تعالى — ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله — الآية ذكره أبو الحسين في طبقاته في ترجمة عمر أبي حفص البرمكي ويؤيد ذلك ما قاله الشافعي في غزوة أحد في قتل أبي جابر حيث قال : وقتل أبو جابر واسمه عبد الله بن عمرو بن حرام بالراء قال ابنه جابر كان أبي أول قتيل قتل من المسلمين قتله سفيان بن عبد شمس وقد حملته أخته هند هي وزوجها عمرو بن الجموح وابنها خلاد على بعير ورجعت بهم إلى المدينة فلقيتها عائشة وقالت لها من هؤلاء قالت أخي وأبني خلاد وزوجي عمرو بن الجموح قالت فأين تذهبين بهم قالت إلى المدينة أقبرهم فيها ثم زجرت بعيرها فبرك فقالت لها عائشة لما عليه أي برك لثقل ما عليه قالت ماذا بك به فإنه لربما حمل ما يحمل بعيران ولكن أراه لغير ذلك وزجرته ثانيا فقام وبرك فوجهته راجعة إلى أحد فأسرع فرجعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال إن الجمل مأمور هل قال عمرو شيئا قالت إنه لما توجه إلى أحد قال اللهم لاتردني إلى أهلي وارزقني الشهادة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك الجمل لا يمضي إن فيكم معشر الأنصار من لو أقسم على الله لأبره منهم عمرو بن الجموح ولقد رأيته يطأ بعرجته في الجنة اه ملخصا ولعل السر في عدم سير الجمل إلى المدينة الذي أشار إليه بقوله فلذلك الجمل لا يمضي أن شهداء أحد نزل الأمر بدفنهم ثمة ولذلك لما أراد أهل القتلى أخذهم إلى المدينة أمر صلى الله عليه وسلم مناديه فنادى ردوا القتلى إلى مضاجعهم (قوله ويحمل المقدم) بأن يجعل العمود الأيمن من المقدم على عاتقه الأيسر مرة والعمود الثاني من المقدم أيضا مرة على عاتقه الأيمن مرة ويقدم أيهما شاء ولكن الأولى تقديم الأيمن وإذا أراد حمل الثاني تقدم بين يديها ثم أخذه (قوله إن ملائكة الله) هو بكسر الهمزة جواب سؤال تقديره كيف لا يستحي فقال إن الخ (قوله ويسن كونه أمامها) أي ولو كان بعيدا ولو مشى خلفها كان قريبا منها فيما يظهر وبقي ما لو تعارض عليه الركوب أمامها مع التقرب والمشي أمامها مع البعد هل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني لورود النهي عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو

فضيلة أصل المتابعة دون كلها ولو تقدم إلى المقبرة لم يكره ثم هو بالخيار إن شاء قام حتى توضع الجنازة وإن شاء قعد (و) يسن كونه (بقر بها) بحيث لو التفت رآها فهو (أفضل) من بعدها فلا يراها لكثرة المشين معها (ويسرع بها) استحبابا بأن يذهب بها فوق المشي المعتاد ودون الخب لثلا ينقطع الضعفاء فإن خيف تغييره بالتأني زيد في الإسراع لخبر «أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة خير تقدمونها إليه وإن تك سوى ذلك فشرّ تضعونه عن رقابكم» هذا (إن لم يخف تغييره) أي الميت بالإسراع وإلا فيتأني به ولو مرت عليه جنازة استحج القيام لها على ما صرح به المتولى واختاره الصنف في شرحي المذهب ومسلم وجزم ابن المقرئ بكرهته وأجاب الشافعي والجمهور عن الأحاديث بأن الأمر بالقيام فيها منسوخ وفي المجموع عن البندنيجي أنه يسن لمن مرت به جنازة أن يدعو لها ويثني عليها إن كانت أهلا لذلك وأن يقول سبحان الحي الذي لا يموت أو سبحان الملك القدوس اه وروى الطبراني «أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسلماً» ثم أسند أيضاً عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من «رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسلماً كتب له عشرون حسنة» .

(فصل)

في الصلاة على الميت المسلم غير الشهيد

وهي من خصائص هذه الأمة كالإيضاء بالثلث كما قاله الفاكهاني المالكي في شرح

(فصل)

في الصلاة على الميت

تعارضت هذه الصفات فانظر ماذا يراعى اه والأقرب مراعاة الإمام وإن بعد (قوله بحيث لو التفت رآها) زاد حج رؤية كاملة وضابطه أن لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفاً نسبته إليها اه (قوله زيد في الإسراع) أي وجوباً (قوله استحج القيام لها) أي كبيراً كان الميت أو صغيراً ومعلوم أن الكلام في الميت المسلم لأن المقصود منه التعظيم للميت (قوله على ما صرح به المتولى) قال في شرح الروض والذي قاله المتولى هو المختار وقد صحت الأحاديث بالأمر بالقيام ولم يثبت في القعود شيء إلا حديث على رضي الله عنه وليس صريحاً في النسخ (قوله بأن الأمر بالقيام فيها منسوخ) أي فيكون مكروهاً (قوله إن كانت أهلاً لذلك) أي فإذا كانت غير أهل فهل يذكرها بما هي أهل له أولاً يذكر شيئاً نظراً إلى أن الستر مطلوب أو يباح له أن يثني عليها شراً كما هو مقتضى الحديث «مرّ بجنازة فأثنى عليها خيراً فقال وجبت ومرّ بجنازة فأثنى عليها شراً فقال وجبت» ولم ينههم عن ذلك ، فيه نظروا الأقرب الثاني أخذاً مما يأتي من أن الغاسل لو رأى ما يكره من الميت يكتمه (قوله وأن يقول سبحان الحي الذي لا يموت) ظاهره ولو جنازة كافر (قوله وصدق الله ورسوله) ظاهره أنه يقول ذلك مرة واحدة ولو قيل بتكريره ثلاثاً لم يكن بعيداً .

(فصل)

في الصلاة على الميت

(قوله وهي من خصائص هذه الأمة) .

الرسالة ولا ينافيه ماورد من تغسيل الملائكة آدم عليه السلام والصلاة عليه وقولهم يا بني آدم هذه ستسكنكم في موتكم لجواز حمل الأول على أن الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على أصل الفعل (صلاته أركان) سبعة (أحدها النية) كبقية الصلوات وتقدم الكلام عليها في صفة الصلاة (ووقتها) هنا (كغيرها) أي كوقت نية غيرها من الصلوات في وجوب قرن النية بتكبير الإحرام (وتكفي) فيها (نية) مطلق (الفرض) وإن لم يقل كفاية كما تكفي نية الفرض في إحدى الخمس وإن لم يقيد بالعين وعلم من كلامه تعيين نية الفرضية كما في الصلوات الخمس ولو في صلاة امرأة مع رجال ولا تشتط الإضافة إلى الله تعالى أخذاً مما مر . نعم تسن وقياسه ندب قوله مستقبلاً ولا يتصور هنا نية أداء وضده قيل ولا نية عدد ،

تنبيه — هل شرعت صلاة الجنابة بمكة أو لم تشرع إلا بالمدينة لم أر في ذلك تصريحاً وظاهر حديث أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها بشهر كما قاله ابن إسحق وغيره ومافى الإصابة عن الواقدي وأقره أن الصلاة على الجنابة لم تكن شرعت يوم موت خديجة ، وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الأصح أنها لم تشرع بمكة بل بالمدينة اه حج وإما قال وظاهر حديث أنه الخ لاحتمال أنها شرعت بمكة بعد موت خديجة وقبل الهجرة (قوله والثاني على أصل الفعل) أي وهو يحصل بالدعاء ، والثاني هو قوله وقولهم يا بني آدم الخ والأول هو قوله ماورد من تغسيل الملائكة آدم الخ (قوله من الصلوات) أي المفروضة فلا يرد أن مطلق الصلوات يشمل النفل المطلق ويكفي فيه مطلق القصد للفعل كذا قيل وهو إنما يأتي لو قال المصنف وينتهي كغيرها وأما حيث قال: ووقتها كوقت غيرها اعتبر التعميم فان وقت النية في جميع الصلوات عند تكبيرة الإحرام ، نعم قوله قبل كبقية الصلوات شامل للنفل لكن قوله ويكفي فيها نية مطلق الفرض قرينة على أن المشبه به الفرائض (قوله وتكفي فيها نية مطلق الفرض) ينبغي كفاية نية فرض الكفاية وإن عرض تعيينها لأنه عارض مر اه سم على بهجة (قوله ولو في صلاة امرأة) مع رجال أوصي على الخلاف السابق فيه شرح عب الحج اه سم عليه والراجع من الخلاف عند الشارح عدم الوجوب على الصبي وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب بأن صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكافئين مع وجودهم فيجوز أن ينزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية وإن قلنا لا تجب في المكتوبة لأن المكتوبة منه لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة النفلية فيها فلم تشترط نية الفرضية بخلاف صلاته على الجنابة فانها لما أسقطت الفرض عن غيره قويت مشابقتها للفرض لكن قال سم على بهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء أمره بها ، بل وضربه عليها وينبغي أن يجب عليهن أمره بنية الفرضية وإن لم تشترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس مر اه وهو ظاهر في أنه إذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه نية الفرضية وفي أنه إذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فلا يرجع (قوله ولا يتصور هنا نية أداء وضده) أي فلو نوى الأداء أو القضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو أطلق أو نوى المعنى اللغوي فلا تبطل .

(قوله لجواز حمل الأول)
أي كلام الفكهاني وقوله
والثاني أي قول الملائكة
ما ذكر .

وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات لما يأتي أنها بمثابة الركعات (وقيل تشترط نية فرض كفاية) تعرضا لسكال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) الحاضر ولا معرفته كما في المحرر بل يكفي قصد من صلى عليه الإمام ا كتفاء بنوع تمييز أُمالو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل وإسماعيل الحضرمي وعزى إلى البسيط ووجهه الأدبجي بأنه لا بد في كل يوم من الموت في أقطار الأرض وهم غائبون فلا بد من تعيين الذي يصلى عليه منهم . نعم لو صلى إمام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الإمام كفى كالحاضر (فان عين) الميت الحاضر أو الغائب كأن صلى على زيد أو على الكبير أو الذكر من أولاده (وأخطأ) فبان عمرا أو الصغير أو الأنثى (بطلت) أى لم تنعقد صلاته هذا إن لم يشرفان أشار إليه صحت كما مر نظيره تغليبا للإشارة (وإن حضر موتى نواهم) أونوى الصلاة عليهم وإن لم يعرف عددهم قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولواعقد أنهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لأن فيهم من لم يصل عليه وهو غير معين قال وإن اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة ،

(قوله أُمالو صلى على غائب) أى مخصوص فلا ينافى ما سيأتى من صحة الصلاة على من مات وغسل وكفن في أقطار الأرض (قوله إن لم يشرف) أى في الحاضرة كما هو ظاهر

(قوله وقد يقال الخ) سبقه إليه حجج (قوله وقد قيل يشترط نية فرض كفاية) قال حجج لتمييز عن فرض العين ويرد بأنه يكفي ميّزا بينهما اختلاف معنى الفرضية فيهما والمراد أن الفرض المضاف للميت معناه فرض الكفاية والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكأن الفرض موضوع للعنيين بوضعين والألفاظ متى أطلقت أو لوحظت حملت على معناها الوضعى وهو الكفاية في الجنائزة والعيني في غيرها وبهذا يجب عما أورده سم هنا (قوله بقلبه) أى لا باسمه ونسبه (قوله الأصبحي) قال في اللب هو بفتح الميمزة وفتح الباء وسكون الصاد المهملة بينهما آخره مهملة إلى أصبح قبيلة من يعرب بن قحطان (قوله ولا بد من تعيين الذي يصلى عليه) أى بقلبه كما ذكره الشارح (قوله أو الصغير أو الأنثى) قضيته أنه لو عين ذكر أو امرأة فبان خنثى عدم البطلان ويوجه بأن لم تتحقق المانع ويفرق بينه وبين مالو اقتدى بامام يظنه رجلا فبان خنثى حيث يجب القضاء بأنه ثم ربط صلاته بمن لا تصلح صلاته للربط وهنا نوى على من تصح الصلاة عليه وسماه باسم محتمل فلم يتحقق الخطأ فيه وأما لو عين خنثى فبان ذكر أو امرأة فالأقرب عدم الصحة لمباينة الأثني أو الذكور لصفة الخنثوة ويحتمل الصحة كما لو قال على هذا الرجل فبان خنثى بالأولى (قوله فان أشار) أى بقلبه (قوله كما مر نظيره) أى في صلاة الجماعة (قوله فلو صلى على بعضهم) ومنه مالو عين البعض بالجزئية كالثلث أو الربع (قوله أعاد الصلاة على الجميع) يتجه أن محله ما لم يلاحظ الأشخاص اه سم على حجج أى ولا فرق في ذلك بين أن يعيدها عليهم دفعة واحدة أو على كل واحد بانفراده ولا يضر تردده في النية للضرورة (قوله لأن فيهم من لم يصل عليه) قضيته أنه لو قال في الاعادة نويت الصلاة على من لم أصل عليه لم تصح صلاته وهو ظاهر وقد يشعر قوله لأن فيهم الخ بخلافه وجعله الديمري احتمالا حيث قال بعد مثل قول الشارح على الجميع قال ويحتمل أن يعيدها على الحادى عشر وإن لم يعينه فيقول نويت الصلاة على من لم أصل عليه أولا اه ويؤيد الأول قول الشارح قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه الخ .

فالأظهر الصحة قال ولو صلى على حيٍّ وميت صحت على الميت إن جهل الحال وإلا فلا كمن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت ولو أحرم الامام بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم يصلى على الثانية لأنه لم ينوها أو لا قاله في المجموع ويجب على المأموم نية الاقتداء أو الجماعة بالامام كما مر في صفة الأئمة ولا يقدر اختلاف بينهما كما سيأتي (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) لما رواه الشيخان عن ابن عباس «أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً» (فان خمس) ولو عمداً (لم تبطل) صلاته (في الأصح) للاتباع رواه مسلم ولائها لا تخل بالصلاة ولو نوى بتكبيره الركنية خلافاً لجمع متأخرين ومقتضى العلة وكلام جمع منهم الروياني عدم البطلان بما زاد على الخمس أيضاً،

(قوله فالأظهر الصحة) وبقي ما لو قال نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه لم ينو الصلاة عليها فقد جمع في نيته بين من تصح صلاته ومن لا تصح وهو معذور فيه ويحتمل وهو الظاهر الصحة كمن نوى على عشرة من الرجال فبانوا تسعة وكمن نوى الصلاة على حيٍّ وميت جاهلاً بالحال (قوله ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت) أي فيهما (قوله تركت) أي وجوباً فلو نوى الصلاة عليها عمداً عالماً بطلت صلاته اه سم على حجج (قوله كما مر في صفة الأئمة) ذكره تميمي لما يتعلق بالنية وقياس ما مر أنه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة في تكبيره على ما مر بأن يقصد إيقاع تكبيره بعد تكبير الامام لأجله بعد انتظار كثير (قوله ولا يقدر اختلاف بينهما) هو بمنزلة قوله وإن صلى المأموم على غير من صلى عليه الامام (قوله صلى على قبر بعد ما دفن) أي صاحبه ولم يبين صاحب هذا القبر وتقدم في التنبيه السابق عن حجج أنه صلى على قبر البراء بن معمر فيحتمل أنه هذا ويحتمل غيره (قوله فان خمس) قال حجج مثلاً (قوله ولو نوى بتكبيره الركنية) غاية وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقهة أولاً ولو قيل بالضرر في الأول لم يكن بعيداً قياساً على ما تقدم في الصلاة من أن ذلك إنما يعتذر في حق العاوى وفي سم على حجج لوزاد على الأربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كما لو اعتقد جميع أفعال الصلاة فروضا وقد يفرق أي فيقال هنا بالبطلان مطلقاً بأن تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضا بخلاف الزائد على الأربع هنا فإنه غير مطلوب رأساً وقد يؤيد الأول قول الشارح وإن نوى بتكبيره الركنية بل إن أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة (قوله بما زاد على الخمس) أي ولو كثر جداً بل تكره الزيادة عليها للخلاف في البطلان بها وحيث زاد فلاولى له الدعاء ما لم يسلم لبقائه حكماً في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرأ الفاتحة في الأولى أجزأته حينئذ فيما يظهر ثم رأيت سم على حجج صرح بما استظهرناه .

فرع — لوزاد الامام وكان المأموم مسبقاً فأتى بالأذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كأن أدرك الامام بعد الخامسة فقرأ ثم كبر الامام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم دعا للميت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم أنها زائدة أو جهل ذلك ويفرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب الركعة الزائدة للمسبوق إذا أدرك القراءة فيها وكان جاهلاً بخلاف ما إذا كان عالماً بزادها بأن هذه الزيادة هنا

(قوله ولا يقدر اختلاف بينهما) أي الامام والمأموم كما سيأتي في المسائل المنشورة أنه إذا نوى الامام على حاضر والمأموم على غائب أو عكسه صح (قوله ولو عمداً) يجب حذف لفظ ولو إذ محل الخلاف في حالة العمد لما سيأتي أنه لو كان سهواً أو جهلاً لم تبطل جزماً

وهو كذلك لكن الأربع أولى لتقرر الأمر عليها من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتشبيه التكبيرة بالركعة فيما يأتي محله بقرينة المقام في المتابعة حفظاً على تأكيدها نعم لو زاد على الأربع عمداً معتقداً البطلان بطلت كما ذكره الأذرعى فإن كان ساهياً أو جاهلاً لم تبطل جزماً ولا مدخل لسجود السهو فيها ومقابل الأصح تبطل كزيادة ركعة أو ركن في سائر الصلوات (ولو خمس) أى كبر (إمامه) في صلاته خمس تكبيرات وقلنا لا تبطل (لم يتابعه) المأموم (في الأصح) أى لاتسن له متابعتها في الزائد لعدم سنه للإمام (بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) وهو أفضل لتأكيد المتابعة ومقابل الأصح يتابعه وإن قلنا بالبطلان فارقته وما قررت به كلامه من عدم سنية المتابعة وأنها لا تبطل بمتابعتها هو المعتمد والقول بخلافه ممنوع (الثالث) من الأركان (السلام) بعد تمام تكبيراتها وقدمه ذكرها مع تأخره رتبة اقتفاء بالأصحاب في تقديمهم ما يقل عليه الكلام تقر بيا على الأفهام وهو فيها (كغيرها) أى كسلام غيرها من الصلوات في كيفيته،

جائزة للإمام مع علمه وتعمده بخلافها هناك أو يتقيد الجواز هنا بالجهل كما هناك فيه نظر فليحرج ومال مر للأول فليحرجه سم على منهج، أقول: وقد يتوقف في التسوية بأن الزيادة على الأربع أذكرك محضة للإمام فالمسبوق في الحقيقة إنما أتى تكبيراته كلها بعد الرابعة للإمام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس أنه هنا كذلك،

(قوله محله بقرينة المقام في المتابعة) أى فلا يتخلف عنه بتكبيرة ولا يتقدم عليه بها كما سيأتى فى المسائل المنشورة (قوله معتقداً البطلان بطلت) أى لتضمنه نية إبطالها

فرع — موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الأولى بناء على إجزاء الفاتحة بعد غير الأولى أولاً قال مر لا يجوز بل تعينت عليه بالشروع فتعين عليه الاتيان بها فان تخلف لنحو بطل قراءتها تخلف وقرأها مالم يشرع الإمام في التكبيرة الثالثة اه فان كان عن نقل فسلم وإلا ففيه نظر ظاهر فليحرج وليراجع سم على منهج والأقرب الميل إلى النظر (قوله وهو كذلك) ظاهره وإن والى بين التكبيرات وعبارة سم على منهج فرع زاد على الأربع ووالى رفع يديه معها متواليها هل تبطل صلاته بتوالى رفع اليدين أولاً لأن الرفع مطلوب هنا في الجملة سمعنا أن بعض المشايخ أفتى بالبطلان وهو متجه لأن هذا الرفع غير مطلوب وتوالى مثله يبطله ثم وافق عليه مر اه، أقول: وقياس ما تقدم في الأفعال من أنه لو احتاج إلى ضربات أو تصفيق وزاد على المحتاج إليه واحدة من الضرر أنه لو والى هنا بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيهما البطلان هنا أيضاً لأن رفع كل يد في المرة الخامسة يعد مرة وبهما حصلت الموالاة بين أربعة أفعال (قوله بطلت كما ذكره الأذرعى) أى ولا يمنع منه كون اعتقاده خطأ ولعل وجه البطلان أن ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية (قوله لم يتابعه المأموم) شامل للمسبوق اه سم على بهجة. أقول: أى فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغى أن لا يحسب له عن بقية ما عليه لأن حساب ما عليه محله بعد سلام الإمام ومازاده الإمام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه (قوله لاتسن له متابعتها) أى بل تكره خروجاً من خلاف من أبطل بها (قوله بل يسلم) أى بنية المفارقة وإلا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القدوة فتبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مر اه سم على بهجة (قوله الثالث السلام). أقول: إنما قدمه على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لليت مع أنه بعدها لأنه لما كان وقوعه بعد التكبيرات الأربع ناسب أن يعده عقب ذكرها وإن كان غيره متقدماً عليه.

(قوله لتعلموا أنها سنة)

(٤٦٤)

أى طريقة كما يأتى (قوله قلت : تجزى الفاتحة بعد غير الأولى) فى حاشية

شيخنا النور الشبراملى حفظه الله تعالى مانصه : يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن شافعي اقتضى بمالكى سلم ثم أخبره المالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة . وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعى إذ غاية أمر إمامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة له لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتى بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعى فيسلم لنفسه بعد بطلان صلاة إمامه وهو لا يضره وهى فائدة جلييلة يحتاج إليها فى الصلاة خلف المخالف وظاهر أن الحكم جار حتى فيما لو كان الإمام يرى حرمة القراءة فى صلاة الجنازة كالحنفى إذ لافرق نظرا إلى ماوجه به الشيخ أبقاه الله أى ولا نظر إلى عدم اعتقاد الإمام فرضية الفاتحة وإلا لم تصح الصلاة خلفه مطلقا لأنه لا يعتد وجوب البسملة وأما ما قد يقال إنه حيث كان الإمام لا يرى قراءة الفاتحة فكأنه نوى صلاة بلا قراءة فنيته غير صحيحة عند الشافعى فقد يجاب عنه بأن ذلك لا يضر حيث كان ناشئا عن عقيدة فتأمل .

وتعدده ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك خلافا لمن استحباها وأنه يلتفت فى السلام ولا يقتصر على تسليمه واحدة يجعلها تلقاء وجهه وإن قال فى المجموع إنه الأشهر (الرابع) من الأركان (قراءة الفاتحة) فبدلها فالوقوف بقدرها لما مر فى مبحتها لحبر البخارى أن ابن عباس قرأ بها فى صلاة الجنازة وقال لتعلموا أنها سنة وفى رواية قرأ بأتم القرآن فجهر بها وقال إنما جهرت لتعلموا أنها سنة ولعموم خبر « لاصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » (بعد) التكبيرة (الأولى) لحبر أبى أمامة الأنصارى « السنة فى صلاة الجنازة أن يقرأ فى التكبيرة الأولى بأتم القرآن مخافتة » ثم يكبر ثلاثا والتسليم عند الأخيرة (قلت : تجزى الفاتحة بعد غير الأولى) من الثانية والثالثة والرابعة وقول الروضة وأصلها بعدها أو بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن فهم تخالفهما (والله أعلم) وهذا ما جزمه فى المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وإن صحح المصنف (قوله وتعدده) أى فإن اقتصر على واحدة أتى بها من جهة يمينه (قوله ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته) أى ولو على التبر أو على غائب (قوله الرابع قراءة الفاتحة) .

فرع — لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الأولى قبل تكبير الإمام بعدها فينبغى أن يشتغل بالدعاء لأنه المقصود فى صلاة الجنازة ولا ينبغى تكرير الفاتحة ولا قراءة غيرها من القرآن ولو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تكبير الإمام ما بعدها ينبغى اشتغاله بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنها وسيلة لقبول الدعاء الذى هو المقصود فى صلاة الجنازة وفاقا لما مر اه سم على بهجة ونقل بالدرس عن الإيعاب لحجج أن المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل الإمام سن له قراءة السورة لأنها أولى من وقوفه ساكتا اه وفيه وقفة والأقرب ما قاله سم وقول سم فينبغى أن يشتغل بالدعاء أى كأن يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتى بالدعاء الذى يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزى عما يقال بعدها ولا يقال إن ما أتى به من الدعاء ليس فى محله لما يأتى من أنه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فما أتى به من جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وإن كثر (قوله فبدلها) أى من القرآن ثم الذكر (قوله فالوقوف بقدرها) قال سم على حجج انظر هل يجزى نظير ذلك فى الدعاء للميت حتى إذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببدله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معه فيه نظر والمتجه الجريان اه والمراد بالدعاء المعجوز عنه ما يصدق عليه اسم الدعاء ومنه اللهم اغفر له أو ارحمه حيث قدر على ذلك أتى به (قوله وقال لتعلموا أنها سنة) أى طريقة شرعية وهى واجبة (قوله قلت تجزى الفاتحة) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى أن شافعي اقتضى بمالكى وتابعه فى التكبيرات وقرأ الشافعى الفاتحة فى صلاته بعد الأولى فلما سلم أخبره المالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعى إذ غاية أمر إمامه أنه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة له لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتى بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعى فيسلم لنفسه بعد بطلان صلاة إمامه وهو لا يضر (قوله بعد غير الأولى) محل ذلك ما لم يكن شرع فيها عقب الأولى وإلا فتعين على ما مر لسم عن مر فى قوله فرغ موافق فى الجنازة الخ (قوله والثالثة والرابعة) قال شيخنا الشهاب بر انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينها وبين واجب التكبيرة المنقول إليها أم لا اه . أقول : الظاهر أنه لا يجب كما أفهمه ما مر اه سم على منهج وسياق ذلك فى قوله وترك الترتيب .

في تبيينه تبعاً لظاهر كلام الغزالي الأول وشمل ذلك المنفرد والإمام والمأموم وإن قال ابن العماد إن محله في غير المأموم أما المأموم الموافق فتجب عليه موافقة الإمام فيما يأتي به لأن كل تكبيرة كركعة ويترب على ما جرى عليه المصنف هنا لزوم خلو الأولى عن ذكر ، والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في أخرى لعدم وروده (الخامس) من الأركان (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما رواه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائز من السنة (بعد) التكبيرة (الثانية) لفعل السلف والخلف ولقوله عليه الصلاة والسلام « لا صلاة لمن لم يصل على فيها » ولأنه أرجى لإجابة الدعاء (والصحيح أن الصلاة على الآل لا تجب) فيها كغيرها وأولى لبنائها على التخفيف لكنها تستحب ،

فرع — قرأ آية سجدة في صلاة الجنائز وسجد الوجه البطلان للصلاة إن كان عامدا عالما لأنه سجود غير مشروع فزيادته مبطله م .

فرع — لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصحت الصلاة عليه لأن غايته أنه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه م اه سم على منهج وقول سم أقول: الطاهر أنه لا يجب أى وإذا لم يجب فله أن يأتي بها قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً أو بعدها بتمامها لا أنه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لاشتراط الموالاة فيها وقوله كالحى السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنة وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر للمصاحبة الصلاة وجب إعادة ما ذكر وينبغي أن من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس لإجابة المؤذن وانتظار الجماعة (قوله أما المأموم) من مقول الإمام (قوله وترك الترتيب) أى وذلك لا يضر (قوله ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة) أى ولا تجزئه (قوله لعدم وروده) قد يشكل بجواز قراءة الفاتحة بعد غير الأولى مع عدم وروده عن الشارع إلا أن يقال لم يرد عن الشارع منعها في غير الأولى بل مقتضى قول ابن عباس أنها سنة شمولها لكل من التكبيرات الأربع حيث لم يعين لها محلاً وعليه فحديث أبي أمامة يمكن حمله على أنها في الأولى أولى (قوله الخامس الصلاة) وأقلها اللهم صل على سيدنا محمد زاد حج ويندب السلام لكن عبارة سم على شرح البهجة قوله وأن يصلى في عقيب الثانية على الرسول ظاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم إليها السلام ووجه ذلك أنه الوارد والحكمة في ذلك بناؤها على التخفيف بل قد يقتضى ذلك أن الاختصار على الصلاة أفضل اه بحروفه ونقله شيخنا العلامة الشوبرى على منهج عن الشارح ويوافقه ما تقدم عن المناوى من أن محل كراهة أفراد الصلاة عن السلام في غير الوارد .

فرع — لو قصد أن لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وكبر الثالثة بطلت صلاته لأنه بشروعه في الثالثة تحقق خلو التكبيرة الثانية من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فأشبهه ما لو ترك الفاتحة عمدا ثم ركع (قوله صلى الله عليه وسلم) أى فيجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجزئ هنا ما يجزئ في الخطبة من الحاشر والمأحى ونحوها وصرح بذلك في العباب فقال وأقلها كما في التشهد اه .

(قوله ولقوله عليه الصلاة والسلام) كان الأولى تقديمه على قول المصنف بعد الثانية

كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لكنه أولى كما في زيادة الروضة وما ذكر من تعيينها بعد الثانية هو المعتمد وليس مبنيًا على تعيين الفاتحة قبلها خلافا للشارح ومقابل الصحيح أنها تجب وهو الخلاف المار في التشهد الآخر (السادس) من الأركان (الدعاء للميت) بخصوصه نحو اللهم ارحمه أو اللهم اغفر له خبر «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء» ولأنه المقصود الأعظم من الصلاة فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكون (بعد) التكبيرة (الثالثة) وقضية إطلاقه كغيره وجوبه لغير المكلف ومن بلغ مجنونًا ودام إلى موته وهو الأوجه إذ الجارى على الصلاة التعبد خلافاً للأذرعى وعلم مما تقرر وجوب الدعاء بعد التكبيرة الثالثة وقبل الرابعة ولا يجزى في غيرها بلا خلاف قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك إلا مجرد الاتباع اهـ (السابع) من الأركان (القيام على المذهب إن قدر) عليه كغيرها من الفرائض وإحاقها بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك هنا لأن القيام هو المقوم لصورتها في عدمه ،

(قوله عقبها) بيان
لأن كل بقرينة ما يأتي
(قوله ولا يجب ترتيب
بين الصلاتين الخ) أى
لا يجب لأداء السنة فتأدى
السنة بدونه وإلا فأصل
الدعاء ليس بواجب هنا
بل ذهب الشهاب حجج إلى
أن الأولى كون الدعاء
قبل الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
وجيه ليختمه بها (قوله
وجوبه لغير المكلف)
وسياقى انظره مع قوله
الآتى ولا يعارضه قولهم
لابد من الدعاء للميت
بخصوصه عقب قول
المصنف ويقول في الطفل
مع هذا الدعاء الثانى الخ.

(قوله كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات) أى بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد لله) أى بأى صيغة من صيغه والمشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغى الإتيان بها (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين) هما الصلاة على النبي وعلى الآل (قوله السادس الدعاء للميت بخصوصه) وظاهر تعيين الدعاء له بأخروى لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وأن الطفل في ذلك كغيره لأنه وإن قطع له الجنة فتزيد مرتبته فيها بالدعاء له كالأنبياء اهـ حج .
فائدة - قال في بسط الأنوار : قلت لو أن شخصين ولدا معا ملتصقين ومات أحدهما فإن أمكن فصله من الحى من غير ضرر يلحق الحى وجب فصله وإلا وجب أن يفعل بالميت الممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع الدفن لعدم إمكانه وينتظر سقوطه فإن سقط وجب دفن ماسقط وإن ماتا معا وكانا ذكرا أو أنثيين غسلا معا وكفنا معا وصلينا عليهما معا ودفنا هذا القول الظاهر ويحتمل أن يقال يجب فصلهما إن أمكن وإن كانا ذكرا وأنثى وأمكن فصلهما فالظاهر وجوبه وإن لم يمكن فعلنا ما أمكن فعله ويراعى الذكر في الاستقبال ونحوه والله أعلم اهـ أى وعليه فلو كان ظهر أحدهما ملصقا بظهر الآخر أحرم أحدهما أولا بالصلاة للقبلة فإذا أتم صلاته استدبر من صلى القبلة وأحرم الآخر إليها وصلى . أقول : ومعلوم أن صلاة الحى صحيحة وإن حكمنا بنجاسة ما في جوف الميت كما لو حبس الحى في مكان نجس وإذا فصل الميت بعد فينبغى أنه يجب على الحى قضاء ما صلاه لأنه تبين أنه صلى وهو حامل نجاسة في جوف الميت وهى وإن كانت بمعذنها لا تعطى حكم الطاهر إلا مادام صاحبها حيا ويحتمل عدم وجوب القضاء لتنزيله منه مادام متصلا بمنزلة الجزء ولعل هذا هو الأقرب (قوله إذ الجارى على الصلاة) أى الغالب (قوله السابع القيام) أى ولو معادة ولعل حكمة تأخير القيام عن السلام وغيره من الأركان أنه لما كان مقارنا لجميع الأركان لا يتحقق إلا بعد جميع الأركان فكأنه مؤخر عنها في الوجود فناسب تأخيرها في الذكر بخلافه في الصلوات الخمس فإنه لما كان ينتقل من القيام إلى الركوع ثم يعود إليه بعد السجود ذكره في محله الذى يقع فيه .

محو لصورتها بالكلية ، وشمل ذلك الصبي والمرأة إذا صليا مع الرجال وهو الأوجه خلافا للناشري
فإن عجز صلى على حسب حاله (ويسن رفع يديه في التكبيرات) الأربع حذو منكبيه
ووضعهما بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وإسرار القراءة) للفتحة ولو ليلا
كثالثة المغرب يجامع عدم مشروعية السورة وما ورد في خبر ابن عباس من أنه يجهر بالقراءة .
أجيب عنه بأن خبر أبي أمامة أصح منه ، وقوله فيه إنما جهرت لتعلموا أنها سنة . قال في المجموع :
يعني لتعلموا أن القراءة مأمور بها (وقيل يجهر ليلا) أي بالفتحة خاصة لأنها صلاة ليل . أما
الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيندب الإسرار بهما اتفاقا ، واتفقوا على جهره بالتكبير
والسلام أي الإمام أو المبلغ لا غيرها نظير مأمور في الصلاة كما هو ظاهر فتقييد المصنف بالقراءة أي
الفتحة لأجل الخلاف (والأصح ندب التعوذ) لكونه سنة للقراءة فاستحب كالتأمين ولقصره
ويسر به قياسا على سائر الصلوات (دون الافتتاح) والسورة لطولهما . والثاني نعم كالتأمين ،
وشمل ذلك ما لو صلى على قبر أو غائب وهو كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه لبنائها
على التخفيف خلافا لابن العماد (ويقول) استحبابا (في الثالثة : اللهم هذا عبدك وابن عبدك
إلى آخره) المذكور في المحرر وغيره وتركه لشهرته وتمته خرج من روح الدنيا وسعتها بفتح
أولهما أي نسيم ريحها واتساعها ومحبوبه وأحبائه فيها :

(قوله كالثالثة المغرب) أي
وخبير أبي أمامة المتقدم
وكان الأولى الاستدلال
به أيضا بل تقديمه كما صنع
غيره (قوله أجيب عنه
بأن خبر أبي أمامة الخ)
على أنه لا يحتاج فيه إلى
جواب لأنه تكفل في الخبر
بحكمة الجهر وهي أن
يعلمهم أنها أي القراءة
سنة أي طريقة أي
لا لكونها مندوبة .

(قوله محو لصورتها) في نسخة محق الخ (قوله وهو الأوجه خلافا للناشري) أي ويحرم على
المرأة القطع ويمنع منه الصبي ، وعبارة العباب على ما نقله سم على حج وصلاة المرأة والصبي مع
الرجل أو بعده تقع نفلا . قال في شرحه وإنما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على
ما لو صلى الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلا منهما تجب فيها نية الفرضية والقيام للقدار كما
مر أول الفصل ، ولا يجوز الخروج منها على الأوجه كما مر ، والمراد بعدم الجواز في حق الصبي أن
وليه يمنعه منه كما يمنعه من الخروج من المكتوبات (قوله ويسن رفع يديه في التكبيرات) أي
وإن اقتدى بمن لا يرى الرفع كالحنفى فيما يظهر لأن ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من
الخلاف وكذا لو اقتدى به الحنفى للعلّة المذكورة : أي فلو ترك الرفع كان خلاف الأولى على ما هو
الأصل في ترك السنة إلا مانصوا فيه على الكراهة . وأما ترك الأسرار فقياس مأمور في الصلاة من
كراهة الجهر في موضع الأسرار كراهته هنا (قوله بأن خبر أبي أمامة أصح منه) قد يقال هذا
إنما يحتاج إليه إذا لم يكن في كلام ابن عباس ما يدل على عدم استحباب الجهر ، ولكن قوله
إنما جهرت لتعلموا أنها سنة : أي مسلوكة على سبيل الوجوب يدل على أن الجهر ليس سنة إذ
لو كان كذلك لما احتاج للاعتذار عنه إلا أن يقال يجوز أنه إنما قال ذلك دفعا لتوهم عدم
وجوب القراءة في صلاة الجنائز كما أشار إليه فيما نقله عن المجموع (قوله خلافا لابن العماد)
تبعه حج فقال يأتي بدعاء الافتتاح والسورة إذا صلى على قبر أو غائب (قوله بفتح أولهما)
لهما إنما اقتصر عليه لكونه الأوضح وإلا فيجوز في الروح الضم كما قرئ به في قوله تعالى - فروح
وريحان - وفي السعة الكسر ، وقد نظم ذلك العلامة الدنوشري فقال :

وسعة بالفتح في الأوزان والكسر محكي عن الصغاني

أى ما يحبه ومن يحبه إلى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به . اللهم إنه نزل بك : أى هو ضيفك وأنت أكرم الأكرمين . وضيف الكرام لا يضام وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غنى عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له . اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه : أى أعطه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه إلى جنتك يا أرحم الراحمين جمع ذلك الشافعى رضى الله عنه من الأخبار واستحسنه الأصحاب ، وفي بعض نسخ الروضة ومحبوها ، وكذا في المجموع ، والمشهور في محبوه وأحبائه الجر ويجوز رفعه لجعل الواو للحال ، وروى مسلم عن عوف بن مالك قال «صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعتة يقول: اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد وقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقه من فتنة القبر وعذاب النار» . قال عوف فتمنيت أن أكون أنا الميت هذا إن كان الميت بالغا ذكرا فإن كان أنثى عبر بالأمّة ،

(قوله أى ما يحبه) هو بضم الياء وكسر الحاء من أحب ، ويجوز فتح الياء وكسر الحاء من حب لغة في أحب (قوله وقد جئناك) هل ذلك مخصوص بالإمام كما في القنوت وأن غيره يقول جئناك شافعا أو هو عام في الإمام وغيره فيقول المنفرد بلفظ الجمع فيه نظر ، والأقرب الثانى اتباعا للوارد ولأنه ربما شاركه في الصلاة عليه ملائكة ، وقد يؤيد ذلك ماسياتى في كلام الشارح من أنه حصر الذين صاوا عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا ومن الملائكة ستون ألفا لأن مع كل واحد ملكين (قوله وإن كان مسيئا فتجاوز عنه) ظاهره ولو كان الميت نبيا ، وهو ظاهر اتباعا للفظ الوارد ، وظاهره أيضا أنه لافرق بين نبينا وغيره هذا والذي يظهر أن الأولى ترك قوله إن كان محسنا الخ في حق الأنبياء لما فيه من إيهام أنهم قد يكونون مسيئين فيقتصر على غيره من الدعاء ويزيد إن شاء على الوارد ما يليق بشأنهم صلى الله عليه وسلم عليهم أجمعين . وبقى ما لو ترك بعض الدعاء هل يكره أم لا فيه نظر ، والأقرب الثانى ويفرق بينه وبين القنوت بأن ذاك ورد تعليمه بخصوصه من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما هنا فإنه مجموع من أدعية مفرقة وورودها كذلك يقتضى عدم تعيين واحد منها (قوله جمع ذلك الشافعى) قال الشيخ عميرة : يريد أنه لم يرد في حديث واحد هكذا سم على منهج (قوله واعف عنه) أى ماصدر منه (قوله وعافه) أى أعطه من النعيم ما يصير به كالصحيح في الدنيا (قوله وأكرم نزله) أى أعظم ما يهبها له في الآخرة من النعيم ، وفي المختار النزول بوزن القفل ما يهبها للنزول والجمع الأنزال والنزل أيضا الربع ، يقال طعام كثير النزول أو النزول بفتحيتين اه وفي المصباح : والنزل بضميتين طعام النزول الذى يهبها له ، وفي التنزيل - هذا نزلهم يوم الدين - اه وعليه فيجوز في نزله السكون والضم وهو الأكثر (قوله وزوجا خيرا من زوجته) قضيته أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى اه سم على بهجة وظاهر أن المراد بالاببدال فى الأهل والزوجة إبدال الأوصاف لاندوات لقوله تعالى - ألحقنا بهم ذرياتهم - ولخبر الطبرانى وغيره «إن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور العين» ثم رأيت شيخنا قال وقوله أبدله زوجا خيرا من زوجته من لزوجاة له يصدق بتقديرها

وأنت ما يعود إليها وإن ذكر بقصد الشخص لم يضر وإن كان خشي . قال الأسنوي : المتجه التعبير بالملوك ونحوه . قال فان لم يكن لليت أب بأن كان ولد زنا فالقياس أنه يقول فيه وابن أمتك اه والقياس أنه لو لم يعرف لليت ذكورة ولا أنوثة يعبر بالملوك ونحوه وأنه لو صلى على جمع معا يأتي فيه بما يناسبه ، فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوحيد المضاف واسم الإشارة صحت صلاته كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ، إذ لا اختلال في صيغة الدعاء . أما اسم الإشارة فلقول أئمة النجاة إنه قد يشار بما للواحد للجمع كقول لبيد :

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولما مر عن الفقهاء من جواز التذكير في الأثني وعكسه على إرادة الشخص . وأما لفظ العبد فلائنه مفرد مضاف لمعرفة فيعم أفراد من أشير إليه ، وأما الصغير فسيأتي ما يقال فيه (ويقدم عليه) استجبنا : أى على الدعاء المار . (اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكركنا وأثنا . اللهم من أحبيته منا فأحبه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما ، وزاد غير الترمذي لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وقدم هذا لثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء لليت بخلاف ذلك فان بعضه مؤدى بالمعنى وبعضه باللفظ ، وتبع المصنف في الجمع بين الدعاءين المحرر والشرح الصغير ولم يتعرض له في الروضة

له أن لو كانت له وكذا في المروجة إذا قيل إنها لزوجه في الدنيا يراد بابدالها زوجا خيرا من زوجها ما يعم إبدال النوات وإبدال الصفات اه وإرادة إبدال النوات مع فرض أنها لزوجه في الدنيا فيه نظر وكذا قوله إذا قيل كيف وقد صح الخبر به وهو أن المرأة لآخر أزواجها روته أم الدرداء لمعاوية لما خطبها بعد موت أبي الدرداء ، ويؤخذ منه أنه فيمن مات وهي في عصمته ولم تزوج بعده ، فان لم تكن في عصمة أحدهم عند موته احتمل القول بأنها تخير وأنها للثاني ، ولو مات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم مات فهل هي للأول أو للثاني ظاهر الحديث أنها للثاني ، وقضية المدرك أنها للأول وأن الحديث محمول على ما إذا مات الآخر وهي في عصمته وفي حديث رواه جمع لكنه ضعيف « المرأة منا ر بما يكون لها زوجان في الدنيا فتموت ويموتان ويدخلان الجنة لأيهما هي ؟ قال لأحسنهما خلقا كان عندها في الدنيا » اه حجج بحروفه وهل مثل الزوجة السرية أم لا وهل للسيد تعلق بأرقائه في الآخرة أم لا راجعه (قوله وأنت ما يعود إليها) خرج بما يعود إليها الضمير في وأنت خير منزل به فانه راجع إلى الله فلا يؤتبه ومن ثم قال حجج وليحذر من تأنيث به في منزل به فانه كفر لمن عرف معناه وتعمده اه وقد يقال في قوله كفر لأنه يمكن رجوعه إلى الله على إرادة الذات والتأنيث فيه بالنظر للفظه فلعله أراد أنه كفر لمن قصد أن معناه مؤنث حقيقي وتعمده . وبقي ما لو قال وأنت خير منزل بهم هل يضر أولا فيه نظر والأقرب الثاني لأن المعنى عليه صحيح بناء على أن التقدير وأنت خير كرام منزل بهم أى خير الكرام الذين ينزل الضيوف عندهم وهو كقوله تعالى - وأنت خير الغافرين - (قوله فالمتجه التعبير بالملوك) ومثله العبد على إرادة الشخص كما مر في الأثني (قوله أنه قد يشار الخ) قضيته أن ذلك سائغ بلا تأويل بالمذكور أو نحوه لكن وقع في كلام غير واحد في مثله التأويل بالمذكور أو نحوه (قوله ويقدم عليه) قضيته أنه لو اقتصر على هذا الثاني لم يكف وهو الموافق لما مر من أنه يجب الدعاء لليت بخصوصه وأنه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله وصغيرنا وكبيرنا) أى برفع الدرجات لأن المغفرة لا تستدعى سبق ذنب .

(قوله ولما مر عن الفقهاء)
من جواز التذكير في الأثني
وعكسه (كان مراده
نظير ما مر الخ . لكن
صورة العكس لم تتقدم
في كلامه ولا النسبة للفقهاء
(قوله على إرادة الشخص)
أى أو النسمة (قوله وقدم
هذا لثبوت لفظه في مسلم)
الذى مر إنما هو روايته
عن أبي داود والترمذي
فالصواب حذف لفظ مسلم
كما في عبارة شرح الروض
التي هي أصل ما هنا (قوله
وتضمنه الدعاء لليت)
انظر ما مدخله في توجيه
التقديم .

(قوله فظاهر أن الأفضل تقديم الأخير) هو تابع في هذا التعبير لشرح الروض لكن الأخير في شرح الروض هو حديث مسلم الذي وسطه الشارح (٤٧٠) فالأخير هنا حديث أبي داود والترمذي . والحاصل أن مراده بالأخير حديث

والمجموع ولو جمع بين الثلاثة فظاهر أن الأفضل تقديم الأخير وصدق قوله فيه وأبدله زوجا خيرا من زوجه فيمن لازوجة له وفي المرأة إذا قلنا بأنها مع زوجها في الآخرة وهو الأصح بأن يراد في الأول ما يعي الفعلي والتقدير وفي الثاني ما يعي إبدال الذات وإبدال الهيئة (ويقول) استحبابا (في) الميت (الطفل) أو الطفلة والمراد بهما من لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثاني) في كلامه (اللهم اجعله) أي الميت بقسميه (فرطاً لأبويه) أي سابقاً مهيناً مصالحهما في الآخرة (وسلفاً وذخراً) بالذال المعجمة شبه تقدمه لهما بشيء نفيس يكون أمامهما مدخراً إلى وقت حاجتهما بشفاعته لهما كما صح (وعظة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي واعظاً والمراد به وما بعده غايته وهو الظفر بالمطوب من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بأن الوعظ التذكير بالعواقب وهذا قد انقطع بالموت (واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) لأنه مناسب للحال وزاد في المجموع والروضة كأصلها على هذا ، ولا تقتنهما بعده ولا تحرمهما أجره ، ويأتي فيه ما مر من التذكير وضده ويشهد للدعاء لهما ما في خبر الغيرة « والسقط يصلى عليه ويدعى

(قوله تقديم الأخير) هو قوله اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزه الخ (قوله وصدق قوله فيه) أي في الأخير (قوله ما يعي الفعلي الخ) فيه أن فرض الكلام أنه لم تزوج في الدنيا فليس ثم إلا التقدير وقوله وفي الثاني ما يعي الخ فيه أيضاً أن الفرض أنها حيث كانت مع زوجها في الآخرة فلامعنى لإبدال الذات وعبارة سم على حج جواباً عما يقرب من هذا في كلام حج مانصه قوله يراد بإبدالها أي بإبدال الزوجة مطلقاً لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعي إبدال الذات أي كما إذا قلنا إنها ليست لزوجة في الدنيا وقوله إبدال الصفات أي كما إذا قلنا إنها لزوجة في الدنيا (قوله وإبدال الهيئة) أي الصفة (قوله ويقول استحباباً) مثله في شرح الروض وهو يقتضي جواز الاختصار على الدعاء الأول للطفل ويرد عليه أن الأول ليس فيه دعاء لميت بخصوصه بل لعموم المسلمين وهو غير كاف لفاعل المراد أنه يستحب أن ما يأتي به متعلقاً بالميت وهو هذا الدعاء الثاني دون غيره فإن لم يأت به وجب الدعاء له بخصوصه بأي دعاء اتفق أو يقال إن الطفل مستثنى من قولهم يجب الدعاء لخصوص الميت (قوله فرطاً لأبويه) قال الشيخ عميرة أي يقول ذلك ولو تأخر موته عن أبويه اه سم على منهج (قوله شبه تقديمه لهما الخ) مصدر مضاف لمفعوله أي تقديم الداعي له عليهما حيث طلب كونه سابقاً وعبارة حج شبه تقديمه عليهما الخ وهي ظاهرة (قوله مذخراً) هو بالذال المعجمة قال في المصباح ذخرتة ذخراً من باب نفع والاسم الذخر بالضم إذا أعدته لوقت الحاجة إليه وادّخرته على افتعلت مثله وهو مذخور وذخيرة أيضاً اه ويفهم من قوله وادّخرته على افتعلت أنه يجوز قراءته بالذال المهملة المشددة وهو الأكثر وبالذال المعجمة لأن ما كان على وزن افتعل وفاؤه ذال معجمة قلبت تاؤه دالاً مهملة وقلب الدال المعجمة دالاً مهملة وإدغامها في الدال المهملة المبدلة من التاء وقلب الدال المبدلة من التاء ذالاً معجمة وإدغام الأولى فيها (قوله فسقط التنظير في ذلك) أي في قوله وعظة (قوله على قلوبهما) يأتي فيه ما تقدم من الجواب عن قول المصنف وعظة الخ إن كانا ميتين .

مسلم الذي وسطه الشارح مسلم بدليل قوله وصدق قوله فيه الخ وإن لم يكن أخيراً في كلامه (قوله استحباباً عقب قول المصنف ويقول) أي يستحب أن يأتي بهذا اللفظ مع الدعاء المتقدم وإن كفي لفظ آخر (قوله اسم مصدر) انظر هلا كان مصدراً غاية الأمر أنهم تصرفوا فيه بتعويض هاته عن واوه كوعده عدة ووهب هبة (قوله أو اسم فاعل) صريح هذا السياق أنه معطوف على اسم مصدر وظاهر أنه ليس مراداً بل المراد أنه اسم مصدر على ما مر فيه إما مراداً منه المصدر وإما مراداً منه اسم الفاعل مبالغة كز يد عدل فتأمل (قوله والمراد به وما بعده الخ) هذا إنما يحتاج إليه إذا تقدم موت أبويه أما إذا لم يموتا فلا يحتاج إلى إخراجهم عن ظاهره كما لا يخفى وعبارة التحفة وفي ذكره أي عظة كاعتبار أو قدماتا أو أحدهما قبله نظر إذ الوعظ التذكير بالعواقب كاعتبار أو هذا قد انقطع بالموت فإن أريد

لوالديه بالعافية والرحمة» فيكفي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لابد من الدعاء لبيت بخصوصه كما مر لثبوت هذا بالنص بخصوصه . نعم لو دعا له بخصوصه كفى فلو شك في بلوغه هل يدعو بهذا الدعاء لأن الأصل عدم البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والأحسن الجمع بينهما احتياطاً قال الأسنوى : وسواء فيما قاه لو أمات في حياة أبويه أم بعدها أم بينهما والظاهر في ولد الزنا أن يقول لأمه ويقتصر عليها فيما تقدم ولهذا قال الزركشي محله في الأبوين الحيين المسلمين فإن لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى قال الأذرى فلو جهل إسلامهما فكالمسلمين بناء على الغالب والداراه والأحوط تعليقه على إيمانهما لاسيما في ناحية يكثر الكفار فيها ولو علم كفرهما كتبعية الصغير للسبب حرم أن يدعو لهما بالمغفرة والشفاعة ونحوها ولو علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أوشك فيه ولومن والديه لم يخف الحكم مما مر بخلاف من ظن إسلامه ولو بقرينة كالدار فيما يظهر من اضطراب (و) يقول استحباباً (في) التكبيرة (الرابعة اللهم لاتحرمنا) بفتح المثناة الفوقية وضمها (أجره) أى أجر الصلاة عليه أو أجر مصيبيته فإن المسلمين في المصيبة كالشئ الواحد (ولاتفنا بعده) أى بالابتلاء بالمعاصي وزاد في التنبيه تبعاً لكثير واغفر لنا وله ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالقياس ،

(قوله فيكفي في الطفل هذا الدعاء) خلافاً لحج (قوله بالنص بخصوصه) أى على أن قوله اجعله فرطاً الخ حيث كان معناه أى سابقاً مهيناً لمصالحهما في الآخرة كان دعاء له بخصوصه لأنه لا يكون كذلك إلا إذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك (قوله أو يدعو له بالمغفرة) هذا ظاهر حيث لم يرد الجمع بينهما (قوله والأحسن الجمع بينهما) أى فلو لم يأت بهذا الأحسن فينبغي أن يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه (قوله ويقتصر عليها فيما تقدم) لعله كما تقدم (قوله ولهذا قال الزركشي) أى ولكونه يقتصر على الأم في ولد الزنا (قوله وهذا أولى) من مر (قوله لم يخف الحكم مما مر) أى من أنه يدعو للمسلم منهما ويعلق الدعاء على الإسلام فيمن شك فيه ثم مات قرر كله فيما لو علم إسلام الميت أو ظن فلو شك في إسلامه كالماليك الصغار حيث شك في أن السبب لهم مسلم فيحكم بإسلامهم تبعاً له أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاً له فقال حج يحتمل أن يصلى عليه احتياطاً ويحتمل وهو الأقرب أن لا يصلى اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلى ويعلق النية كما لو اختلط مسلم بكافر إلا أن يفرق بأن في مسألة الاختلاط تحققنا وجوب الصلاة وشكنا في عين من يصلى عليه بخلافه هنا فانا شكنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والأصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول الشارح الآتى بعد قول المصنف الآتى ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً (قوله كالدار فيما يظهر) سبقه إليه حج (قوله واغفر لنا وله) أى ولو صغيراً لأن المغفرة لاتستدعى سبق ذنب (قوله كما بين التكبيرات) أى الثلاثة المتقدمة وظاهره حصول السنة ولو بتكرير للأدعية السابقة وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف الأركان اه وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها .

(قوله لثبوت هذا) (قوله لم يرد) (قوله وهذا أولى) (قوله لا يمكن) (قوله وحده أن لا يكون) (قوله كما بين التكبيرات) (قوله الظاهر أن المراد أن لا يطوله إلى حد لا يبلغه ما بين التكبيرتين من أى التكبيرات ويبعد أن يكون المراد جملة ما بين التكبيرات فليراجع .

كما قال الأذرى اقتصاره على الأركان (ولو تخاف المقتدى) عن إمامه بالتكبير (بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه) تكبيرة (أخرى) أوشرع فيها (بطات صلاته) إذ المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة إلا بالتكبيرات فيكون التخلف بها فاحشا كالتخلف بركعة وأفهم قوله حتى كبر إمامه أخرى عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الرابعة حتى سلم الإمام قال ابن العماد والحكم صحيح لأنه لم يشتغل عنها حتى أتى الإمام بتكبيرة أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيأتي بها بعد السلام وأيده في المهمات بأنه لا يجب فيها ذكر فليست كالركعة بخلاف ما قبلها خلافا لما في التمييز من البطلان فان كان ثم عذر كبطء قراءة أو نسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بتخلفه بتكبيرة فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم ،

(قوله بل بتكبيرتين)
هذا ظاهر في بطلان القراءة بخلاف ما بعده .

فائدة — سئل عن قراءة — ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان — الآية في الرابعة الجنائز هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها للناسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور على القبر وكونها كفارة لإثم مرور عليه هل له أصل أيضا أم لا . فأجاب بقوله جميع ما ذكر فيه لأصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السائل عند المرور على القبر إن أراد المشي عليه فهو مكروه لإثم فيه أو بخلافه فلا كراهة ولا إثم فأى إثم في المرور حتى يحتاج لرفعه اه فتاوى حج وقوله وكذا قراءة الباقيات أى ذكر الآية المشتملة على قوله الباقيات وهى قوله — المال والبنون زينة الحياة الدنيا — الخ ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذرى) أى بل يجب ذلك إن غاب على ظنه تغييره بالزيادة (قوله فلم يكبر حتى كبر إمامه) لو كبر المأموم مع تكبير الإمام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اه عميرة . أقول : الأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم يتخلف حتى كبر إمامه أخرى وأن ذلك لا يتحقق إلا بتمام الإمام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالتكبيرة الثالثة فان المأموم يطالب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الثانية لا يقال سبقه بشيء (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات) ولو كبر الإمام الثانية عقب إحرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية زمنا يسع شيئا من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها في محلها الأصلي ولو أدرك المسبوق زمنا يسع نصف الفاتحة فقصد تأخيرها إلى الثانية مثلا فهل تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية أولا بد من جميعها لتسكنه منه فيه نظر وينبغي أن يكفيه نصفها لأنه الذى أدركه في محله الأصلي فهو الواجب عليه فليتأمل سم وقوله وإن قصد الخ هذا قد يخالف ما فى الحاشية العليا عن الجوزى ولعل هذا أوجه اه سم على بهجة (قوله خلافا لما فى التمييز) اسم كتاب للبارزى (قوله لم تبطل بتخلفه بتكبيرة فقط بل بتكبيرتين) قال سم على حج بعد كلام طويل ما حصله إنه لا يتحقق ذلك إلا بعد الشروع في الرابعة وهذا جرى حج على عدم البطلان مطلقا قال لأنه لو تخلف بجميع الركعات ناسيا لم يضر فهذا أولى وعبارته أما إذا تخلف بعذر كنسيان وبطلان نحو قراءة وعدم سماع تكبير

ولوتقدم على إمامه بتكبيرة عمدا بطأت صلاته بطريق الأولى إذ التقدم أخش من التخلف خلافا لبعض المتأخرين (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الإمام في) تكبيرة (غيرها) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الدعاء لأن ما أدركه أول صلاته فيراعى ترتيبها (ولو كبر الإمام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كما لو ركع الإمام عقب تكبير المسبوق فإنه يركع معه ويتحملها عنه (وإن كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) كما لو ركع الإمام والمسبوق في أثناء الفاتحة ، ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعيينها بعد الأولى لفوات محلها الأصلي هنا إذ الأكل قراءتها فيها فتحملها عنه الإمام ، ولو سلم الإمام عقب تكبيرة المسبوق لم تسقط عنه القراءة ، وتقدم في المسبوق في نظير ما هنا أنه متى اشتغل بافتتاح أو تعوذ تخلف وقرأ بقدره وإلا تابعه ولم يدركه هنا . قال في الكفاية : ولا شك في جريانه هنا بناء على ندب التعوذ أى على الأصح والافتتاح على مقابله وقد صرح بما قاله الفوراني . وتحريره أنه إذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الإمام الثانية أو الثالثة لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفا بعذر إن غلب على ظنه أنه يدرك الفاتحة بعد التعوذ وإلا فغير معذور ، فإن لم يتمها حتى كبر الإمام الثالثة بطلت صلاته ، ومقابل الأصح يتخلف ويتمها على ما مر نظيره في كتاب الجماعة (وإذا سلم الإمام تدارك المسبوق) وجوبا (باقى التكبيرات بأذكارها) وجوبا في الواجب وندبا في المنسوب كما يأتى في الركعات بالقراءة وغيرها وخلفت تكبيرات العيد حيث لا يأتى بما فات منها فان التكبير هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الإخلال بها وفي العيد سنة فسقطت بفوات محلها (وفي قول لا تشترط الأذكار) بل يأتى ببقيّة التكبيرات نسقا لأن الجنائز ترفع بعد سلام الإمام فليس الوقت وقت تطويل ، وادعى الحب الطبرى أن محل الخلاف عند رفع الجنائز فإن اتفق بقاؤها لسبب ما أوكنت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتى بالأذكار قطعاً . قال الأذرعى ، وكأنه من تفقّهه وإطلاق الأصحاب يفهم عدم الفرق اه وهذا هو الأوجه .

(قوله لزمه التخلف الخ)
انظر هلا بطلت صلاته
بالتخلف بتكبيرتين نظير
ما مر في بقاء القراءة
وما ذكر معه مع استواء
الجميع من حيث العذر
كما مر في الجماعة (قوله
وجوبا) أى بالنسبة
للتكبيرات وقوله بعد
ذلك وجوبا في الواجب
وندبا في المنسوب أى
بالنسبة للأذكار

وكذا جهل عذره فيما يظهر فلا بطلان فيراعى نظم صلاة نفسه إلى أن قال : ووقع لشارح أن الناسى يغتفر له التأخر بواحدة لا بشتين وذكره شيخنا في شرح منهجه وغيره مع التبرى منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه والوجه عدم البطلان مطلقاً لأنه لو نسي فتأخر عن إمامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهذا أولى اه ويمكن حمل النسيان على نسيان القراءة وحينئذ فلا اعتراض (قوله ولوتقدم على إمامه بتكبيرة) أى قصد بها تكبيرة الركن أو أطاق فان قصد بها الذكر المجرد لم يضر كما لو كرر الركن التولى في الصلاة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حجج (قوله وهو في الفاتحة تركها) أى فلو اشتغل بإكمال الفاتحة فتخلف بغير عذر فان كبر إمامه أخرى قبل متابعتها بطلت صلاته .

فرع — يجوز الاستخلاف في صلاة الجنائز بشرطه مر اه سم على منهج . أقول : ولعل شرطه عدم طول الفصل (قوله ويكون متخلفا بعذر) وينبغي أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافقة للقراءة في الأولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الإمام قبل فراغه منهما فتخلف لإتمام الواجب عليه (قوله وإطلاق الأصحاب يفهم عدم الفرق) أى بين الرفع وعدمه في جريان الخلاف .

وعلى الأول يستحب أن لا ترفع الجنابة حتى يتم المسبوق ما فاتته فإن رفعت لم يضر وإن حوّلت عن القبلة، بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنابة حاضرة لأنه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء ذكره في المجموع وقضيته أن الموافق للمسبوق في ذلك، ولو أحرم على جنازة يمشی بها وصلى عليها جاز بشرط أن لا يكون ما بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتي وأن يكون محاذيا لها كالمأموم مع الإمام على القول بذلك المارّ في صلاة الجماعة ولا يضر المشى بها كالأحرم الإمام في سرير وحمله إنسان ومشى به فإنه يجوز كما تجوز الصلاة خلفه وهو في سفينة سائرة قاله ابن العماد وغيره (ويشترط) في صلاة الجنابة (شروط) غيرها من (الصلاة) كستر وطهارة واستقبال لأنها تسمى صلاة فكانت كغيرها من الصلوات، ولها شروط أخر تأتي كسند طهر الميت (لا الجماعة) بالرفع فلا تشترط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم « مامن رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم الله فيه » وإنما صلت الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا كما رواه البيهقي . قال الشافعي : لعظم أمره وتنافسهم في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد . وقال غيره : لأنه لم يكن قد تعين إمام يؤم القوم فلو تقدّم واحد في الصلاة لصار مقدّما في كل شيء وتعين للخلافة ومعنى صلوا أفرادا . قال في الدقائق : أى جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا ومن الملائكة ستون ألفا

(قوله وقال غيره : لأنه لم يكن قد تعين إمام الخ)
الظاهر أن الذى قاله هذا الغير علة للتنافس الذى ذكره الشافعي لأقول مقابل له فتأمل (قوله أى جماعات بعد جماعات)
لعل معناه أنهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلى كل واحد وحده من غير إمام حتى يلائم ما قبله فتأمل .

(قوله وعلى الأول يستحب الخ) أى والمخاطب بذلك الولي فيأمرهم بتأخير الحمل فإن لم يتفق من الولي أمر ولا نهى استحب التأخير من المباشرين للحمل فإن أرادوا الحمل استحب للأحد أمرهم بعدم الحمل اهـ (قوله لم يضر وإن حوّلت عن القبلة) قال حجج مالم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل بينهما حائل مضر في غير المسجد (قوله بشرط أن لا يكون الخ) قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الإحرام ومفهومه أنه إذا زادت المسافة على ذلك بعد الإحرام لم يضر وقد يشعر كلام حجج بخلافه حيث قال : والمشي بها قبل إحرام المصلي وبعده وإن حوّلت عن القبلة مالم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو يحل الخ (قوله أكثر من ثلثائة ذراع) أى يقينا وعليه فلو شك في المسافة هل تزيد على ذلك أولا لم يضر لأن الأصل عدم التقدم (قوله وأن يكون محاذيا لها) بأن لا يتحوّل عن القبلة (قوله على القول بذلك) أى القول المزجوج (قوله شروط غيرها الخ) سكت المصنف عما يطلب من غير الأركان والشروط وقال حجج وظاهر أنه يكره ويسن كل ما مرلها أى القدوة والصلاة مما يتأتى مجيئه هنا أيضا . نعم بحث بعضهم أنه يسن هنا النظر للجنابة ، وبعضهم النظر لحل السجود لو فرض أخذا من بحث الباقيين ذلك في الأعمى والمصلي في ظلمة وهذا هو الأوجه وذلك لأنها صلاة اهـ (قوله لخبر مسلم مامن رجل) ذكر الرجل مثال (قوله فيقوم على جنازته) أى بأن يصلوا عليه (قوله لا يشركون بالله شيئا) ظاهره وإن لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع (قوله قال الشافعي لعظم أمره الخ) قد يقال يشكل على كلا الجوابين ما تقرّر أن الولي أولى بإمامتها وقد كان الولي موجودا كعمه العباس رضى الله عنه وقد يجاب عن ذلك بالنسبة للجواب الثاني بأن عادة السلف جرت بتقديم الإمام على الولي فجروا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا إلى التأخير إلى تعيين الإمام وفيه نظر وقوله قد تعين ولعل وليه كعمه العباس إن لم يؤمهم مع أن الحق له خوفا من أن يتوهم أنه إمام فربما ترتب على ذلك فتنة انتهى سم على بهجة

لأن مع كل واحد ملكين ، وما وقع في الأحياء من أنه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفاً من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعله أراد عشرين من المدينة وإلا فقد روى أبو زرعة الموازي أنه مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه (ويسقط فرضها بواحد) لحصول الغرض بصلاته ولأن الجماعة لا تشترط فيها فكذا العدد كغيرها وشمل ذلك الصبي المميز مع وجود الرجال لأنه من جنسهم ولأنه يصلح أن يكون إماماً لهم وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بأن السلام شرع في الأصل للإعلام بأن كلامهما سالم من الآخر وآمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته (وقيل يجب) لسقوط فرضها (اثنان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لخبر الدارقطني «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما قيل بوجوب ذلك العدد في حاملها لما في أقل منها مما قد يتولد منه الإضرار أو الضرر وفي المجموع عن الأصحاب لوصلي على الجنازة عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرض صلاتها (بالنساء وهناك رجال في الأصح) أو رجل أو صبي مميز لأنه أكمل منهن ودعاؤه أقرب إلى الإجابة ولأن في ذلك استهانة بالميت والأوجه أن المراد بحضوره :

(قوله ويسقط فرضها بواحد) ويجزى الواحد وإن لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لأن المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس المخاطبين وقد وجدت اه حج . وبقى ما لو كان لا يحسن إلا الفاتحة فقط هل الأولى أن يكررها أو لافيه نظراً والأقرب بل المتعين الأول لقيامها مقام الأدعية .

فرع — قال مر إذا كان الميت في سحلية مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه كما لو كان الامام في محل بينه وبين المأموم باب مسمر فإن لم تكن مسمرة ولو بعض ألواحها التي تسع خروج الميت منه صحت الصلاة اه فأوردت عليه أنها إذا لم تكن مسمرة كانت كالباب المردود بين الامام والمأموم فليجب أن لا تصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على تابوتها قبة فتكلف الفرق بأن من شأن الامام الظهور ومن شأن الميت الستر اه فليتأمل جدا اه سم على منهج وقول سم ما لم تكن مسمرة تشمل ما لو كان بها شداد ولم تحل وهو ظاهر إن لم تكن السحلية على نجاسة أو يكن أسفلها نجسا وإلا وجب الحل وقضيته أنه لو كان الميت في بيت معلق عليه في غير المسجد وصلى عليه وهو خارج البيت الضرر وهو ظاهر للحيلولة بينهما (قوله وأقل الجمع) أي الذي دلت عليه الواو في صلوا الخ (قوله وهناك رجال) عبارة شرح البهجة وصلاتهن وصلاة الصبيان مع الرجال أو بعدهم تقع نفلا لأن الفرض لا يتوجه عليهم اه وكتب عليه سم قوله أو بعدهم قد يدل على امتناع صلاتهن وصلاة الصبيان قبل الرجال فليراجع فانه لا يبعد عدم الامتناع وقوله تقع نفلا قضيته أنهم لا ينوون الفرضية وأما إذا توجه الفرض على النساء لعدم الرجال فينبغي أن ينوون الفرضية فليتأمل إلا أن قوله قضيته أنهم لا ينوون الخ يحتمل أن يجري في نيتهم إياها ما قيل في صلاة الصبي الخمس بجامع عدم الوجوب فيها لكن تقدم في الشارح أنه لا بد من نيتهم الفرض ولو مع الرجال وإن وقعت صلاتهن نفلا بخلاف الصبي لا تجب عليه فيه الفرضية إذا صلى معهم كما تقدم بالهامش أيضا ولعل الفرق بينهما أن النساء من جنس المكافين بخلافه .

(قوله لأن مع كل واحد ملكين) ظاهر هذا أن الحفظة يشاركون في العمل فليراجع (قوله كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه) أي أما من ثبتت له الصحبة بمجرد الاجتماع أو الرؤية فمن المعلوم أنهم أضعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المسئلة المستطيلة خصوصا مع أسفاره وانتقالاته من المسلمين قاصرا على هذا فالواحد من يتفق له أن يجتمع بنحو هذا العدد أو أكثر منه في العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم ممن سمع وروى فهم كثير أيضا فتدبر (قوله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة) فهو دليل لقولين على التوزيع .

(قوله مع أنها المخاطبة به)
 أى فى الجملة أخذاً مما يأتى
 (قوله لا نأخذ قول قديح مخاطب
 الشخص بشيء ويتوقف
 فعله) أى فعله المسقط للفرض
 فلا ينافى ما يأتى (قوله كما
 أفاده الوالد) يعنى قوله وإما
 يجب عليهن أمره وإلّا
 قبله عبارة شرح الروض
 (قوله سقط الفرض عن
 النساء) قضيته أنهن
 مخاطبات مع وجود الخنثى
 ويعارضه قول الشارح
 المار فان لم يكن هناك
 ذكر أى ولا خنثى فيما يظهر
 وجبت عليهن إذ مفهوما
 أنها مع وجوده لا تجب
 عليهن ولعل كلام شرح
 الارشاد مبنى على كلامه
 المتقدم على أنه قد يقال
 إن كان مبني على أنهن
 مخاطبات بالفرض فالقياس
 سقوط الفرض بهن حتى
 عن الخنثى وإن كن غير
 مخاطبات فلا وجه لقوله
 سقط الفرض عن النساء
 إلا أن يقال راعينا احتمال
 الذكورة فى حالة واحتمال
 الأنوثة فى أخرى .

وجوده فى محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا فى دون مسافة النضر والثانى يسقط بهن
 لصحة صلاتهن وجماعتهن فان لم يكن هناك ذكر أى ولا خنثى فيما يظهر وجبت عليهن وسقط
 الفرض بهن وتسنى لمن جماعة كما فى غيرها من الصلوات قاله المصنف خلافا لما فى العدة والخنثى
 كالمراة . لا يقال كيف لا يسقط بالمراة وهناك صبي مميز مع أنها المخاطبة به دونه . لأننا نقول قد يخاطب
 الشخص بشيء ويتوقف فعله على فعل شيء آخر لاسيما فيما يسقط عنه الشيء بفعل غيره فلا
 يخاطب به خطاب فرض ولا يسقط بفعلهن وإما يجب عليهن أمره بها كما يجب على ولى الطفل
 أمره بالصلاة ونحوها كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ فى شرح إرشاده حيث
 ذهب إلى إجزاء صلاتهن معللا له بعدم توجه الخطاب له وقضية قولهم : إن الخنثى كالمراة أنه
 لو اجتمع معها سقط الفرض بصلاة كل منهما وهو ظاهر فى صلاته دون صلاتها لاحتمال ذكوره
 كما مر وبذلك صرح ابن المقرئ فى شرح إرشاده . فقال : وإن صلى سقط الفرض عنه وعن
 النساء ، وإذا صلت المراة سقط الفرض عن النساء وأما عن الخنثى فقياس المذهب بأبى ذلك اه وهو
 كما قال احتياطا للفرض (ويصلى على الغائب عن البلد) ولو فى مسافة قريبة دون مسافة القصر
 وفى غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها لأنه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشى بالمدينة يوم
 موته بالحبشة رواه الشيخان وذلك فى رجب سنة تسع ، فان قيل لعل الأرض زويت له
 صلى الله عليه وسلم حتى رآه . أجيب عنه بوجهين : أحدهما أنه لو كان كذلك لنقل وكان أولى بالنقل
 من الصلاة لأنه معجزة والثانى أن رؤيته إن كانت لأن أجزاء الأرض تداخلت حتى صارت الحبشة
 بباب المدينة لوجب أن تراه الصحابة أيضا ولم ينقل وإن كانت لأن الله خلق له إدراكا فلا يتم على
 مذهب الخصم لأن البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وإن رآه وأيضا وجب أن تبطل صلاة
 الصحابة وقد أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب بأن ذلك يسقط فرض الكفاية إلا ما حكى عن
 (قوله وجوده فى محل الصلاة) أى بمحل الصلاة وما ينسب اليه تخرج السور القريب منه أخذاً مما
 يأتى عن الوافى حج ومراده بما يأتى عن الوافى ماسياً فى كلام الشارح من قوله فلو كان الميت
 خارج السور الخ (قوله ولا خنثى) وقع السؤال عما لو تعدت الخنثى فى محل وفقدت الرجال هل
 يكفى فى سقوط الطلب صلاة واحد أم تجب صلاة الجميع لاحتمال أن المتخلف ذكر فيه نظر
 والظاهر الثانى للعلة المذكورة ويفيده قول الشارح الآتى دون صلاتها لاحتمال ذكوره الخ
 (قوله وإذا صلت المراة سقط الفرض) أى فلم يأتى والقياس أنه يجب على الخنثى أو غيره من
 الرجال إذا حضر بعد الدفن أن يصلى على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء لاحتمال ذكوره الخنثى
 (قوله ويصلى على الغائب) هل يشمل الأنبياء فتجوز صلاة الغيبة عليهم كما تجوز صلاة الحضور
 عليهم أم لا ويفرق بينها وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز أميل وإن قال مر بالمنع .
 فرع - لو بعد الميت عن المصلى بأن كان على مسافة القصر فأكثر مثلاً لكن كان المصلى
 يشاهده كالحاضر عنده كرامة له فهل تصح صلاته عليه من البعد لأنه غائب والمراد بالغائب البعيد
 أو لا تصح مع ذلك لأنه أوفى حكم الحاضر لمشاهدته فيه حاضر نظر والمنجى عندى الأول وإن
 أجاب مر فوراً بالثانى اه سم على بهجة والمراد الأنبياء الذين يكون المصلى من أهل فرضها وقت
 موتهم كسيدنا عيسى والحضر عليهما الصلاة والسلام . أقول : وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته
 صلى الله عليه وسلم والصحابة معه على النجاشى وإن رفعه حتى رآه فى محله على القول به لأن ذلك لا يصير
 حاضراً (قوله وكان أولى بالنقل) أى بنقله وروايته إلينا .

ابن القنطان، وظاهر أن محل السقوط بها حيث علم بها الحاضرون قال الأذرعى وينبغي أنها لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل أى أو يم بشرطه. نعم لو علق النية على طهره بأن نوى الصلاة عليه إن كان قد طهر فلاوجه الصحة كما هو أحد احتمالين للأذرعى أما الحاضر بالبلد وإن كبرت فلا يصلى عليه لتيسر الحضور وشبهوه بالقضاء على من بالبلد مع إمكان إحضاره فلو كان الميت خارج السور قريبا منه فهو كدخاله نقله الزركشى عن صاحب الوافى وأقره أى لأن الغالب أن المقابر تجعل خارج السور، وعبارته: من كان خارج السور إن كان أهله يستعير بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه ولو تعذر على من فى البلد الحضور لحبس أو مرض لم يبعد جواز ذلك كما بحثه الأذرعى وجزم به ابن أبى الدم فى المحبوس لأنهم قد علوا المنع بتيسر الذهاب إليه وفى معناه إذا قتل إنسان ببلد وأخفى قبره عن الناس والأوجه فى القرى المتقاربة جدا أنها كالقرية الواحدة ولو صلى على من مات فى يومه أو سنته وطهر فى أقطار الأرض جاز وإن لم يعرف عينهم بل تسن لأن الصلاة على الغائب جائزة وتعينهم غير شرط (ويجب تقديمها) أى الصلاة (على الدفن) وتأخيرها عن الغسل أو التيمم عند وجود مسوغه فلو دفن من غير صلاة أثم الدافنون والراضون بدفنه قبلها لوجوب تقديمها عليه إن لم يكن ثم عذر ويصلى على قبره لأنه لا ينش للصلاة عليه كما يؤخذ من قوله (وتصح بعده) أى بعد الدفن للاتباع فى خبر الصحيحين بشرط أن لا يتقدم على القبر كما سيأتى فى المسائل المشورة، ويسقط الفرض بالصلاة على القبر على الصحيح (والأصح تخصيص الصحة) أى صحة الصلاة على الغائب والقبر (بمن كان من أهل) أداء (فرضها وقت الموت) دون غيره لأن غيره متنفل وهذه لا تنفل بها قال الزركشى معناه لا تفعل مرة بعد أخرى وقال فى المجموع معناه أنه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال فإنها نافلة لمن مع صحتها،

(قوله قال الزركشى لا تفعل مرة بعد أخرى) هذا حمل لقولهم إنها لا تنفل بها فى حد ذاته وإلا لولنا إلى هذا الحمل لم يصلح المحمول للتعليل كما لا يخفى (قوله يؤتى بصورتها) بأن يتنفل بأربع ركعات على صورة الظهر (قوله ثم قال لكن ما قالوه ينتقض الخ) هذا لا يتأتى بعد حمله المارة.

(قوله لتيسر الحضور) المتجه أن المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور ولو فى البلد لكبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو خارج السور لم تصح اه سم على حيج وقد يفيد قوله ولو تعذر الخ ومنه أيضا يستفاد أن العبرة فى المشقة بالنسبة لمريد الصلاة كما يفهم من التمثيل للعذر بالمرض (قوله قريبا منه) قال حيج ويؤخذ ضبط القرب هنا بما يجب الطلب منه فى التيمم وهو متجه إن أريد به حد العوث لا القرب (قوله ولو صلى على من مات فى يومه أو سنته الخ) هل يدخل من فى البلد تبعا وقد ينقاس عدم الدخول لأنه لا تصح الصلاة عليه الا مع حضوره اه سم على بهجة ومحل أيضا أخذنا مما مر له ما لم تشق الصلاة عليهم فى قبورهم وإلا شملتهم لأنه يجوز إفرادهم بالصلاة عليهم مع غيبتهم فشمول صلاته لهم أولى (قوله وإن لم يعينهم) وأشمل من ذلك أن ينوى الصلاة على من تصح صلاته عليه من أموات المسلمين فيشمل من مات من بلوغه أو تمييزه على ما يأتى ثم ينبغي أن يقول فى الدعاء لهم هنا اللهم من كان منهم محسنا فزد فى إحسانه ومن كان منهم مسيئا فجاوز عن سيئاته دون أن يقول اللهم إن كانوا محسنين الخ لأن الظاهر فى الجميع أنهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين.

ولو أعيدت وقعت نافلة خلافا للقاضي ، ولعله مستثنى من قولهم : إن الصلاة إذا لم تكن مطلوبة ، لا تنعقد على أنه يمكن الجواب عن ذلك بأن محل كلامهم إذا كان عدم الطلب لها لذاتها وهنا ليس كذلك بل لأمر خارج وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها وهو أنه لا يتنفل بها . أما لو صلى عليها من لم يصلّ أولا فإنها تقع له فرضا . وقد اعترض ابن العماد كلام المجموع في قوله بخلاف الظهر بأنه خطأ صريح فإن الظهر لا يجوز للإنسان ابتداء فعله من غير سبب لأنه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام . والأسباب التي تؤدي بها الظهر ثلاثة : الأداء والقضاء والإعادة وردّه الوالد رحمه الله تعالى بأن ما قاله هو الخطأ الصريح لخطئه في فهم كلام المصنف وإنما يرد ما قاله لوقال في المجموع يؤدي بها ، وقضية اعتبار كونه من أهل الفرض يوم الموت منع الكافر والخائض يومئذ وهو كذلك كما صرح به المتولي وهو ظاهر كلام الأصحاب واعتبار الموت يقتضي أنه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك ، والصواب خلافه لأنه لو لم يكن ثم غيره لزمته الصلاة اتفاقا وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فإنهم يأتون بل لوزال المانع بعد الغسل أو بعد الصلاة عليه وأدرك زمنا تمكن فيه الصلاة كان كذلك ، وحينئذ فينبغي الضبط بمن كان من أهل فرضها وقت الدفن لئلا يرد ما قيل ، وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام ولا بمدة بقائه قبل بلائه ولا بتفسخه . ومقابل الأصح اختصاص ذلك بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت ، فمن كان وقته غير مميز لا تصح صلاته قطعا ، ومن كان وقته مميزا لا تصح صلاته على الأول وتصح على الثاني (ولا يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) أى لا تجوز ، وكذا على قبر غيره من الأنبياء لحبر « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ولائنا لم نكن أهلا للفرض وقت موتهم . ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت ، وجرى عليه بعض المتأخرين والأوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على أن علة المنع النهى فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهى ولهذا قال الزركشى في خادمه : والصواب أن علة المنع النهى عن الصلاة في قوله : لعن الله اليهود إلى آخره .

(قوله بل لأمر خارج وهو امتياز الخ) فيه وقفة لا تخفى على المتأمل (قوله يوم الموت) أى وقته وكان الأولى التعبير به (قوله وهو كذلك) اختياره لهذا لا يلائم ماسيأتي له قريبا من الضبط (قوله لأنه لو لم يكن ثم غيره لزمته) أى فضلا عن صحتها منه وإلا فاللزم أخص من الصحة التي الكلام فيها (قوله يأتون) أى وهو منهم .

(قوله ولو أعيدت الخ) ولو مرارا ومنفردا ، وعبارة سم على بهجة قوله ولو أعيدت يتجه أنه لا يتقيد جواز إعادتها بالمرّة الواحدة ويؤيده أن المقصود بها الشفاعة والدعاء ، والدعاء لا يعلم حصول المطالب به مرة معينة بل لو علم حصوله بها أمكن أن يحصل بغيرها زيادة فليراجع (قوله وقبل الغسل) ليس بقيد بل وكذا بعده وقبل الدفن وسيأتي له (قوله وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر) ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها وهى فى المنبوشة مشكل للعلم بنجاسة ماتحت الميت فاعل المراد غير المنبوشة فليراجع على أن فى غير المنبوشة يتحقق انفجاره عادة ونجاسة ككفنه بالصيد . اللهم إلا أن يقال إن هذا دوام واعتقار لقصد الدعاء والشفاعة له فليتأمل ويصرّح بالتعميم قول الشارح : ولا يتقيد بثلاثة أيام وقوله السابق : ولو صلى على من مات فى يومه أو سنته وطهر فى أقطار الأرض جاز (قوله لحبر لعن الله اليهود الخ) قال السيوطى هو فى اليهود واضح وفى النصارى مشكل إذ نبههم لم تقبض روحه . إلا أن يقال بأن لهم أنبياء

[فرع] في بيان الأولى بالصلاة ، وقول الشارح إنه زاد الترجمة به لطول الفصل قبله بما اشتمل عليه كما نقص ترجمة التعزية بفصل لقصر الفصل قبله دفع به ما قيل إن ترجمته بالفرع مشككة لأن المذكور فيه وهو بيان أولوية الولي ليس فرعاً عما قبله من كيفية الصلاة لأن المصلي ليس متفرعاً على الصلاة ويمكن أن يقال هو متفرع عما قبله لأن الصلاة تستدعي مصلياً وهو يستدعي معرفة الأوصاف التي يقتضيها (الجديد أن الولي) أي القريب الذكور ولو غير وارث (أولى) أي أحق (بإمامتها) أي الصلاة على الميت ولو امرأة (من الولي) ولو أوصى بها لغيره إذ هي حقه فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كالإرث ، ولمورد من أن أبا بكر وصي أن يصلي عليه عمر فصلي ، وأن عمر وصي أن يصلي عليه صهيب فصلي ، وأن عائشة وصت أن يصلي عليها أبو هريرة فصلي . وأن ابن مسعود وصي أن يصلي عليه الزبير فصلي محمول على أن أولياءهم أجازوا الوصية والتقديم تقديم الولي ثم إمام المسجد ثم الولي كسائر الصلوات وهو مذهب الأئمة الثلاثة ، وفرق الجديد بأن المقصود من الصلاة على الجنازة الدعاء للميت ، ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة لتأله وانكسار قلبه . ومحل الخلاف كما قاله صاحب المعين عند أمن الفتنة وإلا قدم عليه قطعاً ، ولو غاب الولي الأقرب أي ولا نائب له كما يعلم مما يأتي في المجموع قدم الولي الأبعد سواء أكانت غيبته بعيدة أم قريبة قاله البغوي (فيقدم الأب) أو نائبه كما زاده ابن المقرئ أي حيث كان غائباً معذوراً في غيبته كذا قيل ، لكن المعول عليه أنه متى كان الأقرب أهلاً للصلاة ،

فرع - (قوله دفع به ما قيل إن ترجمته بالفرع مشككة الخ) فيه نظر إذ هو لا يدفع الإشكال المذكور إذ يقال عليه فكان يعبر بفصل أو نحوه وإنما يدفعه قوله الآتي ويمكن أن يقال الخ ولك أن تمنع الإشكال من أصله بمنع الاشتراط الذي ذكره المستشكل أخذاً من صنيعهم في مصنفتهم حيث يترجمون بالفرع لما هو من فروع الباب أو الفصل وإن لم يكن متفرعاً على ما قبله ولا شك أن ما ذكره المصنف في هذا الفرع من فروع مسائل أصل الصلاة وقد قالوا الباب اسم الجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول وفروع ومسائل ، والفصل اسم الجملة مختصة من العلم مشتملة على فروع ومسائل غالباً فيهما .

غير رسل كالحواريين ومريم في قول أو الجمع في قوله أنبيائهم بإزاء المجموع اليهود والنصارى ، أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكثروا بذكر الأنبياء ، ويؤيده رواية مسلم : قبور أنبيائهم وصلحائهم ، أو المراد بالاتخاذ أعم من الابتداع والاتباع فاليهود ابتدعوا والنصارى اتبعوا (قوله في بيان الأولى بالصلاة) أي وما يتبع ذلك كعدم غسل من استشهد جنباً (قوله أي القريب) هذا التفسير يقتضي تقديم ذوى الأرحام على الإمام وينافيه ما يأتي من تقديم الإمام عليه ، فإما أن يقال جرى هنا على ما رجحه الكمال المقدسي تبعاً للخراسانيين من أن الإمام لاحق له في الصلاة على الميت وفيما يأتي على ما قاله الصيمري والمتولى ، وإما أن يقال هذا تفسير للولي في الجملة وإن تقدم على بعض أفراد الإمام يتأمل ومع ذلك لا يشمل تفسيره بما ذكره المعتق وعصيته (قوله أي أحق) أي أولى فلو تقدم غيره كرهه حجج (قوله ولو أوصى بها) أي الميت (قوله فلا تنفذ وصيته) أي لا يجب تنفيذها لكنه أولى كما يأتي عن حجج (قوله أجازوا الوصية) وهو الأولى جبراً لحظر الميت اه حجج (قوله وإلا قدم عليه) أي الولي عليه أي على الولي (قوله ولو غاب الولي الأقرب) ولو غيبة قريبة اه حجج وهو معنى قوله سواء الخ (قوله قدم الولي الأبعد الخ) زاد حجج ويفرق بينه وبين نظيره في النكاح بأن القاضي فيه كولي آخر ولا كذلك البعيد وهنا لاحق للولي مع وجود أحد من الأقارب فانتقلت للأبعد اه وكتب عليه سم قوله وهنا لاحق الخ فيه نظر (قوله أنه متى كان الأقرب أهلاً للصلاة) أي بأن لم يكن قاتلاً ولا عدواً ولا كافراً ولا عبداً مع حرّ قريب للميت بخلافه مع الأجنبي كما يأتي ولاصبياً ولا فاسقاً ولا مبتدعاً .

فله الاستنباط فيها حضراً أو غاب ولا اعتراض للأبعد صرح به العمراني فما وقع للأسنوي مما يخالفه لا اعتماد عليه ، وكغير الأب أيضاً نائبه لأن الأصول أشفق من الفروع (ثم الجد) أبوه (وإن علا ثم الابن ثم ابنه وإن سفل) بتثليث الفاء (ثم الأخ) لأن الفروع أقرب وأشفق من الحواشي وفارق ترتيب الإرث بما مر (والأظهر تقديم الأخ لأبوين على الأخ لأب) إذ الأول أشفق لزيادة قربيه ، والثاني هما سواء لأن الأمومة لا مدخل لها في إمامة الرجال فلا يرجح بها . وأجاب الأول بأنها صالحة للترجيح وإن لم يكن لها دخل في إمامة الرجال إذ لها دخل في الجملة لأنها تصلى مأمومة ومنفردة وإمامة النساء عند فقد غيرهن فقدم بها . ويجوز الخلاف في ابني عم أحدهما أخ لأم ونحو ذلك (ثم ابن الأخ لأبوين ثم لأب ثم العصة) أي النسبية أي بقيتهم (على ترتيب الإرث) فيقدم عم شقيق ثم لأب ثم ابن عم كذلك ثم عم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ، ثم بعد عصبات النسب يقدم المعتق ، ثم عصبات النسبية ، ثم معتقه ، ثم عصبات النسبية وهكذا ، ثم السلطان أو نائبه عند انتظام بيت المال (ثم ذوو الأرحام) الأقرب فالأقرب فيقدم أبوالأم ثم الأخ للأم ثم الخال ثم العم للأم ، وجعل الأخ للأم هنا من ذوى الأرحام بخلافه في الإرث كنظير ما مر والقياس كما نقله في الكفاية عن الأصحاب ،

(قوله لأن الأصول أشفق) تعليل للثنى وكان الأولى تأخيرها عن ذكر الجد بل والابن (قوله) إذ لها دخل في الجملة (أي بالنسبة لأصل الصلاة كما يعلم من أمثلته) (قوله ثم عم الجد) أي بعد الأب ثم ابنه (قوله كنظير ما مر) لعل مراده أن ما هنا خالف الإرث كما خالفه فيما مر من تقديم الجد على الأخ فالتشبيه فيما ذكر فقط وإن لم يذكر له وجهها هنا .

(قوله له الاستنباط فيها) وهو المعتمد ، وعبارة الزيدى ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الأقيس: أي حيث كان المستنبط حاضراً لتقصيره بالاستنباط كأخوين أحدهما شقيق والآخر لأب فيقدم الأخ للأب على نائب الشقيق أي الحاضر ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وهو مخالف لما في الشارح من تقديم نائب الأقرب الحاضر ولو مفضلاً على البعيد الحاضر ولو فاضلاً (قوله لأن الأصول أشفق) علة لكلام المصنف (قوله وفارق ترتيب الإرث) أي حيث قدموا هنا الأب والجد على الابن وهناك قدموا الابن من حيث العصبية وقوله بما مر أي من قوله وفرق الجديد بأن المقصود الخ (قوله لزيادة قربيه) فيه إشارة إلى أن الفقهاء اصطلاحهم في القرب غير اصطلاح الفرضيين فانهم يجعلون الشقيق والأخ من الأب مستويين قرباً لكن الشقيق أقوى فيقدم للقوة (قوله أحدهما أخ لأم) أي فيقدم الذي هو أخ لأم على غيره وإن كانا في الإرث سواء (قوله ثم ابن الأخ لأبوين) أي وإن سفل (قوله ثم عم الجد) ومعلوم أنه يقدم عليه عم الأب ثم ابنه (قوله ثم ذوو الأرحام) قال الراغب في مفرداته : الرحم رحم المرأة وامرأة رحوم تشكى رحمها ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم واحدة اه أي فاطلاق الرحم على القرابة مجاز لغوي لكنه صار حقيقة عرفية (قوله فيقدم أبوالأم) أي وإن علا (قوله ثم العم للأم) والظاهر أن بقية ذوى الأرحام يترتبون بالقرب إلى الميت حجج اه سم على منهج ودخل في بقية الأرحام أولاد الأخوات وأولاد بنات العم وأولاد الخال والحالة فليست من يتقدم منهم على غيره والأقرب أن يقال تقدم أولاد الأخوات ثم أولاد بنات العم ثم أولاد الخال ثم أولاد الخالة لأن بنات العم بفرضهن ذكورا يكونون في محل العصبية وبنات الأخوات لو فرضت أصولهن ذكورا قدموا على غيرهم فتنزل بناتهن منزلتهن بتقدير الذكورة وبنات الخال لذكورة من أدلين به المقتضى لتقديمه على أخته . ويؤيد هذا الترتيب ما وجه به حجج تقديم أولاد البنات من أن الادلاء بالبينة أقوى منه بالأخوة اه حجج .

عدم تقديم القاتل كما مرّ في الغسل وقضية كلامهما تأخير بني البنات عن هؤلاء لكن قدمهم في النخائر على الأخ للأُم وهو المعتمد، وأشعر سكوت المصنف عن الزوج أنه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن ولا للمرأة أيضاً ومحل ذلك إذا وجد مع الزوج غير الأجانب ومع المرأة ذكر وإلا فالزوج مقدّم على الأجانب والمرأة تصلّى وتقدّم بترتيب الذكور وردّ هذا الأخير بعضهم وتبعه الجوجرى بأن الأوجه أنه لاحق لمن في الإمامة إذ لا يشرع للنساء الجماعة في صلاة الجنائز على ما صرح به في الشامل وقدمر عن المصنف خلافه ويردّ ما ذكر بآنا وإن سلمنا عدم مشروعيتهما لمن يجوز لمن فعلها فإذا أردنه قدم نساء القرابة بترتيب الذكور لو فور الشفقة كما في الرجال وتردّد الأذرى في تقديم السيد على أقارب الرقيق الأحرار نظراً إلى أن الرق هل ينقطع بالموت أولاً وقضية ما نقل عن الرافعى من زواله به تقديمهم عليه ونقل الأذرى أيضاً عن القفال أن ولّى المرأة هل هو أولى بالصلاة على أمّتها كالصلاة عليها أولاً لأن المدار في الصلاة على الشفقة وليس في هذا ما يقتضى أن السيد مقدّم عليهم في المسئلة الأولى خلافاً لما في الإسعاد والمتجه من هذا التردّد الأول (ولو اجتماعاً) أى وإن (في درجة) كابنين وأخوين وكل منهما صالح للإمامة (فلا أسنّ) في الإسلام (العدل أولى) من الأفقه ونحوه (على النص) عكس سائر الصلوات لأن الغرض هنا الدعاء ودعاء الأسنّ أقرب إلى الإجابة فقد قال صلى الله عليه وسلم «إن الله يستحي أن يرّد دعوة ذى الشبهة في الإسلام» وأما سائر الصلوات فاحتجها إلى الفقه أهم لوقوع الحوادث فيها وقضية كلامهم تقديم الفقيه على الأسنّ غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لاختلافه لأن محلها في مشاركين في الفقه فكان دعاء الأسنّ أقرب بخلافه هنا فان الأسنّ ليس دعاؤه أقرب

(قوله وأشعر سكوت المصنف عن الزوج أنه لا مدخل له) أى مع الأولياء كما يعلم مما يأتى (قوله ولا للمرأة) أى مطلق المرأة لخصوص الزوجة كما يعلم مما يأتى ويعلم من قوله فيما يأتى وتقدم بترتيب الذكر أن الزوجة - بعد إنشاء القرابة - تقدم على الأجنبية نظير ما ذكره في الزوج (قوله كالصلاة عليها) أى السيدة (قوله فقد قال صلى الله عليه وسلم إن الله يستحي الخ) في الاستدلال به قصور عن المدعى إذ يخرج منه ما إذا لم يكن الأسنّ ذا شبهة

(قوله عدم تقديم القاتل) أى ولو خطأ أو قاتلاً بحق قياساً على عدم إرثه (قوله كما مرّ) أى وتقدّم ثم أن العدو لاحق له فيه وقياسه هنا أنه لاحق له في الإمامة (قوله ولا للمرأة أيضاً) أى بقيد كونها زوجة بدليل قوله الآتى والمرأة تصلّى وتقدّم بترتيب الذكر (قوله وتقدم بترتيب الذكر) يؤخذ منه أن الزوجة تقدم على الأجنبية كالزوج وتقدم عليها نساء الأقارب كما تقدّم الأقارب من الرجال على الزوج (قوله وردّ هذا الأخير) هو قوله والمرأة أيضاً (قوله ويردّ ما ذكر) أى من قوله وردّ هذا الأخير بعضهم الخ (قوله ويردّ ما ذكر) أى من أن النساء لاحق لمن في الإمامة (قوله وقضية ما نقل عن الرافعى الخ) معتمد (قوله تقديمهم عليه) هو المعتمد وتقدم في الغسل عن سم على حج عند قول المصنف أولى الرجال به أولاً بالصلاة عليه مانعه انظر هل الأولى باليت الرقيق قريبه أو سيده اه الأقرب الثانى لأنه لم تنقطع العاقبة بينهما بدليل أن مؤنة تجهيزه عليه ولا يشكل عليه ما ذكره الشارح هنا لأن السلام هنا في الصلاة وثم في الغسل والملاحظ محتاف لأن المدار هنا على الشفقة والأقارب أشفق من السيد بخلافه ثم فان الغسل من مؤن التجهيز وهى على السيد ويؤيده ما يأتى للشارح بعد قول المصنف والدفن بالمقبرة أفضل من أن الأوجه إجابة السيد في محل الدفن دون القريب (قوله وليس في هذا ما يقتضى الخ) أى وذلك لأن مفاد هذا التردّد مجرد ثبوت الحق وعدمه ولا يلزم من ثبوت الحق تقدمه على أقاربها الأحرار لجواز أنه إذا فقدت أقاربها الأحرار هل يقدم على الأجانب أولاً (قوله في المسئلة الأولى) هى قوله وتردّد الأذرى (قوله والمتجه من هذا التردّد الأول) هو قوله بل هو أولى بالصلاة على أمّتها والفرض أنه ليس للأمة أقارب أحرار .

لأنه لم يشارك الفقيه في شيء . وأما الفاسق والمبتدع فلا حق لهما في الإمامة ، ولو استوى اثنان في السنّ المعتبر قدم أحدهم بالإمامة في سائر الصلوات على ما سبق تفصيله في محله ، ولو كان أحد المستويين درجة زوجا قدم وإن كان الآخر أسنّ منه كما اقتضاه نصّ البويطي فتوهم لامدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركتهم في القرابة فإن استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع كما في المجموع ، ولو صلى غير من خرجت قرعته صح وفيه أنه يتقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الأقبس ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر (ويتقدم الحرّ البعيد) كعم حرّ (على العبد القريب) كأخ رقيق ولو أفتته وأسنّ لأن الإمامة ولاية والحرّ أكل فهو بها أليق ويقدم الرقيق القريب على الحرّ الأجني والرقيق البالغ على الحرّ الصبي لأنه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ولأن الصلاة خلفه مجمع على جوازها بخلافها خلف الصبي قاله في المجموع وفيه أن التقديم في الأجانب معتبر كما في القريب بما يتقدم به في سائر الصلوات .

(قوله ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر) أي كما مرّ ومر أن الغائب ليس بقيد .

(قوله وأما الفاسق والمبتدع) أي مع وجود عدل أما لو عمّ الفسق الجميع قدم الأقرب كما هو ظاهر ، ثم ظاهر إطلاقه في المبتدع أنه لا فرق فيه بين أن يفسق ببدعته أم لا وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهما إلا أن يقال أراد بالمبتدع الذي نفسقه ببدعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لانفراد المبتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق فيمن فسق بترك الصلاة مثلا ، وقضية كلام الشارح أن مرتكب خرم المروءة لا يتقدم عليه غيره حيث استويا في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا (قوله فإن استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع) وينبغي أن يقال أي وجوبا إذا كان غير الحالك قطعاً للنزاع وندياً فيما بينهم لأنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلامعنى للوجوب فليراجع ثم رأيت في شرح البهجة الكبير التصريح بالوجوب وأطلق اهـ وينبغي تخصيصه بما ذكرناه ثم رأيت في الشارح بعد قول المصنف في الزيادة ولو تنازع أخوان أو زوجتان أقرع مانصه أي حتماً فمن خرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح اهـ مر وقال حجج أقرع بينهما قطعاً للنزاع وقضيته وجوب الإقراع أي على نحو قاض رفع إليه ذلك وهو متجه (قوله ولو صلى غير من خرجت قرعته صح) أي ولا إثم كما استقر به حجج في شرح قوله الجديد أن الوليّ أو وليّ الخ (قوله على نائب فاضلها) أي وإن كان حاضرا (قوله ونائب الأقرب الغائب) بل وكذا الحاضر على ما مر له قال سمّ نقلا عن الشارح عن والده إن نائب الحاضر كنائب الغائب ، وعبارته : فرع لو استناب الوليّ وغاب قدم النائب على البعيد بخلاف ما إذا كان حاضرا اهـ هذا ما في الأسنوي لكن الذي في القوت أن الحق لنائب الأقرب غائبا كان أو حاضرا قال شيخنا الرملي وهو المعتمد قال وما ذكره الأسنوي لا اعتماد عليه كذا قرأه علينا مر من خطه اهـ وهو موافق لما مر للشارح في قوله لكن المعول عليه أنه متى كان الأقرب أهلا للصلاة فله الاستنابة الخ ومخالف لما تقدم أيضا عن الزياي (قوله ويتقدم الحرّ البعيد على العبد القريب) وعلى البعض أيضا وينبغي أن يقدم في المبعضين أكثرهما حرية وأن يقدم المبعض البعيد على الرقيق القريب (قوله بما يقدم في سائر الصلوات) قد يقتضى أنه في الأجانب يتقدم الأفتقه على الأسنّ وقياس ما في القريب خلافه .

(ويقف) المصلي استحبابا من إمام ومنفرد (عند رأس الرجل) أى الذكرو لو صليا (وعجزها) أى الأثني ولو صغيرة وهى بفتح العين وضم الجيم أليها للاتباع رواه الترمذى وحسنه ومثلها الخثي كما فى المجموع ، والمعنى فيه محاولة سترها ولا يبعد كما قاله الناشرى عن الأصححى مجئ هذا التفصيل فى الصلاة على القبر نظرا لما كان قبل ، وهو حسن عملا بالسنة وإن استبعد الزركشى (ويجوز على الجنائز صلاة) واحدة برضا أوليائها لأن الغرض منها الدعاء والجمع فيه ممكن سواء كانوا ذكورا أم إناثا لأن ابن عمر صلى على تسع جنائز رجال ونساء فجعل الرجال مما يليه والنساء مما يلي القبلة ، ولخبر أبى داود بإسناد صحيح أن سعيد بن العاصى صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت على رضى الله عنهم فجعل مما يليه وجعلها مما يلي القبلة وفى القوم نحو ثمانين من الصحابة فقالوا هذه السنة ، وعلم من تعبيره بالجواز أن الأفضل لإفراد كل جنازة بصلاة لأنه أكثر عملا وأرجى قبولا والتأخير لذلك يسير خلافا للتولى . نعم إن خشى تغيرا أو انفجارا بالتأخير فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا ولو حضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى ذكرها كان ميتة أولا ،

(قوله عملا بالسنة)

عبارة شرح الروض عملا
بالسنة فى الأصل (قوله
فولى السابقة أولى) أى
بتقدمه بالصلاة على الكل
كما يعلم مما يأتى إذ الصورة
أنها تقام عليهم صلاة
واحدة .

(قوله ويقف المصلى الخ) ولو حضر رجل وأثنى فى تابوت واحد فهل يراعى فى الموقف الرجل لأنه أشرف أو الأثنى لأنها أحق بالستر أو الأفضل لقربه للرحمة لأنه أشرف حقيقة كل محتمل وأهل الثانى أقرب اه حجب .

فرع — كيف يقف الإمام على الجزء الموجود يحتمل أن يقف حيث شاء ويحتمل أنه إن كان العضو الرأس أو منه فى الذكرو أو عجز المرأة أو منه حاذاه فى الموقف أو من غيرها وقف حيث شاء وهو قريب وفقا لمراه سم على منهج (قوله وهو بفتح العين الخ) عبارة المصباح : والعجز من الرجل والمرأة مؤنثة وبنو تميم يذكرون وفيها أربع لغات فتح العين وضمها ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها ، والأفصح وزان رجل والجمع أعجاز والعجز من كل شئ مؤخره والعجيزة للمرأة خاصة وجمعها عجيزات (قوله وتجوز على الجنائز الخ) وهل يتعدد الثواب لهم وله بعدد أم أولا فيه نظر والأقرب الأول ، ومثله يقال فى التشييع لهم ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ، ثم رأيت له قبيل قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح به أيضا (قوله صلاة واحدة) أورد عليه أن هذا مكرر مع قوله السابق وإن حضر موتى نواهم ، ويمكن الجواب بأن الملحوظ مختلف ، وذلك لأن ما تقدم فى صحة النية ، ولا يلزم من صحتها الجواز بدليل صحة الصلاة فى الدار المغصوبة ، وما هنا فى الجواز مع الصحة أو أن ما هنا ذكر توطئة لما بعده من الإقراء وعدمه (قوله ولخبر أبى داود) هو فى مرتبة الأول من تقديم الرجال على النساء ، وفيه زيادة فائدة ، وهى أن الذكرو يقدم وإن كانت الأثنى أصلا له وأنه وقع بحضرة جمع من الصحابة وأثنوا عليه (قوله فقالوا هذه السنة) أى فى مقام الثناء عليه (قوله لأنه أكثر عملا وأرجى قبولا) ظاهره وإن قلت الجماعة (قوله بل قد يكون واجبا) أى بأن غلب على ظنه ذلك .

أو معا أقرع بين الأولياء ولم يتقدموا بالصفات قبل الإقراع كما يأتي نظيره لوضح الفرق بينهما وهو أن التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه إلا الإقراع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الإمام فأثرت فيه الصفات الفاضلة ، وأيضا فالتقديم هنا يفوت على كل من الأولياء حقه من الإمامة بالكلية بخلافه ثم فانه لا يفوت حق الباقيين من الصلاة لأنها على الكل ، وإنما فوت عليه القرب من الإمام فقط فسومح به هنا ، وهذا نظير ماسياتي من عدم تقديم الأفضل بالصلاة عليه ، ويقدم للإمام الرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم الأنثى ، فان كانوا رجالا أو نساء جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد إلى جهة القبلة ليحاذي الجميع وقدم إليه أفضلهم ، والمعتبر فيه الورع والحصل المرغوبة في الصلاة عليه ويغلب على الظن كونه أقرب إلى رحمة الله تعالى لا بالحريّة لانقطاع الرق بالموت ، ويقدم إلى الإمام الأسبق من الذكور والإناث وإن كان المتأخر أفضل ، ثم إن سبق رجل أو صبي استمر أو أنثى ثم حضر ذكر ولو صبيا أخرت عنه ومثلها الحنثي ولو حضر خثاني معا أو مرتبين جعلوا صفا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخر لئلا يتقدم أنثى على ذكر (وتحرم) الصلاة (على الكافر) ولو ذميا لقوله تعالى - ولا تصل على أحد منهم مات أبدا - ولأن الكافر لا يجوز الدعاء له بالمغفرة لقوله تعالى - إن الله لا يغفر أن يشرك به - (ولا يجب غسله) على أحد

(قوله أو معا أقرع بين الأولياء) أى ندبا لتمكن كل واحد من صلاته لنفسه (قوله ويقدم للإمام الرجل ثم الصبي الخ) أى في جهة القبلة ويحاذي برأس الرجل عجيبة المرأة ابن عبد الحق (قوله جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد) أى والشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ولو تراصت شيئا فشيئا فيحتمل أيضا اشتراط أن لا يبعد الأخير أزيد من المسافة المذكورة ، ويحتمل أن يكون الحكم كما في الصلاة .

فائدة - قال العراقي ويكونون على يمينه اه . أقول : وهو خلاف ما عليه عمل الناس فليتفطن له اه سم على بهجة وظاهره أنه لا فرق في الكيفية المذكورة بين الرجل والمرأة ، وسيأتي له في المرأة ما يخالف هذا (قوله ويغلب على الظن) عطف على المرغوبة فهو من عطف الفعل على الاسم الشبيه به والمعنى المرغوبة والمغلبة على الظن الخ (قوله وإن كان المتأخر أفضل) لو كان المتأخر نبيا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخر له الأسبق فيه نظر ، ثم رأيت حجج تردّد فيه في فتاويه ومال إلى أنه لا يؤخر ، وقوله جعلوا صفا عن يمينه الخ ع هو كلام الأصحاب ، وعلل بأن جهة اليمين أشرف ، وقضية هذه العلة أن يكون الأفضل في الرجل الذكور جعله على يمين المصلي فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس . نعم المرأة وكذا الحنثي السنة أن يقف عند عجزتها فينبغي أن تكون جهة رأسها في جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس ، وحينئذ ينتج من ذلك أن معنى جعل الخثاني صفا عن اليمين أن تكون رجلا الثاني عند رأس الأول وهكذا فليتمل اه سم على منهج (قوله أو أنثى ثم حضر ذكر) أى أو خنثي لاحتمال ذكوريته (قوله لقوله تعالى - إن الله لا يغفر أن يشرك به -) فيه أن الدليل أخص من المدعى لأن الآية إنما تدل على عدم مغفرة الشرك ، وربما تدل على مغفرة غيره لعموم قوله تعالى - ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء - وذلك يدل على جواز الدعاء له بمغفرة غير الشرك . قال حجج : ويظهر حل الدعاء لأطفال الكفار بالمغفرة لأنه من أحكام الآخرة ، بخلاف صورة الصلاة .

(قوله وهذا نظير ماسياتي)
انظر في أى محل يأتي
(قوله فان كانوا رجالا)
أى فقط وكذا قوله أو
نساء (قوله ويتقدم إلى
الإمام الأسبق من
الذكور) أى إن كانوا
كلهم ذكورا وكذا يقال
في الإناث كما هو ظاهر وإن
لم يتأت معه قوله ثم إن
سبق رجل أو صبي الخ ،
فلو عبر بقوله ولو سبق الخ
لكان واضحا .

بل يجوز وإن كان حريبا إذ لا مانع لأنه صلى الله عليه وسلم أمر عليا بغسل أبيه لكن ضعفه البيهقي وكان له أمان وإنما لم يجب لأنه كرامة وتطهير وليس هو من أهلها ، وسواء في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره ، وقول الشارح وضم في شرح المذهب إلى المسلمين غيرهم في الشقين أراد به وجوب الغسل وجوازه فكما لا يجب على المسلمين ويجوز لهم فالكفار كذلك ، وقوله وإلى الغسل التكفين والدفن في الجواز : أى وضم إلى الغسل التكفين والدفن في جوازه . أما وجوبه فسيأتى (والأصح وجوب تكفين الذى ودفنه) في بيت المال ، فإن لم يكن فعلينا حيث لا مال له ولم يكن ثم من تلزمه نفقته وفاء بذمته كما يجب إطعامه وكسوته ، ومثله المعاهد والمؤمن دون الحربى والمرتبى بل يجوز إغراء السكاب على جيفتهم إذ لا حرمة لهما وقد ثبت الأمر بإلقاء قتلى بدر في القليب بهيئتهم فإن دفنا فلئلا يتأذى الناس بريحهما وهو الأولى ، ومقابل الأصح لا لأن الذمة قد انتهت بالموت (ولو وجد عضو مسلم علم موته) لا بشهادة ولو كان الجزء ظفرا أو شعرا وتحقق انفصاله منه حال موته (صلى عليه) بعد طهره ، ويجب دفنه وستره بخرقه إن كان من العورة بناء على أن الواجب في التكفين سترها فقط على ما مر كذا قاله الشيخ تبعا لغيره من المتأخرين

(قوله بل يجوز وإن كان حريبا) أراد بالجواز ما قابل الحرمة ، والمتبادر منه أنه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الأولى وظاهره أن المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعى (قوله وتطهير) عطف تفسير (قوله حيث لا مال) أى فإن كان له مال أو منفق قدم على بيت المال ، ومعلوم أن بيت المال مقدم علينا ، وقوله فعلينا : أى على مياسيرنا (قوله في القليب) هو اسم للبئر الذى لم يبن ، وعبرة المختار والقليب البئر قبل أن تطوى . قلت : يعنى قبل أن تبنى بالحجارة ونحوها يذكر ويؤنث ، وقال أبو عبيد هو البئر العادية القديمة اهـ والقديمة تفسير للعادية (قوله ولو وجد عضو مسلم) قال الشيخ عميرة لو كان الجزء من ذى فالقياس وجوب تكفينه ودفنه اهـ وقوله بعد طهره ولم يوجد ماء ، فإن كان العضو محل النسيم كالوجه واليدين يعمه وإلا فلا صلاة لفقد شرطها من الطهر كذا ظهر ووافق عليه م ر . أقول : قد يرد عليه أنه إذا وجد اليد مثلا ويممها لا يسمى ذلك تيمما شرعيا فلا معنى له اللهم إلا أن يقال لما لم يمكن غير ذلك اكتفى به . فرع — إذا كان الجزء الموجود شعرا فهل يجب في دفنه أن يدفن فيما يمنع الرائحة أم لا لأن الشعر لارائحة له فيكفى ما يصونه عن الانتهاك عادة وإن لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة فيه نظر ، ويحتمل أن يشترط ذلك فيهما لأنه أقل مسمى الدفن شرعا وما دون ذلك ليس دفنا شرعيا فليتأمل ويتجه أن يشترط ذلك في الميت الذى جف دون الشعر .

فرع — هل المشيمة جزء من الأم أو من المولود حتى إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الأجزاء أولا لأنها لاتعد من أجزاء واحد منهما خصوصا المولود فيه نظر فليتأمل اهـ سم على منهج . أقول : الظاهر أنه لا يجب فيها شئ وفيه على حيج وهل يجب توجيهه الجزء للقبلة بأن يجعل على الوضع الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجملة ووجهت للقبلة فيه نظر ، ولا يبعد الوجوب (قوله سترها فقط على ما مر) قد يقتضى وجوب ثلاث لفائف للعضو لكن قوله قبل ستره بخرقه يفهم أنه لا يجب ذلك ولكن يجب ستره وإن كان من غير العورة .

(قوله وكان له أمان) هو فائدة مجردة إذ لا دخل له فيما نحن فيه (قوله أراد به) أى بالشقين .

قال ابن العماد وهذا كله فاسد حصل من التغفل وعدم الإحاطة بالمدارك فان ستر العورة حق لله تعالى وستر الزائد من البدن حق لليت فيجب علينا استيعاب جميع بدنه . والأصل فيما تقرر أن الصحابة رضي الله عنهم صالوا على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد ألقاها طائر نسر بمكة في وقعة الجمل سنة ست وثلاثين وعرفوها بخاتمه رواه الشافعي بلاغا والزبير بن بكار في أنسابه والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استفاضة أما جزء الحى ومالم يتحقق انفصاله منه بعد موته بأن انفصل منه حيا كأذنه الملتصقة إذا وجدت بعد موته أو شك في انفصاله منه بعد موته بأن انفصل منه حيا أو ميتا فلا يجب فيه ذلك كما في المجموع . نعم المبان منه إذا مات عقبه حكمه كالأول فيجب فيه مامر بخلاف مالم تراخى الموت عنه وإن لم ينسدمل الجرح قاله البغوى . ويسن دفن ما انفصل من حى لم يمت حالا أو ممن شك في موته كيد سارق وظفر وشعر وعقله ودم نحو فصد كراما لصاحبها وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ودفنها وكلامهم يخالفه لا الشعرة الواحدة فلا يجب فيها ذلك كما نقله عن صاحب العدة وأقره ، وما اعترض به من أنها صلاة على غائب في الحقيقة فلا فرق

(قوله قال ابن العماد وهذا كله فاسد الخ) لعل كلام ابن العماد في حد ذاته مرتب على غير هذا الذى ساقه الشارح هنا عن الشيخ كغيره وإلا فهو لا يرد عليه بعد تقييده بقوله بناء على أن الواجب فى التكفين سترها فقط وعبارة الماوردى : إن كان من العورة وجب وإلا فلا فلعل ابن العماد أورد كلامه على مثل هذا (قوله والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته) أى وانفصال اليد منه بعد موته (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ودفنها) أى المنفصلة من الحى (قوله لا الشعرة الواحدة) مستثنى من عموم العضو فى المتن .

(قوله رواه الشافعي بلاغا) أى بصيغة بلغنى (قوله كأذنه الملتصقة) أى حيث انفصلت فى الحياة ثم التصقت بحرارة الدم يعنى ولم تحلها الحياة (قوله فلا يجب فيه ذلك) أى بل لا تجوز الصلاة عليه مالم يعاق النية على قياس مامر (قوله نعم المبان منه إذا مات عقبه) شمل ذلك مالم يخلق رأسه ثم مات عقب الخلق فجأة فليراجع ثم رأيت حجج قال ماحصله أو انفصل منه بعد موته أو وحركته حركة مذبوح اه ومفهومه يخالف ذلك وقضيته أيضا أنه لا فرق بين كون وصوله إلى حركة المذبوح بمرض أو بجناية وقد فرقوا بينهما فى مواضع فليحذر وقد يقال الأقرب تصوير ذلك بما لومات بجناية .

فائدة — وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم ارتد ومات مرتدا هل تعود له يده يوم القيامة وتعذب وإن كانت انفصلت حالة الإسلام أم لا وعما لو قطعت يد الكافر ثم أسلم ومات مسلما فهل تعود له يده وتنعم وإن كانت انفصلت حالة الكفر أم لا فيه نظر . أقول : والظاهر فى كل منهما أنها تعود وتنعم فيما لو قطعت فى الكفر وتعذب فيما لو قطعت قبل الردة . لا يقال تعذيب اليد المقطوعة فى الإسلام وتنعيم المقطوعة فى الكفر تعذيب للأولى وهى قطعت متصفة بالإسلام وتنعيم للثانية وقد قطعت فى الكفر . لأننا نقول المقطوعة فى الإسلام سلبت الأعمال الصادرة منها بارتداد صاحبها والمقطوعة فى الكفر سقطت المؤاخاة بما صدر منها بإسلام صاحبها لقوله تعالى — قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف — (قوله تراخى) أى عرفا (قوله ويسن دفن ما انفصل من حى لم يمت حالا) ويعلم ذلك بأن لم تكن حركته حركة مذبوح عقب انفصال الجزء منه (قوله كيد سارق) وينبئ إذا دفنت أن يجعل باطنها لجهة القبلة ومثلها كل ما يتأتى له جهة إذا وجهت جملته إلى القبلة تكون تلك الجهة إليها فيجعل مقدّم الساق إلى جهة القبلة (قوله وظفر وشعر) ومنه ما يزال بحلق الرأس وينبغى أن المخاطب به ابتداء من انفصل منه فان ظن أن الخالق يفعل سقط عنه الطلب (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد) أى المنفصلة من الحى (قوله وكلامهم يخالفه) معتمد (قوله لا الشعرة الواحدة) يتصل بقوله فيما مـ ولو كان الجزء ظفرا أو شعرا ونحوه أى وإن طالت جدا ومثل الصلاة غيرها فلا يجب غسلها لأنه لآحرمة لها كما نقله فى أصل الروضة عن صاحب العدة وأقره اه خطيب .

بين الشعرة وغيرها ردّ بأنها وإن كانت كذلك لكن بقية البدن تابع لما صلى عليه كما يأتي
فاشترط أن يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فإنها ليست كذلك فلا يناسبها
الاستتباع وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم إلى الفرق أميل ، وينوى في الصلاة
على العضو الجملة وجوبا وإن علم أنه صلى على جملة الميت لاعلى العضو وحده إذ الجزء الغائب
تابع للحاضر كما مر ، ومحل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على الميت وإلا فلا يجب كما
اقتضاه كلام السبكي ، ومحل إن كان قد صلى بعد طهر العضو وإلا وجبت لزوال الضرورة المجوزة
للصلاة عليه بدون غسل العضو بوجداننا وعليه يحمل قول السكافي لوقوع رأس إنسان وحمل
إلى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجثة حيث هي ولا يكتفى بالصلاة على أحدهما ، ولو وجد
ميت مجهول أو بعضه ببلادنا صلى عليه إذ الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه
إذا وجد في موات لا ينسب لدار الاسلام ولا إلى دار الكفر وهو الذي لا يذب عنه أحد وهو كذلك
أو وجد غيرها فحكمه يعلم من باب اللقيط ولمن حضر بعد الصلاة فعلها جماعة وفردى والأولى
التأخير إلى الدفن كما نص عليه وينوى الفرض لوقوعها منه فرضا كما مر (والسقط) بتثليث
السبين من السقوط وهو كما عرّفه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن الولد النازل
بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا
ولم يعلم له سبق حياة إذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى
وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واستثنوا منه ما استثنوه
والاستثناء معيار العموم ولا يشمل هذا قول ابن الوردي كغيره في السقط فصاعدا لما مر من أن
هذا لا يسمى سقطا خلافا للشيخ في فتاويه وزعم أن ذلك لا يجدي وأنه يتعين حمله على أنه لا يسماه
لغة غير صحيح وقد علم بمقررناه استواء هذا الحكم بمن علمت حياته المشار إليها بقوله (إن استهل)
أى صاح (أو بكى ككبير) فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن لتيقن موته بعد حياته (وإلا)
أى وإن لم يستهل ولم يبك (فإن ظهرت أمارات الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الأظهر)
لاحتمال حياته بهذه القرينة الدالة عليها والاحتياط . والثاني لعدم تيقنها أما دفنه وغسله فواجب
قطعا (وإن لم تظهر) أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) أى مائة وعشرين يوما حد نفخ الروح
(لم يصل عليه) قطعا لعدم الأمانة (وكذا إن بلغها) أى الأربعة الأشهر التى هى مائة وعشرون
يوما لا يصل على وجوبا ولا جوازا (في الأظهر) لعدم ظهور حياته فيجب غسله وتكفينه ودفنه
وفارقت الصلاة غيرها بأنه أوسع بابا منها ولأنه لم يثبت له حكم الأحياء في الارث فكذا في الصلاة
عليه ولأن الغسل آكد بدليل أن الكافر يغسل ولا يصل على . واعلم أن للسقط أحوالا حاصلها
أنه إن لم يظهر فيه خلق آدمى لا يجب فيه شيء . نعم يسن ستره بخرقه ودفنه وإن ظهر فيه خلقه
(قوله وكلامهم إلى الفرق أميل) معتمد (قوله إذ الغالب فيها الإسلام) أى ولا فرق في ذلك بين أن
توجد فيه علامة الكفر كالصليب أولا لحمة الدار وقد يدل عليه قوله الآتى أو وجد غيرها
فحكمه الخ لأنهم لم يفرقوا ثم بين من فيه علامة وغيره ولا بين كون العادة تحيل ذلك أو لا (قوله
أو وجد غيرها) أى دارنا (قوله فحكمه يعلم من باب اللقيط) وذلك أنه إن كان فيها مسلم فمسلم
وإلا فكافر (قوله ولمن حضر بعد الصلاة) أى على الميت (قوله والأولى التأخير إلى الدفن) أى
مساواة إلى دفنه (قوله يجب فيه ما يجب في الكبير) أى وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث
علم أنه آدمى (قوله والاستثناء معيار العموم) أى دليل العموم (قوله بمن علمت) أى مع من
علمت حياته (قوله كاختلاج) أى ولو دون أربعة أشهر إن فرض .

(قوله فحكمه يعلم من باب اللقيط) كذا نقله في شرح
الروض عن القاضى مجلى
وابن الرفعة لكن بلفظ
فحكمه حكم اللقيط
وقضيته أنه إذا وجد بدار
الكفر وفيها مسلم أنه
يصلى عليه وبما يشكل
على مامر من عدم الصلاة
على ما وجد في موات لا ينسب
لدار الكفر ولدار الإسلام
فتأمل (قوله كما عرّفه أهل
اللغة) أى تعريفا يوافق
عليه الشرع أخذا مما
يأتى في رد الزعم الآتى
(قوله غير صحيح) أى
بل لا يسماه شرعا أيضا كما
لا يخفى (قوله استواء هذا
الحكم) أى حكم من نزل
فوق الستة أشهر وقوله
بمن علمت حياته أى بحكم
من علمت حياته أى
والصورة أنه نزل دون
الستة أشهر أى أو ظهرت
أمارات حياته على الأظهر
الآتى .

ولم تظهر فيه أمانة الحياة وجب فيه ماسوى الصلاة أمانه فممتنعة كما مر، فان ظهر فيه أمانة الحياة فالكبير ثم الميت إما شهيد أو غيره والشهيد إما شهيد الآخرة فقط وهو كل مقتول ظلما أو ميت بنحو بطن كالمستسقي وغيره خلافا لمن قيده بالأول أو طعن أو غرق أو غربة وإن عصى بركو به البحر أو بغيره كقوله الزركشى خلافا لمن قيدها بالإباحة أو طلق ولو من حمل زنا قياسا على ذلك وإن استثنى الحامل المذكورة فأى فرق بينها وبين من ركب البحر ليشرب الخمر ومن سافر آبقا أو ناشزة والأوجه في ذلك أن يقال إن كان الموت معصية كأن تسببت في إلقاء الحمل فماتت أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن فغرق لم تحصل له الشهادة للعصيان بالسبب المستلزم للعصيان بالسبب وإن لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وإن قارنها معصية لأنه لا تلازم بينهما أو عشق بشرط العفة والكتان كما قيده الزركشى بذلك لحبر فيه موقوف على ابن عباس

(قوله كالمستسقي وغيره) قال في شرح التحرير أو الحدود وكتب عليه العلامة الشوبرى قال شيخنا ابن عبد الحق في حاشية المحلى في تنقيح الباب أو حدا وحمله بعضهم ليشمله الظلم المقتصر عليه في كلامهم على ما إذا قتل على غير الكيفية المأذون فيها والأوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تأبها . أقول: الأقرب أنه شهيد مطلقا سواء زيد على الحد المشرع أم لا سلم نفسه أم لا بدليل ماله شرق بالخنز ومات أو ماتت بسبب الولادة من حمل الزنا أو نحوها لأن صور الشهادة لم تنحصر في كونه مظلوما

فائدة — عَدَّ السيوطى في منظومته المسماة بالثبوت الشهداء الذين لا يستأون سبعة، وهم: المقتول في سبيل الله والمرابط والمطعون والصدّيق قال شارحه وهو دأيم الصدق والأطفال الذين لم يبلغوا الحلم ومن مات يوم الجمعة أو ليلتها ومن واطب على تبارك الملك في كل ليلة قال شارحه بعد أن فرغ من شرح كلامه فهؤلاء سبعة شهداء لا يستأون وبقى جماعة نالوا مرتبة الشهادة مع كونهم مسئولين وهم نيف وثلاثون من مات بالبطن أو الغرق أو الهدم أو الجنب أو بالجمع بالضم إلى آخر ما ذكر اهـ فجعل رحمه الله المبطلون وما ذكر معه ليسوا من الشهداء لكنهم نالوا مرتبتهم وعليه فما معنى كون أولئك السبعة شهداء وكون من عداهم في مرتبتهم وما المراد بالشهادة وقوله أو بالجمع بالضم قال في المصباح: وماتت المرأة بجمع بالضم والكسر إذا ماتت وفي بطنها ولد ويقال أيضا للتي ماتت بكرا اهـ (قوله أو طعن) وكذا من مات في زمنه وإن لم يطعن اهـ حيج وظاهره وإن لم يكن من نوع المطعونين بأن كان الطعن في الأطفال أو الأرقاء وهو من غيرهم قال المناوى في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم « إن أكثر شهداء أمتي لأصحاب الفرس » ما نصه أى الذين يألفون النيام على الفراش ولا يهاجرون الفراش ويقصدون للغزو قال الحكيم: هؤلاء قوم اطمأنت نفوسهم إلى ربهم وشغلوا به عن الدنيا وتمنوا لقاء فاذا حضرهم الموت جادوا بأنفسهم طوعا وبذلوا له إشارا لمحبتة على محبتة فهم ومن قتل في معركة المشركين سيان فينالون منازل الشهداء لأن الشهداء بذلوا أنفسهم ساعة من نهار وهؤلاء بذلوا طول العمر ثم قال: تنبيه، عدوا من خصائص هذه الأمة أنهم يقبضون على فرسهم وهم شهداء عند الله اهـ وقوله في شرح الحديث ولا يهاجرون الفراش الخ يعنى أنهم لا يفارقون منازلهم للسفر في تجارة ونحوها بل يلزمون المنازل ينتظرون الغزو (قوله وإن استثنى) أى الزركشى (قوله ففرق لم تحصل له الشهادة) ومنه ماله صاد حية وهو ليس حاذقا في صيدها ونحو البهلوان إذا لم يكن حاذقا في صنعته بخلاف الحاذق فيهما فانه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه .

(قوله كالمستسقي) مثال للنحو وقوله خلافا لمن قيده بالأول يعنى خلافا لمن قيد المبطلون الواقع في الأحاديث بمن مات بمرض البطن المتعارف أى الإسهال وإن كانت عبارته تقتصر عن ذلك .

وإن لم يتصور إباحة نكاحها له شرعا ويتعذر وصوله إليها . قال : وإلا فعشق الأرمدة معصية فكيف يحصل بها درجة الشهادة وهو ظاهر في عشق اختياري له مندوحة عن تركه وتمادي عليه . أما لو فرض حصول عشق اضطراري له بحيث لا مندوحة له عن تركه لم يمنع حصول الشهادة ، إذ لا معصية به حينئذ . وأما شهيد الدنيا فقط فلا يغسل ولا يصلى عليه وهو من قتل في قتال الكفار بسببه وقد غلّ من الغنيمة أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو نحوه . وأما شهيدهما فهو من قتل كذلك لكن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، وحيث أطلق الفقهاء الشهيد انصرف لأحد الآخرين ، وحكما ما ذكره بقوله (ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه) أى يجرمان لما صح « أنه صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد بدفنهم بدمائهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم » ، وفي رواية ولم يصل بدنائهم للفعل ، وروى أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا تغسلوهما فان كل جرح أو كالم أو دم يفوح مسكا يوم القيامة » وحكمة ذلك أيضا إبقاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم ، وفي ذلك حث على الجهاد الذى جبلت النفوس على حبّ البقاء في الدنيا النافى لطلبه غالبا ، وليس في ترك الصلاة على الأنبياء حث لأن مرتبتها لا تنال بالاكتساب . وأما خبر « أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد صلاته على الميت » ، زاد البخارى بعد ثمان سنين فالمراد كما في المجموع دعا لهم كدعائه للميت والإجماع يدل له إذ لا يصلى عليه عندنا وعند المخالف لا يصلى على القبر بعد ثلاثة أيام ، ثم عرّف من هذا حكمه بقوله (وهو) أى الشهيد الذى يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه أنه كل (من مات) ولو امرأة أو رقيقا أو غير مكلف (في قتال الكفار) أو الكافر الواحد سواء أكانوا أهل حرب أم ردة أم ذمة قصدوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك ،

(قوله وهو ممن يتصور إباحة نكاحها له) وفي نسخة وإن لم يتصور إباحة نكاحها له شرعا ويتعذر وصوله إليها . كعشق المرد وهى المعتمدة (قوله وهو ظاهر في عشق اختياري) قال سم على منهج بعد ما ذكر والمعتمد عند شيخنا الرملى وغيره عدم الفرق بين المرد وغيره حيث كان الفرض العفة والكتمان بل قال طب و م ر وإن كان السبب المؤدى إلى عشق الأرمدة اختياريا حيث صار اضطراريا وعفّ وكنتم ، والله أعلم ، ومعنى العفة : أن لا يكون في نفسه إذا اختلى به حصل بينهما فاحشة بل عزمه على أنه وإن خلا به لا يقع منه ذلك ، والكتمان : أن لا يذكر مابه لأحد ولو محبوبه (قوله وقد غلّ من الغنيمة) أى سرق (قوله فهو من قتل كذلك) أى في قتال الكفار (قوله أمر في قتلى أحد بدفنهم) أى وأما من استشهد قبلهم من المسلمين كأهل بدر فالظاهر أنه لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه ، ولعل حكمة ذلك أن الصحابة كانوا يتقيدون بأمرهم . وأما أحد فلشدة ما حصل للمسلمين فيها ، باشره النبي صلى الله عليه وسلم فنقل (قوله فان كل جرح أو كالم) الظاهر أنه شك من الراوى لأن الكلام هو الجرح (قوله إذ لا يصلى عليه) أى الشهيد (قوله وهو من مات ولو امرأة) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا أم لا . فأجبت عنه بأن الظاهر الثانى فليراجع لأنه لم يصدق عليه أنه مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم في قتال الكفار أنه بضدده ولو بخدمة للغزاة أو نحوها (قوله قصدوا قطع الطريق علينا) احتراز به عما لو قتل واحد منهم مساما غيلة .

(بسببه) أى القتال ، سواء أقتله كافر أم عاد إليه سهمه أم أصابه سلاح مسلم خطأ أم تردى في وهدة أم رفسته دابته فمات أو قتله مسلم باغ استعان به أهل الحرب كما شعله قتال الكفار أم قتله بعض أهل الحرب حال انهزامهم انهزاما كلياً بأن تبعهم فكروا عليه فقتلوه فكأنه قتل في حال القتال أم قتله الكفار صبرا أم انكشف الحرب عنه ولم يعلم سبب موته وإن لم يكن عليه أثر دم لأن الظاهر أن موته بسبب القتال كما جزما به ، وإنما لم يخرج ذلك على قولى الأصل والغالب لأن السبب الظاهر يعمل به ويترك الأصل كما لو رأينا ظمية تبول في الماء فرأينا متغيرا فانا نحكم بنجاسته مع أن الأصل طهارة الماء ، ثم أشار إلى الأول من أقسام الشهيد المتقدم ، وهو شهيد الآخرة . فقال (فإن مات بعد انقضائه) أى القتال بجراحة يقطع بموته منها وفيه حياة مستقرة فغير شهيد في الأظهر ، سواء أطال الزمان أم قصر لحياته بعد انقضاء القتال فأشبهه موته بسبب آخر والثانى يلحقه بالميت في القتال . أما لو انقضى القتال وحركة المجروح فيه حركة مذبوح

(قوله بسببه) أى القتال ، ومنه ما قيل إن الكفار يتخذون خديعة يتوصلون بها إلى قتل المسلمين فيتخذون سردابا تحت الأرض يملئونه بالبارود فإذا مرّ به المسلمون أطلقوا النار فيه فخرجت من محلها وأهلك المسلمين .

فائدة — قال ابن الأستاذ : لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج ففيه نظر عندى . قال : والظاهر أنه شهيد . أما لو كان فارّا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر أنه ليس بشهيد في أحكام الآخرة لكنه شهيد في أحكام الدنيا ، وأطال الكلام على ذلك في جواب المسائل الحلبية فلينظر اه سم على بهجة في أثناء كلام .

فرع — قال في تجريد العباب : لو دخل حربى بلاد الإسلام فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعاً ، ولو رعى مسلم إلى صيد فأصاب مسلما في حال القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين اه سم على منهج قال سم على حج بقى مالو استعان أهل العدل بكفار قتلوا واحدا من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا ؟ فيه نظر اه والأقرب أنه شهيد ، ثم رأيت فى سم على بهجة التصريح بما قد يؤخذ منه ذلك ، وعبارته قال الناشرى ويدخل فى كلامه : أى الحاوى مالو استعان الحريون علينا ببغائنا فقتل واحد من البغاة واحدا منا عمدا لأنه مات فى قتال الكفار بسببه ، ويحتمل أن ينظر إلى القاتل نفسه قاله الأذرعى ، وأقول : هذا الاحتمال يردّه قولهم من أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاحه أو سقط عن فرسه أو رحنه دابته لا يغسل ولا يصلى عليه اه . وبقى أيضا مالو استعان البغاة بالكفار ثم إن واحدا من البغاة قتل واحدا منا فهل يكون شهيدا نظرا لاستعانتهم بكفار أم لا فيه نظر والأقرب الثانى فليراجع ، ثم نقل بالدرس عن شرح الغاية لسم التصريح بما قلناه وزيادة مالو قتل واحد من الكفار واحدا من أهل العدل فانه يكون شهيدا كما صرح به فى الخادم ، وعبارته : ولو استعان الكفار علينا بمسلمين فمقتول المستعان بهم شهيد لأن هذا قتال كفار ، ولا نظر إلى خصوص القاتل أو استعان البغاة علينا بكفار فمقتول المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة نقله فى الخادم عن القفال ، والفرق بين هذه والتى قبلها أن مقاتلة المسلم فى تلك تبع فكان قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه اه . وبقى مالو شك فى كون المقتول هل قتله مسلم أو كافر والأقرب أنه ليس بشهيد (قوله أم أصابه سلاح مسلم خطأ) ظاهره أنه لا فرق فى ذلك بين أن يقصد كافرا فيصيبه أولا ولا مانع منه .

(قوله يقطع بموته منها) قيد به لأنه محل الخلاف
(قوله وحركة المجروح فيه حركة مذبوح) محترز قوله وفيه حياة مستقرة وقوله أو توقعت حياته محترز قوله يقطع بموته منها على طريق اللف والنشر المشوّش .
والحاصل أن المجروح المذكور إما أن تكون حركته حركة مذبوح فهو شهيد جزما وإما أن تكون فيه حياة مستقرة ثم هذا إما أن يقطع بموته من الجراحة كأن قطعت أمعاؤه فهو شهيد فى الأظهر وإما أن لا يقطع بموته منها بل تتوقع حياته فغير شهيد جزما .

فشهيد جزما أو توقعت حياته فليس شهيد جزما (أو) مات عادل (في قتال البغاة) له (فغير شهيد في الأظهر) لأنه قتل مسلم فأشبهه المقتول في غير القتال ، وقد غسلت أسنما بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه ابنها عبد الله بن الزبير ولم ينكر عليها أحد . والثاني نعم لأنه كالمقتول في معركة الكفار (وكذا) لو مات (في القتال لاسببه) أي القتال كموته بمرض أو حفاة أو قتله مسلم عمدا فغير شهيد (على المذهب) لأن الأصل وجوب الغسل والصلاة عليه خالفنا فيما إذا مات بسبب من أسباب القتال ترغيبا للناس فيه فبقى من عداه على الأصل . والشهيد فعيل بمعنى مفعول ، سمي بذلك لأن الله ورسوله شهدا له بالجنة . ولأنه يبعث وله شاهد بقتله إذ يبعث وجرحه يتفجر دما ولأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه ، وقيل إنه شهيد في وجه لموته في قتال الكفار (ولو استشهد جنب) أو نحوه كخائض ونفساء (فالأصح أنه لا يغسل) كغيره «لأن حنظلة بن الرّاهب قتل يوم أحد وهو جنب ، ولم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : رأيت الملائكة تغسله» ، فلو كان واجبا لم يسقط إلا بفعلنا ولأنه طهر عن حدث فسقط بالشهادة كغسل الميت فيحرم ، إذ لا قائل بغير الوجوب والتحريم وقد اتفق الأول فثبت الثاني ، ومقابل الأصح يغسل لأن الشهادة إنما تؤثر في غسل وجب بالموت ، وهنا الغسل كان واجبا قبله ، وأجاب الأول بما مرّ (و) الأصح أنه : أي الشهيد (تزال) وجوبا (نجاسة غير الدم) المتعلق بالشهادة وإن حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل وسواء في إزالتها أدى إلى إزالة دمه الحاصل بسببها أولا لأنه ليس من أثر العبادة ، وظاهر أن المراد النجس الغير المعفو عنه . أما دمه فتحرم إزالته لإطلاق النهي عن غسل الشهيد ولأنه أثر عبادة ، وإنما لم تحرم إزالة الخلوف من الصائم مع أنه أثر عبادة لأنه المفقوت على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض أن غيره أزاله بغير إذنه حرم عليه ذلك ، وقد مرّت الإشارة لذلك في باب الوضوء . والثاني لا تزال لإطلاق النهي عن غسل الشهيد ، فإن حصل بسببها نجاسة غير الدم فهل لها حكمه لأنها من أثر الشهادة أو يفرق بأن المشهود له بالفضل الدم فقط ولأن نجاسته أخفّ ، في كلامهم ما يشبه التنافي والثاني أقرب (ويكفن) الشهيد استحبابا (في ثيابه المملوطة بالدم) لحبر جابر أنه قال «رمى رجل بسهم في صدره أو حلقه فمات فأدرج في ثيابه كما هو ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم» والمراد ثيابه التي مات فيها

(قوله فان حصل بسببها نجاسة غير الدم الخ) تقدم حكم هذا في كلامه قريبا من غير تردد .

(قوله لأنه قتل مسلم) يؤخذ منه أنه لو قتله كافر استعانوا به كان شهيدا وبه صرح جيج وقد تقدّم ذلك عن الناشري (قوله فلو كان واجبا لم يسقط) قد تمنع هذه الملازمة اه سم على بهجة أي ويقال المدار على مجرّد غسله وإن لم يكن بفعلنا (قوله النجس الغير المعفو عنه) أي أما هو فتحرم إزالته إن أدّت إلى إزالة الدم (قوله أما دمه) أي الخارج من المقتول نفسه بخلاف الحاصل عليه من غيره فانه يزال كما هو ظاهر أخذنا من قولهم في حكمة تسميته شهيدا لأن له شاهدا بقتله وهو دمه لأنه يبعث وجرحه يتفجر دما (قوله لأنه المفقوت على نفسه) تقدّم ما يصرّح بالفرق في قوله : وإن حصل بسبب الشهادة الخ (قوله أن غيره أزاله) أي الخلوف (قوله أو يفرق بأن المشهود له الخ) معتمد .

واعتيد لبسها غالبا وإن لم تكن ملطخة بالدم لكن الملطخة به أولى كما في المجموع ، والتقيد في كلام المصنف كأصله بالملطخة لبيان الأكمل ، وعلم مما تقرّر عدم وجوب تكفينه فيها كسائر الموتى وفارق الغسل بإبقاء أثر الشهادة على البدن والصلاة عليه بإكرامه والإشعار باستغنائه عن الدعاء (فإن لم يكن ثوبه سابغا) أى ساترا لجميع بدنه (تتم) وجوبا بناء على أن ماسوى العورة حق للميت لا يسقط بإسقاطه ، ولو أراد بعض الورثة نزعها وامتنع الباكون أجيب المتنعون كما هو قضية كلامهم كما لو قال بعضهم نكفنه في ثوب وامتنع الباكون ، ويسنّ نزع آلة الحرب عنه كدرع ، وكذا كل ما لا يعتاد لبسه للميت غالبا تخفّ وفروة وجبة محشوة كسائر الموتى . نعم يظهر أن محله حيث كان مملوكا له ورضى به الوارث المطلق التصرف وإلا وجب نزعها .

(قوله واعتيد لبسها) أى وإن لم تكن بيضا إبقاء لأثر الشهادة ، وعليه فحمل سنّ التكفين في الأبيض حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه (قوله ويسنّ نزع آلة الحرب) أى ولو فرض أنه يعدّ إزراء لا التفات إليه لورود الأمر به (قوله ما لا يعتاد لبسه للميت) المراد ما لا يعتاد التكفين فيه .

تمّ الجزء الثانى

ويليه

الجزء الثالث ، وأوله : فصل فى دفن الميت وما يتعلق به

فهرس

الجزء الثاني

من

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيها

صحيفة

صحيفة

٢٥ طين الشارع المتيقن نجاسته يعني منه

عما يتعذر الاحتراز عنه غالبا

٢٧ يعني عن قليل دم البراغيث وونيم النباب

٢٩ دم البثرات كدم البراغيث

٣٠ الأظهر العفو عن قليل دم الأجنبي

من غير نحو كلب

٣١ لو صلى بنجس لم يعلمه وجب القضاء في الجديد

٣٢ فصل في ذكر بعض مبطلات الصلاة

وسننها ومكروهاتها

تبطل الصلاة بالنطق بحرفين أو حرف مفهم

٣٤ الأصح أن التنضح والضحك والبكاء

والأنين والنفخ إن ظهر به حرفان بطلت

وإلا فلا

٣٦ يعذر في السير عرفا من التنضح ونحوه للغلبة

٣٨ لو أكره على الكلام ولو يسيرا بطلت

في الأظهر

٣٩ لو نطق بنظم القرآن بقصد التفهيم إن

قصد معه قراءة لم تبطل وإلا بطلت

٤١ لا تبطل الصلاة بالدكر والدعاء إلا

أن يخاطب به

٢ باب شروط الصلاة

٣ من شروط الصلاة ستر العورة عن العيون

٥ بيان عورة الرجل والأمة في الصلاة

٦ ماعورة الحرة في الصلاة

شرط ساتر العورة

٨ الأصح وجوب التطين على فاقد الثوب

٩ للمصلي ستر بعض عورته بيده في الأصح

١٠ ما الذي يقدم من السواتين إذا لم يجد

ساترا يكفيهما

١٢ من شروط الصلاة الطهارة من الحدث

١٥ ومنها طهارة النجس في الثوب والبدن

والمكان

١٦ لو اشتبه عليه طاهر ونجس اجتهد

فيهما للصلاة

١٨ لا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة

وإن لم يتحرك بحركته

١٩ لو وصل عظمه بنجس من العظم لفقد

الظاهر فمعدور

٢٣ يعني عن أثر محل استجماره

٢٤ لو حمل مستجمرا بطلت صلاته في الأصح

صحيفة

٤٤ لو سكت طويلا بلا غرض لم تبطل
صلاته في الأصح

يسن لمن نابه شيء في صلاته أن يسبح
وتصفق المرأة

٤٧ السكثرة والقلّة بالعرف

٤٨ تبطل الصلاة بالوثبة الفاحشة لا الحركات
الخفيفة

٤٩ سهو الفعل المبطل كعمده في الأصح

تبطل الصلاة بقليل الأكل إلا أن يكون
ناسيا أو جاهلا

٥٠ يسن للمصلي إلى جدار أو سارية أو نحو
ذلك دفع المارّ

٥٢ الصحيح تحريم المرور بين المصلي وبين سترته

٥٤ يكره الالتفات في الصلاة وباقي مكروهات
الصلاة

٦٢ باب في بيان سبب سجود السهو وأحكامه

٦٧ تطويل الركن القصير يبطل عمده
الصلاة في الأصح

٦٩ الصور المستثناة من قولهم ما لا يبطل عمده
لا سجود لسهوه

٧٠ لو نسي التشهد الأوّل فذكره بعد
انتصابه لم يعد له الخ

٧٢ للمأموم العود لمتابعة إمامه في الأصح

٧٣ لو ترك المصلي التشهد الأوّل قبل انتصابه
عاد ويسجد للسهوه

٧٤ لو نسي قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له

٧٥ لو شك أصلي ثلاثا أم أربعا أتى بركعة

٧٦ الأصح أنه يسجد وإن زال شكه قبل سلامه

٧٧ لو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر
على المشهور

٧٩ سهو المأموم حال قدوته يحمله إمامه

٨٠ سهوه بعد سلامه لا يحمله الإمام

٨٥ الجديد أن محل سجود السهو بين تشهديه
وسلامه

صحيفة

٨٧ باب في سجود التلاوة والشكر

٩٧ سجدة الشكر لا تدخل الصلاة وإنما
تسن لهجوم نعمة الخ

١٠٠ باب في صلاة النفل

١٠٢ صلاة النفل قسمان : قسم لا تسن فيه
الجماعة ، ومنه رواتب الفرائض

١٠٧ ومنه الوتر إلا في النصف الثاني من رمضان

١١٢ ومنه الضحي

١١٣ ومنه تحية المسجد

١١٧ لو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه

في الأظهر وذكر أنواع من النفل الذي
لا تشرع فيه الجماعة

١٢٠ القسم الذي تسن فيه الجماعة كالعيد
والكسوف والاستسقاء

١٢١ الأصح تفضيل الراتبة على التراويح
وأن الجماعة تسن في التراويح

١٢٤ لا حصر للنفل المطلق

١٢٦ النفل المطلق بالليل أفضل منه بالنهار

١٢٧ يسن التهجد ويكره قيام كل الليل دائما

١٢٨ كتاب صلاة الجماعة وأحكامها

١٢٩ الجماعة في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة

١٣٤ الأصح المنصوص أن الجماعة فرض

كفاية ، وقيل فرض عين

١٣٥ الجماعة في المسجد لغير المرأة والخنثى أفضل

١٣٧ ما أكثر جمعه أفضل مما قلّ جمعه

١٣٩ إدراك تكبيرة الإحرام مع الإمام فضيلة

١٤٠ الصحيح إدراك فضيلة الجماعة مالم

يسلم الإمام

١٤١ ينسب للإمام التخفيف مع فعل

الأبغاض والهيئات

١٤٢ يكره للإمام التطويل ليلحق آخرون

١٤٤ يسن للمصلي مكتوبة وحده وكذا

جماعة في الأصح إعادتها مع جماعة

١٥٠ الأصح أن ينوى بالثانية الفرض

الأعدار المبيحة لترك الجماعة

١٥٧ فصل في صفة الأئمة ومتعلقاتها

١٦٧ من تصح القدوة به ومن لا تصح

١٧٠ لو بان إمامه امرأة أو كافرا وجبت

الإعادة ، لا إن بان جنبا أو ذانجاسة خفية

١٧٣ لو اقتدى بخشي فبان رجلا لم يسقط

القضاء في الأظهر

١٧٤ من الأولى بالإمامة ؟

١٨٠ فصل في بعض شروط القدوة وكثير

من آدابها وبعض مكروهاها

١٨٩ يكره وقوف المأموم فردا عن صف

من جنسه

١٩١ يشترط علم المأموم بانتقالات الإمام

١٩٢ لو كان الإمام والمأموم بفناء شرط أن

لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع

١٩٣ لا يضر في الحيولة الشارع المطروق

والنهر المخرج إلى سباحة على الصحيح

١٩٨ يكره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه

إلا الحاجة .

١٩٩ لا يقوم من أراد الاقتداء حتى يفرغ

المؤذن من الإقامة

٢٠٠ فصل في بعض شروط القدوة أيضا

٢٠٣ لا يجب تعيين الإمام فان عينه وأخطأ

بطلت صلاته

٢٠٤ لا يشترط للإمام في غير الجمعة نية

الإمامة والجماعة

٢٠٦ من شروط صحة القدوة توافق نظم

صلاتيهما في الأفعال الظاهرة

٢١١ إن اختلفت صلاتهما في الأفعال لم

يصح الاقتداء على الصحيح

٢١٢ فصل في بعض شروط القدوة أيضا

٢١٥ لو تخلف المأموم عن الإمام بركنين

فعليين فان لم يكن عذر بطلت صلاته

٢١٨ لو لم يتم المأموم الفاتحة لشغله بدعاء

الافتتاح مثلا فمعدوم في تخلفه لإتمامها

٢٢١ لو سبق إمامه بالتحريم لم تنعقد صلاته

٢٢٣ فصل في زوال القدوة وإيجادها

وإدراك المسبوق الركعة وأول صلاته

وما يتبع ذلك

٢٢٦ لو أحرم منفردا ثم نوى القدوة في خلال

صلاته جاز في الأظهر

٢٣١ لو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام

تشهد في ثانيته

٢٣٤ الأصح أن من أدرك الإمام في سجدة

لم يكبر للانتقال إليها

٢٣٥ باب كيفية صلاة المسافر

٢٣٦ إنما تقصر رباعية مؤداة في السفر

الطويل المباح

٢٣٨ من سافر من بلدة لها سور فأول سفره

مجازرة سورها

٢٤٠ أول سفر ساكني الحيام مجازرة الحلة

٢٤٢ لو نوى إقامة أربعة أيام بموضع انقطع

سفره بوضعه لذلك الموضع

٢٤٥ فصل في شروط القصر وتوابعها

٢٤٩ لو كان لمقصده طريقان طويل وقصير

فسلك الطويل لغرض قصر وإلا فلا

٢٥١ من قصد سفرا طويلا فسار ثم نوى

رجوعا انقطع سفره بمجرد نيته

٢٥٣ لو أنشأ سفرا مباحا ثم جعله معصية فلا

ترخص له في الأصح

٢٥٤ من شروط القصر أن لا يقتدى بتم

٢٥٧ من شروط القصر نية القصر أو

ما في معناه في الإحرام

٢٦٠ فصل في الجمع بين الصلاتين

٢٦٢ شروط جمع التقديم

٢٦٦ شروط جمع التأخير

٢٦٨ يجوز الجمع بالمطر تقديما بشروط

٢٧٠ باب صلاة الجمعة

٢٨٣ شروط صحة الجمعة

٢٩٨ تصح الجمعة خلف العبد والصبي والمسافر

في الاظهر

٢٩٩ الكلام على خطبتي الجمعة وأركانها

وشروطها ومسئولاتها

٣١٧ فصل في الأغسال المستحبة في الجمعة

وغيرها وما يذكر معها

٣٢٣ ما يسن لمن يريد حضور الجمعة

٣٣٤ فصل في بيان ما يحصل به إدراك الجمعة

ومالا تدرك به وجواز الاستخلاف

وعدمه وما يجوز للزحوم وما يمتنع

من ذلك

٣٤٦ باب كيفية صلاة الخوف

٣٦١ فصل فيما يجوز لبسه للرجال وما لا يجوز

٣٧٦ باب صلاة العيدين

٣٨٦ فصل في التكبير المرسل والمقيد

٣٩١ باب صلاة الكسوفين

٤٠٢ باب صلاة الاستسقاء

٤١٨ باب في حكم تارك الصلاة

٤٢٢ كتاب الجنائز

٤٣٢ لا تجب نية الغاسل الغسل في الأصح

٤٣٣ كيفية غسل الميت

٤٣٩ من يجوز له أن يباشر الغسل ومن

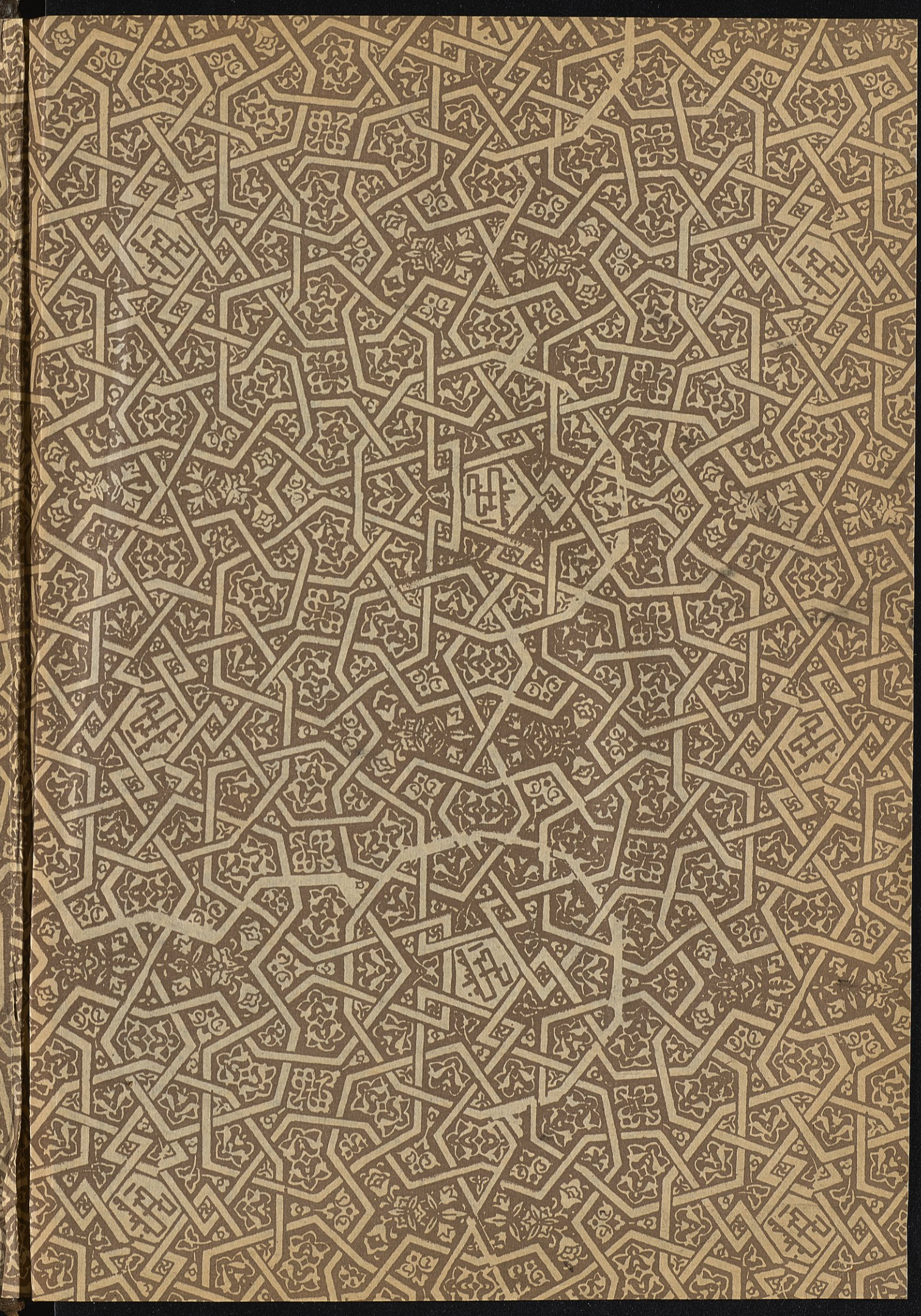
لا يجوز له

٤٤٦ فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما

٤٥٩ فصل في الصلاة على الميت المسلم غير

الشهيد

٤٧٩ فرع في بيان الأولى بالصلاة على الميت



COLUMBIA UNIVERSITY



0026815974

893.799
R145
v. 2

JUL 6 1961

799
45